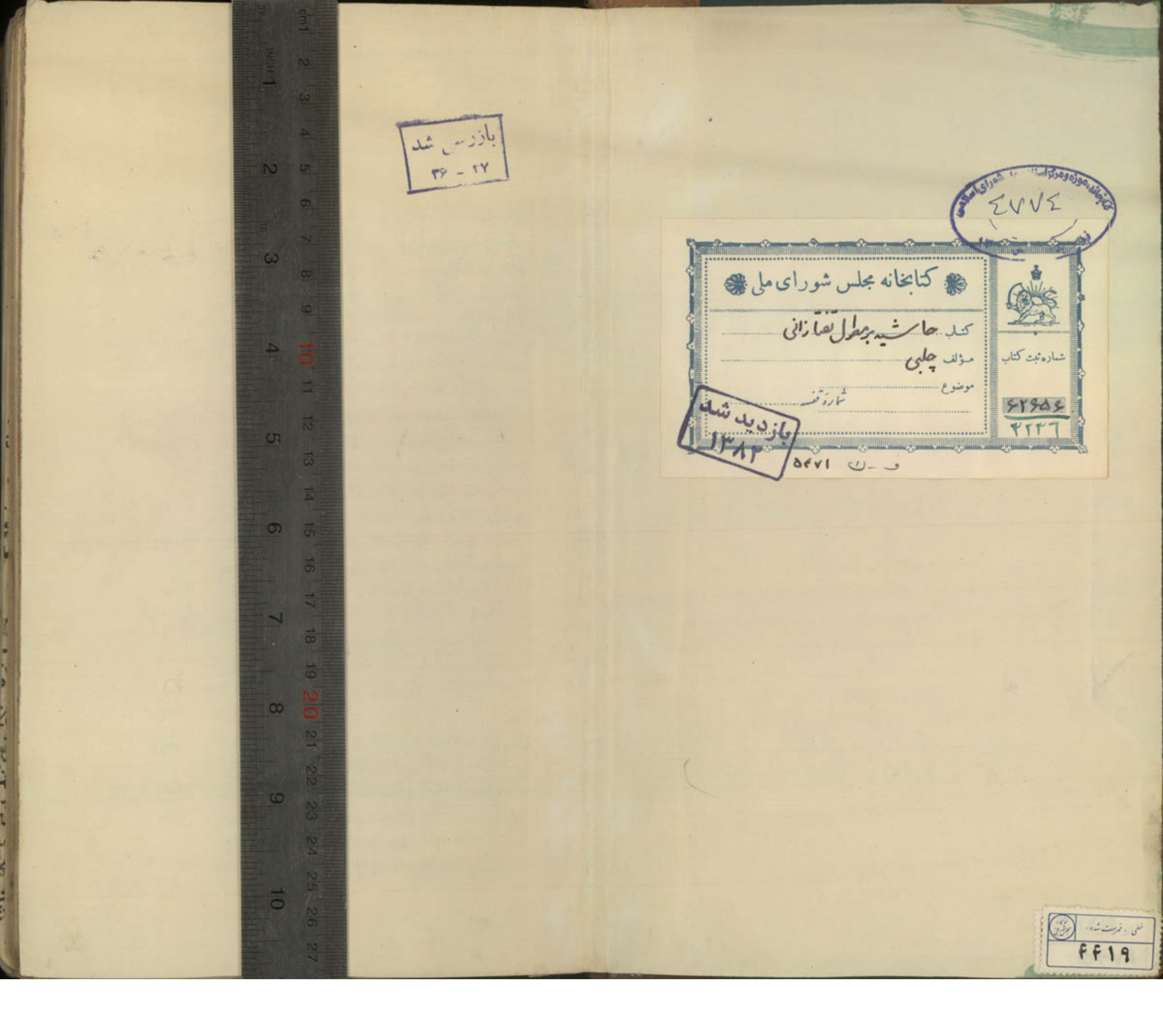
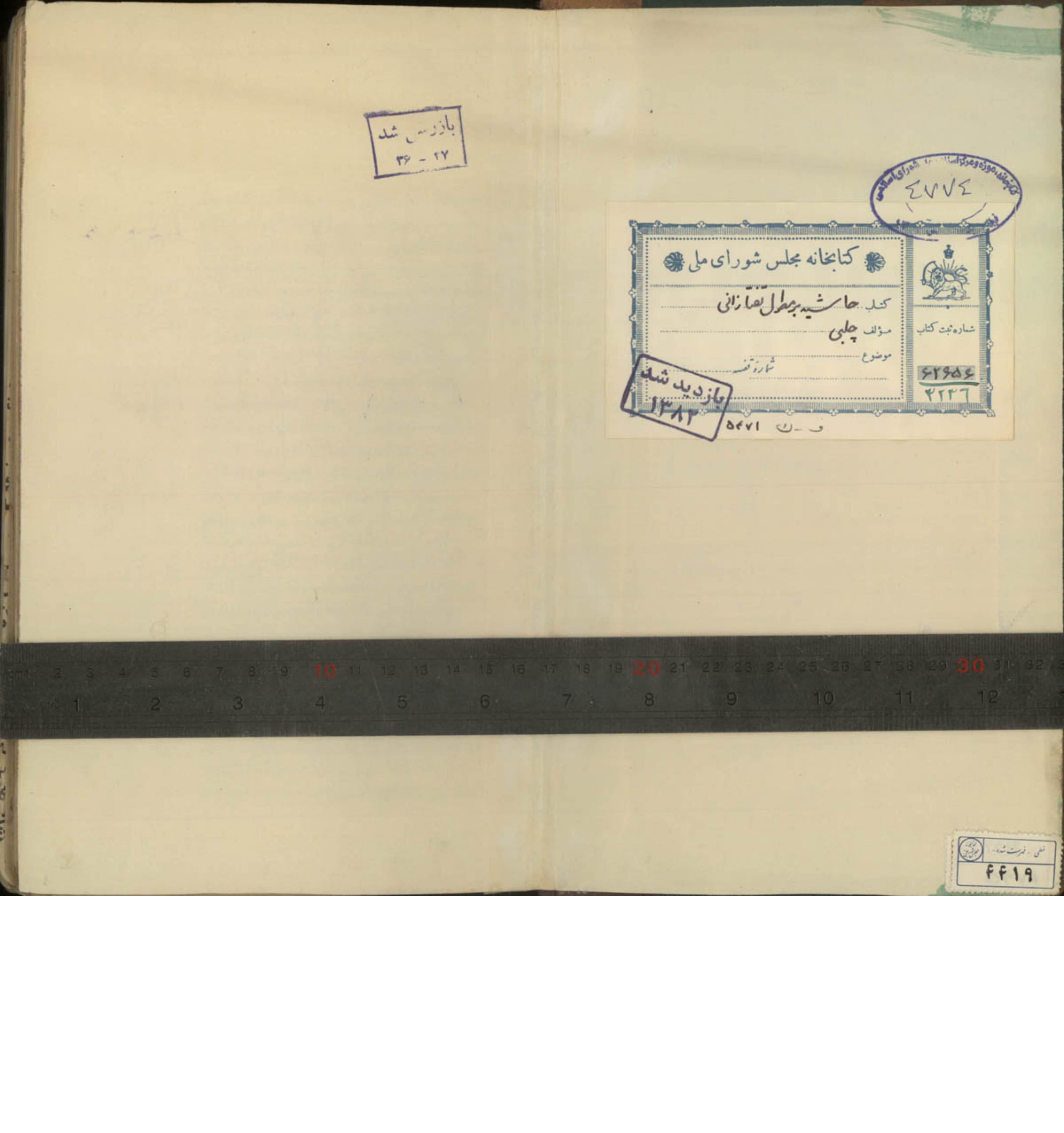
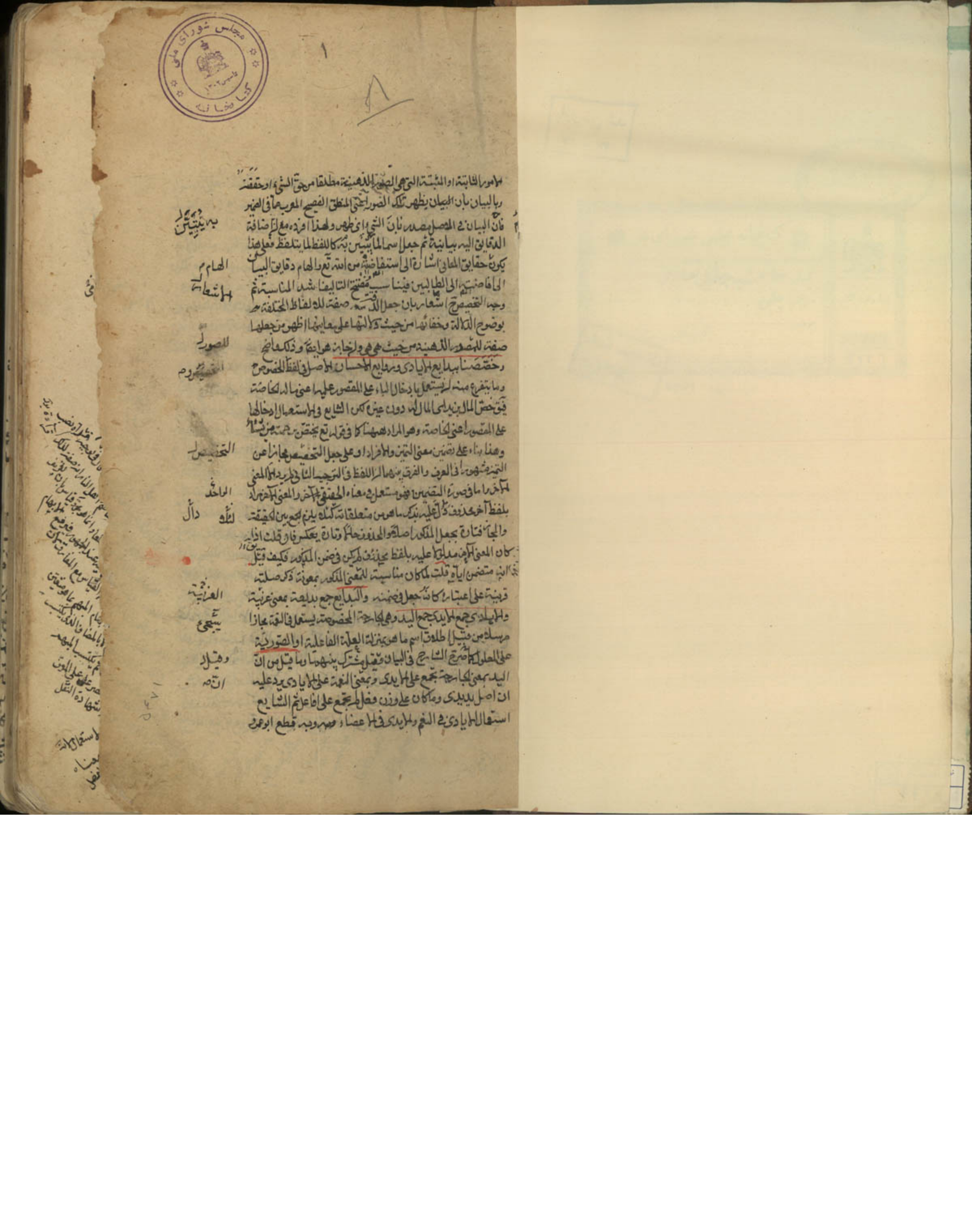



بازرسی شد
۲۷ - ۳۶
کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب حاشیه بر مطول تفتازانی
مؤلف چلبی
موضوع
شماره ثبت کتاب
۶۲۶۵۶
۲۲۳۶
بازدید شد
۱۳۸۲
۵۴۷۱
۴۷۷۴
۴۴۱۹





للامور الثابتة او المثبتة التي هي الصور الذهنية مطلقا من حق الشيء او حققته
وبالبيان بان البيان يظهر تلك الصور اعني المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير
فان البيان في الاصل مصدر بان الشيء اي ظهر ولهذا افرده مع ان اضافة
الدقائق اليه بيانية ثم جعل اسما لما يتبين به كاللفظ لما يتلفظ به فعلى هذا
يكون حقايق المعاني اشارة الى استفاضتهم من الله تعالى والهام دقايق البيان
الى افاضتهم الى الطالبين فيناسب مفتتح التاليف اشد المناسبة ثم
وجه التخصيص اشعار بان جعل الدقة صفة للالفاظ المختلفة
بوضوح الدلالة وخفائها من حيث دلالتها على معانيها اظهر من جعلها
صفة للصور الذهنية من حيث هي هي ولخفائه هو ايضا وذلك ظاهر
وخصصنا ببدايع الايادي وروايع الاحسان الاصل في لفظ الخصوص
وما يتفرع منه ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعني ما له الخاصة
فيقال خص المال بزيد اي المال له دون غيره لكن الشايع في الاستعمال ادخالها
على المقصور اعني الخاصة وهو المراد هيهنا كما في قوله تعالى يختص برحمته من يشاء
وهذا بناء على تضمين معنى التمييز والافراد او على جعل التخصيص مجازا عن
التمييز مشهورا في العرف والفرق بينهما ان اللفظ في التوجيه الثاني لم يرد به الا المعنى
الاخر واما في صورة التضمين فهو مستعمل في معناه الحقيقي الاخر والمعنى الاخر مراد
بلفظ اخر محذوف دل عليه بذكر ما هو من متعلقاته لكنه يلزم الجمع بين الحقيقة
والمجاز فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا وتارة يعكس فان قلت اذا
كان المعنى الاخر مدلولا عليه بلفظ محذوف لم يكن في ضمن المذكور فكيف قيل
انه متضمن اياه قلت لما كان مناسبة للمعنى المذكور بمعونة ذكر صلته
قرينة على اعتباره كانه جعل في ضمنه والبدايع جمع بديعة بمعنى غريبة
والايادي جمع الايدي جمع اليد وهي الجارحة المخصوصة يستعمل في النعمة مجازا
مرسلا من قبيل اطلاق اسم ما هو بمنزلة العلة الفاعلية او الصورية
على المعلول كما صرح الشارح في البيان فيكون مشتركا بينهما وما قيل من ان
اليد بمعنى الجارحة يجمع على الايدي وبمعنى النعمة على الايادي يرد عليه
ان اصل يد يدي وما كان على وزن فعل لم يجمع على افاعل ثم الشايع
استعمال الايادي في النعم والايدي في الاعضاء وبه قطع ابو عمرو

العلو وقال الاخفش قد يعكس وفي شرح الشريف للمفتاح لابادي صارت حقيقة
عرفية ولكانت في الاصل مجازا فيها وآلو رايع اما جمع رايعة من الروع بمعنى
الاعجاب يقال راعني الشيء اي اعجبني او من الريع وهو النماء والزيادة فكانه
مبني على وبال الاحسان بالعطية لما سيذكر من ان الاضافة بيانية واما جمع
رايع اجرا له مجرى الاسماء على انه قد ذكر الادباء في ايضاح المفصل وشرح
الحماسة للامام المرزوقي ان فاعلا صفة اذا كان في غير ذوي العقول يجمع
على فواعل والاضافة في المو ضعين بيانية بمعنى من كما في جرد قطيفة
وخاتم فضة وافراد الاحسان رعاية للسجع مع وقوع الكثير المصدر
على القليل والكثير اتقن بحكمته نظام على وفق ما اقتضته لكمال
الاتقان الاحكام والحكمة علم الاشياء على ما هي عليه في نفس الامر والعمل
على وفق الصواب والباء للسببية والنظام ما ينظم به اللؤلؤ والمراد
ههنا ما ينتظم به امور العالم والحال اي حال العالم والوفق من الموافقة
يقال حلوبته وفق عياله اي لها لبن قدر كفايتهم لا فضل فيه والحال هو الامر و
الشان او الحاضر من الزمان واللام فيه مغني غناء الاضافة او عوض عن
المضاف اليه على اختلاف الرايين ثم هذه الجملة اعني اتقن بحكمته اما
استيناف جوابا عن سوال نشاء من الكلام السابق السابق كانه قيل
لم الهمنا حقايق المعاني وتوجيه الجواب انه اتقن نظام العالم بحكمته و
ذلك الاتقان يقتضي الهام حقايق المعاني ودقايق البيان كما لا يخفى او بدل من الهمنا
بدل الاشتمال على ما جوزه بعض النحاة ولا يلزم كون الجملة الاولى في حكم السقوط
كما سيأتي انشاء الله تع فترك العطف على الاول لكونها كالمتصلة بما قبلها
فقد فصلت فصل الجواب عن السوال وعلى الثاني لكمال الاتصال بينهما فكانه
لا احتياج الى العاطف لاقتضاء المعاني المفتقرة الى الربط لكن يخدش
هذا الوجه ما سيذكره في احوال المتعلقات الفعل من ان الاصل عند اجتماع
التوابع تقديم البدل على العطف بل الاولى هنا ويجوز ان يجعل الجملة المذكورة
صلة بعد صلة وترك العطف لئلا يشعر بالتشبيه المخلة بالمقصود اعني
كون كل واحد من الامرين محمودا عليه بالاستقلال وكل ذلك سيأتي انشاء الله
تع واورد برافته فرقا الانام في طرق الانعام والافضال الايراد الادخال

يقال اورده فورد اي ادخله فدخل وفي القاموس الورود الاشراف على الماء سواء
دخل او لم يدخل والرافة الرحمة كذا في المجمل وفي الصحاح الرافة اشد
الرحمة واجتماع الرؤف مع الرحيم في مواضع كثيرة من القران المجيد مع
اطراد تقديم الاول على الثاني يبعدهما فالانسب لنظم القران ما نقل الامام
الرازي عن القفال من ان الرافة مبالغة في رحمة مخصوصة في دفع المكروه
وازالة الضر فذكر الرحمة بعدها ليكون اعم واشمل والفرق جمع فرقة وهي
الجماعة والانام اسم جمع بمعنى الاناسي وقال الامام الزبيدي الانام الخلق ويجوز
الانيم وقال الامام الواحدي قال الليث الانام ما على وجه الارض من جميع الخلق
والافضال بمعنى الاحسان واضافة الطرق الى الانعام من قبيل اضافة المشبه
الى المشبه كما في لجين الماء او لامية تشبيها له بالفضاء المشتمل على الطرق
والصلوة على نبيه محمد النبي فعيل بمعنى فاعل من النبأ وهو الاخبار يقال
نبأ وانبأ ونبأ اي اخبر وجمعه نبأ كعلماء كما في قوله يا خاتم النبأ
انك مرسل ويجمع ايضا على انبياء وتصغيره نبيء على وزن نبيع ذكره الجوهري
ونبي ايضا نص عليه سيبويه واقتضاه القاعدة او بمعنى مفعول من النبوة
بمعنى الارتفاع وهي ما ارتفع من الارض كذا في الصحاح ومنه يقال نبي فلان
اذا ارتفع وعلا وقيل من النبي وهو الطريق ثم قوله محمد عطف بيان لنبيه لا
صفة له لتصريحهم بان العلم ينعت ولا ينعت به بما ذكره صاحب الكشاف
في سورة الملائكة في قوله تع ذلكم الله ربكم من انه يجوز في حكم الاعراب ايقاع
اسم الله صفة لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم خبرا انما يصح بناء
على تاويله بالمعرف باللام كالمستحق للعبادة ولا فيجوز نعت اسم الاشارة بما
ليس معرفا باللام وبما ليس بموصول لما اجمع عليه النحاة على بطلانه وقد صرح
هو ايضا بامتناع كليس الامرين في مفصله وايضا صرح في اوايل الكشاف بان
هذا الاسم لا يوصف به استدل بذلك على علميته ثم البدلية ولا يجوزها
في قوله تع ذكر رحمت ربك عبده زكريا لكن الاظهر ان المقصود الاصلي ههنا
ايضاح الصفة السابقة وتقرير النسبة تبع والبدلية تستدعي
العكس خير من تبع صفة لمحمد صلى الله عليه واله البتة ولا القدح على
عطف البيان كما هو القانون والينبوع بالعين المهملة الجوهر يقال نبع الماء ينبع

الينبوع

بالحركات الثلاث نبع في عين المضارع نبوعا اي خرج والنبوع عين الماء
والضئضئ الاصل وكذا الضؤضؤ والبؤبؤ وعن بعضهم ضيضئ على
وزن قنديل والكرم ايثار الغير بالخير والسماحة الجود والينبوع
بالغين المعجمة الطهور والدوحة الشجرة العظيمة من اي شجر كان والجمع
دوح واللسن بالتحريك الفصاحة وقد لسن بالكسر فهو لسن كذا
في الصحاح وفي شرح المقامات لابن الانباري اللسن الفصاحة في الشر
ويأتي في الخير والله اعلم ثم ان الاضافة في ضئضئ الكرم ودوحة اللسن
لامية اذا اريد بالمضافين آدم او ابرهيم او اسمعيل عليهم السلام
بيانية ان قصد المبالغة تلألأ اي لمع والغرة في الاصل بياض في جبهة
الفرس فوق الدرهم استعير لكل واضح معروف والحق على انه صفة مشبهة
كل كلام او اعتقاد طابقه الواقع والصدق على ذلك لطابقه لكن اذا نسب الواقع
بالطبق ووجه تخصيص الحق بهذا الاعتبار هو ان الواقع امر ثابت حقيق ان
ينسب اليه الشيء بالطبق وعدمه فاذا عكس فقد بولغ في ثبوت ذلك الشيء
بجعله اصلا في التحقيق فكأنه او لان اسم الحق الذي هو بمعنى الثابت وناسب ان
يراد به الشريعة المحمدية الواجب الاتباع واما تخصيص الصدق باعتبار
الكاذب فلان المنظور اليه في هذا الاعتبار الحكم الذي يتصف بالمعنى الاصلي
للصدق وهو الانباء عن الشيء على ما هو عليه ثم في العبارة اشعار بان ظهور
دين الاسلام انما هو من حضرة الرسول صلى الله عليه وآله وكمال وضوحه انما هو
بروايات الآل والاصحاب وآرائهم واجماعاتهم ثم لا يخفى ما في هذا الكلام
من الاستعارات المكنية والتخييلية والترشيح حيث شبه دين الاسلام
بمطية توصل راكبها الى المرام واثبت له لوازم المشبه به اعني الغرة وللغرة
ما يلائم معناه الحقيقي اعني التلألؤ والاشراق الاضاءة والدين وضع الهي
سائق لذوي العقول باختيارهم المحمود الى الخير بالذات ويضاف الى الله تعالى
لصدوره عنه سبحانه والى النبي صلى الله عليه وآله لظهوره منه والى الامة
لتدينهم به وانقيادهم له كذا ذكره الشارح في شرح تلخيص الجامع
والاضمحلال الزوال والانكشاف والدجى جمع دجية وهي الظلمة والباطل خلاف
الحق والمراد به الكفر المشبه بالليل واللمعان الاضاءة والنور كيفية ظاهرة

بنفسها لغيرها

بالحركات — الضوضؤ — ذلك — لكن — لانه — التلألؤ

بنفسها مظهرة لغيرها والضياء اقوى منه واتم ولذلك اضيف الى الشمس في قوله
تع وهو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقد يفرق بينهما بان الضياء ضوء
ذاتي والنور ضوء عارضي وقد يقال ينبغي ان يكون النور اقوى على الاطلاق لقوله
تع الله نور السموات والارض الآية وانت خبير بان هذا مبني على عدم التجوز في الآية
الكريمة وقد حملوه على ذلك واليقين العلم بزوال الشك ولهذا لا يوصف به
الباري تع وفي تفسير القاضي ان اليقين اتقان العلم بنفي الشك والشبهة عنه
بالاستدلال وفيه بحث اذ يشكل بقوله تع لترونها عين اليقين وبالجملة
المشاهدة اعلى مراتب اليقين ثم لا يخفى ما في هذه الفقرة ايضا من اللطائف
المذكورة في الاولى فتامل واستخرج وبعد ظرف من الظروف الزمانية المقطوعة
عن المضاف اليه منويا حذف منه اما وجعل الواو مكانه تزيينا للاختصار
مع الربط الصوري ولهذا لزم الفاء بعده والعامل في الظرف اما المقدرة او
الفاء على توهم اما والعامل فيه ما يفهم من السياق من مثل اقول او اعلم
واحق بمعنى اليق ولا استيجاب الاستحقاق والتحلي التزين والاتصاف
والمراد بالعلوم والمعارف التصورات والتصديقات او ادراك الكليات
والجزئيات او ادراك المركبات والبسائط او العطف تفسيري والتصدي
التعرض للشيء بالاقبال عليه والظاهر ان المراد بالتصدي للاحاطة ما
يشعر اعني تحصيلها والاتصاف بها لا مجرد الاقدام المقابل للاحجام
كما ظن لانه وان كان فضيلة بالنسبة الى الاحجام الا ان ادعاء كونه اسبق
الفضائل في استيجاب التعظيم مع ان المراد بالسبق الشرف بعيد جدا الا
ان يحمل على كمال البلاغة فان قلت كيف جاز عطف والتصدي وهو خبر
في المعنى عن المعطوف وحده اعني واسبقها على التحلي وهو خبر عن
المعطوف عليه اعني احق الفضائل قلت بل كل من الخبرين المتعاطفين
خبر عن كل من اللذين اخبر عنهما ولو سلم فوجه العطف ان مآل المعنى وان
كان على التوزيع الا ان القصد في الظاهر لامن الالتباس الى ربط المجموع
بالمجموع فلا بد من الواو اذ هي اداة الجمع قال الشارح في شرح الكشاف
هو نظير قولك زيد وعمرو قام ابوه وذهب اخوه على ان الضمير في ابوه لزيد
وفي اخوه لعمرو ولا بد في مثله من اعتبار التقديم والتاخير ورده الزيف

انما يتجه اذا لم يكن معنى النور في الآية الكريمة المنور وقد حمل اهل التفسير على ذلك

ولذا — حينئذ — بدل خبر

التصديقات والتصورات — تنبيه

بانه اذا اعتبر تقدم خبر المعطوف عليه على المعطوف لم يبق للواو في حيز المعطوف
وجه وجعلها لتاكيد لصوق الخبر بالمخبر عنه قصور وعجز وفيه بحث لان ذلك
لا عتبار بالنسبة الى التوزيع الذي هو مآل المعنى لا ينافي القصد في الظاهر الى ربط
المجموع بالمجموع ومراد الشارح ليس له الا عتبار المذكور بالنسبة اليه فلا بحث
بالمرة والصناعة وعرف الخاصة علم يتعلق بكيفية العمل ويكون المقصود
منه ذلك العمل سواء حصل بمزاولة العمل ام لا والاول هو المسمى بالصناعة
في عرف العامة وقد يطلق كل علم مارسه الرجل حتى صار كالحرفة له يسمى
صناعة له والنكت جمع النكتة وهي الدقيقة سميت بذلك لتأثيرها
في النفوس من نكت في الارض اذا ضرب فاثر فيها بقضيب ونحوه او لحصولها
بحالة فكرية شبيهة بالنكت او مقارنة له غالبا وتوصف بانها اللطيفة
اذا كان تأثيرها في النفس بحيث يورث نوعا من الانبساط لا سيما
علم البيان لا النفي لجنس وسي بمعنى مثل وزنا ومعنى اسمها
عند الجمهور واصله سوى او سيو والواقع بعدها اذا كان مفردا
اما مجرور على انه مضاف اليه وما زائدة كما في قوله تع ايما الاجلين قضيت
او بدل من ما وهي نكرة غير موصوفة اي لا مثل شيء علم البيان او مرفوع
خبر مبتدا محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة وصفة لو
كانت جعلت موصوفة والمراد من هذا الوجه لقلة حذف صدر
الجملة الواقعة صلة او صفة صرح به الرضي على انه يقدح في اطراد لزوم لو
اطلاق ما على ذات من يعقل وهم بابونه وعلى الوجهين فتحة سي اعراب
لانه مضاف او منصوب على تقدير اعني او على انه تمييز لو كان نكرة لان
ما تقدير التنوين وهي كافة عن الاضافة بناء مثلها في لا رجل وقيل
على الاستثناء في الوجهين فعدم تجويز النصب اذا كان معرفة وهم
من الاندلسي وعلى التقادير خبر لا محذوف عند غير الاخفش اي لا
مثل علم البيان موجود من العلوم فالمحل المتحلي بحقايقه احق بالتقديم
من المتحلي بحقايق غيره وعند ما خبر لا ولا يلزمه قطع سي عن الاضافة
من غير عوض فقيل فيكون خبر لا معرفة وجوابه انه يقدر خبر ما
نكرة موصوفة واما الجواب باحتمال ان يكون قد رجع الى قول سيبويه

من ارتم

في لا رجل قائم مع ارتفاع الخبر عما كان مرتفعا به لا بلا النافية فلا يفيد فيما نحن فيه
كما لا يخفى وقد يحذف منه ما كلمة لا تخفيفا مع انها مرادة ولهذا لا يتفاوت
المعنى كما في قوله تع تالله تفتؤ تذكر اي لا تفتؤ لكن ذكر البلباني في شرح تلخيص
الجامع الكبير ان استعمال سيما بلا لا لا نظير له في كلام العرب وقد يخفف
الياء مع وجود لا وحذفها وقد يقال لا سواء مقام لا سيما والواو التي تدخل عليها
في بعض المواضع كما في قوله ولا سيما يوما بدارة جلجل اعتراضية ذكره
الرضي وقيل حالية وقيل عاطفة ثم عدها من كلمات الاستثناء لكون ما
بعدها خارجا من حيث اولويته بالحكم المتقدم والا فليس حقيقة صرح به
الرضي وقد يحذف ما بعد لا سيما وينتقل من معناها الاصلي الى معنى
خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق فاذا قلت زيد
شجاع ولا سيما راكبا فهو بمعنى خصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول
الفعل المقدر اي واخصه بزيادة الشجاعة خصوصا راكبا وكذا
في زيد شجاع ولا سيما وهو راكب والواو التي بعده للحال وقيل عاطفة على تقدير
كانه قيل لا سيما هو لابس السلاح وهو راكب وعدم مجيء الواو قبله كثير
لان الجي الكثير ثم المراد بعلم البيان المعاني والبيان والاضافة بيانية
والمطلع اسم الفاعل من الاطلاع ونظم القرآن على ما سياتي تاليف كلماته
مترتبة المعاني متناسقة الدلالات حسب ما يقتضيه العقل فانه
كشاف يحتمل ان يكون تفصيلا للصفة السابقة اعني الاطلاع على نكت القرآن
ويحتمل ان يكون تعليلا واعترض عليه بانه لا فرق بين التعليل والمعلل الا
في العبارة فكانه قال زيد العالم اكرم من فلان لانه عالم فحقه ولا يخفى ركاكته
واجيب بان المقصود الترجيح باعتبار الصفة وللاستدلال بها فالحاصل
ان علم البيان المطلع احسن لانه موصوف بذلك وكلما هو كذلك فهو احسن
لتلك الصفة رايق معجب وهو صفة لكشاف وكونه خبرا بعد خبر بعيد
على تقدير كون قوله فانه كشاف تعليلا لما قبله بعيد من جهة المعنى اذ لا
يظهر كون قولنا فانه رايق علة لما قبله والتاويل في اللغة من الاول وهو
الانصراف فالتضعيف للتعدية او من الايالة وهو الصرف فالتضعيف
للتكثير والمراد ههنا صرف اللفظ الى ماله واما التفسير فهو مقلوب

بدم

من التسفير وهو الكشف وقال الراغب الاول اظهار المعقول والثاني ابراز الاعيان للابصار في الاصطلاح قال التفتازاني في شرح الكشاف بيان معنى القرآن اما بالنقل عن النبي صلى الله عليه وآله او عن الصحابة وهو التفسير واما بحسب العربية وهو التاويل وفيه بحث لان تعيين احد المحتملات بدلالة الادلة العقلية خارج عن القسمة اذ لا يكون ذلك بالنقل ولا بحسب قواعد العربية كما قال صاحب الكشاف ان الله على كل شيء قدير لزم المراد على كل شيء مستقيم ممكن فلا يدخل تحته المحالات وقال في الكواشي التاويل ما يتعلق بالدراية والتفسير بالرواية وعليه اخر كلام الرازي والشارح في شرحيهما للكشاف وفيه بحث ايضا لانه يلزم ان التفسير قد يكون اقل اذ الرواية غالبا بالآحاد والتاويل بالصرف الى محكم الكتاب والسنة المتواترة وهو خلاف الاجماع ويمكن الجواب بانه لما كانت الرواية من حيث هي طريق بيان المعلوم اي المشاهد سميت تفسيرا لانها طريق كشف المعلوم وسببه وان لم يحصل العلم للمروي له واما الصرف عن الظاهر فليس من جنس هو طريق للعلم كذا في تفسير الفاتحة وحاصله ان التسمية بالتفسير والتاويل ناظرة الى طريق العلم لا الى نفس الحاصل وبذلك الاعتبار لا يكون التفسير ادنى من التاويل وقيل التفسير بيان ما يحتمله اللفظ احتمالا ظاهرا والتاويل بيان ما يحتمله احتمالا باطنا فوجه اضافة الدقائق الى التاويل على هذا اظهر واعترض عليه وعلى الذي قبله بان اللفظ الذي له معنى واحد وهو المراد والموضوع له ولا رواية فيه خارج عن القسمين ولا يبعد ان المقسم اليهما هو بيان المعنى المحتاج الى البيان اذ بيان المبين تحصيل الحاصل وذلك يخص في القسمين فابق على التبيان مصدر بني على الشذوذ اذ القياس فتح التاء ولم يجيء بالكسر الا تبيان وتلقاء وقد يفرق بينه وبين البيان بان التبيان يحتوي على كد الخاطر واعمال القلب ويقرب منه ما قيل التبيان بيان مع دليل وبرهان فكانه مبني على ان زيادة البناء لزيادة المعنى وهذا الحكم اكثري لا كلي او هو فيما بين اللفظين من جنس واحد فلا ينتقض بالصفة المشبهة التي تدل على زيادة المعنى وهو الثبوت والجبلية مع انه اخص من اسم الفاعل كحزن وحازن وحسن وحاسن ثم هو بمعنى الفاعل اي المبين وكذا نظائره وانما اختار صيغ المصدر اشارة الى اسماء الكتب

المصنفة في العربية او على تقدير مضاف اي ذو تبيان وكذا نظائره بل هي باقية على المصدرية مبالغة كما في رجل عدل بناء على ما ذهب اليه ابن الحاجب من عدم اشتراط الاشتقاق في النعت وترك العطف بين القرائن لمجيئها على نهج التعديد والمراد بدلائل الاعجاز واسرار البلاغة النكات الدقيقة الموجودة في نظم القرآن والمعالم جمع معلم وهو الاثر الذي يستدل به على الطريق كذا في الصحاح وقيل هو الموضع الذي ينصب فيه العلامة على الشيء وكونه ايضا كالمعالم الايجاز ببيان ان النكت الكثيرة التي يشتمل عليها النظم القليل كقوله تعالى ولكم في القصاص حيوة وامثاله والمراد بآثار الفصاحة الاطناب والمساواة وما يعمهما وغيرهما مما يستدل به على فصاحة الكلام وفصاحة صاحبه ليكون من عطف العام الى الخاص تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله تعالى قال الجوهري التلخيص التبيين والشرح وفي النهاية تلخصت القول اذا اختصرته على ما يحتاج اليه وقيل هذا التفسير احسن كذا في القاموس فلو قال تبيان لغوامض لكان اوقع واضافة المشكل الى الكتاب من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي كتاب الله تعالى المشكل ولهذا اضافة الغوامض اليه مع اتحادهما في المودى وهو عدم الوضوح او في هذه الاضافة تنبيه على المبالغة في الاشكال كما في امثال من خيار الخيار وعيون العيون مبالغة في المختارية والمعضل من اعضل الامر اذا كان مغلقا لا يهتدى لوجهه او اعضلني فلان اي اعياني امره يتعدى ولا يتعدى والغوص النزول تحت الماء يقال غاص في الماء وانما عداه ههنا بعلى لتضمنه معنى الاطلاع والفرائد جمع فريدة وهي الدرة الكبيرة وفي تشبيه الاطلاع على ما في كتاب الله من الاسرار والدقائق باستخراج الدر من قعر البحر استصحاب له ولا يخفى لفظ البحر عن الاشارة الى ذلك فواعده كافية تاكيد بما سبق او استيناف و الضوء الضياء وكذا الضوء بالضم يقال ضاءت النار ضوءا او ضوءا و اضاءت مثله واضاءته يتعدى ولا يتعدى والمصباح في الاصل السراج والمراد به ههنا القوة العاقلة والحركات الفكرية الشبيهة

واضاءته

بالمصباح وقوله الى انوار التاويل متعلق بضوء المصباح لما فيه من معنى التادي
والافضاء او بمقدر اى المصباح الموصل اذ اجوزه حذف الموصول مع بعض صلته
كما قيل او موصول وجعل طريق الوصول الى انوار التاويل مظلما محتاجا
الى مصباح مضيء يهتدى به اليها مناسب لاضافة الدقائق اليه
فيما سبق لاشعار الدقة بالخفاء والموارد جمع مورد وهي موضع الورود
الى الماء والتهاب التوقد والاكباد جمع الكبد او الكبد كالكتب والكتب
وقديق كبد بالتخفيف ككتف والى اسراره متعلق بالالتهاب لتضمنه
معنى الاشتياق والالباب جمع اللب وهو خلاصة كل شيء وصفي
اى كثروتم والاظهرات المراد باثار تراكيب التنزيل ما يتناول خواصها
ومزاياها لا المعنى الوضعية فقط كما ظن وهي في الاصل رسم الشيء
وكثرتها بهذا العلم بالنظر الينا عذب اى طاب والعباب بالضم معظم
الماء وعبابا بالبحر وسطه واساليب التنزيل انواعه كالمحكم والمفسر
والنص والظاهر والخفي والمشكل والمجمل والمتشابه وغيرها وبحار الاساليب
كلجين الماء والمصفاء بالمدخلة في الكدر والحصر المستفاد من تقديم
الظرف في القصر اضافي بالقياس الى سائر العلوم لا يدرك الواصف
المطري البيت اعتذار عن الاقتصار في مدح الفن على هذا القدر
والمطري اسم فاعل من الاطراء وهو المبالغة في المدح واصله من الطراوة
لان الممدوح يهتز بمدح المادح فيظهر في وجهه طراوة ولحضا فرجع
خصيصة وهي الفضيلة والسبق التقدم وما في ما وصف مصدرية
وما زعم السهيلي من ان الفعل بعدها ماضيه لا يكون خاصا فيقول
اعجبني ما تفعل ولا تقول اعجبني ما تخرج غلط يشهد به تتبع موارد
الكتاب المجيد او موصولة بتقدير به ولا تقدير في الاول لان ما المصدرية
حرف عند غير الاخفش وابي بكر لا يجوز ان يعود اليها ضمير واما تجويز
صاحب الكشاف مصدرية ما في قوله تع واتبع الذين ظلموا ما اترفوا
فيه فليس على تقدير رجع الضمير المجرور اليها كما زعمه ابن هشام و
اعترض به عليه بل هو مبني على انه عائد الى الظلم المفهوم من ظلموا
او في المصاحبة مثل قوله تع فخرج على قومه في زينته والمعنى

والمعنى واتبع

والمعنى واتبع الذين ظلموا اترافهم مع ظلمهم والالف في وصفا للاشباع
والمعنى ان الواصف المبالغ لا يدرك فضايله ولو كان مترقيا عن كل وصف
الى آخر اي وان وصفه الى غير النهاية ثم لا يخفى ما في هذه القراين ايضا
من اللطايف البيانية ثم انه قد وقع قيل هو معطوف على قوله فانه
كشاف وثم استبعاد مضمون الجملة الثانية اعني وقوع هذا الفن في ايدي
هذه الجماعة عن مضمون الجملة الاولى وهو اتصافه بما ذكر من الفضل والشرف
كما في قوله تع ثم انشاناه خلقا آخر وفيه نظر لان المعطوف عليه تعليل
لما سبق على ما هو الظاهر والمعطوف لا يصلح لذلك فالحق انه من عطف القصة
على القصة والمعطوف عليه مجموع الجمل المسوقة لمدح الفن من قوله لا يتما
وذكر الايدي تنبيه على انه لم يصل الى قلوبهم والاسراء جمع اسير على
الشذوذ لان فعيلا بمعنى المفعول بابه ان يكسر على فعلى كجرحى وقتلى وقد
شذ قتلاء واسراء صرح به في المفصل والاسير عندهم بمعنى الاساد وهو القيد
سمي الاخيذ بذلك لانهم كانوا يشدونه بالقيد يقال اسرت الرجل اسرا
واسارا فهو اسير ومأسور والجمع اسرى واسارى وقوله هنالك باسرى
اى الحق ثم استعمل في معنى كلي لظهور المناسبة والتقليد اعتقاد جازم
غير ثابت وطفق بفتح الفاء وكسرها من افعال المقاربة يقال طفق يطفق طفقا
كفرح يفرح فرحا وحكى الاخفش طفوقا وقد جاء طفق يطفق كجلس يجلس كذا
في شرح الرضي والتعاطي التناول اعني اخذ باليد فهو مناسب لقوله في
ايدي جماعة وفيه تاكيد لاهانتهم والتوفيق الاحكام والتسديد
الترفيق للسداد وهو الاستقامة والصواب من القول والعمل الجملة
تفصيل لحديث الوقوع في ايدي اسراء التقليد ولهذا اتى بالفاء لانه
موضع التفصيل بعد الاجمال كما في قوله تع ونادى نوح ربه فقال الآية
يحومون اى يدورون وترك العطف لانه اما خبر بعد خبر لطفقوا او صفة
لجماعة او تاكيد لما سبق او استيناف كانه قيل كيف يتعاطونه من غير
توثيق فاجاب به فان الاستيناف البياني لا يلزم ان يكون جوابا عن سوال
عن العلة كما ستعرفه في بحث الفصل والوصل وبهذا تبين ان لا يستمعون
من قوله تع وحفظا من كل شيطان مارد لا يستمعون يجوز ان يكون

الشياطين

السؤال

استيناف أجاباً عن سؤال عن حال الشيطان بعد الحفظ منهم فاطلق صاحب الكشاف القول بعدم صحة الاستيناف البياني بناء على ان سائله لو سئل لم يحفظ من الشياطين فاجاب بانهم لا يسمعون لم يستقم والتحرير تهذيب الكلام وقد يطلق على بيان المعنى بالكتابة كالتحرير بيانه بالعبارة ومقاعد الفن اصوله وقواعده والقيل والقال اسمان بمعنى القول وفي الحديث نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن قيل وقال وعن الفراء انهما فعلان استعملا استعمال الاسماء وتركا على ما كان عليه من البناء ومعنى الحديث نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا اي كثرة الكلمات ومعنى دورانهم حول القيل والقال نقلهم الاقوال المختلفة من شخص مجهول او معلوم من غير ابتلاء الى تحقيق المرام والمقام والحال الحصر اصطلاحان لاهل هذا الفن وستعرف معناهما والفرق بينهما والمراهقة على ما في شرح المفتاح للشريف وغيره جعل فيه عدة غيره ذنبه نظراً الى ان المذكور في الصحاح والقاموس وغيرهما من كتب اللغة الربقة الواحدة من العروة وفي الحديث خلع ربقة الاسلام من عنقه والجمع ربق وارباق ورباق وانما الحبل المذكور هو الربق على وزن الرفق ثم ربقة التقليد كلجين الماء او مكنية او تخييلية بان يشبه التقليد بشخص له ربقة يشد بها بهيمته ويسرح اي يرعى وتفسير السرح هنا بالاسامة والاطلاق ليس كما ينبغي بل الاولى تفسيره بالسوم في الصحاح سامت الماشية تسوم سوماً اي رعت واسمتها اي اخرجتها الى الرعي ثم قد يجيء السرح متعدياً لكن لا يظهر لنا المذكور هاهنا لازماً كما لا يخفى والرياض جمع روضة وهو موضع فيه البقل والعشب واصله رواض قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها ورياض التحقيق كلجين الماء وذكر السرح ترشيح او مكنية وتخييلية والاحداق جمع حدقة وهي السواد الاعظم للعين قيل في اسناد السوم الى الاحداق رمز الى انهم على تقدير خروجهم عن قيد التقليد مقتصرون على ظواهر الاشياء ولا يتجاوزون الى تعقل الحقائق فيناسب المقام وهو المبالغة في الرد ويرد عليه ان قوله بعد هذا حتى ينطبع دقائق التعقل

في الذم

في ضمائرهم آب عنه اذ لا يخفى ان ما الخروج عن ربقة التقليد وارتفاع غشاوة التعصب واحد بل في الاسناد المذكور رمز الى انهم على تقدير خروجهم بالتدبر والتفكر يعلمون لحقائق علم اليقين كانهم يعاينونها بابصارهم ولا يبعد ان يكون هذا ادخل في الذم مما ذكره ذلك القائل فتأمل والغشاوة بالحركات الثلث في الغين المعجمة الغطاء وبفتح العين المهملة من العشا بالقصر وهو داء في العين يمنع الابصار بالليل ومنه الاعشى والاول اصح رواية ودراية والتعصب من العصبية بمعنى المحاماة وغشاوة التعصب كربقة التقليد في الاضافة والبصائر جمع البصيرة وهي في القلب بمنزلة البصر في الرأس شبهها بالمرايا او بانها يحال بينها وبين مدركاتها حائل فاثبت لها الغشاوة والانطباع الانتقاش والضمير في الاصل ما يخفيه الرجل في نفسه ثم اطلق على محله وهو القلب كل بضاعتهم بيان لما قبله والبضاعة طائفة من مالك تبيعها للتجارة واللجاج التمادي في الخصومة وقد لج بالكسر يلج لجاجاً والعناد المكابرة في الصحاح عانده معاندة وعناداً عارضه وعُجل الشيء معظمه والصناعة الحرفة وقيل اخص من الحرفة لانها يحتاج في حصولها الى المزاولة والانحراف الميل والمنهج الطريق الواضح والرشاد خلاف الغي فهيهات اذا كان حالهم ما ذكر بعُد تنبههم وهو اسم فعل يجيء في آخره الفتح والضم والكسر كلها بتنوين وبلا تنوين يستعمل مكرراً ومفرداً جمعهما قوله فهيهات هيهات العقيق وهيهات خل بالعقيق اصل وما نقله صاحب المفصل عن الشيخ من عدم استعماله الا مكرراً منقوض بالنقل عن الموثوق بعربيتهم ولا غرو فان الجواد قد يكبو والصارم قد ينبو قالوا المفتوحة اسم مفردة وتاؤها للتانيث كغرفة ولذلك يقلبها الواقف هاء فيقول هيهاه والفها مقلوبة عن الياء لان هيهية من المضاعف كزلزلة واما المكسورة فجمع المفتوحة اصلها هيهيات فحذف اللام والوقف عليها بالتاء كمسلمات والرمز في الاصل الاشارة بالحاجب فلا يخفى حسن وصفه بالدقة

اصطلام

والشأن في الاصل مصدر بمعنى الطلب والقصد يقال شأنت شأنه
اذا قصدت قصده يسمى به الامر الذي هو واحد من الامور تسمية
للمفعول به بالمصدر لكونه مما يطلب كما ان تسميته بالامر كذلك فانه
مما يؤمر به والتفطن التفهم واللمحة الابصار بنظر خفيف من
غير امعان والمراد بها هاهنا النكتة اللطيفة وخفاء مكانها
كناية عن خفاء نفسها لاستلزامه اياه ونظيره ما ذكره صاحب
الكشاف في آخر حم السجدة في قوله تع ونأى بجانبه ان مكان الشيء وجهته
قد ينزل منزلة نفسه ومنه قول الكتاب حضرت فلان ومجلسه وكتبت
الى جهته وجانبه العزيز ثم ايثار او على الواو في قوله او التفطن ليفيد
عموم النفي في قوله تع ولا تطع منهم آثما او كفورا والتي بعد ما قضيت
شروع في سبب تصنيف الفن وانتقال من الحالات المتعلقة بالفن
الى الاحوال المتعلقة بنفسه وتصدير الجملة بان لكمال العناية بمضمونها
والوطر الحاجة وقضاؤه استيفاؤه وكحلت من الجبالة وهي
الامارة واستودعته وديعة اذا استحفظته اياها والقداح جمع
القدح بالكسر وهو السهم قبل ان يراش ويركب عليه وايثارها
على السهام مناسبتها لما سلف من فضائل الفن لاشعاره بان التمام
بهذا الفن او محمول على التواضع شبه النظر بالسهام فاضاف
اليه المشبه به او شبهه بذي السهام فاثبت اليه وابقت لها
الاحالة كناية وتخييلة وترشيحا والهمة اسم لعقد القلب
اذا وصل الى حد الجزم والفتح لغة فيه وهي في الاصل من هممت الشيء
اهمه هما اذا قصدته وفي الارتقاء متعلق بها والمدارج جمع
المدرجة وهي المذهب والمسلك شبه الكمال بالجبل الشامخ ولهذا
اورد الارتقاء والفرط العلو والتجاوز عن الحد والشغف من شغفه الحب
اي احرق قلبه اورده صاحب الديوان في باب فعل يفعل بفتح العين
فيهما فقيل هذا يدل على ان العبارة الشغف بسكون العين لان المصدر
من هذا الباب الفعل بالسكون والفعول بحكم الاستقراء لكن المشهور

فتح العين ثم المراد به هاهنا شدة الحرص والترحل الانتقال وكذا الرحلة
والارتحال وخوارزم في الاصل مملكة معروفة على جيحون فيها مدن
كثيرة ككاث وخيوق ونحوهما والجرجانية منسوبة الى
جرجان بلدة فيها يقال لها اركنج وهي التي قد اشتهرت الان بخوارزم
وفي خراسان كانت في الاوايل مقر السلطنة وهي التي قد اشتهرت
الان بخوارزم وفي خراسان ايضا بلدة اسمها جرجان بناها
يزيد بن مهلب ابن ابي صفرة فاضافة الجرجانية الى خوارزم لزيادة
التوضيح ودفع الاشتباه والمحط المنزل من حط وهو الالقاء والرحال
جمع الرحل وهو مسكن الرجل وما يستصحبه من الالات ولا يخفى ما في الترحل
والرحال من صنعة شبه الاشتقاق والمخيم موضع الاقامة يقال
خيم بالمكان اذا اقام به والبوايق جمع بايقة وهي الداهية والحراسة
الحفظ والطوارق البوايق الحادثة في الليل من طرق فلان اذا جاء
بليل خص الطوارق بالذكر لان اكثر النوازل انما يحدث بالليل والتحرز
منها فيه اصعب ولهذا قيل الليل اخفى للويل والحدثان مصدر بمعنى
الحادثة وليس بتثنية الحدث بمعنى الليل والنهار كما يتوهم ولذا لم يقل
طوارق الحدثين نعم قد يطلق عليهما فشمرت معطوف على مقدر اي
نزلت هاهنا فشمرت ثوبي شمرا ازاله اي رفع والجد الاجتهاد في الامور
تقول منه جد في الامور يجد ويجد بكسر العين وضمها واجد مثله وساق
الجد مكنية وتخييلية وشمرت ترشيح وقيل الجد نفسه على طريق جعل
عدوا والى اقتناء متعلق بشمرت بتضمينه معنى الميل اي شمرت عن
ساق الجد مائلا الى اقتناء او ملت مشمرا عن ساق الجد الى اقتناء
وتعلقه بالمجاز اي بتضمين الميل والاقتناء الاكتساب والذخائر
جمع ذخيرة وهي ما يدخر لوقت الحاجة واضافتها الى العلوم بيانية
والافتلاذ الاقتطاع والاناسي جمع انسان وانسان العين وهو المثال
الذي يرى في سواده واصله اناسين قلبت النون ياء على خلاف القياس
صرفت اي بذلت والشطر النصف وجمعه اشطر وقوله عليه السلام

في الحايض نُفضّل شطر عمرها على تسمية البعض شطرا توسعاً في الكلام كذا في الرازي
وفي ارجع اشارة الى لزوم الرجوع من الطرفين وفصله عما قبله لكونه كالبيان
قيل ارادنا بالشيوخ ناصر الدين الترمذي وعلاء الدين السفياني وبهاء الدين
الحلوائي حَوَوا القصب جمع القصبة والسبق التقدم والمضمار الميدان وكانت
عادة العرب في تسابق الفرسان ان يغرزوا قصبة في آخر الميدان فمن اخذه
بقدوم فرسه يُعدّ سابقا وكان له الفضل والنفل فاستعمل كناية عن الكمال
في فنون من الفنون والحذاق جمع حاذق وهو الماهر في صنعته وكثيرا ما
نصب على الظرف وما التاكيد معنى الكثرة والعامل فيه ما يليه واسم كان ضمير الشان
الشان والجملة خبره او على المصدر اي يخالج حينا كثيرا او مخالجة كثيرة
ومخالجة مفاعلة بمعنى الفعل كسافرت من خلجه يخلجه اذا جذبه وتاريخه
كان اطلاعه على حقائق المختصر مع احتياجه الى الشرح يصيّره بحيث لا يقدر
على امساك نفسه او باق على معناه الظاهر اي ينازع كان ما ذكر يحركه وما
عاناه من شدايد الزمان يثبطه اي يمنعه في الرامور خالج قلبي امر
اي نازعني منه فكر فعلى هذين الوجهين لان اشرح فاعل يخالج وقلبي مفعول له
وقد يفسر المخالجة بالتحرك والاضطراب فقلبي فاعل يخالج وان اشرح ظرف
بتقدير في او بالعكس اذا جوز حذف في في الظرف المجازي ويكون احدهما
مفعولا ليخالج بطريق حذف في وايصال الفعل توسعا والمنسوب صفة
الكتاب او صفة تلخيص والامام الذي يقتدى به والجمع اما مراتب ذكره
في القاموس ونظيره هجان فعلى هذا لا يرد ما ذكره الجوهري والقاضي ومن
تبعهما في قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما انما تحمل للضرورة اليه وكثيرا
ما يجمع على ائمة والاصل ائممة على وزن افعلة والعمدة ما يعتمد
عليه والقدوة بضم القاف وكسره من يقتدى به والتبحر في العلم وغيره
التعمق فيه والتوسع والدمشق بكسر الدال وفتح الميم وسكون الشين
قصبة الشام وقد يكسر الميم ايضا قال البكري سميت بدماشق بن نمرود بن
كنعان فانه هو الذي بناها وقيل بناها غلام ابرهيم الخليل على نبينا وعليه السلام
وكان عبدا حبشيا وهب له نمرود بن كنعان حين خرج عن النار وكان

اسمه دمشق فسماها به وقيل غير ذلك والله اعلم والشآبيب جمع شؤبوب
وهو الدفعة من المطر وغيره والغفران والمغفرة التغطية والستر وغفرانه
تع اي يصون العبد من مس العذاب فكانه تم غطاه حفظا له عنه
والفراديس جمع فردوس وهي الحديقة وقيل الفردوس في الاصل البستان
الذي يجمع الكرم والنخل والمراد ههنا اعلى درجات الجنان والجنان جمع
الجنة وهي البستان ومنه الجنات والعرب يسمي النخيل جنة وقيل المراد
بالاصول الدلايل على ان الاصل بمعنى ما يبتنى عليه الشيء والقواعد المسائل والترا
ثم حاويا جامعا والعوايد جمع عايد وهي المنفعة محتويا قال الجوهري حواه
يحويه اي جمعه واحتواه مثله وتعديته بعلى لتضمين معنى الاشتمال
والانطواء مطاوع طوى يقال طواه يطويه طيا فانطوى وتعديته كتعدية
الاحتواء ثم المنصوبات بعد قوله مختصرا اما اوصاف متوالية او احوال
مترادفة او متداخلة والمخايل جمع مخيلة وهي ما يوقع في الخيال يعني به
الامارات والسحر الاخذة وكل ما لطف ودق ماخذه فهو سحر والبيت للوطواط
اوله كتابك صدر الدين يحكي حديقة مكللة الاطراف باللطف والبر
والروض جمع روضة وقد سبق بيانها والمنى جمع منية وهو المطر والعقد
بالكسر القلادة والدرر جمع درة وهي اللؤلؤ وقد يجمع على درر ودرات
وكان يعوقني معطوف على كان يخالج والعوق المنع وذلك اشارة الى ان
اشرح والتعطيل التفريغ والمشاهد جمع مشهد بمعنى المحضر والمعاهد
جمع معهد وهو الموضع الذي كنت تعهد به شيئا اي تعرف والمراد بها
العلماء والمدارس او الكتب والمصادر جمع مصدر من الصدر بفتحتين
وهو الرجوع وقيل المراد بالمصادر والموارد المعلمون والمتعلمون ومراسم
الشيء ومحاله اثاره وعفت اي اندرست والاطلال جمع طلل وهو ما ارتفع
من آثار الديار وانشقت اي اشرقت وغربت وشموس الفضل العلماء
وقيل المراد بها علوم الفضل وهي العربية التي كانت كالشمس ظاهرة وفيه
والاستيطان اتخاذ الوطن والخمول ضد الشهرة والتلهف على الشيء اذا لتحسر
والاندراس الامحاء والتاسف اظهار الحزن والاذكياء جمع الذكي من
الذكاء وهو حدة الفواد وهكذا بذهب الزمان يريد ان ما ذكر من

احوال الفضيلة والفضل وليس مخصوصًا بهذا الزمان ورهوا مستهبلا مستوفي
ودروس الاثر محاؤه وامحائه وقد درس الرسم درسته الريح يتعدى ولا يتعدى
وفي اكثر النسخ على العبر بعد قوله يذهب الزمان وهو بفتح العين بمعنى الدمع
وبكسرها جمع عبرة وهي اسم من الاعتبار والمعنى لكن الظاهر انه ليس من عبارة
الكتاب بل هو الحاق قصد به موافقة الاثر ويؤيد هذا المذكور بيت من
ابيات الحماسة من قصيدة لرجل من بني اسد يرثي بها اخاه ومطلعها
ابعدت من يومك الفرار فما جاوزت حيث انتهى بك القدر
وكان ينجي من الردى احد نجاك مما اصابك الحذر
بعده رحم الله من اخي ثقة لم يك في صفو وده كدر
فهكذا يذهب الزمان ويفنى العلم فيه ويدرس الاثر
فالظاهر ان الشارح قصد التضمين
لكن لما رأيت استدراك مما سبق للاشارة بالاشعار بعلم الاقدام
على الشرح واورد عليه مناف لما سبق من تعطيل المشاهد والمعاهد
وسد المصادر والموارد والجواب مستغن عن البيان والتوفر التمام
والتكثر والرغبة في الشيء اراده المقارنة للرضا من رغب في الشيء
بالكسر اراده وارتغب فيه مثله لا من رغبت عن الشيء اذا لم ترده
وزهدت عنه وكان تعديته بعلى لملاحظة معنى الاستعلاء و
امتداد اعناقهم تطاولها وهو كناية عن كمال الميل وفيه استعارة
مكنية مع التخييل والاظهر انه تمثيل من تشبيه الهيئة بالهيئة
والنحو بمعنى الجهة والجمل جمع الجملة من الاجمال الذي هو ضد التفصيل
وانما سميت بها لان افادتها انما هي باجتماع المفردات وارتباط
بعضها على بعض بالاجمال لا تفصيلها ولو قال الجملية وتفصيله
لكان انسب بقوله وتحصيله حرموا على البناء للمفعول اي منعوا و
التوفيق تهيئة اسباب الخير وتخيئة اسباب الشر والاهتداء
وجدان ما يوصل الى المطلوب والسنة الذي يكم واراد بالرموز والاسرار
المطوية النكات المطوية فيه اذ لم يقع عليه للنحو ما والخرايد جمع
خريدة وهي الحيية من النساء وفي الاساس انها العذراء ولؤلؤ
خريدة لم تثقب شبه بها المسائل المشكلة في الاستتار والتركيب

في احتماله للوجهين مثل قول المقر فيما بعد عن وجوه اعجاز استتارها وسيجيء
من الشرح بيانها ترى استيناف وجمع الفعل المسند الى ضمير البعض في المواضع
ميل الى المعنى كما في قوله تع وكل في فلك يسبحون والمقال مصدر من قال و
الحال والحالة واحدة احوال الشيء وحالاته طريقه الطرائق جمع طريقة
ولها معان كثيرة والظاهر انها ههنا بمعنى المذهب ولو قال الطرق حتى يكون
جمع طريق وهي السبيل يذكر ويونث لكان اظهر كما لا يخفى وبالجملة المراد بطرق
الفاظه وعباراته الموصلة الى المعاني وسلوكها حلها والدليل المرشد
فاضلوا كثيرا وضلوا الاظهر لم يقول فضلوا واضلوا الا انه قصد موافقة
البعض من قوله تع ولا تتبعوا اهواء قوم قد ضلوا من قبل واضلوا كثيرا و
ضلوا عن سواء السبيل اختلست اي تعقلبت جواب لما والاثناء جمع
ثني واثناء الشيء تضاعيفه وثني الجبل والوادي من عطفهما وتقول انفذت
هذا في ثني كتابي اي في طيه والفرص جمع فرصة وهي النوبة وما في التجرع
مصدرية وتجرع الماء مثل شربه شيئا فشيئا وكذا التفهم و
امثاله مما جاء من باب التفعل للعمل اي ليدل على ان اصل الفعل حصل
مرة بعد اخرى يعتبر في كل منهما التدريج وفي المصادر التجرع فرو خوردن
خشم وآنچه بدان مانند والغصص جمع غصة وهي الشجى اعني كل شيء
يتوقف في الحلق ولا يتخذه والاقتحام الدخول والسهر الارق وهو
ضد النوم وموارد السهر مواضع ينبغي ان يسهر الطالب فيها ليغوص
بالمقص ولجة الماء بالفتح معظمه ولجج الماء والافكار كلجين الماء و
الالتقاط اخذ الملقى من الارض وفرايد الفكر فيها يحه التشبيهة بالدرر
الكبيرة والمطارح جمع مطرح والمرمى والنظر في المشهور مرادف للفكر
وقيل الفكر حركة ذهن الانسان نحو المبادي والرجوع عنها الى المطالب والنظر
ملاحظة المعقولات الواقعة في ضمن تلك الحركة ولا اضافة في مطارح
الانظار لامية والبذل الاعطاء والجهد بالفتح والضم الاجتهاد
وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة والبنان اطراف
الاصابع واحدها بنانة والممارسة المزاولة واللام في فلقد

موطية للقسم والتناهي البلوغ الى النهاية تجرد ههنا الجزء معناه اعني
البلوغ مجازاً بقرينة غاية الوسع او الكلام من باب التصريح بجزء المعنى
لزيادة التاكيد كما في قولهم ابصرته بعيني واصغيت اليه باذني ونحوهما
وامثالهما والتصفح النظر في الصفحات والغاية مدى الشيء والجمع
غايي والطاقة الوسع ثم جمعت عطف على اختلست لاستبعاد
جمع مثل هذا الشرح المحتاج الى فراغ البال اي الفراغ عن اختلاس الغرض
وتجرع الغصص وجيء بثم ليكون للتراخي بالنظر الى تمام الجمع كما جاز
في مثله الفاء نظرا الى تعقيب اول اجزائه كقوله تعالى الم تر ان الله
انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدئ
بعد نزول المطر لكنه يتم في مدة فبالنظر الى الابتداء يصح الفاء وبالنظر
الى الانتهاء يصح ثم يذللا اي بلين من الذل بالكسر وهو اللين والصعاب
جمع صعب وهو نقيض الذلول والعويصات جمع عويصة وهي ما
يصعب وهي الابية فعيلة من الاباء بمعنى ممتنعة والاضافة في
ذخاير كنوز بيانية والكنز المال المدفون فالمخفية صفة كاشفة
والمراد بذخاير كنوز معانيه كالمراد بطريق الوصول الفاظه و
شيء نفيس اي يرغب فيه ونفس ككرم نفاسا ونفسا صار مرغوبا
فيه فكانه ظرف والتوشيح في الاصل الباس الوشاح وهو شيء يتخذ من اديم
عريضا ويرصع بالجواهر تجعله المراة بين عاتقها وكشحها يستعمل في
التزيين مطلقا سمح جاد والفقر جمع فقرة بالكسر خرازة الظهر المرتبة
الملتصقة بها الضلوع من الجانبين وهي ايضا حلي يصاغ على هيئة
خرزات الظهر يطلق على اجود بيت في القصيدة واجود قرينة في
الخطب تشبيها لها بفقرة الظهر في حسن الانتظام ومن عين التحقيق
اي من نفس التحقيق لا من الظن والتخمين او من خيار التحقيق ومحضه
او من ينبوعه وهو خاطر الوقاد السيال او من ذهب التحقيق و
تمسكت اعتصمت والعدل خلاف الظلم وكذا الانصاف وحقيقة
الانصاف كانه التسوية واعطاء النصف والتجنب التباعد ومفعوله
مذهب والبغي التعدي والتجاوز والاعتساف المشي على غير الطريق

والايماء الاشارة الخفية واصله الاشارة ولحاجب زل في الطين اي
زلق الاخرت الشارعين والتاسي الاقتداء حظروا على بناء المفعول اي
منعوا وتحقق الواجبات من قبيل الحذف والايصال اي من تحققها
او على البناء للفاعل اي حرموا تحقق الواجبات على انفسهم وما وجبت
اي ما اوجبت والسنة الطريقة والمضاف محذوف اي سلوك سنتهم
والمراد من عدم فرض سلوك سنتهم على نفسه تحريمه بشهادة العرف
كما في قولهم فلان لا يحب فلانا اي يبغضه وما اعلم في البلاد من
فلان اي هو اعلم من كل من فيه ثم في الجمع بين الرفض والسنة والجماعة و
الفرض والواجب والحظر صنعة مراعاة النظير مع الايهام وحين ظرف
مضاف الى ما بعده وعامله زماني والجملة عطف على جمعت فان قلت
اين العائد الى حين في الجملة المضاف اليها قلت هي لا يحتاج الى الربط لكونها
ماولة بالمصدر صرح به في شرح الرضي واما قوله مضت سنة لعام العام
ولدت فيه وعشر بعد ذلك وحجتان فنادر فهذا الحكم خفي
على اكثر النحاة فالصواب ان يلتزم في مثله ذلك اعجبني يوم ولدت فيه بتنوين اليوم
وجعل الجملة بعده صفة له ومثلا اجمع وما يتصرف منه في باب التوكيد
فانه يجب تجريده عن ضمير المؤكد واما قولهم جاء القوم باجمعهم فهو بضم
الميم لا بفتحها وهو جمع لقولك جمع على حد فلس وافلس والمعنى جاء وبجماعتهم
كذا في المغني اللبيب رماني الدهر مجاز عقلي والارزاء بتقديم الراء
المهملة جمع رزء بضم الراء وفتحها وهو المصيبة والظرف اعني
بالارزاء لغو متعلق برماني وجعله حالا من ضمير المتكلم كانه غمته
الخطا اي وهم والغشاء الغطاء وكذا الغشوة بالحركات الثلث في
الغين المعجمة مع سكون الشين والنبال جمع نبل وهي السهام
العربية وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها وقد يجمع على انبال والنابل
والنبال صاحبها وانما قال اذ كان رماني ونبا فؤادي ايماء الى ان المرمي
بالحوادث ظاهرا هو الشخص لكن المصاب حقيقة هو القلب وفي اختيار
اذا في اذا اصابني ايذان بتحقق وقوع المصيبة واختيار سهام
على سهم لاقامة الوزن ولبيان الواقع والا فالمبالغة فيه اكثر كما لا يخفى

أَحَبُّ بلادِ اللهِ ما بَيْنَ صارةٍ ؛ إلى سَفَوانٍ أن يَسُحَّ سَحابُها ؛ بلادٌ بها نِيطَتْ عَلَيَّ تمائمي

والنصال جمع نَصْل وهي حديدة السهم والسيف والسكين والرمح وذلك اي الرمي المتلكئ والتوارد التعاقب وتفاقم الامر عظمه والعشاير جمع عشيرة وهي القبيلة واللام بدل من المضاف اليه اي عشايرى واخواني وتلاطم امواج الفتن ضرب بعضها بعضاً والتميمة التعويذة التي يجعل في عنق الصبي لئلا يخاف وحلها في تلك الديار كناية عن اقامته الى وقت الشباب فيها والاول نقيض الاخر واصله اوءل على وزن افعل بهمزتين الاوسط فقلبت الهمزة واوا على غير القياس وادغم يدل على هذا قولهم هذا اول منك وجمعه على اوائل وقال قوم اصله ووءل على وزن فوعل فقلبت الواو الاولى همزة وانما لم يجمع على اواول لاستثقالهم الواوين بينهما الف الجمع وبالجملة كم اقلّ ارض معطوف على الديار وجلدى مفعول مس قدم للوزن ترابها فاعله وعكسه يا باه العرف على ان الظاهر ان لو المصراع تضمين لما انشده ابو نصر الاسدى وهو أَحَبُّ بلاد الله ما بين صارة إلى سفوان أن يسح سحابها بلاد بها نيطت على تمائمي واول ارض مس جلدي ترابها فترابها مرفوع لا غير ثم مس التراب جلده كناية عن تولده هناك فلقد جرد في موقع التعليل لما سبق واللام لتوطية القسم وتجريد السيف انتضاؤه والاهالي كالاهل جمع اهلة بمعنى الاهل زادوا الياء فيها على خلاف القياس فكانها جمع اهلاة كذا في الموصل والعدوان والابادة الاهلاك لم يدع اي لم يترك من ودع يدع ودعا وما دغمت الادباء من ان العرب اماتوا ماضيه ومصدره محمول على قلة الاستعمال والا فالنبي عليه السلم افصح العرب وقد روى عنه عليه السلم ابن عباس رضي الله عنه انه عليه السلم قال في صحيح مسلم لينتهين اقوام عن ودعهم الجمعات او ليختمن على قلوبهم اي عن تركهم اياها وقال الشاعر ليت شعري عن اميري ما الذي غاله في الحب حتى ودعه وعن عروة ومجاهد رضي الله عنهما انهما قرءا ما ودعك ربك بالتخفيف في الاساس الدمنة هي البقعة التي سودها اهلها وبالت وبعرت مواشيهم فيها وفي الصحاح الدمنة اثار الناس وما سودوا واقام انقاسم الجيشية وهذه الفقرة تلميح الى قصيدة زهير بن سلمى

ارمن
وهو امن ام اوفى دمنة لم تكلم بحومانة الدراج فالمتثلم اي امن منازل الحبيبة المكنية بام اوفى دمنة لا تجيب سائلها بهذين الموضعين كانه لم يعرف تلك الدمنة بعينها لفرط تغيرها او من اثارها هنا وحذفا لتاء من تخا قياس اما كسر الميم فللوزن والقافية وكسر ما كان الساكن اذا حرك حرك بالكسر والحزب الطائفة يلدح اسم موضع غير منصرف للعلمية والتانيث على تاويل البقعة او لانه منقول عن الفعل من قولهم يلدح اذا اخلف في الوعد عجفى جمع عجيف كمرضى جمع مريض والعجف بالتحريك الهزال والاعجف المهزول وجمعه عجاف على غير قياس لان افعل فعلاء لا يجمع على فعال ولكنهم بنوه على سمان والعرب تبنى الشيء على ضده كما قالوا عدوة بناء على صديقة مع ان فعولا اذا كان بمعنى فاعل لا يدخله الهاء من امثالهم في التحزن على الاقارب لكن بيلدح قوم عجفى واول من تكلم بها بيهس الملقب بنعامة لما راى قومًا في خصب واهله في شدة كان لم يكن تضمين اذ البيت لعمرو بن الحارث الجرهمي قال لما نحرتهم بعد ما نفى مع عشيرته شرفها الله تعالى الى اليمن كما اشار اليه في قوله وكنا ولاة البيت من بعد ثابت نطوف بذلك البيت والخير ظاهر فاخرجنا منها المليك بقدرة كذلك بالناس تجري المقادر بلى نحن كنا فابادنا صروف الليالي والجدود العواثر والحجون بفتح الحاء المهملة جبل بمكة في حضيضها مقبرتها والصفا معروف ومعنى البيت كان لم يكن بين اجزاء الحجون منتهية الى الصفا ما انيس به ولم يتحدث بالليل فيها متحدث وكان من عادة العرب السمر اي الحديث بالليل ولذا خص السامر بالذكر والهجران ضد الوصل من هجره هجرا وهجرانا من باب نصر ونسجت من نسج الثوب ينسجه نسجا من باب نصر ضرب ونصر والعناكب جمع العنكبوت حذف التاء كما هو القاعدة في جمع الخماسي على فعالل كما يقال في جمع الفرزدق فرازد على راي قوله نسجت على صيغة المبني للفاعل لان العنكبوت ناسجة او للمفعول كما قال الشارح في اواخر مباحث التشبيه ولا مستوى عليه العناكب وذلك بتقدير المضاف اي بيوت العناكب والحمل على المبالغة ثم نسج العناكب على الشيء كناية عن المهجورية حماجابا

انّه د

اى ذا استر كاى سيكل مفعم اى ذو افعام ويجوز ان يراد مبالغة انه محجا
من دونه حجاب وحجب فهو مستور بغيره او حجاب يستر لمن يبصره فكيف
يبصر المحجب به والمشتكا الشكاية وتقديم الى الله تع للحصر واختاره فى جانب
الاساءة ايماء الى ان الاول مقطوعة والثانى مشكوك فيه ثم الجانى معطوف
على الزمانى او على طرحت وثم للتراخى والالجا الاضطرار فرط الملاول كثرة السامة
والبال القلب وضيقه كناية عن سوء الحال واللفظ الرمى رفع اى مكان
مرفوع الى خفض اى مكان مطمئن وفى الكلام ايماء الى انتقاله من ارض
الى ارض اضطرارا ثم لا يخفى حسن الجمع بين اللفظ والجر والرفع والخفض
انخت من انخت الجمل فاستناخ اى اركبتها فبرك فالمفعول اما محذوف
او متروك مرادا به مجرد الاقامة والمحروسة المحفوظة هراة بفتح الهاء
المدينة مشهورة بخراسان حماها اى حفظها والافات جمع آفة وهى
الداهية مبنى على لفظ المفرد او المثنى ومن فى منها تجريدية كما فى رايت
من زيد اسدا او المراد من جهتها او منها او فى الكلام استعارة وبلدة عطف
بيان لجنة النعيم جيء به للمدح لا لايضاح المتبوع ان لم يشترط فى عطف
البيان التعريف كما يفهم من كلام الزمخشرى فى قوله تع من ماء صديد
وقوله تع كفارة طعام مساكين بجعل بدلا منهما ان اشترط فيه ذلك
عند البصرية كما نص عليه ابن هشام وضعّف قول الزمخشرى فى الايتين
والحق انه ليس بشرط صرح به الثقات والطيب خلاف الخبيث وكريم صفة
مشبهة من كرم الرجل بالضم من الكرم وهو نقيض اللوم ووصف
المقام به مجازى اى كريم اهله كما فى الكتاب الحكيم او من كرمت الارض
اذا زكى زرعها والصفة المشبهة تجيء ابدا من اللازم واذا اريد
اشتقاقها من المتعدى يجعل لازما بالنقل الى فعل بالضم كما فى الرحمن
والرحيم والمحاسن جمع حسن على خلاف القياس كانه جمع محسن واليمن
البركة سطعت اى ارتفعت خمدت النار من باب فهم ودخل
سكن لهبها ولم يطفأ جمرها والنيران جمع نار كالنور والنور و
اصله نوران لان النار واوية بدليل تصغيرها على نويرة والغواية
سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب ونيران الجهل كلجين كلجين الماء

(وبه التيقن)

والقطر والقطر مثل عسر وعسر العود الذى يتبخر به

امرؤ القيس

كأن المدام وصوب الغمام   وريح الخزامى ونشر القطر

ووجه التشبيه ان اهله كظل اى صار والظل معروف والملك المملكة
وقيل السلطنة وهى الاستيلاء مع ضبط والتمكن من التصرف فشبه
الملك بشجرة واثبت له الظل وللظل الامتداد مكنية وتخييلا وترشيحا
واللواء الراية والشرع فى اللغة الاظهار والمراد ههنا الطريقة
المخصوصة المشروعة ببيان النبى عليه السلم وبالعز الغلبة اما حال
عن لواء او متعلق بمعقود اى مربوطا محكما وعاد من العود بالفتح وهو
هو الرجوع والعود بالضم الخشب وجمعه عيدان والاعواد والعود ايضا
يتبخر به ويقال له القطر والذى يضرب به والعظم فى اصل اللسان والمراد
بالضم المنظر الحسن واضاء اى عاد ومنه ايضا ونظمه على البناء للمفعول
والشمل ما تشتت من الامر وما اجتمع منه ايضا فهو من الاضداد و
كل من معنييه جاير الارادة لكن الثانى اظهر كما لا يخفى والشتات
التفرق ووصل من الوصل لا من الوصول والبتات القطع وارتعوا
بالعين المهملة اى اخذوا ارتعهم اى منزلهم وديارهم او
اكلوا الربيع او اقاموا فى الربيع ويروى ارتعوا بتائين مثناتين
من فوق اى اكلوا ما شاؤا من قولهم رتعت الماشية اى اكلت ما شاءت
قال النابغة حملتنى ذنب امرء وتركته كذا العر يكوى غيره و
هو راتع ويروى لفظ العبارة فى النسخة المقروة على المصنف ارتعوا بالغين
المعجمة من ارتع فلان ابله اذا تركها ترد الماء كيف شاءت والميامن
جمع يمن والدولة اسم لما يتداول بين الناس يكون مرة لهذا ومرة
لذاك والسلطان الوالى من السلطة وهى القهر ظل الله وجه التشبيه
ان ظل الشيء ما يناسبه فى الجملة ويحكى عنه والسلطان كذلك فانه
ينتظم بوجوده مملكته كما ينتظم سلسلة الممكنات بوجود الحق سبحانه
تع ولان الظل ينتفع به ويلتجأ اليه عند احتدام الحر كذلك السلطان
ينتفع به ويلتجأ اليه عند اضطرام شرر الشر والرقاب جمع الرقبة
وهى مؤخر اصل العنق وقد يجمع على رقب ورقبات ورقاب مجاز
وقد يطلق الرقبة على ذات المملوك ونفسه والامم جمع امة وهى الجماعة
مفرد لفظا جمع معنى وكل جنس من الحيوان امة الحامى قد مر تفسيره

بالضم مع الضبط والتمكن
وتعلق
به
واعواد
الذم
غزو
لما يتداول
وانقطعت
قدم د

والولاية بالكسر السلطان والوِلاية والوَلاية النصرة ... ولاية اى مجتمعون فى النصرة وقال سيبويه الولاية بالفتح للمصدر والولاية بالكسر للاسم اسم لما توليته وقمت به

جاس

والماجى المزيل ولا يخفى ما فيه من جنس القلب والقويمة بمعنى المستقيمة والبا[سط] من البسط وهو التمهيد والتوطية والمهاد الفراش وجمعه امهدة و مُهُد بضمتين والاساس اصل البناء والجور الميل عن الحق والوالى المالك من باب ضرب ضرب والولاية بالكسر اسم لما توليت به وبالفتح مصدر والافاق جمع أُفُق بالضم والسكون وهو الناحية والنصب الاقامة والسرادق واحد السرادقات وهى التى تمد فوق صحن الدار وكل بيت من كرسف فهو سرادق وامتثل امره احتذاه وعمل على مثاله ونص القرآن والسنة ما دل ظاهر لفظهما عليه من الاحكام وقد يطلق على نفس النظم فالاضافة على الاول لامية وعلى الثانى بيانية والطوية الضمير والكلم من الكلم وهما التأثير سمى اللفظ بها لانه يؤثر فى النفس فرحا وانبساطا ان كان طيبا وهما وانقباضا ان لم يكن قال امرء القيس وجرح اللسان كجرح اليد بل اقوى كما قيل جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان وفيه ثلث لغات فتح الفاء مع كسر العين وسكونه وكسر الفاء مع كسر العين والمراد بالكلمة ههنا الكلام التام اعنى كلمة الشهادة او القران كله على ما عليه المتقدمون من عدم الفرق بين الكلمة والكلام صرح به الشيخ فى شرح اللباب واعلاء كلمة الله تنفيذ احكامها والرسول هو الذى انزل عليه كتابا وامر بحكم لم يكن قبله والنبى من لم ينزل عليه كتاب اذ نزل عليه جبرئيل عليه السلم وامره بالتبليغ وقد يراد به قدر المشترك بينهما وهو المرسل من عند الله تع لدعوة عباده سواء كان صاحب شريعة ام لا قيل وعليه ورد قوله عليه السلم الايمان ان يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر لوجوب الايمان بالانبياء مطلقا ويحتمل ان يكون الاكتفاء بالرسل لان الانبياء تابعون لهم يتمسكون بشرايعهم فكان الايمان بهم ايمانا بالانبياء وتصديقا لهم خليفة خبر مبتدا محذوف اى هو خليفة والخليفة فى الاصل كل من خلف غيره فى امر من الامور اى قام مقامه وسد مسده يخلفه بالضم خلافة والخليفى بتشديد اللام مبالغة فيها لا نفسها كما يتوهم من كلام الصحاح حيث قال الخليفى بتشديد

اللام

والخليفى بتشديد اللام الخلافة والخليفة السلطان الاعظم وقد يؤنث والجمع الخلائف جاؤا به على الاصل مثل كريمة وكرائم وقالوا ايضا خلفاء من اجل انه لا يقع الا على مذكر وفيه الهاء جمعوه على اسقاط الهاء فصار مثل ظريف وظرفاء لان فعيلة بالهاء لا تجمع على فعلاء ويقال خلف فلان فلانا اذا كان خليفته يقال خلفه فى قومه خلافة ومنه قوله تعالى اخلفنى فى قومى وخلفته ايضا اذا جئت بعده من الجوهرى من باب نصر

٩٤

اللام للخلافة ثم جعل اسما لمن خلف غيره فى الملك والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية او للتانيث بتقدير الموصوف مؤنثا اى نفس خليفة وفى الراى الخليفى الخلافة فى الصحاح الخليفة السلطان الاعظم وجمعها جاريا على الاصل خلائف ككريمة وكرائم وجمعها على خلفاء محمول على اسقاط الهاء بناء على انه لا يقع الا على مذكر اذ الفعيلة بالتاء لا تجمع على فعلاء ملك اى تصرف السطوة المرة من سطا يسطو سطوا اى قهر بالبطش والجمع سطوات وايثار المرة على الجمع ايذان بان السطوة الواحدة منه كافية فى تملك الافاق واسناد ملك الى السطوة مجاز عقلى من قبيل الاسناد الى السبب والمراد بالحق خلاف الباطل والله تع وتقدس وهو منصوب خبر لكان قدم على اسمه وهو مداه للاهتمام او مرفوع مبتدا واسم كان مستتر راجع اليه ومداه خبره والمدى الغاية وايته تأبيث آية والتنوين عوض عن المضاف اليه والمعنى ايته طريق سلك اى ذهب كان غاية سلوكه اظهار الحق واعلاء كلمة الله تعالى والالف فى سلك للاشباع والذرى بالفتح كل ما استترت به يقال انا فى ظل فلان وفى ذراه اى فى كنفه وستره والرعاية فى العالمون كسر اللام لا فتحه كما ترى الحج فى موقع المصدر اى حوما مثل ما ترى فان قلت لا يصح تشبيه حومان العالمين حول ذرى الخليفة برؤية الحج معتركا لعدم الجامع فما وجه هذا التشبيه قد تقرر عندهم ان المشبه به لا يلزم ان يلى الكاف بل يكفى ان يستفاد مما ذكر فى حيزها فالمعنى ههنا مثل حومان الحاج حول البيت وقت رؤيتهم معتركين ثم الخطاب فى قوله كما ترى عام لكل ما يتاتى منه الرؤية كما ذكر فى قوله تعالى واذا رايت ثم رايت نعيما وملكا كبيرا والحجيج جمع الحاج كالحج بالضم والحجاج والحج فى اللغة القصد وفى العرف قصد مكة للنسك معتركا اى مزدحما مفعول ثان لترى ان كان من الرؤية بمعنى العلم وحال من مفعوله الاول ان كان بمعنى الابصار وظاهر العبارة ان يقول معتركين او معتركين لاسناده الى ضمير الحجيج فالوجه ان يقدر الموصوف اى قوما معتركا ويحتمل ان يجعل من قبيل لابن وتامر ولو جعل معتركا اسم مكان على ان يكون حالا

ذو اللبن ... ذو التمر

اى بسبب هذه الصاعقة قد سمك لواء الشرع اى علاه الى السماك

من بيت الله والرؤية بمعنى الابصار او مصدر اى بحيث كان اعتبارا لما يحتاج الى ما ذكر
والنسيم الريح الطيبة يقال منه نسمت الريح كضرب نسيما ونسمانا
بالتحريك هبت ونسيم يجري كجرى الماء وضمير منه راجع الى الخليفة لانه
مذكر في المعنى والمراد باحياء الزمان اعطاء نضارته اما بافاضة الخيرات
الى اهله وكم خبرية مفيدة للتكثير ومحلها رفع على الابتداء وخبره هلك و
المكافح في الاصل المستقبل في الحرب بوجهه ليس دونه ترس والمراد به المعارض
المعارض واللظى النار والباء سببية ومتعلقة بهلك ومن سخطه اى عدم
رضاه مستقر في موضع الصفة للظى او لغو متعلق بها والالف في هلكا
كما في سلكا والمشهور ان هلك من باب ضرب لكن ذكر صاحب الكشاف في قوله
تعالى ويهلك الحرث والنسل في سورة البقرة انه قرء الحسن ويهلك بفتح اللام
مبنيا للفاعل ثم قال وهي لغة نحو ابى يابى وذكر في آخر الاحقاف انه قرء
فهل يهلك الا القوم الفاسقون بفتح الياء وكسر اللام وفتحها من هلك
يهلك الا القوم الفاسقون واطار من اطار العصفور من المزرع
في المصادر الاطارة پرانيدن والصاعقة نار يسقط من السماء
في رعد شديد كذا في الصحاح وفي الكشاف رعد ينقض معها شقة
من النار اى رميت بشيء اما اهلكته والاول هو المناسب ههنا
والسماك اسم لكوكبين احدهما من منازل القمر ويسمى سماك الاعزل
والآخر ليس من منازله ويسمى سماك الرامح والظرف متعلق بسمك
اى لم يتنع وقد يجيء بمعنى رفع كما في قوله ان الذي سمك السماء بنا لنا
البيت فعلى الاول سمك مبني للفاعل وعلى الثاني مبني للمفعول او للفاعل
بان يكون لواء الشرع منصوبا على المفعولية وصادف الرشد اى
وجد الطريق المستقيم والغي خلاف الرشد ولج انهماك الجد واللجاج
في الامر والجملة في محل الرفع او الجر صفة لمتعسف قرير العين اى ذات
قرة والقرة بالضم بالهاء وبدونها البرودة يقول منه قرت به عينا
بالفتح والكسر قرة وقرارا فيهما ورجل قرير العين وقد قرت عينه و
تقر بالفتح والكسر نقيض السخنة قيل وهو كناية عن الراحة عند العرب لان
بلادهم كانت حارة جدا فالراحة عند البرودة وفيه ان اضافة

القرة الى العين على هذا الوجه برودة جدا والاظهر انه كناية عن السرور فان
دمعة السرور باردة ودمعة الحزن حارة ولذلك يقال قرة العين وسخنتها
للمحبوب والمكروه ذكره القاضي وغيره من اهل التفسير في قوله تعالى وقري عينا
وقيل معناه صارت عينه ذات قرار اى مستقرة لا تضطرب بالنظر الى
الجوانب رجاء من يجيئه ويقيم شعائره كما ينبغي والابتسام كالتبسم اول
مراتب الضحك وقد بسم كضرب والمبسم كالمجلس الثغر والاقبال نقيض الادبار
والاقبال الدولة والعزة والظرف متعلق بمتمسكا اى متشبثا والضمير
في علو راجع الى الخليفة اى ارتقى الخليفة في المجد والشرف وارجاعه الى
الدين تفكيك لتعين رجوع الضمير في المعطوف اعني فاصبح الى الخليفة وهو
ههنا ليس من العلو بمعنى الارتفاع في المكان بل من العلاء وهو في الشرف قال
الحطيئة يمدح عيينة بن حصن حيث غزا بني عامر فادرك بثارهم والله
رايته ما لكما الذي قتلوه وباع بنيه بعضهم بخسارة وبعت لذبيان
العلاء بمالك اى اشتريت لقومك الشرف بان تركت المضارع من الثاني
يعلى كما انه من الاول يعلو لكن القياس والشايع في الماضي علي بالكسر وكان
علي يعلى من التداخل وعلى لغة من يقول في بقي بقى يبقى ذكره الجوهري خبر
اصبح ان جعل بمعنى صار او كان وحال ان كان بمعنى دخل في الصباح
وريثما فتحوا ريث ظرف لغو وما مصدرية اى ساعة فتحهم
في المغرب امهلته ريثما فعل كذا اى ساعة فعله وقد يستعمل
بدون ما كقولك لا يصعب الامر الا ريث تركبه وفي الكلام ايهام لطيف لجواز
ان يراد بالعين الحاسة المخصوصة وان يراد عين الفعل من ملك والملك
مفعل من الالوكة وهي الرسالة واصله مالك على انه اسم مكان او هكذا
مصدر بمعنى المفعول قدم اللام على الهمزة فصار ملاك ثم تركت الهمزة
لكثرة الاستعمال وردت في الجمع سمي الملك به لانه واسطة بين الله وبين
عباده فايراد الجوهري اياه في الفصل الميم من باب الكاف ليس كما
ينبغي والحق ايراده في فصل الالف من ذلك الباب والعجب انه اورد
فيه مع زيادة الميم فيه واورد الملائكة في فصل الكاف من باب النون
مع ان الميم فيهما اصلية ولو ~~تمسك على تحقق~~ كتمسكن على ما توهمه

لقيل يمسكون وهو نظر والمجاهد الذي يبذل الجهد والدنيا تأنيث الادنى من
الدنو وهو القرب سميت الدنيا بها لدنوها والجمع دنى كالكبرى والكبر و
اصله دنو والاولى في تصريفه لان الواو لتحركها وانفتاح ما قبلها قلبت
الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين ذكر الجوهري انه حذفت الالف والواو لالتقاء الساكنين
فنا لم والغياث اسم من اغاثه اغاثة واصله غواث في المصادر الاغاثة
فرياد خواستن وفرياد رسيدن وكرب بفتح الكاف وسكون الراء والتاء
الفوقانية لقب دال على التعظيم في عرفهم والاقطار جمع قطر وهو الناحية
والمشرقة من اشرقت الشمس اضاءت وقولهم اشرق الرجل دخل في شروق الشمس
والاغصان جمع غصن وكذا الغصون والغصنة بكسر الغين وفتح الصاد
والمورقة من الشجر ما خرجت اوراقه والعناية القصد وفي الكلام مكنية
وتخييل وترشيح والتشييد الاحكام من الشيد هو الجص بكسر الجيم كذا
في التلخيص لابن هلال وفي الصحاح الشيد بالكسر كل شيء طليت به الحائط
من جص او بلاط والبنيان الحائط اثر ما اشرف عقيب ما ورد في المصادر
الانهدام ويران شدن والامطار افعال من المطر يقال مطرت السماء
من باب نصر مطرا بفتحتين وامطرها الله وقد يستعمل مطر وامطر
بمعنى والسحائب والسحاب والسحب جمع السحابة والاشبال العطف
والشفقة والاطواق جمع طوق وكل ما استدار بشيء فهو طوق و
الحمام بفتح الحاء جمع الحمامة وبكسرها الموت والمراد لازمه مقيمة في رقاب
رقاب الناس كان الاطواق كل قراءة الحكاية كناية عن اظهار زوال
الحزن والحزن بفتحتين كالحزن بضم الحاء وسكون الزاي ضد السرور
وقال القاضي في قوله تعالى لا خوف عليهم ولا هم يحزنون الخوف على المتوقع
والحزن على الواقع وفيه بحث لقوله تعالى اني ليحزنني ان تذهبوا به ويمكن ان يقال
المعنى قصد ان تذهبوا به والقصد حاصل في الحال وبهذا يندفع اعتراض
ابن مالك على قول جمهور النحاة ان احدى فائدتي لام الابتداء تخصيص المضارع
بالحال لان الذهاب في الآية الكريمة مستقبل فلو كان ليحزنني للحال لزم
تقديم الفعل في الوجود على فاعله مع انه اثره وسميت على البناء للمفعول
اي صرت ذا سمة وهي العلامة وعم لطفه اي لطفه العام واللطف

لطف

في العمل الرفق فيه وقيل في قوله تعالى الله لطيف بعباده اي يحسن اليهم
بايصال المنافع برفق والغبطة ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ان يريد
زوالها عنه وبه يتميز عن الحسد محظوظا اي ذا حظ ونصيب من الرزق
فشد ذلك اي قوى اتصافي بما ذكر والعضد الساعد وهو ما بين
المرفق والكتف وفيه ست لغات عضد بفتح العين مع ضم الضاد
وكسرها وسكونها وعضد كقفل وعضد ككبد وعنق ذكرهما
القاموس وهز من عطفي اي حرك بعض جانبي على ان من تبعيضية
وهو كناية عن حصول بعض الارتياح فيه وقد يوق هز العطف كناية
عن ازالة الغفلة لان الغافل يتنبه بتحريك احد جانبيه والاول
انسب ثم هداني عطف على ثم الجاني والهدى الارشاد والدلالة
يذكر ويؤنث وقد يوق هداه الله الدين يهديه هدى وهديا وهدية
وهداية بكسرها فهدى واهتدى وهداني سواء الطريق لغة اهل
الحجاز وغيرهم يقول هديته الى الطريق والى الدار وقد ورد هدى
في الكتاب العزيز على ثلثة اوجه يتعدى بنفسه اهدنا الصراط المستقيم
وباللام نحو الحمد لله الذي هدانا لهذا وبالى نحو واهدنا الى سواء الصراط
والفرق الذي ذكره الشريف والمحقق في حاشيتيهما للكشاف بين المتعدي
بنفسه والمتعدي بواسطة الحرف من ان معنى الاول الاذهاب الى المقصد
والايصال ولهذا يسند الى الله تعالى خاصة كقوله تعالى لنهدينهم
سبلنا ومعنى الثاني الدلالة واراءة الطريق فيسند الى النبي عليه السلام
مثل انك لتهدي الى صراط مستقيم والى القرآن مثل ان هذا القرآن يهدي
للتي هي اقوم مع انه لا يساعده كتب اللغة منقوض بقوله تعالى حكاية عن
ابراهيم عليه السلام يا ابت اني قد جاءني من العلم ما لم يأتك فاتبعني اهدك
صراطا سويا وعن مؤمن آل فرعون يا قوم اتبعوني اهدكم سبيل الرشاد
وعن فرعون وما اهديكم الا سبيل الرشاد والحمل على الحذف والايصال
مما لا يقبل سبحانه علم للتسبيح مصدر سبحه بمعنى نزهه تنزيها بليغا
من سبح اذا ذهب وبعد كانك ابعدت من سبحته عما نزهته عنه
او من السبح بمعنى الفراغ من الشغل كانك جعلته فارغا عنه ولما

كانك لم

قصد ان يكون لتنزيه الله ثم لفظ براسه مخصوص به جعل بمعنى التنزيه
البليغ من جميع القبايح لازم للاضافة الى الله تعالى بحيث لا يقطع عنها
في اللغة الفصيحة وقد يستعمل سبحان عند التعجب والسر فيه ان التنزيه
البليغ يستلزم التعجب من بعد نزهته عنه من المنزه فكانه قيل ما
ابعده من هذا فتارة يقصد به التنزيه البليغ اصالة والتعجب تبعا و
تارة يعكس كما يشهد به موارد الاستعمال وانتصابه دائما بفعل مضمر
متروك الاظهار تقديره اسبح الله سبحانا ثم نزل منزلة الفعل وفسد
مسده ودل على التنزيه البليغ من جميع القبايح التي تضيفها اليه ثم
اعداؤه وهو ههنا جملة معترضة لكونه بتقدير الفعل لا محل لها من الاعراب
وقعت في اثناء الكلام لنكتة التنزيه على ما صرح به الكرماني في آخر الباب
الثامن والسواء الوسط والسجال بكسر السين وتخفيف اللام جمع سجل
بفتح السين وهو الدلو اذا كان فيه ما والبتة ولا استنهاض بشي
الامر بالنهوض الى القيام لذلك الشي والرجل جمع راجل وهو خلاف الفارس
والخيل الفرسان اعني الراكبين على الفرس وهو اسم جمع لا واحد له مثل
حاله في استعانته لتفتيح الكتاب بكل ما يمكن ان يستعان منه بحال من
استعان بجنده من الخيالة والرجالة على اعدائه وفي مطلق الاستعانة
وذلك اشارة الى الرجوع وكونه اشارة الى طرح الاوراق يأباه السياق
كما لا يخفى على المنصف والفاتر المنكسر من فتر يفتر فتورا والسنوح
الظهور لجاء بحمد الله اي اتى ما جمعت عقيب رجوعي واضافتي اليه
ما ذكرته متلبسا بحمد الله كنزا منصوب بجاء لتضمينه معنى الصيرورة
مدفونا وهو صفة كاشفة للكنز لان الكنز المال المدفون ومن في من
جواهر الفوايد بيانية وليست في مثل هذا المقام زائدة للتوكيد كما
توهمه الجوهري اذ لا يجوز اسقاطها بخلافها في نحو ما جاءني من احد
والظرف مستقر متعلق بالكون التام لا الناقص ليتسلسل التقدير
وهو صفة كاشفة لكنزا والمشحون المملو والتحفة ما اتحف به الرجل
من البر واللطف والجمع تحف وحضرة الرجل قربه وفناؤه وهو كناية
عن نفس الرجل والعلية فعيلة من العلو وهو الارتفاع والخدمة

فعيلة

مصدر

مصدر من خدمه يخدمه بالضم والكسر وحملها على التجوز والسدة باب الدار
وجمعها سدد والسنية فعيلة من السناء بالمد وهو الرفعة والملجأ
والملاذ واحد وهو المعاذ وحصن حصين بين الحصانة والباء
في بالنبي عليه السلام للقسم والخلان جمع خليل وهو الصديق من الخلة بالضم
وهي الصداقة والخلص جمع خالص والاخوان جمع اخ وقد يجمع الاخ على
اخوة بكسر الهمزة وضمها والنسبة الى الاخ اخوي بفتح الهمزة والى الاخت بضمها
واكثر ما يستعمل الاخوان في الاصدقاء والاخوة في الولادة وقد يجمع
بالواو والنون والاخوان الخلص الذين خلصوا ذممهم عن شوب النفاق
يشيعونني اي يجعلونني مصاحبا بصالح الدعاء من التشييع او من الاشاعة
في اشاعكم السلام اي جعله مصاحبا لكم وتابعا والشكر الثناء على المحسن
بما اعطى من المعروف يقال شكرته وشكرت له واللام افصح كذا في الصحاح
ولا يتعدى الى المفعول الثاني البتة صرح به الثقات فلا استقامة
لما جوزه الشارح والمحشي في شرحيهما للمفتاح في قول الشاعر ساشكر
عمرا ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان هي جلت من كون ايادي
مفعولا ثانيا لاشكر اللهم الا ان يحمل على المسامحة هنا والباء في بما
عاينت على ما في بعض النسخ للمقابلة اي بمقابلة ما عاينت والكد الشدة
في العمل والعناء المشقة ومعنى المعانات رنج كشيدن مغاينت
على ما هو شان اللغوي مثل تناهيت غاية الوسع في احتماله للوجهين ولو قرئ
عاينت من المعاينة لكان اظهر لكن الرواية لا تساعده وتضرع الى الله
ثم اذا استكان وتذلل اليه طلبا لمعروفه وكذا تعرض وفي المصادر
التضرع زاري كردن والناكب من نكب عن الطريق الطريق اي عدل
كفر برود خل والمبين من الابانة وهي الظهور هذا اي المحصلين الموصوفين
بالصفات المذكورة لعمري اللام للابتداء وعمري مبتدا حذف خبره
وجوبا لسد جواب القسم مسده تقديره قسمي والعمر بفتح العين
وضمها البقاء ولا يستعمل في القسم الا بالفتح ثم قوله لعمري يمكن ان
يحمل على حذف المضاف اي لواهب عمري وكذا امثاله مما اقسم فيه
بغير الله كقوله والشمس والليل والقمر ونظائرها اي ورب الشمس

الكتاب

وكثيرا ما

فالباء في بصالح الدعاء زايدة او على تضمين الاشاعة معنى الذكر

تقديم التنوين

العناء

صوفون

لعمري

حذفه

منه

به

بقوله

ويمكن ان يكون المراد بقولهم لعمري وامثاله ذكر صورة القسم لتاكيد مضمون الكلام وترويجه فقط لانه اقوى من سائر المؤكدات واسلم من التاكيد بالقسم بالله تعالى لوجوب البر به وليس الغرض اليمين الشرعي وتشبيه غير الله به في التعظيم حتى يرد عليه ان الحلف بغير اسمه تعالى وصفاته عز وجل مكروه كما صرح به النووي في شرح المسلم بل الظاهر من كلام مشايخنا انه كفر ان كان باعتقاد انه حلف يجب البر به وحرام ان كان بدونه كما صرح به بعض الفضلاء وقد قال عليه السلام ان الله ينهاكم عن ان تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله او ليصمت وعن ابن عباس رضي الله عنه لان احلف بالله تعالى فآثم خير من ان احلف بغيره تعالى فابر وعن ابن مسعود مثله وذكر صورة القسم على الوجه المذكور لا باس به ولهذا شاع بين العلماء كيف وقد قال عليه السلام وقد افلح وابيه وقال عز من قائل لعمرك انهم لفي سكرتهم يعمهون فهذا جرى على رسم اهل اللغة وكذا اطلاق القسم على امثاله والعز خلاف الذل والمراد به القلة لان العزة تقتضي القلة غالبا والمرام مصدر ميمي من رام يروم روما وهو ههنا بمعنى المفعول والمعنى ان المحصلين المذكورين قليل مطلوبهم من حيث انه مطلوب في الوجود وقلة المطلوب بهذا الوجه كناية عن قلة الطالب ضرورة انه لو كان للحق المبين بصفة المطلوبية كثير الطالب لما لم يكن كثيرا فمن هو فيه نفي الملزوم بنفي لازمه وقد يجعل هذا اشارة الى الحق المبين والمرام بمعنى اسم الفاعل والعز اما على المعنى المذكور او بمعنى الغلبة اي الحق المبين قليل الطالب او غالب طالبه لان الحق يعلو ولا يعلى ولو ابقي المصدر على معناه الحقيقي لكان اظهر الحق المبين اي الحق المبين قليل طلبه والطباع والطبع والطبيعة السجية التي جبل عليها الانسان واللدد شدة الخصومة فالاضافة في قوله تعالى وهو الد الخصام اذا اريد بالخصام المخاصمة بمعنى في اي شديد الخصومة في المخاصمة ويحتمل ان يجعل الالد للمبالغة وبما نقله القاضي من ان الآية نزلت في الاخنس بن شريق الثقفي مردود بانه اسلم عام الفتح وحسن اسلامه رواه ابن الجوزي وغيره واحتمال الاسلام بعد نزول الآية يدفعه قوله تعالى في حقه فحسبه جهنم والجدال الخصومة ولئن قلت تعاضد فان قلت المذكور

٤٠ كبت

وكتب النحاة ان اللام الداخلة على اداة الشرط للايذان بان الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط ومن ثمة تسمى اللام الموذنة وتسمى الموطئة ايضا لانها وطئت الجواب للقسم اي مهدته له نحو قوله لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم والشارح جعل الجواب للشرط بقرينة الفاء فهو مخالف لمذهب الجمهور لكنه مبني على مذهب الفراء ثم ان اللام ههنا زائدة لا موطئة للقسم كما في قوله لئن كانت الدنيا علي كما ارى تباريح من ليلى فللموت اروح والثناء الذكر بالخير والمراد بالعاجل الدنيا والحسيب بمعنى المحسب بدليل انك تقول هذا رجل حسبك يوصف النكرة به لان اضافته لكونه بمعنى المحسب غير حقيقية كذا في الكشاف يقال احسبه الشيء اذا كفاه وفي الصحاح وحسبك درهم اي كفاك والثواب والمثوبة مطلق الجزاء كما نقله الازهري ويعضده قوله تعالى هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون فلا عبرة بما في الصحاح من انه جزاء الطاعة نعم انه اكثر استعمالا في الخير كما صرح به ابن الاثير في النهاية والآجل الآخرة والتوكل الاعتماد على الغير والانابة الرجوع قوله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله يحتمل ان يكون الظرف اعني قوله بحمد الله مستقرا في موضع الحال من فاعل افتتح لا صلة للافتتاح ومعنى الكلام افتتح كتابه بعد التلبس بالتسمية على وجه التيمن متلبسا بحمد الله فلا تفاوت بين التحميد والتسمية في التعليق بالافتتاح سوى انه اورد لفظ بعد التيمن فيها رمزا الى ان باء بسم الله للملابسة ظرفا مستقرا حالا من فاعل عامله المقدر وان جهة التلبس هو التيمن بذكره ودلالته على ترتيب غير الله والمناسب بما ذكره المحقق في شرح الكشاف وفي حواشي التلويح ان يجعل قوله ههنا بعد التيمن اشارة الى ان متعلق الباء فعل التيمن لكن الحق الحقيق بالقبول وعليه الجمهور انه يقدر الفعل الخصوص اعني ما الف ههنا وبالجملة خصوصية كل فعل يحسب شرع فيه دليله متبركا بها ولذا التزم حذفه في كلام الحكيم تعالى وتقدس ليكون متعلق كل شارع في فعل متبركا بالتيمن بالتسمية عين ما في القرآن اذ لو اتى به ينافيه لخالفه تسمية من شرع في غير القرآن او للاشعار بانه موضع

فسلكنا

ينبغي ان لا يطا فيه غير ذكر الله اذ لو ذكر الفعل المستدعي للفاعل فسلكنا تلك الطريقة
لفات ذلك المقصود ولهذا قال بعضهم التقدير بسم الله ابتدأ وتقدير الفعل
الخاص الدال على تلبس كل المشروع فيه ابتدائه وانتهائه بالتسمية
امس بالمقام واوفى بتادية المرام من تقدير ابتدأ اذ غرض المؤمن تلبس
جميع اجزاء الفعل بالتبرك بالتسمية وكذا ما استحبه الشارع لكن لما
تعذر ذلك تحقيقا ولا حرج في الشرع جعل طريقة كون المشروع فيه ملصقا
بها كافي النية حيث اعتبر تحققها في ابتداء العبادة تحقيقا وفي جميعها تقديرا
ولذا ذكر الابتداء في حديث البداءة لان المقدر فعل الابتداء وقد يستشهد
على تقدير الفعل الخاص بقوله عليه السلام في خطبة يوم النحر ومن لم يذبح فليذبح
باسم الله وقوله عليه السلام باسمك ربي وضعت جنبي وباسمك ارفعه وقوله
عليه السلام باسمك احيى وباسمك اموت فانها تدل على اوجهية تقدير الافعال
الخاصة وفيه انه مبني على تقدير تعلق الجارات بالافعال الظاهرة وهو
في حيز المنع فليتامل هذا ويحتمل ان يكون الظرف المذكور لغوا فنسبة
الافتتاح في الى الحمد فقط مع تاخره عن التسمية اشتغال بالتادية
الخفي واعراض عن ذكر الجلي وتلويح الى ان تاخر الحمد عن التسمية لا ينافي
وقوع الافتتاح به فلا تعارض بين حديثي الابتداء بالتحميد والابتداء
بالتسمية حقيقة لان الباء فيهما للاستعانة والاستعانة بشيء
لا ينافي الاستعانة باخر كما ظن اذ حمل باء البسملة على الاستعانة
لا يليق بحسن التادب لانه يفضي الى جعل اسم الله تعالى آلة ولان الآلة لا تكون
مقصودة بذاتها وحمل باء الحمد في الحديث عليها يقتضي خروج الحمد
عن الكتاب وهو مناف للعرف بل لان الابتداء امر عرفي معتبر ممتدا
من حين الاخذ في التصنيف الى الشروع في البحث كما قيل او لان الاول
محمول على الحقيقي والثاني على الاضافي اقتداء بالكتاب والاجماع الوارد
على تقديم التسمية واحتياطا في العمل لان في التسمية جهة التحميد
الا انهم لم يكتفوا بها لان من اتى بالتسمية لا يقال له حامد عرفا
ولهذا ثبت التعارض الظاهر بين الحديثين واحتيج الى التوفيق وكان
المناسب لمقام التعظيم النعظيم التصريح بالحمد وحصره عليه تعالى

شانه اداء بعدما لوح الى تعليل الافتتاح بهما بعمل موجب الحديثين
اشار الى تعليل الافتتاح بالحمد بوجه آخر فقوله اداء مفعول له للافتتاح
واورد عليه ان اداء حق الشكر يحصل بمجرد الحمد ولو في آخر الكتاب فكيف
يعلل الافتتاح به على ان قوله الحمد لله اخبار بثبوت الحمد لله تعالى ولا خبار
عن ثبوت الشيء ليس به اجيب عن الاول بان الغرض الاصلي من الافتتاح
بالحمد في هذا الوجه ربط العتيد الذي هو تلك النعماء وجلب المزيد الذي هو
التاليف وهما حاصلان بالاداء المذكور فهو مقصود في ضمن قصدهما
ولهذا قال من شكر نعمائه مع تقدم لهذا ايماء الى قوله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم
ولا يخفى انه اذا كان القصد ذلك الربط والجلب كان تقديم الحمد على المجلوب
الذي هو التاليف واجبا فعلل الافتتاح بالحمد بالاداء المذكور ايماء الى هذه
النكتة على انه سيجيء ان الاطراد والانعكاس غير لازم في العلل والمقتضيات
فتعليل الافتتاح بالاداء لا يقدح فيه حصوله بغير هذه الطريقة وقد يجاب
لا فتح باعتبار ما اشتمل عليه من التحميد لانه تحميد مخصوص وبركة الفرق
الظاهر بين تقديم الحمد والتحميد المقدم وبانه تعليل لحمد الله لا لافتتح وفيه
ان المقصود بالبيان الافتتاح بالحمد فابقاؤه بلا علة وجعل العلة للقيد
يأباه الذوق السليم وبان الشكر وان حصل بمجرد الحمد لكن اداء حقه لا يحصل
الا بتقديم الحمد وفيه ان كون التقديم على تاليف الكتاب حق شكر النعماء
مستبعد جدا نعم يجب تقديم الشكر عند قصد الربط والجلب لاجلهما
لا لاجل كونه حق الشكر على ان معنى الحق ههنا مثله في قولنا ما شكرناك حق شكرك
كما سنذكره الان وعن الثاني بان الاخبار بثبوت جميع المحامد له تعالى عين الحمد كما
ان قول القائل الله واحد عين التوحيد وبان القول المذكور وامثاله اخبار
واقع موقع الانشاء اى مستعمل في معناه مجازا اذ الظاهر ان المتكلم به ليس في
صدد الاخبار ولا علم ان المخاطب به هو الله تعالى وفيه وضع الظاهر
موقع المضمر ومعنى الحمد لله الحمد لك يا رب فمقصود المتلفظ به انشاء
تعظيمه تعالى بوصفه بالجميل وايجاده بهذا اللفظ والقول بانه مشترك
بين الاخبار والانشاء كصيغ العقود لا يلتفت اليه لان الصيغ المذكورة
اخبارات في اللغة نقلها الشرع الى الانشاء لمصلحة الاحكام واثبات



في امثال ما نحن فيه بالضرورة داعية مشكل جدا قوله لحق شيء ما
يجب عليه من شكر نعمائه يحتمل ان يكون من الاولى تبعيضية
والثانية بيانية بناء على ان المراد بالشكر صرف العبد جميع ما انعم
الله الى ما خلق لاجله اعني الشكر العرفي فان الشكر بهذا المعنى واجب
ايضا كما صرح به في كتب الاصول وصرف اللسان الى اظهار تعظيم الله
تعالى بعض منه ويحتمل العكس والمعنى شيء هو ما يجب عليه من بعض شكر
نعمائه اذ وجوب العرفي يتضمن وجوب اللغوي لكن الانسب لهذا الوجه
التعرض لتعريف الشكر العرفي كما لا يخفى ويحتمل ان يكون من بيانية في
الموضعين فالاولى لبيان لشيء والثانية لما يجب والمراد بالشكر اللغوي الذي
يتضمنه الحمد ههنا لا انهما متحدان ههنا ذاتا لما استطلع عليه
والمقصود على التقادير ان المصنف ادى شيئا من الشكر كما هو حقه بصفاء اعتقاده
وخلوص طويته فهو المراد بحق الشكر وفيه رمز الى ان قوة الحامد تفي بحق شيء
من الشكر وان لم يقدر على ان يشكره حق شكره قوله هو الثناء باللسان
اورد عليه ان قيد باللسان مستدرك لان الثناء لا يكون الا به واما
قوله عليه السلام لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك فمحمول على المجاز
والحامل عليه قصد المشاكلة واجيب بانه بيان للواقع وتوطئة
للفرق بينه وبين الشكر في مقابلة قوله فيه سواء كان ذكرا باللسان
او بالقلب الخ وبانه لدفع احتمال التجوز اعني اطلاق الثناء على ما ليس
باللسان مجازا وهذا معنى ذكر لفظ يدفع احتمال التجوز من الذي
قبله هو المسمى في اصطلاح الاصول ببيان التقرير فلا يرد ان صرف
اللفظ الى حقيقته لا يحتاج الى دليل والحق ان اختصاص الثناء
باللسان غير مجزوم به بل المفهوم من الصحاح ومن الكشاف في
تفسير قوله تعالى واذكروا ما فيه وغيرهما من الكتب ان الثناء هو
الاتيان بما يشعر بالتعظيم مطلقا نعم ذكر في المجمل ان الثناء الكلام
الجميل لكن بعد تسليم اختصاص الكلام باللفظي ربما يكون محمولا على
الاشتراك اللفظي فان قلت كيف تخص الحمد اللغوي باللسان وقد
قال تعالى من قائل وان من شيء الا يسبح بحمده واكثر الاشياء لا لسان

لا قلت

لا قلت لما ثبت ذلك الاختصاص بالنقل عن الثقات من ارباب اللغات يحمل
امثال ما ذكر عندهم على المجاز قوله على الجميل لم يتعرض للمحمود به لدلالة
الثناء عليه دون المحمود عليه وانما ترك ذكر المحمود عليه الذي ذكره في
المختصر اكتفاء بقوله سواء تعلق بالنعمة وترك ههنا قيد قصد التعظيم
ايضا لما ذكر من دلالة الثناء عليه فان قلت اذا اثنى احد على ظالم
على ما فعله من نهب الاموال وقتل النفوس بغير حق على قصد التعظيم
فالظاهر انه حمد ولذا يذم هذا الحامد لان حمده لم يقع في محله مع انه
ليس على الجميل قلت لو سلم فالجميل اعم من ان يكون جميلا في الواقع او
عند المثني فالظاهر ان الحامد في الصورة المذكورة يعد المحمود عليه جميلا
ويصوره بصورته فان قلت انهم صرحوا بوجوب كون المحمود عليه
في الحمد اختياريا ولذا عمم المحمود به على الاشهر ووجهوا اختيار
على المدح بانه مشعر بالاختيار الذي هو القاعدة العظمى في اصول
الدين دون المدح لصحة قولهم مدحت اللؤلؤ على صفائها والتعريف
المذكور خال عن التقييد به فليس بمطرد قلت اجاب الشريف في شرح
الكشاف بان الموصوف مقدر اي الفعل الجميل والظاهر المتبادر من
الفعل ما يكون بالاختيار على ما صرح به ان قلت فيلزم ان لا يكون
الثناء على الصفات القديمة حمدا اذ استناد تلك الصفات الى
الذات ليس بالاختيار والا لزم حدوثها على ما هو المشهور المقرر في
علم الكلام ولو سلم فليس من قبيل الافعال التي هي الان بصدد الحمد
عليها الى ايجادها قلت لما كانت الذات كافية في اقتضاء تلك الصفات
جعلت بمنزلة افعال اختيارية يستقل بها فاعلها او لان تلك الصفات
مبدأ لافعال اختيارية والحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود
عليه فعل اختياري في التحقيق والمآل وقد يقال الحمد فيما ذكر مجاز عن
المدح كما في قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا واما المصير
الى ما ذهب اليه الآمدي من جواز استناد القديم الى المختار وتجويز
ان يحمد على تلك الصفات حقيقة بهذا الاعتبار كما زعمه الخطائي
فمما لا يفيد في هذا المقام اذ لا يفيد الفعلية كما عرفت على انه



والحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا او محبة بالجنان

لا يصح فيما يتوقف عليه الفعل الاختياري كالعلم والقدرة والا تسلسل او تقدم الشيء على نفسه ويمكن دفع الاعتراض الفعلية بان اهل اللغة يطلقون الفعل على الصفة ولهذا يطلقون على العالم اسم الفاعل فتامل قوله سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل سواء اسم بمعنى الاستواء يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم وهو ههنا خبر والفعل بعده اعني تعلق آه في تاويل المصدر مبتداء كما صرح به الزمخشري في قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم والتقدير تعلقه بالفضائل وتعلقه بالفواضل سيان وسواء لا يثنى ولا يجمع على الصحيح على ما في الصحاح ثم الجملة استينافا وحال بلا واو واعتراض بقي ههنا شبهة وهي ان ام لاحد المتعدد والتسوية انما يكون بين المتعدد لا بين احده فالصواب الواو بدل ام ولفظ او بمعنى الواو وكون ام بمعنى الواو غير معهود وقد اشار الرضي الى ما حاصله تصحيح التركيب بما ملخصه ان سواء في مثله خبر مبتدا محذوف اي الامران سواء ثم الجملة الاسمية دالة على جواب الشرط المقدر ان لم يذكر الهمزة بعد سواء صريحا كما في مثالنا اي الهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام مستعملان للشرط بعلاقة ان ان والهمزة يستعملان فيما لم يتعين حصوله عند المتكلم فاو وام لاحد الشيئين او الاشياء والتقدير مثلا ان تعلق بالفضائل او بالفواضل فالامران سواء والشبهة انما ترد اذا جعل سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدا ثم الضمير في قوله تعلق راجع الى الثناء واشارة الى عموم الجميل المتعلق والرجوع الى نفس الجميل المتعلق يوجب ركاكة في المعنى اذ يكون من قبيل قولنا الحيوان جسم حساس سواء تعلق بالانسان ام لا واما الرجوع الى الحمد فبعيد جدا والفضائل جمع فضيلة وهي كل خصلة ذاتية والفواضل جمع فاضلة وهي المزية المتعدية والمراد بالتعلق ههنا التعلق بالغير في تحققه وجوبا كالانعام اعني اعطاء النعمة لا الانتقال كما توهم ولا يجتمع الحمد والشكر اصلا لان المحمود عليه فعل اختياري البتة كامرة والفعل لا يقبل الانتقال اصله قوله والشكر فعل آه فان قلت

لم عرف الشكر وبين النسبة بينه وبين الحمد مع انه غير مذكور في الكتاب قلت لانه لما كان قريبا من الحمد وقد فسره كان مظنة ان يقع في ذهن السامع ان الشكر هل هو هذا فسره وبين الفرق تخليصا للسامع عن الحيرة وليس المراد ان الحمد في هذا المقام من قبيل الشكر والمادة مادة الاجتماع لان الشارح صرح بان في الكلام تنبيها على تحقق الاستحقاقين ومعنى الاستحقاق الذاتي الاستحقاق بصفاته الذاتية فالحمد ههنا على الصفات الذاتية مع صفة الانعام فكيف يكون من قبيل الشكر وهو مخصوص بالفواضل اللهم الا ان يلاحظ ههنا حمدان احدهما بازاء الصفات الذاتية المستفاد من التعليق والانعام بسم الله تعالى والآخر من التعليق بالانعام ويقبض كل منهما على حاله ويجعل الشكر متحدا مع الثاني ولا يخفى ما فيه من التكلف قوله ينبئ عن تعظيم المنعم اي يشعر في حد ذاته بحيث كلما اطلع عليه علم تعظيمه ولا ريب في تحقق هذا المعنى في الشكر الجناني اذ لا يقدح فيه الجهل بالمنبئ كما لا يقدح في دلالة اللفظ الموضوع لمعنى الجهل بالوضع وعدم استعماله على انه يجوز ان يطلع على اعتقاد الشاكر باخبار الغير او بالالهام او بالاخبار المعتقد نفسه او بفعله اذ يكون المنبئ بلا واسطة عن تعظيم المنعم بالنظر الى الغير على كل من التقادير هو الاعتقاد لا غير وههنا بحث وهو ان الانباء عن الشيء لا يستلزم تحققه فضلا عن قصده ولا شك ان قصد التعظيم معتبر في الشكر فالاحسن ان يبدل قوله ينبئ عن آه بقوله يقصد به تعظيمه قوله بسبب الانعام متعلق بالفعل ولم يقيد الانعام بكونه على الشاكر لعدم ثبوته بالنقل الصحيح كما صرح به البعض ثم ان اللام عند الانعام عوض عن الاضافة اي انعامه قوله او اعتقادا او محبة بالجنان عطف على سابقه باو وعطف لا حقيها يدل على ان مجرد الذكر اللساني او العمل بالاركان شكر ولا ينافيه ما اشير اليه في حواشي شرح المطالع من ان الذكر اللساني والعمل الاركاني لا يكون شكرا ما لم يطابقه الاعتقاد ويخالفه افعال الجوارح في الاول لان تلك المطابقة وعدم المخالفة شرط خارج ثم المراد من الاعتقاد التصديق جازما ام راجحا ثابتا ام لا وقيل المراد به الجزم واعلم انهم بان الشكر بالجنان اعتقاد اتصاف المنعم بصفات الكمال او اعتقاد اتصافه بصفة

او علا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن ههنا تحقق تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان

الانعام وانه ولى النعم في مقابلة انعامه لا مجرد المحبة ولا مجموع الاعتقاد و
المحبة وان لزمته فلا لطف لعطف المحبة على الاعتقاد ثم انه قدم من موارد
الشكر اللسان لكونه اظهر في الانباء ووسّط الاعتقاد الذي هو اشرف الافراد
رمزا الى ان خير الامور اوسطها قوله او عملا وخدمة بالاركان انما عطف
الخدمة على العمل تنبيها على ان العمل انما يكون شكرا اذا كان على وجه الخدمة
واما اذا كان بالاجرة فلا قوله وحده حال من اللسان على تاويله بالنكرة
عند سيبويه اي منفردا وذهب الاصمعي الى ان التعريف فيه وفي نظائره
للعهد الذهني لا الخارجي والمعهود الذهني نكرة في المعنى ولهذا يعامل معاملتها
كما سيجيء فلا يحتاج الى التاويل ويمكن ان تقدر العامل المحذوف صفة للسان
على راي من يجوز حذف الموصول مع بعض الصلة وقال ابو علي الفارسي انه
منصوب على انه مفعول مطلق للحال المقدرة اي ينفرد بتوحد اللسان
بكونه موردا للحمد توحدا فعلى هذا يكون قيدا للنسبة الحصرية المستفادة
من ضمير الفصل في قوله هو اللسان وعند الكوفيين نصب على الظرفية بمعنى
في حال الوحدة لا مع غيره قوله يعم النعمة اي الانعام بها اذ الفواضل
هي المزايا القائمة بالشخص متعدية الى غيره قوله على الوصف بالعلم والشجاعة
ليست الباء صلة للوصف وان كان المتبادر ذلك حتى يرد عليه ان الوصف
بهما يجوز ان يكون في مقابلة الانعام فلا يتحقق عدم صدق الشكر في هذه
الصورة بل هي للسببية والمعنى على الوصف بازاء العلم والشجاعة فان قلت
الشجاعة ملكة نفسانية غير اختيارية فكيف يكون الوصف بازائها حمدا
وقد اشترط اختيارية المتعلق فيه قلت الشجاعة قد يطلق على آثار تلك
الملكة ايضا كالخوض في المهالك والاقدام في المعارك وهي المرادة ههنا
قوله والله اسم للذات المراد بالاسم ههنا ما يقابل الصفة او اللقب او الكنية
فان قلت وضع العلم بازاء ذاته تعالى فرع تعقله وحين لم يعلم حقيقته تعالى لم يتصور
ذلك قلت لا نزاع في وقوع تعقله تعالى بصفاته الحقيقية والاضافية والسلبية
والفعلية على قدر ما ظهر منها بالفيض الالهي وانما الممتنع تعقله بكنه حقيقته
وذا غير لازم في وضع العلم كما في وضع العام للمعنى الخاص على انه انما يتم ذلك
اذا لم يكن الواضع مطلقا او واضع هذا الاسم هو الحق تعالى اما اذا كان واضعه
الحق تعالى فلا

والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولما لم يقل الحمد للخالق او للرازق او نحوهما مما يوهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف

بل الحمد لله ... دال على استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين

نعلم عن قبل الالهام او الوحي قوله وذات الشيء قد يطلق على حقيقته وقد يطلق على هويته
الخارجية وقد يجيء على ما يقابل الوصف والمراد ههنا هو الثاني
وهو يستعمل استعمال النفس استعمال الشيء ولذا يجوز تذكيره وتانيثه
وخص بالذكر في تعيين الذات من صفاته العلى الوجوب الذاتي الذي
ينصرف اليه مطلق الوجود لاختصاصه به ولانطوائه على سائر صفاته
لانه معدن لكل كمال ومبعد عن كل نقصان ثم ذكر استحقاقه جميع المحامد
الدال على ان كل كمال وكل نوال بجنابه تعالى توطئة لما ذكر من وجه تعليق
الحمد على هذا الوصف لا الاسم والمحامد جمع محمد بكسر الميم الثانية مصدر
بمعنى الحمد قوله ولذا لم يقل الى قوله على تحقق الاستحقاقين اي لكون لفظ
الله تعالى علما للذات من حيث هو لا من حيث هو موصوف بصفة مخصوصة
من صفاته تعالى علق الحمد عليه تنبيها على استحقاق الذات من حيث هو
اي من غير ملاحظة خصوصية وصف واعترض عليه بان لا اشعار في
الكلام بالاستحقاق الذاتي اذ لم يعهد من قواعدهم ان تعليق امر باسم
غير صفة يدل على منشائية مدلوله على انه لو سلم ذلك فانما هو اذا لم
يصرح بان جهة الاستحقاق غير الذات وقد صرح ههنا بقوله على ما انعم والجواب
ان هذا يفهم بالذوق حيث لم يقل الحمد للمنعم لا من ان تعليق امر باسم يدل
على منشائية مدلوله وذكر وصف الانعام محمودا عليه بعد افادة الاستحقاق
الذاتي لا يضره ولا يغيره على ان لفظ الله تعالى لما دلت على ذات متصفة بجميع
صفات الكمال واشتهر اتصاف تلك الذات بهذه الصفات في ضمن هذا
الاسم لم يبعد ان يجعل التعليق به في حكم التعليق بالمشتق الدال على منشائية
جميع الصفات وقوله بل انما تعرضا اضرابا عن المقدر المفهوم كانه قال
سائل بان هذا الايهام لا يضر اذ لا اختصاص بصفة الانعام ثابت في نفس
الامر كما في الشكر ولهذا تعرض المص لصفة الانعام فقال ليس الامر كذا بل انما
تعرضا له هذا وههنا بحث آخر وهو ان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق
بجميع الاوصاف كما اشار اليه السيد في حواشي الكشاف فقد اندرج فيه
الاستحقاق بصفة الانعام فلما افرده بالذكر واجيب بان ذلك كالتصريح
بانه ادى الواجب لما تقرر عندهم واشتهر من ان شكر المنعم واجب عقلا

وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم في نفسه على ... ان صاحب الكشاف قد

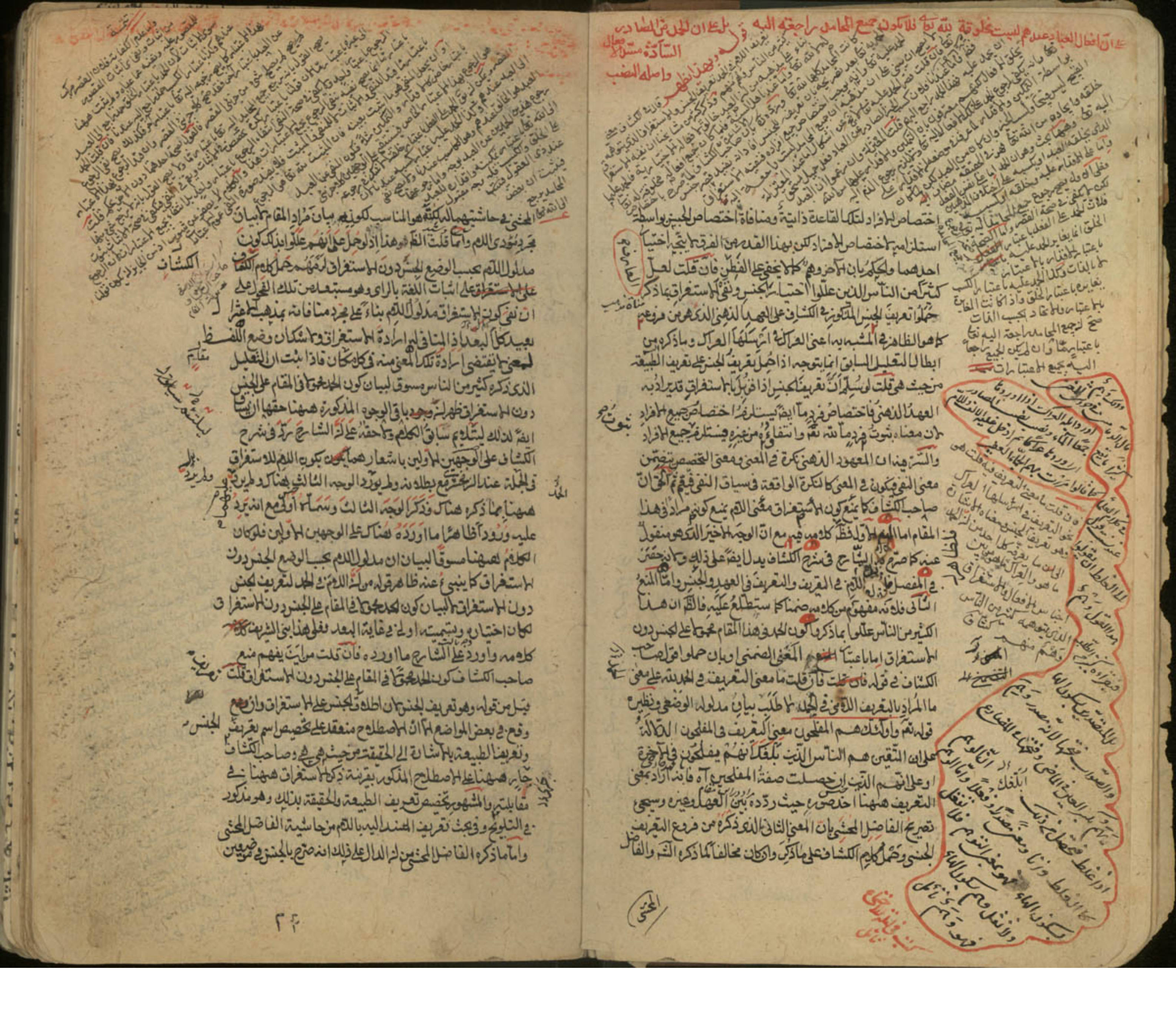
وشرحها فتامل ويمكن ان يجاب بان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق بجميع الاوصاف الذاتية فانها لم تكن غير الذات اعطيت حكمها فلا يندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام على ان الاستحقاق بجميع الاوصاف لا يستلزم الاستحقاق بكل واحد ظاهرا فذكر الانعام تصريحا بالاستحقاق الوصفي ايماء الى كل صفة من صفاته تعالى مستقل بافادة الاستحقاق هذا وقد يقال المراد بالاستحقاق الذاتي انه اذا قطع النظر عن غير الذات كان مستحقا لجميع التعظيمات ولا شك ان الله تعالى يستحق التعظيم لذاته لان الاستحقاق المعبودية وصف مقتضى ذاته كوجوده ولا يلزم تعلق الحمد بالفواضل والفضائل لا يقتضي ان لا يستحقه المعبودية لذاته اذ يجوز ان يكون الفاعل مستحقا لذاته ان يعظم على فعله فتدبر قوله وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به سياتي في تقديم المسند اليه انك تعمد الى اسم فتقدمه تارة وتجعله مسندا اليه وتؤخره اخرى فتجعله فاعلا كل ذلك يستدعي نكتة ولا حاجة في ذلك الى اعتبار انه مؤخر في الاصل او مقدم فسواء اعتبر الحمد مؤخرا في الاصل بان يكون التقدير احمد الله حمدا او مقدما بان يكون احمد حمد الله يستقيم بيان النكتة فلا وجه لما يستفهم من ان النكتة انما هي للامر العارض عن موضعه الاصلي والحمد ههنا قارئة لانه مبتدا فبيان النكتة لغو ثم الجواب بانه في الاصل مؤخر كما نبهت عليه مما لا يحتاج اليه ثم انه لم يرد باقتضاء المقام ما هو المصطلح في هذا الفن اذ الاهتمام ليس مقتضى الحال بل هو حال اقتضى تقديم الحمد ومقتضى الحال هو التقديم بل اراد ان هذا المقام الذي هو مفتتح تاليفه يقتضي اهتماما بشان الحمد واراد بقوله مزيد اهتمام بيان ان الاهتمام العارض للحمد بمعونة المقام اولى بالرعاية من الاهتمام الثابت لله تعالى اسمه الزائد على اهتمام غيره في نفسه لان البلاغة في الكلام عبارة عن مطابقته لمقتضى المقام في فصاحته لكن فيه بحث وهو انه يشكل بقوله تعالى فلله الحمد رب السموات والارض الآية وقوله تعالى وله الحمد في السموات والارض وقوله تعالى في سورة التغابن وله الحمد الى غير ذلك حيث قدم الحمد في هذه الآيات مع ان المقام مقام الحمد والجواب منع ان المقام في الآي المذكورة مقام الحمد بل مقام بيان استحقاقه تعالى

صرح بان فيه ايضا على اختصاص الحمد وانه به حقيق

وبهذا ظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف من ان اللام في الحمد للتعريف الجنس دون للاستغراق ليس كما توهمه كثير من الناس مبنيا

واستحقاقه بالحمد كما اشير اليه في الكشاف وهذا يقتضي تقديم الظرف كما لا يخفى قوله على ان صاحب الكشاف اختار ابن الحاجب ان الجار والمجرور خبر مبتدا محذوفا على التحقيق على ان آه فاليه ذل ذلك لان الجملة الاولى وقعت على غير تحقيق ثم جيء بما هو التحقيق فيها ثم انه اشار الى دفع ما يتوهم من ان تقديم الحمد فات التخصيص المقصود في هذا المقام ويؤيده تصريح صاحب الكشاف في سورة التغابن بانه قدم الظرفان في قوله تعالى له الملك وله الحمد ليدل على الاختصاص فما ذكر من اقتضاء المقام تقديم الحمد معارض بفوات الحصر المطلوب وحاصل الدفع ان اقتضاء المقام منضم مع تصريح صاحب الكشاف بوجود الاختصاص في الحمد لله كما في لله الحمد فلا مانع من التقديم مع وجود المقتضي اعني المقام ان قلت فما وجه ما ذكره في سورة التغابن قلت عبارته هناك ليدل بتقديمهما وستعرف النكتة في اختيار التخصيص الحاصل بالتقديم فان قلت لا وجه لاعتبار التخصيص فيما نحن فيه لما سيجيء من ان المخاطب بالجملة القصرية يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب بخطاء والمخاطب ههنا هو الله تعالى كما ذكرت فيما سبق قلت الوجوب المذكور في القصر الاضافي دون الحقيقي والقصر فيما نحن فيه حقيقي ولو ادعائيا ونظيره اياك نعبد قوله بان فيه اي في الحمد لله بتقديم الحمد ايضا كما في تاخيره وهذا اعني ارجاع الضمير الى ما ذكرهو المناسب لكلام العلامة حيث قال اجراء صفات الربوبية والانعام بجلائل النعم ودقائقها والملك على الله تعالى بعد الدلالة على اختصاص الحمد به وانه به حقيق في قوله الحمد لله دليل على ان من هذه صفته لم يكن احد احق منه بالحمد والثناء عليه بما هو اهله قوله وبهذا يظهر آه اي بتصريح صاحب الكشاف بان في الحمد لله دلالة على اختصاص جنس الحمد بالله تعالى يظهر ان ليس نفيه الاستغراق بناء على انه مناف لمذهب الاعتزال كما ذهب اليه الكثير من شراحه اذ اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الافراد فلا فرق بينهما في انهما ينافيان بحسب الظاهر قاعدة خلق الاعمال وكل منهما يقبل تاويلا يندفع به تلك المنافاة كما ذكره الفاضل المحشي فلا اختيار لاحدهما على الآخر من هذا الوجه نعم بينهما فرق من حيث ان منافاة

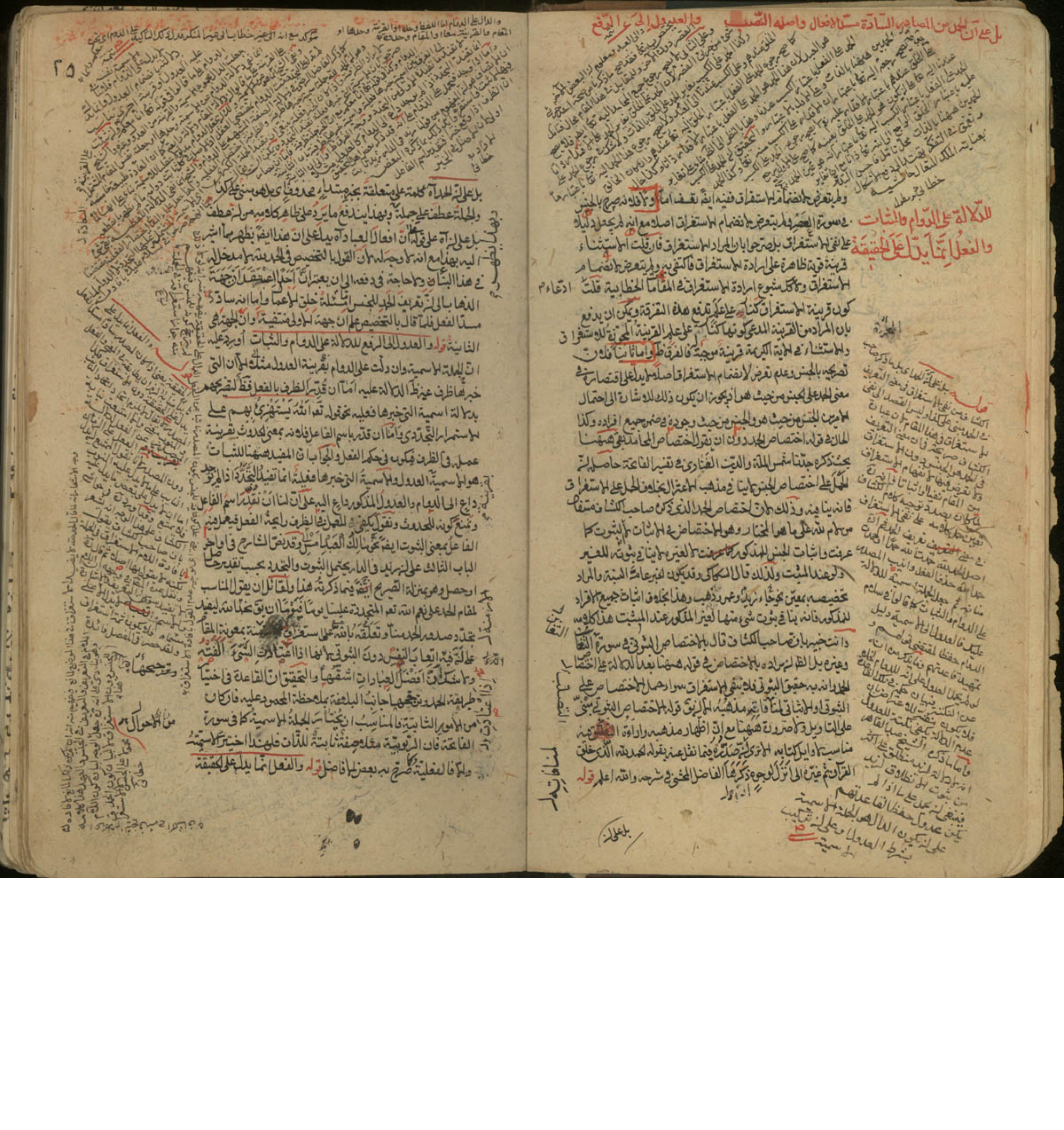
به تلك المنافاة بوا



اختصاص الافراد لتلك القاعدة ذاتية ومنافاة اختصاص الجنس بواسطة
استلزامه اختصاص الافراد لكن بهذا القدر من الفرق لا يتجه اختيار
احدهما والحكم بان الاخر وهم كما لا يخفى على الفطن فان قلت لعل
كثيرا من الناس الذين عللوا اختيار الجنس ونفي الاستغراق بما ذكر
حملوا تعريف الجنس المذكور في الكشاف على العهد الذهني الذي هو من فروعه
كما هو الظاهر في المشبه به اعني العراك اي ارسلها العراك وما ذكره من
ابطال التعليل السابق انما يتوجه اذا حمل تعريف الجنس على تعريف الطبيعة
من حيث هي قلت لو سلم ان تعريف الجنس اذا قوبل بالاستغراق قد يراد به
العهد الذهني فاختصاص فرد ما ايضا يستلزم اختصاص جميع الافراد
لان معناه ثبوت فرد ما لله تعالى وانتفاؤه من غيره فيستلزم جميع الافراد
والسر فيه ان المعهود الذهني نكرة في المعنى ومعنى التخصيص يتضمن
معنى النفي فيكون في المعنى كالنكرة الواقعة في سياق النفي فيعم ثم الحق ان
صاحب الكشاف كما يمنع كون الاستغراق معنى اللام يمنع كونه مرادا في هذا
المقام اما الاول فظاهر كلامه فيه مع ان الوجه الاخير الذي هو منقول
عنه كما صرح به الشارح في شرح الكشاف يدل ايضا على ذلك وكان حققه
في المفصل في اللام في التعريف والتعريف في العهد والجنس واما المنع
الثاني فلانه مفهوم من كلامه ضمنا كما ستطلع عليه فالظاهر ان هذا
الكثير من الناس عللوا بما ذكروا كون الحمد في هذا المقام محمولا على الجنس دون
الاستغراق اما باعتبار المعنى الضمني او بان حملوا قول صاحب
الكشاف في قوله فان قلت فان قلت ما معنى التعريف في الحمد لله على معنى
ما المراد بالتعريف اللامي في الحمد لا طلب بيان مدلوله الوضعي ونظيره
قوله تعالى واولئك هم المفلحون معنى التعريف في المفلحون الدلالة
على ان المتقين هم الناس الذين بلغك انهم يفلحون في الاخرة
او على انهم الذين ان حصلت صفة المفلحين اه فانه اراد بمعنى
التعريف ههنا اخصوصه حيث رده بين العهد وغيره وسيجيء
تصريح الفاضل المحشي بان المعنى الثاني الذي ذكره من فروع التعريف
الجنسي وحمل كلام الكشاف على ما ذكر وان كان مخالفا لما ذكره الشارح والفاضل

المحشي

المحشي في حاشيتهما الكلية هو المناسب لكونه بيان مراد المقام لا بيان
مجرد مؤدى اللام واما قلت الظاهر هذا اذ لو حمل على انهم عللوا بذلك كون
مدلول اللام بحسب الوضع الجنس دون الاستغراق لزمهم حمل كلام الكشاف
على الاستغراق على اثبات اللغة بالراي وهو مستبعد من تلك الفحول على
ان نفي كون الاستغراق مدلول اللام بناء على مجرد منافاته بمذهب الاعتزال
بعيد كل البعد اذ المنافي له ارادة الاستغراق والا شكال وضع اللفظ
لمعنى لا يقتضي ارادة ذلك المعنى منه في كل مكان فاذا ثبت ان التعليل
الذي ذكره كثير من الناس مسوق لبيان كون الحمد محمولا في المقام على الجنس
دون الاستغراق ظهر انه يجد باقي الوجوه المذكورة ههنا حقها ان يساق
ايضا لذلك ليتلائم سابق الكلام ولاحقه على ان الشارح ره في شرح
الكشاف على الوجهين الاولين باشعارهما بكون اللام للاستغراق
في الجملة عند الزمخشري مع بطلانه ولم يورد الوجه الثالث هناك ولم يرد
ههنا بما ذكره هناك وذكر الوجه الثالث وسماه اولى مع انه يرد
عليه ورود ظاهرا ما اورده هناك على الوجهين الاولين فلو كان
الكلام ههنا مسوقا لبيان ان مدلول اللام بحسب الوضع الجنس دون
الاستغراق كما ينبئ عنه ظاهر قوله من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس
دون الاستغراق لا لبيان كون الحمد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق
لكان اختياره وتسميته اولى في غاية البعد فلو هذا بني الشريف كلامه
كلامه واورد على الشارح ما اورده فان قلت من اين يفهم منع
صاحب الكشاف كون الحمد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق قلت
يفهم من قوله وهو تعريف الجنس لان اطلاق الجنس على الاستغراق وان وقع
وقع في بعض المواضع الا ان الاصطلاح منعقد على تخصيص اسم تعريف الجنس
وتعريف الطبيعة بالاشارة الى الحقيقة من حيث هي هي وصاحب الكشاف
جار ههنا على الاصطلاح المذكور بقرينة ذكر الاستغراق ههنا في
مقابلته والمشهور تخصيص تعريف الطبيعة والحقيقة بذلك وهو مذكور
في التلويح وفي بحث تعريف المسند اليه باللام من حاشية الفاضل المحشي
واما ما ذكره الفاضل المحشي من ان الدال على ذلك انه صرح بالجنس في موضعين



بل على ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال واصله النصب وللعدول الى الرفع

للدلالة على الدوام والثبات

والفعل انما يدل على الحقيقة

ولم يتعرض لانضمام الاستغراق ففيه ايضا نقض اما اولا فلانه صرح بالجنس في سورة العصر ولم يتعرض لانضمام الاستغراق اصلا مع انه لم يجعل دليله على نفي الاستغراق بل صرح بان المراد الاستغراق فان قلت الاستثناء قرينة قوية ظاهرة على ارادة الاستغراق فاكتفى به ولم يتعرض لانضمام الاستغراق ولا كلّ شيوع ارادة الاستغراق في المقامات الخطابية قلت ادعاء كون قرينة الاستغراق كناية على علم تدفع هذه التفرقة ويمكن ان يدفع بان المراد من القرينة المدعى كونها كناية على علم القرينة المجوزة للاستغراق والاستثناء في الاية الكريمة قرينة موجبة فالفرق ظاهر واما ثانيا فلان تصريحه بالجنس وعدم تعرضه لانضمام الاستغراق اصلا لا يدل على اقتصاره في معنى الحمد على الجنس من حيث هو اذ يجوز ان يكون ذلك للاشارة الى احتمال الامرين الجنس من حيث هو والجنس من حيث وجوده في ضمن جميع افراده وكذا الحال في قوله اختصاص الحمد دون ان يقول اختصاص المحامد ينبغي ههنا بحث ذكره جدنا شمس الملة والدين الفناري في تفسير الفاتحة حاصله ان الحمل على اختصاص الجنس لا ينافي مذهب الاعتزال بخلاف الحمل على الاستغراق فانه ينافيه وذلك لان اختصاص الحمد الذي ذكره صاحب الكشاف مستفاد من لام لله على ما هو المختار وهو الاختصاص في الاثبات لا الثبوت كما عرفت واثبات الجنس المذكور كما عرفت لا الغير لا ينافي ثبوته للغير ولو عند المثبت ولذلك قال السكاكي وقد يكون الخبر عامة النسبة والمراد تخصيصه بمعين نحو جاء زيد وعمرو ذهب وهذا بخلاف اثبات جميع الافراد للمذكور فانه ينافي ثبوت شيء منها لغير المذكور عند المثبت هذا كلامه وانت خبير بان صاحب الكشاف قال بالاختصاص الثبوتي في سورة التغابن ويدل الظاهر مراده بالاختصاص في قوله ههنا بعدا للدلالة على اختصاص الحمد وانه به حقيق الثبوتي فلا ينفي الاستغراق سواء حمل الاختصاص على الثبوتي والاثباتي لما قاله مذهبه الاعتزالي قوله الاختصاص الثبوتي مبني على التاويل ولا ضرورة ههنا مع ان اظهار مذهبه وارادة الفقه مناسب لاوايل كتابه الا ترى انه صدره فيما نقل عنه بقوله الحمد لله الذي خلق القرآن ثم عينه الى اخر الوجوه ذكرها الفاضل المحشي في شرحه والله اعلم قوله

انما يدل

٢٥

بل على ان الحمد آه كلمة على متعلقة بخبر مبتداء محذوف اي بل هو مبني على كذا والجملة عطف على جملة وبهذا يندفع ما يرد على ظاهر كلامه من انه عطف بل على ان آه على قوله ان افعال العباد آه يدل على ان هذا ايضا يظهر مما اشير اليه بهذا مع انه لا وجه له لان القول بالتخصيص في الحمد لله لا مدخل له في هذا البناء ولا حاجة في دفعه الى ان يعتبر ان احتمال اعتقاد ان جهة الدلالة بالام تعريف الحمد للجنس امثلة خلق الاعمال وامّا انه سادّ مسد الفعل فلما قال بالتخصيص علم ان جهة الاولى منتفية وان الجهة هي الثانية قوله والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات اورد عليه ان الجملة الاسمية وان دلت على الدوام بقرينة العدول منك الا ان التي خبرها ظرف عنها الدلالة عليه اما ان قدر الظرف بالفعل فقط لتصريحهم بدلالة اسمية التي خبرها فعليه نحو قوله تعالى الله يستهزئ بهم على الاستمرار التجددي واما ان قدر باسم الفاعل فلانه بمعنى الحدوث بقرينة عمله في الظرف فيكون في حكم الفعل والجواب ان المفيد ههنا للثبات هو الاسمية العدول والاسمية التي خبرها فعلية انما تفيد التجدد اذا لم يوجد داع الى الدوام والعدول المذكور داع اليه على ان لنا ان نقدر اسم الفاعل ونمنع كونه للحدوث ونقول يكفي للعمل في الظرف رائحة الفعل فيعمل فيه الفاعل بمعنى الثبوت ايضا نحو مالك العبد امس وقد نص الشارح في اواخر الباب الثالث على ان زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقديره حاصل او حصل وهو بمنزلة التصريح ايضا فيما ذكرته هذا ولقائل ان يقول المناسب لمقام الحمد على نعم الله تعالى المتجددة علينا يوما فيوما ان تؤخذ الله ليفيد تجدد صدور الحمد منا وتعلقه بالله على استغراق الازمنة بمعونة المقام على ان فيه اتعاب النفس دون الثبوتي لانها اذا اعتادت الشيء الفته ولا شك ان افضل العبادات اشقها والتحقيق ان القاعدة في اختيار طريقة الحمد ان يجعل جانب البلاغة بملاحظة المحمود عليه فان كان من الامور الثابتة فالمناسب ان يختار الجملة الاسمية كما في سورة الفاتحة فان الربوبية مثلا صفة ثابتة للذات فلهذا اختير الاسمية والا فالفعلية كما صرح به بعض الافاضل قوله والفعل انما يدل على الحقيقة

دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النايب مناب الفعل انما هو مصدر النكرة مثل سلاما عليك وح لا مانع من ان يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى ان كونه للجنس مبني على انه المتبادر الى الفهم الشايع في الاستعمال لا سيما في المصادر وعند خفاء قراين الاستغراق

او على ان اللام لا يفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فاذن لا يكون ثمة استغراق

العهد والجنس عليها قوله او على ان اللام لا يفيد سوى التعريف آه خلاصته
ان الاستغراق لا يستفاد من نفس اللفظ وهذا كالتصريح بان الحمل عليه
يحتاج الى الاستعانة بالخارج فليس هذا الوجه مبنيا ما ذكره الفاضل
المحشي في قوله والسبب في اختيار الجنس لدلالة اللفظ على الجنس و
على اختصاصه بالله سبحانه ثابتة لا يحتاج فيهما الى الاستعانة
بالمقام كثير تفاوت فله وجه لاختيار احدهما ورد الآخر فان قلت ضم
الفاضل المحشي الى هذا الوجه قوله مع ان اختصاص الجنس يقوم مقام اختصاص
اختصاص جميع الافراد كلام الشارح خلو عن ذلك فلهذا رده قلت
قد اشار فيما سبق بقوله وبهذا يظهر آه الى هذا القياس فلعله اكتفى
عن ذكره هنا بما اشار اليه سابقا على انه لا فائدة يعتد بها في ذكر
قوله وعلى اختصاصه بالله سبحانه لان المفيد لذلك الاختصاص
على ما صرح به نفسه في احوال المسند هو اللام الجارة الاختصاصية
فلكلا الافادة لا تتفاوت حالا في الجنس والاستغراق وبقي ههنا
بحثان الاول ان الدليل المروي عن صاحب الكشاف الذي نقله الشارح
بقوله او على ان اللام آه منقوض لجملة الا انها لا تحكم عنه في صورة
العهد الخارجي مع انه من معاني اللام عنده كما صرح به في المفصل اذ لو
اللام لا يدل الا على التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه وهو نفس الحقيقة او
الفرد المنتشر فاذن لا يكون ثمة عهد خارجي الا ان هناك وضع آخر
للمجموع بازاء المعهود لانا نقول فلا يتجه بالدليل المذكور وحله عدم كون
اللام للجنس بل ينبغي ان يتعرض لعدم الوضع في المجموع بازاء الافراد
فان قلت ذلك معلوم لا يحتاج الى البيان قلت فكذا المقدمة المطوية في
التعليل الثاني التي اشرت اليه هناك البحث الثاني ان المفهوم من كلامهم
ان الحقيقة والاستغراق لا يجتمعان في مقام واحد بحسب اقتضاء ظاهر
الحال لانهم ذكروا ان الاسم المعرف باللام اذا لم يكن حصة من الماهية
معهودة فان لم يكن هناك ما يدل على ارادة الحقيقة من حيث الى
في ضمن الافراد حمل على الاستغراق او العهد الذهني فظهر منه ان ارادة
الطبيعة انما يحسن اذا لم يكن المقام مقام ارادة الحقيقة من حيث الوجود

دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه اي لا يدل على الاستغراق لعدم جواز
زيادة النايب على المنوب عنه في الدلالة وان جاز نقصه عنه فلا يزيد
دلالة المصدر على النسبة والزمان وههنا بحث وهو لان المحققين صرحوا
بانه قد يقصد في المقامات الخطابية بمثل قولنا فلان يعطي الاستغراق
كما يجيء في احوال متعلقات الفعل فلم لا يجوز ان يكون الفعل الذي ناب عنه
المصدر من ذلك القبيل والجواب ان ذلك في الفعل المنزل منزلة اللازم
اعني الذي لم يعتبر تعلقه بالمفعول والتنزيل المذكور في فعل الحمد مما لا يحسن
بل لا يصح وهو ظ قوله وفيه نظر لان النايب مناب الفعل آه يريد ان المصدر
المنكر كاف في نيابة الفعل فيجب ان يكون تعريفه لزيادة معنى هو الاستغراق
ففي العبارة مساهلة ولم يرد ان المصدر المعرف لا ينوب مناب الفعل
حتى يرد عليه قد ينوب عنه ايض كما في قراءة الحمد لله بالنصب واجيب
عن هذا النظر بان في الاستدلال مقدمة مطوية قائلة والاسم وضع لما
للاشارة الى مدلول مدخوله كما ذكرت في الوجه الذي اختاره وانت خبير
بان مراد المعترض عدم ثبوت المدعى بما ذكر في الاستدلال فاتمامه بتغيير
الدليل وضم مقدمة اخرى تسليم لاعتراضه في التحقيق قوله وعند خفاء
قراين الاستغراق اراد بقرينة الاستغراق ههنا القرينة المجوزة له
لا المرجحة ولا يكاد المعنى للجنس الشايع في الاستعمال مطلقا اي
سواء وجدت القرينة المرجحة للاستغراق او انعدمت كما لا يخفى على الذ
السليم ولا يخفى عدم استقامته فالفاضل المحشي انما يدعي تحقق القرينة
المجوزة وكونها كناية على علم واعلام مبنى الكلام ههنا على مذهب
صاحب الكشاف لان الشارح بصدد توجيه كلامه وقد حصر في المفصل
فائدة اللام في التعريف والتعريف في العهد والجنس فلا ينافي ما ذكره
في التلويح من تقدم الاستغراق عند المحققين فلا يقدح فيه ما ذكره
الاصوليين من ان الحمل على الجنس في نحو والله لا اتزوج النساء مذهبهم
مبني على امتناع الحمل على الكل وانه لو نوى الكل يصدق قضاء لانه
نوى حقيقة كلامه ولا ما ذكره صاحب الانصاف من ان اللام
ما ظاهر في العموم بدليل استعماله فيه من غير قرينة وتوقف
لها اه

العهد

وما في على ما انعم مصدرية لا موصولة اما لفظاً فلاحتياج الموصولة الى التقدير اى انعم به مع تعذره في المعطوف عليه اعنى علّم لكون ما لم نعلم مفعوله ومن زعم ان التقدير وعلمه ع ان ما لم نعلم بدل من الضمير المحذوف او خبر مبتدا محذوف او نصب بتقدير اعنى فقد تعسف واما معنى فلان الحمد على الانعام الذى هو من اوصاف المنعم امكن من الحمد على نفس النعمة فلم يتعرض لقصور العبارة عن الاحاطة به و لئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء ولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ثم انه صرح ببعض النعم

ولا شك ان الضمير على هذا التوجيه يصلح [illegible] مفعولا اول هذا واعلم انه قيل لما [illegible]

فمقام الحمد لما ان ح يكون من هذا المقام فيلزم الحمل على الجنس لاجل هذا
ولا يكون امرا مختارا على الاستغراق وان كان فلو وجه لقصد الجنس فضلا عن
ان يترجح بعدم الاحتياج الى الاستعانة بالمقام ويمكن ان يوجه اختيار
الجنس بان يقال المقام مقام ارادة الطبيعة من حيث الوجود نظرا الى
الحكم لكن قصد الجنس على خلاف مقتضى الظ رمزا الى ان الثبوت على وجه
الاختصاص مقتضى طبيعة الحمد لازم وجوده مع ان فيه دلالة على
اختصاص جميع الافراد قوله على ما انعم الظاهر انه مستقر خبر بعد
خبر ليظهر تحقق الاستحقاقين لا لغو متعلق بالحمد فصل بينه وبين
عامله تنبيها على ان استحقاق الذاتي اقدم من الوصفي كما قيل نعم
قوله فقد تعسف وجه التعسف اما ارتكاب ما لا يجوز عند المحققين
وان جوزه البعض كما في الوجه الاول فان حذف المبدل منه لا يجوز في
غير الاستثناء عند الجمهور كما صرح به ابن الحاجب لفوات ما هو المقصود
اعنى التوطية والتمهيد واما ارتكاب ما لا يحسن كما في الوجهين الاخيرين
فان الرفع والنصب على المدح وان كانا لطيفين في انفسهما لكنه
لا لطف لبيان ان ما علم بما لم نعلم مدحا وههنا وجوه اخر الاول ان ينزل
الفعل اعنى علم منزلة المصدر عطفا على الموصول وذلك لان الفعل
انما يدل على الحدث والزمان وقد يجرد في بعض المواضع لاحد مدلوليه
مجازا الثاني ان يكون ما لم نعلم تفسيرا للضمير المبهم المحذوف الثالث
ان يكون من قبيل وضع الظ موضع المضمر العائد الى الموصول لكن ذلك تعسف
اما الاول فلغاية ندرته وايضا الاصل الحقيقة فما لم يتعذر لا يصار
الى المجاز واما الثاني فلعدم جواز حذف المفسر الضمير المبهم لمثل ما ذكر
في عدم جواز حذف المبدل منه واما الثالث فلكونه خلاف الظاهر
مع عدم اشتماله على نكتة شعرية قوله امكن من مكن بالضم مكانة اخذ
مكانا يريد ان الحمد على صفة المنعم اشد تمكنا في القلب كما دل عليه تعريفه
واما الحمد على نفس النعمة فعلى سبيل التجوز بناء على انها اثر تلك
تلك الصفة قوله لقصور العبارة عن الاحاطة ولئلا يتوهم اختصاصه
بشيء دون شيء مجموع الامرين علة واحدة لحذف مفعول الانعام

شاع حذف الضمير العائد المرفوع من الصلة لكمال [illegible] ... [illegible]

٢٦

وتقريرها ان التعرض للمفعول اما على سبيل الشمول تفصيلا او اجمالا
واما بطريق التعرض للبعض فالجزء الاول من العلة ناظر الى الاول والثاني الى الثاني
ثم ان قصور العبارة عن الاحاطة بالمنعم به كله اعم من ان يكون حقيقة كما في
التفصيل وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها او ادعاء كما في الاجمال وانما لم
في المختصر لفظ الايهام المراد به الاشعار اذ الوهم احد اقسام مطلق الشعور
والادراك ايماء الى اعتبار القصد في الخواص والمزايا على ما تقرر عندهم
فمؤدى ما في الشرحين واحد وتوهم المخالفة وهم ثم ان في ضمير اختصاصه
وجهان اى اختصاص الانعام بشيء دون شيء آخر او اختصاص الحمد على الانعام دون
آخر ولا يقدح في تحقق التوهم افادة تعليق الحمد على اسم الذات الاستحقاق بجميع
الاوصاف المذكورة فافهم وقوله دون شيء معناه متجاوزا شيئا آخر و
سيجيء تحقيقه ان شاء الله تع في بحث القصر قوله ولتذهب نفس السامع
كل مذهب ممكن الظاهر ان يكون هذه العلة الخ مع قوله لقصور العبارة عن
الاحاطة به علة واحدة لمطلق الحذف فيكون هي ايضا علة عدم التعرض للبعض واما
جعله علة مستقلة له فيرد عليه ان ذهاب نفس السامع الى ما ذكر يحصل في
صورة ذكره بلفظ العموم ويجوز ان يجعل الحذف بمجرد الاختصار هذا ولك ان تقول
نزل الانعام منزلة اللازم بقطع النظر عن تعلقه بالمفعول بواسطة ليفيد
بواسطة خطابية المقام انتساب فعل الانعام الى الله تع على وجه العموم
في افراد ذلك الفعل فيكون متعلقا على جميع الانعامات ويمكن ان يكون مراد الشارح
هذا فتدبر قوله ثم صرح ببعض النعم آه شروع في شرح قول المص وعلم الى
قوله وفصل الخطاب فبين اولا على الاجمال ثم نزل اجزاءه على التفصيل
حيث قال فقوله وعلم آه وثم للترتيب في الاخبار كما في بلغني على ما صنعت اليوم
ثم ما صنعت امس اعجب اى ثم اخبرك ان الذي صنعته امس اعجب او للتراخي
في الرتبة فان رتبة تفصيل تلك النعم متباعدة عن رتبة اجمال مطلقها
وسيجيء في مباحث الفصل والوصل زيادة تفصيل لهذا ثم ان المراد بالتصريح
التعرض مطلقا بقرينة ذكره في مقابلة عدم التعرض بالمنعم به ولفظي
الاشارة في الموضعين بما بعده ببعض النعم نعمة البيان ونعمة
القوانين الشرعية ونعمة بعث الرسول المبين لها ونعمة

اختصاص الانعام بشيء دون شيء آخر او اختصاص الحمد على الانعام دون آخر

ايماء الى اصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع بيانه ان الانسان مدني بالطبع اي يحتاج في تعيشه

المعجزة المصدقة لدعواه وتلك النعم بعينها هي الاصول فلا يرد على هذا الوجه
التصريح لم يقع في غير البيان ح والمراد بالايماء الى الاصول الايماء اليها من حيث
انها اصول اولى الايماء الى مجموع النعم المذكورة لا يقتضي الايماء الى كل واحد
منها فانه اذا كان بعض تلك النعم مصرحا والبعض مومى اليه يصدق على المجموع
من حيث هو مجموع انه مومى اليه ويمكن ذلك باعتبار التغليب كما لا يخفى و
يجوز ان يراد ببعض النعم نعمة البيان بان يجعل الابهام للتعظيم ثم التخلف
في كون التصريح وجه ايماء الى تلك النعم الاصول مما لا يلتفت اليه لان
تبيين الشارح اصالة تلك النعم ثم تنزيل كلام المص عليه واحد بعد واحد
منتهيا الى البعثة المعاون الرسول عليه السلم ثم تغيير الاسلوب فيه تنبيها على ان
اصالة معاونتهم ليست كاصالة تلك النعم صريح في خلافه قوله يتعاونون
استيناف جوابا لسوال مقدر وهو ان يقال ما يفعلون في هذا الاجتماع ويمكن ان يكون
حالا من ضمير اجتماعه مع نوعه والاول اقرب قوله وهذا موقوف على ان يعرف كل واحد
صاحبه ما في ضميره وكذا يحتاجون الى ذلك في امر معادهم واخرتهم لان
معرفته تعالى ومعرفة صفاته وافعاله المتعلقة بالدنيا والعقبى انما تتم بمقدمات
نظرية منتهية الى قضايا ضرورية والعبادة لا تحصل الا بمعرفة انه كيف تعبد
والانسان الواحد لا يستقل بتحصيل هذه الامور غالبا بل يحتاج الى مساعدة غيره
من بني نوعه فكما ان البيان اصل ما يحتاج في بقاء النوع في الدنيا اصل ما
يحتاج اليه في تدبير امر الاخرة قوله وفي الكتابة مشقة يعني ان يخلق الله تعالى
علما ضروريا في كل احد بحيث يعلم دلالة كل نقش على معناه من غير توسط
الالفاظ لان في الكتابة مشقة لاحتياجها الى ادوات تعسر حضورها
في جميع الاوقات وايضا الكتابة باقية بعد انقضاء حاجة الاعلام فقد
يلزم ان يطلع على المراد من لا يراد اطلاعه عليه قوله وهو المنطق الفصيح
المعرب عما في الضمير الفصيح اما بمعنى الناطق فلا معنى له او بمعنى
المظهر فالمعرب مغن عنه او بمعنى الخالص من اللكنة فالاظهر تركه ايضا
اذ المراد بالبيان ههنا ما يتميز به نوع الانسان وربما لا يكون فصيحا
بالمعنى المذكور ولعله اراد به معنى المظهر وجعل المعرب تفسيرا له قوله ثم
ان هذا الاجتماع شروع في بيان اصلية نعمة القوانين ونعمة

الى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه يتعاملون ويتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس
والمسكن وغيرها وهذا موقوف على ان يعرف كل احد صاحبه ما في ضميره والاشارة لا تفي بالمعدومات
والمعقولات الصرفة وفي الكتابة مشقة فانعم الله عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب
عما في الضمير ثم ان هذا
الاجتماع انما ينتظم اذا كان
بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه
لان كل واحد يشتهي ما يحتاج اليه
ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع والمعاملة والعدل

البعثة ونعمة المعجزات المنزلة عليه ما ذكر في الصلوة ليتبين المناسبة
بين ما ذكر في الصلوة وبين ما ذكر في الحمد قوله يتفق الجميع عليه ضمير عليه
يرجع الى المعاملة والعدل باعتبار ما ذكر او الى العدل فقط قوله لا يتناول
الجزئيات الغير المحصورة انما قال لا يتناول بالافراد مع ان مرجع الضمير المعاملة
والعدل اما باعتبار ما ذكر او باعتبار كل واحد وكذا الكلام في قوله بل لا بد
لها حيث لم يقل لهما وقيل في الافراد ملاحظة تقييد المعاملة بالعدل ثم ان
النحاة قد منعوا من تعريف غير باللام مع كونه مضافا وان كان مضافا الى النكرة
ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العرباء بل في عبارات بعض العلماء كانهم
جعلوه بمعنى المغاير قوله بل لا بد لها من قوانين كلية آه اي لا فراق منها
من قولهم بده يبده بدا اي فرقه والتبديد التفريق وتبدد اي تفرق
او لا عوض منها من البدل وهو العوض ثم الجار والمجرور اعني لها متعلق
بالمنفي اعني بد على قول البغداديين حيث اجازوا لا طالع جبلا بترك
تنوين اسم المنون اجراء له مجرى المضاف كما اجرى مجراه في الاعراب وخرجوا على
ذلك قوله عليه السلم لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت والبصريون
اوجبوا في مثله تنوين الاسم لكونه مضارعا للمضاف معربا مثل
لا خيرا من زيد وجعلوا متعلق الظرف فيما بني الاسم فيه على الفتح كما في ما نحن فيه
محذوفا هو خبر المبتداء اي البد لا بد ثابت لها قوله من قوانين خبر مبتدأ
محذوف اي البد المنفي من قوانين كلية وهذه الجملة الاسمية التنبيهية
لا محل لها من الاعراب لانها مستأنفة لفظا ويجوز ان يكون من قوانين متعلقا
بما يدل عليه لا بد اي لا يتبدد من قوانين وقد اشار الشريف في اواخر بيان
المفتاح الى ان الظرف في مثل لا خبر للاحوال حيث قال في قوله لا تلقي لا اشارته
وان لا اشارته ليس معمولا للتلقي والا لوجب نصبه على التشبيه
بالمضاف بل هو خبر لا فتامل وقس على ما ذكر نظاير هذا التركيب قوله وهي
المعجزات المعجزة امر خارق للعادة اظهره الله تعالى على يد مدعي النبوة
تصديقا له في دعواه وهو كما يسمى معجزة باعتبار اعجازه يسمى آية
باعتبار كونه علامة دالة على صدقه في الدعوى قوله واعلى معجزات نبينا
صلى الله عليه واله هو القرآن اما انه معجزة فلما ذكر في الكتب الكلامية



لا يتناهى الجزئيات الغير المحصورة بل لا بد لها من قوانين كلية هي علم الشرايع ولا بد لها من واضع تقررها ... مصونة عن الخطاء وهو الشارع ثم الشارع لا بد ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتصور بان يدل على ان شريعته من عند ربه وهي المعجزات واعلى معجزات نبينا القران الفارق بين الحق والباطل فقوله

وامّا انه اعلى فلانه مفتاح يفتح به الشريعة المشتملة على السعادة في النشأتين باقٍ وانه باقٍ على ... وفي بعض النسخ واعلى معجزات النبي عليه السلم على ان يكون اللام للعهد او للاستغراق وقوله الفارق بين الحق والباطل ايماء الى ان قوله وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة

قوله من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان البراعة مصدر برع الرجل اذا فاق اصحابه والاستهلال اول صوت الصبي ثم استعير لاول كل شيء فبراعة الاستهلال بحسب المعنى اللغوي تفوق الابتداء وفي الاصطلاح كون الابتداء مناسبا للمقصود وهو في التحقيق سبب لتفوق الابتداء لكنه سمّي باسم المسبب تنبيها على كماله في السببية ثم البراعة ههنا امّا باعتبار ان الفنون المشروع فيها تتعلق بالبيان بالمعنى المراد ههنا وهو المنطق المعرب عما في الضمير او باعتبار انها تشارك البيان المذكور ههنا في الاسم كما سيجيء وان اختلف البيانان في المعنى وهذا المقدار يكفي لبراعة الاستهلال واعلم ان عطف الخاص على العام يشتمل على امرين افراده بالذكر بعد العام وكون ذلك الافراد بطريق العطف والمنبّه على جلالة نعمة البيان هو الامر الثاني لما ذكره الشارح في اواسط الباب الثالث من ان ذكر الخاص بعد العام انما يكون تنبيها على فضله ومزيته اذا كان ذلك الذكر بطريق العطف دون الوصف او الابدال ثم كون افراد الخاص بعد العام مشعرا بجلالة نعمة البيان باعتبار انه يومي الى ان الخاص بلغ في الشرف والكمال الى حيث يرتفع عند الدخول تحت العام كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان علّمه البيان حيث خصّه بالذكر من بين النعم الواصلة الى الانسان بعد خلقه وايضا ذكره في اوايل السورة المشتملة على تعداد النعم وقرنه بتعليم القران وخلق الانسان وهما نعمتان جليلتان والضمير في اليه راجع الى الجلالة باعتبار انه بمعنى الشرف وبانه مؤول بان مع الفعل قوله ما لم نعلم مفعول ثان لعلّم والاول محذوف اي علّمنا والاخير في ذلك اذ ليس علّم من افعال القلوب حتى لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليه كيف وقد وقع الاقتصار عليه في قوله تعالى لا علم لنا الّا ما

علّمتنا

وعلّم البيان بيان لقوله ما لم نعلم ... والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب وافضل من اوتي الحكمة

٣٩

علّمتنا ولو كان من افعال القلوب لكان مفعوله الاول عين الثاني اذ هو من دواخل المبتدا والخبر فظهر ان القول بان لا اقتصار عليه وقع على كلا المفعولين وعلم تنزيلا منزلة اللازم ومن البيان متعلق به وما لم نعلم بدل البعض من الكل مستغنى عنه ثم ان التصريح بما لم نعلم وان كان التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم تنصيص على ان الله تعالى نقلنا من ظلمة الجهل الى نور العلم ولله المنّة ولرسوله ولدفع توهم ان المراد بالتعليم تذكرها نسي بجهة كما سبق مثله وعن الشم ان المراد ما لم نعلم لكن نعلم باجتهاد دنا وقوانا قوله رعاية للسجع قيل عليه يحصل رعايته بان يقال وما لم نعلم من البيان علم وردّ بانه تركيب آخر والكلام في تقديم من البيان في هذا التركيب الذي قدّم عليه وعلم على ان فيه مع التجنيس ايضا ارتكاب خلاف الظاهر وهو تقديم المفعول قوله خير من نطق انما اختار خير من نطق على ساير الصفات المادحة له عليه السلم ليناسب ما ذكره في الحمد من التعرض لنعمة البيان واختار النطق على القول لئلا يحتاج الى ان يقال انه عام خص منه البعض وهو الله تعالى وفيه ايماء الى قوله تعالى وما ينطق عن الهوى قوله للشارع المقنن للقوانين اشارة بتوصيف الشارع بما ذكر الى سبب الدعاء له وايضا لما كان عليه السلم واسطة في وصول نعمة الاسلام الينا مع ما في الدعاء له من المثوبات الموعودة كان الدعاء له هو تلو الثناء على الله تعالى على ما فسّر في الكشاف ايماء الى ان ههنا معنى آخر وقد مرّ في شرح الديباجة قيل الانسب ان يكون المراد بمن نطق بالصواب الانبيا عليهم السلم وبمن اوتي الحكمة وفصل الخطاب الرسل صلوات الله عليهم فان النبي صلى الله عليه وآله هو الانسان المبعوث الى الخلق عموما او خصوصا بملاحظة مقولهم انبياء عن الله تعالى واحكامه والرسول هو الانسان المبعوث بملاحظة ارساله اليهم مؤيدا بالمعجزة ومعه كتاب مشتمل على الحكمة فتامل وهذا مبني على اشتراط الكتاب مع الرسول كما هو المشهور وان نوقش فيه بان عدد الرسل مزيد على عدد الكتب فتامل قوله ولفظ اوتي اما دلالته على انه ليس من عند نفسه فظ واما دلالته على انه من عند ربه فبملاحظة



نلبسه على انه من عنده به لا من عند نفسه وترك الفاعل لان هذا الفعل لا ينصلح الا الله
وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة لان الفصل التمييز وبق للكلام البين فصل بمعنى مفصول

فصل الخطاب البين
من الكلام المخلص الذى
يتبينه من يخاطب به
ولا يلتبس عليه
او بمعنى فاصل
اى الفاصل من الخطاب الذى
يفصل بين الحق والباطل
والصواب والخطأ ثم دعا
لمن عاون الشارع فى تمهيد
الاحكام وتبليغها الى
العباد بقوله وعلى آله
اصله اهل بدليل اهيل
خص استعماله فى الاشراف
ومن له خطر وعن الكسائى
سمعت اعرابيا فصيحا
يقول اهل واهيل
وآل واويل

فيما لاحظه ان ايتاء الحكمة مما يصلح للامتنان به فكان قوله وترك الفاعل
لان هذا الفعل لا يليق الا به تشبيهاً عنه اللهم الا ان يجعل توضيحاً
لسابقه قوله اشارة الى المعجزة اراد بالمعجزة المشار اليها القرآن فاللام
للعهد والاشارة اليه بطريق تناول فصل الخطاب اياه وصدقه عليه
وليس المراد ان فصل الخطاب عبارة عن المعجزة كما يتبادر اليه الاوهام
من ظاهر الدليل لان المراد به ههنا اما الكتب المنزلة على الرسل عليهم السلام
فالامر ظاهر والقول بالاعجاز فى غير القرآن ههنا غير ظاهر لتصريحهم بان
باقى الكتب ليست منزلة للاعجاز واما ما يعمها وسننهم القولية فالامر
اظهر قوله ففصل الخطاب البين من الكلام انما لم يقل الكلام البين كما قال
فى المختصر الخطاب المفصول رمزاً الى ان اضافة الصفة الى الموصوف
بمعنى من البيانية قوله يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه اى لا يعلمه
لانه لا يخفى فيه جميع ما لا بد فى الافهام فالتبين ههنا بمعنى العلم والفهم
ولهذا عدى بنفسه واما الذى بمعنى الظهور فهو لازم واعترض عليه
بان فصل الخطاب بهذا المعنى كيف يتناول القرآن وفيه من المتشابهات
ما لا يتبينها من يخاطب بها ويلتبس عليه واجيب بان المراد به ما هو المراد بقوله
لم ذلك الكتاب لا ريب فيه وسيجئ تحقيقه فى مباحث اخراج الكلام على
خلاف مقتضى الظاهر وقيل معناه ان خطابه خالص عما يوجب الابهام و
صعوبة فهم المرام مما يخل بفصاحة الكلام والكلمة والاقرب ان يجاب
بان الكلام مبنى على مذهب المتأخرين من ان الراسخين فى العلم يعلمون
تاويل المتشابهات وهم المخاطبون بها لان الخطاب توجيه الكلام نحو الغير
للافهام فالظاهر ان المخاطب بها من يتعين ان يفهم ما خوطب به وهم
يتبينونها ولا يلتبس عليهم او بان المخاطب بها هو الرسول عليه السلام
وهو يتبينها والله اعلم قوله او بمعنى فاصل قيل ابقاء الفصل على معناه
الحقيقى الذى هو التمييز او التمييز ووصف الخطاب به على طريق المبالغة كما فى
رجل عدل انسب لما عليه ائمة المعانى على ما نص عليه الشيخ عبد القاهر
فى قوله انما هى اقبال وادبار وفيه بحث لان الفصل اذا ابقى على
معناه الحقيقى كان مضافاً الى معموله الذى هو له فلا يحسن جعل تلك

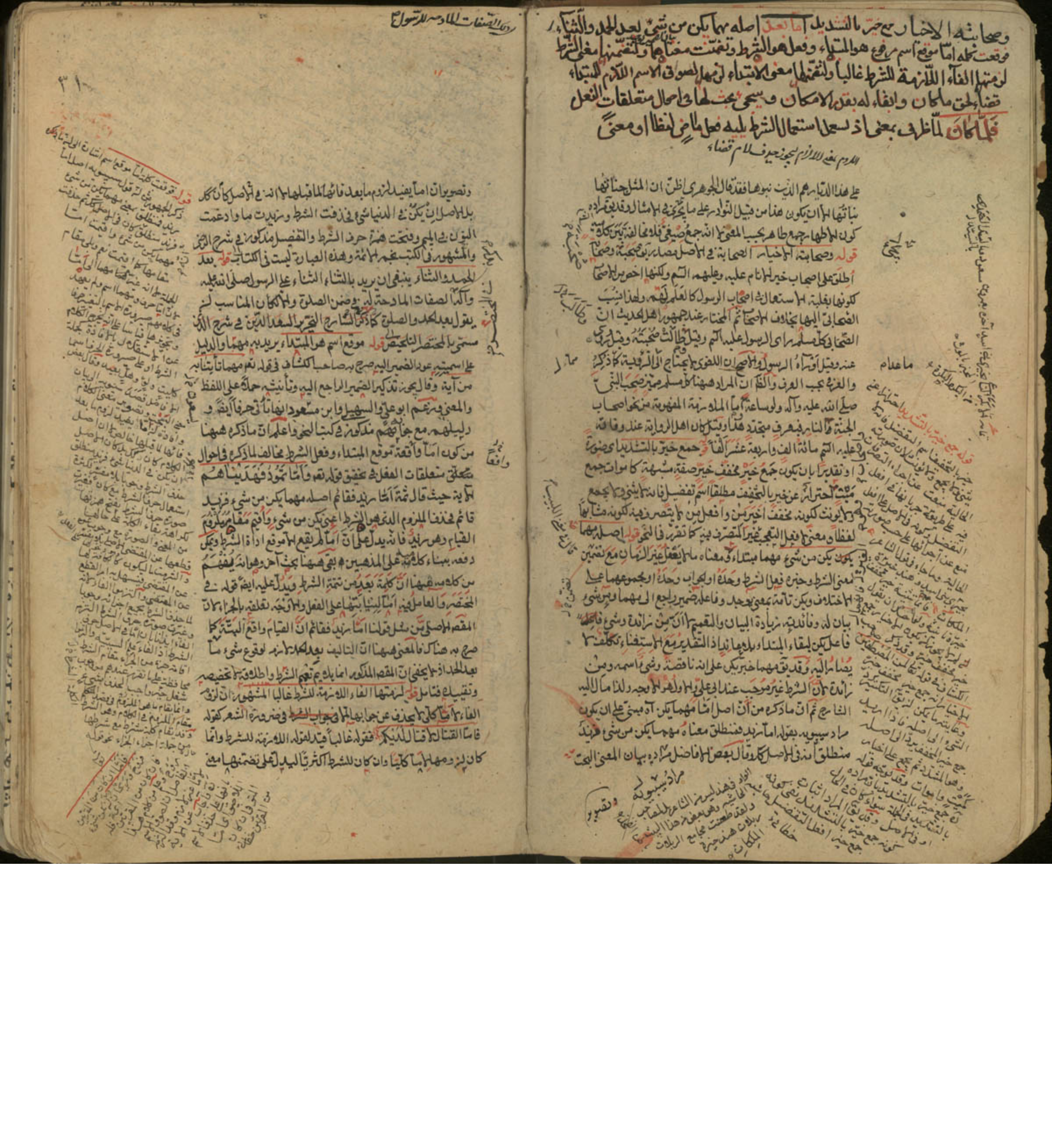
او التمييز

النسبة

قوله اصله اهل فابدلت الهاء همزة توصلاً الى الالف ثم ابدلت الهمزة الفاً لان قلب الهمزة الفاً شايع ذكر

٣٠

النسبة مجازاً عقلياً وما سينقل من الشيخ فى نسبة المصدر الى ما يقدمه
مما هو له لا فيما اضيف اليه الا ترى انك لو قلت اعجبنى عدل السلطان ولم
ترد بالعدل العادل بل ابقيته على معناه كان منسوباً الى ما له هو نسبة
حقيقية ولا لطف فى جعل تلك النسبة مجازاً بل المجاز هو نسبة الاعجاب
اليه واما اذا قلت اعجبنى سلطان عدل فاعتبار التجوز فى نسبة العدل
الى السلطان على طريق المبالغة عين اللطف نعم ابقاء الفصل على حقيقته
على ان يرتكب تجوزاً اصلاً ليس بعيداً فتدبر قوله اصله اهل فابدلت الهاء
همزة توصلاً الى الالف ثم ابدلت الهمزة الفاً لان قلب الهاء ابتداء الفاً
لم يجئ فى موضع آخر حتى يقاس عليه واما قلبها همزة فشايع قوله بدليل اهيل
وجه استدلال البصرية ان التصغير يرد الاشياء الى اصولها ولم يسمع
فى تصغير آل الا اهيل ولو كان اصله غير اهل لصغر فى الجملة على خلاف
ذلك لان اختصاصه بالاشراف لا يستلزم اختصاص استعماله
بالتشريف فيجوز قصد تحقير من له خطر او تقليله على ان الخطر فى نفسه
لا ينافى التصغير بالاضافة الى اولى الاخطار العظيمة فلا يمنع اختصاصه
بالاشراف ذلك فقد يناقش فيه بان تصغير التعظيم فرع تصغير التحقير
كما صرح به قوله خص استعماله فى الاشراف ومن له خطر يريد ان فيه
تخصيصين الاول انه لا يضاف الى غير العقلاء فلا يقال آل الاسلم وآل مصر و
امثالهما والثانى انه لا يضاف من العقلاء الا الى من له خطر قيل لما
ارتكبوا فى الاهل التغيير اللفظى بتغيير الهاء ارتكبوا التخصيص الاول
توفية للملائمة بين اللفظ والمعنى ولما كان الهاء حرفاً ثقيلاً لكونه من
اقصى الحلق تطرق الى الكلمة بسبب قلبها الى الالف الذى هو حرف خفيف
نقص قوى فارتكبوا التخصيص الثانى جبراً لهذا النقص قوله الاطهار جمع
طاهر كصاحب واصحاب اورد عليه انه صرح فى شرح الكشاف بان
اطهار جمع طهر بمعنى طاهر كعدل بمعنى عادل وقال الكل ان جمع فاعل
على افعال لم يثبت كما نص عليه الجوهرى حتى قيل ان جمع صاحب صحب
وصحاب وصحبة واصحاب جمع صحب بالكسر تخفيف صاحب كنمر
وانمار واما المثل المشهور اعنى انجاداً وها ابنا وها اى الذين جنوا



وصحابته الاخيار مع خير ما التشديد اما بعد اصله مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء
فوقعت كلمة اما موقع اسم مرفوع هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما ولتضمنها معنى الشرط
لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ
قضاء لحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان وسيجيء بحث لها في احوال متعلقات الفعل
فلما كان لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى

اللزوم بمعنى الالزام يجوز حينئذ فلام قضاء

على هذا الديار هم الذين نبوها فقد قال الجوهري اظن ان المثل جنا انها
نبا بها الا ان يكون هذا من قبيل النوادر على ما يخرج في الامثال وقد يتوهم اراده
كون الاطهار جمع طاهر بحسب المعنى لانه جمع صيغي فلا مخالفة بين كلامه
قوله وصحابته الاخيار الصحابة في الاصل مصدر بمعنى صحبة وصحابة
اطلق على اصحاب خير الانام عليه وعليهم السلام ولكنها اخص من الاصحاب
لكونها بغلبة الاستعمال في اصحاب الرسول كالعلم لهم ولهذا نسب
الصحابي اليها بخلاف الاصحاب ثم المختار عند جمهور اهل الحديث ان
الصحابي كل مسلم راى الرسول عليه السلام وقيل طالت صحبته وقيل روى
عنه وقيل او رآه الرسول والاصحاب اللغوي لا يحتاج الى الرؤية كما ذكر
والعرف بحسب العرف والظاهر ان المراد ههنا كل مسلم مميز صحب النبي
صلى الله عليه وآله ولو ساعة ايما الملازمة المفهومة من نحو اصحاب
الجنة والنار فيعرف بتجدد هذا وقيل كان اهل الرواية عند وفاته
عليه السلام مائة الف واربعة عشر الفا قوله جمع خير بالتشديد اي صورة
او تقديرا بان يكون جمع خير مخفف خير صفة مشبهة كاموات جمع
ميت احترازا عن خير بالتخفيف مطلقا اسم تفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع
ولا يؤنث لكونه مخفف اخير من وافعل من لا يتصرف فيه لكونه مشابها
لفظا ومعنى لفعل التعجب غير المتصرف فيه كما تقرر في النحو قوله اصله مهما
يكن من شيء مهما مبتدأ ومعناه ما لا يعقل غير الزمان مع تضمين
معنى الشرط وخبره فعل الشرط وحده او الجواب وحده او المجموع على
الاختلاف ويكن تامة بمعنى يوجد وفاعله ضمير راجع الى مهما ومن شيء
بيان له وفائدته زيادة البيان والتعميم ان من زائدة وشيء فاعله
فاعل يكن لبقاء المبتدأ بلا عائد اذ التقدير مع الاستغناء تكلف
يصار اليه وقد يقع مهما خبر يكن على انه ناقصة وشيء اسمه ومن
زائدة لان الشرط غير موجب عند ابي علي ولا يظهر له وجه ولذا مال اليه
الشارح ثم ان ما ذكره من ان اصل اما مهما يكن الخ مبني على ان يكون
مراد سيبويه بقوله اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد
منطلق انه في الاصل كذلك وقال بعض الافاضل مراده بيان المعنى البحت

وتصويرات اما يفيد لزوم ما بعد فانها لما فيها لا انه في الاصل كان كذلك
بل الاصل ان يكن في الدنيا شيء فحذفت الشرط وزيدت ما وادغمت
النون في الميم وفتحت همزة حرف الشرط والتفصيل مذكور في شرح الرضي
والمشهور في الكتب بغير الالف وهذه العبارة ليست في الكتاب قوله بعد
الحمد والثناء ينبغي ان يريد بالثناء الثناء على الرسول صلى الله عليه
وآله الصفات المادحة له في ضمن الصلوة ولهذا كان المناسب ان
يقول بعد الحمد والصلوة كما ذكر الشارح النحرير السعد التفتازاني في شرح الكتاب
المسمى بالمختصر التلخيص قوله موقع اسم هو المبتدأ يريد به مهما والدليل
على اسميته عود الضمير اليه صرح به صاحب الكشاف في قوله تعالى مهما تأتنا به
من آية وقال يجوز تذكير الضمير الراجع اليه وتأنيثه حملا على اللفظ
والمعنى وزعم ابو علي والسهيلي وابن مسعود انها تأتي حرفا ايضا و
دليلهم مع جوابهم مذكور في كتب النحو واعلم ان ما ذكره ههنا
من كون اما واقعة موقع المبتدأ وفعل الشرط مخالف لما ذكره في احوال
متعلقات الفعل في تحقيق قوله تعالى واما ثمود فهديناهم
الآية حيث قال ثمة اما زيد فقائم اصله مهما يكن من شيء فزيد
قائم فحذفنا الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزومه
القيام وهو زيد فانه يدل على ان اما لم يقع الا موقع اداة الشرط ويمكن
دفعه ببناء كل منهما على المذهبين ثم بقي ههنا بحث آخر وهو انه يفهم
من كلامه ههنا ان كلمة بعد من تتمة الشرط ويدل عليه ايضا قوله في
المختصر والعامل فيه اما لنيابتها عن الفعل والاوجه تعلقه بالجزاء لان
المقصود الاصلي من مثل قولنا اما زيد فقائم ان القيام واقع البتة كما
صرح به هناك فالمعنى ههنا ان التأليف بعد الحمد لازم لوقوع شيء ما
بعد الحمد اذ لا يخفى ان المقصود المذكور انما يتم بتعميم الشرط واطلاقه لا بتخصيصه
وتقييده فتأمل قوله لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا المشهور ان لزوم
الفاء لاما كلي لا يحذف عن جوابها الا في جواب الشرط في ضرورة الشعر كقوله
فاما القتال لا قتال لديكم فقوله غالبا قيد لقوله اللازمة للشرط وانما
كان لزومها لاما كليا وان كان للشرط اكثريا ليدل على تضمنها معنى

الشرط بخلاف الشرط الصريح فانها لا يحتاج الى دليل فهذا اللزوم الكلي في اما
يحقق فرعيتها لان في الشرط وما يستلزم مرتبتها على الاصل وقد يق لزومها
لما ايقظ الكبرى قوله لزمها لصوق الاسم اذ لو بقي اللازم للمبتدا اللزوم يدل
بالالتزام اى الزمها لصوق الاسم اذ لو ابقى على ظاهره لزمه ان لا يحذف اللام
من المفعول له اعنى القضاء لان اللزوم صفة للصوق والقضاء من قضيت
حقه اذيته صفة القاضي فلا يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل وهو من جملة
الشروط لحذفها في المشهور ثم ان قوله اللازم مجرور صفة الاسم ولزم
الاسم للمبتدا لزوم العام للخاص كلزوم الحيوان للانسان ويلايم هذا
التوجيه قوله وابقاء له بقدر الامكان فان اللازم للمبتدا لما كان نفس
كونه اسما كان المناسب ان يكون اللازم لنائبه ايضا ذلك ولما لم يمكن ذلك
لتعين حرفية اما جعل لصوق الاسم اى وقوعه بعدها بدله وفصل بدلا
عنه اذ ما لا يدرك كله لا يترك كله وقد يوكد مرفوعا صفة للصوق ولصوق
الاسم له معنيان احدهما هذا الذي ذكرنا ثانيهما لصوق مفهوم الاسم
فاريد بلفظه المعنى الاول ولصوق الاسم لها وبضميره المستتر في اللازم
المعنى الثاني على طريقة الاستخدام واعترض على لصوق الاسم لاما
بقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان واجاب الشارح
في الحواشي بان التقدير فاما المتوفي فلا اسم لاصق بها تقديرا واما الفاضل
الرضي فلم يلتزمه بل قال انما اللازم اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط سواء
كان اسما او لا قوله لما ظرف بمعنى اذ الاظهر ان يقول بمعنى اذ كما قال ابن
مالك لانهما مختصان بالماضي وبالاضافة الى الجملة قوله يليه فعل ماض
ان قلت فاين ذلك الفعل في قول الشاعر اقول لعبد الله لما سقاؤنا
ونحن بوادي عبد شمس وهاشم قلت سقاؤنا فاعل فعل محذوف يفسره
وها بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت بدليل اقول وقوله شم امر
من شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد
الله شمه وقوله ظرف والوجه ما تقدم وهو انه ظرف يستعمل
استعمال الشرط لانه اذا اتحد معناه بمعنى الاسم كان هو ايضا اسما
فان الاسمية والحرفية امران يدوران على المعنى واعترض ابن خروف

قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان
لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه ما تقدم علم البلاغة
هو المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم قدرا وادقها سرا الاحاجة
الى تخصيص العلوم ما العربيه

لجواز
على ما تعين للاسمية لجواز لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانه اذا كان
ظرفا فعامله الجواب والواقع في اليوم لا يكون واقعا في امس واجيب
بان المعنى لما ثبت اليوم اكرامك امس اكرمتك وهذا مثل قوله تعالى
ان كنت قلته فقد علمته فان الشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى
ان ثبت اني كنت قلته قوله وعلم توابعها لم يرد به ان المضاف ههنا
مقدر عطف على المضاف السابق اعني علم البلاغة بان يكون لفظ
توابعها مرفوعا باقامته مقام المضاف في الاعراب كما هو المشهور
او مجرورا على تجويز سيبويه ابقاءه على اعرابه كما اذا قيل في المثل السائر
ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اى كل بيضاء اذ لو لم يقدر
ذلك لزم العطف على معمولي عاملين مختلفين وذا عنده لا يجوز
انما قلنا لم يرد ذلك لان توحيد الضمير في به يعرف لا يلايمه بل اراد
ان توابعها معطوف على المضاف اليه اعني البلاغة بان يكون البلاغة
علما للفنين المخصوصين كالعربية لجميع العلوم العربية الادبية
كالمعاني والبيان ونحو ذلك ويكون علم البلاغة من قبيل اضافة العام
الى الخاص كعلم النحو هكذا قيل وفيه انه يلزم الاستخدام في ضمير توابعها
وان يكون الاضافة في المعطوف عليه بيانية وفي المعطوف لامية
على ان المشهور وسيذكره الشارح في آخر المقدمة ان علم الفنين
علم البلاغة والتوجيه الخالي عن شائبة التعسف ان يراد بعلم
البلاغة علم له زيادة اختصاص بالبلاغة وهو المعاني والبيان كما
يفهم من قول الشارح في آخر المقدمة وسموا علمي المعاني والبيان
علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها ويكون توابعها مجرورا
معطوفا على البلاغة وافراد العلم اليهما يكفي في افراد ضميره به وههنا
بحث وهو ان الزمخشري حصر علم الادب في كتابه المسمى بقسطاس
العروض في اثني عشر قسما على ما اشار في مفتتح شرحه للمفتاح ولم
يعد البديع قسما براسه بل جعله ذيلا لعلمي البلاغة وكذا السكاكي
لم يعده المصنف قسما براسه وجعله مع الفنين اللذين هما الغاية
القصوى من العلوم الادبية في قرن واحد وايضا جعل هذه العلوم

لانه لم يجعله لاجل جميع العلوم بل جعل طائفة من العلوم اجل ماسواها وجعله من هذه الطايفة

مع ان هذا ادعا منه

وكل حزب بما لديهم فرحون

اذ به اى بعلم البلاغة وتوابعها

لا بغيره من العلوم يعرف دقايق

العربية واسرارها

الثلاثة من اجل العلوم معللا بان كشف الاستار على عن وجوه الاعجاز بها مع انه لا دخل لعلم توابع البلاغة في الكشف المذكور على المذهب المنصور وهو ان اعجاز القرآن لكونه في اعلى طبقات البلاغة وايضا لا دخل للبديع في معرفة دقايق اللغة العربية بل النحو اقرب منه في ذلك منه اذ به يعرف ما لا بد منه في الافادة والجواب عن الاول انه لا يخفى ان البديع له موضوع متميز عن موضوع علم البلاغة بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم وله غاية متميزة ايضا فجعله علما مستقلا من العلوم الادبية اوجه عن الاخرين ان البديع لما كان تابعا للمعاني والبيان غلبا عليه في الحكم بالاجلية والادقية واجرى التعليل على ذلك قوله لانه لم يجعله اجل جميع العلوم اذ التعليل يخص الكشف عن وجوه الاعجاز وكذا يخص معرفة دقايق في هذا الفن يقتضي اجليته من العلوم العربية التي يتعلق بالنظم من حيث ان لها دخلا في افادة البلاغة في الجملة قوله بل جعل طائفة من العلوم اجل ماسواها الظاهر ان افعل التفضيل اعني اجل ليس من قبيل ما قصد به الزيادة المطلقة بل من قبيل ما قصد به الزيادة على المضاف اليه فان قلت يشترط في هذا القسم دخول المضاف في المضاف اليه كما تقرر في النحو مع ان اضافة سوى الى ضمير المضاف مانع من هذا الدخول قلت الاظهر انه لا وجه لاشتراط الدخول على مذهب الشيخ عبد القاهر وابن السراج والجزولي والى على حيث ذهبوا الى ان الاضافة لفظية بمعنى من الابتدائية اذ لم يبق فرق بين افضل القوم وافضل من القوم وانما يتجه على مذهب سيبويه وهو ان الاضافة فيه معنوية بمعنى اللام كما في القسم الاول المتفق على كون الاضافة فيه مختصة بمعناها ولهذا يتعرف المضاف من المضاف اليه فيه بالاتفاق وفي القسم الثاني بالاختلاف وان ابيت الا ان تجعل الاضافة من قبيل ما قصد به الزيادة المطلقة فاول الطائفة بالجمع حتى لا يفوت المطابقة لمرهوله الواجبة في هذا المعنى قوله وجعله من هذه الطائفة وفي بعض النسخ بجعلها على تاويل المرجع بالجماعة لكونه عبارة عن العلوم الثلاثة قوله اذ به يعرف دقايق العربية اى اللغة العربية

وانما ترك

فيكون من ادق العلوم اسرارا او به يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استارها

فيكون من اجل العلوم قدرا

وانما ترك ذكر الموصوف ليتوهم ان دقايق الفنون الادبية باسرها يعرف بهذا العلم فيفيد هذا الايهام تفخيما لشانه قوله واسرارها قيل الضمير راجع الى الدقايق لان الاصل رجوعه الى المضاف فيما لم يكن لفظ الكل وامثاله لكونه مقصودا بالذكر وذكر المضاف اليه بطريق التبعية والسر هو الدقيق ايضا فاسرار الدقايق بمعنى دقايق الدقايق كخيار الخيار وعيون العيون ولا شك ان دقايق الدقايق عبارة عما هو ادق واخفى فيكون تقدير الكلام اذ به يعرف المعلومات الدقيقة الدقيقة والمعلومات التي هي ادق ولما كانت ادقية المعلوم مستلزمة لادقية الطريق الموصل اليه كان علم البلاغة وتوابعها من ادق العلوم سرا فاستقام امر التفريع بلا احتياج الى التزام طي مقدمة وهي مناط التفريع ومصححه وهي ان دقايق العربية ادق دقايق قوله ويكشف قد عرفت اشارة الى رجوع الضمير الى العلوم الثلاثة لكنه بطريق التغليب اذ لا دخل لعلم توابع البلاغة في الكشف المذكور على المذهب المنصور ثم ان المصنف قدم في اللف بيان اجلية هذه العلوم على بيان ادقيتها لكونه ادخل في مدحها واخر في النشر دليل هذه المقدمة اعني قوله وبه يكشف عن دليل المقدمة الاخرى اعني قوله اذ به يعرف لكون معرفة دقايق العربية واسرارها وسيلة الى ذلك الكشف مقدمة في الوجود قوله في نظم القرآن حال من وجوه الاعجاز ومن الاعجاز لصحة اقامة المضاف اليه مقام المضاف بان يقال به يكشف عن الاعجاز في نظم القرآن استارها فيكون من قبيل قوله تعالى فاتبعوا ملة ابراهيم حنيفا قال الشارح في حاشية الكشاف عند الكلام على هذه الآية حنيفا حال من المضاف اليه للاطباق على جواز ذلك اذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه مثل اتبعوا ابراهيم اذا اتبعوا الملة ورايت هندا اذا رايت هندا وجهها بجله ورايت غلام هند قائمة واختلفوا في عامل مثل هذه الحال فقيل معنى الاضافة لما فيها من معنى الفعل المتعدي بحرف الجر كانه قيل ملة ثبتت لابراهيم حنيفا والصحيح ان عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما من الاتحاد بالوجه المذكور واما اعجبني ضرب زيد راكبا فلا كلام في جوازه وكون عامله هو المضاف

عاملها

لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقايق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبي م في جميع ما جاء به ليقتفي اثره فيفوز بالسعادة الدينية

تنبيه هذا كلامه وقد اشار بقوله والصحيح آه الى بطلان القول الاول اذ لو كان العامل بمعنى الاضافة بالطريق المذكور لم يكن لتخصيص الجواز اذا كان المضاف جزءا او كجزء معنى بل يلزم تجويز وقوع الحال من كل مضاف اليه وهو باطل انما يجوز في الصور الثلث التي ذكرها ابن مالك في الفية حيث قال بيت ولا تجز حالا من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف عمله او كان جزء ما له اضيفا او مثل جزئه فلا تحيفا قوله لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب واعلم ان الدليل قسمان انيّ يكون واسطة في حصول التصديق بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه فقط ولميّ يفيد مع التصديق المذكور سبب نسبة المحمول الى الموضوع بالثبوت او السلب في نفس الامر فالاستدلال بالحمى على تعفن الاخلاط انيّ وعكسه لميّ ولا شك ان اللمي اولى فابتداء معرفة اعجاز القرآن بالبرهان اللمي على الوجه المختار فقوله سبب اعجازه كونه في اعلى مراتب البلاغة انما يحصل على التحقيق والتفصيل بمعرفة قواعد البلاغة وان كانت المعرفة المذكورة بالبرهان الاني حاصلة في علم الكلام فلا غبار في حصر كشف الاستار عن وجوه الاعجاز في هذا الفن سواء كانت اللام في قوله لكونه في اعلى مراتب البلاغة متعلقة بالمعرفة او بالاعجاز ثم المراد بالاعلى الاعلى النوعي وهو مرتبة من البلاغة يعجز المخلوق عن الاتيان بمقدار اقصر سورة منه في تلك المرتبة فيتناول الطرف الاعلى وما يقرب منه فلا يرد ان الاعجاز لا يتوقف على كونه في الطرف الاعلى قوله ليقتفي اثره اي يتبع النبي صلى الله عليه واله في طريقته او يتبع طريقة النبي عليه الصلوة والسلام فيفوز نصب عطفا على ليقتفي او رفع اي ثم يفوز قوله فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات اورد عليه ان الثابت فيما سبق ان كشف الاستار عن وجوه الاعجاز انما يكون بهذا العلم وذا لا يستدعي كون معلومه الذي هو مسائله من اجل المعلومات اذ ليس في هذا العلم مسئلة حكم فيها على القرآن بخصوصه بعجز فاقوى بل اقصى ما ثبت ان يكون القرآن من جزئيات موضوعات مسائله وهذا انما يفيد شرفه بشرف الموضوع وبالجملة

تعليل

وغايته من اشرف الغايات وجلالة العلم بجلالة معلومه وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكر ههنا وبين ما ذكر في المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا ونفس وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها قلنا معنى كلامه انه يدرك ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بذلك وما ذكر ههنا لا يدل على انه يمكن وصفه بل على انه انما يدرك بهذا العلم

تعليل ترتب قوله فيكون من اجل العلوم على ما قبله بقوله لكون معلومه من اجل المعلومات مشكل جدا فلو اكتفى بحسن الغاية لحسن ولو ادعى ان معلوماته في انفسها من اجل المعلومات لكان كونه ما ماتا آخر لا مساس له بما نحن فيه اذ ليس الكلام الا في تعليل ترتب المذكور على ما قبله بما ذكر والجواب ان كلام الله تعالى اشرف التراكيب وقد تقرر ان المعلوم اذا كان اشرف كان العلم بحاله اشرف فالعلم بحال القرآن اعني اعجازه مع قطع النظر عن الغير اشرف ولا يستفاد هذا العلم عند فقدان الذوق الفطري الا بمعرفة مسائل هذا العلم فلا جرم يكون هذا العلم ايضا اشرف فقوله وذا لا يستدعي كون معلومه آه ثم والحصر المستفاد من قوله وهذا انما يفيد بشرف الموضوع ثم ايضا لا دخل له في موضوع المسائل اما بوثاقة دلايلها او بتعلقها بمعرفة احوال الاشرف من الاشياء والثاني موجود ههنا ثم المراد بالمعلوم في عبارة الشرح ما يعلم من هذا العلم من المسائل كما توهم بقرينة افراده على انه يتم الكلام ح ايضا قوله وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته الحصر المستفاد من اضافة المصدر على ما سيصرح به الشارح في قوله فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب اضافي بالقياس الى المبادي فلا يرد حصول جلالة العلم بوثاقة الدلايل كما صرحوا به على ان افادة اضافة المصدر الحصر ليس بكلي وسيجيء الكلام عليه انشاء الله تعالى قوله فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكره آه يريد ان كلام المص مخالف لكلام المفتاح من وجهين تقرير الاول ان المص حصر سبب معرفة الاعجاز في هذا العلم لان المراد بكشف الاستار عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن معرفة انه معجز كما صرح به الشارح والسكاكي حصره في الذوق اذ لا يخفى ان اسناد الادراك الى الذوق في قوله ومدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا الاسناد الى السبب كما يشير اليه قول الشارح في الجواب ولو بالذوق المكتسب منه والا فالمدرك هو النفس ليس الا وتقرير الثاني ان المص اثبت كشف القناع عن وجوه الاعجاز بهذا العلم والسكاكي نفاه عن اصله فدفع الوجه الثاني واندرج فيه دفع الاول وانما قدم الجواب عن الوجه الثاني اهتماما به لان المخالفة الثانية اظهر من الاول فان المص حصر سبب

ولو بالذوق المكتسب منه لا بغيره من العلوم وليس الحصر حقيقيا حتى يرد الاعتراض عليه بان العرب يعرف ذلك
بحسب السليقه وقد اشير الى هذا في مواضع من المفتاح كقوله في علم الاستدلال وجه الاعجاز امر من جنس

الفصاحه
والبلاغة لا طريق اليه
الا طول خدمة هذين العلمين
وفي موضع اخر لا علم بعد علم
الاصول اكشف للقناع
عن وجه الاعجاز
من هذين العلمين

الاعجاز في هذا العلم والسكاكي حصر مدرك الاعجاز في الذوق ولا مخالفة
بينهما ظاهرا الا يرى انه لو حصر احد مدرك الكليات في النفس الناطقة
وحصر سبب ادراكها في العقل لا يستقام كلا الحصرين وانما يظهر
المخالفة بملاحظة ان اسناد الادراك الى الذوق اسنادا الى السبب
كما اشرنا اليه قوله ولو بالذوق المكتسب منه الذوق على ما ذكره
في شرح المفتاح قوة ادراكية لها اختصاص بادراك لطايف الكلام
ووجوه محاسنه الخفية فان قلت صرح الشارح في تنبيه الباب
السابع بان لو هذه يفيد كون ضد الشرط المذكور اولى بالملزومية
للكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء كقولك زيد بخيل ولو كان
غنيا فكيف يستقيم ههنا قلت لا تسليم لزوم هذا المعنى في جميع استعمالاتها
مضمون الكلام السابق ههنا انحصار سببية الادراك في هذا
العلم ولا شك ان انحصار ان هذا الانحصار لا ضافى على تقدير
علم توسط الذوق المكتسب منه بان يدرك بالعلم نفسه فرضا
بل بتحلل الذوق اولى كما لا يخفى قوله وقد اشير الى هذا اى الى ان وجه
الاعجاز يدرك بهذين العلمين لا بغيرهما من العلوم قوله لا طريق
اليه الا طول خدمة هذين العلمين الظرف اعني اليه لغو متعلق بطريق
على قول البغداديين لما فيه من معنى الافضاء والا طول بدل من محل
اسم لا لانه مبتدا في الاصل وخبره محذوف اى طريق موجود اوخبره
وبدل من الخبر المحذوف على راى من جوز حذف المبدل منه في باب
الاستثناء ويمكن ان يكون الظرف مستقرا خبرا والا طول بدل منه
او صفة لاسم لا والا طول على ما ذكره من الوجوه قوله لا علم بعد علم الاصول
اكشف للقناع عن وجوه الاعجاز من هذين العلمين المراد من علم
الاصول اما اللغة والنحو والصرف او الكلام بناء على انه لا بد منه في
تاويل المتشابهات وردها الى المحكمات وهو العمدة الكبرى في
معرفة معاني القرآن كما ذكره الفاضلان في شرحيهما للمفتاح
فالبعدية على الاول زمانية اى بعد حصول علم الاصول والاحاطة
به وعلى الثاني رتبية شرفية ثم ان قوله اكشف يروى مرفوعا

٣٥

ومنصوبا ووجه الاعراب ظاهر مما سبق واعترض على الشارح بان في
نقل قوله لا علم بعد علم الاصول آه اختلالا وفي المنقول اشكالا اما الاول
فلان عبارة المفتاح هكذا لا علم في باب التفسير بعد علم الاصول اقرا منهما اى
على المرء لمراداته تعم من كلامه ولا اعون على تعاطي تاويل متشابهاته
ولا انفع في دركه لطائف نكته واسراره ولا اكشف للقناع عن وجه
اعجازه وقد ذكروا ان الظرفين اعني في باب التفسير وبعد علم الاصول
متعلقان باقرا اى اعون وانفع على معنى لا علم انفع منهما في التفسير
بعد علم الاصول وجوزوا ان يتعلقا بمعنى النفي المستفاد من لا علم فاذا
تعلقا باقرا لا يكون قوله اكشف مقيدا بالظرفين المذكورين البتة كما
لا يخفى وقد حمل الشارح عبارة المفتاح على الوجه الثاني فنقلها كذلك وليس كذلك
واما الثاني فلان المستفاد من هذه العبارة ان علم الاصول اكشف بل لا
اكشف منهما وان غيرهما كاشف ايضا لكنهما اكشف وكل منهما يتافى
الكشف في العلمين وليس المدعى اللزوم العقلي بل المفهوم الذوقي الذي هو
المبين في علمنا هذا فان المفهوم من قولهم لا اعلم من فلان في البلد انه
اعلم من الكل كيف ولو اجرى الكلام على ظاهره لا بد منه اثبات
لهذين العلمين اصلا اذ انتفاء اعلم من زيد في البلد يتحقق بانتفاء
العالم فيه عن اصله ولا يجوز تجريد الكشف عن معنى التفضيل لمكان
الاقتران بمن في عبارة الشارح [illegible] وان لم يكن
كذلك في عبارة المفتاح والجواب عن الاول ان الشارح المحقق نص في شرح
الكشاف عند الكلام على قوله تعالى وما على الذين يتقون من حسابهم
من شيء ولكن ذكرى لعلهم يتقون على ان القيد اذا كان مقدما
على المعطوف عليه فيما اذا عطف مفرد على مفرد فالقاعدة تقييد
المعطوف به لا يجوز الاستعمال بخلافه ولا يفهم من الكلام سواه والنحو
ايضا قد نبه القول بذلك في دلايل الاعجاز في قوله تعالى يستهزئ بهم
والعطف في قوله تعالى الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا
ليس عطف المفرد على المفرد ولو سلم فالتقييد بملاحظة تعلق العلم

نعم لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه بحقيقته لامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب

دون فلا يلزم تقييد علم الله بالزمان وما حواليه. وعن الثاني ان افعل التفضيل قد يقصد به تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير في الفعل لا بمعنى تفضيله بالنسبة اليه بعد المشاركة في اصل الفعل بل بمعنى ان صاحبه متباعد في اصل الفعل متزايد الى كماله قصدا الى تمايزه عنه في اصله مع المبالغة في الصافه بحيث يفيد عدم وجود اصل الفعل في الغير ووجوده الى كماله فيه على وجه الاختصار فيحصل كمال التفضيل وهذا المعنى لا وضح في الافاعل في صفاته تعالى اذ لم يشاركه احد في اصلها حتى يقصد التفضيل نحو قولنا الله اكبر وامثاله قيل وبهذا المعنى ورد قوله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلم رب السجن احب الي مما يدعونني وقوله عليه السلم لأن اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان ومثله اكثر من ان يحصى واعظم من ان يضبطه العلم فمعنى الاكشف في عبارة المفتاح ان هذين العلمين يتباعدان في الكشف من كل علم متزايدين فيه الى كماله قوله نعم لا يمكن آه نعم تصديق للخبر السابق وهو انه لا اكشف من العلمين وقوله لا يمكن استينافا جواب عن سوال منشأه الكلام السابق فانه لما بين فيما سبق ان كمال الكشف عن وجه الاعجاز ثابت لهذا العلم كان مظنة ان يقال هل يمكن لواحد من العلماء بقواعد علم البلاغة ان يدرك وجه الاعجاز بكمال حقيقته لمهارته في العلمين فقال لا يمكن ذلك لامتناع الاحاطة بجميع قواعد هذا العلم ونكته واسراره ما دوّن منها وما لم يدوّن سواء كانت تلك الاحاطة بطريق الاكتساب او لا فلا يدخل كنه بلاغة القرآن تحت علم عالم بهذا الفن الا تحت علم الله الشامل فالحصر في قوله الا تحت علمه الشامل بالقياس الى المحيط بقواعد الفنين لا ارباب السليقة حتى لا يستقيم تفريع قوله فلا يدخل على ما قبله اذ لا تقريب لهم وان كان اكثر علم دخوله تحت علمهم ايضا ولك ان تجعل منشأ السوال المقدر مجموع ما ذكر من الامرين وهو ان كمال الكشف ثابت بهذا العلم وان العرب تعرف ذلك بالسليقة فيقدر هكذا هل يمكن لواحد من البلغاء بالاكتساب او بالسليقة ان يدرك كنه فتقرره

فلا يدخل كنه بلاغة القرآن الا تحت علمه الشامل كما ذكر في المفتاح وتشبيه وجه الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية

لمهارته

الاعجاز بحقيقته لمهارته في علم البلاغة او بسليقته ويجعل الجواب نفي الامكان العادي مطلقا والتعليل بقوله لامتناع الاحاطة صحيح ايضا اذ لا شبهة في ان ارباب البلاغة السليقية يعرفون القواعد المتعارفة المذكورة في هذا العلم اجمالا ويعبرونها بسليقتهم في موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات وتفاصيلها كما صرح به الفاضل المحشي في شرح قول صاحب المفتاح واعلم ان ارباب البلاغة واصحاب الصناعة للمعاني مطبقون على ان المجاز ابلغ من الحقيقة و ان قدرت في قوله لامتناع الاحاطة بهذا العلم مضافا اي بلطايف هذا العلم اي اللطايف والخواص المستفادة منه فالامر اظهر فعلى هذا التوجيه الثاني يكون قوله فلا يدخل كنه بلاغة القرآن آه حصرا حقيقيا كما هو الحق لا اضافيا فان قلت هذا ما زعمت فيما سبق عدم التقريب في التعرض لارباب السليقة قلت ذلك على تقدير ان يجعل منشأ السوال المقدر الامر الاول فقط كما ذهب اليه المحشون بقي ههنا بحثان الاول ان المفهوم من كلامه انه لو حصل الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب لدخل كنه بلاغة القرآن تحت علمه وفيه منع لان الذي بهذا العلم هو ان الحال الفلاني يقتضي الاعتبار الفلاني وبمجرد ذلك لا يعرف ان القرآن معجز بل لا بد مع ذلك ان يعرف ان ما لا بد منه في تحقق الاعجاز متحقق في القرآن والامور التي يجب رعايتها مرعية فيه حق الرعاية وهو موقوف على معرفة كنه حال المخاطبين و كيفيتها واشتمال القرآن على اعتبارات مناسبة لها على ما ينبغي وهي لا تعرف بهذا العلم الثاني وجوابه انه اذا اعتبر في الخواص الافادة كما اشار اليه في المفتاح ينبغي ان يعرف المخاطبون خواص تراكيب التنزيل فقوله لا يدخل كنه بلاغة القرآن الا تحت علمه الشامل محل تامل قوله وتشبيه وجوه الاعجاز في النفس آه الاستعارة بالكناية عند المص ان يشبه شيء بشيء في النفس فيسكت عن اركان التشبيه وهي المشبه والمشبه به ووجهه واداته سوى المشبه والاستعارة التخييلية ان يثبت للمشبه شيء من لوازم المشبه به وبه يدل على ذلك التشبيه المضمر في النفس والايهام ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد كما ان للوجوه

واثبات الاسناد لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام او تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه لها استعارة تخييلية وذكر الاسناد

ترشيح وتقدير بيا في هنا على اصطلاح المص والقرآن فعلان بمعنى مفعول جعل اسما للكلام المنزل على النبي

معنيين قريب وهو العضو المخصوص وبعيد وهو الطرق المرادة بها ههنا الثالث على التوجيه الاول والترشيح ان يذكر شيء يلائم المشبه به ان كان في الكلام تشبيه او المستعار منه ان كان فيه استعارة او المعنى الحقيقي ان كان فيه مجاز مرسل كما في قوله عليه الصلوة والسلام اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا فان اطولكن ترشيح لليد وهو مجاز عن النعمة فيذكر الاسنان على الوجه الثاني من هذا القبيل لان الوجوه المراد بالوجوه على هذا التوجيه هو العضو المخصوص فاثباته للاعجاز عقلي بل كل استعارة تخييلية كذلك عند المص وفيه تامل اذ الظاهر من شرح الشريف للمفتاح ان الترشيح انما يكون للمجاز اللغوي لا العقلي هذا واعلم ان القدر من البيان يكفي ههنا واما تفصيل المذاهب الاخر المشار اليها بقوله وتقديرنا هذا على اصطلاح المص وما يتفرع على ذلك من الابحاث فيجيء في البيان ان يساعدنا التوفيق الالهي قيل واثبات الاسنان لها استعارة تخييلية وذكر الكشف ترشيح قوله والقرآن فعلان بمعنى المفعول آه يق قرأت الشيء قرآنا جمعته وقرأت الكتاب قراءة وقرآنا تلوته وقيل اسم لما يقرء كالقربان لما يتقرب به الى الله تع وقيل هو في الاصل مصدر استعمل في المفعول اما مهموز من القرء بمعنى الجمع سمي به اما لانه يجمع الكمالات او لانه يجمع الحقايق والاحكام واما غير مهموز من قريت الماء في الحوض جمعته او من القرى بمعنى الضيافة والقرآن مادبة الله للمؤمنين وقيل غلط من المقارنة لما قورن فيه اللفظ الفصيح بالمعنى الصحيح ثم الكلام ههنا ان المصدر اعني القرآن جعل اولا بمعنى المفعول اي المقرو ثم نقل الى المجموع المتلو اعني الكلام المنزل على نبينا عليه السلم ويمكن ان يكون نقله حال كونه باقيا على معناه المصدر ثم المراد بقوله جعل اسما للكلام المنزل على النبي عليه الصلوة والسلم بيان الشخص الذي جعل لفظ القرآن علما له بذكر ما يعينه ويكفي في تعيينه العهد في لامي الكلام والنبي لكونهما معهودين عند المسلمين وليس المراد تعريف ماهية القرآن حتى يجب ان يزيد ويقول المنقول عنه بالتواتر المكتوب في المصاحف كما في شرح الكشاف

بلغ

ونظمه تأليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا توالها في النطق وضم بعضها الى بعض كيف اتفق بخلاف نظم الحروف فانها توالها في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما ادى الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ والا لما كان للطائف العلمين مدخل فيها لانها لا يتعلق بنفس الالفاظ فلذا اختار النظم على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدرر

٣٧

وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظم ما صنف فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيانا لما نفعا

ليخرج منسوخ التلاوة ومن القراءة الشاذة والاحاديث الالهية قوله ونظمه تأليف كلماته آه النظم في اللغة جمع اللؤلؤ في السلك وفي الاصطلاح تأليف الكلمات والجمل مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل وقيل الالفاظ المرتبة المسوقة المعتبرة دلالتها على ما يقتضيه العقل والاول انسب بالمعنى اللغوي ولهذا اختاره الش وقد يطلق على مطلق التركيب المفيد لاصل المعنى وقد يطلق على جمع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ قوله على حسب ما يقتضيه العقل في الصحاح ليكن عملك بحسب ذلك اي على قدره وعدده وكلمة حسب اذا كان مجرورا بحرف الجر فالسين فيها مفتوحة والا فهي ساكنة وربما تسكن في ضرورة الشعر على الوجه الاول قوله فلهذا اختار النظم على اللفظ اي لكون جانبي اللفظ والمعنى ملحوظين في النظم وفي الاعجاز ايضا وقد يق انما اختاره عليه احترازا عن سوء الادب اذ المعنى الاصلي للفظ هو الرمي والاسقاط وتأليف الشعر ليس معنى اصليا للنظم حتى يوجد فيه ايضا ذلك بل متفرع عليه كمعنى التكلم للفظ انتهى فلهذا اختار النظم على اللفظ قوله ولان فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدرر يحتمل الاستعارة ان تكون مكنية بان يشبه الكلمات في النفس بالدرر ويثبت النظم لها تخييلا ولن يكون وان تكون مصرحة بان يشبه ترتيب الكلمات في النظم بترتيب الدرر في السلك ويطلق النظم الموضوع للمشبه به على المشبه ووجه اللطافة اما احتمالها للوجهين على ان يكون قوله لطيفة وصفا مقيدا او ما في الاستعارة مطلقا من افادة المبالغة بادعاء ان المشبه عين المشبه به على ان يكون وصفا مادحا او تضمنها تشبيه كلمات القرآن بالدرر على ان يكون قوله واشارة آه بيانا لوجه اللطافة اشارة الى فائدة زائدة كما في الوجهين الاولين ويكون الوصف المذكور مقيدا كما في الاول قوله تغمده الله تع بغفرانه لم تغمد السيف اي جعله في غمده اي غلافه وحاصل المعنى ستر الله ذنوبه وحفظه عن المكروه كما يحفظ السيف بالغمد قوله من الكتب المشهورة بيان لما فان قلت القسم الثالث ليس بكتاب بل بعض منه

وكان القسم الثالث عطف على مدخول لما ومن غير في قوله من مفتاح العلوم للتبعيض او ابتدائية حال من ضمير اعظم وانما لم يجعله حالا من اسم كان لما قيل من ان عمل النحو يا باه وفيه نوع اشعار بعظمته لكونه من تصنيف هذا الفاضل وفيه تفخيم للسكاكي

تميزين من اعظم لكونه احسنها ترتيبا اى لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب
وهو وضع كل شئ فى مرتبته فلكل مسئلة منه لا مراتب بعضها اليق بها من بعض فوضعها فيه احسن
فان شئت ان تعرف صدق هذا

المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر تراها كانها عقد قد انفصم فتناثرت لاليه ولكونه اتمها تحريرا وهو تهذيب الكلام

واذا كان من الكتب المشهورة بيانا لما لزم ان يكون هو ايضا كتابا لان
افعل التفضيل ههنا اعنى اعظم من جملة ما اضيف هو اليه وهو عبارة عن
القسم الثالث قلت الكتاب من الكتب بمعنى الجمع وهو مما يصدق على بعض المصنف
المصنف يرشدك اليه قولهم الكتاب الاول فى الممكنات الكتاب الثانى
فى الالهيات وغير ذلك ولو سلم فهو من قبيل عموم المجاز بان يراد به كتاب
ما يعم المعنى الحقيقى اعنى الكل والمعنى المجازى اعنى البعض قوله تميز
من اعظمها من المشهورة وان كان فيه دلالة على ان تقع القسم الثالث
مما اشتهر بين الاقوام وتقرر لدى الخواص والعوام لا انه لا يكون نصا
فى المقصود وهو ان الاعظمية باعتبار النفع لجواز ان تكون باعتبار آخر
قوله من جهة الترتيب فيه اشعار بان انتصاب ترتيبا على التميز و
الجهة قد يستعمل بمعنى العلة والسبب وهو المراد ههنا وقد يستعمل بمعنى الطرف
والطرز قوله فلكل مسئلة منه لا مراتب آه دفع لما قيل من ان الترتيب وضع
كل شئ فى مرتبته واذا كانت الكتب المشهورة مشتملة عليه كما يقتضيه
افعل التفضيل اعنى احسن لم يتصور ان يكون القسم الثالث على الحشو و
التطويل كما سيصرح به لا يخل بحسن الترتيب لجواز ان تقع المسئلة فى
مرتبتها اللائق بها ويكون مع ذلك مشتملة على زيادة خصوصا اذا كان
الحسن المذكور بالقياس الى كتب آخر قوله فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر
عليك اسم فعل اذا تعدى بنفسه كان بمعنى الزمه واذا تعدى بالباء
كما فى عليك به كان بمعنى استمسك لان الباء زائدة فى الفعل تقوية لعمله
كما ظنه الرضى ثم كون كتب الشيخ مصداقا لما ذكر سواء كان هذا المقال فى
قوله ان شئت ان تعرف صدق هذا المقال اشارة الى ان الترتيب يتفاوت
قوة وضعفا كما هو الظاهر او الى كون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة
ترتيبا من قبيل تبيين الشئ بضده كما قيل وبضدها تتبين الاشياء
لتصريحه بان الترتيب فى كتب الشيخ حيث شبهها بالعقد المنفصم فتناثرت
لاليه قوله وهو تهذيب الكلام قد يطلق التحرير على بيان المعنى بالكتابة
كما ان التقرير بيانه بالعبارة وليس له ههنا كثير معنى فلهذا لم يلتفت اليه
ثم لقائل ان يقول تهذيب الكلام تنقيحه وتطهيره من المعايب والزوائد

فكيف

والكونه اكثرها للاصول والقواعد
فهو متعلق بمحذوف يفسره
قوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه
لانه عند العمل ما اول بان مع الفعل وهو
حرف موصول ومعمول الصلة لا يتقدم
على الموصول لكونه

فكيف يوصف به القسم الثالث مع اشتماله على الحشو والتطويل والجواب ان
هذا بالقياس الى باقى الكتب المشهورة قوله متعلق بمحذوف يفسره
قوله جمعا الفائدة العامة فى حذف الشئ ثم تفسيره زيادة تمكنه فى
القلب لان الشئ اذا بين بعد تطلع النفس اليه يكون اوقع فيها
قوله ما اول بان مع الفعل فان قلت لم خص المصدر بتقدير ان
المصدرية مع الفعل دون ما المصدرية معه قلت لان ان
حرف مصدر كما عرفت وفى ذلك من ما اذ الاخفش ذهب الى انها اسم
يقتضى عائدا اليه وغير مختص بالفعل بخلاف ان المصدرية فانها
تختص بالفعل الذى يتفرع المصدر عليه فى العمل وان كان متاصلة
عليه فى الاشتقاق قوله وهو موصول اسمى وهو ما لا يتم جزءا الا بصلة
وعائد كالذى واخواته وصلته جملة خبرية وحرفى وهو ما اول مع
ما يليه من الجمل بمصدر كان وما المصدريتين واختلف فى لزوم
كون صلته جملة خبرية والاكثرون على جواز كونها امرا ونهيا قال
الفاضل الرضى والاصح عدم جواز ذلك قيل ولعل وجهه ان وضع ان
المصدرية ان يكون مع الفعل فى تقدير المصدر والمصدر لا طلب فيه و
فيه بحث لان الامر والنهى الموصولين بان المصدرية انما يؤولان بمصدر
ماخوذ من المادة التى تدل على الطلب فاذا قيل كتبت اليه بان قم او
بان لا تقم كان معناه كتبت اليه بالامر بالقيام او بالنهى عنه وانما فات
بالصيغة فقط على ان فوات الامرية فى الموصول عند التقدير بالمصدر كفوات
معنى المضى والاستقبال فى الموصولة بالماضى والموصولة بالمضارع عند
التقدير المذكور ثم ان مصدرية ان المخففة من المثقلة متفق عليها مع
لزوم مثل ذلك فيها [illegible] فى نحو قوله تعالى والخامسة ان غضب الله
عليها اذ لا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو سقيا
ورعيا وهذا الموصول لا يحتاج الى العائد بل لا يجوز ان يعود اليه لحرفيته
كما سبق ثم كون الصلة مبينة للموصول وعدم امكان جعله جزء الكلام
الا بها يقتضيان كونهما كشئ واحد مرتب الاجزاء فالترتيب معتبر بين
الموصول والصلة كلا وبعضا بحيث لا يجوز تقديم كل الصلة عليه

كتقدم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه هنا والاظهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولانا الحلم ... ادعى بهما رأفة ومثل هذا كثير في الكلام

وما جزؤه لا بين الصلة فيجوز تقديم بعض اجزائها على بعض الا اذا ادى الى الفصل بين الفعل والموصول الحرفي فلا يجوز اعجبني ان ضربت زيدا ضربت لانه مع ما بعده في تاويل المصدر فيطلب اتصاله بما يتضمن المصدر ويجوز اعجبني ان اعطيت درهما زيدا وكما لا يجوز تقدم نفس الصلة على الموصول لا يجوز تقدم معمولها لان مرتبة العامل قبل مرتبة الفعل المعمول فيلزم تقدم الصلة على الموصول لان المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء قوله كتقدم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه قيل فيه تسامح لان الجزء لم يتقدم في المفروض على الشيء المرتب الاجزاء بل انما تقدم بعض الاجزاء المرتبة على البعض الآخر فالوجه ان يؤخذ ما قبله وانت خبير بانه اذا قدم في الذكر جزء اللفظ الذي جيء بعد طائفة من اجزائه على باقي الاجزاء لزم تقدمه على ما يتقدم عليه فيلزم تقدم ذلك الجزء على نفسه وعلى ذلك اللفظ ايضا اذ ليس التقدم على اللفظ نفسه الا بالتقدم على جميع اجزائه وههنا كما حققت ونظير الدور المستلزم للتقدم على نفسه فتوصيف الشيء بالمرتب الاجزاء بيان للواقع واشارة الى منشأ لزوم الفساد وبهذا التوجيه يتبين جواز رجوع الضمير الى الجزء ايضا قوله اذا كان ظرفا او شبهه المراد بالظرف ههنا اسم الزمان والمكان وشبهه الجار والمجرور لانه محتاج الى الفعل او معناه احتياج الظرف اليه ولان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا ولان كثيرا من المجرورات ظروف زمانية او مكانية فاطلق الظرف على جميع المجرورات اطلاقا لاسم الاغلب على المجموع او على المجرور مطلقا اطلاقا لاسم الاخص على الاعم قوله قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تاخذكم بهما رافة وجه الاستدلال بالاية الثانية ان المقصود النهي عن اخذ الرحمة بالزانية والزاني في اطلاق اخذ الرحمة وهذا المقصود انما يظهر بجعل الظرف معمولا للرافة مقدما عليها واما وجه الاستدلال بالاية الاولى فلان الظرف اعني معه اذا لم يكن معمولا للسعي فاما ان يكون جوابا لسوال كانه لما قال فلما بلغ الغلام الحليم اعني اسمعيل عليه السلام الحد الذي يقدر فيه على السعي قيل مع من فقال مع ابيه كما ذكره الجمهور وفيه ان ذكر الجواب قبل

ذكر منشأ السوال مما لا وجه له واما ان يكون حالا من السعي مقدما عليه كما ذكره صاحب الفرائد اي بلغ السعي كائنا معه ان المعنى لا يساعده اذ المراد انه بلغ حدا ان يسعى مع ابيه في اشغاله وحوائجه بحيث كان الصحبة بينهما في السعي لا انه بلغ سعيا يصاحب اياه اي سعي ابيه على تقدير المضاف في معه كما لا يخفى على الذوق السليم واما ما اورد على هذا القائل من ان الحال المتوسط بين الفاعل والمفعول انما هو عن المقدم عند عدم القرينة فلا يرد عليه لان زعم القائل وجود القرينة الحالية المانعة من الحالية عن فاعل بلغ اذ لا فائدة يعتد بها في قوله معه ح كما اعترف به المورد واما ان يكون ظرفا لغوا معمولا لبلغ وفيه انه يقتضي ان يكون بلوغ الولد والوالد مرتبة السعي معا والقول بان المراد من السعي المشي وهو الحبل المعمول اليه بالمشي فالحذف جملة في اللغوية تكلف لا يصار اليه ثم في الاستدلال على تقدم معمول المصدر بقوله فلما بلغ معه السعي نظر لان الكلام في تقدم معمول المصدر المنكر والسعي مصدر معرف فالفرق ظاهر لان ستر علم جواز التقديم على ما ذكره تاؤل المصدر بان مع الفعل وهذا التاويل في المنكر دون المعرف كما تقرر في النحو فلك تقريب لما ذكره قوله والتقدير تكلف فيه بحث وهو ان تقدير الفعل في الاية المذكورة بان يقال بلغ ان يسعى معه السعي وان كان تكلفا لكن تقدير المصدر المقدم على ان يكون المذكور مفسرا له من فنون البلاغة لما ان بيان كمال سعيه في مصالح ابيه في حداثة سنه امر مقصود في الحذف ثم التفسير دلالة على ذلك على انه يجوز ان يكون معه ظرفا لغوا معمولا للبلغ وان يراد به على ما ذكر في المغني اللبيب مجرد الصحبة على ان يكون مراد فعله بلا ملاحظة المعنى المتعلق في المدخول نحو فلان يتغنى مع السلطان اي يتغنى عنده ولم يرد ان التغني صادر من السلطان ايضا اذ ح لا يرد ذلك المحذور الذي ذكر في اللغوية بل يكون حاصل المعنى بلغ في صحبة ابيه متخلقا بخصاله بلا مفارقة من اول وجوده الى اوان حد السعي بحيث كان مستجمعا في اخلاقه وهذا معنى مقبول قال بعض الفضلاء والحق ان الوجه

وليس كل ما قل بشى حكمه حكم ما اقل به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل لان له شأنا

بناءً على انه لا ينفك المظروف عن الظرف فلم يوجد ما يرجحا بالغيب لا توقف على حقيقة امره ومنه الحديث المرجم بالتشديد

الراجح فى المصدر ان لا يتقدم معموله مطلقا عليه ويجوز مرجوحا فى الظرف لاختفاء صورة آن والتوسع فيه مع ان الفراء جوز تقدم صلة ان المصدرية عليها مطلقا فاذا قصد نكتة مقتضية لتقديم معمول الظرف عليه يقدمه فى علم البلاغة بلا تكلف لان البلغاء يلتفتون الى لطف المعنى بعد ان كان لما اريكون وجه مساغ فى العربية وان كان مرجوحا فاذا وجدنا ظرفا مقدما على المصدر فان رأينا فيه نكتة تحصل بتقديم معموله عليه جعلناه معموله والا حملنا على وجه آخر بحسب اقتضاء الاحوال فظهر ان الاحسن فى كلام المصنف ان يجعل الظرف متعلقا لمحذوف يفسره جمعا اذ ليس فيه نكتة التقديم سوى السجع قوله وليس كل ما اقل الخ دفع لما يتوهم من ان التقدير ضرورى لان المصدر ما قل بان مع الفعل وان اذا كانت مصرحا بها لا يجوز تقديم ما فى حيزها عليها عند الجمهور فكذا ما هو فى حكمه فاجاب بانه ليس كل ما اقل بشى فى حكمه حكم ذلك الشى الا ترى ان الماقل به ههنا وهو ان مع الفعل يدل على الزمان والمصدر ليس كذلك وفيه نظر اذ المناسب ان يكون الماقل بشى حكمه حكم ذلك الشى فيما اول به لاجله وتأويل المصدر عند العمل لاجله لان حقه ان لا يعمل لنقصان مشابهته الفعل عن مشابهة اسم الفاعل لفظا ومعنى كما تقرر فى النحو قوله مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل ولذا يعمل فيه ما هو بعيد عن العمل كحرف النفى واسم الاشارة فى قوله تعالى فاذا نقر فى الناقور فذلك يومئذ يوم عسير وغير ذلك واراد بالظرف ههنا الحقيقى اعنى الزمان والمكان بدليل انه حكم بوقوع الشى فيه وعدم انفكاكه عنه وهو انما يستقيم فيهما لان ما يقع فى الزمان والمكان لا ينفك عن مطلقهما وان انفك عن خصوصهما وانما لم يتعرض لشبه الظرف اعنى الجار والمجرور لانه لما ثبت كفاية رائحة الفعل فى العمل فى الظرف الحقيقى ففى شبهه وهو المعمول بواسطة حرف الى ولهذا جمع الظرف مع الاظهار فى موضع الاضمار فى قوله ولهذا اتسع فى الظروف ليشمل شبه الظرف ايضا وقد مر اطلاق الظرف على شبهه ومن الاتساع فى شبيهه اعمل معنى حرف النفى فيه عند البعض كما فى قوله تعالى ما انت بنعمة ربك

بمجنون

ولهذا اتسع فى الظروف ما لم يتسع فى غيرها ولكن كان القسم الثالث غير مصون اى محفوظ عن الحشو وهو الزايد المستغنى عنه وعن التطويل وهو الزايد على اصل المراد بلا فايدة

40

بمجنون اى انتفى بنعمة ربك عنك الجنون ومدلول الضمير كقول الشاعر وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم اى ما حديثى عنها ثم المراد من قوله مع ان الظرف مما يكفيه رائحة الفعل عدم لزوم تأويل المصدر العامل فى الظرف بان مع الفعل لما سبق الاشارة اليه من ان ذلك الفعل التأويل لاجل العمل ولما ثبت الاتساع فى الظروف جاز ان يعمل فيها المصدر لما فيه من معنى الفعل بلا احتياج الى تأويله بالفعل الظاهر فان قلت كان القياس ان يقدم هذا الجواب على الجواب الاول لان حاصله منع لزوم التأويل وحاصل الاول تسليمه فلم عكس قلت لان التأويل هو المشهور فلذلك قدم تسليمه هذا وقد يجعل قوله مع ان الظرف آه اشارة الى جواز تقديم معمول الظرف على ان المصدرية اذا كانت مصرحا بها وليس بشى اذ لا تقريب ح لقوله مما يكفيه رائحة من الفعل لان عدم تجويز ما فى حيز ان عليها ليس مبنيا على الضعف فى العمل حتى يصار الى الجواز فى الظرف لكفاية رائحة الفعل بل مبناه لزوم تقدم جزء من الشى المرتب الاجزاء عليه كما سبق على ان الموجود فى الصورة المذكورة نفس الفعل لا رائحة من الفعل قوله ولهذا اتسع فى الظروف ما لم يتسع فى غيرها اما ان يكون ما لم يتسع قائما مقام فاعل اتسع بتضمين معنى الفعل المتعدى اى اعتبر فيها واما ان يكون فى موقع المصدر اى اتسع فيها اتساعا لم يعتبر فى غيرها قوله وهو الزايد المستغنى عنه فى العبارة مسامحة اذ قد ذكر فى الباب الثامن ان الحشو هو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا كما فى قوله فاوسعنى بكلمة صداع الرأس القلقا فان الرأس زائد اذ الصداع مغن عنه والتطويل ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا كما فى قوله والفى قولها كذبا ومينا فان الكذب والمين بمعنى واحد فاحدهما لا على التعيين زائد فتفسيرهما بالزايد ليس بمناسب ظاهرا لمناسبة اللهم الا ان يراد الزيادة فيما يساوى بمعنى الزايد كما يشعر به تمثيل المص للحشو المفسد بالندى فى قوله ولا فضل فيها للشجاعة والندى كما هو الظ وان كان فى عبارة الشارح هناك

وصل الفتى لولا لقاء شعوب

ويجيء الفرق بينهما في باب الاطناب **و** من **التعقيد** وهو كون الكلام مغلقا يتوعر على الذهن تحصيل معناه **قابلا** اخر بعض لما فيه من التطويل **مفتقرا** اخراض **الى الايضاح** لما فيه من التعقيد **و** الى **التجريد** عما فيه من الحشو **الّفت مختصرا** جواب لما اي كان ما تقدم سببا لتاليف مختصر **يتضمن ما فيه** اي في القسم الثالث

ويجيء الفرق بينهما في باب الاطناب **قوله** بعض نتائج اللام في الفرق للعهد والمراد الفرق الاصطلاحي المتعارف بين ارباب المعاني وهو الذي ذكرناه الان وما ذكره ههنا اشتمل على ما يفيد الفرق بحسب المفهوم اللغوي في الصدق فان المودي واحد وقد يمنع بان التطويل على ما ذكره ههنا اخص من الحشو اذ قد اعتبر في الاول الزيادة على اصل المراد دون الثاني فالكلام الذي في محله حشو وليس بتطويل بل ... اذ لا بد من ان يكون اصل الكلام في محله وخصوصيته لا غير وان تخيرت بان الزايد في الحشو ايضا هو الزايد على اصل المراد اذ هو المعتبر في الفن فتامل **قوله** يتوعر اي يصعب وفي تفسير التعقيد بكون الكلام ... تنبيه على ان المصدر اعني التعقيد هو من المبني للمفعول **قوله** قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا الى الايضاح والتجريد قوله قابلا يحتمل ان يكون حالا من اسم كان او خبره وكذا مفتقرا فيكونان حالين مترادفين و يحتمل ان يكون مفتقرا حالا من ضمير قابلا فيكون من الاحوال المتداخلة ثم انه اختار في الاول لفظ القابل وفي الاخرين الافتقار ايماء الى ان الاحتراز عن الاخرين اهم من الاحتراز عن الاول واراد بالاختصار ما يقابل التطويل ليشمل الاطناب والايجاز والمساواة ثم انه قدم نفي الحشو على التطويل لكونه اهم في مقام بيان موجب تغيير القسم الثالث وعكس ناظريهما في النشر اهتماما بذكر الاختصار لان مؤلفه مختصره وتلخيصه وقدم ناظر التعقيد على ناظر الحشو رعاية للسجع **قوله** الفت مختصرا انما اختار الفت على اختصرته مع ان مؤلفه اختصار السكاكي اشعارا بان ليس نظره اختصار مصنف السكاكي بل تاليف مختصر يتضمن ما فيه **قوله** يتضمن ما فيه اي في القسم الثالث جعل القسم الثالث ظرفا للقواعد بناء على ان الالفاظ قوالب المعاني والتضمن باعتباره ايضا او باعتبار اشتماله على الامثلة والشواهد ايضا ثم ان المراد بتضمن ما في القسم الثالث من القواعد تضمنه معظم ما فيه منها فلا يرد عدم تضمنه المباحث المذكورة في علم الجدل والاستدلال وعلمي العروض والقوافي ودفع المطاعن عن القرآن لان هذه المباحث

لواحق

41

من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته ليستفاد احكامها منه كقولنا كل حكم القيته الى المنكر يجب توكيده

لواحق لعلمي المعاني والبيان كما نبه عليه كلام السكاكي عند شروعه في هذه المباحث **قوله** وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته المراد بالحكم القضية من قبيل اطلاق اسم الجزء الذي يدور عليه الكل وجودا وعدما وبالانطباق الاشتمال و في قوله على جزئياته حذف مضاف وهو احكام ومضاف اليه وهو موضوع و في قوله ليستفاد احكامها تصريح بذلك المضاف المحذوف واللام فيها لام العاقبة فمعنى التعريف قضية كلية تشتمل على احكام جزئيات موضوعها يستفاد تلك الاحكام منها ومعنى اشتمال القضية على احكام جزئيات موضوعها استخراج تلك الاحكام منها بالقوة القريبة بجعل القضية المذكورة كبرى لصغرى حكم فيها بمفهوم موضوعها على واحد من جزئياته وتلك المستخرجة تسمى نتايج وفروعا وتلك القضية تسمى اصلا والاستخراج تفريعا والمثال ما ذكره الشارح ويمكن ان يجعل بمعنى الصدق فليس في الكلام حذف بل في ضمير ينطبق على جزئياته استخدام لانه راجع الى الحكم بمعنى المحكوم عليه لا بمعنى القضية وان كان المراد بالظم تلك القضية الآن تقول القم فانه ينطبق على ان زيدا قائم الى اخره في التوجيه الاول ولا يبعد ان يرتكب في الكلام حذف ولا استخدام اصلا والاستخراج اصله بان يثبت الفروع التي هي النتايج بجزئيات الكلي في اندراجها تحت الاصول كاندراج الجزئيات تحت كلياتها ثم يطلق عليها الجزئيات مضافة الى ضمير الحكم المراد به القضية استعارة تصريحية فالمراد باحكامها الاحكام التي فيها ابانة الانطباق الاشتمال **قوله** كقولنا كل حكم القيته الى المنكر يجب توكيده قال الشارح المفتاح قال في الديوان التوكيد بمعنى التاكيد غريبة مولدة واعترض عليه بان ما في ديوان اللغة هكذا وكّد واكّد بمعنى وهذه لغة غريبة مولدة اه والظاهر ان قوله هذه غريبة مولدة ابتداء كلام في بيان لغة وكد لا تتمة بيان لغة التوكيد والقرينة عليه ان صاحب الديوان لم يذكر لغة التوكيد في غير هذا الموضع واقول ذكره

ان الوكادة بمعنى التوكيد ليس بثبت وهذا قرينة على ان مراد صاحب
الديوان ما ذكره الشارح قوله فانه ينطبق على ان زيدا قائم اي ذلك
القول يشتمل على حكم ان زيدا قائم او يصدق مفهوم موضوعه عليه قوله
بان يقال هذا كلام مع المنكر اه فان قلت الكلام مع المنكر اي الملقى اليه
ان كان مجردا عن التوكيد فالصغرى ممنوعة وان كان موكدا يلزم من صدق
كبرى تاكيد المؤكد وهو تحصيل الحاصل قلت نختار الثاني ونمنع لزوم تحصيل
الحاصل الخ بناء على ان معنى الكبرى كل كلام القي الى المنكر يجب ان يجعل
موكدا اي مشتملا على التاكيد حين الالقاء فلا يفيد وجوب لحوق التاكيد
الى الملقى حتى يتعين خروجه عنه ويلزم تحصيل الحاصل في المثال المذكور
فتامل قوله فهي اخص من الامثلة تفريع على ما فهم من تعريف الشواهد
وهو وجوب كونها من التنزيل او كلام البلغاء ونقل عن الشارح انه قال
الاخصية بالنظر الى انه يلزم في الشواهد ان يكون من كلام من يوثق به
دون الامثلة واما كون الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات فامر خارج
عرضي حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين يريد ان الاخصية ههنا
باعتبار ان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا بدون عكس كلي لجواز ان لا يكون
المثال من كلام من يوثق به وانما قال حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين
اذ لو اشترط في كل منهما ان لا يقصد به الغرض المقصود من الآخر مع قصده
فيه يتحقق التباين الكلي في الصدق ايضا لكن يكون لجزء الآخر قصد به
الايضاح والاثبات معا واسطة وان لم يشترط كما هو الظاهر يتحقق التباين
الجزئي وهو العموم من وجه ثم ان مراده بقوله ربما لكن الصلوح لان يكون له
ثم يكون الشاهد اخص لغو ايضا ولذا قال ربما لكن تلك الارادة تعين
تتعين في قوله واما كون الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات فامر خارج
فيه بحث اذ لو اراد انه خارج عن مفهومي الامثلة والشواهد فلا دخل له
في الاخصية فهو ممنوع وان اراد الخروج عما صدق عليه فلا يفيد في عدم
دخلها في الاخصية لان هذين المفهومين ايضا مقولان بالعرض
على ما تحتهما الا ترى انه لو قيل الماشي الضاحك اخص من الماشي اذ قد اعتبر
في الاول قيد زائد هل يتوجه ان يقال ذلك القيد خارج عما صدق عليه

فانه ينطبق على ان زيدا قائم وان عمرا راكب وغير ذلك مما يلقى الى المنكر بان يقال هذا كلام مع المنكر وكل كلام
مع المنكر يؤكد فيعلم انه يؤكد قوله وتشتمل على ما يحتاج اليه
لا ما يستغنى عنه لئلا يكون حشوا من الامثلة
وهي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد
وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد
وهي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات
القواعد لكونها من التنزيل او كلام العرب
الموثوق بعربيتهم فهي اخص من الامثلة

قال

ولا دخل له في الخصوص فتدبر قوله ولم آل عطف على الفعل ويجوز ان يكون
حالا من فاعله قوله من الالو وهو التقصير يجوز ان يكون لما كان كلام المص
على معناه الحقيقي اعني لم اقصر من غير احتياج الى تضمينه معنى المنع كان في
الاصل متعديا الى المفعولين حتى يصار الى حذف المفعول وذلك بان يكون جهدا
حالا من فاعله بمعنى مجتهدا او مصدرا للحال المقدرة اي لم آل مجتهدا
او مجتهدا جهدا اذ يفهم منهما عدم التقصير في الاجتهاد على انه
يجوز تنازعهما في تحقيقه والعامل هو الثاني ويكون متعلقا بالالو بحذف
الجار اي لم اقصر في جهدي في تحقيقه قال الاستاد ولا يجوز ان يكون تميزا
عن النسبة الى الفاعل لانه يجب ان يكون في المعنى فاعلا او مفعولا ولا يصلح
لشيء منهما وفيه نظر لانهم جوزوا التميز عن النسبة الى الفاعل ويكون جهدا
فاعلا في المعنى اي لم اقصر الاجتهاد في تحقيقه بناء على انهم صرحوا بان
الفعل المسند الى التميز في الاصل قد لا يكون الفعل المذكور بعينه بل ما
يؤدي اليه في الاشتقاق بحاله في المتعدي كما اشار اليه السكاكي في قوله
معنى طاب زيد نفسا وفرحا طاب الفرح عمرا ومثل ما نحن فيه قوله تعالى وفجرنا
الارض عيونا فان عيونا فاعل للتفجير اذ الفعل
المذكور اعني لم اقصر مما يؤدي في الاشتقاق للتقصير الذي بمعناه
لان لو لا الفعل الالو وهو مقتضى تلك القاعدة الممهدة هذا ويجوز ان
يضمن الالو معنى الترك فيكون جهدا مفعوله اي لم اترك جهدا
ونقل عن ابي البقاء ان لم آل من الافعال الناقصة بمعنى لم ازل فيكون
جهدا منصوبا على الخبرية بمعنى جاهدا هذا وانما لم يحمل الشارح عبارة
المص على هذه الوجوه بناء على ان تعديته الى المفعولين بتضمينه
معنى المنع في غاية الشيوع فكانه صار كالمجاز المشهور قوله وحذف
ههنا المفعول الاول الانسان بقول ولا ترك لا نستطلع عليه في القسم
الثالث انشاء الله تعالى ثم المفعول الاول هو اما كاف الخطاب اي لا امنعك
او الامر العام اي لا امنع احدا منك قوله في تحقيقه اي المختصر
يحتمل ان يكون الضمير الى القسم الثالث بل هو اولى فتامل قوله اضافة
المصدر الى الفاعل او المفعول رفع على انه خبر مبتدا محذوف
اي هو ترتيب السكاكي او القسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول
ولم ابالغ في اختصار لفظه اي المختصر

مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كأنه قال لم تركت المبالغة في الاختصار تقريبا قوله لتعاطيه اى تناوله

تقريبا وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه ولعلم يأول الفعل المنفى

او كتب على المصدرية او الحالية من الفاعل او المفعول اى هذه اضافة المصدر
او اضافة الترتيب الى ما ذكر اضافة المصدر آه او اراد المص ترتيب السكاكى آه
مضيفا الى الفاعل او مضافا اليه ثم اثر قدم اضافته الى الفاعل على اضافته
الى المفعول لما تقرر في النحو من ان الاول اكثر واولى قوله تقريبا مفعول له
لما تضمنه معنى لم ابالغ ذكر فعلين اعنى رتبته ولم ابالغ ثم ذكر
منصوبين اعنى تقريبا وطلبا وجعل كليهما مفعولا له للفعل الثانى
كما هو الظ لكونهما في المعنى واحدا اذ المراد بقوله تقريبا لتعاطيه
تسهيل اخذ المسائل من عبارته وكذا المراد بالثانى فلذا وجب جعلهما
مفعولا لمجموع الفعلين على نشر اللف كما لا يخفى قوله ولعلم يأول الفعل
المنفى الى قوله بامر آخر قيل في العبارة ادنى مساهلة اذ الفعل المنفى
ابالغ وهو ليس بمؤول بما ذكر بل المؤول المجموع كما صرح به في شرحه
للمفتاح فالاظهار ان يقول ولعلم يأول لم ابالغ واجيب بان الاصطلاح
على تسمية لم يضرب ولا يضرب فعلا منفيا فله مساهلة بالنظر اليه
وانما هى بالنسبة الى المعنى اللغوى ثم وجه الملازمة المستفادة
من قوله ولعلم يأول آه خفى اذ قد ذكر الشارح نفسه في شرح المفتاح وغيره
من كتبه الشريفة ان القيد في مثله قد يتوجه الى النفى فيجوز ان يحمل
هذا الكلام عليه مع عدم التأويل بالمثبت كما في لم اشتمه اعزازا و
اجيب عنه بانه قد تقرر في كتب النحو ان المفعول لاجله انما ينتصب
اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل به ومقارنا له فيفهم منه
ان فاعل الفعل المعلل وفاعل المفعول له يجب ان يكون واحدا فلو لم
يأول الفعل المنفى ههنا بالمثبت كتركت او نفيت وما يؤدى مؤداهما
لكان مضمون الكلام انتفاء المبالغة لاجل التقريب فلا يصح نصب تقريبا
لانه فعل المقرب والانتفاء ليس بفعله فتعين اعتبار كونه قيدا للمبالغة
اولا ثم دخول النفى عليه ثانيا ويلزم المحذور المذكور وهذا الجواب
بمعزل عن التحقيق لابتنائه على كون القيد مفعولا له منصوبا وقد
اشار الشارح في شرح المفتاح في بحث تعريف المسند اليه باللام
الى ان هذا الجواب التأويل جار في كل مقام توجه القيد فيه الى النفى

فالحقيق

بالمثبت على ما ذكر لكان المعنى
ان المبالغة في الاختصار لم يكن
للتقريب والتسهيل بل لامر آخر وهذا
مبنى على اصل ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز
وهو ان من حكم النفى اذا دخل على كلام
فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه
الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصا
فالتحقيق الذى لا محيد عنه ان نقول معنى حرف النفى لا يكون صالحا لان يقيد
بشيء لتضمنه ملاحظة المقيد من حيث كونه موصوفا بتقييده بهذا
القيد وقد صرح الشارح في بحث الاستعارة التبعية بان الحروف لا تصلح
للموصوفية بل جميع ائمة النحو والبيان صرحوا بذلك على ان مجرد حرف
النفى ضعيف لا يعمل في المفعول له ولا في الظروف عند جمهور
النحاة الا اذا اول بالفعل صرح به ابن هشام في الباب الثالث من مغنى اللبيب
فيمكن ان يكون هذا الكلام مبنيا عليه وبهذا التوجيه اندفع اعتراض
بعض الفضلاء بان التأويل بتركت لا يجدى نفعا لاقتضائه ان يتوجه
الترك الى ذلك القيد كما نقله الشارح عن الشيخ في بحث العطف على المسند
اليه ووجه الاندفاع ان توجيه النفى والاثبات الى القيد الزائد وعكسه
امران مفوضان الى المقام عيران لما ابالغ ان اول بالفعل المثبت تعين
توجيه النفى الى القيد لما عرفت من عدم قابلية معنى الحرف للتقييد واذا
اول يحمل على رجوع القيد الى الاثبات لاقتضاء سداد المعنى ذلك
ثم ان اللزوم الذى ذكره الشارح بالنظر الى المتبادر الشايع والا فالنفى
قد يكون راجعا الى القيد والمقيد جميعا كقوله تعالى وما للظالمين من حميم
ولا شفيع يطاع اى لا شفاعة ولا طاعة وغير ذلك وقد يتوجه
الى الفعل فقط من غير اعتبار لنفى القيد او اثباته كقوله تعالى ولم يصروا
على ما فعلوا وهم يعلمون الحجيح ولا يصروا عالمين يعنى ان عدم الاصرار
متحقق البتة مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم وعدمه فظهر
لك مما قررنا ان القيد اذا لم يكن قيدا للنفى يشتمل على معان ثلثة و
هذه مما ذكره الشارح في شرح الكشاف قوله واذا دخل على كلام فيه
تقييد آه هذه العبارة من الشيخ مشعرة بان توجه النفى الى القيد
فيما اعتبر القيد اولا ثم النفى ولو اعتبر النفى اولا ثم القيد لكان
الامر بالعكس قوله وان يقع له خصوصا يحتمل ان يكون الظرف
اعنى له حينئذ لتقع صلة ان يكون من الافعال الناقصة بتضمينه
معنى الصيرورة كما ذكره الفاضل الرضى في امثاله وخصوصا بمعنى
خاصا خاصا حالا من ضمير يقع الراجع الى حكم النفى اى يصير

مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان
نفيا للاجتماع وهنا تم الا
سبيل الى الشك فيه ولعمري
لقد افرط المص في وصف القسم الثالث
بان فيه حشوا وتطويلا وحيث قال تعقيدا تصريحا
اولا وتلويحا ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا ثالثا حيث وصف
مؤلفه بانه مختصر منقح سهل المأخذ اى لا تطويل فيه ولا حشو
ولا تعقيد كما في القسم الثالث واضفت
الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها
فوائد عثرت اطلعت قوله في بعض كتب القوم
عليها اى على الفوائد وزوائد لم اظفر اى لم
اقف في كلام احد من القوم بالتصريح بها
اى بالزوائد ولا الاشارة اليها اى بان يكون
كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية
فلان لم يصرحوا بها يعني لم يتعرضوا
لها لا بالنفي ولا بالاثبات
كبعض اعتراضاته
على المفتاح
وغيره ولقد
في جعل
ملتقطات
كتب الائمة فوائد ومخترعات خاطره
زوائد وسميته تلخيص المفتاح وانا
اسأل الله لا نعرف لتقديم المسند اليه
هنا جهة حسن اذ لا معنى
مقتضى للتخصيص

حكم النفي ثابتا للقيد خاصا به ويحتمل العكس ويجوز ان يكون على الاول
خصوصا نصبا على المصدرية باقيا على معناه اى يخص حكم النفي بالقيد
خصوصا مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع الظ
ان النسخة اجمعين على الحالية من القوم بمعنى مجتمعين اذ لو كان مرفوعا
كما في اكثر النسخ التي رأيناها لكان تأكيدا له فلا يدل على الاجتماع في زمان
كما سيصرح به الشارح في بحث التأكيد المسند اليه ولو اريد الاجتماع بالاجتماع
في اصل الفعل دون الزمان لم يظهر ايضا فائدة رجوع النفي
الى القيد اذ المعنى المأخوذ من القيد حاصل من نفس المقيد ح والا لكان
اجمعون تأسيسا لا تأكيدا فلا تفاوت ح في المؤدى سواء رجع النفي
الى القيد ام الى المقيد فتدبر قوله لقد افرط المص الافراط التجاوز
عن الحد ويقابله التفريط وفي المثل الجاهل اما مفرط او مفرط قوله
وتلويحا ثانيا وتعريضا ثالثا ذكر الشارح في البيان نقلا عن صاحب
الكشاف ان التعريض ان تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره كما يقول
المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكأنه امالة الكلام الى
عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده فذكر
التلويح في الثاني والتعريض في الثالث تفنن منه ثم التلويح حيث قال
قابلا للاختصار مفتقرا الى الايضاح والتجريد كما اشار اليه الشارح هنالك
قوله الى ذلك المذكور من القواعد والشواهد والامثلة يا للمذكور
لصحة الاشارة اليها بذلك مع افراده وتذكيره قوله ولقد اعجب اى اتى
بامر عجيب اى حسن ووجه الاستحسان ما فيه من خفض الجناح حيث
نسب الزيادة الى خصايصه وشأن الزوائد ان تحذف قوله وسميته
تلخيص المفتاح لانه تلخيص المفتاح اعظم اجزائه قوله اذ لا مقتضى
للتخصيص قال بعض العلماء يجوز ان يكون التقديم للتخصيص الحقيقي بان
يكون معناه انا اسأل الله لا غيري لان ما الفت لا يصلح ان يلتفت اليه
غيري نفسك عن ان يسأل النفع به فيكون المراد استحقار مؤلفه ويجوز
ان يكون القصر اضافيا اى انا اسأل لا معاصري لا حسادي من علماء
الزمان وكلاهما ليس بشيء اما الاول فلان استحقار مؤلفه

بحيث

ولا للتقوي فكأنه قصد جعل الواو للحال فاتى بالجملة الاسمية
ففيه نظر لحصوله من المضارع نفسه كما سيجيء
في قوله تعالى يطيعكم
من فضله حال من
ان ينفع به اى بجعل المختصر
كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم
الثالث منه انه اى الله ولي ذلك النفع وهو
حسبي اى محسبي وكافي

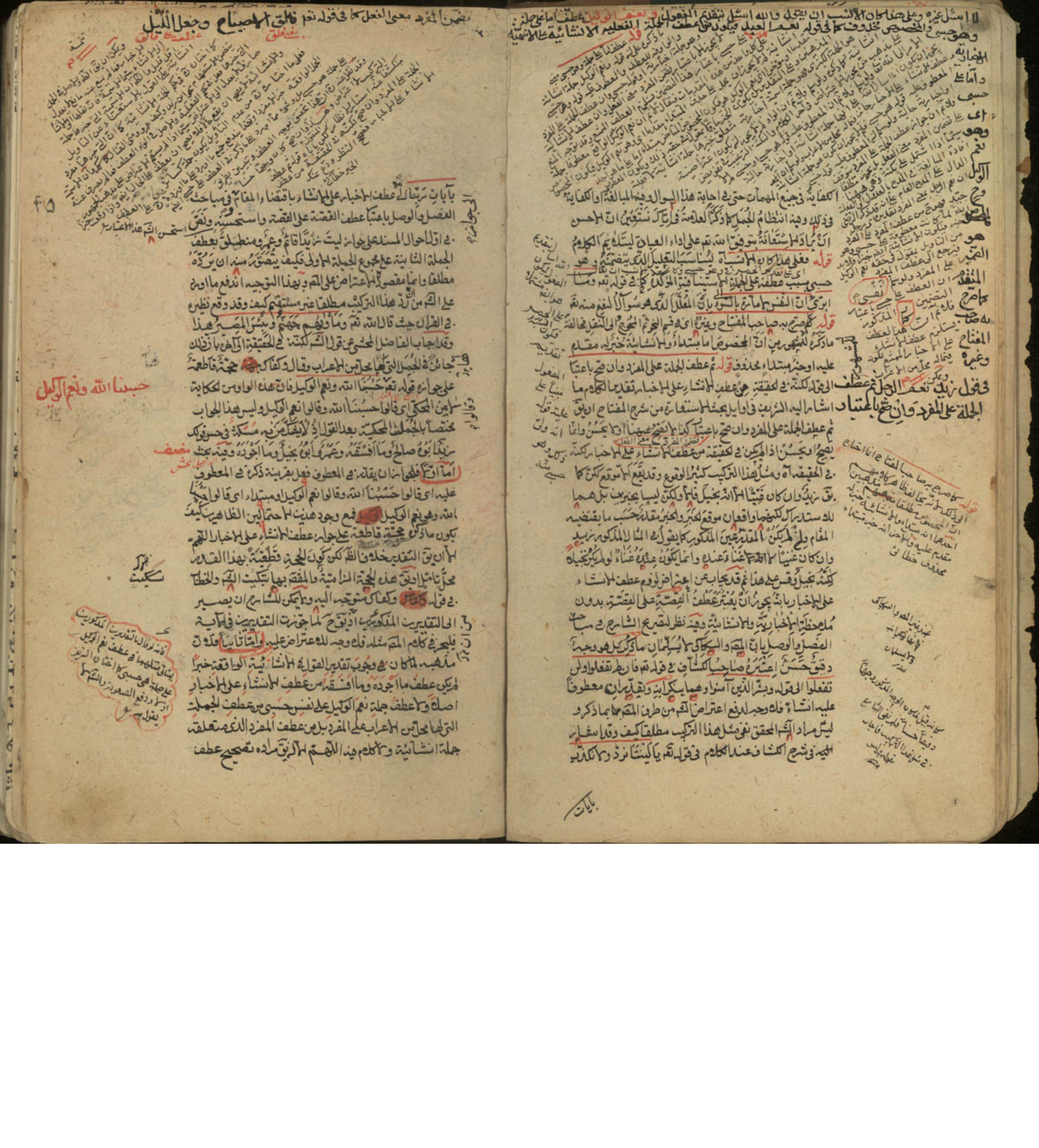
44

بحيث يدعي عدم صلاحيته لان يلتفت اليه غير مناسب لما اسلفه
من مدح مختصره وترجيحه على المفتاح لا بتكلف واما الثاني فلانه
ليس ههنا من يعتقد شركة معارضيه وحساده له في السؤال حتى يحتاج الى التخصيص
وتوجد جهة الحسن وذلك ايضا ظاهر قوله ولا للتقوي قيل عليه يجوز ان
يكون التقديم لقصد التقوي اشارة الى انه على رجاء الاجابة من الله
نعم اذ من يرجو ان يتم حمله فلا يبعث سعيه فهو يجتهد باقصى وسعه
مع ما فيه من الايماء الى انه لا يعتمد على من ما بالغ في تصنيف مؤلفه بل
يسأل الله للانتفاع به قوله فكأنه قصد جعل الواو للحال الغرض من
جعل الواو للحال ان يكون الجملة قيدا جميع الافعال من التاليف وما عطف
عليه قوله فاتى بالاسمية ولو اتى بالفعلية لكان العطف اظهر وان
اختلفت الجملتان في المعنى والمضارعة لقصد الاستمرار التجددي
في المعطوف الغير المناسب في المعطوف عليه واعترض عليه بان ما جعل
الواو للحال جعل الجملة حالية فح لا حاجة الى الواو ولا الى المسند اليه
المقدم بل يكفي ان يقول اسأل الله نعم والجواب قصد الاستيناف ح
اقرب فانه يحصل الغرض المذكور ولا يكن توهم العطف في العدول
الى الاسمية كما لا يخفى لانه لم يجوز كون الواو للحال للاعتراض لانا
نقول وقوعه في آخر الكلام مذهب ضعيف فان قلت لا يلزم من انتفاء
التخصيص والتقوي انتفاء جهة حسن التقديم مطلقا لجواز ان يكون
المراد بيان موصوفية المسند اليه بمضمون الخبر دون وصفية الخبر
له كما قيل في الفرق بين الزاهد يشرب وبين يشرب الزاهد قلت قوله
انا اسأل الله انشاء السؤال لا اخبار عن اتصافه به ولو سلم فاى داع
الى اعتبار ذلك اذ ليس الكلام في بيان حال المص بل في بيان افعاله
مثل التاليف والترتيب والتسمية والسؤال قوله حال من ان ينفع
فيه نفي المجموع والتقدير اسأل الله الانتفاع به كائنا من فضله
فالحال مبين لهيئة المفعول والعامل فيها اسأل وليس هنا تقديم ما
في حيز ان المصدرية عليه قوله اى محسبي وكافي يريد ان المحسب
وقد سبق بيانه في اواخر شرح الديباجة ثم المراد من قوله حسبي اما

لان التقوي انما يكون في مقام يتوهم انكاره

مقتضى ص

المحسب بمعنى ص



في قول زيد نعم الرجل عطف
الجملة على المفرد وان صح باعتبار

الكفاية في جميع المهمات حتى في اجابة هذا السؤال وفيه المبالغة او الكفاية
في ذلك وفيه انتظام الجمل كما ذكره العلامة في اياك نستعين ان الاحسن
ان يراد الاستعانة بتوفيق الله تعالى على اداء العبادة ليتلائم الكلام
قوله فعلى هذا كان الانسب ليناسب التعليل الذي يتضمنه وهو
حسبي بسبب عطفه على الجملة الاستينافية المؤكدة كما في قوله تعالى وما
ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء بان المعلل الذي هو سؤال لم ينفع منه تعالى
قوله كما صرح به صاحب المفتاح وغيره اي في قسم النحو ثم المحوج الى النقل مخالفة
ما ذكره للمشهور من ان المخصوص اما مبتدأ والانشائية خبر له مقدم
عليه او خبر مبتدأ محذوف قوله ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار
الى قوله لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار تقديما الكلام ما
اشار اليه الشريف في اوايل بحث الاستعارة من شرح المفتاح ان يقول
ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار كذا لا يصح بعينها او لا يحسن وانما
يصح او يحسن اذا لم يكن في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار لكنه
في الحقيقة اه ومثل هذا التركيب كثير الوقوع وقد يقع الا موقع لكن كما
في زيد وان كان غنيا الا انه بخيل فانه ولكن ليسا بخبرين بل هما
للاستدراك لكنهما واقعان موقع الخبر والخبر مقدر بحسب ما يقتضيه
المقام ولم يكن المقدر عين المذكور كما يقول في المثال المذكور زيد
وان كان غنيا لا الا غناء عنده وانما يكون عنده غناء لو لم يكن بخيلا
لكنه بخيل وقس على هذا ثم قد يجاب عن اعتراض لزوم عطف الانشاء
على الاخبار بانه يجوز ان يعتبر عطف القصة على القصة بدون
ملاحظة الاخبارية والانشائية وفيه نظر لتصريح الشارح في مباحث
الفصل والوصل بان المص والسكاكي لا يسلمان ما ذكر بل هو وجه
دقيق حسن اعتبره صاحب الكشاف في قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن
تفعلوا الى قوله وبشر الذين آمنوا وهما يسكرانه وتقديران معطوفا
عليه انشاء فله وجه لدفع اعتراض الشر من طرف المص بما ذكره
ليس مراد الشر المحقق نفي مثل هذا التركيب مطلقا كيف وقد اشار
اليه في شرح الكشاف عند الكلام في قوله تعالى يا ليتنا نرد ولا نكذب

بايات

يضمن المفرد معنى الفعل كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل

٤٥

باباتي ربنا لك عطف الاخبار على الانشاء باقتضاء المقام في مباحث
الفصل والوصل باعتبار عطف القصة على القصة واستحسنه ونقض
في اول احوال المسند على جواز ليت زيدا قائم وعمرو منطلق بعطف
الجملة الثانية على مجموع الجملة الاولى فكيف يتصور منه ان يرده
مطلقا وانما مقصوده الاعتراض على المص وبهذا التوجيه اندفع ما اورد
على الشر من ان رد هذا التركيب مطلقا غير مستقيم كيف وقد وقع نظيره
في القرآن حيث قال الله تعالى وما ويهم جهنم وبئس المصير هذا
وقد اجاب الفاضل المحشي عن قول الشر لكنه في الحقيقة الى آخره بان ذلك
جائز في الجمل التي لها محل من الاعراب وقال وكفاك حجة قاطعة
على جوازه قوله تعالى حسبنا الله ونعم الوكيل فان هذه الواو من الحكاية
لا من المحكي اي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل وليس هذا الجواب
مختصا بالجمل المحكية بعد القول اذ لا يتمكن منه مسكة في حسن قولك
زيد ابوه صالح وما افسقه وعمرو ابوه بخيل وما اجوده وفيه بحث
اما اولا فلجواز ان يقدر في المعطوف فعل بقرينة ذكره في المعطوف
عليه اي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل او مبتدأ اي قالوا حسبنا
الله وهو نعم الوكيل [illegible] فمع وجود هذين الاحتمالين الظاهرين كيف
يكون ما ذكره حجة قاطعة على جواز عطف الانشاء على الاخبار اللهم
الا ان يقال التقدير خلاف الظاهر لكن كون الحجة قطعية بهذا القدر
محل تامل اذ يقال هذه الحجة الزامية والمقصود بها تبكيت الشر والخطاب
في قوله وكفاك وكفاك متوجه اليه ولا يمكن للشارح ان يصير
الى التقديرين المذكورين اذ لو صح لما جوزت التقديرين في الآية
فليجز في كلام المص مثله فله وجه لدفع الاعتراض عليه واما ثانيا فلكون
مذهبه لما كان هو وجوب تقدير القول في الانشائية الواقعة خبرا
لم يكن عطف ما اجوده وما افسقه من عطف الانشاء على الاخبار
اصلا ولا عطف جملة نعم الوكيل على نفس حسبي من عطف الجملة
التي لها محل من الاعراب على المفرد بل من عطف المفرد الذي متعلقه
جملة انشائية ولا كلام فيه اللهم الا ان يقال مراده تصحيح عطف

حسبنا الله ونعم الوكيل

على أي لكنه في الحقيقه من عطف الانشاء على الاخبار وهنا اوان الشروع في المقصود
فنقول رتب المختصر على مقدمة وثلثة فنون لان المذكور
فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد فهنا
الفن او لا الثاني المقدمة والاول ان كان
الغرض منه الاحتراز عن الخطاء في تأديته المراد

الانشائية على الاخبارية ظاهرًا لكفايته في توجيه التركيب الذي استصعبه
الشارح فتأمل ورد المحشي ... ايضًا باحتمال ان يكون الواو من الحكي
وما نقل عنه رح من انه لا مجال للعطف الا بتأويل بعيد لا يلتفت اليه
وهو ان يتم تقديره وقولنا نعم الوكيل ممنوع لجواز العطف على الخبر المقدم
يعني حسبنا وفيه نظر لان التكلف الذي لا يلتفت اليه فيما ذكره
ليس كون المقدر لفظة هو كما بل لجملة ان فيه تقديرًا بلا ضرورة داعية
اليه ... فلو عطف لجملة المذكورة على حسبنا ولا يخفى ان كون
الانشائية خبرًا يقتضي التقدير عنده لكان تكلفًا مثله ثم الاحتمالات
الموجهة في توجيه التركيب من جعل الواو والمذكورة على الاعتراض
وادعاء ان محله وهو حسبي انشاء كقولنا الحمد لله على راي وان
المعطوف عليه لقوله نعم الوكيل قوله وانا اسأل الله وهي جملة حالية
لها محل من الاعراب فيجوز عطف الانشائية عليه وامثال هذا قد
كفانا الخطائي وغيره مؤنتها واذ ليس في ذكره فائدة زائدة فبالحري
ان لا نشتغل بتفصيلها وقد نقل عن الشارح ان هذا التحقيق لوجه
العطف وتبيين لطريق التركيب والحق ان الذوق السليم يفهم
من عبارة الشارح نوع قدح في التركيب والله اعلم قوله على راي اشار
اليها قيل ان قوله وجعل الليل سكنًا حال بتقدير قد او عطف
على جملة فالق الاصباح لانه بتقدير هو فالق الاصباح قوله اوان
الشروع في المقصود في الصحاح الاوان الحين والجمع آونة كزمان
وازمنة ولا اظهر ان المراد بالمقصود مقصود الكتاب ولهذا ادخل المقدمة
فيه مع اخراجها عن مقصود العلم ثانيًا والمراد من المختصر في قوله
رتب المختصر منه فلا يندرج فيه الخطبة ومن الفن في قوله فهو الفن
الفن اما في البلاغة فاندراج البديع بطريق التغليب واما
في البلاغة مع توابعها فالاندراج اظهر قوله الثاني المقدمة
اخره في التقسيم لكون مفهومه عدميًا وقدمه في البيان لبساطته
لبساطته بالنسبة الى الشق الاول لاشتماله على اقسام قوله
عن الخطاء في تأدية المراد لم يذكر قيد الخروج الاحتراز عن

فهو الفن الاول والا فان كان الغرض
منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي
فهو الفن الثاني والا فهو ما يعرف
به وجوه التحسين وهو الفن الثالث
وعليه منع ظاهر يدفع بالاستقراء وقيل رتبه
على مقدمة وثلثة فنون وخاتمة لان الثاني التوقف
عليه المقصود مقدمه والا فخاتمه والحق ان الخاتمه اغاهي من الفن الثالث

عن التعقيد المعنوي اعتمادًا على المقابلة وعلى الشهرة او لان ذلك
الخطاء في كيفية التادية لا فيها قوله فهو ما يعرف به وجوه التحسين
غير الاسلوب تنبيهًا على فائدة البديع قوله وعليه منع ظاهر يدفع
بالاستقراء تقرير المنع ان قوله والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين
ثم لم لا يجوز ان يكون شيئًا آخر وتقرير الدفع انا تتبعنا مقصد الكتاب
ولم نجد غير المقدمة والفنون الثلاثة واعلم ان الشارح جوز
في بعض مصنفاته كون الاستقراء في مثل هذا الموضع مجازًا على معنا
الاصطلاحي وهو اثبات حكم الكلي لثبوته في جزئياته ورده الشريف
بان الاستقراء العرفي استدلال باحكام الجزئيات على حكم الكلي والمقصود
من التقسيم تحصيل الاقسام لا تعدية احكامها الى المقسم اذ لا يعقل ذلك
الا بعد حصول الاقسام ومعرفة احكامها وفيه بحث لانا لا نجعل الا
دليل نفس القسمة فانها من قبيل التصور ولا تعلق لها بالدليل
اصلًا كما هو معترف به بل نجعله دليل انحصار المقسم في الاقسام و
هو من قبيل تقسيم التصديق المنقسم الى البديهي والنظري وكما ان معرفة
احكام الاقسام وتعديتها الى المقسم لا يتاتى الا بعد حصول الاقسام
كذا حصره فيها قوله والحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث وذلك
لان المصنف قال في اواخر الايضاح بعد ذكر المحسنات هذا ما تيسر لي باذن
الله تعالى جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها
في البديع بعض المصنفين منها ما يتعين اهماله اما لعدم دخوله في
فن البلاغة لعدم كونه راجعًا الى تحسين الكلام البليغ واما لعدم
جدواه لكونه داخلًا فيما ذكرنا مثل الايضاح فانه داخل في الاطناب
ومثل حسن البيان ومنها ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة مع دخوله
فيما سبق وهو شيئان فعقدنا فيهما فصلين ختمنا بهما الكتاب
هذا كلامه ولا يخفى ان فيه نصًا على دخول الخاتمة في الفن الثالث لانه
جعل ما ذكر في الخاتمة قسيمًا لما يتعين اهماله بسبب احد الامرين
فتبين بذلك ان ما ذكر في الخاتمة داخل في الفن المتعلق بالبلاغة
وراجع الى تحسين الكلام البليغ ولم يتعين اهماله وليس راجعًا

كما نبيّن كذلك ان شاء الله تعالى ولما انجرّ كلامه في اواخر المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون

الثلثة صار كل منها معهودا نعرفه تعريف العهد بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكرها ولا اشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى فنكرها وقال مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما ينساق اليه الكلام ومحصولها التعريف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلثة وتوجه الاحتياج اليها والمقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش

الى المحسنات الذاتية بل الى العرضية وهو البديع قوله صار كل منها معهودا
فعرّفه لا يخفى ان اللام في الفن الاول لا يكون اشارة الى علم المعاني
والبيان ولا الى الكل المجمل في الفنون كلها بل الى مجرد ما يحترز به عن الخطأ
في تادية المراد مثلا ولما كان لحمله مفيدا في الفن الثاني والثالث لبعد
العهد اجرى الفن الاول مجراهما سوقا للفنون الثلثة على نسق واحد و
لو لم يذكر التعيين في الاول لقرب العهد كما فعله صاحب المفتاح لكان
اظهر ثم بنى الكلام على كفاية الاتحاد الذاتي في العهد والا فالمذكور
فيما سبق احد الامرين لا الفن الاول منه وقد يقال بناء على كفاية الذكر لتعلقه
في العهد الخارجي لما انجر كلامه في اخر المقدمة الى انحصار المقصود في
العلوم الثلثة فهم السامع اجمالا بقرينة التعارف بين ارباب
التصانيف ان هناك فنونا ثلثة او ما يجري مجراها ليقع كل منها بازاء
علم من العلوم الثلثة وقد علم ايضا ان بعض الفنون يقع اولا بالطبع
الا انه لم يعلم يقينا ان ذلك بازاء علم المعاني وعين اذ التقديم الذكري
في بيان الانحصار لا يفيد التقدم في الترتيب الا ترى ان الشارح قدم
في بيان وجه الحصر ما كان في المقاصد على المقدمة مع تأخره في الترتيب فافاد
المص ذلك بقوله الفن الاول علم المعاني فعلم بهذا التقدير ان كلا من طرفي
الجملة معلوم وانما المجهول الانتساب كما في زيد اخوك فان قلت فاللام
في الفن الاول لا فائدة اذ الانتساب هناك معلوم بلا شبهة قلت ممنوعة
والسند بُعد العهد قوله في بيان معنى الفصاحة اشارة الى ان المراد
بمقدمة الكتاب هي الالفاظ كما صرح في شرح المفتاح قوله وانحصار علم
البلاغة اي المسمى بعلم البلاغة او العلم الذي له زيادة اختصاص بالبلاغة
قوله وما يتصل بذلك معطوف على بيان معنى الفصاحة والبلاغة و
ذلك اشارة الى البيان والمراد به بيان النسبة بين المعنيين وبيان ان
مرجع البلاغة ماذا او غيرهما قوله ماخوذة من مقدمة الجيش اي
منقولة عنها او مستعارة ويمكن ان يكون كل منهما منقولا من قدم
والتاء على ما عرف في لفظ الحقيقة من الوجهين فههنا ثلث
احتمالات نظر كلام الزمخشري في الفائق مشعر بالثاني حيث قال

المقدمة

يشعر الجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم وفي مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه

المقدمة الجماعة التي تتقدم الجيش من قدم بمعنى تقدم وقد استعير لاول كل
شيء فقيل مقدمة الكتاب وفتح الدال خلف وفي كلام المغرب بالثالث
حيث قال قدم وتقدم بمعنى ومنه مقدمة الجيش ومقدمة الكتاب بالكسر
وكلام الش محمول على احد الاحتمالين الاولين قطعا ثم المقدمة قد تجعل
من قدم المتعدي بان هذه الطائفة باشتمالها على سبب التقدم
كانها تقدم نفسها او لان فائدتها البصيرة تقدم من عرفها على من لم يعرفها
قوله لما يتوقف عليه مسائله اي شروعا كما صرح به في المختصر ولئلا
يبطل طرده بالمبادي قوله كمعرفة حده وغايته وموضوعه المراد
من المعرفة مطلق الادراك اعم من التصور والتصديق فيكون في الحد
اي في التعريف بمعنى التصور وفي الغاية والموضوع بمعنى التصديق قال
بعض الافاضل التمثيل على راي القوم فانهم جعلوها مقدمة العلم
بالتفسير المذكور ولذلك جعل هذه الامور في شرح الرسالة مقدمة
الكتاب لا مقدمة العلم ونفى التوقف عليها واما على رايه فليس مقدمة
العلم الا التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما ولهذا طعن الشريف فيه
بلزوم ما هرب عنه وهو الاحتياج في توجيه قولهم المقدمة في كذا وكذا
الى تكلف ولم يطعن بلزوم التناقض بين كلاميه كما وهم البعض واما
ما ذكره من انه لا يثبت عنده الا مقدمة الكتاب فانما هو بالنظر الى
قولهم المقدمة في كذا وكذا والا فلا وجه بمنع كون التصور بوجه ما مع
قرينة مقدمة العلم عنده بمعنى ما يتوقف عليه الشروع مطلقا قوله
لطائفة من كلامه قال صاحب الكشاف في اوائل سورة النور الطائفة
الفرقة التي يمكن ان يكون جماعة واقلها ثلثة او اربعة وهي صفة غالبة
كانها الجماعة الحافة حول الشيء وذكر في اواخر سورة البراءة ان
الطائفة اسم لجماعة تطوف بالشيء وتحيط به واقلها اثنان
او ثلث وعن مجاهد الواحد فما فوقه وبهذا فسر ابن عباس رضي الله عنهما
في قوله تعالى فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة الا انه اسم لقطعة
من الشيء واحدا كان او اكثر وقيل لانه مفرد انضمت اليه علامة الجماعة
اعني التاء فروعي المعنيان فاطلقت على الواحد وعلى ما فوقه وهذا

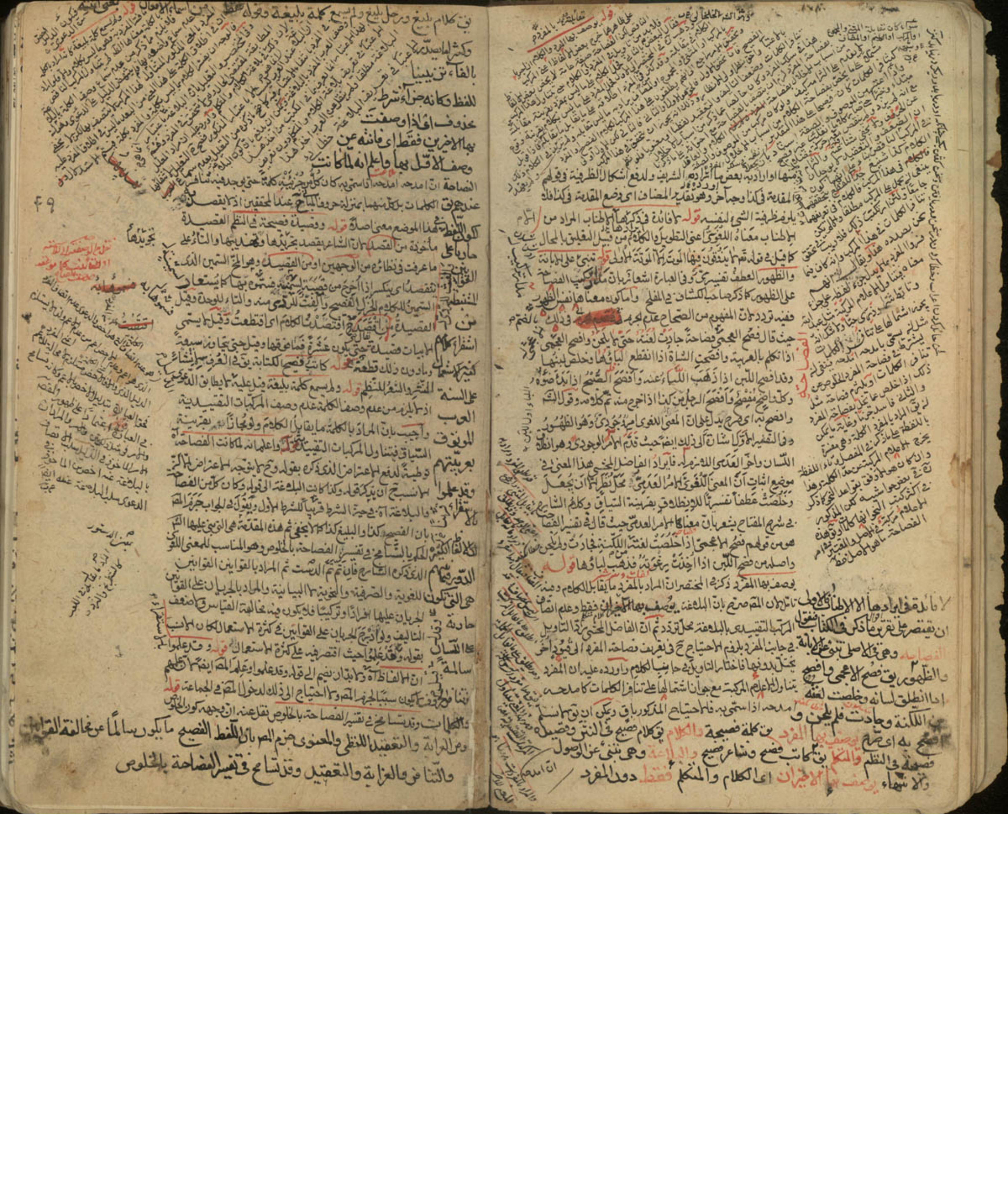
حد وغاية وموضوع



المعنى الذي هو الانسب بالارادة ههنا والمراد من الكلام اللفظي لا العقلي على
ما عرفت واما قوله في شرح الرسالة وهو هي ههنا امور ثلثة كما في
بعض النسخ فاما بتقدير مضاف اي دوال امور ثلثة او باطلاق ما هو اسم
اللفظ على المعنى بتجوز لكمال العلاقة بينهما مع ان مصب الغرض ههنا
دفع اشكال التوقف فقط لا الظرفية ايضا وما ذكره كاف في دفعه او
باطلاق اسم المعنى على اللفظ اعني اطلاق الامور المذكورة وارادة دوالها
والقرينة في الكل ما سبق من اشارته ههنا وتصريحه في شرح المفتاح
بانها الالفاظ فان قلت اذا جعل مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ
يلزم الحذف من قوله لارتباط له بها اي بمعانيها اذ المقاصد
انما ترتبط بمعاني تلك الطائفة لا بها انفسها وفي
قوله سواء توقف عليها اي على معاني تلك الطائفة وفي قوله وانتفاع
بها اي بمعانيها ومعلوم ان ارتكاب الحذف في موضع واحد اعني قوله
لطائفة اي لمعاني طائفة اولى قلت بعد ما عرفنا الشم نص على ان
مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ وطريق الافادة والاستفادة
لما كانت هي الالفاظ لم يحتج الى تقدير المضاف في المواضع المذكورة
هذا ثم اطلاق المقدمة على الطائفة المذكورة لا يحتاج الى اصطلاح
جديد لعدم توقف ما قصد من دفع الاشكال عما وقع في اوائل الكتب على
ذلك ولا الى نقل عليه من كلامهم كما لا يحتاج اطلاق الفن مثلا على
جزء من الكتاب اليهما مع وجوده على ما نبهت عليه من نقل الكتاب
والله اعلم والقول بان تسمية الالفاظ بمقدمة الكتاب انما يصح
اذا كانت دالة على مقدمة العلم حتى يكون من قبيل تسمية الدال باسم
المدلول ربما يمنع بانه قد قال مولانا عضد الملة والدين الموقف
الاول في المقدمات واكثر ما ذكر فيه مما لا يتوقف عليه الشروع في المسائل
فاذا جاز اطلاق المقدمة على ما ليس مقدمة العلم فلا محذور في اطلاق
مقدمة الكتاب على دالها اذا تحققت ما نتلوناه عليك تيقنت اندفع
ما اعترض بعض الافاضل بان تعريف مقدمة الكتاب يستلزم ان لا يكون
كل مسئلة من مسائل الكتاب اذا قدمت امام المقصود مقدمة للكتاب

قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع لها فيه سواء توقف عليها ام لا
ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اشكل عليهم امران احتاجوا
في التفصي عنهما الى تكلف احدهما بيان توقف مسائل العلوم الثلثة على ما ذكر
في هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح في علم المعاني والبيان والثاني ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة في العلم الثاني منه واعلم ان للناس في تصنيف الفصاحة والبلاغة اقوالا شتى

ولك ان تقول بعد تسليم بطلان اللازم على تقدير تحقق الارتباط المتبادر
من التعريف ان لا يكون تلك الطائفة من مقاصد الفن فلا يصدق على
المسئلة قوله ولعدم فرق البعض ان قلت فما محصل الفرق بينهما
قلت المباينة الكلية لان مقدمة الكتاب على ما سبق مجموع الطائفة التي
قدمها المؤلف امام المقصود لما لها من طريق تقدمه وان حصل فيه الارتباط و
الانتفاع لا يصدق عليه التعريف ومقدمة العلم معان مخصوصة ان قلت
فهل بين نسبتي مدلول مقدمة الكتاب على مقدمة العلم كلا وبعضا
قلت نعم كما هو الظاهر من قول الشارح سواء توقف عليها ام لا
ثم وجه اندفاع الاشكالين بالفرق ظاهر اما اندفاع الثاني فلان الظاهر ان
المقدمة المطروحة الالفاظ كما اشار اليه سابقا واما اندفاع الاول فلان
المقدمة المذكورة مقدمة الكتاب فلا يجب ان يكون مدلولها موقوفا عليه
للشروع فيجوز تاخيرها فان قلت هذا الدفع انما يصح اذا لم يكن معرفة الغاية
ما يتوقف عليها الشروع فان هذه المقدمة مشتملة على بيان غاية العلوم
الثلاثة كما سبق قلت يتوقف عليه الشروع التصديق بان له فائدة
مخصوصة يترتب عليه دائما واما الاعتقاد بما هو غايته وفائدته في الواقع
فلا كما صرح به المحشي في حاشية الصغرى ان قلت فما التكلف الذي
احتاجوا في التفصي عن الاشكالين قلت اما التكلف في دفع اشكال التوقف
فالقول بان المراد الشروع بالبصيرة اذ هو تكلف على زعمه وكيف لا والشروع
بالبصيرة لما كان يحصل بارتسام ما ذكر في اوائل الكتب وبالفصل منه كما
اعترف به الفاضل المحشي لم يصدق على الامور المذكورة انه يتوقف
الشروع بالبصيرة عليها اللهم الا ان يقال ان المراد توقف البصيرة
على نوعه بحيث يحصل في ضمن اي فرد كان او يقال المراد توقف حد
من حدود البصيرة ولا شك ان الحد الحاصل بالواحد فان قلت الحاصل
بالواحد حاصل بالاثنين قلت ان يتضمن الاثنان ذلك الواحد
فلا ضرر لحصول الموقوف عليه والا فلا تم الحصول فتامل واما في دفع
الاشكال الظرفية فلعله اراد به ما ذكره المحشي في شرح المفتاح من ان
في تجريدية والمعنى ان هذه مقدمة تجرد منها هذه الثلاثة وتستنبط



منها او اراد به بعض ما اراده الشارح ولدفع اشكال الظرفية في قولهم
المقدمة في كذا وجه آخر وهو تقدير المضاف اي وضع المقدمة في كذا فلا
يلزم ظرفية الشيء لنفسه قوله لا فائدة في ذكرها الاطناب المراد من
الاطناب معناه اللغوي اعني التطويل والكلام من قبيل التعليق بالمحال
كما قيل في قوله تعالى لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى قوله تنبئ على الابانة
والظهور العطف تفسيري وفي العبارة اشعار بان مأخذ الفصاحة
على الظهور كما ذكره صاحب الكشاف في المفلح واما كون معناها نفس الظهور
ففيه تردد لان المفهوم من الصحاح عدم الجزم في ذلك
حيث قال فصح العجمي فصاحة جادت لغته حتى لا يلحن وافصح العجمي
اذا تكلم بالعربية وافصحت الشاة اذا انقطع لباؤها وخلص لبنها
وقد افصح اللبن اذا ذهب اللباء عنه وافصح الصبح اذا بدا ضوءه
وكل واضح مفصح وافصح الرجل عن كذا اذا اخرج منه ثم كلامه وقول الشارح
وافصح به اي صرح يدل على ان المعنى اللغوي امر وجودي وهو الظهور
وفي التفسير الاول اشارة الى ذلك ايضا حيث قدم الامر الوجودي وهو انطلاق
اللسان واخر العدمي اللازم له فايراد الفاضل المحشي هذا المعنى في
موضع اثبات ان المعنى اللغوي امر عدمي محل نظر الا ان يجعل
وخلصت عطفا تفسيريا للانطلاق بقرينة السياق وكلام الشارح
في شرح المفتاح يشعر بان معناها الامر العدمي حيث قال في تفسير الفصاحة
هو من قولهم فصح الاعجمي اذا خلصت لغته من اللكنة فجادت ولم يلحن
واصله من فصح اللبن اذا اخذت رغوته فذهب لباؤها قوله
يوصف بها المفرد ذكر في المختصرات المراد بالمفرد ما يقابل الكلام ومنه
تامل لان المص صرح بان البلاغة يوصف بها الاخيران فقط وعلم ان
المركب التقييدي بالبلاغة محل تردد ثم ان الفاضل المحشي رد التاويل
في جانب المفرد بلزوم الاحتياج ح في تعريف فصاحة المفرد الى قيود اخر
تخل بدونها فاختار التاويل في جانب الكلام واورده عليه ان المفرد
يتناول الاعلام المركبة مع جواز اشتمالها على تنافر الكلمات كامدحه
امدحه اذا سمي به فالاحتياج المذكور باق ويمكن ان يقال

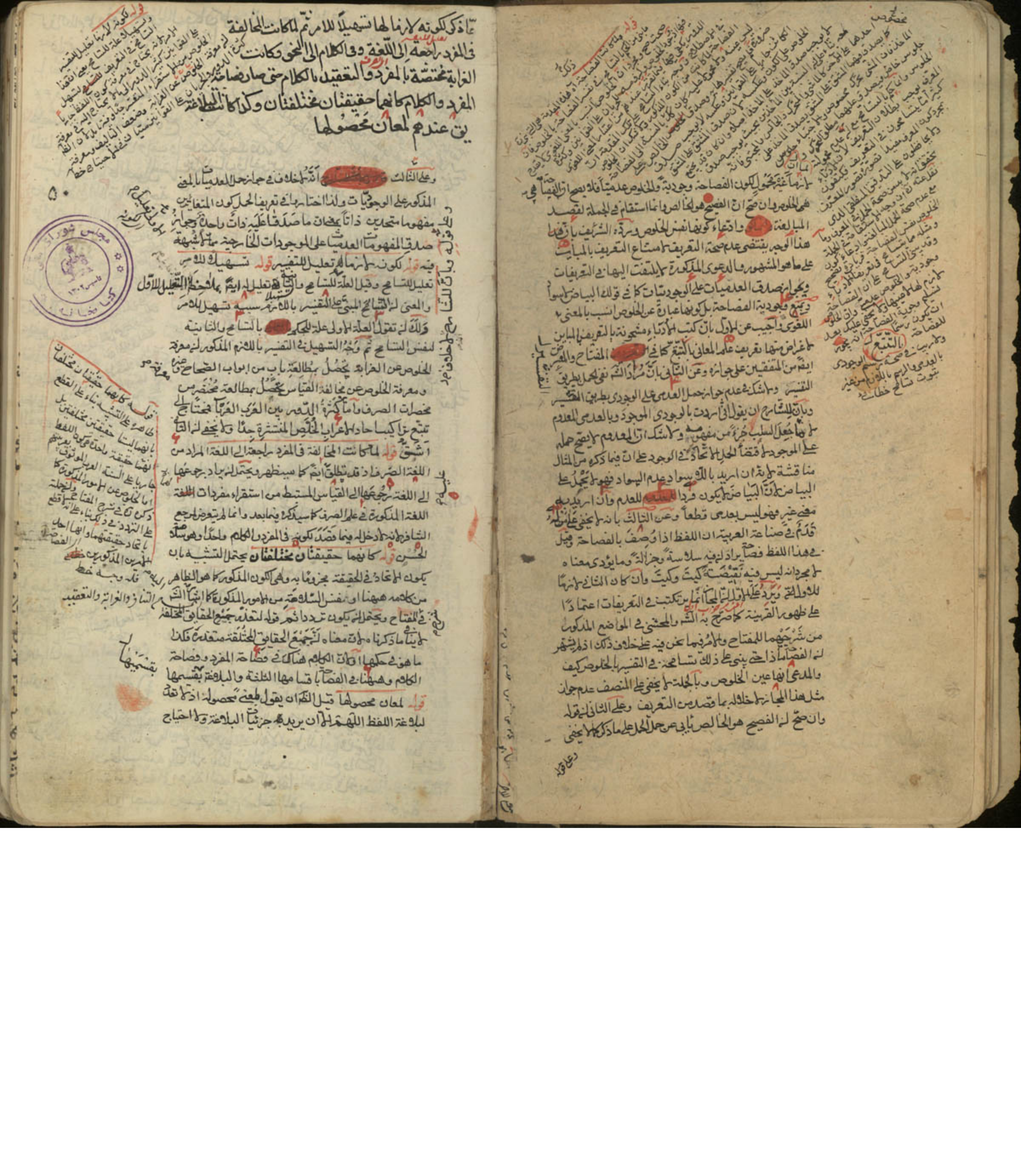
لا فائدة في ايرادها الا الاطناب فالاولى
ان يقتصر على تقرير ما ذكر في الكتاب فنقول
وهي في الاصل تنبئ عن الابانة
والظهور يقال فصح الاعجمي وافصح
اذا انطلق لسانه وخلصت لغته
من اللكنة وجادت فلم يلحن و
افصح به اي صرح
فصيحة في النظم
والانشاء يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم
يقال كلمة فصيحة وكلام فصيح في النثر وقصيدة
فصيحة وكاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة وهي تنبئ عن الوصول
والانتهاء يوصف بها الاخيران اي الكلام والمتكلم فقط دون المفرد

49

فيقال كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وتوله
وكثيرا ما يسمى
بالفاء تنبيها
للفظ كانه جزء شرط
محذوف اي اذا وصفت
بها الاخيرين فقط اي فانه عن
وصف الاول بها فاعلم انه لما كانت

الفصاحة ان امدحه امدحه اذا سمي به كان كل من جزئيه كلمة حتى يوجد فيه تنافر
عند جعل الكلمات بل كل منهما بمنزلة حروف الكلمة عند المحققين اذ لا يقصد
في هذا الموضع معنى اصلا قوله وقصيدة فصيحة في النظم القصيدة
مأخوذة من القصد لان الشاعر يقصد بجريدها وتهذيبها والتاء على
ما عرفت في نظائره من الوجهين او من القصيد وهو المخ السمين الذي
يتقصد اي يتكسر اذا اخرج من قصبته لسمنه فتسمى بها كما يستعار
السمين للكلام الجزل الفصيح والتاء للوحدة وقيل
القصيدة من تقصد الكلام اي اقطعت وقيل لا يسمى
الابيات قصيدة حتى يكون عشرة فما فوقها وقيل حتى تجاوز سبعة
وما دون ذلك قطعة قوله كاتب فصيح الكتابة في العرف صناعة انشاء
النثر والشعر للنظم قوله ولم يسمع كلمة بليغة وقيل عليه لا يطابق الدعوى
اذ لا يلزم من عدم وصف الكلمة عدم وصف المركبات التقييدية
واجيب بان المراد بالكلمة ما يقابل الكلام ولو مجازا بقرينة
السياق فيتناول المركبات التقييدية قوله واعلم انه لما كانت الفصاحة
توطئة لدفع الاعتراض الذي ذكره بقوله وح لا يتوجه الاعتراض
لا انسب ح ان يذكر قوله وكذا كانت البلاغة الى قوله وكان كل من الفصاحة
والبلاغة في حيز الشرط قريبا للشرط الاول ويقول في الجواب جزم المص
بان الفصيح كذا والبليغ كذا كما لا يخفى ثم هذه المقدمة هي التي بني عليها الشرح
الحكم بالتسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص وهو المناسب للمعنى اللغوي
الذي ذكره الشارح فان تم تم الدست ثم المراد بالقوانين القوانين
اللغوية والصرفية والنحوية لا البيانية والمراد بالجريان على القوانين
الجريان عليها افرادا وتركيبا فلا يكون فيه مخالفة القياس ولا ضعف
التاليف ولو ادرج الجريان على القوانين في كثرة الاستعمال لكان الانسب
بقوله وقد علموا حيث اقتصر فيه على كثرة الاستعمال قوله وقد علموا
ان الالفاظ اه ولا بد ان يضم الى قوله وقد علموا وعلم المص ايضا ان علمهم
تنافر الحروف لا يكون سببا لجزم المص ولا احتياج الى ذلك لدخول المص في الجماعة قوله
والكلمات وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص نقل عنه ان وجهه كون الخلوص

وعن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي جزم المص بان اللفظ الفصيح ما يكون سالما عن مخالفة القياس
والتنافر والغرابة والتعقيد وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص



لانها اغنية تحول لكون الفصاحة وجودية والخلوص عدميا فلا يصح ان الفصاحة هي الخلوص وان صح ان الفصيح هو الخالص وانما استقام في الجملة لقصد المبالغة ... وادعاء كونها نفس الخلوص وردة الشريف بان هذا الوجه يقتضي عدم صحة التعريف لامتناع التعريف بالمباين على ما هو المشهور والدعوى المذكورة لا يلتفت اليها في التعريفات ويجوز ان صدق العدميات على الوجوديات كما في قولك البياض لا سواد ويمنع وجودية الفصاحة بل كونها عبارة عن الخلوص انسب بالمعنى اللغوي واجيب عن الاول بان كتب الادباء مشحونة بالتعريف بالمباين لاغراض منها تعريف علم المعاني بالتتبع كما في ... المفتاح والمعترض ايضا من المتفقين على جوازه وعن الثاني بان مراد الشارح نفي الحمل بطريق التفسير ولا شك في عدم جواز حمل العدمي على الوجودي بطريق التفسير وبان للشارح ان يقول اني اردت بالوجودي الموجود وبالعدمي المعدوم لا ما جعل السلب جزءا من مفهومه ولا شك ان المعدوم لا يصح حمله على الموجود لاقتضاء الحمل الاتحاد في الوجود على ان فيما ذكره من المثال مناقشة لانه ان اريد باللاسواد عدم السواد فهو لا يحمل على البياض لان البياض لا يكون فردا للعدم وان اريد به مفهوم غير فهو ليس بعدمي قطعا وعن الثالث بانه لا يخفى على من له قدم في صناعة العربية ان اللفظ اذا وصف بالفصاحة وقيل في هذا اللفظ فصاحة يراد انه فيه سلاسة وجزالة ومايؤدي معناه لا مجرد انه ليس فيه نقيصة كيت وكيت وان كان الثاني لازما للاول حقا ويرد على الاول ان المجاز انما يرتكب في التعريفات اعتمادا على ظهور القرينة كما صرح به الشارح والمحشي في المواضع المذكورة من شرحيهما للمفتاح والامر فيما نحن فيه على خلاف ذلك اذ لم يشتهر ان الفصاحة ذات حتى يبنى على ذلك تسامحه في التفسير بالخلوص كيف والمدعى انها عين الخلوص وبالجملة لا يخفى على المنصف عدم جواز مثل هذا المجاز لاخلاله بما قصد من التعريف وعلى الثاني ان قوله وان صح ان الفصيح هو الخالص يأبى عن حمل الحمل على ما ذكر كما لا يخفى

وعلى قوله

ما ذكر لكونه لا انما لها تسهيلا للامر ثم لما كانت المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صار فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان وكذا كانت البلاغة ... عندهم لمعان محصولها

وعلى الثالث ... انه لا خلاف في جواز حمل العدميات بالمعنى المذكور على الوجوديات ولذا اختاروا في تعريف الحمل كون المتغايرين مفهوما متحدين ذاتا بمعنى ان ما صدقا عليه ذات واحدة وجواز صدق المفهومات العدمية على الموجودات الخارجية مما لا شبهة فيه قوله لكونه لا انما له تعليل للتفسير قوله تسهيلا للامر تعليل للتسامح وقيل العلة للتسامح ما يتبعه تعليل له ايضا بما لخط التعليل الاول والمعنى ان التسامح المبني على التفسير بالالفاظ سببه تسهيل الامر ولك ان تقول العلة الاولى علة للحكم ... بالتسامح والثانية لنفس التسامح ثم وجه التسهيل في التفسير بالالفاظ المذكور ان معرفة الخلوص عن الغرابة يحصل بمطالعة باب من ابواب الصحاح ومعرفة الخلوص عن مخالفة القياس يحصل بمطالعة مختصر من مختصرات الصرف واما كثرة التتبع بين العرب العرباء فمحتاج الى تتبع تراكيبها حاد الاعراب الخلص المنتشرة جدا ولا يخفى ان التاني اشق قوله لما كانت المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة المراد من اللغة الصرف اذ قد تطلق ايضا كما سيظهر ويحتمل ان يراد برجوعها الى اللغة رجوعها الى القياس المستنبط من استقراء مفردات اللغة اللغة المذكورة في علم الصرف كما سيذكره فيما بعد وانما لم يتعرض لمرجع التنافر لانه لا دخل له فيما قصد لكونه في المفرد والكلام ملحقا وهو ... الحس قوله كانهما حقيقتان مختلفتان يحتمل التشبيه بان يكون الاتحاد في الحقيقة مجزوما به وهو الكون المذكور كما هو الظاهر من كلامه ههنا او نفس المشكوكة من الامور المذكورة كما اشار الشارح في المفتاح ويحتمل ان يكون ترددا ثم قوله لتعذر جميع الحقائق المختلفة لا ينافي ما ذكرنا لان معناه ان جميع الحقائق المختلفة متعذر فكذا ما هو في حكمها لان الكلام هناك في فصاحة المفرد وفصاحة الكلام وههنا في الفصاحة باقسامها الثلاثة والبلاغة بقسميها قوله لمعان محصولها قيل النظر ان يقول لمعنى محصوله اذ لا تعدد لبلاغة اللفظ اللهم الا ان يريد به جزئيات البلاغة ولا احتياج

كون الكلام على وفق مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة للمتكلم

بمعنى اخر بادر اولا الى تقسيمهما باعتبار

ما تقعان وصفا له ثم عرف كل منهما على وجه

يخصه ويليق به لتعذر جمع

الحقايق المختلفة فى تعريف واحد ولا يوجد قدر

مشترك بينها كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس

الى ذلك اذ لا يعذر لزيادة البلاغة لمعانى بتغيرات يكون مرجعها محصولها

شيئا واحدا قوله ولا يوجد قدر مشترك هذا عند من علم تفسير مطلق الفصاحة

ايض معناه انه لا يوجد قدر مشترك باعتبار اطلاق اللفظ المشترك

فلا يرد انه لا مشترك لفظيا الا وقد يوجد بين معنييه قدر مشترك كالجسمية

والجوهرية فى العين مثلا قوله لان اطلاق الفصاحة آه تعليل لقوله ولا يوجد

قدر مشترك ودفع لتوهم كون الفصاحة قدرا مشتركا قوله ولا يخفى توضيح

لتعذر تعريفها لمطلق فى المشترك اللفظى بما لجزئيته لا استدلال

على الدعوى الكلية اذ لا احتياج الى استدلال كيف يعرف

المطلق فيما لا مطلق فيه فتامل قوله نظرا الى الظ يحتمل ان يكون

ترددا فى ذلك ويحتمل ان يكون جزما بعدمه وان كونه

مشتركا لفظيا مبنى على الظ واعلم ان المراد بتعذر جميع الحقايق

المختلفة فى تعريف ولحد تعذران يعرف الشىء على وجه يعرف منه

تمام حقيقة كل من مختلفى الحقايق المندرجة تحته لا انه

يتعذر التعريف بوجه يندرج تحته مختلفات الحقيقة لوجوب

اندراج الانواع تحت تعريف الجنس والشرا اراد بتعذر مطلق

الجمع ولهذا قيد بقوله ولا يوجد قدر مشترك بينهما ولو ترك هذا

القيد وحمل تعذر الجمع على الوجه كما بينا سببه قوله على وجه يخصه و

يليق لكان اظهر فتامل قوله مطلق العين فاطلاق المطلق على

المشترك اللفظى بالنسبة الى معانيه لا يخ عن تسامح فتامل

قوله ومع لا يتوجه الاعتراض آه قيل فيه تسامح لان الاعتراض على

قوله فنقول كل واحد منهما يقع صفة له بملاحظة قوله لما احدة

لا على هذا القول وهذا الاعتراض اورده خطيب اليمن على المصنف

فى حال حيوته والجواب للمص نفسه فان قلت عبارة الايضاح

هكذا للناس فى تفسير الفصاحة والبلاغة اقوال مختلفة لم اجد

فيما بلغنى منها ما يصلح لتعريفهما به ولا ما يشير الى الفرق

بين كون الموصوف بهما الكلام وكون الموصوف بهما المتكلم

هذا كلامه ومقتضى هذه العبارة كما ترى ان تعريف اقسامها

وعرفهما لان اطلاق الفصاحة

على الاقسام الثلاثة من اطلاق

اللفظ المشترك على

معانيه المختلفة

نظرا الى الظ

وكذا البلاغة

ولا يخفى

تعذر

تعريف

مطلق

العين

الشامل

للشمس والذهب

وغير ذلك

فقيل ان

فصاحة

البلاغة

على هذا

لوجه يملى

الجدة

فى كلام الناس لكنه اخذه من

اطلاقاتهم واعتباراتهم

ومع لا يتوجه الاعتراض

على قوله لم اجد فى كلام الناس ما يصلح لتعريفهما به بانه لا مدخل للرأى فى تفسير الالفاظ بهذا

ولا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالناس المعهودون كالشيخ والسكاكى ثم لما كانت

معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة فى تعريف البلاغة وجب

تقديمها وههنا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الكاينة فى المفرد

بهذا الوجه لم يكن مفهوما من اطلاقاتهم بطريق الاشارة ايض واذا

كان التفسير المذكور ماخوذا من اطلاقاتهم واعتباراتهم كان

مفهوما من كلامهم بطريق الاشارة فلم يصح نفى الاشارة فوجب المصير

الى الجواب المص من ان المراد من الناس المعهود وان قلت المستفاد من عبارة

الايضاح ان الاقوال التى ذكرها الناس فى تعريفهما لا تصلح لتعريفهما

ولا تشير الى الفرق بين كون الموصوف آه ولا ينافى فهم ما يصلح للتعريف

من اطلاقاتهم واستفادة الفرق من اعتباراتهم وان لم تفد

عباراتهم المذكورة فى صدد التعريف فلا اشكال قوله فالفصاحة

الكاينة فى المفرد اشارة الى ان الظرف فى المفرد مستقر صفة للفصاحة

وانما لم يقدر المتعلق نكرة مع تصريحه فى شرح المفتاح بان المعرف

باللام الحقيقة كالمعهود الذهنى فى حكم النكرة لان القياس وان

اقتضى ذلك لكن الاستعمال ليس على بجاله فى المعهود الذهنى ثم

ان تقدير المعرفة ناش من المقام كما يظهر من كلام الفاضل المحشى

لا من دلالة الظرف وقد نبهت فى مباحث الحمل على ان اسم الفاعل

المقدر فى مثله بمعنى الثبوت واللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول

فلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته فان قلت الفصاحة ولم لا يكون

بمعنى المصدر الذى معناها الاصطلاحى هو الخلوص فليكن فى المفرد

ظرفا لغوا متعلقا بها بذلك الاعتبار قلت ليس ذلك بمعناها مطلقا

بل باعتبار اضافتها الى المفرد فلا وجه بملاحظة كونها بمعنى الخلوص

قبل تعلق الظرف به كما لا يخفى واما ما ذكره الفاضل المحشى من تجويز

تعلقه بها باعتبار تضمنها معنى الحصول والكون كما جوز عمل

النبأ فى قوله تعالى وهل اتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ

دخلوا عليه ففيه ان المراد من تضمن معنى الحصول والكون اذا كان

مجرد الاتصاف به ولو فى نفس الامر لم يكف فى العمل والا جاز

اعمال زيد ورجل فى الظروف وان كان انفهامه باعتبار نسبته

الى محله وموصوفه تلك النسبة اما بدلالة اللفظ بنفسه

وبحاله واما باعتبار نفس الامر فقط وكفاية الثانى ممنوعة

وفرع يزين المتن أسود فاحم أثيث كقنو النخلة المتعثكل

غدائره مستشزرات الى العلى

تضل العقاص في مثنى

خلوصه من تنافر الحروف

والغرابة ومخالفة القياس اللغوي أي

المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة

شيء من هذه الثلاثة لا تكون فصيحة فالتنافر وصف في الكلمة يوجب

ثقلها على اللسان وعسر النطق كما نبهت عليه والاول مسلم كما في الامثلة المذكورة حيث

بها فمنه ما يوجب التناهي فيه لنبأ الى الخصم والحديث الى ضيف ابراهيم بالاضافة

نحو الهعخع بالخاء المعجمة في قول لفصاحة خالية عن النسبة الى موصوفها لابتقيس للفظ

اعرابي سئل عن ناقته تركتها بحاله مثل الاضافة فتدبر وجه لقياس الفصاحة الى الامثلة

ترعى الهعخع ومنه ما دون ذلك المذكورة فليتأمل قوله ومخالفة القياس اللغوي

مستشزر في قول امرئ القيس ومخالفة القياس الصرفي وان كان المراد ذلك ايماء الى

غدائره اي ذوائبه جمع غديرة القياس الصرفي استقراء اللغة قوله حتى لو وجد في الكلمة شيء

الى آخره اشارة الى ان المعنى على السلب الكلي لا على رفع الايجاب

والضمير عائد الى الفرع في البيت الكلي ولهذا نقل عن الشارح انه لو قال من في قوله والغرابة ومخالفة

القياس لكان احسن قوله يوجب ثقلها على اللسان الثقل

السابق مستشزرات بكسر التاء وتحريك القاف ضد الخفة وهو مصدر وبتسكينه الحاصل

ان روي بالكسر على لفظ اسم بالمصدر والاول هو المراد ههنا قوله نحو الهعخع هو بكسر الهاء

الفاعل وفتح الخاء المعجمة وكسرها نبت اسود في تكملة الصحاح لا في الرواية

تركتها ترعى الهعخع بضم العينين المهملتين بينهما هاء

وبالخاء المعجمة وقيل انها الخعخع بخائين معجمتين

وعينين مهملتين واما لم يذكر المص في مثال التنافر ما هو في النهاية

لانه اذا ذكر الادنى للتحرز عنه فما هو في النهاية ينبغي التحرز

عنه بالطريق الاولى بخلاف ما لو عكس وهكذا في الغرابة قوله جمع

غديرة في التلخيص الغديرة القبضة من الشعر الذي يقع على وجه

المرأة من مقدم راسها غديرة لانها غودرت اي تركت فطالت

قوله والضمير عائد الى الفرع في البيت السابق وهو قوله وفرع يزين

المتن اسود فاحم اثيث كقنو النخلة المتعثكل وقد يروى

غدائرها فالضمير راجع الى الحبيبة ثم الفرع الشعر التام والمتن

الظهر واسود صفة لفرع وكذا فاحم وهو الشديد السواد

كالفحم والاثيث الطويل الكثير الاصول كذا في التلخيص من

اث النبات يأث اثاثة اي كثر والتف والقنو كباسة

النخلة وهي فيها بمنزلة العنقود في الكرم والمتعثكل بمعنى

الى العلى تضل العقاص في مثنى

ومرسل اي تغيب العقاص

جمع العقيصة وهي الخصلة المجموعة

من الشعر والمثنى المفتول

والمرسل خلاف المثنى يعني ان

ذوائبه كثير العثكال بكسر العين صفة للعنقود والعثكال وكذا العثكول بضم العين

مشدودة الشمراخ وهو ما عليه البسر من عيدان العنقود تعثكل القنو اذا كثر

على الراس بخيوط شماريخه قوله الى العلى جمع العليا بضم العين والقصر تأنيث الاعلى قوله

وان شعره منقسم جمع عقيصة ويحتمل ان يكون جمع عقصة بكسر العين وسكون القاف وكرهه

الى عقاص ومثنى فيه هام صرح به في الصحاح وقد يروى بدل العقاص المدارى جمع مدرى

ومرسل والاول وهي خشبة ذات اطراف يدرى بها الطعام وينقى الكدس والمراد بها في البيت

يغيب في الاخرين المشط وفي التعبير بالمدارى مبالغة لا يخفى قوله وهي الخصلة المجموعة من الشعر

والغرض بيان الخصلة بالضم لفيفة من شعر في اساس البلاغة وفي مجمل اللغة ان العقيصة

كثرة شعره خصلة تأخذها المرأة من شعرها فتلويها ثم تعقدها حتى يبقى التواؤها

وزعم بعضهم ثم ترسلها ثم سكون العين وفتحها لغة في الشعر لكن الفتح اجود في التلخيص

ان منشأ قوله يعني ان ذوائبه مشدودة على الراس بخيوط فان قلت من اين يفهم

الثقل هذا المعنى من البيت قلت يفهم من مستشزرات خصوصا اذا قرئ على

في مستشزر صيغة المفعول ويفهم ايضا من العقاص لان العقيصة شعر ذات

هو توسط عقاص وهو الخيط الذي يعقص به اطراف الذوائب كذا

الشين المعجمة في المجمل وقيل في التلخيص العقوص خيوط تصبغ بسواد وتوصل

التي بها الشعر وهي العرائل واحدها عقاص وقوله الشعر المجموعة

هي من دون المجتمعة بشعر بما ذكروا بالجملة العقاص على تفسير الشارح هي العقائص

المهموسة بعد ان شدت لا غير فظهر ان مراد الشارح ان شعره مما يتخرج ينقسم

الرخوة الى ثلثة اقسام لا الى اربعة كما يتوهم قوله والغرض بيان كثرة الشعر

بين التاء ولهذا جمع العقاص مع افراد المثنى والمرسل تنبيها على ان العقاص مع

التي هي كثرتها كانها تغيب في مثنى واحد ومرسل واحد من جهة كثرتها قوله

من المهموسة وزعم بعضهم ان قوله لذلك الثقل الزاعم هو الخلخالي ثم المنهي

الشديدة والراي ان الحروف المهموسة هي حروف ستشحثك خصفة والمجهورة

المجهورة التي ما عداها ويجمعها ظل قوبض اذ غزا جند مطيع والشدائد

هي من المجهورة حروف اجدك قطبت والرخوة ما عداها وما عدا حروف لم

ولو قال يرعونا وهي الحروف التي تسمى الحروف المعتدلة بين الرخوة والشدة

مستشزف واختار صاحب المفتاح ان المجهورة هي الحروف المجموعة

لزال ذلك الثقل في لم يرعونا

وهو سهو لان الراء المهملة اقرب من الجيم فيجب ان يكون مستشرفا ... بل منشاء الثقل

هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر لسبب بعد المخارج فان الانتقال من احدهما الى الآخر كالطفرة ولا لسبب قربها فان الانتقال من احدهما الى الاخير كالمشي في القيد المخل غير متنافي من القريب المخرج كالجيش والشجي وفي التنزيل الم اعهد ومن البعيد ما هو بخلافه كملع بخلاف علم وليس ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق الى الشفة ايسر من ادخاله من الشفة الى الحلق لما يحل من حسن غلب وبلغ وحلم وملح بل هيا كل ما امر ذوق الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المص بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر ضبطه فالاولى ان يحال الى سلامة

في قولنا قد ك ارجم وتطايب ووجه الضبط مذكورة في اواخر المجاز من شرح المفتاح للشريف قوله وهو سهو لان الراء المهملة يعني لو كان منشأ الثقل ما ذكرت مستشرفا لم تقبله مع انك معترف بعدم ثقله ولو منع عدم الثا فرمن مستشرفات لكان ما ذكر الشارح ابطال الامر زائد هذا في شرح الايضاح لشمس الدين الكساري انما لا يوجد الثقل لان الراء المهملة ولو كان من المجهورة لكنه تجاوزت الفاء التي هي من حروف الذلاقة ازال الثقل الحاصل من توسيط الشين بين ما ذكر هذا وقد اجيب عن النظر بان مراد القائل انه الثقل ناش من اجتماع الشين مع التاء والراء بمعنى ان منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة والحاكم بذلك هو الذوق السليم ثم تشد اليك قوله ولو كان مستشرفا لزاد ذلك الثقل لانتفاء هذه الحروف المخصوصة وفيه نظر لان توصيف الراء والحروف المذكورة ببيان انواعها لغو صرف كما لا يخفى على الذوق السليم فانما المستفاد منه ما ذكره الشارح المحقق قوله ومن البعيد ما هو بخلافه اضافة البعيد الى الضمير الراجع الى المخرج لفظية ولهذا دخلت اللام في المضاف ثم هو من قبيل العطف على معمولي عامل واحد على الطريقة السابقة كما في قولك رايت زيدا في المسجد وفي السوق عمرا الآن قوله من البعيد عطف على قوله من القريب المخرج وقوله ما هو بخلافه على قوله غير متنافر مثل سائغ شائع ثم ان الضمير في قوله ما هو بخلافه راجع الى غير المتنافر الى المتنافر بدليل انه قوله ملع مثال المتنافر لكن لا يكون هنا دليل على الجزء الاول من المدعى وهو ان ليس التنافر بسبب بعد المخارج بل يكون دليل آخر على الجزء الثاني وهو ان ليس ذلك بسبب قرب المخارج ودليل الاول يستفاد من قوله بخلاف علم حيث يجعله البعد بلا تنافر هذا لكن القول بان بخلافه راجع الى غير المتنافر وقوله متنافر مثلا لا يخ عن اشكال قوله ملع اي اسرع في السير قوله الحسلامة الذوق وهي حالة وجدانية يدرك بها ما لا يمكن التعبير

قوله ومن البعيد هذا من ...

مقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب للتقل عنه قوله وقد سبق الى بعض الاوهام القائل بذلك هو الزوزني قوله لا يوجب انتفاء الكل هكذا وجدنا عبارة الشارح في اكثر النسخ وفي بعضها انتفاء وصف الكل والظاهر ان لفظ الوصف سقط في نسخة الاولى عن قلم الناسخ للشرح او عن قلم الناسخ للنسخة التي وقعت في نظر الشارح فانه لا كلن ينبغي له ان يحمل كلام المؤيد على ما ذكره بتقدير المضاف اذ لا يلزم بل ثم ما قيل كون فصاحة الكلمة وصفا لجزء فصاحة الكلام قلت قوله في الرد لا وصف لجزئها يؤيد النسخة الاولى وان الشارح حمل كلام المؤيد على ما يتبادر منها اذ ليس في كلام المؤيد على النسخة الاخرى ان فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام بل انها وصف لجزء الكلام وانما هو اشكال على النسخة الاولى حيث اراد منها بالجزء نفس الكلمة وبالكل فصاحة الكلام اذ الكلام ... انه لا يلزم من انتفاء فصاحة الكلمة انتفاء فصاحة الكلام فيجب ان يريد بالكل تلك الفصاحة ليتم التقريب هو قلت معنى قوله لا وصف لجزئها ان ما ذكر من التاييد انما يتم اذا كانت فصاحة الكلمة وصفا لجزء فصاحة الكلام خارجا عن التعريف وليست كذلك لانه المؤيد ادعاه وبنى عليه التاييد فتامل قوله لانه ممنوع اي وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي واما ما يتوهم من ان الاستبرق فارسي والقسطاس رومي والمشكوة هندية مع وقوع هذه الكلمات في القرآن ثم لجواز توافق اللغتين كالصابون والتنور ولما لم يحمل هذا المنع عن ضعف لما صح النقل عن فحول النحاة وائمة التفسير ان لو وقع العجمي فيه وانفقوا على وجود العجمة في ابراهيم ونوح بادر الى التسليم واشار الى انه على تقدير خروج الكلام المشتمل على غير العربي ثم والى ان معنى قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا عربي الاسلوب والنظم على ان الضمير في انزلناه قد يرجع الى السورة باعتبار كونها قرآنا واطلاق القرآن على بعضه شايع ثم لو تنزل وسلم ان معنى الآية عربي المتن لا الاسلوب والنظم فقط لكن ادعى ان ذلك باعتبار الغلبة للاجزاء فانه يجوز ان يوصف الكل من حيث الكل وهنا غلط فاحش لان فصاحة الكلمات ماخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام وصف لجزئها والقياس على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه ممنوع

مقد سبق الى البصلاد وهام ان اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب للتقل المخل بفصاحة الكلمة والكلمة مثلا لا يوجب انتفاء وصف الكل ... عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا فلا يخرج سورة ... فيها الم اعهد عن الفصاحة وايده بعضهم بان انتفاء وصف الجزء ...

ولو سلم فالمعنى انه عربي النظم والاسلوب ولو سلم فباعتبار الاعم الاغلب

فلم يشترط في الكلام العربي
ان يكون كل كلمة منها عربية كما اشترط
في فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منه
فصيحة فاين هذا من ذاك وعلى تقدير تسليم انه
لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونه مشتملا
على كلام غير فصيح والقول
باشتمال القران على كلام غير فصيح
بل كلمة غير فصيحة الحاد لعنه الله
عما يقول الظالمون

حقيقة بما هو صفة اغلب اجزائه على انه محمول على التغليب ولما كان
مظنة ان يتوهم توصيف الكلام بالفصاحة على سبيل التغليب يتم
دفعه فان الفرق ظاهر لان فصاحة الكلمات كلها شرط في فصاحة الكلام
دون عربيتها في عربيته ولما استشعر ان يقال انما اشترطوا فصاحة
الكلمات في فصاحة الكلام بمعنى المركب التام او المركب مطلقا واما
اشتراطهم فصاحتها في فصاحة علم من افراد الكلام مسماة
باسم الخاص كالسورة مثلا فغير ثابت قال وعلى تقدير تسليمه انه يلزم
الاخير تم الكلام وسقط الاحتياج الى بيان خروج السورة عن الفصاحة
لاشتمالها على كلمة غير فصيحة في ابطال ما سبق الى بعض الاوهام
فهو مما يتوهم انهم اشترطوا في فصاحة الكلام كون كل كلمة منه فصيحة
والكلام يشمل السورة بتمامها بل القرآن فقوله في توجيه المنع الاخير
واما اشتراطهم الى قوله فغير ثابت تم لكن الشارح اجاب على سبيل التنزل
قوله مما يقود الى نسبة الجهل او العجز لانه تعالى ان كان عالما بعدم فصاحة
ما اتى به ولم يقدر على ايراد الفصيح لزم العجز وان لم يعلم او علم
وقدر على ايراد الفصيح لكنه لم يورده لزم الجهل في الاول والسفه
في الثاني وهو نتيجة الجهل فيلزم الجهل على التقديرين واعترض عليه
الشارح بانا نختار الثالث ونمنع لزوم السفه لجواز ان يختار غير
الفصيح لحكمة ككون دلالته على المعنى المراد اوضح من دلالة الفصيح
او غير ذلك مما لا نطلع عليه قال وعرضته على الشارح فاستحسن
وقد يجاب بان القرآن انما اتى به معجزة وتصديقا للرسول صلى
الله عليه وسلم والاعجاز انما هو بالبلاغة المشروطة بالفصاحة ووجود
كلمة غير فصيحة موجب لعدم فصاحة ما اشتمل عليه من المقدار
المعجز لاتفاق الموجب لعدم بلاغته فلا يكون معجزا وهذا الجواب
ليس بتام لانه مبني على ان فصاحة الكلمات لازمة في فصاحة الكلام
مطلقا كما اشرنا اليه بقولنا وهو مما يتوهم انه مع ان الكلام على تقدير
تسليم عدم خروج السورة عن الفصاحة لعدم فصاحة كلمة
منها قوله غير ظاهرة المعنى تفسير للوحشية كما سيصرح به الشارح

والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال فمنه ما يحتاج
في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة كتكأكأتم وافرنقعوا في قول
عيسى بن عمر النحوي حين سقط عن الحمار واجتمع الناس عليه ما لكم تكأكأتم علي تكأكؤكم على
ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم علي تنحوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح

وذكر جار الله في الفائق انه قال الجاحظ ابو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة صفراء

فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون في اذنه فافلت من ايديهم فقال ما لكم تكأكأتم علي كما تكأكئون على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج

وغير بمعنى لا ولهذا ظاهرة قوله ولا مأنوسة الاستعمال اعادة للنفي المستفاد من غير
كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين تنبيها على ان النفي يتعلق
بكل من المعطوفين لا بالمجموع من حيث هو ثم عدم ظهور المعنى وعدم مأنوسية
الاستعمال المخلين بالفصاحة بالنظر الى الاعراب الخلص من سكان البوادي
لا بالنظر الى المولدين قوله على ذي جنة الجنة الجنون كقوله تعالى ام به جنة
والجنة الجن ايضا كما في قوله تعالى من الجنة والناس اجمعين وكلا المعنيين جائز
الارادة ههنا وفي بعض الروايات ذي حية وقيل وهو المحفوظ في نسخ
الصحاح تصحيحا والمعنى اجتمعتم علي اجتماعكم على من لدغته الحية
قوله وهاجت به مرة في الصحاح هاج الشيء يهيج هيجا وهيجانا اي ثار وهاجه
غيره يتعدى ولا يتعدى فالظرف على الاول لغو والباء للتعدية
او في ومستقر حال من فاعل هاجت وهي على الثاني زائدة في المفعول ثم الظاهر
ان المراد بهيجان المرة كونه مغمى عليه تعبيرا عن المسبب بالسبب قوله
فوثب عليه الوثوب الطفرة وتعلق على به بتضمين معنى الاجتماع
قوله فافلت من الافلات وهو الخروج قوله ومقلة وحاجبا مزججا عطف
على واضحا في البيت السابق وهو ازمان ابدت واضحا مفلجا اغر براقا
وطرفا ابرجا قيل ازمان اسم امراة والفلج تباعد ما بين الثنايا والرباعيات
والاغر الابيض والبراق اللامع والطرف العين والابرج من البرج
بالتحريك وهو عظم العين وحسنها من بالطول والمقلة بياض العين
مع سوادها وقد تستعمل في الحدقة قوله اي مدققا مطولا اشارة الى
تفسير مزججا وهذا التفسير موافق لما في الصحاح واعتبر في الاساس في
تفسير الزجج الاستقواس ايضا وربما يؤيد ذلك بما قال حسان بن
ثابت في مدح رسول الله صلى الله عليه وآله بعينين نجلاوين
من تحت حاجب ازج كشق النون من خط كاتب قوله فان التشبيه
بالنون المشقوقة اي المكتوبة بالشق انما يحسن باعتبار معنى الاستقواس
وانت خبير بان هذا التأييد انما يتم لو كان مشق النون صفة كما شقة لا مقيدة
مرجح الازج ولا صفة للحاجب وبالجملة قوله فان التشبيه بمشق النون انما يحسن
في قول باعتبار معنى الاستقواس مسلم لا انه اعتبار في الحاجب كما في ولا حاجة

ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا وفاحما اي شعرا اسود
كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا

اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء

وسريج اسم قين حداد ينسب اليه السيوف اي كالسريجي في البريق واللمعان وهذا قريب من قولهم سرج وجهه بالكسر اي حسن و سرج الله وجهه بهجه و حسنه

الى اعتباره في المزج كما لا يخفى قوله اي كالسيف السريجي او كالسراج بيان لحاصل المعنى وتطبيق العبارة عليه على وفق القاعدة ان يقال فعل قد يجيء لنسبة الشيء الى اصله نحو تممته اي نسبته الى تميم فسرّج بمعنى منسوب الى السريجي او السراج اي بالمشابهة في وجه التخريج هذا ووجه البعد ان مجرد النسبة على التشبيه فالخذ منها بعيد او قد يخرج على انه فعل قد يجيء بمعنى صيرورة فاعله كاصله كقوّس اي صار كالقوس وبمعنى صيرورة فاعله اصله نحو عجّزت المراة اي صارت عجوزا وبمعنى صيرورة فاعله ذا اصله كورّق الشجر اي صار ذا ورق فسرّج على الوجه الاول بمعنى الصائر مثل السريجي والسراج وعلى الثاني الصائر احدهما بمعنى التشبيه اي مثل احدهما وعلى الثالث الصائر ذا سراج فهو مختص بالتخريج الثاني ويرد على الوجوه الثلثة انه ينبغي ان يكون العبارة ح مسرّجا على صيغة اسم الفاعل لان سرّج على هذه الوجوه الثلثة لازم لا يشتق منه اسم المفعول قوله وهذا قريب من سرج الله وجهه اه اشارة الى المعنى الثاني اي قوله كالسراج في البريق ووجه القرب بالفرقة قوله وانما لم يجعل اسم مفعول اه حاصل السؤال انهم لم لم يجعلوا مسرّجا اسم مفعول من سرج الله وجهه لئلا يكون مما احتاج الى التخريج بوجه بعيد حتى تكون غريبا وحاصل الجواب الاول انهم لم يعثروا على استعمال سرّج بمعنى بهّج في الاصل لكونه مولدا مستحدثا من السراج فلم يعتبروه لانهم انما يعتبرون اللغات الاصلية لا المولدات فقوله لاحتمال انهم لم يعثروا وقوله ولان يكون هذا مولدا وجه واحد والثاني في موقع التعليل للاول يؤيده انه وقع في بعض النسخ لاحتمال انهم لم يعتمدوا وحاصل الجواب الثاني اعني قوله على انه لا يبعد اه ان سرج الله وجهه لا يبعد ان يكون من الغرابة المخصوصة اعني ما يحتاج الى التخريج بوجه بعيد بان يكون معناه كالسراج فلا يفيد جعل مسرّج منه عدم كونه محتاجا الى التخريج بوجه وقوله واما صاحب مجمل اللغة ايراد على الجواب الثاني هكذا يجب ان يفهم المقام قوله لا يبقى الغرابة حاصل الاعتراض ان الوحشية

لا يبعد ان يكون سرج الله وجهه ايضا من باب الغرابة واما صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج وجهه حسنه وبهجه

ثم اقول هذا المصراع حاصله من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي في مقابلة الفصاحة وهي تحسن قوم دون قوم والوحشية هي المشتملة على تركيب تنفر الطبع عنه

وهي في مقابلة الحنيئة فالغريب يجوز ان يكون عذبة فلا يحسن تفسيرها بالوحشية بل الوحشية قيد زائد لفصاحة المفرد وان اريد بالوحشيه غيرها ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة تنفك [illegible] المعنى يخل بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا اصطلاح منكم [illegible] في كتبهم [illegible] منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار الخالي استعيرت للالفاظ التي لم يؤنس استعمالها

اخص من الغرابة لجواز ان يوجد لفظ غير ظاهر المعنى ولا يشتمل على تركيب يتنفر الطبع عنه فتعريف الغرابة بها تعريف بالاخص وهو تعريف غير حسن ولذا جوّزه بعضهم وانما انّث عذبة في قوله فالغريب يجوز ان يكون عذبة لكون الغريب عبارة عن الكلمة ثم الضمير في تفسيره راجع الى الغرابة في ضمن الغريب بالتاويل المشهور واما قوله وهي يجب قوم دون قوم فهو على حذف المضاف اي يجب فهم قوم دون قوم ووجه ذكره تحقق الغرابة غير الوحشية لانه قد يكون لفظ بالنظر الى قوم غريبا ولا يكون بالنظر الى قوم آخرين كك ولا كك الوحشية بالمعنى المذكور بل هي بالنظر الى كل من له ذوق وطبع سليم قوله بل الوحشية قيد زائد لفصاحة المفرد تقرير وتاكيد لما سبق من عدم حسن التفسير المذكور وقوله لفصاحة متعلق بقيد والمعنى ان الوحشية الطبع قيد لفصاحة المفرد معتبر فيها سلبا زائدا على الغرابة اي ليس عينها ولا داخلا فيها فلا يحسن تفسيرها به غاية انه يلزم من سلبها سلبه وليس المراد انه ينبغي ان يراد في تعريف فصاحة المفرد قيد آخر وهو الخلوص عن الوحشية حتى يرد عليه ان الخلوص عن العام يستلزم الخلوص عن الخاص فلا يكون ذكره واجبا ويتكلف في الجواب بانه مبني على الاعراض عن الخصوص فادعاء المباينة او بان مراد المعترض انه لما كان هذا القيد غير داخل في القيود الثلثة ولا عينها والخلوص عنه معتبر في مفهوم فصاحة المفرد فلا بد من ذكره في تعريفها حتى يرد عليه منع اعتباره فيه وان وجوب ذكره انما يلزم لو التزم كون التعريف حدا تاما بانه لا يلزم مما ذكر الخصوص المطلق لجواز ان يكون الخصوص من وجه بقي ههنا بحث وهو ان قوله بل الوحشية اه يدل على ان الغرابة اذا لم يكن بمعنى الوحشية بالتفسير المذكور كانت مخلة بالفصاحة وقوله وان اريد اه يدل على خلاف ذلك فليتامل قوله لانا نقول اه حاصل الجواب اختيار الشق الثاني وهو ان المراد بالوحشية عين ما ذكره المعترض وابطال الادعاء عدم كونه مخلا بالفصاحة والقفار جمع قفر وهو الموضع الخالي عن الماء والكلاء قوله استعيرت لتلك الالفاظ اه التعليق بالوحشية

والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب

على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القرآن والحديث والغريب القبيح الذي يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجفخت وامثال ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال تفسير للوحشية فمنع كونه مخلا بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد وان اردت بالفصاحة معنى آخر ونعت

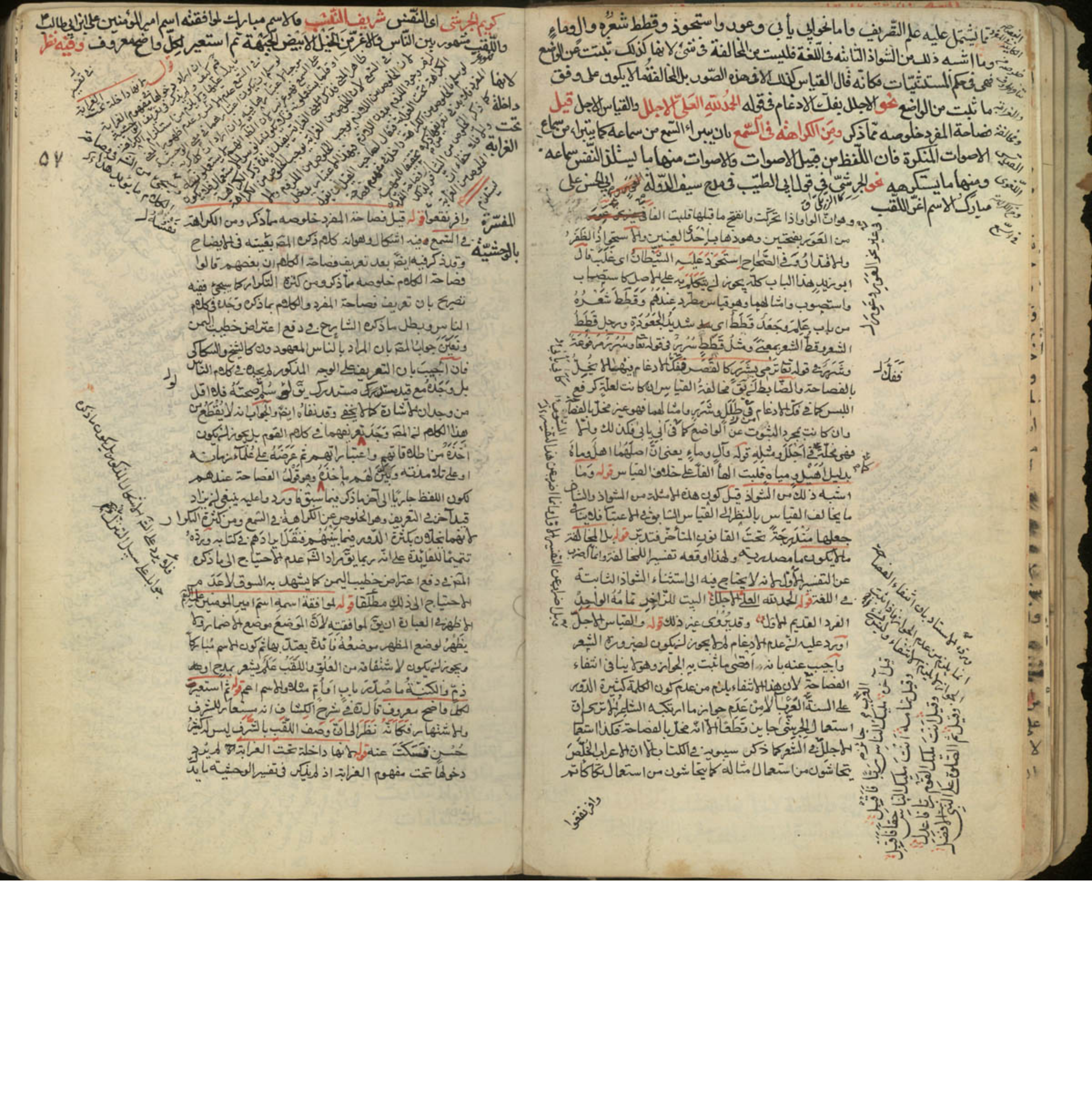
وما في حكمه ضعيف بالعلية كما تقرر عندهم فيستفاد من هذا الكلام انه فيستفاد استعارة الوحشي لتلك الالفاظ بملاحظة تلك الحيثية المقصود ثم العبارة في النسخ التي رايناها استعيرت ولا يظهر استعيرت بلفظ التذكير كما يدل عليه قوله منسوب بقي ههنا بحث وهو ان المستفاد مما نقله الشارح ليس الا اعتبار عدم الانس في الوحشية واما اعتبار عدم ظهور المعنى فلا فكيف يصح جعله جزء التفسير الوحشية ولا يفيد لزوم عدم الظهور لعدم الانس لان اعتبار اللازم في شيء لا يستلزم اعتبار الملزوم فيه والجواب انه تعريف الوحشية بهما يجوز ذكر اللازم فيه اي اعتبار عدم ظهور المعنى فيها ليس مستفادا من هذا الكلام المنقول بل من كلام مهم في موضع آخر لم يذكره لان ما ذكره ههنا كاف فيما قصده من ان الوحشي يطلق على غير ما ذكره المعترض **قوله** والوحشي قسمان هذا ايضا يدل على ان الوحشية يطلق على غير ما ذكره المعترض لانهم جعلوا الغريب الحسن قسما من الوحشي فلو كان المراد به ما يشتمل على تركيب تنفر الطبع عنه يلزم استعمال الغريب الحسن على ذلك لوجوب اعتبار المقسم في الاقسام فيلزم تداخل القسمين وايضا استعماله لا يعاب على العرب ثم قوله وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال اه اما على حذف المضاف اي ذو ان يكون او قوله ان يكون ماول بالمصدر والمصدر باسم الفاعل اي الكائن كذا صرحوا به في قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى وقد نص ابن هشام على هذه القاعدة في اواخر المغني فليكن على ذكر منك واعلم ان مورد القسمة في قوله والوحشي قسمان ليس الوحشي بالمعنى الذي ذكره الشارح وهو غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال بل الوحشي بالمعنى الذي ذكره المعترض لان كلا من هذين المعنيين مخل بالفصاحة مع ان احد القسمين المذكورين فصيح وهو الغريب الحسن بل الاعم منهما ولذا قال الوحشي قسمان ولم يقل وهو قسمان لئلا يتوهم ان مورد القسمة المعنى الذي ذكره سابقا وهذا المعنى الاعم ما يكون غير ظاهر المعنى

ان شيئا من التنافر والغرابة والمخالفة لا يخل بها فلا مشاحة **والمخالفة** ان يكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة او ما نوس

او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في مد وغير ذلك

ولا مانوس الاستعمال مطلقا سواء كان بالنظر الى الاعراب الخلص او بالنظر الينا وهو اعم مما ذكره الشارح لان المعنى الذي ذكره وحكم بانه مخل بالفصاحة مطلقا هو ان يكون غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال بالنظر الى الاعراب الخلص لان المعتبر حال الكلمة فيما بينهم والدليل على عموم مورد القسمة مما ذكره جعل الغريب الحسن قسما منه مع تصريحه بانه ليس بوحشي عندهم ثم هذا المعنى العام غير مخل بالفصاحة على اطلاقه بل المخل منه قسمان احدهما ما ذكره في المفصل الذي نقله الشارح من القوم وهو القبيح في السمع والثاني هو المعنى الذي ذكره الشارح فيما سبق وليس المقصود من قوله والوحشي قسمان الحصر فتدبر **قوله** مثل شرنبث الشرنبث الغليظ اليدين والرجلين وربما يوصف به الاسد وكذلك الشرابث بضم الشين قال سيبويه الالف والنون تتعاقبان الاسم في معنى نحو شرنبث وشرابث واشمخر اي ارتفع واقمطر يوما اي اشتد قال ابو عبيدة المقمطر المجتمع واقمطرت العقرب اذا عطفت ذنبها وجمعت نفسها **قوله** وهي في النظم احسن منها في النثر الضمير راجع الى الامثلة المذكورة لا الى مطلق الغريب الحسن ولذا انث الضمير فلا يرد انه يلزم ان يكون غريب القرآن والحديث احسن في الشعر **قوله** اطلخم الليل اي اظلم جفخت اي تفخرت وتكبرت **قوله** وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال تفسير للوحشية هذا شروع في المقصود وهو رد قوله وان اريد بالوحشية اه وما ذكره سابقا كان توطئة لهذا الرد فان قلت اذا كان هذا تفسيرا للوحشية فما فائدة توسطها في البين قلت فائدته التنبيه على تساوق الغرابة والوحشية **قوله** ظاهر الفساد لان الفصاحة انما هي باعتبار كثرة الدوران والجريان كما سبق وكثرة الدوران لا يجامع عدم الانس في الاستعمال **قوله** او ما هو في حكمها اي في حكم المفردات وهذا القيد لادراج نحو مسلموي بفك الادغام في تفسير المخالفة اذ لو لم يزد هذا القيد يلزم ان يكون مسلموي فصيحا اذ ليس على خلاف القانون المستنبط من تتبع مفردات الفاظهم ولا جهة اخرى لعدم فصاحته **قوله** كوجوب الاعلال في نحو قام تمثيل للقانون على حذف المضاف اي كقانون وجوب الاعلال في نحو قام

56



مما يشتمل عليه علم التصريف وما نحو الي يأبى وعود واستحوذ وقطط شعره والوماء
وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع
فهي في حكم المستثنيات فكانه قال القياس كذلك الا في هذه الصور بل المخالفة ما لا يكون على وفق
ما ثبت من الواضع **نحو الاجلل** بفك الادغام في قوله **الحمد لله العلي الاجلل** والقياس الاجل **قيل**
فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر **ومن الكراهة في السمع** بان يمج السمع من سماعه كما يتبرأ من سماع
الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما يستلذ النفس سماعه
ومنها ما يستكرهه **نحو الجرشي** في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة ابي الحسن علي
مبارك الاسم اغر اللقب

وهو ان الواو اذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت الفا
من العور بفتحتين وهو ذهاب احد العينين ولا استحوذ الظفر
ولا فقدانه في الصحاح استحوذ عليه الشيطان اي غلب قال
ابو زيد هذا الباب كله يجوز ان يتكلم به على الاصل كاستصاب
واستصوب واشباههما وهو قياس مطرد عندهم وقطط شعره
من باب علم وجعد قطط اي شديد الجعودة ورجل قطط
الشعر وقط الشعر بمعنى ومثل قطط شرر في قوله تعالى ترمي بشرر
وشرر في قوله تعالى ترمي بشرر كالقصر ففك الادغام فيهما لا يخل
بالفصاحة والضابطة في مخالفة القياس انه كانت لعلة كرفع
اللبس كما في فك الادغام في طلل وشرر وامثالهما فهو غير مخل بالفصاحة
وان كانت بمجرد الثبوت عن الواضع كما في ابى يابى فكذلك ولا
فهي مخلة كما في اجلل ومثله قوله وآل وماء يعني ان اصلهما اهل وماه
بدليل اهيل ومياه قلبت الهاء الفا على خلاف القياس **قوله** وما
اشبه ذلك من الشواذ قيل كون هذه الامثلة من الشواذ والشاذ
ما يخالف القياس بالنظر الى القياس الثابت بوضع الاعتبار فلا ينافي
جعلها مندرجة تحت القانون المتأخر فتدبر **قوله** بل المخالفة
ما لا يكون مما صدر منه ولهذا اوقعه تفسير المخالفة وانما اضرب
عن التفسير الاول لانه لا يحتاج فيه الى استثناء الشواذ الثابتة
في اللغة **قوله** الحمد لله العلي الاجلل البيت للراجز تمامه الواحد
الفرد القديم الاول وقد يعزى عنه ذلك **قوله** والقياس الاجل
اورد عليه ان عدم الادغام لم لا يجوز ان يكون لضرورة الشعر
واجيب عنه بانه اقصى ما ثبت به الجواز وهو لا ينافي انتفاء
الفصاحة لان هذا الانتفاء يلزم من عدم كون الكلمة كثيرة الدور
على السنة العرب لا من عدم جواز ما ارتكبه الشاعر الا ترى ان
استعمال الجرشي جائز قطعا الا انه مخل بالفصاحة فكذا استعمال
الاجلل في الشعر كما ذكر سيبويه في الكتاب الا ان الاعراب الخلص
يتحاشون من استعمال امثاله كما يتحاشون من استعمال الجرشي كما تم

كريم **الجرشي** اي النفس **شريف النسب** والاسم مبارك لموافقته اسم امير المؤمنين علي ابن ابي طالب
واللقب مشهور بين الناس والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف **وفيه نظر**
لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية

٥٧

وانتفعوا **قوله** قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة
في السمع وفيه اشكال وهو انه كلام ذكره المص بعينه في الايضاح
وقد ذكر فيه ايضا بعد تعريف فصاحة الكلام ان بعضهم قالوا
فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار كما سيجيء ففيه
تصريح بان تعريف فصاحة المفرد والكلام بما ذكر وجد في كلام
الناس وبطل ما ذكره الشارح في دفع اعتراض خطيب اليمن
وتعين جواب المص بان المراد بالناس المعهودون كالشيخ والسكاكي
فان اجيب بان التعريف على الوجه المذكور لم يوجد في كلام الناس
بل وجد مع قيد مستدرك قلنا لو سلم صحته فلا اقل
من وجدان الاشارة كما لا يخفى وقد نفاه ايضا والجواب انه لا يقطع من
هذا الكلام ان المص وجد تعريفهما في كلام القوم بل يجوز ان يكون
اخذه من طلاقاتهم واعتباراتهم ثم عرضه على علماء زمانه
او على تلامذته وبين لهم ما اخذه وهو قوله الفصاحة عندهم
لكون اللفظ جاريا الى آخر ما ذكر فيما سبق فاوردوا عليه ينبغي ان يزاد
قيد آخر في التعريف وهو الخلوص عن الكراهة في السمع ومن كثرة التكرار
لانهما يخلان بكثرة الدور فيما بينهم فنقل ايرادهم في كتابه وارده
تتميما للفائدة على انه ربما يتوهم اراد الشارح عدم الاحتياج الى ما ذكره
المص في دفع اعتراض خطيب اليمن كما يشهد به السوق لا عدم
الاحتياج الى ذلك مطلقا **قوله** لموافقة اسمه اسم امير المؤمنين عليه السلام
الاظهر في العبارة ان يقال لموافقته لان الموضع موضع الاضمار ولا
يظهر لوضع المظهر موضعه فائدة يعتد بها ثم كون الاسم مباركا
يجوز ان يكون لاشتقاقه من العلو واللقب علم يشعر بمدح او
ذم والكنية ما صدر باب او ام مثلا والاسم اعم **قوله** ثم استعير
لكل واضح معروف قال في شرح الكشاف انه مستعار للشرف
والاشتهار فكانه نظر الى ان وصف اللقب بالشرف ليس له كثير
حسن فسكت عنه **قوله** لانها داخلة تحت الغرابة لم يرد
دخولها تحت مفهوم الغرابة اذ لم يذكر في تفسير الوحشية ما يدل

لظهور ان الجرشى اما من قبيل تكاكأتم وافرنقعوا او الجحيش واطلخم وقد ذكر هنا وجوه اخر

الاول انها ان ادت الى الثقل

عليها بل المراد صدق الغريب على الكريهة في السمع لان البلغاء يتحاشون عن استعماله فيصدق عليه انه غير مأنوس الاستعمال فيخرج عن تعريف الفصاحة بقيد الخلوص عن الغرابة لا يقال المتنافر داخل تحت الغريب فلم ذكر الخلوص عنه لانا نقول يجوز ان يكون ذكره لكونه داخلا في مفهوم فصاحة المفرد وذاتيا لها بخلاف الخلوص عن الكراهة في السمع فقد ترى لو سلم ان الخلوص عنها معتبر في مفهومها فانما يلزم ذكره اذا كان حدا تاما واما اذا كان رسميا فيجوز ذكر بعض الذاتيات دون بعض ان قلت ينبغي ان يتعرض الشارح لهذين الامرين حتى يتم الجواب قلت كانه لاحظ ظهور فساد ارادة الدخول في مفهوم فصاحة المفرد ولزوم الذكر على تقدير الدخول فيه فاغمض عنه وانت خبير بان اثبات دخول احدهما في ماهية فصاحة المفرد دون الآخر مشكل جدا قوله لظهور ان الجرشى اما من قبيل تكاكأتم او يريد ان الذوق السليم حاكم بان مثل الجرشى وهو الذي يشتمل على الكراهة في السمع من احد القبيلين اي اما مشتمل على عدم ظهور المعنى وعدم انس الاستعمال فقط واما مشتمل على ذلك مع الكراهة على الثقل لان الجرشى بخصوصه كذلك القسم من الترديد ههنا توكيد الدخول وافادة امتناع الخلو وان جزمنا بكون الجرشى مثلا من قبيل الثاني ويمكن ان يراد الجزم فيما سيأتي بكونه من قبيل الثاني غير المردد فيه ههنا بل المجزوم خصوصيته والمردد فيه مطلق الكريهة في السمع بقرينة السوق فستعرف ان مطلق الكريهة في السمع لا يلزم ان يكون كريها على الذوق فان قلت كلام الشارح يدل على ان الكراهة في السمع مخلة بالفصاحة على تقدير دخولها في كل من القبيلين والحال ان مقابلة تكاكأتم للجحيش يدل على ان تكاكأتم ليس من قبيل الوحشي الغليظ وقد قال الوحشي قسمان والقسم المعاب استعماله هو الوحشي الغليظ قلت قد نبهناك على ان الوحشي ثلاثة اقسام قسمان منها مما يعاب استعماله ولذا ليس المراد حصر الوحشي في القسمين قوله الاول انها ان ادت الى الثقل قد ينافي فيه بان الكراهة في السمع ليست مودية الى الثقل بل الامر بالعكس فحق العبارة

ان يقول

فقد دخلت تحت التنافر والا فلا تخل بالفصاحة الثاني ان ما ذكره هذا القائل في بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف في موضعه

وضعف هذين الوجهين ظاهر

الثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع اذا ادى بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكم من الفاظ غير فصيح يستلذ اذا ادى بنغم متناسبة وصوت طيب وليس لشيء للقطع باستكراه الجرشى دون النفس سواء ادى بصوت

ان يقول انها ان نشأت عن الثقل الخ قوله وضعف هذين الوجهين ظاهر

او غيره اما الاول فلان عدم التأدي الى الثقل لا يوجب عدم الاخلال بالفصاحة

وكذا بحث لجواز ان يكون لامر آخر بان يكون الفصحاء كما احترزوا عن الالفاظ الثقيلة

وملع دون على اللسان احترزوا عن الالفاظ الكريهة على السمع وهذا معنى مناسب

فخت و للاخلال كذا نقل عن الشارح واما الثاني فلان ما قال وارد النظر في المتن

علم الرابع فينبغي ان يكون على ما ذكر في المتن ولم يذكر فيه ان اللفظ من قبيل الاصوات

ان مثل ولو سلم فالقول بان اللفظ صوت يعتمد على مخرج من مخارج الحروف

ذلك واقع شهور بين الادباء ولا يلتفتون الى التدقيق الفلسفي قوله راجعة الى النغم النغم بفتحتين جمع نغمة وهي الصوت في القراءة كذا في الصحاح

في التنزيل قوله فكم من لفظ فصيح الخ فيلزم من اعتبار القيد المذكور ان لا يكون التعريف جامعا لخروج هذا اللفظ مع كونه فصيحا قوله

كلفظ كلفظ ضيزى من ضازه يضيزه ضيزا اي ظلمه واصل ضيزى ضيزى كطوبى فابدلت كسرة الفاء لتسلم

ضيزى الياء كما فعل في بيض فان فعلى بالكسر لم يات وصفا كما في تفسير القاضي

ودسر قوله ودسر وهي خيوط تشد بها الواح السفينة وقيل هي المسامير

ونحو واحدها دسار والدسر الدفع وانما سميت المسامير دسرا لانه

ذلك يدفع بها منافذ السفينة قوله وفيه ايضا بحث لانه قد يعرض الخ ما يمنع

وفيه ايضا هذا القائل بصدد الفرار عن اشتمال القرآن على غير الفصيح ولا يخفى

بحث انه كما يجب تنزيه القرآن عن غير الفصيح يجب تنزيهه عن الكراهة

في السمع كما لا يخفى على المنصف هذا وقد يستفاد من البحث الذي

لانه قد اورده الشارح اعتراض على المصنف ايضا اذ يلزم ان لا يكون تعريفه للفصاحة

يعرض جامعا لان ما لا يكون خالصا عن الغرابة مثلا لكن عرض له ما يمنع اخلال

لاسباب غرابته لفصاحته فصيح مع عدم صدق تعريف الفصيح عليه اللهم

الاخلال الا ان يقتضي التعريف خلوصه عن الغرابة التي تكون سببا للقبح

بالفصاحة وعلى هذا فقس سائر القيود حتى يندفع الاعتراض هذا وقد اورد

ما يمنع التمييز على الشارح انه صرح فيما سبق ان قرب المخرج ليس سببا للتنافر

فيصير اللفظ لوقوعه في القرآن وفيما سيأتي ان مجرد الجمع بين الحاء والهاء

فصيحا فان فامدحه وكذا كثرة التكرار وتتابع الاضافات لا يخلان بالفصاحة

مفردات الالفاظ تتفاوت

باختلاف المقامات

كما سيجيء في الخاتمة ولفظ ضيزى ودسر كذلك والفصاحة في الكلام خلوصه

من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها

لوقوعهما في القرآن مثل قسمة ضيزى وبنفس وما سوّاها فألهمها فجورها وتقواها ونحو مثل دأب قوم نوح فيتجه عليه ان الوقوع في القرآن لم لا ينافي كون هذه الامور من اسباب الاخلال وستطلع على جوابه ان شاء الله تعالى قوله كما سيجيء في الخاتمة من ان لكل مقام مقالا لا يحسن فيه غيره ومصداقه ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في امالي الكافية من ان الشيء قد يكون غير فصيح فيلحقه امر فيجعله فصيحا كقوله تعالى الم يروا كيف يبدئ الخلق ثم يعيده فان الفصيح يبدأ بل لا تكاد تسمع ابداء قال الله تعالى كما بدأكم تعودون لكن فصح يبدئ ههنا لما حسّنه من التناسب مع قوله يعيده قوله حال من الضمير في خلوصه فيكون مبينا لهيئة الفاعل وقيدا لنفس الخلوص فههنا تقييد للنفي لا نفي للتقييد فان قلت اذا كان الظرف حالا من الضمير في خلوصه يكون العامل فيه الخلوص لان العامل في الحال وذيها واحد فيكون ظرفا لغوا مع تصريحهم بان اللغو لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة قلت اطلاق الحال على نفس الظرف مسامحة من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لان الحال في الحقيقة متعلقه معه صرح به في شرح اللب قوله واحترز به عن نحو زيد اجلل اعترض عليه بانه يصدق على مثل قسمة ضيزى وهذا دسر وكيف يبدئ الخلق انه خالص عن الامور الثلاثة حال كون كلماته فصيحة لان كل واحد من هذه الثلاثة كلام له حالان حال فصاحة الكلمات كما اذا عرض ما يمنع الغرابة مثل اذا ضم الى الاخير ثم يعيده وحال عدم فصاحتها كما اذا لم يعرض فاذا ذات الكلام واحد في الحالين فيصدق على حالته تعريف الكلام الفصيح على نمط قولهم الكريم من يسخو في حال مكنته فانه صادق على الفقير الذي لا مكنة له لكنه بحيث اذا حصل له مكنة يسخو وجوابه ان مبنى توجيه الشرح على رجوع القيد الى النفي كما اشير اليه فيما سبق وطريقه كما صرح به في شرحه للمفتاح ان يعتبر اولا ثم يقيد فههنا يعتبر خلوص الكلام عن الامور المذكورة اولا ثم يقيد بالظرف فيكون المعنى فصاحة الكلام

حال من الضمير في خلوصه اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرّج

نمط طريقة من الطرائق

59

ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات في تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون كلام مشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تأليف اجزاء الكلام على خلاف قانون النحوي المشتهر فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر

ان ينتفي الامور الثلاثة عنه والحال ان فصاحة كلماته يقارن ذلك الانتفاء ويحصل ذلك الانتفاء البتة بها وهذا لا يصدق على قولك كيف يبدئ الله الخلق قطعا اذ ليس فيه مقارنة فصاحة كلماته البتة لانتفاء الامور الثلاثة عنه لتحقق القيد الثاني فيه دون الاول وبالجملة منشأ الاشكال ارجاع الخلوص الى القيد كما في قولك الكريم من يسخو مع المكنة ومنشأ الاندفاع عكسه وقد صرح الشارح المحقق في شرح المفتاح بان التعويل في ذلك على القرائن قوله ولا يجوز ان يكون حالا من تنافر الكلمات الاظهر في الرد ان يقال قيد حال اعني مع فصاحتها قيد للنفي وهو التنافر لانه العامل في ذي الحال وهو الكلمات فيكون من قبيل ما دخل النفي على كلام فيه قيد فيرجع النفي الى القيد بمقتضى القاعدة السابقة فلا ابالغ تقريبا ويكون المعتبر في فصاحة الكلام انتفاء فصاحة الكلمات مع وجود التنافر لا انتفاء التنافر مع وجود فصاحتها وهو عكس كلي للمقصود ولئن تنزل عن لزوم ذلك فلا اقل من ان يصدق التعريف على صورة وجود التنافر مع انتفاء فصاحة الكلمات فما ذكره ههنا من انه يلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت او لا فصيحا مبني على التنزل او على ان ثبوت اصل الفعل فيما توجه النفي الى القيد اكثري كما نبهت عليه في بحث لا ابالغ وما ذكره في المختصر مبني على الاكثر ههنا ثم ما يقال من انه لما علم من التعريف ان التنافر مع فصاحة الكلمات مخل بفصاحة الكلام علم اخلال التنافر مع عدم الفصاحة بالطريق الاولى وكذا اخلال عدم التنافر مع عدم الفصاحة فرد بما ذكره الشارح المحقق في الحواشي من ان الاولوية على الاطلاق ممنوعة اذ في كل من الاول والثالث وجود شرط وفقد شرط ولو سلم فالاولوية غير معتبرة في التعريفات قطعا هذا وقد يجعل قوله مع فصاحتها صفة للمصدر يدل عليه الخلوص اي فصاحة الكلام خلوصه عن الامور الثلاثة خلوصا كائنا مع فصاحة كلماته وهو قريب من القول المختار فتأمل والله اعلم قوله المشتهر فيما بين معظم اصحابه اه الاشتهار يجيء

لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح ولئن كان مثل هذه الصورة اعني ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كالفاعل واستسهل

بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل ومصعبا ادى الله الكيل صاعا بصاع

... بانها وشعد بابن الصحاح والديوان لفلان فضيلة اشتهر بها الناس فالمشهور

على وزن الفاعل والمفعول **قوله** لفظا ومعنى اراد بالمعنى ما يقابل اللفظ حكما كان او غيره فيتنا ول الاضمار قبل الذكر معنى وحكما وكثيرا ما يراد بالمعنى ما يقابل اللفظ والحكم ومن ثمة قال في المختصر لفظا ومعنى وحكما **قوله** اعني ما اتصل بالفاعل المراد بالفاعل هو المقدم على المفعول به بقرينة السوق واللام للعهد **قوله** ابن جني بسكون الياء وتخفيفها كنية الامام ابي الفتح عثمان بن جني ونقل عن سيبويه ان جني معرب كني وليس الياء فيه للنسبة كذا ذكره الدماميني في شرح المغني واعلم ان الشيخ عبد القاهر قد نصر مذهب الاخفش في المسائل المشكلة ووافقه ابن مالك في شرح التسهيل ومن ههنا ذهب بعضهم الى عدم الاخلال بالاضمار قبل الذكر بالفصاحة مستندا بان الشيخ قدوة في هذا الفن وهو المرجع في امر الفصاحة والبلاغة وكلامه حجة مطلقا **قوله** جزى ربه عني اه عن ههنا للتبعيد كما ذكره ابن هشام في مغني اللبيب في قوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا والعاويات فهي جمع عاو من عوى الكلب يعوي عواء اي صاح وقد يعوى العاويات وهي الجمع الجاري هو العتق **قوله** وقد فعل اي وقد فعل الله ذلك وقد اجاب مسئلتي قبل المقصود منه اظهار الرغبة فان الطالب الراغب اذا تناهت رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه وربما يخيل اليه حاصله **قوله** ادى الينا الكيل صاعا بصاع قيل الضمير في ادى راجع الى شخص مذكور فيما سبق وفي اليه راجع الى مصعب وقيل الضمير في ادى راجع الى مصعب وفي اليه راجع الى اصحابه قصدا الى كل واحد منهم كما حققه في شرح اللب ونظيره قوله تعالى وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه فان الضمير في بطونه راجع الى الانعام او نقول لمشابهته لفظ افعال للمفرد ولهذا يجيء في اكثر المواضع وصف المفرد به نحو برمة اعشار وثوب اسمال ونطفة امشاج ويقبل التكسير نحو اناعيم والتصغير

٦٠

و التصغير نحو انيعام هذا وقوله صاعا بصاع حال من ضمير ادى والاصل مقابلا صاعا بصاع طرح مقابلا واقيم صاعا مقامه ثم الحال ليست هي صاعا بل مجموع قوله بصاع لان معنى المنوب عنه يحصل في المجموع كذا ذكره صاحب الاقليد في كلمته فاه الى في وفي مجمع الامثال اجزاه كيل الصاع بالصاع اي كافأ احسانه بمثله واسائته بمثلها **قوله** اي رب الجزاء ليس الرد مبنيا على تقدير المصدر نظم الكلام كما ظنه الشيخ في شرح اللب ورده بل على ان المصدر موجود في ضمن الفعل هذا ويمكن ان يقال الضمير في ربه راجع الى المتكلم على طريقة الالتفات عند السكاكي كما في قول امرء القيس تطاول ليلك بالاثمد **قوله** عن كبر عن ههنا تفيد كون ما بعدها سببا لما قبلها كما في قولك فعلت هذا عن امرك ويجوز ان يكون بمعنى بعد كما قيل في قوله تعالى طبقا عن طبق اي جزى بنوه ابا الغيلان بعد كبره والغرض ذم ابناء ابي الغيلان لعدم رعايتهم حقوق ابيهم ولهذا لم يرجع الضمير الى المصدر على ان يكون المعنى بنوه الجزاء كما يقال ابو الوقت وابو الفضل وما شابههما بمعنى ملابسه وملازمه وما في قوله كما يجزى مصدرية وسنمار رجل رومي بنى الخورنق التي بظهر الكوفة للنعمان بن امرئ القيس فلما اتمه القاه من علاه فخر ميتا لئلا يبني مثلها لغيره وفي مجمع الامثال هو الذي بنى اطم احيحة بن الجلاح فلما اتمه قال له احيحة لقد احكمته فقال اني لاعرف حجرا لو نزع لانتقض الكل فسأله عن الحجر فأراه فدفعه احيحة من الاطم فخر ميتا والعدول الى صيغة المضارع في كما يجزى استحضار لذلك الفعل الشنيع وهو مقابلة الاحسان بالاساءة وسيجيء انه من قبيل المجاز **قوله** الا ليت شعري البيت خبر ليت محذوف وجوبا والوجود شرط الحذف وهو قيام الجملة الاستفهامية التي سدت مسد مفعولي شعري مقامه كما قال ابن الحاجب والتقدير ليت علمي حاصل لجواب هذا السؤال واما الجملة في قولك شككت هل زيد قائم فمحلها نصب بنزع الخافض اي شككت فيه اي في جواب

ورب به الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اي رب الجزاء

واما قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار وقول الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا

هذا السؤال قوله على ما جرى بالجيم المفتوحة والراء المهملة قيل هو
من الجريرة وهي الجناية ويحتمل أن يكون من الجر وقد يروى بالحاء
المهملة والزاي المعجمة من الحز وهو القطع قوله فشاذ لا يقاس
عليه وأما ما لم يجز ههنا رجوع الضمير إلى المصدر المدلول عليه
وهو اللوم أما إلى الشاعر فيتبين لم التفات لأن مقصود الشاعر
قوم زهير فإن الذوق السليم يفهم من هذا البيت تحريض أقربائه
على لومه ولومهم على ترك لومه ولعل قوم زهير غير قوم الشاعر
والله أعلم قوله وليس قرب قبر حرب قبر ذكر في عجايب المخلوقات
أن من الجن نوع يقال لها الهاتف صاح واحد منهم على حرب بن أمية
فمات فقال ذلك الجني هذا البيت والواو في وليس يحتمل أن يكون
للحال وأن يكون للعطف ثم إن القرب بمعنى القارب والإضافة
لفظية فكون إضافة المصدر معنوية فيما إذا كان باقيا على
معناه الحقيقي أو نقول قرب ظرف الخبر ليس أي ليس قبر كائنا قرب
قبر حرب أو الكلام محمول على القلب كما صرح به السكاكي فقوله يكون
مراجعا عسكر وماء وعلى التقادير لا يلزم على ما اتفق على عدم وقوعه
في كلام العرب من كون المسند إليه خبر ليس معرفة لإضافته
إلى المضاف إلى العلم وهو حرب والمسند إليه أعني اسمه نكرة ثم ظاهر
البيت خبر ومعناها تأسف وتحسر على كونه بمترك وقد وضع المظهر
موضع المضمر في قوله قرب قبر مع أن الظاهر أن يقول قربه لزيادة
التمكين قوله أي قول أبي تمام من قصيدة يعتذر فيها إلى ممدوحه
وهو أبو المغيث موسى بن ابراهيم الرافعي إذ قد اتهمه جماعة
بأنه قد هجاه فعاتبه بذلك فقال أبو تمام القصيدة معتذرا
ومتبريا عما نسب إليه وما قبل البيت المذكور أعيذك بالرحمن
أن تطرد الكرى بعتبك عن طرف امرئ صادق الود
أليس هجر القول من لو هجوته إذن لهجاني عنه معروفه
عندي قوله فالواو للحال الظاهر أنه الأولى أن يجعل للعطف على
المستكن في أمدحه الثاني لوجود الفصل على نمط قوله تعالى

اسكن أنت وزوجك الجنة وذلك لأن حالية قوله وحدك
وإن اقتضى في الجملة أن يكون مقابله كذلك لأن الدلالة على مشاركة الورى
في المدح مقصودة في المعنى وعلى الحالية لا يفهم ذلك قطعا كما لا يخفى
ويؤيده رواية نهاية الإيجاز جميعا بدل معي فإن قلت العطف يقتضي
أن يكون مدح الشاعر بصحته سببا لمدح الورى إياه وفيه على تقدير
تسليم صحة السببية من القصور في شأن المدح ما لا يخفى قلت المراد
بالسبب في باب الشرطية عند النحاة الاقتضاء في الجملة ومدح الشاعر
قد يكون مفضيا إلى مدح الورى بأن يشرع في عد الأوصاف الجميلة ويوافقه
في ذلك الغير حضار المجلس ولا يلزم من هذا توقف مدح الورى على مدحه
بحيث يلزم من انتفائه انتفاؤه لجواز أن يكون لشيء أسباب كثيرة
كما سيأتي في بحث لو فلا يلزم المحذور فإن قلت فما فائدة معي على تقدير
العطف قلت الدلالة على عدم تراخي مدحهم عن مدحه وأنه معنى مقصود
في المقام فإن قلت ألا يؤدي العطف إلى اتحاد الشرط والجزاء بناء على لزوم
كون كل من المعطوف فيه جزاء على حياله قلت يعتبر العطف بعد تمام التعليق
لا بالشرط قوله وفي استعمال إذا آه رد على الزنجاني حيث رجح أن للدلالة
على الشك وجه الذم لكن لا يخفى عليك أن الإيهام المذكور إنما يحسن
اعتباره في جانب المدح ثم في اختيار إن في جانب المدح وهو سور الكلي واختيار إذا المفيدة للاتصال الجزئي في جانب اللوم لطافة لا تخفى
قوله ما عابه الصاحب وهو اسمعيل بن عباد وصحب ابن العميد في
وزارته وتولاها بعده لفخر الدولة بن بويه ولقب بالصاحب لذلك
وقد كان هو أستاذ الشيخ عبد القاهر وكتب الشيخ مشحونة بالنقل عنه
جمع بين الشعر والكتابة وقد فاق فيهما أقرانه إلا أنه فاق عليه
الصابي في الكتابة قال الثعالبي كان الصاحب يكتب كما يريد والصابي
كما يؤمر ويراد وبين الحالين بون بعيد هذا وقد أجيب عن تعييبه بأنه
إذا جاز استعمال إذا في موقع إن للغرض المذكور فلم لا يجوز استعمال
اللوم في مقام الهجو إشارة إلى أن الممدوح لا يتصور فيه الهجو وإنه
وهو لا يستحقه قطعا حتى إذا تركت مدحه فغاية ما يتصور في شأنه اللوم
فيكون مدحه سببا لمدحهم

فلهذا لم يعتد في تنافر الحروف ثم المراد من الحروف مجموع الحائين والها
وفي عدّنا الهاء من الحروف مع كونها اسماً تغليب قوله بجمع سطل ه
قيل هنا تنظير لتنافر الالفاظ وتباينها بتنافر الحجّ وتباينها
لا تمثيل ولا تبعد قوله انما يخل بالفصاحة بالبلاغة ح ليس المراد انه
مخل بالبلاغة البتة كيف ولو جمعت تلك الامور في مقام يقتضيه
لم يكن مخلاً بها قطعاً بل اذا ذكرت في مقام لا يقتضيها واليه
اشار ما قلنا بقوله بالنسبة الى الحاصل قوله اي كون الكلام معقداً دفع
لما يورد على المص من ان التعريف المذكور تعريف للتعقيد وهذا
الدفع اقرب من القول بان الاطلاق اصطلاحي لا لغوي وبانه
من باب الميل الى المعنى والمقصد جعل الكلام بحيث لا يكون كذا انما تسامح
بناء على ظهور المراد قوله على ان المصدر من المبني للمفعول ح ههنا
بحث شريف ذكره حبكا المحقق في تفسير الفاتحة ينبغي ان يتنبه له
وهو ان صيغ المصادر تستعمل اما في اصل النسبة وتسمى مصدراً
واما في الهيئة الحاصلة منها للمتعلق معنوية كانت او حسية كهيئة
المتحركية الحاصلة من الحركة وتسمى الحاصل بالمصدر وتلك الهيئة
وتلك الهيئة للفاعل فقط في اللازم كالمتحركية والقائمية من الحركة
والقيام او للفاعل والمفعول وذلك في المتعدي كالعالمية والمعلومية
من العلم باعتبار يتسامح اهل العربية في قولهم المصدر المتعدي
قد يكون مصدراً للمعلوم وقد يكون مصدراً للمجهول يعنون بهما الى
الهيئتين اللتين هما معنيا الحاصل بالمصدر ولا فلا كان كل مصدر
مستعملاً مشتركاً ولا قائل به بل استعمال المصدر في المعنى الحاصل بالمصدر
استعمال الشيء في لازم معناه قوله تقديم او تاخير قيل المراد تقديم اللفظ
عن محله الاصلي الذي يقتضيه ترتيب المعاني او تاخيره عن ذلك
المحل وهما لا يجتمعان قطعاً فليس احدهما مغنيا عن الآخر
بناء على ان التاخير من لوازم التقديم قوله فان سبب التعقيد
وكون اجتماع هذه الامور سبباً للتعقيد لا طلقوا الخلل عليه
مع شيوع كل منها واطلاق الخلل على مثله هين عند ارباب

اللوم فاذا المته لا يشاركني احد في لومه ففيه من المبالغة ورعاية
الادب ما لا يخفى قوله لما بين الحاء والهاء من التنافر اي بين خصوصية
هذين الحرفين والمنفي فيما سبق حصول التنافر من نفس قرب المخرج
لا وجوده في صورة قرب المخرج حتى يتنافى كلاماه كيف وقد صرح
هناك بان ما عده الذوق الصحيح ثقيلاً متعسر النطق فهو متنافر
سواء كان من قرب المخرج او بعده او غير ذلك وصرح بان الهعخع
من المتنافر مع ان فيه قرب المخرج على ان المذكور فيما سبق ليس ان قرب المخرج
لا دخل له في حصول التنافر بل ان قرب المخرج ليس علة تامة مستلزمة
للتنافر المخل بالفصاحة ويشد ما ذكرنا اليه استدلاله على هذا المدعي بوجود
القرب مع التنافر في الجيش وفي الم اعهد ونحوهما فانه انما يفيد
عدم كونه علة تامة مستلزمة له لا عدم دخله فيه فافهم قوله ولم يرد
ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل فان قلت يجوز
ان يطرء هناك ما يمنع السببية كما سبق مثله قلت هذا اعتراف
بان العلة التامة المستلزمة لعدم الفصاحة هو الجمع بين الحاء والهاء
مع عدم ما يمنع السببية لان انتفاء المانع جزء من العلة التامة لا مجرد
الجمع بينهما وهو الذي استدل الشارح على انه غير مخل بالفصاحة
فان قلت لا يلزم من عدم كون مجرد امدحه غير فصيح بالمعنى المذكور
ان يحصل عدم الفصاحة من تكريره لجواز حصوله من نفس امدحه
مع انعدام ما يمنع السببية قلت لم يدع الشارح اللزوم المذكور بل لتم
الامر لكنه في نفس الامر والحاكم بذلك هو الذوق قوله باقي كل التنافر
اورد عليه انه مثال لما هو دون المتناهي في التنافر على ما سبق فكيف
يقال انه باقي كل التنافر واجيب بانه كلام وقع في المحاورة فيحمل على المبالغة
وبان المراد بالتنافر الكامل كما في قولك زيد هو الرجل فلا يلزم منه
ان لا يكون فوقه متنافر وتحقيق المراد بالتنافر ههنا هو النفرة لا المعنى
الاصطلاحي والتعبير به عنها للدلالة على الكمال لان الفعل
اذا تشارك فيه الفاعل يجيء كاملاً قوله وفي الثاني حروف
منها الظاهر لم يحصل التنافر المخل من حروف كلمة واحدة

البلاغة فلا حاجة الى جعل قوله لخلل خارجا عن التعريف بيانا للسبب
الغالب توجيها لكلام المص ثم فيه توطئة لما سيجيء من قوله فهذا التقديم
شايع في الاستعمال الكثير اوجب زيادة في التعقيد رد لاعتراض الزوزني
حيث قال الخلل في تقديم المستثنى منه اذ جوزه النحويون
بلا خلاف منهم ووجه الرد ظ قوله ويجوز ان يكون التعقيد
ظاهره انه معطوف على قوله ويجوز ان يكون اجتماع امور لكنه فاسد
كما لا يخفى فهو معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل التعقيد
يجوز ان يكون حاصلا من اجتماع امور ويجوز ان يكون حاصلا
ببعض منها قوله فذكر ضعف التاليف اه دفع لاعتراض الخلخالي
بان ذكر احد الامرين من ضعف التاليف والتعقيد اللفظي يغني
عن الآخر وما سبق كان توطئة لهذا الدفع وانما لم يتعرض لعدم
اغناء ذكر التعقيد اللفظي عن ذكر ضعف التاليف لوضوح فساده
وضوحا اغنى عن التعرض له فان قولك جاءني احد بالتنوين
مشتمل على الثاني دون الاول قوله والا فالمختار البدل لما
ذكره ابن الحاجب في الايضاح من انه لو نصب على الاستثناء
يلزم الاشكال في عامله بخلاف ما لو جعل بدلا لان الاشكال في العامل
في عامله ليس للعرب بل نقول كله مبهم بل المقصود التطابق بينه
وبين المستثنى منه في الاعراب مع امكانه ايذانا بكونه من تمام
المنسوب اليه لان البدل مقصود في الكلام وجزء منه بخلاف
الاستثناء فانه فضلة قوله يوجب قلقا في المعنى اضطرابا
نقل عن الشيخ انه قال لان الغرض نفي ان يماثله احد ويقاربه
وهذا يفيد نفي ان يكون المماثل له حيا يقاربه او بالعكس
وهذا في النظم متدافع لاقتضائه وجود المماثل والمقارب مع عدمه
ويفتقر الى ان يوجه هذا السلب بناء على عدم المحكوم عليه ولكنه بهذا
قلقا تم كلامه وهذا مبني على ان المقاربة بمعنى المماثلة كما لا يخفى
ومما بينا فيه بان المقارب من الشيء ما يكون قريبا منه لا ما يكون
مثله فلا قلق في التوجيهين لصحة نفي المقارب عن المماثل

وعكسه

وعكسه ويجاب بان الاستثناء لا يصح لاقتضائه ان يكون الملك مماثلا ومقاربا
وغير مماثل على انه لا شبهة في ان المقصود نفي المماثل عن الممدوح
ونفي المماثل عن المقارب وعكسه لا يفيد في هذا المقصود شيئا هذا وقد يناقش
ايضا بعد تسليم ان المقاربة بمعنى المماثل بان انتفاء وصف المحمول ههنا اعني
الحي المقارب يستلزم انتفاء الموضوع وهو المماثل ففيه نفي للكلام بنفي
لازمه وهو ابلغ كما اشير اليه في قوله تعالى ليس كمثله شيء فكيف يعد قلقا وانه
من باب البلاغة فتدبر قوله بفصله بين البدل والمبدل منه يعني ان فيه سببا
آخر للتعقيد غير ما ذكر قوله لخلل في انتقال الذهن الاظهر ان يراد ذهن السامع
المتكلم لتناسب قوله لخلل في النظم فالتعليل بقوله وذلك الخلل يكون لايراد
اللوازم اه مع ان الامر بالعكس باعتبار معنى الظهور اي يظهر ذلك الخلل
بالايراد المذكور ويجوز ان يراد ذهن السامع فتعليل عدم ظهور الدلالة به
مع ان الامر ايضا بالعكس باعتبار المذكور ايضا وان يراد الاعم من كل منهما
ولك ان تحمل قوله في انتقال الذهن على حذف المضاف اي في طريق انتقال ذهن
السامع واعترض على الوجه الاول بانه يلزم منه ان يكون الخلل في كلامه مبنيا
على خلل في ذهنه وهذا ثم لجواز ان يكون تاليف الكلام على هذه الكيفية مع
القدرة على التاليف على وجه لا تعقيد فيه ولا خلل لاغراض يتعلق بذلك كامتحان
الافهام والتعمية في المرام ونحو ذلك والجواب ان قصد التعمية ولا الغاز
بالكلام الموضوع للافادة يعد خللا في تصرف الذهن عند البلغاء ولهذا
صرحوا بان شيئا من المعميات ليس بفصيح واقتصروا في تعريفها لبيان
على ذكر الوضوح بناء على ان مقابله مردود كما صرح به الشريف في شرح
المفتاح فتامل قوله لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة
يجوز ان يكون الجمع المعرف باللام في الموضعين محمولا على الجنس على ما ذهب
اليه ائمة الاصول حيث لا يصح الاستغراق ولا عهد فلا يلزم تعدد
اللوازم والوسائط في كل مادة ووصف الوسائط بالكثرة ح بالنظر الى
المواد وان يكون باقيا على معناه بان يراد بمقابلة الجمع بالجمع انقسام الآحاد
على الآحاد وان جوز ذلك الانقسام على السواء بل يكون على الاختلاف والتفاوت
كما اذا قيل باع القوم دوابهم يكون المراد منه ان كل واحد منهم باع

ما العين الدالة سواء كان واحدة او متعددة وهو الظاهر فالكلام
سالم عن المحذور بلا شبهة اذ لا يلزم توحيد اللازم والواسطة
في كل مادة فان لم يجز ذلك لا نسلم ان يكون احدنا بالاقل كما في
الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد على انه اذا علم من البيان المذكور
وجود التعقيد في ايراد لازم واحد مفتقر الى واسطة واحدة مع خفاء
القرينة فكان يوجد في ايراد اكثر من ذلك مع خفائها اولى وكذا فيما
قصد باللفظ ما ليس من لوازم معناه ففي الكلام تنبيه بالادنى على
الاعلى فان قلت اذا اورد لازم واحد غير مفتقر الى واسطة مع خفاء
العلاقة بينه وبين الملزوم يحصل التعقيد ولا تعرض له في الكلام
قلت عدم التعرض له لندرة مثله وبقي في قوله وذلك لايراد اللوازم
البعيدة بحث وهو ان هذا لا يلائم مذهب المص فان الانتقال في المجاز
والكناية عنده انما هو من الملزوم الى اللازم والفرق باشتراط القرينة
الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقي في الاولى دون الثانية فالانسب لمذهبه
ان يقول لايراد الملزومات البعيدة فليتامل **قوله** ساطلب بعد
الدار عنكم لتقربوا اختار العبارة الدالة على الاستقبال وضعا
اعني السين دلالة على ان البعد وان كان وسيلة الى القرب الذي هو
المقصد الاقصى للعشاق والمطلب الاعلى للمشتاق الا انه من حيث انه
بعد في نفسه خليق بان يسوف طلبه ولمثل هذه النكتة اضاف
البعد الى الدار والقرب الى ذات المخاطب **قوله** وهو الرواية الصحيحة
لثبوتها بالنقل الصحيح عنده ولان ما ذكره الشيخ من معنى البيت هو
الصحيح عنده وهو مبني على الرفع **قوله** من الكآبة والحزن الكآبة
وسوء الحال والانكسار من الحزن وقد كئب الرجل يكأب كعلم
يعلم كأبة وكآبة مثل رأفة ورآفة **قوله** ابكاني الدهر ويا
ربما اه معنى البيت ابكاني الدهر بما يسخطني ويا قوم ربما اضحكني
بما يرضيني الياء في قوله بما يرضيني من نفس الكلمة لا ياء المتكلم
بان يكون قبلها نون الوقاية بدليل مطلع القصيدة وهو انزلني
الدهر على حكمه من شامخ عال الى خفض **قوله** لكنه

اخطأ في الكناية اه تحقيقه ان كل حقيقة جرت عادة البلغاء
فالتجوز منها الى معنى دائما كما عن الجمود الى بخلها بالدموع او ان
ارادة البكاء فالانتقال الى غيره وان كان مع علاقة مصححة
كما عنه الى عدم البكاء مطلقا وعنه الى السرور يختل ليس بمقبول لا
لانه غير منقول حتى يرد عليه انه لا يشترط النقل في آحاد المجاز عند
المحققين بل لان تعارفهم على خلافه يمنع الاذهان عن التفات
الى هذا الانتقال فيما بينهم فاعتبر المانع في حقهم مانعا
مطلقا واما اذا لم يعلم تعارفهم فيه فيحوز الانتقال عنه الى مجاز
فيه التجوز المعتبر اي التلازم كذا في فصول البدايع وبهذا التحقيق
ظهر وجه تخطئة الشاعر وان جعله من استعمال المقيد في
المطلق لا يفيد **قوله** حال ارادة البكاء هذا القيد مفهوم من عبارة
البخل والمذكور في الصحاح ان العين الجمود ما لا دمع لها مطلقا
قال الحماسي البيت الحماسي منسوب الى الحماسة وهي في اللغة
الشجاعة والمراد بها ههنا الكتاب المشهور المنسوب الى الامام
ابي تمام حبيب بن اوس الطائي جمع فيه اشعار البلغاء
الذين يستشهد بكلامهم فاذا قيل هذا البيت حماسي اريد به
انه مذكور في ذلك الكتاب واذا اطلق الحماسي فالمراد به احد
الشعراء المذكورين في ذلك الكتاب ثم البيت المذكور لابي عطاء
السندي يرثي ابن هبيرة وهو الذي حبس الامام ابا حنيفة
على ان يكون خاتمه في يده ولا ينفذ له ولا يخرج كتاب ولا يخرج
شيء من بيت المال الا باذنه فامتنع الامام فامر بحبسه وضربه
فقال دعو في حق اساور احوالي فامر بتخليته فركب
مطيته وهرب الى مكة **قوله** يجادك معها اي يد معها الجاري
الجاري واضافة اليوم الى واسط وهو بلد للتوضيح والتحديد
وباقي المعنى ظاهر **قوله** من باب استعمال المقيد في المطلق
قيل عليه فعلى هذا لا يكون في البيت ايراد اللازم البعيد

والارادة الملزوم حق مرتبة الاولى اي ارادة الملزوم وهو المقيد وارادة
اللازم وهو المطلق وقد يجاب بحمل اللوازم فيما مر على التغليب
وبان البيت مثال لمطلق الخلل في الانتقال لا للخلل في الانتقال
من اللازم الى الملزوم قوله ثم كنى به عن المسرة اورد عليه ان الصواب
تبديل المسرة بالسرور لان المسرة مصدر متعد البتة تقول سره
مسرة واما السرور فقد يجيء لازما ايضا كما يشهد بهما تتبع كتب
اللغة واجيب بان المسرة ههنا مصدر من سر مبنيا للمفعول
كما ذكره الشارح في التعقيد وبان المعنى ان الجمود كناية عن مسرة
شيء لمن قام به هذا الجمود وبان المراد بالمسرة اثرها اعني الفرح
والسرور قوله لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة وهذا
بخلاف الايهام الذي عد من المحسنات للكلام البليغ فانه انما
يعد محسنا عند وضوح القرينة على المراد وهو مفقود ههنا
لان المصراع الاول ولئن دل على ان المراد بالجمود السرور لكن شهرة
استعماله في الحزن يعارضها كما سبق تحقيقه والاعتراض بان
سهولة الانتقال ليست بشرط في قبول الكنايات والا لزم خروج
اكثر الكنايات المعتبرة عند القوم عن حيز الاعتبار لان صعوبة
الانتقال في تلك الكنايات ان ادت الى التعقيد فلا نم اعتبارها
عندهم كيف وقد صرحوا بان المعمى وكذا اللغز غير معتبر عندهم
لاشتمالهما على التعقيد ولهذا لم يذكرهما السكاكي والمص قوله حتى
يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ اي يوقع في خيال السامع
انه فهم المعنى الثاني من وسط اللفظ والمراد انه فهمه قبل تمام
الكلام لغاية ظهوره على زعمه واعترض عليه بانه يفهم منه لزوم
كون الجامع في الاستعارة ظاهرا وسيذكر ان الجامع اذا ظهر
بحيث يفهمه غير الخاصة يسمى مبتذلة ويشترطون في قبولها
ان يكون الجامع غامضا دقيقا فبين الكلامين تدافع واجيب
بان غموض الاستعارة ودقة جامعها لا ينافي وضوح طريق
الانتقال بان لا يكون مانع لغوي قوله واما الكلام الذي ليس له

ادعرفت

جواب

جواب عما يقال ان هذا انما يتم اذا كان للكلام معنى ثان واما
اذا لم يكن فلا قوله فبعد هنا اطلب البعد فالمراد ان كانا
حاصلين حال الاخبار يلزم طلب الحاصل وان لم يكونا حاصلين
حاصل فلا وجه لطلب البعد لحصوله بلا نعم طلب الحاصل
اجيب باختيار ان البعد حاصل حال الاخبار لكن المطلوب
استمراره ليستمر الوصال على انه طلب البعد يحتمل ان يكون في الاستقبال
كما يدل عليه قوله فبعد هنا اطلبه وزمان الاستقبال مبهم
لا يدرى انه زمان القرب او البعد فيطلب فيه ما هو خير و
وسيلة الى النجاح عنده قوله وان في رفعته كما هو الصواب
يدل على ان رواية النصب خطأ وقد بينا وجهه
وقد يوجه بان سكب الدموع يدخل تحت الطلب فلا استقبا
فيكون المعنى اني لست اطلب البكاء الآن وانما اطلبه في الاستقبال
ولا يخفى ان البكاء والحزن ينبغي ان يكونا شعارا لي العاشق المهجور
غير منفك عنه في حال من الاحوال فلا يليق بحاله عدم طلبه
في الحال فيكون خطأ في نظر البلغاء وانت خبير بانه لا معنى لعدم
لطلب الحزن في الحال للزوم تحصيل الحاصل بناء على وجوده فيه
في حال سماع الحال قوله الكئب اي اقبل عليه غاية
الاقبال من اكب على وجهه سقط عليه ثم هذا الاكباب والملازمة
على الكتب مستفادة من صيغة المضارع الدالة على الاستمرار بمعونة المقام
قوله ولا يخفى فيه من التكلف والتعسف قيل لان عادة الزمان الاتيان
بنقيض المطلوب في الواقع لا الاتيان بنقيض ما يظهر المرء انه مطلوب
ورد بان من تطرفات الشعراء انهم يظهرون طلبه امر يكون
مرادهم خلافه بناء على ذلك الامر التخييلي فلا معنى للاعتراض عليه
قال ابو الحسن الباخرزي ولكم تمنيت الفراق مغالطا
واحتلت في استثمار غرس ودادي وطمعت منها في الوصال
لانها تبني الامور على خلاف مرادي وقيل لان السين للاستقبال
معتبرة في تسكب فارادة الحال من تسكب مع وجود علامة الاستقبال

فيه وارادة الاستقبال من المحتمل عليها فيه خارج عن القانون وفيه نظر لان ارادة الحال لمن تسكب على تقدير الدفع كما صرح به الشارح وجه يجوز ان يعطف على مجموع ما طلب ويراد الحال لمن تسكب واما ارادة الحال من التجمد ابتداء فلا حظ اقتضاء سكب الدموع اليه ولا انصاف لما ذكره القوم في معنى البيت ليس بها بعد ما ذكره الشارح وان انكشاف حلية الحال يتوقف على انكشاف حال الشاعر كما صرح به الفاضل المحشي وتحقيق مراد الشاعر ترك مراد نفسه لمراد محبوبه لان مراد الحبيب الوصال ومما يلزمه ومراد المحبوب الفصال وما يتبعه كما قال اريد وصاله ويريد هجري فاترك ما اريد لما يريد والمقصود من ذلك الترك ان يترحم له الحبيب فيتسبب بذلك الى الوصال وبهذا يظهر معنى قوله ليقربوا والله اعلم قوله ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد دفع لما يتوهم من ان التكرار مجموع الذكرين فلا يتعدد بذكر الشيء ثلث مرات فضلا عن ان يكثر فلا وجه لعد البيت من كثرة التكرار وجه الدفع ان التكرار هو الذكر الآخر لا مجموع الذكرين ولان المراد بالكثرة ما يقابل الوحدة فيحصل التكرار وكثرته بتثليث الذكر وقد يجاب بانه اذا ذكر الشيء ثلث مرات فقد كثر التكرار وان كان المراد بالكثرة معناه العرفي بناء على ان ذكر الثاني تكرار بالنسبة الى الاول وتكرار آخر بالنسبة الى الثالث وكذا الكلام في ذكر الاول والثالث وبان الاضافة في كثرة التكرار من قبيل اضافة المسبب الى السبب اي كثرة الذكر الحاصل من التكرار فيحصل التكرار وكثرته على كلا الوجهين بتثليث الذكر قطعا قوله وتسعد في اه الاسعاد الاعانة وتانيث الفعل لان المراد بالسبوح الفرس وهو مؤنث سماعي كما اومى اليه الشارح بقوله يستوي فيه اي في السبوح المذكر والمؤنث قيل المراد بقوله تسعد في اسعدتني لانه اراد الاخبار عما صدر عنها في بعض الحروب لكنه عدل الى المضارع استحضارا لصورة الاسعاد والاقرب ان يراد الاستمرار التجددي بقرينة المقام قوله

والمراد

والمراد السابقة من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم قوله وهو سابحة عند الفرس قيل هذا تفسير لمفهوم اللفظ بالنظر الى المراد لا بالنظر الى اصل اللغة فان السبوح في اصل اللغة من السباحة في الماء واطلق فيها على الفرس بطريق المجاز كما صرح به في الاساس بقوله ومن المجاز فرس سابح وسبوح واشار اليه الشارح المحقق ههنا بقوله كانها تجري في الماء وفيه تامل لان المفهوم من كلامهم ان المراد بالسبح في هذا المقام حسن الجري وسلاسة العنق والحركة كالعومة ههنا لا يخلو عن تكلف ولو اكتفى بقوله واراد بها اه ولم يتعرض للسابحة كما في المختصر كان اولى قوله ويتعلق بها متعلق بها اي بشواهد لكن بتضمنها معنى الدلالة فلا يرد ان الشهادة المعتاة يعلى لا يتعدى الا في الضرورة قوله فاعل الظرف ويجوز ان يكون مبتدأ والظرف خبره مقدما عليه قوله جماعة جرهمي نصب جماعة انها منادى مضاف قوله وهي ارض ذات رمل كذا في الاساس واما في الصحاح فقد قال الجرعي نفس الرمل المستوية التي لا تنبت شيئا قوله قصرها للنظم لضرورة الوزن والا فالاصل جرعاء بالمد كحمراء وبيضاء قوله ارض ذات حجارة الجندل بسكون النون وفتح الدال نفس الحجارة كما صرح به في الصحاح وانما الارض ذات الحجارة الجندل بفتح النون وكسر الدال لكن لما حمل الجرعاء على نفس الارض ناسب ان يراد من الجندل نفس الارض ايضا بطريق اسم اطلاق اسم الحال على المحل فالتفسير بالنظر الى المراد قوله كذا في الصحاح اشارة الى الرد على المرزوقي حيث قال معناه فانت تزين بحيث ترى سعاد وتسمعين كلامها وقد صرح في المختصر بانه مخالف للعقل ايضا ووجهه كما قيل انه لا معنى لطلب المتكلم من المتكلم كونه بحيث يرى المخاطب ويسمع كلامه واجيب بان الاقرب ان يراد بكلامها التجمع اظهار النشاط كالبلابل تترنم عند مشاهدة الاوراد فالمعنى ما هو ذكره المرزوقي وما ذكره الشارح انما يتجه اذا كان الغرض من الامر بالتجمع اسماع الصوت واما حديث المخالفة لكلام الصحاح فهو مدفوع بان ما ذكره في الصحاح معناه اللغوي وما ذكره ذلك القائل بالنظر الى المقصود وهو المعنى الكنائي ثم ان جعل فلان كاتبا لحلة فيه فلان كناية

عن كونه رائياً له قوله لان كلاً من كثرة التكرار الى قوله فلا يخل بالفصاحة اعترض عليه بانه قد استضعف قوله وجه نظر المصنف على من يشترط في فصاحة المفرد الخلوص عن الكراهة في السمع مناسب لذلك لان الفصحاء كما يجتنبون عن استعمال ما يثقل على اللسان يجتنبون عن استعمال ما يكره في السمع فلا يلزم من عدم افضاء الكراهة في السمع الى الثقل على اللسان عدم اخلالها بالفصاحة بخلاف تتابع الاضافات والتكرار فانهما من حيث هما لا جهة لاخلالهما بها وانما اخلالهما لافضائهما الى الثقل بشهادة الذوق لا يقال التكرار مثل الكراهة في السمع اذ كما يجب الاحتراز عن الثاني يجب الاحتراز عن الاول صوناً لكلام الفصحاء عن اللغو والعبث فالتكرار من حيث انه تكرار مخل ايضاً لانا نقول ليس المراد من التكرار الذي يدعى اخلاله بالفصاحة ان يكون الثاني لغواً محضاً يستفاد من الاول ما يستفاد منه كما يشهد به امثلته بل المراد منه صورة التكرار وربما يلتزمه الفصيح لنكتة ولا يخل فصاحته بخلاف الكراهة في السمع بقي فيه بحث وهو انه يجوز ان يكون كثرة التكرار مؤدياً الى الكراهة في السمع لا الى الثقل على اللسان فيخل بالفصاحة وبه يشعر قول الشيخ لكن اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف فليتأمل قوله الكريم من الكريم الحديث قال صاحب النهاية الكريم هو الجامع لانواع الخير والشرف والفضائل ووصف يوسف عليه السلام به لانه اجتمع له شرف النبوة والعلم والجمال والعفة وكرم الاخلاق والعدل ورياسة الدنيا والدين قوله قال الشيخ الغرض من ايراد كلام الشيخ تقوية لما ذكره في وجه التنظير وتوطية لقوله وما اورده المصنف في الايضاح قوله يا علي ابن حمزة اه عمارة بضم العين المهملة علم شخص والخيار القثاء وليس بعربي اصيل ثم الاظهر ان المعنى على القلب اي انت خيارة

في ثلجة والمقصود وصفه بالبرودة لان الخيار بارد بالطبع واذا وضع في وسط الثلج تضاعف البرودة واما ازدياد برودة الثلج بالوضع على وسط الخيارة لا يخل على القلب فغير ظاهر الا ان يجعل في بمعنى مع وفي بعض النسخ خبازة بالخاء المعجمة المفتوحة وبالباء الموحدة وهي ارض رخوة فالمقصود وصفه بالضعف لان الثلج اذا وضع في الارض اللينة اسرع في الاضمحلال هكذا يجب ان يفهم معنى البيت قوله ثم قال الاشكال قال الشيخ لا الصاحب صرح به في الايضاح قوله كقوله فظلت آه البيت لابن المعتز من قصيدة مطلعها قوله ذهبنا الى الخمار والنجم غائر غلالة ليل طرزت بصباح غاير اي غارب والغلالة ثوب رقيق يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضاً استعيرت ههنا لبقية الليل واشعار به على الطرف والمعنى ذهبنا الى بيت الخمار والحال ان النجم بصدد الغروب وكان ذهابنا في وقت بقي من الليل بقية رقيقة كالغلالة لاح فيها شبه من الصبح كالطراز ظلت تامة اي دامت وهو مع تابيس تدور تنازعنا اي يدعي جاذر الجاذر جمع جوذر بفتح الذال وضمها وهو ولد البقرة الوحشية والعتاق جمع عتيق صفة مشبهة بمعنى الجميل واضافة دنانير الوجوه من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه اي وجوه كالدنانير في الصفاء والاستدارة واللمعان وملاح جمع مليح صفة بعد صفة للجاذر كالعتاق احترز عن وقوع صفة المشبهة موصوفة كما صرح به في قولهم شجاع باسل جواد فياض قوله ومنه الاطراد وهو ان يذكر اسم الممدوح مضافاً الى ابائه واجداده على ترتيب وجودهم ويقاد تهم من غير تكلف في السلك حتى يكون الاسماء في تحدرها كالماء الجاري في سهولة انسجامه اي سيلانه نحو الجانب المنخفض كذا في الايضاح والبيت لربيعة بن ابي ذؤاب قاتل عتيبة المذكور اوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم اي هدمت في الصحاح ثلل الله عز وجل عرشهم اي هدم ملكهم وثللت بصيغة

الحكاية او الخطاب قوله في ما اورده المص في الايضاح الخ وما ذكره الش
هنهنا من قوله وفيه نظر الى قوله مسلاح الخ هو ما اورده المص في
الايضاح والضمير في بانه جعل عن نظائره للمص ووجه الاشعار الاول
انه اورد كلام الشيخ استشهادا لمدعاه وقد جعل قوله يا علي بن
حمزة بن عمارة البيت من تتابع الاضافات مع عدم الترتيب فيه لان الابن
الاول صفة لعلي والثاني صفة لحمزة ووجه الاشعار الثاني انه لو كان تتابع
الاول تتابع الاضافات الغير المترتبة انما علم بايراد كلام الشيخ مستشهدا
به فلما علم بايراد ذلك الثاني علم ان المص انما اورد الحديث بعد
ذكر كثرة التكرار وتتابع الاضافات مثالا لهما جميعا ووجه الاشعار
الثالث انه جعل يا علي بن حمزة البيت وقوله فظلت تدير الكاس
من قبيل تتابع الاضافات مع انها فيهما مثناة هنا وبعد تحقق اضهره
يلجى الى حمل كلام المص على انه اراد بتتابع الاضافات ما ذكرنا لا اراد به صورة
تتابع الاضافات سواء كان في ضمن حقيقة الاضافة كما في البيت او لا كما
في الحديث فانه في صورة اضافات مترتبة اذ لا فرق بين كون الابن
صفة لما قبله كما هو الواقع وبين كونه مضافا اليه لما قبله
في الهيئة والصورة اذ لو كان كذلك لم يتغير حاله عما هو عليه
الان نعم الاشعار مكرر الثالث مسلم لكن لا باعتبار قوله يا علي بن
حمزة بن عمارة من تتابع الاضافات اذ الاضافة الصورية
فيه مثلثة كما في الحديث بل باعتبار جعل قوله عناقي دنانير الوجوه ملاح
مثناة صورة الاضافة فيه ايضا مثناة اذ لو اضيف الوجوه الى ملاح لسقط
اللام منه بخلاف الحارث الكريم في الحديث لكونه صفة مشبهة
وبخلاف الحارث في البيت لكونه في صورة اسم الفاعل فتامل قوله لا يتوقف
اشتراط ذلك الخ القائل هو الخلخالي وذلك اشارة الى الخلوص عن تتابع
الاضافات وكثرة التكرار وقد يجاب بان اخلال تتابع الاضافات انما يلزم
من تتابع الاسماء المجرورة مثلا وهو حاصل في الوصفية في الموضعين
كما نبهت عليه فالفرق بين المرتبة وغيرها في الاخلال بالفصاحة
تحكم قوله وبشاعة نوع بشيع اي كريه الطعم قوله ولا قائل بوجه

لاخلالهما

فصاحة المتكلم

لاخلالهما بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل يعني ان الذوق شاهد صدق
على ان كثرة التكرار وتتابع الاضافات انما يخلان بالفصاحة لاجل ما يؤديان
اليه من الثقل لا لاجل شيء آخر فاذا لم يوجد الثقل فلا وجه لاعتبار كونهما
علة تامة للاخلال وانما ولا لما وقع في التنزيل وفيه نظر اذ لا دليل
على جعلهما علة تامة للاخلال ولو لم يحمل على العلة التامة لم يكن
وقوعهما في التنزيل قادحا في عليتهما في الجملة لجواز ان يعرض
هناك ما يمنع الاخلال كما سبق نظيره قوله ورسم القدماء
الكيف بانها هيئة اراد به الرسم الناقص لان الغاية
في الاجناس العالية الرسم الناقص لانها لبساطتها
على القول بامتناع تركبها من امور متساوية لا تحد اصلا ولا
ترسم رسما تاما ثم تانيث الضمير في بانها مع رجوعها الى الكيف
باعتبار الخبر او باعتبار انه مقولة والهيئة في اللغة الشارة والصورة
كذا في الصحاح وملخصه شان الصورة ان تكون حاصلة لذي
الصورة اعتبر الحصول في معنى الهيئة المطلقة على العرض فلا نسبة
لذاته اي لماهيته فلا ينافي اقتضاءه اياها بواسطة الغير
اذ ما من عرض الا وهو يقتضي النسبة بحسب الوجود وهو الحصول
في الموضوع وهذا بخلاف الاعراض النسبية فانها مقتضية للنسبة
من حيث ماهيتها سواء كانت النسبة جنسا لها او خارجة لازمة لماهيتها
قوله الا ان العرض الخ الذوق السليم يقتضي ان يقول بدل قوله الا ان
لانه علة للتقارب او يقول بدل قوله متقاربا المفهوم متحد المفهوم
حتى يظهر وجه الاستثناء قوله قادح فيه انه يخرج الكيفيات الغير
القارة كالاصوات عن التعريف قوله والفعل والانفعال لان الفعل
عبارة عن تاثير الفاعل ما دام مؤثرا والانفعال عن تاثر الشيء
ما دام متاثرا وهما ليسا بقارين كما ذكر في الكتب الكلامية
قوله باقي الاعراض اما ان كانت النسبة خارجة عن ماهياتها
لازمة لها فظاهر واما ان كانت داخلة فيها فلان كلا منها
نسبة خاصة والخاص يستلزم العام ويقتضيه قوله ليدخل

فيه الكيفيات المقتضية للقسمة قيل فيه نظر اذ لا اقتضا هناك اصلا غاية
ما في الباب ان تلك الكيفيات منقسمة بواسطة محالها وجوابه ظاهر اذا احمل
الاقتضاء على الاستلزام مطلقا فتامل **قوله** ولا حسن ماذكره المتاخرون
نقل عن الشارح ان وجه الحسن ما في لفظ الهيئة والقارة من الخفاء
وان النقطة والوحدة واشباهها على تعريف القدماء وان الحركة ان جعلت
من الكيفيات فلا وجه لاخراجها وان جعلت من الاين فقد خرجت بقولهم
لا يقتضي نسبة وكذا الفعل والانفعال وايضا يخرج الزمان بقولهم لا يقتضي
قسمة لانه نوع من الكم تمت كلامه والظاهر منه انه يجرد افعل التفضيل
اعني احسن عن معنى التفضيل لكن قد تقرر ان تجريده انما يصح اذا لم يكن مستعملا
باحد الامور الثلثة **قوله** عرض لا يتوقف تصوره يرد عليه ان الاعراض النسبية
على المذهب المشهور وهو ان النسبة لازمة لتلك الاعراض لا ذاتية لها اذ لا
يتوقف تصور تلك الاعراض يوجب تصورها ويستلزمه ولا يتوقف عليه فتدخل
في تعريف الكيف واما يتم على المذهب الغير المشهور وايضا يخرج الكيفيات المركبة
عن التعريف لتوقف تصورها على تصور اجزائها وايضا يخرج الكيفيات
المكتسبة بالحد والرسم الا ان يفسر الغير بالخارج وتصورها بتصور كنهها
يندفع الاشكالان الا ان مقام التعريف يابى عن مثله ويمكن ان يجاب عن
الاخير بان توقفا لنظري على النظر ليس في حد ذاته ولا لذاته انفكاكه
مع انه ليس كل الاشياء انه قد لا يكون نظريا بالنسبة الى شخص آخر **قوله**
واللاقسمة احتراز عن النقطة والوحدة على راي من يجعلها من الاعراض
ويخرجهما من الكيف بل من المقولات التسع قائلا انا لم نحصر الاعراض فيها
بل الاجناس العالية وهما ليسا بجنسين لما تحتهما **قوله** اقتضاء
اوليا هذا القيد متعلق في التحقيق باقتضاء اللاقسمة ليندرج فيه
الكيفيات التي اقتضت اللاقسمة بالواسطة وقد يتوهم
تعلقه بالاقتضاء مطلقا ويجعل فائدته في اقتضاء القسمة
الاحتراز عن خروج الكيفيات المنقسمة بسبب حلولها في
الكميات او محالها فانها لا تقتضي القسمة في محالها لكن بواسطة
الكميات لا اوليا وبالذات وهو مدفوع بانه لا اقتضاء هناك اصلا

فلا حاجة الى التقييد قطعا **قوله** ان اختصت بذوات الانفس قيل
المراد الانفس الحيوانية والاختصاص اضافي اي بالنظر الى الجماد والنبات
فلا يتجه ان بعض الكيفيات كالعلم والارادة ثابتة للمجردات
والواجب على ان القائل بثبوتها للواجب والمجردات لم يجعلها مندرجة
في جنس الكيف ولا في الاعراض وقيل المراد ما يتنا ول النفوس النباتية
ايضا لان من جملة الكيفيات النفسانية الصحة ومقابلها وهما
يوجدان في النبات ايضا بحسب القوة قوة التغذية والتنمية
قوله ان كانت راسخة اي مستحكمة فيه بحيث لا يزول عنه اصلا
او يعسر زوالها **قوله** اشعار بان الفصاحة يعني لو لم يقل
ملكة لم يوجد في اللفظ اشعار باعتبار الرسوخ في تعريفها
فلا يقدح فيه ان يستفاد من اللام الاستغراقية الكائنة في
المقصد على تقدير تسليمه **قوله** حالتي النطق وعدمه هذه
عبارة الايضاح ولما كان مظنة ان يتوهم من ظاهرها انه لو قال يعتبر
لزم عدم تسمية المتكلم فصيحا حالة السكوت مع ظهور فساده دفعها
بقوله اي سواء الخ دفعا لذلك الوهم ثم المراد عدم النطق بعد حصول
الملكة والا فالملكة انما تحصل بكثرة الملازمة واعلم ان قوله لم ينطق
به قط من مسامحات المصنفين لان قط انما يستعمل في الماضي وما
واشتقاقه من قططته اي قطعته ومعنى ما فعلته قط ما
فعلته فيما انقطع من عمري واستعماله في المضارع لحن صرح به ابن
هشام في مغني اللبيب وابن السيد في كتاب المسائل نعم ملازمته للنفي
ليس امرا مستمرا وانما ذلك هو الغالب قال في التسهيل وربما استعمل دون نفي
لفظا ومعنى يريد ومن النفي منه قول بعض الصحابة قصرنا مع رسول الله صلى
الله عليه وآله اكثر ما كنا قط وامنه واما ملازمته للماضي فلم اطلع على
خلاف فيه **قوله** وذلك لان اللام في المقصد للاستغراق اي كل ما وقع
عليه قصد المتكلم قيل اما الاستغراق الحقيقي فان يعتبر اولا تقييد المقصد
بقصد من له تلك الملكة اي مما يقصده في زمان من الازمنة او في الازمان
الماضية بالنسبة الى حال التعبير واما الاستغراق العرفي اذا لم يعتبر التقييد

تتمة

ذلك و فى عدم جواز ارادة الاستغراق الحقيقى اذ لا يعتبر التقييد المذكور تامل
فان قلت اى حاجة الى حمل اللام على الاستغراق مع ان لفظ الملكة يغنى عنه
لاستلزام تلك الملكة الاقتدار على التعبير عن جميع مقاصده بلفظ فصيح قلت
الاستلزام ثم لجواز ان يحصل الشخص ملكة بالنظر الى نوع من المعانى كالمدح
او الذم او غيرهما ولو سلم الاستلزام ففى الحمل على الاستغراق اشعار بتصريح بان
الاقتدار على التعبير عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير كاف فى كون
المتكلم فصيحا قوله فلو قيل لكلام فصيح اه لا مناسب للسياق ان يقال ان
يقول مركب فصيح وكذا لا مناسب لان يقول فيما سيأتى دون مركب فصيح
قوله ان يلقى على الحاسب اجناسا مختلفة اه فانه لا يمكن ح اى التعبير
بالمفرد اذ لو قيل مثلا الاول دار والثانى غلام او قيل اكتب دار لم يكن
الملقى نص الاجناس فقط كما لا يخفى على المنصف ثم الحسبان فى قوله ليرفع
حسبانها مصدر حسبه يحسبه بالضم حسبا وحسابا وحسبانا اى
عدده ونرفع اما على صيغة الخطاب اى ترفع ايها الملقى وتبلغ عدد
تلك الاجناس عليه اى على الحاسب من قولك رفع على العامل رفيعة وهو
ما يرفعه من قضيته ويبلغها او على صيغة الغائب اى ليرفع و
يبلغ ذلك الحساب الحاسب عددها الى صاحب المال مثلا قوله سهو
وجهه فيما نقل عنه بان ليس سبب العدول عن لفظ بليغ هو مجرد ارادة
الشمول للمفرد والمركب كما يشعر به قولهم فالعدول كذا ليدخل كذا ويخرج
كذا لانا لو فرضنا عدم الشمول الماضح ايضا لم يتق بلفظ بليغ لان الاقتدار
على اللفظ البليغ ليس بشرط فى الفصاحة صلا واجيب عن طرف ذلك
البعض بانه يجوز ان يكون لحكم واحد علل متعددة ويقتصر على ذكر بعضها
فعلم ذكر لفظ بليغ يجوز ان يكون لارادة الشمول ويجوز ان يكون لما ذكره
الشارح فالجواب وقد يدفع بان العرف والذوق يقتضيان بان العدول عن
قيد فى التعريف الى آخر لافادة الشمول انما هو حيث يصح ويتوجه الا
انه يفوت فائدة الشمول قوله فان قلت هذا التعريف غير مانع
الظاهر انه اراد به تعريف الفصاحة لان آنّ صدقه على الادراك ونحو مما
يتوقف عليه الاقتدار ثم لخروجه بقيد الملكة اذ لا شىء من المذكورات

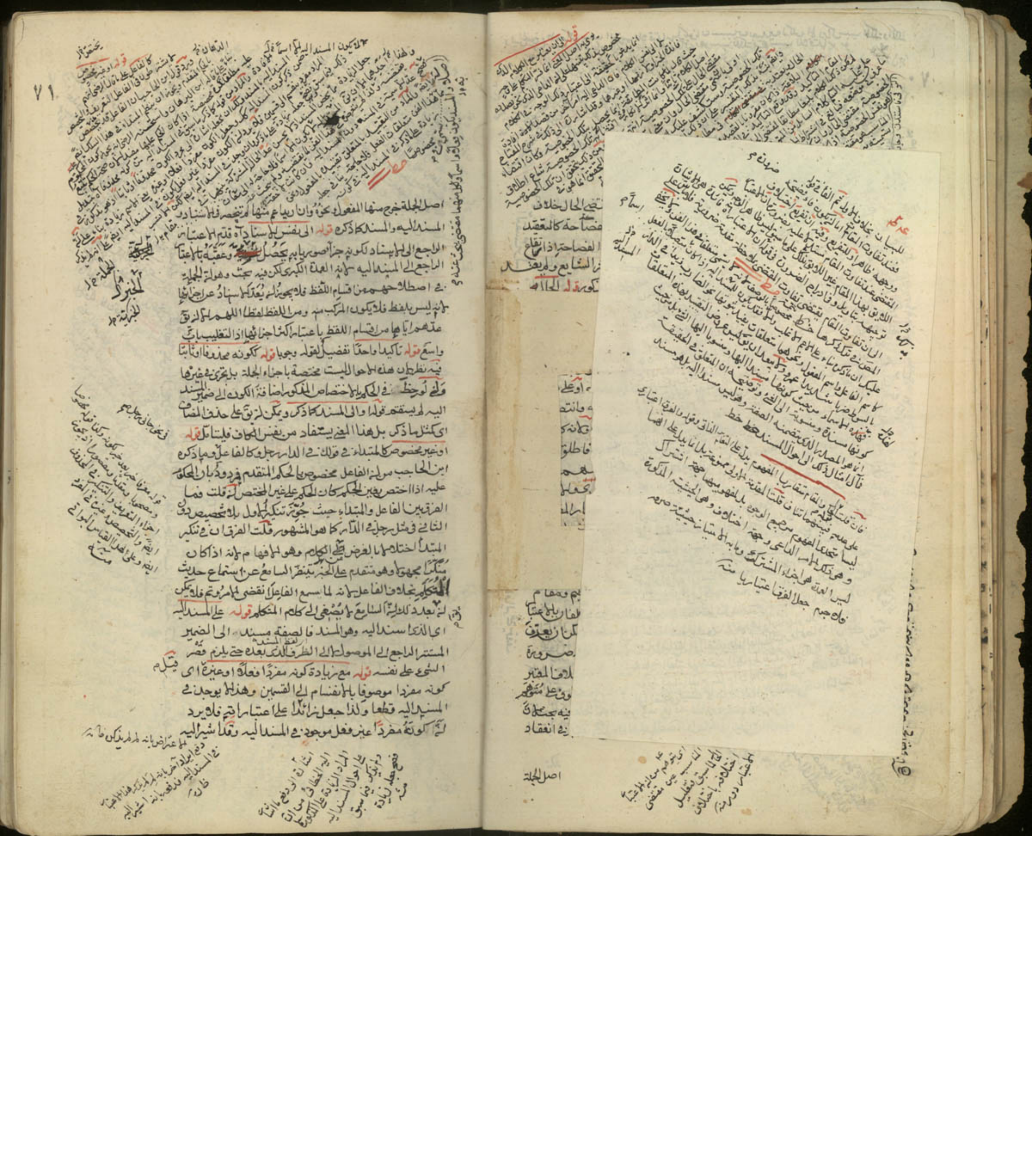
ملكة

ملكة وان اراد به تعريف الملكة على قوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود
صفة كاسفة وقعت فى موقع التعريف للملكة ولا نسلم انه تعريف
يجب ان يراعى كونه جامعا مانعا تامل قوله قلنا لا نسلم ان هذه
اسباب بل شروط السبب هو المؤثر والشرط ما يتوقف عليه
تاثير المؤثر قوله مطابقته لمقتضى الحال المراد بها المطابقة فى الجملة
اذ لا يشترط فى اصل البلاغة المطابقة التامة قوله بالحال فى كلام
الداعى اه معرفة المركب الاضافى يحتاج الى معرفة الاضافة لانها
بمنزلة الجزء الصورى له والى معرفة المضاف والمضاف اليه
لكن لا يتعرضون لتعريف الاضافة للعلم بان معنى اضافة
المشتق ونحوه معناه اختصاص المضاف بالمضاف اليه باعتبار
معنى المضاف مثلا مقتضى الحال ما يختص بها باعتبار كونه مقتضى
لها ويقدمون تعريف المضاف اليه لان معرفة المضاف من حيث
انه كذلك يتوقف على معرفة المضاف اليه ان قلت وكذا معرفة المضاف
اليه من حيث انه كذلك يتوقف على معرفة المضاف فلم لم يعتبر
هذه الحيثية قلت لان الاضافة لتقييد المضاف فلا المضاف اليه
ثم انه تسامح فى تفسيره التكلم الذى هو فعل اللسان بالاعتبار الذى
هو فعل القلب مبالغة فى التنبيه على الوجه المخصوص انما يعد
مقتضى الحال اذا اقترن بالقصد والاعتبار حتى اذا اقتضى المقام
التاكيد ووقع ذلك فى الكلام بطريق الاتفاق لا يعد مطابقا لمقتضى
الحال واعلم ان الافصح فى لفظ الخصوصية الفتح اذ الخصوص
صفة ولما كان المعنى على المصدرية الحق الياء المصدرية لذلك
والتاء للمبالغة كما فى علامة واما اذا ضم الخاء المعجمة فيحتاج الى
ان يجعل المصدر بمعنى الصفة اولا الى ان يجعل الياء للنسبة مبالغة
كما فى احمرى والتاء للمبالغة فافهم قوله وهو مقتضى الحال ليس جزءا
من التعريف حتى يلزم الدور بل هو تعيين للمضاف بعد
تفسير المضاف اليه ثم الضمير اما راجع الى الخصوصية فتذكيره
باعتبار الخبر ويؤيده قوله والتاكيد مقتضاها او الى نفس



الاعتبار بالغة قوله مع فصاحته قيل لو قال اذا اقتضى الحال خلاف
ذلك لكان احسن لان الحال قد يقتضى ماينافى الفصاحة كالتعقيد
فى المعميات فحينئذ رعاية المطابقة اولى من رعاية الفصاحة اذ ارتفاع
شان الكلام بالطباق لكن بنى الكلام على الكثير الشايع ولم يعتد
بالنادر القليل والجواب منع بلاغة الكلام المذكور قوله الحال
والمقام متقاربا المفهوم اه الغرض من هذا الكلام ربط الدليل
اعنى قوله فان مقامات الكلام متفاوتة بالمدعى وهو اختلاف مقتضى
الحال ثم تخصيص ذلك الامر الداعى باطلاق المقام عليه دون المحل
والمكان اما باعتبار ان المقام من قيام السوق بمعنى رواجه
فان ذلك الامر الداعى مقام التاكيد اى محل رواجه او على تشبيه
حسن التاكيد فى مقام التردد مثلا باستقامته وانتصابه
من قيام العود بمعنى استقامته وانتصابه او لانه كان من
عادتهم القيام فى تناشد الاشعار وامثالها فاطلق المقام
على الامر الداعى لانهم يلاحظونه فى محل قيامهم قوله وايضا
المقام يعتبر اضافته الى المقتضى حكم اكثرى على ما فى قبل
يضاف الى المقتضى بالكسر نحو قوله فيما سياتى فمقام مقام
ان يتردد المخاطب ثم اضافة المقام الى المقتضى بالفتح لامية
واضافة الحال الى المقتضى بيانية قوله فعند تفاوت المقامات
تختلف مقتضيات المقام اه قيل هذا ايضا حكم اكثرى اذ قد
يتفاوت المقام ويتحد المقتضى كما فى مقام التعظيم ومقام
التحقير يقتضيان التنكير وقد يقال التنكيران مختلفان بالاعتبار
فان معنى الاول بلوغ الشئ فى الارتفاع مبلغا لا يمكن ان يعرف
ومعنى الثانى عكسه فتامل والمراد بالاعتبار فى قوله ضرورة
ان الاعتبار اه المعنى المصدرى فيكون تعليلا لاختلاف المعتبر
باختلاف الاعتبار فلا دور فتامل قوله ثم شرع معطوف على متوهم
اى قال كذا ثم شرع ومثله سائغ شائع قوله باجزاء الجملة فيه بحث لان
الاجزاء ان اريد بها الاجزاء المصطلح عليها وهى التى تعتبر فى انعقاد

اصل الجملة

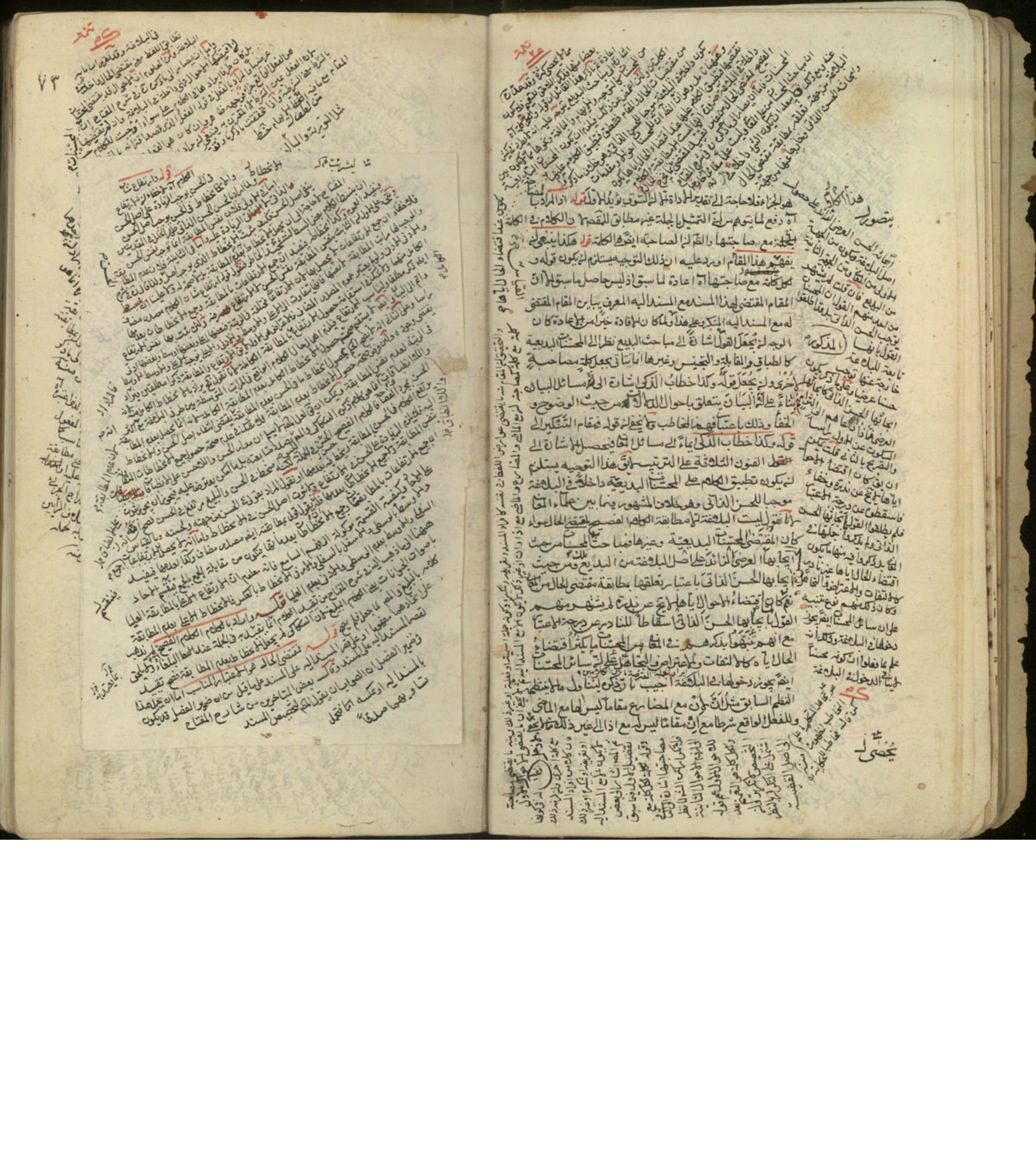


اصل الجملة خرج منها المفعول ونحوه وان ريما منها لم تنحصر في الاسناد و
المسند اليه والمسند كما ذكره قوله الى نفس الاسناد آه قدم الاعتبار
الراجع الى الاسناد لكونه جزءا صوريا به يحصل التركيب وعقبه بالاعتبار
الراجع الى المسند اليه لانه العمدة الكبرى لكن فيه بحث وهو ان الجملة
في اصطلاحهم من اقسام اللفظ فلا يجوز ان يعد الاسناد من اجزائها
لانه ليس بلفظ فلا يكون المركب منه ومن اللفظ لفظا اللهم الا ان يقال
عدهم اياها من اقسام اللفظ باعتبار اكثر اجزائها اذ التغليب باب
واسع قوله تاكيدا واحدا تفصيل لقوله وجوبا قوله لكونه محذوفا او ثابتا
فيه نظر لان هذه الاحوال ليست مختصة باجزاء الجملة بل تجري في غيرها
ولئن لوحظ في الحكم بالاختصاص المذكور اضافة الكون الى ضمير المسند
اليه لم يستقم قولنا والى المسند كما ذكر ويمكن ان يبتنى على حذف المضاف
اي كمثل ما ذكر بل هنا المعنى يستفاد من نفس الكاف فليتامل قوله
او غير مخصوص كالمبتدأ في قولك في الدار رجل وكالفاعل فيما ذكره
ابن الحاجب من ان الفاعل مخصوص بالحكم المتقدم فرد وذكر بان المحكوم
عليه اذا اختص بعين الحكم كان الحكم على غير المختص ان قلت فما
الفرق بين الفاعل والمبتدأ حيث جوز تنكير الاول بلا تخصيص دون
الثاني في مثل رجل في الدار كما هو المشهور قلت الفرق ان في تنكير
المبتدأ اختلالا بالغرض من الكلام وهو الافهام لانه اذا كان
منكرا مجهولا وهو متقدم على الخبر يتنفر السامع عن استماع حديث
المتكلم بخلاف الفاعل لانه لما سمع الفاعل انقضى الامر وتم فلا يمكن
له بعد ذلك ان السامع لا يصغي الى كلام المتكلم قوله على المسند اليه
اي الذي اسند اليه وهو المسند فالصفة مسندة الى الضمير
المستتر الراجع الى الموصول الى الظرف الذي بعده حتى يلزم قصر
الشيء على نفسه قوله مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره اي
كونه مفردا موصوفا بالانقسام الى القسمين وهذا لا يوجد في
المسند اليه قطعا ولذا جعل زائدا على اعتباراتهم فلا يرد
ان كونه مفردا غير فعل موجود في المسند اليه وقد اشير اليه

يقوله الى غير ذلك فلا معنى لجعله زيادة على اعتباراته وفيه بحث اذ لا معنى
لعدم الانقسام المذكور مقتضى الحال كما يقتضيه السياق بل المقتضى
هو الانقسام والاقرب الى الجواب انه لكونه مفردا غير فعل من لوازم
المسند اليه فلا يعد من اعتبارات المناسبة للمقام ولذا
لم يتعرض له في الفن فلا اشكال اصلا فتأمل قوله مقيدا بمتعلق
المراد بالمتعلق ما يسمى في هذا الفن متعلقات الفعل بكسر اللام
في المتعلقات على الاظهر ولا فيتركما سنذكره في موضعه ان شاء الله
تعالى ولا يرد انه قد يكون للمسند اليه متعلقات نحو الضارب
زيدا في الدار بالسوط ضربا شديدا عمرو لان المتعلق في الحقيقة
هو الحدث الذي يتضمنه الصفة وهو مسند لا مسند اليه فمآل
ذلك الى احوال المسند ولو سلم فما ذكره بناء على الاعم الاغلب قوله
على الوجوه المذكورة في باب الظاهر انه قيد للايجاز والاطناب والمساواة
اي ثم اذ لا اقسام لها قوله فمقام الخ هذا اشارة الى القسم الثالث
وهو ما لا يكون مختصا بشيء مما ذكر المفهوم من قول الشارح
ثم شرع الخ ان الفاء في قوله فمقام الخ للتفصيل ويجوز ان يجعل
للتعليل قوله اي خلاف كل منهما ظاهر العبارة مشعر بان الضمير
في خلافه راجع الى كل المذكور سابقا لانه يستدعي كون مقام التنكير مباينا
لمقام خلاف التقديم وفساده ظاهر فالصواب ان يقال اي خلاف نفسه الا انه
تسامح في العبارة فعبر عن خلاف نفسه بخلاف كل منها اشارة الى ان الضمير راجع
الى كل واحد من هذه الاربعة على سبيل البدل وملاحظة الخصوصية
واعتمد فيه على ظهور المراد قوله وقد اشار في المفتاح الخ الغرض من نقل كلام
المفتاح التنبيه على مراده وقد خفي على بعض شراحه والضمير في قوله لكونهما
راجع الى الايجاز والاطناب او الى لفظ كل مسألة الى المعنى كما في قوله تعالى
كل في فلك يسبحون قوله وكذا خطاب الذكي فصله عما قبله لان
هذا باعتبار الغير وما قبله باعتبار نفس الكلام ثم الظاهر ان المراد
بالخطاب ما خوطب به لا المعنى المصدري ليكون مقتضى الحال ويناسب
الامور المذكورة التي هي مقتضى الحال فالاضافة لادنى تلبس اي الخطاب

الذي

الذي تعلق بالذكي قياسا الى الخطاب الذي تعلق بالغبي يشبه
الامور المذكورة في ان مقام الاول يباين مقام الثاني قوله وكان الانسب
انما لم يقل وكان الصواب لان الظاهر ان الذكاء على ما ذكره الشارح
اخص من الفطانة فجاز ان يريد به ذلك اطلاقا لاسم الخاص
على العام بقرينة المقابلة وانما لم يقل ان يذكر مع الذكي البليد
لان الفطنة انسب بالمخاطب لانه قد اعتبر في مفهومها ورود
الكلام من الغير وقد يجاب عما ذكره الشارح بان ما ذكره انما هو بحسب
اللغة واما بحسب الاصطلاح فقد يستعمل الذكاء في الفطانة
يقال رجل ذكي وفلان من الاذكياء يريدون المبالغة في فطانته
مع انه فيما اختاره المصنف رعاية حسن التسجيع ثم هذا ليس من
مبتدعاته بل تبع فيه صاحب المفتاح قوله ولكل كلمة مع صاحبتها
مع متعلق مضاف محذوف اي لوضع كل كلمة كذا في شرحه للمفتاح
او حال من كل كلمة او صفة لها قوله اي مع كلمة اخرى الاظهر
ان يقول او ما في حكمها وانما ترك اعتمادا على كلامه اللاحق
بناء على الاكثر قوله صوحبت معها ورد عليه ان حق العبارة
صوحبت معها او صوحبت بدون معها لان صوحبت ان جعلت
من قولهم صاحب زيد مع عمرو فالعبارة هي الاولى على ان يكون
الفعل مسندا الى الظرف كما في قولك هند ضرب بها وان جعل
من صاحب زيد عمرا فالثانية واجيب بالمصير الى تضمين
صوحبت معنى الجعل والتصيير اي جعلت مصاحبة مع تلك
الكلمة وبان صوحبت مسند الى مصدره بالتأويل المشهور
اي وقعت المصاحبة معها ثم المقصود التنبيه على ان المراد
بالمصاحبة المصاحبة الجعلية الحاصلة بسبب التأليف لا المصاحبة
الكائنة بحسب الاصل من جهة الاشتقاق وغيره قوله ليس لها
مع ما يشاركها تفاوت المقامات في هذا القسم يدل على تفاوت
فيما لا اشتراك فيه بالطريق الاولى ولهذا لم يتعرض له
قوله قوله اقترانه بالشرط اي بأداته وتحقيقه ان المراد بالفعل



هو الجزاء فلا حاجة الى تقدير الاداة لان الشرط يؤيد الاول قوله اذ المراد بالمطابقة آه دفع لما يتوهم من ان التمثيل بالجملة غير مطابق للمقصود لان الكلام في الكلمة بالجملة مع صاحبتها والنظم لا لصاحبه اي ضم الكلمة قوله هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام او يرد عليه ان ذلك التوجيه يستلزم ان يكون قوله وبحل كلمة مع صاحبتها آه اعادة لما سبق اذ ليس حاصل ما سبق الا ان المقام المقتضي لهذا المسند مع المسند اليه المعرف يباين المقام المقتضي له مع المسند اليه المنكر وعلى هذا ولما كان للافادة خير من الاعادة كان الوجه ان يجعل الاول اشارة الى مباحث البديع نظرا الى المحسنات البديعية كالطباق والمقابلة والتجنيس وغيرها انما تاتي بجعل كلمة مصاحبة لاخرى ولان يجعل قوله وكذا خطاب الذكي اشارة الى مسائل البيان بناء على ان البيان يتعلق باحوال الدلالة من حيث الوضوح والخفا وذلك باعتبار فهم المخاطب ولا يخفى ان قوله فمقام التنكير الى قوله وكذا خطاب الذكي ايماء الى مسائل المعاني فيحصل الاشارة الى الفنون الثلاثة على الترتيب الا ان هذا التوجيه يستلزم ان يكون تطبيق الكلام على المحسنات البديعية داخلة في البلاغة موجبا للحسن الذاتي وهو خلاف المشهور فيما بين علماء المعاني الا ان نقول ليست البلاغة الا مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال سواء كان المقتضي المحسنات البديعية وغيرها فمباحث المحسنات من حيث ايجابها العرضي الزائد على اصل البلاغة من البديع ومن حيث ايجابها الحسن الذاتي باعتبار تعلقها بمطابقة مقتضى الحال من المعاني نعم كان اقتضاء الاحوال اياها لا يخرج عن ندرة لم يشتهر منهم القول بايجابها الحسن الذاتي اسقاطا للنادر عن درجة الاعتبار مع انهم نبهوا بذكرهم في المعاني من المحسنات ما يكثر اقتضاء الحال اياه كالالتفات والاعتراض والتجاهل على ان سائر المحسنات ايضا يجوز دخولها في البلاغة اجيب بان ذكرهم لتناول ما لا ينتظمه النظم السابق مثل ان لان مع المضارع مقاما ليس لها مع الماضي وللفعل الواقع شرطا مع ان مقاما ليس له مع اذا الى غير ذلك مما لا يحصى

ففيه تعميم ولا يتمشى في عرفهم اعادة على انه جعله اشارة الى مباحث البديع لا يخرج عن بعد لعدم ظهور اطراده في كثير من المحسنات مثل التورية والايهام والمبالغة ونحوها مما لا يكون بين الكلمتين فليتامل **قوله** وارتفاع شان الكلام اه اعترض على المقدمة الاولى بان نفس المطابقة للاعتبار المناسب سبب لنفس الحسن الذاتي وبقبول المخاطب لا لارتفاع شان الكلام فيهما وانما هو بزيادة المطابقة وعلى المقدمة الثانية بان انتفاء المطابقة سبب لا لانتفاء الحسن راسا لا انحطاطه في الحسن المستلزم لثبوت اصله ولذا قال السكاكي ولما تقرر انه مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيب الكلام على مقتضى الحال وعلى عدم الانطباق واجيب بان اصل الحسن الذاتي يحصل عنده بالفصاحة ويرتفع شان الكلام فيه بالمطابقة وينحط بعدمها وقد يجاب بان المراد بقوله في الحسن من جهته وبالقياس اليه فلا يلزم الزيادة على الحسن في الارتفاع ولا ثبوت اصل الحسن في الحسن في الانحطاط وفي اخذ هذا المعنى من العبارة تكلف واقرب منه في الجواب عن الاول ان يصار الى حذف المضاف في قوله بمطابقته اي بحسب مطابقته فكلما ازداد المطابقة ازداد الحسن ولا يلزم منه تحقق الارتفاع في الحسن في اول رتبة المطابقة وعن الثاني ان المراد باضافة العدم الى المطابقة الجنس اذ يأتي الاضافة للمعاني التي يأتي لها اللام كما سيأتي فيكون علة الانحطاط جنس عدم المطابقة لا عدم جنس المطابقة وهذا الجنس يتحقق في فرديه بان يترك مطابقة واحدة فليتامل **قوله** اولا وبالذات اولا منصوب على الظرفية بمعنى قبل وهو حينئذ منصرف ولا وصفية فيه ولذا دخله التنوين مع انه افعل التفضيل في الاصل بدليل الاولى والاوائل كالفضلى والافاضل وهذا معنى ما قال في الصحاح اذا جعلته صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا معناه في الاول قبل هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام والباء في بالذات

يعني في وهو معطوف على [illegible] اي في ذات المعنى بلا واسطة قوله لكونه اشارة
الى ما سبق المراد بما سبق هو الكلام المتصل بالفصاحة والدليل على ان الاشارة
بعد التقييد انه لو كان الكلام حين ما ذكرها كمطلقا لانه
لا ارتفاع لغير الفصيح فان قلت لم لم يجعل اشارة الى الكلام البليغ
قلت لان قوله ما لخطاطه بعد ممتنعه اذ لا معنى لان يقال انحطاط
شان الكلام البليغ بعدم المطابقة وهذا ظاهر قوله الحسن
الذاتي اه اراد بالحسن الذاتي الحسن الذي منشأه ذات البلاغة
لان الحسن داخل في ماهية البلاغة وانما وصفه بالذاتي في البلاغة
مجازا بمعنى ان منشأه لا يخرج عن حد البلاغة ويحتمل ان يكون باعتبار
ان منشأه اعني المطابقة داخل فيها لان البلاغة هي المطابقة
مع الفصاحة قوله وبه يصرح لفظ المفتاح اي بكون مقتضى الحال التاكيد
والاطلاق مثلا لا الكلام المؤكد والمطلق وسيجيء تمام البحث في تعريف علم المعاني
قوله لان اضافة المصدر يفيد الحصر كما ذكره الرضي من ان اسم الجنس اذا
استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق
الجنس اخذا من استقراء كلامهم فيكون المعنى ههنا ان جميع الارتفاعات
حاصل بسبب مطابقة الكلام للاعتبار المناسب البتة فيستفاد الحصر
اذ لو جاز ان يحصل الارتفاع بغيرها لم يكن هذا الارتفاع حاصلا بتلك المطابقة
فلم يصح تلك الكلية فان قلت لم لم يجعل كل من المقدمتين قرينة على
عدم ارادة الاستغراق في الاخرى فلا يحمل على الحصر لئلا يفضي الى التنافي
والبطلان قلت لانه لم يكن ما يلزم حملها على ظاهرهما وهو كون مقتضى
الحال هو الاعتبار المناسب بحذافيره قوله فيجب ان يكون المراد بالاعتبار
المناسب ومقتضى الحال واحد المتبادر من الكلام والمنقول عنه في
الحواشي ان المراد هو الاتحاد في المفهوم اعني بحسب فهم اهل اللغة
فح يكون قول المص فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب من قبيل هذا بطل
الحامي وسيجيء تفصيله وضمير الفصل في قوله هو الاعتبار المناسب للدلالة
على ان الوارد بعده خبر لا صفة وتوكيد الحكم دون الحصر ويحتمل
ان يراد بكون المراد منهما واحدا ما يتناول المساواة قوله والا لبطل

احد

احد الحصرين او كلاهما لانه لما استحال اجتماع الحصرين صدقا فاما
ان يكذب احدهما او كلاهما قال الفاضل المحشي بطلانهما على تقدير
التباين بين الاعتبار المناسب ومقتضى الحال والعموم من وجه
وبطلان احدهما على تقدير العموم مطلقا اذ يبطل الحصر في الاخص
وفيه بحث لان مبنى الكلام على ان الحصر في الشيء يستلزم وجود المحصور
في جميع افراده وانتفاءه في غيرها ولذا اورد عليه النظر فلا شك
ان بين الحصر في الاعم والحصر في الاخص تنافيا ثم لا يخفى ان احد الحصرين
ليس اولى من الآخر في الصدق والا لم يلزم بطلانهما على التقديرين
الاولين ايضا فعلم انه لا فرق بين التقادير الثلث في كون اللازم
بطلان احد الحصرين او كليهما ويمكن ان يجاب بانه لا شك ان
بطلان الحصر في العام باعتبار جزئه الايجابي وبطلانه في الخاص
باعتبار جزئه السلبي ثم نقول اذا بطل الجزء الايجابي من الحصر في العام
لم يمكن ان يبطل الحصر في الخاص بواسطة ثبوت الحكم في الخاص غيره وح
لم يتحقق ذلك واذا بطل الجزء السلبي في الخاص لم يمكن ان يبطل الجزء الايجابي من
الحصر في العام بواسطته بخلاف العموم من وجه فان بطلان كل من الحصرين
فيه باعتبار الجزء السلبي وبطلانه بهذا الاعتبار لا يمنع ان يبطل الجزء
السلبي للحصر الآخر بواسطة حقيقة جزئه الايجابي بكل من
الحصرين مع بطلان ان يبطل الجزء السلبي من الحصر الآخر بواسطة حقية جزئه
الايجابي والله اعلم قوله وفيه نظر وجهه على تقدير ان يكون المراد بكونهما
واحدا ما يتناول المساواة ان الحصر في الاعم مطلقا او من وجه لا يوجب
تناوله لجميع افراده حتى يلزم على تقدير عدم الاتحاد بالمعنى الثاني
بطلان احد الحصرين او كليهما ووجهه على تقدير ان يكون الاتحاد بالمعنى
السابق في المفهوم هو ان المدعى انه لم يتعرض في الدليل لنفي المساواة ومع احتمالها
لا يثبت الاتحاد وقد يجاب عن النظر على التقدير الاول بان
معنى الحصرين ان مطابقة الاعتبار المناسب مطلقا هو سبب الارتفاع
ومطابقة مقتضى الحال كل فيلزم التساوي بينهما لا الاتحاد كما لا يخفى
وعلى التقدير الثاني بان [illegible] هما سببية مطابقة الاعتبار من حيث هي

مطابقة الاعتبار وسببية مطابقة المقتضى من حيث هي مطابقة فيلزم اتحادهما في المفهوم وهذا الجواب يتم ان ساعد الخصم على ان المذكور يفهم من الحصر

قوله وهو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر حيث يقول اه حاصل الاستدلال ان الشيخ حصر معنى النظم في مواضع من كتابه في وضع الكلام موضعا يقتضيه علم النحو والعمل بموجب قوانينه وهو معنى التطبيق المذكور فظهر ان مراده من النظم المفسر بالتوخي وكذا المراد بالتوخي هو ذلك التطبيق ايضا اذ لا اشتراك خلاف الاصل ان قلت التوخي هو الطلب فكيف يراد به ذلك الوضع قلت اقامة للسبب مقام المسبب كما في تعريف علم المعاني بالتتبع ثم المراد من وضع الكلام الموضع الذي يقتضيه علم النحو ان يكون ذلك بحسب الاغراض التي يصاغ الكلام كما نبه عليه بقوله ثم ليس هذه المذكورات اه ويدل عليه ايضا تصريحه بذلك في التفسير الاخر وايضا لما كان تمام علم النحو بعلمي المعاني والبيان كما ذكره الشريف في مفتتح شرح المفتاح يمكن ان يقال ان يقال اراد الشيخ علم النحو بتمامه ثم لا يخفى ان معرفة تلك المعاني يتوقف على معرفة علم النحو واصطلاحاته حتى يلزم مما ذكر اعراء تراكيب البلغاء السليقيين عن حلية النظم وهذا ظاهر قوله فيما يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون الظ ان بين ظرف لغو متعلق بيترجح بمعنى يتردد ولو مجازا كما نقل عن الشارح وجعله ظرفا مستقرا اي دائرا بين بين تعسف فيل يحتاج الا في يترجح والا فلا يستقيم اذ استعمال ان في المشكوك لا الراجح وفي بعض النسخ يتردد بدل يترجح ثم لا يخفى ان بين الثانية مقحمة اذ التعريف بمجموع الامرين لا بين كل واحد منهما قوله وباذا فيما علم وقوعه اذا من الحروف على سبيل التغليب نعم وقع في كلام غير السلف وغيرهم وهما منهما ان اذا اذا استعمل في امر على خطر الوجود كقوله واذا تصبك خصاصة يحتمل ان يكون حرفا لا اسما لكنه اذا استعمل فيما علم فهو اسم بالاتفاق على ان استعمال الحرف في معنى الكلمة شائع في عبارات المتقدمين قوله في الجمل التي تسرد اي تنسج وتساق منتظمة بعضها على بعض يقال فلان يسرد الحديث سردا اذا كان جيد السياق واصله من سرد الدرع نسجها قوله

بل و هذه اللفظة اه معطوف على قوله وهو في لفظ آخر في غاية القبح واما اتيت الواو بعد بل لئلا يتوهم ان المراد ابطال الكلام السابق كما هو الشائع اذا تلاه جملة قوله والى هذا اشار المص اي الى ان الامور المذكورة ليست ثابتة للالفاظ انفسها من حيث هي بل يعرض لها بسبب المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام قوله بالتركيب ذهب السكاكي الى عدم الافادة في المفردات فعلى هذا يكون قوله بالتركيب تاكيدا لمعنى الافادة قوله وذلك لما مر اه بيان لوجه تفريع رجوع البلاغة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى الثاني تفريعا على تعريفها السابق قوله او غير مطابق يراد به عدم المطابقة عما من ذلك وهو المفهوم في عرفهم من الوصف بعدم المطابقة اذ لو اخذ بمعنى السلب مطلقا للزم ارتفاع النقيضين اعني المطابقة وسلبها قوله على ما ذكر في الكشاف مرتبط بكون ما لتاكيد معنى الكثرة وكون العامل فيه ما يليه لا بالانتصاب على الظرفية فان صاحب الكشاف جعل قليلا في الآية المذكورة صفة مصدر محذوف اي شكرا قليلا ولم يذكر الشارح ذلك الاحتمال هيهنا مع انه وصفا لتسميته بالكثرة على معنى الاطلاق كما يقال زيد يسمى انسانا شائع لاحتياج تذكير الوصف اعني كثيرا حيث لم يقل تسمية كثيرة الى تاويل بلا ضرورة له ولهذا جوز فيما سيأتي من قول المص وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه كلا الامرين على الانتصاب على الوصفية في مثله معروف لا يحتاج الى التعرض فلهذا اشار الى وجه آخر من الاعراب قوله وفي هذا اشارة اي قوله فالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى بالتركيب مع قوله ويسمى ذلك فصاحة ايضا قوله العجمي والعربي العجمي منسوب الى العجم وهو الذي لا يفصح وان كان من العرب والمراد بالعربي خلافه وفي شرح الكشاف للقطب ان العرب سكان المدن والقرى والاعراب سكان البادية والموافق لكتب اللغة ان العرب هو هؤلاء الصنف المقابل للعجم والاعراب منهم سكان البادية خاصة والنسبة اليها اعرابي لانه لا واحد له فلو اسقط الواو العاطفة في القرى لكان احسن كما لا يخفى قوله ومن لا تناقض

لتغاير محلي النفي والاثبات حاصل توفيق المص على ما ذكر في الايضاح ان
الشيخ اراد بقوله فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه ان البلاغة تكون
ثابتة للفظ صفة له باعتبار افادتها المعاني عند التركيب لا صفة
لمعناه واراد برجوعها الى المعنى دون اللفظ نفسه ان وصف اللفظ بها
باعتبار افادتها المعاني عند التركيب لا من حيث انه لفظ مفرد
من غير اعتبار التركيب وبهذا ظهر التوفيق بين كونها من صفات
الالفاظ واثباته وبين نفي كونها من صفات المعنى واثباته
فان كلام الشيخ يوهم التناقض من وجهين والشارح انما تعرض لدفع الوجه
الاول وقد يقال في وجه التوفيق بين كلامي الشيخ بناء على اطلاق الفصاحة على
البلاغة انه اراد بالفصاحة حيث حكم بانها راجعة الى اللفظ دون
المعنى المعنى السابق المشهور واراد بها حيث ذكر انها صفة راجعة الى
المعنى معنى البلاغة وانت خبير بان قول الشيخ ان فضيلة الكلام للفظه
لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة الخ يابى عن حمل الفصاحة على المعنى المشهور
تامل قوله ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ فان قلت لما كان
محل تلك الفضيلة هو المعنى الاول كما سيصرح به فكيف يوصف بها اللفظ
عرفا قلت وصفا للفظ كوصف الرجل بحسن غلامه على معنى كون اللفظ بحيث
يدل على تلك الفضيلة ككون الرجل بحيث يحسن غلامه لا يقال فليحمل كلام
المص على هذا المعنى حتى يستقيم جعله وصفا للالفاظ المنقوطة لانا
نقول هذا وان صح في نفسه لكنه لا يصلح توفيقا لكلام الشيخ فان مراده
ليس الا بيان محل الفضيلة قوله والشيخ ينكر على كلا الفريقين
اي ينكر على اطلاق كل منهما ويفصل قوله على معناه اللغوي
قيل عليه يلزم ان لا يكون كثير من الاقوال البليغة المشتملة على
المعاني الثواني المحتوية على المعاني الاول الشرعية او العرفية مثلا
بليغا واجيب بان مبنى التقييد باللغوي على ان هذا القسم اكثر
[illegible] فلا ينافي وقوع المجازات والكنايات والمعاني الشرعية
والعرفية معاني اول قوله دلالة ثانية اي واقعة في المرتبة
الثانية بالنسبة الى دلالة اللفظ على المعاني الاول لان للمعنى

الاول

الاول دلالتين وقيل معنى قوله لذلك المعنى لاجله وبواسطته
فالدال على المعنى المقصود هو اللفظ ايضا لكن بواسطة المعنى الاول
توصف هذه الدلالة بالثانوية ظاهر ثم دلالة المعنى الاول على الثاني
عقلية قطعا كما صرح به الامام في نهاية الايجاز والشيخ في دلائل
الاعجاز واما دلالة اللفظ على المعنى الاول فتكون فقد يكون وضعية
وقد يكون عقلية كما نبهت عليه الان ومن حكم بانها وضعية
بلا شك فكانه اراد بالوضعية ما للوضع مدخل فيها في الجملة
فافهم والمراد بالمعنى المقصود هو الذي يريد المتكلم اثباته او نفيه
ويستوي في قصد البليغ وغيره كاثبات الشجاعة مثلا قوله
بل على ترتيبها ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اراد بترتيب
المعاني جعلها في مرتبتها التي هي لمناسبة للحال والمقام ثم ان الشيخ
انما اطلق على ترتيب المعاني المعقب بترتيب الالفاظ على حذوها
اسم النظم مع انه الترتيب الثاني فارشادا الى ان العمدة في باب البلاغة
انما هو للمقصد والاعتبار دون التلفظ والاخذ كما يطلقون
مقتضى الحال على اعتبار الخصوصية مع انه نفس الخصوصية
المعتبرة فلا ينافي ما سبق من كون النظم توخي معاني
النحو فيما بين الكلم حيث دل على كونه من عوارض اللفظ كما ظنه
الاستاد قوله والخواص والمزايا والكيفيات المشهور ان الخواص
عبارة عن الامور المستفادة من التراكيب لا بمجرد الوضع وان المزايا
والكيفيات عبارة عن الخصوصيات المفيدة لتلك الخواص
فاطلاق هذه الامور على المعاني الاول من قبيل المجاز او اصطلاح
للشيخ كما يشعر به قوله والشيخ يطلق الخ فافهم قوله من اللفظ ومعانيه
الراجعة اليها قيل عليه كيف يكون الفصاحة والبلاغة والبراعة
ونحوها من الاوصاف الراجعة الى المعاني اللغوية ولا فضيلة
لها اصلا اجيب بعد تسليم ان المعاني الاول هي اللغوية بان
المعاني الاول هي محل الفضيلة لان ترتيبها في النفس ثم ترتيب
الالفاظ في النطق على حذوها على وجه ينتقل الذهن منها

منها بتوسلها الى الخواص في الافادة بلا اخلال ولا تعقيد هو البلاغة فيكون ترتيب المعاني الاول على الوجه المخصوص منشأ الفضيلة ومناط البراعة بلا شك قوله لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الالفاظ والحروف مبني على ان اللفظ صوت يعتمد على مخارج الحروف والحال انه كيفية عارضة للصوت الذي هو كيفية يحدث في الهواء من تموجه ولا يلزم قيام العرض بالعرض الممنوع عند المتكلمين لانهم يمنعون كون الحروف امورا موجودة قوله فحيث يثبت انها من صفات الالفاظ او المعاني ولا وجه لحمل تلفيق المتن على هذا بان يريد باللفظ في قوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ الاول باعتبار افادته المعنى الثاني ولحمل المعنى في قوله باعتبار افادته المعنى على المعنى الاول حتى يكون المعنى فالبلاغة راجعة الى تعريفها البلاغة بانه فان البلاغة صفة اللفظ باعتبار افادته المعنى الثاني لكونها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح بمقتضى الحال ومقتضى الحال هو المعنى الثاني كدفع الشك ورد الانكار قوله المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق توضيحه ان المخاطب اذا كان منكرا فالبليغ وغيره يشتركان في ان كل واحد منهما يخاطبه بما له رد الانكار لكن البليغ يعرف كيفية ترتيب المعاني الاول المعقب بترتيب الالفاظ حتى يزول انكاره بخلاف غير البليغ فترتيب المعاني الاول هو المنشأ للفضيلة بلا ريب قوله والسبب انهم لو جعلوها يعني ان السبب في ارتكاب التجوز انهم لو جعلوا الفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك اوصافا للمعاني لم يفهم انها صفات للمعاني الاول لاحتمال ان يراد المعاني الثواني فجعلوها نعوتا للالفاظ واريد بها المعاني الاول واعترض عليه بان المعاني كما تحتمل الثواني عند اطلاقها كذا الالفاظ تحتمل عند اطلاقها الالفاظ المنطوقة بل اولى فلا بد من بيان سبب الترجيح لان المعنى مشترك بين المعنى الاول والثاني واللفظ مجاز في المعنى الاول وقد تقرر لدى المتأخرين من الاشتراك فظهر فائدة العدول لانا نقول معنى ذلك ان اللفظ

المستعمل في معنى اذا كان دائرا بين كونه مشتركا بين ذلك المعنى وغيره وكونه مجازا في ذلك المعنى حقيقة في غيره كان الحمل على كونه مجازا فيه اولى لان التعبير عن معنى بلفظ يدل عليه مجازا اولى من التعبير عنه بلفظ يدل عليه بالاشتراك بعد قيام القرينة المعينة للمراد في كل الاستعمالين ويمكن ان يقرر مراده بان مراده انهم لو جعلوها صفات للمعاني لم يفهم انفهاما ظاهرا انها صفات المعاني الاول لان للمعاني الثواني دخلا تاما في البلاغة حتى ان الكلام الذي ليس له معنى ثان ساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء لما سبق فيتردد الذهن بين المعاني الاول والثواني بخلاف ما اذا جعلوها صفات اللفظ اذ علم كون اللفظ المنطوق للفضيلة اظهر فيتبادر الذهن الى ان ليس المراد اللفظ نفسه ولما كانت العلاقة بين اللفظ والمعاني الاول وما يحدث فيها اقوى واظهر يتبادر الذهن اليها وهذا القدر يكفي للترجيح قوله فجعلوا كالمواضعة الى قوله والخاصية التي تجددت فيه قيل عليه المفهوم مما سبق استعمال الالفاظ في نفس المعاني الاول والمفهوم من هذا استعمالها في الصورة الحادثة فيها وبينهما تناف فكيف يجعل هذا الكلام نتيجة لما سبق على ما يشعر به الفاء في فجعلوا اجيب بان الشيخ يطلق على المعاني الاول الخصوصيات والصور ونظائرهما مبالغة تنبيها على انهم ولما كانوا يطلقون الالفاظ على نفس تلك المعاني يصفون الالفاظ بالبلاغة وما يشاكلها لزم ان توصيفها على ما تلك المعاني من الصور والخواص فكان المعاني الاول نفس الخصوصيات وبهذا صح التفريع وفيه نظر لان هذا الجواب يشعر بان المراد ههنا بالصورة والخاصية نفس المعاني الاول وقوله حدثت في المعنى وتجددت فيه مانع من الحمل على ذلك والاظهر في الجواب المصير الى حذف المضاف اي محل الصورة والخاصية قوله وقولنا صورة الخ دفع لما يتوهم من ان المعنى ليس له صورة فكيف يصح قولكم وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى قوله هذا نبذ مما ذكره الشيخ اي قليل واعلم

لا الكلام الذي نقله الشارح عن دلائل الاعجاز لم يذكر فيه على هذا الترتيب
بل بعضه مذكور في اوائله وبعضه في اواخره ولهذا حكم البعض بان في نقل
الشارح اخلالا ولا ينبغي ان يظن هذا بمثله قوله مذاقة الحروف وسلاستها
مذاقتها ملايمتها للطبع وسلاستها سهولة النطق بها قوله والفصاحة
عبارة عن كون اللفظة هذا هو الاعتبار الذي حدث من المعنى الثاني
للفصاحة فهو من عداده والا فان جعل معنى ثالثا للفصاحة بطل الحصر
الذي يتبادر من كلام الشيخ فتامل قوله كما يمتنع ان يوصف بانه
دال اراد امتناع الوصف بالدلالة على تلك الفضيلة كما دل عليه
السياق او اراد بالدلالة الدلالة مطلقا لكن بالمعنى المشهور الذي اثبت للفظ
الفصيح اعني الدلالة اللفظية وهو فهم المعنى من اللفظ فلا ينافي ما
سبق من قوله ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المقصود قوله اي البلاغة
في الكلام انما حمل البلاغة على البلاغة في الكلام لان المذكور سابقا
هو البلاغة في الكلام فليس مرجع الضمير في قوله ولها ثلاث
البلاغة المذكورة وايضا الطرفان المذكوران انما يلايم البلاغة الكلامية
المذكورة قوله اليه ينتهي البلاغة كذا في الايضاح نسبه الى
الايضاح توطية لدفع ما يوهمه قول المصنف من جعله كون قوله و
ما يقرب منه معطوفا على حد الاعجاز كما سيأتي قوله وهو ان يرتقي
الكلام في بلاغته آه يشير الى ان اعجاز كلام الله تعالى بارتفاعه في بلاغته
الى ان يخرج عن طوق البشر على ما هو الراي الصحيح لا بالاخبار عن
المغيبات ولا باسلوبه الغريب ولا بصرفة العقول عن المعارضة
وافراد البشر بالذكر بناء على انه المشتهر بالبلاغة والمتصدي
للمعارضة والا فالمعجزة ما يكون خارجا عن طوق جميع المخلوقات
من الجن والانس والملك قوله فان قيل ليست البلاغة الى آخره
فان قلت ان حمل السؤال على منع تحقق الاعجاز في كلام الله تعالى
كما يشعر به قوله لم لا يجوز آه يكون الجواب خارجا عن القانون
لان منع السند لا سيما اذا كان اخص لا يفيد اصلا وان حمل
على المعارضة يتجه انه لم يذكر دليلا على تحقق الاعجاز حتى يعارض

دليلهم
قلت اشتها تحقيقه فيما اغنى عن ذكره فهو ملحوظ واعلم انه لا بد لتحمل
علم البلاغة في قوله وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين على المعنى العام
لان المعنى المشهور وهو علم المعاني زيادة اختصاص بالبلاغة اعني علم المعاني
والبيان غير كافل باتمام الفصاحة بل نقول الكلام بعد الحمل على المعنى
العام تغليبي لان الكافل باتمام هذين الامرين هو العلوم المخصوصة
مع الحس السليم كما سيأتي انشاء الله تعالى قوله وكثير من مهرة آه
الظ انه متعلق بالجواب الاول المتعلق الذي هو منع كون علم البلاغة كافلا
باتمام البلاغة فالاولى تقديمه على قوله ولو سلم ولو جعل المهارة
اعم من الاحاطة فلا بأس بجعله بالجواب الثاني قوله فشيء لا يفهم من اللفظ
وفيه بحث وهو انه ان اراد بعدم كونه مفهوما من اللفظ انه لا يستفاد
منه صريحا فمسلم ولا يضر وان اراد انه لا يحتمله فممنوع واما الثاني قوله
واما الثاني فلا يدفع الفساد اما اذا اخذ اولا على حقيقيا فظاهر
واما اذا اخذ نوعيا فلان ما يقرب من نهاية الاعجاز ايضا ولو المرتبة
الاولى ايضا وليس المراتب التي بعد المرتبة الوسطى لان القريب من النهاية
ما يكون اقرب اليها من الوسط كما لا يخفى على الفطن وجعله من قبيل
التعبير عن النوع بافراده لا يستقيم اما اولا فلان ذلك انما هو في
الاحكام التي لا يخص طبيعة النوع اذ لا يصح زيد وعمرو وبكر الى آخر افراد
الانسان نوع والكون طرفا اعلى نوعيا انما هو لطبيعة الاعجاز لان علم
المجاوزة ماخوذ في مفهومه كما سبق وكل فرد من طبيعة الاعجاز سوى
نهايته يجاوز عنه فرد آخر واما ثانيا فلان التعبير
عن النوع بافراده ان صح بجميعها لا ببعضها ومن ههنا ظهر ان قوله
على ان الحق آه وجه آخر لابطال الجواب الثاني لا المتبادر لا بيان للفساد
المذكور بمعنى بناء على ان الحق آه على ما ظن الاستاذ قوله ويؤيده قول صاحب
الكشاف آه وجه التاييد ان القياس رجوع الضمير الى المضاف لانه
المقصود بالذكر كما سبق فضمير عنه في قوله وبعضه قاصر عنه راجع الى حد
الاعجاز ولا يخفى ان الانسب حمل قوله يمكن معارضته على الصفة الكاشفة
حتى يتحقق استقصاء مراتب الاختلاف فقد اثبت بحد القصور عن حد

الاعجاز امكان المعارضة ولا يستقيم الا بجعل الحد بمعنى المرتبة ثم لما جاز في الجملة ارجاع الضمير الى المضاف اليه وحمل الصفة على المخصصة لم يجعل قول صاحب الكشاف دليلا على المدعى بل مؤيدا له هذا واعترض الشارح في شرح الكشاف على قوله لكان الكثير منه مختلفا بان ظاهر النظم ان الكثرة صفة الاختلاف وقد جعلها صفة للمختلف من غير ضرورة فان كون البعض منه مخالفا للبعض صفة للكل ولا معنى لتخصيصه بالكثير منه قوله وكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه فيه بحث اما اولا فلان الاختلاف بكون البعض واقعا في مرتبة الاعجاز والبعض قاصرا عنه يوجد في القرآن ايضا فان مقدار آية او آيتين لا يجب ان يكون معجزا بالاتفاق فكيف يستدل بانتفائه على انه ليس من عند غير الله تعالى على ما هو المقصود من الآية واما ثانيا فلان قوله وكان بعضه بالغا حد الاعجاز يفيد ثبوت قدرة غير الله تعالى على الكلام المعجز وهو ظاهر الفساد واجيب عن الاول بان المراد بالبعض ما وقع به التحدي واقله ثلث آيات وذلك لان المقصود الاختلاف الذي ليس في القرآن وكون بعض قليل من القرآن غير معجز مشهور كثير شهرته مؤذنة بتقييد البعض بالزائد عليه وعن الثاني بانه مبني على التنزل وارخاء العنان على نمط قوله تعالى وان يك صادقا يصبكم بعض الذي يعدكم كما قيل وبان المقصود نفي كون القرآن من عند غير الله كلا او بعضا والمعنى لو كان القرآن من عند غير الله فلا اقل من ان يكون بعضه منه ويلزم الاختلاف المذكور اي يكون بعضه الذي من الله بالغا حد الاعجاز وبعضه الذي من غير الله قاصرا عنه قوله ومما يقرب منه الخ ان المراد بالاعلى على توجيه الشارح الاعلى الحقيقي وحد الاعجاز مرتبته فالاقرب ان يجعل وما يقرب منه مبتدأ محذوف الخبر اي وما يقرب منه كذلك اي هو حد الاعجاز ويجعل من عطف الجملة على الجملة وهذا اولى مما ذكره الشارح بحسب اللفظ وان التحقيق المؤدي لسلامته عن العطف على المبتدأ بعد مضي الخبر والعطف على ابعد المذكورين ولحذف الخبر بعد قيام القرينة فانه شائع من هذا وقد يعترض على توجيه الشارح

مبتداء

بوجهين احدهما ان سوق كلام المصنف يدل على ان مراده بقوله وهو حد الاعجاز بيان الطرف الاعلى كما ان قوله في الطرف الاسفل وهو ما اذا غير الخ لبيان الطرف الاسفل وعلى ما ذكره الشارح يفوت هذا المقصود بل يتعين حد الاعجاز بانه الطرف الاعلى وما يقرب منه وثانيهما ان لا تفاوت في البلاغة القرآنية وسره ان الله تعالى عالم بكميات الاحوال وكيفياتها فيلزم ان يكون كلامه المشتمل عليها في اعلى المراتب الا ان بعضا منه لقلته يمكن للانسان بمثله وان لم يقع فان قلت لا يمكن انكار تفاوت الآيات في البلاغة كما اشار اليه من قال در بيان ودر فصاحت كي بود يكسان سخن گرچه گوينده بود چون جاحظ وچون اصمعي در كلام ايزد بيچون كه وحي منزل است كي بود تبت يدا مانند يا ارض ابلعي قلت التفاوت الحاصل في الآيات بالنظر الى الاحوال المقتضية للاعتبارات في بعضها اكثر فان المقتضيات المرعية فيها اتم واوفر من المقتضيات المرعية في الاخرى وذلك لا يقدح في ان يكون كلها في الطرف الاعلى اي في مرتبة من البلاغة لا بلاغة فوقها بالنسبة الى تلك الآيات لوجوب اشتمال كل آية على جميع مقتضيات الاحوال التي في نفس الامر بناء على احاطة علم الله تعالى بجميعها فتامل وفي بعض شروح الايضاح ان قوله وما يقرب منه عطف على الاعجاز والمراد بحد الاعجاز البلاغة في مقدار سورة وما يقرب منه البلاغة في مقدار آية او آيتين فكانه قال ولها طرفان اعلى وهو البلاغة القرآنية فعلى هذا يتعين الطرف الاعلى بانه البلاغة القرآنية كما هو المقصود قوله ولا يخفى ان بعض الآيات اما تأييد لما ذكر من ان حد الاعجاز هو الطرف الاعلى وما يقرب منه فان جميع الآيات واقعة في مرتبة الاعجاز مع ان بعضها اعلى ثم المراد ببعض الآيات التي حكم عليها بامتناع المعارضة ما يكون مقدار اقصر سورة والسكوت عن التقييد للشهرة كما نبهت عليه فيما سبق قوله اي طرف البلاغة نقل عن الشارح انه صرح بذلك تنبيها على ان الطرف الاسفل ايضا من البلاغة احترازا عما وقع في نهاية الايجاز من ان الطرف الاسفل ليس

من البلاغة في شيء هذه عبارته لا تق طرفا الشيء بحسب المعنى المتعارف نهايته فلا يكون داخلا فيه لانا نقول الطرف الاعلى داخل في البلاغة قطعا فالانسب دخول الطرف الاسفل ايضا على ان قول المص ما اذا غير الى ما دونه التحق عند البلغاء باصوات الحيوانات صريح في الدخول للدلالته على ان الكلام الواقع في الطرف الاسفل غير ملتحق عندهم باصوات الحيوانات وكل كلام غير ملتحق بها فهو عند البلغا بليغ ثم المراد بقوله الى ما دونه الى كل مرتبة كانت من المراتب التي دونه او مرتبة تحته بلا واسطة فانه المتبادر عند الاطلاق وعلى كلا الوجهين لا يصدق في التعيين الطرف الاسفل على الطرف الاعلى ولا على المراتب المتوسطة **قوله** باصوات الحيوانات عرّف الحيوانات اشارة الى المراد بها غير الانسان وقد وقع في عبارة المفتاح منكرا ولا حلها على ما ذكرنا بجعل التنكير للتحقير والنوعية ولعله اقرب مما ذكره الشريف من ان التنكير للقصد الى غير معين وقوله تصدر عن محالها حال عن الاصوات لانه يلزم اختلاف في الحال وذيها لان العامل في الاول هو الفعل وفي الثاني الجار لانا نقول العامل فيهما هو الفعل لان حرف الجر اداة توصل معنى الفعل الى مجروره والمجرور وحده منصوب المحل بالفعل وبهذا الاعتبار وقع ذا حال وما وقع في امثاله من ان الجار والمجرور في محل النصب مساهلة في العبارة اعتمادا على ما تقرر في القواعد كذا في شرح الكشاف للشريف وما في بحسب ما يتفق اما مصدرية اي بحسب اتفاق الاصوات وحصولها بلا علة مقتضية لها قاصدة اياها او موصولة اي بحسب ما يتفق معها من الامور التي لا تقتضيها **قوله** سوى المطابقة والفصاحة غير متعرف بالاضافة ولذا وقع صفة للوجوه اشارة الى ان آخرية تلك الوجوه بالنظر الى المطابقة والفصاحة والمراد تبعيتها وجوه تغايرهما فلا يلزم كون كل منهما تابعا للبلاغة سواء اعتبر او لا الحكم على الوجوه بالمتابعة ثم اعتبر تقييد تلك الوجوه بالمغايرة للامرين او بالعكس **قوله** وفيه اشارة صرح في المختصر بان الاشارة والاشعار المذكورين بلفظ تبعها وسوق كلامه ههنا يشعر بان الاشارة بامر آخر واسنادها الى توصيف الوجوه باخص مما لا يلتفت اليه فتامل

قوله لانها ليست ما يجعل المتكلم موصوفا بصفة نقل عنه ره ان المراد انه لا يعهد وصف المتكلم بسبب هذه الوجوه بصفة ولا يسمى بسببها باسم في العرف كما يسمى بسبب البلاغة والفصاحة فيقال بليغ فصيح فلا يتوهم صنع ومجنس ولا يرد ان وصف من صدر منه الترصيع بالمرصع صحيح وقد يتوهم يفهم من هذا الكلام ان هذه الوجوه لو جعلت المتكلم موصوفا بصفة جاز ان يجعل تابعة لبلاغة المتكلم مع انه ليس كذلك لان هذه الوجوه اوصاف الكلام فلا محالة تكون تابعة لبلاغة الكلام لا لبلاغة المتكلم سواء جعلت المتكلم موصوفا بصفة ام لا وانت خبير بجواز تعدد المانع عن جعلها تابعة لبلاغة المتكلم فليتامل **قوله** ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ اي في اي نوع اراد من المعاني والقرينة على ارادة هذا المعنى ما تقدم في تعريف فصاحة المتكلم فان ملاحظته يكشف عن القصر ههنا بطريق المقايسة وهذه وان كانت عناية في التعريف لكن لا بد من المصير اليها اذ الملكة التي يقتدر بها على تاليف كلام بليغ في نوع من المعاني كالمدح لا تجعل صاحبها بليغا على ان المتبادر من الملكة هو الكامل منها وهو ما ذكرنا والتعريف يحمل على المتبادر واعتبار العموم في الكلام البليغ بناء على ان النكرة قد تعم في الاثبات بقرينة المقام او في التاليف على ان اضافة المصدر قد يفيد العموم ومنظور فيه لاستلزامه انتفاء البلاغة في البشر مثلا لان من الكلام البليغ ما هو واقع في طبقات الاعجاز والاقتدار على تاليفه خارج عن طوق البشر ولئن قيد بوسعهم يلزم ان لا يكون متكلم بليغا الا ان يكون فوقه بليغ لان الابلغ يقدر على كلام بليغ لا يقدر عليه من دونه في البلاغة وفساده بين **قوله** انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان اي علم لا مزيد له اختصاص بالبلاغة كاملة اذ لو اريد به اسم هذين العلمين لم يكن للانحصار المذكور معنى فليتامل **قوله** وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلثة لان البلاغة

تَوابِع

لما علم انها لا تنحا و زعما ذكره علم ايض ان لها توابعا علم ان مقصد الكتاب هو في علم البلاغة و توابعها لا ينحا و بعض الفنون الثلاثة قوله وفيه تعريض لصاحب المفتاح اه و ذلك لانه عرّفنا البلاغة ببلوغ المتكلم حدًّا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها و ايراد انواع التشبيه و المجاز و الكناية على وجهها ولا يخفى ان الاول يستفاد من المعاني والثاني من البيان فما لم يتوقف البلاغة على الفصاحة و ما ذكره المص ماخوذ من كلام ابن الاثير في المثل السائر لكن يرجح قول صاحب المفتاح بان البلاغة كالنوع للبليغ به يمتاز عن غيره ويحصل له اثار المختصة به و رعاية الفصاحة ليست كذلك لا موجبا للبليغ من حيث هو بليغ بل امر مشترك بينه و بين غيره و فيه نظر اذ غاية ما في الباب لم يكون الفصاحة للبليغ كالحيوان للانسان قوله ان كل بليغ كلاما او متكلما هذا من تعميم المشترك بتاويل ان كل مسمى بليغ قوله اي ليس كل فصيح بليغا يشير الى ان المراد بالعكس اللغوي لا الاصطلاحي اذ الموجبة الكلية لا تنعكس بالمعنى الاصطلاحي الا الى موجبة جزئية قوله وهو ما يحبان يحصل اه هنا من قبيل الاستخدام لان المرجع ههنا مصدر ميمي لا اسم مكان بدليل تعديته بلفظ الى والتفسير المذكور انما هو للمرجع بالمعنى الثاني ثم المراد بالامكان الخ وبه ينكشف تفسير المرجع بالمعنى الاول ثم المراد بالامكان امكان الوقوعي المقابل للامتناع بالغير لا امكان الذاتي المقابل للامتناع الذاتي فلا يتجه لزم امكان ما لا يتوقف على شيء قوله الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه قيل عليه هما عين الصدق والكذب فكيف يكونان مرجعا له بالمعنى المذكور اجيب بان الصدق والكذب تفسيران بمطابقة الخبر للواقع وعدمها ومطابقة الحكم وعدمها يصلح مرجعا لهما قوله عن الخطاء في تادية المعنى المراد اللام في الخطاء للعهد والمراد به ما لا يكون بسبب التعقيد المعنوي بقرينة قوله وما يحترز به عن الاول يعني الخطاء في تاديته علم المعاني اذ لا يحترز به عن التعقيد المعنوي على انه قد يقع الخطاء بسبب التعقيد المعنوي ليس في التادية بل في كيفيتها ولو قال عن الخطاء في تطبيق الكلام على مقتضى الحال لكان اظهر قوله ولا لربما ادى اه اعترض عليه بان الظاهر المراد بالاحتراز عن الخطاء عدمه فعلى تقدير [illegible] اعني وجود الخطاء يتعين تادية

المعنى المراد بكلام غير مطابقة لمقتضى الحال البتة فلا وجه لايراد كلمة ربما ههنا سواء حملت على التقليل او التكثير لا ان يحمل على التنزل ولا اخرى الا فيكون المعنى وان لم يكن مرجع البلاغة الى الاحتراز عن الخطاء المذكور فلا اقل من تادية المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال في بعض الاحيان وهو مناف للبلاغة والجواب ان تلك التادية على تقدير ذلك الانتفاء اما ان يتعين امرا فان كان الثاني فالامر ظاهر وان كان الاول فليحمل على التحقيق فانها قد تستعمل فيه كما نقله الشارح في مباحث الشرط عن ابن الحاجب ويمكن ان يقال المراد من كون مرجع البلاغة هو الاحتراز ان الاحتراز لازم فالنفي المستفاد من قوله والا هو نفي اللزوم اي ان لم يكن الاحتراز لازما لربما كان معدوما وكان الخطاء متحققا وقد يجاب بان المراد بالاحتراز عن الخطاء المذكور محافظة النفس عن المجامعة لا انتفاؤه اذ لا عبرة بمجرد الخطاء اذا لم يكن عن محافظة وقصد والتادية بكلام غير مطابق ليس لازما لانتفاء هذه المحافظة البتة بل قد يوجد معه فلفظة ربّ اذن في محلها ويكون للتكثير قوله والى تمييز اه الانسب بقوله الى الاحتراز عن الخطاء ان يجعل المرجع ههنا الاحتراز عما يخل بالفصاحة قوله ويدخل في تمييز الكلام [illegible] موصوفا بفصيح الكلام حتى يحتاج الى هذا العذر فلو قدر اللفظ لم يحتج اليه اصلا اجيب بان بلاغة الكلام انما يتوقف بالذات على تمييز الفصيح وتوقفها على تمييز الكلمات الفصيحة بواسطة توقف تمييز الكلام عليه فلهذا قدر الكلام وايضا قد سبق ان فصاحة الكلام والمفرد كانهما حقيقتان مختلفتان فلو قدر المص ما بيننا ولم الكلام والمفرد لكان لفظ الفصيح كالجمع بين المشترك بلا ضرورة فاحترز عن توهمه وايض وصف مطلق للفصاحة للفظ بالفصاحة حتى يجعل قرينة على تقديره قوله على ما صرح به في الايضاح قيل عليه مرجع بلاغة المتكلم ايض الى ذينك الامرين فما وجه تخصيص بلاغة الكلام بكون هذين الامرين مرجعا لها اجيب بان وجهه هو الايماء الى ان مرجعيتهما لبلاغة المتكلم باعتبار مرجعيتهما لبلاغة الكلام ويمكن ان يقال وجهه ان الخطاء في تادية المعنى المراد مثلا قد يقع بحسب مقتضى البشرية

في حين من الاحيان للتبليغ ولا يدل على انتفاء بلاغتها اعني الملكة المذكورة
كما ان تعلم معرفة المجتهد بعض الاحكام لا ينافي الاجتهاد فالاحتراز عن
هذا الخطاء ليس مرجعا لبلاغة المتكلم ولا ينافي وجود الخطاء المذكور اياها
بل انما ينافي بلاغة الكلام الواقع هو فيه ولا يقدح في ذلك لا يكاد امراء
القيس بليغ بلا شبهة مع ان كلامه قد لا يكون بليغا كقوله غدايره
مستشزرات البيت قوله وفساده واضح اذ الغرض من الشيء ما يتاخر
عنه ويترتب عليه وانتفاء الخطاء المذكور وتميز الفصيح من غيره
موقوف عليه لبلاغة الكلام متقدم عليها كما اشار اليه في تفسير المرجع
ولو سلم تاخره وترتبه عليه لم تستقم الغرضية ايضا اذ ليس الباعث
على البلاغة الاحتراز عن الخطاء وتميز الفصيح عن غيره وهو ظاهر بل
الغرض من جعل الكلام بليغا اتصافه بالحسن الذاتي وارتفاع شانه
على ان البلاغة وصف الكلام وتعليل وصف الكلام بما ذكر لا يخرج عن سماجة
كما لا يخفى على الفطن قوله لان غاية ما علم مما تقدم آه يعني ان المعلوم من
تعريف بلاغة المتكلم افادة بلاغة المتكلم هذين الامرين ان اريد بالاحتراز
والتميز نفس الفعلين او توقفهما عليهما ان اريد بهما التمكن منهما
ولم يعلم كونهما غرضين منها فتفسير المرجع بالعلة الغائية لا يناسب
التفريع بقوله فعلم قوله على الاتصاف بهذين الوصفين لم يرد به
الاتصاف بالفعل بل حيثية الاتصاف اذ الاقتدار المذكور عبارة عن
بلاغة المتكلم وهي لا تتوقف على الاحتراز بالفعل مثلا بل على كونه بحيث
يحترز فافهم قوله فهو انه مركب الضمير الاول راجع الى التحقيق والثاني
الى التميز والجملة اغني اجزء وتميز السالم صفة المركب هنا بما يتميز به
الفصيح عن غيره كلي لا كل وان هذه الامور جزئياته لا اجزاؤه بدليل
صحة حمله على كل واحد من هذه الامور والجزء لا يحمل عليه كله فليس كلها
معتمدا بحال المراد تميز الفصيح من حيث انه فصيح ~~فالقول بانه~~
~~معطوف على ما قبله بحسب المعنى اي يخلو عن غيرهما كما جتمعتم وكالسراج~~
~~على ما زعمه بعض اصحاب الحواشي ليس في محله~~ لا تميز ذاته من حيث
هي والا لم صدقه على كل واحد منها ولو سلم فالمحمول فليكن محمولا

على الشبه

كذا م

جدا م

على الشبه قوله وكالسراج معطوف على اجتمعتم اي وبخلوه لفظ
كالسراج وهو ناظر الى مسرجا كما ان اجتمعتم ناظر الى بخلا كما تم
قوله منه ما يبين ظاهر العبارة توهم ان بعضا واحدا يبين
في احد هذه الاشياء مع ان المبين في كل واحد منها بعض اخر وقيل
هو من قبيل اللف والنشر بكلمة او كما في قوله تعالى وقالوا كونوا هودا
او نصارى وتكون كلمة ما كناية عن جميع التميزات الحاصلة بهذه
الاشياء ويحصل بكل منها بعض من تلك التميزات واعترض عليه
بان التبيين الاعلام ولا معنى لاعلام التميز الذي فسر بالمعرفة اذ ليس
المقصد العلم بالعلم واجيب بان المراد اظهار وجوده العيني وهو
في المعنى عبارة عن الايجاد الا ان هذا لا يستقيم في قوله او يدرك بالحس
فينبغي ان يراد يحصل بالحس على التجوز قوله لان من تتبع الكتب المتداولة
آه رد لما اورد عليه الزوزني من انه لم يذكر في متن اللغة مما ان
من الالفاظ ما يحتاج في معرفته الى ان يبحث عنه المطولات
فكيف يقال ان تميز السالم من غيره يبين في علم متن اللغة ووجه الرد
لكن المناسب لهذا التقرير ان يقول المص منه ما يستفاد من علم متن
اللغة كما لا يخفى وايضا لفظ الثاني عبارة عن التميز وليس لقولنا التميز
مبين في علم كذا كثير معنى على انه لو قال ما يستفاد لم يحتج الى زيادة
يدرك بل كان قد يكفي ان يقال ومن الحس قوله قد تطلق على جميع اقسام
العربية فلو قال في علم اللغة ليتناول جميع اقسام العربية ولم يتعين
المراد قوله او في علم التصريف آه اعترض عليه بان المخل بالفصاحة
هو مخالفة ما ثبت من الواضع وذا لا يعلم من علم التصريف واجيب
بانهم يذكرون الالفاظ الشواذ الثابتة في اللغة ويقولون انها
شاذة فيعلم منه ان ما عدا هذه الالفاظ خلاف ما ثبت من الواضع
قوله والتعقيد اللفظي رد عليه بان التعقيد اللفظي قد يكون
بسبب اجتماع امور كل منها شايع الاستعمال جار على القوانين كما سبق
واذا لم يجب ان يكون لمخالفة القانون النحوي فكيف يتبين في
علم النحو وغاية ما يتاتى ان النحو باحث عن الوضع الاصلي لكل كلمة

الموضع

قوله لانه معطوف على ما قبله بحسب المعنى اي بخلاف غيرهما كما جتمعتم وكالسراج على ما زعمه بعض اصحاب الحواشي ليس في محله

من تتبع

ولد

بهذا التقدير

وان الاصل هو اثبات كل شيء في موضعه ولذا جاء هذا الحذف فيمكن ان
يستفاد منه ضعف التاليف كما لا يخفى قوله والغرض من هذا الكلام آه
اي من قوله الثاني منه ما يبين آه وقوله يحترز عطف على يبين والضمير
بها راجع الى ما المقدرات لكونه عبارة عن العلوم والحصر ولا بد
من اعتبار امر وهو معلومية كمية الامور التي يجب ان يحترز عنها
ليترتب على ما ذكر قوله ليعلم آه اذ بمجرد تعيين ما ذكر من غير
اعتبار الامر المذكور لا يعلم ان الثالث اي شيء قوله لمكان مزيد
اختصاص اما مصدر ميمي بمعنى الثبوت او اسم مكان على انه
من باب الكناية مثل قولهم لقيت عنه مقام الذئب قوله يعني
الخطاء في التادية الادب في توجيه عبارة المتن المصير
الى حذف المضاف اي ما يحترز به عن متعلق الاول قوله ولا يخفى وجوه
وجوه المناسبة اما تسمية الاول بالمعاني فلانه باحث عن افادة
التراكيب خواصها التي هي معان مخصوصة ففي التسمية
اشعار بتعلقه بالمعاني واما تسمية الثاني بالبيان فلانه
متعلق بايراد المعنى الواحد وبيانه بطرق مختلفة في الوضوح
واما تسمية الثالث بالبديع فلانه يتعلق بامور بديعة و
اشياء غريبة كالترصيع والتجنيس ونحوهما واما تسمية
الجميع بعلم البيان فلتعلقه بالبيان اعني المنطق الفصيح المعرب
عما في الضمير وبه يتبين وجه تسمية الاخيرين بعلم
البيان لانه اذا ناسب الكل ناسب البعض بالضرورة ولا حاجة
الى اعتبار التغليب والله اعلم بالصواب قوله الفن الاول
علم المعاني ان اريد بالفن الاول الالفاظ والعبارات كما يدل
عليه قول الشارح فيما سبق رتب الكتاب على مقدمة وثلثة
فنون احتيج الى تقدير المضاف اما في الاول او في الثاني اي معاني
الفن الاول علم المعاني او الفن الاول الفاظ علم المعاني وان اريد به
المعاني او بعلم المعاني الالفاظ تسمية للمدلول باسم الدال وعكسه
فلا مرظة وباقي البحث سبق في مباحث المقدمة فلا حاجة الى الاعادة

قوله لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب كلمة من في الموضعين
ابتدائية لا لاتي الابتداء باعتبار الاتصال والمعنى لكون المعاني
حال كونه ناشيا من البيان متصلة به بمنزلة المفرد حال
كونه ناشيا من المركب ومتصلة به وملخصه ان اتصال
المعاني بالبيان ونسبته اليه مثل اتصال المفرد بالمركب ونسبته
اليه قوله بعلم رعاية المطابقة لمقتضى الحال زيادة هذا
القيد بناء على ان البيان لا يعتد به اذا لم يراع المطابقة لمقتضى
الحال لان علم البيان يتوقف على علم المعاني فان من له ملكة بها
يعرف ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة يكون عالما بالبيان
ولو لم يكن المؤدي مطابقا لمقتضى الحال غايته انه لا يكون بليغا
قوله طبعا الاقرب انه صفة مصدر محذوف بتقدير ياء النسبة
اي تقدما طبيعيا ومثله شايع وجعله تميزا لا يخلو عن تكلف
قوله وقبل الشروع آه لم يقل قبل الشروع في مقاصد
العلم والتنبيه الاتي مع ان الاشارة متقدمة على الشروع
فيهما لان التنبيه الاتي من تتمة ضبط الابواب كما سيظهر
ثم الاشارة اذا لم تقابل بالتصريح كثيرا ما يستعمل في المعنى
الاعم الشامل للتصريح فلا يرد ان التعريف وضبط الابواب مصرح
مصرح بهما فكيف يكون الاشارة قوله فهي مسائل كثيرة ان حمل على
مذهب الاخفش وهو جواز زيادة الفاء في الخبر فظ ولو اريد تطبيقه
على مذهب الجمهور فليقدر الصفة بقرينة المقام اي كل علم يفرد
بالتدوين فيكون المبتدأ نكرة موصوفة بفعل فيجوز دخول الفاء في
خبره قوله فعليه ان يعرفها بتلك الجهة آه اراد بمعرفتها بتلك الجهة
معرفتها بخصوصها بها وبالوجوب العرفية التي مآله اعتبار
ولا يلتفت لا مانع عقلا من ان يتوجه الى تصور كل واحد من تلك الكثرة
بخصوصها فيما اذا كانت الكثرة محصورة ثم انتفاء معرفة الكثرة الحاصلها
بجهة الوحدة المخصوصة اما بانتفاء معرفتها بخصوصها
اصلا وهو ظاهر البطلان اذ يمتنع طلبها حينئذ ولذا لم يتعرض له واما

باشفاء معرفتها بخصوصها بان يعرفها بامر شامل وبتصور كل واحد
من آحادها بالتفصيل وعلى التقديرين لا يا من من فوات ما يعنيه ويضيع
فيما لا يعنيه اما على التقدير الاول بعد تسليم امكان الشروع به فظاهر
واما على التقدير الثاني فلان الكثرة ان لم يكن محصورة تصرف فاته الى تحصيل
شرط الطلب اعني تصور المطلوب ولا يتفرغ منه الى تحصيل المطلوب
فيفوت ويضيع الوقت في غير المطلوب وان كانت محصورة فلانه يصرف
كثيرا من الاوقات الى تحصيل شرط الطلب فربما لا يسع باقي الوقت
تحصيل المطلوب او يمل عن تحصيل الشرط فيتقاعد عن الطلب فيلزم
الامران لا يقال الطالب اذا تصور الكثرة بما يعمها وغيرها واندفع الى
طلبها من حيث انها جزئي لذلك العام فادى بالطلب الى غيرها
كيف تفوت مطلوبه يعني تلك الكثرة انما تكون مطلوبة اذا تصورها
الطالب بخصوصها والمفروض تصورها بوجه عام فليس المطلوب
الا ما جعل هذا المفهوم العام مرآة لملاحظته لانا نقول انه احدا
اذا اراد تحصيل ما يعصم ذهنه عن الخطاء في الفكر فلا شك انه
مطلوبه في نفس الامر هو المنطق فان اعتقد ان هذه العصمة
تحصل باي علم كان من المعقولات فشرع في الهندسة باعتبار
انها علم المعقولات فلا شك ان مطلوبه في المآل وهو العصمة
المذكورة قد فات وهو ظاهر **قوله** اي ملكة يقتدر بها على ادراكات
جزئية حملا العلم ههنا على الملكة يحوج الى اعتبار الاستخدام
في قوله وينحصر في ثمانية ابواب على ما اشار اليه الشارح
هناك ثم المراد بالادراكات الجزئية اما الالتفاتات المخصوصة
المتعلقة بالاصول الكلية فان كلا من الالتفاتات ادراك ولو سلم
جزئي باعتبار تعلقه جزئي من مطلق الاصول وهذا هو المناسب
بقوله الآتي بها يتمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها
واما ادراكات جزئية متعلقة بمواد مخصوصة مستفادة من تلك
الاصول فان الملكة لما كانت وسيلة الى استحضار الاصول وتلك
الادراكات مستفادة منها صح ان الملكة يقتدر بها على تلك الادراكات

الجزئية

٨٤

الجزئية لا لاطلاق العلم على الملكة ان من علم مسائل المعاني بدون تلك
الملكة لا يسمى عالما به مع بطلانه لانا نقول اثبات عالميته
بالمعاني بمعنى حصول مسائله له لا ينافي نفيها بالمعنى الآخر اعني الملكة
واعترض على تعريف علم المعاني بانه صادق على البلاغة المكتسبة
الا ان يقيد بالحيثية اي من حيث يعرف بها تلك الاحوال فيخرج
اذ لا يصدق عليها انها ملكة من هذه الحيثية بل هي ملكة من حيث
يقتدر بها على تاليف كلام بليغ لكن يلزم على هذا ان يكون علم المعاني
بمعنى الملكة والبلاغة في المتكلم متحدين بالذات مختلفين بالحيثية
قوله بيان ذلك ان واضع المفهوم من كلام الشارح حيث حمل
الملكة على ملكة الاستحضار لا على ملكة الاستحصال ان لا يحصل
لاحد علم المعاني بمعنى الا بعد تحصيل جميع المسائل وصيرورتها مخزونة
لديه والظاهر انه يكفي ان يحصل كيفية للنفس يتمكن بها من استحضار
ما كان مخزونا عنده من المسائل واستحصال ما كان مجهولا له منها
كما اعتبره النحرير التام في الفقاهة هذا فان قلت يلزم من هذا
البيان ان لا يكون واضع الفن عالما به قلت غاية ما لزم ان واضع
الفن بعد ان حصل ملكة الاستحصال ووضع الاصول كاستنباطها
يحتاج في تحصيل ملكة الاستحضار بحيث لا كسب جديد وقبل حصول
ملكة الاستحضار له لا يسمى عالما بهذا المعنى وان كان عالما بمعنى آخر
واي محذور في ذلك **قوله** كونهما جهتي ادراك اذا حمل العلم على الاصول
والقواعد صح تشبيهه بالجهة ايضا لانها طرق مفضية الى الادراكات
الجزئية فالحصر المستفاد من تقديم لذا بالنظر الى كون العلم المشبه
بمعنى الادراك اذ لا معنى لكون الادراك المطلق جهة للادراك نعم الادراك
المخصوص قد يكون جهة لادراك مخصوص آخر كان العلم بالدليل
جهة للعلم بالمدلول فليتامل لكن المشبه بالجهة العلم من حيث
هو باعتبار كونه سببا لجهة الادراك من حيث هو هو كما يتبادر من
العبارة **قوله** فلان يعلم النحو يعني ان المراد بالعلم المتعلق بالنحو
ههنا هو الملكة وان كان النحو عبارة عن المسائل **قوله** ان له حالة

بسيطة اجمالية يمكن ان يكون مراده التنبيه على الملكة المذكورة بما يحصل
بسببها من العلم الاجمالي لا التمثيل بها فلا يرد ما ذكره الفاضل
المحشي قوله ويجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد كان يمكن ان يتمسك
عن حمل العلم على الادراك ان الادراك معناه الحقيقي فلا احتياج الى بيان
ارادته منه لولا اشارته في اول علم البيان الى نفي حمله عليه بناء على انه
محوج الى تقدير المتعلق اي علم بامور ثم العلم بالملكة او بالاصول ان سلم انه مجاز
فلا شك انه مجاز مشهور كما اشار اليه بقوله لانه كثيرا ما يطلق عليها
فيرجح على الاضمار قوله والعلم الكلي او المركب سواء كان باعتبار تصور
ماهيتهما او التصديق باحوالهما وكذا الكلام في المعرفة قوله
دون علمته منقوض بقوله عليه السلام ان من العلم كهيئة المكنون
لا يعلمه الا العلماء بالله اللهم الا ان يقال بعد تسليم ثبوت هذا الكلام
من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن على عليه السلام ان اللام بمعنى
اللام مجاز لاصلة العلم اي العلماء المخلصون كما اشار بقوله عليه السلام
من اخلص لله تعالى اربعين صباحا ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه
والله اعلم قوله ثم ذهل عنه ثم ادركه ثانيا قيل المراد ذهول يفضي الى نسيان
محوج الى كسب جديد والا فالحاصل بعد الذهول التفات لا ادراك الا مجازا
ولك ان تقول الذهول زوال الصورة عن المدركة فيكون الموجود بعده ادراكا
وان كان بلا كسب جديد نعم ذكر الشارح في اوائل الباب الاول ان التفات
الذهن الى ما هو مخزون عنده واستحضاره اياه لا يسمى علما ثانيا لانه
امر عرفي فالتحقيق ما ذكرناه ولهذا بادر الشارح هناك الى تسليم عليته
قوله والمصنف قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات بدليل قوله في الايضاح
الذي هو كالشرح لهذا الكتاب قيل يعرف دون يعلم رعاية لما اعتبره
بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات
والفاء في فقال يعرفه للتفريع او للتعليل حتى يورد عليه ان مجرد
استعمالها في الجزئي لا يوجب اختصاصها به لصحته على تقدير الترادف
ولا شك ان هذا الاختصاص معتبر في ذلك الاصطلاح وقد يجاب
بان ترك العلم الى المعرفة يستدعي نكتة والجريان على ذلك الاستعمال يصلح نكتة

قوله ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد من جزئيات الاحوال المذكورة
جزئية المدرك يستلزم جزئية الادراك بالاضافة الى ادراك الكلي لان
ادراك الكلي كلي لا ادراك الجزئي ولهذا تعرض لجزئية الادراك واشار
بالتفسير الى جزئية الادراك لجزئية المدركات والا فمقتضى الاصطلاح
السابق بحسب الظاهر كون متعلق المعرفة جزئيا لا نفس الادراك
ثم الاقرب ان قوله فرد فرد من قبيل التاكيد اللفظي وقد يجعل من قبيل
وصف الشيء بنفسه قصدا الى الكمال او المراد كل فرد منفرد عن
الآخر وحاصله معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون
الاجتماع وقد ترك لفظ كل في مثله مع ان العموم مراد كان معرفة فرد
فرد والظاهر ان العموم مستفاد من قرينة المقام فان النكرة في الاثبات
قد يعم كما سيجيء ان شاء الله تعالى ويحتمل ان يحمل على حذف المضاف وهو
كل بتلك القرينة قوله بمعنى ان اي فرد اه قيل فيه اشارة الى ان الام
عرفي وان المراد امكان المعرفة لا المعرفة بالفعل قوله او البعض الغير
المعين اراد بالبعض الغير المعين مثل الثلث والربع والاكثر لا البعض
المطلق اذ لا جهالة فيه بل وجه الفساد فيه لزوم حصول هذا
العلم لمن عرف مسئلة منه كما صرح به وبالبعض المعين المحذوف الاصناف
ونحو ذلك اما الثلثة والاربعة ونحوهما ثم عدم الدلالة موجود في البعض
الغير المعين ايضا كما لا يخفى قوله لكل من عرف مسئلة منه قيل
المراد منه مسئلة متضمنة لثلثة احوال لان المذكور في التعريف
احوال اللفظ بصيغة الجمع فلا يلزم من ارادة البعض حصول العلم
للعارف بمسئلة واحدة مطلقا قوله وكذا المحسنات البديعية
هذا مبني على المشهور واما على ما حققه فيما سبق من ان المحسنات
البديعية قد يقتضيها الحال فلا تخرج بما ذكر وعلم البديع
انما يخرج من التعريف بالحيثية المرادة لعلم البلاغة تبعية
قوله وهو قرينة خفية يعني وصف الاحوال بما ذكر اما كونه
قرينة فلان تعليق الحكم بالموصوف بصفة وما في حكمه
يفيد العلية كالتعليق بالمشتق فاذا قيل اكرم الرجل العالم افاد

بالمشتق

ان علة الاكرام العلم فيفيد معرفة تلك الاحوال لكون اللفظ نطا
بها مقتضى الحال فينساق الذهن الى اعتبار الحيثية واما الخفاء
فواضح قوله عبارة عن معرفة هذه الاحوال هذا على حذف المضاف اى
عن ملكة معرفة هذه الاحوال ولو قال اللازم ان يكون معرفة هذه الاحوال
ثمرة علم المعانى لم يحتج الى ذلك قوله وهذا ظاهر واضح لزوما وفسادا
قد يناقش فيه بانه انما يلزم اذا لم يكن المراد بمعرفة احوال اللفظ
معرفة نحو الاحكام الاحوال الجزئية على حذف المضاف وانت خبير
بان علم المعانى ليس عبارة عن معرفة تلك الاحوال الاحكام من حيث هى
بل من الحيثية المذكورة فلا احتياج الى قيد الحيثية باق فتامل
قوله قد يقتضيها الحال الاحسن ان يقول قد يطابق بها مقتضى
اللفظ مقتضى الحال قوله وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها
حاصل السؤال انه يلزم اتحاد المطابق والمطابق به وقد يجاب بان
المراد باحوال اللفظ الخصوصيات الجزئية كالتاكيد المخصوص
فى ان زيدا قائم وبمقتضى الحال الخصوصات الكلية كتاكيد
الكلام مطلقا واما القول بان المراد بمقتضى الحال الهيئة
العارضة للالفاظ بسبب الاحوال الحاصلة فى زيدا عرفت من
تقديم المفعول به فمما لم يذهب اليه احد قوله قلت قد تسامحوا
الى حاصل الجواب ان الاتحاد ان لا اتحاد لان المراد بمقتضى الحال هو
الكلام الكلى المكيف بكيفية مخصوصة لا نفس الاحوال وبالمطابقة
صيغة المطابق بزنة المفعول على المطابق بزنة الفاعل على عكس
اصطلاح المعقول فانهم يقولون الكلى مطابق للجزئى بمعنى صدقه
عليه فالصادق عندهم هو المطابق بزنة الفاعل ولا يلزم تطابق
الاصطلاحين فمآل المعنى الاحوال التى بسبب اشتمال الكلام الجزئى
عليها يكون من جزئيات الكلام التى هى مقتضى الحال قوله
ولا تقتضى الحال عند التحقيق كلاما ما مؤكدا استدل عليه
فى شرح المفتاح بقوله فى تعريف علم المعانى على ما يقتضى الحال
ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام لا الحذف او التقديم

او التاخير

او التاخير وعورض بان قولهم انكار المخاطب وترددهم و
خلو ذهنه يقتضى تاكيد الكلام وجوبا واستحسانا وتجريده
عن المؤكد وقول صاحب المفتاح الحالة المقتضية للذكر للحذف
للتعريف للتنكير الى غير ذلك محكم فى ان المقتضى نفس تلك الحال
والمحتمل يحمل على المحكم سيما اذا كان اغلب على ان اقتضاء
الحال فى الحقيقة انما هو بالنسبة الى تلك الاحوال لا الكلام المكيف
واما ما ذكره من دلالة التعريف فقد اجاب عنه الشريف بان فى
بعض المقتضيات كالمؤكدات واداة التعريف ما يذكر فوجب
حمل الذكر على التغليب رعاية لما صرح به فى الاجمال والتفصيل
والقول بان المقتضى نفس التعريف والتاكيد لا اداتهما مدفوع بان
مرجع اقتضائهما اقتضاء اداتهما وبانه كما جعل الالتفات مسموعا لتعلقه
بالمسموع جعل ايضا ما يتعلق بالمذكور مذكورا على ان المذكور حقيقة هو
الكلام الجزئى لا الكلى الذى جعله مقتضى الحال فلما احتيج الى التاويل
على التقديرين كان اختيار التاويل الموافق للتصريح فى معظم المواضع
اولى لكنه وجه التفاوت بين التاويلين بان فى احدهما اعطاء الكلى
حكم الجزئى الذى هو عينه فى التحقيق وفى الآخر اعطاء المسبب حكم السبب
الذى هو غيره ويرد على الاول بعد تسليم ان المقتضى اداتهما مخصوصا بوجهين
الاول منع كون المقتضى نفس المؤكد واداة التعريف بالمعهود باللام واشار الى
جوابه فى حواشيه على شرحه بان اقتضاء التاكيد مرجعه ايضا المؤكد
قال وقس عليه اقتضاء التعريف الثانى انه ينبغى ان يكون المغلب مخصوصا
بزيادة كخفة او كثرة او نحوهما وليس بظاهر ههنا والاظهر حمله على تقدير
المضاف او التجوز فى النسبة الايقاعية او جعل الذكر مجازا عن الايراد من قبيل
ذكر المقيد وارادة المطلق بقرينة ما ذكره فى الاجمال والتفصيل وعلى الثانى
انه منقوض بالحذف والطى ونحو ذلك اذ لا يصح انه متعلق بالمذكور فجعله
مذكورا اللهم الا ان يحمل على ان الحذف مثلا متعلق باللفظ وهو من شانه
ان يكون مذكورا فى هذه الحالة ولا يخفى بعده قوله انه كلام مؤكد اراد
انه كلام مؤكد حكم فيه بثبوت القيام لزيد الا انه اقتصر فى العبارة اعتمادا

على السياق الذهن ~~وقيل انما اقتصر اشارة الى ان الحال~~ وقيل انما لم يقل كلام موكد حكم فيه بثبوت القيام لزيد اشارة الى ان الحال انما يقتضي خصوصية في الكلام المشتمل على الحكم الذي يقتضيه شيء آخر ولا دخل لها في اقتضاء خصوص الحكم الا انه جعل المقتضى الموكد لا نفس التاكيد لا مرد عاه اليه على ما سبق قوله واحوال الاسناد ايضا اه جواب عما يتوهم من ان احوال الاسناد غير مندرجة فيما سبق لعدم كونه لفظا مع انه باب من ابواب هذا الفن وضمير اليها راجع الى احوال اللفظ قوله تتبع خواص التراكيب اه لا بد من تلخيص معنى التعريف تخليصا للناظر عن مؤنة الرجوع الى شروح المفتاح فنقول التتبع الاستقراء شيئا فشيئا والخواص اسم خاصية بمعنى الاثر وجمع خاصة و في الافادة صفة للخواص تقديرا لمتعلق معرفة وجعلها حالا وان كان اقرب لفظا بعد معنى اذ لا حسن في تقييد تتبع الخواص بحال كونها في الافادة ثم فائدة هذا القيد تخصيص الخواص بالمعنى الذي يفيده التراكيب احترازا عن الصفات المختصة بها الراجعة الى هيآتها التركيبية او مفرداتها الواقعة فيها وجعل الافادة ظرفا للخواص لانها متبعها فكانها محيطة بها واختير الافادة على الدلالة دلالة على ان المعتبر في الخواص افادة التراكيب اياها للسامع لا مجرد دلالتها عليها وما يتصل عطف على الخواص وضميرها للتراكيب ومن الاستحسان بيان لما وقع والمراد بالاستحسان على ما في شرح الشريف للمفتاح مفهومه الحقيقي وبعينه عدم الاستحسان وفائدة ذكرهما ان التركيب المفيد لخاصية قد يستحسن من متكلم في مقام فيحمل على انه قصدها ولا يستحسن من آخر في ذلك المقام لسوء ظن به فلا يحمل على قصدها بل على صدورها منه اتفاقا وكذا حال المخاطب فلا بد لصاحب المعاني مع معرفة الخواص من معرفة كون التراكيب مستحسنة وغير مستحسنة ليتمكن من ايراد تراكيبه منطبقة على ما ساقها لاجلها ومن حمل كل تركيب يرد عليه على ما يليق بحال المتكلم وقوله ليحترز متعلق بالتتبع وتنبيه على الغرض ويجوز جعله جزءا من الحد لزيادة الايضاح ولانه لم يكن لاخراج شيء والمراد ان هذا الاحتراز فائدة دون هذا العلم لاجلها فينبغي ان يقصده المتتبع فلو قصد بتحصيل غرضا آخر المراد بل

لم يخرج

لم يخرج بذلك عن كونه علم المعاني كذا في شرح الشريف للمفتاح ولك ان تجعل اللام في ليحترز للعاقبة كما في لدوا للموت يعني ان غاية التتبع المذكور وعاقبته الاحتراز فيح لا غبار اصلا واما قوله المقدمة لبيان الحد والموضوع والعرض فاما بالنسبة الى واضع الفن او العرض بمعنى الفائدة ثم ذكر الوقوف بعد المعرفة المفهومة من التتبع تنبيه على انه سبب الاحتراز حضور الخواص في الذهن لا مجرد المعرفة ولو مخزونة كما في حال الذهول وانما لم يتعرض للرعاية لكونها لازمة للوقوف عادة ومعنى تطبيق الكلام على المقتضى قد فهم من الشرح قوله تتبع خواص التراكيب اه تحقيق معنى التعريف التعريف وفوائد قيوده يستدعي نوع بسط فليطلب من شرح المفتاح للشريف قوله لوجهين لم يذكر الوجه الثالث الذي اشار اليه في الايضاح وهو ان قوله وغيره مبهم ويجب صيانة الحدود عن الالفاظ المبهمة لان المص لم يذكره استقلالا بل توطئة الوجهين السابقين حيث قال على ان قوله وغيره مبهم لم يبين مراده به فكانه لم يعتد به وقد حقق الشريف في شرح المفتاح ان المراد به عدم الاستحسان قوله والثاني انه فسر التراكيب اه حاصله لزوم تعريف المعاني بالمجهول لانه اخذ فيه تراكيب البلغاء ومعرفتها يتوقف على معرفة البلاغة المأخوذة في تعريفها التراكيب فان اراد بها تراكيب البلغاء فقد جاء الدور في تعريف البلاغة وبقيت مجهولة لان التعريف الدوري لا يفيد معرفة المعرف واذا جهلت البلاغة جهلت تراكيب البلغاء المأخوذة في تعريف المعاني لتوقف معرفتها على معرفة البلاغة وان اراد غيرها ولم يبينه كانت الجهالة بحالها وعلى هذا التقدير لا يرد انه يتم لزوم الدور او ذكر المجهول في تعريف البلاغة لا يكون سببا للعدول عن تعريف المعاني بما ذكره لاحتياج الى بيان لزوم الدور في تعريف المعاني ثم يرد عليه ان يقال قوله وقد عرفها في كتابه اه يشير الى ان لزوم المحذور الزامي مبني على تعريف السكاكي للبلاغة بما ذكره فلا يصح سببا لعدول المص عن تعريف المعاني بما ذكر لعدم تعريف البلاغة بما عرفها به السكاكي وقد يوجه بانه لما كان لزوم المحذور في تعريف



حيلة اختصاص بحمل كلام غيره على ما ينبغي على ما هو معه ...
بالنظر الى تراكيب الغير ...

... بيه والمجاز والكناية المعلق
في ثم ايتيانها على وجهها قوله كيفية تطبيق اي كيف يؤلف الكلام

وبايراده

المعاني على تقدير معتدبه وهو تقدير تعريف البلاغة بما ذكره صاحب جد في
الهرب عن الدور فعدل عنه واعلم ان السكاكي لم يرد بتوفية الخواص حقها
وبايراد تلك الانواع على وجهها توفية الحقوق باسرها وايراد الوجوه
بتمامها بل ما يصدق عليه في الجملة انه توفية الحق وايراد الوجه
قوله كما صرح به في كتابه حيث قال في آخر القسم الثالث واذ قد تحققت
ان علم المعاني والبيان معرفة خواص تراكيب الكلام ومعرفة صناعة
المعاني آه ثم تعريف المعاني بالمعرفة المذكورة من قبيل المساهلات التي لا تخل
بالمقصود لا شتهار ان العلم اما عبارة عن الملكة او الاصول والقواعد او ادراكها
والمعرفة المذكورة ليس شيئا منها والغرض ان المعاني ملكة مفيدة لتلك
المعرفة او اصول وقواعد مفيدة اياها ولو اريد بالتتبع الملكة المبنية
عليه لكان اظهر تنبيها على انه معرفة حاصلة آه مبني على اجلا المذكور
وهو انه اذا استعمل السبب في المسبب او بالعكس فالمراد المسبب المخصوص
او السبب المخصوص مثلا اذا قيل رعينا الغيث يكون المراد بالغيث النبات
الحاصل بالغيث لا مطلق النبات قوله حتى ان معرفة العربية وكذا علم الله
وعلم ملائكته ثم ان في هذه العلوم وان كانت تخرج عن التعريف بقوله التتبع
اذا جعل جزءا منه الا ان المراد الاشارة الى الخروج من اول الامر بنبه
على انه في ذكر التتبع فوائد احسن مثل الاشعار بصعوبة المطلوب
التنبيه على طريق العلم قوله بعد تسليم دلالة كلام السكاكي
اشارة الى منع ذلك بان يتوله وهي تراكيب البلغا ليس جزءا من التفسير
المقتبس قوله الصادرة عمن له فضل تمييز وهذا جملة معترضة لبيان ان
هذه التراكيب في الواقع تراكيب البلغاء فلا يلزم منه اخذ البلغاء في تفسير
التراكيب قوله واقول لا يفهم من قوله بتوفية خواص آه حاصل الجواب
اختيار الشق الثاني من الترديد المذكور ومنع لزوم التعريف
بالمجهول فانه انما يلزم لو لم يكن في الكلام ما يشعر بان المراد بالتراكيب
تراكيب ذلك المتكلم وهو ثم فان المفهوم من التادية وكذا الايراد
حيث كانت مضافة الى المتكلم في تاوية المعنى ان يكون التراكيب المنسوبة
بهذه المثابة اذ لو قيل مثلا البلاغة هي بلوغ المتكلم في تادية المعاني

حدالكم

حدّ لـه اختصاص بحمل كلام غيره على ما ينبغي على ما هو معنى التوفية بالنظر الى تراكيب الغير لكان ركيكا اللهم الا ان يحمل التادية على تقريرها وكشفها على الغير سواء كانت مقاصده أم لا على أنّ الشارح بصدد دفع اعتراض المص فيكفي له تبادر تراكيب المتكلم من التراكيب المذكورة في التعريف ولا حاجة الى ان ينفي انفهام غيرها مطلقا فقوله لا يفهم محمول على المبالغة في مقام المحاورة كما سبق مثله والمناقشة في العبارة بعد وضوح المقصد ليس من داب المحصلين **قوله** ان يكون لنفي شك لا اظهر في العبارة الى ان يقول لنفي شك بترك لن يكون لكن ما ذكره ملايم لما في المفتاح حيث قال من ان يكون مقصودا به نفي الشك **قوله** معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال المراد انه مقتضى معنى تطبيق كلامه له والا فقد ذكر في شرح المفتاح في قوله تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره ان الكلام اعم من الذي يؤلفه وتطبيقه ان يورده على ما ينبغي ومن الكلام الذي يتبعه وتطبيقه ان يحمله على ما ينبغي فكيف يكون تطبيق الكلام على اطلاقه معنى التوفية وقد صرح بان المراد توفية خواص تراكيب نفسه فتامل **قوله** تراكيب ذلك المتكلم قال الشريف في شرح المفتاح وليس بشيء اذ لم يعرف خواص حتى تضاف اليها وقد يجاب بان الاصل في تعريف الاضافة وان كان هو العهد لكنه يستعمل في غير الاصل كثيرا شايعا كما سيجيء في احوال المسند من هذا الكتاب **قوله** وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء قيل لا محذور في هذا المعنى اصلا اما اذا اريد بالتشبيهات والمجازات انواعها فظاهر واما اذا اريد اشخاصها فلان المعنى يكون ايراد امثال التشبيهات والمجازات وامثال هذا كثيرة مستعملة نحو فعلت ما فعلت قلت ما قلت ولا يشتبه المراد منها على من له مسكة من الادراك فيجوز ارادته في التعريف وكذا الحال في توفية خواص التراكيب فانها بمعنى توفية انواعها وامثالها ثم تراكيب المتكلم مفهومة من قوله تادية المعنى اذ المعنى بلوغ المتكلم في تادية المعاني تراكيبه حدا له اختصاص بتوفية خواص المذكورة التراكيب في علم المعاني حقها وبايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية المعلق في علم البيان على وجهها **قوله** كيفية تطبيق اي كيف يؤلف الكلام

وبايراده

المعاني على تقدير معتد به وهو تقدير تعريف البلاغة بما ذكره صاحب في

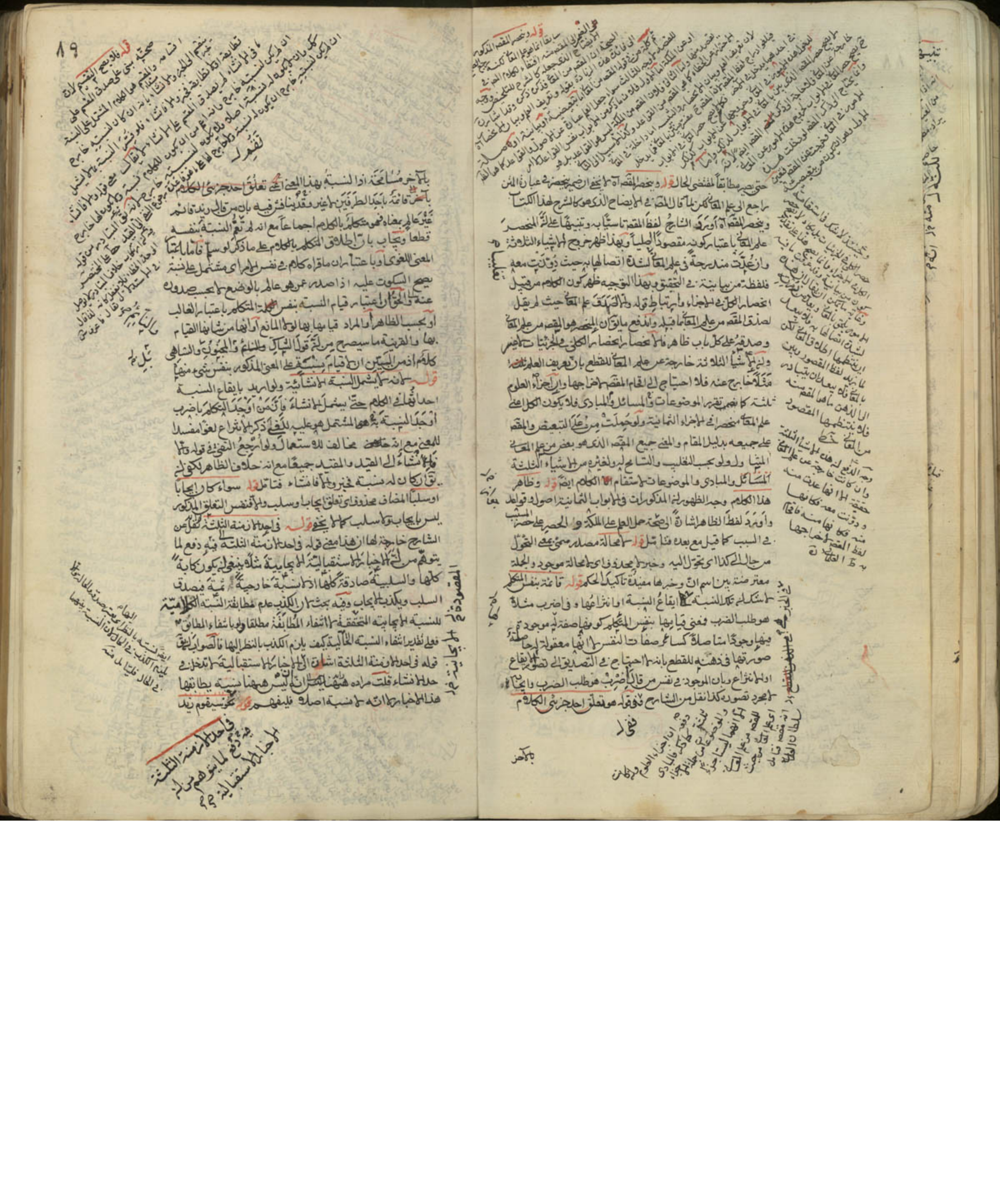
المفتاح

قوله في تعريف البلاغة ... بالتراكيب ... انما يكون بالتراكيب ... ان يكون على تاديتها انما تاديتها للبلغاء ... التوجه لـه حقيقة ولا يكون المراد بتادية المعاني تقريرها وكشفها نعم لو قيل الغير سواء كانت مقاصده او لا لكان قوله تادية ... على الغير الذي ذكره **قوله** وكذا قوله بايراد انواع التشبيه في الايضاح ... من كلامه وتراكيبه حقيقة تطعا ... لان ما يورده ... امتحانا ... وبمجرد حكم العرف بانه اتحاد عنه فيهما ... ان يورد تشبيه غيره على سبيل لا ايضا ... اليه داع ... يعتبر ... لمقتضى المقام الحكاية ... ان يعتبر ... المتكلم والاخفاء ... لا معنى لايراد باعتبار ... عن ذكر الغير ... على سبيل الحكاية المتكلم في اداء مقاصده تشبيها غيره ... فذلك عنهم بل انه اذا اورد تشبيه ... الغير في اداء مقصوده ... التشبيه انما يعتبر مطابقته لمقتضى المقام من حيث ... تشبيها عنه لا عن الغير فقد صح ما ذكره ... وليس المعنى على انه يورد في ... خطا ... على انه يورد تشبيهات البلغاء الى آخره حاشية ... في تعريف البلاغة ... بالتراكيب في توفية

وبهذا يندفع ما يقال فائدة هذه ... ان المراد بالتراكيب ... كان بعينه معنى التطبيق ... تراكيب ذلك المتكلم لانه اذا كان ... الكلام موافقا لمقتضى الحال والمخص خواص التراكيب حقها ان يجعل الكلام ... لا يجعل كلام غيره موافقا ... الكلام نفسه منه

حيث كانت مضافة الى المتكلم في ... المعنى ان يكون التراكيب انفس بهذه المثابة اذ لو قيل مثلا البلاغة هي بلوغ المتكلم في تادية المعاني

حلاكم



حتى يصير مطابقاً لمقتضى الحال قوله ويختص المقصد الثالث لا يخفى ان ضمير يختص في عبارة المتن
راجع الى علم المعاني لكن لما قال المص في الايضاح الذي هو كالشرح لهذا الكتاب
ويختص المقصد الثالث اورد الشارح لفظ المقصد تاسياً به وتنبيهاً على ان المختص
علم المعاني باعتبار كونه مقصوداً اصلياً وبهذا ظهر خروج الاشياء الثلاثة
وان عُدّت مندرجة في علم المعاني لشدة اتصالها به حيث دُوّنت معه
فلفظة من بيانية في التحقيق وبهذا التوجيه ظهر كون الكلام من قبيل
انحصار الكل في الاجزاء وارتباط قوله ولما صنف علم المعاني حيث لم يقل
لصدق المقصد من علم المعاني كما قبله واندفع ما لو ان المنحصر هو المقصد من علم المعاني
وصدقه على كل باب ظاهر فلا انحصار الكلي في الجزئيات لان غير
ولان الاشيا الثلاثة خارجة عن علم المعاني للقطع بان تعريف العلم ثلثة
مثلاً خارج عنه فلا احتياج الى الحام المقصد لاخراجها وان اجزاء العلوم
ثلثة كما نص تقرير الموضوعات والمسائل والمبادي فلا يكون الكل اعني
علم المعاني منحصراً في الاجزاء الثمانية ولو حملت من على التبعيض والمقصد
على جميعه بدليل المقام والمعنى جميع المقصد الذي هو بعض من علم المعاني
المبنيا ولو بحسب التغليب والشارح لم يرد لغيره من الاشياء الثلثة
المسائل والمبادي والموضوعات لاستقام الكلام ايضاً قوله وظاهر
هذا الكلام وجه الظهور ان المذكورات في الابواب الثمانية اصول وقواعد
واورد لفظ الظاهر اشارة الى صحة حمل العلم على الملكة والحصر على حصر المسبب
في السبب كما قيل مع بعده فتامل قوله لا محالة مصدر ميمي بمعنى التحول
من حال الى كذا اي تحول اليه وخبر لا محذوف اي لا محالة موجود والجملة
معترضة بين اسم ان وخبرها مفيدة تاكيد الحكم قوله قائمة بنفس المتكلم
لان شكل تلك النسبة ايقاع النسبة او انتزاعها وفي اضرب مثلاً
هو طلب الضرب فمعنى قيامها بنفس المتكلم كونها صفة له موجودة
فيها وجوداً متاصلاً كسائر صفات النفس لا انها معقولة له حاصلة
صورتها في ذهنه للقطع بانه لا احتياج في التصديق الى تصور الايقاع
او الانتزاع وبان الموجود في نفس من قال اضرب هو طلب الضرب وايجاده
لا مجرد تصوره كذا نقل من الشارح في قوله هو تعلق احد جزئي الكلام

فى ا

بالآخر

بالآخر مسامحة اذ النسبة بهذا المعنى التي تعلق احد جزئي الكلام
بالآخر قائمة باحد الطرفين لا غير وقد ينافر فيه بان من قال زيد قائم
غير عالم بمعناه فهو متكلم بالكلام اجماعاً مع انه لم تقم النسبة بنفسه
قطعاً ويجاب بان اطلاق المتكلم بالكلام على ما ذكر لو سلم فاما باعتبار
المعنى اللغوي او باعتبار ان ما قراه كلام في نفس الامر اي مشتمل على نسبة
يصح السكوت عليه اذا صدر عمن هو عالم بالوضع لا بحسب صدوره
عنه والجواب اعتبار قيام النسبة بنفس المتكلم باعتبار الغالب
او بحسب الظاهر او المراد قيامها بها لولا المانع او انها من شانها القيام
بها والقرينة ما سيصرح من ان قولنا الشاكر والمنائم والمجنون والساهي
كلام اذ من البين ان لا قيام لنسبة على المعنى المذكور بنفس شيء منها
قوله لانه لا يشمل النسبة الانشائية ولو اريد بايقاع النسبة
احد ابتدائي الكلام حتى يشمل الانشاء فان من اوجد التكلم باضرب
اوجد النسبة بها المشتمل هو عليه لكفى ذكر الانتزاع لغواً مفسداً
للمعنى مع انه ايضاً مخالف للاستعمال ولو ارجع النفي في قوله ولا
في الانشاء الى القيد والمقيد جميعاً مع انه خلاف الظاهر لكون ان
تقرر كان له نسبة خبر والا فانشاء فتامل قوله سواء كان ايجاباً
او سلباً المضاف محذوف اي تعلق ايجاب وسلب والا فنفس التعلق المذكور
ليس بايجاب ولا سلب كما لا يخفى قوله في احد الازمنة الثلثة نقل عن
الشارح خارجة لها ان هذا معنى قوله في احد الازمنة الثلثة فيه دفع لما
يتوهم من ان الاخبار الاستقبالية الايجابية مثلاً ينبغي ان يكون كاذبة
كلها والسلبية صادقة كلها اذ لا نسبة خارجية ثمة فيصدق
السلب ويكذب الايجاب وفيه بحث لان الكذب عدم مطابقة النسبة الكلامية
للنسبة الايجابية المتحققة لا انتفاء المطابقة مطلقاً ولو بانتفاء المطابق
فعلى تقدير انتفاء النسبة الخارجية كيف يلزم الكذب بالنظر اليها فالصواب ان
قوله في احد الازمنة الثلثة اشارة الى ان الاخبار الاستقبالية لا تدخل في
حد الانشاء قلت مراده هنا انه ليس هنا نسبة يطابقها
هذا الاخبار لا انه لا نسبة اصلاً فليفهم قوله نحو سيقوم زيد



يلزم ان يكون كلها كاذبة اذ لا نسبة خارجية لها في الخارج تطابقها **قوله** تطابقه
او لا تطابقه تكثير للفائدة وتمهيد للمباحث المذكورة في التنبيه الآتي
لانه مدار الفرق بين الخبر والانشاء كما لا يخفى **قوله** فالكلام خبر اي من حيث احتماله
للصدق والكذب كما انه قضية ومسئلة ومقدمة ومطلوب ونتيجة من
من حيث انه مشتمل على الحكم ومسئول عنه وجزء دليل ومطلوب به وحاصل
منه **قوله** وان لم يكن لنسبته خارج كذلك المقصود ارجاع النفي الى القيد
الاول بقرينة ما اشتهر ان لا خارج للانشاء **قوله** متعلقات بكسر اللام
على المختار كالحقيقة فيما سبق **قوله** كالمصدر واسم الفاعل والمفعول آه
المشهور في كتب النحو ان معنى الفعل اصطلاحا ما يفهم منه معنى الفعل
لا بصيغته كحروف التنبيه واسماء الاشارة ونظائرها وشبه الفعل
وهو ما يستفاد منه معنى الفعل بصيغته وقد يطلق معنى الفعل على ما يتناول
القسمين وكذا شبه الفعل وكلام الشارح مبني عليه وعلى هذا المراد بالفعل
معناه الاصطلاحي اما بعينه والحقيقي وان كان كلام الايضاح يشعر
به حملا للكلام على المتبادر **قوله** اذا كان فعلا او في معناه اراد بالفعل
الاصطلاحي وبمعناه ما يعم المتعارف وهو ما يفهم منه معنى الفعل
لا بصيغته كحروف التنبيه واسماء الاشارة ونظائرها وشبهه
وهو ما يستفاد منه ذلك بصيغته **قوله** لا وجه لتخصيصه بالخبر اجيب
بان وجه التخصيص بالذكر كونه اسبق في الاعتبار واوفر في الاشتمال على
اللطائف كما سيصرح به نفسه في اول احوال الاسناد **قوله** ولا حاجة
اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ اجيب بان الغرض التنبيه على ان
هذا القيد ماخوذ في مفهوم الاطناب ولو لم يقيد الزيادة بكونها لفائدة
لم يفهم اعتبارها في مفهومه وان كان كذلك في نفس الامر **قوله**
فالذي يهمه آه قيل بيان السبب وظيفة الشارح ولا على المص
ترك الاشارة الى المسائل اجمالا ولذا قال فالاقرب دون
فالصواب **قوله** ومن رام الى قوله فساد كلامه اكثر واظهر
رد على الخلخالي واشارة الى ان كلام المص ايضا فاسد في نظر
ارباب الفن لقصوره عن افادة ما يهمه **قوله** فجعل بابا

سادسا

سادسا هذا بالنظر الى تقسيم الشارح وبالنظر الى ترتيب المص فالباب
السادس هو الانشاء وكذا الكلام فيما بعده على ما يفهم من
الترتيب السابق بعضه في المتن ولا يخفى الكلام عن الاشارة الى لزوم
الترتيب الاوفق هذا الذي ذكره لا ما ذكر المص **قوله** ولذا لم نقل
احوال القصر اي لكون القصر والفصل احوالا في انفسها **قوله**
واما الانشاء فلما بسط بينهما لاقتضاء سوق الكلام اي لا قصد
فيه المشاكلة لطرفيه ولظهوره لم يتعرض له **قوله** وسمي هذا
البحث بالتنبيه اي اعلم من وسمه وسما وسمة اذا اشعر فيه بسمة
فكيفما الهاء عوض عن الواو وفي قوله الآتية قد سبق ذكره اشارة الى ان
التنبيه انما يستعمل فيما تعلق به ضرب من العلم سابقا او كان في
حكمه كالبديهيات او لانه يستعمل فيما لا يحتاج الى الدليل كالبديهي
وما تعلق به علم سابق في حكمه **قوله** فلا دور كما توهم صاحب المفتاح
حيث ابطل تعريف الخبر بما يحتمل الصدق والكذب بان الصدق معرف
بالخبر عن الشيء على ما هو به فيتوقف معرفة الخبر على معرفة الصدق المتوقفة
على معرفة الخبر واعترض عليه الشارح في شرح المفتاح بان الدور ثم
فساد تعريفا الخبر والصدق للزوم الدور لا فساد تعريف الخبر على التعيين
كما هو المدعى وانت خبير بان ما ذكره حق بحسب نفس الامر لما يجب الالتزام
فيمكن ابطال كل منهما على التعيين مثلا في ما نحن فيه اخذ الصدق
في تعريف الخبر غير صحيح لانه مفسر بالخبر فاخذه في تفسيره يكون دورا
وكذا القول لا يصح تفسير الصدق بالخبر لان الصدق ماخوذ في تفسيره
فاخذه في تفسير الصدق يوجب الدور ثم المراد من الاخبار المذكور
الكشف ولذا عدي بعن لا الاتيان بالجملة الخبرية حتى يعود الدور
وبان الشيء على ما اختاره في شرح المفتاح النسبة قال وتوضيحه
ان كل نسبة اما على وجه الاثبات او على وجه النفي فالاخبار والكشف
منها على ما هو عليه صدق وعلى خلافه كذب وهذا صحيح بحسب
المعنى بعيد بحسب اللفظ لان المتعارف في الاستعمال اخبرت
عن زيد دون اخبرت عن نسبة القيام اليه **قوله** وايضا

الصدق والكذب ٦ ظاهر هذا الكلام يوهم ان اعتبار اختلاف الصدقين كاف
في الجواب مع اتحاد الخبرين وذا غير متصور ولا الأول بتعريف الشيء
بمباينه فالمراد ان اختلافهما كاف بلا اعتبار اختلاف الخبرين
وبالعكس وان استلزم اختلاف الآخر ظاهرًا قوله تعريفا هو
صفة المتكلم صدق كلامه فقد اتحد الصدقان والغرض في
هذا الجواب اتحاد الخبرين فالدور بحاله واجيب بمنع اتحاد
الصدقين وقد اجاب الفاضل المحشي بان الصدق والكذب وان اتحدا
في التعريفين على ذلك التقدير لكن الخبر متعدد فيهما كما ذكره فلا دور وفيه
بحث اما اولا فلان وحدة الصدق في التعريفين على ما ذكر يستلزم
وحدة الخبر فيهما لان الخبر حينئذ صفة المتكلم فلا يصح كونه معرفا لما هو صفة
الكلام لان صفة المتكلم غير صفة الكلام بحسب الظاهر فيصح التعريف بحسبه
مع انا نقول تسليم اتحاد الصدق والكذب ينافيه واما ثانيا فلان غرض
المعترض من قوله فالدور لازم لزومه بالنظر الى الوجه الثاني وتلخيصه
ان الوجه الثاني المبني على اختلاف الصدقين لا يصلح دافعا للدور فتسليم
اتحادهما اعتراف بورود الاعتراض فان قلت ان القول بان المعرف للخبر
على ما هو به صفة المتكلم يقتضي ان يكون اشتغالا بما لا يهم وترك ما
يهم فان الواجب تعريف الصدق الذي وقع جزءا من اجزاء تعريف الخبر
وهو صفة الكلام لا تعريف صفة صفة المتكلم قلت هذا لو سلم
لا يرد على الشارح وانما يرد على من عرف صدق المتكلم اذ ليس ان هذا
التعريف منه في صدد بيان اجزاء معرف الخبر فليتامل قوله اي مطابقة
حكمه قيل المقصود بهذا التفسير هو الخلاص عن الدور في تعريف الصدق
والكذب فان قلت ضمير حكمه راجع الى الخبر فيلزم الدور قلت ذكر الضمير
تسامح منه لبيان ان الحكم لا يوجد الا في الخبر والا فالتعريف في الحقيقة
مطابقة الحكم للواقع والحق ان المقصود هو الايماء الى ان المطابقة وعدمها
صفة للحكم اولا وبالذات وبواسطته يتصف الخبر بهما قوله وهو
الخارج الى آخره اراد به خارج ذات المدرك لا ما يرادف الاعيان كما
سيأتي وقد اشار اليه في شرح المقاصد قوله بيان ذلك الى آخره المراد

بوقوع

ايجابية

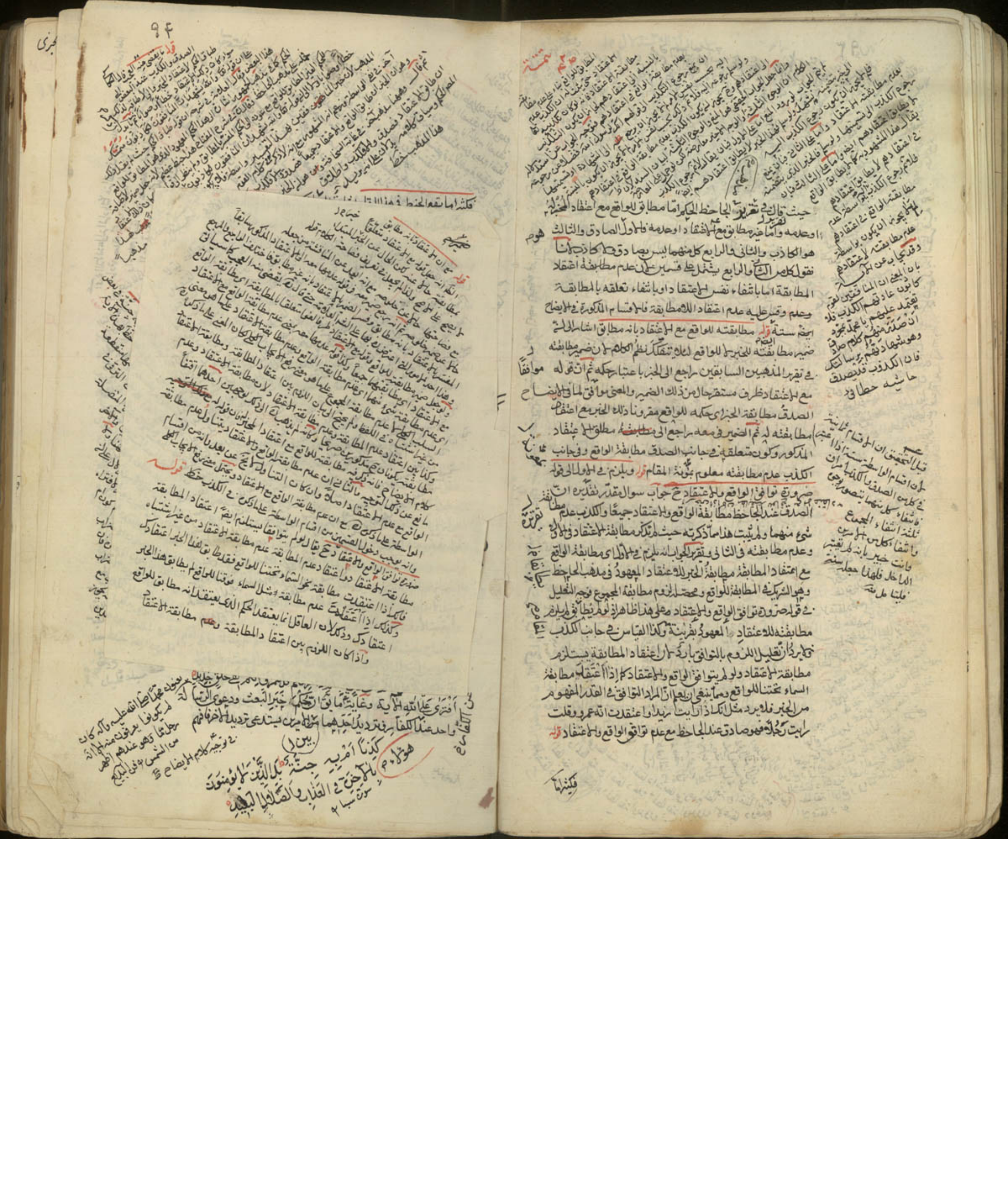
بوقوع النسبة حصولها سواء كانت ثبوتية او سلبية لا المعنى المشهور المقابل
للاوقوع والا لم ينطبق التقسيم على القسمين وخبر ان يحتمل ان يكون
ثم الظاهر ان خبر ان قوله لا بد وان يكون وارتباط الخبر بالاسم باعتبار
الشيئين اللذين يرجع اليهما ضمير بينهما عبارة عن طرفي الكلام
فالفاء في قوله فمع قطع النظر دخل عليه حكما لكن لما قدم معموله وهو
الظرف المذكور ووقع موقعه دخل عليه الفاء وامر من عمل ما بعدها
فيما قبلها على ما هو القاعدة فهي في الحقيقة زائدة في الخبر على مذهب
الاخفش قوله اما بالثبوت في موقع الصفة المقدرة والمعنى دل على وقوع
النسبة وقوعا اما بهذا الطريق وبذلك يحتمل ان يكون الخبر قوله اما بالثبوت
والمعنى ان الكلام الذي يدل على وقوع نسبة كائن اما بالثبوت فالفاء
المذكورة تفريع على ما تقدم والتوجيه الاول هو الاولى واما الواو في لا
بد وان يكون فهي داخلة بين اسم لا وخبرها التاكيد اللصوق وللعطف على
مقدر مناسب للمقام قوله فمطابقة هذه النسبة ٦ الظاهر انها
هي النسبة التي يدل عليها الخبر وكلامه في كتبه تدل على انها وقوع النسبة
او لا وقوعها والشريف جزم في شرح المفتاح بان الموصوف بالصدق و
الكذب ليس الا الايقاع وكذا الموصوف بالاحتمال ووجهه ان الخبر لا يدل
الا على الوقوع الواقعي فهي هو النسبة المفهومة والخارجية ايضا فكيف يتصور
تطابقهما مع اتحادهما ويمكن دفعه بان الوقوع له اعتباران احدهما
كونه مفهوما من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والآخر كونه في الواقع
مع قطع النظر عن الكلام فباحد الاعتبارين عينه وبالاعتبار الآخر غيره فيتحقق
المطابقة بين المتغايرين بالاعتبار ويؤيده ان ارباب المعقول يصرحون بان
اجزاء القضية اربعة الموضوع والمحمول والنسبة الحكمية والحكم بمعنى
الوقوع واللاوقوع وقد اعترف به الشريف ايضا ولا شك ان القضية محتملة
للصدق والكذب فليتامل قوله للفرق الظاهر ٦ قيل الخارج في المقام
الاول بمعنى خارج الذهن وفي الثاني ما يرادف الاعيان وحاصل الجواب
ان المراد بالخارج في قولنا نسبة خارجية خارج النسبة الذهنية
التي دل عليها الكلام بدليل السياق لا ما يرادف الاعيان فقوله للفرق

الظاهر علة لانتفاء القدح وقوله فانا لو قطعنا آه بيان وجه الفرق
لفرق وسكت عن بطلان المثال الثاني مع ان الفرق بينه بعد ظهوره
فانا نحتاج بالخارج في الموضعين ولئن كان هو الظاهر ثم انصرف الكلام عن ظاهره
عند دلالة القرينة عن جهة فيما بينهم ولو اريد بالخارج في قولنا
النسبة الخارجية ما يرادف العين لم يتحقق الصدق مثله فيما حكم
بالامور العقلية على العقلية ايجابا اذ ليس شئ من طرفي الحكم موجودا
خارجيا فلا يمكن ان ينسب احدهما الى الآخر في الخارج بالضرورة
فلا يتحقق مطابقة للخارج بالمعنى المذكور وكذا صدق قولنا الانسان
ممكن ليس بمطابقة للخارج المذكور البتة لانه متصف بالامكان
سواء وجد في الخارج او لم يوجد فالضرورة الى حمل الخارج في عبارة
الشرح على ما يرادف العين حتى يرد خروج امثال هذه القضايا
ويحتاج الى الجواب بان المعتبر في اللغة والمتعارف الواقع
في محاورات البلغاء هو القضايا الخارجية فلا ضير في
خروج غيرها عن الضابط فتامل قوله وقيل صدق الخبر مطابقته
لاعتقاد المخبر قيل يرد على النظام ان يقال قولنا صدق الخبر مطابقته
للواقع اما ان يكون صادقا او كاذبا فان كان الاول ثبت المطلوب
وان كان الثاني بطل قولك صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر لانه
مطابق لاعتقادنا وقد كذبته جوابه انه نختار الاول ونقول
صدق هذه القضية المخصوصة بمطابقتها للواقع لا يستلزم
ان يكون صدق جميع القضايا بمطابقتها للواقع حتى يتم مطلوبكم وانما
يلزم ذلك لو كان صدق هذه بمطابقة الواقع فتامل قوله اللهم
الا ان يقال قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما في ثبوته
ضعف وكانه يستعان في اثباته بالله تعالى ووجه الضعف هنا
انه خلاف المتبادر وانه يوهم وجود الاعتقاد في المشكوك
وهو مخالف للاجماع فليتامل قوله فكلامه خبر لصدق تعريفه عليه
وهو كلام لنسبته خارج اذ لم يشترط كون تلك النسبة كائنة
في اعتقاد القائل به قوله وتمسك النظام ~~بقوله~~

حكم والتمسك اقامة البرهان فكيف يصح ما ذكره لانا نقول التحديد
نفسه مثلا وان كان من قبيل التصور وان المذكور في موضع الجنس جنس
وفي موضع الفصل فصل الى غير ذلك وعلى هذا الرسم فهذه الدعاوى
الضمنية الصادرة عن اتحاد قابلة للمنع كما صرح به في شرح المواقف
فيحتاج الى التمسك فالتمسك المذكور بالنظر الى الدعوى الضمني فلا اشكال
آه التعريفات وان كانت من قبيل التصورات ولهذا لا يجري فيها المنع
كما تقرر في المعقول الا انها تتضمن دعوى ان هذا حد لذلك الشيء او رسم
مثلا فالتمسك الذي هو اقامة البرهان بالنظر الى الدعوى الضمني فلا اشكال
قوله فلو كان الصدق عبارة آه فيه ايماء الى ان الآية وان اثبتت مذهب
المستدل في جانب الكذب حيث جعل مناط عدم مطابقة الاعتقاد اذ
اشترط مطابقة ~~الاعتقاد~~ الواقع معه لا يذهب اليه وهم لا تثبت في جانب
الصدق اثباتا ظاهرا الا انه مذهب الخصم ولا تثبت مذهب المستدل
لاحتمال كون الصدق عبارة عن مطابقة الاعتقاد والواقع جميعا
نعم اذا انضم اليه عدم القائل بالفصل بين كون الكذب انتفاء مطابقة
الاعتقاد وكون الصدق مطابقته لا انتفام في الجملة ثم المراد فليفهم
قوله وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب يريد ان هذه الشهادة
من صميم القلب كما انه خلاف معتقدهم فهو خلاف الواقع ايضا
فاحتمل ان يكون تكذيبا لله تعالى اياهم الى كونها خلاف معتقدهم فلا يصح
الاستدلال بالآية لاحد الفريقين وقوله بشهادة ان واللام والجملة
الاسمية اشارة الى ما سيأتي من انه قد يؤكد الخبر بالنظر الى لازم فائدته
اذا كان المخاطب منكرا له مسلما لاصل الحكم وهذا وقد يرق لتوكيد انما
تؤكد الحكم الذي دخلت هي عليه وكذا لازم ذلك الحكم وانها لم تدخل
في نشهد بل في انك لرسول الله فالوجه ان يجعل الحكم المتضمن الذي
اشعرت به التوكيد هو ان اخبارهم بانه رسول الله صادر عن
صميم القلب كما ذكره في شرح المفتاح ويجاب بان التوكيد وان
دخلت في المشهود به لكنها تشعر بان الشهادة ثم عن صميم القلب
ولا منافاة بينهما قوله وليس بشيء لظهور انه ليس بخبر بل انشاء
في قيل انه لا يثبت مذهب المستدل في جانب الكذب
ايضا اذ مذهبه في الكذب انه عدم مطابقة الاعتقاد
اعم من ان يكون مطابقا للواقع او لا يكون وبهذه
الآية لا يثبت الا عدم موردها ولم يكن مطابقا
للاعتقاد الا انه مطابق للواقع فربما كان مطابقة الواقع معتبرة في الكذب

لما صرح فيما سيأتي بان حاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم
انك لرسول الله تعين حمل قوله ليس بشيء على ان المذكور لا يصلح للسند
كما هو المعروف في امثاله لكن يرد انه يجوز ان يكون نشهد اخبارا
بالشهادة في الحال او على الاستمرار كما ذكره في شرحه للمفتاح لا انشاء لها
ولعل الشارح بنى حكمه في الانشائية ههنا على ما ذكره في شرح الكشاف
في تفسير قوله تعالى اتخذوا ايمانهم جنة من انه يجوز ان يراد ان
قولهم نشهد انك لرسول الله يمين من ايمانهم الكاذبة لان
الشهادة تجري مجرى الحلف فيما يراد به من التاكيد تقول الرجل اشهد
واشهد بالله واعزم واعزم بالله في موضع اقسم واولى وبه
استشهد ابو حنيفة على ان اشهد يمين انتهى فعلى هذا يكون نشهد انشاء
يمين لكن لك ان تقول ولو سلم انشاء لجاز رجوع التكذيب اليه باعتبار
تضمنه اخبارا بصدورها عنهم كما جوز ذلك في شرحه للكشاف في
مثل قوله تعالى ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون الى قوله آمنا بالله وباليوم
الآخر وان سلم كونه انشاء باعتبار تضمنه اخبارا بصدوره عنهم
قوله وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا اه اجيب بان تسميتهم
هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة يتضمن قولهم هذا مسمى بالشهادة
اي من جنسها لتحققها في الانسان والفرس كل منهما حيوانا ولا شك ان هذه
القضية الضمنية كاذبة نظرا الى مدلولها العرفي وهو الاخبار عن صدورها
عن علم ومواطاة ولذا قال في الفوائد الغياثية ان تسمية شهادة
الزور بالشهادة مجاز وهذا مراد القائل بان المعنى لكاذبون في تسميتها
شهادة والمناقشة في العبارة ليست من داب المحققين فاندفع
النظر بتمامه وقد يوجه معنى رجوع التكذيب من الله تعالى الى كون الاخبار
مسمى بالشهادة عرفا فيرجع الى مدلوله فلا يكون هذا ردا آخر بل يرجع الى
الوجه الاول قوله فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل اه اذ لا معنى لان يقال لا تمنع
رجوع الكذب الى قولهم انك لرسول الله لم لا يجوز ان يكون راجعا اليه
بالنظر الى زعمهم حيث زعموا ان قولهم هذا غير مطابق للواقع
فهو واقع فهو كاذب ويرد عليه ان حجة استدلال النظام موقوف

على رجوع التكذيب الى المشهود به اعني قولهم انك لرسول الله بالنظر الى الواقع
فحاصل الجواب انا لا نسلم رجوع التكذيب الى المشهود به بحسب نفس الامر
لم لا يجوز رجوعه الى الشهادة او التسمية او المشهود به لكن بحسب زعمهم وهذا
كلام لا غبار عليه غاية ما في الباب ان المجيب القائل المذكور لم يصرح
بقيد في نفس الامر اعتمادا على انه المتبادر كما لا يخفى على المنصف ولهذا القدر
يوجد وجه الحكم بفساد قوله مع ان الوجه محمل المؤمن على الصلاح قوله
واعلم انه ههنا وجها آخر لم يذكره القوم هذا الوجه ماخوذ ما ذكره
في التفسير الكبير حيث قال ثم انهم قد قالوا في توجيه التكذيب لم يكذبهم
الله تعالى في قولهم نشهد انك لرسول الله وانما كذبهم بغير هذا
من الاكاذيب الصادرة عنهم في قوله تعالى يحلفون بالله ما قالوا الآية
وذكر في تفسير هذه الآية وجها ثانيا انها نزلت في عبد الله بن ابي
لما قال لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل واراد الرسول
عليه السلام فسمع زيد بن ارقم وبلغه الى الرسول عليه السلام فهم
عمر بقتل عبد الله بن ابي فجاء عبد الله وحلف انه لم يقل فنزلت هذه
الآية انتهى كلامه والحلف ~~كما يشهد به النظر فيه~~ والحلف بكسر اللام
مصدر حلف من باب ضرب والزعم بالحركات الثلث في الفاء
بمعنى القول ويستعمل في الحق والباطل لكن استعماله في الثاني اكثر و
قد يجيء بمعنى الظن فيتعدى الى مفعولين والمراد رجوع الكذب الى
قولهم لم يقولوا ذلك والانفضاض التفرق وسلول اسم ام عبد الله
فهو غير منصرف للعلمية والتانيث وقوله ما اردت الى ان كذبك
معناه اي شيء اردت حتى انتهى الى تكذيب رسول الله صلى الله عليه
وآله اياك والمقت البغض هذا وقد يوجه معنى الآية الكريمة ان المنافقين
قوم عادتهم الكذب فلا تعتمد عليهم يا محمد بمجرد ان صدر عنهم
كلام صادق وهو شهادتهم برسالتك فان الكذوب قد يصدق قوله
الجاحظ انكر بيان لحاصل المعنى واما وجه التركيب انه فاعل حذف
فعله اي قال الجاحظ لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة قوله فهذه
ستة اقسام اه لا يتوقف المفهوم من كلام الايضاح ان الاقسام اربعة



حيث قال في تقرير الجاحظ الخبر اما مطابق للواقع مع اعتقاد المخبر له
او عدمه واما غير مطابق مع الاعتقاد او عدمه فالاول الصادق والثالث
هو الكاذب والثاني والرابع كل منهما ليس بصادق ولا كاذب لانا
نقول كل من الثاني والرابع يشتمل على قسمين لان عدم مطابقة اعتقاد
المطابقة اما بانتفاء نفس الاعتقاد او بانتفاء تعلقه بالمطابقة
وعلم وقس عليه عدم اعتقاد اللامطابقة فالاقسام المذكورة في الايضاح
ايضا ستة قوله مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق اشار الى ان
ضمير مطابقته للخبر لا للواقع لئلا يتفكك نظم الكلام لان ضمير مطابقته
في تقرير المذهبين السابقين راجع الى الخبر باعتبار حكمه ثم ان قوله موافقا
مع الاعتقاد ظرف مستقر حال من ذلك الضمير والمعنى موافق لما في الايضاح
الصدق مطابقة الخبر اي حكمه للواقع مقرونا ذلك الخبر مع اعتقاد
مطابقته له ثم الضمير في معه راجع الى مطابقته مطلق الاعتقاد
المذكور وكون متعلقه في جانب الصدق مطابقة الواقع وفي جانب
الكذب عدم مطابقته معلوم بمعونة المقام قوله ويلزم في الاول الى قوله
ضرورة توافق الواقع والاعتقاد ح جواب سوال مقدر تقديره ان
الصدق عند الجاحظ مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا والكذب عدم مطابقة
شيء منهما ولم يثبت هذا مما ذكرته حيث لم تذكر مطابقة الاعتقاد في الاول
وعدم مطابقته في الثاني وتقرير الجواب انه يلزم في الاول اي مطابقة الواقع
مع اعتقاد المطابقة مطابقة الخبر للاعتقاد المعهود في مذهب الجاحظ
وهو الشريك في المطابقة للواقع ومحصل لزوم مطابقة المجموع وجه التعليل
في قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد وعلى هذا ظاهر اذ لو لم يطابق لم يلزم
مطابقته للاعتقاد المعهود بقرينة وكذا القياس في جانب الكذب
فلا يرد ان تعليل اللزوم بالتوافق باطل لان اعتقاد المطابقة يستلزم
مطابقة الاعتقاد ولو لم يتوافق الواقع والاعتقاد كما اذا اعتقد مطابقة
السماء تحتنا للواقع ومما ينبغي ان يعلم ان المراد التوافق في القدر المفهوم
من الخبر فلا يرد مثل انك اذا رايت زيدا واعتقدت انه عمرو وقلت
رايت رجلا فهو صادق عند الجاحظ مع عدم توافق الواقع والاعتقاد قوله

فكلما

افترى على الله كذبا أم به جنة بل الذين لا يؤمنون بالآخرة في العذاب والضلال البعيد
سورة سبأ

من الخبر فلا يرد مثل انك اذا رايت زيدا واعتقدت انه عمرو وقلت
رايت رجلا فهو صادق عند الجاحظ مع عدم توافق الواقع والاعتقاد قوله

فكثيرا ما

فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام اشارة الى ما ذكره بعضهم في تقرير مذهب الجاحظ
من ان الخبر ان طابق الواقع واعتقد المخبر تلك المطابقة فصدق وان لم يطابق
واعتقد عدم المطابقة فكذب وان طابق واعتقد عدم المطابقة او لم يطابق
واعتقد المطابقة فواسطة فوجه الخبط ترك قسمين من اقسام الواسطة
وهما المطابقة مع عدم الاعتقاد اصلا وعدمها مع عدمه قوله وفي تقرير
مذهب النظام رد على الخلخالي حيث زعم ان مذهب النظام يحتمل الواسطة
واما الخبط باعتبار توهم ان المشكوك ليس بخبر تحرزا به عن لزوم الواسطة مع انه
خبر ولا يلزم الواسطة فليس خبطا في نفس تقرير المذهب وهو المفهوم من
العبارة فتامل قوله وقد وقع في شرح المفتاح اه عبارة المفتاح في بيان مرجع
الصدق والكذب هكذا وعند بعض الى طباق الحكم لاعتقاد المخبر او ظنه والى لا
طباقه لذلك سواء كان ذلك الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا ثم ذكر ما يدل
على ان قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون متمسك هذا البعض وذكر
العلامة في شرحه انه ما ذكره مذهب الجاحظ وان المراد بالحكم هو المعهود يعني
المطابق للواقع والضمير في قوله لا طباقه راجع الى الحكم الغير المطابق
وغفل عن ان قوله سواء كان الاعتقاد خطأ او صوابا لا يلائمه اذ على تقدير
كونه خطأ كيف يكون الحكم المطابق للواقع مطابقا له في صورة الصدق مثلا
وعن ان الاية المذكورة لا يكون متمسكا له مع انه يلزم اختلاف الراجع والمرجع اليه
وقوله يقضي منه العجب اي يبلغ الى نهايته او يؤدي منه العجب او يحكم به
قوله واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى الاية هذا حاصل المعنى والا
فالاقرب ان قول المص بدليل متعلق بالحال المحذوفة اي قال الجاحظ كذا
مستدلا بدليل قوله تعالى افترى بفتح الهمزة اي اصله أافترى حذفت الهمزة الثانية
وابقيت الاولى لانها علامة وقد يعكس قوله بالحشر والنشر عدل عما في
الايضاح حيث قال فانهم حصروا دعوى النبي عليه السلم للرسالة لما في
ظاهره من الاشكال اذ الكفار انما حصروا في الامرين خبر البعث بدليل قوله
تعالى حكاية هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد
افترى على الله الاية وغاية ما في الحكم خبر البعث ودعوى الرسالة
واحد عند الكفار فترديد احدهما من الامرين يستدعي ترديد الاخر فانهم

أفترى على الله كذبا أم به جنة بل الذين لا يؤمنون بالآخرة في العذاب والضلال البعيد
سورة سبأ

على سبيل منع الخلو المراد به المعنى الاعم الشامل للانفصال الحقيقى كما ذكر
فى كتب الميزان وانما لم يقل على سبيل الانفصال الحقيقى ولكانت القضية
من قبيله فى نفس الامر لانه لا غرض لهم فى نفى اجتماع الامرين وانما مطمح
نظرهم الى منع الخلو وقد يجاب عن المستدل بان الترديد بين مجرد
الكذب والكذب مع شناعة اخرى فليتامل قوله لكان اظهر
اشارة الى ان هذا اظهر مما ذكره المص وما ذكره المص ظاهر ايضا
اما الاول فلان عدم اعتقادهم صدقه لا ينافى تجويزهم اياه حتى
ينافى الترديد بخلاف اعتقادهم عدمه واما الثانى فلان مراد المص
كما اشار اليه الشارح ان الصدق بعيد عن اعتقادهم بحيث
لا يجوزونه فلا يصح ان يراد باحد شقى الترديد لانه يستلزم التجويز
نعم فى اخذ هذا المعنى من عبارته نوع خفاء قوله وايضا لا دلالة
لقوله امر به جنة على معنى فيه بحث اذ لا يلزم من عدم ارادتهم
بقوله امر به جنة ام صدق ملكون مرادهم ما صدق عليه
الصدق ولا يخفى ان المفيد للمستدل هو هذا فليتامل قوله فان قلت
الافتراء آه يحتمل ان يكون اعتراضا على التسليم السابق وعلى قوله لانه
الكذب عن عمد فعلى الاول كان قوله هو الكذب مطلقا مقدمة مسلمة
لا على الثانى قوله فيكون مرادهم حصره فى كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فتبل
لا ولى الواو مكان او لان المحصور فيه انما هو مجموع الامرين لا احدهما
وهو مثل قولهم يحتمل الصدق والكذب وهذا انما يرد لو كان المراد
بالحصر معنى الترديد واما اذا كان المراد معنى قصر اخباره عليه السلم
بالبعث على الاتصاف باحد الامرين فالظ لفظا واو اذ القضية
منفصلة حقيقية فى نفس الامر كما سبق فلا يتصف اخباره
عليه السلم عندهم الا باحدهما على انه قد سبق فى بحث الحال ان
او يجئ بمعنى الواو قوله وفيه بحث قال الفاضل المحشى وذلك لان
الانحصار فى الانشاء والخبر انما هو فيما يكون كلاما حقيقة
وقول المجنون ليس بكلام حقيقة على زعم هذا القائل وان
الانحصار فيهما باطل عنده بل يجعل كلام المجنون واسطة

بينهما

بينهما اشهر كلامه وفى الوجهين بحث اما فى الاول فلان الكلام عند ارباب
المعانى ما يشتمل على لفظ المسند والمسند اليه كما يدل عليه قولهم المشكوك
والموهوم خبر على ما صرح به الشارح ولا شك ان خبر المجنون كك فلا معنى
لزعم القائل واما الثانى فلان الحصر فيهما حصر عقلى لا واسطة بينهما اذ التقسيم
هكذا الكلام ان كان لنسبته مدلول خارجى فخبر والا فانشاء فلا ثالث
اصلا الا ان يعتبر اصطلاح فلا يسمع قوله ان عبر عنهما بكلام تام سمى
خبرا لا يذهب عليك ان مقصد هذا البعض نفى الفرق بين النسبة الخبرية
وبين النسبة التقييدية فى احتمال الصدق والكذب لا نفيه
بين الخبرية والانشائية فالمراد بالنسبة فى قوله لا فرق بين النسبة
ما يتوهم كونها مورد الاثبات والنفى فى الجملة حتى يخرج النسبة
الانشائية من البين وضمير عنها راجع الى تلك النسبة فلا يتجه على
قوله ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا ان النسبة فى اضرب
بهذه المثابة مع انه لا يسمى خبرا قوله وفيه نظر لوجوب علم المخاطب
آه توجيه النظر ان الظاهر من ذلك البعض حيث اورد لا التى لنفى
الجنس والاستثناء المقتضى لعموم المستثنى منه نفى الفرق بينهما
من جميع الوجوه سوى التعبير ~~والكناية فى اثبات المقصود والمفهوم~~
بقرينة المقابلة بالمشهور فى نفى الفرق فرق يختلفان به فى الاحتمال
وعدمه فاشار الى رد الاول بقوله لوجوب علم المخاطب آه والى رد الثانى
بقوله ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ واما ما يوجد فى بعض النسخ
من قوله فظاهر ان النسبة المعلومة من حيث هى معلومة لا تحتمل الصدق
والكذب وجهل المخاطب بالنسبة فى بعض الاوصاف لا يخرجه عن
علم الاحتمال من حيث هو هو كما ان علمه بها فى بعض الاخبار لا يخرجه
عن الاحتمال من حيث هو هو فقيل ضرب الشارح عليه الخط بعلم
استقامته لان المدعى احتمال النسب التقييدية لهما من حيث
معلوميتها ومعلوميتها للمخاطب وكذا كون تلك المعلومية مستفادة
من نفس اللفظ لا يقدح وذلك الاحتمال كما ان الاخبار البديهية
محتملة لهما مع كونها معلومة لكل احد وان كانت تلك المعلومية

مستفادة من خارج اللفظ وقيل حاصله ان العلم بالنسبة امر داخل
في ماهية النسبة التقييدية بحسب الوضع خارج عن الخبرية
وعدم احتمالها ليس لاعتبار امر خارج عن ماهيتها الوضعية بخلاف
الاخبارية البديهية فان النسبة التقييدية من حيث هي هي اي
من حيث مفهوماتها الوضعية وماهياتها لا تحتملهما والخبرية
من حيث هي هي تحتملهما لخروج المانع المذكور اعني المعلومية عن
ماهياتها بحسب الوضع فتامل قوله حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم
بها اخبار فيه بحث من وجهين الاول ان صاحب المفتاح صرح
في بحث اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل ان المثل المشهور اعني
انك لتعلم بضبا انا كرشتة من قبيل القصر افرادا وقلبا فعلم ان الاوصاف
قبل العلم بها قد يكون اوصافا لان قوله انا كرشته صفة مميزة لضب
فلو كانت معلومة للمخاطب لم يتصور ان يزعم انه منفرد بالعلم
بالصيد او مشارك فيه وجوابه ان المثل يجوز ان يكون كلاما مبنيا
بان ينزل المخاطب منزلة العالم من ثلة الجاهل الوجود مخايل الجهل
الثاني ان صاحب الكشاف اشار في قوله تعالى هدى للمتقين الذين
يؤمنون بالغيب الى ان المتقين حمل على المعنى الشرعي فان جعل خطابا
لمن عرف تفصيله كانت الصفة مادحة والا كانت كاشفة وقد
صرح به الشريف في حاشيته لمن فهم منه ان الاوصاف قبل
العلم بها قد يكون اوصافا كاشفة اللهم الا ان يخص الاوصاف
في عرفهم بغير الكاشفة وجوابه ان عدم معرفة التفصيل لا ينافي معرفة الاجمال
فليتامل قوله كما ان الاخبار بعد العلم اوصاف فيه بحث لان الاخبار
بعد العلم بها قد يكون اخبارا كما اذا كان المراد لازم فائدة الخبر نحو انت حافظ
للتورية ويمكن ان يقال مراده ان الاخبار بعد العلم قد يكون اوصافا
لا انها كلها دائما بقرينة ان هذا الكلام ناظر الى عدم وجوب العلم بالنسبة الخبرية
المشير الى جوازه وجواز الجهل لا الى وجوب عدمه والقول الاول محمول على الكلية
بقرينة انه ناظر الى وجوب العلم بالنسبة التقييدية فالمعنى فيها انها اخبار
البتة لا اوصاف

الباب الاول احوال الاسناد الخبري

وهو ضم كلمة الخ الضم مصدر من المبني للمفعول بمعنى الانضمام فيكون صفة
للفظ بلا مرية المراد بما يجري مجرى الكلمة المركبات التقييدية والاضافية
والجمل الواقعة موقع المفردات ولو قال ضم لفظ لكان اخصر وبالحكم المعنى
اللغوي المصدري لا المعنى الاصطلاحي المفسر بالاسناد حتى يتوهم الدور وهذا
القيد يخرج الاسناد النسبة بين اسم الفاعل وفاعله ونظائرها وبالمفهوم
في قوله لمفهوم ما يفهم من اللفظ لا ما يقابل الذات حتى يرد ان المراد من
طرف الموضوع هو الذات لا المفهوم ثم المفهوم اعم مما هو بطريق المطابقة للقطع
بان الثابت في ضرب زيد هو الحدث الذي هو جزء مفهوم لفظ ضرب ثم الظاهر
ان التعريف مبني على ما سيذكره الشارح من ان الجملة الشرطية عند
النحاة خبرية هي الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط محتملة في نفسها
للصدق والكذب فالخبر عندهم منحصر في الحملية قوله للقطع بان المسند والمسند اليه
من اوصاف اللفظ هذا القطع بحسب متعارف النحاة وما يقتضيه ظاهر
الصناعة واما بالنظر الى الغرض الاصلي والمقصد الاولي وما يراه ارباب المعاني
من ان الخواص والمزايا تعتبر اولا وبالذات في المعاني وبتبعيتها في الالفاظ
فالاسناد هو الحكم المذكور والمسند والمسند اليه من اوصاف المعاني
نعم اعتبارات الاسناد تجري في كلا معنييه واما اعتبارات المسند
والمسند اليه فانما تظهر جريانها في الالفاظ فهذا يصلح وجها للاولوية
المذكورة كما لا يخفى قوله هو الذي يتصور على البناء للمفعول من تصور اذا صار
ذا صورة قوله ومع ان النسبة متاخرة عن الطرفين هذه القضية مشهورة
فيما بينهم بكونها كلية وفيه بحث لان لمجموع النسب نسبة الى كل منهما
بالكلية وهذه النسبة ليست متاخرة عن طرفيها ضرورة دخولها في مجموع
النسب وتقدم الجزء على الكل يمكن ان يجاب بان مجموع النسب من حيث هو
امر اعتباري لا يوجد الا في الذهن فلا تعرض له نسبة الى واحد منها الا فيه
ولا خفاء في ان العقل ما لم يلاحظ المجموع لم يعتبر له نسبة الى شيء فهذه
النسبة من حيث انها متعلقة بالمنتسبين المخصوصين متاخرة عنهما
ومن حيث انها نسبة ما بدون ملاحظة خصوصية المنتسبين داخلة
في المجموع فان العقل اذا اعتبر المجموع فقد لاحظ افراده من حيث انها



نسبة لا من حيث خصوصيات المنتسبات بل لا يمكنه ذلك واذا عرفت هذا فمعنى الحالية التي ادعوها اعرفت ان كل نسبة فهي من حيث انها متعلقة بالمنتسبين المخصوصين متأخرة عنهما وذلك لا ينافي تقدمها على احدهما بوجه آخر قوله اظهار التحسر اه استعمال الكلام المذكور في اظهار التحزن والتحسر بطريق المجاز المرسل وتحقيقه ان الهيئة التركيبية في مثله موضوعة للاخبار فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فمجاز مرسل والآية المذكورة من قبيل الثاني لان الشخص اذا اخبر عن نفسه بوقوع ضد ما يرجو يلزمه اظهار التحزن والتحسر فهو من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم والى هذا اشار الشارح في بحث الاستعارة التخييلية ثم قوله اظهارا للتحسر لتقدير اي قالت كذا اظهارا قوله وقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين عدم كون هذه الآية للاخبار بناء على ان الحكم كان معلوما للرسول صلى الله عليه وآله وللمؤمنين والتالي ... الاستنكاف والباء في بنفسه للتعدية اي يرفع نفسه قوله ومثل هل يستوي الذين يعلمون اشار بالتنصيص على المثلية الى ان الاستفهام الانكاري الذي في حكم الاخبار بالنفي منتظم في السلك المذكور وامثال هذا اكثر من ان تحصى يرد عليه ان ما بعد من لا يصلح ان يكون مفضلا عليه اذ ليس مشاركا لما قبله في اصل الفعل اعني الكثرة اجاب الشارح بان كلمة من متعلقة بفعل يتضمنه اسم التفضيل اي متباعدة في الكثرة من ان تحصى ورده الفاضل المحشي بان من اذا لم تكن تفضيلية فقد استعمل افعل التفضيل بدون الاشياء الثلاثة ولا شك ان التفضيل مراد ثم اجاب عن اصل الاعتراض بان المعنى اكثر مما يمكن ان يحصى الا انه سومح في العبارة اعتمادا على ظهور المراد ويمكن ان يوجه جواب الشارح ايضا بان من التفضيلية محذوفة كقوله تعالى يعلم السر واخفى والمعنى اكثر من غيره فيها تأمل قوله قومي هم قتلوا المصراع للحارث بن وعلة الذهلي آخره فاذا رميت يصيبني سهمي وبعد هذا البيت فلئن عفوت لاعفون جللا ولئن سطوت لاوهنن عظمي اميمة اسم امرأة كانت تلومه

على تركه الانتقام من قومه وقيل اسم رجل وحرف النداء محذوفة اي يا اميمة واخي مفعول قتلوا ورميت مع يصيبني سهمي عطف على قتلوا والكلام المذكور في كل من مصراعي الثاني موطئة للقسم والاخير فيه داخلة على جواب القسم والجلل من الاضداد يقع على الصغير والكبير والثاني هو المراد في البيت والسطو الاخذ بعنف كما مر وحاصل المعنى ظاهر قوله واما الحكم او كونه عالما به اورد عليه ان افادة الحكم ملزوم وافادة كون المخبر عالما به لازم ولا ينقصد الانفصال بينهما الا حقيقيا او مانع جمع وهو ظاهر ولا مانع خلو لانهم صرحوا بان نقيض كل شيء من الطرفين يجب ان يستلزم عين الآخر ونقيض اللازم لا يستلزم عين الملزوم بل نقيضه نعم لو كانت او للانفصال داخلة على نفس القصد كان في الثابت في الخبر اما قصد افادة الحكم او قصد افادة لازمه لم يرد اذ لا يتلازم بين القصدين فلا يجوز انتفاؤهما متى يكون بصدد الاخبار لكن العبارة لا تساعده اجيب بان ما ذكره من وجوب الاستلزام المذكور في المنفصلة اللزومية والقضية فيما نحن فيه اتفاقية وبان الشيخ ابا علي اشار في النهج الثالث من منطق الاشارات الى ان للمنفصلة الغير الحقيقية اقساما غير مانعة الجمع ومانعة الخلو كقولك رأيت اما زيدا او اما عمرا والعالم اما يعبد الله او ينفع الناس فليكن ما نحن فيه من هذا القبيل قوله لامتناع ان يقال انه لم يقع النسبة فيه بحث لانه ان اراد بايقاع النسبة ضم احدى الكلمتين الى الاخرى فهو لا يفيده لان البحث ليس في افادة ما هو من اوصاف اللفظ وان اراد ما هو حقيقة الايقاع اعني ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة فلا نم امتناع القول بعدمه فان دلالة الجملة الخبرية على ذلك الايقاع دلالة وضعية لا عقلية فجاز ان يتخلف مدلولها عنها والجواب حصل الادراك على المعنى الاعم قوله فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر اه لا يخفى ان المراد بالمدلول هو المدلول الوضعي كما يدل عليه قوله لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له ففي ترتيب السؤال على ما قبله نظر لان المذكور فيه ان المراد بالحكم المفاد هو الوقوع وهذا لا يقتضي كونه

مدلوله وضعيا الخبر حتى يتوجه السؤال فان القائل بكون مدلول الخبر هو
الايقاع بان المقصود بالافادة هو الوقوع الذي يدل عليه الايقاع بطريق
الاشعار كما صرح به الشريف في شرح المفتاح فليفهم قوله ولما وقع
ادخال اللام الفاصلة بين جواب ما يتمحض للشرط وما
يتضمن معناه جوابان الشرطية المتمحضة له بناء على تشبيهها بلو
وهو شائع في عبارات المص قوله عن معناه الذي وضع له الاولى ان يقال
عن معناه الذي دل عليه اذ لا محذور مطلقا كما في المجاز قوله وح
لا يتحقق الكذب الظاهر انه بيان لبطلان التالي اعني قوله ولما صح ضرب
زيد الا وقد وجد منه الضرب لان هذا منقوض بانه لو صح لم يكن
الايقاع او الانتزاع ايضا مدلول الخبر اذ لو كان الايقاع مدلوله لم يصح
ضرب زيد الا وقد وجد من الايقاع لحكمه يلزم اخلاء اللفظ عن
الموضوع له وح لا يتحقق الكذب لتحقق مدلول الخبر في الواقع لانا نقول
ليس كذب الخبر عند من يقول بان مدلوله الوضعي اللفظي هو الايقاع
مثلا بانتفائه في الواقع بل بانتفاء النسبة التي هي يشعر بها ذلك
المدلول وان تحقق بنفسه فلا محذور قوله وللزم التناقض في
الواقع الظاهر من العبارة انه معطوف على قوله لما صح فهو ثالث الوجوه
التي استدل بها على ان مدلول الخبر حكم المخبر بالثبوت والانتفاء نفسهما
وظهور المعنى يقتضي ان يكون معطوفا على قوله لا يتحقق الكذب المتفرع
على قوله لما صح اه لان لزوم التناقض ناش من عدم صحة ضرب
زيد جالس من الاحوال الا في حال وجود الضرب كما لا يخفى وههنا بحث
فهو ان هذا المحذور لازم على تقدير كون مدلول الخبر الاثبات او
النفي اذ لما لم يجز اخلاء اللفظ من معناه الوضعي لزم تحقق النفي
عند المخبر بامرين متناقضين فلا يصلح سببا للعدول لا يق
لا تناقض بين النفي والاثبات لانا نرى انهما يجتمعان عند الجهل
البسيط والمتناقضان لا يجوز ارتفاعهما لانا نقول لا خفاء في
وجود التنافي بينهما واجتماع المتنافيين كاجتماع النقيضين
اللهم الا ان يمنع التنافي ايضا بناء على حمل النفي والاثبات على الادراك

بالمعنى الاعم بل يستلزم له فليتامل ثم في قوله للزم التناقض مسامحة لان
التناقض لازم البتة ولا ظهران يقول للزم اجتماع النقيضين
ولا يدفع المسامحة قوله في الواقع اذ التناقض لازم في الواقع لكن
العبارة لا تساعده كما لا يخفى ولو حمل على حذف المضاف اي وجود
التناقض في المحل الواقع على ان المصدر اعني التناقض بمعنى الفاعل
اي المتناقض لكان تعسفا قوله قلت لان العلم اه فان قلت تقرير
الجواب بهذا الوجه لا يخلو عن نوع قصور لان من جملة ما يتم المجيب
تصحيح جواز الشك عند سامع سامع الخبر على تقدير كون مدلوله
ثبوت المعنى او انتفائه وليس انتفاء هذا الجواز استلزام العلم بثبوت
الشيء بثبوته في الواقع حتى يتم التصحيح بمجرد منع هذا الاستلزام
كيف ولو سلم استلزام العلم بثبوت الشيء الجزم بانتفاء
نقيضه وان لم ينتف في نفس الامر لكان عدم جواز الشك
بحاله فالاظهر في التقرير ان يق كون مدلول الخبر ثبوت المعنى او
انتفائه لا يستلزم الجزم بثبوت مدلوله في الواقع حتى ينافي
الشك لجواز تخلف مدلوله عنه بل يستلزم العلم بالمعنى الاعم المجامع
للشك قلت مدار الجزم ثبوت الشيء او انتفاء نقيضه عند
فهو ذلك المعنى الثبوت من الخبر وكون مدلوله مشكوكا ذلك ليس الا عدم
جواز تخلف المدلول من الدليل وان العلم بثبوت الشيء يستلزم ثبوته
ونفيه جواز فقيه تصحيح جواز الشك وهو ظاهر على ان الظاهر تقدير
الحذف المضاف اعني لفظ الجزم والمعنى ان ثبوت الشيء اللازم
عند سماع الخبر من كون الخبر مدلوله وذلك الثبوت مثله لا يستلزم
جزم ثبوته في الواقع حتى ينافي الشك لان ذلك العلم بالمعنى الاعم فتامل
قوله لكانهم ارادوا اه هذا انما يفيد توجيه تفهيم كون مدلول
الخبر الثبوت مثلا لا توجيه حكمهم بان مدلول الحكم بكذا
مع انه مذكور في السؤال مدعى اتفاق القوم على ذلك
اللهم الا ان يقال هذا الاتفاق انما يستفيد من اتفاقهم
على ذلك النفي لعدم القائل بالواسطة لا من تصريحهم

به فلما وجد مرادهم من النفي ظهر انه علم الاتفاق المذكور بالمعنى الظ

تدبر قوله فلم يصح قولهم بين مفهومي زيد قائم ليس وزيد ليس

بقائم تناقض لامتناع تحقق المتناقضين هذا مبني على ما ذكره سابقا

من انه يمتنع ان يقال انه لم يوقع النسبة وقد عرفت ما فيه على

ان معنى التناقض بينهما هو انهما لا يصدقان ولا يكذبان وقد

عرفت ان الصدق والكذب ولو عند القائل بان مفهوم الخبر

الايقاع او الانتزاع بتحقق النسبة التي يشعر بها احدهما لا تحقق

فلا يلزم فيما ذكر صدق المتناقضين قوله بل المراد انه يحتمله

من حيث هو هو والاحتمال بهذا المعنى موجود بالنظر الى الصدق

ايضا غايته ان الاتسا وي بين الاحتمالين فلا محذور في تعريفه

بما يحتمل الصدق والكذب قوله ويسمى الاول فائدة الخبر اشار

بلفظ التسمية الى انه اصطلاح لاهل هذا الفن فلا يرد عليه

ان فائدة الشيء ما يترتب عليه والحكم الخارجي ليس كذلك بل المترتب

على الخبر علم المخاطب بذلك على ان فائدة اللفظ ما يستفاد اي يعلم

منه وهو الحكم الخارجي لو سلم فاطلاق فائدة الخبر على متعلقها

لا محذور فيه قوله وهي بدون الاولى لا تمتنع ذكر هذه المقدمة

ههنا استطرادي ولم يذكر في المعلل لاعمية اللازم المذكور حتى

يحتاج اليها بل المذكور فيه مجرد اللازم بينهما وقد ثبت بقوله ان

الفائدة الاولى بدون الثانية تمتنع نعم ليس باستطرادي في كلام

المفتاح لانها لم تذكر في صورة التعليل قوله اي اللازم الاعم

بحسب الواقع او الاعتقاد اراد ان فيه كناية باللازم عن الملزوم

فان مجهولية المساواة لازمة للازم الاعم اذ لا مساواة فيه

فلا علم بها وانما حمله على ذلك لان اللازم الذي نحن بصدده

اعم بحسب الواقع معلوم عمومه ولم يقل كما هو حكم اللازم الاعم

لئلا يتوهم اختصاص الحكم بالاعم الواقعي المتبادر من تلك

العبارة مع انه ليس كذلك بل يعم الاعتقادي ولان الكناية ابلغ

من التصريح كما تقرر وقد يقال تمتنع ولا تمتنع بمعنى

حكم

حكم العقل بالامتناع وعدم حكمه بالامتناع فاللازم المجهول المساواة محمول على

مفهومه الظاهر مشاكلة القسيمه اعني المساوي والاعم وفي هذا الحكم تنبيه

على ان اللزوم فيما نحن فيه باعتبار العلم لا باعتبار التحقق في نفس الامر

اذ لا يلزم من وجود الملزوم اعني الحكم في نفسه وجود المخبر فضلا عن كونه

عالما به في نفس الامر فحكم اللازم المجهول المساواة هو ان العلم بوجود الملزوم يستدعي

العلم بوجود اللازم بدون العكس والعلم فيما نحن فيه انما اعتبر بالنسبة

الى نفس الملزوم واللازم لا الى وجودهما ولو قيل الفائدة هي الحكم من حيث

وجوده في ذهن المخاطب ولازمها كون المخاطب عالما به من حيث وجوده فيه يصح

معنى اللزوم بلا كلفة قوله وهي بدون الملزوم لا يمتنع فان قلت حكم اللازم

الاعم وجوب وجوده بدون الملزوم لا عدم امتناعه بدونه فان تحقق معنى

العموم انما يظهر في صورة الوجوب قلت وجوب الوجود يستلزم عدم

الامتناع وكل منهما حكم اللازم الاعم اذ ليس المراد بحكم الشيء ههنا الا ما يتفرع

عليه قوله وزعم العلامة آه لما كان اللزوم بين الامرين المذكورين باعتبار

العلمين كان اللازم والملزوم في الحقيقة نفس العلمين ولهذا فسر العلامة اللازم

والملزوم بالاستفادتين يعني العلمين ثم نقل الشارح من العلامة

وكذا عبارة المفتاح ظاهر في ان المستفاد نفس الحكم والاستفادة المضافة

الى الحكم ليست الا العلم به ولا حاجة ههنا الى صرف الكلام عن ظاهره ولهذا قال

الشارح في شرح المفتاح كون فائدة الخبر نفس الحكم هو الموافق للعرف

فان فائدة الشيء انما تطلق على ما يستفاد منه لا على نفس الاستفادة ثم حكم

فيما بعد بان ما ذكره العلامة موافق لما اورده المص هكذا ينبغي ان يفهم

هذا المقام ثم اعلم ان موافقة كلام العلامة لما اورده المص بالنظر الى الظاهر

الجاري في المقامات الخطابية فان الظاهر من المص انه حمل امتناع الاولى

والثانية على امتناع الوجود ويلزم منه حمل الاولى والثانية على العلمين

لا بطريق القطع لجواز ان يكون تعرضه في التفسير للعلمين تنبيها على ان

اللزوم باعتبارهما وان كان اللازم والملزوم نفس المعلومين فافهم

قوله بذلك الحكم من الخبر نفسه قيد به لان علم الحكم بالمشاهدة

مثلا لا يستلزم وجود الخبر فضلا عن علم المخاطب بكون المخبر عالما

قوله لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم آه اى بالحكم المخصوص من حيث خصو
فلا يرد ان الله تعالى اذا اخبرنا بشئ علمنا الحكم من الخبر بنفسه مع ان كون
المخبر عالما به معلوم لنا قبل ذلك لعلمنا بان الله تعالى قد احاط بكل شئ
علما قوله ولا يخطر بالبال آه فلا يصلح قولكم ان سماع الخبر من المخبر كاف
فى حصول الفائدتين ولا يثبت امتناع عدم حصول الحكم العلم الثانى عند
حصول الاول قوله وفيه نظر وجهه منع كون سماع الخبر علة تامة
لما ذكر بل لا بد من التفات النفس وتوجه العقل الى حال المخبر بالنسبة
الى حال الخبر فالصواب فى اصل الجواب ما ذكره الشريف من ان الخبر المعتبر
فهم المعنى المقصود من المتكلم فاذا حصل للمخاطب من الخبر علم بالحكم اى
المعنى اعتقاد به قطعيا او ظنيا فانه يسمى علما فى العرف كان ذلك بسبب
اعلمه بان المتكلم عالم به قاصد بالخبر تفهيمه اياه قوله ويمكن ان يكون
الظاهر ان مراده جعل الفائدة على هذا التقدير عبارة عن المعلوم
ايضا موافقا لما فى المفتاح واعتبارا للزوم بحسب تحقق الفائدة
علما وتحقق لازمها بنفسه وانما اورد لفظ الامكان لما فى اعتبار
الملازمة بهذا الوجه من نوع تكلف لكنه دون التكلف الذى
ذكره الفاضل المحشى فى تصحيح الحصر لان فيه فوات التناسب ايضا
ولعل هذا المحتمل لكلام الشارح اقرب مما ذكره ذلك الفاضل لان فى
ذلك فوات التناسب ومخالفة كلام المفتاح ولا شئ منهما فى هذا
واما مخالفة تفسير المص فمشترك وكونها فيما ذكرنا من وجهين لا يقدح
لان تقرر احدى المخالفتين يونس بالاخرى كما لا يخفى فليتامل قوله مستحضرا
للخبر اى لمضمونه على حذف المضاف قوله منزلة الجاهل ذكر الفاضل
المحشى ان هذا وان تناول بحسب مفهومه اقساما ثلاثة الا ان الظاهر
ان المراد به تنزيله منزلة خالى الذهن كما صرح به فى المفتاح
وفيه بحث لان الخالى فى عبارة المفتاح بمعنى الخالى عن العلم بالفائدة
فيتناول الخلو عن الحكم والتردد والانكار وليس فيه تصريح
لما ذكره فلا تصريح لغيره ايضا ولو سلم فعدوله عن عبارة المفتاح
مما يرجح قصده الى التعميم ثم الظاهر ان يبقى هذا على عمومه

ويعتبر

بما سوى له
ويعتبر تخصيص غير المنكر فى قوله وغير المنكر كالمنكر مما يحتمل العالم
لا بالعكس كيلا يكون كنزع الخف قبل الوصول الى الماء كما هو دابهم
فى مثله والله اعلم قوله وان كان عالما بالفائدة نقل عنه ان المراد
بالفائدة ما يعم لازم فائدة الخبر لانها فائدة ايضا فلا يتوجه ان مجرد
العلم لا يقتضى عدم القاء الخبر لجواز ان يكون المقصود لازمها
ولا يحتاج الى الجواب بان مبنى التخصيص على انها هى العمدة وفى
بعض النسخ بالفائدتين فالامر اظهر قوله ومثله هى عصاى
غير الاسلوب بايماء الى انه ليس من تنزيل العالم منزلة الجاهل
بل مثله فى ان كلا منهما سوق المعلوم مساق غيره ومثل هذا
لا يخ عن سوء الادب والاظهر ان يق المراد من السوال استحضار
ماهية العصا بصفاتها لتظهر المباينة البعيدة بين المقلوب
والمقلوب اليه والمجيب ليس بصدد الاخبار بل بصدد جواب
قوله ولقد علموا لمن اشتراه آه اللام فى لقد علموا جواب قسم
محذوف وفى لمن اشتراه للابتداء كما فى علمت لزيد قائم
ومن اشتراه مبتدا خبره ما له فى الاخرة من خلاق والخلاق
النصيب واللام فى لبئس جواب قسم محذوف وجزاء الشرط محذوف
كما اشار اليه اى لو كانوا يعلمون لما شروا ويحتمل ان يكون لو فى
الاية للتمنى مثلها فى قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون الاية ففيه
ايضا نفى للعلم بطريق آخر كيف تجدانا حال من ضمير عليك اى من
رب العزة اى مقولا فى حقك او مقولا فى حقه واما حال من ضمير
تجد وهما سيان فى جواب الامر وحاصل معنى الاية والله لقد
علم اليهود ان من اشترى كتاب السحر والشعوذة اى
استبدله واختاره على كتاب الله تعالى ما له فى الاخرة نصيب
من الثواب والله لبئس ما باعوا به انفسهم اى حظوظها
اى حظوظها لو كانوا يعلمون بذلك الشرى اى بثمرته
وما يترتب عليه من انه لا خلاق له فى الاخرة لا متنعوا عنه
واعلم ان مساق الكلام لتقبيح حالهم يقتضى تعلق يعلمون بما
انتهى

الاسناد الخبري

وان معنى الاية على ما اشير اليه ان من اشترى كتاب السحر ما له في الآخرة
نصيب اصلا لا انه ليس له نصيب واجر على ذلك الشرى ولا يخفى
ان هذا نهاية المذمومية فيتحد متعلق العلم المثبت والعلم المنفي
واندفع ما يقال ان متعلق العلم المثبت عدم النفع ومتعلق الجهل غاية
المضرة المستفادة من كلمة لبئس الموضوعة للذم العام فلا اتحاد
بينهما لوجود الاول بدون الثاني في المباحات ولم يلتفت في نهايته
الى ما ذكره الاخفش وقطرب من ان الذين علموا غير الذين لم يعلموا
فان الذين علموا هم الذين علموا السحر ودعوا الناس الى تعليمه
وهم الذين قال الله تعالى في حقهم نبذ فريق من الذين اوتوا
الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كانهم لا يعلمون لما فيه
من تفكيك الضمير الى ضرورة **قوله** يعني لو شدت التعرف
آه لما كان غرابة تنزيل العالم بفائدة الخبر منزلة الجاهل
بها باعتبار جعل العلم بالشيء منزلة الجهل به مع قطع
النظر عن خصوصية التعلق بل باعتبار جعله وجود
الشيء بمنزلة عدمه مع قطع النظر عن خصوصية العلم اورد آيتين
لاثبات هذا الامر الغريب والمراد بالعموم مجرد عدم الاختصاص
بالفائدة وعلى هذا قياس زيادة التعميم في الاية الثانية
الخاصية لاعتبارات خطابية اي اقناعية تفيد
ظنا بكونه غير عالم **قوله** لان هذا الكلام يلوح عليه اثر الاهمال
تعليل للنفي كما ان قوله بناء تعليل المنفي ووجه الاهمال ان هذا الخبر
ليس بملقى اليهم بل الى الرسول واصحابه عليهم السلام
وايضا سلب علمهم برداءة الشرا او منزلة الجهل
عينا في اثباته في صدر الاية على انه لا وجه لتنزيل
علمهم بجهلهم برداءة الشراء منزلة الجهل لان ارتكاب الشراء
انسب بهذا العلم من مقابله اعني جهلهم بذلك الجهل وايضا
اعتبار هذا الخبر الضمني اليهم تعسف **قوله** لان هذا الخطاب
لمحمد صلى الله عليه وآله وقد عرفت جريان هذا التعليل
بطريق
القايم

على فعل الخلق ما يترتب على فعل النعل لما كان الذي تقرر ذلك انه

فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم
وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى
ليبلي المؤمنين منه بلاء حسنا ان الله سميع عليم

ايضا في الاول **قوله** لا يوافق ما في المفتاح لانه صريح في ان العلم المنفي
هو العلم المتعلق بقوله لمن اشتريه ما له في الآخرة من خلاق فيتحد في
الوجهين وان لا استشهاد معنوي **قوله** وما رميت اذ رميت
روي عنه انه عليه السلام لما التقى الجمعان يوم بدر رمى بقبضة
من الحصباء في وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه فلم يبق مشرك
الا شغل بعينيه فانهزموا فنزلت وما رميت اذ رميت ووجه
تنزيل الرمي الصادر عنه عليه السلام صورة كانه غير صادر عنه
حقيقة فالنفي باعتبار الحقيقة والاثبات باعتبار الصورة و
هو ظاهر مراد من قال اي ما رميت حقيقة اذ رميت صورة يعني
ان القيدين للنفي والاثبات لا المنفي والمثبت حتى يرد لزوم عدم
تواردالنفي والاثبات على شيء واحد واما من قال في معناه وما
رميت تاثيرا اذ رميت كسبا فقيل مراده التوجيه على مذهب
المعتزلة فان افعال العباد وان كانت مخلوقة لهم عند المعتزلة
الا ان خصوص هذه الرمية معجزة مخلوقة الله تعالى خارجة عن طوق
وقيل مراده بيان سبب التنزيل لا ما يتوارد عليه النفي والاثبات
لظهوره ثم المراد من الاية والله اعلم تنبيه المؤمنين على انهم
انه لا ينبغي لهم الذهول عن الله تعالى والابتهاج بمثل هذا الفعل
البديع بل يطيش بفعله ولو كسبا او لو الاحلام بمقتضى الجبلة
فيظهر نكتة التخصيص بما يرجع الى جميع الا فعال تامل **قوله**
واذا كان قصد المخبر ما ذكر فينبغي اشارة الى ان الفاء في فينبغي
للتفريع وقوله حذرا عن اللغو اشارة الى وجه التفريع توضيح
المعنى ان قصد المخبر اذا كان افادة المخاطب احد الامرين ينبغي
ان يقتصر من التركيب على قدر ما يحصل به افادته لا انقص منه
ولا ازيد حذرا عن اللغو عن الاخلال ولا ازيد منه حذرا عن الاخفية
وانما لم يذكر علة المنع عن النقصان وان كان المراد بالاقتصار
على قدر الحاجة ان يكون على قدر اقتضاء المقام لا ازيد
ولا انقص لظهورها ويحتمل ان يريد بالاقتصار على قدر الحاجة

كسبا وليس ...
لا فعل عند من يقول بالكسب وعدم صحته
على قول من ينكر سيد المحقق سيد شريف

منع كلام كتاب للزيادة عليه وترك شئ النقصان لظهوره هذا
والمفهوم من شرح المفتاح ان الحذر عن اللغو علة للصور كلها
حيث قال فاعلم اذا المركب مفيدا اصلا كان لغوا محضا وان كان
ناقصا عن افادة ما قصد به كان في حكم اللغو واذا كان زائدا
عليها كان مشتملا على اللغو فقد ظهر بهذا التقرير تفريع هذا
الكلام عما قبله ولم يحتج الى زيادة في توجيهه ان ما ذكر من
الاقتصار حكم مجمل قد فصل بقوله فان كان المخاطب الخ فلا
شك في تفريع هذا على ما ذكر من ان قصد المخبر واما توسيط
قوله وقد ينزل العالم بين الاصل والفرع فلكونه لدفع ما يرد
على الاصل من ان قصد المخبر لو كان ما ذكر لما جاز القاء الخبر الى العالم بهما فقرر
الاصل اولا ثم دفع ما يرد عليه ثم اشتغل بذكر الفرع واعلم ان الفاضل المحشي
ذكر ان اعتبار هذه الاحوال يعني الخلو والتردد والانكار ظاهر بالقياس
الى فائدة الخبر يعني الحكم واما بالقياس الى لازمها فيمكن اعتبار الخلو وتجريد
الحكم عن المؤكد دون اعتبار التردد والانكار وقد حققه بما لا مزيد
عليه لكن فيه بحث لان اعتبار التجريد باعتبار الخلو انما يظهر اذا كانت
الجملة الملقاة محلا للتاكيد بالنسبة الى ما يقصد بالقائها حتى يصح
اعتبار الاقتصار على قدر الحاجة حذرا عن اللغو والفاضل اخرج تلك
الجمل عن المحكية بالقياس الى لازم الفائدة فكيف يمكن اعتبار الخلو و
التجريد بالنسبة اليه فتدبر قوله هل هي واقعة ام لا قد تقرر في كتب
النحو امتناع ان يؤتى لهل بمعادل وصرح المص في اوائل الباب السادس بامتناع
قولك هل زيد قائم ام عمرو وبين الشارح هناك وجه الامتناع فهذا
التركيب من الشارح اما بناء على ما ذهب اليه ابن مالك من ان هل
يقع موقع الهمزة فيؤتى لها بمعادل مستدلا بقوله عم هل تزوجت بكرا
ام ثيبا واجيب عنه بجواز ان يكون ام في الحديث منقطعة بان استفهم
اولا ثم اضرب وقال بل ثيبا واما من قبيل اطلاقات المصنفين و
مسامحاتهم في تراكيبهم كاستعمال قط في المضارع المنفي وتفسير
تعريف فصاحة المتكلم وفي قوله ههنا لا يجتمعان قط مع انها انما

وقد

تفرع

عليه م

تستعمل

تستعمل في الماضي المنفي قوله ليس بشيء لا يخفى ان توجيه الشارح مبني على ان
مراد المص من الحكم ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة
ومرجع ضمير فيه الراجع الى الحكم وقوع النسبة او لا وقوعها على سبيل
الاستخدام اذ لا معنى للتردد في التصديق ومراد الواهم انه لا ضرورة
الى ذلك فليرد بالحكم المعنى الثاني اولا فيستغني عن قوله والتردد
فيه بناء على ان خلو الذهن عنه يتناول باطلاقه عدم التصديق وعدم
تصوره اياه ولا يخفى ان ما ذكره الشارح لا يدفعه بل جوابه ان خلو الذهن
عن تصور النسبة ليس بشرط للاستغناء عن المؤكد فانه اذا تصور المخاطب
النسبة ولم يتوجه الى حالها ولم يلتفت الى شيء وراءها كان في حكم
خالي الذهن وما ذكره ذلك الواهم يشعر بان الاستغناء عن المؤكد انما هو اذا
خلى الذهن عن تصورها ايضا وليس بصحيح قوله على لفظ المبني للمفعول
والفعل مسندا الى مصدره بالتأويل المشهور اي حصل لكم استغناء وقد
مر منا في اوائل الكتاب اشارة الى مثله مع تفصيل لا تغفل ثم الحكم
المذكور من الشارح مبني على انه الرواية وان المناسب لقوله فيما بعد
حسن تقويته حيث لم يتعرض فيه للمخاطب للمتكلم والمخاطب والا
فالبناء للفاعل فيه وكذا في ان يقتصر جائز ايضا سواء رجع الضمير
فيه الى المتكلم او المخاطب قوله واسمية الجملة اي صيرورتها
اسمية وهي في مقام العدول عن الفعلية فلا ينافي ما ذكره المص في الايضاح
للجملة الاسمية الابتدائية وقد توقف اعتبار ان اعتبار افادتها
اصل الحكم الذي ابق الثبوت واعتبار تاكيد الحكم بواسطة تلك الافادة
والقائها الى خالي الذهن انما هو مع قطع النظر عن اعتبار المقام بل الضرورة
اداء الحكم الدوامي الذي هو مقتضى المقام وعدها من المؤكدات بالنظر
الى الاعتبار الثاني فلا منافاة قوله وحروف الصلة من قبيل اضافة
الموصوف الى الصفة اي الحروف الواصلة معاني الافعال الى معمولاتها من
وصلت الشيء وصلة وصلة كذا قيل والاشبه ان يقال اصطلح النحاة
على تسمية حروف معدودة مقررة فيما بينهم مثل ان وان والباء
في مثل وكفى بالله شهيدا ونظائرها بحروف الصلة لافادتها

تاكيد كلا لاتصال الثابت وبحروف الزيادة لانها تزاد في الكلام فان قلت
يجب ان لا يكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية هي التاكيد قلت
انما سميت زائدة لانها لا تغير اصل المعنى بل لا تزيد بسببها الا تاكيد
المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيئا ولما لم يلزم الاطراد
في وجه التسمية لم يتجه ظاهرا اعتراض الفاضل المحشي انه يلزم منه ان
يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التوكيد اسما كانت او حروفا
قوله مترددا فيه طالبا له فيه استخدام لان المراد بضمير فيه
الحكم بمعنى الوقوع او اللاوقوع وبضمير له الحكم بمعنى الايقاع او الانتزاع
وههنا بحث وهو ان المخاطب اذا تردد في انك تصورت قيام زيد
وانكرت فقلت تصورت قيام زيد وقيام زيد متصور لم يتصور
من السامع بعده ترددا او انكارا في ذلك فاي حاجة الى التاكيد استحسانا
او وجوبا اللهم الا ان يخصص القاعدة بغير نظائره او يجبر الدلالة
على حال السامع قوله ظن على خلاف ما يجيبه به قيل المراد
بالظن انه لم يميل كلما مال الى الجانب الاخر من غير ان يصل الحد
الحكم فلا يلزم اندراج المخاطب في المنكر ثم هذا الاشتراط مخصوص
بالتاكيد لكونها علما في التاكيد على ما فصل المسئلة الاستقراء فلا يرد على
الشيخ اطلاق من يعلل حسن التاكيد في الجملة الملقاة الى السائل
المتردد مطلقا لكن اعتبار هذا القيد من التفاوت في التردد
حتى يفرقون فيها بل بين اداة واداة مع انهم لم يفرقوا في مقابلة
الانكار المتفاوت بين اداة واداة لا يخلو عن استبعاد قوله
فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلة فيها اراد بجعل مجرد الجواب اصلة
مقتضيا للايراد بطريق الوجوب بقرينة قوله لانه يؤدي
آه فاندفع ما قيل من ان كون مطلق الجواب اصلة في ان لم يقتضي
عدم استقامة الجواب بدونها بل الامر بالعكس الا ترى ان
قولهم الاصل في المبتدأ التعريف معناه ان المبتدأ لا يتصور
بدون التعريف لا ان التعريف لا يوجد بدون المبتدأ هذا
ما علم ان قول الشيخ انه لا يستقيم يشير الى ان المستحسن في حكم

الواجب

جواب عن سؤال يعتقد وهو
ان يقال كيف خاطب المكذبون
رسل عيسى عليه السلام بقوله تعالى
ما انتم الا بشر مثلنا وانهم لم يدعوا
انهم رسل من الله حتى يقال لهم ما يقال
لمدعي الرسالة من الله تعالى فاجاب
بقوله وكان الرسل آه

الواجب عند البلغاء وتركه يوجب عدم الاستقامة فتأمل قوله
موكدا بان واسمية الجملة ان قلت قدمه التاكيد يكون بقدر الانكار
والكافرون انكروا في ان الامر انكارا واحدا فما وجه التاكيدين
قلت يحتمل ان يكون الرسل حلموا منهم على جريهم مع الرسولين
الاولين وتماديهم في الضلال الى ان انكارهم متجاوز عن
ادنى المرتبة قوي في نفسه فاكدوا بتاكيدين قوله موكدا بالقسم
وان واللام واسمية الجملة لم يعد المص في الايضاح القسم
في الاية من الموكدات ولعله قصد ذكر الموكدا بالتي من جملة اجزاء
الكلام الملقى وقوله ربنا يعلم جملة مستقلة قوله واما ما ذكره بعض
اصحاب الحواشي من انهم وان انكروا انكارا واحدا الا انهم حيث
قالوا ما انتم الا بشر مثلنا عدلوا في نفي الرسالة عن التصريح الى الكناية
وهي ابلغ واقوى فناسب ان يوكد بتاكيدين ففيه نظر لان قولهم
ما انتم الا بشر مثلنا بعد الحقاء الرسل اليهم انا اليكم مرسلون على ما
يشهد به تصريح نظم القرآن حيث قال عز من قائل واضرب لهم
مثلا اصحاب القرية اذ جاءها المرسلون الاية قوله فالبشرية
في اعتقادهم اه تنافي الرسالة لانهم يزعمون ان لا مناسبة
بين الانسان والرب لغاية تنزهه وتعلق الانسان ولا ينفون
المناسبة بين الملك والانسان الكامل فيجوزون ان يكون الملك
رسولا من الله تعالى ومرسلا الى انسان كامل وبهذا سقط ما يتوهم
البشرية كما ينافي الرسالة من الله تعالى ينافي الرسالة من رسول
الله بناء على كون وجوب كون الرسول من جنس المرسل فيمتنع
ان يكون رسول الرسول من جنس المرسل ايضا لان مجانس المجانس
مجانس قوله مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للكل هذا
التاويل انما يحتاج اليه على ما هو الظاهر من العبارة وهو تعلق
الظرف اعني في المرة الاولى بقوله ادعوا اذ كذبوا وتعلق
اذ كذبوا بقوله وهو في موقع المفعول للحكاية اي حكاية
عن رسل عيسى عليه السلام قولهم اذ كذبوا في المقالة الاولى

واما اذا تعلق بحق كما دل عليه كلام الايضاح او بحكايته فلا اذ ليس في الكلام على هذين الوجهين دلالة على انه تكذيب الجميع في المرة الاولى بل يكون المعنى كما قال الله تعالى حكاية عن الرسل في المرتين انا اليكم مرسلون وانا اليكم لمرسلون والتفريق في اللفظ المرتين لا ينافي اراده هنا قوله لاتحاد المرسل والمرسل به قيل عليه يكفي في تكذيب كون تكذيبا لا شين تكذيب الثلاثة نظرا لاتحاد المرسل به لان تكذيب الخبر تكذيب للمخبر سواء تعدد المخبر او الخبر او المرسل لهم او لا دخل في ذلك لاتحاد المرسل اذ لو كان لخصوصية المرسل مدخل فيه لم يتحد الخبر واجيب بمنع ذلك فان مبلغ خبر رجل مخصوص قديقبل بالانكار لسوء في ذلك الرجل واذا بلغ الخبر احدا عمن يقبل كلامه يرتفع الانكار على ان المرسل به اذا كان مطلق توهم انا مرسلون انا اليكم مرسلون لم يكن بد من ملاحظة وحدة المرسل فتامل قوله نكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال فيه بحث وهو ان هذا انما يصح لو لم يعتبر في مقتضى الحال الاقتضاء حقيقة الحال لكنه معتبر ولئلا انتقض تعريف بلاغة الكلام وهو مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته بما يكون الكلام على وفق مقتضى ظاهر الحال دون حقيقتها فان هذا الكلام ليس ببليغ مع صدق التعريف عليه اللهم الا ان يقال لا شك ان المتبادر من مقتضى الحال مقتضى حقيقة الحال والتعريف يجب حمله على المتبادر المراد في التعريف قوله على انه لا معنى لجعل الانكار قيل عليه اذا اريد بجعل الانكار كعدمه ملاحظة ان مع المنكر ان تامله ارتدع عن انكاره يتضح المعنى اذ مقتضى هذه الملاحظة ترك التاكيد كما ان ملاحظة انكاره يقتضي التاكيد وعلم معرفة الملاحظة ولا اعتبار الا بالتاكيد لا ينافي ذلك على ان ملاحظة واعتبار يجوز ان يعلم باخباره قوله فيجعل غير السائل كالسائل لان تقديم الملوح انما يعتبر بالقياس اليه فيذكر التاكيد وجوبا للدلالة على التنزيل المذكور وان لم يجب في السائل نسلة واما عكسه اعني جعل السائل كالخالي فلا وجه له وان اعتبره الفاضل المحشي في الضابطة التي ذكرها لان ترك التاكيد يجوز في السائل فلا يخل بالبلاغة فلا يعلم به تنزيله منزلة الخالي فتامل قوله له اي الخبر فعلى هذا يكون اللام زائدة كما في ردف لكم او على تضمين

الاستشراف

وقال نوح رب لا تذر على الارض من الكافرين ديارا انك ان تذرهم يضلوا عبادك ولا يلدوا الا فاجرا كفارا الاية

الاستشراف معنى التهيؤ اذ لا يجوز ادخال لام التعدية في المفعول اذا تقدم عليه الفعل ولو ارجع ضميرله الى الملوح لم يحتج الى هذا التاويل قوله لانه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته الظاهر ان الاية الكريمة من هذا القبيل اذ الامر بصنع الفلك بعد دعاء نوح عليه السلام بقوله رب لا تذر على الارض من الكافرين ديارا من شانه ان يجعل المخاطب مترددا في خصوصية الاغراق قيل الحق لقائل ان يقول قوله تعالى لن يؤمن من قومك الا من قد امن مع قوله تعالى واصنع الفلك باعيننا او قوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا بعد دعاء نوح عليه السلام بقوله رب لا تذر على الارض من الكافرين ديارا يدل على انهم محكوم عليهم بالغرق فلا يكون المخاطب كالسائل فان قلت المذكورات لا تدل على سبيل القطع على انهم يستحقون العقاب لانها يجوز ان تكون على سبيل التهديد قلت ذلك موهوم فلا اعتبار به فالاولى ان يرجع فانه ان فيه الى المتكلم بان يدل على عظم سخطه عليهم فتامل قوله وقال الشيخ عبد القاهر الى قوله وتغني غناء الفاء فعلم ان ما ذكره الشريف في اواخر الفن الاول من شرح المفتاح من ان ان لا دلالة لها على سببية الا عند قوم من الاصوليين حتى اشتبه عليهم المكسورة الدالة على التحقيق فقط بالمفتوحة المقدرة باللام الدالة على التعليل محل بحث فتامل قوله من عرض العود على الاناء وقد يجعل من عرض الجارية على المبيع فيكون العرض على هذا بمعنى وَوَجْهُ التاكيد انه وان عرض الرمح متهيئا للحرب الا ان معه رماحا واحدا فكانه اعتقد ان مع بني عمه ايضا رمحا واحدا وانكر تعدد رماحهم حتى صار مغرورا وجاء بهذه الصفة ويتنقل بهذا الوجه عن يوسف الاديبي رحمه الله ولا شك انه موافق للغة الا انه لكن الفضل المتقدم كما لا يخفى قوله اما انه يعتقد ان لا رمح فيهم اعترض عليه بان دلالته على الانكار غير متعينة لجواز ان يكون امارة خلو ذهنه بل هو انسب بفراغ باله واوفق بظاهر حاله ومثل هذا يورد

ولكن الفضل المتقدم كما لا يخفى

على قوله لان تمادي بهم في الغفلة والاعراض عن العمل بما بعده من امارات الانكار والجواب ان عرض الرمح كما يكون للغفلة متفرعا عليها يكون اثرا للانكار ايضا ثم المقام خطابي لا يطلب فيه اليقين فكما يجوز تنزيل عارض الرمح شاكا منزلة الخالي يجوز تنزيله منزلة المنكر لكن الثاني انسب لزيادة تعريضه فلهذا حمل البيت عليها وكذا الكلام في الآية الكريمة اعني ثم انكم بعد ذلك لميتون وحمل الآية على تنزيل غير المنكر منزلته وجه آخر ظاهر وهو تعدد المؤكد فان قلت لم لم تعد اسمية الجملة في الآية من المؤكدات قلت لما تحققت من ان مؤكديتها في مقام العدول عن الفعلية ولا ضرورة في حمل الآية عليه قال ويجعل المنكر كغير المنكر لا شك في شمول التنزيل المنكر منزلة الخالي لكن الظاهر ان ترك التاكيد لا يدل على هذا الاحتمال تنزيله منزلة السائل فان التاكيد معه غير واجب نعم يدل على مطلق التنزيل خلاف تنزيل السائل منزلة الخالي فانه لا يعلم فيه اصل التنزيل فضلا عن وصفه اللهم الا ان يقال اذا نزل المنكر منزلة السائل يجب توكيد الكلام الملقى اليه دلالة على هذا التنزيل بخصوصه وفيه ان الظاهر كون الكلام خارجا على مقتضى الظاهر الذي هو التاكيد مع المخاطب المنكر ويحتمل تنزيل اشد الانكار منزلة اضعفه فليتامل قوله ان يكون معلوما له او محسوسا عنده اراد بالدليل مصطلح الاصول وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري لا مصطلح المعقول وهو ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر فظهر انه يتوقف الارتداع على التامل ويجوز كون الدليل محسوسا ولم يكتف في المعية بوجوده معه في نفس الامر لان ذات الدليل اذا لم تكن معلومة للمنكر وكانت بحيث اذا تاملها ارتدع عن انكاره لم يحسن جعله كغير المنكر لان التامل انما يتحقق بعد كون ذات الدليل معلومة فلو تعذر معلومية خصوصيته او تيسر يتحقق وجود الدليل معه بذلك المعنى وبتحقق الشرطية يعني ان تامله ارتدع عن انكاره اذ لا يقتضي تحقق المقدم مع ان جعله كغير المنكر ليس يحسن بلا شبهة فاعتبار المعلومية

هو الوجه

هو الوجه كما لا يخفى قوله مما لا يصح ان يحكم به لا يخفى ما في هذا التقرير من سوء الادب فالاولى ان يورد السؤال هكذا فان قيل كيف يصح التمثيل والحكم المذكور مما يشكل ظاهرا لكثرة المرتابين قوله فيكون نظير التنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اللهم في التنزيل ليس صلة للنظير حتى يرد ان الآية حينئذ مثال للتنزيل لا نظير له ويحتاج الى الجواب بان المراد بالنظير المثال مسامحة مع ان المقام يتنبو عنه بل لام الاجل فالمعنى فيكون نظيرا لما نحن فيه بصدده لانه نزل وجود الشيء منزلة عدمه تامل قوله احدهما ما ذكر في السؤال آه ذكر هذا الوجه ههنا استطرادي وقصد به بيان وجه الحكم في الآية ولم يقصد به دفع اصل السؤال فان فيه اعترافا بعدم كون الآية تمثيلا وهو مراد المعترض سيما اذا حمل على المنع والسند قوله وح لا يكون مثالا لما نحن فيه قيل اي لمجرد الاعتبار المذكور وهو تنزيل وجود الريب منزلة العدم واما اذا ضم اليه اعتبار آخر مثلا ان يجعل وجود الريب منزلة عدمه لوجود ما ان تامله قيل لا ريب فيه بلا تاكيد مع ان هذا الحكم مما ينكره المرتابون لانكارهم وجود المزيل فيكون مثالا لما نحن فيه ويرد بانه اذا نزل وجود ريبهم منزلة العدم صار معدوما راسا وانما يحسب الاعتبار فلا وجه لاعتبار ما يترتب على وجوده من الانكار قوله وهو انه ما نفى الريب بمعنى ان احدا آه عبارة الكشاف هكذا قلت ما نفي ان احدا لا يرتاب فيه وانما المنفي كونه متعلقا للريب ومظنة له ولما كان المفهوم من ظاهره نفي علم الارتياب والمقصود نفي الارتياب اشار الى توجيهه بان فاعل نفي مستتر فيه عائد الى الريب والباء محذوفة من ان كما هو الشايع والتقدير ما نفى الريب بان احدا لا يرتاب فيه فيؤول المعنى الى ما ذكره وقد يوجه بان المحذوفة هي اللام الجارة فالمعنى ما نفي الريب لان احدا لا يرتاب فيه ورد الفاضل المحشي في حاشيته الكشاف على الوجهين بان عبارة الكشاف ابعد عنه وذلك لان النفي

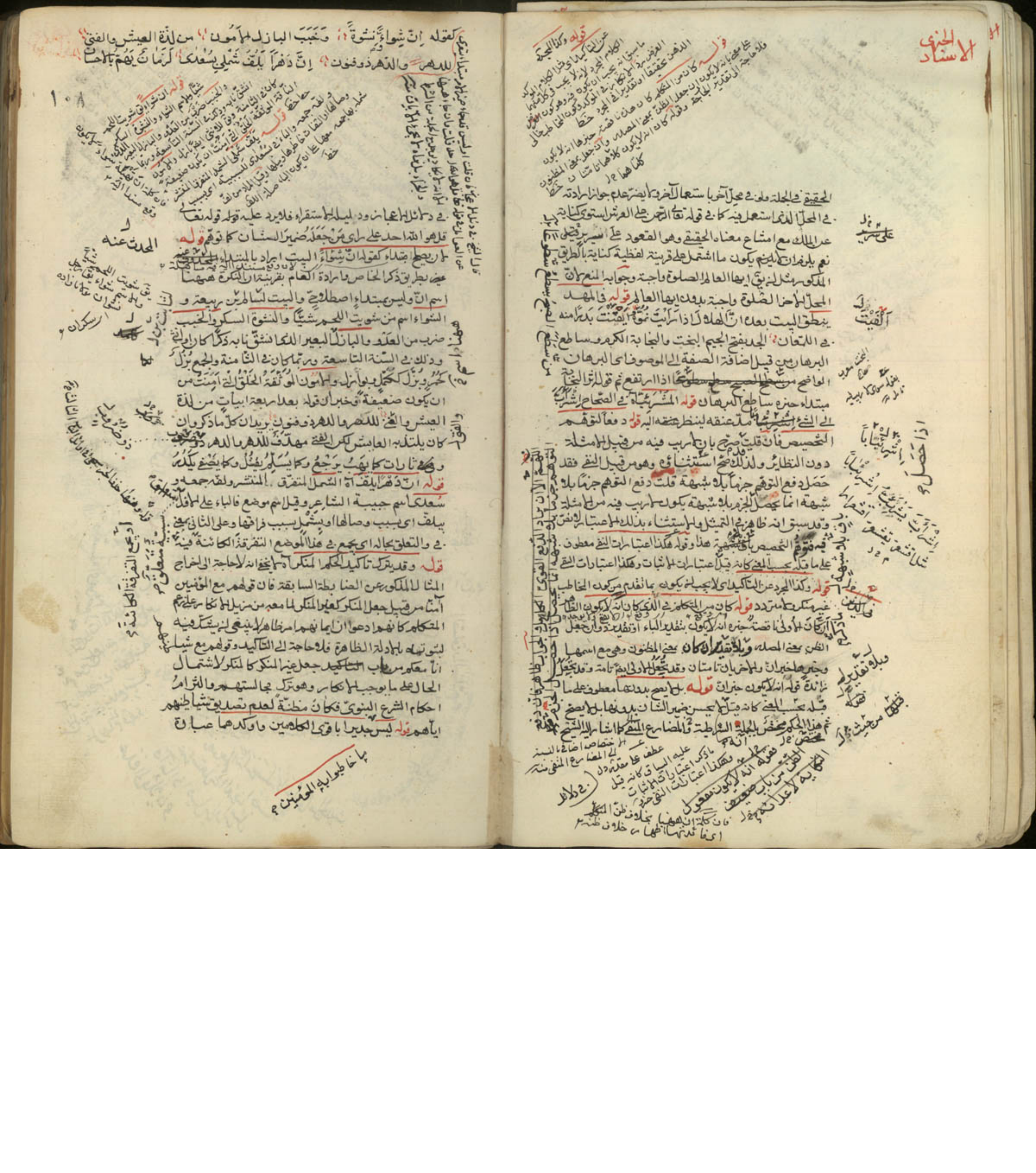
قوله يتوجه الى التفسير والعلة فلا يقابله وانما المنفي كونه آه بل الواجب لنفي تق وانما نفي لكذا او معنى كذا ثم ذكر الوجه الذي اشار اليه ههنا بقوله وقيل النفي آه وحكم بان المقابلة تصحح لان الكلام في استعمال النفي بهذا المعنى وفيه بحث لان المنفي في قوله انما المنفي آه ليس بذلك المعنى فلا يصح المقابلة ظاهرا والتكلف في تصحيح الاولين اقل من التكلف في هذا تامل قوله لكن ينكره كثير من الاشقياء قيل الظاهر ان الاية ليست مثالا لما نحن فيه اصلا لان مقالة ارباب الفن صريحة في ان الاعتبارات المذكورة بالنسبة الى المخاطب لا السامع مطلقا والظاهر ان المخاطب بقوله ذلك الكتاب لا ريب فيه هو النبي صلى الله عليه وآله بقرينة سياق الاية حيث قال عز من قائل والذين يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك على انه لو جعل الخطاب لا قل الكل من يتلقى الكلام لا حتمل تغليب غير المرتابين وهم المؤمنون على المرتابين قوله لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لا يقال ان لا التي لنفي الجنس واسمية الجملة يفيدان التاكيد كما صرحوا به فكيف يستقيم ما ذكره لانا نقول ان لا المذكورة تفيد تاكيدا استغراق النفي وانه راجع الى المحكوم عليه بمعنى ان لا يخرج شيء من افراده ولا دخل له في تاكيد الحكم واما اسمية الجملة فقد عرفت انما يكون مؤكدة في مقام العدول ولا جزم بذلك في الاية فحكم بالتيقن وقد يجاب بان تاكيدها ليس على سبيل الاستقلال بل على سبيل التبعية فانه ان كان هناك موكدا آخر يجعل اسمية الجملة من الموكدات والا فلا وبان انكارهم يقتضي زيادة التاكيد فلو لم يجعل كلا انكار لكان ينبغي ان يؤكد بغير ذلك ايضا غايته انه كالمتردد والسائل وهذا لا ينافي جعل الانكار كلا انكار فتامل قوله وهو انه كلام مجمل قيل الضمير ليس راجع الى ما فهم حتى يتوجه عليه ان المفهوم من كلامه السابق حمل الدليل على مصطلح الاصوليين بل هذا الكلام حمله على مصطلح اهل النظر بل راجع الى مصدر تاملوها اي تاملها والنظر فيها وترتيبها بهذا الطريق قوله

تاملوها

انه بمنزلة التاكيد المعنوي يعني فالتمثيل صحيح لان التاكيد المعنوي لا يؤكد الحكم ولا يدفع انكار المخاطب بل السهو والتجوز قال الفاضل المحشي فيه سهو لان التاكيد المعنوي لا يدفع توهم السهو كما صرح به فيما بعد ولا يدفعه ما هو بمنزلته من حيث هو كذلك والجواب انا لا نسلم تصريح الشارح بذلك على اطلاقه بل انما صرح في بحث تاكيد المسند اليه بان التاكيد في مثل جاءني زيد نفسه لا يدفع التوهم المخصوص وهو ان الجائي في زيد وانما ذكر عمروا على سبيل السهو وقد اشار اليه بالفظ هذا حيث قال بعد تصوير التوهم المذكور ولا يدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي ولا شك ان التاكيد بنفسه وكذا باكتع وابصع لا يدفع التوهم المذكور ثم انه لا يدفع توهم السهو مطلقا كيف وقد صرح هناك بان كلاهما في قولك جاءني الرجلان كلاهما لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا وصرح في مباحث الفصل والوصل بان لا ريب فيه لنفي توهم ان يكون ذلك الكتاب صادرا من جهة غير رويته مع تصريحه هناك ايضا بان وزان لا ريب فيه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه ولا يخفى ان الصدور من غير رويته هو السهو لا التجوز ثم لا يخفى ان المخاطب اذا كان ممن يستبعد صدور فعل من زيد ينشا منه تعجب المتكلم ويتوهم ان مثل هذا الفعل لم يصدر ممن يلابس زيدا لا نفسه وانما اسنده المتكلم الى زيد بطريق السهو لاستبعاده فيدفع المتكلم بقوله اعجبني زيد نفسه ذلك التوهم بمعونة المقام فتامل قوله لكن المذكور في دلائل الاعجاز آه قيل الجواب الحاسم لمادة السؤال ان يقال التمثيل على قول من جعل لا ريب فيه خبر ذلك الكتاب كما ذكره صاحب الكشاف وما في الفصل والوصل مبني على مختاره ولا يخفى ان ظاهر عبارة المتن آبي عن هذا الجواب حيث اعتبر الجملة الملقاة نفس لا ريب فيه فان المناسب لهذا الجواب ان يقول نحو ذلك الكتاب لا ريب فيه وقد يجاب عن اصل السؤال بانه لا شك في تغاير مفهومي ذلك الكتاب ولا ريب فيه لكن ثبوت احدهما يستلزم ثبوت الآخر فبالنظر الى هذا المعنى جعله الشيخ من قبيل الاعادة للتثبيت والقوم انما عدوا من المؤكدات الاعادة الصحيحة فلا اشكال فتامل قوله قلت لعل وجهه ان اراد الكلام في

الصحيحة ل



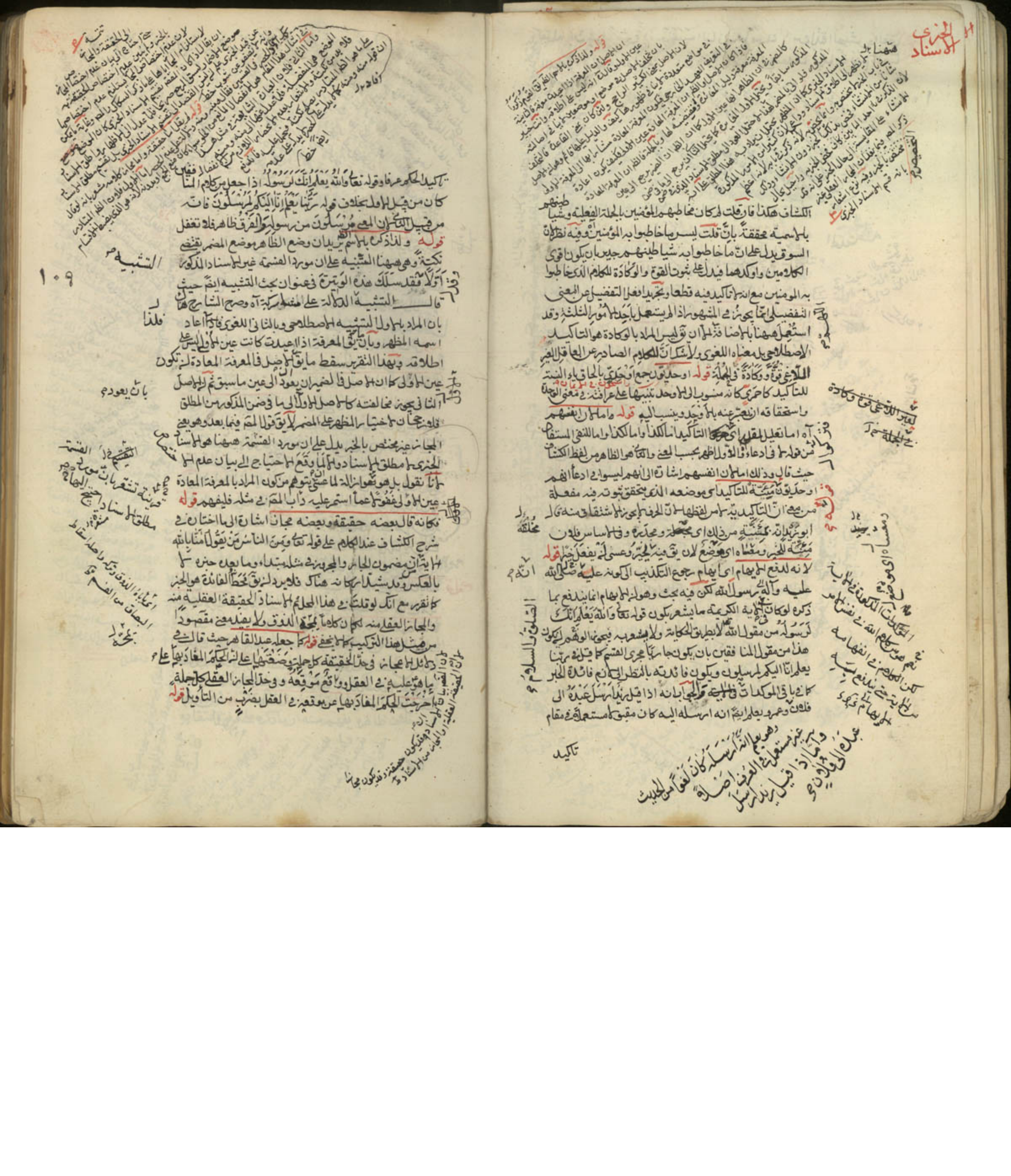


الحقيقي في الجملة ولو في محل آخر باستعمال آخر لا يضر عدم جواز ارادته في المحل الذي استعمل فيه كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى كناية عن الملك مع امتناع معناه الحقيقي وهو القعود على السرير فتأمل نعم يلزم ان لا يلزم يكون ما اشتمل على قرينة لفظية كناية بالطريق المذكور مثل لزيد ايها العالم الصلوة واجبة وجوابه المنع لان المحل لاجزاء الصلوة واجبة بدون ايها العالم قوله في المهد ينطق البيت بعده ان الهلال اذا رأيت نموه ايقنت ان سيصير بدرا منه في اللمعان الجد بفتح الجيم البخت والنجابة الكرم وساطع البرهان من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي البرهان الواضح من سطع الصبح سطوعا اذا ارتفع ثم قوله انوار النجابة مبتداء خبره ساطع البرهان قوله المشرئبة في الصحاح اشرأب الى الشيء اشرئبابا مد عنقه لينظر عنقه اليه قوله دفعا لتوهم التخصيص فان قلت صرح بان لا ريب فيه من قبيل الامثلة دون النظائر ولذلك صح استئنافه وهو من قبيل النفي فقد حصل دفع التوهم جزما بلا شبهة قلت دفع التوهم جزما بلا شبهة انما يحصل الجزم بلا شبهة بكون لا ريب فيه من الامثلة وقد سبق انه ظاهر في التمثيل والاستثناء بذلك الاعتبار لا ينفي فيه توهم التخصيص بالشبهة هذا وقوله هكذا اعتبارات النفي معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل اعتبارات الاثبات وهكذا اعتبارات النفي قوله وكذا التجرد عن التاكيد اي لا يجب ان يكون بما تقدم من كون المخاطب غير منكر ولا متردد قوله كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون الظاهر ان كان الاولى ناقصة خبره انه لا يكون بتقدير الباء او تقديره وان جعل الظن بمعنى المصدر وبلا تقدير ان كان بمعنى المظنون وهي مع اسمها وخبرها خبران والاخريان تامتان وقد تجعل الاولى ايضا تامة وقد تجعل زائدة قوله انه لا يكون خبران قوله بل لا يصح بدونها معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل لا يحسن ضمير الشان بدونها بل لا يصح ثم هذا الحكم مخصوص بالجملة الشرطية والمضارع المنفي كما اشار اليه الشيخ

كقوله إن شواءً ونشوةً * وخبب البازل الأمون * من لذة العيش والفتى * للدهر والدهر ذو فنون * إن دهراً يلف شملي بسعدى * لزمان يهم بالإحسان

في دلائل الاعجاز ودليله الاستقراء فلا يرد عليه قوله قوله تعالى قل هو الله احد على رأي من جعله ضمير الشان كما توهم قوله لا ان يحط ابتداء كقوله ان شواء البيت اراد بالمبتداء عين بطريق ذكر الخاص وارادة العام بقرينة ان النكرة ههنا اسم ان وليس بمبتداء اصطلاحي والبيت لسلمى بن ربيعة و الشواء اسم من شويت اللحم شيئا والنشوة السكر والخبب ضرب من العدو والبازل البعير الذي انشق نابه ذكرا كان او انثى وذلك في السنة التاسعة وربما كان في الثامنة والجمع بزل وبزل كحمر وبزل كحمل وبوازل والامون الموثقة الخلق التي امنت من ان يكون ضعيفة وخبر ان قوله بعد اربعة ابيات من لذة العيش والفتى للدهر والدهر ذو فنون يريد ان كل ما ذكروان كان يلتذ به العايش لكن الفتى مهدف للدهر والدهر ذو ضروب وحالات كما يهب يرجع وكما يسلم يقتل وكما يصفو يكدر قوله ان دهرا يلف الشمل المتفرق المنتشر ولفه جمعه و سعدى اسم حبيبة الشاعر وقيل اسم موضع فالباء على الاول بيلف اي بسبب وصالها او بشمل بسبب فراقها وعلى الثاني بمعنى في والتعلق بحاله اي يجمع في هذا الموضع المتفرقة الكائنة فيه قوله وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لا يخفى انه لا حاجة الى اخراج المثال المذكور عن الضابطة السابقة فان قولهم مع المؤمنين آمنا من قبيل جعل المنكر كغير المنكر لما معه من مزيل الانكار عليهم المتكلم كانهم ادعوا ان ايمانهم امر ظاهر لا ينبغي ان يشك فيه لثبوته بالادلة الظاهرة فلا حاجة الى التاكيد وقولهم مع شياطينهم انا معكم من باب التاكيد جعل غير المنكر كالمنكر لاشتمال الحال على ما يوجب الانكار وهو ترك مجالستهم والتزام احكام الشرع النبوي فكان مظنة لعدم تصديق شياطينهم اياهم قوله ليس جديرا باقوى الكلامين واوكدهما عبارة

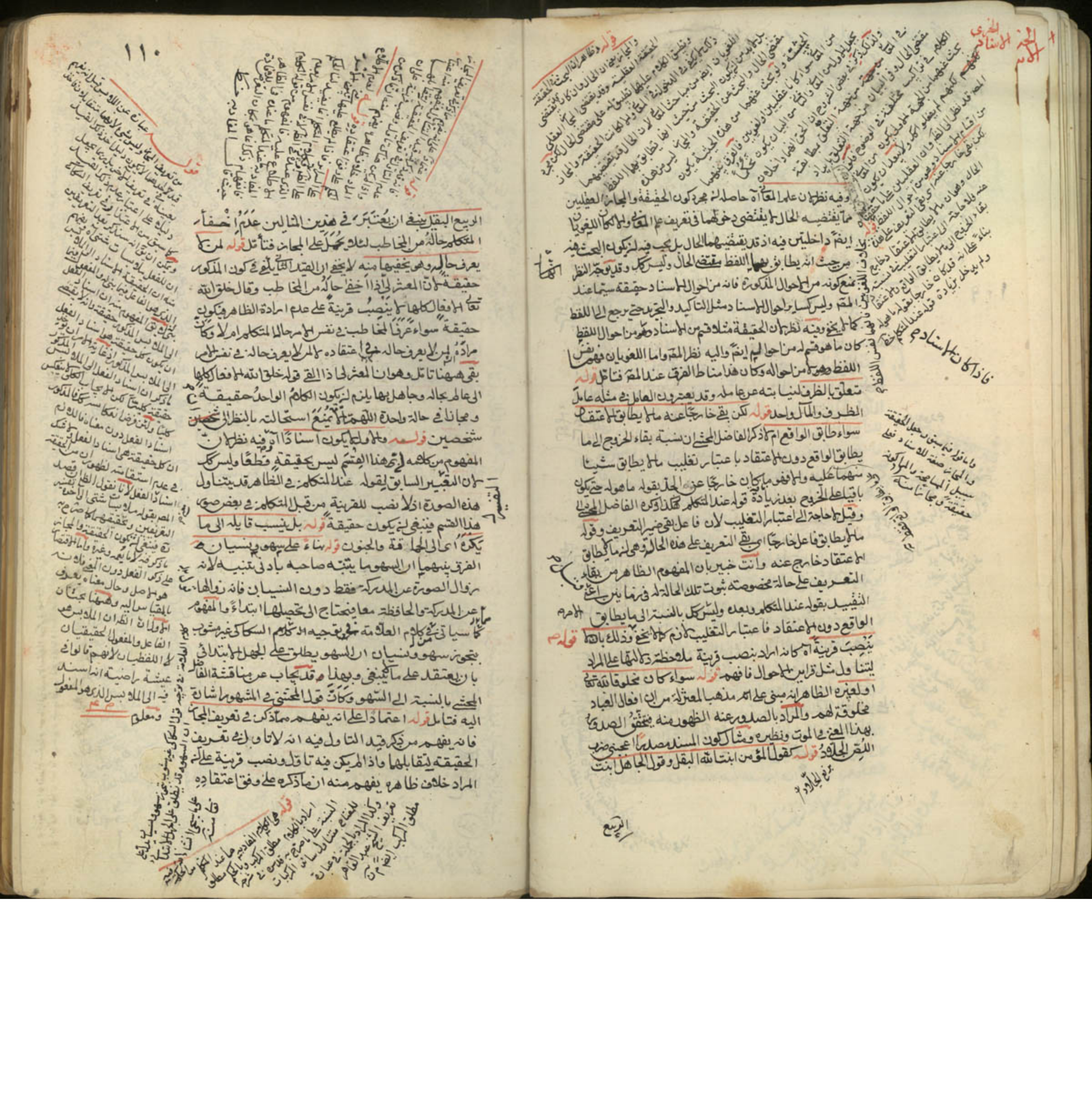
بما خاطبوا به المؤمنين



الكشاف هكذا فان قلت لم كان مخاطبهم المؤمنين بالجملة الفعلية وشياطينهم بالاسمية محققة بان قلت ليس ما خاطبوا به المؤمنين وفيه نظر لان السوق يدل على ان ما خاطبوا به شياطينهم جدير بان يكون اقوى الكلامين واوكدهما فيدل على ثبوت القوة والوكادة للكلام الذي خاطبوا به المؤمنين مع انه لا تاكيد فيه قطعا وتجريد افعل التفضيل عن المعنى التفضيلي انما يجوز في المشهور اذا لم يستعمل باحد الامور الثلثة وقد استعمل ههنا بالاضافة فلا ان تقول ليس المراد بالوكادة هو التاكيد الاصطلاحي بل معناه اللغوي ولا شك ان الكلام الصادر عن العاقل الغير اللاغي قوة ووكادة في الجملة قوله اوحديثون جمع او حديثي بالحاق ياء النسبة للتاكيد كاحمري كانه منسوب الى الاحد تنبيها على عراقته في معنى الوحدة واستحقاقه ان يعبر عنه بالاوحد وينسب اليه قوله واما لان انفسهم آه اما تعليل المقل اي محرك التاكيد اما لكذا واما لكذا واما للنفي المستفاد من قوله لا في ادعاء فالاول اظهر بحسب المعنى والثاني هو الظاهر من لفظ الكشاف حيث قال وذلك اما لان انفسهم اشارة الى انهم ليسوا في ادعاء انهم اوحديون مئنة للتاكيد اي موضعه الذي يتحقق ثبوته فيه مفعلة من معنى ان التاكيدية لا من لفظها لان الحرف لا يجوز الاشتقاق منه قال ابو زيد انه لمئنة من ذلك اي مخلقة ومجدرة وفي الاساس فلان مئنة للخير ومظناه اي موضع لان يتوقع فيه الخير وعسى ان يفعل خيرا قوله لانه لدفع الايهام اي ايهام رجوع التكذيب الى كونه عليه صلى الله عليه وآله رسول الله لكن فيه بحث وهو ان الايهام انما يندفع بما ذكره لو كان في الآية الكريمة ما يشعر بكون قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله من مقول الله لا بطريق الحكاية ولا يشعر به فيجوز الوهم ان يكون هذا من مقول المنافقين بان يكون جاريا مجرى القسم كما قيل في ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون ويكون فائدته بالنظر الى لازم فائدة الخبر كما في باقي المؤكدات في الآية والجواب انه اذا قيل زيد ارسل عبده الى فلان وعمرو يعلم انه ارسله اليه كان مقبولا مستعملا في مقام

تاكيد

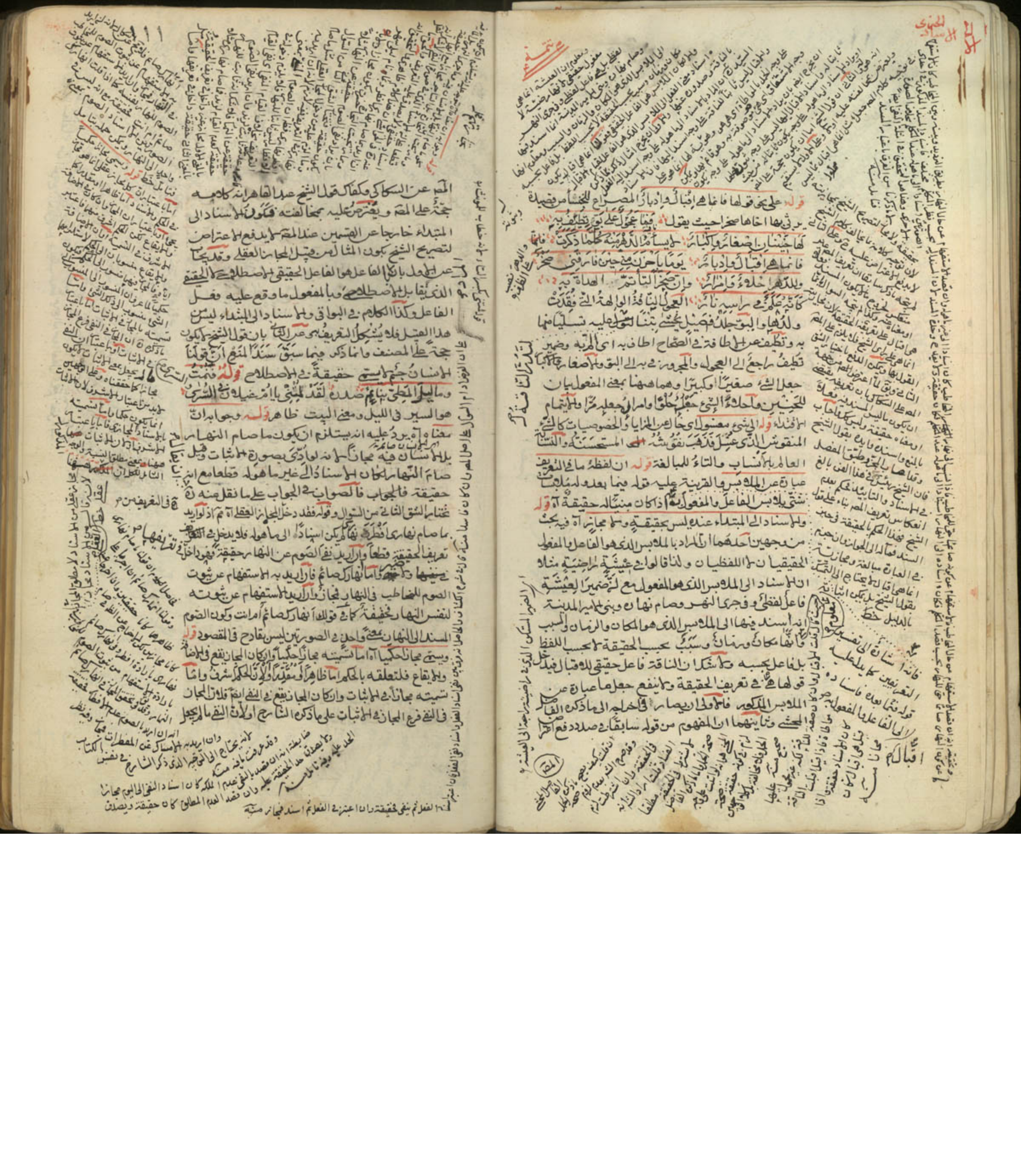
تاكيد الحكم عرفا وقوله تعالى والله يعلم انك لرسوله اذا جعل من كلام المنافقين كان من قبيل الاول بخلاف قوله ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون فانه من قبيل الثاني لان المعنى مرسلون من رسوله والفرق ظاهر فلا تغفل قوله ولذا ذكره بالاسم الظاهر يريد ان وضع الظاهر موضع المضمر يقتضي نكتة وهي ههنا التنبيه على ان مورد القسمة غير الاسناد المذكور اولا فقد سلك هذه الوتيرة في عنوان بحث التشبيه ايضا حيث قال التشبيه الدلالة على مشاركة آه وصرح الشارح هناك بان المراد بالاول التشبيه الاصطلاحي وبالثاني اللغوي فلذا اعاد اسمه المظهر وبان نكتة المعرفة اذا اعيدت كانت عين الاولى ليس على اطلاقه وبهذا التقرير سقط ما يقال الاصل في المعرفة المعادة ان تكون عين الاولى كما ان الاصل في الضمير ان يعود الى عين ما سبق ثم ان الاصل الثاني يجوز مخالفته كالاصل الاول الى ما في ضمن المذكور من المطلق فلو جاز اختيار المظهر على المضمر لاتى قوله المص فيما بعد وهو يعني المجاز غير مختص بالخبر يدل على ان مورد القسمة ههنا هو الاسناد الخبري لا مطلق الاسناد ولما وقع الاحتياج الى بيان علم الا انا نقول بل هو نحو ازالة لما عسى ان يتوهم من كون المراد بالمعرفة المعادة عين الاولى غفولا عما استمر عليه دأب المص في مثله فليفهم قوله فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز اشارة الى ما اختاره في شرح الكشاف عند الكلام على قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله الآية ان مضمون الجار والمجرور في مثله مبتدأ وما بعده خبره لا بالعكس وقد يستدل ربكانه هناك فلا يرد لزوم تحط الفائدة هو الخبر كما تقرر مع انك لو قلت في هذا المحل من الاسناد الحقيقة العقلية منه والمجاز العقلي منه لكان كلاما مجمع الذوق ولا يفيد معنى مقصودا من مثل هذا التركيب كما لا يخفى قوله كما جعله عبد القاهر حيث قال في دلائل الاعجاز في حد الحقيقة كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل وواقع موقعه وفي حد المجاز العقلي كل جملة اخرجت الحكم المفاد بها عن موقعه في العقل بضرب من التاويل قوله



وفيه نظر لان علما المعاني حاصلة بمجرد كون الحقيقة والمجاز العقليين مما يقتضيه الحال لا يقتضي دخولهما في تعريف علم المعاني ولا لكان اللغويان ايضاً داخلين فيه اذ قد يقتضيهما الحال بل يجب فيه ان يكون البحث عنه من حيث انه يطابق بهما اللفظ مقتضى الحال وليس كذلك وقد توجه النظر بمنع كونه من الاحوال المذكورة فانه من احوال الاسناد حقيقة سيما عند المصنف وليس كسائر احوال الاسناد مثل التاكيد والتجريد حتى يرجع الى اللفظ كما لا يخفى وفيه نظر لان الحقيقة مثلا قسم من الاسناد وهو من احوال اللفظ كان ما هو قسم له من احواله ايضاً واليه نظر المصنف واما اللغويان فهما نفس اللفظ وهو لا من احواله وكان هذا مناط الفرق عند المصنف فتامل قوله متعلق بالظرف لنيابته عن عامله وقد يعتبرون العامل في مثله عامل الظرف والمال واحد قوله لكن بقي خارجاً عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا ذكر الفاضل المحشي ان نسبة بقاء الخروج الى ما يطابق الواقع دون الاعتقاد باعتبار تغليب ما لا يطابق شيئاً منهما عليه والا فهو ما كان خارجاً عن الحد بقوله ما هو له حتى يكون باقياً على الخروج بعد زيادة قوله عند المتكلم هكذا ذكره الفاضل المحشي وقيل لا حاجة الى اعتبار التغليب لان فاعل بقي ضمير التعريف وقوله ما لا يطابق فاعل خارجاً اي بقي التعريف على هذه الحالة وهي لزوما لا يطابق الاعتقاد خارج عنه وانت خبير بان المفهوم الظاهر من بقاء التعريف على حالة مخصوصة ثبوت تلك الحالة له فيما بين التقييد بقوله عند المتكلم وبعده وليس كذلك بالنسبة الى ما يطابق الواقع دون الاعتقاد فاعتبار التغليب لازم كما لا يخفى وذلك بان لا ينصب قرينة اه كانه اراد بنصب قرينة ملاحظة دلالتها على المراد ليتناول مثل قراين الاحوال فافهم قوله سواء كان مخلوقاً لله تعالى او لغيره الظاهر انه مبني على ما هو مذهب المعتزلة من ان افعال العباد مخلوقة لهم والمراد بالصدور عنه الظهور منه فيتحقق الصدور بهذا المعنى في الموت ونظيره ومثاله كون المسند مصدراً كاعجبني ضرب اللص الجلاد قوله كقول المؤمن انبت الله البقل وقول الجاهل انبت

الربيع

الربيع البقل ينبغي ان يعتبر في هذين المثالين عدم اخفاء المتكلم حاله من المخاطب لئلا يحمل على المجاز فتامل قوله لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه لا يخفى ان القيد الثاني لغو في كون المذكور حقيقة لان المعتبر لي اذا اخفى حاله من المخاطب وقال خلق الله تعالى الافعال كلها لا ينصب قرينة على عدم ارادة الظاهر فيكون حقيقة سواء عرفنا المخاطب في نفس الامر حال المتكلم ام لا وكان مراده لمن لا يعرف حاله في اعتقاده لا لمن لا يعرف حاله في نفس الامر بقي ههنا تامل وهو ان المعتزلي اذا القى قوله خلق الله الافعال كلها الى عالم بحاله وجاهل بها يلزم ان يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازاً في حالة واحدة اللهم الا ان يمنع استحالته بالنظر الى شخصين قوله ولا ولا يكون اسناداً آه فيه نظر لان المفهوم من كلامه ان هذا القسم ليس بحقيقة قطعاً وليس كذلك لان التعبير السابق بقوله عند المتكلم في الظاهر قد يتناول هذه الصورة اذ لا نصب للقرينة من قبل المتكلم في بعض صور هذا القسم فينبغي ان يكون حقيقة قوله بل ينسب قايله الى ما يكره اي الى الحماقة والجنون قوله بناء على سهو ونسيان والفرق بينهما ان السهو ما يتنبه صاحبه بادنى تنبيه لانه زوال الصورة عن المدركة فقط دون النسيان فانه زوالها عن المدركة والحافظة معاً فيحتاج الى تحصيلها ابتداء واما المفهوم كما سياتي في كلام العلامة في توجيه الكلام السكاكي غير مشوب بنحو سهو ونسيان ان السهو يطلق على الجهل الابتدائي بان يعتقد على ما لا ينبغي وبهذا قد يجاب عن مناقشة الفاضل المحشي بالنسبة الى السهو وكان قول المحشي في المشهور اشارة اليه فتامل قوله اعتماداً على انه يفهم مما ذكر في تعريف المجاز فانه يفهم من ذكر قيد التاول فيه انه لا تاول في تعريف الحقيقة لتقابلهما واذا لم يكن فيه تاول ونصب قرينة على ان المراد خلاف ظاهره يفهم منه ان ما ذكره على وفق اعتقاده



قوله على نحو قولها فانما هي اقبال وادبار المصراع للخنساء من قصيدة
ترثي بها اخاها صخرا حيث يقول فما عجول على بو تطيف به
لها حنينان اصغار واكبار لا يسام الدهر منه كلما ذكرت
فانما هي اقبال وادبار يوما باوجد مني حين فارقني صخر
وللدهر احلاء وامرار وان صخرا لتاتم الهداة به
كانه علم في راسه نار العجول الناقة الوالهة التي فقدت
ولدها والبو جلد فصيل يحشى تبنا ليدر عليه تسليا منها
به وتطيف من الاطافة في الصحاح اطاف به اي الم به وضمير
تطيف راجع الى العجول والمجرور في به الى البو والاصغار والاكبار
جعل الشيء صغيرا او كبيرا وهما ههنا بمعنى المفعول بيان
للحنينين والحلاء الشيء جعله حلوا وامراره جعله مرا والايتمام
الاقتداء قوله الى شيء معسول اي خال عن المزايا والخصوصيات كالشيء
المنقوش الذي غسل فذهب نقوشه الى المستحسنة والنسابة
العالم بالانساب والتاء للمبالغة قوله ان لفظة ما في التعريف
عبارة عن الملابس والقرينة عليه قوله فيما بعد وللملابسات
شتى يلابس الفاعل والمفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة آه قوله
وللاسناد الى المبتداء عنده ليس بحقيقة ولا مجاز آه فيه بحث
من وجهين احدهما ان المراد بالملابس الذي هو الفاعل والمفعول
الحقيقيان لا اللفظيان ولذا قالوا في عيشة راضية مثلا
ان الاسناد الى الملابس الذي هو المفعول مع انه ضمير العيشة
فاعل لفظي وفي جرى النهر وصام نهاره وبنى الامير المدينة
انه اسند فيها الى الملابس الذي هو المكان والزمان والسبب
فانها مكان وزمان وسبب بحسب الحقيقة لا بحسب اللفظ
بل فاعل بحسبه ولا شك ان الناقة فاعل حقيقي للاقبال فيدخل
قولها هي في تعريف الحقيقة ولا ينفع جعل ما عبارة عن
الملابس المذكور فالاولى ان يصار في اخراجه الى ما ذكره الفاضل
المحشي وثانيهما ان المفهوم من قوله سابقا في صدد دفع اعتراض

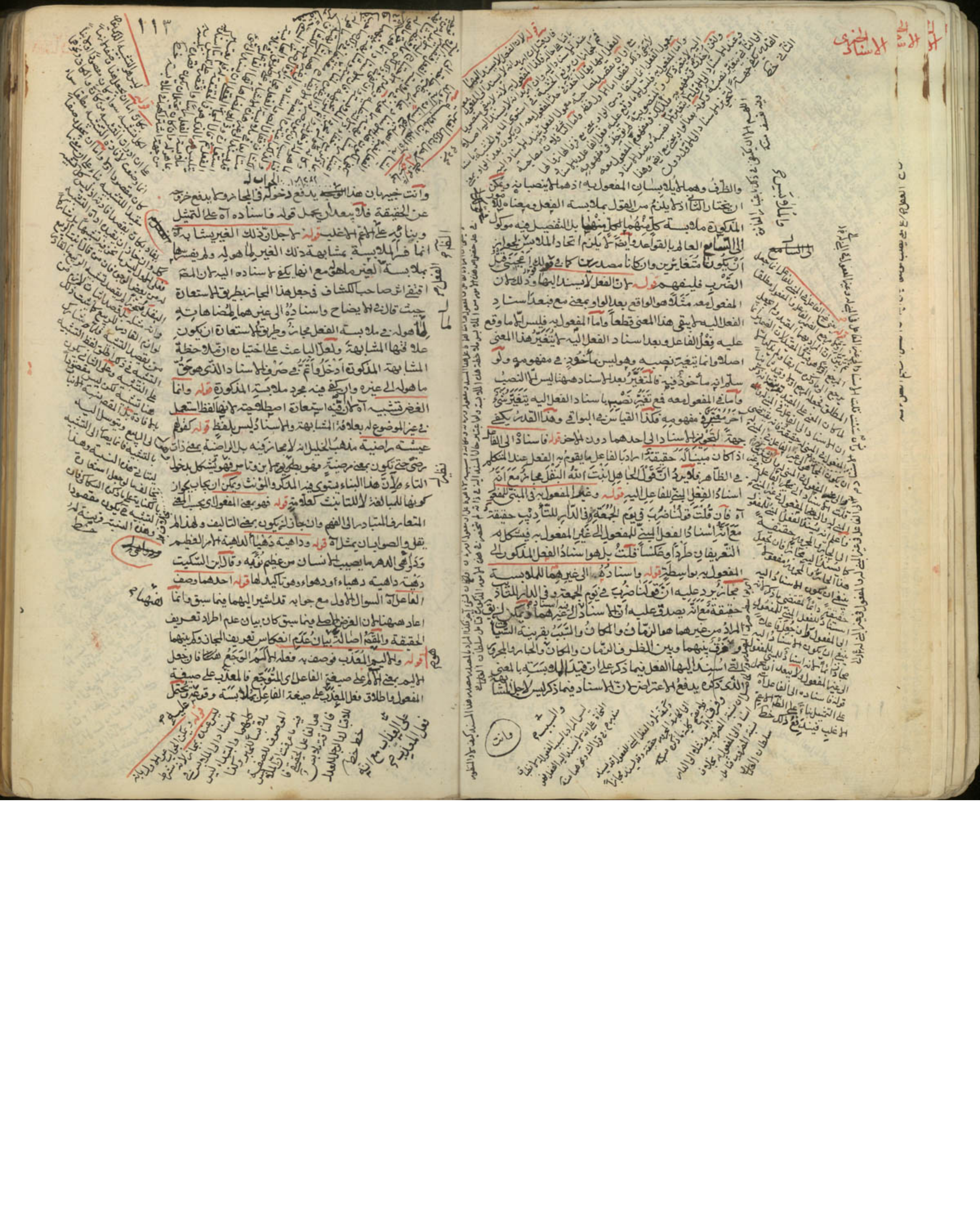
المص عن السكاكي وكفاك قول الشيخ عبد القاهر انه كلام
حجة على المص ويعترض عليه بمخالفته فيكون الاسناد الى
المبتداء خارجا عن القسمين عند المص لا يدفع الاعتراض
لتصريح الشيخ بكون المثال من قبيل المجاز العقلي وقد يجاب
عن الاول بان الفاعل هو الفاعل الحقيقي الاصطلاحي لا الحقيقي
الذي يقابل الاصطلاحي وبالمفعول ما وقع عليه فعل
الفاعل وكذا الكلام في البواقي والاسناد الى المبتداء ليس من
هذا القبيل فلا يشكل التعريف بما عن الثاني بان قول الشيخ لا يكون
حجة على المصنف وانما ذكر فيما سبق سندا للمنع ان قولنا
الانسان جسم لا يسمى حقيقة في الاصطلاح قوله فنمت
وما ليل المطي بنائم صدره لقد لمتني يا ام غيلان في السرى
هو السير في الليل ومعنى البيت ظاهر قوله وجوابه ان
معناه آه يرد عليه انه يستلزم ان يكون ما صام النهار
بل الانسان فيه مجازا لانه لا يؤدي بصورة الاثبات وقيل
صام النهار لكان الاسناد الى غير ما هو له قطعا مع انه
حقيقة فالجواب فالصواب في الجواب على ما نقل عنه
اختيار الشق الثاني من السؤال وقوله فقد دخل المجاز العقلي آه ثم اذ لو اريد
بما صام نهاره نفي الصوم عن النهار حقيقة فهو داخل في
تعريف الحقيقة قطعا وان اريد نفي الصوم عن النهار حقيقة فهو داخل في
نفيها وكذا أما نهارك صائم فان اريد به الاستفهام عن ثبوت
الصوم للمخاطب في النهار فمجاز وان اريد الاستفهام عن ثبوته
لنفس النهار فحقيقة كما في قولك انهارك صائم ام انت وكون الصوم
المسند الى النهار بمعنى واحد في الصورتين ليس بقادح في المقصود قوله
ويسمى مجازا حكميا آه اما تسميته مجازا حكميا وان كان المجاز يقع في الاضافة
والايقاع فلتعلقه بالحكم اما ظاهرا او مقدرا ولان الحكم اشرف واما
تسميته مجازا في الاثبات وان كان المجاز يقع في النفي ايضا فلان المجاز
في النفي فرع المجاز في الاثبات على ما ذكره الشارح او لان النفي ما لم يجعل



معنى الاثبات لا يكون مجازا على ما نقل عنه ثم واما تسميته اسنادا
مجازيا فانما باعتبار الاشراف ولان الاسناد بمعنى مطلق النسبة
ثم ان الاسماء وان امكن امثالها في الحقيقة اعتناء بشانه لكثرة
فوائده قوله اي غير الملابس الذي اه تقييد ما هو له بالملابس بيان
للواقع اذ المذكور ملابس غير ما هو له لا ملابس غير ملابس هو له
وانما لم يقل الى ملابس لا يكون له ايماء الى انه لا بد في المجاز العقلي
من فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة كما
سيجيء ولو قال الاسناد الى ملابس لا يكون له لا يفهم
هذا المعنى قوله بتاول لا يخفى ان قيد التاول يغني عن قيد غير ما هو له
اذ التاول فيما هو له فكانه انما لم يكتف به لان دلالته على المذكور
التزامية مهجورة في التعاريف تطلب ما يؤول اليه من الحقيقة
او الموضع الذي يؤول اليه من العقل يريد ان التاول طلب المال و
المال اما مصدر ميمي بمعنى المفعول اي المرجوع بمعنى المرجوع اليه على الحذف
والايصال او اسم موضع ومن في من الحقيقة بيانية وفي من
العقل ابتدائية و من العقل حال اي تطلب الموضع كائنا
من جهة العقل محضا وان لم يكن له تحقق في نفس الامر ومحصل
الكلام انك تطلب الحقيقة الموجودة ان كانت موجودة
او الموضع العقلي اي ان موضعه ما هو وكيف ينبغي ان يكون
حتى يكون على ما هو عليه في العقل ان لم تكن موجودة على
ما جوزه الشيخ وسياتي فان قيل لو اقتصر على الشق الاول لم يلزم
منه ان يكون لكل مجاز حقيقة في نفس الامر لان طلب الحقيقة
لا يستلزم وجودها لجواز ان تطلب ولا يظفر بها فما الحاجة
الى الشق الثاني قلت نعم لكن في ايراد الشق الثاني تنبيه على
ان المال قد يكون عقليا صرفا لا تحقق له في الخارج ولو اقتصر
على الاول لربما غفل السامع عنه قوله وحاصله ان ينصب قرينة
اه اشارة الى ان تطلب القرينة ليس معنى التاول ظاهرا
لانه تطلب الحقيقة كما حققه وهو ليس عين نصبها لكن تطلبها

بعد الاسناد

بعد الاسناد الى ملابس غير ما هو له ليس الا نصب قرينة مانعة عن
ارادته وفيه بحث اما اولا فلانك اذا قلت جرى النهر واردت
اثبات الجري له حقيقة يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له
بتاول على ما حققه لان قرينة المجاز منصوبة وهي استحالة قيام
الجريان بالنهر مع انه حقيقة وان كان كاذبا واما ثانيا فلانه
اذا حمل التاول على نصب القرينة لم يكن لقوله ولا بد للمجاز من
قرينة فائدة يعتد بها فلو بدا ان يجعل حاصل التاول ملاحظة
ما اسند اليه بما هو له في الحقيقة ومناسبته اياه كما يشعر
قوله فيما بعد نحو قول المعتزلي خلق الله الافعال كلها بالتاويل
والقصد الى انه اسناد الى السبب فان الظاهر ان قوله والقصد
بيان للتاويل وعلى هذا لا يلزم دخول المثال المذكور في تعريف
المجاز كما لا يخفى واما ثالثا فلان نصب القرينة انما يحتاج اليه
من جهة المخاطب لئلا يلتبس المقصود بالكلام عليه والتاول انما
يحتاج اليه لتصحيح اصل الكلام وكونه جاريا على القوانين فكيف
يكون احدهما حاصل الآخر ويمكن الجواب على الاول بما سبق من
ان المراد بنصب القرينة ملاحظة دلالتها على المراد وهذا مفقود
في المثال المذكور وعن الثاني بان ذلك القول ذكر توطئة لتقسيم
القرينة الى لفظية وغيرها وعن الثالث بان علماء هذا الفن
صرحوا بان وجود ذكره جزء مفهوم المجاز اللغوي وان كان شرطا
عند الاصوليين فالظاهر ان الامر كذلك في المجاز العقلي فيجب ان
يحمل التاول على نصب القرينة على الوجه الذي ذكره ولا يقدح
فيه كون القرينة لاجل فهم المخاطب قوله اي للفعل ان
اريد بالفعل معناه الاصطلاحي لم يلحق به معنى الفعل ويرد
ان التمثيل بعيشة راضية واخواتها ليس مناسبة وان
اريد لم يكتف عليه لكونه اصلا ويكون المراد اي للفعل
ومعناه ويرد عليه ان معنى الفعل يتناول المصدر وكلامه
لجعله ملابسا لنفسه على ان معنى الفعل يتناول اسم التفضيل

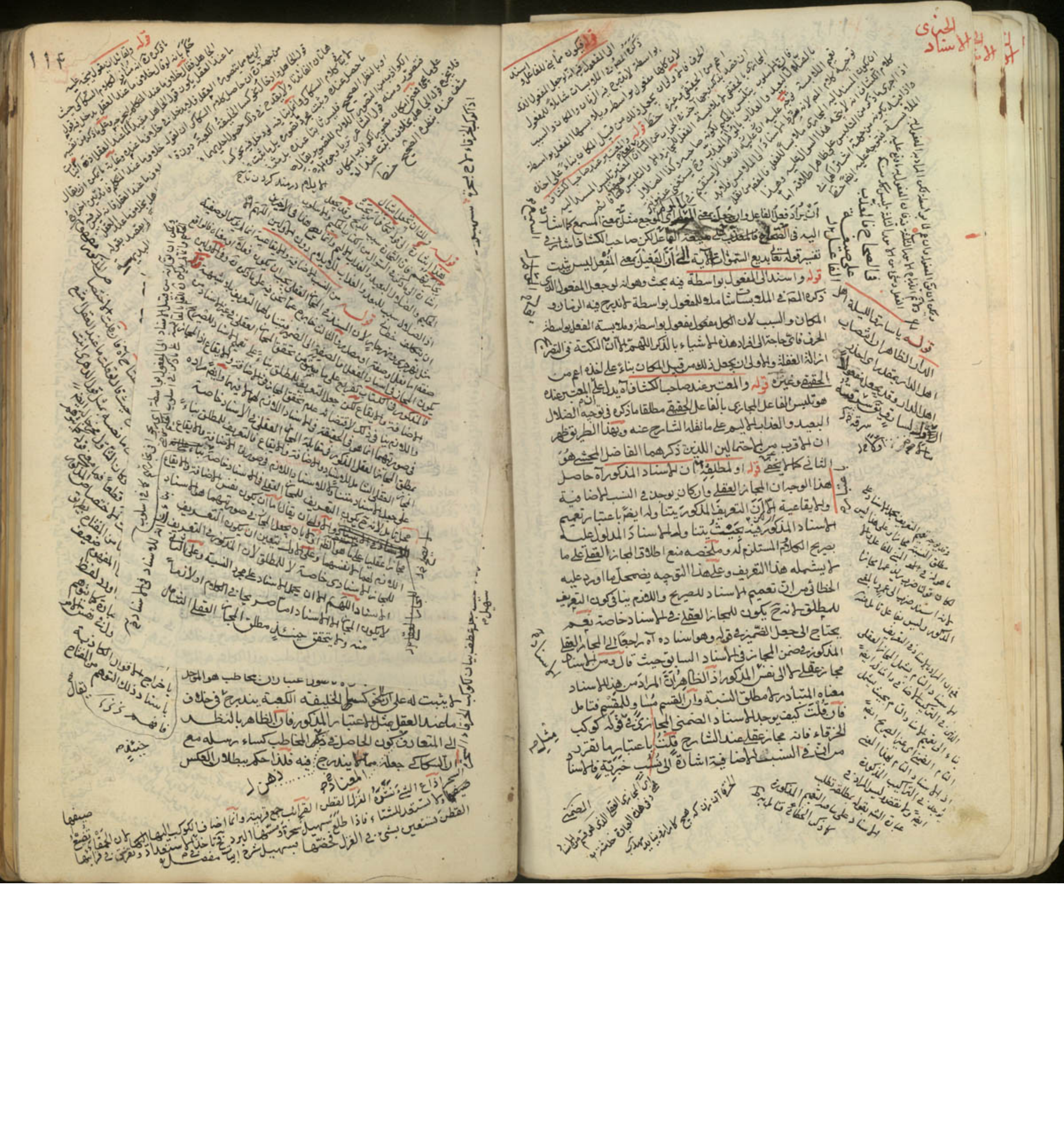


والظرف وهما لا يلابسان المفعول به اذ هما لا ينصبانه ويمكن
ان يختار الثاني اذ لا يلزم من القول بملابسة الفعل ومعناه إياه
المذكورة ملابسة كل منهما لجميعها بل التفصيل فيه موكول
الى السامع العالم بالقواعد وايضا لا يلزم اتحاد الملابس لجواز
ان يكونا متغايرين وان كانا مصدرين كما في قولك اعجبني قيل
الضرب فليفهم قوله لان الفعل لا يسند اليها وذلك لان
المفعول معه مثلا هو الواقع بعد الواو بمعنى مع فبعد اسناد
الفعل اليه لا يبقى هذا المعنى قطعا واما المفعول به فليس الا ما وقع
عليه فعل الفاعل وبعد اسناد الفعل اليه لا يتغير هذا المعنى
اصلا وانما يتغير نصبه وهو ليس بمأخوذ في مفهومه ولو
سلم انه مأخوذ فيه فالمتغير بعد الاسناد ههنا ليس الا النصب
واما في المفعول معه فمع تغير نصبه باسناد الفعل اليه يتغير شيء
آخر معتبر في مفهومه فكذا القياس في البواقي وهذا القدر يكفي
جهة لتجويز الاسناد الى احدهما دون الآخر قوله فاسناده الى الفاعل
اذا كان مبنيا له حقيقة اراد بالفاعل ما يقوم به الفعل عند المتكلم
في الظاهر فلا يرد ان قول الجاهل انبت الله البقل مجاز مع انه
اسناد الفعل المبني للفاعل اليه قوله وغير المفعول به في المبني للمفعول
آه فان قلت قولنا ضرب في يوم الجمعة وفي الدار للتأديب حقيقة
مع انه اسناد الفعل المبني للمفعول الى غير المفعول به فيشكل به
التعريفان طردا وعكسا قلت بل هو اسناد الفعل المذكور الى
المفعول به بواسطة قوله واسناده الى غيرهما للملابسة
مجاز يرد عليه ان قولنا ضرب في يوم الجمعة وفي الدار للتأديب
حقيقة مع انه يصدق عليه انه اسناد الى غيرهما ويمكن ان يقال
المراد من غيرهما هو الزمان والمكان والسبب بقرينة السياق
والفرق بينهما وبين الظرف الزمان والمكان والجار والمجرور
التي اسند اليها الفعل فيما ذكر على ان قيد الملابسة بالمعنى
الذي ذكره يدفع الاعتراض لان الاسناد فيما ذكر ليس لاجل المشا

وانت

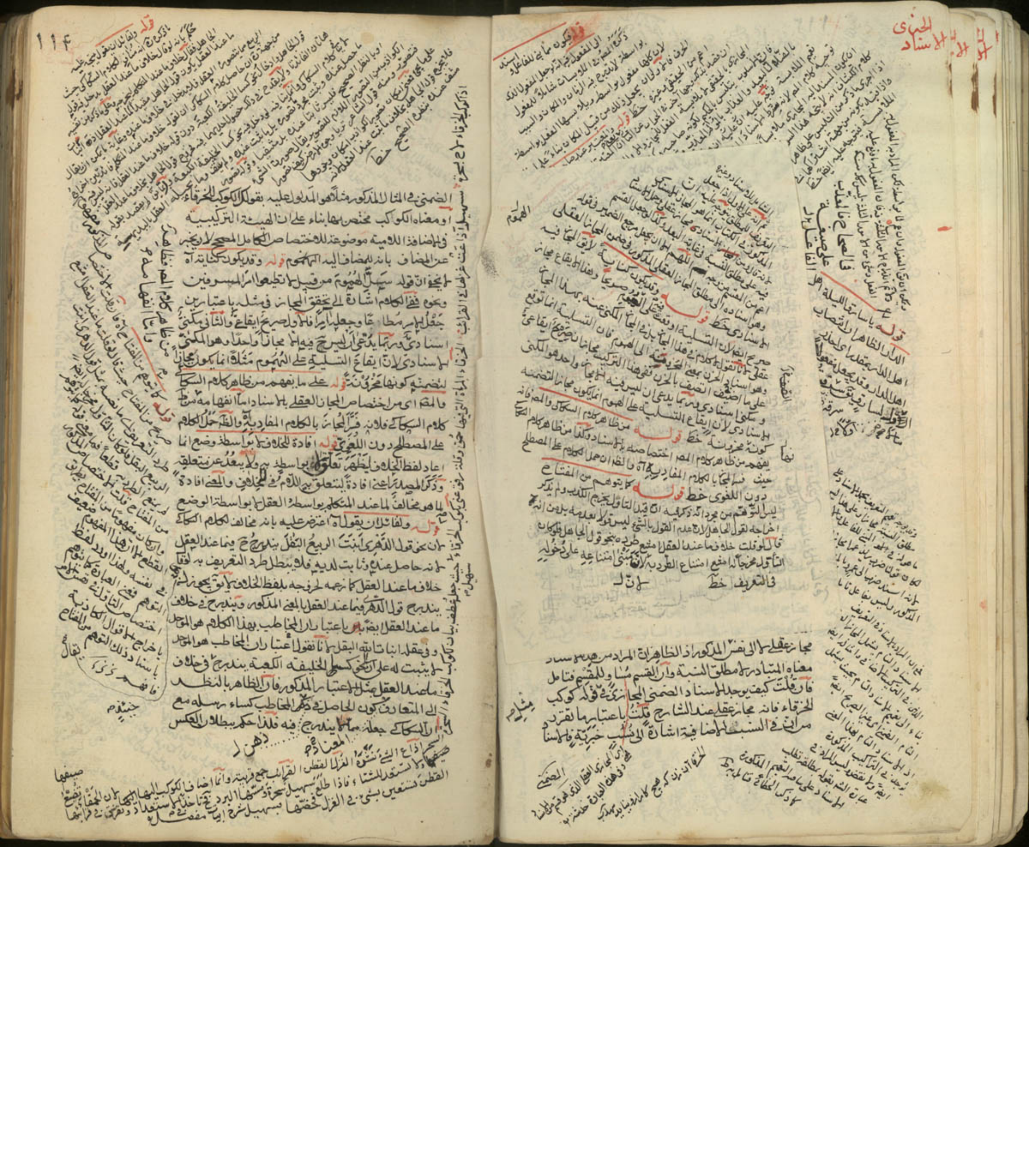
الجواب له

وانت خبير بان هذا التوجيه يدفع دخوله في المجاز ولا يدفع خروجه
عن الحقيقة فلا يبعد ان يحمل قوله فاسناده آه على التمثيل
وبناؤه على الاعم الاغلب قوله لاجل ان ذلك الغير يشابه آه
انما فسر الملابسة بمشابهة ذلك الغير لما هو له ولم يفسرها
بملابسة الغير ما هو له مع انها يكفي لاسناده اليه لان المص
اقتفى اثر صاحب الكشاف في جعل هذا المجاز بطريق الاستعارة
حيث قال في الايضاح واسناده الى غيرهما لمضاهاته
لما هو له في ملابسة الفعل مجاز وطريق الاستعارة ان يكون
علاقتها المشابهة ولعل الباعث على اختياره ان ملاحظة
المشابهة المذكورة ادخل واتم في صرف الاسناد الذي هو حق
ما هو له الى غيره وان يكفي فيه مجرد ملابسة المذكورة قوله وانما
الغرض تشبيه آه لان فيه استعارة اصطلاحية لانها لفظ استعمل
في غير الموضوع له بعلاقة المشابهة والاسناد ليس بلفظ قوله كقولهم
عيشة راضية مذهب الخليل انه لا مجاز فيه بل الراضية بمعنى ذات
رضى حتى تكون بمعنى مرضية فهو بطريق لابن وتامر فهو يشكل بدخول
التاء لان هذا البناء يستوي فيه المذكر والمؤنث ويمكن ان يجاب بجواز
كونها للمبالغة لا للتانيث كعلامة قوله فهو بمعنى المفعول اي بحسب المعنى
المتعارف المتبادر الى الفهم وان جاز ان يكون بمعنى التاليف ولهذا لم
يقل والصواب ان يمثل آه قوله وداهية دهياء الداهية الامر العظيم
ودواهي الدهر ما يصيب الانسان من عظيم نوبه وقال ابن السكيت
دهية داهية دهياء او دهواء وهو تاكيد لها قوله احدهما وصف
الفاعل آه السؤال الاول مع جوابه قد اشير اليهما فيما سبق وانما
اعاد ههنا لان الغرض الاصلي فيما سبق كان بيان عدم اطراد تعريف
الحقيقة والمقصود اصالة ههنا بيان عدم انعكاس تعريف المجاز وكم بينهما
قوله وللاليم المعذب فوصف به فعله الالم الموجع هكذا فان جعل
الاليم بمعنى الالم على صيغة الفاعل اي المتوجع فالمعذب على صيغة
المفعول واطلاق فعل المعذب على صيغة الفاعل بملابسة وقوعه عليه تحتمل



ان يراد فعل الفاعل وان يجعل بمعنى المولم اى الموجع مثل بمعنى المسمع كما اشار اليه فى الصحاح والمغرب على صيغة الفاعل لكن صاحب الكشاف اشار فى تفسير قوله تعالى بديع السموات الآية الى ان الفعيل بمعنى المفعل ليس بثبت

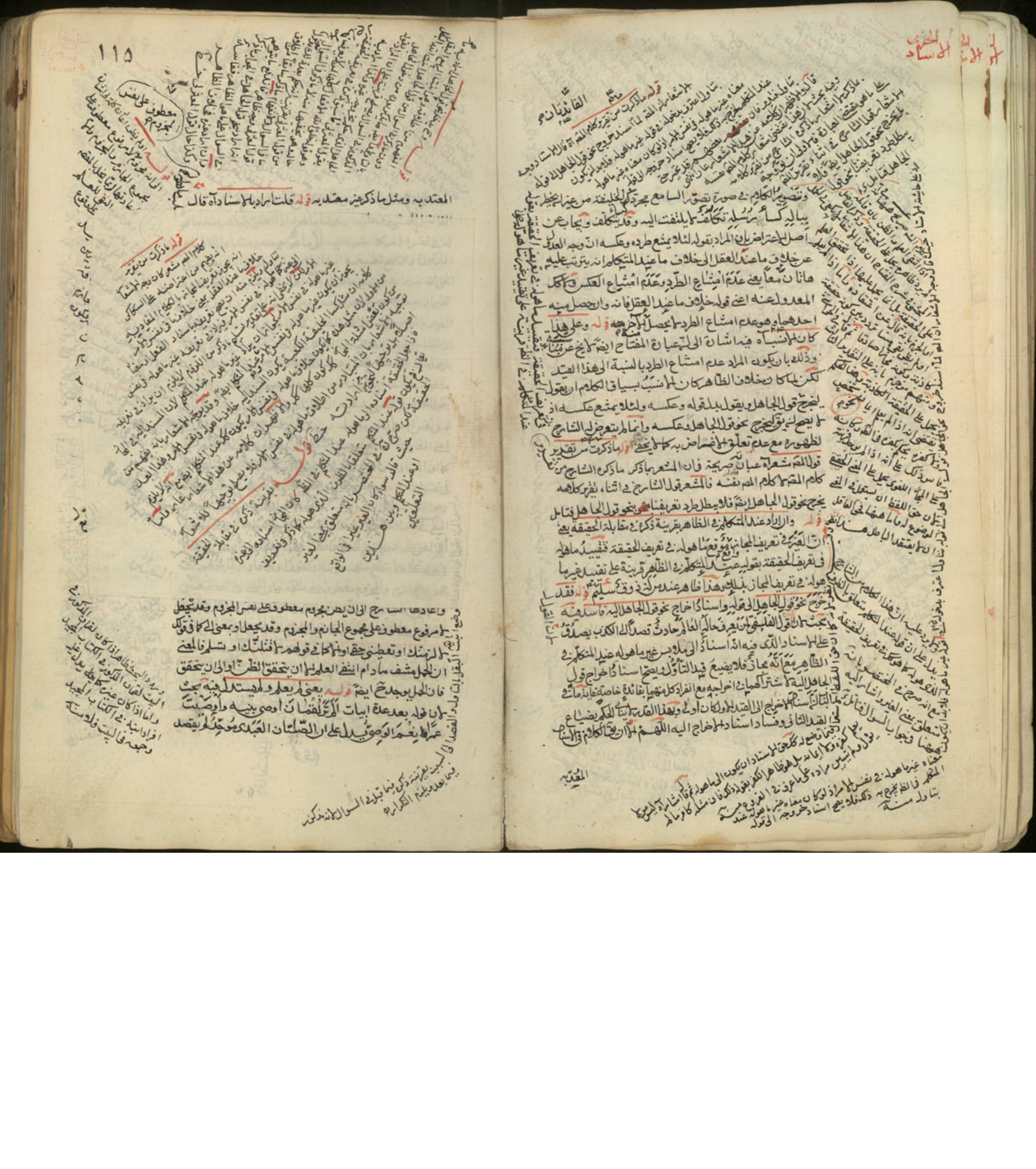
قوله واسند الى المفعول بواسطة فيه بحث وهو انه لو جعل المفعول الذى ذكره المص فى الملابسات شاملا للمفعول بواسطة لاندرج فيه الزمان والمكان والسبب لان الكل مفعول بواسطة وملابسة الفعل بواسطة الحرف فاى حاجة الى افراد هذه الاشياء بالذكر اللهم الا ان النكتة فى التصريح ازالة الغفلة والاولى ان يجعل ذلك من قبيل المكان بناء على اخذه اعم من الحقيقى وغيره قوله والمعتبر عند صاحب الكشاف آه يدل على المعتبر عنده هو تلبيس الفاعل المجازى بالفاعل الحقيقى مطلقا ما ذكره فى توجيه الضلال البعيد والعذاب الاليم على ما نقله الشارح عنه وبهذا الطريق يظهر ان الاقرب من الاحتمالين اللذين ذكرهما الفاضل المحشى هو الثانى كما لا يخفى قوله او لمطلقه آه ان الاسناد المذكور آه حاصل هذا الوجه ان المجاز العقلى وان كان يوجد فى النسب الاضافية والايقاعية الا ان التعريف المذكور يتناوله ايضا باعتبار تعميم الاسناد المذكور فيه بحيث يتناول الاسناد المدلول عليه بصريح الكلام المستلزم لدو ملخصه منع اطلاق المجاز العقلى على ما لا يشمله هذا التعريف وعلى هذا التوجيه يضمحل ما اورد عليه الخطائى من ان تعميم الاسناد للصريح واللازم ينافى كون التعريف للمطلق لانه يكون للمجاز العقلى فى الاسناد خاصة نعم يحتاج الى جعل الضمير فى قوله وهو اسناده آه راجعا الى المجاز العقلى المذكور فى ضمن المجاز فى الاسناد السابق حيث قال ومن الاسناد مجاز عقلى لا الى نفس المذكور اذ الظاهر ان المراد من هذا الاسناد معناه المتبادر لا مطلق النسبة وان القسم مسا وللمقسم فتامل فان قلت كيف يوجد الاسناد الضمنى المجازى فى قوله كوكب الخرقاء فانه مجاز عقلى عند الشارح قلت باعتبارهما تقرر من ان فى النسب الاضافية اشارة الى نسب خبرية فالاسناد



الضمني في المثال المذكور مثلاً هو المدلول عليه بقولك الكوكب الخرقاء
او معناه الكوكب مختص بها بناء على ان الهيئة التركيبية
في الاضافة اللامية موضوعة للاختصاص الكامل المصحح لان يخبر
عن المضاف بانه للمضاف اليه الهموم قوله وقد يكون كناية آه
لا يخفى ان قوله سهل الهموم من قبيل لا تطيعوا امر المسرفين
ونحوه ففي الكلام اشارة الى تحقق المجاز في مثله باعتبارين
جعل الامر مطاعاً وجعله امراً فالاول صريح ايقاعي والثاني مكني
اسنادي وربما يدعى ان ليس فيه الا مجازاً واحداً وهو المكني
الاسنادي لان ايقاع التسلية على الهموم مثلاً انما يكون مجازاً
لتضمنه كونها محزونة قوله على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي
والمص اي من اختصاص المجاز العقلي بالاسناد اما انفهامه من
كلام السكاكي فلانه فسر المجاز بالكلام المفادية والظاهر حمل الكلام
على المصطلح دون اللغوي قوله افادة للخلاف لا بواسطة وضع انما
اعاد لفظ الخلاف ليظهر تعلق لا بواسطة به ولا يبعد عن متعلقه
وذكر المصيد ان معنى افادة ليتعلق به اللام في للخلاف والمعنى افادة
لما هو مخالف لما عند المتكلم بواسطة العقل لا بواسطة الوضع
قوله ولقائل ان يقول آه اعترض عليه بانه مخالف لكلام السكاكي
لان نحو قول الدهري انبت الربيع البقل يندرج ح فيما عند العقل
لانه حاصل عنده وثابت لديه فلا يبطل طرد التعريف به لو قال
خلاف ما عند العقل كما زعمه لخرجه بلفظ الخلاف لانه يجوز ان
يندرج قول الدهري فيما عند العقل بالمعنى المذكور ويندرج في خلاف
ما عند العقل ايضاً به باعتبار ان المخاطب بهذا الكلام هو الموحد
وفي عقله انبات الله البقل لانا نقول اعتبار ان المخاطب هو الموحد
لا يثبت له على ان نحو كسى الخليفة الكعبة يندرج في خلاف
ما عند العقل بمثل الاعتبار المذكور فان الظاهر بالنظر
الى المتعارف كون الحاصل في ذهن المخاطب كساء رسله مع
ان السكاكي جعله مما لا يندرج فيه فلذا حكم ببطلان العكس

ثم انه على الاول اذا جعل
الاسناد وغيره
التعريف للمطلق يتوجه عليه ان المستكره
المذكور في الكتاب انما هو المجاز العقلي وجعل القسم
فيه على مطلق النسبة وغاية البعد وكذا وجعل مرجع الضمير في قوله
اعم من القسم من وجه اللهم الا ان يجعل الضمير في قوله
وهو اسناده الى مطلق المجاز العقلي المذكور وضمن المجاز العقلي
الاسنادي خط قوله وقد يكون كناية لا اتى المجاز فيه
صريح ايضاً لان التسلية اوقعت على الهموم صريحاً وهذا الايقاع مجاز
عقلي لانا نقول الكلام في هذا المجاز بل في المجاز المكني عنه بهذا المجاز
وهو اسناد الحزن بمعنى الحزونة الى الهموم فان التسلية انما توقع
على ما اضيف التصيف بالحزن ففي هذا التركيب مجازان مجاز ايقاعي
صريح ومجاز اسنادي وربما يدعى ان ليس فيه الا مجاز واحد هو المكني
الاسنادي لان ايقاع التسلية على الهموم انما يكون مجازاً لتضمنه
كونه محزونة خط قوله من ظاهر كلام السكاكي والمص فانه
يفهم من ظاهر كلام المص اختصاصه بالاسناد وكذا من ظاهر كلام السكاكي
حيث فسر المجاز بالكلام المفادية آه والظاهر ان حمل الكلام على المصطلح
دون اللغوي خط قوله كما يتوهم من المفتاح
ليس التوهم من مجرد انه ذكر فيه ان قيد التاول ليخرج الكذب ولم يذكر
اخراجه لقول الجاهل لان عدم القول بالشيء ليس قولاً بعدمه بل من انه
قال لو قلت خلاف ما عند العقل لامتنع طرده بنحو قول الجاهل فلو كان
التاول مخرجاً له امتنع امتناع الطرد به لانه ينبئ امتناعه على دخوله
في التعريف خط

مجاز عقلي لا الى نفس المذكور اذ الظاهر ان المراد من هذا الاسناد
معناه المتبادر لا مطلق النسبة وان القسم مبائن للمقسم فتامل
فان قلت كيف يوجد الاسناد الضمني المجازي في قوله كوكب
الخرقاء فانه مجاز عقلي عند الشارح قلت باعتبار ما تقرر
من ان في النسبة الاضافية اشارة الى نسب خبرية فالاسناد





وتصوير الكلام في صورة تصور السامع مجرد ذكر الخليفة من غير الخطر ببال ...

... حا بحث لان قول الفلسفي لمن يعرف حاله العالم حادث تصدقاً له الكذب يصدق على الاسناد الذي فيه انه اسناد الى ملابس غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر مع انه مجاز فلا يضيع قيد التاول ويصح اسناد اخراج قول الجاهل اليه لاشتراكهما في اخراجه مع انفراد كل منهما بفائدة خاصة غاية ما في الباب ان اسناد الاخراج الى القيد الاول كان اولى وبهذا القدر لا يثبت الحكم بضياع القيد الثاني وفساد اسناد الاخراج اليه اللهم الا ان يقال الكلام في الاسناد

المعتد به

المعتد به ومثل ما ذكر غير معتد به قوله قلت اراد بالاسناد آه قال الفاضل المحشي يرد عليه ان قولنا ما هو له اذا اطلق يتبادر منه ما هو له في نفس الامر كما اشرنا اليه لا ما هو اعم منه ومتنا ول للاقسام المذكورة وان صح تقسيمه اليها فلا يصح ان يراد في التعريف قيل الحق انه غير وارد لان غير ما هو له غير ما هو له لانه سلبه ونقيضه وقد تقرر ان نقيض الاعم من نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم وفيه نظر لان تفسير الغير بالمغاير حيث قال اعني المغاير في الواقع او عند المتكلم يدل على ان الشارح لم يحمل الغير على معنى النفي كما في قولك ضربتني من غير ذنب اي بلا ذنب بل حمله على شيء مغاير للشيء هو له فتصريح الشارح بان غير ما هو له سلب ما هو له ونقيضه نصرة بما لا يرتضيه المنصوب نعم كان الظاهر ان يقول الفاضل المحشي يرد عليه ان قولنا غير ما هو له يتبادر منه غير ما هو له في نفس الامر لان غير ما هو له هو الذي اعتبر الشارح العموم فيه كما يدل عليه قوله اعني المغاير في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او الظاهر فكانه اراد كما ان المتبادر مما هو له ما هو له في نفس الامر كذا المتبادر من غير ما هو له الغير في نفس الامر قوله وح يدخل قول الجاهل اراد به ما هو المفهوم عند اطلاقه وهو انبت الربيع البقل قوله عموم ما لم يعلم او لم يظن لم يعد الى حرف النفي في يظن اشارة الى ان التركيب من قبيل عطف المنفي على المنفي او المعنى على عموم النفي للعلم والظن وهذا العموم انما يتحقق بذلك كما في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا ولو اعاد لربما يتوهم ان مجموع الجازم والمجزوم معطوف على مثله وان المعنى على احد النفيين واعادها الشارح الى ان يظن بجزوم معطوف على نفس المجزوم وقد يجعل لا مرفوع معطوف على مجموع الجازم والمجزوم وقد يجعل او بمعنى الى كما في قولك لالزمنك او تعطيني حقي او لا كما في قولهم لاقتلنك او تسلم فالمعنى ان الحمل مشف ما دام انتفى العلم الا ان يتحقق الظن او الى ان يتحقق فان الحمل يوجد ح ايضا قوله يعني لم يعلم ولم يستدل فيه بحث لان قوله بعد علة ابيات المرء لقمان اوصى بنيه واوصيت عمر الا نعم الوصي يدل على ان الصلتان العبدي موحد لم يقصد

باسناد الاشابة والافناء الى كر الغداة ومر العشى ظاهرة بل دلالته
اظهر من دلالة قوله البخم افناه قيل الله آه على ان ايا كمال النجم
لم يرد ظاهر ما ذكره اذ قد بينا فيه انما يصح لو لم يكن اسناد الافناء
الى قيل الله بالمجاز بناء على انه التسبب بجذب الليالى واركان
منه فعلا بما سنذكره الان قوله والمبدئ والمعيد اه وجه الدلالة
ان من قال بان الله وارادته وان طلوع الشمس وغروبها فى كل يوم
بامره تعالى وتقدس يكون مسلما والمسلم قائل بان الابداء والاعادة
والانشاء والافناء من الله تعالى فان قلت لم لم يعكس بان يحمل قوله
قيل الله المجاز قلت حمل الكلام العائل على الصلاح وما يقتضيه
النظر الصحيح ما امكن وبهذا ظهر مناقشة الاولى قوله وضعيتان
قيل لان الامثلة التى ذكرها المص من قبيل ولا فيجوز ان يكونا حقيقيين
حقيقيين عقليين نحو انبت الله فصل الربيع ومجازين عقليين نحو
اجرى النهر طاعة امر فلان ومختلفين نحو اجرى النهر اطاعة فلان
واجرى الماء اطاعة امره فالاسناد وانت خبير بان الشارح اذا اعترف
بان قولنا احيى الارض شباب الزمان من قبيل المجاز العقلى اللغوى
فقد اعترف بفساد الجواب الذى ذكره سابقا عن السؤال بقوله فان
قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلى اه وبصحته الجواب الذى اخترناه
يعنى كون امثاله من قبيل المجاز اللغوى وفيه اذ لا تنافع بين
القول بكون احيى الارض وشباب الزمان من المجاز اللغوى بناء
على ليس المراد بالاحيا والشباب معناهما اللغويين وبين القول
بان جرى النهر بالاضافة ولا تطيعوا امر المسرفين من المجاز
العقلى بناء على ان المراد من الطرفين ههنا معناهما اللغويان
وهذا ظاهر جدا قوله وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قواها
النامية قيل شباب الزمان ما يقوم به والازدياد القوى انما يقوم
بها لا بالزمان فلا يصح ارادته منه واجيب بان المصير الى
حذف المضاف اى وقت ازدياد الارض وليس بشىء اذ الوقت ايضا لا
يقوم بالزمان بل بنفسه فالجواب ان يحمل الازدياد على المتعدى

قوى م

فانه قد يجيء متعديا ويجعل مضافا الى المفعول والمراد ازدياد الزمان القوى نفى
فى كلام الشارح بحث وهو ان تفسير الاحياء بتهييج القوى النامية فى
الارض لا يناسب تفسير شباب الزمان بازدياد قواها النامية اذ لا معنى
لقولنا ازدياد قواها النامية تهييج القوى النامية فيها بل لا بد للازدياد
من هذا التهييج والاولى ان يقتصر فى تفسير الاحياء على تهييج النظارة و
ما يناسبه مما يصلح اثر الشباب الزمان بالمعنى المذكور قوله وانحصار
الاقسام فى الاربعة ظاهر على مذهب المص وفيه بحث لجواز طرفى المجاز
العقلى او احدهما كناية والكناية عند المص قسيم لكل من الحقيقة والمجاز
وان كانت فى عداد الحقيقة عند السكاكى فلا يصح قول المص واقسامه
اربعة على قصد الحصر فان قلت مراده حصر اقسامه باعتبار حقيقة
الطرف ومجازيته لا الحصر باعتبار الطرف مطلقا قلت فحينئذ
لا اشكال على مذهب السكاكى ايضا ولا يندفع الحمل المجاز على غير مصطلحه
وهو المستعمل فى غير الموضوع له لاندفاع الاشكال عن السكاكى ايضا
قوله واما على مذهب السكاكى ففيه اشكال وجه الاشكال
انه يجوز عنده كون المسند فى المجاز العقلى جملة كما فى زيد
صام نهاره او نهاره صائم والجملة من حيث هى جملة لا يكون مجازا
لغويا ولا حقيقة لغوية عنده لانه صرح فى تعريفهما بالكلمة
فلا ينحصر الاقسام عنده فى الاربعة وحمل الكلمة على مطلق
اللفظ بنوعيه مقام التعريف اذ يحمل على المتبادر ويمكن
ان يجاب عن الاشكال بان التعريف المصرح فيه بالكلمة انما هو
للقسم الخاص اعنى الحقيقة والمجاز المفردين بناء على انهما اكثر
دورانا واشهر استعمالا على قياس ما قاله الشارح فى تعريف
المجاز العقلى من انه تعريف للمجاز العقلى فى الاسناد خاصة
او نقول المراد بالكلمة اللفظ الواحد وما فى حكمها والقرينة
على كل من الامرين انه قسم المجاز اللغوى وغيرها والاستعارة
الى التمثيلية وغيرها مع انه مثل للتمثيلية بما هو مركب قطعا
مثل اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ما لقول بجواز كون القسم

الاستعارة

اعم من المقسم من وجه كلام ظاهري كما تقرر عندهم واذا ثبت وصف الجملة بالمجاز باعتبار الاستعمال ثبت وصفها بالحقيقة لان كل ما يوصف بالمجاز باعتبار الاستعمال في غير الموضوع له يوصف بالحقيقة باعتبار الاستعمال في الموضوع له وقد يجاب ايضا بان الحكم الذي يرجع اليه المجاز العقلي هو اسناد صام الى نهار واسناد اسم الفاعل الى ضميره لا اسناد الجملة الفعلية والاسمية الى زيد فافهم قوله نصب على انه مفعول به لتتقون او لكفرتم على تاويل جحدتم او على الظرفية اي فكيف حالكم بالتقوى في يوم القيمة ان كفرتم في الدنيا وانما لم يذكرهما الشارح لكثرة التقدير فيهما بالنظر الى الاول وانما قال ان بقيتم على الكفر لان المخاطب بالاية هو الكفرة فالمعنى على بقاء الكفر وقوله يوما يجعل الولدان بدل من يوم القيمة او نصب بنفطر اعني ذكره تاييا بتفخيم شان ذلك اليوم وهوله قوله فهو لله تعالى حقيقة اه قال بعض اصحاب الحواشي اي فعل الملك المامور بامر الله تعالى والا ففعل الله غير مفتقر الى المكان وليس بشيء اذا لمكان في نفس الامر للمخرج فسواء رجع الضمير الى المخرج المدلول عليه بالاخراج والى الاخراج على سبيل المجاز العقلي وفي الاضافة لم يلزم افتقار فعل الى مكان قطعا قوله ومنه اجرى النهر فصل هذه الامثلة عما قبلها لان الموجودين في الاولين ايقاع امر ونهي على غير ما حقه ان يوقعا عليه لا اسنادهما كما في السوابق وفي الاخيرين انشاء مغاير للامر والنهي قوله اي من جهة العقل او من جهة العادة اشارة الى ان عقلا وعادة منصوبان على التميز من نسبته الاستحالة الى القيام وقد سبق منا في تحقيق قوله ولم آل جهدا انهم صرحوا بان الفعل المسند الى المميز في الاصل قد يكون ما كان في الفعل المذكور في الاشتقاق لا نفسه وما نحن فيه من هذا القبيل فان العقل والعادة هو المحيل وبهذا يندفع كلام الفاضل المحشي ولك ان تقول ايضا المراد هنا باستحالة الشيء هو الحكم بكونه محالا وعلى هذا كذلك ثم ان المصدر اعني الاستحالة مضاف الى المفعول والفاعل محذوف وهو السامع بقرينة ان قرينة المجاز عند السامع ظاهر الكلام محالا فقوله

عقلا

١١٧

عقلا او عادة تميز من هذه النسبة اعني النسبة الى الفاعل المحذوف اي عند عقله او عادته تامل قوله لان العقل اذا خلى وطبعه وفي بعض النسخ لان العقل اذا خلى ونفسه وطبعه وهو سهو من قلم الناسخ لان الشيء الذي اذا خلى العقل ونفسه يعده محالا قد يكون بحيث يدعيه جماعة فلا يصح مثله قرينة للمجاز منطبقا على الدعوى لا يتحمل قوله وصدوره عن الموحد المراد صدور الكلام عمن علم انه لا يعتقد ظاهره وانما ذكر الموحد لان من لا يعتقد ظاهر الكلام بطريق التمثيل هو الموحد وهذا ظاهر ليست مما يستحيله العقل اي بالبديهة على ما هو المعنى الاستحالة العقلية بتفسيره ههنا وان كان قول الدهري مما يستحيله العقل بالنظر الصحيح قوله لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا قيل عليه يلزم خلو الوضع عن الفائدة وكان عبثا وانه محال والجواب منع انحصار الفائدة في الاستعمال فربما كانت صحة التجوز او منع بطلان اللازم اذ العبث مراد به ما لا يقصد به فائدة غير لازم وما لا يترتب عليه غير محال قوله فعرفه فاعله او مفعوله انما اول معرفة الحقيقة بمعرفة الفاعل والمفعول الحقيقي اشارة الى انه ليس المراد معرفة نفس الحقيقة اعني الاسناد الى ما هو له لان معناه امر ظاهر فلا يناسب وصفها بالظهور والخفاء وقيل لانه لا يلزم ان يكون لكل مجاز عقلي حقيقة عقلية كما ان الامر كذلك في الوصفين ورد بان الكلام في المعرفة لا في الوجود ومعرفة الشيء لا يتوقف على وجوده قوله اي قول ابن المعذل اشارة الى ان ما في الايضاح من انه قول ابي نواس ليس كما ينبغي وقيل ابو نواس كنية لابن المعذل فلا مخالفة قوله اي يزيدك الله تعالى حسنا في وجهه قيل الزيادة مجاز عن الاظهار اذ لا معنى لايقاع زيادة الله على حسن كائن في وجه المحبوب وقيل المضاف مقدر اي يزيدك الله حسن على حسنه قوله سوى الحق قيل ضرح به الشيخ المحقق خطيه بناء على ان المراد بفاعل الفعل الحقيقي بدليل الحصر فلا يصح استثناء الحق منه وانت خبير بان الحمل على الانقطاع مما له مساغ قوله فالاعتبار اذن اه قيل المراد بالفعل في قوله يرجع اليه ذلك الفعل الفعل المسند في الكلام كالاقدام وبالمعنى لازمه لازمه الذي يرجع اليه

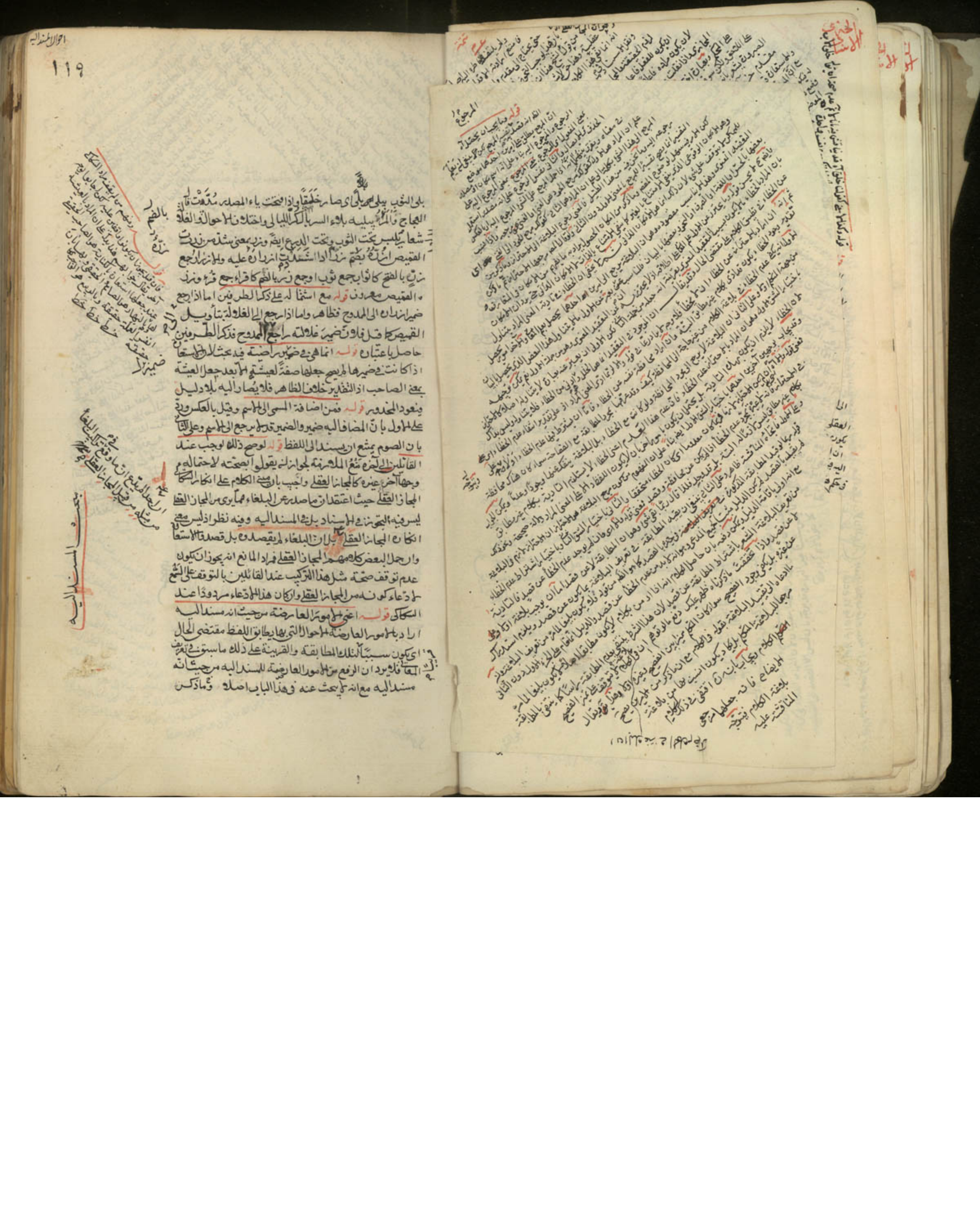
ذلك الفعل المسند بالنظر الى المقصد كالقدوم ولا يلزم من انتفاء الاقدام عدم استعمال
اللفظ فيه حتى يلزم المجاز في اللفظ وملخصه ان الاقدام مستعمل في معناه
الموضوع له لكن لا لانه مناط النفي والاثبات بل لينتقل منه الى القدوم
الذي هو المقصد الاصلي فحينئذ لا يكون الاقدام مجازا بل كناية والكناية
من قبيل الحقيقة دون المجاز كما اشار اليه الشارح في بحث تعريف
المسند اليه بالعلمية وفي السكاكي بقوله والحقيقة في المفرد والكناية
يشتركان في كونهما حقيقيتين وقد يفترقان في التصريح وعدمه
وبهذا التقرير سقط ما يقال ان اراد بمعنى اللفظ مثلا في اقدمني جعل قادما
فلا نسلم انه موجود على الحقيقة وان اراد به القدوم كما يدل عليه قوله
فلا اعتبار ايضا اذن آه سلمنا وجوده لكن لا يستلزم انتفاء المجاز
في اللفظ وانما يلزم اذا كان الموجود المعنى الحقيقي للاقدام والحق ان قول
الشارح واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن فيه مجازا منه
نفسه يدل على ان مراده بالمعنى الذي يرجع اليه الفعل هو الاقدام وان قوله فان
القدوم موجود حقيقة لا يطابق العلل الا اذا صير الى ما نقل عن الشارح
من ان الاقدام المسند الى الحق مجاز لا حاصل معناه القدوم لاجل الحق فالقدوم
ههنا معنى حقيقي للاقدام المسند الى الحق مجازا ولا يخفى ما فيه من التعسف
والاوضح ان يقال المراد بمعنى اللفظ المعنى الذي يرجع اليه اللفظ اعني اقدمني
وهو القدوم بقرينة ما سبق فتامل قوله وكذا لا معنى لقولنا خلق
من شخص بدفق الماء قيل لا نسلم ذلك لجواز ان يقال خلق الابن لابيه
كقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة اجيب بان هذا المعنى وان
كان صحيحا في نفسه الا ان ههنا ما يمنع من الحمل عليه وهو وصف
الماء بكونه من بين الصلب والترائب اذ لا معنى لوصف الشخص
بذلك وهذا المراد هو مراد الشارح من قوله اذ لا معنى لقولنا
آه اي لا معنى لذلك القول في الاية المذكورة لوجود ما يمنعه
وانما لم يصرح بذلك اكتفاء بالظهور واما ما يقال من ان كلمة
من في من ماء داخلة على العلة المادية ومن ابيه داخلة
على العلة الفاعلية فلا يمكن التعبير عنه ففيه ان كون من في

من ماء داخلة على العلة المادية يقتضي ان المراد بالماء معناه
الظاهر فربما لا يسلم الخصم القائل بان المراد به نفس المشتبه
كما لا يخفى قوله ولو مثل بقوله فيا ليلة آه اي يا رب قد فرجت عني
همتي والشعب بتسكين العين المعجمة تهيج الشرور ويقال
شعب بفتحها قوله كالاستخدام اي كما هو حكم الاستخدام وهو في
الاصطلاح ~~سواء كانا حقيقيين او مجازيين او احدهما حقيقيا~~
~~والاخر مجازيا~~ وقيل لما لم يكن للنهار معنيان لان
النهار الذي ادعي كونه صائما ليس شيئا غير النهار جعله شبيهها
بالاستخدام لا منه ~~ولم تسلم فالكاف فيه كما في قولهم الاسم كزيد~~
وقيل الكاف ليست للتشبيه بل هي كما في قولهم الاسم كزيد وفيهما
بحث اما في الاول فلان سوق الكلام على ان المراد بالنهار الزمان
المعين وبضميره صاحبه وهذا عين الاستخدام واما في الثاني فلان
الكاف في الاسم كزيد للتشبيه وهو بالحقيقة تعريف بالمشابهة
التي بين ذلك المعرف وبين المثال كما ذكر في المواقف فالاقرب في الجواب
الحمل على حذف المضاف اي كسائر الاستخدام على ان صحة تشبيه
الماهية الكلية بجزئيها يستلزم صحة العكس فلك محذور ثم المشهور
في الاستخدام بالخاء المعجمة والدال المهملة من الخدمة كانه
جعل المعنى المذكور اولا تابعا وخادما للمعنى المراد وجوز ان يكون
بالذال المعجمة مع الخاء المعجمة او المهملة وكلاهما بمعنى القطع
كان الضمير قطع عما هو حقه من الرجوع الى المذكور قوله و
يستلزم ان لا يكون الامر بالبناء لهامان يمكن ان يجيب السكاكي
عنه وعن نظائره بحمل المسند على المجاز اي يا هامان مر بالبناء
مثلا فصح النداء له والخطاب معه لو لا انفهم من كلامه من
تعميم الاستعارة بالكناية الى هذه الصورة ايضا قوله وجوابه
ان مبنى هذه الاعتراضات آه كون مذهب السكاكي ما ذكره
الشارح المحقق ظاهر لمن نظر في المفتاح وبه يندفع اعتراضه
المقدم نعم يورد على السكاكي ان الاثبات الحقيقي يمنع قيامه



بالقادر لا ادعا في حقيقة فيضطر الى القول بالمجاز العقلي بالآخرة
ويصير سعيه في نفي المجاز العقلي بنظمه في سلك الاستعارة
بالكناية ضايعًا قوله اعتراض قوي هو انه قسم المجاز الى المرسل
والاستعارة وقسمها الى المصرحة والمكنية فيكون المكنية
مجازا مع ان المنية في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها
مستعملة في الموت بادعاء السبعية له فيكون مستعملة فيما وضع له
بالتحقيق وفي غير ما وضع له بالتاويل والمجاز عنده ما استعمل
في غير الموضوع له بالتحقيق وربما يجاب عن ذلك بان ما ليس بخارج
عن المعنى الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج صار خارجا عنه
دون العكس فيكون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له
وفيه نظر لان المنية جعلت فردا من السبع لا انها اخذت
مع السبعية حتى يكون مركبة وههنا بحث وهو انه يمكن
تقرير المص نظر المص على وجه ينبئ عن الاعتراض القوي المذكور في علم
البيان بان يقال كون هذه الامثلة المذكورة من الاستعارة بالكناية
يستلزم عند السكاكي ان يراد بالمذكور المشبه به لا انه اريد
المشبه لزم كونها من اقسام الحقيقة على ما هو المذكور في علم
البيان لكنه قائل بانها من المجاز فلا يراد المشبه بل المشبه به
واذا اريد المشبه به صح ما ذكره المص ههنا فعلم ان مبنى النظر
المذكور في هذا المقام على الاعتراض القوي الموعود بيانه في علم
البيان قوله اقلكي لجين الماء وجه ابنائه عن التشبيه ظاهر
اذ لا معنى لاعتبار الاستعارة فيه قطعا فتعين ان المقصود منه
التشبيه بخلاف قولنا نهاره صائم فانه يحتمل ان نهاره صائم
ولجين الماء كلاهما يشتركان في التركيب الاضافي والاشتمال
على ما ذكر في التشبيه غاية الامر ان الاول من باب اضافة المشبه
الى المشبه به والثاني عكسه فالفرق بانباء احدهما عن التشبيه
دون الآخر تحكم قوله قد زر ازراره على القمر اوله
لا تعجبوا من بلى غلالته البلى بكسر الباء والقصر مصدر

بلى النوب



بلى الثوب يبلى بلى اى صار خلقا واذا فتحت ياء المصدر مددت قال العجاج والمرء يبليه بلاء السربال كر الليالى واختلاف الاحوال والغلالة شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا وزر بمعنى شد من زررت القميص ازره بضم زر اذا شددت ازراره عليه والازرار جمع زر بالفتح كالثواب جمع ثوب او جمع زر بالضم كالقراء جمع قرء وزر القميص معروف قوله مع اشتماله على ذكر الطرفين اما اذا رجع ضمير ازراره الى الممدوح فظاهر واما اذا رجع الى الغلالة بتأويل القميص كما قيل فلان ضمير غلالته راجع الى الممدوح فذكر الطرفين حاصل باعتباره قوله انما هى فى ضمير راضية فيه بحث لان الاستعمال اذا كانت فى ضميرها لم يصح جعلها صفة لعيشة الا بعد جعل العيشة بمعنى الصاحب اذ التقدير خلاف الظاهر فلا يصار اليه بلا دليل وبعود المحذور قوله فمن اضافة المسمى الى الاسم وقيل بالعكس ورد على الاول بان المضاف اليه ضمير والضمير قد لا يرجع الى الاسم وعلى الثانى بان الصوم يمتنع ان يسند الى اللفظ قوله لو صح ذلك لوجب عند القائلين الى آخره منع الملازمة لجواز ان يقولوا بصحته لاحتمالهم وجها آخر غيره كالمجاز العقلى واجيب بان مبنى الكلام على انكار السكاكى المجاز العقلى حيث اعتقد ان ما صدر عن البلغاء مما يرى من المجاز العقلى ليس فيه التجوز فى الاسناد بل فى المسند اليه وفيه نظر اذ ليس معنى انكاره المجاز العقلى بل ان البلغاء لم يقصدوه بل قصدوا الاستعارة وان حمل البعض كلامهم على المجاز العقلى فمراد المانع انه يجوز ان يكون عدم توقف صحة مثل هذا التركيب عند القائلين بالتوقف على السمع لادعاء كونه من المجاز العقلى وان كان هذا الادعاء مردودا عند السكاكى قوله اعنى الامور العارضة من حيث انه مسند اليه اراد بالامور العارضة الاحوال التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اى يكون سببا لتلك المطابقة والقرينة على ذلك ما سبق فى تعريف المعانى فلا يرد ان الرفع من الامور العارضة للمسند اليه من حيث انه مسند اليه مع انه لا يبحث عنه فى هذا الباب اصلا وما ذكر

وبعض الحواشي من ان مرادهم بالعارض ما لا ينفك عن المعروض والرفع ليس بهذه المثابة فليس بشيء اذا المسند اليه في يا بانت وعلمت مثله ليس بمرفوع فلا حاجة الى اعتبار الرفع المحلي قوله لذاته اي لذات المسند اليه من حيث انه مسند اليه بقرينة السياق وقوله لا بواسطة الخ توضيح وتبيين لان قيد الحيثية احتراز عن الامور العارضة بالواسطة المذكورة قوله معرفا او منكرا قيل هذا منقوض بالبحث من ان المسند اذا كان معرفة لا بد ان يكون المسند اليه ايضا معرفة فان التعريف ههنا عارض للمسند اليه لا لذاته بل باعتبار كونه مسندا اليه لمسند معرف والجواب انه لم يقع في الباب الثاني من هذا الكتاب ما ذكرته من البحث ولو كان بحثا متعلقا بعلم المعاني وليس غرض الشارح الآن الا ان مراد المصنف بالاحوال التي عقد الباب الثاني من هذا الكتاب للبحث عنها واوردها فيه الامور العارضة للمسند اليه من حيث هو كذلك نعم يرد هذا على ما اشار اليه في شرح المفتاح من ان الفن الثالث يبحث فيه عن الاعتبار الراجع الى المسند لذاته اي لا بواسطة كونه مسندا للمسند اليه معرف او منكر ونحو ذلك على قياس ما ذكر ههنا مع ان السكاكي ذكر في الفن الثالث من مقتضيات تنكير المسند اليه كون المسند نكرة فقد بحث فيه عن الاعتبار الراجع الى المسند لا لذاته بل باعتبار كونه مسندا للمسند اليه منكرا اللهم الا ان يحمل على الاستطراد قوله لتأخر وجود الحادث عن عدمه اراد به عدمه السابق واما لم يعتبر عدمه اللاحق لتأخره عن الحذف والذكر مع ان الحذف اسقاط فمناسبته للعدم اللاحق اقوى لان الواقع ههنا في نفس الامر هو العدم السابق اذا لتحقق انه لم يؤت بالمسند اليه اصلا لا انه اتى به ثم اسقط نعم في لفظ الحذف اشعار بذلك كما سيأتي لكن اختيار هذا اللفظ ايماء الى ان المسند اليه لكونه الركن الاعظم كانه اتى به ثم حذف لا انه كذلك في نفس الامر قال بعض المحققين هذا التعليل انما يقتضي تقديمه على الذكر فقط دون

سائر الاحوال

سائر الاحوال مع ان المعلل تقديمه عليه والجواب ظاهر ثم هذا الوجه لما اقتضى تقديم الحذف على الذكر اقتضى تقديمه على باقي الاحوال لكونه متفرعا على الذكر في اعتبارهم قوله وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن قيل ضمير هو راجع الى قابلية المقام باعتبار انه احد الامرين او باعتبار انه عبارة عن كون المقام قابلا وضمير به راجع الى الحذف فعلى هذا لا حاجة الى التوفيق افتقار الحذف الى قابلية المقام بالمعنى المذكور اكثري اذ قد يترك القرينة الدالة على المحذوف ليذهب نفس السامع الى اشياء او لا الى ان قد اراد به حذف ما سوى الفاعل في المبني للمفعول كما سنذكر انه لا يحتاج الى القرينة بل الى الغرض الداعي فقط وذلك لان قرينة الحذف متحققة في الصورتين غاية ما في الباب ان القرينة الدالة على تعيين المحذوف مفقودة ويرد عليه بعد ما في اطلاق القرينة بالنسبة الى الحذف المعلوم بالقواعد من الركاكة وهي ان تلك القرينة لا تكفي بالنسبة الى عامة المواضع بل لا بد من قرينة تدل على خصوص المحذوف فلا وجه للسكوت عنها قوله مع اشارة ما ضمنية الى الاول اذ قوله للاحتراز عن العبث مشعر بوجود القرينة وتدقيق كلا اشارة الضمنية انما يظهر بملاحظة عموم هذه النكتة يعني الاحتراز عن العبث ولذا ذاذي الايضاح عبارة المحرر حيث قال اما حذفه فاما لمجرد الاختصار والاحتراز عن العبث وهذا مبني على ان قوله والاحتراز معطوف على المضاف والحق ان عموم النكتة المذكورة غير ظاهر كما سنشير اليه ان تحقق اشارة ما يكفيه تحققها في احدى النكت فقط فتامل قوله وفي الحقيقة الركن الاعظم فكيف يكون ذكره عبثا فيه بحث اذ لا منافاة بين كونه الركن الاعظم من الكلام وكونه كونه ذكره عبثا لتحقق القرينة المعينة اياه وانما المنافاة بينه وبين عدم الاحتياج اليه نفسه والجواب ظاهر للتامل قوله وقيل معناه انه عبث نظرا الى القرينة اي الظاهر الذي هو القرينة والفرق بين التوجيهين ان نفي العبث في التوجيه الاول بناء على كونه الركن الاعظم ثم في الثاني على جواز تعلق الغرض به وان ثبت في التوجيه الاول جزم بانتفاء العبث نظرا الى انه الركن الاعظم وفي الثاني جواز انتفائه نظرا الى جواز تعلق الغرض به قوله واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق غرض



فيه بحث لان الكلام في مقام الحذف وعلى ما ذكره من تعلق غرض المتكلم به يكون المقام مقام الذكر اللهم الا ان يراد بالغرض معنى الفائدة فقط و بالعبث ما لا يترتب عليه فائدة قوله من حيث الظاهر انما قال من حيث الظاهر لان التعويل بحسب الحقيقة يكون عند الذكر ايضا على شهادة العقل اذ الالفاظ ليست الا امارات نصبها الواضع يختلف باختلاف الاوضاع لا شهادة لها في نفسها ولا دلالة بحسب ذواتها كذا في شرح المفتاح و انما لم يذكر هذا القيد اعني من حيث الظاهر في قوله وعند الحذف على دلالة العقل ايماء الى كثرة مدخل العقل فكانه مستقل قوله لا استقلاله بالدلالة اي في الجملة كما في العقليات الصرفة وان لم يكن مستقلا ههنا فلا ينافي قوله فيما سياتي وعند الحذف على العقل قوله لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن الحصر المستفاد من ضمير الفصل اضافي اي ليس الدال عند الحذف مجرد العقل فلا ينافي هذا الحصر ما اشار اليه سابقا بقوله من حيث الظاهر من عدم استقلال اللفظ بالدلالة فان قلت الحصر غير صحيح في نفسه لجواز ان يدل بالقرائن على ذات المسند اليه مع قطع النظر عن الالفاظ قلت هذا وان كان امرا ممكنا في نفسه الا ان ما ذكرنا نفسه بناء على ما استمر في العادة من لزوم فهم المعنى قلما ينفك عن تخيل الالفاظ حتى كان المفكر يناجي نفسه بالفاظ مخيلة فالقرائن انما تدل بحسب العادة على لفظ المسند اليه وبواسطته على ذاته فافهم قوله بالاخرة على وزن الثمرة بمعنى الاخير يقال ما عرفته الا باخرة اي آخرا كذا في الصحاح وفيه لغة اخرى وهي الاخر بضمتين قوله قال لي كيف انت قلت عليل آخره سهر دائم وحزن طويل اي حالي سهر دائم قوله للاحتراز والتخييل المذكورين او للمحافظة على الوزن او للتنبيه على ان شدائد الزمان و الهوى جعلته بحيث لا يقدر على التكلم بازيد مما يفيد الغرض قوله هل يتنبه ام لا ليس فيه حذف المعطوف وابقاء العاطف لان المحذوف جزء المعطوف لا نفسه وهو المحكوم عليه بالبطلان عند محققي النحاة على ان ام حرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجمل ههنا مذكورة لوجود ما يغني عنها كذا في مغني اللبيب

الجملة

واما

واما حديث اتيان المعادل لام المتصلة فقد سبق الكلام من أو الاحوال الاسنادية عليه فلا نعيده قوله او لايهام صونه عن لسانك قال الشارح في شرح المفتاح الايهام الايقاع في الوهم وهذا مجرد اختلاف في العبارة الا ان الاول من الصور الخيالية والثاني من المعاني الوهمية وقد يراد بقوله لايهام الايهام ان الصورة المذكورة امر وهمي محض لا تحقق له اصلا بخلاف ما لعدول الى اقوى الدليلين فان له ثبوتا في الجملة ومما ينبغي ان يعلم انه كما يجوز ان يعتبر من مقتضيات حذف المسند اليه ايهام صونه عن لسانك او عكسه يجوز ان يعتبر ايهام صونه عن سمع المخاطب او عكسه قوله او تعينه فان قلت اذا تعين المسند اليه كان حذفه احترازا عن العبث فكان ذكره عبثا قلت لا شك ان القصد الى التعيين مغاير للقصد الى الاحتراز عن العبث فجاز ان يقصد كل منهما مع الذهول عن الاخر وان يقصدا معا وقس على ذلك سائر النكت التي يمكن اجتماعها قوله من غير السامع من الحاضرين لا خفاء ان الظاهر ان يقول من غير المخاطب قوله رمية من غير رام في مستقصى الامثال لجار الله ان اول من قاله الحكم بن عبد يغوث وكان من ارمى الناس وذلك انه نذر ليذبحن مهاة على الغبغب اسم جبل فرام صيدها اياما فلم يمكنه وكان يرجع محتقبا بلا صيد يكاد يقتل نفسه فمنعه ابنه مطعم فرجعا الى المصيد فرمى الحكم مهاتين فاخطاهما فلما عرضت الثالثة رماه مطعم فاصابها فذبحها قال الحكم ذلك فصار مثلا يضرب لصدور الفعل من غير اهله قوله شنشنة اعرفها من اخزم المصراع لابي اخزم الطائي الشنشنة الخلق والطبيعة وابو اخزم جد حاتم الطائي وجد جده وكان له ابن يقال له اخزم قد مات وترك بنين فوثبوا يوما على جدهم وادموه فقال ان بني زملوني بالدم شنشنة اعرفها من اخزم يشير الى ان اخزم ايضا كان عاقا والترميل التلفيف

الفرق بين اتباع الاستعمال الوارد على ترك المسند اليه واتباع الاستعمال الوارد على ترك نظائره

بالثياب قوله او على ترك نظائره ان الاول لا يتصور ممن يتكلم بذلك الكلام
اقلا بخلاف الثاني وايضا الاول يتناول القياس وغيره فانك اذا سمعت
من العرب كلامين في حذف المسند اليه في احدهما قياسا و في الاخر من غير
قياس وتمثلت بهما فيراعي على هيئتهما فقد راعيت الاستعمال
الوارد على تركه واما الثاني فيختص بالقياس قوله فانهم لا يكادون يذكرون فيه
المبتدأ وجهه ما اشار اليه الشريف في شرح المفتاح الكشاف من ان المرفوع
بالمدح او الذم مثلا وصف لما قبله في المعنى الذي خولف فيه الاعراب
للافتنان والغرض من هذا الافتنان اظهار الاهتمام بالمذكور من
جهة ارفيته زيادة ايقاظ للسامع وتحريكه رغبته في الاستعمال
وذلك الاهتمام انما يكون لمدح او ذم او نحوهما مما يقتضيه
المقام فلا بينه وبين ما قبله من شدة الاتصال التزموا حذف
المبتدأ في صورة متعلق من متعلقات ما قبله وايضا في هذا الحذف
تقوية للافتنان في الدلالة على ما ذكر من الاهتمام قوله اي الملة
التي آه اعترض عليه الاستاد بان الموصول لكونه اسما لا صفة لا ينافي
ذكر موصوف قبله فلا حذف هناك والاشعار المذكور انما هو من
ابهام الموصول دون الحذف وقد يجاب بان الحذف على قسمين احدهما
حذف في تصحيح اللفظ والاخر ما منه بد في تصحيحه كحذف الفاعل
فيما بني للمفعول مثلا وقوله يهدي للتي هي اقوم من قبيل الثاني ونظيره
مع ان البيان بيان النكت كثير في المواهب قوله ولا مقتضى للعدول
عنه فان قلت سياتي ان هذا كله مع قيام القرينة فالاحتراز
عن العبث بناء على الظاهر مقتضى العدول قلت المقتضى قصد الاحتراز
بالفعل لا مجرد صحة ذلك القصد ولا يخفى انه غير لازم قوله ومنه اولئك
هم المفلحون اي من ذكر المسند اليه لزيادة الايضاح والتقرير قوله تعالى
واولئك هم المفلحون من حيث لم يحذف فيه المسند اليه يعني ان اسم
الاشارة الثانية جاء هو المفلحون خبرا عن اسم الاشارة الاولى
وفيه اشعار بان المراد من ذكر المسند اليه عدم حذفه مطلقا سواء
كان المسند عند حذفه مسندا اليه آخر ام لا قوله كما ثبت لهم الاثرة

قال الشارح في شرح الكشاف كما ثبت في موقع المصدر لقوله ثابتة والفاء
في فهي زائدة والاثرة بفتح الهمزة والثاء المثلثة التقدم والاستبداد اسم من
استاثر بالشيء استبد به وقوله في تمييزهم متعلق بجعلت او بالظرف
الواقع موقع المفعول اعني بالمثابة وهي في الاصل الموضع الذي يثاب اليه
اي يرجع اليه مرة بعد اخرى ويقع للمنزل مثابة لان اهله يتصرفون
فيه في امورهم ثم يثوبون اليه ومعنى على حيالها على انفرادها واستقلالها
واصله حوال بمعنى حول الشيء وقعدت حياله وبحياله اي بازائه انتهى
ولم يتعرض لمتعلق بالفلاح فقيل هو المبتدأ اعني فهي لرجوعه الى الاثرة التي تصلح
ان تكون عاملا وللشان تقول الاقرب ان يتعلق بالضمير المستكن في الخبر اعني
ثابتة باعتبار رجوعه الى الاثرة ايضا لئلا يلزم الفصل بين الظرف ومتعلقه
بالاجنبي الذي هو الخبر ولا يحتاج الى جعل المذكور مفسرا لمقدر قبل الخبر كما قيل
وحاصل المعنى ان تكريرا ولئك افاد اختصاصهم بكل واحد منهما على حدة
فيكون كل منهما مميزا لهم عمن عداهم ولو لم يكرر لربما فهم اختصاصهم
بالمجموع فيكون هو المميز لا كل واحد قوله حيث قال الاصغا مطلوب لو بدل
الاصغاء بالسماع لكان احسن اذ الاصغاء لا يستعمل في حق الباري فلا يلائم
التمثيل بقوله هي عصاي كما هو الظاهر قوله هذا كله مع قيام القرينة اذ
لو فقدت في شيء من الصور المذكورة لكان ذكر المسند اليه واجبا لانتفاء
شرط الحذف لا لتلك النكتة كما سنذكره الان قوله ان يكون الخبر
عام النسبة الى كل مسند اليه اه المراد بعموم نسبة الخبر الى كل مسند اليه ان
يكون الخبر المذكور صالحا لان ينسب الى متعدد اما لعدم قرينة معينة واما لتعارض
القرائن واما حمله على ظاهره ففيه ان عموم النسبة للمتعدد مع ارادة التخصيص
كاف في اقتضاء الذكر فلا وجه لقوله عام النسبة الى كل مسند اليه اللهم
الا ان يقال ما ذكره حالة من الحالات المقتضية للذكر فلا ينافي ان يكون العموم
لبعض ما يصح له من المتعدد وارادة التخصيص لمعين من هذا البعض حالة مقتضية
اخرى لم يذكرها قوله نحو خالق كل شيء قد عرفت ان المراد بعموم النسبة عمومها
في المقام الذي ذكره وقد ذكر عبارته في شرح المفتاح على ذلك واما ما اشعر
تمثيله ههنا من انه لا يكون عام النسبة بقوله خالق لما يشاء من ان المراد

فذلك المقام

نسبه

بعموم النسبة عمومها في نفسها بناء على ان الواقع في المثال خصوص الخبر
في نفسه فالمناسب للاحتراز عن الخصوص في نفسه هو العموم بنفسه
فينبغي ان يوجه بان المثال المذكور كما هو خاص النسبة في هذا المقام
فالاحتراز عنه ليس بملاحظة خصوصيته في نفسه بل بملاحظة
خصوصيته في هذا المقام فصح ما ذكره الشارح من الجواب واندفع
ايراد الفاضل المحشي قوله والجوابات المقتضي آه اورد عليه ان ذكر
المسند اليه ح يكون لتصحيح الكلام لا لاعتبار امر زائد عليه وقد
تقرر بينهم ان بحث علم المعاني انما هو عن الخواص الزائدة على اصل
المراد وسيجيء لهذا مزيد بحث قوله وحقيقة التعريف جعل الذات
مشارا به الى خارج وقد يقيد الخارج بالمختص ويجعل فائدته
الاحتراز عن الضمائر العائدة الى ما لم يختص بشيء قبله نحو رجل
قائم ابوه اظني كان انك لم ترحم لم تخر به رجلا ونعم رجلا ويا
لها قصة ورب رجل واخيه فان هذه الضمائر العائدة نكرات
اذ لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم ولو قيل رب رجل كريم
واخيه ورب شاة سوداء وسخلتها لم يجز لان الضمير معرفة
لرجوعه الى نكرة مختصة بصفة هذا هو المذكور في شرح الرضي
على ما نقله الفاضل المحشي وفيه بحث من وجوه الاول ان مقتضى
معنى التعريف هو التعيين اي الاشارة الى معلوم حاضر في ذهن
السامع من حيث هو معلوم وان كان مبهما في نفسه وهذا المعنى
موجود في الضمير العائد الى النكرة فلا وجه للحكم بكونه نكرة الثاني
انه لما لم يعتبر مجرد الاشارة الى الخارج فاعتبار التخصيص الغير
الواصل الى حد التعيين مستبعد جدا على ان الفرق بين رب شخص
كريم واخيه وبين رب كريم واخيه تحكم بحت اذ لا اعتبار بالتخصيص
اللفظي الثالث ان المعرف بلام الحقيقة اشارة الى الحقيقة الغير
الخارجية ومعنى الخصوص فيها تخلف الرابع انه كثيرا ما يغتفر
في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل فمن ذلك يجوز كل شاة وسخلتها
بدرهم واي فتى هيجاء انت وجارها ولا يجوز كل سخلتها

قلت

سخلتها

سخلتها وبما اي جارها اذ لا يجوز ان يضاف كل واي الى معرفة مفردة
كما ان اسم التفضيل كك نص عليه ابن هشام في القاعدة الثامنة
من الباب السادس من كتاب المغني فلا يدل صحة رب رجل واخيه
على كون الضمير نكرة على ما يشير اليه سوق الكلام على انا لا نم صحة
رب رجل كريم واخيه عند الجمهور وامتناع رب رجل كريم واخيه
اما الاول فلان المذكور في كتب النحو وجوب نعت مجرور رب ان
كان اسما ظاهرا قال الدماميني هذا مذهب المبرد وابن السراج
واكثر المتاخرين وفي البسيط انه مذهب البصريين وخالف في ذلك
الاخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وابن خروف واما الثاني
فلما اشير اليه من القاعدة اللهم الا ان يثبت انه لم يرد في الاستعمال
قوله اشارة وضعية قيل هذا احتراز عن النكرات المتعينة
عند المخاطب نحو قولك جاءني رجل تعرفه او رجل هو اخوك فان رجلا
لم يوضع للاشارة الى مختص وفيه نظر لان الاشارة فيما ذكر
بالوصف اعني تعرفه او هو اخوك والكلام في الاشارة باللفظ
اللهم الا ان يقال الاشارة باللفظ والوصف له مدخل في تلك
الاشارة قوله فتعريفه لافادة المخاطب جواب شرط محذوف
والتقدير اذا عرفت ما ذكر فنقول تعريف المسند اليه الى اخر قوله
وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا
انما نسب البعد ههنا الى نفس الحكم وفيما سبق الى احتمال التحقق
تفننا في العبارة واعلم ان القضية الكلية المستفادة من
لفظ كلما انما هي باعتبار الغالب والا فيجوز ان يكون المسند
من اللوازم البينة للمسند اليه فلا يكون مفيدا لبعد الحكم كقولنا
الاثنان هو الزوج الاول وان المراد بالحكم في قوله ازداد الحكم بعدا
ما يشمل فائدة الخبر فانه حكم ايضا كما صرح به لا الحكم الذي يعني
ذلك المسند والمسند اليه فقط على ما يتبادر من السوق وذلك
لان تخصيص المسند والمسند اليه كما يفيد بعد احتمال تحقق الحكم
الذي هو فائدة الخبر كك يفيد بعد احتمال تحقق ان منهما فيجب

فيوجب كون افادته اتم فان لازم الفائدة في قولنا زيد حافظ للتورية
ابعد من احتمال التحقق بالنسبة الى لازم الفائدة في شيء ما موجود
والفائدة فافادة اللازم في الاول اتم منها في الثاني قوله لانه وضع
بخلاف تخصيص النكرة يريد ان التخصيص والتعيين في المعرفة
بحسب الوضع لانها موضوعة للمعين من حيث هو معين بخلاف
النكرة فان مدلولها وان كان معينا في نفسه الا ان التعيين
ليس بمعتبر في وضعها قوله وقد يترك اي الخطاب مع معين
الى غيره اشارة الى ان ضمير يترك راجع الى الخطاب ويحتمل ان
يرجع الى الاصل اي يترك الاصل ذهابا الى غيره ثم حق العبارة على ما
ذكره في شرح المفتاح ان يقال المعين اذ توخاطبه وهذا الخطاب له
وانت خاطب معه اللهم الا ان يجعل الظرف مستقرا اي كائنا
مع معين او الكائن معه فينبغي ان يجعل الكائن بمعنى ما من شانه
ان يكون كما لا يخفى على الذوق السليم وقوله الى غيره اي مائلا او متوجها
الى غيره قوله على سبيل البدل اما اذا كان ضمير المخاطب واحدا
او مثنى فكونه للعموم على سبيل البدل ظاهر واما اذا كان
جمعا فالظاهر اذا قصد غير معين ان يعم المخاطبين على سبيل
الشمول لكنه قيل لم يوجد في القرآن ولا في كلام العرب العرباء
خطاب عام قوله بصيغة الجمع وفيه نظر واعلم ان ضمير المخاطب
موضوع بالوضع العام لكل معين مانع عن ارادة الغير حين
ارادته على ما هو المختار او موضوع لمعنى كلي لكن بشرط استعماله
في جزئياته المعينة فالخطاب اذا لم يقصد به المعين يكون مجازا
على كلا التقديرين قوله تناهت حالهم الفظيعة في الظهور
الفظيعة الشنيعة الشديدة من فظع الامر بالضم فظاعة
فهو فظيع اي شنيع شديد جاوز المقدار ومراد المص من الحال
في قوله تناهت حالهم فظاعة امرهم وقباحة شانهم
ووصف الشارح اياها بالفظاعة بناء على نقله من المرزوقي في
اثناء التمثيل للمجاز العقلي من ان العرب اذا ارادوا المبالغة

في وصف الشيء يشتقون من لفظه ما يتبعونه به تاكيدا وتنبيها على
تناهيه كشعر شاعر وامثاله ويجوز حذف المضاف وحينئذ اي فظاعة
حالهم الفظيعة او حالهم الفظيعة من حيث فظاعتها وعلى
كل من التوجيهات لا يرد ان يتوصف الشرطية لا يقتضي صدق المقدم
تصدق قوله ولو ترى مع جوابه المحذوف اعني لرايت امرا فظيعا وبحوه يقتضي
وقوع مقدمها وهو رؤية كل احد ليدل على غاية الظهور حالهم بل انما
كان القصد بخطاب ترى الى العموم على كمال الظهور شناعة لدلالة التهاله
على ان فظاعة حالهم لا يختص برؤية احد دون احد بل يحكم كل من
يراها بانها فظيعة اذا عرفت ما ذكر عرفت ان تخصيصهم اياه وصف الحال
عن حملها على الفظاعة كما في التوجيه الاول فقد وهم قوله لفساد المعنى
اذ العموم في المعلول عنه اعني ان اكرمت او احسنت اليه اظهر فان الاخراج
في صورة الخطاب ينافي العموم الا ان يحمل على حذف المضاف وتعليل العدول
عن الظاهر بفائدة يفيدها الظاهر المعدول عنه اظهر من افادة المعدول
اليه الذي هو خلاف الظاهر فاسد محض كما ترى هذا وقد يوجه تعلق
الطرفين بان الاخراج في صورة الخطاب بان المتبادر منه تحقق صورة الخطاب
من غير تحقق معناه الحقيقي فكانه اكتفى بصورة الخطاب من غير ان يوجد
معناه ليفيد العموم يعني انا غيرنا هذه الصورة عن المعنى الحقيقي ليتاتى
لنا قصد العموم اذ لو كان الخطاب على معناه الحقيقي لما تاتى لنا هذا وبان
هذا النوع من الخطاب لما كثر في الكلام وصار مشتهرا في افادة معنى
العموم جعل الاخراج من صورة الخطاب لافادة العموم وانت خبير
بان الوجه الثاني قد اندفع بالوجه الذي قررناه فتامل قوله يشعر بذلك
لفظ المفتاح حيث قال فلا تريد مخاطبا بعينه لكنك اذا قلت ان اكرمت او احسنت
اليه قصدا الى ان سوء معاملته لا يختص واحدا دون واحد فان قوله
قصدا بمنزلة قول المص ليفيد العموم ولا احتمال التعلق بكل تريد قوله
ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته وذلك بانهم لاحظوا المشخصات
بما يمنع به تصور التشخص عن وقوع الشركة مثلا فوضعوا العلم
بذلك الشيء مع تلك المشخصات اي التي جعل هذا المفهوم الكلي مراة

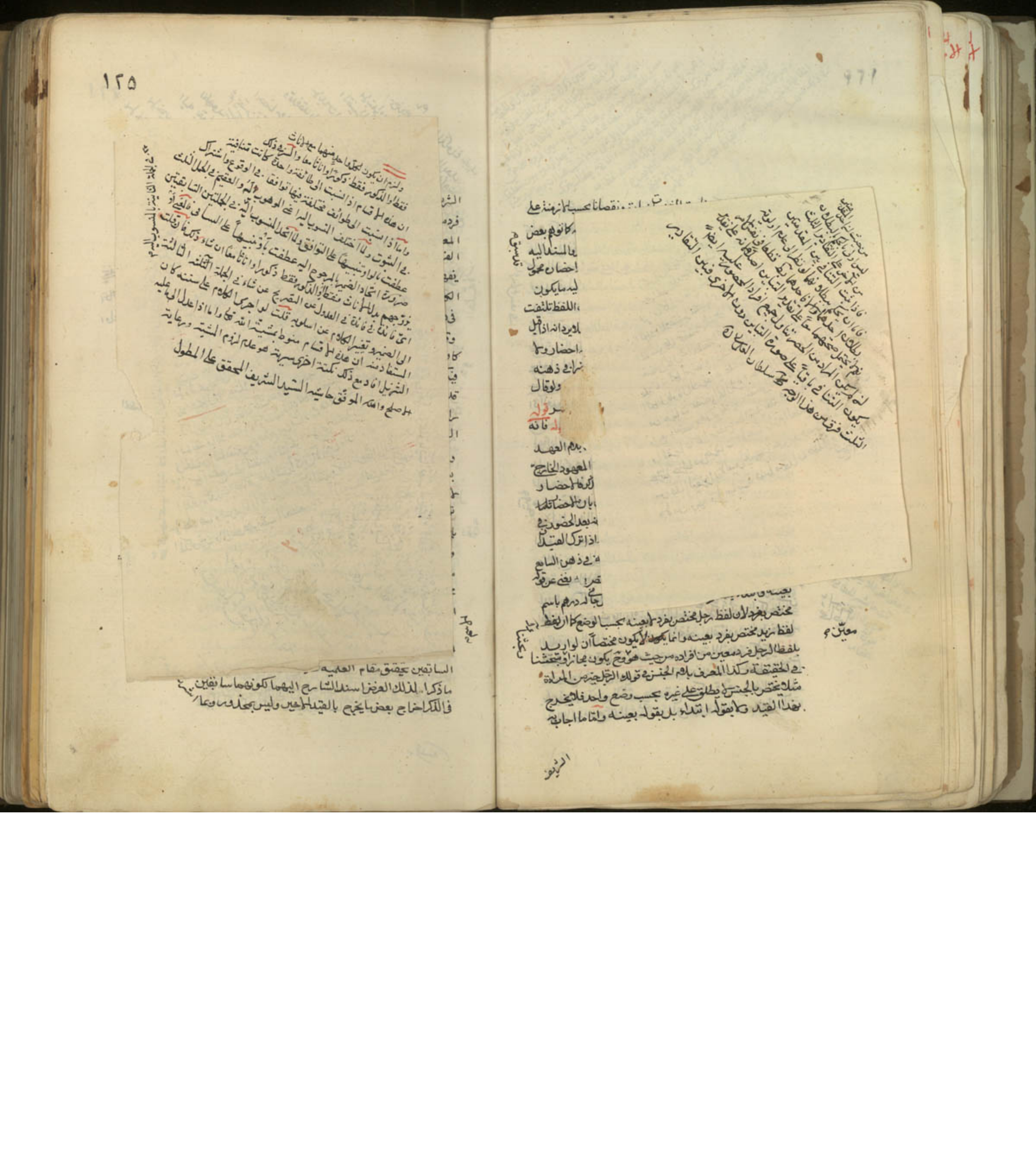
كل منها بحسب المثبتة فلا وطها بالقياس الى طائفة والاخرى بالقياس الى طائفة اخرى واما الجملة الثالثة حيث اورد معها

في الكلام اخراج بعض ما يخرج بالقيد الاخير وليس بمحذور

ويمكن ان يقرر بحيث لا يرد عليه الاعتراض وهو ان يقال معنى كلامه
معنى الحصر على وجه لا يرد عليه الاعتراض وهو ان يقال معنى كلامه
ثم ان كلا ارتفاع شان الكلام حاصل بعلة وهي مطابقته ذلك
الكلام للاعتبار المناسب اي كون ذلك الكلام جزئيا من جزئيات الاعتبار
المناسب على تحققه منزلة معنى المطابقة على عكس ما يقول المنطقيون ولنزل
مقتضى الحال في الحقيقة الكلام الكلي فيكون نفس الكلام جزئيات الاعتبار
علة تامة لكل ارتفاع اذ هو معنى المتبادر عند الاطلاق من باب البيعة
الكامل فلو قال للارتفاع علة تامة غير ذلك وهي كونه الكلام جزئيا
من جزئيات مقتضى الحال لزم اجتماع العلتين المستقلتين على معلول
واحد بالتشخص وهو محال فلا يكون مقتضى الحال اعم وليس الاعتبار اعم ايضا
والمقرر ان كلا ارتفاع حاصل بعلة هي غير هذا وهو كون الكلام
جزئيا جزئيا من جزئيات الاعتبار لزم العلتين وهو محال فتبين
من هذا التقرير انه ليس بينهما عموم وخصوص لا مطلقا
ولا من وجه ولا مباينة فهما متحدان صدقا وهو المطلوب
شيخ الاسلام

مختص بفرد لان لفظ رجل مختص بفرد لا بعينه بحسب الوضع كما ان لفظ
لفظ زيد مختص بفرد بعينه وانما يكون لا يكون مختصا ان لو اريد
بلفظ الرجل فرد معين من افراده من حيث هو وح يكون مجازا او متجشنا
في الحقيقة وكذا المعرف باسم الجنس في قولك الرجل خير من المرأة
مثلا مختص بالجنس لا يطلق على غيره بحسب وضع واحد فلا يخرج
بهذا القيد ولا بقوله ابتداء بل بقوله بعينه ولهذا ما اجابه

معين ج



لملاحظتها فلا يضر تفاوت المشخصات زيادة ونقصانا بحسب الازمنة على تقدير تسليمه ولا يلزم تعدد الاوضاع ولا كلية الموضوع له كما توهم بعض اصحاب الحواشي قوله احضاره اى المسند اليه ثم قد ان المسند والمسند اليه ههنا من اوصاف اللفظ ولا شك ان المحضر هو المعنى فقوله احضاره محمول على الاستخدام او على حذف المضاف ولعل المراد باحضار المسند اليه ما يكون سببا للالتفات اليه في الجملة ولا شك ان النفس اذا سمعت اللفظ تلتفت الى المعنى وان كان حاضرا فيها كما صرح به في حاشية المطالع فلا يرد انه اذا قيل جاء زيد حال حضور المسند اليه في ذهن السامع لم يوجد به احضار ولا ان المسند اليه في قولك جاء زيد وهو راكب لما كان حاضرا في ذهنه فلا احضار ثانيا بضمير الغائب والا فلا فائدة في الاتيان بالضمير ولو قال بدل الاحضار للاخبار عنه بعينه باسم مختص به لكان اظهر قوله بعينه حال من مفعول المصدر اى متلبسا بعينه وبشخصه قوله فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها اه قيل المعرف بلام العهد الخارجي وكذا الموصول والمعرف بالاضافة اذا اريد بها المعهود الخارجي يحتاج الى العلم بالمعهود وان سلم انه لا يحتاج الى تقدم الذكر فالاحضار في هذه الثلثة يكون ثانيا لا ابتداء كما زعمه واعتذر بان الاحضار لما ثانيا انما يصح او يحسن اذا كان بعد الاحضار ولا يكفي كونه بعد الحضور في الجملة قوله هذا القيد مغن عن الاولين فيه بحث لانه اذا ترك القيد الاولان يكون الكلام هكذا وبالعلمية لاحضار المسند اليه في ذهن السامع باسم مختص به اى بالمسند اليه فلا تم ان قوله باسم مختص به يغني عن قوله بعينه وابتداء كيف والاحضار معنى الرجل في قولنا رجل جاءني له درهم باسم مختص بفرد لان لفظ رجل مختص بفرد لا بعينه بحسب الوضع كما ان لفظ لفظ زيد مختص بفرد بعينه وانما يصح الا يكون مختصا ان لو اريد بلفظ الرجل فرد معين من افراده من حيث هو هو حتى يكون مجازا او متجوزا في الحقيقة وكذا المعرف بلام الجنس في قولك الرجل خير من المرأة مثلا يختص بالجنس لا يطلق على غيره بحسب وضع واحد فلا يخرج بهذا القيد ولا بقوله ابتداء بل بقوله بعينه واما ما اجابه

الشريف

حواشي

الشريف في شرح المفتاح عن الثاني من ان المعرف بلام الجنس قد يقصد به فرد منه لا على التعيين بوضع واحد فيخرج بقيد الاختصاص ايضا كساير المعارف والنكرات ففيه نظر لان المعرف بلام الجنس حين ما يقصد به الفرد المنتشر مستعمل في الجنس الموضوع له والقصد الى الفرد انما يفهم من القرائن الخارجية على ما سيجيء تحقيقه لا يقال فليكن الكلام عند ترك القيدين الاولين هكذا وبالعلمية لاحضار المسند اليه في ذهن السامع باسم المختص بالمعين اى المشخص المانع تصوره عن وقوع الشركة فيندفع البحث لانا نقول سؤال الاغناء انما يتوجه اذا كان قيد من قيود التعريف على الوجه الذي ذكر مغنيا عن قيد آخر مذكور فيه لا اذا امكن ان يقيد بقيد على وجه سقط الاحتياج الى آخر وانت قد تحققت من كلام الشارح ان ضمير به في قوله باسم مختص به راجع الى المسند اليه لا الى المعين من حيث هو معين على ان في الصورة المذكورة ايضا اعتبار قيد التعيين متحقق فلا اغناء اصلا وبهذا التقرير ظهر ان قول الشارح في تقرير السؤال لان الاسم المختص بشيء معين ليس الا العلم فيه مسامحة انما مقتضى السوق ان يقول لان الاسم المختص بالمسند اليه قوله قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود توجيه الجواب انا لا نسلم انحصار الاسم المختص في العلم فان المراد بالاختصاص الاختصاص في الجملة والرحمن مختص به تعالى بطريق الغلبة والاستعمال وان كان في الاصل موضوعا للذات له الرحمة الكاملة مطلقا مع انه ليس بعلم لوقوعه صفة فمثل الرحمن لا يخرج بقوله باسم مختص بل بقوله بعينه ان نظر الى ان مفهومه كلي في الاصل او بقوله ابتداء ان نظر الى الخصوص العارض بحسب الاستعمال كما هو الظاهر ولو سلم ان المختص بشيء ليس الا العلم بناء على ان يراد بالاختصاص الاختصاص بحسب الوضع فليكن الغرض الاصلي من ذكر القيدين السابقين تحقيق مقام العلمية غاية ما في الباب انهما بعد ما ذكرا لذلك الغرض اسند الشارح اليهما لكونهما سابقين في الذكر اخراج بعض ما يخرج بالقيد الاخير وليس بمحذور وعلى

أي خروج الأمور المذكورة بتقييد الابتداء موقوفة وفيه إيماء إلى البعد التفسير المذكور بعد البعد لا أن لا لزوم لا بد من اعتبار الأولية في معنى الابتداء وقد فقد دائما إذ لا نقول معنى لفظه أحضاره بنفس لفظه أحضاره ابتداء أحضاره مختصر به لأن تقييد ذلك باسم مختص فلما أشار لظهور ذلك وأما أن أن الخطأ لكن هنا إليه بقوله ولو أريد ذلك إلى أن المراد للأخير موقوف على الاختصاص الاختصاص بالاختصاص

من توجيه الجواب المنفي اندفع لزوم استدراك أحد القيدين الأولين
أعني بعينه وابتداء بخلاف ما وجهه به الفاضل المحشي فإنه لا يدفع
استدراك قيد الابتداء قوله لأنا نقول هذا موقوف أي إخراج الأمور
المذكورة بتقييد الابتداء موقوف وفيه إيماء إلى بعد التفسير المذكور
لأنه لا بد من اعتبار الأولية في معنى الابتداء وقد فقد لكن هذا موقوف
على أن المراد بالاختصاص بحسب الوضع وإلا فالإحضار بالضمير
إحضار باسم مختص وليس بنفس لفظه لتوقفه على ملاحظة القرينة
وخصوص الاستعمال ووجه توقف خروج الأمور المذكورة على تفسير
ابتداء بما ذكره أنه لو فسر بأولية كما ذكره الشارح لم يخرج
لما حققه في الاعتذار السابق قوله وبعد اللتيا والتي اللتيا
تصغير التي على خلاف القياس لأن التصغير قياسه أن يضم أول المصغر
وهذا أبقي على فتحته الأصلية لكنهم عوضوا عن ضم أوله بزيادة الألف
في آخره كما فعلوا ذلك في نظائره من اللذيا وذيا وذياك والمعنى بعد الخطة
الصغيرة والكبيرة التي من فظاعة شأنهما بحيث كيت وكيت وحذف
الصلة إيماء لقصور العبارة عن الإحاطة بوصف الأمر الذي كني
بهما عنه وفي ذلك من تفخيم أمره ما لا يخفى قوله وما سواه إنما وضع ليستعمل
في شيء بعينه فإن قلت تعريف مطلق المعرفة سابقا بقوله ما وضع ليستعمل
في شيء بعينه يدل على دخول العلم فيه وقوله ههنا وما سواه يدل على خروج العلم
عنه فيتناقض كلاماه قلت المراد من التعريف السابق أن المعرفة
ما وضع لهذا الغرض سواء كان الموضوع له كليا أو جزئيا ومما ذكره ههنا أن ما
سواه إنما وضع لمفهوم كلي ليستعمل في جزئياته بقرينة المقام فلا تناقض نعم كلامه
مبني على مذهب مرجوح والتحقيق أن الوضع عام والموضوع له خاص وهو
المعينات التي جعل المفهوم الكلي مرآة لملاحظتها عند الوضع فليفهم
قوله ولا يخفى على المنصف أن الوجه ما ذكرناه أولا وذلك لأن قيد الابتداء
على ما ذكره هذا القائل خرج سائر المعارف ولا يكون لقوله باسم مختص
فائدة سوى تحقيق المقام وأما على ما ذكره الشارح فالاسم المختص وإن كان
مخرجا لها لكن يكون لكل من القيدين السابقين بعد تحقيق المقام مقابل

قيد الابتداء أصلا ... نفع الإتيان إنما يليه ثم ... أو الابتداء ... أولية ... الذكر فليتأمل

العلمية

والليتيا

الخطة الصغيرة

بحذيت تم

للسند

يُسنَد إليه إحضاره لتقدمه في الذكر على أن الإحضار في العلم ليس في
أول زمان ذكره بل بعد ذكر الوضع لأنه مسبوق بتقديم
العلم به ولئن أغمض عن ذلك فالإحضار أول زمان الذكر متحقق
في ضميري المتكلم والمخاطب إذ لا يفهم منهما فيه إلا المتعين قوله
نحو قل هو الله أحد يحتمل أن يكون هو مبتدأ والله خبره وأحد خبرا ثانيا
أو بدلا من الله بناء على حسن إبدال النكرة الغير الموصوفة من المعرفة إذا
استفيد منها ما لم يستفد من المبدل منه كما ذكره الرضي ويحتمل
أن يكون ضمير الشأن والجملة خبره ويفسر الأحدية بحسب الوصف
بمعنى أنه أحدي وصفه مثل الوجوب واستحقاق العبادة ونظائرهما أو بحسب
الذات أي لا تركيب فيه أصلا وعلى الوجهين يظهر فائدة حمل الأحد عليه لأنه
لا يكون مثل أن زيد أحد قوله فالله أصله الإله حذفت الهمزة وعوضت عنها
حرف التعريف قيل عليه لما كان الأصل هو الإله معرفا باللام لم يكن حرف التعريف
عوضا عن الهمزة المحذوفة لاجتماعهما معها في الأصل وجوابه بعد تسليم عدم
جواز اجتماع العوض والمعوض عنه أن حرف التعريف في الإله من قوله
أصله الإله من الحكاية لا من المحكي ومراده أن الله أصله إله منكرا
كما ذكر في تفسير القاضي وإنما دخل حرف التعريف في خبر المبتدأ لإفادة
الحصر كما في زيد الأمير إشارة إلى عدم ارتضائه قول سيبويه
بأنه يجوز أن يكون أصله لاه من لاه يليه بمعنى ستر واحتجب
ووجه عدم الارتضاء ما ذكره في شرح الكشاف من أن كثرة دوران
إله في الكلام واستعماله في المعبود وإطلاقه على الله رجح جانب
الاشتقاق من إله ولو سلم أن حرف التعريف من المحكي فنقول المضاف
محذوف أي عوضت منها لازمية حرف التعريف الذي يدل عليه كلامه وصرح
به القطب في شرحه لا على سبيل التشديد والأول هو الأظهر
وفي الوجه يتعين كون حذف الهمزة على غير قياس إذ قياس حذف
الهمزة نقل حركتها إلى ما قبلها ونقل الحركة متوقف على وجود اللام
المتوقف على حذف الهمزة لأن العوض لا يؤتى به إلا بعد المعوض
عنه فلو كان حذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى اللام لزم الدور قوله

وتفسير الأحدية

اللهم

ثم جعل علماً اي بعد حذف الهمزة واما قبله فقيل الاله المعرف باللام من الاسماء
الغالبة لكن لا يصل الى حد العلمية وقيل هو ايضا علم له بالغلبة لكن اريد به
تأكيد الاختصاص بالتعيين فحذفت الهمزة فصار الله محذوف الهمزة
مختصاً بالمعبود بالحق فالاله قبل حذف الهمزة وبعدها علم لتلك الذات
المعينة الا انه قبل المحذوف اطلق على غيره اطلاق النجم على الثريا
فيكون الغلبة تحقيقية وبعده لم يطلق على غيره اصلا فيكون الغلبة
تقديرية قوله لما افاد المعنى التوحيدي اي بحسب دلالة اللفظ قوله فيجب
ان يكون اله بمعنى المعبود بالحق بقرينة المقام فان المراء والجدال
انما هو في المعبود بحق وهو المقصود بحصر الوجود فيه لكثرة المعبودات
الباطلة فلا ينافي الغرض ما في شرح الكشاف من ان اله بالتنكير بمعنى المعبود
مطلقا والاله بالتعريف بمعنى المعبود بالحق فانه هناك بصدد بيان
المعنى بحسب الوضع قوله فالموجود اي موجود اشارة الى ان خبر لا محذوف
والا الله بدل من محل اسم لا ولم يجعل الا الله خبر لا لان المعنى على نفي الوجود
عن آلهة سوى الله تعالى لا على نفي مغايرة الله عن كل اله وهو الذي
يفيد الاستثناء المفرغ الواقع موقع الخبر كما لا يخفى وانما لم يقدر الخبر
في الامكان او ممكن مع ان فيه ردا لخطاء المشركين في اعتقاد تعدد
الالهة على وجه ابلغ وهو سلوك الطريقة البرهانية لان نفي
الامكان يستلزم نفي الوجود بدون العكس لان المقصود بكلمة التوحيد
هو اثبات الوجود لله تعالى ونفيه عن اله غيره تعالى واثبات الامكان لا
يستلزم اثبات الوجود فان قلت فالكلام لا ينفي الامكان عن غيره تعالى
قلت ذلك المنفي مستدل عليه بدلائل اخر وليس بمقصود بالبيان ههنا
على ان المتمردين لا يدعون امكان غيره تعالى بدون الوجود قوله كما في
الالقاب الصالحة لمدح او ذم توصيف الالقاب بما ذكر ليس للتخصيص بل
للكشف والتوضيح لان اللقب علم يشعر بمدح او ذم مقصود منه قطعا
واما الكنية فهو علم صدر باب او ام وما سواهما من الاعلام يسمى
اسماء والفرق بين اللقب والكنية بالحيثية فاشعار بعض الكنى
بالمدح او الذم كابي الفضل وابي الجهل لا يضر قوله وفي التنزيل

غيره م

آلهة

تبت

تبت يدا ابي لهب غير الاسلوب لان العلم ههنا مضاف اليه في النظم
والتمثيل لمجرد كون المقام مقام كناية وقيل لفظ يدي مقحم فالعلم
مسند اليه في الحقيقة وتنكير جهنمي في يدي جهنمي للتهويل كانه
قيل اي جهنمي قوله انتقال من الملزوم الى اللازم ح لكن المنتقل عنه
معنى مجازي للفظ اذ لم يعني ابي لهب بحسب الوضع ملابسه بل
والده وسيجيء في فن البيان ان شاء الله تعالى ان الكناية قد تكون مبنية
على المجاز وبالعكس قوله انما هو بحسب الاول اعني الاضافي دون الثاني
اعني العلمي قال الشارح في شرح المفتاح في قوله تعالى تبت يدا ابي لهب
لم يطلق الاسم الا على الشخص المسمى بابي لهب لكن لينتقل منه الى ملازم
اللهب لينتقل منه الى الجهنمي هذه عبارته في ذلك الشرح وظاهره
لا يناسب قوله ههنا وهذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول دون
الثاني فان الملزوم على ما ذكره هناك بحسب الوضع الثاني لكن بتوسط
الوضع الاول فينبغي ان يحمل ههنا انما هو بحسب الوضع الاول على الحصر الاضافي
ليستلزم كلامه اي ليس اللزوم بحسب الوضع فقط بل يجب ان
يلاحظ الوضع الاضافي ثم هذا مبني على ما هو الظاهر من ان منشأ اشتهار
ابي لهب بكونه جهنميا ما يفهم من المعنى الاضافي اعني ملابسه
اللهب الحقيقي واما اذا جوز الاشتهار المذكور مع قطع النظر
عن المعنى الاضافي كان نظائره كما تم على ما قرره الفاضل المحشي فلا
احتياج الى توسيط الوضع الاضافي قوله ويجب ان يعلم ان ابا
لهب انما استعمل ههنا في الشخص المسمى به لينتقل منه الى جهنمي
اي بواسطة الوضع الاضافي على ما حققه مما ذكره في شرح المفتاح
فلا ينافي قوله سابقا الا ان هذا اللزوم آه واعترض عليه بانهم
شرطوا في الكناية ان يكون المقصود هو المعنى الكنائي والمعنى الاصلي
وسيلة اليه والتزام كون الشخص ههنا وسيلة ووصف كونه
جهنميا هو المقصود الاصلي ومناط النفي والاثبات بعيد جدا واجيب
بان توهم البعد انما ينشأ من الغفلة عن وجه العدول من
الاسم الى الكنية فلا حاجة الى التزام فهم الوصف عند اطلاقه

الوضع م

قوله م

لكن م

ملاحظة م

على الشخص من قبيل مستتبعات التراكيب واطلاق الكناية عليه على سبيل التشبيه او استعمال الكناية في مجرد معنى الخفاء فتامل
بقي ههنا بحث وهو ان قوله ويجب ان يعلم الخ مناقض لما صرح به في البيان في اثناء تحقيق فوائد القيود المذكورة في تعريف الحقيقة من ان القول بكون الكناية حقيقة غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له والجواب ان الشارح ذكر في شرح المفتاح في مفتتح الاصل الثالث من علم البيان ان لهم في تعريف الكناية طريقين احدهما انه استعمال اللفظ في غير الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع له وثانيهما انه استعمال اللفظ في الموضوع له لكن لا يكون مقصودا بل لينتقل منه الى غير الموضوع له اللازم المقصود فما ذكر الشارح في البيان مبني على المذهب الاول وبناء على ان المختار ما اليه كما اشار الشارح في بحث الكناية من هذا الكتاب وما ذكره في قوله وربما يجاب مبني على المذهب الثاني
قوله او ايهام استلذاذه ذكر الشارح في شرح المفتاح ان الاحسن تمكل الايهام الى الاعلام ونحوه وعليه اطبق شراحه وفيه بحث اذ في لفظ الايهام نكتة مفقودة في لفظ الاعلام وهي ايماء الى ان التبرك او الاستلذاذ في كونهما من الاغراض المطلوبة بالذكر والاحوال المقتضية لم يحيث يكفي في اقتضاء الذكر في ايهامهما حتى يتعين الحكم في الاعلام ونحوه بالطريق الاولى ولو بدل لفظ الايهام بالاعلام لفات هذا الايهام
قوله وغير ذلك مما يناسب اعتباره مثل التنبيه على غباوة المخاطب بانه لا يتعين عنده المسند اليه الا باسمه الذي يخصه قوله لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين اشارة الى ان التعريف انما هو بحسب معرفة المخاطب ولذا قال الادباء المعرفة ما يعرفه مخاطبك
قوله ثم الموصول وذو اللام سواء خلافا لابن كيسان وابن السراج فان ذا اللام اعرف من الموصول عندهما وللكوفيين فعندهم الموصول اعرف من ذي اللام قوله ولذا صح الذي يوسوس الخ هذا انما يدل على ان الموصول ليس باعرف من ذي اللام بناء على ما تقرر من ان الموصول لا بد ان يكون اعرف من الصفة او مساويا لها فلا يمنع اعرفية ذي اللام

تقرير / ذكر / اطبقوا / شرايفة / جعلهم

ذي اللام كما هو مذهب ابن كيسان وابن السراج وكانه بني الكلام على ان انتفاء اعرفية ذي اللام من الموصول ظاهر ولذا لم يتعرض بها غيرهما بخلاف العكس فلا استبعاد لا التفات اليه قوله وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه خلافا للمبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه عنده لانه يكتسب منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر قوله فهو وان تخصص بكونه مضروبا لك اشارة الى انه لا يلزم في التخصيص ان يصير جزئيا حقيقيا بل يحصل بنقص الشيوع قوله لانه موضوع لانسان لا تخصيص فيه اي لم يعتبر في اصل وضعه التخصيص وان جاز ان يخصص بحسب العارض كما في الصورة المذكورة قوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة الكلام على تقدير اقتضاء المقام كون المسند اليه معرفة والمقصود تعيين وجوه التعريف كما اشار اليه الشارح في مفتتح البحث فلا يرد ان يقال جاز ان يجعل تلك الجملة صفة للنكرة فلم يتعين الموصول ثم الرجحان في الجملة كاف في المقتضي فلا يتوجه ان ما ذكر لا يقتضي كون المسند اليه موصولا لجواز ان يكون ما يجري عليه الموصول نحو الرجل الذي قدم عليك كريم اذ ذكر الموصول لما كان لازما فلا اقتضاء عليه مع افادة المقصود ترجح على ان اجزاء الموصول لا محالة انما يكون على قسم من اقسام المعرفة غير الموصول فهذا انما يتم اذا اقتضى المقام خصوصيته ذلك القسم والمفروض عدمه كما لا يخفى فتدبر
قوله اي الذي كان معنا امس رجل عالم ينتقض بمثل قولنا مصاحبنا امس رجل عالم فلا بد من امر آخر يرجح طريق الموصولية اذ الظاهر ان المقتضي اما موجب او مرجح ولا يكفي مجرد الملائمة والمناسبة
قوله الذين في ديار الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم هذا المثال ظاهر في عدم علمهما معا وان جاز ان يلاحظ تارة عدم علم المتكلم فقط وتارة عدم علمهما كما ينبئ عنه الجزء والاولى ان يمثل عدم علم المتكلم بقولك الذين كانوا معك امس لا اعرفهم قوله لقلة جدوى كذا انما لم يعلل عدم التعرض لما ذكر بانه اذا لم يكن للمتكلم علم بغير الصلة لا يتاتى منه

الحكم على الموصول بشيء ولا يكون الشيء معلوم الثبوت له لان المراد بالاحوال التي وقت اشفاء علم المتكلم هي التي يصح اعتبارها في جانب المسند اليه لتعيينه عند افادة الحكم للمخاطب ومفهوم الخبر لا يصلح ان يجعل عنوانا للموضوع ولا لغى الحمل فتدبر قوله او استهجان التصريح بالاسم فيه اشارة الى ان المراد بالغرض ما يكون باعثا على ايراد الموصول سواء كان غاية يقصد حصولها وفائدة تترتب عليه كزيادة التقرير او لم يكن كهذا وههنا بحث وهو ان مجرد استهجان التصريح بالاسم لا يفيد اختيار الموصولية لجواز ان يعبر عنه بطريق آخر لا استهجان فيه فلا بد من انضمام شيء الى الاستهجان ليترجح اختيار الموصولية على ما سواها من الطرق نعم قد ذكر في شرح المفتاح ان الاقتضاء يتحقق بمجرد الملائمة والمناسبة فلا تزاحم في المقتضي والمقتضى لكن لا يخفى ان المناسبات لا يطلق الاقتضاء الا اذا كان للمقتضي رجحان في الجملة كما ينبئ عنه قوله فمقتضيات ذكر المسند اليه ان المقتضي اعم من الموجب والمرجح اللهم الا ان يكتفي بالرجحان بالاضافة فكلما كان المضاف اليه اكثر كان الاقتضاء اتم واوفر قوله اي تقرير الغرض آه وجه تقديمه على القولين الاخيرين ان المقصود من الكلام هو الغرض المسوق له وكل من المسند والمسند اليه لافادة ذلك المقصود فحمل التقرير على تقريره اولى قوله واورد حكاية شريح وهي ان رجلا اقر عند شريح بشيء ثم انكر فقال له شريح شهد عليك ابن اخت خالتك آخر شريح التطويل ليعدل عن التصريح بنسبة الحماقة الى المنكر لكون الانكار بعد الاقرار ادخالا للعنق في ربقة الكذب فهذه الحكاية متعلقة باستهجان التصريح فان جعلت الآية مثالا لزيادة التقرير والاستهجان معا كان نظم الكلام صحيحا وان خصصت بزيادة التقرير كما توهم وقع بين الحكاية ومتعلقها فاصل اجنبي ان قلت ليس في لفظ زليخا استهجان فكيف يصح جعل الآية مثالا له قلت المستهجن تصريح اسم المراة

الكم

طلب م

في الحكم بالمراودة والاحتيال في الموافقة قوله ولقد نهزت مع الغواة نهزت بالدلو اي ضربت بها في الماء البئر وحركتها لتمتلئ والغواة جمع غاو وهو الضال والاسامة اخراج الماشية الى المرعى والسرح الجمال السائمة واللحظة النظر والاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف وقيل سرح سريع كذا في الديوان وفي الصحاح ناقة سرحة ومنسرحة اي سريعة والعصارة بضم العين والضاد المهملة ما يسيل من عصير العنب ونحوه والمراد الحاصل والخالصة والاثام بفتح الهمزة الاثم كذا في الديوان وفي الصحاح انه جزاء الاثم وحاصل المعنى اني جبت مع الغواة وسعيت في تحصيل اللذات هوى النفس حتى بلغت اقصى ما بلغ الانسان في شبابه نفاجات ووقفت ان الحاصل ما سعيت كان اثما وضلالا وذنبا ووبالا قوله ان الذين ترونهم البيت ترونهم بضم تاء الخطاب من الاراءة التي تتعدى الى ثلاثة مفاعيل هو الرؤية وهو الانسب دراية ايضا وان جاز الفتح بان يكون من الرؤية بمعنى الاعتقاد والغليل ما يجده الانسان من شدة الغيظ وحرارة العطش والصرع في اللغة الالقاء على الوجه للاهلاك فالهلاك فيما نحن فيه اما حقيقي او عبارة عن هلاك الاموال او عوارض النفس كالامراض على سبيل المجاز فاشار الى الاول بقوله اي تهلكوا والى الثاني بقوله او تصابوا قوله وجوابه ان العرف واللغة آه وقد اجيب ايضا بان التنبيه المذكور على الخطاء الذي ذكره هو اما ان يحصل من ذكر الظن المشعر بالخطاء او يفهم من العرف خطاء المخاطب في هذا الظن من مثل هذا الكلام وعلى كلا التقديرين لا خفاء في لزوم تحقق الايماء فيه ونفيه وانكاره مع اثبات التنبيه المذكور تدافع واما ان يحصل من مجموع الكلام فيرد عليه ان الكلام في معاني الموصولية ومقتضياتها لا في معاني الكلام الذي فيه الموصول قوله الى وجه بناء الخبر ظاهر قوله فيما سياتي فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب ونظائره يدل على ان المراد ههنا الى وجه بناء الخبر المبني وانما قدم البناء اشارة الى ان الايماء الموصول اذا كان مسندا اليه

الى الخبر من حيث ايراد المتكلم وبنائه اياه عليه كما قيل مثله في تعريف
العلم بحصول صورة الشيء **قوله** كالارصاد في علم البديع وهو
ان يجعل قبل العجز من الفقرة او البيت ما يدل عليه اذا عرف
الروي نحو قوله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون **قوله** الى
التعريض بالتعظيم آه اعترض عليه الفاضل المحشي بان حصول
هذه المعاني التي جعل الايماء ذريعة اليها يحصل بلا ايماء بالمذكور
بالمعنى المذكور كما اذا اخر الموصول وبدل الجملة الاسمية بالفعلية
فلا يستقيم جعله ذريعة اليها اجيب بان هذه المعاني يمكن تحصيلها
من مجموع الكلام ومن نفس الموصول مع صلته والاول هو المستغني
عن اعتبار الايماء واما الثاني فهو موقوف على اعتبار الايماء قطعا
مثلا تعظيم شعيب عليه السلم على وجه التعريض يحصل من مجموع
الكلام الى تكذيبه ولا حاجة في ذلك الى اعتبار الايماء ومن نفس
الموصول ايضا بان يعتبر ايماؤه الى ان الخبر من جنس الخيبة
والخسران فيتوسل بذلك الى التعريض بتعظيمه ولو لم يعتبر هذا
الايماء لم يمكن كما ان تصل اليه من نفس الموصول كما لا يخفى ولا
شك ان الكلام في معاني الموصولية لا في مجموع الكلام الذي يكون
الموصول من جملته فاندفع الاعتراض **قوله** فاشكل عليه الامر نحو
ان الذي سمك السماء اجاب عنه الفاضل المحشي بان مراده من العلة
علة اسناد الخبر الى المبتدا وبنائه عليه لا علة ثبوته له فلا اشكال
كما فصله وفيه بحث اما اولا فلانه ان اريد بالايماء الى علة بناء
الخبر الايماء الى ذات العلة ففيه انه مصرح بها فلا يحسن الايماء
وان اريد الايماء الى عليتها من جهة ان ترتب الحكم على المشتق
وما في حكمه يفيد علية المأخذ ففيه ان ذلك الترتيب انما يدل
على علية المأخذ لثبوت الخبر لا لاثباته واسناده على انه
يفوت حينئذ جعل الايماء ذريعة الى التعظيم مثلا لان
التعظيم انما يتوسل اليه بذكر العلة كما اعترف به نفسه
سواء اومى الى العلية ام لا واما ثانيا فلان الظاهر

وعجمن لنسبة الخذلان و

كذا

كم ذكر اليها

ان الباعث

ان الباعث في نفس الامر على ربط الجزئين في قوله تعالى ان الذين يستكبرون الآية
بيان سوء عاقبة المتكبرين وفي قول الشاعر ان الذي سمك السماء
البيت بيان رفعة شان الشاعر وهكذا في قول البواقي لانه لما
لاحظ المتكلم استكبار الكفار بعث مجرد ذلك على ربط دخول
جهنم بهم ولا لاحظ سمك السماء حمل مجرد ذلك على ربط بناء بيت
الشرف له فان هذا بعيد جدا كما لا يخفى على المنصف فتامل **قوله**
ومن الناس من افتى الخ آه اراد به العلامة الترمذي وقد
نبهناك في اوائل تقسيم الاسناد الى الحقيقة والمجاز ان الشارح
المحقق يعتبر في مثل هذا التركيب مضمون الجار والمجرور مبتدا
وما بعده خبرا اي بعض الناس يقول كذا لا بالعكس حتى يرد انه
لا يتصور بمثل هذا الاخبار فائدة ويمكن ان يجاب في هذا المحل
بوجه آخر وهو ان الاخبار بالبعضية للتعجب واستعظام
ان لا يختص بعض من الناس باتباع غيره في مثل هذا الكلام
فانه لم يبق في الانسانية بحيث كان ينبغي ان لا يعد من اتصف
به من جنس الناس لكن لو سلم صحة هذا التوجيه لا يطرد
في جميع المواضع كما لا يخفى بخلاف التوجيه الذي ذكره الشارح
قوله وسوق الكلام ينادي على فساد هذا التوجيه الراي اذ
ايثار لفظة ثم واسم الاشارة القريبة في قوله ثم يتفرع على هذا
مما بعد الاشارة البعيدة وقوله او ان يومي بذلك الى جعل المسند اليه
موصولا يكاد يصرح بالاشارة الى الايماء **قوله** الى محسوس غير مشاهد
فيه اشارة الى ان حق الترتيب تقديم المحسوس على المشاهد
وان تابع القوم في العكس حيث قال الى مشاهد محسوس وقد يوجه
تقديم المشاهد على انه يكفي وحده لاشتماله على معنى المحسوس
ثم ذكر المحسوس دفعا لتوهم ان يراد بالمشاهد المعلوم يقينا
لكثرة استعماله فيه ولو مجازا **قوله** واما الغرض الموجب له
او المرجح فقد اشار اليه ويرد عليه ان كل ما اشار اليه المص
غرض مرجح لا موجب نعم قد اشار الشارح بنفسه في آخر

باستطاع

البحث حيث قال ولانه لا يكون طريقا الى احضاره سوى الاشارة
الى الغرض الموجب ويمكن ان لو قصد الكل التمييز بغرض موجب فتامل
قوله من نسل شيبان بن ثعلبة بن ذهل كذا في القاموس والذي
في الصحاح وشيبان حي من بكر وهما شيبانان شيبان بن ثعلبة
وشيبان بن ذهل بن ثعلبة وقد جوز ابن جني في التنبيه على مشكل
الحماسة ان يكون وزن شيبان فعلان من شاب يشيب وان
يكون وزن فيعلان من شاب يشوب فحذفنا الواو بعد قلبها
ياء كما في ميت وميّت اصله ميوت ثم قوله من نسل شيبان
اما خبر ثان او حال على سبيل التداخل او الترادف واما جعله ظرفا
لغوا متعلقا بفرد اي ممتاز منهم فليس يحسن لان مقام المدح
يقتضي ان يثبت للممدوح الفردية في المحاسن بالقياس الى
كافة الناس لا بالقياس الى نسل شيبان فقط كما لا يخفى الا ان يبني
الكلام على ادعاء اشتهار نسل شيبان بامتيازهم من سواهم
بالمحاسن فتبصر قوله وهما شجرتان بالبادية يمكن ان يقال انما لم
يقل شجران مع ان الضال بتخفيف اللام والسلم نوعان من الشجر
والمفرد الضالة والسلمة ايماء الى ان المراد بالضال والسلم اللذين
حكم على نسل شيبان بانهم مقيمون بينهما فردان من ذينك
النوعين يعني انهم كانوا كل في نفس الامر وهذا كما تقول رايت رجلا
اذا رايت زيدا قوله نظر علم المعاني الحق ان القرب والبعد والتوسط ان
جعلت داخلة في معاني اسماء الاشارة كان هذا بحثا لغويا ذكر توطئة
لما يتفرع عليه من مباحث الخواص وان جعلت خارجة عنها
يقصدها البلغاء بحسب مناسبة الالفاظ في قلة الحروف و
والكثرة والتوسط كان من علم المعاني قوله وعلم المعاني من حيث انه
قيل هذا هو الحق واما ما ذكره الفاضل المحشي من ان ذلك جار في
الالفاظ كلها فجوابه ان الالتزام والاهتمام بالبحث عن احوال علمية
المسند اليه وتعريفه بغيرها وتنكيره وجميع ذلك يدل على
معانيه بطريق الوضع الا انه اذا اعتبر فيها ما ذكره الشارح

تبيلتان ح

شيبان ح

من الاعتبار

قوله من الاعتبار حصل امر زائد على الوضع يتعلق به نظر علم المعاني فتامل
عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون قيل عليه ان الذين يؤمنون من جملة
ما يدل على الاوصاف فلا يناسب ان يجعل مشارا اليه لعدم صحة التعقيب
بل المناسب ان يقول وهم المتقون اجيب بان المراد ذات الموصول
من غير ملاحظتها بمضمون الصلة بقرينة عده الايمان من جملة الاوصاف
التي عقب بها المشار اليه وانما وانما لم يعبر عن تلك الذات بنفس الموصول
لقبح ذكره بدون الصلة واما عدم جعل المشار اليه هو المتقين فبناء
على ان الذين يؤمنون يمكن ان يجعل منقطعا عن المتقين على سبيل
الاستيناف مرفوعا بالابتداء مخبرا عنه باولئك على هدى وان يجعل
جاريا عليه كما ذكر في الكشاف فعلى التقدير الثاني يحسن ان يجعل
الاشارة الى احدهما اشارة الى الاخر من غير تخلف لان الصفة والموصوف
واما على التقدير الاول فليس بذلك الحسن لان المراد بالمشار اليه هو المعنى
الذي اشير باسم الاشارة الى لفظه كما ينبئ عنه قوله عقب المشار اليه
باوصاف وذلك المعنى هو معنى الذين يؤمنون لا معنى المتقين وان اتحدا
في الواقع فليتامل قوله او نحو ذلك مثل ان يقصد به شدة ذكاء
المخاطب وقوة ادراكه كقولك في مسئلة تتحير فيها العقول هذه المسئلة
محققة عندك تشير الى ان المسئلة التي تتحير فيها العقول كالمحسوس
المشاهد عنده ونحو ذلك قال الشارح في شرح المفتاح ومما يجب التنبيه
له ان ما يورد في امثال هذه المقامات من الآيات والابيات امثلة
لا شواهد حتى يتهم باحتمال الغير وانه لا امتناع في جمع مثال واحد
بين كثير من اللطايف والاغراض فان مبنى تلك الاقتضاءات وكون
التراكيب لما يذكر من الاغراض على مجرد المناسبات والا فاين للبشر
ان يقسم المتكلم ما نسب اليه من الاعتبارات فليحافظ على هذه النكتة
فلها مواضع نفع قوله واحدا كان او اثنين الظاهر ان المراد واحدا
او فردين او افراد كما يدل عليه قوله في شرح المفتاح واما الى حصة
معينة من الحقيقة فردا او فردين او اكثر ففيه مسامحة اذ الظاهر
ان الفرد هو المركب من الطبيعة الكلية وما ينضم اليها من المشخص

من التشخص لا نفس الحصة المعروضة له لان يحمل الحصة فيما سبق على
المجموع مجازا من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل اذ قد تقرر انه المعهود
في العهد الخارجي هو الحصة مع العوارض نحو الانسان في قولنا واحد كان
آه قوله كناية هذا من احد اقسام الكناية المصطلحة وهو الكناية
المطلوبة بها غير صفة ولا نسبة وهو ان يتعين في صفة من الصفات
اختصاص بموصوف معين فتذكر تلك الصفة فيتوصل بها الى الموصوف
فان التحرير من الصفات المختصة بالذكر كما اشار اليه بقوله لكن التحرير
انما كان للذكر يعني لما كان التحرير مختصا بالذكور علم ان مطلوبها كان
هو الذكر وهو ليس بمذكور صريحا بل ذكر ملزومه وهو التحرير قوله والاشارة
الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى للاضافة اما من قبيل اضافة الصفة
الى موصوفها الى الموصوف او بيانية اي مفهوم هو مسمى الاسم المجرد
عن اللام ثم اقتضاء الاشارة الى نفس الحقيقة التعريف باللام انما
يظهر اذا لم يوجد علم الجنس والا ففيه ايضا اشارة الى نفس الحقيقة
لكن بجوهر اللفظ لا الآلة قوله يعني يطلق المعرف باللام آه دفع لما
يتبادر من ظاهر قول المص وقد يأتي لواحد آه من ان المعرف بلام الحقيقة
في العهد الذهني مستعمل في مجموع الماهية مع العوارض فهو
من قبيل اطلاق العام وارادة الخاص فوجه الدفع ظاهر من كلامه
قوله فالمتحد اما على صيغة اسم الفاعل من الاتحاد بالحاء والدال
المهملتين كما ينبئ عنه قوله فجاء التعدد باعتبار الوجود او على
صيغة المفعول من الاتخاذ بالمعجمتين والمعنى واضح بقي ههنا بحث
وهو ان مدلول الاسم لما كان هو الفرد المنتشر عند الشارح كما سيصرح
به ولا شك ان مدلول اللام هو الاشارة الى مدخولها صح الاشارة من
نفس الكلمة الى الفرد المنتشر واطلاق المعرف باللام عليه من حيث
هو حقيقة فاي حاجة الى ما ذكره من القرينة فتامل قوله فجاء
التعدد باعتبار الوجود انما جاء التعدد باعتبار ان المراد الفرد
المنتشر الذي يصلح لان يكون هنا وذلك لا المعين المتشخص قوله
حتى تكلفوا ما تكلفوا حيث قال الحضور الذهني معتبر

في المعرف دون المنكر وقيل حيث اولوا المعارف ما وقع صفة لمن
الجمل قوله كما يشعر به لفظ الايضاح حيث قال في المعرف باللام قد يأتي
الذهني فكما يجوز ان يعامل المعرف اذا اريد به الفرد المنتشر معاملة المنكر
كما هو المشهور ينبغي ان يجوز ذلك في هذه المصادر الآن وروده في
الاستعمال غير محقق بخلاف الاول فانه مشهور قوله ولقد امر على اللئيم
يسبني الخ فمضيت ثمة قلت لا يعنيني ثم حرف عطف اذا الحقها
علامة التانيث يختص بعطف الجمل وقوله لا يعنيني بمعنى لا يريدني
بل يريد غيري من عناه اي قصده واراده او لا يهمني الاشتغال به
والانتقام منه من عناني الامر اي يهمني اهمني وفائدة ثم في البيت
بيان تفاصيل الامرين اعني المرور والامضاء كان الثاني اعظم من الاول
تنبيها بالتباعد ما بينهما في الفضل بتباعد ما بين الحادثين في الوقت
قوله لا توقيت فيه اي لا يقين توقيتا اذا حدد وعين فان تعيين الحوادث
بالاوقات وحاصل المعنى انه لم يرد بالذين انعمت عليهم قوما باعيانهم
فصح توصيفه بغير مع كونه نكرة وان كان مضافا الى المعرفة لتوغله في
الابهام وقد يجعل غير معرفة بناء على اشتهار المنعم عليه بالمغايرة للمغضوب
عليهم فيتعرف ح كما في قولك عليك بالحركة غير السكون فعلى هذا الوجه ايضا
يصح جعله وصفا للموصول سواء كان فيه توقيت ام لا قوله قلت حقيقة
حقيقة خبر مبتدأ محذوف والجملة عطف على مقدر اي ليس هو مجازا كما قيل
بل هو حقيقة واعترض عليه بان الموضوع له الماهية المطلقة والمستعمل
فيه هي الماهية الملحوظة والمشكوك تغايرهما فينبغي ان يكون مجازا او غلطا
اجيب بان الموضوع له هو الماهية لا بشرط شيء وهو متحقق في ضمن
الملحوظة فالمستعمل فيه ليس الا الماهية لا بشرط شيء والفرد المنتشر انما فهم
من القرينة وانما سمي معهودا باعتبار مطابقته المعهود فله عهدية
بهذا المعنى فسمي معهودا ذهنيا هذا قوله ومثله كل مضاف الى نكرة
مضافا حال من كل لانه فاعل فاعله في المعنى اي يماثله كل هذا
على مذهب الجمهور واما اذا جوزنا الحال من خبر المبتدأ فلا امر
وفائدة التقييد انه اذا كان مضافا الى المعرفة كان الغالب

لواحد باعتبار عهديته في الذهن بعد لانه قال ولانه كان معهود باللام فاما الاشارة الى ما بينك وبين مخاطبك واما لارادة نفس الحقيقة قوله النكرة كثيرا يعامل معاملة النكرة التي ليس فيها واعلم انه المصادر كذلك وهي ثانية الوحدة كذلك اذا عرفت بلام رجع وبشهي اذا عرفت بها الى الماهية الجنس وقصد بها الى الماهية من حيث هي لا فرق بين تعريفها وتنكيرها الا باعتبار انه في المعرف اشارة الى الحضور دون المنكر على قياس ما سبق في اسم الجنس المنكر والمعرف بلام العهد

كونه للاحاطة بالاجزاء لا للافراد كما سيأتي انشاء الله تعالى قوله وجوابه ان اللام آه كان الاظهر ان يقول في جواب السؤال ان اردت بعدم التميز عدمه عن تعريف العهد عدم الامتياز مطلقا فالملازمة ممنوعة كيف والمشار اليه في احدهما هو الحقيقة وفي الآخر الحصة وان اردت عدم الامتياز في معنى التعريف فانتفاء التالي ثم وكيف الامتياز في معنى التعريف ولا معنى للتعريف الا التعيين والاشارة الا ان الشارح المحقق سلك جادة التحقيق وسكت عن الترديد عما دل على ظهوره انهم ما ادعوا الفرق بينهما الا بحسب الاضافة حيث قسموا التعريف الى تعريف الجنس وتعريف العهد و بينوا الحصر فيهما بان المشار اليه ان كان هو الحصة فتعريف العهد وان كان الحقيقة فتعريف الحقيقة فكانه جعل عدم بطلان التالي على الشق الثاني ظاهرا مفروغا عنه ولذا لم يتعرض له وبهذا ظهر ان اعتراض الفاضل المحشي ليس بقوي تامل قوله وهذا المعنى غير معتبر آه اورد الفرق بين المعرفة والنكرة بعد اتحد بصدد الفرق بين المعرفتين اشارة الى جواب سوال مقدر وهو انه لما كان الحضور الذهني غير معتبر في اسماء الاجناس و معتبر في المعرف بلام الحقيقة لم يجز ادخال لام الحقيقة عليهما لانه جمع بين المتنافيين فاشار الى دفعه بان عدم اعتبار الحضور ليس اعتبار العدم وانما المنافاة بين اعتبار الحضور واعتبار عدمه لا غير قوله واستغراق المفرد اشمل قد سبق تصريح الشارح بان اضافة المصدر يفيد الحصر وحقق هناك ان مبناه كون المصدر المضاف من صيغ العموم فهذه القضية كلية لا مهملة كما توهم وبذلك تبين وجه اعتراض الآتي تبع عبارة المفتاح مشعرة بجزئية الحكم حيث قال وكما ان استغراق المفرد يكون اشمل كما حققه الشارح هناك ومن لم يفرق بين العبارتين فقد تعالى ما قال قوله بدليل صحة لا رجال في الدار اقتصر في البيان على ذكر الجمع لانفهام حال المستثنى منه ولم يعكس لان الجمع قد يطلق على الاثنين مثل وقد صغت قلوبكما بخلاف العكس قوله يا اهل ذا المغنى وقيتم شرا آه وآخره ولقيتم ما بقيتم خيرا المغنى المنزل ووقيتم على صيغة المجهول

اي حفظتم

اي حفظتم والمغنى يا اهل ذا المنزل وقاكم الله من جميع الشرور بناء على تاويل وقيتم بالنفي اي لا اصابكم والقرينة المشعرة بذلك اعادة النفي في قوله ما لقيتم قوله ومقدرة نحو لا رجل في الدار اشارة الى ما ذكره النحاة في توجيه بناء اسم لا هذه اذا كان مفردا من انه متضمن للحرف اعني من وبهذا ظهر ان المشبهة بليس ليس بنص في الاستغراق كما نقل في الكشاف وان تقييد لا بالتي هي لنفي الجنس في قوله وانما اورد البيان آه للاحتراز عنها قوله وللقائل ان يقول لو سلم آه قد تحققت ان القضية السابقة ظاهرة في الكلية وان الاعتراض مبني عليه وفي قوله ولو سلم اشارة الى المنع كفانا الفاضل المحشي مؤنة تقريره وقد يقرر المنع المشار اليه بوجه آخر وهو انه ان اريد ان رجلا ورجالا عامان فالحصر فهو ظاهر الفساد ولا لكان لا رجل ولا رجال لنفي العام وان اريد به ان نفي رجل ورجال عامان فلو يلزم الا ان يكون نفي المفرد اشمل من نفي الجمع وهو لا يستلزم ان يكون المفرد اشمل من الجمع ولما كان جوابه ظاهرا بان يقال المراد ان رجلا ورجالا المنفيين عامان في حكم النفي والمفرد اعم واشمل بمعنى انه يتناول في حكم النفي ما لا يتناوله الجمع فيه بادر الى التسليم ولم يصرح الى النفي قوله ولهذا صح بلا خلاف جاءني القوم الى قوله مع امتناع جاءني كل جماعة آه فيه بحث لان المحققين من النحاة جعلوا قوله له علي عشرة الا واحدا وقولهم ضربت زيدا الا رأسه من الاستثناء المتصل فظهر بهذا انه لا يشترط في الاستثناء المتصل كون المستثنى من افراد المستثنى منه بل يكفي كونه من اجزائه فلا يدل صحة استثناء الواحد عن الجمع المعرف باللام الاستغراق على ارادة كل واحد واحد وبهذا ظهر ان امتناع المثال المذكور ثم والا فلا بد من وجه الفرق بينه وبين المثالين اللذين جوزوهما الاستثناء المتصل مع ان المستثنى غير ليس من افراد المستثنى منه في شيء منهما وغاية ما يقال وجه الفرق ان الحكم اما بالنظر الى اجزاء المستثنى منه او الى جزئياته فالاستثناء المتصل في الاول بالنسبة الى كونه المستثنى فيه جزءا او في الثاني بالنسبة الى كونه جزئيا فقولك له علي عشرة بالنظر الى الاجزاء فيصح

ان يق لا واحدًا على الاستثناء المتصل وقولك جاءني كل جماعة بالنظر
الى الجزئيات فلا يصح الا زيدا على الاستثناء المتصل لان
جزئي الجماعة جماعة فليتأمل قوله قلنا لو سلم اه اشارة الى منع
ما سبق من ان الجمع لا يقتضي الا استيعابا بالجموع حتى ان معنى جاءني
الرجال جاءني كل جمع ولعل وجهه ما اشار اليه الشريف حيث قال
هذا المعنى يستلزم تكرارا في مفهوم الجمع المستغرق لان الثلثة مثلا
جماعة فتندرج فيها بنفسها وجزء من الاربعة والخمسة وما فوقها
فتندرج فيها ايضا في ضمنها بل نقول الكل من حيث هو كل جماعة فيكون معتبرا
في الجمع المستغرق فلو اعتبر كل واحد واحد ايضا لكان تكرارا محضا
ولذلك ترى الائمة يفسرون الجمع المستغرق اما بكل واحد واحد
واما بالمجموع من حيث هو مجموع هذا ما ذكره الفاضل وفيه بحث
لان مثل هذا واقع في التنزيل نحو كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ
وكُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ وكُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ أُخْتَهَا الى غير ذلك
فلا وجه للعدول والتفصيل ان يق ان اريد بلزوم التكرار في مفهوم
الجمع المستغرق لزومه في المعنى الحاضر في ذهن الحاكم على معنى انه يلزم
ان يلاحظ الحاكم ثبوت الحكم للثلثة مرارا متعددة بحسب تفصيلا
فممنوع وان اريد لزوم ثبوت الحكم في نفس الامر للثلثة مرارا متعددة
بحسب مقتضى اللفظ مع انه ليس كذلك فهو ايضا مم وان اريد ان لنا ان
نعتبر دخول الثلثة في الحكم باعتبارات فلا يضر ولا يكون باعثا للعدول
عما هو حاله في الاستغراق على قياس حال المفرد على انه يجوز ان يشترط عدم تداخل
الجماعات واجزائها كيلا يلزم التكرار الذي ذكره فان قلت لو كان معنى الجمع المستغرق
كل جماعة لما صح ان يق جاء الرجال عند فرض انحصار الافراد في الثلثة قلت لو سلم فانى
حمل الجمع على الاستغراق في الصورة المذكورة لكان ما ذكر مناقشة في العبارة
تندفع بان يق المراد جماعة لا جماعة خارجة عنها كما صرحوا بمثله في تعريف
العلة التامة بجميع ما يتوقف عليه الشيء مع جواز كونها بسيطة
وبهذا القدر لا يعدل عن الظاهر قوله حتى يصح جاءني جمع الرجال
اه بنصب يصح على انه غاية لدخول كل جمع في الحكم باعتبار ثبوت الحكم

لكل فرد

لكل فرد

لكل فرد قوله فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح اه قد يجاب بان مراده
انه لم يقل وهن العظم كيلا يتوهم انه من قبيل اسناد الفعل الى الجمع
الى الجمع بطريق التجوز على نمط قوله فلان يركب الخيل ويلبس وفلان
قتلوا زيدا فانه مجاز مشهور وتوسع شايع والاظهر في الجواب
ان يق مراد السكاكي ان الجمع المحلى باللام كثيرا ما يستعمل في الكل
من حيث هو كل ويبين المجموع عبارة عن منع القوة الجموع ولا شك
انه يمكن بزوال قوة البعض فلو قيل وهن العظام لم يتحقق شمول
الوهن لكل عظم بطريق القطع فليس مراده بالشمول في قوله لطلب
شمول الوهن الا الشمول الحقيقي القطعي قوله غير مناسب للمقام
لان السامع هو الله تعالى قوله اندرج ليتنا ولكل محسن اعترض
عليه بان هذا التعليل غير صحيح لان هذا التناول غير موجود في المفرد
المستغرق ايضا اجيب بان المراد ليتناول تناولا ظاهرا المانع
صيغة الجمع من الاشارة الى العموم قوله لا حد من خلقه اي من اجناس
خلقه اذ لا يطلق العالم على كل فرد او نقول هذا المعنى انما استفيد
قوله من خصوص الموضع لان العالم اطلق على كل فرد بل لان علم
الظلم للجنس يستلزم عدم الظلم لشيء من احاده قوله وبالجملة
فالقول بان الجمع اه قيل عليه ان اراد ان كل جمع كذلك فهو كيف
وقد عرفت انه انما يستقيم في الجموع التي يستلزم ثبوت الحكم لها
لا ثبوته لكل من احاد مفردها وان اراد الجزئية فمسلم لكنها
غير مراد مدعي صاحب المفتاح فانه لا يدعي الا الجزئية والجواب
انا نختار الثاني ونقول ليس الكلام ناظرا الى الرد على صاحب
المفتاح بل على من حكم بان الجمع مطلقا لا يقتضي الا استيعاب
الجموع ولا ينافيه خروج الواحد والاثنين قوله نعم الفرق
بين لام الجنس على الاستغراق والعهد فتأمل قوله مجردا عن
الدلالة اه اعترض عليه بان دلالة المفرد على وحدة معناه
بحسب الوضع ظاهر اذ قيل بوضعه للفرد المنتشر فانتقال
الذهن من المفرد الى الوحدة ضروري بالنسبة الى العالم

لام ج

بالوضع فما معنى تجريد الدلالة على معنى الوحدة اجيب بان معناه عدم اعتبار دلالته على معنى الوحدة ولا خفاء في انه على هذا التقدير لا يلزم الجمع بين المتنافيين في الارادة بل في الدلالة وهو ليس بمحال ثم فيه انه علم عند قيام القرينة على تعيين المراد فقوله مجردا عن الدلالة معناه مجردا عن اعتبار الدلالة على الوحدة ولا يلزم من اعتبارها الخلو عنها قوله للمحافظة على التشاكل اللفظي المراد من التشاكل اللفظي الواجب محافظته في الصورة المذكورة دلالة كل من الصفتين على الجماعة فلا يرد وصف اسماء المجموع كالقوم والرهط بالجمع الصيغي قوله ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع اي كون المفرد المستغرق بمعنى كل فرد لا المجموع ثم الظاهر ان هذا الامتناع بالنظر الى ظاهر ما يستفاد من اللفظ وأما النظر الى تضمن كل فرد الدلالة على كل الافراد فالقياس جواز وصفه بنعت الجمع ميلا الى المعنى كما في الاخبار مثل قوله تعالى كل في فلك يسبحون اللهم الا ان يفرق بين الصفة والخبر فتامل قوله وان حكاه الاخفش نحو الدينار الصفر الدينار اصله الدنار بالتضعيف بدليل جمعه على دنانير وكذا الديباج اصله الدباج ولهذا يجمع على دبابيج وقد اشار اليه في الصحاح ومن قواعدهم قلب احد حرفي التضعيف ياء اذا انكسر ما قبلها ووقع في بناء ممتهل وبهذا ظهر ان البيتينات في قول عمر بن عبد العزيز لكاتبه وقد حكاه صاحب الكشاف طول الباء واظهر السينات ودور الميم جمع السنة السين بناء على القواعد المهملة ولما لم يتنبه شارحو لهذه النكتة الدقيقة صاروا الى المجاز ثم نتخبره بان المجاز مشروط بالقرينة الصارفة عن الحقيقة ولما ارتفع الوثوق قوله فلون الثوب الاشمال جمع شمل بالتحريك وهو الخلق ثم لا يخفى عليك ان مثل هذا الاعتبار يمكن في الدينار الصفر والدرهم البيض ايضا فان كل دينار مثلا مشتمل على اجزاء وجزء كل منها اصفر قوله لانها اخصر طرق احضاره اما بان لا يكون السامع عارفا باسمه العلم او يكون طريق الاحضار اخصر بالنسبة الى العلم ايضا فان هو اخصر من عبد الله ونحو مثلا قوله نحو قول جعفر بن عتبة الحارثي وهو من شعراء الحماسة قيل قال الابيات حين اخرج من السجن ليقتل والله اعلم وقوله هواي بثلاث ياءات لان هواي مهموم فجعل القلب

والادغام على القاعدة المعروفة اضيفا الى ياء المتكلم والركب اسم جمع للراكب واليمانين جمع يمان بمعنى يمني حذفت احدى الياءين وعوضت عنها الالف المتوسطة وقد ينبغي الهوى على معناه الحقيقي ولا يأول بالمهوي ويراد به ان الغرض سائر بالغرض حيث يسير محله القائم هو به وهو القلب بتيسير متعلقه وهو الحبيبة فكانه قال روحي مع الركب اليمانين ذاهب وجسمي بمكة موثوق قوله لشان المضاف اليه في المضاف قدم المضاف اليه على المضاف لكونه مقدما في الاعتبار وان كان متأخرا في الذكر ثم لا يخفى ان هذا التضمن قد يوجد في غير صورة الاضافة كما في قولك الذي هو عبد السلطان عندي وكذا في نظيره فالوجه ان لا يترجح الاضافة بانضمام الاختصار اليه وانما اقتصر المصنف في جانب التحقير على شان التحقير المضاف اليه لانه مع ما سهو يشعر بتحقير شان التحقير المضاف اليه وغيرهما ولذا اطلق التحقير ولم يقيد بشيء منها فتأمل قوله ومنه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها الآية فصله عما قبله لان المضاف ليس بمسند اليه ثم قوله تضار كان في الاصل تضارر على البناء للفاعل بمعنى تضر والباء من صلته اي لا تضر الوالدة بالولد بان يفرطا في تعهدها ويقصرا فيما ينبغي له فوجه قوله لغاية لما نهيت المرأة ظاهر وان كان الباء للسببية او يكون تضار على البناء للمفعول اي لا تضار زوجها بسبب ولدها بان تطلب منه ما ليس بعدل من الرزق والكسوة ونحو ذلك ولا يضار زوجته بسبب ولدها بان يمنعها شيئا مما يجب عليه من رزقها وكسوتها ونحو ذلك وبنا المعنى على كون البناء للمفعول فوجهه ان اضرار الزوج بالزوجة او بالعكس بسبب الولد يعود الى الاضرار بالولد قوله نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون الاستهزاء يحصل من اضافة الرسول اليهم قوله لعدم قول القائل بالكلام المذكور برسالته وجملة الموصول مع صلته موكدة له كما لا يخفى قوله نحو كوكب الخرقاء تلميح الى قول الشاعر اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل اذاعت غزلها في القرائب الخرقاء المرأة التي في عقلها خفة وكانت هذه الخرقاء امرأة تضيع اوقاتها طول الصيف فاذا طلع سهيل قطنها الذي يصير غزلا فيما يؤل اليه فقرابتها استعدادا له

السحرة بالضم السحر سهيل رفع بدل من كوكب او عطف بيان واذاعت بمعنى فرقت **قوله** او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة قال بعض الافاضل المراد انه لا طريق حاضر عنده في ذلك الوقت سواه ولا تم ان حضور طريق الاضافة يستلزم حضور طريق الموصولية وان امكن ما ندفع اعتراض المحشي في شرح المفتاح وهو الذي نقله الفاضل المحشي ههنا وانت خبير بان البحث في تراكيب البلغاء والقول بان طريق الاضافة يجوز ان يكون حاضرا عندهم دون طريق الموصولية مما لا يكاد يصح وليس لمعرطالب العرف حاجب يمكن ابقاؤه على معناها الظاهر فالمضاف محذوف اي عن احسان طالب العرف اذ لا معنى للنمع عن ذات الطالب ويمكن ان يجعل بمعنى في اي ثبات طالب العرف ثم وجه حمل التنكير في الثاني على التحقير سلوك طريق البرهان في اداء بعض المقصود مع حسن مقابلة تنوين التعظيم بتنوين التحقير

وقوس كما هو المذكور بعض تلامذة الشارح من ان الحمل على ظاهره حتى يكون منطوقه الصريح انتفاء الحاجب مطلقا عظيما كان او حقيرا لوقوع النكرة في سياق النفي **قوله** او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر قيل الاولى ان التنكير في رضوان للتعظيم وهو مبتدأ واكبر نعته والخبر محذوف اي لهم رضوان لهم الخ والجملة عطف على جملة وعد الله المؤمنين والمؤمنات الخ وذلك لدلالة في الآية على حصول الرضوان لهم صريحا بخلاف ما ذهبوا اليه ولانه المقام مقام تعداد النعم وبيان تعظيم نعم الجنة وجودة اماكنها فترجيح شيء من الاشياء عليها بطريق القصد لا يناسب المقام وان كان رضوان قليل من الله تعالى اكبر من ذلك كله في نفس الامر واما الترجيح المستفاد من الوصف فبطريق فليتأمل **قوله** ويجيء للتحقير والتقليل اي التنكير مطلقا فصح التمثيل بقوله اعطاني شيئا مع ان المنكر ليس مسندا اليه **قوله** لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف علم علم المخاطب بجهة من جهات التعريف كعدم علم المتكلم بها في كونه جهة للتنكير فتخصيص المتكلم ليس له كثير فائدة **قوله** احترازا عن التصريح بنسبة الشامة الى يمين الممدوح وهذا التصريح كما يوجد في صورة الاضافة يوجد في غيرها من طرق التعريف اذ منشاؤه تعيين اليمين التي ينسب اليها الشامة من المهند اي السيف المنسوب الى الهند بالاضافة

قوله من بناء الخ

قال المحشي لا ذكره بعض تلامذة الشارح من ان الحمل على ظاهره حتى

وقوله لم يقل لسلامته عن ذكر احد اقسام المعرف بطريق التمثيل بل بين ان الكلام في وجود المانع مطلق التعريف وما ذكره انما يدل على وجود المانع عن التعريف بالاضافة

قوله من بناء المرة ونفس الكلمة اي من مجموعهما او من كل منهما بواسطة انضمام الآخر فلا يرد ان الوحدة المستفادة من بناء المرة لا ينافي التعظيم لجواز اتصاف الوحدة بالعظمة فكيف يدل على التحقير وتلخيصه ان نفس الكلمة لما دلت على التحقير حملت الوحدة المستفادة من بناء المرة عليه ايضا على ان مجرد الاحتمال مع اقتضاء المقام كاف في الحمل **قوله** وجوابه انه ان اراد ان بناء المرة الخ اعترض عليه بان التنكير ليس علة تامة للتحقير والا لم يمكن حمله على التعظيم في موضع ما بل شرط افادته للتحقير اقتضاء المقام له واذا وفى المقام حقه بسبب الكلمة او الصيغة او بسببهما معا انتفى الشرط فينتفي المشروط وجوابه ان المقام يلائم المبالغة في التحقير كما لا يخفى فايفاء حقه انما يحصل بحمل التنكير ايضا على التحقير وهذا هو مراد صاحب المفتاح وحاصل جواب الشارح عن طرفه فتامل **قوله** اي كل فرد من افراد الدواب الخ قيل آدم وحوا وعيسى وكذا الغراب والفأر والعقرب والقفنس على ما صرحوا به في حكم المستثنى سكت عن الاستثناء لشهرة امرهم وقيل المراد بالدابة معناه العرفي والضمير في فمنهم من يمشي الخ راجع الى الدابة بالمعنى اللغوي على طريقة الاستخدام وقيل مبني الآية على تنزيل الاكثر منزلة الكل **قوله** اذا التقدير كل دابة خلقها الله تعالى من ماء فيه ان المتبادر من كلام السكاكي اعتبار التنكير بالتنوين وقصد الافراد في المسند اليه نفسه وفي هذا التقدير انما اعتبر فيما اضيف اليه المسند اليه لا فيه نفسه وبناء الكلام على الاتحاد الذاتي بين المضاف والمضاف اليه لا يخلو عن تعسف **قوله** بل قصد صاحب المفتاح الخ مبني على ما ذهب اليه المص من توجيه كلام السكاكي واتباعه والا فقد صرح في شرحه للمفتاح بان الافراد الشخصي لا يلائم التقسيم بقوله فمنهم من يمشي على بطنه الخ ولذا عبارة المفتاح ظاهرة في اعتبار النوعية ومما ينبغي ان يتنبه له مبني على اعتبار الافراد او النوعية في الطرفين هو الملائمة بينهما ولا يجوز اعتبار الافراد في جانب الدابة والنوعية في جانب الماء بمعنى لكل فرد من افراد الدابة مخلوق من نوع الماء اي مختص بنوع ذلك الفرد **قوله**

من م

الصيغة

واتباعه

يحتمل من حيث توهم المخاطب فان الاستثناء يقتضي الشمول المحقق فيكفي فيه الاحتمال المحقق فضلا عن المتوهم قوله وللتقليل فيما يجيل اه لا يخفى ان في حمل تنوين الخيل على التقليل مدحا له بالشجاعة وهو امدح للملوك من المدح ببسطة اليد وكثرة الجود المستفادة من الحمل على التكثير الذي يعلم ان يكون مناسبا للمقام كما لا يخفى واما حمل تنوين الجود على التقليل فهو امدح من حمله على التعظيم بلا شائبة خفاء على ارباب الذوق السليم قوله ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها هذا عجز بيت للبيد صدره تراك امكنة اذا لم ارضها اي انني تراك امكنة وقوله او يرتبط مجزوم معطوف على الفعل الواقع بعد لم قوله نظرا الى ان ضمير الفصل وكثير من الاعتبارات اه ان كون ضمير الفصل مع تعريف المسند اليه لا غير مذهب الجمهور وهو مذهب المنصور واجاز الفراء وهشام ومن تبعهما من الكوفيين ... للمسند اليه المنكر والمسئلة مبسوطة في مغني اللبيب وغيره واراد بالكثير من اعتبارات التوابع مثلا كون الوصف للمدح والذم والترحم على ما اعتبره المصنف والتاكيد بكل واجمع فان المسند اليه المنكر لا يؤكد بهما الا عند الكوفيين بشرط ان يكون محدودا قوله لكثرة وقوعه واعتبارا قيل عليه العطف بالحرف اكثر واعتباراته اوفر فلا ينتهض ما ذكر سببا لتقديم ذكر الوصف على ما ذكره قوله يناسب قوله واما بيانه فان المتبادر من هذه العبارة المعنى المصدري واما التابع المخصوص فالتابع فيه عطف البيان لا غير قوله كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله قال الشارح في شرح المفتاح المراد بالطول الزائد الامتدادين او الامتداد المفروض اولا وبالعرض انقصهما او المفروض ثانيا بالعمق ما يقاطعهما وفيه نظر لان الاول من تعريفي الطول والعرض يستدعي ان لا يكون الجسم الذي تساوت امتداداته الثلث جسما فتامل قال الفاضل المحشي هذا المثال على راي المعتزلة والحكماء فان ذلك الوصف حد للجسم اي تعريف له على رايهم وفيه مع ذلك اشارة الى علة الاحتياج الى فراغ يشغله لان الممتد في الجهات الثلث لا يتصور الا في مكان وهذا انما يتم اذا جوز التعريف بالاعم او يراد

بالطول

بالطول وما يعده الجوهر لان الوصف المذكور يعم الاجسام التعليمية وخصوص الخبر يدل على ان الموصوف هو الجسم الطبيعي اذ لا مكان للتعليمي عند من يثبته وبهذا ظهر ان كون الوصف المذكور اشارة الى علة الاحتياج لا يتمشى على مذهب الحكماء قطعا واما على مذهب المعتزلة فتمشيتها غير ظاهرة لانهم قائلون بالجوهر الفرد وتحيزه ويكون الحيز عن الفراغ الموهوم مع انه لا امتداد له اللهم الا ان يصار الى تعداد العلل وفي المشار اليه هو احتياج علة الاحتياج الى الفراغ الممتد لا مطلق الفراغ فافهم قوله الا المعنى الذي يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا قيل مفعولا الظن محذوفا اي نظنك متصفا بصفة وقيل هو منزل منزلة اللازم وقوله بك ... موضع الظن كانه قد راى وقد سمعا حال من فاعل يظن شبهها بالمرائي والمسموع كما لا يخفى قوله اودى فلا ينفع الاشاحة اه اودى اي هلك والاشاحة الحذر من ان كان ... قوله وعند النحاة جمع نات من نحا ينحو اذا نظر على التجويد تكلم فيه قوله والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف قال الفاضل المحشي منشاء الاحتمال في النكرات هو المعنى لان رجلا يصلح ان يطلق على معنى كلي هو الماهية او الفرد المنتشر على اختلاف الرايين وذلك المعنى يحتمل ان يتحقق في خصوصية الفرد هذا الفرد وفي خصوصية فرد آخر واما احتمال المعارف فانما نشأ من اللفظ وفي هذا الاطلاق نظر لان الاشتراك في الاعلام الجنسية والمعرفة بلام الجنس بل سائر المعرفات عند قصد الجنس انما ينشأ من المعنى كما حقق في النكرات واعلم ان الفاضل المحشي حقق في اثناء البحث عن معنى كون الوضع عاما والموضوع له خاصا واخواته الثلث فلا خفاء في شيء من الاقسام التي ذكرها الا في قسم واحد وهو الذي ذكره بقوله واذا تصور الواضع مفهوما كليا وعين اللفظ بازائه كان كل من الوضع والموضوع له عاما فان الظاهر ان يكون الوضع العام هو الوضع الواحد بازاء معان متعددة فيما اذا كان الموضوع له امرا كليا يكون الوضع خاصا اذ لم يتعدد الموضوع له بهذا الوضع فيكون الوضع والموضوع له عامين غير متصور الا في لفظ

وآحيلمعان كلية باعتبار معنى اعم منها هذا هو الظاهر لما ان ما ذكره الفاضل المحشي
امر راجع الى الاصطلاح وحاصله ان المعتبر في الوضع اذا كان عاما يسمى الوضع
عاما اصطلاحا سواء كان ذلك المعتبر آلة لملاحظة شيء آخر او لم يكن كذلك
بل كان هو ملحوظا بنفسه فليفهم قوله لئلا يصير الوصف مخصصا قيل
لم يرد ان كون الوصف مخصصا مانع عن الحمل على المدح والذم ونحوهما
اذ الظاهر انه لا مانع في امثال هذه الاعتبارات بل اراد انه اذا لم يكن الوصف
مخصصا اتضح ان المراد المعاني المذكورة قوله لبيان ان القصد فيهما
دون الفرد لم يرد بالفرد الفرد الواحد حتى يرد عليه ان الفرد ليس
بمحتمل ههنا اصلا لما سبق في بحث الاستغراق العرفي من ان النكرة المنفية
مع من نص في الاستغراق بل اراد مطلق العدد الذي يقارن الاستغراق
العرفي يؤيده ما ذكره سيذكره في بحث عطف البيان من ان الوصفين
في الاية ليدل بهما على ان القصد الى الجنس دون العدد وهذا بعينه ما
ذكره صاحب المفتاح وهذه الاية فان قلت كما ان ارادة الفرد فردا واحدا
ينافي الاستغراق كذلك ارادة الجنس دون العدد ينافيه اذ الاستغراق
المصطلح لا يتأتى الا بالقصد الى العدد قلت الاستغراق متحقق بالنظر
الى الاجناس كما في قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين والمراد بعدم القصد
الى العدد عدم القصد الى الآحاد اولا وبالذات فلا ينافيه القصد
الى الاجناس او نقول المراد بكونها نصا في الاستغراق عدم جواز خروج
فرد منها عن الحكم الذي اجري عليها ففي الاية وان اريد نفس الجنس لزم
ان لا يخرج فرد منه عن الحكم فيتحقق الاستغراق بذلك المعنى ومن ههنا
قيد باتحاد مؤدى كلامي الشيخين وان ذات الغرض من ذكر الوصف
القصد الى الجنس غاية الامر ان كلام الكشاف ناطق بان عموم الارض و
الجو لازم وكلام المفتاح ساكت عن ذلك لظهوره فمحصل الكلام ان
زيادة التعميم والاحاطة ناشئة من اعتبار الجنسية وهي ناشئة
من اعتبار الوصف الشامل للجنس والعموم الناشئ من الجنسية
سارية في عموم الارض والجو وبه ظهر وجه زيادة العموم مع ان
الجنس مفهوم واحد وانت خبير بان حمل عبارة الكشاف على الجنس

تعسف تامل

قوله مقامها نقض بالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان فان لها محل من الاعراب مع عدم صحة وقوع المفرد موقعها

تعسف تامل قوله بحسب صحة وقوع المفرد موقعها ودفع بان المراد صحة الوقوع
بحسب تمام الكلام لا بحسب سداد المعنى فتامل قوله قلنا مراده ان الصلة
ولك ان تقول مراده المجموع صلة بتقدير القول وان منكم لمن يقول
والله ليبطئن قوله كان الشرطية خبرية اراد بها جملة الجزاء فانه
يصدق عليها انها جملة منسوبة الى الشرط وقد تطلق الجزاء الشرطية
على مجموع الشرط والجزاء قوله لان الاية في سورة التحريم نزلت والاكثر
بمدينة وما قاله فيما سبق ان كل شيء نزلت فيها يا ايها الناس مكي و
يا ايها الذين آمنوا مدني اجيب عنه اولا بجواز كون تلك الاية
من سورة التحريم مكية غايته ان يكون الحكم بان السورة مدنية
بناء على الغالب وعن الثاني بان ما سبق كلام نقله عن ابراهيم عن علقمة
لا انه مختار فان الجمهور على ان سورة البقرة مدنية وقد يجاب عن
الاول بتجويز نزولها مرتين كما قيل في الفاتحة ولا يخفى بعده اذ لم
ينقل عن احد من المفسرين وانما هو احتمال محض وعن الثاني بان المراد ان كل حكم و
خطاب نزل فيه يا ايها الناس فهو مكي اي متعلق بمشركي مكة وكل حكم
وخطاب نزل فيه يا ايها الذين آمنوا فهو مدني اي متعلق بالمؤمنين الكائنين
بالمدينة سواء نزل الاية بمكة او بالمدينة وفيه ما فيه قوله قلنا يمكن
ان تقاة اعترض عليه الفاضل المحشي بانه ح يفوت غرض العلامة
وقد فصله ووضحه بما لا مزيد عليه لكن قد يجاب عنه بان مراد صاحب
الكشاف بيان توجيه تعريفها لنار في سورة البقرة مع انها نكرت
في الاية الاخرى كانه قال انما لم ينكر ههنا مثل ما نكرت في التحريم
بقصد الاشارة الى المشار المعهود واما وجه التنكير في التحريم
فلك ان تقول بقصد التهويل والحاصل ان مراد صاحب الكشاف
انما هو بيان وجه التعريف في احدى الايتين واما بيان وجه التنكير
في الاخرى فلا يدخل تحت القصد وح لا يتوجه اعتراض الفاضل
المحشي على الشارح وانت خبير بان ظاهر عبارة الكشاف لا يساعده على
ما يشهد به الذوق السليم فتدبر قوله والمشركون لما سمعوا الاية

ان قلت الظاهر ان المشركين لم يقصد يعتقدوا بكون الالهية من ابتداء تعالى
ولذا بقوا على الاشتراك بعد نزولها فكيف علموا ذلك بسبب سماع الاية
قلت ليس المراد انهم جزموا بان هناك نارا موجودة متصفة بالصفة
المذكورة بل انهم علموا انتساب تلك الصفة الى الموصوف المذكور
وموصوفيته بها سواء طابق الواقع ام لا قوله ولم يتبين ان لي
اي موضع آه قد يجاب بان المراد العلامة من الحكم المحكوم عليه
على ان المصدر بمعنى المفعول بواسطة ذاته فانه مجاز شايع لا يحتاج
الى نقل وسماع في احاده كالاطلاق على المحكوم به ونظيره استعمال السهو
نفسه فاقول الفن الثالث البرهان بمعنى ما برهن عليه والنضال بمعنى
ما ينا ضل عليه فليفهم قوله بل في آخر بحث تاخير المسند
المتبادر منه ان تحقيق تقوي الحكم مذكور في آخر بحث الحالية المقتضية
لتاخير المسند وليس كذلك كما يدل عليه النظر في المفتاح بل هو مذكور
في اواخر الحالة المقتضية لتقديم المسند فالمراد ببحث تاخير
المسند المعنى اللغوي اي البحث المتعلق بتاخير الفعل في نحو قولهم
انا سعيت في حاجتك قوله والاظهر ان قول السكاكي آه وقيل قوله
كما يطلعك ليس متعلقا بقوله وربما كان القصد بمجرد التقدير كما
توهمه العبارة بل بما قبله وقوله ربما كان اعتراض بينهما
كانه قيل ارادة دفع توهم التجوز او السهو او النسيان يقتضي
تاكيد المسند اليه كما يطلعك عليه ذلك الفصل فانه ذكر
هناك ان قولك سعيت انا في حاجتك يقصد به دفع احتمال التجوز
والسهو والنسيان قوله وبهذا يظهر ان ما في من لم يتيقن كلامه
اي كلام المص كما يدل عليه كلامه في المختصر لا كلام السكاكي قوله او دفع
توهم التجوز آه فان قلت جعل دفع توهم التجوز ونظيره مقابله
للتقرير يدل على انه لا تقرير في هذه الصورة مع ان التاكيد تابع يقرر امر
المتبوع في النسبة او الشمول قلت التقرير وان كان لازما في التاكيد
الا ان القصد الى مجرد التقرير مفارق للقصد الى الامور المذكورة

قوله غلط فاحش لا ذكره في المختصر ... ايضا من ان تاكيد المسند اليه لا يكون لتكرير الحكم فقط ولان المفيد لتقرير الحكم فيما ذكره هو التقديم لا التاكيد ولان سياق كلام المص ... في التاكيد اصطلاحي كما ... ولان الفرقين الثالث بمعنى ... فاحدهما تقرير الحكم ... بان ... الحكم والثاني تقرير الحكم و ... التاكيد في الثاني ... ان اعتبر ... تحكم ... النسبة الى المحكوم ... فليس التاكيد اصطلاحيا ... تاكيد المسند اليه

والمراد بقوله فللقصد الى مجرد التقرير كما سبق من الشارح اليه فلا اشكال
قوله ولا يدفع هذا التوهم آه اشارة الى ان التوهم المخصوص السابق وهو توهم
السهو في الاصل فان توهم السهو في الاصل الوصف مثل الاثنينية
في الرجالان العينية في زيد يندفع به كما اشير اليه في الشرح قوله وههنا
بحث آه اجيب بان كونه مجازا مختلف فيه فان بعضهم يجعله حقيقة ويسميه
حقيقة قاصرة فلعل المص منهم وليس بشيء لان الحقيقة بهذا المعنى لا تنافي المجاز
المطلق كما ذكره في التلويح واما ما اشار اليه الشريف من حمل التجوز المذكور على
التجوز العقلي فبعيد ايضا لان التعرض لدفع المجاز العقلي مع بعض المجاز اللغوي
وعدم التعرض للبعض الآخر من غير ظهور مرجح مستبعد جدا هذا ثم ان الحصر المستفاد
من قوله لان كلهم انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع آه ثم لجواز ان يكون احتمال عدم
الشمول بطريق السهو لا بطريق التجوز كما ذكره في جاءني الرجلان كلاهما بين المحققين
فرق بان المعنى نص في مدلوله لا يطلق على غيره لا حقيقة ولا مجازا بخلاف
القوم وغيره لكن هذا الفرق انما يفيد تعيين دفع السهو في كلاهما لا
تعيين دفع المجاز في كلهم وقد اشار الفاضل المحشي الى المنع المذكور
بقوله ويمكن ان يق فعلى هذا آه فلا تغفل قوله لان المثنى نص في مدلوله
لا يطلق على الواحد اصلا منع ذلك مستندا بقول الشاعر فجعلن
مدفع العاقلين اماما ... وجعلن مقر امتين شمالا ... حيث اطلق
عاقلين ورامتين على جعل عاقل ورامت وجعل الفراء قوله تعالى
ولمن خاف مقام ربه جنتان من هذا القبيل وبقوله عليه السلام اذا
سافرتما واذنتما فليؤمكما اكبركما فان ضمير يؤمكما للواحد لانه لا يحد
التخصيص اذا كان اماما فالمأموم واحد قد ينبتنا ترك بقوله تعالى
يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان اذ لا يخرج الا من البحر الملح وقوله
تعالى القيا في جهنم كل كفار عنيد اذ ليس الخطاب للاثنين كما ذكر
في التفاسير فليجيء منا تحقيقهما ان شاء الله تعالى وقد يراد من
التثنية مجرد التعدد والتكرار وان كان فوق الاثنين كما صرحوا
به في قوله تعالى فارجع البصر كرتين قوله فانما يندفع ذلك بتاكيد
المسند فيه بحث اذ التجوز في مثله قد يكون في الهيئة التركيبية

قوله لئلا يتوهم ان اسناد القطع آه فالحكم ههنا اعني نفس القطع ثابت مقرر وانما المقصود تقرير المسند اليه فليس فيه اعتراف بان التاكيد قد يكون لتقرير الحكم كما ظنه بعض اصحاب الحواشي

المسند كما اشار اليه الفاضل المحشي فالحصر المستفاد من قوله فانما يندفع تم قوله وفائدة وان كان البيان حاصلا بدونه قال الفاضل المحشي وذلك لان عادا اسم علم لهم مخصوص بهم هناك ايهام متحقق حتى تحتاج في دفعه الى عطف البيان فان قلت عبارة الكشاف في تفسير سورة الفجر هكذا قيل لقب بني عاد بن عوص بن ارم بن سام بن نوح ع عاد كما تقول لبني هاشم هاشم ثم قيل للاولين منهم عاد الاولى وارم تسمية لهم باسم جدهم ولمن بعدهم عاد الاخيرة فارم في قوله بعاد ارم عطف بيان لعاد وايذان بانهم عاد القديمة انتهى كلامه ومثله في التفسير الكبير فظهر ان المصير الى كون عادا اسم علم لهم مخصوصا بهم تعسف وان يحمل قول صاحب الكشاف في تفسير هود وان كان البيان حاصلا بدونه ان البيان يحصل من سياق الاية حيث قال عز من قائل والى عاد اخاهم هودا الاية فما وجه ما ذكره الشريف قلت عبارة الكشاف في تفسير سورة هود هكذا فان قلت ما الفائدة في هذا البيان والبيان حاصل بدونه قلت الفائدة فيه ان يوسموا بهذه الدعوة وسما ويحصل فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه لان عادا عاد الاولى القديمة التي هي قوم هود والقصة فيهم والاخرى ارم فلو حمل قوله وان كان البيان حاصلا بدونه على ان البيان يحصل من السياق لم يكن الجواب الثاني جوابا لان مدعى السائل حصول البيان من السياق فلا يضره اشتراك لفظ عاد في نفسه ولهذا بنى السؤال على اختصاص لفظ عاد في الجواب الاول على التنزل فتامل بقي في كلام الكشاف بحث وهو ان ما ذكره في سورة الفجر مخالف لما ذكره في سورة هود وفي سورة والنجم حيث قال فيهما عاد الاولى قوم هود وعاد الاخرى ارم فان المستفاد مما ذكره في سورة والنجم ان ارم هو عاد الاولى ومما ذكره في السورتين انه عاد الاخرى اللهم الا ان يحمل على اختلاف الرواية قوله ومما يدل على ان عطف البيان له اراد به الاعتراض على المص حيث توهم كلامه لزوم اختصاص عطف البيان بالمتبوع فاجاب به بعد تسليم كون مراد المص الاختصاص على الاطلاق انه بنا على الاعم الاغلب ونظيره ما ذكره الشيخ ابن الحاجب من ان قولهم قولهم عطف البيان اعرف مبني على الاعم الاغلب فله وجه

الفيل

قوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند والواو في والمؤمن للقسم والمؤمن من اسماء الله تع ماخوذ من الامن والعائذات جمع العائذة من العوذ وهو الالتجا والطير منصوب على انه عطف بيان او بدل ان جعل العائذات منصوبة بانه مفعول المؤمن او مجرورة على احد الوجهين ان جعلت مجرورة على انها مضاف اليها قوله قلت ليس في الكلام السكاكي ما يكيف وقد عرف عطف البيان في قسم النحو بما يذكر بعد الشيء من الدال عليه لا على بعض احوال البيان ما له لكونه اعرف ولا شك في ان هذا الحد لا يتناول واحدا واثنين في هذين المثالين قوله على الجنسية والعدد ان فسر العدد بما يقع في العدد بما يساويه فلا مرية وان فسر بنصف مجموع حاشيتيه فالكلام مبني على التغليب اذ الاسم الحامل لمعنى الافراد غير دال على العدد بالمعنى المذكور قوله مثالا للوصف المؤكد جعله مثالا للوصف المؤكد باعتبار صلاحيته له في المقام الصالح لا انه متعين لذلك لجواز ان يجعل وصفا موضحا كما قرره الش في آله واحد قوله لانه لا يقوم مقام المبدل منه لان الغرض المسوق له في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله وفي الثاني اثبات الوحدة له كاملة وليس لا اثنان والواحد منفردين مقصودا بالنسبة فلو قلت لا تتخذوا اثنين وانما هو واحد لاخل بذلك الغرض كما لا يخفى قوله وفيه نظر لانه لا يتم آه اشارة الى ان المقدمة المشهورة القايلة بان المبدل منه في حكم السقوط ليست بكلية على ما يتبادر منها قال الفاضل الرضي في هذا الكلام في انه البدل ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل قد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني وبهذا تعين بطلان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تع ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله من ان قوله ان اعبدوا الله لا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المجرور في به ظنا منه ان المبدل منه في حكم السقوط فيبقى الصلة بلا عائد على انه لو سلم كلية المقدمة المذكورة لم يضر لان العائد موجود حسا فلا مانع والعجب انه قال في المفصل قولهم البدل في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان اهدار الاول واطراحه واجب الا تراك تقول زيدا رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يسد كلامك قوله بل لا يبعد ان يقال انه بدل هنا بناء على انه لا يجب صحة قيام البدل مقام المبدل منه ولهذا لاحظ المبدل منه

حيث قال عن اتخاذ الاثنين من الاله فلو اعتبر صحة قيامه مقامه لزم اهداره بالكلية
ولا يمكن اعتباره مع البدل اصلا وبهذا التوجيه اندفع اعتراض مولى يوسف
لا ونهى ره بانه ان لم يعتبر تقييد الاثنين بكونه من الاله لم يحصل المقصود
الذي هو النهي عن اتخاذ الاثنين وان قيد فليقيد الجن في قوله تع وجعلوا
لله الجن بقوله من الشركاء حتى يظهر له معنى فليتامل قوله وسكت عن بدل
الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام لا اضافة في بدل الغلط لادنى التلبس فان
الغلط هو المبدل منه وقد يقال انما سمي بدل الغلط لان سببه الغلط
او لانه لتدارك الغلط وقد بينا قبل في علم وقوع بدل الغلط في فصيح الكلام بانه
يتدارك الغلط وانه لا ينافي الفصاحة بالمعنى السابق كما في جاءني زيد عمرو
نعم لا يقع في كلام الله تع لا لانه يستلزم عدم الفصاحة بل لعدم جواز الغلط
عليه سبحانه قوله قلت قد اخذ هذا اه يمكن ان يجاب ايضا بان في البدل تقرير
المتبوع وهو المبدل منه وتقرير الحكم ايضا لكونه في حكم تقرير العامل واما في
التاكيد ففيه تقرير المتبوع وهو المؤكد لا غير فهي في البدل زيادة تقرير ليس في
التاكيد قوله فكان الاحسن ان يقول لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح
قال الفاضل المحشي واحسن منه ان يشار مع ذلك الى ما يتفرع على اختلاف العبارة
وهو ان السكاكي لما جمع بين التقرير والايضاح ابتداء في التمثيل هو ببدل
الاشتمال واردفه ببدل البعض واخرهما بدل الكل بناء على ان الايضاح
في بدل الاشتمال اظهر منه في بدل البعض كما انه في بدل البعض اظهر منه في بدل
الكل مع ان الكلام في مخصصات المسند اليه والتخصص في الاولين اظهر
والمص لما اقتصر على التقرير ابتداء في التمثيل ببدل الكل لظهوره وعقبه
ببدل البعض لانه اقرب اليه في التخصص ببدل الاشتمال واعترض عليه بان
هذه الاحسنية انما يتم لو ذكر الايضاح وحده في عبارة المفتاح واما اذا جمع
بينهما فلا اذ لا ترجيح للايضاح على التقرير والجواب ان قوله مع ان الكلام
في مخصصات المسند اليه جزء من العلة بل هو متبوع في العلية بشهادة
بشهادة مع فلا يعارض الظهور في الايضاح بالظهور في التقرير فافهم
قوله للجمع المطلق لغرض من هذا الوصف سلب تقييد الجمع بوجه من الوجوه
لا تقييده بقيد الاطلاق كما قيل في قولهم الماهية من حيث هي هي والمقو

المطلق

المطلق فلا يرد ما ذكره ابن هشام في مغني اللبيب ان قول بعضهم معنى الواو
للجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع بلا تقييد قوله
اي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع هذا التفسير انما يظهر في عطف المفرد على المفرد
واما في عطف الجملة مثل قام زيد وعمرو فلا وجه له ولعل التفسير بالنظر الى
المثال المذكور في المتن قال المص في شرحه للمفتاح قد تقرر في علم النحو ان
الواو والفاء وثم وحتى يشترك في افادة الجمع في ذات مثل قام وقعد زيد
او في حكم مثل جاء زيد وعمرو او في الوجود مثل جاء زيد وذهب عمرو وفيه
نظر لان المثال الاول اعني قام وقعد زيد ينبغي ان يعد من قبيل الجمع في الوجود
بناء على انه من عطف الجملة على الجملة فانه من باب التنازع وفاعل الفعلين
محذوف فان قيل لعله جعله من قبيل الاشتراك في الذات من جهة المعنى
قلنا فح يلزم ان يجعل زيد اكل وشرب من قبيل الاشتراك في الذات لا في الوجود
وهو خلاف ما صرح به المحققون قوله من غير تعرض لتقدم او تاخر او معية فيه
اشعار بانه لو وجد تعرض للمعية لكان فيه تفصيل المسند وما ذكر الفاضل
المحشي واشعر به كلام الشر فيما بعد من ان المعتبر في باب العطف هو التعدد
والتميز بحسب الوقوع في الازمنة اما على سبيل التعاقب او التراخي يدل على ان
الوقوع بالمعية ليس من التفصيل ولك ان تقول بعد تسليم ان ذكر المعية ليس
ليس على سبيل الاستطراد الحكم بان المعتبر في التفصيل في باب العطف هو التعدد
بحسب الوقوع في الازمنة باحد الوجهين بالنظر الى الواقع بناء على ان ليس لنا
حرف عطف يدل بحسب الوضع على المعية في الزمان المستلزم لتعدد المسند الا انها
لو وجدت لم يكن المفهوم منها من التفصيل المعتبر نعم في شيء نعم قول الشريف
المعتبر في باب العطف اه منقوض بحتى فان المعنى المذكور غير معتبر فيها اصلا
على ما حققه الشر فاما ان يقال قصد المحشي بيان الامتياز بحسب الخارج ليعتبر
عليه ما يجب الوقوع في زمان متراخ ايضا لكن بحسب الذهن واما اعتبار حال
المتعلق قوة وضعفا فامر خارج عن الوضع يراعى في بعض موارده بحسب المقام
وفيه بعد لا يخفى فتامل قوله واحترز بقوله مع اختصار قال الشر في
شرحه للمفتاح وقد نبهت فيما مضى انه لو لم يقيد في الصورتين يعني
تفصيل المسند اليه لكان مستقيما الا انه مع التقييد اقوم وابعد عن الاشتباه

وقد اشار به الى ما ذكره فى اول احوال المسند اليه من الغرض الابهذه
من ذلك الشرح من ان المناسبة هى المعتبرة فى هذا الباب وليس يلزم
ان لم يحصل ذلك الغرض الا بهذه الخصوصية وكان ان يخص المقتضى
لها فيما يذكر من الوجوه ثم قال فاحفظ هذا الاصل وكا يلتفت الى
الاعتراض بان المقتضى قد يكون امرا آخر سوى ما ذكرا وان ذلك المقتضى
قد يترتب على حالة اخرى قوله واحترز به عن نحو جاءنى زيد وعمرو
بعده بيوم او سنة يريد ان فيه تفصيل المسند مع ان منشاه ليس
العطف على المسند اليه اصلا فلو لم يقيد بقوله مع اختصار لتوهم
وروده ان يق فى كلامه او العطف على المسند اليه ليكون منشاء لتفصيل المسند
على ما هو حاصل المعنى ليس بمستقيم لتحقق ذلك التفصيل من غير ان
تكون العطف منشاء له فلا يكون هذا التفصيل حالة مقتضية
لذلك العطف منشاء له لحصوله بدونه ولك ان تقول فى توجيه
الاحتراز بناء على ان الضابطة الثانية ضابطة للعطف بغير الواو
كما لا يخفى ما آل المعنى ان العطف بغير الواو لتفصيل المسند فلو لم يذكر
الاختصار لتوهم وروده ان يق ذلك التفصيل حاصل فى المثال
المذكور مع انتفاء العطف بغير الواو كما فى فائدة الاختصار
الاول ولو قال واحترز به عن نحو جاءنى زيد وجاءنى عمرو بعده بيوم
او سنة كما فى المختصر لكان اظهر قوله ترتب اجزاء ما قبلها ذهنا
التعرض للاجزاء بطريق التمثيل لا الحصر اذ المعتبر فى حتى كما صرح به
فى مغنى اللبيب وغيره ان يكون معطوفها بعضا من جمع قبلها
كقدم الحاج حتى المشاة او جزء من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها
او كالجزء نحو اعجبتنى الجارية حتى حديثها وبالجملة ان يكون متبوعها
ذا تعدد فى الجملة حتى يتحقق فيه بعض ولو اشترط الجزئية بخصوصها
لاحتيج الى تاويل المثال المذكور اعنى مات كل اب لى حتى آدم بان المراد
مات آبائى حتى آدم قوله اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه
الى ذلك التقييد وكذا الاثبات المراد من الدخول المذكور التاخر
فى الاعتبار والملاحظة لانه وجد القيد اولا ودخل الاثبات

ثانيا

حتى بنى السادات حتى
عبد الله العبد البحر
للسادات جمع الحضر
كل جزء من السادات ومع

ثانياً بحسب الحقيقة حتى يرد عدم ثانويته فى مثل قولك جاءنى زيد يوم
الجمعة حتى يق انه كان كذلك ثم جىء بجاءنى قوله لانه فى معنى الذى يا كل
فيشرب آه قيل فيه تعسف لان هذه ضوابط والظ انها مساوية
بشهادة القيود والاحترازات فاللزوم فى مثله واضح وقد اشار الشيخ
فيما نقلت عنه فائدة قيد الاختصار الى اندفاع امثال هذه الاعتراضات
فليكن على ذكر منك واعترض ايضا بان التقسيم السابق يدل على ان العطف
على المسند اليه اذا لم يكن لتفصيل المسند يجب ان يكون لتفصيل
المسند اليه فعلى تقدير تسليم ان المثال من قبيل العطف على المسند اليه انه
وانه ليس لتفصيل المسند وجب التزام انه لتفصيل المسند اليه
مع ان المسند اليه ههنا واحد لا يقبل التفصيل واجيب بعد
تسليم وجوب احد الامرين بالتزام ان العطف ههنا لتفصيل
المسند اليه بناء على تنزيل التغاير بالوصف منزلة التغاير بالذات
على ما تقرر فى مثله فتامل قوله او انهما جاءاك جميعا فيكون قصر
قصر افراد كما ان الاول قصر قلب وسكت عن قصر التعيين لان
المخاطب فيه شاك فلا حكم له حتى يرد عن الخطاء فيه الى الصواب
كما يظهر انشاء الله تع انه جوز استعمالها فى قصر القلب والافراد وفى
دلائل الاعجاز انها يستعمل للقلب فقط قوله لمن اعتقد ان المجىء منتف
عنهما جميعا لم يرد بالاعتقاد ما يكون جازما بل ما يتناول الظن
الضعيف الذى هو الوهم الفاسد قوله لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك
دون عمرو على ما وقع فى المفتاح فان قلت لا مخالفة بين الكلامين
لان مراد النحاة من الاعتقاد المذكور اعتقاد انتفاء المجىء عنهما بعد
نفيه عن زيد ومراد المفتاح اعتقاد مجىء زيد دون عمرو فى صدر
الكلام والاعتقادان على الوجه المذكور يمكن اجتماعهما قلت
لما كان المفروض اعتقاد المخاطب الملابسة بين المتعاطفين بحيث
يتوهم من انتفاء المجىء عن احدهما انتفاءه عن الآخر فاما ان يعتقد
مجيئهما او عدم مجيئهما فلا يتمشى التصوير المذكور كما لا يخفى قوله
فلم يقل به احد اى لم يذهب اليه ذاهب لانه لم يظفر به فى

الاستعمال

ويمكن ان يوجه عدم القول بما ذكر بلزوم استدراك الاثبات بعد لكن لكونه معلوما للمخاطب وما ذكره الفاضل المحشي من انه منقوض بقولنا جاء في زيد لا عمرو في قصر الافراد مدفوع بان الفرق بين المادتين بين فانه يصح الاكتفاء بقولك ما جاء في زيد فيكون لكن عمرو لغوا ولا يصح الاكتفاء بلا عمرو حتى يكون جاء في زيد لغوا واما صحة ان تقول من اول الامر ما جاء في غيره عمرو فلا قصد له الى تعيين الطريق في تادية معنى المراد لا الزام لاستدراك جزء من الكلام لصحة الاكتفاء بجزئه الآخر ولعل المتكلم انما اختار تلك الطريق لئلا يتلقى المخاطب بصورة النفي اوبغيره من الاعتبارات المناسبة فان قلت لما اعتقد الملابسة بين المتعاطفين ونفى المجيء المتكلم عن احدهما توهم المخاطب عموم النفي فالايجاب الذي بعد لكن دفع ذلك التوهم وظهر له فائدة معتد بها قلت غرض الشارح نفي القول بقصر الافراد نظرا الى الاعتقاد الاول حتى يصح ذلك في كل صورة اعتقد اعتقد المخاطب الملابسة بين المتعاطفين ام لا قوله ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه فعلى هذا يخرج العطف ببل عن تعريف العطف بانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه على ما ذكره ابن الحاجب واما العطف بلا ولكن فلا يرد كما توهم الرضي لان التابع والمتبوع معا مقصودان بالنسبة وان كان احدهما بالاثبات والاخرى بالنفي قوله وفي كلام ابن الحاجب قال بعض اصحاب الحواشي صرح بذلك في الامالي والله اعلم قوله واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال وذلك لان الحكم المذكور في الكلام هو المنفي ولم يصرف الى التابع على مذهبهم ويمكن ان يقال المراد من الحكم ما هو اعم من الايقاع والانتزاع لا الوقوع مثلا ففي المنفي على مذهب الجمهور صرفت حكمك من الاول الى الثاني وجعلت الاول مسكوتا عنه قوله او للابهام نحو انا واياكم لعلى هدى او في ضلال مبين المراد من الابهام ترك التعيين لداع يدعو اليه وهو في الآية ان لا يصرح بنسبة الضلال الى المخاطب لئلا يزيد

غضبهم

ان يكون

وبما ذكرنا في شرح الشهود للكافية هذا النقض مدفوع ارجع اليه

غضبهم وليس المراد فيه ايقاع السامع في الشك في اصل الحكم وهو ظاهر ثم المذكور في مغني اللبيب ان الشاهد في الاولى وجه التخصيص غير ظاهر وههنا بحث وهو ان السكاكي جعل هذه الآية من قبيل استدراج المخاطبين الى الحق على وجه لا يزيد غضبهم وهو ترك تخصيص طائفة بالهدى وطائفة اخرى بالضلال ليتفكروا في انفسهم فيؤديهم النظر الصحيح الى ان يعرفوا انهم هم الكائنون في ضلال مبين فالمناسب بهذا المقام هو التشكيك لا الابهام لان الموصوف بالجهل المركب لا يتاتى منه النظر كالموصوف بالعلم اليقيني صرح به في المواقف وغيره حتى جعل بعضهم الشك من شرائط النظر فلما اراد النبي عليه الصلوة والسلام الجائهم عن ورطة الجهل المركب هداهم الى طريق الشك ليتاتى منه النظر الصحيح الموصل الى الحق قوله والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط فان قلت مثل العلماء صح عطف بيان لما قبلها وبدل للتخيير بآيتي الكفارة والفدية مع امكان الجمع قلت لا يجتمع الاطعام مع الكسوة والتحرير الاتى كل منهما كفارة بل يقع واحد منها كفارة والباقي قربة مستقلة خارجة عن ذلك وكذا الكلام في آية الفدية قوله عطف بيان لما قبلها وقيل بدل لانه يعرف به اولا قد يتوهم دخول الفعل لابتناء عليه كما في قولك ان زيدا لهو القائم يدل على انه من احوال المسند وقائم مقامه ويدفع بانه بناء على كونه توطئة وتمهيدا للتخيير الا انه قائم مقامه مختصا بالنكرة لفظ مختصا ههنا وفي قوله مختصا على بان يثبت المسند ليس بصريح في المقصود وهو دخول الباء في المقصور والاولى تبديله بمنفردا قوله بان يثبت له المسند لفظ يثبت على صيغة المعلوم من الثبوت لا على صيغة المجهول من الاثبات لان المستفاد من ضمير الفصل هو القصر في الثبوت لا الاثبات والفرق ظاهر وبهذا ظهر ان ما ذكره الفاضل المحشي حيث قال كانه قيل واما الفصل فهو لتميز المسند اليه من بين الاشياء الصالحة لكونها مسندا اليه وهو معنى قصر المسند على المسند اليه محل نظر يحتاج تصحيحه الى تكلف بعيد والصواب ثبوت المسند اليه

هنام

فتأمل قوله بل صرح في هذه الاية بان فائدة الفصل آه ههنا بحث وهو ان
الفصل في هذا المقام وان لم يجز ان يفيد القصر بحسب الثبوت والصدق
لكن لم لا يجوز ان يفيده بحسب ملاحظة العينية مثلا اذا اعتقد
السامع ان المتحد بجنس البطل الحامي هو عمرو لا زيد فقلت زيد هو البطل
الحامي يكون قصر قلب باعتبار العينية وعلى هذا قياس هو المفلحون
والمتبادر من كلام الفاضل المحشي وغيره ان ضمير الفصل في مثله
لا يفيد القصر اصلا نعم افادته لقصر الافراد ليس بظاهر فتامل قوله وقد
يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه سوق الكلام
يدل على ان المراد بالتاكيد تاكيد ثبوت المسند للمسند اليه لكن ظاهر
العبارة يشعر بان لمجرد التاكيد مشروط بكون الكلام مشتملا على
تخصيص حاصل بدونه وانت خبير بانه لا مانع من كونه للتاكيد
وان لم يوجد في الكلام اثر التخصيص اصلا اللهم الا ان يقال المراد
انه قد يكون لمجرد التاكيد في صورة يوجد فيها التخصيص اذا كان التخصيص
حاصلا بدونه او يحمل التاكيد على كونه تاكيد التخصيص وفيه بعد
اي تقديم المسند اليه يريد ياده مقدما على المسند على ما هو اصله كما
تقي ضيق فم الركية اي لجعله من اول الامر ضيقا لا واسعا لا انه كان
واسعا ثم يضيق ومراد صاحب الكشاف ثمة هو الضرب الاول
اي حيث قال انما يقدم ويؤخر للانزال للقاء قوله ويعرف
فيه معنى اي يعرف ذلك الشيء معنى مناسب لاقتضاء العناية
والحاصل انه لا يبعد في اسناد العناية الى شيء يكون ذلك الشيء
مقتضيا للعناية وعلة له بحسب المناسبات قوله ولا بد من تحققه
قبل الحكم الاقرب ان المراد بقوله لا بد الاولوية التي في حكم
الواجب في نظر البلغاء بقرينة ان الغرض اثبات الاصالة التي بمعنى
الرجحان ووجه الاولوية يشعر به العبارة لان المسند اليه لما كان
محكوما عليه كان المسند مطلوبا لاجله فالاولى ان يلاحظ قبله
فالحكم في المعنيين بمعنى المحكوم به والغرض دفع ما اورده الفاضل
المحشي فتامل قوله يعني تحيرت البرية في المعاد الجسماني اعترض عليه

بان البعض

بان البعض قائل بالبعث والبعض منكر له وكل من الفريقين جازم في مذهبه
فكيف الحيرة اجيب بان الحيرة في كيفيته لا في اصله كما دل عليه قوله
وفي ان ابدان الاموات كيف يجيء من الرفات على ان الاحتلاف العام
من المجموع من حيث هو مجموع اثر حيرة وان كان كل من الفريقين
جازما في مذهبه فتامل قوله كذا في ضرام السقط السقط في الاصل
ما يسقط من الزند عند الاقتداح يسمى ديوان المعري به والضرام
بالكسر في الاصل اشتعال النار ودقاق الحطب الذي يسرع اشتعال
النار به ايضا يسمى به شرح الديوان المذكور لصدر الافاضل
قوله يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به لا يبعد
ان يكون تقديم المعاد في تفسيره في تفسير البيت مع ان الظاهر هو
اللف والنشر المرتب ايماء الى ان مراد الشاعر بالداعي الى الضلال
هو القائل بالمعاد بناء على ما اشتهر وتبين في كتب التواريخ ان ابا
العلاء ملحد منكر للحشر ويومي اليه بيته المشهور عند من له ذوق
سليم وهو قوله يد بخمس مائين عسجدا فديت ما بالها قطعت
في ربع دينار وقد رده من رد عليه بقوله عز الامانة اغلاها
وارخصها ذل الخيانة فافهم حكم الباري قوله ولا ققنس
هو على ما قيل طائر في بلاد الهند يضرب به المثل في البياض
له منقار طويل وحسن الالحان يعيش الف سنة ثم يلهمه الله
تع بانه يموت فيجمع الحطب حواليه فيضرب بجناحيه على الحطب الى
ان يخرج منه النار فيشتعل الحطب فيحترق هو ويخلق الله تعالى
من رماده من رماده بعد مدة وقيل بعد ثلاثة ايام مثله
قوله لانه يناسب السياق السياق بالباء الموحدة ما قبل
الشيء والسياق بالمثناة التحتية اعم وهو العبارة ههنا قوله
واما التعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل او التطير يحتمل ان يكون
قوله للتفاؤل او التطير علة للمسرة والمساءة بناء على انهما انفسهما
منشآن عن التفاؤل او التطير بحسب نفس الامر واما تعجيلهما
فلا تعلق له باصل التفاؤل او التطير على زعمه وحاصل الكلام

ان التقديم للتعجيل المسرة الحاصلة من التفاؤل او تعجيل المساءة الحاصلة
من التطير ولما كان تعجيلهما متضمنا التعجيل بسببهما لم يتعرض له المص
ويكون ويحتمل ان يكون علة للتعجيل نفسه واما كان ففي اقحام لفظ
التعجيل ايماء الى قصور عبارة المفتاح حيث قال واما لان اسم المسند اليه
يصلح للتفاؤل فتقدمه الى السامع ليسره او يسوءه وفي توجيه القصور
على الاحتمال الاول ان التفاؤل حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر
ويؤيده قول المعري سالت فقلت مقصدنا سعيد فكان اسم
الامير لهن فالا حيث جعل اسم السعيد تفاؤلا للتفرق مع تاخره
هكذا المسرة المسببة عنه فالمقتضي لتقديم المسند اليه تعجيل التفاؤل
منه والجواب ان التفاؤل قد يكون باللفظ المسموع في مستهل الكلام
كلفظ سعيد مثلا وهذا هو الذي يقتضي تقديم المسند اليه وقد يكون
بمضمون الكلام كما في سعد في دارك فانه قد يتفاءل بكون سعد
في داره ونفس هذا التفاؤل حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر فلعله
تقضي تقديمه على المسند والمص اشتبه عليه الفرق بين التفاؤلين
وعلى الاحتمال الثاني ان المسرة مثلا ينفك عن التفاؤل لا نفسها والجواب
بعد تسليم حصول اصلها بذكر الاسم في اثناء الكلام ان مراده المسرة
الكاملة المفهومة من الاطلاق قائل قوله والسفاح في دار صديقك
السفاح في الاصل بمعنى السفاك ثم هو لقب اول خليفة من آل عباس
قوله مثل اظهار تعظيمه بناء على ان التقديم في الذكر اللساني يشعر
بالتقديم في الشرف والرتبة العقلية ان الاسم ربما يشتمل على التعظيم
بنفسه او بسبب وصفه فاذا قدم لزم لينبئ تقديمه بحسب المقام
بحسب المقام عن ان القصد الى التعظيم يستفاد زيادة تعظيمه
ورجل فاضل من هذا القبيل وربما لا يشتمل عليه بل يستفاد
اصل التعظيم من نفس التقديم من حيث المناسبة المذكورة قوله
او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار فيه بحث لانا لا نسلم ان التحقير
في رجل جاهل يستفاد من التقديم بل من الوصف حتى لو اخره
المسند اليه يحصل التحقير ايضا ولو حذف الوصف لا يستفاد

التحقير اصلا

تقديم المسند اليه لافادة قصر الخبر الفعلي

التحقير اصلا ويمكن ان يقال اصل التحقير يستفاد من الصفة لكن تقديم مثل
هذا المسند اليه في مقام الاهانة يفيد زيادة تحقير فتدبر قوله وهذا
معنى قول صاحب المفتاح او لان كونه متصفا آه يعني كونه متصفا
مستمرا عليه بحيث يعد من المتصفين المتسمين به قوله نعم لو قيل على
المفتاح آه هذا انما يرد ان كان مراد السكاكي ما ذكروا اما اذا كان مراده
او لان موصوفية المسند اليه بمضمون الخبر هو المطلوب دون وصفه بالخبر له
وهما اعتباران متلازمان لكنه قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام
في الزاهد وانه هل يتصف بالشرب فيقال الزاهد يشرب وقد يقصد
الثاني كما اذا كان الكلام في الشرب وانه هل يقع وصفا للزاهد فيقال
يشرب الزاهد لم يرد قوله متى تهزز بني قطن آه الهز التحريك والبعث
وبنو قطن قبيلة والعواتق جمع عاتق وهو موضع الرداء من المنكب
وزيان جمع زين كالكرام جمع كريم من زان الرجل بالضم فهو زين
اي وقور ولا لما م النزول وصفهم بالمعنى في الامور كانهم سيوف
وبالشجاعة حيث لم يفارقوا السلاح وبالسكون والوقار في المجالس
وبالاسراع بانفسهم في خدمة الاضياف وقراهم قوله اي محل الاستشهاد
هو قوله هم خفوف لا قوله جلوس لاحتمال تقديما المسند اليه فيه نحو
ولا قوله ضيف لان ضيف فاعل وفعل بيسره ما بعده قوله واجيب
بمنع هذا الاشتراك آه قيل عليه هذا المنع خارج عن قانون المناظرة
فلا يفيد اصلا لانه في الحقيقة منع سند المنع وذلك لان حاصل
الاعتراض انا لا نسلم ان التقديم في البيت يفيد التخصيص وانما يكون كذلك
لو كان الخبر فعليا وهو ثم فلا دلالة للاستدلال بقوله ائمة التفسير دون
التعرض للمنع قوله وما انت علينا بعزيز صرح في المفتاح لوجود
الحصر فيه وان المعنى ان العزيز علينا رهطك لا انت لانهم من اهل ديننا
لا انت يا شعيب والدليل على ارادة هذا المعنى مبسوط في شروح
المفتاح لكن فيه بحث لان شرط التخصيص عند السكاكي ان يعتبر
ان المقدم كان في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنوي وان يدعو
الى هذا الاعتبار ضرورة في الجملة ولذا لم يقل بالحصر في زيد عرف

كما سيأتي والظاهر ان انت على تقديره تأخره بان يبقى ما غيرنا انت فاعل الصفة
ولا ضرورة الى ارتكاب الوجه البعيد اعني ان يعتبر ان انت تأكيد
للمستتر في عارف هنا ثم قوله علينا متعلق بعزيز لان الجار اعني الباء زائدة
فيجوز تقديم ما في حيزها عليه وان اتيت بمقدر يفسره بعزيز قوله وما
انت عليهم بوكيل اه اى بكفيل بحفظ اعمالهم قوله غير مناسب للمقام
اه بل المناسب له التقوى والتقرير وتحقيق انهم جفوف اذا نزل بهم
الضيف واعترض عليه بانا لا نسلم عدم مناسبة الحصر للمقام فان المعنى
انهم يباشرون امر الضيافة بانفسهم لا يكلفونه الى خدمهم كما هو
الدأب في اكرام الضيف وتعظيمه اقول لعل عدم المناسبة ان كمال الكرام
الضيف ان يباشروا امر الضيافة بانفسهم ويخدمهم لان تستريح
خدمهم ويباشروا بانفسهم مع ان العادة تأبى عنه كما لا يخفى على المنصف
على انه يفوت ح حسن التقابل مع قوله جلوس لانتفاء الحصر فيه ولو
التزم بتقدير المسند اليه مقدما تنبيها على كمال رفقهم فمع انه ركيك
لا يستقيم في نزال كما لا يخفى قوله بل التخصيص بالذكر اه فيه انه ح
لا تعرض في كلام المفتاح للتخصيص الحصري كما في مثل انا سعيت كما ذكره في
مقتضيات تقديم المسند وانت خبير بان تحمل التخصيص ههنا
على القصر مع عدم الظهور في المثال الاول تكلفا ودعوى كونه
مشروطا بكون الخبر فعليا لا شاهد لها بل هي مردودة بتصريح ائمة
التفسير قوله تخصيصه بالخبر الفعلي اه اى بنفي الخبر الفعلي على
حذف المضاف لان المقصور على المسند اليه المقدم في المثال الذي ذكر
نفي القول كما في انا قلت لكن هذا الكلام من المص فرية على عبد القاهر
كما يشير اليه الشارح في اثناء البحث ثم المراد بالخبر الفعلي الخبر الذي
اقله فعل وفاعله ضمير المبتدأ لا المتضمن بمعنى الفعل التصريحه
بان الصفة المشبهة في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز ليست خبرا
فعليا قوله وصاحب المفتاح اه قال الفاضل المحشي وهذا هو
الحق وذلك لان التقديم اه وانت خبير بان ما ذكره يقتضي جواز
التخصيص فيما اذا كان المقدم اسما مظهرا على نحو جوازه في غيره

والسكاكي

والسكاكي لا يقول به على ما سيجيء قوله لان التخصيص انما هو بالنسبة اه
القصر المستفاد من قوله انما هو اضافي كما يدل عليه قوله لا بالنسبة الى جميع من
في العالم فلا يقدح فيه جاز ان يكون التخصيص بالنسبة الى من تردد في
القائل في قصر التعيين نعم لم يتعرض له ههنا وفيما سيأتي في مواضع
لقلته بالنسبة الى مقابليه وعدم ظهور خطاء المخاطب فيه كما نبهت عليه
في بحث العطف على المسند اليه قوله ولا ما انا رأيت احدا اه اى لا يصح
هذا المثال ايضا بناء على ما يتبادر منه وهو الاستغراق الحقيقي وان امكن
تصحيحه بحمل النكرة الواقعة في سياق النفي على الاستغراق العرفي ولذا
ذكر في المفتاح بلفظ الاستبعاد قوله لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على
وجه العموم اه لفظا على متعلقة بنفي لا بالرؤية يدل عليه قول المص فيما
سبق فالتقدم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه
الذي نفي عنه من العموم والخصوص قوله وفيه نظر لانا لا نسلم اه اجيب بان
كلام المص بيان لحاصل المعنى بان يكون مراده ان المنفي هو الرؤية الواقعة
على كل واحد بعد تسليط النفي وملاحظته فيكون من قبيل عموم النفي
لا نفي العموم وان كان المتبادر منه ذلك فكانه قال المنفي هو الرؤية
الواقعة على زيد والرؤية الواقعة على عمرو وهكذا فتامل قوله اذا لم
يكن همزته بدلا عن الواو اه بان يكون مهموز الفاء وهذا احتراز عن
احد في قوله تعالى قل هو الله احد فان اصله وحد بمعنى واحد ولذا
استعمل في الايجاب بدونه وقد بقي ما همزته اصلية لا يستعمل في الايجاب
اصلا كلفظ اريم وارم بل المستعمل فيه ما هو همزته منقلبة قوله
ردا على من زعم انك رأيت كل احد اه واذا كان ردا عليه ينبغي ان
تقدمه في المثال المذكور لفظ كل ليطابق الرد المردود فيصح قول المص
لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد هذا توجيه ما ذكره ذلك
المعتذر وفيه بحث اما اولا فلانك تحققت ان مراد المص تخصيص
نفي الخبر الفعلي ولا يستقيم كلامه اصلا فينبغي ان يكون المثال
المذكور على زعمه ردا على من اعتقد ان غيرك وحده ما رأى
احدا وشاركك في عدم رؤية احد اذ لا يخفى ان خطاء المخاطب

في مقام التخصيص في فاعل الفعل المخصص نفيا او اثباتا ولهذا قال الفاضل
المحشي فكانه لم يفرق بين ما انا قلت هذا وانا ما قلت هذا نعم لو قيل
لفظ احد في المثال المذكور وان جاء بدل كل لا انه في الاثبات للغير
تحقيقا لمعنى الاختصاص لا يكون الا معه فيكون معنى المثال المذكور غير
كل اي كل احد لم يبعد واما ثانيا فلانا لو سلمنا ان الرد للزاعم
يقتضي ان يكون الزاعم قد تلفظ بالقضية الدالة على زعمه حتى
يكون استعمال احد في كلامه بل الكل غير صحيح لم نسلم وجوب التطابق
فانك اذا قلت لمخاطبك رايت شخصا ما فقال لك ما انا رايت احدا
يكون جوابا صحيحا نعم الاحسن ان يراعي التطابق الصوري فتامل
قوله لان هذا الامتناع جار اه هذا رد للوجهين معا وقوله ايضا
مخصوص بالوجه الاول وقوله وان لا يكون بالوجه الثاني بقي ههنا
مناقشة وهي ان جريان الامتناع في غير الصورة المذكورة لا يكون وجها
لفساد ما ذكره المعترض لجواز ان يكون وجه الامتناع متعددا
مختلفا وانما يظهر الفساد اذا اجرى الوجه المذكور في صورة ولم
يوجد فيها الفساد كما لا يخفى وقد يجاب بان المص ههنا بصدد
نقل كلام الشيخ وقد ذكر الشيخ ما انا قلت شيئا مع قوله ما انا رايت احدا
في قرن واحد وفرع عدم الصحة في الجميع على كون المنفي عاما كما يجي
فيكون التخصيص في الدليل غلطا صرفا عند المص فتامل **قوله** لا على
جميع الناس اه وان بني الامر على كون جمع نكرة في سياق النفي يكون
توسيط لون احد بمعنى الجميع لغوا كما لا يخفى ان قلت لم لا يجوز
ان يراد بالجمع جمع مخصوص هو الكل قلت لما لم يكن الامتناع مختصا
بتلك الارادة مع كونه خلاف المتبادر لم يلتفت اليه الشارح **قوله**
بل يكفيه ان يكون راى احدا اه هذا الكلام مردود عند الشارح
بما سيحققه وانما اورده ههنا من طرف القوم ولهذا قال فيما بعد
هذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على السنتهم **قوله** وهي
متقاربة اه فما نقل عن بعض المحققين معترضا على الفاضل العلامة
وما ذكره فيما سبق بعد قوله فالحاصل حيث قال قولنا ما رايت احدا

بل الكل

او رجلا يفيد عموم النفي اه متحدان في المآل وهو انه لا وجه لفساد المثال
المذكور يختلفان في التقدير متقاربان فيه كما لا يخفى **قوله** فزعم انه
غيرك او انت بمشارك الغير اه المتبادر من المشاركة شركة المعية
فليس في الكلام اذن اشارة الى قصر التعيين ومثله سياتي في كلام المص
ايضا ووجهه ما نبهت عليه في بحث العطف وربما يقال المراد من المشاركة
اعم من شركة المعية والبدلية فيكون اشارة الى انواع القصر لكنه
تكلف كما لا يخفى **قوله** فزعم انه انت وحدك او انت بمشارك الغير اه
يريد انه اما قصر قلب او قصر افراد ثم ان انفهام التخصيص من التقديم
بينه من الفحوى ذو طبع مستقيم وبيانه ان تقديم المسند اليه يومي
الى ان المخاطب اصاب في اصل الحكم واخطا في هذا القيد فكان اهم
عند المتكلم فقدمه وانفهام تخصيص النفي لا نفي التخصيص من قولك
ما انا سعيت كانفهام استمرار الامتناع لا امتناع الاستمرار من المضارع
الداخل عليه لو وانفهام دوام الانتفاء لا انفهام الدوام من الجملة
الاسمية الداخل عليها لو كما حققه الشارح في بحثه **قوله** وفي هذا
اشارة الى الرد اه اي في قول المص ولهذا لم يصح ما انا ضربت الا زيدا
فان تقديم لفظ هنا يفيد القصر يعني ان علة الامتناع ما ذكرته
لا ما ذكره الشيخان ولما كان دلالة التقديم على هذا المعنى بالفحوى لا بالوضع
لم يقل وفي هذا تصريح بالرد على الشيخين على انه يجوز ان يكون وجه الاشارة
عدم التصريح بالشيخين **قوله** وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا اه
رده شارح الايضاح بان الفعل المتنازع فيه باعتبار فاعله ههنا
مجموع الضرب على كل احد غير زيد واما زيد فمسكوت عنه لا انه
لا يصح ان يكون للاستثناء لعدم صحة الاستثناء المفرغ في الاثبات كما
عرفت في النحو فيكون بمعنى غير واذا كان كذلك لم يكن في الكلام اشعار
بان زيدا ضرب او لم يضرب فلا يلزم التناقض اصلا وفيه نظر اما
اولا فلان الا انما يحمل على غير اذا كانت الموصوف معها مذكورا فلو
يحتاج الا زيد بمعنى غير زيد كما صرح به في الكتب النحو والموصوف ههنا
غير مذكور كما يفهم ايضا من كلامه فلا يجوز حمله عليه واما ثانيا

شركة
رع
الحصر
ق
صرح

فلان لا اذا لم يكن للاستثناء لم يتعين عموم المقدر فلا يتم ماذكره المص ايضاً
في وجه فساد المثال فيتم كلام الشارح الزاماً عليه قوله وعندك ان قولهم
ان نقض النفي بالا آه ليس المراد ان هذا اعتراض حق حتى يتوجه عليه انه
زاد في كسر القارورة كما ذكره الفاضل المحشي بل ان هذه المقدمة احق
بان يعترض عليها من المقدمة التي اعترض عليها المص من مقدمتي دليل
الشيخ ان تلك المقدمة ظاهرة الصحة ظاهر اندفاع ما اورد عليها
واما هذه المقدمة فمنعها موجه ظاهراً بحيث لا يحتاج في دفعه
الى اعمال روية ولو سلم فمبنى تصحيحه فيما سبق اطلاعه على مراد الشيخ
وعدم اطلاع غيره لعدم تصحيحهم كتبه لا لحقيه كلام الشيخ بحيث
لا يرد عليه منع فتامل قوله فالاستثناء انما هو من الاثبات لا الاستثناء
المفرغ من الاثبات وان لم يكن فيما يستقيم منه المعنى لا ان مراد الشارح
لزوم ذلك اذ لا يجوز ان يكون من النفي لرجوعه الى الفاعلية لا الفعل
بمقتضى القاعدة السابقة ولا يجوز ان يحمل الا على غيره لعدم ذكر الموصوف
فتعين كون الاستثناء من الاثبات والمستثنى منه المقدر كل احد لان
الاستثناء المفرغ على نمط ضربه الا زيد قوله وكذا اذا كان الفعل منفياً
معطوف على مقدر والمعنى قد يأتي لكذا وكذا اذا كان مثبتاً وكذا اذا كان
منفياً قوله وليس اذا قلت سعيت آه اسم ليس ضمير الشان وخبره
الجملة الشرطية او قوله يجب واذا ظرف لغو متعلق بليس وفاعل يجب ان
يكون وفاعل يكون وهي تامة ان مع اسمه وهو وجود سعي وخبره وهو
عند السامع وقد وقع في موقع الخبر صفة سعي والواو في قد وقع
على ما في بعض النسخ من تصرف الناسخ لعدمها في عبارة
المفتاح فيقصد بالنصب معطوف على ان يكون ثم ان السكاكي
انما نفى الوجوب هيهنا اشارة الى وجوبه فيما اذا قدم
قوله غير مشوب حال من السعي قيل فيه سماجة لان انتفاء
الثبوت بهذه الامور هيئة للفاعل الذي هو المؤكد لا للسعي كما في شرح
المفتاح للشريف ولك ان تجعله حالا من كاف منك اي مفيدا وجود
سعي منك حال كونك غير مشوب في افادته واداته بتجوز آه فيدخل

علم الثبوت

عدم الثبوت تحت الافادة قوله والشارح العلامة قد اورد آه نقل
عن الشارح انه قال لا شك ان هذا الكلام سهو من الشارح العلامة لانه ردده
بين السهو والتجوز والسهو والنسيان باعتبار مشاكلته سوق البيان
انما يستعمل لرد الخطاء في الفاعل هذا الحصر اضافي كما يشعر به
قوله لا لافادة وجود السعي فلا يتوجه عليه ان هذا التركيب كما يأتي
للتخصيص يأتي للتقوى فله وجه للتخصيص قوله فاما ان يكون باعتبار
انه لازم معناه الضمير فانه راجع الى وجود السعي لا الى الافادة كما
لا ذكره والمراد من معنى انا سعيت قصر السعي على المتكلم وبانتفائه
يحصل رد الخطاء في الفاعل لان معناه رد الخطأ في الفاعل ابتداء وهذا
ظاهر فاللزوم انما هو بين وجود السعي وبين قصر السعي على المتكلم
لا بين رد الخطاء في الفاعل وافادته وجود السعي لانهما لا يجتمعان
فكيف يتحقق اللزوم بينهما ولهذا ظهر ان قول الفاضل المحشي لا ان
لزوم رد الخطاء في الفاعل لافادة وجود السعي غير ظاهر وعكسه كان
ظاهر وعكسه كان ظاهر احمل بحث ومحتاج الى توجيه على ان
اللزوم بين الرد والافادة ان سلم في الجملة فانما يسلم لزوم افادة
السعي لرد الخطاء واما عكسه فلا وجه له في اعتبار قصر الافراد اصلاً
لان اثبات الحكم لاحد الشريكين في اعتقاد المخاطب لا ينفيه عن الآخر
فليتدبر واعلم ان الشارح العلامة قال في شرحه ويجب ان تعلم مع
ما قد علمت ان الاستعمال الاولين يعني سعيت وسعيت انا لا
يجب ان يكون في صورة الحكم علم السامع كاستعمال الثالث يعني انا
سعيت بل جاز ان يكونا في صورة جهله فيجوز ايضا ان يكون اي
استعمالهما في صورة علمه ويكون حكمهما حكم الثالث في الرد بل في
كون السعي فيهما مشوبا بتجوز او سهو او نسيان فعلى هذا قول الفاضل
المحشي وسكت عن بيان سعيت آه محل بحث لانا لا نعلم انه لم يتعرض
لحال المثالين في الابتداء بل قد تعرض لهما ايضا بقوله ويجب ان
يعلم آه قوله فيكون مجازاً الخ قد بينا فيما سبق ان المجاز انما يكون
باعتبار النقل عما هو المعنى الموضوع له لا عما هو المعنى عند ارباب

اصلاً م

المعنى اذ لم يوضع اللفظ بازائه بل انما يفيده بحسب المقام كما صرح جوابه
والجواب ما ذكره الشريف في توجيه كون الاخراج على خلاف مقتضى
الظاهر يسمى في علم البيان بالكناية من ان الحقيقة والمجاز والكناية
يكون اوصافا للالفاظ بالقياس الى الاغراض الاصلية في عرف البلغاء
البلغاء ايضا وكلام العلامة مبني على عرفهم فلا اشكال قوله او باعتبار
انه معناه فيكون سهوا اه الظاهر ان السهو هو ان يعرف معنى
اللفظ لكن استعماله في غير معناه غفلة والنسيان العدم الطارئ
على المعرفة لما ذكره العلامة من معناهما قوله فان كان قد
نسبه الى الغير مساهلة كان تجوزا يعني ان كان اعتقاد المخاطب
انتساب الفعل الى الغير باعتبار مجازي فنسبته الى ذلك الغير
بذلك الاعتبار كان تجوزا وفيه بحث لان المخاطب اذا كان ينسب
الفعل الى الغير بمساهلة لم يكن مخطئا اذ لا خطاء في المجاز وقد
ذكر اولا ان هذا التركيب انما يستعمل عند خطاء المخاطب في الفاعل
فهل هذا الا تناقض وبالجملة هذا التركيب انما اذا اعتقد المتكلم
ان المخاطب اخطاء في الفاعل واما اذا اعتقد انه نسبه الى
الغير مساهلة فلا قوله اذا بني الفعل على معرف اشارة
الى تعيين المعطوف عليه لقوله وان بني على المنكر ولما سبق امثلة
البناء على المعرف دون البناء على المنكر اختار في الاول لفظة
اذا الدالة على التحقق والثبوت وفي الثاني ان ثم في لفظ البناء
اشارة الى تقديم المسند اليه لان البناء تقتضي تقديم المبني عليه
الذي هو كالاساس قوله تخصيص الجنس المراد بالجنس ما يشمل
الكثير على ما هو معنى الكلي الطبيعي سواء كان جنسا باصطلاح
المنطق او نوعا او غير ذلك كالرجل والمراة فاذا قيد بكلي آخر
يخصصه كما في رجل طويل صار نوعا ثم الظاهر ان المراد بقوله
او الواحد منع الخلو لا الجمع ولما كان وجه تخصيص الواحد
من الجنس ظاهرا حيث كان النكرة له دون تخصيص الجنس فقط
او الواحد فقط نبه بما نقله من الشيخ لكن قوله فيما سيا

دقد

بخطاء

وقد يأتي للتقوى لكن بشرط ان يقصد به الجنس او الواحد كما في التخصيص
يقدح في هذه الارادة فليتامل قوله رجل جاءني في المجوز لوقوع لو
النكرة مبتداء كونها فاعلة في المعنى لان المعنى ما جاءني الا رجل كما بين
في كتب النحو قوله بهذا الكلام الجاري على معناه الظاهر ومتعلق بالمخاطب
اي الذي خوطب بهذا الكلام قوله او اعتقد انه امراة ان اراد
اعتقاد انه امراة سواء كان فقط كما هو الظاهر لم يكن في الكلام اشارة
الى قصر الافراد وان اراد اعتقاد انه امراة سواء كان فقط او مع
اعتقاد انه رجل ايضا ففي الكلام اشارة الى القصر بانواعه الثلث
وهو الاوجه وان كان الاول اظهر ثم تاتي قصر الافراد لا يظهر في
صورة وقوع القصد الى الوحدة لان اعتقاد ان الجائي رجلان
لا يجامع اعتقاد انه رجل واحد كما لا يخفى ومن شرط قصر الافراد جواز
الاجتماع حتى يكون اعتقاد المخاطب به قوله ولعلنا نرجو كلامه
لما كان الانسان غير متكل على عمره شبه حاله بحال من ترجى الفعل
مع جرمه وعزمه على الفعل في المستقبل فاورد صيغة الترجي الدالة
على ترجيه من نفسه على سبيل التجريد قوله فلا يكون للتخصيص البتة
ظاهر عبارته يشعر بعدم احتمال المظهر للتخصيص عنده قطعا وقد
اشار في شرحه للمفتاح الى احتماله اياه عنده مرجوحا وان في عبارة
المفتاح اشارة الى ذلك وقد اشرنا نحن فيما سبق الى ان علة افادة
التخصيص التي ذكروها جارية في المظهر المقدم ايضا فمذهب الشيخ
هو الحق الحقيق بالقبول قوله بين الصور الثلث يعني هو عرف و
زيد عرف ورجل عرف والمراد بافتراق الحكم هو ان الاول يحتمل
الاعتبارين اعني التخصيص والتقوى على السواء وحق الثاني الحمل
على التقوى والواجب في الثالث الحمل على التخصيص ووجه الافتراق
عنده ان لفظ هو في المثال الاول يحتمل ان يكون مبتداء على اصله
من غير اعتبار تقديم وتاخير فلا يفيد الا التقوى وان يكون في
الاصل مؤخرا بان يكون الاصل عرف هو لا انه فاعل لانه ليس من
مواقع جواز انفصال الضمير الفاعل بل على انه تاكيد للفاعل المستتر

متكلم

اشارة الى احتماله اياه عنده مرجوحا وان في عبارة المفتاح

على م

واذا لم يكن فاعلا جاز تقديمه عنده فيفيد التخصيص ولما زيد عرف فلا يعتبر فيه ان اصله عرف زيد لان اعتبار الضمير المستتر في الفعل وابدال الاسم المظهر منه قليل جداً في كلام العرب فتعين فاعلية زيد فلا يجوز تقديمه ولا يفيد التخصيص بل التقوى واما رجل عرف فلا يحتمل الابتدا لفوات شرط المبتداء اعني التعريف او التخصيص فتعين الحمل على انه كان في الاصل موخراً ابدالا من الضمير المستتر في عرف ثم قدم فيفيد التخصيص البتة وانت خبير بان رجل عرف يحتمل ان يكون من قبيل الاضمار والتفسير فلا ضرورة في ارتكاب ذلك الوجه البعيد اللهم الا ان يق قول السكاكى بالحصر عند كونه مبتدا لا في كل تقدير تامل

قوله واستثنى المنكر اى من عدم جواز تقدير كونه موخراً كما في زيد قام وحاصل الكلام ان ابدال الاسم المظهر من الضمير المبهم المستتر في الفعل ان سلم وجوده فلا يخفى انه قليل جداً في كلام العرب كما سبق فلا وجه لحمل الكلام الشايع الكثير النظاير عليه فيما لا ضرورة فيه ولهذا يحكم بعدم الجواز في المعرف واما فيما فيه ضرورة فيجوز هذا التقدير ويحمل عليه قوله اى على القول بالابدال وقيل الذين ظلموا مبتدا قدم عليه خبره وقيل نصب على الذم او رفع عليه وقيل الواو حرف دال على كون الفاعل جمعاً كما في اكلونى البراغيث قوله على ان رجلا بدل من الضمير قه فان قيل القول بان رجل في عرف رجل بدل من الضمير مما لم يقل به احد كيف وانه يستلزم ان يق عرفا رجلان وعرفوا رجال ولم يرد به الاستعمال الشايع فضلا عن الوجوب قلنا ليس المراد ان المزعوم في مثل عرف رجل كان رجل عرف مقدم بعرف رجل على ان يكون بدلا حتى ان رجلان عرفا يكون مقدما بعرفا رجلان فهو دائما في التقدير دون التحقيق كذا في شرحه للمفتاح وقد نبهناك على ان الكلام في ابدال الاسم المظهر من المضمر المستتر في الفعل فلا يرد ان هذا النوع ورد في التنزيل وان قل فلم لا يجوز الحمل عليه قوله اذ لا سبب له اى للتخصيص سواه اعترض عليه بان صاحب المفتاح قائل بالقصر

الفردى

الفردى فلا حاجة الى ما ذهب اليه اذ المعنى رجل واحد عرف لا رجال والجواب ان قوله بذلك مبنى على اعتبار التقديم والتاخير كما يدل عليه سياق الكلام في المفتاح ويشعر به قول الشارح فيما بعد لان المهر لا يكون الا شرا ظاهره ان الامتناع مبنى على ان الاهر مختص في نفسه بالشر لا يتجاوز الى غيره واعترض عليه بان السكاكى اشار في مباحث القصر الى انه يجوز مجامعة انما مع التقديم الدال على القصر مع كون الصفة في نفسها ما له اختصاص بالموصوف فيفهم امنه ان مراده الاختصاص لا يمنع القصر فكيف منع ههنا ان يراد المهر شر لا خير بناء على الاختصاص المذكور وقد يجاب بان الامتناع ليس مبنيا على مجرد الاختصاص في نفسه بل على ان ذلك الاختصاص معلوم لكل عاقل كما يدل عليه كلام الفاضل المحشى قوله واذ قد صرح متعلق بمحذوف اى لزم طلب وجه له والفاء في الوجه تفريع عليه وربما يجوز كون الفاء جوابا لاذ تشبيها له بان في الحركة والسكون وعدد الحروف على ما صرح به بعض النحاة قوله بل امتناع تقديم التابع اولى لان الامتناع ههنا من وجهين احدهما لزوم تقديمه على المتبوع والثانى لزوم تقديمه على ما يمتنع تقديم متبوعه عليه وهو الفعل واما امتناع تقديم الفاعل فانما هو من جهة واحدة قوله واقيم مقامه ضمير اى مقام لاعتبار الفسخ فلا يلزم بقاء الفعل بلا فاعل ثم الفرق بين فسخ الفاعل التابع والفاعل بان في الاول لا يحتاج الى عمل آخر بخلاف الثانى فانه يحتاج فيه الى الاتيان بالضمير الذى هو اجنبى لا يحلك في هذا المقام قوله بنيت بها قبل المحاق بليلة تمثيل البيت للثعالبى في قصيدة تهجو بها عجوزا تزوجها المرآها محلقة ثم انكشفت سوالها بعد التزويج واول القصيدة عجوز تمنت ان تكون فتية وقد يبس الجنبان واحدودب الظهر تروح الى العطار تبغى شبابها وهل يصلح العطار ما افسد الدهر وما غرنى الا خضاب بكفها وكحل بعينيها واثوابها الصفر بنيت بها البيت العجوز المراة الكثيرة السن ولا يق عجوزة والقا

يقولها وجمعها عجز بفتحتين وللواحد يداب اعوجاج الظهر والضمير في
بها راجع الى العجوز وفي الصحاح بني فلان على اهله بناء والعامة تقول
باهله وهو خطاء وكان الاصل فيه ان الداخل باهله كان يضرب
عليه قبة ليلة دخوله بها فقيل لكل داخل باهله بنى هذا كلامه
فظهر ان حق الكلام ان يقول بنيت عليها والمحاق ثلثة ايام من
آخر الشهر ومحاق القمر خلو وجهه المواجهة لنا عن النور الواقع
عليه من الشمس بسبب وقوعه في ظل الارض والشهر واحد الشهور
وهو ماخوذ من الشهرة سمي به لشهرة امره بحاجات الناس اليه
في عباداتهم ومعاملاتهم وغيرها والمراد بقوم من قوله فكان
محاقا كله اظلام الشهر كله من كمال النفرة قوله عليك ورحمة الله
السلم اوله الا يا نخلة من ذات عرق ذات عرق اسم موضع
وقوله على وجه اشارة الى وجه آخر وهو جعل ورحمة الله معطوفا
على المستكن في عليك وقيل وفيه بعد للزوم العطف على الضمير
المرفوع المتصل من غير تاكيد ولا فصل بين المعطوفين وفي آخر
اواخر الباب السادس من مغني اللبيب ان علم الفصل اسهل
من تقدم المعطوف على المعطوف عليه لوروده في النثر كمررت
برجل سواء والعدم حتى قيل انه قياس انتهى كلامه واقام
ذكر الايقال لم انا لا نم علم الفصل فان عليك فصل في الحقيقة
لان الضمير مقدم رتبة من الظروف فالظرف فصل مجوز للعطف
فلا يخفى انه تعسف ويحتمل ان يكون قوله على وجه اشارة الى جواز تقديم
السلام بعد قوله عليك بان يكون السلام الثاني مفسر اله وان يكون اشارة
الى كون ورحمة الله جملة معترضة على حذف الخبر اي عليك ورحمة الله
عليك السلام وجه الاول من الوجوه هو الذي ذكره في شرحه للمفتاح
قوله لو كان يشكى الى الاموات اسم كان ضمير الشان وخبره
الجملة التي بعدها والى متعلق بيشكي يقال شكوت الى فلان وفي التنزيل
إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ وما في لقي موصولة قائمة مقام
فاعل يشكي ومن بيان له والكمد الحزن المكتوم ثم اشتكيت عطف

وعجائز

يسمى

على كان

على كان ولا شكاني جواب لو والهمزة للسلب اي لازال شكايتي وسنجا
وفهد اسمان لموضعين واعلم ان قوله وساكنه عطف على قبر
مبني على ما هو الظاهر المتبادر ويمكن ان يق قوله انه فاعل فعل
محذوف يدل عليه المذكور فهو من عطف الجملة على الجملة والتقدير
واشكاني ساكنه او يكون وساكنه بالجر على القسم والضمير للقبر
فافهم قوله وكذا رجل جاءني بدلا اصطلاحي فالسكاكي خالف اجماع
النحاة في تجويز تقديم التوابع في السعة كما خالف علماء البيان في انكاره
المجاز العقلي ويرد على هذا القايل ان السكاكي صرح بان ارتكاب
وجه البعيد في رجل جاءني لفوات شرط الابتداء فكيف يق انه بدل
اصطلاحي عنده وكذا الكلام في غيره حيث بنى الكلام فيه على ان الاول
مبتداء او مسند اليه على ان كلام السكاكي في اوايل الفن الرابع حيث
قال قوله عليك ورحمة الله السلام يلزم ان يكون عديم النظير وان لا
يسوغه الابنية التقديم والتاخير يدل على تقديم التوابع في
السعة ويدل كلامه ايضا في اوايل الحالة المقتضية لتقديم المسند
على ان النعت لا يجوز تقديمه ولذلك تعين الظرف في مثل قولك
في الدار رجل للخبرية وتعين نصب راكبا في قولك جاءني راكبا رجل
قوله ثم لا نم انتفاء التخصص معطوف على ما قبله بحسب المعنى
كانه قيل وفيه نظر اذ لا نم جواز تقديم الفاعل المعنوي ثم لا نم انتفاء
قوله لا يق التنكير آه جواب عن منع المص اعني قوله ثم لا نم قيل انه
كلام على السند قلنا هو مساو للمنع في زعمه قوله لانا نقول قد ذكرنا آه
يعني ان تقدير التاخير على الوجه المستبعد في المظهر لتحصيل الحصر
انما يجوز عنده فيما فيه ضرورة ولا ضرورة في النكرة المخصصة
بالوصف لصحة وقوعه مبتداء كالمظهر المعرف والحصر فيها يستفاد
يستفاد من الوصف كما سبق فلا اعتراض بانه يقتضي ان يمتنع تقدير
التاخير في انا قلت ايضا لصحة وقوعه مبتداء كالمعرف وهو
محض قوله والا فلا توجيه لكلامه اي وان لم يجب ان يكون الحصر
مستفادا من الوصف بل يكون من تقدير التاخير فلا توجيه لقول

كون

امتناع

السكاكى اذ ذلك الوجه البعيد لا اين تكتب لا عند الضرورة ولا ضرورة

ح فى صورة المنكر لحصول صلاحية الابتدا بالتخصيص بالوصف

قوله اذا لم يقصد به التخصص النوعى آه قد سبق ان قصد التخصص

الفردى ايضا يحتاج الى اعتبار التاخير فلا تغفل قوله ثم لا تم امتناع

ان يراد المهر شر لا خير وقد يجاب الفاضل المحشى بقوله اذا قيل آه

لكن يمكن ان يناقش فى الجواب بان ماذكره من قباحة الحصر بناء

على ما قرره انما هو اذا اجرى الكلام على ظاهره واما اذا كان بطريق

التنزيل لاعتبارات خطابية فلا خفاء فى امكان اعتبار الحصر وحسنه

ثم لا يخفى ان العاقل اذا سمع هرير الكلب يخرج عند سماعه بار تيبه

الشر فالقاء ما يفيد اليه ينبغى ان بطريق التنزيل لاعتبارات مناسبة

وهذا القدر كاف فى تصحيح كلام السكاكى قوله ثم قال ويقرب اه وقد

اشرنا فى اوائل الكتاب الى ان ثم اذا دخلت على الجملة يجيء للترتيب فى

الاخبار وهو المراد ههنا والمعنى ثم اخبرتك عن قول السكاكى التقديم

يفيد الاختصاص بشرطين اخبرك عن قوله ويقرب من قبيل هو

هو قائم آه فلا يرد ان حديث القرب فى كلام المفتاح مقدم على حديث

الاختصاص فلا وجه لكلمة ثم لما لم يتفاوت فى الحكايت والخطاب

الغيبة آه لعل السر فى عدم التفاوت ان المعنى على تقدير موصوف

اى انا رجل قائم وانت رجل قائم وهو رجل قائم قوله ولا يخفى ما فيه

من التعسف وجه التعسف ان المفعول معه مقصور على السماع

عند سيبويه وهو الجائز قصبا بالسبق فى مضمار العربية خلافا

للاخفش وابى على والزجاج فيما جاز فيه العطف والنصب هو

العطف بالاتفاق حملا على الاصل ففى جعله مفعولا معه مصير الى

المرجوح المختلف فيه وترك الراجح المتفق عليه مع ان المقام لا يساعده

لان ائمة النحو صرحوا بان المفعول معه هو المقصود بالنسبة وجملته

قال الشيخ فى شرح اللب واعلم ان تحقق معنى المفعول معه على

حرفين متفيلين احدهما كنا وكنا والثانى ان المفعول معه

فى جملة مقصود بالنسبة والمفعول الاول الذى يصاحبه غير

يكون م

بعدم

مقصود

مقصود بل تابع له فيها مثلا اذا قلت جئت وزيدا بالنصب كان معناه انا م

ان زيدا فى المجيء اصل وانا تابع له فيه واذا ارتبا سواهما فى المجيء قلت

انا وزيد بالرفع هذا كلامه اذا تقرر هذا فنقول الاصل فى المفعول فيما

نحن فيه وهو القرب فى التقوى ثبوت التقوى وعلم الكمال تتمة له

والاصل فى العلة هو تضمن الضمير وشبهه بالخالى تتمة له كما

صرح بذلك الفاضل المحشى فاذا جعل وشبهه مفعولا معه يستفاد

منه ان الاصل فى العلة هو الشبه وهو خلاف الواقع فظهر وجه

التعسف واندفع توجيه الفاضل المحشى قوله لكونه فيها فعلا

عدل به الى صورة الاسم فان قلت اسم الفاعل صلة ولا اعراب

للصلة بل لها مع الموصول مما وجه الاعراب الجارى عليه قلت لما

كان الصلة فى صورة الاسم الواقع فيه فى التركيب واللام فى صورة

الحرف اجرى الاعراب على الاسم المركب قوله ولا عومل معاملتها

فى البناء حيث اعرب فى نحو رجل قائم اورد عليه انه ان اراد بالذى

لم يحكم عليه بانه جملة ولم يعامل معاملتها فى البناء قائم مع الضمير

كما صرح به الشارح فالاعراب فى مثل رجل قائم ورجلا قائما ورجل

قائم لا يدل على اعرابه بل الظاهر ان الاعراب انما هو لقائم الذى هو اسم

لا للمركب الذى هو مع الضمير ويتضح ذلك غاية الوضوح فى نحو مررت

برجل قائم ابوه فان المجرور بالوصفية هو قائم فقط وان اراد مجرد

قائم بدون الضمير فهو بمنزلة جزء الجملة لا الجملة فلا وجه لبنائه

ولا معنى لحديث المشابهة وترك الحكم واجيب بانا نعلم قطعا

ان الخبر فى مثل زيد قائم هو قائم مع الضمير وان الاعراب الجارى

على قائم هو الذى استحقه المجموع بسبب كونه خبرا لكن لما امتنع

اجراؤه على الجزء الثانى اجرى على الاول ولا اشكال ان ما اجرى عليه

اعرابه الذى استحقه لكونه مبنيا وليس بقائم وحده استحقاق

الاعراب الذى اجرى عليه حتى يتوهم انه يلزم من اعراب الجزء الاول ان

يكون المجموع معربا والوصف فى رجل قائم ابوه هو المجموع المركب

من اسم الفاعل وفاعله الا انه اجرى الاعراب على الجزء الاول لما ذكر

بالنسبة م

مقام

قوله واما الثانية فبان لم يجعل جملة ردّ عليه الشارح في شرح
المفتاح بان ابتناء كونه جملة على مجرد شبهه بالخالي عن الضمير من غير
ان يبيّن معنى يخرجه عن الكلام خارج عن القانون فالتحقيق ان من الكلام
ما اشتمل على نسبة اصلية مقصودة بالذات والجملة ما اشتمل على نسبة
اصلية مطلقا فاسم الفاعل مع فاعله ليس جملة الا اذا وقع صلة اللام
فانه ح مقدر بالفعل فيكون نسبة اصلية او وقع مبتدأ في مثل اقائم
الزيدان فانه مع كونه جملة كلام وما عداهما فليست نسبة اصلية
بل على سبيل التشبيه بالفعل لاشتماله على معناه وقد يجاب عن الرد
بانه لا حجر في التصرفات فانه يجوز تعليل حكم واحد بعلل مختلفة
واسباب متنوعة وفيه ما فيه قوله واتبعه في حكم الافراد نحو زيد
عارف ابوه مفعول اتبعه اعني الضمير البارز راجع الى عارف
المسند الى الضمير وفاعله نحو عارف ابوه لا انه تسامح فقال نحو زيد عارف
ابوه بايراد المبتدأ ثم ان القطع بكون المفعول الاول للاتباع تابعا
ناش من خصوصية المقام وقد يكون الامر بالعكس كما في قوله تعالى
وَاُتْبِعُوا فِي هٰذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً فان اللعنة وهي المفعول الثاني تابعة
هنا وفي قوله اي جعل تابعا لعارف المسند الى الضمير العارف المسند
الى الظاهر مع ذلك الظاهر كما لا يخفى قوله ولعله سهوا اذا الكلام
في ان العارف المسند الى الضمير ليس بجملة بل هو مع ضميره مفرد شبيه
بالخالي عنه فالقول بان عرف اذا اسند الى الظاهر لا يثنى ولا يجمع
فكذا عارف اذا اسند اليه هو بحث آخر لم يقع في الكلام ولم
يساعده المقام وان كان صحيحا في نفسه على ان العارف اذا اسند
الى الظاهر فلا امتناع لتثنيته وجمعه كالفعل فلا معنى لجعل
افراده بطريق التبعية لفظ مثل وغير واما لفظ نظير وشبه
ونظائرهما فقليل الاستعمال في المعنى المذكور ولذا لم يذكرها
المجيز لوقوع مثل وغير مبتدأ بخصوصهما بالاضافة وان لم تتعرفا
بها لتوغلهما في الابهام على ما ذكر في كتب النحو واعلم ان
الفاضل المحشي فصل استعمالات مثل وغير ما لا مزيد عليه الا ان

قوله

قوله في آخر البحث وايضا لا معنى للتعريض بنفي الغيرية ولا باثباتها محل
بحث اذ قد يكون للتعريض بهما معنى معقول اذا اضيف غير الى ما يحتمل
التعدد مثله اذا ادعى معتزلي مثلا انه غير قدري هربا من الاندراج
تحت قوله عليه الصلوة والسلم القدرية مجوس هذه الامة فقلت غير
القدري لا يقول بتعدد الخالق مريدا بالغير مطلقة حصل التعريض
لذلك المدعي بنفي الغيرية وحصل الكناية في اثبات القول بتعدد
الخالق لما اضيف اليه غير واذا ادعى انه ليس غير سني مع بغضه
ابا بكر لعنه الله فقلت لا يغير السني يبغض ابا بكر لعنه الله حصل التعريض
له باثبات الغيرية والكناية في اثبات البغض لمن اضيف اليه غير وهذا
القدر يكفي لتصحيح كلام الزاعم فتدبر قوله لزم الثبوت لذاته او النفي عنه
بالطريق الاولى فان قلت اذا كان المراد انه كان على الصفة التي
هو عليها كان كذا لم يلزم الثبوت لذاته والانتفاء عنه بطريق الاولى غايته
التساوي قلت المراد انه لكونه على الصفة التي هو عليها هو الاشتراك
في اصل الصفة وان كانت فيمن اضيف اليه المثل اقوى فح معنى
الاولوية ظاهر لانه لما ثبت الفعل مثلا لمن يشارك في اصل الصفة
فثبوته له مع كونه تلك الصفة فيه اقوى بالطريق الاولى ويدل على اعتبار
قوة تلك الصفة فيمن اضيف اليه مثل لفظة مثل حيث كان المتبادر
كون وجه الشبه في المشبه به اقوى ولك ان تقول وجه الاولوية ان
الثبوت له والانتفاء عنه يفهم بطريق البرهان كما هو حكم الكنايات
قوله من غير قصد الى ان انسانا اه هذا القيد معتبر في جميع صور
الكنايات بغير فانك اذا قصدت بقولك غيرك لا يجود سلب الجود واتصاف
بالجود عن غير معين لا يلزم اتصاف المخاطب به لجواز ان يكون المتصف به
انسانا آخر قوله بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له
او غير مماثل يعني يوجد في هذه الارادة التعريض بالمعنى للتهكم لا عنى
ان يكون في الكلام نوع خفاء اما اذا اريد به انسان معين فظاهر
لان ذلك المعين يحتمل ان يكون زيدا او عمرا واما اذا اريد المطلق
فيوجد التعريض في مثلك باعتبار ان ما صدق عليه مفهوم المثل

غير معلوم فمن هذا الوجه حصل فيه نوع خفاء واما فى الغير فغير ظاهر
قوله اى لم ينشأ من ارادة التعريض حاصله انه لم يقصد بغيرك
ههنا امر مغاير لما أضيف هو اليه بل اريد به معنى لا و لم يرد بكون ذلك القول
ناشئا من عدم ارادة التعريض لا انه ليس ناشئا من التعريض على سبيل
الكناية كما فى ضربنى من غير ذنب وتوجيه الكناية فيه ان يق هذا القول
ليس مما ينشأ من كل ما فى الوجود بل بعض الاشياء ما ليس بمنشاء له فلما
جعل غير ارادة التعريض منشاء له تعين ان ارادته ليس منشاء له وعلى
هذا القياس توجيه الكناية فى قولك ضربنى من غير ذنب قوله لانهما
من الكناية المطلوب بها نفس الحكم سيجيء ان الكناية ثلثة اقسام ما
يطلب بها صفة من الصفات كقولك طويل النجاد فان المطلوب بها
طول القامة وما يطلب بها نسبة اى اثبات امر لامر كاثبات الجود
وعدم البخل لما اضيف اليه لفظ غير ومثل فى غيرك لا يجود ومثلك
لا يبخل وما يطلب بها غير صفة ولا نسبة كما فى قولك حى مستوى
القامة عريض الاظفار فى الكناية عن الانسان قوله وقد يقدم المسند
المسور بكل آه قوله وقد يقدم لانه دال على العموم عطف على قوله فيما
سبق وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى وما توسطها من
الابحاث فهو من تتمة المعطوف عليه فان قلت المعطوف عليه مقول
قول عبد القاهر والمعطوف مقول قول ابن مالك ومن تبعه فكيف
يعطف احدهما على الآخر قلت هو من قبيل عطف التلقينى كما
فى قولك ساكرمك فتقول وزيدا اى قل وزيدا اشار اليه العلامة
فى تفسير قوله تع قال انى جاعلك للناس اماما قال ومن ذريتى ثم
ان الضمير فى قوله وقد يقدم يحتمل ان يكون راجعا الى المسند اليه المسور
بكل بقرينة سياق الكلام كما هو المتبادر من كلام الشارح ويحتمل
ان يكون راجعا الى المسند اليه مطلقا لان لفظة قد لما افادت
ح جزئية الحكم وكان ما يكون تقديمه لافادة العموم هو المسور
بكل صرح به الشارح بيانا لما فى الواقع قوله يكون معناه نفى القيام
عن جملة الافراد ظاهر العبارة ان يكون معناه ثبوت انتفاء القيام

لكنه

لكنه راعى كلام المص حيث قال المستلزمة نفى الحكم عن الجملة فاعتبر معنى اللازم
قوله قد حكم بنفى القيام اى بانتفائه على ان يكون مصدرا من المبنى للمفعول
او يقول معناه قد حكم بهذا الطريق فان الحكم من حيث عام للنفى والاثبات
فليس مدخول الباء محكوما فيه قوله المستلزمة نفى الحكم عن الجملة يعنى
رفع الايجاب الكلى كما يشير اليه تقرير الشارح لا بمعنى نفى الحكم عن المجموع
من حيث هو مجموع فلا ينتقض بعد صدق مثل لا يحمل هذا الخشب الكل
مع صدق ليس يحمل البعض قوله انما يفيد نفى العموم لا عموم النفى هذا
كما سيصرح به بناء على الامر الاغلب والا فقد يتوجه القيد فى مثله الى النفى
فيفيد عموم النفى وان شئت فاعتبر والله لا يحب كل مختال فخور ونظائره
قوله وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع قيد لما قبله واشارة
الى ان الحكم فى المهملة على الافراد اذ المتبادر منه ان يكون هناك افراد
لم يبين كميتها فيخرج القضية الطبيعية وهى التى حكم فيها على نفس الطبيعة
كقولك الانسان نوع قوله وههنا يجوز ان يكون هيئة القضية آه
سور الكلية انما يستقيم لو لم تصلح للجزئية وهو تم لما مر من الفرق بين
لا رجل بالفتح وبينه بالرفع فانه يحتمل عدم العموم ايضا على خلاف الاول
فالحكم بعموم النكرة الواقعة فى سياق النفى محمول على الاغلب واجيب
بان المدعى ان كل ما يفيد العموم فهى سور الكلية سواء كانت تلك
الافادة فى جميع الصور او بعضها بحسب المقام وههنا لما اعترف
القائل المذكور بكون النكرة المنفية مفيدة للعموم ثبت كليته
القضية ولا يضر عدم افادته ذلك فى صورة اخرى قوله كما انه
فى الموجبة سور الجزئية هذا بالنظر الى الاغلب والا فقد سبق ان النكرة
المنونة قد تعم فى الاثبات كقولهم تمرة خير من جرادة وقوله تعا علمت
نفس ما قدمت واخرت قوله على ما قاله فى الاشارات آه اى عدم انحصار
السور فيما ذكره القوم وكون التنوين سور الجزئية فى الجملة بناء على ما
ذكره الشيخ ثم ان الشيخ وان لم يجزم بوقوع مقدم الشرطية كيف وقد قال
ايضا فى الاشارات واعلم انه وان كان فى لغة العرب قد تدل الالف
واللام على العموم فانه يدل به على نفس الطبيعة ايضا فهناك لا يكون

موقع الالف واللام موقع كل لكن لا يتم مقصود الشارح حيث فهم ان الالف
واللام يكون سور الكلية على تقدير افادتهما العموم والتنوين سور الجزئية
على تقدير افادتها الخصوص اذ لا مدخل لايجاب التعميم والتخصيص على جميع
الاحوال في نفس السورية بل في نفي الاهمال مطلقا كما لا يخفى **قوله** وان كانت
كلمة كل اشارة باقحام لفظة كلمة الى ان التانيث في قوله ان كانت كل داخلة
باعتبار تأويل كل بالكلمة والا فقد تقرر في كتب النحو ان الاصل في كل
افراد الضمير الراجع اليه وتذكيره وان كان معنى بحسب ما يضاف اليه
نحو كل شيء فعلوه في الزبر وكل نفس ذائقة الموت وامثالهما
قوله وقدم التاكيد لان كله اصل فيه الظاهر ان الاصالة في التاكيد به
يستلزم كثرة الاستعمال فيها وقد منعه في اوائل البحث حيث قال فان
عورض بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه راجح قلنا ثم ولو سلم ا ه
قوله كما اذا قدمتها على الفعل المنفي هذا مبني على ما وقع الاصطلاح
من تسميتهم مثل لم يضرب ولا تضرب فعلا منفيا ففيه مسامحة
نظرا الى ان المراد تقدمها على مجموع حرف النفي والفعل المنفي لا على
الثاني فقط **قوله** وجعل الفعل منفيا بلم اي لم يجعله منفيا بما
في الصورة المذكورة اعني فيما تقدم المعمول على مجموع حرف النفي والفعل
الداخلة هي عليه كما يدل عليه قوله لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه
ثم الوجه في عدم جواز التقديم المذكور اقتضاء ما النافية صدر الكلام
بسبب مشابهتها حرف الاستفهام من حيث دخولها على الاسم والفعل
كما بعينها بخلاف لم ولن فانهما لاختصاصهما بالفعل صارا كالجزء
منه فيجوز تقديم ما في حيزهما عليهما كجواز تقديم معمول الفعل المثبت
عليه واما لا فانها وان كانت كما في الدخول على القبيلين الا انها
حرف كثر تصرفهم فيها فكما يعمل ما قبلها فيما بعدها في قولك غضبت
بلا ذنب وقولك عزمت عليك ان لا تضربني يعمل ما بعدها في
ما قبلها واعلم ان الوجه الذي ذكره الشارح انما ينتهض وجها
لعدم ايراد مثل كل الدراهم ما اخذت في الامثلة لا لعدم ايراد مثل
كل الدراهم اخذت كما نبهنا عليه وذلك لان المقرر في النحو امتناع

المحل

ان مفاد

لما انا نعلم كل الدراهم لم اخذ

١٥٥

لا اول لان حرف النفي داخلة حكما على الفعل العامل في الكل فتامل **قوله** وفيه
نظر لانا نجده حيث لا يصح ان النظر مبني على ان قوله لا يصح الا حيث يراد
يفيد الكلية كما يشهد به الطبع السليم والحق ما ذكره في مغني اللبيب
من ان دلالة الصورة المذكورة على نفي العموم وثبوت البعض من قبيل دلالة
المفهوم وهي انما يعتبر عند عدم المعارض وهو موجود في الصورة المذكورة
اذ قد دل الدليل على تحريم مطلق الاختيال اي التكبر والفخر على الناس بغير
حق تكبرا وعلى ان الله تعالى لا يحب مطلق الكفار الاثيم اي الجاحد بتحريم الزنا
وينهى عن اطاعة مطلق الحلاف المهين اي الذي هو كثير الحلف في الحق والباطل
قليل في الرأي والتمييز او حقير عند الناس لاجل كذبه من المهانة وهي
القلة والحقارة فمراد الشيخ اذا تاملنا في نفس الكلام حيث يخلو عن الدلائل
الخارجية وجدنا الامر على ما ذكره وهذا المعنى يفيد لفظة اذ الدالة
على تبعيض التغاير المفيدة الجزئية الحكم في بعض الصور على قياس لفظة
قد فتامل بان قدمت على النفي لفظا اشارة الى النفي المستفاد من
لفظه والا يتوجه الى القيد اعني الدخول في حيز النفي قد يكون بانتفائه
في الكلام مع تقدم كل عليه فلا يرد ان انتفاء الدخول في حيز النفي قد يكون
بانتفائه في الكلام اصلا فله نصرح قوله عم النفي على الطريقة **قوله**
قوله لما قال ذو اليدين هو عمرو بن عبد عمرو ويسمى بذلك لانه كان يعمل
بكلتا يديه وقيل لطول يديه روى ابو هريرة ان رسول الله صلى الله
عليه وآله صلى احدى العشائين في الحضر وسلم ركعتين فقام
ذو اليدين وقال اقصرت الصلوة ام نسيت يا رسول الله فقال كل ذلك
لم يكن فقال ذو اليدين بعض ذلك قد كان فاقبل النبي عليه الصلوة
والسلام على القوم وفيهم ابو بكر وعمر رضي الله عنهما فقال احق ما يقول
ذو اليدين فقالوا على القوم وفيهم نعم فقام عليه الصلوة والسلام
واتم الصلوة ثم سجد سجدتين للسهو واستشكل الحديث بوجهين
الاول ان قوله كل ذلك لم يكن ليس مطابق للواقع فكيف صدر
عنه عليه الصلوة والسلام والثاني ان الكلام مبطل للصلوة فلم لم
يستأنفها والجواب عن الاول ان قوله كل ذلك لم يكن عبارة عن فعله

عليه الصلوة والسلام

ل الثاني فهم الظاهر ان الثاني المذكور من الضم الثاني
لا الاول

لم اشعر بشيء منهما لان عدم كون الشيء يستلزم علم الشعور به فيكون
من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم او نقول المراد كل ذلك لم يكن في
ظني ولا كذب في هذا وعن الثاني انه قبل نسخ الكلام في الصلوة توفيقا
بين الادلة نعم احتج بالحديث مالك والشافعي واحمد على ان الكلام العمد
في الصلوة ممن يظن انه ليس فيها لا يبطلها لكن تاويله عند الحنفية
ماذكرنا **قوله** علي من الذنوب اشارة الى ان المراد من الذنب في قوله
تدعى تدعي على ذنبا هو الذنوب بقرينة المقام بعد ما ثبت ان ذنبا
اسم جنس يقع على القليل والكثير كذا ذكر السيرافي **قوله** فالاولى
المعتمد في اثبات المطلوب الحديث وشعر ابي النجم فيه نظر لان
المطلوب هو القاعدة الكلية كما لا يخفى فالمثال الجزئي لا يثبته فتامل
قوله والشايع فيما اذا لم يكن الفعل الخ لفظ الشايع يدل على جواز
الرفع في مثله والمذكور في مغني اللبيب وغيره امتناع زيد ضربت
بالرفع لما فيه من تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وذلك غير جايز
عندهم الا ان ما نقله الشارح عن سيبويه في قوله ثلث كلهن قتلت
عمدا يدل على جواز التركيب المذكور **قوله** فلو كان النصب مفيدا
لذلك العموم والرفع غير مفيد اشارة الى ان الاحتجاج بشعر ابي
النجم على كلا الجزئين المدعى اعني افادة كل نفي الشمول اذا دخلت في حيز
النفي وشمول النفي ان لم يكن داخلة فيه واما الاحتجاج بالحديث فعلى
الثاني خاصة وفيه بحث اذ لقائل ان يقول يجوز ان يفيد النصب
لذلك العموم على سبيل الاحتمال والرفع على القطع فعدل الشاعر لافادة
القطع بالمقصود او لا يفيد النصب اصلا ويفيد الرفع على الاحتمال
فلا يثبت لشيء من جزئي المدعى لان المعتبر فيهما الكلية والقطع
كما لا يخفى **قوله** ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اجيب بان
ماذكر محمول على الاكثر الاغلب وليس بكلي لا يدليل قوله عليه
الصلوة والسلام فلما تبينا الهدى كان كلنا على طاعة الرحمن
واله والنفي احتمال ان يكون كان شانية والجملة هي الخبر
بدليل قوله فيصدر عنه كلها وهو ناهل كما صرح به في مغني اللبيب

واذا لم يكن

واذا لم يكن الحكم المذكور كليا بل جاز ان يكون معمولا للعامل اللفظي ايضا فلو لم يكن
الرفع مفيدا لما قصده الشاعر من شمول النفي كما دل عليه سياق كلامه
لما اختاره وانت خبير بانه لو تم لدل على الجزء الثاني من المدعى لا على الاول
لجواز ان يكون النصب ايضا مفيدا لشمول النفي والعدول الى الرفع لغاية
ندرة وقوعه معمولا للعامل اللفظي **قوله** واعترض عليه ابن الحاجب اجيب
عنه بان سيبويه انما منع الضرورة الشعرية لا مطلقها فلا يتوجه
عليه بثبوت الضرورة من وجه آخر وليس بشيء لان قوله وحذف الضمير
من الخبر جائز على السعة يدل على نفي الضرورة المطلقة ههنا لا تاكيدا
اي لمعرفة عند البصريين ولهذا جعل سيبويه كلهن في البيت المذكور
مبتدا لا تاكيدا وجوز الاخفش والكوفيون كونها تاكيدا للنكرة
محدودة **قوله** في اجزاء ما اضيف اليه عدم ابراز الضمير حيث لم
يقل اضيف هي اليه مع ان الفعل جار على غير من هو له لما تقرر في
النحو من عدم لزوم الابراز عند الامن من اللبس في الافعال وان لزم
في الصفات مطلقا **قوله** كان الجملة اراد بالجملة ما اشتملت على
الاجزاء اذ لا يوكد بكل الا ما اشتمل على اجزاء يصح افتراقها حقيقة
او حكما كما صرح به في كتب النحو **قوله** او في حكم المتقدم كما اذا
حذف الموكد وبقي التاكيد على ما جوزه سيبويه والخليل او قدم التاكيد
على المؤكد ان جوز في ضرورة الشعر كما سبق فان في كلتا الصورتين
لم يتقدم ذكرها اما لانها لم تذكر او ذكرت متاخرة لكن في حكم المتقدم
قوله عما هي لها وهو كونها غير معمولة لعامل لفظي ظاهر
هذا الذي ذكر تنبيه على ان لفظ هذا اشارة الى الحالات المقتضية
على تاويل ماذكر **قوله** كله مقتضى الظاهر مبني على التغليب والا
فترك الخطاب مع معين الى غيره الذي ذكر في مباحث المضمار
من خلاف مقتضى الظاهر **قوله** كقولهم اي قول العرب ابتداء
من غير جرى ذكر لفظا او تقديرا ففيه ايضا وضع المضمر موقع المظهر
بناء على وضوح الامر والكاف اسم بمعنى المثل في موقع المصدر اي
وضعا وضعا مثل الوضع في قولهم وقد تقرر عندهم ان المثل

لا يلزم ان يكون مدخول الكاف بل يكفي ان يستفاد مما في حيزها **قوله** ليحصل به
الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب اه جاء ثم للتراخي التفسير
وتباعده في الرتبة عن الابهام هذا ووجه المناسبة المذكورة
هو ان المراد بالمدح والذم العامين في هذا الباب هو المبالغة فلما
ارادوا المبالغة والتفخيم ابهموا الفاعل اولا للتشوق النفس اليه
وترغب في طلبه **قوله** والتزم تفسيره بنكرة اه فان قلت في صحيح
مسلم من حديث جابر رضي الله عنه ان ابليس يضع عرشه على الماء
ثم يبعث سراياه وساق الحديث الى ان قال ثم يجي احدهم فيقول
ما تركت حتى فرقت بينه وبين امرأته قال فيدنيه منه
ويقول نعم انت فاين ذلك التميز الملتزم واين المخصوص قلت
يخرج الحديث على ان يكون فاعل نعم ضميرا مستترا فيها مميزا بنكرة
محذوفة يدل عليها السياق اي نعم فاتنا او نعم شيطانا
وانت هو المخصوص بالمدح ونظيره في حذف التميز قوله من توضأ
يوم الجمعة فبها ونعمت اي فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة
لكن ذكر في مغني اللبيب ان حذف التميز شاذ في باب نعم **قوله** نعم
رجلا السلطان فانه لو قيل نعم السلطان حيث لا قرينة لالتبس
السلطان بالفاعل لتحقق شرط الفاعلية وهو التعريف الذي يكون الجنس
المفيد للمدح او الذم العامين معه مسوقا في الظاهر على وجه لا ينكر
من اول الامر لان مدح شخص غير منكور من الاشخاص او ذمه فيه
فائدة هذا القياس في قوله نعم العبد حيث لا يعلم ان العبد فاعل
او مخصوص بالمدح قلت لا لان الآية تدل على ان المخصوص محذوف
وهو ايوب عليه السلام وفي مثله يجوز حذفه كما صرحوا به **قوله** خبر
مبتداء محذوف لانه لما تقدم ذكر الفاعل مبهما قدر سوال
عنه بمن هو فاجيب بقوله هو زيد وفيه وجه آخر ذكره ابن عصفور
وهو ان يكون المخصوص مبتداء وخبره محذوف اي زيد ممدوح
ولعل وجهه ان الحذف باخر الجملة انسب لكن المناسب للتفسير
هو الاول هنا اذ الغرض تفسير الممدوح باسمه في جواب السوال عنه

زيادة م

المستلزم لإرادة المخصوص

محط

مع انه معارض بان الخبر محط الفائدة فلا يناسب الحذف وايضا الخبر
لا يحذف وجوبا الا اذا سد شيء مسده صرح به ابن هشام في
الباب الخامس من مغني اللبيب **قوله** لاحتمال ان يكون الضمير عائدا
الى المخصوص وهو مقدم تقديرا انما ذكر الاحتمال لان الضمير
ح عائد الى متعقل معهود عند اكثر النحاة كما صرح به في شرح المفتاح
فيكون مما نحن فيه **قوله** فان اتسع ذرعها سبعون ذراعا
اي ذرعها اذ المصدر لا يخبر عنه بانه سبعون ذراعا ومنع
سيبويه كون التميز للتاكيد بناء على ان وضع التميز لرفع الابهام
وحكم بان ذرعها مصدر بمعنى المفعول اي مذروعها يعني
طولها سبعون ذراعا **قوله** وقولهم هو او هي زيد عالم **قوله** فان
قلت كيف يصح هو زيد عالم مثلا مع انه لا عائد في الجملة الواقعة
خبرا قلت لان هذه الجملة في حكم المفرد اي الشان هذا الحكم
او لان فائدة العائد ان يربط الخبر بالمبتداء لان الجملة من حيث هي
جملة مستقلة بالافادة فلما لم يوجد فيها رابط لم يربط بالمبتداء
وضمير الشان المبتداء عين مضمون الجملة فلا يحتاج الى الرابط
وكذا لا يحتاج الى الضمير في كل جملة يكون عبارة عن المبتداء نحو قولي
زيد منطلق وقوله عليه السلام افضل ما قلت انا والنبيون من قبلي
لا اله الا الله **قوله** مكان الشان او القصة **قوله** يشير الى ان التذكير
باعتبار الشان والتانيث باعتبار القصة **قوله** ويختار تانيث
هذا الضمير اه **قوله** فقول صاحب الكشاف ان الضمير المقدر في قوله تعالى
ان تلكم الجنة ضمير الشان والتقدير انه تلكم الجنة ليس كما ينبغي
قوله ولم يسمع هي زيد عالم تعريض للمصنف حيث قال او هي زيد
عالم وقد يجاب عن هذا بان التذكير والتانيث امر قياسي سوى
ما استثني من السماع وقوله ليس بحجة على رفعه فتامل **قوله**
فقضاهن سبع سموات في يومين اي خلقهن خلقا ابداعيا
واتقن واحصن والضمير في فقضاهن مبهم يفسره سبع سموات
وقيل الضمير للسماء السابق ذكره على المعنى وسبع سموات حال

ح

فما

قيل السماء جمع سماة والوجه الاول هو العربي الفصيح قوله ليتمكن ما يتعقبه
في ذهن السامع :: ان قلت هل يحصل التمكن الحاصل في ضمير الشان
في قولك الشان زيد عالم من غير التام خلاف الظاهر قلت لا لان السامع
يفهم من المظهر مفهومه المطلق بخلاف الضمير الغائب فانه لا يفهم منه الا
ان له مرجعا في ذهن المتكلم واما ان ذلك المرجع هو الحكم او غيره فلا
يفهم من نفس هذا الضمير بحسب الوضع فيكون اعم تناولا من الشان
واذا كان ابهم منه يحصل فيه فضل تمكن لا يحصل من الشان
قوله ابو موسى فجدك :: البيت ابو موسى هو المخصوص بالمدح على ما
زعمه وقوله فجدك بدل منه والفاء زائدة والاقرب ان ابو موسى
مبتدأ فجدك خبره والفاء زائدة في الخبر على ما جوزه الاخفش مطلقا
وحكى اخوك فوجد اما جواز زيادتها في البدل فلم اظفر له على شاهد
والمخصوص بالمدح محذوف على نمط قوله تع نعم العبد اي نعم جدا هو
وهذا اولى لشيوعه بخلاف تقديم المخصوص مع التردد في موضع
قوله انما يصح في ضمير الشان آه قيل لا يصح في ضمير الشان سيما اذا لم
يكن في مستهل الكلام لان السامع اذا سمع ضمير الشان يفهم الرجوع
الى ما تقدم تحقيقا او تقديرا ولا ينتظر ما يعقب واعلم ان قوله
ولا يخفى انما يرد اذا جعل التعليل اعني ليتمكن تعليلا لوضع المضمر
موضع على ما ذكره وهذا هو الظاهر لان حرف التعليل الى القاعدة
هو الوجه واما اذا تكلف وجعل تعليلا لقوله نحو هو او هي
زيد عالم فلا ورود له وهذا ظاهر قوله اذا السامع ما لم يسمع
المفسر آه قيل لا تم ذلك لجواز ان يعلمه بقرينة اخرى ما العرض
فيما علم ان فيه ضميرا ولم يعلم انه لاي شيء قوله لاشتهاره
ووضوح امره :: حقيقة او ادعاء :: كقوله في المطلع زارت
صدر بيت عجزه ومن النجوم قلائد ونطاق وبعده والطوق
من لبس الحمام عهلته :: وظباء نجد ما لها اطواق
ومن العجايب ان حليك مثقل عليك من شرق الحرير نقاق
ولقد اشار بقوله في المطلع الى تحقيق كونه من قبيل وضع المضمر

مقام المظهر والرواق ستر يمد دون السقف وهو مبتدا وعليها
خبره كقولك في الدار رجل والجملة حال من ضمير زارت وقوله للظلام
حال من الرواق وقلائد جمع قلادة وهي معروفة والنطاق شقة
ليس لها حجزة ولا نيفق ولا ساقان تأتزر المرأة بها فتشد وسطها
وترسل اعلاها على اسفلها الى الركبة والاسفل يجر الى الارض وقد
يراد بالنطاق المنطقة التي تشد على الخاصرة وهي انسب بالترجيح
لكن الشقة اليق بالمرأة تشبيه ما في قلادتها ونطاقها من اللآلي
بالنجوم والمعنى زارت الحبيبة وسمحت بوصالها والحال ان عليها
رواقا كائنا من الظلام اي كانت مستترة بالظلام من الانام وقلائد
ونطاق من النجوم والشرق شقة من الحرير واللفاق ثوب ملفق من
ثوبين قوله كم عاقل :: كم الخبرية المضافة الى مميزها المفرد في موقع الرفع
على الابتداء والجملة اعني اعيت خبره زنديقا قيل معنى الزنديق
الزندي والزند اسم لكتاب مزدك الذي ظهر في زمان قباد واباح
الفروج فقتله انوشيروان قوله كافرا نافيا للصانع او قائلا بالهين
خالق الشر وخالق الخير فينسب مثل هذه الامور الى الخالق الشر
ولقد رد على ابن الراوندي من قال وخير المقال قوله فكذا الاديب
وطيب عيش الجاهل قدار شدك الحكيم الكامل قوله ولا يخفى ما فيه
من التعسف لان المفهوم من اختصاص شيء بشيء هو المغايرة بين
الشيئين على تفسير البديع بما ذكره لا يخلو عن البعد ايضا لان البديع
هو المخترع لا على مثال قال الجوهري ابدعت اخترعته لا على مثال والله
بديع السموات والارض اي مخترعهما كل وكون العاقل وكون الجاهل
العاقل محروما والجاهل مرزوقا كثير الجزئيات والنظاير في كل زمان
وايضا الحكم البديع هو الامر الغريب سواء كان ضد ما ينبغي
ام لا قوله عطف على كمال العناية كان الظاهر ان يكون معطوفا
على الاختصاص ويكون كل من التهكم والاختصاص سببا لكمال
العناية كما صرح به في المفتاح حيث قال اذا كملت العناية بتمييزه
اما لانه اختص بحكم بديع عجيب الشان واما لانه قصد التهكم

الا انه لما كان يرد عليه ان قصد التهكم بالسامع لا يقتضي كمال العناية
بالتميز بل يقتضي اسم اشارة سواء قصد به كمال العناية بالتميز ام لا جعله
عطفا على كمال العناية حتى لا يتوهم ورود السوال المذكور ولا يحتاج
الى الجواب بان اسم الاشارة يفيد اكمل تميز ولا شك ان التهكم يزيد بزيادة
التميز فاذا قصد التهكم اعني بالتميز فقصد اكمل التميز فاورد اسم الاشارة
قوله تعاللن كي اشجى قوله البيت وما قبل هذا البيت قوله قفي قبل
وشك البين يا ابنة مالك قوله ولا تحرميني نظرة من جمالك وما
بعده فان ساءني ذكراك لي بمساءة فقد سرني اني خطرت ببالك قو
قفي امر للمخاطبة من الوقوف ووشك البين قرب البعد والواو في
ومالك علة حالية وتريدين قتلي في موقع الحال او الاستيناف او البدل
وقد ظفرت استيناف جواب هل ظفرت بهذا المراد قوله نحو قل هو الله
احد الله الصمد لم يورد العاطفة بين الجملتين لكمال الامتزاج
بينهما فان الثانية كالتتمة للاولى وتعريف الصمد مع تنكير احد
لعلمهم بصمدانيته بخلاف احديته قوله اي ما انزلنا القرآن الا بالحكمة
المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة فيه اشارة الى ان تقديم المجرور
في الموضعين اعني بالحق يفيد الحصر ثم كون المثال من قبيل وضع الظاهر
موضع المضمر اذا فسر الحق الثاني بما فسر به الاول كما يدل عليه قاعدة
اعادة المعرف معرفا واما اذا فسر بالاوامر والنواهي على ما قيل فلا يكون
مما نحن فيه لان كلا من الحقين لمعنى على حدة كذا في شرحه للمفتاح
قيل الحق انه لا احتياج الى هذا الاشتراط لانه اذا اختلف معناهما كان
القياس الاتيان بالضمير ايضا ليكون من باب الاستخدام وانت خبير
بانه مردود لان الاستخدام خلاف الظاهر فلا يكون الموضع موضع
الضمير في الظاهر والكلام فيه قوله فمن يرحم هو بالجزم مع ان من
استفهامية اجراء للوصل مجرى الوقف كذا في شرحه للمفتاح
قوله انا العاصي اتيتك اورد عليه ان حق العبارة انا العاصي
اتاك لان العاصي لما كان بدلا كان هو المقصود بالنسبة فيكون هو مرجعا
للضمير واجيب بان المقصود الاخبار عن نفسه ولما كان العاصي عبارة

عن المتكلم

عن المتكلم نفسه اورد ضمير المتكلم ميلا الى المعنى قوله على ان يكون العاصي بدلا
هذا مذهب الاخفش والجمهور يابون ابدال الظاهر من ضميري المتكلم والمخاطب
مستدلين بلزوم افضلية البدل من المبدل منه كما حققه الفاضل المحشي
لكن دليلهم منقوض باجماعهم على جواز ابدال المعرف باللام من ضمير الغائب
وكون المعرف باللام انقص من الضمير مطلقا تدبر قوله وفيه ايهام تمكن من
وصفه قد بينا فيما سبق ان المقصود في هذا المقام الوصف المعنوي لا النعت النحوي
ففي قولك انا العاصي ايضا تمكن من الوصف المقصود ثم الاظهر ان يقول وفيه تمكن
من وصفه ايضا كائنا من كان انا او غيري قوله كائنا حال من الرسول ومن
موصوفة في محل النصب خبر لكائنا والعائد محذوف اي كانه واعترض
بامتناع حذف خبر كان نص عليه ابن هشام وصاحب اللباب وغيرهما واجيب
بانه سماعي ثبت على خلاف القياس ولو قيل كان تامة وفاعله راجع الى
الرسول لم يحتج الى ما ذكر وانا خبر مبتدا محذوف اي هو انا او غيري وبدل من كان
على ان يكون من قبيل استعارة ضمير المرفوع للمنصوب كما استعير للمجرور
في ما انا كانت والنصفة اسم من الانصاف قوله هذا اعني نقل الكلام الى هذا التغيير
مصرح به في كلام السكاكي ولولاه لامكن جعل المشار اليه مطلقا النقل دفعا
للتسامح قوله ففي العبارة ايضا ادنى تسامح لان معناه الظاهر ان النقل
عن الحكاية الى الغيبة لا يختص بهذا القدر اعني النقل عن الحكاية الى الغيبة
وفساده بين قوله من يمينه الى شماله وقيل ماخوذ من التفات الانسان
يمنة ويسرة وهو الانسب والفرق ظاهر قوله وبهذا يشعر كلام الايضاح
المقصود في الايضاح قوله اي بالشرط المذكور ووجه الاشعار انه قال في جواب سوال
اورده لانا نمنع انحصار الالتفات عنه في خلاف مقتضى الظاهر فالتقييد
بقوله عنده يشعر بالانحصار عند الجمهور كما صرح به فيما بعد قوله تطرية
لنشاط التطرية بالهمزة الايراد والاحداث من طرأ عليه اذا ورد و
بالياء التجديد من طريت الثوب اذا عملت فيه ما يجعله طريا كانه جديد
والنشاط بالفتح حركة السرور قوله منها نحو انا زيد وانت عمرو وانتم رجال
ونحن رجال وانت الذي فعل كذا قوله قيل فيه نظر لعدم اتحاد المعنى فيه وهو
شرط في التعبير لانه اخبار عن شيء لا تعبير عن معنى واحد بلفظين مختلفين

فتامل قوله نحن اللذون صبحوا الصباحا آخر يوم النخيل غارة ملحاحا
البيت للعقيلي قال ابن مالك في شرح التسهيل اعراب الذين في لغة طي مشهور
يقولون نصر اللذون آمنوا على الذين كفروا وهي لغة هذيل ايضا فان قلت
ما السر في ان اللذون على هذه اللغة يكتب بلامين بخلافه في لغة من
الزمه الياء في جميع الحالات قلت السر فيه هو انه حالة بنائه شبيهه [قيل م]
بالحروف واللام للتعريف على قول ومشابهة لها على القول بان تعريفه
بالعهد كما الذي في الصلة فاثروا عدم ظهورها خطا في حالة البنائية [البناء]
كيلا يوهم حرف التعريف او شبهها فيما هو شبيه بالحرف واظهروها
في حالة الاعراب لانه شبه الحروف ثم الظاهر ان الصباحا تصريح [نفي]
بجزء معنى صبحوا انا كيدا من صبحه اذا اتاه صباحا ويجوز ان يراد
الاتيان المطلق بقرينة الصباح فنصبه في الوجهين على الظرفية ويحتمل
ان يكون صباحا مفعولا مطلقا لصبحوا من قبيل انبت نباتا وتبتل
تبتيلا ومفعول صبحوا محذوف اي صبحوهم والغارة نصب على الحال
اي مغيرين او على التعليل اي لاجل الاغارة وحاصل المعنى نحن اللذون
اغاروا صباحا في ذلك اليوم على العدو والملحاح صيغة المبالغة
من الالحاح كالمكثار من الاكثار على الترادف او التداخل قوله بعد التعبير عنه بطريق
آخر اي بالنسبة الى الطريق الاصل المتقدم على الاطلاق وما سبق
الى بعض الاوهام آه قد سبق ان الاسم المظهر طريق الغيبة فلا تغير
في التعبير حتى يتحقق الالتفات حتى يتحقق الالتفات في الاية ولعل المتوهم
بنى كلامه على ان المظهر وان كان للغيبة الا ان النداء للخطاب
فتامل قوله انا الذي سمتني امي حيدرة البيت لعلي عليه الصلوة
والسلام والحيدرة الاسد وكانت فاطمة بنت الاسد لما ولدته
وابو طالب غائب سمته اسدا باسم ابيها فلما قدم ابو طالب كره
هذا الاسم فسماه عليا وبعد هذا المصراع اكيلكم بالسيف
كيل السندرة والسندرة صاع كبير قوله وهو مع ذلك قبيح
عند البحريين حتى قال المازني آه فيه بحث لان الالتفات من اتم وجوه
تحسين الكلام فلا وجه للتقبيح لانه التفات من الغيبة الى التكلم وفيه

تغليب

تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ كما سيجيء في قوله تعالى وانتم تجهلون
على انه يرد عليهم بل انتم قوم تجهلون لان الصفة كالصلة في وجوب العايد
وللاسماء الظاهرة كلها غيبة سواء كانت موصولة او موصوفة صرح به
في شرحه للمفتاح فلو كان في امثال قباحة لما وقع في كلام هو على اعلى [ذكر ماذكره]
طبقات البلاغة قوله تطاول ليلك بالاثمد قوله الابيات لامرء القيس
في مرثية ابيه والخلي الخالي من الهم والحزن والرقاد النوم وله حال من
ليلة اذ لا معنى لتعلقه ببات والنباء الذي جاء هو قتل ابيه وابو
الاسود كنيته كما في شرح الشريف للمفتاح وقيل سمع ذلك الخبر منه
قبل قوله ليلك تجريد فلا يكون التفاتا واجيب بانه لا منافاة بينهما
كما اشار اليه الشارح في شرح الكشاف ورد بان مبنى التجريد على مغايرة
المنتزع للمنتزع منه ليترتب عليه ما قصد به من المبالغة في الوصف ومبنى
الالتفات على اتحاد المعنى ليحصل ما اريد به من ارادة المعنى في صورة اخرى
غير ما يستحقه بحسب ظاهره ويؤيد ذلك ما نقله الفاضل اليمني من ان ابا
علي وابن جني وابن الاثير حكموا بان ليلك تجريد وليس بالتفات فالصواب انه [ليكم]
ان حمل على التجريد لم يكن التفاتا وان عد تجريدا لم يكن التفاتا كذا
ذكره الفاضل المحشي في حواشي شرح الكشاف وفي التاييد المذكور بحث
لاحتمال ان يكون منعهم الالتفات لاشتراطهم فيه سبق التعبير بطريق آخر
كما هو مذهب الجمهور ومع ظهور هذا الاحتمال يحقق التاييد ثم كما لا يخفى
على المنصف قوله اويكون الثاني في ذلك اي في لفظ ذلك ويرد على الوجهين
ان المتبادر من كلام الكشاف توزيع الالتفات على الابيات قوله بل هو خطاب
لمن يتلقى منه الكلام قوله فان قلت لو كان كذلك لوجب في قوله تعالى فذلكن الذي
لمتنني فيه الترقي فذلك الذي قلت ما ذكره في الجواب انما هو على سبيل
الاحتمال ويكفي ذلك فلا يرد ما ذكره قوله حيث لم يقل من بعد ذلكم
لا يخفى انه في موقع الاستدلال على كون الخطاب في ذلك لمن يتلقى الكلام
لا للمخاطب الاول والا لقال فذلكم فيستبعد اذ يلزم منه خطاب
اثنين في كلام واحد من غير تثنية او جمع او عطف وسيصرح في بحث
التغليب ببطلانه ينافيه ظاهر ما ذكر في التلويح من ان افراد الكاف

[على الالتفات حيث عدتجريدا]
[وان عد تجريدا لم يكن]
[التفاتا آه]

كما

على انه

فى اولئك هم الفاسقون لا يمنع عطفها على جملة فاجلدوا وان كان المخاطب بها الائمة لان افراد كاف الخطاب المتصل باسم الاشارة جائز فى خطاب الجماعة كقوله تع ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم كلامه قوله قلت
نعم ولكن المراد بقوله تع ومالى لا اعبد المخاطبون لا يخفى ان المتكلم بهذا الكلام اعنى ومالى لا اعبد هو حبيب بن اسرائيل النجار وكان من اولياء الله تعا فليس المراد بقوله ومالى لا اعبد الآية مفهومه الظاهر بل المراد وما لكم لا تعبدون لكن ابرز الكلام فى معرض المناصحة لنفسه وهو يريد مناصحتهم على سبيل التعريض ليتلطف لهم ويداريهم والفائدة المخصوصة بموقع هذا الالتفات التعريض والاعلام بان المراد من اقل الكلام المخاطبون قوله وهذا الخطاب مثل التكلم فى قوله من بناء جاءنى يعنى ان كلا منهما تغيير موافق لاصل المقتضى فان من جاء الخبر المذكور هو المتكلم وقوله جائى يوافقه الذى قصد بيان رجوعه الى الله هو المخاطبون حثا لهم على عبادة خالقهم قوله واليه ترجعون موافق هذا المقتضى لكن من حيث كون كل منهما تغييرا لاسلوب الذى قبله يكون على خلاف مقتضى الظاهر فى التحقيق قوله وقد قطع المصنف بانه وارد الضمير راجع الى قوله من بناء جاءنى قوله فصل لربك مكانه لنا فائدة الالتفات فى الآية ان فى لفظ الرب حثا على فعل المامور به لان من يربيك يستحق العبادة وفيه ازالة الاحتمال ايضا لان قوله انا اعطيناك الكوثر ليس صريحا فى افادة الاعطاء من الله تع وايضا كلمة انا يحتمل الجمع كما يحتمل الواحد المعظم فلما انه التفت بقوله بقوله فصل لربك زال هذان الاحتمالان قوله ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب فى الكلام القديم قيل اى فى الضمير ولا فالجمع من الاسم الظاهر قد جاء فى القرآن للواحد كما قالوا فى قوله تع فنادته الملائكة مع ان المنادى كان جبرئيل عليه السلم وحده وفيه نظر لان الجمع المحلى باللام ينسلخ عنه فى مثل هذا الموضع معنى الجمعية فيكون مفردا فى المعنى والكلام فيه ثم المراد بالكلام القديم كلام القدماء من البلغاء البلغاء لا القرآن المجيد بدليل ما بعده قوله وانما هو استعمال المولدين فان قلت قد جاء مثل

ذلك

ذلك وفى القرآن المجيد حيث قال عز من قائل يا ايها النبى اذا طلقتم النساء فكيف يستقيم هذا الحصر وحمله على الاضافى لا يدفع لزوم كون القرآن واردا على اسلوب المولدين ولو فى بعض المواضع ولا يلتزمه من به ادنى مسكة عاقل قلت هذا من باب تغليب المخاطب على الغايب اى اذا طلقت انت وامتك وانما خص النداء وعم الخطاب بالحكم لانه امام امته فنداؤه كنداهم او لان الكلام معه والحكم يعمهم تم وههنا بحث وهو ان صاحب الكشاف و القاضى جعلا فى قوله تع فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا ان يكون الجمع لتعظيم رسول الله صلى الله عليه وآله واستشهد له الزمخشرى بقول الشاعر فان شئت حرمت النساء سواكم وذكر القاضى فى قوله تع ن والقلم وما يسطرون ان ضمير يسطرون راجع الى القلم والجمع للتعظيم ان اريد بالقلم الذى خط اللوح فقد وقع كل من الامرين فى القرآن المجيد وحمله على اسلوب المولدين لا يلتزمه عاقل على ان الظاهر ان البيت الذى ذكره العلامة فى موضع الاستشهاد من كلام القدماء فكيف يصح قول الشارح ولم يجئ اى فى المخاطب والغائب تامل قوله طحابك البيت بك طحا به قلبه اذا ذهب فى كل شىء والباء للتعدية والطرب خفة تعترى الانسان لشدة سرور او حزن وبعيد تصغير بعد للتقريب وهو ظرف طروب او طحابك وعصر حان حان او حين حان على الروايتين بدل من بعيد واشار بتفسير بعيد الشباب وعصر حان مشيب الى انه لا منافاة بين كون بعيد الشباب وكون عصر حان مشيب ظرفين لشىء على الابدال على الابدال وانما لم يجعل الخطاب فى طحابك للحبيبة اعنى ليلى اى ما ذهب بك قلب حتى يكون فى قوله تكلفنى ليلى التفات من الخطاب الى الغيبة لانه مخالف للاستعمال الشايع وهو طحا به قلبه ثم الظاهر ان يكون الكاف فى طحابك مفتوحة لانه وان كان خطابا لنفسه الا ان الخطاب ليس للفظ النفس بل لمدلوله والتانيث انما هو فى اللفظ ويؤيده ان العلامة صرح فى قول الشاعر تذكرت والذكرى تهيجك زينبا بان التاء مفتوحة خطابا لنفسه فقول القاضى فى تفسير قوله تعالى فلما راى الشمس بازغة قال هذا ربى ان تذكير المبتدا يعنى هذا باعتبار الخبر يعنى ربى محل نظر اذ لا مقتضى

مقتضود

مولدين فى

قول

الله

لم نعم فيه وقع

بك

وقت

واحدة

لتانيث المبتدا حتى يحتاج الى جعل التذكير بالنظر الى الخبر يعنى ربى فان الهاء شأن
الى ذات الشمس والتأنيث انما هو فى لفظها ولهذا يق لها مؤنث لفظى و
الجواب ان تق اذا اشتهر المسمى فى ضمن اطلاق لفظ مؤنث عليه ملاحظة
ذلك المسمى فى ضمن هذا اللفظ فبهذا الاعتبار يعتبر التانيث فى الاشارة
اليه ومرجع الضمير ولهذا قال الله تع فى الاية المذكورة فلما افلت واحتاج
صاحب الكشاف الى توجيه تذكير اسم الاشارة فى قوله تعا ذلك الكتاب
مع كونه اشارة الى ذات السورة بانه باعتبار الكتاب **قوله** او على انه خطاب
للقلب قيل اعتبار الالتفات فى تكلفنى بالنظر الى طحابك لا يجامع اعتباره
بالنظر الى القلب المذكور اذ من شرط الالتفات صحة اجرائه على الظاهر وهو
مفقود هيهنا لانه لما اعتبر خطاب القلب فى تكلفنى لم يكن ابقاء الكلام على
اسلوب طحابك اذ يكون التقدير ح تكلفك على ان يكون الخطاب فى تكلف
للقلب وفى الكاف للنفس وهو ممتنع واجيب بان الشرط صحة اجرائه
على الاصل فى الجملة وهيهنا يمكن ذلك على تقدير رجع التفات القلب الى
اصله وان لم يمكن بدونه فافهم **قوله** وقد شط وليها جملة حالية
والمعنى تكلفنى وصلها والحال انه بعد قربها او بام قربها على حذف
المضاف والخطوب جمع الخطب بمعنى الامر العظيم **قوله** حتى اذا كنتم فى الفلك
فائدة الالتفات فى قوله تع وجرين بهم المبالغة كانه تع يرى حالهم
غيرهم وتعجبهم منها ويطلب الانكار عليهم **قوله** والله الذى ارسل
الرياح الاية فائدة الالتفات فى قوله فسقناه التعظيم لانه فعل عظيم لا يقدر
عليه الا ذو القدرة الباهرة اذ لم يستعمل فى كلام البلغاء صيغة الجمع فى الغائب
للتعظيم حتى يتأتى هذا المطلوب من غير الالتفات بان يقول فسقوه **قوله**
ان يكون المخاطب بالكلام اى من يلقى اليه الكلام ويتلقاه من المتكلم سواء
كان فى الكلام حرف خطاب ام لا واعلم انه ملخص مما ذكره الشارح
ان فى الالتفات اربعة مذاهب ووجه الضبط ان يق لا يخ اما ان يشترط
فيه سبق التعبير بطريق آخر او لا الثانى مذهب الزمخشرى والسكاكى
ومن تبعهما وعلى الاول لا يخ اما ان يشترط ان يكون التعبيران فى كلام
واحد او لا الاول مذهب بعض الناس وعلى الثانى لا يخ اما ان يشترط

الجملة

كون المخاطب فى التعبيرين واحدا او لا الاول مذهب لنا فاضل والثانى مذهب
الجمهور **قوله** ومن عند الخليفة بالنجاح **قوله** الجار متعلق بالنجاح المقدر المفسر
بما بعده او به نفسه فيكون الباء زائدة كما نبهت عليه فى قوله تع وما انا
علينا بعزيز اى تقى بالفوز بالنفقة من عند الخليفة والمنادى فى قولك
يا فداك محذوف اى يا خليفة والسبب العطاء والارتياح السرور كانه
اراد انك ذو نشاط فى اعطاء العطاء **قوله** فهذا اخص من تفسير الجمهور لانه
اعتبر فيه مع ما اعتبره الجمهور قيدا آخر اعنى وحدة المخاطب والفائدة العامة
التى ذكرها الجمهور لا تدل على اعتبارهم هذا القيد لان المخاطب الاول اذا
لم يكن سامعا للخطاب الثانى المتوجه الى غيره لم يوجد الالتفات وان كان
سامعا تحقق تلك الفائدة لوحدة السامع الكائنة فيها واما قول الشارح
فيما سبق غير ما يترقبه المخاطب تطرئه نشاطه فبالنظر الى الاعم الاغلب
قوله هل تزجرنكم البيت اوله ابنى كنانة ان خشو كنانتى نبل
بها نبل الرجال هلوك هل تزجرونكم رسالة مرسل ام ليس ينفع
فى اولاك الوك الكنانة هى التى توضع النبال ويشدها الانسان على
وسطه والنبل الاول السهام والثانى جمع النبيل والنبالة بمعنى
الفضل وقد نبل بالضم فهو نبيل والجمع نبل والهلوك مصدر هلك
كالدخول بمعنى الفاعل والالوك بفتح الهمزة الرسالة **قوله** وزهق الباطل
اى ذهب يق زهقت نفسه اى ذهبت وخرجت صرف الله قلوبهم الآية
واردة فى حق المنافقين وقد كانوا صرف الله قلوبهم عن الايمان فالمراد
بقوله تع صرف الله قلوبهم تثبيتها على الصرف ومثله شايع فلا تحصيل
للحاصل **قوله** قصم الفقر القصم بالقاف كسر الشىء حتى يبين والفصم بالفاء
كسره من غير ان يبين **قوله** متى كان الخيام البيت المراد اظهار التحسر
على فوت ذلك اليوم وانقضائه تصقل ابن نجل والمراد بالعارض
الاسنان بعد الثنايا والثنايا ليست من العارض قال ابو نصر ابن
السكيت العارض الناب والضرس الذى يليه فقال بعضهم
العارض ما بين الثنية الى الضرس **قوله** فلا صرمه يبدو
البيت صرمت الشىء صرما اذا قطعته وصرمت الحبل اذا قطعت

صدرهم

تعصفل اى تجلى

دقائم

فعله والثانى انى بالكراه
الفرق بين المعنيين
مستقلة
ان يكون المذكور جملة
بشرط فالثانى بخلاف
الاول وان ازالة توهم

كلامه والاسم المصرح بالضم ايم اي تجديدا واحداثا قد بيتوا ان النظرية اذا كانت مهموزة اللام يكون بمعنى الاحداث واذا كانت ناقصة يكون بمعنى التجديد وفيما ذكره الشارح تخليط بين قوله للاصغاء اليه متعلق بالايقاظ على تضمين معنى الحث والتحضيض وتشبيه الاصغاء بالنائم واثبات الايقاظ له استعارة مكنية وتخييلية ويجوز ان يكون على حذف المضاف اي لصاحب الاصغاء ويجوز ان يكون اللام لام الاجل اي ايقاظ السامع لاجل الاصغاء اليه ثم هذه الفائدة العامة التي ذكرت لمطلق الالتفات سواء كان على مذهب السكاكي او الجمهور لا ينطبق على مادة يكون السامع فيها حضرة الباري جل وعلا لتعاليه عن النشاط والايقاظ والاصغاء فلو ذكر شيئا مما يصح في حقه تع اليه لكان انسب وقد يقال المراد ان الكلام الالتفاتي انما وقع صالحا لان يقصد به هذه الفائدة بالنظر اليه نفسه مع قطع النظر عن الموانع الخارجية فليفهم قوله وقد يختص مواقعه على بنية المجهول لانه متعد وقد للتحقيق والباء في بلطايف داخلة على المقصور على طريق الاتساع وهو ان يجري الظرف مجرى المفعول به كقولهم ويوما شهدناه سليما وعامرا وفي شرح الكشاف للقطب ليت شعري لم لم يجعل هذه الاضافة حقيقية بمعنى في كضرب اليوم قلت ليحصل غرض المبالغة لان قولك فلان مالك الدهر وصاحب الزمان ابلغ من قولك مالك في الدهر وصاحب في الزمان وهذا ظاهر قوله بانواع النعم الدنيوية والاخروية الظاهر انه حمل الرحمن على المنعم بالنعم الدنيوية والرحيم على المنعم بالنعم الاخروية ووجهه ان الرحمن ابلغ من الرحيم لما فيه من زيادة البناء كقطع وقطّع فاعتبر الابلغية باعتبار الكمية كما قيل يا رحمن الدنيا لانه يعم المؤمن والكافر ورحيم الآخرة لانه يختص المؤمن وقد يلاحظ الابلغية باعتبار الكيفية فحمل الرحمن على المنعم بالنعم الاخروية لانها كلها جسام واما النعم الدنيوية فحقيرة بالنسبة اليها قوله اي ذلك الغير الظاهر ان يقول اي خلاف مراده لا انه مال الى جانب المعنى اذ يصدق على خلاف مراده انه الغير بمعنى انه غير ما اراده قوله

الى اخره

كقول القبعثري

كقول القبعثري اصل القصة ان القبعثري الشاعر كان جالسا في بستان مع الادباء جماعة من الادباء وكان الاوان اوان الحصرم فذكر الحجاج فقال القبعثري اللهم سود وجهه واقطع عنقه واسقني من دمه فاخبر الحجاج بذلك فاحضر القبعثري وهدده فقال القبعثري اردت بذلك الحصرم ثم قال له الحجاج لاحملنك الى آخر القصة فانظر الى ذكاء القبعثري فقد سحر الحجاج بهذا الاسلوب حتى تجاوز عن جريمته واحسن اليه على ما يحكى فان قلت كان المناسب لغرض الحجاج لاحملنك الادهم عليك لان القيد يوضع على الرجل لا بالعكس قلت هذا الاستعمال والتعدية امر وضعي يحمل على الادهم اي قيده لو سلم فليكن من قبيل القلب كما ستعرفه او تشبيه القيد بالمركب على طريقة الاستعارة قوله من الاصفاد هو من الصفد بالتحريك وهو العطاء قوله من صفده اي قيده من الصفاد بالكسر وهو ما يوثق به قوله الاولى بحاله اما لعدم اهليته لجواب ما سأله او لعدم الفائدة فيه بالنسبة اليه قوله سألوا عن السبب روي في الكشاف وعين ان السائل اثنان وهما معاذ بن جبل وثعلبة بن غنم الانصاري والاثنان اقل ما يطلق عليه الجمع عند جماعة منهم الزمخشري فلذا قال سألوا بلفظ الجمع قوله حيث قالوا ما بال الهلال الخ دلالة هذا القول على انه سؤال عن السبب دون الحكمة خفي جدا كما اشار اليه في شرح الكشاف قوله فاجيبوا ببيان الغرض اطلق الغرض على حكمة فعله تع على سبيل التشبيه والمجاز باعتبار كونهما على طريق الفعل ولما فان افعال الله تع ليست معللة بالاغراض عندنا قوله والصواب فصعق واما الآية التي وقع فيها فصعق فلم يذكر فيها اليوم بل نظم تلك الآية ونفخ في الصور فصعق وقد يكون مراده مجرد التمثيل لا انه من القرآن ولذا لم يقل نحو قوله تع كقوله ان الدين لواقع اي الجزاء الحاصل قوله وح يكون بمعنى لواقع ليقع قيل هذا غير مستقيم لان اللام يختص المضارع للحال والمفروض هنا كونه للاستقبال والجواب ان التخصيص المذكور هو مذهب البصرية وما ذكر في كتب النحو من ان اللام ربما يكون لمجرد التاكيد كما في قوله تع فان ربك ليحكم بينهم قلت نعم ولكن فيهما من الدلالة على تمكن الوصف

وان ربك

قوله

الى التحقيق

ان كانت عبارة الجواب في اصل النسخة هكذا ولما توجه النظر المشار اليه بقوله والكلام بعد محل نظر بان يقال لما سلم مجيئهما بمعنى الاستقبال بقوله ثم فيتجه التفاوت بينهما وبين الفعل في الدلالة على تمكن الوصف وثباته لا يكون التعبير عن المستقبل بلفظهما من خلاف مقتضى الظاهر كما لا يخفى بدلها بقوله قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل آه واعترض اولا على النسخة المغير اليها بانها تشعر بكون كل من اسمي الفاعل والمفعول موضوعا لزمان الحال فيلزم بطلان تعريفي الفعل والاسم طردا وعكسا واجيب تارة بان كثرة الاستعمال جارية مجرى الوضع بجامع التبادر فعبر عما من المتبادر بالحقيقة وعن غيره بالمجاز تجوزا واخرى بان زمان الحال معتبر على القيدية للموضوع له لا الجزئية ولا يخفى ما فيه من التكلف وقد يوجه اعتبار زمان الحال بالنسبة الى الاستعمال الطارئ على اصل الوضع لا اليه نفسه لكن ائمة الاصول صرحوا بان اسم الفاعل مثلا فيما مضى وانقضى وفيما بعد لم يقع مجاز لغوي فهذا يشعر باعتبار زمان الحال في اصل الوضع ولا يخلص ح لهم ارتكاب اعتباره بالقيدية ولك ان تفرق بين مذهب اهل العربية والاصول وثانيا بانه قد صرح صاحب المفتاح بكون الاخراج لا على مقتضى الظاهر من قبيل الكناية على ما سبق فكيف يصح قوله يصح اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع مجازا والمجاز قسيم للكناية اجيب بتسليم حصره فيها بان المقصود مجرد بيان كون ما لم يقع غير موضوع له فصوره فيما اريد ثبوتهما مجازا وظهر منه الحال في الذي اريد بهما كناية ليشارك المعنى المجازي والكناية في كونهما غير موضوع له بقي ههنا تامل وهو ان غاية ما لزم من جواب الشارح كون اسم الفاعل والمفعول مجازا في المستقبل ولو ثبت بهذا القدر كون الامثلة المذكورة من خلاف مقتضى الظاهر على المعنى المصطلح عندهم لكان كل مجاز كذلك وليس بظاهر **قوله** وكذا الماضي عند الاكثرين اي عند الاكثرين كل من اسم الفاعل والمفعول مجاز في الماضي عند الاكثرين وقيل حقيقة واليه ذهب الشافعية واختاره عبد القاهر وابو هاشم وقيل مجاز واليه ذهب الحنفية وقيل ان كان الفعل مما لا يمكن بقاؤه كالمتحرك والمتكلم ونحو ذلك فحقيقة والا فمجاز **قوله القلب** من قلبت الجراب جعلت ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا ماهو في موقع المبتدأ نكرة سواء كانت محضة او مخصصة فان كونه

المبتداء

نكرة محضة سواء كان قبل دخول النواسخ او بعده مع ان كون الخبر معرفة لم يأت في الجملة الخبرية في كلام العرب واما في الجملة الاستفهامية فقد جوزه سيبويه حيث زعم ان من في من ابوك وكم في كم مالك مبتداء ما بعدهما خبرهما وان كان الامر عند غيره بالعكس وما زعمه الشارح في شرحه للمفتاح من انهم اتفقوا على ان من في من ابوك مبتداء وابوك خبر سهو بين فان قلت قد ورد ذلك في الخبر ايضا نحو قوله تعالى إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ ونحو قولك مررت برجل افضل منه ابوه فان سيبويه على ان افضل منه مبتدا وابوه خبره قلت لنا ان نجعلهما ايضا من باب القلب والكلام فيما هو جار على الاصل بقي ههنا بحث وهو انه اذا جوز كون المبتداء نكرة في الجملة الاستفهامية على ما صرح به الشارح في شرح المفتاح وفي بحث تلك المسند من هذا الكتاب على ما سيأتي لم يوجد داع من جهة اللفظ الى اعتبار القلب في قوله اظبي كان امك كونه جملة استفهامية مع انه صرح بخلافه اللهم الا ان يقال المراد انه واقع في الجملة الاستفهامية في الجملة وهو في جملة يكون المبتداء نفس الاسم المتضمن للاستفهام لا في كل جملة استفهامية فتدبر قفي قبل التفرق البيت للقطامي عمرو بن سليم التغلبي من قصيدة يمدح بها زفر بن الحارث الكلابي وقد كان اسيرا له فاطلقه واعطاه ماله وزاده مائة من الابل على الالف في ضياع للاطلاق وهو مرخم ضباعة اسم بنت صغيرة للممدوح وقوله الوداعا بتقدير مضاف اي موقف الوداع في الصحاح التوديع عند الرحال والاسم الوداع بالفتح والمراد الدعاء بان لا يكون وداع وفراق لان المعروض عليه ههنا انما قال ههنا اشارة الى ان المعروض عليه قد لا يكون ذا ادراك وذلك اذا كان المراد بالعرض المعنى المجازي كناية عن مجرد العرض للاتيان بالمعروض الى المعروض عليه لا معناه الحقيقي واعلم ان كون عرضت الناقة على الحوض من قبيل القلب قول جماعة

منهم الجوهري والكسائي والزمخشري وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن اسحق
ان عكس المثال المذكور وهو عرض الحوض على الناقة مقلوب وقال الآخر لا
قلب في واحد منهما واختاره ابو حيان **قوله** قلت فانك لا ياتي
بعد حول البيت الحول السنة ويؤيده انه روي قبله فانك لا يذكر
بعد عام وقيل اسم رجل نسابة كان يقول لمن هجاه فانك لا تاتي
بعد موت حول ما ادعيت نسبك من شريف او وضيع لان هذا
هو الذي كان يمنع الادعيا ما يدعونه وقد ذهب فادع ما شئت
وفي حواشي المفصل للزمخشري للطيبي مثل الضعيف والحال اشد
في القوة ويدل على ضعف ما في الحواشي بعد هذا البيت وهو لقد
يحوي الاسافل بالاعالي **قوله** وماج اللوح واختلط النجار و
عاد العبد مثل ابي قيس وسيق مع المعلهجة العشار
ماج اللوح استعارة من قولهم ماج البحر يموج موجا اذا اضطربت
امواجه والنجار بكسر النون وتخفيف الجيم الاصل وعاد بمعنى
صار واما قيس قيل اراد به ابا قابوس وهو النعمان بن منذر
ملك العرب لكن صغر المضاف اليه تصغير الترخيم وقيل اراد
الجبل الذي بمكة شرفها الله تعالى والمعلهجة تانيث المعلهج
وهو الهجين من الرجال وعندهم يقال رجل هجين اي ابوه خير
من امه ويقولون هجين اي غير عتيق والعشار بكسر العين
المهملة جمع عشراء بضم العين وهي الناقة التي اتت عليها عشرة
اشهر من يوم ارسل فيه الفحل وحاصل المعنى ظاهر **قوله**
لان اسم كان ضميرها الضمير معرفة قد سبق تحقيق ان الضمير معرفة
وان كان عائدا الى النكرة ولذا يجري عليه احكام المعرف المعارف
وقال في تفسير الضمير العائد الى شيء ما في قولك اعطني شيئا
ما ذلك الشيء الا شيئا **قوله** والخبر معرفة فان قلت الخبر هو الجملة
لا امك والجملة لا تكون معرفة قلت كان امك ليس بجملة اذ لا
ضمير في كان على هذا التقدير لانه مفسر لكان المقدر ولا ضمير
فيه وكذا في مفسره لان المفسر المحذوف يجب ان يكون مثله

والمدعي

ويقي

الضمير هي الجملة

تفسيره

من غير

من غير زيادة عليه فالخبر ليس امك وهي معرفة **قوله** والمعنى اظبيا
كان امك حق العبارة ان يق كانت امك لان الفعل مسند الى
مؤنث حقيقي من الادميين بلا فصل لكنه نظر الى تقدم الخبر
المذكر فجعله كالضمير الواقع بين المذكر والمؤنث لذاته واحد في جواز
تانيثه وتذكيره ثم اختار ما وافق نظم البيت **قوله** وفي التنزيل
كقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا اذ المعنى
جاءها باسنا فاهلكناها لان الباس يكون سببا للاهلاك فيقدم
عليه لكنه قلب الكلام مبالغة في تعلق الاهلاك بهم حتى
كانهم هلكوا قبل مجيء الباس اي العذاب اليهم عن نفس
القلب لطيفة مقبولة مع كونه من خلاف مقتضى الظاهر وهو
غير مقبول الا لنكتة باعتبار ما يلزمه من الملاحظة انما وقع
قوله يصف ناقته قيل يصف جفنة مملوة بالثريد المدهن
كذا في شرح الايضاح للاقرائي وهو غلط فاحش نشا من تصحيف
السمن بكسر السين وسكون الميم بالسمن بفتح السين وسكون الميم
فان بعضا من ابيات القصيدة صريح في انه يصف ناقته
كما قال فلما ان امضت تذ ثيبان عنها وصارت حقه
تعلو الجذاعا وعرفنا بما يرى البصراء فيها فالينا علينا
ان تباعا **قوله** وقلنا مهلوا اثنيتها **قوله** لكن تزداد للسفر اطلاعا
فلما ان جرى البيت كما طينت وفي الصحاح تطينت بدل
طينت والمعنى ايضا واضح لكن يخرج البيت من باب القلب
لان القصر بطانة السياع لا بالعكس **قوله** اي الطين المخلوط
بالتبن كذا في الصحاح وفي الاساس السياع بالكسر ما يطين
به ويق له بالفارسية كلماله وبالفتح الطين وثانيا بالفتح الطين
وفي الديوان السياع بالكسر ما يطين به والطين ايضا **قوله**
ولقائل ان يقول انه متضمن هذا الابهام مسلم لكنه لا
لطف لهذه المبالغة في المشبه به اذ ليس المقصود من التطيين
التكثير فانه بالكسر يكون مستقبحا بل التمليس ورفع الخشونة

الاقرائي

لكن

يعقوب

فالحق ان هذه المبالغة باردة وان البيت محمول على تضمين التطين
معنى الالصاق والمعنى كما الصقت السياح م بالفدن على طريق
التطيين فلا قلب اصلا قوله على انه حال من الضمير في انصرفت
لكون الاضافة فيهما لفظية فلا يتعرف المضاف اليها بها
اقدام غرة اي لا مجرب مثل المجرس والمرس الذي قد جربته الامور
فان كسرت الراء جعلته فاعلا لان العرب تكلم به بالفتح لان
ما قبله من الابيات بيلاه ابيت لقطري بن الفجأ وما قبله
لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام ولقد اراني
للرماح درية من عن يميني مرة وامامي حتى خضبت بما تحدر
من دمي اكناف سرجي او عنان لجامي ثم انصرفت البيت
الركون الميل والاحجام بالجيم قبل الحاء المهملة وبالعكس التأخر
عن الحرب والوغى الحرب والحمام بالكسر الموت واراني صيغة المتكلم
من الرؤية والرؤية والدرية على وزن الصحيفة حلقة
يتعلم عليها الطعن قال الاصمعي هي مهموزة عن اسم بمعنى
الجانب بقرينة دخول من عليها ومن هذه اعني الداخلة على
عن زائدة عند ابن مالك وللابتداء الغاية عند غيره قالوا
فاذا قيل قعدت في يمينه فالمعنى في جانب يمينه وذلك يحتمل
الملاصقة ولخلافها فاذا جئت بمن تعين كون المقعد ملاصقا
لاول الناحية وهي في البيت متعلقة بمحذوف اي عليه الكلام
اي اتاني الرمح من جانب اليمين ولم يتعرض لليسار والظهر
تعويلا على العلم به بالمقايسة واو في قوله او عنان لجامي
بمعنى الواو قوله يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اخرج فيه نظر اذ لا
يتعين كون لم قد اصب بمعنى خرجت حتى يصلح قرينة لما ذكر
بل الظاهر ان يكون بمعنى القيت على ما صرح به في الجواب المرضي
المنقول عن الامام المرزوقي والمعنى قد نلت من الاعداء ما اردت
ولم ينالوا مني ما ارادوا فحذف المفعول قصدا الى التعميم نعم كان
الانسب ح انيق ولم يصب لما انه يكون من قبيل الاسناد المجازي

فليفهم

فليفهم قوله والجواب المرضي ما اشار اليه الامام المرزوقي آه فان قلت
يلوح من هذا الكلام ان يكون الجواب الذي اشار اليه في اثناء البحث
غير مرضي مع انه لا يلزم الفصل فيه بين الحال وذيها فما السر في ذلك
قلت السر فيه هو انه اذا جعل جذع البصيرة حالا من الضمير
في لم اصب او مفعولا ثانيا له يفهم منه انه لم يكن جذع البصيرة
قادح الاقدام حال كونه مجروحا وحين القائه اياه فلعله صار
كذلك بعد الجراحة وبعد الالقاء بسبب كونه مجروحا فيكون الكلام
قاصرا عن الافادة واذا جعل حالا من الضمير في انصرفت يكون الكلام
خلوا عن هذا المقصد فلذا اختار جواب المرزوقي لكن لا يخفى
ما فيه من التعسف لان كون بصيرته التي كان عليها اولا يناسب
وصفها بالقدح القروح لا بالحداثة وهذا ظاهر والاحسن في
الجواب على ما هو الملائم لقولهم اقدام غر اي مجرب بالاضافة
في كليهما الا انيق وصف الاقدام بالقروح اشارة الى ان
اقدامه ما كان له حال كونه غرا ووصف بصيرته بالحداثة
اشارة الى ان رأيه وبصيرته امر حدث له وجعل وحصل
بعد تجربته لا ما كان له قبل تدربه الامور والتمرن عليها
اي قوله ضابي بن حارث البرجمي قال الفاضل المحشي ضبأ
في الارض ضبأ وضبوءا اذا اضبأت فمها وقد يرد امثال
هذا التركيب بان المناسب ان نقول بدل ما يقال واي
اضبأت بدلا اذا ووجه ما ذكر ظاهر لكن انما يتجه اذا لم يقرأ اضبأت
مثلا على صيغة الخطاب بل على صيغة المتكلم فتامل
ومن يك امسى بالمدينة رحله البيت من شرطية حذف جزاؤه
واقيم غيره مقامه اي من يك امسى بالمدينة فليمش فاني
امشي لاني غريب والغريب عازم على الارتحال ويك اصله
يكون حذف الواو لاجتماع الساكنين الحاصل من سقوط حركة
النون بمن الشرطية وحذف النون ايضا تخفيفا لكثرة استعمال
هذه الكلمة وقيل تشبيها بالتنوين وفاعل امسى الماضي ضمير

في افادة القصور

الغافل فانصرفت من التعسفات

راجع الى من والجملة الاسمية اعنى رحله بالمدينة حال من رحله حال منه
او رحله بالمدينة متعلق بامشى **قوله** لامتناع العطف على محل اسم
ان قبل مضى الخبر هذا عند البصريين لان العامل في خبر المبتدا عندهم
عندهم هو الابتداء وفى خبران ان فلو عطف قبل مضى الخبر على محل
اسم ان والمعطوف عليه مرتفع بالابتداء يلزم اجتماع المؤثرين
على اثر واحد وهو رفع الخبر واما عند الكوفيين فالعامل في خبر
ان هو المبتدا الذى كان عاملا قبل دخولها فلا يلزم في العطف
السابق المحذور المذكور **قوله** احدهما العطف على محل اسم ان هذا
عند بعض النحاة وعند بعضهم ومنهم صاحب الكشاف
والمعطوف عليه في مثل هذا محل اسمها استدل الفريق الاول
بان الاسم هو الذى كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها كلا
دخول ولما اشتغل لفظه بالنصب بقى على كونه مرفوعا لكن
محلا واستدل الفريق الثانى بان اسمها وحده لو كان مرفوع
المحل لكان وحده مبتدا وليس بمبتدا لعدم تجرده عن العوامل
اللفظية وفيه نظر لانه باعتبار مجرد لان ان باعتباره
كالعدم كذا في شرح اللب للبعدة كما مر **قوله** ولا يلزم ارتفاع
الخبر بعاملين مختلفين فيه بحث لان الخبر المقدر لما عطف على
خبر ان يلزم كونه خبر ان ضرورة افادة العطف التشريك في حكم
الاعراب كما صرح به في مباحث الوصل والفصل فيلزم كونه مرتفعا
بها والمفروض انه خبر للمبتدا اعنى المعطوف على محل اسم ان فالجواب
باق بحاله وغاية ما يتوهم ان المعطوف على خبر ان في الصورة
المذكورة معطوف عليه باعتبار محله وهو الرفع ايضا كما ان
الرفعين مختلفان بالاعتبار كالضم في قولك مفردا ومجموعا
فيكون المعطوف خبرا للمبتدا لا خبرا لان ويؤيده انه لو حمل
على هذا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين **قوله** والمحذوف
خبر لان لان قوله لغريب لا يجوز ان يكون خبرا للمبتدا
اذ لا يدخل اللام على خبره الا ان يقال اللام زائدة كما قيل في قوله

تعالى ان هذان لساحران الا ان الحمل على زيادة اللام في الخبر يختص بالشعر
صرح به في مغنى اللبيب او يجعل من قبيل ام الحليس لعجوز شهربه
اعنى تقدير المبتدا اى لهى عجوز او يقدر المعنى وقيل لهو غريب فيكون في المعنى
داخلة على المبتدا لكن كل منها خلاف الظاهر فلا يرتكب بلا
ضرورة **قوله** وهذا الوجه هو الذى قطع به صاحب الكشاف
اى الوجه الثانى من وجهى ارتفاع قيا رهو الذى قطع به وفى الاية
وجه اخر غير الوجهين المذكورين في ارتفاع قيار وهو ان الخبر
المذكور للصابئون وخبر ان محذوف مقدر قبل الصابئون
وانما حذف لدلالة خبر الصابئون عليه وربما رجح هذا على ما
قطع به صاحب الكشاف بان فيه مخالفة امر وهو حذف الخبر وفى
ذلك الوجه مخالفة امرين هذا وتغيير الموضوع وبان مذهب
سيبويه في قولك زيد وعمرو قائم ان الخبر للثانى وخبر الاول محذوف
ويمكن ان يعارض الوجه للترجيح بان في تغيير الموضوع نكتة شريفة
فيرجح اختياره جانب البلاغة **قوله** مع كونهم من ابين المذكورين
ضلالا لان الصابئون على القراءة بالهمزة وبدونها على الاعلال
الخارجون من صبا اذا خرج وهو قوم خرجوا عن دين اليهودية
والنصرانية وعبدوا الملائكة فهم مشركون ولذلك كانوا
بين المذكورين ضلالا وفيها اقوال اخر واعلم ان المراد بمن
آمن في الاية من صح منهم الايمان فلا يرد ان المذكور في صدر الاية
الذين آمنوا وكيف يصح ان يقال من آمن منهم لان المراد بما في
الصدر المنافقون وقيل المراد المذكور المؤمن على التحقيق ومن
آمن و ثبت على الايمان ومات عليه والخبر محذوف
للصابئون كذلك والمراد بالتنبيه في قوله وفائدة تقديم
الصابئون التنبيه من اول الوهلة **قوله** وخبر الاول
محذوف مبنى على ان تقديم الموصوف خلاف الظاهر ولا يجوز
كونه خبرا للاول بل للمجموع من غير مصير الى حذف الخبر بتقدير
الموصوف اى قوم راض كما صرح به في شرح المفتاح في قوله

وقليل ما هم وقد تكلف بعضهم في البيت فزعم ان نحن للمعظم نفسه وان راض خبره وفيه نظر اذ لا يحفظ مثل نحن قائم بل يجب في الخبر المطابقة لنحن نحو انا نحن نحيي ونميت ونحن الوارثون واما قول الشاعر والمسجدان وبيت نحن عامره لنا وزمزم والاركان والستر فمحمول على الحذف والاصل عامروه فحذف الواو اجتزاء عنها بالضم كقوله اذا ما شاء ضروا من يشاء هم ولا يألو بهم احد ضرارا **قوله** وكذا قوله رماني بامر البيت اوله دعاني لصا من لصوص وما بي دعا بها والذي في ما مضى رجلا رماني بامراءة والبيت لابن احمر وقيل للازرق بن طرفة الباهلي بينا زع هو مع قشيري في طوى عند الحاكم فقال القشيري هو لص ليغري عليه الحاكم فقال قصيدة منها البيتان ويروى ومن جول الطوى رماني ويروى ومن حال الطوى رماني والحال والجول ناحية البئر من اسفلها الى اعلاها وقيل معنى البيت على هذين الروايتين رماني بامر يرجع عليه مكروهه فكانه قال رماني من قعر البئر فرجعت رميته عليه واهلكته ويحتمل ان يريد بالطوى ما طوى في القلب من الحقد **قوله** وخبر كنت محذوفا اعترض عليه ابن الحاجب في ايضاح المفصل بان فعيلا وفعولا اصالحان للمتعدد فلا حاجة الى اعتبار الحذف وجواب ابي سعيد بان ذلك ليس بمطرد اذ لا يقال رجال كريم لا يفيد بها لان التزام المشاكلة اللفظية بين الصفة والموصوف لا يستلزم التزامها في جميع المواضع ويمكن ترجيح قول ابن الحاجب بما صرح به ابن هشام في الباب الخامس من مغني اللبيب من انه لا يحذف خبر كان وقد يجاب بعد الاعتراض بمنع وصف التثنية بفعيل وحمله عليها وان جاز ذلك في الجمع فيقال هؤلاء غريب ولا يقال هذان غريب ولا يقال هنا والوجه الفارق ان الجمع يؤول بالمفرد فيوصف المفرد بالمفرد ويحمل عليه اي جمع غريب ولا يأول المثنى بالمفرد حتى يجوز ذلك وضعف

ظاهر

ظاهر اذ لا سائغ من التأويل بالمثنى فتأمل **قوله** فهو عنده اي الكلام جعل ابن جريا خبرا والمحذوف وجعل كان خبرا محذوفا **قوله** فبات مقتبن البيت وارات اي سترت والمنزع المتلي من قولهم نزع الماء بالكسر ينزع نزعا اي امتلاء وانزعته انا ومعنى ابن زائدة الشيباني كان من اجواد العرب ممدحا لشعراء زمانه حكى محمد بن ابي بكر الرازي في ينابيع الحكم ان شاعرا حضر باب معن ولم يتفق له اليه وسيلة كان شديد الحجاب فكتب على خشبة ايا جود معن ناج معنا بحاجتي فليس الى معن سواك شفيع والقاه في الماء الذي يجري الى داره فلما ابصرها معن اخذها وقرأ البيت الذي عليها استحضر الشاعر واعطاه مائة الف درهم ووضع الخشبة تحت بساطه وكان كل يوم اخرج الخشبة من تحت البساط ويقرأ البيت ويعطيه مائة الف درهم حتى استكمل الشاعر بثمانمائة الف درهم فاربعة ايام وذهب في اليوم الخامس فلما طلبه معن لم يجده فقال كان حقا على ان اعطيه كل يوم مائة الف درهم حتى لا يبقى في الخزانة شيء **قوله** كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا قال الشريف في بحث الحالة المقتضية لترك المسند في شرح المفتاح في عطف مفردي جملة على مفردي جملة اخرى كما في قولك كان زيد قائما وعمرو قاعدا دقة فليتامل يريد ان في هذا العطف اشتباها يحتاج دفعه الى دقة لان عطف عمرو على زيد يوهم كونه المسند اليه لقائما وعطف قاعدا على قائما كونه يوهم كونه مسندا الى زيد وتلك الدقة ان يعتبر في عطف عمرو مجرد كونه متشاركا لزيد في كونه اسم لكان و في عطف قاعدا مجرد كونه مشاركا لقائما في كونه خبر كان فليس عطف احدهما وحده مقصودا بل ماخوذا مع عطف صاحبه ليس ارتباط احدهما بالاخر ارتباط الذي بين المعطوف

والمعطوف عليه ولو حمل العطف ههنا على تقديره لعامل دون
الاستصحاب لكان اظهر كذا حققه في حواشي شرح
المفتاح بقوله في تمثيله بصورة المسئلة التي ذكرها بالمثال
المذكور بحث اذ لو قدر بعد حرف العطف كان عاملا في عمرو
الرفع وفقا عدا النصب لم يكن الا من باب عطف الجملة على
الجملة وان لم يقدر يكون من عطف المفرد لكنه لا يكون مثالا
للمسئلة اذ ليس فيه جملتان عطف المفرد المفردان من احدهما
على المفردين من الاخرى بل جملة واحدة عطف بعض مفرداتها
على البعض الا ان يحمل على التنظير والتمثيل بمطلق عطف
المفردين على المفردين وان لم يكن المفردات من جملتين
قوله وقولك زيد منطلق وعمرو وجوز الشارح في شرح المفتاح
بعد تقدير المسند ان يكون من عطف الجملة على الجملة وان يكون
من عطف المفردات ولا يخفى ان الثاني لا يتاتى على مذهب سيبويه
لان العامل في المبتدا الابتداء وفي الخبر هو المبتدا عنده
فح يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين في غير صورة
الجواز والفاء في فاذا قيل للسببية وعن الزيادي انها جواب
شرط محذوف وعن المازني انها زائدة ولا يرد عليه عدم
جواز حذفها لان جواز الحذف ليس من لوازم الزائد لتصريح
به ابن هشام في مغني اللبيب **قوله** فح يكون مفعولا به لا ظرفا
هذا مبني على ما ذهب اليه بعض النحاة من عدم لزوم الظرفية
لاذا واما ما عليه الجمهور من لزوم اذا الظرفية غير متصرفة
على الصحيح فهو ظرف للخبر المقدر لا مفعول به **قوله** فح لا يكون
مضافا الى الجملة كيلا يلزم اعمال الجزء المضاف اليه في المضاف
قوله لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب هذا الكلام
مشعر بان الوجهين الاولين من الاعراب مطردان وهذا يستقيم
في المثال المذكور واما اذا صدر بان فلا اذ لا يجوز في قولهم
خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان كون الخبر عاملا لا ان

اي المسئلة

لا يعمل

لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا معنى لتقديره متقدما كما لا يخفى ثم انه
قد يعترض على عدم الاطراد الذي ذكره بجواز كون بالباب بدلا عن
المكان بدل الكل من الكل وقد يجاب بان الفصل بين المبدل
والمبدل منه بالمبتدا غير جائز والمصير الى الاضمار والتفسير
خلاف الظاهر هنا وقد يجوز ان يكون بالباب حالا او خبرا بعد
خبر واعلم ان ما ذكره المبرد مذهب السيرافي ومن تبعه ايضا وقال
الزجاج انما اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى هذا يجوز ان يكون
اذا في قولهم فاذا زيد خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي فاذا
حصول زيد لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة **قوله**
وان في السفر اذ مضوا مهلا روي مثله مكان مهلا ان
فيهم مثله واعتبارا لمن بقي ويروى ان في كتاب سيبويه
ان في السفر ما مضى مضوا مهلا على انها مصدرية اي
مضيهم وقوله اذ مضوا يجوز ان يكون حالا من الضمير
في الظرف اي حال مضيهم وقيل منصوب بفعل مقدر محذوف
تقديره اعني وقت مضيهم ويجوز ان يكون تعليلية اي
فيهم مثله لانهم مضوا مضيا لا رجوع لهم ولك ان تقول
انه ظرف مقدم لمهلا ان جوز تقديم المصدر عليه اذا كان
ظرفا وان لم يجوز فهو ظرف لمقدر يفسره المذكور يعني ان في
المسافرين بعدا في زمان مضيهم وطولا ولك ان تجعل
خبرا بعد خبر وفيه وجهان آخران ذكرهما الشريف
اي بعدا وقيل المهلة الكثيرة لا رجوع لهم عدم الرجوع
مستفاد من المهل المقام **قوله** لم يحسن او لم يجز قيل عدم
الحسن على تقدير وجود القرينة وعدم الجواز على تقدير
انتفائها وفيه نظر فالظاهر ان كلمة او للتخيير في التعبير
لان ما لا يحسن في عرف البلغاء لم يجز عندهم **قوله** لانها
الحاضنة اي الحافظة من حفظ الطائر بيضه اذا ضمه
الى نفسه تحت جناحه **قوله** تقديره لو تملكون تملكون

بقرينة

تماما فيه جمع بين المفسر والمفسر وهو غير جائز فالصواب ان يكون
تقديره لو تملكون اجيب بانه مبني على قانون تفليحا صاحب المفتاح
حيث جعل الفعل الثاني في مثله تاكيدا فقال على تقدير لو تملكون
تملكون لفائدة التاكيد ثم حذف الاول اختصارا ورد بان فيه له
اذ المقصود من الاتيان بهذا الظاهر التفسير المقدر يابى هذا الجواب
اللهم الا ان يكون اول كلامه مبنيا على تقدير السكاكي ولما كان غير مرضي عنده
عدل في اخر الكلام الى ما هو مختار عنده من كون الثاني مفسرا
فتامل **قوله** فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون
بالشح المتبالغ وفيه بحث وهو ان يوم قوله تعالى انتم تملكون في
صورة المبتداء والخبر على قياس ما عرفتنا انا يفيده اختصاص الملك
بالمخاطبين واما اختصاصهم بالشح المتبالغ فلا يفيده
اليوم المذكور قطعا كما لا يخفى على المنصف نعم لو اعتبر الشرط
في تملكون فقط لا مع انتم بان يكون التقدير انتم لو تملكون
لظهر الاختصاص بالشح رعاية ما يقال ان الباء في بالشح
داخلة على المقصور عليه لا المقصور وقوله وان الناس الخ
ليس لقوله على الاختصاص فحاصل معنى الاية والله اعلم انه
لو كان ملك الخزائن مخصوصا بكم لامسكتم خشية الانفاق
ولا شك انه يدل على كونهم متبالغين في الشح مقصورا
عليه لا يتعدونه الى الخلاف وان لم يدل على ان الشح المتبالغ
مقصور عليهم اذ لا دلالة في الاية الكريمة ح على انه غيرهم
ليس بهذه الحيثية حتى يفهم ذلك فليتامل **قوله** ورجح حذف
المسند اليه الخ فيه بحث وهو ان الوجوه المذكورة لترجيح
حذف المسند اليه على حذف المسند اكثرها انما يتاتى بالنظر
الى المسند المخصوص اعني اجمل اذ لو جعل المسند المحذوف حاصل
لم يتات الا الوجه الاول والسادس وقد يرجح حذف المسند
بان المسند اليه اقوى ركني الكلام واعظمه والاحتياج
اليه فوق الاحتياج الى سائر الاجزاء ولا كذا المسند فانه

كالركن

كالركن الزائد بالنسبة اليه وحذف ما هو كالزائد اولى وابلج و
يعارض بان المسند محط الفائدة فلا ينا سبه الحذف
وحمله على حذف المبتداء موافق لنا اما بحسب المعنى فلما ذكره الفاضل
المحشي واما بحسب اللفظ فلان الضمير في كل منهما محكوم به
قوله والقرينة ههنا هو انه اذا اصاب الانسان مكروه الخ قيل هذا
معارض بانه كثيرا ما يقول الانسان اذا سئل عنه عند اصابة المكروه
ما امرك في هذا امري صبر جميل واذا احتمل
الامران فلا يصح احدهما قرينة على وجه كون المبتداء معرفة
اولى قيل هنا معارض بان الاصل في الخبر التنكير المحض فحمل
الكلام على وجه يكون الخبر نكرة محضة بان يكون المقدر
فصبر جميل اجمل اولى اللهم الا ان يمنع كون اصل الخبر التنكير
المحض **قوله** وليس هذا المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع
وبث الشكوى فيه بحث اما اولا فلانه اذا فهم من الكلام كون
الصبر الجميل اجمل من الصبر الغير الجميل فهم كونه اجمل من عدم الصبر
وهو الجزع وبث الشكوى بالطريق الاولى وسلوك طريقة البرهان
فن من البلاغة واما ثانيا فلان هذا المحذوف لا يتم في تقدير
المبتداء لان المقصود من الكلام القيد الزائد سواء كان في
الاثبات او النفي والقيد ناظر الى نفي ما يقابله فيفهم
من قوله امري صبر جميل ان امره ليس بصبر غير جميل وليس المعنى
على ذلك بل على ان مراده ليس الجزع وبث الشكوى على انه فسر
الصبر الجميل فيما سبق بانه الذي لا شكوى فيه الى الخالق
فيكون معنى قولنا صبر جميل اجمل ان الصبر الذي لا شكوى
فيه الى الخالق اجمل ولا شك ان المفهوم منه انه اجمل من الذي
فيه بث الشكوى وهو عين الجزع فالقول بانه لا يفهم من
الكلام المذكور كون الصبر الجميل اجمل من الجزع وبث الشكوى
محل تامل بل الظاهر ح انه ان يجعل جميل في صبر جميل صفة
مادحة لا مخصصة **واما ثالثا** فلان المفهوم من قوله

من الجزع وجود الجمال في الجزع ولا يجوز التجريد عن معنى التفصيل لمكان
الاقتران بمن اللهم الا ان يحمل حالة على ما فيه من سلخ الصلة
ولنا اذ في الوجود الهة ثلثة فان قلت المتبادر فيما اجتمع
النفي والقيد رجوع النفي الى القيد مع ثبوت الاصل فيكون المنفي
هو القول بتثليث الالهة لا القول بالالهة مطلقا فينا في التوحيد
قلت بعد الاية اعني قوله تعالى انتهوا خيرا لكم انما الله اله واحد
قرينة واضحة على ان المراد نفي القيد والمقيد معا **قوله** كقولك ازيد
عندك ام عمرو قال الشارح في شرح المفتاح لقائل ان يقول
لم لا يجوز ان يكون ام عمرو في هذا المثال معطوفا على زيد عطف
مفرد على مفرد للمشاركة في المسند المذكور كما في قام زيد وعمرو
من غير ان يحمل على ترك المسند بناء على الغرض المذكور واجاب
الشريف بان الظرف في المثال المذكور مستقل الضمير لزيد فلا يصح
الاخبار به عن عمرو كما لا يصح في قولك زيد قائم وعمرو بجعله قائم
فيما ذكره المعترض من المثال فانه دال على مطلق القيام وليس فيه
ما يقتضي ربطه بزيد فقط ومن جوز ذلك فقد جوز ان يقدر الكلام
هكذا ازيد حصل او حاصل في الدار وعمرو فيلزم ان يجوز زيد
قائما وعمرو وفساده بين ولما كان صورة الظرف غير متغير
بجعله خبرا عن الواحد والمتعدد اشتبه الحال على المعترض هذا
حاصل ما ذكره في شرح المفتاح وحواشيه وفيه بحث ظاهر لان
عمرا اذا جعل معطوفا على زيد في قولك ازيد عندك ام عمرو وجعل
الظرف هو الخبر لم يتحمل الظرف المذكور ضمير زيد بخصوصه
بل يتحمل ضميرا يعود الى كل واحد من زيد وعمرو من حيث هو احد
احد المذكورين كما في قولك زيدا وعمرو قائم وقياسه على زيد
قام وعمرو ليس بصحيح لان المعطوف بالواو والكلام انما هو بالعطف
بام التي هي لاحد الشيئين او الاشياء وقد اشار في الحواشي الى
دفع هذا البحث حيث قال ولو قيل زيد او عمرو في الدار جاز ان يكون
في الدار خبرا عنهما بتاويل احدهما وكذا اذا قدم في الدار واما

مع توسيطه

ولست مقرا للرجال ظلامه   امر ذاك عمرو الأكرمان وخاليا

مع توسيطه فكلام لا مشاع ذلك لكن صرح ابن هشام في مغني اللبيب بان
الخبر في نحو زيد في الدار وعمرو لهما معا وقال فان قلت لو صح ما ذكره
لصح زيد قائمان وعمرو بتقدير زيد وعمرو قائمان قلت لو سلم
منعه فليقبح اللفظ وهو تم مشف فيما نحن بصدده ولكن يشهد
للجواز بقوله ولست مقرا للرجال ظلامه   ابى ذلك عمرو والاكرمان
وخاليا انتهى **قوله** جملتان مشتركان ليس قوله مشتركا رقيدا
احترازيا اذ لو لم يوجد الاشتراك اصلا كما في قوله اقام زيد ام عمرو
وامثاله لكان ايضا منقطعة عند جميع متاخري النحاة الا ابن
الحاجب والاندلسي كما صرح به الفاضل المحشي وانما تعرض للاشتراك
لان المثال السابق كذلك ثم ظاهر كلام الشارح يشير الى ان قولك
ام عندك عمرو انما كانت منقطعة لوجود الاختلاف بين الجملتين
بتقديم الخبر في احديهما وتاخيره في الاخرى مع امكان الاتفاق
كما اشار اليه الفاضل المحشي فان ذلك دليل الانقطاع وتوجيه كلام
الشارح ان الدليل الذي ذكره يرجح الانقطاع من حيث هو
وعند انضمام الاختلاف صار الانقطاع مجزوما به فتامل **قوله**
فام منقطعة لا متصلة المتصلة للسؤال عن تعيين ما علم
ثبوته على الابهام وبل بها الاستفهام وان يكون احد المستويين
في علم المستفهم يليها والاخر يلي الهمزة والمنقطعة قد تكون بمعنى
بل اي للاضراب عن كلام سابق استفهاما كان او خبرا والاستفهام
عن كلام لاحق وقد يكون ام للاضراب المحض سواء دخل على حرف
الاستفهام نحو ام هل تستوي الظلمات والنور ام لا قال الفراء
يقولون هل لك قبلنا حق ام انت رجل ظالم يريدون بل انت و
عند البعض لا يسمى ام حينئذ منقطعة ولا متصلة ثم ان كون ام
منقطعة في صورة الاختلاف بين الجملتين بالاسمية والفعلية
حقيقة او بتقديم الخبر لا اختلاف فيه اذ ليست هي والهمزة
داخلتين على المتساويين وهذا ظاهر ونص صاحب الكشاف
على ان ام في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير متصلة لان

فيما ذكرنا لان المعادلة ليست الا باعتبار اقامة السبب مقام المسبب لانهم
اذا قالوا له انت خبر كانوا عنده بصراء فقوله ام انا خير مؤول بقولك ام تبصرون
فلا اختلاف في الحقيقة حتى لو اول بقوله ام انتم بصراء كانت منقطعة
كما صرح به سيبويه في الكتاب هذا واما باقي الصور فلا اولى ان يكون
منقطعة كما ذكر بقوله الا يقدر انه فتدبر **قوله** لان هذا الكلام عند
تقدير ثبوت ما فرضناه قيل لا حاجة الى هذا التوجيه لان القرينة هي
ذات السؤال وهي متحققة مذكورة في الاية وان كان وصف السؤالية
مفروضا والمتبادر من قول المص سؤال محقق وان كان ان هناك سائلا
صدر عنه السؤال وتحقق منه الا ان ترك المصير الى المتبادر والنظر
الى ما يقتضيه المعنى احسن وذلك بان يحمل تحقق السؤال على تحقق
ذاته في الكلام والذكر فيه سواء تحقق وصف سؤاليته
ام لا لان هذا خلاصة ما ذكره الفاضل المحشي وفيه بحث لان
التوجيه لا يناسب كلام المص فانه جعل القرينة وقوع الكلام
جوابا لسؤال محقق فاعتبر اتصاف الجواب بالجوابية ويلزمه
اتصاف السؤال بالسؤالية فالمراد بتحقق السؤال تحقق سؤاليته
ايضا فالتوجيه هو ما ذكره الشارح على ان الظاهر ان الاية حكاية
لما يصدر عن الكفار عند سؤال النبي عليه السلام فتقدير الكلام لو سالتهم
لرايتهم قائلين كذا فالحذف في الاية التي وردت بطريق
الحكاية للحذف في المحكي لا لكونه جوابا لسؤال لكونه جوابا
لسؤال بالنظر الى المحكي فلا بد من تقدير الشرط والجزاء فتامل
فليتامل **قوله** ولان القرينة فعلية لان القرينة في الحقيقة
جملة خلق السموات والارض لانه المشتمل على المسند فهو الذي
يدل على وجوده في الجواب وقولهم السؤال قرينة انما هو باعتبار
جزئية الذي هو خلق السموات والارض وتحقيق حذف مسند
المبتداء اكثر من حذف مسند الفاعل فالحمل عليه اولى **قوله**
كقولنا الله خلقها يؤدي هذا المعنى قيل بل يؤديه ايضا قولنا
الله خلقها الله ولا يتاتى الجواب عنه بانه بالحمل على جملتين

بقرينة

لو سألهم

لان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة ويمكن ان يقال بعد تسليم
ان الجواب عن النظر هو في حكم الجملة في الاشتمال على الزيادة
على ان القرينة تفيد ترجيح تقدير الفعل على تقدير اسم الفاعل
وانما المقصود من الجواب المذكور تقدير ترجيح فعل الفاعل على تقدير
خبر المبتداء **قوله** لظهور ان السؤال تعليل لنفي المستفاد
من كلمة الحصر في انما يدل اي لا يدل على تقدير الفعل مقدما اولى
لظهور ان السؤال الخ **قوله** ومن ثم قيل الى قوله ليطابق السؤال
قال الفاضل المحشي المطابقة حاصلة يعني على تقدير الحمل
على حذف الفعل والمسند الى الفاعل المذكور لان السؤال وهو
من خلق وان كان اسمية صورة فهو فعلية معنى اذ الاصل
في من قام اقام زيد ام عمرو خالد لكون الاستفهام بالفعل
اولى وانما وضع كلمة من لما كثر على تلك اللغات المفصلة
اجمالا للاختصار وفيه بحث لما تقرر في باب الانشاء ان المسؤل
عنه بالهمزة ما يليها فلو كان التقدير اقام زيد لكان
الشك في الفعل وليس كذلك بل في الفاعل فوجب ان يقدر
اقام زيد ام عمرو فالمسؤل عنه اسمية لفظا ومعنى ثم انه
منقوض بما اطبقوا عليه من ان ماذا صنعت اذا جعل
جملة اسمية يجاب بالاسمية البتة وما ذكره في شرح المفتاح
من ان الاعتبار المذكور في من قام لا يتاتى فيما ذا صنعت اذا
جعلت اسمية ونبه في الحواشي بان الفعل ههنا مسند
الى المخاطب فليس في ماذا صنعت معنى الفاعلية بخلاف فيمن
فيمن قام وماذا عناه المجاب عنه بقوله عنا كذا محل
بحث لان ما ذكره في من قام من ان الاستفهام بالفعل اولى
لا يختص صورة الفاعلية فان قولك من ضربته تقديره
اضربت زيدا ام ضربت عمرا وبالجملة الفرق بين ماذا
صنعت على تقدير جملة اسمية وماذا عناه حتى يجاب
بالاسمية في الاول والفعلية في الثاني تحكم والا فلا بد من الفرق

فليتأمل قوله والجواب ان جعل الكلام الاولى انه جواب عن المعارضة المذكورة بقوله ومن ثم قيل لاعن النظر اذ هو اثبات لمدعى جمهور النحاة بدليل اخر لا تصحيح للدليل السابق المنظور فيه وهو ظاهر قوله وان الواقع عندهم علم الحذف جملة فعلية عورض بانه كما جاء جملة فعلية اسمية كذلك جاء جملة اسمية لقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم اجاب عنه الفاضل المحشي بان فيه ما نعا من تقديم الفعل وهو قصد التخصيص وهذا الجواب انما يتاتى على مذهب صاحب الكشاف ومن تبعه واما على مذهب السكاكي فلا اذ لا يقول بوجود التخصيص في امثال الصور المذكورة كما تقدم قوله في مرثية يزيد اه المرثية على وزن محلة مصدر رثاه وتشديد الياء خطاء ثم المذكور في شرح المفتاح للعلامة ان البيت للحارث بن ضرار النهشلي وفي شرح الرضى انه لحارث بن نهيك والله اعلم قال بعض المتأخرين يحتمل ان لا يكون من الحذف بالكلية بان يكون يزيد منادى اى ليبك يا يزيد لفقدك ويكون ضارع هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح يا ليبك والنايب عن الفاعل ان كانت الرواية بضمها وفيه بحث اذ لا يحتاج مع فتح الياء من ليبك الى ان تثبت الرواية بضم يزيد في هذه الحال فيكون منادى معرفا مع ليبك للفاعل فتح يزيد على انه مفعول فيكون ذلك لكونه في رواية الرفع نائبا عن الفاعل لا منادى قوله اى يبكيه وقيل اى ليبكيه وهذا اليق بالمعنى وماذكره الشارح انسب بالسؤال المقدر قوله وانما لم يستعمل على شيء لان الجار والمجرور اه فان قلت بل قد اعتمد على الموصوف المقدر اى شخص ضارع فعلى تقدير اشتراط الاعتماد في تعلق الجار به لا يحذف ايضا قلت ان كفى في عمله الاعتماد على موصوف مقدر لا يتصور الالغاء لعدم الاعتماد لتصريح الشارح في شرح الكشاف بان ذكر

مفيد

يجوز

ثم اسم الفاعل ملتزم لفظا او تقديرا تعيينا للذات التي قامت بها المعنى وهو مخالف لتصريحهم بان الاعتماد على موصوف مقدر انما يكفي لعمله اذا قوى المقتضى لتقديره كما في يا طالعا جبلا ويا راكبا فرسا لانضمام اقتضاء حرف النداء الى اقتضاء نفس الاسم الفاعل لكن علم تاتي اعتبار مثل هذا المقتضى في كل موضع محل نظر قوله ليس بقوى من جهة المعنى لان مطلق الخصومة ليس سببا للبكاء بل هي لوصف المغلوبية فافهم قوله اى يبكى لاجل اهلاك المنايا يزيد فيه بحث وهو انه قد سبق ان ارادة الواحد من الجمع المحلى باللام لا يجوز فكيف يصح قوله لاجل اهلاك المنايا يزيد ولا يهلك الشخص الواحد الا منية واحدة والجواب ان المراد بالمنايا اسباب الموت اطلاقا لاسم المسبب على السبب ولا يخفى كثرتها قوله وفضله اه ايماء الى الحذف المقتضى للحذف بعد بيان المجوز وهو القرينة قوله فعلم ان هناك باكيا كذا في اكثر النسخ وانت خبير بانه لا يجوز الفاء في جواب لما عند ابن مالك اذا كانت جملة اسمية والجمهور منعوا وقوعها جواب لما فالوجه ان الجواب محذوف والتقدير لزم الاعمال فعلم ان هناك باكيا وعلى هذا قوله فقد اسند الى مفصل فان قلت قوله ليبك مجردا عن المسند اليه يدل على الموضوع عنه معين سواء كان معلوما او مجهولا فيحصل تكرر الاسناد في صورة البناء للفاعل ونصب يزيد قلت العبرة كما يفهم من الجمل المستقلة والكلم المستقلة كما لا يخفى قوله وباشتماله على ايهام الجمع بين المتنافيين فان قلت ذلك الايهام موجود في صورة الحذف لان بناء الفعل للمفعول مشعر بان الاهتمام به لا بالفعل وذكر الفاعل بعده هدم لهذا الغرض قلت ذكر الفاعل في جملة اخرى انما هو بسبب سؤال ناش من الكلام السابق فالمفهوم من بناء الفعل للمفعول ان ذكر الفاعل في الجملة الاولى ليس بمقصود وحصول الاهتمام به

وهو

يعناه

الموصوف

الكلام

على ما يفهم

فى الجملة الثانية لا يهدم الغرض المذكور ويقرب منه ما توفى بناء المفعول لايهام الجمع بين المتناقضين حينئذ لتعلق الكلام على عموم الامر واخره اغنى ضارع على خصومة فافهم **قوله** ولئن سالتهم من خلق السموات والارض آه فان قلت وقوع الكلام جوابا السوال محقق قرينة على حذف المسند والمخاطب بهذا الكلام بما حذف فيه المسند من قوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله واحد فالذكر فى احد فى ضعفا التاويل على القرينة وعدمه فى الاخر مع اتحادها واتحاد المخاطب محلا وجملة فالصواب ان الذكر ههنا لزيادة تقرير المسند قلت لما اختلف تيقظ المخاطب باختلاف العوارض والاحوال لوحظ هذا الوجه فى بعض المواضع وذكر المسند مع المخاطب والقرينة جريا على سنن البلغاء فى تفننهم **قوله** ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم وههنا بحث وهو ان ما ذكره من التعريض يكون لذكر المسند لكن السوال ههنا اسمية لفظا ومعنى والجواب فعلية محضة فما السر فى عدم رعاية التطابق التى اوجبوها فيما ذا صنعت وامثاله ويمكن ان يق السر ههنا ايهام ان الفعل المذكور مستلذ عند المتكلم كما فى وجوه تقديم المسند اليه **قوله** وحصول الذكر تم آه اى حصول قصد التعجب من التركيب بطريق كونه خاصة له على معنى ان يستفيد المخاطب ذلك منه ثم هذا اشارة الى دفع ما اورده المص فى الايضاح من ان التعجب يحصل بقيام القرينة فلا حاجة الى الذكر وحاصل الدفع ان مفهوم المسند كمقاومة الاسد مثلا اذا كان مقتضيا للتعجب من المسند اليه فكان هناك قرينة دالة على المسند فان لم يذكر فهم اسناده الى المسند اليه واما قصد التعجب منه فلا واذا ذكر مع كونه مستغنى عنه فى الظاهر فلا بد من نكتة وحيث كان قصد التعجب مناسبا حمله عليه وقد يدفع الايراد بان عبارة المفتاح هكذا اذا قصد التعجب من المسند اليه فذكره ومراده ان التعجب الحاصل بالذكر مع وجود القرائن اقوى من التعجب الحاصل بمجرد تحقق القرائن

فاذا قصد هذا التعجب فلا بد من ذكره وتحقيق ما ذكره المص على تقدير تسليمه وما يرد عليه فى سائر اسباب ذكر المسند لان جميعها مشروطة بوجود القرينة فيحصل الاغراض بالقرينة والحق انه غلط فان التعريض بغباوة السامع والاستلذاذ وبسط الكلام كيف يحصل الشئ فيها من القرائن وكذا الكلام فى غيره **قوله** فلكونه غير سببى مع عدم افادة تقوى الحكم اعترض عليه بان الجملة الواقعة خبرا ضمير الشان نحو كل قوله تعالى قل هو الله احد غير سببى ولا يفيد تقوى الحكم فيدخل فى ضابطة الافراد مع كونه جملة واجيب بانه مفرد معنى لكونه عبارة عن المبتدا ولهذا لا يحتاج الى الضمير كما سبق وان كان جملة صورة وقد اشار الشارح فى المختصر الى جواب اخر حيث قال المراد ان افراد المسند يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق الافراد فى جميع الصور تحقق هذا المعنى وفيه تامل **قوله** اذ لو كان سببا الى قوله فهو جملة قطعا لا يرد عليه نحو زيد قائم ابوه بناء على ان المسند ههنا سببى مع انه ليس بجملة لما سيجئ من انه ليس بمعدود من المسند السببى وان كان القياس يقتضى ذلك وذلك محافظة على الضبط فى اقتضاء سببية المسند كونه جملة **قوله** بالطريق المخصوص وهو تكرر الاسناد مع وحدة الفعل **قوله** يشمل صورة التخصيص اى يشمل الاحتراز والاخراج تلك الصورة وارجاع الضمير الى ما ليس بمذكور صريحا بقرينة المقام ليس بتقييد فى توجيه الكلام واما قوله فعدم افادة التقوى اعم من عدم قصد التقوى فمعناه على ما نقل من الشارح المحقق انه استعمل فيه نفى القصد الى التقوى ونفى افادة التقوى بدون القصد ايضا بخلاف عدم قصد التقوى فانه لا يدل على نفى التقوى بدون القصد والحاصل ان العموم ليس بحسب الصدق على الافراد بل من جهة

التعلق والاحاطة حيث اضيف النفي الى الامرين والعموم
بهذا المعنى يستلزم الخصوص بحسب الصدق وكذا الحكم
في كل ما هو نقيض الاعم فانه اشمل من نقيض الاخص
بالمعنى المذكور وان كان اخص منه بحسب الصدق
ومع ظهور هذا التوجيه لا وجه لحكم الفاضل المحشي بكونه
بكونه سهوا من طغيان القلم قوله واجيب لصاحب المفتاح
هذا الجواب ضعيف كما اعترف به نفسه ولو قيل مراد السكاكي
لم يكن التقوي مقصودا مطلقا اى لا في هذا المقام ولا في غيره
لاندفع الاعتراض لكنه بعيد والاقرب ان كلام المفتاح محمول
على حذف المضاف اى لم يكن المقصود بنوع نفس التركيب فلا يحذف
اصلا قوله محكوما به بالثبوت قال الفاضل المحشي اعني قوله بالثبوت
بدل اشتمال بتكرير العامل والظاهر ان المحكوم به لفظ مركب
وقع في الاصطلاح بمعنى المحمول وقوله بالثبوت بيان طريق المحمولية
اعني كونه محكوما به كما تقول القائم محمول بطريق الثبوت قوله كما فطنا
انه لم يحكم بثبوت منطلق وانطلق لزيد فان قلت اذا لم يحكم
له بالثبوت كيف يكون مسندا سببيا وقد فسر الاسناد بالحكم
بثبوت الشيء للشيء او نفيه عنه قلت المراد بالثبوت المذكور
في تعريف الاسناد اعم من الثبوت بالتحقيقي والتعليقي و
المعتبر في تعريف الفعلي المحكوم باشفائه ههنا هو
الثبوت التحقيقي ونفي الخاص لا يدل على نفي العام فلا محذور
قوله فلو اراد ههنا الثبوت بالفعل حقيقة لا ينتقض الى قد
بالفعل لطائل تحته فليفهم قوله واذا كان المجموع فعليا
بطل الخ اجاب الفاضل المحشي بان معنى التعريف مسند يكون
كذا والمجموع المركب من الاب والانطلاق والنسبة الحكمية في زيد ابوه
منطلق ليس مسندا حقيقة بل المسند الحقيقي هو الانطلاق
في نفسه نظرا الى الاب ومع تقييده به نظرا الى زيد ولهذا
يقولون زيد انطلق ابوه بزيد منطلق الاب واما جعل الجملة

الجملة خبرا فمن الاتساعات التي لا تلتبس معانيها ورد بان كلام
السكاكي في بيان ضابطة افراد المسند وجمليته فهو قائل
بانه اذا كان في الكلام مسند سببي فمسند ذلك الكلام
جملة فيكون الجملة في زيد ابوه منطلق مسندا الى زيد عنده
فيصدق تعريف الفعلي مع جمليته فيبطل قاعدة افراد
المسند والحاصل ان ما ذكره المجيب اعتبار لجانب المعنى مع
قطع عن الالفاظ وما ذكره الشارح بل جميع اهل العربية
حيث اجمعوا على ان المسند في زيد قام وامثاله هو الجملة
رعاية لجانب اللفظ مع انه فيه رعاية لجانب المعنى ايضا
في الجملة كما هو المناسب للفن حيث يبحث فيه عن خواص الالفاظ
ولا يقطع النظر عن جانب المعنى وغاية ما يقال لا نزاع في ان الجملة
مسند بناء على الظاهر ولا في انها ليست كذلك بحسب الحقيقة
ولما كان غرض المجيب اصطلاح تعريف السكاكي كان له ان يقول
مراده مسند حقيقي يكون كذا فيخرج الجملة ولا يضر كونها مسندا
اصطلاحا بناء على الظاهر المتوسع ثم استدل على ان المسند الخ هذا
امر عجيب اذ بعد القول بان المسند هو منطلق بدون ابوه والاستدلال
عليه كيف يحكم بفعلية المسند مع انه لم يحكم بثبوت
منطلق لزيد بالمعنى المعتبر في الفعلي بل لابيه وهذا غلط
لان اللازم ما ذكره اجيب بان حاصل استدلاله ان ذلك الفاعل
هو انهم اتفقوا على ان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة
فتعين ان الفاعل في هذا الباب بمنزلة العدم وكان المسند
هو اسم الفاعل فقط وبهذا ظهر انطباق دليله على المدعى
وان نحو زيد منطلق ابوه لا يكون واسطة بين المسند السببي
والفعلي بل مندرج في الثاني وليس لما سبق تحقيقه
من ان اسم الفاعل مع فاعله انما لا يكون عندهم جملة لعدم
اشتماله على نسبة اصلية وهذا لا يقتضي ان يجعل فاعله
في حكم العدم وانما ذلك لو لم يعتبر اشتماله على النسبة اصلا

وليس كل كلام يخفى على المنصف **قوله** ففي الجملة عبارة المتن اوضح
لدخول زيد منطلق ابوه في ضابطة الافراد في عبارة المصنف
دون المفتاح **قوله** وقالوا اذا لتقديره استقر فيها او حصل رد
عليه بان المسند فعل سواء قدر الظرف او باسم الفاعل
فما معنى التعليل بتقدير الفعل وايضا قد ذكروا بان الخبر
اذا كان فعلا للمبتداء مثل زيد قام لم يصح تقديمه والجواب
عن الاول ان ليس المراد انه لو قدر باسم الفاعل لم يكن مسندا فعليا
بل لما كان المعتبر في المسند الفعلي هو الثبوت الحقيقي وانتفائه
ولم يكن ذلك ظاهرا في قولك في الدار زيد اراد تقديره بما يكون
ثبوته للمسند اليه ثبوتا حقيقيا الا انه قدره بما هو المختار
وعن الثاني بان سبب عدم الجواز ان الالتباس بالفاعل
ولا التباس ههنا لان الظرف غير معتمد فلا يجوز اعماله على
المختار **قوله** بان المسند في المثالين جملة و يحصل التقوي **قوله**
ان قلت بما مر في عدم افادة زيد قائم للتقوي حاصل في زيد
في الدار لعدم التفاوت في الغيبة والخطاب والتكلم مثل
هو في الدار وانت في الدار وانا في الدار قلت التفاوت حصل
في التقدير حاصل اذ التقدير حصل و حصلت بالفتح
وحصلت بالضم وهذا كاف في الافادة **قوله** لا يصح التركيب
لان مسندا ان جعل مبتداء يلزم وقوع المبتداء نكرة مع
انتفاء الخبر وان جعل خبرا يلزم تحقق الخبر بلا مبتداء اذ ليس
ههنا شيء مقدرا وملفوظا حتى يكون خالمخبر مرفوعا به لانه
مذهب الكوفية الذي بني الكلام عليه **قوله** وجميع ذلك
ضبط لاثباته على ان هذه الامثلة امثلة لافراد المسند
قوله لم يفسره لاشكاله وتعسر ضبطه اراد بالتفسير
التفسير المتعارف وهو ذكر مركب تقييدي دل على ماهية
المفرد والا فقد تقدم في المفعول ان قوله نحو زيد ابوه منطلق
تعريف بالمماثلة في التحقيق **قوله** ويمكن ان يفسر بان

للمماثلة تقدم ده

حمله

حمله علقه رد عليه الفاضل المحشي بان هذا التعريف يقتضي
ان يعرف اولا كون المسند سببيا حتى يتوصل به الى معرفة
كون المسند في الكلام جملة فلا طائل تحت هذا التعريف اجاب
عنه بعض الافاضل بان الغرض بيان مقتضيات افراد
المسند وجليته فيكون المعنى على انه اذا قصد جعل
المسند سببيا او قصد تقوي الحكم يوتى بالمسند جملة والا
فيوتى به مفردا فذكر الجملة في تفسير المسند السببي الذي
قصد حالة مقتضيه لابناء المسند جملة لا يودي الى محذور اصلا
وفيه ان قولك المقتضي لجلية المسند كون المسند جملة علقت على
ما هو مآل المعنى لا يخلو عن سماجة **قوله** هو ان يكون مفهوم المسند
مع المحكوم عليه ان ارجع الضمير الى كون المسند سببيا فظاهر وان
ارجع الى نفس المسند احتيج الى تقدير اي ذو ان يكون كذا وقوله مع المحكوم
عليه مبني على ان كل جزء من اجزاء الكلام عمدة كان او فضلة قد حكم
عليه ضمنا بما هو له فالمسند مثلا حكم عليه بانه ثابت للمسند اليه
والمفعول بانه واقع عليه الفعل واعلم ان بعض الامثلة التي اندرجت
في تفسير الشارح للسببي خارج عن تعريف السكاكي له مثل زيد
مررت به وما بعده اذ ليس ما بعد الفعل اعني فاعله متعلق بما قبله
بسبب ما فيخرج هذه الامثلة عن ضابطة الجملة مع كون المسند فيها
جملة وقد يجاب بالتزام التقوي بناء على ان الضمير مطلقا
يصرف الخبر الى المبتداء ثانيا فيكتسي الحكم قوة على ما سيجيء
وانت تعلم ان كون المسند الى زيد جملة في هذه الصورة لم
ينشأ من قصد التقوي حتى اذا لم يقصد كان ايضا مسندا
الى زيد ولكن يكون مفردا كما عرفت كذا ذكره الفاضل
المحشي في شرح المفتاح **قوله** او يكون المسند فعلا اه
قيل اما بحسب اللفظ او بحسب الحقيقة والحال الثاني ولا زيد
طاب ابا والحال زيد طاب ابوه وانما صير الى ذلك لان
الفرق بين المسندين بجعل احدهما سببيا دون الاخر

تحكم ويرد بمنع التحكم للفرق بين طيب اب زيد وطيب نفسه
وان كان مستفادا من جهة ابيه فان قلت يفهم من التفسير
ان المسند في زيد طاب نفسه من المسند السببي مع انه في زيد
طاب فعلي والفرق تحكم لان الذي اسند اليه الفعل في كل من
المثالين نفس زيد في المال اجيب بان الضمير لاحضار الشئ
السابق فله الاسناد الى ذلك الحاضر واما النفس فليس في
تلك المثابة فتأمل قال الفاضل المحشي وانما عرف كل قسم على حدة
الى آخره اعترض عليه بانه لو بدل البناء بالاسناد وقيده بكونه
جليا على نحو ما مر في تعريف الفعلي لم يحتج الى ذلك التفصيل
والجواب انه كان يرد عليه ح ما اورده المحشي على تعريف
الشارح نعم يرد عليه انه لو بدل البناء بالاسناد وقيد
البناء بالاصالة يخرج منه نحو منطلق ابوه لان الاسناد الاصلي
للخبر الفعلي واما المشتقات فاسنادها بالشبه والتبع و
ايض يرد على قوله ولو قيد المسند بكونه فعلا آه انه لا محذور
في خروج نحو ابوه منطلق لان المراد بيان المقتضي لافراد
في المذكور ولذا توهم في الكتب يزيدون في المقتضيات وينقصون
قوله متعلقا بما قبله بسبب ما اعلم ان التعلق قد يكون
باضافته الى ضميره كقولك زيدا نطلق ابوه وقد يكون
باضافة الى ضمير ما اضيف الى ضميره فيدخل نحو زيد
اخوه ضرب غلامه لكن يلزم ان يكون مسندا سببيا
بالنسبة الى زيد واخوه معا قوله فالاول نحو زيد ابوه منطلق
اورد عليه ان المسند في مثل زيد اخوه عمرو يشكل جعله
سببيا اذ لا معنى لتعلق ذلك الجامد بالمبتداء تعليق
اثبات اجيب بانه ما قيل بمسمى بعمرو ينظهر صحة
تعليقه بزيد اذ كما يصح زيد منطلق الاب ومنطلق ابوه
يصح زيد مسمى الاخ بعمرو او مسمى اخوه بعمرو ولا يخفى
انه سهو ولا لكان المناسب آه قال الفاضل المحشي

وايضا لا حاج فضابطة افراد المسند الى قيد ثالث يخرج به
نحو انطلق ابوه لان المسند ههنا ليس فعليا كما تحققه
وليس المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم فلابد من اخراجه
بقيد آخر ويرد على ظاهره ان المسند اذا لم يكن فعليا فقد
خرج عن ضابطة افراد المسند بقوله فعليا فاي حاجة
لاخراجه الى قيد آخر وغاية ما يوجه في الجواب ان السلب في
قوله ليس متوجه الى القيد اعني كما تحققه بقيد ثبوت الحكم
اعني فعليته يعني ان انتفاء الفعلية عن المسند المذكور
انما يصح على ما تحققه واما على زعم المتوهم فهو فعلي لانه
يشترط في المسند السببي انتسابه الى شيء على وجه البناء
اعني تقديم المبني عليه فالفعلي الذي يقابله ما ليس كذلك
وهو السلب مصدقة بالانتساب لا على وجه البناء فيدخل
المثال المذكور في ضابطة الافراد على زعمه ويحتاج الى قيد
آخر يخرجه قوله ويمكن ان يقال في قوله وهو ان يكون مضافا
محذوفا وهو الزمان هذا على ما ذهب اليه بعض النحاة
في مثل اتيتك خفوق النجم من تقدير الوقت واما على مذهب
من يجعل المصدر بمعنى الوقت فلا حذف وكلا المذهبين
مذكور في كتب النحو هذا وقد يقدر لفظة في في قوله ان يكون
بناء على حذف كثرة حذف الجار من ان وان قوله
فالمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان لما قرر ظرفا الزمان
المضاف الى ما بعده قدر له عامل ضرورة وقلب المضارع
ماضيا مثبتا لم يقل اذ يكون بناء على ان الشايع بعد
اذا هو الماضي والمضارع قليل ثم هذا المعنى على تقدير رجع
الضمير الى المسند وقوله او وقت كون المسند آه على تقدير
رجعه الى قوله اذا كان المسند سببيا واعلم ان
منشأ استبعاد الشريف هذا التوجيه هو ان اذا ليس مذكورا
في الكلام وان المضارع معه قليل جدا ولهذا ما قال

كاف للظرفية في الجملة **قوله** والحال هو اجزاء من اواخر الماضي
واوائل المستقبل آه تعيين مقدار الحال مفوض الى العرف بحسب
الافعال ولا يتعين له مقدار مخصوص فانه يق زيد ياكل ويمشي
ويحج ويكتب القرآن ويقرأ القرآن ويعد كل ذلك حالا ولا شك
في اختلاف تقادير ازمنتها وهذا المذكور على مذهب المتكلمين
القائلين بان الزمان موهوم محض واعتباري لا وجود له واما
عند الحكماء القائلين بان الزمان موجود متصل فالحال عندهم
وهو الآن عرض حال في الزمان لا اجزاء منه فالآن بحسب ظاهر
مقالاتهم عرض موجود حال في زمان موجود ثم ان ما ذكره
الشارح من تفسير الحال لا يستقيم في ابتداء الزمان و
انتهائه ولا بالنسبة الى الامور الآنية الا ان يق الوقوع
في الاجزاء المذكورة ولو في واحدة منها وقوع في الحال **قوله**
بخلاف الاسم نحو زيد قائم آه فيه انه مخالف لما اسلفه في
تعداد امثلة خلاف مقتضى الظاهر من ان اسم الفاعل والمفعول
حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال اللهم الا ان يعتبر
التغليب بالنسبة الى زمان الحال **قوله** مع افادة التجدد
الذي هو من لوازم الزمان آه المراد بالتجدد الحصول بعد
ان لم يكن ثم ان افادة التجدد لازمة لدخول الزمان في
مفهوم الفعل اذ لم يقصد بذلك مجرد اقتران الحدث بالزمان
بل حدوثه فيه فذكر افادة التجدد تحقيقا للمقام لا يفيد
للاحتراز كذا في شرح للشريف **قوله** يقتضي تجدد الكلام
حدوثه الآخر رد عليه الفاضل المحشي بان هذا انما
يدل على تجدد المجموع المركب من الحدث والزمان وانما المقصود
تجدد الحدث المقارن للزمان واجاب عنه بعض
الافاضل بان المدلول عليه هو المقصود لان الكلام في الحالة
المقتضية يكون المسند فعلا لا حدثا مقارنا للزمان
وفيه انه لم يرد بالمسند فعلا فلتقييد المسند على ما هو

سمج والجملة للظرفية

ذي لا التقسيم

مع التجدد

تحقيق

الفتاح

لاثبات الحال

في التقييد

المحذوف عدل من يكون الى كان فلا يرد عليه انه اختار تاويله
من حيث هذا التاويل في حل قول السكاكي واما الحالة التي تقتضي
طي ذكر المسند اليه فهي اذا كان السامع الى آخره كما توهم **قوله** و
هو الزمان الذي قبل زمان تكلمك كان الاستاد المحقق يقول
لو قرئ لفظ قبل بضم اللام لم يرد عليه انه ظرف زمان
فيلزم اما كون الشيء ظرفا لنفسه او ثبوت زمان آخر
للزمان وهذا انما يتم لو لم يكن قبل من الاسماء اللازمة الظرفية
وقد ذكر الفاضل الرضي في بحث المفعول ان قبل وبعد
من الظروف الغير المتصرفة ثم انه يعود المهروب عنه في قوله
وجوده بعد هذا الزمان سواء حمل مترقب على الاستقبال
او الحال اذ لا وجه هيهنا للتوجيه الذي ذكر في قبل ولهذا
كان المناسب له ان يطرح مترقب وجوده ويق الذي بعد
هذا الزمان وينبغي ان يعلم انه لو حمل المترقب على الاستقبال
يلزم محذور آخر لان كون المترقب في الاستقبال يقتضي عدم
حصول الزمان المستقبل بعيد زمان الزمان التكلم
اذ لا وجود للمترقب حال الترقب فيلزم خروج الزمان الذي
يحصل عقيب الحال عن اقسام الزمان كما لا يخفى على المتامل
ثم ان ما ذكرته من التقرير وهو ايراد المحذور بالنظر الى قوله
وجوده بعد هذا الزمان هو الظ واما تقرير الفاضل المحشي
حيث قال وذلك مترقب دال على زمان مستقبل فيلزم
ان يترقب وجود المستقبل في المستقبل ويلزم احد المحذورين
فيرد عليه ان كون الترقب في المستقبل لا يستلزم كون
المترقب فيه حتى يلزم المحذورين قال الشارح في شرح
المفتاح هذا تدقيق فلسفي لا ينظر اليه العرف واللغة
على انه يجوز ان يكون هذه الظرفية بطريق اشتمال الكل
على الجزئي بمعنى ان كل زمان هو جزء من اجزاء الزمان
الذي قبل زمانك ماض وتحقيق التغاير بالاعتباري

لان

مقرب

فتدبر

لان لفظ ان العرف واللغة

الكل على الجزء

كان

المسند حقيقة اعنى الحدث على ما اشار الفاضل المحشى
فى البيان لم يكن يكن لفظ التقييد فى محله لان احد
الازمنة جزء مدلول الفعل لا قيد على ان جعل العرض افاد
انصرام الزمان على ما هو المآل بمعزل عن التحقيق كيف
وقول الشارح اى مضرين الوجود ومثله ما يتأملها
يحدث منه ذلك التوهم شيأ فشيأ ويصدر منه نظر
لحظة فلحظة يدل على ان المراد تجدد الحدوث فتامل
قوله او كلما وردت عكاظ الهمزة للتقريبات قدر المعطوف
عليه استحضرنى ولله لكا ران قدر لم يعرفنى والعامل
فى كلما على الوجهين بعثوا قوله شيئاً فشيئاً يشعربان
المراد التجدد فيما سبق التقضى والحق انه خارج عن مفهوم
الفعل وضعا وانما يفهم من خصوصية الحدث اوالمقام
المقام نعم قد يقصد من المضارع الاستمرار التجددى
بحسب المقام كما سينقله عن الشيخ ويمكن ان يوجه غرض
الشارح بيان المراد من البيت بحسب افادة المقام
والتجدد المطلق الذى هو مدلول الفعل وضعا وهو المحض
المقصر بالبيان يفهم منه ضميراً لتقضى فلا غبار قوله ان له
على كل قبيلة آه قيل وانما بعثوا اليه لانه لايتم لهم
اظهار مفاخرهم الا بحضرته لانه الرئيس على كل شريف
والقاضى على كل مجد منيف قوله فلا فادة عدمها الاظهر
ان يقول فلافادة مطلق الثبوت حتى لايكون الكلام خاليا
عن افادة المدلول الوضعى للاسم صريحا فان الاسمية لا تفيد
عدم التقييد وعدم التجدد افادة التجدد بل هما لعدم
ما يدل عليهما فتامل قوله لابالف الدرهم آه من ابيات
الحماسة قائله حويه بن نظر اوله انا اذا اجتمعت
يوما دراهمنا قوله ظلت الى طرق الخيرات تستبق
وفى قوله لكن عبر عليهما الى آخره تكميل حسن اذ قوله

لابالف

لا بالف آه ربما يوهم انه لا يحصل له حسن الدرهم فازالة
قوله تزجيه الترجية دفع الشيء بالرفق كما تزجى البقرة
ولدها قوله اشارة الى انه مستثنى من هذا الحكم فان قلت
ظاهر الاستثناء يقتضى الاندراج وذلك بان يوجد التقييد
اعم من الظاهرى والحقيقى فما ذكره الشارح جواب تسليمى
والملائم لكلام المص ان يق لا تم الاندراج والانتقاض
فان المتبادر من كون التقييد كون التقييد فضله غير
محتاج اليه فى تحصيله اصل الجملة وهو مفقود فى باب
الافعال الناقصة بالنسبة الى اخبارها قلت الظاهر
ان مراده بهذا الحكم تقييد الفعل بنحو المفعول وبالانتقاض
عدم الدخول فان الملائمة على هذا ظاهرة قوله لتقرير
الفاعل على صفة اطلاق الفاعل على اسم كان اما على
سبيل التشبيه او تفسير الفاعل بما اسند اليه الفعل
المعلوم او شبهه قوله غير مصدر ذلك الفعل قال
الفاضل المحشى زاد الشارح هذا القيد تبعا لغيره
ولا حاجة اليه لان المتبادر من قولك موضوع للتقرير
ان التقرير تمام الموضوع له فيدل على خروج الصفة المذكورة
وهذا انما هو فى الافعال الناقصة لا التامة لدخول الصفة
فى مفهومها وفيه نظر اما اولا فلان الشارح لم يزد هذا
القيد على التعريف المشهور بل ورده فى تفسير قيد
فى التعريف المشهور بيان لما هو المراد منه فى الواقع
ويمكن ان يجاب عنه بانه لو حمل على ذلك لزم تفسير
اللفظ بما لا دلالة عليه ومثله غير مقبول سيما فى التعريفات
فلابد ان يحمل على الزيادة ليخرج الافعال التامة واما ثانيا
فلان اللام فى قوله لتقرير الفاعل على صفة للغاية
لا صلة للوضع كما زعم المحشى يدل عليها قول الشارح
على انها اعنى تلك الصفة متصفة بها بمعنى تلك الافعال

فان الصفة المشار اليها انما يتصف بالكون في غير التقييد وايضاً
قد اعترف المحشي صريحا بان لكان دلالة على الاستمرار ولصار على
الانتقال والتقدير المذكور لا يشتمل على الانتقال ولا على الاستمرار فكيف
يكون مجردة معنى الافعال الناقصة كيف ولو حمل الكلام على المتبادر
الذي ادعاه لم ينطبق التعريف على الناقصة من وجه آخر اذ الزمان
داخل في مفهومها فلا يكون التعريف تمام الموضوع له هذا
ثم غرض الشارح من اثبات من ذكر الوجهين اثبات كون كان
مثلا قيدا بالنظر الى كلها حتى جزئي معناه اعني الزمان على
الوجه الاول والكون المطلق على ما في الثاني ولا وجه وجيها
للحكم بالاستغناء عن الثاني كما لا يخفى **قوله** وهذا معنى قولهم
آه انما يكون ما ذكر معنى هذا القول اذا جعلت اضافة الحكم
الى المعنى بيانية واما اذا لم يجعل كما يدل عليه قوله فان المعنى
آه فلا فلانه اعتبر فيهما فيما سبق اتصاف خبرها بمعناها
لا بحكم معناها اللهم الا ان يحمل على حذف المضاف وهو الحكم **قوله**
او عدم ارادة ان يطلع السامع آه المراد بالسامع ههنا
المخاطب بقرينة قوله او غيره من الحاضرين فتامل اكرمك
ان تكرمني اكرمك جزاء الشرط عند الكوفيين ولما لوقع الطلاق
بقولك انت طالق ان دخلت الدار سواء دخلتها ام لا ودال
على الجزاء عند البصرية وليست بنفسه لما سنبين الآن من
ثبوت الصدارة لحروف الشرط ولا يلزم المحذور السابق اذ
لا نزاع في الارتباط المعنوي ثم ان بعض النحاة شرطوا كون الشرط
ماضيا اذا تقدم عليه ما هو جزاء في المعنى واختار بعضهم
عدم الاشتراط فهذا المثال مبني عليه **قوله** فالجزاء ان كان خبر
فالجملة خبرية قيل عليه ان الجزاء في قولك ان ضربتك
تضربني جزاء مع ان الجملة انشائية ورد عليه بان حرف
الاستفهام داخلة في المعنى على الجزاء كما صرح به الرضي فليس
بخبر **قوله** في نفسها للصدق والكذب اشار بقوله في نفسها

ذلك

الطلاق فان

الى ان

الى ان الاحتمال يجب ان يقطع النظر عن خصوصية المتكلم والخبر
ايضاً بناء على انه في بحث المسند الخبري ولا يجوز ان يكون
بملاحظة التاويل على ان يكون معنى قولك ان جاءك زيد فاكرمه
اي لئن جاءك فانت مامور باكرامه لان ذلك التاويل انما يصار
اليه عند اعتبار التعليق واما عند عدمه كما هو مذهب السكاكي
قوله لان الحرف قد اخرجته الى الانشاء محمول على حذف المضاف
بقرينة السوق اي الى حكم الانشاء وهو ما تغير معنى الكلام و
احداث معنى فيه يطرق اليه عدم احتمال الصدق والكذب
فلا يرد ان نفس الشرط بدون الجزاء ليس كلاما فضلا عن كونه
انشاء **قوله** ولهذا لا يتقدم ما في حيزه عليه لانها غيرت
معنى الجملة كالاستفهام واحدث فيه معنى الشرط وقد تقرر
في علم النحو ان كل ما تغير معنى الجملة وكان حرفا فمرتبته
الصدر ليعلم من اول الامر ان الكلام من اي نوع من انواعه
قوله فتعسف منه لحمله كلام المفتاح على ما عليه اهل
الميزان تخليطا للاصطلاحين فقول الشارح تخليطا آه
في موقع البيان لوجه التعسف **قوله** فانها قول جازم
موضوع للتصديق والتكذيب اي لتصديق النسبة
الحكمية الايجابية وهو معنى الايجاب والتكذيب النسبة
الايجابية وهو معنى السلب والحاصل انه موضوع للايقاع
والانتزاع ويحتمل ان يكون المراد يحتمل التصديق والتكذيب
فقريب منه قولهم الخبر ما يحتمل الصدق والكذب
قوله عدم الجزم بوقوع الشرط واما قولهم ان مات
زيد فعل كذا مع ان الموت مجزوم الوقوع فقد وجهه
الزمخشري بان وقت الموت لما كان غير معلوم استحسن
دخول ان عليها **قوله** او على ضرب من التاويل مثل سوق
المعلوم مساق المشكوك لنكتة تقتضيه او كون المخاطب
غير جازم فان ان قد يستعمل في شك المخاطب كما يستعمل

فلا فرق بين فعل الاستقبال وغيره

في الخ

كذا م

اما التفصيل المجمل الواقع في ذهنه او غير ذلك مما سيجيء تفصيله
قوله واصل اذا الجزم اه قيل المراد بالجزم معناه الحقيقي واما
المظنونات فانما يستعمل اذا فيها باعتبار خطابي قوله فليتامل
ليطلع على الفرق بينهما من ان عدم الجزم بلا وقوع الشرط فان
وجود الشرط وفي اذا الوجود الجزم بوقوعه فنبه في المثال
حيث قال ام لا قوله لنكتة وهي تنزيل المخاطب منزلة
الجاهل لعدم جريه على موجب علمه من مراعات حقه
انما هو لو وقوع الشرط لكن ان يوجه بان يحمل على حذف المضاف
اي بوقوع نقيض الشرط بقرينة المقام قوله فاذا جاءتهم
الحسنة اه الاية اورد اية من كلام الله تعالى تحقيقا وتوضيحا
لاستعمال اذا للمقطوع وان حلها في المحتمل والمراد القطع و
الاحتمال بالنظر الى حال الشيء في نفسه وفرض الكلام مقولا
على لسان من يجوز عليه الشك والتردد والا فبالنظر الى علم
الله تعالى ليس الا العلم بالوقوع او اللاوقوع قوله وان تصبهم
حسنة ولئن اصابكم فضل من الله المراد بالحسنة في الاية الاولى
الخصب والرخاء لان الاية نزلت في اليهود حيث تشاءموا
برسول الله صلى الله عليه وآله فقالوا منذ دخل المدينة نقصت
ثمارها وغلت اسعارها فرد الله عليهم بقوله قل كل من
عند الله وبالفضل في الاية الثانية الفتح والغنيمة يدل
على ذلك انه وقع في مقابلة قوله فان اصابتكم مصيبة اي
قتل وهزيمة بشهادة ما قبلها من يا ايها الذين امنوا خذوا
حذركم فانفروا ثبات او انفروا جميعا وان منكم لمن ليبطئن
الاية وانما استعمل الماضي في ولئن اصابكم فضل لان الشرط مع اللام
الموطئة يلزمه الماضي لفظا لان الجواب لما كان للقسم لتقدمه
الدال على الاهتمام به قصدا ان لا يكون حرف الشرط عاملا لفظا
وايضا الله تعالى ذو الفضل العظيم فهناك شائبة تحقق للنوع
الكثير المراد بقوله فضل من الله واما التنكير للتعظيم او نحوه كما اشار

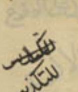
اشار اليه

اشار اليه الفاضل المحشي وبهذا يظهر اندفاع بحث الشارح
وانه ليس مما يحتاج الى دفعه الى تكلف كما يشعر به قوله
اللهم اه ١٢ اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا
بشيء لان ما قبل الاية وهي ولقد اخذنا ال فرعون بالسنين
قرينة لما ذكر فيكون عهدا خارجيا تقديريا كما اشار اليه
الفاضل المحشي مما سيأتي وقد يكون في العهد مشهورا
بينهم متداولا لديهم بحيث لا يلتفت ذهنهم الى الغير
كما في قولهم ادخل السوق اذا لم يكن في البلد الا سوق واحد
وهذا الاعتبار جار في الحسنة اذ التعاهد ثابت بالنسبة
الى الخصب والرخاء وفيه ان هذا التعاهد انما هو بالنسبة
الى قوم موسى على نبينا وعليه السلام لا المخاطبين بالاية
وهو المعتبر في العهد الخارجي قوله كثرة وقوع واتساع
الظاهر المناسب لقوله فيما سبق لكثرته واتساعه قوله
ان يكون كثرة وقوعه مفعولا له اي قطع بحصولها لكثرة
وقوعها واتساعها فان قلت ليس كثرة الوقوع فعلا
للقاطع فكيف ينتصب بحذف اللام قلنا جاز ذلك
بتأويل الاستكثار فان كثرة الوقوع يستلزم الاستكثار
عرفا على ان الفاضل الرضي لم يشترط ذلك قوله وبهذا
ظهر فساد ما قيل اي ما ذكر بطلان ارادة العهد على
مذهب الجمهور ظهر فساد ما ذكره الترمذي فان قوله
حقها ان يشك فيها دليل ظاهر على انه حمل العهد
على مذهب الجمهور مع قوله مع جعل الشيئية القليلة
غير قطعية الحصول لا يخفى ان قلة الشيئية مستفادة من
تنكيرها وان القلة المستفادة من التنكير انما هي قلتها
بحسب ذاتها لا قلتها باعتبار وقوعها فان القلة بالمعنى
الاول وقد يجامع دوام الوقوع ثم لا يخفى ان القلة بالمعنى
المذكور يوكد الوقوع اذ الظاهر ان لا يخلو احد عن شيئية

ما فوق بارادات الدلالة على عدم قطعية الحصول لم نزد دلالة على نفي
الله بلا شبهة **قوله** واراد العهد على مذهبه بناء على الحسنة
المطلقة اه الظاهر من كلام الشارح اعتبار المعهودية بالنسبة
الى قوم موسى عليه السلم لكن فيه نظر لان هذا الاعتبار عند
السكاكى بالنسبة الى المخاطب والمخاطب ههنا غير قوم موسى
عليه الصلوة والسلم وبالجملة لام العهد انما يدل على علم المخاطب
بالمعنى وقوم موسى عليه السلم ليسوا بمخاطبين فلا يكفى علمهم
بالحسنة فى العهد وهذا الاعتراض وارد على العلامة ايضا
فتامل **قوله** وبهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة اى بما ذكر
من ان المقدرات المراد بالحسنة المطلقة وبطلان ارادة
العهد على مذهب الجمهور وانما لم ينظم بطلان كلام العلامة
فى سلك بطلان كلام الترمذى مع ان وجه الفساد فيهما
واحد لان كلام العلامة طويل الذيل فلو قدمه على الشق الثانى
من الترديد ليتباعد احد الشقين على الاخر وفى اختيار لفظ
هذا دون ذا الاشارة الى توقفه المشار اليه وانه مما يقتضى
التوجيه وحضوره لدى الناظر لكونه متحيا بالابطال
على توجيه هذا الفاضل ايضا على ان ذلك ان يجعل هذا اشارة
الى مجموع ما سبق من رد الشقين لان بطلانه بهذا انما هو
باعتبار الشق الاول والدليل على ان العلامة وكذا الترمذى
حمل العهد على مذهب الجمهور ظاهر لمن تامل فى كلامهما **قوله**
هذه العظائم من الحسنات الجمع باعتبار جزئيات الخصب
قوله فيكون اسوء مدار الاسوئية على ان فى الحمل على الجنس لزم
ترك الشكر على المعهود وغيره اذ الاشكال انه من ترك اسوء
على المعهود فقط **قوله** واما من حيث فهم يرد عليه
ان مراد العلامة هو ان المعهود قد اعتبر فيه كثرة الدور
فيما بينهم وحضوره لديهم فيكون واقعا موجودا
بخلاف الجنس اذ ليس فيه ذلك الاعتبار فلم يدل على الوقوع

دلالة المعهود عليه وهو معنى قوله من حيث هو اى مع قطع النظر
عن الاعتبار المذكور لا ما فهمه الشارح اعنى الجنس من حيث هو
لا فى ضمن الانواع ولا فى ضمن الافراد **قوله** ويمكن الجواب بان معنى
كونها معهودة اه ورد عليه الفاضل المحشى ان الحسنة اذا اريد
بها مطلق الخصب والرخاء لم يمكن ان يكون تعريفها عهديا
بهذا المعنى تعريف جنس ضمن نوع كونهما من افراد جنس الحسنة
وقد جوزه السكاكى فلا يمكن حمل كلامه على ذلك اجيب بانه
يجوز ان يراد بالحسنة مجردة عن اللام الخصب ابتداء مجازا بقيام
القرينة ثم يعتبر دخول اللام عليها فكان اللام قد دخلت
على الخصب ابتداء فجاز ان يراد تعريف جنسه وان يراد تنزيل
حقيقته منزلة المعهود الحاضر كما هو مذهب السكاكى فى العهد
فانه فان اريد بها مطلق الخصب يكون تعريفها تعريف جنس
ورد بان قول الشارح معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة
معينة صريح فى حمل العهد على مذهب الجمهور فيجب ان يراد بالحسنة
منكرة مطلقها حتى يصح حمل المعرف على العهد الجمهورى وقد يتكلف
فى الجواب عن الايراد بان الاطلاق المذكور فى عبارة المفتاح
اعم من اطلاق الجنس واطلاق النوع فاذا حمل تعريف الجنس على
الجنس يحمل الحسنة المطلقة على اطلاق الجنس فالمراد بالحسنة
ح اعم وما ذكره الشارح من معنى الاطلاق على تقدير ارادة العهد
بقرينة سياق الكلام فلا محذور فليتامل **قوله** ولهذا نكرت
ليدل تنكيرها على تقليلها اراد تقليل الشيئية باعتبار
نفسها بمعنى ان يكون شيئا يسيرا وفيه انه لا يكون ح قوله
ولهذا نكرت فى محزه لان ندرة الوقوع لا تكون باعثة
لتنكيرها المفيد تقليلها فى حد ذاتها وان اراد تقليلها
تقليلها بحسب وقوعها ففيه ان التنكير لا يدل عليها
اللهم الا ان يحمل على النوع المخصوص المعين كما اشار
اليه فيما سبق **قوله** فاذا مس الناس ضر دعانا هكذا فى اكثر

النسخ ونظم التنزيل واذا مس الانسان ضر دعانا قالوا ولفظ الناس سهو
وفي بعض النسخ الانسان بدل الناس فيندفع الثاني فللنظر الى
المسند قال الفاضل المحشي هذا مناف لما اسلفه في بحث تنكير
المسند من انه لا دلالة للفظ المس على التعليل بدليل قوله تعالى
لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم واجيب بان المذكور ههنا منقول
عن الايضاح وسكت عن اعادة المنع اكتفاء بما سبق وبان المنفي فيما
سبق لفظ المبني على ترجيح الارادة شيء من العذاب في قوله تعالى اني
انما اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن لا نفس الانباء عن القلة
والاظهر هو الجواب الاول والانباء من القلة اذا كان مسلما تثبت
دلالة نفس هذا اللفظ على الترجيح فليتامل فان الضمير
في مسه للانسان المعرض المنكر اي الى الانسان المقيد من حيث
هو مقيد كما صرح به في شرحه للمفتاح والدليل على ان الضمير
راجع اليه لا الى المطلق باعتبار ان من مسه الشر بجنسه مقطوع
به لان فهما العاصي والله تعالى ذكر قبل هذه الاية لا يسام
الانسان من دعاء الخير وان مسه الشر فيؤس قنوط
فقد اورد لفظ ان مع الضمير هناك راجع الى مطلق الانسان
فلو كان الضمير في الاية التي كلامنا فيه راجعا الى مطلق الانسان
ايضا لم يظهر نكتة في العدول الى اذا ثم ان الانسان اذا لوحظ بانه
لم يكن اساس الشر اياه مقطوعا به وانما ذكر القطع بلاحظ
امر اخر كما لا يخفى ونآ بجانبه تأكيد اي بنفسه
كان الجانب مقحم والمعنى بعد بنفسه لو ذهب بها عن محلها
ومقامها تكبرا وتعظما كقولك لمن يكذبك ذكر ابو الحسن
كيسان في تصريفه انك صدقت فاذا قلت له صدقت له
كذبت ولا يخفى انه لا يستلزم جزم القائل بكون فلان
كاذبا حتى يرد على المص ان التكذيب تصريح بان المخاطب جازم
بلا وقوع الشرط فلا يكون من مواقع ان على انه قد يتوهم يجوز
ان يكون للتكذيب كناية عن عدم التصديق لانه لازم



للتكذيب وقد يتوهم ان المتكلم جازما بالوقوع والمخاطب
باللاوقوع تعارض الرجحان فتساقطا فبقي التساوي ولا
يخفى انه وجه آخر مغاير لعدم الجزم من المخاطب فتامل
كقولك لمن يؤذي اباه آه لك ان تعتبر في الصورة تنزيل
المتكلم نفسه منزلة الشاك لان فعله من ايذاء ابيه كانه
اوقعه في الشك وفي هذا الاعتبار ملاحظة حال المتكلم كما
هو الاصل فان اي انهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحا اعلم
ان همزة الاستفهام اذا كانت في جملة معطوفة بالواو
او الفاء او ثم نحو اولم يسيروا افنضرب عنكم الذكر صفحا
اثم اذا ما وقع ونظائرها فسيبويه والجمهور على ان
الهمزة من الجملة المعطوفة قدمت على العاطف تنبيها
على اصالتها في التصدر واخواتها تتاخر عن العاطف
كما هو القياس نحو فاين تذهبون فانى تؤفكون فهل يهلك الا القوم
الفاسقون وخالفهم في ذلك جماعة اولهم الزمخشري
فزعموا ان الهمزة في الصورة المذكورة في موضعها الاصلي والجملة
معطوفة على جملة مقدرة بينها وبين العاطف فقول الشارح
اي انهملكم فنضرب عنكم الذكر اشارة الى هذا المذهب و
يؤيده قول الجمهور ان الامر لو كان كما قال الزمخشري لوقع تباعه
لجاز وقوعها في اول الكلام قبل تقدمها ما يكون معطوفا
عليه ولم يجيء ذلك في الاستعمال بل لا بد ان يكون مبنيا
على كلام متقدم ثم ان الزمخشري جزم بما تقوله الجماعة في موضع
فقال في قوله تعالى افامن اهل القرى انه عطف على فاخذناهم
بغتة وفي قوله تعالى اءنا لمبعوثون اواباؤنا الاولون
فيمن قرأ بفتح الواو ان اواباؤنا عطف على الضمير في
مبعوثون اكتفى بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام
او للاعراض اشارة الى تجويز كون صفحا مفعولا له
فان قلت الضرب بمعنى الصرف فعلا لله تعالى والصفح

بمعنى الاعراض فعل هولاء فلا يتحد الفاعل فلا يجوز حذف اللام
على المشهور قلت والله اعلم اعتبار الاعراضكم فينطبق على
المشهور **قوله** فيمن قراء بالكسر واما فيمن قراء بالفتح على
حذف اللام فلا يكون مما نحن فيه فان قلت هنا شرط
فاين جزائه قلت الجملة الشرطية وقعت حالا فاستغني
عن الجزاء لتجردها عن معنى الشرط وقيل ما قبلها دليل الجزاء
قوله لان المحال في هذا المقام الخ يمكن ان يقال ان الاسراف
واقع في نفسه ومحال بحسب النظر الى الآيات القاطعة
فروعي حاله في نفسه وحاله بالنظر الى الآيات فجعل في مرتبة
في مرتبة الشك والامكان الصرف **قوله** ومنه قوله تعالى قل ان كان
للرحمن ولد الآية اي ان صح وثبت ببرهان يقيني وحجة واضحة
ان يكون له ولد فانا اول من يعظم ذلك واسبقكم الى طاعته
والانقياد له كما يعظم الرجل ولد الملك لتعظيم ابيه **قوله** اي يحتمل
ان يكون للتوبيخ الظاهر ان المخاطب جميع من لم يؤمن وفيهم
غير المرتاب فالاحسن في التوبيخ ان يعتبر اولا تغليب المرتاب
على غيره **قوله** لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله الخ كما ان هنا
الدليل لا يجري في غير كان لدلالة صار على الانتقال الذي لا
يستفاد من جزئه كذلك المدعى مخصوص به كما صرح به الرضي
لكن ربما يدعى انه لا يجري في كان ايضا لانه كما اعتبر الانتقال
في صار اعتبر الاستمرار في كان وهو غير مستفاد من جزئه قطعا
فتامل **قوله** ولا مخلص عن هذا الاشكال اي لا مخلص عن
الاشكال الوارد على اعتبار التغليب الا ما ذكر فلا يرد منع
الحصر بما اشار اليه سابقا من اندفاعه عن الآية بوجه آخر
وقد يكون معنى الكلام يعني يمكن تطبيق ما ذكره المص ههنا
على التوجيه المذكور بتكلف وتخلص ما ذكره تغليب
مشكوك الارتياب على مقطوعه لكن فيه بحث لانه كان
فيهم من ينكر عنادا والظاهر تناول الخطاب اياهم ايضا

فلا معنى للاقتصار على تغليب مشكوك الارتياب على مقطوعه
بل الاولى تغليب المشكوكين على المتيقنين جميع اهل القنوت
المعاندين ثم تغليبا للكل على المنكرين **قوله** وكانت من القانتين
الظاهر ان المراد بالقانتين جميع اهل القنوت من الذكور والاناث
ففيه تغليب احد الجنسين على الآخر ونكتة التغليب التي ذكرها
الفاضل المحشي لا يختص بمريم عليها السلم بل يعم جميع القانتات
وان اريد الذكور فقط فالامر ظاهر وفي الآية وجه آخر غير التغليب
وهو ان يقدر موصوف عام للذكور والاناث مذكر اللفظ كالجمع
والفوج **قوله** بل لابتداء الغاية فلا يتعين التغليب اذ لا
دليل على ارادة انها منها **قوله** لان الغرض مدحها بانها
صدقت يعني ان الغرض مدحها بالحسب لا النسب **قوله** كالعمرين
قيل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب و
يرده انه قيل لعثمان رضي الله عنه وهذا المراد به عمر وعثمان
رضي الله عنهما **قوله** والقمرين للشمس والقمر وعليه قول المتنبي
واستقبلت قمر السماء بوجهها فارتني القمرين في وقت معا
ارادة الشمس وهو وجهها وقمر السماء يعني ان وجهها لصفائه
وشدة صقالته انطبعت صورة القمر فيه لما استقبلته
كما ينطبع الصورة في المرآة فرأى العاشق رؤية وجهها
الشمس والقمر في آن واحد وقال التبريزي يحتمل انه اراد
قمرا وقمرا لانه لا يجتمع قمران في ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر
انتهى وما ذكرناه امدح وايضا القمران في العرف للشمس والقمر **قوله**
فانه تغليب على المؤنث اي وان كان اثقل ووجه كون القمر
اثقل من الشمس تحرك وسط **قوله** ولا يخفى عليك ان ابوين و
قمرين وفي بعض النسخ ابوان وقمران فالاول محمول على الحكاية من
قوله ومنه ابوان والثاني على الازدواج ولو سلم فليكن مجا
وايضا جاز ان يجعل احدهما مسمى باسم الآخر ادعاء ثم يؤول
الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتبار

فيكون معنى الابوين المسميين بالاب كما في العلم وقد رد بعضهم
هذا التاويل بان العلم بائر قليل الجلاف تثنيته فالاولى ان يقال
الاعلام لكثرة استعالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي في تثنيتها
وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس **قوله** وجميع
باب التغليب من باب المجاز قال في شرحه للمفتاح واما بيان مجازيته
التغليب والعلاقة فيه وانه من اي نوعه فلم ار احدا حام
حوله وههنا اشكال وهو ان التغليب مطلقا من باب المجاز كما صرح
به ولا يخفى ان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز لان الكل معنى مجازي
اذ اللفظ لم يوضع له لانا نقول فيلزم ان لا يوجد الجمع اصلا
لجريان هذه العلة في كل جمع والجواب ما اشار اليه الفاضل
المحشي في حاشية وهو انما يلزم اذا كان كل واحد منهما مرادا
باللفظ وههنا اريد به معنى واحد تركب من المعنى الحقيقي والمجازي
ولم يستعمل اللفظ في واحد منهما بل في المجموع مجازا ولا يلزم جريان
ذلك في جميع المعاني الحقيقية والمجازية لجواز ان لا يكون هناك
ارتباط يجعلها معنى واحدا عرفا يقصد اليه بارادة واحدة في
استعمالات الالفاظ او لتعودن في ملتنا يمكن ان يقال عاد
يجيء بمعنى صار فلا يكون في الاية تغليب ولا يأباه قوله بعد اذ نجانا
الله منها لان النجاة عن الشيء لا يستدعي سابقة الحصول فيه
كما اشار اليه الشارح في شرحه للمفتاح وقد اتى يجوز ان لا يكون
معتقد الكفار ان شعيبا عليه السلام كان منهما لسكوته عن ابائهم
قبل البعثة فلا تغليب في لتعودن من هذا الوجه وهذا
مبني على ان اعتبار الخواص والمزايا في مثله في المحكي والظاهر اعتبارها
في الحكاية فتامل **قوله** انا وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا اعترض
بان جميع باب التغليب مجاز كما سبق وكون فعلنا وضربنا مجازا
في هذا المعنى ثم لان هذا متكلم مع غيره كما هو وضعه والجواب
انه اعتبر اولا عن زيد في قولك انا وزيد ضربنا بلفظ الغائب بصار
التعبير عن المتكلم وعنه بطريق التكلم في قولك ضربنا

بطريق المجاز

بطريق المجاز نعم لو لم يعتبر اولا بطريق الغيبة بل قيل ابتداء ضربنا
مرادا به المتكلم مع غيره لم يكن مجازا لما لفرق ظاهر وكذا القياس
في انا وانت فعلنا **قوله** فيمن قرأ بتاء الخطاب واما قراءة الغيبة
فلا يحمل على تغليب غيره عليه اذ لم يعهد في كلام البلغاء
تغليب الغايب وان كان اكثر على المخاطب ولا تغليب احدهما
على المتكلم **قوله** من المكلفين وغيرهم بالنظر الى المقام حيث
سبقت الاية لبيان احاطة علمه تعالى بكل شيء ان يعم
لفظ غيرهم بغير المميزين البهائم اما ان يحمل من في قوله من سواك
على الاستعمال المتبادر كما في قوله تعالى ومنهم من يمشي على اربع
واما بحمله على التغليب **قوله** اذ لا معنى لقوله اعبدوا لعلكم
تتقون اي لا وجه لتعليق قوله لعلكم تتقون بقوله اعبدوا
واما لفظا فلما ذكره الشارح في شرح الكشاف رادا على تجويز
القاضي كونه حالا من ضمير اعبدوا ربكم راجين ان ينخرطوا في سلك
المتقين الفائزين بالهدى من ان قوله الذي جعل لكم الارض
فراشا موصول بربكم صفة له او مدحا منصوبا او مرفوعا
فيكون بمنزلة اعبدوا ربكم الخالق راجين منه التقوى الرازق
فتوسيط الحال من فاعل اعبدوا وربكم بين وصع المفعول كالتوسط
بين العصا ولحائها مع ان فيه تعليقا عن الاقرب بالابعد
واما معنى فلان البلاغة القرآنية يقتضي والله اعلم ان يعتبر
من الاول غاية عبادتهم ما هو لذة لهم اعني الثواب لا ما
يشق عليهم وهو التقوى وان كان مفضيا الى الثواب
على ان التقوى عبارة عن الاتيان بجميع المامورات والانتهاء
من جميع المنهيات وهو عين العبادة فلو تعلق لعلكم تتقون
باعبدوا صار المعنى اعبدوا لعلكم تعبدون وهو غير
صحيح كذا ذكره الاقسرائي فالوجه ان يتعلق بخلقكم
ويكون لعل مستفادة مستعارة للارادة اعني مجرد الطلب
فلا يرد ان هذا يستلزم اتصافهم بالتقوى البتة لامتناع

يخالف المراد عن الارادة **قوله** ففي لفظ كم تغليبان قيل عليه يلزم اجتماع مجازين في كلمة واحدة وهو ممتنع اتفاقا والجواب ان اللازم اجتماع جهتي مجاز في لفظ واحد لا ارادة معنيين مجازيين منه والمحذور هو الثاني دون الاول **قوله** فالخطاب يختص بهما استدل عليه بانه لو كان الخطاب بالبث والتكثير عاما للانعام ايضا لزم منا للانسان في نعمة البث والتكثير ثابت فلا يناسب الامتنان على الانسان كما لا يخفى وفيه نظر لان مشاركة الانعام لك لانسان في نعمة البث والتكثير ثابت في نفس الامر فلو صح ما ذكره لم يناسب اصل الامتنان سواء جعل الخطاب عاما او خاصا ثم لما كان تكثير الانعام لمنفعة الانسان كما يدل عليه سوق الاية حيث عطف قوله ومن الانعام على قوله من انفسكم المقيد بقيد متقدم اعني الكم وقد تقرر ان القيد المتقدم على المعطوف عليه معتبر في المعطوف كان الامتنان في موقعه ولا يتفاوت ذلك بعموم الخطاب وخصوصه اذ ليس سوق الاية للامتنان على الانسان بجعله محلا حتى يفوت بمشاركة الانعام اياه في محليته حسن ذلك الامتنان كما لا يخفى فتامل **قوله** لكم فيها دفء في الصحاح الدفء نتاج الابل والبانها وما ينتفع به منها والمراد بها مطلق النتاج وما ينتفع به اذ المذكور هو الانعام بوصف الاطلاق **قوله** انسب بنظم الكلام مما قدره لانه يجيء بعد الاية والانعام خلقها لكم فيها فالمناسب بهذه الاية ان يكون قوله تعالى ومن الانعام معطوفا على من انفسكم ويكون الخطاب في يذرؤكم للانسان فقط ويكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا فلا يكون الاية حينئذ من قبيل التغليب **قوله** متعلق بغيره على ان يكون ظرفا لغوا لكونه عبارة عن حصول الشرط كما يجعل الضمير الراجع الى ما يصلح للعمل عاملا في الظروف ويحتمل الحالية عنه او الوصفية بتقدير المتعلق نكرة او معرفة هذا وكانه يذكر تعلقه بالامر للزوم الفصل بين الموصوف وصفته بلا ضرورة وايضا اذا اعتبر الحصول الاستقبالي في المعلق دون المعلق عليه يلزم تعليق الاتي بالحال وهو

محال

محال عقلا **قوله** لا يجوز ان يتعلق بتعليق امر قيل التعلق انما يتم بامرين مبدأ ومتعلق لان معناه جعل الشيء متعلقا بغيره فهو في الاستقبال لا يجوز ان يتعلق بجزئية الاول اعني الجعل لانه في الحال لكن لا مانع من تعلقه بجزئية الثاني اعني التعلق **قوله** لانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته فيه بحث لان بعض الاسمية يدل على التجدد لا الثبوت وهي التي خبرها فعلية نحو زيد يقوم كما صرح به في اواخر هذا الباب والتعليل قاصر عن المرام **قوله** لانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا لان فرض الصدق اي التحقق الاستقبالي لا يتصور في الانشاء ولقائل ان يقول نحو يلزم وقوع الصدق في المركب الخبر التام لان اداة الشرط اخرجته عن كونه كلاما وهو خلاف المذهب اللهم الا ان يقال المراد كونه كذلك باعتبار الاصل وما كان عليه كذا قال الحصادي **قوله** ان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية ظاهره يقتضي جواز كون الشرط جملة اسمية وقد تقرر امتناعه وصرح به في شرحه للمفتاح فيمكن ان يكون مبنيا على ما ذكره الاخفش ووافقه ابن مالك في شرح التسهيل من جواز وقوع الاسمية شرطا لاذا وان لم يجز لان ويمكن ان يكون المراد باحديهما هو الجزاء بخصوصه **قوله** ان عندنا باكرامي اياك امس هو بصيغة الامر على ما جوزه الشارح من كون جواز الجزاء طلبا بلا نا ويل واما على ما اختاره الفاضل المحشي فهو بصيغة المضارع المتكلم واما ما ذكره في شرح المفتاح من انه على صيغة الامر فيكون على طلب الاعتداد باكرام باكرام المتكلم معلقا بحصول الاعتداد المخاطب باكرامه فلا حاجة في الانشائية الى قصر الجزاء الى ان يؤول بالجزئية فبنى على ما ذهب اليه السكاكي من كون الجزاء كلاما مستقلا وكون الشرط قيدا له وقوله فيكون طلب الاعتداد به بيان ما هو المفهوم من الجملة الشرطية نظرا الى الظاهر والا فلا تعليل حقيقة على اصل السكاكي فلا مخالفة بين كلامي الشريف كما ظن

قوله وتاويل الجزاء الطلبي آه وجه ذكر هذا الكلام في هذا الموضع
مع ان المناسب ذكره بعد قوله ويجب ان يتنبه آه انه لما ذكر ههنا
جواز مخالفة الظاهر لنكتة اشار الى رد من جعل وقوع الطلبي
جزاء من هذا القبيل وفيه بحث لان ماذكره ههنا مخالف لما ذكره
في شرح الكشاف في سياق تفسير قوله فتلقى آدم من ربه كلمات
من ان وقوع الجملة الاستفهامية جزاء الشرط محل بحث اللهم
الا ان يفرق بين الامر والاستفهام قوله كما في قول ابي العلاء
فيا وطني آه البيت من قصيدة مطلعها مغاني اللوى
من شخصك اليوم اطلال وفي النوم مغنى من خيالك
محلال وبعده البيت المذكور في الشرح فان استطعت في الحشر
تزل ثقال ههنا الى يوم القيمة انك زائد فلينعم
دال على الجزاء وهو محذوف اى لم يبق خاليا واشتقاقه من نعم
الشيء بالضم ونعم بالكسر كعلم اى صار لينا والبال القلب قوله
اى على اظهار الرغبة ورد قوله على اظهار الرغبة في حقه
تعالى مجازا عن لازمه اعني اظهار الرضى وقيل المراد اظهار
كون الشيء مرغوبا فيه في نفس الامر لا اظهار الرغبة القائمة
بالمتكلم والاولى ان التعليق آه عدم الاقتضاء بطريق القطع
مسلم لكن لا شك ان المتبادر في اللغة من قولك ان ضربت ضربت
هو الربط في جانبي الوجود والعدم اوان الاية نزلت آه
حاصله ان في التقييد تنبيها على تحقق الارادة في هذه الحال
فعلى هذا التوجيه لا يكون الاية من ابواب غير الحاصل في معرض الحاصل
لكن المنظور اليه دفع الاشكال عن الاية الكريمة فان قلت
قد تقرر في الاصول ان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب
وقد اعتبر في هذا الجواب خصوصه قلنا العموم بالنظر الى ما
استفيد من اللفظ صريحا باق على حاله ولم يتخصص بخصوص
السبب وهو المراد مما تقرر في الاصول نعم لم يثبت مفهوم
المخالفة لظهور فائدة اخرى للشرط على ان الشافعي فهو

(margin: لا بخصوص السبب / ايتها وادي)

يعتبر خصوص السبب فلا يرد عليه السؤال فتامل اوللتعريض
قيل في سلوك طريق التعريض فائدتان الاولى هي ان من هو
اعلى مرتبة عند الله تعالى اعني النبي عليه السلام اذا كان
الاشتراك محيطا بعمله فما حال غيره والثانية اذلال
المشركين حيث لا يجعلونه في مرتبة الخطاب واعترض
على الفائدة الاولى بان المشركين لا يعتقدون نبوة محمد عليه السلام
فلا يتضح تلك الفائدة والجواب ان الفائدة لنا لا للكفار على ان
المشركين قائلون بنبوة من الذين من قبله عليه السلام قوله
بان ينسب الفعل الى واحد والمراد غيره ولا بد ان يكون تلك النسبة
على وجه يفهم منه ما قصد ولا في قولك جاءني زيد مريدا ابنه
ليس من التعريض في شيء قوله فالخطاب لمحمد عليه السلام وقيل
عليه سوق الاية يدل على عموم الخطاب لان الموحى اليه وعن
والى الذين من قبله هو هذا بعينه يعني لئن اشركت فالظاهر
ان يكون الخطاب له وللذين من قبله والجواب ان فرد الخطاب
باعتبار كل واحد فيصح ان يكون الخطاب له عليه السلام
وذلك ان تقول انه الموحى الى الذين من قبله هذا الكلام لكن
بعبارة يليق بهم فكان التقدير لئن اشركت ليحبطن
عملك ولئن اشركتم ليحبطن عملكم والله اعلم قوله ولا يخفى
انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر منهم الاشتراك رد لما زعمه
الحلخالي من ان التعريض عام لمن صدر منهم الاشتراك في الماضي
وغيره وذا يحصل بصيغة المضارع اعني لئن تشرك ووجه
الرد ان من لم يصدر منهم الاشتراك لم يتحقق التعريض بالوجه
المذكور ولا وجه للتعميم ولا طائل تحته قوله وان ذكر المضارع
لا يفيد التعريض لان استفادة التعريض في صورة الماضي
بسبب ان الفعل الواقع في الشرط المذكور بلفظ الماضي الدال
على وقوع مدلوله بحسب الوضع مع القطع بانه لا يقع ممن اسند
اليه وطلب له وجه ونا سب ان يكون هو التعريض بخلاف ما اذا

(margin: لعلمه / عليه السلم / لم يتحقق / لما ذكر / ذكره)

بلفظ المضارع على ما هو الاصل في الشرط لذا ذكره في شرحه للمفتاح
فان قلت ان ان تدخل على المشكوك كما سبق واشتراك الانبياء
بجزوم اللا وقوع فهذا يقتضي باعتبار الطلب لنكتة قلت الجزم
بوقوع نقيض الشرط ههنا وان كان باعتباره لطلب النكتة
في استعمال ان لكن التعريض لا يصلح نكتة له وانما يصلح لو كان
الاشتراك بالنسبة الى المعرض له مشكوكا لوقوع وليس كذلك لما
تحققه من ان التعريض ممن يصدر منهم الاشتراك فتامل
قوله من الخفاء والضعف اى عند المص فظاهر اما الخفاء
واما الضعف فاما لما توهم من ان ذلك التعريض يحصل
من صيغة المضارع وقد عرفت اندفاعه عند الشارح
واما لما ذكره المص في من ان اللام الموطئة توجب كون
الشرط ماضيا لما تقرر في النحو من لزوم الجواب لمكان القسم
لتقدمه الدال على الاهتمام به قصدا ان لا يكون حرف الشرط
عاملا لفظا فلا مدخل في التعريض لكون الشرط ماضيا
وهذا ايضا مدفوع بما ذكره من انه لا تنافي بين المقتضيات
في تعددها على انه قد يق المقص من الاتيان باللام والتزام
المضي في الشرط هو التعريض قوله على وجه تعيين قيل هذا
اشارة الى انه يقرب في تعيين على وجه لان الوجه الاول
بين بترك التصريح والوجه المعين هو نسبة الحكم الى نفسه
لا ترك التصريح بنسبته اليهم فقط فتامل قوله ويسمى
ايضا الاستدراج يق استدرجه الى كذا اى قربه منه على تدرج
اى تمنوا ان يرتدوا عن دينكم اشارة الى ان لو ههنا حرف الشرط
مصدرى يجعل ما بعدها في تاويل المصدر بمنزلة ان الا انها
لا ينصب واكثر وقوعها بعد ود وود اكثر النحاة لا يثبتونها
فان قلت كيف يصح القول بمصدريتها وقد دخلت على ان في قوله
تعالى يود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا قلت الفعل بعده
مقدر تقديره يود لو ثبت ان بينها وبينه قوله وتاينهما

وهو المذكور

وهو المذكور في المفتاح يرد عليه انه مخالف لما ذهب اليه الش
في شرح المفتاح من اتحاد كلام الشيخين حيث قال هناك بعد
تقرير كلام المفتاح وهذا حاصل ما قال في الكشاف ويمكن ان يوفق
الحكم بالاتحاد ولا اختلاف بين الكلامين بالنظر الى التقديرين
فانه لو قيل مودى ما في الكشاف ان النكتة هي الدلالة على ان
ودادتهم كفر المؤمنين سابق على ما سواه من اظهار العداوة
وبسط الايدي وغيرهما سبقا زمانيا ومودى ما في المفتاح
ان لزوم ودادتهم كفرهم للشرط المذكور واضح واقوى فعبر
عنه بلفظ الماضي الدال على التحقق والثبوت كان الكلامان
متغايرين ولو قيل المراد بالقبلية في تقرير الكشاف القبلية
الرتبية يعني ان لزوم الودادة المذكورة بحيث لا يبلغها
لزوم الاولين مرتبة وكانا يكون قبلهما كانا متحدين هذا لكن
الاظهر هو التغاير قوله لانها واضحة اللزوم بالنسبة اليهما
فان قيل الماضي يدل على تحقق مدلوله لا على تحقق لزومه لغيره
فكيف يدل اختيار الماضي على تحقق اللزوم ووضوحه قلنا
الماضي اذا وقع جزاء دال على تحقق مدلوله على تقدير وقوع
الشرط وهو معنى تحقق لزومه له قوله فانه يجوز انتفاؤهما
لدى المصادفة آه اعترض عليه بانه لا يجوز انتفاء شيء
منهما قطعا والا لزم الكذب في خبر الله تعالى اذ ليس الكلام في
الخبر المطلق بل في خبر الله تعالى فالملازمتان واضحتا اللزوم
والجواب ان الكلام في ترجيح احد الاحتمالين على الاخر بالنظر
الى مقتضى العبارة فلا محذور قوله اذا ملكت فاسجح الاسجاح
بالجيم والحاء المهملة حسن العفو قوله واما انتفاء ودادة
كفرهم جواب عما يق ان في هذا اللزوم شبهة ايضا لجواز
انتفاء الودادة المذكورة باسلام المشركين فلا وجه للعدول
الى الماضي قوله ليكون المجموع لجل الثلث لانهما واحدا لم يصح
ما في المفتاح لابتنائه على كون الجزاء الثلث لازما للشرط

الاول بلا واسطة اذ لو كان لزومه له بواسطة الاولين وكان لزومهما لشبهة لم يكن الثلث واضح اللزوم بالنسبة اليهما واما قوله ليكون مجموع الجمل الثلث الخ فبالنظر الى الجزئين الاخيرين اذ كانا لازمين للاول كانا تابعين له فيرجع حاصل مجموع تلك الجمل الى لازم واحد ولا يكون كل واحد منهما مستقلا والحاصل ان صحة كلام المفتاح مبني على اثبات اللزومات المتعددة بالنسبة الى الملزوم الواقع عن الشرط حتى يتصور كون بعضها اوضح بالنسبة الى بعض وغاية ما توجه كلامه به كلام المفتاح ان يقال مراده ان الظفر يلزمه العداوة بالواسطة لزوما ضعيفا ويلزمه البسط بواسطة العداوة لزوما ضعيفا ايضا بمعنى انه غير قطعي عند تحقق الظفر والعداوة ويلزمه الودادة بواسطة معنى البسط لكن لزوما قويا بمعنى انه قطعي عند تحقق الظفر والبسط والعداوة فليتامل **قوله** وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد ودادة الكفر الخ اشار الفاضل المحشي الى لزوم هذا الايراد على تقدير كونه من الضرب الثاني ايضا لان تقييد ودادة الكفر بالشرط المقدر خال عن الفائدة لانها حاصلة بسطوا اليهما ايديهما او لم يبسطوا ويمكن ان يجاب بان ترتب الودادة للمصادفة بعد بسط الايدي والالسن يحمل على المحاربة والقتال عادة فيودون حينئذ ارتدادهم الى دينهم ليرتفع القتال والمحاربة وهذا القدر يكفي للتقييد في الخطابيات **قوله** لا يقال الاية نزلت الخ حاصله انه لا يحتاج الى حمل الاية على خلاف الظاهر بل المراد نفس العداوة والودادة **قوله** فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فرضا نصب على المصدرية اي حصولا فرضيا او الحالية من الحصول وقوله في الماضي ظرف للمعنى المندرج في مفهوم لفظ الشرط اعني حصول مضمون الشرط ولا يصح جعله ظرفا للتعليق المندرج في مفهومه

ايضا لانه حاصل في الحال ولا وجه لجعله ظرفا **قوله** لحصول مضمون الجزاء الخ المقصود تقييد الموقوف عليه بالماضي فيفهم منه كون الموقوف مقيدا ايضا دون العكس وقوله مع القطع حال من الشرط او مضمون المراد من الشرط الثاني المعلق بها كالمجيء في المثال المذكور لا التعليق كما في لو ولهذا اتى بالظاهر **قوله** فيلزم انتفاء الجزاء فيه بحث وهو انه اشارة الى اول الاجوبة من الاعتراض الوارد على قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا الى ان التعليق بالشرط لا يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه وبسط فيه بعض البسط تأييدا له فما معنى تفريع انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ههنا اللهم الا ان يحمل احد كلامه على انه لنقل كلام القوم والاقرب ان يقال الربط وجودا او عدما في معتبر في معنى لو بحسب اللغة وان لم يعتبر في مطلق الشرط فالمراد بالتعليق ههنا التعليق المخصوص اعني التعليق بطريق التوفيق **قوله** مع وضوح فساد كل منهما اما فساد جعل المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط فلانه يلزم حينئذ ان يتحقق الجزاء والمعلق فلانه يلزم حينئذ ان لا يتحقق الجزاء مثل لو جئتني لاكرمتك مع انه غير متحقق واما فساد عكسه فلانه ان لا يتحقق الاكرام فيه على تقدير المجيء وبالجملة الصواب تقديرا الممتنع بالممتنع او تعليق الامتناع بالامتناع لان ما المصدرية حرف عند الجمهور ومنهم السكاكي ولم يوجد في كلام العرب ارجاع الضمير الى الحرف وتبيينها بالاسم وقد ارجع اليهما فيما نحن فيه ويثبت بقوله من مجيء مخاطبك **قوله** لان تعليق الحكم الخ المراد بالحكم ما يدل على النسبة وهو ههنا التعليق المذكور في عبارة المفتاح والوصف هو المذكور الممتنع المدلول عليه بما الممتنع **قوله** وهذا معنى تعليق امتناعه لانا اذا قلنا اكرم فحقيقته رجوع الاكرام الكلام الى علم العالم والمكرم بحسب الظاهر ذاته بسبب علمه فكذا المعلق بالحقيقة فيما

نحن فيه نفس الامتناع وان كان بحسب الظاهر ذات الممتنع بسبب القطع
امتناعه قوله فعنده هي لتعلق الامتناع بالامتناع القطع قيل
لم يرد به كون الامتناعين طرفا الشرطية وان المعتبر فيها
الامتناع بل المراد ان لو لافادة التعليق اي الربط جزما بين
الامتناعين وهذا صادق على تقدير لزوم القطع بامتناع الجزاء
لامتناع الشرط للتعليق الشرطي الذي هو مفهوم لو فاندفع اعتراض
الفاضل المحشي وهذا وان كان تعسفا اذ المتبادر من بيان مفهوم
لو صريحا ان بعض الشرط اهون من بعض وانت خبير
بان قول المحشي فالاولى اشارة الى احتمال التوجيه والمال
واحد فان قلت كلام السكاكي على توجيه الشارح يقتضي صحة
ان وجد الجدار وجد البيت ضرورة ان امتناع وجود البيت
مرتبط بامتناع وجود الجدار ولا يصح على تقدير تعليق الثبوت
بالثبوت مع القطع بالانتفاء فكيف يصح وحدة المال قلت التعليق
في عبارة السكاكي بمعنى الربط وجودا او عدما على ما تحققته
فلا صحة عندهم للمثال المذكور قطعا فتامل قوله ما لا اول فلان
الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا للجواب انه لا حاجة للشيخ
ابن الحاجب في اتمام اعتراضه على الجمهور دعوى انحصار الشرط
في السبب بل يكفيه ان الشرط قد يكون سببا للجزاء فاعم والسبب
الاعم لا يترتب على انتفائه انتفاء المسبب فلا يكون دعوى الكلية
على ما هو المشهور بين الجمهور بصادقة فمراده ان الاول سبب
في بعض الصور والمناقشة في ظاهر العبارة ليست من داب
المحققين قوله وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس
من غير عكس الى آخره اجاب عنه السيد عبد الله بان ما قاله
النحاة في الشرط انما هو بحسب اللغة لا بحسب حكم العقل فيه حتى
يلزم عليهم الاعتراض بان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء
اللازم لجواز عمومه فانك اذا قلت ان قام زيد قام عمرو فهو
دال بحسب عرف اللغة على انه لم يقم زيد لم يقم عمرو لان الاصل

فيما

قوله والسبب قد يكون اعم من السبب هكذا وقع في اكثر النسخ وهذا وان امكن ان يصح بان يكون المراد بالعموم كثرة الافراد لكن المذكور في نسخ شرح العضدي نقلا عن ابن الحاجب والمسبب قد يكون اعم من السبب وهو الصواب فتامل

فيما علق على شيء ان لا يكون معلقا على غيره ولهذا فهم عدم جواز
القصر في السفر عند عدم الخوف من قوله تعالى ليس عليكم جناح
ان تقصروا من الصلوة ان خفتم فعلى هذا اذا قلت لو جئتني اكرمتك
فقد دل على ان المجيء مستلزم للاكرام وعلى انه ممتنع فيفهم منه
ان الاكرام ايضا ممتنع ونقض الجواب بقولك مثلا اذا كان هذا
انسانا كان حيوانا فانه لا يصح ان يحمل هذا على انه اذا لم يكن
انسانا لم يكن حيوانا اللهم الا ان يكون المثال المذكور ونظائره
واردة على قاعدة المعقول غير صحيحة بحسب اللغة قوله هي انتفاء
مضمون الشرط النقض بقولك لو كان هذا انسانا كان حيوانا
بحاله اذ ليس انتفاء الحيوانية في الواقع انتفاء الانسانية بخصوصه
او بالجملة هذا لا يتم في صورة كون الشرط معلولا والجزاء علة
نحو لو اضاء العالم لطلعت الشمس فلان وكذا في صورة كونه
علة خاصة يمكن ان يوجد المعلول باخرى نحو لو اضاءت
الدار لطلعت الشمس فان عدم العلة المعينة ليست علة
لعدم المعلول اللهم الا ان يصار الى ما اشرنا اليه من
ان امثال هذه الامثلة واردة على قاعدة ارباب المعقول
قوله ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم البيت من
قصيدة مطلعها لقد ارلا سي الجموع لجامعه وان
ملك القيصب الحانم ويعده الوعد بالرزم ناس
وانما هم البنت والبيض الرقاق قوله كغيرهم خبر كان
وقوله رعايا عطف بيان للكاف كذا ذكره صدر الافاضل
ومعنى البيت يحتمل ان يكون لو دامت الدولات كان جميع
السلاطين رعايا للعول صلاوقيا رتيجاه لو دامت الدولات
الذين رغبون عن طاعة الممدوح لكانوا منخرطين في سلك رعيته
لكن لما يعدد وامها عصوه فاستاصلهم قوله لا ينتج شيئا على
ما تقرر في المنطق وههنا قد ينتج جعل حيث جعل انتفاء دوام الدولة
علة لانتفاء كونهم رعيته فعلم ان ليس المراد بها الاستدلال بانتفاء

عموم

لم يقل له

للاول على انتفاء الثاني قوله للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم
بانتفاء الاول سوق الكلام يقتضي ان يقول وعلى العلم بوجود الاول
علة العلم بوجود الثاني لان استثناء نقيض التالي كما ينتج نقيض
المقدم كذا استثناء عين المقدم ينتج عين التالي وانما لم يتعرض
لهذا لان الغرض تعيين العلة والمعلول في صورة الانتفاء فانه
المتنازع فيه على ما سبق قوله لكن قد يستعمل على قاعدتهم
لا وجه لحمل الاية على مقتضى وضاعهم من حيث هي كذلك بل من
حيث انها استعمال مجازي بالنسبة الى اهل اللغة فتحملوه
وحمل الاية على هذا اذ لا بعد في وقوع الاستعمالات المجازية
بالنسبة الى اهل اللغة في القرآن وقد يتوقف تخصيص الثاني بارباب
المعقول لكون اصطلاحهم مقصورا عليه لا لنفي كونه
معنى لو عند من عداهم وح لا اينا في ورود الاية على وضع اهل اللغة
حقيقة ايضا قوله وكم من عايب قولا صحيحا صدر بيت عجزه وافته
من الفهم السقيم الظاهر ان كم خبرية ويحتمل الاستفهامية
وقولا مفعول عايب لاعتماده على حرف الجر عند الامام المرزوقي
وعلى الموصوف المقدر عند الجمهور النحاة وقد سبق تقسيمه متعلق
بهذا المقام في اوائل احوال المسند فليتذكر قوله في نحو قوله عليه السلام
ووقع في عبارة ابن الحاجب في شرح المفصل ان ذلك في الحديث
وظاهر انه عن النبي عليه السلام وقال القاضي بهاء الدين السبكي
في شرح التلخيص لم ار هذا الكلام في شيء من كتب الحديث لا
مرفوعا ولا موقوفا لا عن النبي عليه السلام ولا عن عمر رضي الله عنه مع شدة
التفحص وقال الدماميني سالت عن ذلك بعض حفاظ العصر
فاخبرني انه بحث عن ذلك فلم يقف عليه نعم ذكر في الحلية
لابي نعيم الحافظ مرفوعا من طريق عمر بن الخطاب رضي الله عنهما انه
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول ان سالما
شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه لان
الغرض مدح صهيب رض ولان ترتب العصيان على الخوف

معقول انما المعقول ترتب عدم العصيان عليه قوله ما نفدت كلمات
الله اي كلمات العلم والحكمة والمراد معلومات الله تعالى وهي غير
متناهية بالاتفاق كذا ذكره الزمخشري قوله موجود عند عدم
هذا الشرط بالطريق الاولى وقد تستعمل لو لتقرير الجواب على كل حال
من غير تعرض للاولوية نحو ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه فهذا
وامثاله يعرف ثبوته بعلة اخرى مستمرة على التقديرين والمقصود
فهذا تحقيق ثبوت الثاني واما الامتناع في الاول فانه وان كان
حاصلا لكنه ليس بمقصود قوله وقد يستعمل في هذا المعنى لولا ايضا
نحو لولا الكرمكاه فان قلت ظاهر ان لولا في قوله عليه السلام لولا
ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلوة ليس بهذا المعنى
ولا بالمعنى المذكور وقيل في قوله لولا علي لهلك عمر رضي الله عنه اعني ربط
امتناع الاول بوجود الثاني بل لما ينعكس معناها اذ الممتنع
المشقة والموجود الامر فما معناها قلت التقدير لولا مخافة
ان اشق على امتي لامرتهم امر ايجاب فهو لربط امتناع الثاني
لوجود الاول ومن المشكلات لولا ايضا ما في قوله تعالى ولولا فضل
الله عليكم ورحمته لهمت طائفة منهم ان يضلوك و
ذلك لان القاعدة ان يكون جوابها ممتنعا فينبغي ان يقتضي
الهم لوجود الفضل وقد هموا والجواب ان المعنى ولولا فضل الله
عليك ورحمته لاضلوك اذ هموا وانه غير مطلع على حقيقة
الحال قوله وليس كل ماله دخل في لزوم شيء آه يعني ان الارتباط
بالشرط وان كان له دخل في لزوم الجزاء لكن لا يلزم ان يكون
ملاحظا للعقل وقيدا للجزاء حال الحكم بلزومه للشرط قوله هو
نفس الاكرام آه فيه بحث لان المراد بنفس الاكرام ان كان الاكرام
المطلق لزم ان لا يصح قولك لو دخلت الدار لادعوي
ممن قد دعاه في عمره ومن البين انه ليس كذلك وان كان المراد
الاكرام المخصوص فقد تم الكلام لان الانواع لا ينحصر في نوع
مخصوص مرتبط بالمجيء ولا يلزم التكرار لان مراد القائل الاكرام

المخصوص الذي يلزمه الارتباط ولذا عبر عنه بالمرتبط ولا يلزم
من التعريض لتة ارتباط لان التعيين يجوز ان يكون لجهات آخر
مثل الكون في اليوم ونحوه فليتامل **قوله** ونهج ابن الحاجب ٦
التفرقة المذكورة على تقدير صحته مبنية على عدم اعتبار النفي
الضمني والا فالمثبت منفي ضمنا والمنفي مثبت ضمنا فليتامل
قوله بخلاف المنفي فانه يفيد العموم فيه بحث اذ قد يكون
الجزاء نفي الكل لا نفي كل فلا يفيد العموم فتدبر **قوله** فيتنافى
اي يقع التنافي اذ لو قدر انتفاء عدم العصيان بعمومه
لكان العصيان ثابتا على كل تقدير وقرينة المدح تدل
على انه غير ثابت فيتنافى المعنى الذي يفهم من
القرينة المعنى الذي فهم من ظاهر جواب لو **قوله** وان لم
يعتبر بل اجري على اطلاقه ٦ قد اشرنا الى انه لا يلزم من عدم
اعتبار الارتباط الاطلاق لجواز ان يخص بجهات اخرى
الا ان مناقشة لا تضر لانه يمكن ان يقرر هكذا ان اعتبر
الخصوص في المثبت فليعتبر في المنفي وقد يقرر مراد ابن الحاجب
ان الارتباط الحاصل قرينة على ان المطلق في المثبت انما
يتحقق في ضمن فرد فبالحقيقة هو الجزاء فانتفاء فرد
لا ينافي ثبوت فرد واقع واما المنفي فالجزاء فيه عدم
شيء او عدم الشيء من حيث انه عدم مضاف لشيء
مخصوص في محل مخصوص وزمان مخصوص لا يتعدد
افرادها وهذا كلام حق لا يرد عليه اعتراض الشارح وانت
خبير بان القول بعدم تعدد افراد النفي مما لا يسلم فتامل
قوله فاستحالة النتيجة ممنوعة اي استحالتها على
تقدير وقوع المقدم واما قوله فالمحال جاز ان يستلزم المحال
فبالنظر الى استحالته في نفسه فلا تدافع بينهما
وهذا غلط ٦ اي يمكن ان يدعى ان لفظ هذا اشارة الى
السؤال السابق لا الى الجواب فهذا تغليط السؤال وتقوية

الجواب

الجواب فح لا يرد تشنيع الفاضل المحشي وهذا التوجيه وان كان فيه
نوع بعد بالنظر الى سياق الكلام لكن التزامه اهون من التزام فساد
واو ورد على قاعدة اللغة ويجوز ان يستعمل على طريقة قوله
تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ارشادا الى انه لا خير
فيهم بل هم اشرار **قوله** كالمثال آخر على طريقة لو لم يخف الله
لم يعصه لا يعترض بان المراد من الاستماع ان كان مطلقة ففيه
يشترك الكافر والمؤمن فيلزم ان يكون في الكافر حينئذ ان كان
استماع اجابة لا يتصور التولي على فرضه ولا يكون من قبيل
لو لم يخف الله لم يعصه اجيب بان المراد حقيقته ويجوز
ان يوجد التولي في الجماعة المذكورة اعني بني عبد الدار الذين
قضى عنادا ومكابرة **قوله** فاقول يجوز ان يكون التولي رد ان
انتفاء التولي بسببه لا مدخل له في ذمهم بل المقيد له كون
سماعهم سببا لتوليهم كما ان المقيد له في قوله لا خير فيهم
لو كان به نوع لعبيد المسلمين كون قوله سببا لعبيد المسلمين
لا انتفاؤه لانتفائها وحمل كلام الحكيم تعالى وتقدس على معنى لا
يكون لبعض مشتملة الذي هو المتبادر بكونه مطمح النظر
في لو دخل فيما سيق له الكلام مع صحته ووضوح الوجه الصحيح
المفيد لا يبلغ الانكار على ما سيق الكلام للانكار عليهم لا يلتزمه
من له دراية في صناعة البلاغة هذا ما ذكره الفاضل المحشي و
يمكن ان يجاب بان بيان كون سبب انتفاء التولي عدم الاستماع
له مدخل في الذم باعتبار دلالته على ان عدم توليهم ليس
من صلاحهم بل هم في الدرجة القصوى من الفساد لانهم
بحيث لو سمعوا لتولوا وانما لم يتولوا لعدم سماعهم فليتامل
قوله يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكن في صورة رجل والحكمة
في ذلك والله اعلم ان الجنس الى الجنس اميل وان البشر لا تطيق
رؤية الملائكة وذكر الامام في تفسيره الكبير من جملة وجوه
الحكمة ان النبوة فضل من الله فيخص بها من يشاء سواء

كان بشرا او ملكا وفيه بحث ظاهر اذ لا يظهر كونه حكمة لما ذكر وقد توجه
بان المصور الذى سالما اشتمل على جهتى البشرية صورة الملكية
حقيقة لانه تبدل منه لا يبعد ان يكون دليلا على ان النبوة فضل
من الله يختص به من يشاء من عباده سواء كان ملكا كهذا المصور
فانه كان ملكا او بشرا كهذا المصور ايضا فانه بشر الان ولا يخفى
انه تعسف وقد ذكر من جملة وجوهها ان طاعة الملئكة
قوية فيستحقرون طاعة البشر وربما لا يعتذرون لهم فى
الاقدام على المعاصى وفيه ايضا بحث ظاهر لانه انما يتم اذا
تبدل حقيقة الملك المقدر نزوله بحقيقة البشر وهو مع كونه
مرتفعا بالحقايق خلاف ما يفهم من كتب التفسير **قوله**
ويحتمل ان يكون آه لا يخفى على المنصف ان سياق الاية لا يلايم
هذا المعنى فتامل **قوله** ومنه اطلبوا العلم ولو بالصين آه لا يخفى
ان الظاهر من قوله لم يلزم عدم الثبوت والمضى من جملتها انهما
فى استعمالها على قاعدة اللغة وهى انتفاء جملتها لانه المذكور فى
المتن وهذه الامثلة التى ذكرها الشارح لاستعمالها فى الاستعمال
فى الاستقبال على سبيل الندرة فايدة على استعمال الاخر فظاهرها
لا يناسب المقام وكان الشارح اشار بايرادها الى ان جميع
الاستعمالات السابقة فى الماضى **قوله** فيما مضى وبقوله وقتا فوقتا
اشار بقوله فيما مضى الى ان لو على معناها وان المضارع الواقع
موقع الماضى افاد الاستمرار فيما مضى وبقوله وقتا فوقتا الى ان
الانتفاء ملاحظة بحسب الوجود اوقات الوجود فان الطاعة
توجد فى العرف وقتا فوقتا فيلاحظ انتفاؤها كذلك فيكون
المضارع المنفى كالمثبت فى ان الاستمرار المستفاد منه تجددى
لا ثبوتى **قوله** بدليل قوله فى كثير من الامر هذا كلام الكشاف وفيه
بحث اذ المفهوم من هذا القيد ان مرادهم طاعة الرسول
اياهم فى كثير من الامر لا كله فكيف يستدل به على ان
مرادهم انه كلما عن لهم راى فى امر كان معولا عليه اللهم

الا ان

بينة

لانه تبدل منه لم يبعد

وجوهها

فيستحقرون طاعة البشر على المعاصى

التفاسير فان المفهوم ههنا تبدل الصورة بصورة البشر لا حقيقته بحقيقته

بالمعنى من تعلقها بالمعنى

الا ان يجعل استمرار الاطاعة مقابلة للاطاعة فى قليل من الامر ويجعل
قوله كلما عن آه لهم آه على المبالغة **قوله** وتجدده وقتا بعد وقت
قد يقال هذا الاستمرار ابلغ من الدوام الذى تعطيه الجملة الاسمية
لان النفس اذا اعتادت الشئ الا التفته ولا يجب مفارقته
فهذا مخالف لما فى المفتاح آه قيل ما ذكره صاحب المفتاح غير موجه
بحسب المعنى فلا ضير فى مخالفته وذلك لان امتناع عنتهم
ليس باستمرار امتناعه عليه السلم عن اطاعتهم حتى لو لم يستمر
بل اطاعتهم فى بعض امورهم لوقعوا فى العنت وانما وقوعهم
اذا استمر على النبى عليه السلم على ما يستصوبون كما هو ولو
فيمتنع الوقوع بامتناع الاستمرار وانت خبير بان
انتفاء الوقوع لامتناع الاستمرار لا يقدح فى انتفائه بلا
باستمرار الامتناع ايضا لجواز تعدد الاسباب فتامل
على ابلغ وجه واكده لانهم ادعوا احداث الايمان فنفاه
نفيا موكدا ففيه تاكيد النفى ولو حمل قوله وما هو بمؤمن
على نفى الاستمرار الاستمرار والثبوت لما كان نكتة لانهم
ما ادعوا استمرار الايمان بل حدوثه **قوله** وجواب لو محذوف
اى لو رايت امرا فظيعا لا يخفى ان الاولى ان يقدر الجزاء مستقبلا
مناسبا للشرط اى لترى والنكتة التنزيل والاستحضار
المذكوران **قوله** لانه كلام من لا خلاف فى اخباره آه يعنى
ان فى العدول الى المضارع تنبيها على ان اللفظ المستقبل
الصادر عمن لا خلاف فى اخباره بمنزلة الماضى المعلوم
المحقق معناه وايضا لما كانت تلك الامور ماضية تاويلا
مستقبلة تحقيقا روعى الجانبان فاتى بلو وصيغة
المضارع **قوله** وان جعل الخطاب للنبى عليه السلم ولو للتمنى
فلا استشهاد غرض الشارح نفى الاستشهاد اوجعل لو للتمنى
ولا يدخل فى ذلك خصوص الخطاب بل انما تعرض له بيانا
لما فى الواقع من ان الحق كون الخطاب خاصا عند جعل

ان جعل

كما هو اذا اريد به

تحقق

ثم اذا جعل لو
لم يدخل فى ذلك لخصوص

او للتمني لان التمني هنهنا للخلا قطعا لان ستحالته من المتكلم
كانه قال ليتك ترى والتمني للرسول عليه السلام كما كان الترجي
له عليه السلام في لعلهم يهتدون لانه يجزع منهم القصص
فجعل الله تعالى عليه السلام تمنوا ان ايمانهم على نبينا وعليه السلام
على تلك الصفة العظيمة لمتت بهم ثم الحق ان الاية تمثيل
لا استشهاد فان احتمال كون لو للتمني موقع الاستشهاد
قوله بعد ب المكفوفة بما ذهبت البصرية الى انها حرف
والكوفيه والاخفش الى اسم فقيل من فوع محله بالابتداء
ولا خبر له وقيل لا محل لها من الاعراب اذ لا عامل لها لانها
صارعت النفي والنفي لا يعمل فيه عامل **قوله** وفا احد قولى
البصريين والقول الاخر لهم ما ذكره ابو علي في غير الايضاح
او ما ذكره بقوله واما جعلها نكرة اه ولا يخفى ما فيه
من التعسف ونثر النظم اما الاول فلانه فيه تقدير بلا
ضرورة داعية اليه واما الثاني فلفوات حسن ارتباط
قوله لو كانوا مسلمين بما قبله كما لا يخفى **قوله** ويجوز ان يكون
مستعارة للتكثير قلة الودادة المستفادة من رب التي
المذكورة ولا بالنسبة الى عدم الودادة نظرا الى غلبة
الدهشة عليهم والكثرة المستفادة في هذا التوجيه
كثرة الودادة في نفسها ولكل وجه ولا نيا في بينهما هذا و
في ابقاء رب على التقليل بالتوجيه الذي ذكره الشارح نكتة
وهي الايماء الى انه مقتضى العقل ان يحترز الشخص عن كل ما
فيه سوء عاقبة ووبال وان كان نادرا فكانه ادعى انه
يكفي في مقام الردع عن الكفر والتحريض على الاسلام ان الكفار
يتمنون في القيمة احيانا كونهم مسلمين مطيعين
لاوامره تعالى منتهين عن نواهيه عز وجل حين عاينوا
فوايد الاسلام من النعيم المقيم وشاهدوا مضرة الكفر
من الدخول في دركات الجحيم **قوله** كما قال الله تعالى فتثير

سحابا

سحابا والله اعلم يحتمل ان يكون التعبير بالمضارع لكون
اثارة السحاب مستقبلة بالنسبة الى زمان ارسال الرياح و
ان كانت ماضية بالنسبة الى زمان التكلم كما اشار الى ذلك
المحشي في بحث الفصل والوصل **قوله** الى جعله الجملة الثانية
اسمية كقوله تعالى ولو انهم آمنوا الاية مبني على ان الجملة
الاسمية جواب لو وليس كما ينبغي اما لفظا فلانه طباق م
محققي النحاة على انه فعلية ماضوية معنى فقط نحو لو لم
يخف الله لم يعصه او لفظا ايضا واما معنى فلان خيرية
المثوبة لا يتقيد بايمانهم واتقائهم ولا ينتفي بانتفا
فالحق اذا لم يجعل لو للتمني ان الجواب محذوف وهو مثوبة
ثم للابتداء الجملة الاسمية على انها جواب القسم مقدر
قوله دلالة على ثبوت المثبت المثوبة واستقرارها فيه
بحث لان الاسمية انما يدل على ثبات مدلولها وهو كون المثوبة
خيرا لا على ثبات المثوبة وما ذكره انما يتم لو قيل لمثوبته لهم
للدلالة على ثبات المثوبة وقد يتكلف ويقال الاصل في الاية
الكريمة لاثابهم الله مثوبة فالجواب ماضوية تقديرا ثم عدل
الى مثوبة لهم للدلالة على ثبات المثوبة لهم واستقرارها
على تقدير الايمان والتقوى ثم الى مثوبة من عند الله خير
تخييرا لهم على حرمانه الخير وترغيبا لمن سواهم في الايمان
والتقوى فاندفع الاعتراضات الثلاثة **قوله** لانه ظاهر على
لعدم التعرض لما ذكر واما عدم التعرض للعدول عن الماضي
الى المضارع في الجزاء فلعله لعدم وجدان لو في كلام البلغاء
والاكتفاء بالاتفهام لكنه ذكره في جانب الشرط **قوله** واما الجملة
الاولى فلا يقع الا فعلية واما قول المتنبي ولو قلم القيت
في شق راسه من الضعف ما غيرت من خط كاتب فقيل
نحو لانه لا يمكن ان يتق ولو القى قلم ورده ابن هشام بان
الرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى اي ولو جعل قلم والابس

وقدير وكذا قلما بالنصب فالامر ظاهر اذا التقدير حم ولو لابست
قلما هذا وقال الرضي ان شرط لو مجاء اسميه في الضرورة قال
قال لو تضر لما حلق لاسر ما واعلم ان تقديرا لفعل في مثل
قوله تعالى ولو انهم آمنوا الوجهين احدهما ماذكره الشارح
من ان الجملة الاولى لايقع الا فعلية والثاني ان الشرط جملة ولو
المفتوحة مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد **قوله** فلا دلالة
عدم الحصر والعهد فيه بحث اذ قد سبق في بحث تعقيب المسند اليه
بضمير الفصل لا قصد للحصر والعهد في قولك هو البطل المحامي
مع وجود تعريف المسند ومثله رايت بكاء كل الحزن الجميل و
على ما سيأتي فالاولى ان يزاد قيد يخرج امثاله نحو ما زيد
شيئا اي هو ملحق بالمعدومات فليس شيئا حقيرا فضلا
عن التعظيم **قوله** يكون مزاجها عسل وماء المصراع لحسان بن ثابت
من قصيدة يمدح بها النبي عليه السلم ويهجو ابا سفيان صدره
كان سبيئة من بيت راس ويروى وكان سلافة من بيت
راس قرية بين عدة ورملة اشتهرت بجودة الخمر وفي
انها مولدا الشافعي والسبيئة بالهمزة الخمر المشتراة للشرب
واما المحمولة من بلد الى بلد فهو سبيه بالياء لا غير على ما
صرح به الجوهري وتبعه الشارح في شرح المفتاح وفي
ان الجوهري وهم في ذلك والرواية في البيت الهمزة والسلافة
والسلاف ما سال من عصير العنب قبل ان يعصر ويسمى
الخمر سلافة وسلافا وقد روي البيت برفع المزاج ونصب
العسل على ما هو الاصل فارتفاع ماء بتقدير وخالطهما
ماء ويروى برفعين على اضمار الشان واما قول ابن السيد
ان كان زائدة فخطأ اذ لا يزاد بلفظ المضارع بقياس ولا ضرورة
يدعو اليه هاهنا ثم خبر كان قوله بعد البيت المذكور على انيابها
او طعم غض من التفاح هصره اجتناء شبه ريقها بخمر
مزجت بعسل وماء او بطعم تفاح طري كسره اجتناء من

من النحو

من النحو الكمال بفخه ولطافته **قوله** لانهم يجوزون كون المبتدا
نكرة اسم استفهام قد سبق منا في اواخر الباب الاول في بحث
القلب تفصيل متعلق بهذا المقام فليتذكر **قوله** لاستلزام
الحكم على الشيء العلم به ان قلت الحكم على الشيء يستلزم العلم
بالمحكوم عليه ويستلزم العلم بالمحكوم به فلو تم الدليل المذكور
يلزم كون المسند اليه ايضا معرفة قلت الظاهر ان ذلك البعض
لا يدعي في هذا الدليل وجوب تعريف المسند اليه بل اصالته
ورجحانه بناء على وجوب العلم به وكون المعارف بالمعلومية
اقرب ويمكن حطته التنكير في جانب المسند ولزوم مخالفة
الاصلين في تعكيسهما ثبت مدعاه على زعمه ثم الدليل المذكور
على اصالة تعريف المسند اليه في جانب المسند معارض بما هو
اقوى منه وهو لزوم انتفاء الفائدة في الاخبار بالمعرفة على زعمه
فلا ورود لما ذكر **قوله** الثاني ان العلم بحكم من احكام
الشيء آه قيل الظاهر انه يريد العلم بالحكم على وجه انه حكم له لانه
علم بذات حكم المسند لا يستلزم الجواز المذكور ثم العلم المذكور
يستلزم الحكم على ما له الحكم بالفعل اي يتضمنه الا انه اكتفى
بالجواز الكفاية في المقصود بقي هاهنا ابحاث الاول انه لو صح
الدليل الثاني لا يستلزم وجوب كون الفاعل معرفة ايضا الثاني
انه يستلزم وجوب تعريف المسند نفسه لان الحكم يستدعي
العلم بالطرفين على السواء ولا يتاتى الاعتذار المذكور هاهنا
كما لا يخفى الثالث انه يستلزم تعريف المسند اليه وان كان
المسند نكرة الرابع انه لو صح لكفى ان يقال المخبر عالم بالمخبر عنه
لامتناع الخبر عن المجهول المطلق فلا حاجة الى توسيط
الاحتياج بمعلومية المخبر به الخامس اذا حمل الجواز
على عدم الامتناع مطلقا لا من الذات ولا من الغير يندفع
قوله على انه قوله جواز الحكم آه **قوله** ففي الفعل ايضا شيوع
لان قولك جاء زيد آه اجيب بان المحتمل للكون على حالة

الركوب وغيره انما هو المجيء المستفاد من جاءني وهو اسم لا جاءني وهو تم
وكذا المحتمل في طاب زيد لا يكون من جهة النفس وغيره انما
هو الطيب المستفاد من طاب نحو طاب فلا يكون الشيوع في الحقيقة
الا الاسم ولا يكون تعليل وهما وفيه نظر لان التقييد في الفعل
بالحال وغيره انما هو باعتبار ما فيه من الحادث فكما صح تقييده
باعتبار جزء معناه كذا يصح تخصيصه بمعنى بعض الشيوع بذلك
الاعتبار فلا فرق بينهما من هذا الوجه فليفهم **قوله** فقوله
بآخر اشارة آه لا يخفى ان مجرد التغاير لا يكفي في الافادة بوجوده
مع عدمها في الحيوان الناطق حيوان بل لا بد من علم اشتمال
المحكوم عليه على المحكوم به وان اريد الاخرية جزءا او كلا
لزم عدم افادة قولنا الناطق حيوان ناطق ثم التغاير في المفهوم
شرط الافادة ويشترط للصحة اتحاد الطرفين في الوجود الخارجي
او في الذات فلا يرد على قوله ليكون الكلام مفيدا النقض بقولك
الحجر حجر لان الافادة بعد الصحة **قوله** انا ابو النجم وشعري شعري
تمامه لله دري ما اجن صدري تنام عيني وفؤادي
يسري مع العفاريت بارض قفر نقل عن الشارح ان انا
باشباع فتحة النون ليكون مصراعا ولحسن من الاحسان
والعفاريت جمع عفريت وهو الخبيث من الجن والمراد ههنا
الخيالات الفاسدة **قوله** قول ابي نواس فان يكونوا ابراء
من جنايته ابو نواس كنية الفرزدق والبراء بكسر الباء جمع
بري مثل كرام وكريم او بفتحها على انه مصدر في الاصل ولهذا
لا يثنى ولا يجمع او بضمها على ابدال الضم من الكسر كرجال ورباب
على ما ذكره صاحب الكشاف في سورة الممتحنة ثم لا يخفى انه
يجوز ان يجعل البيت من قبيل هو البطل المحامي ومما ينبغي ان
يعلم ان الجزاء في هذا البيت محذوف وعلته قائمة مقامه والمعنى
فان يكونوا براء من جنايته في ربكم فقد كذبتم لان من نصر
الجاني هو الجاني **قوله** والمذكور في بعض الكتب آه وفيه بحث

لانه

لانه ان اراد بالمعلومية المعلومية بطريق من طرق التعريف فانما
المسند بالاضافة فتعريفه يقتضي معلومية المسند بطريق من طرقه
وان اراد المعهودية فالحكم المذكور لا يختص بالاضافة بل
يعمها والتعريف باللام وبالموصولية **قوله** لكن قوله بامر معلوم
آه هذا نقل بالمعنى اذ ليس نظم الكلام في هذا الكلام و
الايضاح على هذا الاسلوب **قوله** فلفظ الكتاب ناظر
الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال فلا ترتفع بهذا
الوجه المخالفة بين الايضاح والتلخيص لكن بقي البحث في المخالفة
بين كلامي الايضاح ذاته قال اولا واما تعريفه فلافادة اما
على امر معلوم له بطريق من طرق التعريف بامر آخر معلوم له كذلك
واما لازم حكمه بين امرين كذلك ثم قال تفسير هذا انه قد يكون
للشيء صفتان من صفات التعريف وسيرد الكلام الى ان
قال لكنا اذا كان للسامع اخ يسمى زيدا وهو تعرفه بعينه
واسمه لكن لا يعرف انه اخوه فنقول له زيد اخوك سواء عرف ان له
اخا ولم يعرف ان زيدا اخوه او لم يعرف ان له اخا اصلا فقد
صرح اولا بمعلومية الطرفين مطلقا سواء كان تعريف
المسند بالاضافة او غيرها وحكم آخرا بان المسند اذا كان
معرفا بالاضافة لم يجب كونه معلوما للسامع والجمع بين
كلاميه في نفسهما ان امكن بما اشار اليه الشارح من ان
الاول ناظر الى ما يقتضيه الاضافة بحسب اصل وضعها والثاني
الى ما طرأ عليها في الاستعمال لكن يرد عليه انه ذكر الكلام الثاني
تفسيرا للاول فالتفسير لا يطابق المفسر لما تحققت من ان
المفسر يدل على ان الجزء في الصورة المذكورة معلوم كذلك
والتفسير يؤذن بخلافه على ان جواب الشارح فلفظ الكتاب
ناظر الى اصل الوضع آه مبني على ان المراد بالمعلوم المعهود
والمعهودية حاصلة في اصل وضع الاضافة وقد تقرر
عندهم ان المضاف الى المعرفة وذي اللام والموصول سواء

سببه في الافكار منه يشعر بان لام الحقيقة ليست من الموضوعات الاصلية بل من الطارية بحسب الاستعمال وظاهر كلمات القوم لا يساعده فالقول ان يصار الى ما ذكره الفاضل المحشي في وجه التلفيق وحاصله ان المراد بالمعلوم ما يعم المعهود وغيره وان لا منافاة بين ان يكون المسند في قولك زيد اخوك معلوما للمخاطب بطريق من طرق التعريف وبين ان لا يعرف ان له اخا اصلا لما ذكره **قوله** صفتان من صفات التعريف بالاضافة لادنى ملابسة اى صفتان معلومتان بطريق من طرق التعريف ككون الانسان مسمى بزيد وكونه اخا لعمرو وكونه مشارا اليه وامثالها وايهما كان بحيث يجهل الآخر اريد بيان نكتة التاخير على وجه الاستعمال اهتماما والا فبيان سبب تقديم احدهما المستفاد من قوله فايهما كان بحيث يعرف السامع آه يتضمن بيان سبب تاخير الآخر **قوله** واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين الى قوله ولا يصح زيد اخوك علم صحة زيد اخوك ليس بمجرد ان السامع عارف بان له اخا ولم يعرفه على التعيين فيجب ان يقدم اللفظ الدال عليه كيف وقد صرح في الايضاح انك تقول زيد اخوك سواء عرف ان له اخا آه كما نقله الفاضل المحشي لان مراد المتكلم في هذا التصوير تعيين الاخ عند السامع وهذا مقتضى موضوعيته ذلك ومحمولية ما به التعيين كرنه كان مراده في زيد اخوك ان يعرفه ان زيدا اخوه وهذا يقتضي حمل الاخ على زيد والحاصل ان السامع اذا عرف ان له اخا انه يقع زيد يجوز تقديم اخوك وتاخيره بحسب الاعتبارين وبهذا التقرير سقط ما يقع يفهم من قول المص في الايضاح سواء عرف ان له اخا انه يقع زيد اخوك في صورة معرفة السامع ان له اخا مع انه يقع ان عرف ان له اخا في الجملة وان اردت ان تعينه عندك قلت اخوك زيد وهل هذا الا تناقض **قوله** ولهذا قيل في بيت السقط نحوض بحراه آه قيل مثاله من باب القلب وقيل المؤخر مبتدأ قدم عليه الخبر المعرف اعتمادا على قرينة المقام **قوله** محل نظر لان قولنا ولا اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تائب يدل على انه عرف ان انسانا تائب فلا يتقدم اللفظ الدال عليه ويقول التائب زيد على ما يقتضيه القاعدة السابقة المقررة في اخوك زيد والجواب عن طرف الزمخشري ان في تقييده الانسان بكونه من اهل بلدك اشارة لطيفة الى ان غرضه ان في ذلك الانسان من يعرفهم باشخاصهم واعيانهم واسمائهم

فقد استوى

فقد استوى المسند والمسند اليه في المثال المذكور اعني زيد التائب في المعلومية بطريق من طرق التعريف وليس مقصد المستخبر الا العلم بالانتساب ولك ان تسال ان اى شخص من تلك الاشخاص ثبت له هذه التوبة المعهودة وان يسال ان التائب المعهود هل هو زيد او عمرو ثم انه اعتبر من في السوال المذكور اعني من هو مبتدأ والضمير الراجع الى التائب اعني هو خبرا على ما هو المشهور وهو مذهب الجمهور وجعل الجواب زيد التائب ليلائم المقصد الذي هو ايراد النظر لقوله تعالى واولئك هم المفلحون **قوله** على طريقة انت الرجل كل الرجل قيل حق العبارة ان يقول كل رجل اذ مدخول كلمة كل اذا دخلت على المعرف باللام يكون لاحاطة الاجزاء كما تقول كل الرمان ماكول والمراد هاهنا الافراد اى كل فرد من افراد الرجل وايضا اللام تفيد الكلية فلا حاجة الى الجمع بينهما والجواب انا نمنع كلية هذا الحكم كيف وقد قالت عائشة رضي الله عنها كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل فالمراد الجزئيات لا الاجزاء وقد قال عليه السلام كل الطلاق واقع الا طلاق المعتوه ثم اذا دخلت كل على ما فيه الالف واللام واريد الحكم على كل فرد فهل يبقى حرف التعريف يفيد العموم وكل تاكيد لها او انها لبيان الحقيقة حتى يكون تاسيسا كل من الامرين محتمل بقي هاهنا ابحاث الاول انه على تقدير ابتناء القصر على الايجاز لم يصح ان يقع الكاتب الحيوان لانه لا يستلزم ان يكون كل حيوان كاتبا **الثاني** ان ما ذكره في بيان الحصر لو تم لدل على وجوب الحصر في كل معرف بلام الحقيقة مع ان قوله والثاني قد يفيد جزئية الحكم **الثالث** انهم صرحوا بان المصادر موضوعة من حيث هي للماهيات من حيث هي ولذا لا يثنى ولا يجمع خصوصا مثل رجعى وبشرى وذكرى ونظائرها ينبغي ان يفيد حملها على موضوعات حصرها عليها ولم يقل به احد ولك ان تجعل وجه النظر هذه الوجوه **الرابع** ان ما ذكره الشريف من ان المحمول في صورة كونه منكرا نحو زيد

علي موضوعاتها حصرها عليها
ولم يقل به احد

انسانا لو كان ما صدق عليه المفرد وكان عين زيد لم يكن حمل حقيقة
ليس بظاهر لان تغاير وضع الموضوع لكائنات والمحمول كان في حقيقة
الحمل عند اصحاب الفن فتامل **قوله** واما مخاض واما عشار المخاض
الحوامل من النوق ولا واحد لها من لفظها والعشار بالكسر جمع عشراء
وهي الناقة التي اتت عليها من يوم ارسل فيها الفحل عشرة اشهر
ويزول عنها اسم المخاض عنها ثم لا يزال ذلك اسمها حتى تضع
وما بعدها تضع ايضا **قوله** ليس معناه انك الكامل في المحبوبية
والفرق بين المعنيين ان في الاول ادعاء قصر صفة المحبوبية على المخاطب
قصرا حقيقيا ادعائيا وفي الثاني قصر صفة المحبة على كل فرد كل منهما
وهي محبة المتكلم قصرا حقيقيا ادعائيا ايضا لا يقال ليس في الاول
قصر جنس المحبة على المخاطب حيث صرح بان المعنى الاول انك
الكامل في المحبوبية وليس فيه قصر المحبوبية المطلقة لانا نقول
هذا الذي صرح به مآل المعنى في قصر الجنس ادعاء كما اشار اليه
بقوله فيما سبق او مبالغة لكماله فيه هذا ثم لا يخفى ان المثال المذكور
يمكن ان يجعل من قبيل قولك العبد يعني ان اتصافك بالمحبوبية
امر ظاهر لا شك فيه كما في قولنا انت المظلوم ولا يخفى جواز كون
هذا المثال من قبيل انت الشجاع لكن الشايع في الاستعمال والمعتبر
عندهم هو ما ذكره الشيخ **قوله** اذا قبح البكاء على قتيل البيت اوله
الا يا صخر ان ابكيت عيني ∴ فقد اضحكتني دهرا طويلا ∴ بكيتك
في نساء معولات ∴ وكنت احق من ابدى العويلا ∴ دفعت بك
الجليل وانت حي ∴ فمن ذا يرفع الخطب الجليلا ∴ اذا قبح البكاء
البيت ∴ لان القصر وعدمه التقابل الملحوظ تقابل العدم والملكة
اي عدم القصر عما من شانه ذلك فلا يرد ان فيما ذكره ارتفاع
النقيضين للنقيضين واعترض عليه الشريف بانه مع هذا التكلف
مستدرك في البيان قطعا ويمكن ان يجاب بان فيه تحقيق اعتبار
العموم لانه اذا وجب فيما شانه ان يقصر كان وجوبه
فيما قصر بالفعل اولى بقي فيه بحث وهو ان المعهود يجوز ان يكون

كليا كما اذا قلت الحيوان ناطق فان اللام فيه للعهد والمعهود
بعض من مطلق الحيوان وهو المدرك للكليات نعم فيه شائبة
الجنسية لكن لامه لام العهد عند ارباب الفن فيما يمكن
القصر في مثل هذا الحيوان **قوله** فيرد بان المعنى المعنى الشخصي
الذي له الصفة صاحب الاسم فيكون المنطلق بهذا المعنى صار
كالاسم في دلالته على الشخص والذات وزيد بالمعنى المذكور
صار كالصفة في دلالته على معنى قائم بالغير فالمبتدا هو
الاسم او ما في تاويله وهذا هو مراد القائل المذكور لا امتناع
كون المنطلق ونحوه مبتدا وامتناع كون زيد ونحوه خبرا مطلقا
فالتحقيق ان النزاع لفظي **قوله** وانما المجهول عنده اتصافه
بكونه صاحب اسم زيد فيه بحث اذ قد يعلم الاتصاف بكونه صاحب
هذا الاسم فلا يحتاج الى هذا التاويل ان قلت المراد اتصاف
المنطلق قلت فقد لا نعلم عن المنطلق المعهود بان يسمع ان
شخصا ما في اهل بلدة انطلق فاشتبه عليه انه من الاعيان
فليتامل لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة فيه بحث لان
الحمل في غيرها يكون المحمول فيه امرا كليا مفسرا باتحاد المتغايرين
ذهنا بحسب الوجود الخارجي بحيث يصدق هذا التعريف
ينبغي ان يصح ولا شك ان التغاير والاتحاد من الجانبين فكما صح
زيد ناطق فليصح الناطق زيد بلا تاويل اللهم الا ان يوجه
ما ذكره خاصة اضافية للحمل فهو تفسير بالاعم لا المساوي
قلت لم لا يكفي التغاير باعتبار العنوان على ان عدم الصحة غير
عدم الافادة **قوله** والانشاء ليس ثابتا في نفسه فلا يكون ثابتا
بغيره فيه بحث اما اولا فلان مدلول الكلام الطلبي هو الطلب
الثابت في نفسه لا المطلوب الذي هو ليس حاصلا معه واما
ثانيا فلان الاخبار الواردة على المستحيل غير ثابتة اتفاقا
مع ثبوتها لغيرها على معنى اتصاف الغير بها ويمكن ان يحقق
المراد بعدم ثبوت الانشاء في نفسه انه مع قطع النظر

عن اللفظ ليس بثابت لانه اتحاد معنى بلفظ يقارنه فلا يمكن ان يخبر
بثبوته للمبتداء لانه يقتضي الثبوت قبل الاخبار فليتامل ولما
يحتمل الصدق والكذب للاتفاق على ان اصله الافراد واحتمال الصدق
والكذب انما هو من صفات الجملة انما هو في الخبر والقضية اي في
الكلام الخبري والقضية الموجبة **قوله** الا يرى ان الظرف في نحو ابن زيد
واني هذا ومتى القتال هذه الامثلة ونظايرها ليست مما النزاع فيه
اي مما الخبر فيه انشاء لان الاستفهام في الحقيقة داخل على النسبة
بين المبتداء المذكور والخبر المقدر لا على الخبر وحده . وكذا في قوله تعالى بل انتم
لا مرحبا بكم حكم الفاضل المحشي بوجوب تقدير القول في الانشائية
الواقعة خبرا عن المبتدا لكن فيه بحث لان الظ ان قوله تعالى بل انتم
لا مرحبا بكم انشاء للدعاء على المخاطبين للاخبار عن استحقاقهم
اياه وكذا في نعم الرجل زيد انشاء للمدح لا اخبار عن استحقاقه
للمدح وقد سبق منا فيه بحث وهو حسبي ونعم الوكيل بحثا اخر
فليتدبر **قوله** وزيد كانه الاسد ليس المراد التشبيه والا احتمل
الصدق والكذب بلا شك مبالغة في نفيها عنه بل يقول المراد
منه انشاء التشبيه لا الاخبار عن شبهه اياه فلا يحتملهما على
هذا النقل ايضا فليفهم بحال ماهو هذه الباء اما زائدة
او الوصف مصدرها والاولى لان الخبر ليس بمصدر ومقتضاه
الوصف مصدرا ايضا على ما لا يخفى **قوله** فاذا جاء بعده انما قال بعده لان
الاصل البعدية ويمكن التقدير في مثل في الدار رجل على ما لا يخفى **قوله**
بضمير المقيد به يخرج عن ظاهره مثل قولنا زيد ضرب ذلك الا ان يوق
المراد الضمير وما يؤدي مؤداه **قوله** فعلى هذا يختص التقوى آه سياق
الكلام يدل على ان المعنى فعلى هذا ما ذكره صاحب المفتاح لكن يرد
عليه ان تخصيص الضمير المذكور في التعليل بما يسند اليه الفعل
تقييد بلا دليل فان المذكور فيه هو الضمير مطلقا ولا دليل في
الكلام على ذلك التقييد كيف وقول السكاكي في زيد عرفت ان
الرفع يفيد تحقيق انك عرفت زيدا يدل على ان ما ذكره في تعليل

التقوى محمول على اطلاقه فيقول في المثال المذكور زيد يصرف الى نفسه
ما بعده وهو وقوع الضرب عليه ثم لما تضمن الجزاء ايقاع الضرب على
ضميره تحقق تكرارا شاء بالوقوع اليه وتقوى الحكم وقس على
ذلك نظايره وبالجملة ان حصر السكاكي الضمير المذكور في التعليل
التعليل بما يسند اليه الفعل ان كان تقييد بلا دليل وان لم
يقيد فالشرط وجود التقوى في مثل زيد ابوه منطلق ويرد
عليه انه جعل المسند السببي فيما لا يراد به التقوى فافهم
قوله كما سبقت اليه الاشارة يعني في شرح قوله والمراد بالسببي نحو
زيد ابوه منطلق .. وهو ان الاسم لا يؤتى مصرحا به آه لا يخفى ان الحكم بعد
التوطية والتقدمة يعم مثل ان زيدا قائم وما زيد بقائم وكان
زيد قائما وامثالها ولعل غرض الشيخ ليس في المجرد عن العوامل
اللفظية لكن يلزم ان لا يوجد التقوى عنده في مثل في الدار
رجل **قوله** قلت هو داخل في التقوى فيه بحث اما اولا فان اللام في
قوله فللتقوى للغرض لما يرشد اليه تفصيل الباعث لكون الخبر
جملة وقد سبق انه لا قصد للتقوى في صورة التخصيص اللهم
الا ان يوق بالقصد التبعي وهو خلاف ما قال به فيما سبق واما ثانيا فلانه
لا احتمال للتقوى في رجل جاءني عند المص كما صرح به الشارح في مباحث
تقديم المسند اليه اللهم الا ان يحمل ما سبق على المص فهو سهو في نقل
كلام الشيخ لا انه مذهب المص نفسه **قوله** وبعد تسليم العرفان لا حاجة
الى التاكيد جوابه ان العرفان المسلم هو المطابق والمؤكد هو العرفان
المضاف الى المتكلم وغيره **قوله** لما مر اي لقصد الدوام والثبوت في الاسمية
والتجدد والحدوث في الفعلية وللاعتبارات المختلفة الحاصلة من
ادوات الشرط في الشرطية **قوله** لان الاصل في التعليق هو الفعل
وذلك لان العامل انما يعمل لافتقاره الى غيره والفعل اشد افتقارا لانه
حدث ويقتضي صاحبه او محله وزمانا وعلة فيكون افتقاره من
جهة الحدث ومن جهة التحقق وليس في الاسم الا الثاني ورد جماعة
منهم ابن مالك على من قدر الفعل بنحو قوله تعالى اذا هم مكروا ما

في الدار زيد لان اذا الفجائية لا يليها الفعل وما لا يقع بعدها الفعل
فعل لا مقرونا بحرف الشرط نحو فاما ان كان من المقربين فروح وريحان ولئا
عنه ابن هشام بان الفعل مقدر مؤخرا **قوله** ولانه قد ثبت تعلقها
الضمير في تعلقها راجع الى الظروف المعلومة بقرينة ذكر الظرفين
وسبقا في الذهن اليه من لفظ المتعلق اشيا قد ظاهرا ويرد على الدليل
المذكور ان الظرف الواقع صلة واقع موقعا لا يغني عنه المفرد
بل اذا وقع فيه مفرد يأول بالجملة والظرف الخبر به واقع موقعا
هو للمفرد بالاصالة واذا وقعت فيه جملة يأول بالمفرد فلا يصح
ان نتواحدهما معاملة الاخر **قوله** وكان ينبغي ان يقول اذا الظرف
مقدر بالفعل لما اعترف بصحة المعنى على هذا القول فليجعل
ضمير هو راجعا الى الظروف الدال عليها لفظ الظرفية لمساعدة المقام
وليس في ذلك كثير تكلف لا يرتكب لتصحيح الكلام وليس في عبارة الايضاح
ايضا ما يوجب ارجاعه الى الظرفية المذكورة بطريق الاستخدام لا فيها
غول غاله الشيء واغتاله اذا اخذه من حيث لم يدره وقوله تعالى لا فيها غول
ولا هم عنها ينزفون اي ليس فيها غائلة الصداع لانه قال في موضوع آخر موضع
آخر لا يصدعون وقال ابو عبيدة الغول ان يغتال عقولهم **قوله** اي بخلاف
خمور الدنيا فيه بحث لانه مناقض لما صرح به في بحث المساواة ردا على
من زعم ان تقديم الخبر على المبتدا في ولكم في القصاص حيوة للاختصاص
من ان تقديم الخبر على المبتدا المنكر في مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص ثم
لو لم يجعل قوله لا فيها غول معدولة بل سالبة لامكن ان يفرق بين المثالين بان
المفيد للاختصاص تقديم ما حقه التأخير كما صرح به الشارح في بحث القصر
وحق الخبر في نحو في الدار رجل التقديم ليتخصص المبتدا المنكر به فلا يفيد
الاختصاص واما فيما نحن فيه فقد صح وقوع النكرة مبتدا بالوقوع في
سياق النفي وكان حق الخبر التأخير ولذا افاد تقديمه الاختصاص لا يقال الغول
مصدر فصح وقوعه مبتدا وان لم يقع في سياق النفي كما في سلام عليكم
فثبت في الآية تقديم ما حقه التأخير لانا نقول ذلك مخصوص بالمصدر
المدعو به على ما في اللب اوالمراد به التعجب ايضا على ما

في مغني اللبيب فان قلت التنوين في غول للتنويع اذ ليس المراد الغول
المطلق كما نبهت عليه فبهذا القدر صح وقوعه مبتدا بلا تقديم
الخبر عليه فكان تقديم الخبر عليه بلا حقه التأخير مفيدا
للاختصاص المذكور بخلاف قولك في الدار رجل اذ مصحح
وقوع رجل مبتدا تقديم الخبر عليه حيث لم يعتبر فيه كون التنوين للتنويع
ولا تم علم افادة الحصر ايضا قلت فلا يلزم من علم افادة في الدار رجل
للتخصيص علم افادة قوله تعالى ولكم في القصاص حيوة اذ قد صرح ان
التنوين في حيوة للتنويع فيندفع النظر الذي اورده في بحث
المساواة **قوله** فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس لان
الحمل على العكس يستدعي جعل التقديم لقصر المسند على المسند اليه والقا
انه لقصر المسند اليه على المسند كما دل عليه سياق كلامه وصرح به
الفاضل المحشي في جواب مولانا يوسف العين بناء على ان التقديم
يفيد قصر المسند على المسند اليه مما لا يعتد به الا اذا ثبت نقل من
الثقاة **قوله** وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها غول قد بين فيما
سبق ان القصر في لا غول غير حقيقي ولعل ذكره ههنا لانه ذكر الباعث
الى حمل القصر على غير الحقيقي في نظايره فاشار الى وجود مثل
هذا الباعث فيه ايضا بتذكير ما سبق **قوله** من ان الاختصاص على
ما ينبغي ان دينكم اه مبني على انه يلزم من الاختصاص بالمعنى المذكور
ان لا يتجاوز دين رسول الله صلى الله عليه واله الى غيره من المؤمنين
ودين المخاطبين الى غيرهم من الكفرة وقد اشار الشارح الى دفعه
بان القصر اضافي **قوله** يدل على معنى ان المختص اه الظاهر ان العلامة
لم يرد بالتخصيص ههنا معنى القصر بدليل قوله في التمثيل معنى قائم زيد
ان زيدا المختص به القيام دون القعود فان قائم زيد معناه
قصر زيد على القيام وما ذكره اذا حمل الاختصاص على معنى
القصر فصار الاختصاص زيد على القيام بل المراد بالاختصاص
هو التعلق كما في قولهم الحلول هو الاختصاص الناعت فمراده
ان معنى قائم زيد ان زيدا الثابت له القيام دون القعود فعلى هذا

يندفع عن العلامة الخبط التام الذى ذكره الفاضل المحشى **قوله** لتوهم انه
نعت له لاجراى توهما قويا لتعاضد الامرين فى ذلك استدعاء
المنكر فى مقام الابتداء الوصف وصلاحية الظرف له فلا يرد جواز زيد القائم
ونحوه مع وجود الالتباس بالنعت على ان المدعى التقليم فيما حصل به دفع
الالتباس فلا يرد جواز ماذكره لتحقق التباس المبتداء بالخبر على تقدير تقديم
الخبر ثم كون قوله لامنتهى لكبارها صفة للهمم لايقدح لان احتمال الوصفية
بعد وصف آخر يكفى لماذكره ولتقديم الظرف فى البيت احتمال آخر وهو الاسمية
لكن لايضر فى التمثيل لما فهم **قوله** لجواز ان يكون قائم مبتداء ورجل بدلا منه
اى ويكون الخبر محذوفا نحو فى الدار ونحوه ولا يجوز ان يكون قائم مبتداء ورجل
رجل فاعلا له لان الاعتماد شرط لعمل الرفع والنصب عند محققى النحاة ولذلك ذكر
فى اللبيب فى تعريف المبتداء او مسند نفت رافع لظاهر مع همزة الاستفهام
او ما النافية فليرجع الى شرحه لا انى قائم لايصح للابتداء لكونه
نكرة محضة والبدل ليس من المخصصات لانا نقول بعد التنزل
عما ذكره ابن دهان يقدر الخبر مقدما نحو عندى او فى الدار قائم
رجلا ويحمل تنوين قائم رجل على الافراد او النوعية فيحصل التخصيص
كما فى شر اهر ذا ناب على انه قد جوز جمهور النحاة الابتدا بالنكرة
اذا كانت موصوفة او خلفا من موصوف كما قالوا فى قولهم ضعيف
عاد بقرملة اى رجل ضعيف فيمكن ان يجعل المثال من هذا
القبيل اى شخص قائم رجل فتامل **قوله** او لانهم اتسعوا معطوف
بحسب المعنى على قوله فانه يتعين فلا يجب التقديم كقوله تعالى واجل
مسمى عنده لان الاكثر فى الاستعمال تقديم الظرف على النكرة
الموصوفة نحو عندى ثوب جيد ولى عند كيس وذلك لانه لو اخر
لاحتمل ان يكون وصفا آخر وانما لم يقدم فى الآية الكريمة لان المعنى
اجل مسمى عنده تفخيما لشأن الساعة فقد تضمن معنى الاستفهام
المقتضى للصدارة **قوله** ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا
بعد حصول الحكم قد تكلف فى الجواب عن الايراد بان التخصيص بسبب
تقديم الحكم اى المحكوم عليه امر اعتبارى اعتبره المتكلم فى ذهنه

وجعل

وجعل تقدمه فى الذكر دليلا عليه بحيث يعرفه السامع ان حكمه بالخبر
على مخصص وليس المراد ان المتكلم حكما اولا على غير مخصص ثم يتقدم
الحكم عليه فتدبر تخصيص المحكوم عليه فتدبر **قوله** على تضمين
اشرف معنى فعل متعديا او على كونه متعديا بنفسه على ماذكر فى الكشاف
وهمنا نكتة ينبغى ان يتنبه لها وهى ان اللفظ فى صورة التضمين مستعمل
فى معناه الحقيقى والمعنى الآخر مراد بلفظ آخر محذوف دل عليه بذكر
ما هو من متعلقاته كيلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتارة يجعل
المذكور اصلا والمحذوف حالا وتارة يعكس فان قلت اذا كان المعنى
الآخر مدلولا عليه بلفظ محذوف لم يكن فى ضمن المذكور فكيف قيل
متضمن اياه قلت لما كان مناسبة المعنى المذكور بمعونة ذكر صلة
قرينة على اعتباره جعل كانه فى ضمنه **قوله** وهو سهو اه السهو فى
التوجيه الاول فهو ان الغرض اضاءت الدنيا بسبب هذه الثلاثة
او ضعفه المبالغة المناسبة للمدح وعلى الوجه الاول لا يفهم هذا
المعنى كما لا يخفى واما وجهه فى الثانى فلان اشرق يجىء متعديا
بنفسه كما ذكره صاحب الكشاف فى قوله واشرقت الارض بنور ربها
فعلى هذا تقدير صحة المعنى لا احتياج الى التضمين على ان المعنى فى الوجه
المختار انهم انفسهم دووا اشراق والدنيا مشرقة بمحبتهم
وانعكاس اشعتهم سواء قصدوا اشراقها ام لا وعلى هذا الوجه
انهم متقلبون على اشراقها وانارتها والاول اقوى قال الشريف
فى شرح المفتاح وقد يقال الاولى ان يجعل ثلثة مبتداء خبره محذوف
اى لنا ثلاثة موصوفة بكذا فيكون شمس الضحى وما عطف عليه
بدلا وبيانا او يكون المثال خارجا عما نحن فيه ولا يبعد ان يقال
ان فيه ضعفا لتبادر الذهن الى ان يكون الغرض الاصلى مدح
الشاعر نفسه كما لا يخفى **قوله** لانه كلام يفترض كلام واشكال لو
ذلك لانه قال له اقترفك ضاحكا اى بدلا سنانه وكان
تعديته بعن لتضمنه معنى الكشف هذا وقد بقى همهنا بحث وهو
انه لا اختلاف ولا اشكال فى اصل مدعى السكاكى وانما الاشكال

بما تضمنه تفصيله فهذا الذي ذكره الشارح انما ينتهض وجها لعدم
ايراد المص قول السكاكي بتمامه لا لعدم عذره **قوله** قصد افادة
التجدد من مقتضيات تقديم المسند لا ظهرات تركا المص ذلك
لظهوره فافهم **قوله** خارجة بقوله في الدرجة قال الفاضل
المحشي اذا كان الاسناد الاول في هذه الامثلة هو اسناد الفعل
الى المبتداء كان هذا الاسناد في الدرجة الاولى فكيف يتصور خروج
هذه الامثلة بهذا القيد بل يجب ان يكون داخلة فيه واردة نقضا
على ما ذكره من القاعدة القايلة ان الفعل مقدم البتة على ما اسند
اليه في الدرجة الاولى وفيه بحث ظاهر وهو ان القاعدة ليست مما ذكره
بل ان الجملة اذا قصد بها التجدد يجعل مسندها فعلا ويقدم
البتة على مسند اليه في الدرجة الاولى حتى اذا قدم على ما اسند اليه
الفعل في الدرجة الاولى على الفعل كما في هذه الامثلة لا يفيد تلك الجملة
التجدد فتخرج الامثلة بهذا القيد وقد يوجه في توجيه كلام الشريف
قول السكاكي وتقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى والحاصل
ان الضابطة كون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت
جعل المسند فعلا على الاطلاق وقوله ويقدم البتة على ما يسند
اليه في الدرجة الاولى بيان حال جعل المسند فعلا بقرينة قوله البتة
على ما يشهد به الذوق السليم والطبع المستقيم فلا غبار على كلام
السيد الشريف وانت خبير بان عبارة السكاكي ليست نصا فيما
ذكره حتى يرد اعتراض الشريف اذ يجوز ان يكون معنى البتة
وجوب تقديم الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وقت ارادة
التجدد مطلقا والحق ان كلام الشريف هيهنا محل نظر وان اسناد
السكاكي الاحتراز المذكور الى قوله في الدرجة الاولى من قبيل اسناد
الشيء الى الجزء الاخير من سببه وان كان المحترز به مجموع قوله
ويقدم على ما يسند اليه في الدرجة الاولى فتامل **قوله** ولا طيف
خيال بالنصب معطوف على الضمير المنصوب في لم يره وطيف
الخيال مجيئه في النوم والمقصود ان المعترض لم يره مقصود

السكاكي

السكاكي بعينه ولا بصورته الخيالية **قوله** فالقول بان كل جملة اسمية
تفيد الثبوت وهم القول بما ذكر وان لم يكن مصرحا في كلام الشيخ
والشارح الآن لما ذكر ان كله من الجملة الثلاثة اعني انا عرفت
وزيد عرف يفيد الثبوت وما ذلك الا لكونها اسمية لزم منه
ان كل اسمية تفيده **قوله** بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة
فعلية يريد ان ذلك الحكم الكلي انما يصدق اذا كان الموضوع مقيدا
بما ذكره اي بعدم الخبر جملة فعليه واما اذا كان كذلك فهي تفيد
التجدد الا ان ينضم قرينة على الثبوت كالعدول عن النصب فافهم
مما لا يخفى بطلانه لان المسند اليه واحد بالذات ونسبة المسند
الواحد الى شيء واحد لا يكون بالثبوت والتجدد معا وهذا ظاهر
وما قيل من انه ان اعتبر ثبوت حقيقة العرفان فهو ثابت وان اعتبر
ثبوت افراده فهو متجدد فلا بطلان فكيف علم خفائه مما لا يلتفت
اليه لان اعتبار حقيقة العرفان في احد الاسنادين وافراده في الآخر
تحكم مع انه مخالف لاطلاق الحكم بافادة التجدد بطريق القصر
في المثالين المذكورين **قوله** كالمجرور في قولنا دخلت على زيد فان
زيدا ليس مسندا اليه اصطلاحا لانعدام الرفع فيه لفظا
ومحلا مع لو تم احدهما فيه **قوله** ليس الا بين المبتداء والخبر وبين
الفاعل وفاعله واسناد جملة عرفت مثلا الى انا من الاول واسناد
عرف الى الضمير المتصل من الثاني واما اسناد مجرد عرف الى الضمير المنفصل
المقدم اعني انا فليس شيئا من القسمين **قوله** فلا بد هيهنا
من زيادة اعتبار ما يعني ان الشارح لم يتعرض لذلك الاعتبار
الزائد وحاصل هذا الاعتراض ان ظاهر كلامه غير واف بالمقصود
قوله لا يخ عن اعتراف بذلك حيث قال انما يدل على اولوية اسناد
الى الضمير **قوله** واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد
عرف حاصله ان الاحتراز عن الخروج لا الدخول يعني انه
لو قال ويقدم البتة على ما يسند اليه بلا تقييد بقوله
في الدرجة الاولى لورد عليه نحو زيد عرف فانه مفيد

للتجدد مع انه خرج عن الضابطة لانه لم يتقدم على ما اسند اليه وهو زيد فلما قال في الدرجة الاولى علم من هذا التقييد ان افادة التجدد انما يقتضي وجوب تقديم المسند الذي هو الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى على ما يسند اليه مطلقا وهو موجود في نحو عرف **قوله** لان كل فعل مسند دائما اه واما الافعال المكفوفة بما مثل قلما يكون فعله لم يلتفت اليها لانها قلما يكون **قوله** واما ما نقل اه يعني ان المص لو قال جميع ما ذكر في هذا الباب والذي قبله غير مختص بالبابين لم يرد ان يكون جميع ما ذكر فيهما يعني كل واحد واحد جاريا في واحد واحد مما يصدق عليه انه غير هذا الباب والدليل على ان مراد القائل هذا انه مثل عدم جريان الجمع في غير البابين كالتعريف في الحال والتمييز فان التمييز يجري في المفعول وهو من غير هذين البابين عند هذا القائل ان يجري في كل واحد من غير هذين البابين ويرد عليه ما رد الشارح **قوله**

الباب الرابع في احوال متعلقات الفعل

المحققون بكسر اللام في المتعلق وان صح الفتح ايضا والمراد بها معمولات الفعل والمتعارف ان المعمول متعلق والعامل بالكسر في الاول والفتح في الثاني وسره ان التعلق هو التثبث والمتثبث بالكسر هو المعمول الضعيف وبالفتح هو العامل القوي **قوله** قد سبقت اشارة اجمالية يعني في التنبيه السابق بقوله كثير مما ذكر غير مختص بهما اه **قوله** واراد بالاحوال بعضها بقرينة المقام وان كان الجمع المضاف ظاهرا في العموم **قوله** الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل الظاهر ان الظرف معمول لمضاف مقدر اي ذكر الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل وادخل ههنا كلمة مع على التابعين اعني المفعول والفاعل اللذين كل منهما قيد للفعل مراعيا بها مجرد المصاحبة فانها قد يستعمل في هذا المعنى كما صرح به الشريف في حواشي المفتاح وان كان الشايع دخولها على المتبوع رعاية لامر خطابي وهو ان الكلام في متعلقات الفعل من حيث هو مضاف اليه وحق المضاف اليه ان يقدم في الذكر

التفصيلي

التفصيلي ثم جرى على الاستعمال الشايع من دخولها على المتبوع والوجه هو الاول لان كان الثاني فيه رعاية امر لفظي لوضوح الفهم وهو ارجاع الاولين من الضمائر الاربعة الى شيء واحد وكذا الثانيين ووجه الوجاهة التي احال به على التامل ما فصله المحشي من ان لقائل يقول لا تم ان قوله فيما بعد فاذا لم يذكر متعلق بالمفعول لم لا يجوز ان يتعلق بالفعل كما هو المناسب لقوله الفعل مع المفعول ويكون النفي متوجها الى القيد اي اذا لم يذكر الفعل مع المفعول بل ذكر وحده وعجيب ان يرجح تعلقه بقول المص في الايضاح الذي هو كالشرح لهذا الكتاب بعد قوله هناك حال الفعل مع المفعول كحاله مع الفاعل اه واذا تقرر هذا فنقول الفعل المتعدي اذا اسند الى فاعله ولم يذكر له مفعول وبان مطمح النظر والمقصود بالبيان فيما نحن فيه عدم ذكر المفعول مع الفعل والتعلق بالمفعول صريح فيه على ان فيما ذكره القائل مخالفة لاستعمال الشايع اعني دخول مع على المتبوع في مواضع وفيما ذكره الشارح والمحشي مخالفة في موضع واحد لنكتة خطابية بعد تقتضيه كما نبهناك عليه **قوله** اي تلبس الفعل بكل منهما في العبارة مسامحة اذ ليس الغرض من ذكر كل منهما مع الفعل افادة تلبس الفعل بكل منهما فالاظهر ان يقول اي تلبس الفعل بما ذكر معه والمقصود واضح **قوله** ومن هذا يعلم اه اي مما ذكره نقله عن الايضاح من ان تلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه وان لم يصرح بكونه نقله عنه وكان الاولى تصريحه به لان تصريحه في الايضاح بجهة التلبس بالمفعول هو الحجة في حمل المفعول في كلام المص بنفسه على المفعول به **قوله** مطلقا اي من غير اعتبار عموم في المفعول اه هذا كلام ذكره المص في الايضاح في حال تقدم سبب عموم اعتبار عموم الفعل لا دخل له في ترتب الحكم المذكور اعني التنزيل منزلة اللازم لجواز ان يقصد التعميم المذكور وينزل الفعل منزلته مع ذلك اللازم كما لا يخفى تامل **قوله** ويكون كل سامع من اثبت له اعطاء الدنانير كانه مبني على ان التخصيص بالذكر في الروايات يدل على نفيه عما عداه بلا خلاف فكذلك

وينزل الفعل مع ذلك منزلة اللازم

تعسف مستغنى اعتباره فى تعيين المفعول اذ لو اريد التخصيص لقيل الدنانير يعطى بتقديم المفعول ويمكن ان يوجه بجعل قوله غير الدنانير صفة والغيرية باعتبار ان الاعطاء المثبت اعطاء مجهول المتعلق فيكون مغايرا للاعطاء بتعيين متعلقه بانه الدنانير فيؤل المعنى الى ما اشار اليه الفاضل المحشى فتامل **قوله** لامع من نفى ان يوجد منه اعطاء يدل على ان قوله هو يعطى كلام معه من نفى الاعطاء ان قلت فيكون ملقى الى المنكر فاين التاكيد قلت اسمية الجملة موكدة ان قلت فينبغى ان لا يوجد الفاء الاسمية الى خالى الذهن قلت قد سبق جوابه فى الباب الاول **قوله** ما ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بفعل مخصوص جعل المطلق كناية عن المقيد مع انها الانتقال من الملزوم الى اللازم بناء على ان مطلق اللزوم ولو بحسب الاعادة كاف فيها كما يجىء تفصيله فى البيان ان شاء الله تعالى المؤمن غر كريم الغر بالكسر الذى ينخدع بسهولة لقلة تجاربه والخب بفتح الخاء وكسرها هو الرجل الخداع الجربز تقول منه خببت يا رجل تخب خبا لكن الرواية بالفتح لئلا يشتبه بالمصدر الذى هو بالكسر لا غير **قوله** لعله ايهام ان القصد اه الحامل للابهام انما هو الجواب ووجود موقع للحمل على البعض فى الواقع وان تساوى الحمل فى تحقق الحقيقة وصحة الحمل عليه **قوله** اى افاد المقام الخطابى او الفعل المذكور وذلك اى كون الغرض ثبوته لفاعله اه قيل فيه بحث من وجهين الاول ان الظاهر كون المفاد نفس الثبوت لا كون الغرض ذلك الثانى ان اثر المقام الخطابى افادة مجرد التعميم فافراد الفعل لا دخل له فى افادة الجزء الاول وكلا الامرين بين لان المقصود افادة التركيب وذلك بواسطة المقام الخطابى وما ذكر من كون الغرض كذا من قبيل مستتبعات التركيب التى يفيدها وان لم يستعمل فيها وبهذا تبين سقوط الثانى ايضا **قوله** فصله هذا الفعل معرف بلام الحقيقة لان المقصود نفس الحقيقة وفى المنكر دلالة على المفرد وبهذا يظهر ان المصادر العارية عن الدلالة على الفردية ولو منكرا كرجعى وذكرى يمكن ان يحمل فى المقام الخطابى على الاستغراق لانه بمنزلة المعرف بلام الحقيقة وتعالى وقد يتوق الظاهر ان مدلول الفعل والمصدر نفس الحقيقة فيمكن اعتبار الاستغراق بمعرفة المقام الخطابى

من غير حاجة

من غير حاجة الى ضم التعريف **قوله** لا يتوقف افادة التعميم آه قد يجاب بان المراد ان المقام اذا كان خطابيا يراد فى صورة التنزيل نفس الحقيقة لكن لا من حيث انها معتبرة بنفسها بل لان يتوسل بها الى التعميم وهذا لا اعتبار حقيقة الفعل فى ضمن جميع افراده الذى اعتبر اقتضاؤه بقيد الاطلاق اذ لا فرق بين ان يقصد الحقيقة فى ضمن الافراد وبين ان يقصد من حيث هى للتوسل به الى افادة التعميم كناية فان الثانى ابلغ **قوله** معتبرا فى الغرض والمقصود من نفس الكلام وان كان داخلا فى المقصود من الكلام مع المقام فلا يرد اعتراض الفاضل المحشى وانت خبير بان ما يدعيه عليه دفع الملازمة من الكلام بما لا تقتضيه او لا الكلام **قوله** لان ما ذكره من الحصر مما لا يشهد به نقل ولا عقل نقل عن الشارح انه قال اعلم ان المرد ودنقلا وعقلا هو اجتماع الحصرين فى مثل فلان يعطى على مازعم الشارح العلامة واما الحصر الاول فقد حققناه على وجه يصح عند صاحب المفتاح ايضا واما الحصر الثانى بناء على التقديم فلا يصح قدحا لكلام السكاكى على ما عرف منه مذهبه انتهى كلامه واراد بقوله واما الحصر بناء على التقديم آه ان افادة التقديم للحصر عند السكاكى انما هى اذا كان المقدم مضمرا او مظهرا منكرا كما سبق وفلان ليس منهما بل هو معرفة لكونه علم جنس كما صرح به فى شرح اللب للسيد وغيره فالحصر الاول ليس عند السكاكى باعتبار الاعطاء المستفاد من المسند المحمول فى المقام الخطابى على الاستغراق وهو الذى اراده الشارح بقوله واما الحصر الاول فقد حققناه على وجه يصح عند صاحب المفتاح ويلزم ان لا يكون غيره موجدا للاعطاء فلا يخرج ذلك الغير من الاعطاء عن كونه موجدا لفلان مع ان المفروض انه موجد كل اعطاء اما انه لا يوجد الا اعطاء فمما لا تسعه هذه العبارة اجاب الفاضل الهروى بانه يمكن ان يحصل الحصر من المقام وفرض الكلام فى صورة يدل قرائن المقام او الوقوع فى جواب السؤال عليه اذ ظهر خطأ من تكلم فى مسالة دقيقة وقلت هو رجل نحوى يفهم منه انه لا يتكلم غير النحو مما له مدخل فى تحقيق الدقائق او مسئلة تمس شان فلانه وما ينتقل به من حقايق الافعال وقلت يعطى او يكتب او غير ذلك فهم انه مقصور على ايجاد ما ذكرت فى جوابه ورد بان ذلك لا يصح مطلقا اذ لا قرينة ههنا على التقييد فلا يصح فتامل فى قوله ان هذا

ما بعده — قبل ذكرها بعده

في تفسير الكشاف وغيره **قوله** متعلق بقوله توهم انما لم يجعله متعلقا بالرفع لدلالة
قوله اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكرها بعد على تعلقه بالتوهم وكان التعليق
بالدفع يوهم يكون الدفع لا في الابتداء غير حاصل كان التعليق بالتوهم يدل على
ان التوهم في الانتهاء اعني بعد ذكر اللحم الى العظم غير متحقق مع ان النكتة هي الدفع
المطلق اعني ابتداء وبقاء على ان نفس الدفع يشعر بالابتدائية الا ان الظاهر
ان ما يكون في تال الحال هو الدفع وان جاز استعمال احدهما في مقام الاخر
مسامحة وتداشا ما يهم الى جواز التعلق بالدفع وبالجملة يقوله ويصون
في نفسه من اول الامر **قوله** ولم يزدت قديرى بصيغة الخطاب فالمعنى
ظاهر وقديروى بصيغة التكلم فمعنى يصف نفسها بالتثبت على المحن
والرزايا ويفتخر بحسن صبره على الوقايع والبلايا **قوله** على خزن انما
قال بلفظ الجمع وان كان راجعا الى السورة لان لكل يوم منها سورة
حذفا المفعول اعني اللحم اذ لو ذكره فان قلت هذا التوهم سيكون يندفع بذكر
المفعول بعد قوله الى العظم فلا يلجأ الى الحذف قلت من حق المفعول بلا واسطة
تقديمه على المفعول بواسطة وقد عرفت ما فيه مع ان ذكر اللحم اذن لغو
لا طائل تحته على انه لا يلزم الاطراد ولا الانعكاس في المقتضيات هنا
وتدقيق البيت من قبيل التزيل في الحذف كما ينبا در اليه الذوق السليم
من قولهم بلغ السكين العظم **قوله** على وجه يتضمن ايقاع العطف على
صريح لفظه سواء كان الفعل المقصود ايقاعه من الفعل المحذوف مفعوله
كما في قولك ضرب زيد وضربت عمرا او غيره كما في قول البحتري فان قلت
حذف المفعول سوق الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ما اذا سيق عليه
فيذكر المظهر مقام المضمر ثانيا فيحصل تلك النكتة ولا يحتاج الى حذف
المفعول قلت الحذف اهون لكثرته في المفعول الذي هو فضلة **قوله**
وعكس ذو الرمة قطعة من الجبل بضم الراء والجمع رمم ورمام
وهو لقب الشاعر واسمه غيلان والبيت من قصيدة في بلال بن
بردة بن ابي موسى الاشعري يصف الشاعر نفسه بعلو الهمة وقلة
الحرص والطمع من الناس وبخله لكن الكرام لهم سالي لا اخلف
اذا ما قيل له **قوله** ان يكون اصاب مالا اي وقت ان يكون الا انه

الرمة بضم الراء قطعة من الجبل بالية والجمع رمام ورمم

ما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم اراد بالبعض الخلخالي فانه سلك مسلك اكثر العادة
قوله ان يرى مبصرا ويسمع واعيا هنا في الحقيقة سبب الحزن والغضب الكائن
لكن جعل خبرا عنهما تنبيها على كماله في السببية وكأنه خرج عن السببية و
صار عين المسبب **قوله** بل لا يبصر المراد انه لا آثار ه آه وجه الترقي ان الرائي لم يبصر
غير آثاره لم يكن ابصار آثاره لازما لمطلق الرؤية كما هو المدعي لتحققها بدونه
في تلك الصورة وعلى هذا القياس سماع الداعي وفيه تامل **قوله** فالفرق بين التعميم
جواب عما توهمه الخلخالي من ان تعميم افراد الفعل يستلزم تعميم المفعول فلا معنى
لتجويز ارادة تعميم الفعل من غير اعتبار تعميم المفعول **قوله** وهما وان فرض آه يحتمل
ان يكون الجملة الشرطية خبر المبتداء والواو زائدة بينهما لتاكيد اللصوق
ويحتمل ان يكون الخبر قوله فلا تلازم والفاء زائدة في الخبر على ما يراه الاخفش
والشرط على هذا لا يحتاج الى الجزاء كما مر في قوله وان فرض تلازمهما الشامل
الوضع التلازم في الواقع لجواز تعميم افراد الفعل بدون تعميم المفعول
بان يقع كل افراد الاعطاء في حق شخص معين فلا تلازم بين التعميمين لا في
الوجود ولا في الاعتبار **قوله** فلا بد من ذكر المفعول آه مبني على ان المستحسن
عند البلغاء في حكم الواجب عندهم والا فاذا تعلق بالحذف نكتة وقامت قرينة
قوية على تعيين المفعول جاز الحذف كما اشار اليه الشيخ في دلائل الاعجاز
بقوله اذا كان تعلق المشبه بمفعول غريبا فحذفه غير مستحسن **قوله**
على ما سبق الى الوهم آه وعلى هذا الوهم ينبغي ان يحمل في تفكر ولا الفعلين
المتنازعين اعني ابكي لا تا نيهما اعني ابكيت لان الغرابة في تعلق المشبه
ببكاء التفكر ومنشاؤها تعلق البكاء بالتفكر فلما جعل الغرابة سببا
لذكر مفعول المشبه ناسب ان يدعى استفادة ما هو منشأ للغرابة
مما ذكر صريحا **قوله** بكاء مطلق يحتمل ان يق المراد ان ابكي معا فحذف
المفعول للاختصار فلا يكون البكاء الذي اراد ايقاع المشبه عليه
بكاء مطلقا **قوله** وهو مجاز عن تمكينهم واقرارهم بدليل قوله تعالى ان الله
لا يامر بالفحشاء والمنكر وقيل المراد امرناهم بالطاعة على لسان رسول الله
صلى الله عليه وآله ففسقوا فيها فلم يمتثلوا ويحتمل ان لا يكون
المفعول منويا كقولهم امرته فعصاني وفيه وجوه اخر مذكورة

بعض

وانما لم يكون بلفظ المضارع لتقرير حال اصابته الم واستحضارها **قوله** لكن للتأمل الذوقي يشهد انه يؤيد ذلك ذكر المفعول في قرينة اعني ويهلك من يشاء الى صراط مستقيم فان المتبادر الى الافهام تعميم الدعوة للكل وتخصيص الهداية وهذا التعميم مما يظهر ظهورا تاما بتقدير المفعول لا بالتنزيل كما لا يخفى **قوله** وههنا بحث اي يندفع هذا البحث بما سبق له في حذف مفعول الانعام حيث ذكر ان الحذف ليذهب نفس السامع كل مذهب وقد دفعه صريحا في شرح المفتاح بما فصله الفاضل المحشي فالمراد بعدم تمييز احد الوجهين عن الاخر الذي ذكره الفاضل المحشي عدمه في هذا الشرح هذا وقد يورد على هذا الفاضل المحشي ان ما ذكره تقرير المقصد لا يناسب تمثيله بقوله والله يدعو الى دار السلام لان عموم المقدر فيه يفهم من قرينة عقلية هي حكم العقل بان دعوة الله غير مختصة ببعض المكلفين اللهم الا ان يمنع حصر الانفهام في كونه من تلك القرينة فتأمل **قوله** ولا حاجة اليه فيه بحث لجواز ان يكون عند قيام قرينة غير الحذف ويكون الحذف لمجرد الاختصار والقرينة على ارادة هذا المعنى ذكره عقيب قوله واما للتعميم مع الاختصار والله وعلم لفظ الكتاب على ما ذكرته نص صريح لا يقدح **قوله** وقد عرفت هذا البحث اشارة الى الاشكال المذكور بقوله وههنا بحث اخر عن قوله واما لمجرد الاختصار مع امثلة لشدة اتصال هذا القول بالبحث السابق كانه من تمامه **قوله** اذ لو كان الدعا المتعدي الى المفعولين المفهوم من الكشاف ان الدعاء المتعدي الى مفعول واحد قد يكون بمعنى الذكر حيث قال في تفسير الاية سموا بهذا وبهذا واذكروا اما هذا واما هذا ويؤيده ما نقل في سبب نزول الاية وهو ان اهل الكتاب قالوا لرسول الله صلى الله عليه انك لتقل ذكر الرحمن وقد اكثر الله في التورية هذا الاسم فنزلت قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى **قوله** فلا يلزم الشرك ولا عطف الشيء على نفسه ويصح اطلاق ايا نعم لو جعل الدعاء بمعنى النداء لكان لما ذكره وجه على انه قد يجعل لفظة او للتخيير بين ان تدعوه بهذا الاسم تارة وبذلك اخرى كذا في شرح التبيان واعلم ان جعل الدعاء بمعنى التسمية المتعدية الى مفعولين يناسب ما

روى

روى عن ابن عباس رضي في سبب نزول الاية وهو ان ابا جهل لعنه الله سمع رسول الله صلى الله عليه وآله يقول يا الله يا رحمن فقال انه عليه السلام ينهانا ان نعبد الهين وهو يدعو الها آخر فانه حمل الاسمين على المسميين فرد بان المراد الاسم لا المسمى وجعله بمعنى التسمية المتعدية الى مفعولين يناسب ما مر من سبب النزول وكلا السببين مذكوران في الكشاف **قوله** وانه جيء بالواو باعتبار الصفات ان قلت لم جاز تعاطف الصفات بالواو ولم يجز عطف الصفة على الموصوف مع ان الاتحاد بحسب الذات والتغاير بحسب المفهوم جار في الموضعين قلت انما جاز تعاطف الصفات بها لانه لم يقصد شيء منها الذات التي هي جهة الاتحاد بل المفهومات المتغايرة بخلاف الموصوف والصفة فان ما به الاتحاد مراد بالاول القرم والهمام كثير الهمة والليث الاسد والكتيبة العسكر والمزدحم موضع القتال **قوله** ولما ورد ماء مدين بحيث ورد راجع الى موسى عليه السلم ومدين قرية شعيب عليه السلم والامرأتان بنتاه عليه الصلوة والسلم والذود الطرد حتى لا تكا تذودان غنمهما اه للشيخين ان يقولا الترحم باعتبار السقي من الاية لاجل انفسهم والذود من المرأتين لاجل نفسهما لا مدخل لملاحظة خصوصية المسقي وتنزيل الفعل منزلة اللازم بالنسبة الى المفعول الصريح المعين لا ينافي عدم التنزيل باعتبار المفعول بالواسطة فلا فساد في المعنى على ما زعمه الفاضل المحشي ونظير هذا ما ذكره الفاضل في قوله تعالى اقرأ باسم ربك على ما يجيء واجاب جمال الدين الافسرائي في شرح الايضاح بان الموضع كان مجتمع الناس للسقي ومجرد عدم استقلالهما بالسقي واشتغال الناس به مع ذكر ضعف ابيهما كاف في ايجاب الترحم وفيه ما فيه ونحوه فكان على المص ان يذكر بل كان الاحسن ان يقول اه حكم الشارح اولا بوجوب ذكر قصر الافراد ثم اضرب عنه على وجه الترقي مدعيا احسنية العبارة **الثانية** اعني لافادة الاختصاص لاشتمالها على قصر التعيين ايضا

وقصر الانشاآت فاجاب الشريف قدس سره عن دعوى وجوب ذكر قصر الافراد وثانيا عن دعوى احسنية ادراج قصر الانشاآت وهذا كلام مجمل لا غبار عليه ثم الواقع في اكثر النسخ ليدخل فيه القصر بانواعها الثلاثة وكانه تأنيث الضمير باعتبار تاويل القصر بالحقيقة القصرية والله اعلم قوله لا يخلو عن تكلف وهو ان تلك الانشاآت تستلزم نسبة خبرية فالخطأ في اعتقاد المخاطب بالنسبة الى تلك اللوازم فتعين مثلا ان المخاطب ربما يعتقد ان المتكلم طالب لاكرام عمرو ولم يأته او لمجموع اكرام زيد وعمرو فيقول المتكلم زيدا اكرم رد الخطأ المخاطب قوله ومعلوم ان ليس القصر الا تاكيدا على تاكيد وسيجيء تفصيله في مباحث تحقيق المناسبة التي ابداها علي بن عيسى الربعي بين انما والقصر وفيه تقوية بالتاكيد اه اعترض عليه بان ذكر الفعل في مثل هذا يكون لمجرد المحذوف دون التاكيد والتقرير ولهذا لا يجب الجمع بينهما والجواب ان المقدر الباقي اثره في حكم الملفوظ فهناك تكرر ضمني يفيد تاكيدا ولا ينافيه عدم اجتماع المفسر والمفسر صريحا قوله انه من باب زيدا هبته يريد انه من باب الاضمار على شريطة التفسير وفيه بحث لما تقرر عندهم من ان ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملا فيه والفعل المشغول بالضمير ههنا لا يصح ناصبا للاسم السابق على تقدير التسليط لامتناع توسط الفاء بين الفعل المفعول والفعل اللهم الا ان يحمل على انه مثله في كون الاسم منصوبا بفعل مضمر يدل عليه المذكور كما في باب الاضمار والتفسير والجواب انه منقوض بمثل وربك فكبر وهو كثير في الكلام من غير خلاف في ان المنصوب مفعول الفعل وسره ان الفاء بالحقيقة داخلة في الاسم اي مهما يكن من شيء فربك كبر وانما دخلت على الفعل ليقع الاسم في موضع الشرط كما في اما زيدا فاضرب كذا في شرح الكشاف للشارح ثم يمكن ان يقدر اما مقدرة والفاء جوابها اذ قد تقرر ان حذف اما مطرد اذا كان ما بعدها امرا ونهيا وان ما جاز تقديم ما بعد فائها فليفهم قوله وقد صرح في المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف على تقدير كون الفاء للعطف لا يظهر كون واياي فارهبون اوكد في افادة الاختصاص

من اياك

من اياك نعبد وان جعل المفسر متعلقا بالضمير على وجه الاختصاص تعلق المفسر بالظاهر على ذلك الوجه كما ذكره الفاضل المحشي لان العطف مقتضى للتغاير الشخصي والاختصاص في شخص لا يقتضي قوة الاختصاص في شخص آخر اللهم الا ان يعتبر خصوصية الشخصين في الاختصاص المؤكد قوله لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا الى العبادة اه فيه بحث لم يذكره الشارح وهو انه يلزم فيه عطف الانشاء على الاخبار اذ قد صرح في بحث تقييد الفعل بالشرط ان الجزاء ان كان انشاء فالجملة انشائية مع ان قوله تعالى ان ارضي واسعة جملة اخبارية ونقل في جوابه عن بعض الافاضل بعد تسليم ان الواو للعطف مع ان قوله تعالى ان ارضي واسعة في معنى الانشاء وهو هاجروا فيستقيم العطف بلا تكلف على انه قد سبق ان الشيخ يجوزه واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد ان قلت هذا مناف لما تقدم في شرح ديباجة الكتاب من ان فاء ثم مقام مهما يكن من شيء اذ قد علم من تقريره ههنا ان اما لم يقع موقع اداة الشرط وعلم من تقريره في صدر الكتاب انها واقعة موقعهما قلت جميعا قلت مبني على المذهبين كما فصل ابن الحاجب في الايضاح قوله ولذا تقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف اه هذا التقديم انما يجوز اذا كان المقدم هو الفاصل بين خبر في الجزاء لانه يتعلق بتقديمه اغراض واما اذا كان فاصل الجزاء ايضا فممتنع اما زيد طعامك فاكل وان جاز اما طعامك فزيد اكل صرح به الفاضل الرضي وغيره وبهذا يظهر ان ما اشار اليه صاحبا الكشاف والقاضي وصاحب المدارك في قوله تعالى فاما الانسان اذا ما ابتلاه ربه فاكرمه ونعمه فيقول ربي اكرمن من ان الظرف متعلق بيقول محل بحث واشكال اذ يلزم الفصل بالمبتدا ومعمول الفعل فالصواب والله اعلم ان يجعل الظرف متعلقا بمقدر والتقدير فاما شان الانسان اذا ما ابتلاه ربه ليكون الظرف حينئذ من تتمة الجزاء الواحد المفعول ثم لا يعد امرا ثانيا كما في قولك اما احسانا زيدا الى الفقراء فحسن قوله ويظهر لك من هذا التحقيق مثل هذا التقديم اه اي ليس العرض الاصلي في هذا النوع هو التخصيص وان افاده في بعض المواضع والعرض من هذا الكلام رد قول المص

ونحو ا ما ثمود فهديناهم فلا يفيد التخصيص قوله لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة فيه بحث لان هذا مبنى على كون القصد فى كل واحد من المثالين المذكورين اضافيا بيانا للمخصص به كل واحد من الجانبين بالقياس الى الآخر لان كون القصر مبنيا على حال السامع انما هو فى الاضافى كما صرحوا به فح لا يكون هذا التعليل نافيا للحقيقة اللهم الا ان يدعى انه لا يسمى تقديم متعلقات الفعل عليه الا القصر الاضافى كما ينبئ عنه ظ قول المص سابقا وتقديم مفعوله ونحوه عليه لرد الخطأ وان احتمل بناؤه على الاكثر قوله بل الجرد الاهتمام المراد بهذا الاهتمام كون المقدم نصب عين المتكلم فى نفسه فان مطلق الاهتمام ينصرف اليه كما يقتضيه ذكر الله اهم لا سيما وقد قوبلها بالتبرك والاستلذاذ وغيرهما واما الاهتمام الذى لم يرتض الشيخ الاقتصار على ما ذكره فى بيان وجه التقديم كما سيجئ فانما هو بالمعنى الاعم قوله وان عليكم لحافظين ان جعل عليكم صلة لحافظين فالتمثيل ظ الا انه يبقى ان بلا خبر مذكور فيحتاج الى تقديره وان جعل خبرا فالاظهر ان يحمل على التنظير دون التمثيل لان الكلام ههنا فى احوال متعلقات الفعل وان كان تقديم ما حقه التاخير مطلقا قد يفيد التخصيص قوله مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص نفى الحسن لا يقتضى نفى الصحة ولهذا حمل صاحب الكشاف والقاضى قوله تعالى ثم الجحيم على التخصيص اى لا تصلوه الا الجحيم ويمكن حمل الآية الاولى على التخصيص ادعاء مبالغة بتنزيل ظلمهم بغيرهم بالنسبة الى ظلمهم انفسهم منزلة العدم لمراعاة حسن النظم السجع الصواب تبديل لفظ السجع بالفاصلة رعاية للادب استشهد وكان المناسب ان يقول ولهذا قال الائمة الفقراء وهو ظ قوله اهتماما بالمقدم سواء كان ذلك من جهة الاختصاص او من غيره كما لا يخفى فينطبق الدليل اعنى قوله لانهم يقدمون الخ على المدعى وفيه نظر وجهه على ما نقل عنه قد اشار اليه فيما سبق انا لا نسلم ان القول بالتقديم لرعاية القافية او الفاصلة خطأ قوله ليفيد مع الاختصاص الاهتمام وكانه لو قدم مقدما يتصل الى موصوفه بالبعض واذا حذف ينبئ عن عدم الاعتداد بشانه والتقديم ينبئ عنه فالجمع

بينهما

بينهما كالجمع بين النصب والنون لانها اول سورة نزلت قال الزهرى اول ما نزلت اقرأ الى ما لم يعلم وقيل اول سورة نزلت هى المدثر وقيل هى الفاتحة واهل الحديث وفقوا بان اقرأ اول ما نزلت مطلقا والمدثر اول ما نزلت بين يديه بالوحى من الآيات والفاتحة اول ما نزل من السور قوله فكان الامر بالقراءة اهم دون تخصيصها المتوقف على العلم باصلها وانه المخاطب النبى صلى الله عليه وآله كما هو الظ ولا يتصور تجويز القراءة باسمه تعالى حتى يقصد احد لقصد كذا فى شرح المفتاح للسيد وهذا انما يظهر اذا جعل باسم الله حالا اى متبركا باسم الله اذ لا يتصور منه التبرك بغير اسمه تعالى واما اذا جعل مفعولا كما توهمه الشيخ من ظ عبارة المفتاح فلا اذ لا يتصور منه ان يكون مقروءه اسم الله تعالى وغيره على ان فيه بحثا لانك قد تحققت ان اعتبار حال السامع انما هو فى القصر الاضافى فليحمل القصر على الحقيقى بلا محذور اللهم الا ان يتعين الاحتمال الذى اشرت اليه من عدم مجئ تقديم متعلقات الفعل الاضافى وهو مبنى على ان تعلق باسم ربك بما لا شك ان دخل الباء على ما هو مفعول بلا واسطة دلالة على التكرير والدوام امر نادر لا يحسن تخريج التنزيل على ذلك فالوجه ههنا ما ذكره الفاضل المحشى وان كان فيه صرف عبارة المفتاح عن ظاهره فى مواضع لان صرف عبارة السكاكى عن ظاهرها اصرف ايسر بانفصال المقام احسن من بناء تخريج الآية على امر نادر فان المحققين من النحاة منعوه وقد اشار ابن هشام فى الباب الخامس من مغنى اللبيب فى مواضع آخر والباء للاستعانة او الملابسة يرجح الثانى كونه اكثر فى الكلام من باء الاستعانة ولان فى الاول جعل اسم الله تعالى بمنزلة الآلة التى لا تكون مقصودة بالذات ففيه ترك للتادب قوله اى اقراء القرآن تدقيق السورة لما كانت اول ما نزلت لم يناسب هذا المفعول الذى قرره اللهم الا ان يصار الى رواية تين آخرتين فى اول الانزال وانت خبير بان الجمهور على جواز تاخير البيان عن وقت الحاجة وان لم يجوزه حينئذ عن وقت الحاجة الا عند القائلين بجواز تكليف المحال واعتبار فى التقرير المذكور فتامل قوله بعد على المذهب الصحيح اراد به مذهب الشافعى

لان الشارح شافعي المذهب ثم هذا التوجيه انما يقرب اذا لم يكن التخصيص نابيا
عن المقام بان يحمل على الحقيقي على ما ذكرته فان حمل التقديم على التخصيص الاضافي
فقد عرفت ما فيه وان حمل على مجرد الاهتمام فهو وان صح الا انه يوهم بانه
ناب عن المقام ففي ما ذكره الشارح تضعيف للفساد فضلا عن عدم الاستبعاد
كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا احترازا عن نحو ضرب غلامه زيد فان رتبة
وهذا مقتضيا للعدول عن ذلك الاصل **قوله** والمفعول فضلة يستغنى عنه
اي قد يستغنى عنه الفعل من حيث هو وان كان الفعل المتعدي يحتاج
اليه تعقله ووجوده لا احتياجه الى الفاعل بخلاف الفاعل وهذا القدر
من الفرق يكفي في تقديم الفاعل على المفعول مطلقا **قوله** فقيل الاصل
تقديم المفعول المطلق لانه جزء مدلول الفعل ثم به لان طلب الفعل
المتعدي له اشد من طلبه لغيره ووجه تقديم ما هو تقديم
مفعول بلا واسطة على ما هو مفعول به ظ ثم المفعول فيه الزمان
لدلالة الفعل عليه بصيغته ثم المكان لان الاحتياج اليه اشد
بخلاف العلة والمصاحبة كذا قيل ثم المفعول له لان الفعل الذي لا علة
له قد لا عوض منه قليل بخلاف المصاحبة وقيل تقديم المفعول به على
المفعول المطلق اولى فكانه ينظر الى قلة الفائدة في المفعول المطلق
واعلم ان ما ذكره الشارح ههنا من عدّ المفاعيل على مذهب الجمهور
ولذا اورد المفعول معه والمفعول له مع ان الزجاج اسقطهما
واسقط المفعول به مع ان الزجاج اثبته كما بين في كتب النحو **قوله** ثم
تقديم النعت لانه مع المنعوت كشيء واحد فيكون بمنزلة الجزء ثم
ان التاكيد لكونه ارسخ في التابعية من البدل اذ هو مقصود بالنسبة
دون متبوعه فانه في حكم المنحى والمضروب عنه ولهذا صرح
صاحب المفتاح اولا بان البدل ليس موضعها للعطف
لفقدان شرط العطف وهو تقديم المعطوف عليه وبهذا
تبين ان ما ذكره الشارح والشريف في توجيه قوله ثانيا
ليس واحد من الانواع الاربعة يعني البدل والوصف والبيان
والتاكيد موضوعا للعطف بالواو من ان التقييد بالواو

بناء على ان بعض الانواع الاربعة صالح للعطف باو على رأيه وببل
نحو اعجبني زيد اي حسنه او بل حسنه محل بحث واشكال لان ما
ذكره السكاكي من فوات شرط العطف حكما وكون تقدير سلب
زيد وثوبه على تقدير سلب زيد وثوبه قائم في العطف ببل
واو في الظاهر ان شيئا من الاربعة ليس محلا للعطف مطلقا
فان قلت مرادهما بالصلاح بحسب تادية اصل المعنى قلت
ان صح فانما يصح في او دون بل لتغير المعنى عند اظهارها فالصواب
الاقتصار على ان التقييد بالواو بناء على ان المقصود بالبحث هذا
وانما ادخل في قوله والبيان تنبيها على ان عطف البيان مع البدل
من واد واحد لم يبق شيء من التوابع حتى تقدم احدهما عليه
فكيف يصح ثم تقديم احدهما على ما هو مآل المعنى قلت بل تبقى العم
العطف بالحرف المتاخر عن الكل نعم يرد ما ذكرته في قوله ثم المفعول
معه الا ان يبنى على المشاكلة او تعتذر هذا ثم ذكر المفعول معه
فافهم **قوله** فمراد المص بالاهمية ههنا الخ فيه بحث نظرا
لانه قد عطف باو قوله اولان في التاخير اخلالا ببيان المعنى
او بالتناسب وهذا العطف يابى ذلك الارادة الا ان يبين
فائدة يعتد بها في الافراد بالذكر **قوله** لتوهم انه من صلة يكتم
يمكن ان يوجه تقديم الصفة الثانية لانها اهم والفائدة فيها
اكثر لان ايمانه مع كونه من آل فرعون مستبعد فافادته اهم
قوله وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا الخ عبارة السكاكي
هكذا والعناية التامة بتقديم ما قدم والاهتمام بشانه نوعان
احدهما ان يكون الخ فالمنقسم الى قسمين في عبارته نفس
العناية الا ان انقسامها الى قسمين يستتبع انقسام التقديم
لاجلها فلذا قال الشارح وجعل السكاكي التقديم للعناية
ثم ان في قوله احدهما ان يكون اصل الكلام الخ مسامحة
لان ما ذكر سبب للعناية والتقديم لا قسم منهما فتقدير
الكلام اي احدهما لان يكون وقد يحمل على المبالغة في اقتضائه

للتقديم وهنا لا يدفع التساهل فان قلت ما فائدة تقديم المسند المبتدأ
في ذي الحال بالمعرف باللام قلت الاحتراز عن المنكر المحض وذلك لان
التمثيل المجموع قوله الاصل هو التقديم ولا مقتضى للعدول عن التقديم
وان كان اصلهما التقديم ايضا كما في قولك في الدار رجل وجاءني راكبا
رجل وانما لم يتكلم يتعرض للنكرة المحضة لان التخصيص يجعلها في حكم
المعرف قوله نصب عينيك بضم النون وفتحها اي منصوبا باقدامها
من نصبت الشيء اقمته وجعلته بجاه عيني بحيث لا يغيب
عنها كاني انظر اليها دائما قوله لمن قال لك ما الذي تمنى الاولى ان لا يذكر
الموصول ويقال ما تمنى حتى يكون ما مفعول تمنى فيكون السؤال
جملة فعلية مطابقة الجواب بالفعلية على ما صرح به سيبويه
في ماذا صنعت اذ على تقدير ذكر الموصول يتعين كون ما مبتداء
لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول كما مر هنا في الاصول
جمعا وتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء
الآية بناء مبني على ان لله مفعول به بواسطة قدم على الذي بلا واسطة اعني
شركاء وانتصاب الجن بفعل مضمر دل عليه السؤال المقدر اي من جعلوا
شركاء وهذا مختار السكاكي والقول المنصور على ما تحقق في شرح
المفتاح وذهب جماعة منهم صاحب الكشاف الى ان الجن مفعول
اول لجعلوا وجعلوا مفعوله الثاني ولله ظرف لغو متعلق بشركاء فيجوز
التمثيل بالآية على رايهم ايضا بلا باعتبار ان الظرف المتعلق
بشركاء قدم عليه فان قلت هل يجوز على تقدير ان يجعل مفعولا
ثانيا او متعلق ان يجعل تقديمه على المفعول الاول يعني شركاء بالاول
منكر متحقق التاخير قلت جوزه الشريف وكذا الشارح في شرح
المفتاح وجعله من قبيل في الدار رجل لكن لقائل ان يقول لا
يجوز ان يكون تقديم الفعل مخصصا كما ان تقديم الخبر تخصيصه
على انه اعتبار الابتدائية والخبرية يبطل في الحال ولذلك قيل
قد تقع النكرة المحضة اسم ان كما سبق اشارة الى قوله ذلك
وقوله ان شواء ونشوة البيت قوله بتقديم الحال اعني من قومه

على الوصف اعني الذين كفروا يحتمل ان يجعل قوله من قومه وصفا ايضا
اما بتقدير متعلقه معرفة بان يجعل للثبوت لا للحدوث ويكون
اللام الداخلة عليه حرف تعريف لا اسم موصول لئلا يلزم حذف
الموصول مع بعض صلته على ما مر اشارة الى مثله او يجعل
اللام في الملأ للعهد الذهني فلا حاجة الى تقدير المتعلق معرفة
لانه لو اعتبر الملأ في حكم النكرة لم يقع الذين كفروا صفة له لانا نقول ثم اذا
حظ من التعريف فلا يجوز ان يعامل معاملة النكرة يجوز ان يعامل
النكرة معاملة المعرفة على انه قد سبق ان الموصول قد لا يعتبر فيه التعريف
ايضا فيقع صفة للنكرة قلت هذا الاحتمال لا يضر بالنظر الى الاصل
المقصود اذ لا تنكرات المقتضى للاصل بالكفر كما في الآية الاولى فتقديم
الوصف الآخر ههنا لعارض واما الحكم بان قوله من قومه حال
فبالنظر الى الظاهر الذي لا يعدل عنه بلا ضرورة قوله مسوق
للانكار التوبيخي الفرق بينه وبين الانكار الابطالي ان التوبيخ
يقتضي ان ما بعده واقع وان فاعله ملوم على ذلك والابطالي
يقتضي انه غير واقع وان مدعيه كاذب نحو افاصفاكم ربكم
بالبنين واتخذ من الملائكة اناثا كذا في معنى اللبيب قوله فيمتنع
ان يكون تعلق جعلوا اه تدقيق للانكار باحدهما باعتبار الاخر
لا ينافي ان يلاحظ احد المتعلقين اصلا ومهما وان شئت فتامل
في قولك اعطيت دينارا سائلا فان في اعطاء الدينار زيادة
مباهاة يقتضي تقديمه وان كان بخصوصية المفعول الاول لكنه
في تلك المباهاة والحكم هو الذوق قوله والجواب انه ليس في كلامه رده
بعض شراح الايضاح بان مفعول جعلوا يجب ان يكون حاضرين
في الذهن وقت الانكار لتوقفه عليهما فيكون كل واحد منهما نصب
العين في ذلك الوقت وان كان كل واحد منهما نصب العين في ذلك الوقت
لم يصلح كون احدهما نصب العين علة لتقديمه كما فعله صاحب المفتاح
لان علة تقديم المتقدم يجب ان يكون مختصة به ونصبية العين
مشتركة بينهما كما تحققت واقول جعل السكاكي سبب التقديم

ثم الذهن وقت الانكار وكون كل واحد من مفعولي جعلوا حاضرا منهما في نصب العين م لا يقتضي كون كل واحد

كون المتقدم في نفسه نصب العين غاية ما في الباب ان يكون كل منهما نصب العين باعتبار تعلق الانكار وهذا لا ينافي كون المقدم منفردا بكونه نصب العين في نفسه لا يقتضي باعتبار آخر مقتضيا التقديم والسكاكي قد صرح بهذا المبدا في نفسه والمعترض غفل عنه او عن فائدته فان قلت الاهتمام الناشي من كون احد المفعولين نصب العين في نفسه لا يقتضي على مجرد المفعول بل على جميع اجزاء الكلام وانما المقتضي له الاهتمام الناشي باعتبار الفعل به وقد عرفت انتفائه قلت لا حجر في التصرفات العقلية الذوقية في تأخير المفعول الثاني عن العامل تقدم مرتبة العامل ولينظر في تقديمه على المفعول الاول كونه في نفسه نصبا لعين فلا محذور اصلا قوله وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور فيه مناقشة وهي ان الاحتراز كما يتعلق بالمقدم يتعلق بالمؤخر فيوجب كونهما نصب العين فيلزم ان يقدم ما اخر اعني الدنيا في الآية الاولى وموسى في الآية الثانية لان الاحتراز يوجب كون تقدم احدهما وكذا تأخر الآخر مقدما وليس كل ولك ان تقول الموجب للتقديم هو كون الشيء نصبا لعين من جهة التقديم فتامل قوله وان كان مناقشة في المثال لكنه حق قد تدفع المناقشة بان صاحب المفتاح لم يدع انه مفهوم منه انفها ما صحيحا بل قال لتوهم انه من صلة الدنيا والتقديم لدفع مثل هذا التوهم صحيح وانت خبير بان عبارة المفتاح تأبى عن هذا الدفع حيث قال لاحتمال ان يكون من صلة الدنيا واشتبه الامر في القائلين براهم من قومه الم كيف ومثل هذا الاحتمال البعيد المضمحل بادنى تامل لا يكون سببا لاشتباه الامر على من له ادنى استعداد ان يخاطب بكلام الله تعالى وبالجملة القرينة الدالة على ان من قومه ليس صلة الدنيا اقوى من كثير من القرائن الحالية المصححة للاستعمالات المجازية

(في الهامش: المقدم — التقديم على مجرد المفعول — تعلق م — قرينة ل — وكذا تأخر الآخر نصب العين لانا نقول اذا ثبت التقديم لكون نصب العين يكون تقدم احدهما وكذا تأخر الآخر — قوله وقد يجاب)

قوله وقد يجاب بانه تنبيه اشار بلفظ قد الى ضعفه لانه مبني على ان يكون الكلام في تقديم بعض المعمولات على البعض فقط وليس كذلك وبالجملة لا يقطع عرق الاعتراض لانه انما يكون عن قوله وجه الجيب اتمحض دون سائر الامثلة من تقديم الخبر المبتدا على الخبر وذي الحال على الحال ونظائرها

الباب الخامس في القصر

قوله في تحقيق قصرت اللقحة اللقحة بكسر اللام واللقوحة بفتحها هي الناقة الحلوب قوله وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق معهود اما على الاطلاق وعلى سبيل الاضافة الى معين صرح به الشريف في شرحه للمفتاح وكلامه في القصر قصر حقيقة اصطلاحية قوله اما ان يكون بحسب الحقيقة في نفس الامر الحقيقي هنا مقابل الاضافي كما صرح به فيتناول الادعائي وقد فسر بوجه اخرجه ظاهرا وكانه نظر الى ان الحقيقي هو الاصل فلو اريد الشمول واضمار لقيل لان تخصيص الشيء بالشيء اما بنفسه عن جميع ما عداه او عن بعضه وقد يقال قوله بحسب الحقيقة ونفس الامر مما هو كل حقيقة او ادعاء فيتناول التعريف الحقيقي الادعائي ولا يخفى انه خلاف المتبادر ثم انه اعتبر الحقيقي مقابلا للاضافي دون المجازي مع اطلاق التخصيص على الاضافي مجاز بحسب اللغة كما فصله الفاضل المحشي لان الاضافي قصر حقيقة بحسب الاصطلاح كما اعترف به هذا الفاضل في شرحه للمفتاح وحمل تقسيم ارباب الاصطلاح على ارباب اللغة غير معقول مع ان المتعارف اطلاق الاضافي على قسيمه دون المجازي ثم ان ارباب الادب ربما استعملوا الاضافي في المفيد للقصر والحصر او التخصيص في مقابلة الحقيقي وان اهل الميزان استعملوا الاضافية المفيدة للخاصة في مقابلة المطلق ولا مشاحة في الاصطلاح فان قلت الحقيقة الاصطلاحية في المعنيين على ما فهم من شرح المفتاح لفظ القصر لا لفظ التخصيص وكلام الشريف في اطلاق التخصيص الاضافي قلت يا في هذه التفرقة قوله انما سمي قصرا او تحقيقا قوله لقلة جدواه اي لقلة جدوى التصريح

(في الهامش: الباب الخامس في القصر — جوابا م — بدل عنها بالاضافي — واقعيا ل — القصر م — على اعتبار اللغة غير مقول م — او التخصيص ل — او التخصيص ٥ — او تخصيصا ٦)

فانه سياق الكلام على وجه دخل فيه القسمان فالتصريح بالتقسيم قليل الفائدة
وقد يقال كيف يكون قليل الجدوى وفيه دفع توهم خلاف المقصود وازالة الغلط
الا يرى كيف اشتبه الحال على صاحب الايضاح بسبب انتفاء ذلك التصريح على ذلك
التقسيم وسيلة الى التنبيه على عدم جريان الانقسام الى الافراد والتعيين
والقلب في الحقيقي فانه فائدة عظيمة لها نفع في مواضع وقيل الضمير
في جدواه راجع الى الحقيقي والمعنى لم يصرح بالتقسيم لقلة جدوى احد القسمين
يعني الحقيقي لان بعض اقسام هذا القسم وهو قصر الموصوف على الصفة يكاد يمتنع
وقسمه الاخر وان كان جائزا الا انه غير وارد في الكلام وفيه ان القصر الحقيقي
الايجابي بقسميه كثير في الكلام والقسم الثاني منه موجود وان كان تحقيقا كقولنا
لا واجب بالذات الا الله قوله وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره يرد عليه
ان عبارة السكاكي هكذا وحاصل معنى القصر راجع الى الحقيقة الموصوف عند
السامع بوصف دون وصف كقولك زيد شاعر لا منجم لمن اعتقده شاعرا
ومنجما او قولك زيد قائم لا قاعد لمن اعتقد يتوهم زيدا على احد الوصفين
من غير ترجيح فقوله عند السامع يشعر بان المراد هو القصر الغير الحقيقي
كما يشعر به ايضا اعتقاد السامع ولا تردده اصلا قوله مثل زيد شاعر لا غيره
اي لا غير زيد فهو على هذا التقدير من قصر الصفة على الموصوف ويجوز ان
يقدر لا غير شاعر فهو حينئذ من قصر الموصوف على الصفة وسيرد عليك
استعمال لا غير في كلا القصرين وعلى هذا فالظاهر كون القصر حقيقيا
وادعائيا وان جاز ان يعتبر قصرا اضافيا وكذا ما بعده من الامثلة قوله واللفظ
التي هي معنى قائم بالغير ان اراد بالمعنى مقابل اللفظ كما هو الظاهر لم يصح قوله
لتصادقهما على العلم فان النسبة بينهما باعتبار الصدق هو
المباينة ليس الا وان اريد به نفس اللفظ تسمية للدال
باسم المدلول او على حذف المضاف اي دال المعنى يصح ذلك
القول لكن الظاهر ان اطلاق الصفة المعنوية وكذا الاطلاق
كذا اطلاق القيام بالمعنى المراد ههنا على نفس اللفظين
من قبيل المسامحة الشايعة قوله تابع يدل على ذات ومعنى
فيها غير الشمول المراد بالذات ما يقوم به غيره لا ما يقوم

بنفسه ولا يخرج عن التعريف النعت في قولك اعجبني هذا السواد الشديد
وبالمعنى ما يقوم بغيره فان قلت فيرد النقض بالبدل في اعجبني زيد حسنه
لانه يصدق على الحسن انه ذات حيث يقوم به العرضية مثلا وانه معنى
حيث يقوم بموصوفه قلت لفظة فيها تدل على وجوب التغاير بين الذات
والمعنى المدلولين وقيام الثاني بالاول فان قلت الحسن يدل على المعنى
بلا شبهة وعلى الذات اذ لابد له من محل يقوم به قلت ما ذكرته
دلالة التزامية غير معتبرة فيما نحن فيه فان قلت التعريف غير منعكس
لخروج الوصف في جاءني القوم المجتمعون اذ المعنى المدلول به عليه
هو الشمول قلت المراد من الشمول الذي اضيف اليه غير في التعريف
ما هو المعتبر في باب التاكيد وهو ان لا يشذ فرد من افراد المتبوع
والاجتماع المدلول عليه بالوصف فيما ذكرته غيره فانه بمعنى عدم التفرقة
وهذا المعنى الثاني وان توهم الزجاج والمبرد كونه مدلول التاكيد الثاني في
قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون الا ان الشارح آب في بحث التاكيد
قوله وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي اه قال الفاضل المحشي
واما الفرق بين معنيي المعنوية فالظاهر هو المباينة الكلية اذ المعنى
الاول هو نفس الامر القائم بالغير كالعلم والمعنى الثاني ذات ما مع انتساب
ذلك الامر اليه كالقائم هذا كلامه ولك ان تقول ان حمل معنيا المعنوية
على ما يتبادر من تعريفهما كانت المباينة ظاهرة لا لما ذكره الفاضل
المحشي بل لان المعنى الاول يكون نفس المعنى الثاني والمعنى نفس اللفظ
وان حمل اول معنى المعنوية ايضا على سبيل التوسع كانتا متباينتين
على ما ذكر لكن ينبغي ان يصار الى الحذف في الموضعين من عبارة المحشي
بان يقال المراد ان المعنى الاول هو دال نفس الامر القائم بالغير والمعنى الثاني
هو دال ذات ما مع انتساب ذلك الامر اليه بقي فيه بحث وهو ان لفظ العالم
مثلا يصدق عليه انه معنى قائم بغيره على الوجه المذكور وانه يدل على ذات
باعتبار معنى هو العلم المقصود فقد تصادق فيه معنيا المعنوية فالنسبة
بينهما العموم من وجه لا الحكم بالمباينة ولا يخفى ان اعتبار نحو قيد فقط
في الاول من معنى المعنوية تعسف لا يصار اليه بلا ضرورة فتامل قوله

وللاولى انسب لان اعتبار المعنى الثاني في مثل ما زيد الا يقوم او الا قائم او غير ذلك
من صيغ الافعال يحتاج الى ان يقدر الا قائما وان المقصور عليه مفهوم القائم
لا نفس القيام ولا يخفى انه تكلف قوله فمن قصر الموصوف على الصفة يبنى
على التاويل في جانب المقصور عليه هيهنا هو الظاهر لكونه خبرا وقد يعكس
ويعتبر التاويل في جانب المقصور على معنى قصر الهوية على زيد وكون
زيد على اخيك والباب على الساج نحو يكون من قصر الصفة على الموصوف
لكنه لا يخلو عن تكلف قوله يتعذر احاطة المتكلم بها لاكثرتها حتى يتوجه عليه
امكان الاحاطة الاجمالية وكيف تهاني القصر كما في ليس في الدار الا زيد
بل لان الصفات امور خفية خصوصا للنفسه فلا يقع من العاقل
المتحري للصدق اثبات واحدة منها ونفي ما سواها مطلقا واما
في ليس في الدار الا زيد فالحصر حكم قوله الا ان يراد الصفات الوجودية
فيه بحث لان من الصفات الوجودية ما يستلزم نقيض احديهما
عين الاخرى كحركة الجسم وسكونه فيلزم ذلك المحال قطعا فليتامل قوله
نحو ما في الدار الا زيد اه فيه بحث لان قصر الكون في الدار على زيد انما
هو بالنسبة الى باقي افراد الانسان ضرورة تحقق الهواء بل الاسطوانة
فيه فيؤول الى القصر الغير الحقيقي والظاهر في التمثيل ان يقال او ابي
بالذات الا الله فان قيل التقدير في المثال المذكور ما في الدار انسان
الا زيد لان المقدر في الاستثناء المفرغ من جنس المستثنى منه ويكفي
في كون هذا القصر حقيقيا انتفاء الكون في الدار عن جميع من سوى زيد
من افراد الانسان قلت فح يتحقق قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا
في مثل قولنا ما هذا الثوب الا اسود اذ التقدير ما هذا الا اسود ما هذا الثوب
ملونا الا اسود فيكفي في كون القصر حقيقيا انتفاء سائر انواع اللون
عن هذا الثوب ولا محذور فيه مع انه قد ادعى سابقا اقتضاء هذا
النوع من القصر الا المحال قوله اي بالثاني في ارجاع الضمير الى الحقيقي مطلقا
كما ذكره الفاضل المحشي مطلق القصر اصح واشمل اذ لا مانع من اعتبار
القصر الادعائي في الاضافي اللهم الا ان يقال لم يقع مثله في كلام البلغاء
وان جاز وافاد عقلا قوله متجاوزا صفة اخرى اشارة الى ان دون

من ثم

(دفع)

وقع حالا وذو الحال اما المفعول المذكور وهو الامر واما الفاعل وهو المخصص فانه
مراد بحسب المعنى فهو في قوة الملفوظ واما مكانها فقيل حال ومعناه حال كونها
مكانا اخرى وفي شرح المفتاح للشريف انه منصوب على الظرف اي بصفة واقعة
في مكان صفة اخرى واحدة كانت او اكثر قوله اد في مكان من الشيء والجار متعلق
بادنى باعتبار اصل المعنى كما يقال ادنى منه وقرب منه لا باعتبار المعنى التفضيلي
فلا يلزم استعمال التفضيل بالاضافة ومن قوله ولقائل ان يقول اه يمكن
ان يجاب عنه بان المراد هو الشق الثاني ولما كان الحقيقي معلوما قبله اراد هيهنا
ما لا يكون على الوجه المعتبر في الحقيقي اعتمادا على ما ذكر قبله كان يراد به اعم
من الواحد والاثنين والجمع لكن لا الى ما لا نهاية له حتى يتناوله الحقيقي
ولما لم يكن المص بصدد التعريف كما سيذكره الشارح لم يبال بهذا القدر من صرف
الكلام عن الظاهر قوله فان قلت تخصيص امر بصفة اه حاصل هذا الجواب كما حققه
الشريف ان التخصيص بالمعنى الذي ذكره نوع غير واقع لابتنائه على ما لا يوجد اصلا
وفيه بحث لان المعتبر في التعريف المنع عن جميع الاغيار الواقعة وغير الواقعة
ولذلك لم يكن الجنس تعريفا للنوع المنحصر في ذلك الجنس فيه اللهم الا ان يقال تلك
قاعدة المعقولة ولا يلزم توافق القاعدتين ولك ان تقرر هذا الجواب بوجه
يندفع عند قوله قلت هذا الاقتضاء اه وذلك بان يقول المص اي هذا مكانها بعد
قوله دون صفة اخرى تدل على اعتقاد المخاطب عكس الحكم او تجويزه الامرين
كما سيصرح به الشارح في النظر الثاني في الصحيفة الثانية فمعنى دون اخرى بهذه
القرينة هو البقاء من كسب اعتقاد المخاطب ايضا فقد خرج القصر الحقيقي
لا لعدم وجود التخصيص فيه مطلقا بل لعدم التخصيص المستفاد من دون
اخرى ومكانها وبهذا الوجه اندفع قول الشارح قلت هذا الاقتضاء كذا قوله
ويمكن ان يجاب ولا يرد على هذا بحث الفاضل المحشي ايضا فان قلت لو استفيد
حال المخاطب بما ذكر لكفى قوله بعد ذلك والمخاطب بالاول قلت يمكن ان يجعل تصريحا
لذلك المستفاد الضمني بقي ان يقول القصر الحقيقي الادعائي داخل فيه لان حال
المخاطب قد يعتبر فيه كما سيشير اليه قوله قلت هذا الاقتضاء مختص اه وما
ينبغي ان يعلم انه لا ينحصر القصر الاضافي فيما ذكر من ان السامع يعتقد كذا او
يتردد فيه بل ربما اعتقد المتكلم ان السامع يعتقد انه اعتقده مخصصا

تحق انه يرد

وههنا استعمل فيه لفظه دون لان المناسب لاعتقاد الشركة

قوله وهذا ظاهر لا مدفع له وقد يعتذر عنه بانه لما كان معنى التساوي المعتبر في قصر التعيين تجويز احد الامرين لا تجويز الامرين معا كان المناسب ادراج قصر التعيين فيما يندرج فيه قصر القلب لان فيه يجزم المخاطب باحد الامرين وههنا استعمل فيه لفظه لان المناسب لاعتقاد الشركة تجويز الامرين وهو ههنا مفقود

او شاعر امتلا او اعتقاده على خلاف ما هو عليه من الشعر او النجم او يتردد فيهما فيقول ما انت الا شاعر بناء على ظنه خطأ او صوابا ومنه قوله تعالى ان انتم الا تكذبون كما يشير اليه الفاضل المحشي لكن هذا القسم لقلته لم يتعرض له قوله وهذا التقسيم لا يجري لعل المدعي عدم جريانه فيه على الاطلاق وبالكلية اي في جميع اقسامه والا فالدليل المذكور اعني قوله اذ العاقل لا يعتقد المذكور فيجري في الاقسام المذكورة قوله بين ذلك اي بين الاتصاف بجميع الصفات عن صفة واحدة وبين الاتصاف بتلك الصفة الواحدة قوله والمخاطب الخ وكون المخاطب كذلك ليس معتبرا في مفهوم القصد بل هو شرط الاستعمال بحسب الغالب قوله ولفظ الايضاح صريح في ذلك حيث قال والمخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران ولولا عبارة الايضاح لامكن توجيه عبارة التلخيص بان قوله او تساويا معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل المخاطب في القسمين من اعتقد الامرين كلا او تساويا عنده قوله ويسمى قصر تعيين فان قلت اذا اعتقد المخاطب ان زيدا قائم وان له وصفا آخر اما الكتابة او الشعر من غير تعيين احدهما قلت له ما زيد الا كاتب فقد اجتمع فيه تعيين احد المتساويين وقطع الشركة ايضا فمن اي اقسام القصر هذا قلت الظاهر انه قصر التعيين اذ لو لوحظ نفي الشركة ينبغي ان يقال ما زيد الا كاتب او شاعر لان اعتقاد المخاطب هو الشركة بين احد الوصفين لا بعينه وبين وصف منهما معين قوله وهذا ظاهر لا مدفع له وقد يعتذر عنه بانه لما كان معنى التساوي المعتبر في قصر التعيين تجويز احد الامرين معا كان المناسب ادراج قصر التعيين فيما يندرج فيه قصر القلب لان فيه قد يجزم المخاطب باحد الامرين وههنا استعمل فيه لفظه دون لان المناسب لاعتقاد الشركة تجويز الامرين وهو ههنا مفقود لا تجويز احدهما الذي هو الموجود فليتأمل قوله وغاية ما يمكن الخ قد اشرنا فيما سبق الى انه يمكن توجيه عبارة التلخيص بما يفيد هذا المعنى بتوجيه آخر ايضا لكن عبارة الايضاح آبية عن كلا الوجهين كما ستحققه الا ان يعتبر مثل هذا التمحل في عبارته ايضا فتأمل وقد يقال ايضا لما كان الاعتبار الكائنة في قصر التعيين خفيا واعتبار امر دون آخر جليا مذكورا

فكيف

فكيف القوم حصل البيان بادخال التعيين في القسم المشتمل عن الكناية والكثير واضرب عن الثاني اعتمادا على الوضوح قوله وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا من هذا الشرط علم ان شرط قصر الصفة على الموصوف افرادا عدم تنافي الموصوفين اذ لو كان الوصف مما لا يصح قيامه بمحلين لم يتأت اعتقاد المخاطب ثبوته لموصوفين ولندرته لم يتعرضوا له قوله وقلبا تحقق تنافيهما هذا من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين مع تقدم المجرور والاخفش يجيزه مطلقا قوله وايضا يخرج الخ بل اشتراط تنافي الوصفين في قصر القلب انما هو اكثري لا كلي وقوله لا يكون اثباتا معناه الا بالاصل وذلك لان الاستثناء الصحيح يشهد وقوعه في الوصفين المتنافيين وقيل ايضا انما اشترط التنافي ليمكن الاستدلال من احد جزئي القصر وهو مجرد الاثبات مع قطع النظر عن جزئيه الآخر وهو النفي على انتفاء الصفة الاخرى خصوصا اذا كان القصر بطريق التقديم نحو قولهم تميمي انا فان النفي فيه خفي والاثبات صريح فشرط التنافي ليثبت المقصود في جميع المواضع وهو انتفاء الاخرى بطريق اصرح واوكد فان قيل فما فائدة الجزء الآخر للقصر مع حصول المقصود من مجرد الاثبات اجيب بان التنبيه على رد خطأ المخاطب وكل ذلك تعسف لا يخفى قوله بل يأباه لفظ الايضاح حيث قال في الشرط الاول ليتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما وفي الثاني ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها فقد اطلق الشرط في الموضعين وساق الكلام على وتيرة واحدة فحمل احدهما على شرط الصحة والاخرى على شرط الحسن تعسف ظاهر قوله بان لا يجتمع فيه الوصفان اي في نفس الامر بان يعتقد المخاطب عدم جواز اجتماعهما كما يتبادر من التنافي في الاعتقاد اذ لا وجه لهذا الشرط اصلا وبهذا يظهر صحة قوله لانه قد علم الخ ويندفع التعسف بان اعتقاد العكس لا يستلزم اعتقاد التنافي قوله وتعريف المسند انما خص تعريف المسند بالذكر بخصوصه مع ان تعريف المسند اليه ايضا يفيد القصر توطئة لقوله مع التعرض لها فيما سبق لان المصنف ذكره ههنا لتعرضه له فيما سبق قوله فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح

هذا الكلام مرتبط بقوله والمذكور اربعة والمراد ان الاقتصار على تلك الاربعة في الذكر انما لان الكلام في القصر الاصطلاحي وهو عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الاربعة لا غير واما لانها طرق عامة له قوله لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا وعلى هذا كان الانسب ان يراد المثال لهما من غير باب المسند اليه ليظهر عمومها على ان عموم طريق التقديم كان قد علم في الباب الرابع فهو لا يصح نكتة لاعادة ذكره والاولى ان يقال ذكره تمهيد لبيان احكام غير مذكورة فيما سبق ثم الظاهر في العبارة ان يقال كالطريقين المذكورين ههنا قوله ومنها العطف قدمه على الطرق الباقية الثلاثة لان النفي والاثبات فيه مصرح بخلاف غيره فان النفي هناك ضمني ثم النفي والاستثناء اصرح من انما واخر التقديم عن الكل لان دلالته على القصر ذوقية لا وضعية وههنا بحث وهو انه قال في مغني اللبيب قد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو ما زيد قائما او بل لكن او بل قاعد لان في العطف على اللفظ اعمالا ما في الموجب وفي العطف على المحل اعتبارا للابتداء مع زواله بدخول الناسخ قال والصواب الرفع على الابتداء وقيل في مثله ليست بعاطفة وانما هي حرف ابتداء فلا معنى لجعل ما زيد كاتبا بل شاعر من قبيل القصر بالعطف اذ لا عطف فيه لا على اللفظ ولا على المحل هنا ويمكن ان يدفع بعد التنزل عن اعتبار عطف الجملة بالتزام العطف على المحل وزوال الابتداء بدخول الناسخ لا يضر عند بعض البصريين ولهذا جوزوا العطف على محل ان بعد مضي الخبر كما سبق في اوائل احوال المسند اليه والمسند وفي المسألة ايضا مفصلة في مغني اللبيب قوله وقلنا زيد قائم لا قاعدا قيضا على القصرين ربما يوهم عدم جريان طريق العطف في قصر التعيين لكن المفهوم من دلائل جريانه فيه فالاقتصار لما سيصرح به الشارح قوله فلطريق القصر دلالة على هذا المعنى فيه منع لجواز ان

يستعمل الطريق لقصر التعيين ولا اعتقاد عكس الحكم الا ان يقال طريق القصر يدل على ان المخاطب يعتقد ثبوت المنفي او يجوزه وبالقرينة يتعين حاله قوله وقد اجمع النحاة اه كانه يريد اجماع اكثرهم والا فابن عصفور على ان الخبر المقدم اذا كان ظرفا لا يبطل عملها ونقل ابو علي انه قد ما جوزوا اعمالها اذا تقدم ظرفا كان او غيره قوله اما لان اصلها العمل واما لتوافق اللغة العاملة يعني انه لما امتنع تقديم خبرها على اسمها عند العاملين على ضعفها كما تقرر في كتب النحو امتنع التقديم اذا لم يعمل ايضا اما عند الحجازيين فلان اصلها العمل وان جاز ان لا يعمل لمانع مثل الفصل بان وغيرها فاجرى حكمها في جميع موارده على ما هو حكمها في اصلها طردا للباب واما عند بني تميم فلانها وان كانت غير عاملة الا انه قصد موافقتها للغة العاملة فمنع التقديم كما منع في تلك اللغة قوله فان مثالا واحدا يصلح لهما قد اشرنا فيما سبق ان القياس يقتضي اشتراط الشرطين في قصر الصفة افرادا او قلبا الا ان عدم الاشتراط للندرة قوله كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر اعلم ان الشيخ صرح في موضع من دلائل الاعجاز ان قولك ما زيد الا قائم لقصر القلب لا لقصر الافراد ومن ههنا توهم بعضهم ان النفي والاثبات مطلقا مخصوص عنده لقصر القلب وليس الامر كما توهم بل الشيخ صرح قبل ذلك الكلام بمجيئه لكل من القصرين واما نفيه لقصر الافراد في المثال المذكور فمن خصوصية ذلك المثال وسره ان النفي فيه عرفا ما ينافي القيام من الاوصاف مثل الاضطجاع والاتكاء ونحوهما لا مثل السواد والكتابة ونحوهما فلم يتحقق شرط قصر الافراد وهو عدم تنافي الوصفين والى هذا الذي ذكرته اشار الشيخ في ذلك الكتاب ايضا كما لا يخفى على الناظر فيه قوله ومنها انما الموجب للحصر في انما بالكسر قائم في انما بالفتح فمن نسبها افادة الحصر تضمنها معنى ما والا قال بذلك في انما لوجود هذا السبب فيها ومن قال ان السبب اجتماع حرفي توكيد قال به في انما ايضا لذلك ومن ههنا صح للزمخشري ان انما بالفتح يفيد الحصر كانما اجتمعا في قوله تعالى قل يوحى الي انما الهكم اله واحد فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس وقول ابي حيان هذا شيء انفرد به الزمخشري مردود بما ذكرنا وقوله ان دعوى الحصر ههنا باطلة لانه لم يوح اليه التوحيد مردود ايضا بانه حصر اضافي اذ خاطب النبي عليه السلام الكافرين فالمعنى ما اوحي الي في امر الربوبية الا التوحيد لا الاشراك قوله دون الافراد ذكره

انما الموجب للحصر فيهما بالكسر
اجتمعا في قوله تعالى
بالكسر وبالفتح

تنبيهاً على ان المراد نفي دلالته عند على قصر الافراد لا نفي دلالته على قصر التعيين قوله
وذلك لان ان لا تدخل على الاسم ان قلت ما الكافة حرف فكيف دخل عليها
على المذهب قلت قلنا هي زائدة فلم تدخل ان في الحقيقة الا على ما بعدها بخلاف
النافية قال الفاضل المحشي وايضا يلزم تجويز اعمال لان اذا لم يكف عن العمل
فان قيل الفصل مانع من اعمالها قلنا ان صح ذلك فيجب المانع من اعمال حرف
النفي فيجوز انما زيد قائما على لغة غير بني تميم وهو سهو من القلم التاسخ فان
العمل لغة اهل الحجاز بلا خلاف وقد يقال علية المانع من عمل ما انه ليس بداخل
على المذكور في المغني ولا يخفى ان هذا بعينه ما ذكره المحشي بقوله ويدفع هذا
باشتراط النفي بمعنى لما فتامل قوله وحرم مبنيا للفاعل الظاهر ان مبنيا
حال من المعطوف على خبر المبتداء ويجوز تقدير كونه مضافا الى علم
ليكون هنا خبره قوله اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر اه واشار
المصير الى حذفه كما في ان محلا وان مرتحلا وحذف ضمير المفعول العائد
الى الموصول وجعل انتصاب الميتة بتقدير اعني او على البدلية من اسم
ان اي ان الذي حرم الله عليكم الميتة ثابتة فتعسف لا يصار اليه مع
وضوح الوجه الصحيح ان ما فيها موصولة اه واما جعله من قبيل انا
تميمي بان يجعل جملة حرم خبرا مقدما باعتبار ضمير محذوف عائد الى المبتدا
المقدم رتبة ففيه تكلف مستغنى عنه بوضوح الوجه الصحيح قوله نحو
المنطلق زيد وزيد المنطلق ذكر المثال الثاني استطرادي والقصر هو
الاول فان المنطلق زيد لا يجيء انطلق زيد واحد في المثال قوله كلنا نقول
جعلها موصولة اه اتبع في هذا ابا علي الفارسي لكن رسم كتابة الموصولة الا
واهذا اختاره الشارح في شرح الكشاف وكون ما في الآية كافة وانت خبير بان
رسم القرآن لا يجري على القياس المقرر في الكتابة على ما هو شيبه تتبع
وكم فيه من اشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح كما اشار القاضي في تفسير
ال عمران ثم ان وجه الموصولية قوية فالحمل عليه اولى قوله ولقول
النحاة انما للاثبات اه لا يخفى ان قول النحاة انما يدل على وجود معنى
القصر في انما لا خصوص تضمنها معنى ما وإلا وكذا المناسبة الذي

سينقلها

سينقلها الشارح عن علي بن عيسى الربعي انما هي مناسبة افادتها
القصر لا تضمنها خصوص ذلك المعنى اللهم الا ان يقال تضمنها معنى القصر
انما هو لتضمنها معنى ما وإلا فما يدل على وجود الاول يدل على وجود الثاني
وكذا ما هو مناسبة لذلك مناسبة لهذا فتامل قوله ولا يجوز ان يقال
انه محمول على الضرورة لانه كان يصح اه هذا مبني على ما ذهب اليه ابن مالك من
ان حصر الضرورة الشعرية عما لا مندوحة للشاعر عنه ورده الدماميني
في شرح مغني اللبيب بان هذا مقتضى عدم تحقق الضرورة دائما او غالبا لان
الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب المختلفة
فلا يتحقق تركيب معقد لا مندوحة لهم عنه ثم قال والمختار في تفسير الضرورة
عندهم ان يقال هي ما لم يرد الا في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة
ام لا قوله على ان انا تاكيد فان قلت كيف يجوز عطفا ومثل على
المستتر فاوا قع مع انه لا يصلح او اقع مثل قلنا كما يجوز عطف زوج
على ضمير المخاطب في قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة مع انه
لا يصح اسكن زوجك وملاحظة ان يعتقد في الثواني ما لا يغتفر
في الاوائل وان شئت فاعتبر قولهم ضربتني هند وزيد مع عدم جواز
ضربتني زيد على ان يحذف الفعل ويجعل العطف في مثله من قبيل عطف
الجملة بان يقدر او يدافع مثلي ساغا لان قوله انا الزائد دليل
على ان العرض اه يعني انه يدل على كون المتكلم مخبرا عنه في هذا الكلام
فلو جعل ما موصولة كما ذكر كان مجازا به فلا يستحسن في العدول
عن لفظة من الى لفظة ما قد وجه ذلك العدول بان المراد الوصف
اي ان قد ما يدافع انا كما اشار اليه صاحب الكشاف في مادة سورة
الكافرون وغيرها قلنا لا نم ان الفعل غائب والكاف في الجواب
المنقول بعدها هله في شرح المفتاح وقد يجاب ايضا بان ضمير الفاعل
لما كان منفصلا مع ان الاصل الاتصال اعطي حكم الاسم الظاهر
فاسند اليه الفعل الغائب وبان مجموع الا انا يتضمن معنى لا غيري
فيجوز اسناد يدافع اليه كانه قيل ما يدافع غيري لا يخفى بعدها
ايضا بان عمال الصفة الواقعة بعد الا ذكرها لاعتماد على شيء

سوى النفي عن علي بن عيسى الربعي هو من اهل بغداد منسوب الى قبيلة ربيعة كحنفي في حنيفة **قوله** وذلك لان قولك زيد جاء لا عمرو آه فان قلت ما ذكر من الاثبات الصريح والضمني انما يظهر في صورة العطف دون في ولك ما شاعر الا زيد وتميمي انا قلت تصحيح المناسبة تكفيه بعض الصور اي تقديم ما حقه التاخير سواء بقي بعد التقديم على حاله كما في زيدا ضربت او كما في انا كفيتك مهمك كذا في شرحه للمفتاح وهذا على قانون السكاكي حيث يعتبر في التخصيص كون انا في الاصل تاكيدا كما سبق تحقيقه الا انه غير ظاهر على راي المصنف فان تقديم المسند اليه يفيد القصر عنده ولو كان من قبيل الفاعل معنى النقديم بكون ما حقه التاخير غير مناسب ههنا الا ان يبنى على الاعم الاغلب يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا آه قد سبق منا اشارة اليه ان هذا الوصف بالنظر الى الاعم الاغلب وان كان في القصر الاضافي ما لا شك في شرح المفتاح هذا اللزوم في كثير من الصور انما هو بطريق العرض والتقليد بمعنى ان المتكلم لو كان كذلك لا بطريق التحقيق لا مشاعه في مثل اياك نعبد واياك نستعين وفيه نظر لان المثال المذكور من قبيل القصر الحقيقي لا يعتبر فيه حال المخاطب فالاولى في التمثيل قوله تعالى حكاية عن عيسى عليه السلام ما قلت لهم الا ما امرتني فانه قصر قلب اذ معنى **قوله** والخطأ يجوز كل منهما على الشاكي في القاضي المحشي اركان البحوز على ان يكون من ترددة في نتيجة كله فيهما فذلك ليس حكما حتى يوصف بالصواب والخطأ بل الشك ينافي الحكم لانه يقتضي رجحان احد الطرفين المنافي للتشكيك وفيه بحث لان مبنى ما نحن فيه على الامور العرفية والصواب والخطأ لا يختصان بالحكم في العرف بل قد يوصف بهما الافعال فيقال الاساءة الى من يحسن اليك خطأ والاحسان الى المحتاج صواب ومنه قولهم في الكتب الصواب في العبارة ان يقال كذا حيث لا حكم وقد صرح في بعض كتب الاصول في مباحث بل لان الانشاء يتصف بالخطأ مع انه لا حكم في الانشاء بالمعنى المعتبر ههنا فالاولى ان يقال في رد هذا البحث الشق نفس التردد عند عدم الدليل المعين لاحد الطرفين فعلى لا يوصف بالخطأ بل لا يبعد ان يقال الخطأ في عدم

التردد

التردد **قوله** زيد يعلم النحو لا غير حكى في صاحب القاموس عن السيرافي ان الحذف انما يستعمل اذا كان الا وغير بعد ليس ولو كان مكانهما غيرها من الالفاظ امتنع ولم يجز الحذف ولا يتجاوز ذلك مورد السماع وتبعه في ذلك ابن هشام وحكم في مغني اللبيب بان قولهم لا غير لحن والمختار انه يجوز فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتبعه على ذلك شارحوا كلامه وفي المفصل حكاية لا غير وليس غير واسند الامام جمال الدين بن مالك في باب القسم من شرح التسهيل مستشهدا على جوازه جوابا به بنحو عهد مون بما لعن سلفت لا غير تسال وهو منه لا يستشهد الا بشاعر عربي **قوله** والمسطور في كلام بعض الفضلاء آه ايراد على المصنف حيث عدها من طرق العطف والمراد ببعض الفضلاء هو الفاضل الرضي **قوله** واجيب بان ترك النص آه لا يخفى ما في هذا الجواب من التكلف وصرف الكلام عن المتبادر لان السابق الى الفهم من اقتضاء كراهة الاطناب في ترك النص على المثبت والمنفي في طرق العطف كون العطف موجودا والاصل متروكا لكنه اهون من حمل كلام السكاكي على الفساد فان قلت اي حاجة الى هذا التكلف فليحمل ايراد المثال المذكور اشارة الى تعميم الحكم بانه قد يترك النص عليهما في طريق الاستثناء ايضا كراهة الاطناب وله نظائر كثيرة في المفتاح قلت الكلام في طريق العطف لا غير بقرينة المقابلة للطرق الثلاثة الاخيرة واعلم ان كلمة غير في ليس غير في محل النصب عند المبرد على انه خبر ليس فاسمه مضمر لا يظهر وتقديره ليس المعلومة غير النحو وفي موضع الرفع عند الزجاج بانه اسم ليس وخبره محذوف والتقدير ليس غير النحو معلومة **قوله** وفي الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط يعني ان الاصل فيها والكثير الراجح هذا وكما يترك الاصل الاول كراهة الاطناب كما سبق يترك هذا ايضا في مثل قولك ما زيدا ضربت وما انا قلت اذ المقصود به قصر الفعل على غير المذكور لا قصر عدم الفعل على المذكور كما هو الحق فيكون النص على ما ينفي لا ما يثبت **قوله** لان الحكم المختص بها كما يشعر به العبارة **قوله** لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع فان قلت هذا الموضوع

الحكم

لا يتاتى في نحو قولك زيد قائم لا قاعد لان المثبت هو القيام والمنفي هو القعود
فلم يتحد مورد الايجاب والسلب على ما يقتضيه وضع لا العاطفة
فكان هذا الاستعمال على خلاف الوضع مع شيوعه قلت بل هو وارد
على الوضع والمثبت في المثال المذكور للمتبوع اعني قائم هو الاسناد
الى زيد وهو المنفي عن قاعد قوله فكان الاحسن ان يصرح آه اذا قلت
ليس في الدار غير زيد يتبادر منه ان ليس فيها مما يجانسه غيره
فقول المص فغيرها يتبادر منه سائر كلمات النفي لكن الاحسن هو التصريح
فافهم فهذا وجه غير ما ذكره الشريف قوله فقوله بغيرها آه يعني ضمير غيرها ليس
راجعا الى العاطفة المطلقة حتى يتوهم انه يجوز ان يكون منفيها منفيا قبلها بلا
العاطفة الاخرى بل الى العاطفة المخصوصة التي اورد تها في كلامه ونفيت بها
شيئا ومعلوم انه لا يمكن نفي الشيء بهذه الخصوصية قبل ايرادها قوله على ان يكون
الثاني تاكيدا فيه نظر لانه اذا كان تاكيدا لم يكن عطفا والكلام فيه اللهم الا ان
يقال انه تاكيد للثاني وعطف على الاول قوله احسن بين الفاضل المحشي وجه الاحسن
وظهر مما ذكره ضعف قول الشارح وهذا المقام من شرح المفتاح من ان قولهم هو
يا تيني لا عمرو فيه احتمال للتخصيص والتقوي على السواء قوله فيقال انما تميمي
لا قيسي فان قلت عند اجتماع الطرفين او اكثرها الى ايهما ينسب افادة
القصر قلنا الى الاسبق والاقوى ففي مثل انما جاء زيد لا عمرو الى انما
العاطفة موكدة لذلك القصر وفي مثل زيدا ضربت لا عمرا الى التقديم
وفي مثل انما زيدا ضربت وانما تميمي انا الى التقديم حتى يكون زيد هو
المقصور عليه وتميمي لان التقديم اقوى كذا في شرحه للمفتاح وحكم الشريف
بان القصر في انما تميمي انما مستفاد من انما ووافق الشارح في الكبار وان شئت
فارجع الى شرح المفتاح قوله غير مصرح به فان قلت كيف جاز قولك
ما جاء زيد لا عمرو مع تقديم النفي المصرح به قلت الكلام في العاطفة
ولا فيما ذكر من المثال من حروف الصلة لان الحروف العاطفة
لا يدخل بعضها على بعض قوله ويمتنع انما من اله الا الله وانما
احد هو يقول ذلك وقد يوجد في اكثر النسخ حرف الاستثناء في
الموضعين اعني الا الله والا هو وقد خط عليها في النسخة

المصححة

المصححة من نسخة الشارح وهو الوجه المناسب للسياق اذ لا يخفى ان معنى
النفي والاثبات يستفاد من انما فالا مستدرك قطعا الا ان توجه
بها على سبيل التوكيد لكن الاستعمال كليا يا باه على ان الشارح فيه مناقشة ظاهرة
وهي وقوع الا مصرحا بها لم يجعل النفي في حكم المصرح به فيجوز زيادة
من وقوع احدهما كما جعل المنفي في حكم المصرح به في قولنا الى زيد القائم لا
القعود حتى يمتنع كما سيأتي الآن قوله ثم ظاهر كلامهم يقتضي جوازه آه انما
قال ظاهر كلامهم لجواز ان يكون المراد بالنفي النفي تحقيقا او تاويلا
لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص مع ذلك بان الاختصاص الواقع
الواقع لا يستلزم العلم به فيجوز ان يكون المخاطب جاهلا او منكرا ويحصل
الفائدة لذلك وغاية ما يتوهم اشكال ان اصل الدليل لا استعمال وما ذكروا بيان مناسبة
فيه ويكفي ان يقال اذا كان الوصف مختصا بالموصوف في نفسه وانضم اليه بيان
ذلك الاختصاص بقرينة الدالة عليه كان غاية في افادة الاختصاص
فلا فائدة في تصريح النفي بلا العاطفة واما اذا انتفى احد الامرين ففيه ما
فالعرق قط فتامل قوله الا من يسمع ويعقل فيه اشارة الى ان المراد بالتماع
في الآية ما يكون مسوغا يتعقل المسموع فان قلت فاذا كان هذا الحكم
معلوما لكل احد فما الفائدة في القاء الخبر والقصر الذي يقتضي كون حكم
المخاطب مشوبا بالخطأ وبالجملة الاشكال الذي سيورد الشارح على ما نقله
المص من دلائل الاعجاز وارد ههنا قلت اما القصر فتحقيق لا يقتضي ما ذكروا ما
نفس الالقاء فلعله بطريق التنزيل لاعتبارات خطابية وحملها في جميع
موارده على التنزيل بعيد كل البعد ولذا اول كلام الشيخ بوجه آخر
فكان دلالته على القصر اضعف من انما اعترض عليه بانه مناقض لما ذكره في
شرح المفتاح من ان دلالة التقديم على القصر اقوى من دلالة انما حيث حكم
بان المقيد في قولنا انما زيدا ضربت هو التقديم على ما نقلناه آنفا وقد
يوفق بين كلاميه بان في كل منهما ضعفا من وجه وقوة من آخر فالقوة
في انما باعتبار ان دلالته على القصر بحسب الوضع بخلاف التقديم وفي
التقديم باعتبار ان القصر يفهم منه بالذوق السليم وهو ادخل
في البلاغة او لعدم احتياجه الى التاويل بخلاف انما وانما وانتخير

فيه

عمل مبت دهزار ... کافر زد

بان کلا منهما اذا اشتمل على قوة وضعف لم يثبت لما ذكر مدعاً اعني تعيين استناد القصر فى انما الى الضرب الى التقديم فان قلت قوة التقديم باعتبار كما اشرنا اليه فيصح وجهاً لترجيح اسناده اليه قلت فلا يتم ما ذكر ههنا من قوله ولم يذكروا هذا الشرط على ان جعل الاستناد الى الذوق السليم سببا للقوة تارة والاستناد الى الوضع سببا آخر فلا يخلو عن تعسف فتامل وما انت عليهم بمسيطر فى الصحاح المسيطر والمصيطر المسلط على الشيء يشرف عليه ويتعهد احواله ويكتب عمله واصله من السطر وفيه بحث لان الكلام فى النفى بلا العاطفة آه قد يجاب عنه بان الشيخ خص الكلام اولا بالنفى بلا العاطفة ثم عمم ولهذا اتم لى النفى فيما نحن فيه النفى حيث ذلك الاسم الظاهر ولم يقل انه مع تقدم ذكر النفى بلا العاطفة كما يدل عليه النظر فى دلائل الاعجاز قوله مما يجهله المخاطب وينكره ان قلت جهل المخاطب مما لا بد منه فى جميع الطرق فلا وجه لتخصيص الوجه الرابع بالطريق الثانى قلت يدفعه قيد الانكار لان المراد به الانكار التام والاحتراز كما يظهر من تحقيق كلام الشيخ قوله فكان مراد الشيخ انه يجيء فان من نظر فى دلائل الاعجاز يظهر له ان لا مراده ما يستفاد من ظاهر كلامه وان تطبيق كلامه على ما ذكره الشارح لا يكاد يصح قوله او قلبا نحو ان انتم الا بشر مثلنا يمكن جعله قصر افراد كما لا يخفى وقصر تعيين بناء على ادعاء ان شان العاقل التردد الا ان الاول اظهر ومنكرين لذلك ينبغي ان يراد فيدخل فيه وهو ما المتكلمون كانوا عالمين بعدم جعل المخاطب لان اعتبار التنزيل انما يصح بعد علمهم بذلك قوله واما اثباتها بطريق القصر فليكن على وفق كلام الخصم يعني ليس المراد بالجملة القصرية قصر انفسهم على البشرية بل انما اثبتوها ملتبسا بطريق القصر وصورته قصدا الى مجرد الموافقة القصرية مع كلام الخصم هذا ويمكن اجراء القصر على ظاهره بان يقصر الكفرة الرسل على البشرية بالنظر الى الملائكة وحاصل كلامهم انكم مقصورون على البشرية لا تتعدونها فلستم رسلا لان الملكية لازمة للرسالة وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم والرسل عليهم السلام علموا كونهم مقصورين على البشرية لا يتعدونها الى الملكية لكنهم منعوا لزوم الملكية للرسالة حيث قالوا ولكن الله

جیکه تأمل بنده اول ... محبت ثانی

وهم ثالث

يمن على من يشاء من عباده فتامل قوله والاولى وفق الجواب الترجيح حيث قالوا تسليم انتفاء الرسالة فان المناسب للتقرير الثاني ان يقال لان المخاطبين ينكرون ذلك ان انتم الا بشر مثلنا لفظة ان ههنا وفى قوله فقوله ان انتم الا بشر قصر قلب سهو من قلم الناسخ فان نظم الآية فى سورة يس ما انتم الا بشر مثلنا لكن انتم على ان قطعهم الى قوله بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين يقال يقال فلان متردد بين الصدق والكذب عندي اي انا متردد فى صدقه وكذبه وهذا الاستعمال اكثر من ان يحصى فمعنى كلام الشارح ان غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب عند انفسهم كالتردد بينهما عند السامعين الذي هو حال المدعى فعلى هذا لا يرد ما اورده الفاضل المحشي من لزوم ركاكة اللفظ الا ان اخذ هذا المعنى من العبارة المذكورة اعني كما هو حال آه تكلف فليتامل والاولى بناء على ما ذكرنا المراد بما ذكره الاشكال الذي اورده على ظاهر ما يستفاد من ظاهر كلام الشيخ ثم توجيه مراده وانما قال والاولى لاحتمال ان يكون المراد بقوله يعلم ذلك ويقربه لعله ويقربه بادنى تنبيه قوله مشاركة رباعية كما ان هنا وجوبه كون حكم المخاطب مشعرا بالصواب وخطأ قوله كاشتراك الآخرين فى صحة الجامعة وكاشتراك الاولين فى عدمها انه يعقل منها الحكمان معا لا خفاء ان هذا المزية يثبت للتقديم ايضا وانه يثبت ما ذكره منهما على النفي والاستثناء ايضا لان العلة المذكورة مشتركة بينه وبين العطف قوله واحسن مواقعها آه قيل وجه الاحسنية انما يستعمل فى حكم معلوم يعلمه المخاطب ويقربه على ما فهم من ظاهر كلام الشيخ فلا فائدة اذا فى القصر بالنسبة الى مدلول الجملة والمعنى التعريضي فائدة جديدة تحسن موقع الكلام بمكان حسنا لا يوجد بدونه قوله ثم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت آه مفعول استقريت مواقع انما وضمير وجدتها راجع الى انما واقوى مبتداء خبره اذا كان والجملة مفعول ثان لوجدت وما فى الموقع مصدرية وكان تامة ومعنى اعلق اشد تعلقا بالقلب ويجوز ان يكون اقوى وما عطف عليه بدلا من المفعول الاول والمفعول الثاني الظرف والمعنى على الاول انما متصفا بان اقوى الخ انها اذا اريد بالكلام بعدها التعريض وعلى الثاني وجدت اقوى الخ انها اذا اريد به

وجدتها

به التعريض قوله سوى المفعول معه انما استثناه لان المفعول معه لا يجئ بعد الا لا تقول ما انتشر الا وزيدا قال الفاضل الرضي ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا فلا مؤذن من حيث المعنى بنوع انفصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ولذلك لم تقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا تقول ما قام زيد الا وعمرو كما يقع الصفة واما وقوع الحال بعدها في نحو ما جاء زيد الا عمرو وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد هو مقدرا انتهى كلامه هذا

ولك ان تقول في الفرق بين قولنا ما جاء زيد الا مع عمرو وبين قولنا ما جاء زيد الا وعمرا انه حيث جاء الاول دون الثاني اذ الواو في المفعول معه ليس الا آلة لملاحظة اشتراك الشيئين في الفعل وليس معناها مستقلا بالمفهومية فلا يصح القصر لان المقصور عليه يجب ان يكون معنى مستقلا بخلاف مع فانه اسم مستقل معناه بالمفهومية فافهم ومنه قول الشاعر قوله لا اشتهاره اي من قبيل تقديمهما بحالهما لا انه من قبيل قصر الفاعل على المفعول وعلى العكس وانتصاب باب على انه مفعول لا اشتهى لا انه على انه مفعول كارها لا دفاع الحاجب يدفعه فافهم قوله كانه لم يمت سواك الى آخره البيت للاشجع السلمي من قصيدة اولها مضى ابن سعد حتى لم يبق مشرف ولا مغرب الا له فيه مادح ∴ وبعده ∴ وما كنت ادري ما فواضل كفه ∴ على الناس حتى غيبته الصفايح ∴ فاصبح في لحد من الارض ميتا ∴ وكانت به حيا يضيق الصحاصح سابكيك ما فاضت دموعي فان تغض فحسبك مني ما تجن الجوانح وما انا من رزء وان جل جازع ولا بسرور بعد موتك فادح كان لم يمت حي سواك ولم تقم ∴ على احد الا عليك النوايح ∴ لئن حسنت فيك المراثي وذكرها ∴ لقد حسنت من قبل فيك المدايح ∴ الصفايح الاحجار العراض التي تسقف بها القبر الصحاصح جمع صحصح وهو المكان المستوي وكذا الصحصاح والصحصحان والجوانح الاضلاع التي تحت الترائب وهي مما يلي الصدر كالضلوع مما لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها الا ان يحمل على حذف

المضاف

المضاف اي لابهام استلزامه ولا فلا استلزام في نفس الامر لان الكلام انما يتم باخره قوله واعلم ان تقديمهما بحالهما مما منعه بعض النحاة والاكثرون واختاره ابن الحاجب حيث قال لا يستقيم ما ضرب الا عمرا زيد كما ضرب الا زيد عمرا لانه لا يجوز تعدد الاستثناء المفرغ حتى يكون التقدير ما ضرب احد الا عمرا زيد وما ضرب احد احدا الا زيد عمرا كان القصر فيهما جميعا والكلام فيما اذا كان القصر في احدهما فقط وان لم يجز لزم فيما ضرب الا عمرا زيد منع بقاء الفعل بلا فاعل لان زيدا مرفوع بمضمر بناء على ما صرح به المحققون من النحاة من انه لا يمتنع ان يعمل فيما بعد المستثنى بها كما يمتنع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها وفيما ضرب الا زيد عمرا منصوبا بمضمر لما تحققت ويصير الكلام جملتين فلا يكون من تقديم الفاعل على المفعول في شيء واجاب الشارح في شرح المفتاح عن الاول بان الفاعل مضمر قبل الذكر كما ضربني واكرمت زيدا باعمال الضمير الثاني او ضمير عائد الى مصدر الفعل وعن الثاني بان المفعول في نية التقديم فلا يضمر فلا يصير الكلام جملتين واعلم ان نسخ الشرح ههنا مختلفة وقد ذكر في بعضها الدليل الذي نقله عن ابن الحاجب مع تفصيل كما يدل عليه النظر في النسخ الظرف في قوله آنفا المحوج الى هذا التوجيه هو ان الظرف في الآية معمول ليتعلق فيكون من حكمته والصفة المقصورة على الا اذ لهي الا ابتاع المتعلق بادي الرأي فقد قدم المقصور عليه على المقصور اي ذكره قبل تمام المقصور الذي هو الاتباع المقيد وكذا القياس في سائر الامثلة كما مر قوله اي لا اشتهي باب الامير لا يخفى ان المناسب لتقدير قامت في البيت الثاني ان يقدر ههنا اشتهي بعينه الا وكذا وقع في شرحه للمفتاح وان كان لتقدير لا اشتهى ايضا وجه للمتامل قوله والنوايح في البيت الثاني قد وقع في بعض النسخ بعد قوله اي قامت النوايح هكذا وفيه بحث لان الفعل لا يبقى بلا فاعل واعتبار المضمر ابعد عن تصنيف نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب ومن هذا قيل ان عمرا في قولنا ما ضرب الا عمرا زيد عمرا منصوب بمضمر كانه قيل اه بعد فرغ الفعل فيه اشارة الى ان المفرغ في الحقيقة هو العامل وتسمية الاستثناء به مجاز ثم الاولى ان يقول لفرغ العامل ليكون اشمل ولذلك يلزم التخصيص

والسنة الجدبة والعرض بالضاد للرجل كالخزام للشيح والصلوع للجرائع المعجمتين على وزن الفعلى الاضلاع العظيمة القوية والجرائع من الابل هو العظيم القوى

من غير مخصص هذا ايضا دليل على وجوب تقدير المستثنى منه عاما لحصول ان الكل انما يدل على مخرج منه مطلقا ونسبته الى جميع الخواص على التسوية الجميع فلو قدر خاص دون خاص لزم التخصيص بلا مخصص فلهذا اندفع ما يتوهم ان تقدير المستثنى منه لما اقتضاء المستثنى مخرجا عنه وقد تقرر ان ما ثبت بالضرورة يتقدر بقدرها وتلك الضرورة تندفع بتقدير خاص لم يحتج الى تقدير العام ولذلك ترانا اى ولما لا يستلزم الا العموم فى المستثنى منه المقدر كذا فى شرح المفتاح وهو المستفاد منه والتحقيق ان منشأ الحكم بان تانيث الضمير بالنظر الى الظاهر مجموع الاحكام الثلاثة فكلام المفتاح وشروحه لا يخلو عن تعسف وههنا بحث وهو ان تانيث الفعل فى الايتين وفى البيت لا يتعين ان يكون بالنظر الى الظاهر لجواز ان يقدر المستثنى منه فى الكل مونثا بان يقدر فى الاية الاولى نحلة وفى الثانية اشيا وفى البيت اعضا فليتامل وفى بيت ذى الرمة وما لقيت الخ صدره بيت ذى الرمة على ما فى شروح المفتاح طوى النحز والاجراز ما فى عروضها يصف النوق بالنحر الحزين السير والقحط طوى اى اضم واهزل والنحز بالنون والحاء المهملة الدخولة الارض الخرقة اى التى لا نبات فيها وقد تفتح همزة الاجراز على انه جمع جرز وهى السنة المجدبة القحطة والجراشع من الابل هو العظيم القوى وفيه اشكال الخ اجيب بانه سمى علامات التانيث ضمائر على سبيل المجاز من باب اطلاق احد المتجاورين على الاخر اعتمادا على فهم السامع فكيف يسند الفعل المنفى الخ هذا الكلام وارد فى البدل فان زعم وجه الجواز انتقاض النفى بالا فى الفاعل كل فعلى مذهبه يكون هذا الخ رد الشريف هذا التوجيه فى شرح المفتاح بان قول الكشاف بالنظر الى ظاهر اللفظ يابى عنه اذ على تقدير الابدال لا يكون الفعل فى الظاهر مسندا الى المونث المذكور بعد الا فكيف يونث للنظر اليه وقد تكلف بعضهم فى دفعه بان معنى الكلام انه انث الضمير العائد الى ذلك العام بالنظر الى ذلك اللفظ المذكور بعده كانه المسند اليه ظاهرا اذ الابدال غير مبنى على الظاهر فقوله بالنظر الى ظاهر اللفظ باعتبار الظاهر مستقل فى معناه واعلم ان هذا البدل فى باب الاستثناء يخالف سائر الابدال من وجهين

فان مقوله

الاول

لا الاول لعلهم اختيار حم الى الضمير العائد الى المبدل منه مع وجوبه فى البدل البعض وانما لم يحتج لان الاستثناء المنفصل يفيد ان المستثنى جزء من المستثنى منه فيكون الالتصاق قائما مقام الضمير والثانى مخالفته للمبدل منه فى الايجاب والسلب مع وجوب الاتفاق فى غير باب الاستثناء كما بينا على حال من الاحوال الظاهر يدل على ان المثالين من قبيل القصر الحقيقى وبهذا استشكل بانه يؤدى الى المحال واجيب بانه من باب التاكيد والمبالغة بجعل ما سوى المركوب فى حكم العدم بل المراد اخص من ذلك اى من كون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى والحاصل انه لا يدفع ذلك من مناسبة مخصوصة يقتضى المقام رعايتها ولا يقدر فى ما جاءنى الا شىء ولا جسم ولا حيوان بل يقدر امرؤ ومنها وفى ما كسوته الا جبة يقدر جبة كسوة وملبس وفى ما صليت الا فى المسجد يقدر فى مكان فى موضع وعلى القياس وقد بينا قس فى هذا بناء على ان المقدر للضرورة كما عرفت بان الضرورة اذا اندفعت بالقيد فلا حاجة الى تقدير القريب فان فيه زيادة على الحاجة ولك ان تقول هذا انما يرد اذا كان فى تقدير الخاص زيادة تقدير بحسب اللفظ وليس كذلك مع ان المقام شاهد صدق عند من له ادنى ذوق على تقدير المناسب فتامل وفى الحديث ما ايس الشيطان من بنى آدم الا اتاهم من قبل النساء فى الحديث اشكال مشهور من جهة دلالته على انه لا ياس الا فى حال الاتيان من قبل النساء والمقصود العكس وهو انه لا ياس البتة فى تلك الحال فاورد الشارح الحديث واشار الى جواب الاشكال كما ترى هنا ويمكن ان يراد بالحديث النبوى ان ياس الشيطان لا يوجد الا مع الاتيان من قبلهن يعنى ان الشيطان يعتمد عليهن اشد اعتماد حتى لا يقنط كليا قبل ان ياتى الى جهتهن فاذا اتاهن ولم يقدر على الاضلال من جهتهن ايضا بعصمة الله سبحانه حصل له القنوط اصلا هو على هذا لا حاجة الى جعل الحال مقدرة ولا الى تقييد الجهة بغير جهة النساء والله اعلم وذلك لانه قصد تعقيبه الخ اشارة الى وجه وقوع هذه الحال ماضيا مجردا عن قد الواو وحاصله ان النفى والاستثناء لما دل على ان الثانى للاول كالشرط استعمل فيه واريد كلما ايس من جميع جهاته اتاهم

الباب السادس في الانشاء

ايا هم من قبل النسا الحلى تاويل العزم قيل عليه هذا التاويل انما يحتاج اليه
لو اعتبر مقارنة حدوث مضمون العامل لمضمون الحال واما اذا اعتبر مقارنة
حدوثه او بقائه فلا لان الياس باق وقت اتيانه من قبل النسا وان كان
حدوثه سابقا عليه وقد يق يجوز ان يراد بالايس في الحديث الشريف قربه
كما اريد بالموتى في قوله عليه السلام لقنوا موتاكم ليس الذين قربوا من الموت
فالمعنى ما قرب ياس الشيطان من بني آدم الا حال اتيانه ايا نسه ايا هم من قبل
النسا فانه اذا اتاهم من قبلهن علم انه فرغ من جميع اسباب الضلال وما
انفع بشئ منها وما بقي رجاؤه الا في هذه الواحد فانه اذا لم ينتفع به ايضا
انقطع رجاؤه بالكلية وحصل تمام الياس منهم والله اعلم الباب
السادس في الانشا كالاخبار فانه قد يطلق ايضا
على نفس الكلام على ما صرح به في التلويح وقد يطلق على فعل المتكلم وهو ظاهر
والمراد ههنا هو الثاني لقائل ان يقول قد تقدم في بيان حصر الفن الاول
في ثمانية ابواب ان الانشاء بابا من تلك الابواب وقد جعل ههنا عبارة
عن نفس الكلام فالمناسب ان يراد بالانشا ههنا ايضا نفس الكلام وكذا باقسامه
التي هي التمني وغيره بل يرجع ضميره في قوله واللفظ الموضوع له الى المعنى المصدري
على طريقة الاستخدام واراد بها معانيها المصدرية يعني القاء الكلام المشتمل لها
يخفى ان التعليل ليس للنفي فقط اعني قوله لا الكلام المشتمل عليها ولا يكفي ان يق
لظهور ان ليت موضوعا للكلام الذي فيه التمني بل هو للمثبت والمنفي جميعا
اعني قوله واراد بها معانيها المصدرية مع قوله لا الكلام ومحصل الاستدلال
ان قول المص واللفظ الموضوع له الخ لا يصلح اذا حمل الانشا على الكلام اصلا ويصح
اذا حمل على الالقا الذي هو من جزئياته من جزئيات الافادة او ملزوم له
ولا يحصل الافادة بان يحمل اللام على العارية هذا وقد عرفت هناك
وجه الصحة ايضا وهو الحمل على الاستخدام فالانشاء ان كان طلبا
قد سبق ان المراد بالانشا القاء الكلام الانشائي والظاهر ان الالقا نفس
الطلب الظاهري لازم للالقاء المذكور فلهذا جعله قسما منه ففي العبارة
مسامحة لا تشتبه او يق المراد بالطلب معناه الاصطلاحي اعني القاء
الكلام المخصوص لا اللغوي الذي هو فعل القلب وهي على ما ذكره الم

خمسة

خمسة ومنهم من يجعل الترجي قسما سادسا ومنهم من اخرج التمني
والندا من اقسام الطلب بناء على ان العاقل لا يطلب ما لا يعلم استحالته
فالتمني ليس طلبا ولا يستلزمه وان طلب لا قبال خارج عن مفهوم الندا
الذي هو صوت يشوبه الرجل وان كان يلزمه والا فان كان
المطلوب به حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام لا يخفى
ان المراد ان طلبا يكون المطلوب به الخ على ما يدل عليه جعله من
اقسام الطلب فلا ينتقض بمجموع علمني وفهمني ولا بمجرد علم وفهم لان
المطلوب بها حصول امر في الذهن مطلقا لا في ذهن الطالب وبالجملة لو اعتبر
التقييد بالمفعول المخصوص خرجا بقيد الطلب اذ لا دخل للقيد فيه
وان لم يعتبر خرجا بقوله في ذهن الطالب واما ما ذكره الفاضل المحشي
من ان الاولى ان يقال ان كان المطلوب مطلوبا من حيث حصوله
في ذهن الطالب فهو الاستفهام الخ وفيه نظر لان الانتقاض وان
كان مندفعا ايضا الا انه ينتقض تعريف الامر الخ لان المطلوب بعلمني
على هذا الجواب حصول امر في الذهن لا في الخارج اللهم الا ان يقال
المقصود بما ذكر تصحيح تعريف الاستفهام وتصحيح تعريف الامر امر آخر
فله ان يجيب في تعريف الامر بالجواب الآخر او يكون مراده ايجاب
امر سياق الكلام حينئذ بان يقال بدل قوله وان كان المطلوب حصول امر
في الخارج والا اي وان لم يكن المطلوب به مطلوبا من حيث حصوله
في ذهن الطالب تامل وان كان المطلوب به حصول امر في الخارج اي
في خارج ذهن الطالب فلا ينتقض بمثل اعلم وافهم فان المطلوب بهما وان
كان حصول امر في ذهن المخاطب بقي فيه بحث وهو ان المطلوب في
النهي وكذا في بعض الاوامر هو نفس الامر الخارجي لا حصوله سواء اخذ
الحصول بمعنى الحصول في نفسه او بمعنى تبعه والحصول لان الحصول
الخصر في الخارج وان لم يقتض حصول الحاصل فيه لجواز ثبوت العدميات
لموصوفاتها في الخارج كما في زيد اعمى لكنه تقتضي حصول الموصوف فيه
ويمكن ان يجاب بان المطلوب في النهي مثلا حصول انتفاء الفعل عن المطلق
منه اعني المخاطب في الخارج ولا شك انه موجود فليتامل وان ذلك
الامر انتفاء فعل فهو النفي على هذا مذهب من يجعل العدم مقدورا مطلوبا

النهي

واما على مذهب من لم يجعل كلام المتمنى بالتمنى عنه امرا وجوديا وهو كهف والا فهو الامر فيه بحث لان الدعاء والالتماس من اقسام الطلب حقيقة والمطلوب بهما حصول امر في الخارج وليس فيهما احدى شرطى الدافع انهما ليسا من اقسام الامر حقيقة عند المص كما سيجيء وكان امرا عند النحاة منها التمنى قدمه لعمومه وجريانه في الممكن والممتنع وعقبه بالاستفهام لكثرة مباحثه ثم بالامر لاقتضائه الوجود ثم بالتمنى لمناسبته له في الاحكام وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة قيل ينبغى ان يقيد المحبة بالمجردة اى عن الطمع احترازا عن الاوامر والنواهى والنداء اذ قد وجدت المحبة فيها وقيل قيد الحيثية المرادة يكفى في اندفاع النقض بها واللفظ الموضوع له ليت قد تحققنا ان اللام للغاية لاصلة الوضع فان ما وضع له ليت الهيئة الجزئية المتعلقة بالنسبة الجزئية من حيث تعلقها بها وتلك الهيئة ملحوظة لا قصدا بالذات بل من حيث كونها حالة متعلقة بتلك النسبة فلذا صارت كلمة ليت حرفا للانشاء هذا على تقدير قانون الفاضل المحشى لكن فيه بحث وهو انه لا بد في الانشاء من ان لا يتخلف مدلوله عن لفظه ومن ثمة قيل الانشاء ايجاد معنى بلفظ يقارنه وظاهر ان التلفظ بليت زيدا قائم لا يجب كونه ذاهبة مذكورة واما اذا كان الموضوع له نفس الطلب الظاهر فلا يرد شيء بعدم التخلف فتدبر وطاعية هو تخفيف اليا على وزن كراهية مصدر يقال طمع فيه طمعا وطماعة وطماعية فهو طمع وطمع بكسر الميم وضمها والا لكانت ترجيا ويستعمل فيه لعل وعسى ان كان فيه توقع يستعمل فيه لعل وان كان طمع يستعمل فيه عسى والفرق بين الطمع ان الاول ابلغ من الثاني ولذا اخر الطماعية عن التوقع وفيه بحث لانه انما يصير طلبا ترجيا لو لم يتحقق الطلب اذ لا طلب في الترجى كما سيصرح به نعم يصير طلبا مقرونا بطماعية وليس ذلك ترجيا لو تاتينى فتحدثنى بالنصب والتقدير ليت اتيانا منك فتحدثنا فلا يحتاج ح لو الى الجزاء لخروجه عن معنى التعليق ولو رفع الفعل خرج الشاعر الى ح يجب ان يقدر الجزاء لبقاء على معناها وكا يعرض بلو بيان للمناسبة بين لو وليت حتى يظهر جواز استعمال الاول في موضع الثاني بعد لعل التمنى وقد يجيء بخلاف ذلك كقول امرء القيس تجاوزت احراسا عليها ومعشرا

على حراصا لو يسرون مقتلى وكثيرا ما يستغنى بها اى يستغنى بها عن ذكر فعل التمنى وان كان مقدرا يدل عليه قوله اى اوده لو كان بقلب الهاء همزة فيه ضعف لان عادة العرب ان يبدلوا الاخف من الاثقل وههنا يلزم ان يكون الامر بالعكس قوله مركبتين مع ما ولا المزيدتين اعترض عليه بان هذه الحروف انما اخذت من هل ولو قبل التركيب فلا فرق بينهما عند التركيب فيرجع المعنى على ما يقتضيه قوله مركبتين الى ان هلا ولولا ماخوذة من هلا ولولا ولا يخفى فساده اجيب بان قوله مركبتين حال مقدرة لا محققة حتى يرد الاشكال والمعنى انها من هل ولو حال كونهما مقدرا في التركيب مع ما ولا المزيدتين قوله لتضمينها معنى التمنى فيلزم المتضمن المتضمن فيه وهذا المعنى اى اللزوم هو المقصود بالتركيب والا فاصل التمنى موجود في هل ولو قبل التركيب والحاصل ان هل ولو اذا كانتا مفردتين يفيدان مجرد معنى التمنى على سبيل الجواز واذا ركبتا مع ما ولا لزمتا معنى التمنى لا لافادته بل ليتولد منه التنديم في الماضى والتحضيض في المستقبل قوله على معنى ما كان يجب ان يفعل المخاطب اى من حيث تركه ولو قال على معنى انه يجب ليكون بيانا للوم لكان اظهر قوله ان يكون كل منهما في بعض النسخ كل منهما بتثنية الضمير باعتبار النوعين اعنى هل المركبة ولو المركبة قوله وقد يتمنى بلعل انما قال قد يتمنى نظرا الى ما يتولد والا فالمقام مقام الترجى على ما يشعر به قوله لبعد المرجو عن الحصول قوله والاشفاق اى توقع المكروه اذا عدى بالاشفاق بمن يكون بمعنى الخوف واذا عدى بعلى يكون بمعنى الحرف العطف قوله وبهذا يظهر ان الترجى ليس بطلب اى بدخول الاشفاق في الترجى ووجه الظهور ان العاقل لا يطلب ما يكرهه قوله هل زيد قائم كما قبح هل زيد قام قيد بعض شراح الايضاح قبح المثال بما اذا قصد به التخصيص فانه قد يأتى لذلك عند الشيخ عبد القاهر والمص وانما قيد به دفعا لما يشير اليه الشارح من انه يجوز ان يكون تقديم زيد لاهتمام وهل لطلب التصديق وفيه نظر لان المثال يكون مشتغلا فيجب تحقيق الكلام فيه قوله هذا ظاهر فاعم اعرفت واما في ازيد قام

فيه بحث وهو ان تقديم المرفوع كما يجيء للتخصيص وللاهتمام كك تقديم المنصوب
فالقول بان ما ذكر في تقديم المنصوب ظاهر دون تقديم المرفوع تحكم
فان قلت الاختصاص في تقديم المفعول ظاهر غالب دون المرفوع قلت صحح
الشارح كون غلبة الاختصاص علة بقبح مثل هل عرفت عمرا اللهم الا ان يقال
الدلالة على الاختصاص في تقديم المنصوب بحيث يجعل الاهتمام غير محتمل فيه
فالوجه في القصد دون الامتناع ان يحمل على الاضمار والتفسير كما سيجيء لا يخلو عن
تعسف وجه التعسف ان معنى كون السؤال عما يلي الهمزة متعلقا به على وجه
لا يتعلق بغيره كك فان السؤال في اانت ضربت زيدا متعلق بالفاعل على معنى
ان الضرب المتعلق بزيد هل صدر عنك ام لا وقولك اضربت زيدا على طلب
التصديق ليس كك لان السؤال كما يتعلق بالضرب يتعلق بزيد لان المعنى
هل تعلق الضرب بزيد او هل صار زيد متعلقا بالضرب ومما يؤيد ذلك
اى كون المسؤل عنه بالهمزة ما يليها وهل لطلب التصديق في التحقيق
كما حققه الفاضل المحشي والحاصل انهم اطلقوا التصور على ما يعم نوعا
من التصديق والتصديق على سائره فمعنى قولهم ان هل للتصديق انه
لطلب نوع منه غير النوع المخصوص فتامل امتنع هل زيد قائم ام
عمرو قد سبق منا في اوائل ابحاث الاسناد الخبري ان ابن مالك استشهد
عليه بقوله عليه السلام هل تزوجت بكرا ام ثيبا على انه يقع هل موقع الهمزة
فيؤتى لها بمعادل واشرنا هناك الى الجواب بجواز كون ام في الحديث
النبوي منقطعة والمعنى هل تزوجت بكرا بل ثيبا لان التقديم يستدعي
آه فيه بحث لانا نمنع الاستدعاء كليا بناء على احتمال الاهتمام في الواقع
فان قلت الاهتمام قليل بعيد فكانه غير محتمل قلت لا وجه للتقبيح
في الحمل على الاضمار والتفسير على سوى البعد والقلة فيلزم قبح وجه
الجيب المبني على زعمه فيما سيأتي ولا قائل به فليفهم وفيه نظر لانه
لا وجه على التعليل المذكور ولا يرد جواز كون وجه التقبيح كونها
بمعنى قد على ما سيجيء والجواب عن النظر ان وجه التقبيح على ما ذكره
هذا القائل هو لزوم تحصيل الحاصل بناء على اختصاص هل بطلب التصديق
واستدعاء التقديم حصول اصل التصديق وبنفس الفعل على ما

هو الغالب من ان التقديم للاختصاص المفيد لذلك ولا يلزم من ذلك هذا
تقبيح وجه الجيب المبني على قصد الاهتمام لعدم حصول سبب القبح المذكور
فيه وهو لزوم تحصيل الحاصل بالنظر الى الغالب ويدل على عدم اتجاه
هذا النظر انه اورد هذا الوجه في شرح المفتاح ولم يتعرض لهذا النظر
حيث قال وانما لم يمتنع هل زيدا عرفت لاحتمال ان يكون زيدا مفعولا لمحذوف
مقدم وان لم يكن الفعل بعده مشغولا بضميره ويكون مفعولا للمذكور مقدما
لكن لا للتخصيص بل لغرض آخر لكن ذلك قليل بعيد فقبح ولم يمتنع
وعلى ما ذكرنا يكون في قول المص لان التقديم يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل انه يستدعي ذلك بالنظر الى الاعم الاغلب فلا يرد عليه احتمال
كون التقديم لمجرد الاهتمام كيف ولو لم يوجد احتمال غير التخصيص
لكان المثال المذكور ممتنعا لا قبيحا لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل
محذوف لكنه لبعده مستقبح هيهنا تلك العلة كونها بمعنى قد في
الاصل كما سيجيء الآن وهذا النظر انما يرد اذا كان علة القبح منحصرة
عند السكاكي في ما ذكره وظاهر عبارته يفيد الانحصار حيث قال
ولاختصاصه بالتصديق قبح هل زيدا عرفت لان تقديم
قوله لاختصاصه لا للاختصاص بل لغرض آخر هل عرفت الدار فتح
بالغريين بفتح العين المعجمة وتشديد الراء المكسورة والياء هما قبرا مالك
وعقيل نديمي جذيمة الابرش وحنت الى الالف المالوف وحنت
بالتخفيف بمعنى مالت وعطفت من حنا يحنو حنوا وبالتشديد بمعنى اشتاقت
من حن يحن حنينا الضرب زيدا وهو اخوك المراد من الاخوة الصداقة
والتآخي لا الاخوة الحقيقية والا كانت الجملة الاسمية حالا موكدة فلم
يجز دخول الواو عليها كما تقرر في النحو قال الحماسي سأغسل البيت
القضاء الحتم والاحكام ويستعمل في كمال الصنع والفراغ من الشيء وقضاء
يروى بالرفع والنصب فاذا رفعته يكون فاعلا جالبا ومفعوله
ما كان جالبا ويكون القضاء بمعنى الحكم والتقدير والمعنى سأغسل
العار عن نفسي باستعمال السيف في الاعداء في حال جلب حكم الله
على الشيء يجلبه واذا نصبته يكون مفعولا لجالب بجالب

وفا عله زيادة ما كان جالبا ويكون المراد الموت المحتوم مع القدرة المقدور في المعنى جالبا للموت على جالبه وبعد البيت المذكور واذهل عن داري واجعل هدمها لعرضي من باقي المذمة حاجبا ويصغر في عيني تلادي اذ انثنت يميني بادراك الذي كنت طالبا يريد اني اترك داري فاجعل خرابها وقاية لعرضي ويخف على قلبي تركها خوفا من لحوق العار ويقل في عيني انفاق تلادي اي مالي القديم عند انصراف عيني جائزة للمطلوب ولما سنذكر في بحث الحال من ان الحال التي نحن فيه والحال الذي ينافي الاستقبال وان تنافيا حقيقة الا انهما استشعروا على الاستقبال فقصد بالجملة الحالية المتناسب في الجملة ولو بحسب اللفظ وهو ينادي على خطائه ولو بحسب اللفظ لانه يدل على وجوب تجريد الجملة الحالية لا على تجريد الفعل المقيد بالحال كان لها مزيد اختصاص انما قال لمزيد اختصاص لان الاستفهام مطلقا نوع اختصاص بالفعل كما عرفت في النحو ما موصولة ويجوز ان تكون موصوفة والجملة صفة اذ المضارع لا يكون الا فعلا فيه بحث لان غاية ما علم ان هل اذا دخلت على المضارع تخصصه بالاستقبال ولا يلزم منه مزيد اختصاصها بالمضارع وان يكون دخولها عليها اكثر من دخولها على الاسماء وغيرها حتى يتم ما ذكره ونظيره هذا ان قد يقرب الماضي من الحال ولا يلزم منه كون دخولها على الماضي اكثر من دخولها على المضارع وغاية ما يمكن ان يوجه مراده ان الواضع وضعها للاستفهام من غير الحاصل لغرض تخصيص المضارع بالاستقبال فله بالنسبة الى هذا الغرض مزيد خصوصية بالفعل والكلام بعد محل تأمل والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال لا الى الذوات قد اشار اليه الفاضل المحشي الى تحقيق هذا الكلام بان المراد بالذوات ما يستقل بالمفهومية وبالصفات مقابلها وهي النسبة الحكمية بسط فيها بعض البسط الى ان قال الافعال يتضمن نسبة حكمية ويصلح لان يتوارد عليها النفي والاثبات ولها انتسابا بالى الازمنة واحتمال اختصاصها ببعضها وهم ايضا بخلاف المشتقات فان نسبتها تقييدية



لا يصلح لذلك لكن فيه بحث لان توجه النفي والاثبات الى النسبة الحكمية الصالح لذلك انما يدل على مزيد اختصاصها بالفعل بالنظر الى المشتقات لا بالنظر الى الجملة الاسمية المشتملة على تلك النسبة تأمل ادل على طلب الشكر اي طلب حصوله في الخارج لانه المراد دون حقيقة الاستفهام لامتناعها من علام الغيوب وفي فهل انتم تشكرون لانها داخلة على الفعل تقديرا اه لانه قد سبق في اوائل احوال المسند ان يرون قوله تعالى لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي في صورة الجملة الاسمية وقد افاد الاختصاص كما يفيد الجملة الاسمية حقيقة فلم لا يجوز ان يرون فهل انتم تشكرون في تلك الصورة وان لم يكن اياها حقيقة مفيد الاولى ما سيتجدد في معرض الثابت لانا نقول حقيقة الجملة الاسمية فيما نحن فيه اعني فهل انتم تشكرون لا يفيد الثبوت بل التجدد لكون خبرها فعلية فكذا ما هو في صورتها فظهر الفرق على انه لا شك ان ما هو بحسب الصورة والحقيقة معا ادل على الطلب مما هو بحسب الصورة فقط فثبت ان فهل انتم شاكرون على طلب الشكر من فهل انتم تشكرون وهو المدعى بقي ههنا بحث آخر وهو ان هل انتم تشكرون يفيد الاستمرار التجددي اما بالبروز في صورة المبتدا والخبر او لكونه اياهما في الحقيقة على رأي والاستمرار التجددي انسب بالمقام من الاستمرار الثبوتي لدلالته على طلب استمرار الشكر على سبيل التجدد الاشق على النفس المستدعي لزيادة الثبوت كما يعرف اليه اشارة في قوله تعالى الله يستهزئ بهم فما وجه العدول الى ما يفيد في العموم استمرار الثبوتي وكان تقول ما ذكرتم في النظم ادل على كمال عنايته تعالى بعباده حيث رضي منهم بما هو اهون عليهم والله اعلم كقولنا هل الحركة موجودة لا يخفى ان الوجود اذا كان محمولا كانت النسبة الرابطة وجوده للموضوع يعني اتصاف الموضوع به وههنا ايضا ثلاثة اشياء لكن لما كان المحمول والواسطة شيئا واحدا بالنظر الى الظاهر عد قولنا الحركة موجودة بسيطا بالنسبة الى قولنا الحركة دائمة وجود شيء لشيء المراد بالشيء الاول غير الوجود بقرينة المقابلة ولا فالمطلب بهل البسيط ايضا وجود نوع هذا الوجود لشيء هو ذلك واعلم ان المفهوم من تحقيق الفاضل المحشي انه كما يسأل بهل المركبة عن الاحوال تعرض الماهية من حيث هي موجودة كانت في الخارج او معدومة ولعل ذلك بحسب اللغة فان المطلوب وجود الدائم

الحركة وفي بعض النسخ لا وجوده لها فعلى النسخة الاولى تكون بيان لحال الثلثة المذكورة في المتن وعلى الثانية لها ولما ضم اليه بقوله او دائمة طالبا ان يشرح هذا الاسم هكذا وقعت العبارة في النسخة التي رأينا والانسب بقولنا ان نوقع طالبين ولعله اراد ان نوقع طالبا كل منا او حمل ضمير الواحد المعظم وهذا وان كان شايعا في الكلام الا انه ينبو المقام عنه اي حقيقة التي هو بها هو اشارة الى ان المراد بالمهية ههنا هو الحقيقة اعني ما به الشيء هو هو باعتبار التحقق لا المعنى المشهور الذي يعتبر فيه التحقق بقرينة حكمه بتقدم مطلب هل البسيطة عليه يعني ان مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم بحث فان المطلوب بما الشارحة للاسم بحسب الاصطلاح تمام المهية الاسم حتى يقع في جوابه الحد التام ولا شبهة في ان طلب التصديق بالوجود غير متصور على وجوده تصوره بالوجه المذكور وعلى تقدير ان يراد به الاعم من المعنى الاصطلاحي لم يكن بد من ان يكون المقدم به نوع خصوصها مفهوم الاسم ويجوز ان يعلم ان لهذا اللفظ مفهوما وقبل ان يتصور ذلك المفهوم بخصوصه يسال ان ذلك المفهوم اهو موجود ام لا ثم بعد العلم بوجوده يتصور بخصوصه وبالجملة لا بد من تصور المفهوم عن وجه ما قبل طلبه بما الشارحة للاسم على ان مع حل فلم لا يكفي هذا التصور في طلب وجوده لا يتوهم ما ذكره من الاقتضا بناء على ما هو الاولى لانا نقول قد صرح الفاضل المحشي بان هذا الترتيب قطعي واجب في نفس الامر لا باعتبارات الاولى واجب في نظر البلغا اذ قد جعله مقابلة لما هو الاولى فتامل لا مهية له ولا حقيقة كان اللاحق عطف تفسيري لسابقه والمعدوم لا هوية له اي لا وجود له فان الهوية كما يطلق على الحقيقة يطلق على نفس الوجود الخارجي وخلاصة الكلام ان المهية المرادة ههنا ما به الشيء بالمعنى المتعارف اعني الموجود هو هو والمعدوم لا وجود له فلا مهية له بالمعنى المراد ههنا صارت تلك الحدود بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة اما اذا تصور الواضع حقيقة الشيء وعين الاسم بازائها فظاهر واما اذا تصورها ببعض عوارضها واعتباراتها ووضع الاسم بازائها فالتعريف انما يكون حدا اسميا بالنظر الى تلك الاعتبارات فبعد العلم بالوجود يكون حدا حقيقيا بالنظر اليها بلا اشتباه واما بالنظر الى نفس ذلك الشيء فرسم اسمي قبل العلم بالوجود ورسم حقيقي بعده فلا حاجة ههنا الى التقييد

الجمع على ه

الى ان المهية ههنا

متوقف

الى لتغر

كما زعمه الفاضل المحشي هذا اذا اريد بالحد والرسم المصطلح بين ارباب المعقول واما اذا اريد بالحد المعرف مطلقا فالمراد ظاهر وبين العارض المشخص لذلك العلم لم يقل لذي العقل ليشا ول الباري عز اسمه نحو من زيد لان السائل بمن ونحوه مما يطلب به التصور سوى الهمزة لما لم يتصور خصوصية زيد وعمرو ويقتضي هذا السؤال كان مطلوبه اصالة كان مطلوبه اصالة تصور الخصوصية وكانه التصديق بثبوت شيء لذلك المخصوص تابعا له ولهذا حكموا بان هذه الكلمات لطلب التصور فقط واما الحكم بان الهمزة في مثل ازيد في الدار ام عمرو لطلب التصور مع ان مطمح النظر فيه طلب ثبوت شيء لشيء نفسه فامر توسعي وهذا خلاصة ما ذكره الفاضل المحشي وامر فيه بالتامل وبهذا اندفع اعتراض بعض الفضلاء بان اللازم من تحقيقه ان من وامثالها لم يكون لطلب التصور اي اي اجناس الاشياء عندك نوقش في العبارة بانه لو صح ذلك لكان مطلب ما عين مطلب اي فيخرج الجنس جوابا في السؤال عن الفصل وهو ظاهر البطلان وقد يجاب بان السؤال باي اجناس الاشياء عندك لازم للسؤال بما جنس ما يحصل عند المخاطب فان السائل اذا طلب بما جنس ما عند المخاطب كان طالبا بالعرض لتمييز هذا الجنس من بين الاجناس فلهذا صح ان يذكر الثاني يعني اللازم لبيان الاول يعني الملزوم فلا يلزم المحذور فقد سبق المفرد وهو الذي امام من الافراد والتفريد على المواشين ومعناه الجاعلون انفسهم فردا ممتازا عن غيرهم بكثرة الطاعات والاشتغال بذكر الله جل جلاله او الجاعلون الله فردا في الذكر بان لا يذكر معه غيره وانما لم يقولوا في السؤال من المفردون على ما هو الظاهر لان مرادهم السؤال عن صفة المفردين وهي ليست من ذوي العلوم قال بعض الفضلاء جوابه عليه السلام الذاكرون الله تعالى من باب الاسلوب الحكيم يعني دعوا سؤالكم هذا لان معنى الافراد ظاهر واسئلوا عن اوصاف المفردين وفيه نظر اذ لا تم آه خلاصته النظر مع وروده من في اللغة للسؤال عن الجنس وقد يستدل على وروده فيها لذلك بلبيت الكتاب اتونا فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما فان الجواب دليل على ان السؤال عنه الجنس وفيه بحث اذ الظاهر ان السائل ظنهم اناسي فسا لهم عن شخصهم فرفعوا عليه عليهم

فلا بد

واعلم

ان صح وما

بانا من الجن لا من الانس الذي خلقتنا منهم وفساده يظهر من جواب موسى عليه السلام
بقوله آه فيه بحث لاحتمال ان يكون جواب موسى عليه السلام لبيان انه لا مجانسة له تعالى
مع غيره لانه خالق كل شيء وهاديه فليس كمثله شيء وبالجملة يجوز ان يكون
الجواب من باب اسلوب الحكيم كانه قال فادع السؤال عن الجنس فانه معلوم
بطلانه لان ذاته تعالى لا يدخل تحت جنس بل اللائق بحالنا به ان تسال
من صفاته الكاملة عما يميز احد المتشاركين هو على صيغة التثنية اخذا
بالاقل والا فقد يكون للسؤال على تميز احد المتشاركات وقوله يعمهما زيادة توكيد
والا فالامر المشارك فيه ليس الا كذلك ايهم يفعل كذا ان قلت لو قال اي هؤلاء يفعل
كذا لكان الظاهر ان المضاف اليه فيما ذكر من المثال صيغة الا اسم اشارة قلت لم يقل
اذا اضيف الى اسم الاشارة بل قال الى مشار اليه وهذه الاضافة محققة بحسب
المعنى فيما ذكر لانهم عبارة عن الاشخاص الانسانية التي من شانها ان يشار
اليها اشارة حسية تامل فجوابه اسم متضمن للاشارة الحسية الظاهر
صحة الجواب المعرف بلام العهد وما في حكمه من الموصول ايض وتعميم الاشارة الحسية
بعيد اذا اضيف الى كلي فجوابه كلي رد عليه بانه منقوض بقولنا اي رجل
ضربك فيجاب بهذا او بزيد فالحق ان ما اضيف اليه اي يكون كلياً دائماً
لقلة الاشتراك في امر عام للمتشاركين فصاعداً واما الجواب فقد يكون
جزئيا اذا اريد بالتميز التعيين الشخصي وقد يكون كليا اذا لم يقصد
ذلك والغرض من ذلك السؤال التقريع لا حقيقة استفهام الرسول عليه السلام
منهم عن كمية المعجزات لان المقام يأباه فلو ذكر مثالا كان كم منه على اصله
نحو كم درهما ملكك وكم رجلا رأيت لكان اولى وانما لم يبال بايراد المجاز
لانه فرع الحقيقة فالمعنى الموضوع له ملحوظ ههنا ايض كما مر في الخبرية
الفرق بين كم الاستفهامية والخبرية ان كم الاستفهامية لعدد
مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم وكم الخبرية لعدد
مبهم عند المخاطب ربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول في كليهما
فلذا احتيج الى المميز المبين للمعدود ولا يحذف الا لدليل وان الكلام
مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب بخلافه مع الاستفهامية وان المتكلم مع
الخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لانه مخبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعي

الكلام

لانه مستخبر وغير ذلك مما هو مذكور في مغني اللبيب وغيره واقول سل
بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة رد على ذلك البعض وهو الفاضل الرضي
وقوله بينة اما مرفوع على الخبرية لمبتداء ما قبله من النظم بتأويل هذه الآية
واما مجرور على انه من تتمة الآية واقول بمعنى اقرأ وكان الآية لوضوحها
في هذا المعنى بمجرد قراءتها كافية وقد يجاب عن هذا الرد بعد تسليم ان
الرضي يجوز كون كم في الآية استفهامية كما جوز الزمخشري ان مراده عدم
العثور على جره بمن اذا لم يفصل بينه وبين كم بفعل متعد وقد دل عليه
سياق كلامه حيث قال اولا اذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها
بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي
نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية
المجرور مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا فقد ادرج
في هذا العموم وجوب الاتيان بمن اذا فصل بينهما بفعل متعد ثم قال ويجوز
من في مميزها اما في الخبرية فكثير نحو كم من ملك في السموات وكم من قرية
واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر آه وانت خبير بان عبارة ذلك
الفاضل اعني قوله وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل
لا يلائم ما ذكره من الادراج نعم لو قيل وحال كم الاستفهامية وخبر
مميزها على ما نقله هذا المجيب لكان الادراج ظاهرا فتامل والحق
ان قوله وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل يؤيد الجواب
بان المراد عدم العثور على جره بمن اذا لم يفصل فتامل وبايان عن
عن الزمان المستقبل قيل اصل ايان اي اوان فحذفت احدى اليائين من
اي والهمزة من اوان فصار ايوان فقلبت الواو ياء وادغمت الياء
في الياء فصار ايان ورد بان كسر الهمزة فيه لغة مستعملة وهو يأبى ان
يكون اصله ذلك لانه يثقل في مقام التخفيف للهمزة الا ان يقال الكسر عوض
عن الياء المحذوفة والحق ان كون الاسم غير متمكن يأبى التصرف
المذكور مثل ايان يوم القيمة المضاف محذوف اي وقوع يوم القيمة
فان بين ظرف الزمان خبرا عن غير الجثة بعد ان يكون المكان
موضع الحدث وهو القبل دون الدبر وفي الآية رد على اليهود

حيث كانوا يزعمون ان من جامع امرأته من دبرها في قبلها كان الولد احول
وبعضها مختص بطلب التصور كسائر الاسماء الاستفهامية فان قلت
قد صرح ابن هشام بان ام من كلمات الاستفهامية وصرح بعض النحاة
بان اما المنقطعة بطلب التصديق فقط وكلام الشارح يشعر
باختصاصها بطلب التصور فما وجه ذلك قلت مراد الشارح تفصيل
الكلمات المذكورة ههنا ولذا قال لان كلمات الاستفهام اي ظهر ما ذكر
من اول الباب الى ههنا وام لم يذكر ههنا فحالها مسكوت عنها على ان يكون
ام من كلمات الاستفهام محل نظر اما المتصلة فلان مدخولها معطوفها
معطوف على مدخول الهمزة فثبت مشاركته لما قبلها في كونها مستفهما عنه
بقضية العطف كما في ازيد قائم ام عمرو واما المنقطعة فلانه ان الاستفهام
جزء معناها ولا احد معنييها بل المقيد له الهمزة المقدرة ولهذا يجوز ان
يقع بعدها ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة اي اصالة الهمزة في الاستفهام
لم يجز وقوعها بعدها لاقتضائها كمال التصديق كما صرح به في مغني
اللبيب ولهذا اذا وقعت في جملة معطوفة بالواو او بالفاء او بثم قدمت
اي الهمزة على العاطف كما مر تحقيقه ام كيف ينفع ما يعطى العلوق به
رئمان انف اذا ما ضن باللبن هذا البيت ينشد لمن يعد
بالجميل ولا يفعله لانطواء قلبه على ضده وقد انشده الكسائي في مجلس
الرشيد بحضرة الاصمعي فرفع رئمان فرد عليه الاصمعي وقال انه
بالنصب فقال الكسائي اسكت ما انت وهذا يجوز بالرفع والنصب
والجر فسكت ووجهه ان الرفع على الابدال من ما والنصب بيعطى
والخفض بدلا من الهاء وصوب ابن الشجري انكار الاصمعي فقال لان رئمانها
للشد بانفها هو عطيتها اياه لا عطية لها غيره فاذا رفع لم يبق
لها عطية في البيت لان في رفعه اخلاء يعطى من مفعول لفظا او
تقديرا وفيما ذكره ابن الشجري نظر لجواز ان يقدر من طرف الكسائي
الباء في به زائدة في المفعول والتقدير ما يعطيه العلوق او تضمين
يعطي معنى يجود فيكون العطية نفس الرئمان كما في صورة النصب
او يقدر يعطى منزلة اللازم كما في يجيء في عراقيها نصلي ولم

ههنا بمعنى بل وليست منقطعة ولا منفصلة كما صرح به في حاشية الكشاف
فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها قد يجاب بان الثاني تأكيد
للاولى اشار اليه ابن هشام في المعنى ما لم يحم احد حوله قد يتصدى الفاضل
المحشي بذكر ما يتضح وجه المجاز في الحل لكن فيه بحث لانه لم يزد على ان اللزوم
بين المعنى الحقيقي والمجازي لازم بين ولا يخفى على العارف بقانون المجاز
انه لا يكفي في سبب تعيين العلاقة فان مطلق اللزوم معتبر في جميع انواعه
فالحق ان العلاقة في البعض علاقة السببية ففي الاستبطاء مثلا استعمل
ما وضع للمسبب في السبب بوسايط وفي التنبيه على ضلال بالعكس كل ذلك
ظ بالتامل الصادق فيما ذكره ذلك الفاضل في تحقيق اللزوم واما ما ذكره
في صورة التعجب حيث قال الاستفهام عن سبب عدم رؤيته للهدهد
يستلزم الجهل به المستلزم للتعجب من المسبب ففيه خفاء لان الاستفهام
عن السبب مسبب عن الجهل به ليس مسببا عن التعجب بل الظ عكسه فليس
من استعمال ما وضع للمسبب في السبب ولا عكسه بل تركيب من الامرين على
ان الاظهر في بيان اللزوم ههنا ان يقال لما كان عدم رؤية الهدهد امرا
غائبا وكان الاستفهام عن سببه يستلزم العلم بوقوعه والجهل بسببه
وادراك الغريب مع الجهل بالسبب يستلزم التعجب لانه التعجب لكن هذا ايضا
لا يفيد خصوصية العلاقة الامر وفيم بنقلنا حكاية لفظة الا من قوله
الا من مخففة من ما الاستفهامية فانه يجب حذف الفها اذا جرت وابقاء الفتحة
الفتحة دليلا عليها فرقا بين الاستفهام والخبر وربما تبعت الفتحة الالف
في الحذف وتسكن الميم وذلك مخصوص بالشعر وقد صرح صاحب الكشاف ذلك
في سورة الاعراف حيث تكلم على قوله تعالى فبما اغويتني لاقعدن لهم ان
اثبات الالف اذا دخل عليها حرف الجر قليل وشاذ وورد بذلك حمل ما في الاية
المذكورة على الاستفهامية لا يقتضيه سياق كلامه وهذا هو القول الحق اذ
لا يجوز حمل القراءة المتواترة على الوجه الشاذ النادر بلا ضرورة لكنه
جوزه في سورة يس حيث تكلم على قوله بما غفر لي ان يكون ما استفهامية
وقال الا ان قولك بم غفر لي بطرح الالف اجود وان كان اثباتها جائزا
فالتعارض بين كلاميه ظاهر مكشوف والوجه ما في سورة الاعراف والله اعلم

والتعجب يعني مالي لا ارى الهدهد هذا انما حمل على التعجب وقد تقرر ان الحمل على المجاز
فيما يتعذر فيه الحمل على الحقيقة بناء على انه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه
وهو الذي قصده المص يدل على ذلك لفظ به اذ لو حمل على المعنى الاول لقال بل ابكاء
المقرر ولجيب عنه بما يدل عليه ما قيل آه رده بعض شراح الايضاح بانه لا دلالة
لشيء مما ذكر على علمهم قطعا ويقينا كيف وقوله تعالى حكاية عنهم من فعل هذا
بآلهتنا صريح في السؤال عن الكاسر حتى قيل لهم سمعنا فتى يذكرهم والسؤال
عن الكاسر دليل على عدم العلم وانت خبير بان كون قولهم من فعل هذا بآلهتنا
سؤالا عن الكاسر لا يفيد عدم علمهم وقت قولهم انت فعلت آه لان هذا القول
بعد ما قال القول بعضهم سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم والظ تحقق العلم بعد
ما سمعوا هذا ما صدر منهم اي من الحلف على ان اهل التفسير ذكروا في قوله تعالى
فاقبلوا اليه يزفون اي يسرعون ان بعضهم قد شاهدوا انه يكسر الاصنام
فاسرعوا اليه يمنعون كما ذكره الشارح وللانكار بالجر عطفا على التقرير
وقوله كم حال من للانكار اي حال كونه للانكار مثل التقرير في حديث الابكاء ولما
غيرها وان صح مجيئه آه الظ ان الفاء جوابا اما محذوف مع الجواب وانه جائز
في السعة والتقدير واما غيرها فليس كالهمزة لانه وان آه وقد سبق في اوائل
الكتاب بيان شيوع مثل هذا التركيب في بعض النسخ واما غيرها فارجع
مجيئه للانكار فلا يجرى فيه هذا التفصيل فلا اشكال ومن اين يدري
بالعراء من الرند مصراع بيت صدره وتصبو الى رند الحمى وعراره وتأية
خليلي ان الحب ما تعرفانه فلا ينكران الحنين من الوجد احش
وللانضاء بالعوز حنينه اذا ذكرت اوطانها بريا نجد يحتمل
ان يكون ما في تعرفانه نافية ويحتمل ان يكون موصولة والانضاء
جمع نضو وهو المهزول والعوز موضع باليمامة وهي في الاصل المطمئن
من الارض والنجد المرتفع منها والرند بالراء المهملة شجر طيب الرائحة
وتصبو اي تميل اتقتلني والمشرفي مضاجعي لمصراع صدر
بيت لامرئ القيس آخره ومسنونة زرق كانياب اغوال المشرفي
سيف قال ابو عبيدة نسب الى مشارف وهي قرى من ارض العرب
تدنو من الريف يقال سيف مشرفي ولا يقال مشارفي لان الجمع لا ينسب

يتعدا

فبطل ما ذكره هذا كلامه

فاما على

ونائنة

موصولة

اليه اذا كان على هذا الوزن كذا في الصحاح وقيل المشرفي منسوب الى مشرف
وهو قين كان يعمل السيف كذا في ضرام السقط المسنونة المحدودة
يقال سننت السيف اذا حددته وصفها بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها
مجلوة فالمنكر هو نفس اتخاذ الآلهة فيه ايماء الى الفرق بينه وبين
قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا واشارة الى دفع اعتراض يتوهم وهو
ان المنكر اتخاذ الاصنام لا مطلق الاتخاذ فيجب ان يقال اصنام ما تتخذ
آلهة على قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا وتوضيح الدفع ان المنكر في الآية
الاولى احد المفعولين حتى لو سقط ذلك المنكر صح ان يقام مقامه ما هو غير
المنكور حتى يجب تقديم ذكر المفعول المنكر في الآية الثانية كلا المفعولين
حتى لو لم يكن مثل الاسقاط السابق فلا يجب تقديم احدهما على الفعل ولهذا
لم يقل اصنام ما يتخذ لا آلهة تتخذ اصناما ما تامل كانه يعتقد قدرته
على ذلك هذا مبني على ان قوله تعالى افانت تكره افانت تسمع للانكار
القدرة على الاكراه والاسماع على معنى افانت تقدر على اكراه الناس افانت
تقدر على اسماع الصم لا لانكار نفس الاكراه والاسماع كما هو المتبادر
من ظاهر الآية والا فلا تقريب يجعل شغفه كاعتقاد القدرة مرادا
منه تقوية لحكم الانكار لم يقل انكار التقوية مع ان الظ ههنا
هذا لان النفي داخل على كلام يفيد التقوية لما سبق تحقيقه في بحث
لو حيث جوز قوله تعالى لو اطيعكم في كثير من الامر على استمرار الامتناع
مع ان الظ امتناع الاستمرار وكانه بنى هذا على مذهب القوم آه
واعتقدا نهم بانا اذا اردنا في الآية معنى آخر سوى ما تقدم وبان
قوله في الفن الثالث في باب تقديم المسند واما نحو زيد عرف وهل عرف
فليسا من قبيل هو عرف في احتمال الاعتبارين على السواء بل حق العرف
حمله على وجه تقوي الحكم وحق المنكر حمله على وجه التخصيص
يشير الى ان زيدا عرف يحتمل اعتبار التخصيص مرجوحا كما يشير اليه
فيما سبق فعلم ان التقرير آه فيه ايماء الى ان شرط المص فيما
سبق بايلاء المقرر به للهمزة اكما ينبغي قل الذكرين حرم ام
الانثيين الهمزة للانكار والمراد بالذكرين الذكر من الضأن

والذكر من المعزو بالانثيين لا انثيان منهما وكانوا يحرمون ذكور الانعام وانا ثها اخرى واولادها تارة كيف ما كانت ذكورا او اناثا او مختلطة ولو كانوا يقولون قد حرمها الله فانكر ذلك كله عليهم والمعنى لو وجد التحريم كان المحرم اما هذا واما ذاك فلا حرمة في شيء منهما ولا حرمة اصلا قوله ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان لفظة كان بصيغة الماضي يشعر بان هذا معنى الانكار التوبيخي في الماضي ولا شك ان قوله او لا ينبغي ان يكون معنى الانكار التوبيخي في المستقبل كما يدل عليه وذكر المستقبل فيبقى معنى الانكار التوبيخي في الحال مسكوتا عنه محالا على المقايسة على الماضي ويمكن ان يق المراد بقوله كان اثنين الحال والماضي قوله افوق البدر يوضع لي مهاد مصراع بيت لابي العلاء المعري تمامه ام الجوزاء تحت يدي وساد قوله الاستفهام للتقرير وام منقطعة ترددا ولا ادعاء افتخارا ان فراشه فوق البدر ثم اضرب عن ذلك وترقى الى جعل الجوزاء وسادة لان الجوزاء في زعمهم في فلك الثامن والبدر في الفلك الاول قوله وقول الشارح وهل يخرا الضرغام البيت لابي العلاء من قصيدة مطلعها تدبك والجوزاء دون مرامه عدو يعيب البدر عنه تمامه يقول يطلبك العدو بالمضادة والمعاداة والحال ان الجوزاء قبل مرامه لا يصل اليك الا بعد الوصول اليه لانه قد جرمه مرتبه ومن المعلوم انه لا يصل اليه فكيف يصل اليك وهذا العدو في غيبته اياك كغيبة البدر عند تمامه قوله ولا فكل مصلحة فيه اي لو لم يكن المراد التوبيخ بل كان الاستفهام على حقيقته لم يصح لانه سوال عن خصوصية الوبال بقرينة على ان كل وبال فيه بل كل مصلحة فيه قوله من فرعون بفتح الميم فرفع فرعون على انه مبتداء ومن الاستفهامية خبره او بالعكس على اختلاف الروايتين وليس المراد حقيقة الاستفهامية اذ لا معنى له وهو ظاهر بل المراد انه لما وصف العذاب بالشدة والفضاعة زادهم تهويلا بقوله من فرعون اي هل يعرفون من هو في فرط عتوه وشدة شكيمته فما ظنكم بعذاب يكون المعذب به مثله قوله انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه اول الاية فارتقب

في الفلك

عنه عند تمامه

يوم تاتى السماء بدخان مبين يغشى الناس هذا عذاب اليم ربنا اكشف عنا العذاب انا مومنون انى لهم الذكرى الآية روى ان حذيفة قال يا رسول الله ما الدخان فقال يملأ ما بين المشرق والمغرب يمكث اربعين يوما وليلة اما المومن فيصيبه كهيئة الزكام واما الكافر فهو كالسكران يخرج من منخريه واذنه ودبره والله اعلم كيف يذكرون ويتعظون ويفون بما وعدوه من الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو اعظم وادخل في وجوب الاذكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على رسول الله عليه السلام من الآيات البينات والكتاب المعجز وغيره فلم يذكروا واعرضوا عنه قوله ولا يختص الحلالات بما ذكره المص بل قد يتولد اظهار معاندة المخاطب كقوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك واظهار تفخيم الشان كقوله تعالى عم يتساءلون وغيره قوله على جهة الاستعلاء واما قوله تعالى حكاية عن فرعون ماذا تامرون فمجاز عن ما ذا تشيرون وقد يق انه اخضع فنزل نفسه منزلة الادنى قيل ينبغي ان يزاد في التعريف قيد آخر وهو طلب الفعل بالقول ليخرج طلب الفعل على جهة الاستعلاء بالاشارة فانه ليس امرا عندهم فلو عرف الامر بانه طلب فعل هو مدلوله جوهرا الصيغة التى وقع الطلب بها لم يرد شيء قوله وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو كف عن القتل اجاب الشارح في التلويح عنه بان المراد غير كف عن الفعل الذي اشتقت منه صيغة الاقتضاء ويرد عليه نحو اكفف عن الكف الا ان يراد غير كف عن المشتق منه من حيث انه مشتق منه او يق ليس الدال على الكف نفس الكف بل المجموع كما مر نظيره قوله رويد بني على حركت الدال لالتقاء الساكنين ونصبت نصب المصادر وهو مصغر مأمور به لانه تصغير الترخيم من الارواد وهو مصدر ارود ومعنى رويد عمرا اي امهله ورويد قد يكون صفة نحو سار واسير ارويدا وقد يكون حالا نحو سار القوم رويدا وقد يكون مصدرا نحو رويد عمرو بالاضافة كقوله عز وجل فضرب الرقاب واذا اتصل به الكاف نحو رويدك عمرا فهو اسم فعل بمعنى امهله لا غير قوله ويختص بالفاعل غير المخاطب هذا الاختصاص بحسب غالب

ويوفون بما

التلويح

اى نحو الكف

الاستعلاء وقد يستعمل نادرا في امر المخاطب كما ذكره في كتب النحو الصرف وفيه نظر لانا لا نسلم ان الامر عبارة الصيغة في الايضاح هكذا وفيه نظر لا يخفى على المتامل وما ذكره الشارح ههنا اجود ما قيل في وجه النظر مما قيل فيه ان الاضافة لا تدل على كون اللفظ حقيقة في الطلب المذكور لانها بادنى ملابسة وانه يجوز ان يكون الاضافة الى الامر لشهرة الصيغة فيه مع كونها حقيقة في غيرها انتهى بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع وتحقيق الاصل والشائع في مثل هذه الاضافة هو الاضافة الى المدلول الحقيقي كالفاظ الاستفهام وحروف الشرط وحروف النداء واسماء الاصوات وافعال المقاربة ونحو ذلك لان الوضع اخص النسب التي بين اللفظ والمعنى ولهذا لام الفاضل الرضي تسمية ها واما نظيرهما بحروف التنبيه اولى من تسميتها بحروف الاستفتاح لاقتضائها صدر الكلام وما ذكره الشارح من الاحتمال بعيد ضعيف اذ المتبادر من لفظ الامر هناك هو المعنى اللغوي الذي هو الحقيقة الاصلية وهذا القدر كاف في الامداد على ان يكون اضافة اللام بيانية مستبعد جدا وقد يستعمل لغيره كالاباحة الخ عدم عد المص الندب من الاغيار يشعر بان الطلب على جهة الاستعلاء شامل للندب وغيره وان الاظهر عنده كون الصيغة موضوعة للقدر المشترك بين الوجوب والندب عنده وان كان مخالفا لراي الجمهور من حيث كونها موضوعة للوجوب فقط عندهم فلا يرد اعتراض الفاضل المحشي على الشارح حيث اعتبر القدر المشترك بين الوجوب والندب الطلب على سبيل الاستعلاء لا مطلق الطلب ودلالة كلام المفتاح على نفي الاشتراك لا حجة عليه على ان السكاكي من علماء المعاني لا الاصول وكلامهم مسوق لبيان ما في الفهم لانه ابلغ ابلغ مع تخويف فيتل الاظهار في تخويف مع ابلغ نحو فاتوا بسورة من مثله صلة الاية وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله المراد من الامر التعجيز بطلب الاتيان بسورة من مثله لكونه محالا وقوله من مثله متعلق بقوله فاتوا والضمير

بضحح

الشارح م

الجدي /

المجرور بعبدنا للموصول في وما نزلنا لانه يقتضي ثبوت مثل هذا القرآن في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق اذ التعجيز انما يكون عن المأتي به وكان مثل هذا القرآن ثابت لكنهم عجزوا عن ان ياتوا بسورة او صفة لسورة والضمير لعبدنا او للموصول ولا يلزم المحذور السابق على هذا التقدير لان المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف واما التعجيز باعتبار انتفاء المأتي به منه فاحتمال عقلي لا يسبق الى الفهم ولا مساغ في استعمال البلغاء فلا اعتداد به حاسئين في الصحاح خسأت الكلب خسأ طردته وخسأ الكلب بنفسه يتعدى ولا يتعدى والتمني نحو قول امرئ القيس عد التمني من القسم الاول المعتبر فيه انتفاء الطلب مع انه من اقسام الطلب كان بناء على ان الطلب المنفي في القسم الاول هو الطلب من المخاطب فتذكر اليكرانه قال ههنا فليس الغرض طلب الانجلاء لانه لا يقدر على ذلك وقال في التسخير والاهانة ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل في الجواب من اعتبار امكان المطلوب من تباريح الجوى ولواعج الاشتياق تباريح الشوق توهجه والجوى الحرقة وشدة الوجد من عشق وحزن واللواعج جمع لاعج يقال لعجه الضرب الحمه واحرق جلده ويقال هوى لاعج لحرقة الفؤاد من الحب حقه الفور والمراد من الفور وجوب تعجيل المأمور به في اول اوقات الامكان ومن التراخي جواز تاخيره عن اول وقت وجوبه حتى لو اتى به فيه لا يعتد به اذ لا قائل به فالتقابل باعتبار القيدين جميعا والتكرار الفرق بين الامر والنهي في ذلك ان الامر يدل على طلب الماهية مطلقا كما هو مذهب الجمهور ومن جهة الفعل يتحقق بمرة واحدة والمقصود بالنهي انتفاء ماهية الفعل والمتبادر من ذلك انتفاؤها من جميع الاوقات فان كان راجعا الى اتصال الواقع فلا شبهة الاستمرار المراد من الاستمرار مواظبة المخاطب على الفعل والترك ما دامت قدرته موجودة واتصال الواقع اعم منه فلا يكون فحوى الكلام انهما اذا افاد استمرار فلا شبهة الاستمرار حتى يكون تكرارا كما ظن الحاتمي في شرحه فتامل كف النفس عن الفعل كما ذهبوا لان عدم الفعل مستمر من الازل

عن لاعج لحرقة الفؤاد

ومهية لح

فيه

ولا يكون مقدورا للمخاطب فيكون فكيف يتصور طلبه منه اجاب الفرقة الثانية
بان هذا العدم المستمر وان لم يكن مقدورا باعتبار تحصله لكنه مقدور
باعتبار ابقائه على ما كان بان لا يستقل بالفعل وباعتبار ازالته عما كان
عليه بان يستقل ويزيل استمراره اللهم لا تشمت بي اعدائي الشماتة
الفرح ببلية العدو وقد شمت به بالكسر شمت شماتة وبات
فلان ببليلة الشوامت اي ببليلة شمت الشوامت لطلب
الدوام والثبات لعله اراد بالدوام ابقاء الفعل الصادر مرة وبالاستمرار
حدوث فعل مرة بعد اخرى وبينهما فرق ولهذا لم ينتظم هذا الاستعمال
في قاعدة الاستمرار السالفة ثم ان حمل الامر في الاية على طلب الثبات
انما يحتاج اليه اذا اريد بالصراط المستقيم ملة الاسلام واما اذا
اريد به طريق الحق على وجه الكمال بحيث يفيد كمال النفس بحسب
قوتها فالطلب على حقيقته والطلب لا ينفك عن سبب حامل له
ليست هذه السببية والمسببية بحسب مطلق الطلب بل بحسب
خصوصيات الطلب المتعلقة بامور مخصوصة يفهم منه سببية
ذلك الامر المخصوص وبهذا التوجيه يرفع اعتراض الفاضل المحشي
فليتامل لان العلة الغائية اه فيه بحث لان العلة الغائية
ههنا عبارة عن السبب الحامل فلا يلزم ان يكون لوجودها معلولة
لان السبب الحامل نوعان احدهما غاية يقصد حصولها نحو ضربت
تاديبا وثانيهما ما هو سبب لوجود الشيء نحو قعدت عن الحرب
جبنا مفهوما من ذكر الطلب وجود السبب الحامل واما كونه
مسببا عن ذلك الطلب في الخارج فليس مفهوما منه نفسه بل من مقدمة
اجنبية وهي قوله لان العلة الغائية اه لكن هذه المقدمة مشهورة
مقررة فكلما ذكر الطلب فهم ذلك والمراد بالمسبب في قوله ودل عليه
ذكر المسبب هو الاشياء المجزومة بعد الاربعة وضمير يصلح راجعا الى
المسبب وضمير عليه الى الطلب واما قوله تعالى قل لعبادي الذين
الاية اه جواب عن سوال مقدر وهو اقامة الصلوة لا يكون مسببة
عن القول اذ كثيرا ما يكون متخلفا عنه فالمذكور بعد الامر اعني يقيموا

لا يخفى ان المفهوم من ذكر الطلب

لا يصح جزء له فكيف الجزم وذهب الفراء في الاية ان الجزم باضمار اللام الجازمة
والتقدير قل للذين آمنوا ليقيموا الصلوة ورد بان اضمار الجار في الاسماء الجازم في الافعال كما تقدم
وهو ضعيف لا يحمل عليه نظم القرآن وان وقع في الاشعار نحو محمد تفد
نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا وقد يتوهم بان الجزم
على تشبيهه بالجواب كما قيل في قوله تعالى كن فيكون بالنصب
عرض النزول وقيل عرض محبة النزول كما يدل عليه كلام السكاكي حيث
قال اذا قلت لن تنزل الا تنزل فتصيب خيرا امتنع ان يكون
المطلوب بالاستفهام التصديق بحال النزول لصاحبك لكونه حاصلا
وتوجه لمعونة قرينة الحال الى نحو الا تحب النزول مع محبتنا
اياه يجب ان يكون من جنسها الظاهر ان الجنسية يعم المجانسة
في النفي والاثبات وفي خصوصية الفعل وان خالف الكسائي فيما هو
الوجوب الاول فتقدير صاحب الكشاف في قوله تعالى واتقوا فتنة لا
تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة على تقدير كون لا تصيبن جواب
الامر ان اصابتكم لا تصيبن الظالمين خاصة مخالف لمذهب
القوم بل التقدير على الجوابية ان تتقوها لا تصيب الظالم خاصة
وليس بمستقيم فانه لا يحسن الابالوا والحالية نقضه بعض
اصحاب الحواشي بقول ابي تمام احاولتا رشادي فعقلي مرشد
ام اشمت تاديتي فنيبي مودبي وجوابه ان مراد الشارح عدم
حسن مثل قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك على ان يكون الفاء تعليلا
للنفي الضمني والشاهد بذلك هو الذوق السليم كما اشار اليه الشريف
في شرح المفتاح ولا نقض بذلك قول ابي تمام لجواز ان يكون الفاء فيه
تعليلا للمقدر اي لا حاجة الى ارشادكما لان عقلي مرشد كما ذكروا
مثله في قوله تعالى افمن زين له سوء عمله فرآه حسنا فان الله
يضل من يشاء حيث قالوا التقدير لا تذهب نفسك عليهم حسرات وقولنا
فان الله يضل من يشاء تعليل لهذا المقدر هنا وقد علل الشريف
في شرح المفتاح عدم جواز كون الفاء في قوله تعالى ام اتخذوا
من دون الله اولياء فالله هو الولي تعليلا للمنفي الضمني بان قوله

للنفي الى

فالله هو الولي ليس بمعنى المنى فلا يصح ان يعلل به ما هو ماض وفيه بحث اذ يكفى في صحة التعليل استفادة الدعاء من الجملة الاسمية التى خبرها صفة مشبهة بمعونة المقام لشموله المآ على ان القرينة قائمة بان مصب الانكار نفس اتخاذ غير الله اولياء من غير تقييد بالزمان فتدبر وأي والهمزة للقريب ونقل ابن الخباز عن شيخه انه للمتوسط وانما الذى للقريب يا وهذا خرق لاجماع النحاة وهل تعتبر اجماعهم في الامور اللغوية تردد فيه بعض العلماء السكان نعمان الاراك آه نعمان الاراك واد بفتح النون واد في طريق الطايف يخرج الى عرفات والاراك جمع اراكة وهي شجرة طيبة الرائحة يتخذ منه السواك والربع المنزل واما ايا فقيل آه القول الاول قول ابن الحاجب الثاني قول الزمخشري على الاول قرب لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء ودعوى المجاز في احدهما خلاف الاصل فان قلت لم يذكر الشارح ما هو موضوع لنداء المتوسط وكذا اكثر النحاة فكانه لم يوضع له حرف من حروف النداء مع انه بحسب الظاهر يمس الحاجة الى التعبير عنه قلت بعد تسليم ان ليس المراد بالبعيد خلاف القريب المعنى النظر قد يستغنى عن الوضع له خاصة بالمجاز ونحوه بخصوص الروايح والطعوم التى اكتفى في التعبير عنها بالاضافة كرايحة المسك واما لاقتصار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله هذا كلام الكشاف وفيه بحث لان الداعي ربما يقول في دعائه يا قريبا غير بعيد وربما يقول يا من هو اقرب منا الينا من حبل الوريد فلا يحسن منه الاعتبار المذكور فالظاهر هيهنا قول ابن الحاجب على ما اشرنا اليه لكن مجموعه في محل النصب على الحال رد على ابي سعيد السيرافي حيث قال يا ايها الرجل مبتداء خبره محذوف اي مرادي بالعكس اي المراد الرجل اقرى الناس اكثرهم قرى وهو الضيافة وانا معاشر الانبياء اشارة الى قوله عليه السلم انا معاشر الانبياء فينا بكاء اي قلة كلام او الى قوله عليه السلم نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة يكشف الضباب بالفتح جمع ضبابة وهي

يعتبر

سحابة

سحابة تغشى الارض كالدخان يقول منه اضب يومنا قال ابن الحاجب المعرف ليس منقولا آه قال الفاضل الرضي الاولى ان يقول الجمع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى واحد ثم نقول لكن جوز فيه النصب ودخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته مع اللام فقوله انا بنى نهشل البيت لبشامة بن حزن النهشلي من قصيدة اولها انا محيوك يا سلمى فحيينا وان سقيت كرام الناس فاسقينا وان دعوت الى جلى ومكرمة يوما سراة كرام الناس فادعينا انا بنى نهشل لا ندعى لاب عنه ولا هو بالابناء يشرينا يقول انا مسلمون عليك ايتها المرأة فعاملينا بمثله وان خدمت الكرام وسقيتهم فاجرينا مجراهم فانا منهم والجلى تانيث الاجل وسراة كل شيء ظهره ووسطه الجمع سراوات وسراة الناس خيارهم وادعى فلان في بني فلان اي عدل نسبة منهم وادعى فيهم اذا انتسب اليهم والشراء يجيء بمعنى البيع والشراء فهو من الاضداد والمراد هيهنا البيع ومما يستعمل فيه صيغة النداء الاستغاثة نحو يا الله من الم الفراق ومنها التعجب نحو يا للماء قد تقرر في كتب النحو ان اللام الجارة الداخلة على المستغاث به والمتعجب منه الناسب معناها وهو الاختصاص بمعناهما باعتبار ان المستغاث به والمتعجب منه مخصوصان من بين امثالهما بالدعاء وبالاستحضار المعدية ادعوا المقدر عند سيبويه لسبب ضعفه بالاضمار وحرف النداء القائم مقامه عند المبرد حقها ان يكون مفتوحة فرقا بين المستغاث به والمستغاث له وبين المتعجب منه والمتعجب له اذ قد يلي حرف النداء المستغاث له على حذف المنادى نحو يا للمظلوم بكسر اللام الداخلة على المظهر لتوافق عملها وان كانت اصل ما هو على حرف واحد البناء على الفتح تخفيفا وانما لم يعكس لان المدعو منادى واقع موقع الضمير فليفهم يا ناق جدي والبيت لابي العلاء من قصيدة كتبها الى ابي حامد الاسفرايني حين كونه ببغداد

يلنا

بيع

عندد

ومطلعها لا وضع للرحل الا بعد انضاء فكيف شاهدت احفاي وازماعي الاتضاع السير التريع فكيف شاهدت خطاب ناقته يشكو من فقرها ما لا حفا بالحها بالحا المهملة والفاء من الحفي مقصورا يق للاذكر رقت قدمه وحافرته من كثرة المشي وهو ضعيف حف بين الحفي واحفاه غيره والازماع على الشيء العزم عليه وجدى من الجد والانأة على وزن القناة الناقة وللاحلاس جمع حلس وهو كسا يطرح على ظهر البعير والانساع جمع جمع نسع بكسر النون وهو نسيج عريضا للتصدير اي الحزام في صدر البعير يا عين بكي عند كل صباح تمامه جودي باربعة على الجراح وبعده قد كنت لي جبلا الوذ بظله فتركتني اضحى باجرد ضاحي

قوله يا عين بكسر النون وحذف الياء لوقوعها موقع ما يحذف من النداء وهو التنوين وكان الكسر يدل عليه وباب النداء باب الحذف والايجاز كذا ذكره المرزوقي في قوله بكي اما بمعنى اكثر البكاء واما بمعنى كررته فان تضعيف العين اذا لم يكن للتعدية يجيء لكليهما وقيد البكا لوقت الصباح اما لانه يريد جعله مبدع نهارك لذكرا ولان هذا الوقت كان وقت الحكاية بالاعلان وشين العارات على المعايرين وقوله جودي باربعة نهر اي باربع قبائل الراس وجوانبه والدمع يخرج من الشؤون وبين مواصل قبائل الراس وملتقاها جمع شان اي جودي بدمعك كله قد كنت انتقال من الاخبار الى خطاب الجراح على عادتهم في خطاب الموتى والاجرد الاملس والضاحي البارز اي ينسب اليه الكذب اشارة الى ان الكذب في عبارة المتن على صيغة المجهول من باب التفعيل ويحتمل ان يجعل كناية في البعض قيل كما في المثال الثالث فان حصول النظر من العبد الى المولى في المستقبل لازم لطلبه فعبر باللازم عن الملزوم كما هو طريق الكناية تعبيرا لانتقال من اللازم الى الملزوم مذهب السكاكي واما عند المص فالكناية انتقال من الملزوم الى المجاز اللازم كالمجاز

على الشيء

والدمع

والفرق

والفرق بتحقق القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له في المجاز دونها ففي اختصاص الكناية بالبعض تامل ونحو ذلك من الاعتبارات كان يقصد في قولك وفقك الله للتقوى بدل قولك اللهم وفقه للتقوى الاحتراز عن نسبة المخاطب الى ما يكره من عدم اتصافه بالتقوى بالنظر الى اللفظ وادخال السرور في قلبه كقولك اعطاك يزيد متاما ليعطيه الى غير ذلك مما يهتدي اليه بالتامل في الاعتبارات الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر قيل انما قال في كثير لانه قد يكون كالخبر في بعض احواله فان مسند الانشاء مثلا لا يكون الا مفردا بخلاف مسند الخبر اذ قد يكون جملة وهذا انما يتم في مسند الامر والنهي واما المسند في التمني مثلا فقد يكون جملة لانه الاصل والوصل طار عليه ولان مدار الفصل على جهتين اعني الاتحاد والمباينة ومدار الوصل على جهة واحدة وهي التوسط ولا يقدح في المدارية التخلف على الندرة كالوصل لدفع الايهام مع المباينة والفصل للاحتياط مع التوسط ان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي قيل ظاهره يخالف لما ذكره ابن الحاجب ان الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد حيث لم يقيد بكونه مقصودا اصليا وانت خبير بان نفس الاسناد يشعر بما يخص الكلام بالمعنى الخاص على انه يحتمل ان يكون ابن الحاجب قدم ساق الكلام على الترادف كما هو مذهب النحاة ودل عليه ظاهر قوله ايضا المفصل ويسمى الجملة وبيان الشارح على الاصطلاح المشهور ثم المراد بالاسناد ما لا يكون للمشابهة فخرج اسناد المصدر الى فاعله لانه انما يعمل لمشابهة الفعل باعتبار انه يتقدر بان مع الفعل ولهذا لا يتقدم معموله عليه ولا يعمل المصدر المصغر والموصوف والمقرون بالحال والمعرف باللام على الاكثر كما فصل في شرح اللبيب للسيد وكذا خرج اسناد اسم الفاعل والمفعول لان عملهما ايضا بمشابهة الفعل ولهذا يشترط اقتران معناهما بالحال والاستقبال ليتم مشابهتهما له وكذا خرج اسناد الصفة المشبهة لانها انما يعمل بمشابهتهما اسم الفاعل الجاري على الفعل

الباب السابع في الفصل والوصل

بالتخلف على

خالف

بمشابهتهما

لانه

لمشابهتها

فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاماً مراده ان الصفات المسندة الى فاعلها من حيث انها صفات ليست كلاماً لما عرفت بيان الاسناد الاصلى من عدم اشتمالها عليه فلا يرد ان قائم الزيدان كلام اسند الصفة فيه باعتبار تاويلها بالفعل **قوله** فانه اذا قصد تشريكه واما اذا لم يقصد التشريك فلا يعطف وان وجدت الشركة فى نفس الامر كما فى الخبر بعد الخبر والصفة بعد الصفة ونحوهما لان هى واقعة موقع المفرد اى واقعة موقعاً يكون الاصل وقوع المفرد فيه وان لم يكن هذه الجملة بتاويل المفرد فلا يرد النقض بالجمل الواقعة خبراً عن ضمير الشان ولا بالجملة الحالية الخالية عن الضمير كقولك اتيتك والجيش قادم اذ قد تقرر ان الاصل فى كل من الخبر والحال الافراد **قوله** مقبولاً بالواو ونحوه اى نحو الواو مما يكون مدلوله الجمع المطلق كما والفاصلة بمعنى الواو الواصلة وثم الداخلة على الجملة كما نقلنا فى اول الكتاب عن الامام المرزوقى وغيرهما من حروف العطف المنسلخة عن معناها المستعملة فى مجرد التشريك مجازاً فسقط بهذا ما اورده الجزرى بقوله وهذا فاسد لما بين الكتابة والشعر من التناسب باعتبار ان كلا منهما مشتمل على التاليف كما ذكرنا فى اول الكتاب لان كلاً من الفاء وثم وحتى يشعر بوقوع حتى فى عطف الجمل كما يشعر به قول السكاكى فى بحث العطف ولا بد فى حتى من التدريج كما ينبئ عنه قوله وكنت فتى من جند ابليس فارتمى بى الحال حتى صار ابليس من جندك وسيصرح الآن فى التفصيل الآتى بان حتى لا يقع فى عطف الجمل الا ان يحمل على اختلاف القوانين القولين لكن المختار على ما قيل ما ذكره فى التفصيل لان شرط عطف المفرد فى كتب النحو لا يتحقق فى الجمل بخلاف الواو وحاصل الفرق ان لكل حرف من حروف العطف سوى الواو معنى معيناً مقصوداً فى نفسه يشترك ذلك المعنى مبيناً من الجمل مخصوصاً بيشمل ذلك المبين على فائدة العطف وكونه مقبولاً لعدم توقف القبول فيها على امر غير محصل

معانيها

من التناسب

معانيها واما الواو فانه يدل على معنى مبهم غير محصل هذا هو مطلق الجمع ومعنى من المعانى على احتمال المقارنة والتعقيب والمهلة والحمل المشارك فى التحقق مما لا يكاد يحصى واكثرها غير متناهية بحيث اذا تعاطفت عدت من قبيل الهزل واودعت كتب الضاحك فلا بد من المتعاطفين بها من خصوصية جامعة **قوله** ولهذا عيب على ابى تمام قوله والذى هو عالم ان النوى صبر الصبر بكسر الباء هو الدواء المر المعروف ولا يسكن الباء الا فى ضرورة الشعر واعتذر عن العيب بان كرم ابى الحسين سبب رفع مرارة النوى فكانه قال والذى هو عالم بمرارة النوى ورافعها وبان كرم ابى الحسين حلو والنوى مر فبينهما مقابلة ولا يخفى انه تعسف والقريب ان يقال الجهة الجامعة ههنا يجوز ان يكون خيالية بان يكون ابو تمام ممن كان فى خياله هذان الامران مرارة النوى وكرم ابى الحسين وتوضيحه ان من عادة القدماء من شعراء العرب الاقتضاب وهو الانتقال مما ابتدأ منه الكلام من تشبيب وغيره الى المقصود من المدح بلا ملائمة كما ان عادة متاخريها التخلص وهو رعاية الانتقال مع رعاية الملائمة كما سيجىء فى البديع ان شاء الله تعالى فابو تمام اراد اختيار هذه الطريقة عطف كرم ابى الحسين على مرارة النوى ليقارنه بها فى خياله فلهم **قوله** زعمت هواك عفا الغداة الخ هواك عفا مفعول زعمت والغداة ظرف العفو اى اندرس وفيه ايذان بقرب الاندراس وضمير عنها للدار وهو حال من طلال قدم عليه على نمط الغرة موحشاً قديم وطلال فاعل عفى التاء واللوى اسم موضع والباء فيه بمعنى فى ورسوم عطف على طلال والسنن الطرائق لا غدت اى لا صارت وقوله على الغفاء اى ما لوف متعلق بمحو اى يطوف ويدور وهو خبر غدت لانه بيان لانا معكم اراد بالبيان المعنى اللغوى وهو الايضاح وهو موجود فيما نحن فيه سواء حمل على التاكيد وعلى الاستيناف او البدل كما فصله الفاضل المحشى واما الاولين فظاهر واما على الثالث فيما سبق فى احوال فى بحث الابدال منه فظهر ان الشارح ذكر البيان لعمومه فان قلت البيان يجب ان يكون اوضح من المبين وذا انما يكون بعد

المصحح

لا لا

الفاضل المحشى

الابهام ولا ابهام في انا معكم قلت فيه ايضاح بالنسبة الى الابهام
التقليدي بناء على احتمال ان يتوهم ان معناه انا معكم ظاهرا كما ذكره
في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم نوح على معنى عاطف سوى الواو
اما العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها من الاعراب فاما لدفع الاضراب
توهم الاضراب من الجملة الاولى الى الثانية او للقصد الى بيان اجتماع
مضموني الجملتين في التحقق بحسب نفس الامر تقوية للدلالة العقلية
بالوضعية اذ بدون العطف يوجد الدلالة على تحقق مضمونهما عقلا
وان لم يتضمن القصد الى بيانه واو واما وامّا لا فرق بين او واما
الا بحسب اللفظ ويشترط في اما ان يتقدم قبل ما عطف بها عليه اما اخرى
ولا خلاف في ان اما الاولى ليست بعاطفة لاعتراضها بين العامل
والمعمول بين احد معمولي العامل ونقل ابن عصفور الاجماع
على ان اما الثانية غير عاطفة ايضا لملازمتها غالبا الواو العاطفة
مع انه لا يدخل عاطف على عاطف والصحيح ان الاجماع بل الاكثر على
انها على انها عاطفة وفي ايضاح المفصل ان العاطف في مثل جاءني
اما زيد واما عمرو وهو مجموع واما حيث قال لا يبعد ان يكون صورة
الحرف مستقلة في موضع وبعض حرف في آخر كما في ايا وزعم
بعضهم ان اما عطفت الاسم الى الاسم والواو عطفت اما على اما وعطف
الحرف على الحرف غريب واما الفرق بين او وام فهو ان وضع ام
للعلم باحد الامرين واو ليست كذلك فانت في ازيد عندك ام عمرو
عالم باحدهما عنك مستفهم عن التعيين ولهذا يكون الجواب بالتعيين
ولا يستقيم فيه نعم وفي ازيد عندك او عمرو مستفهم عن احدهما
عنك اصلا ولذا كان جوابه بنعم او لا مستقيما وقوله مائة
الف او يزيدون اختلف النحاة في هذه الآية فالفراء على ان
او بمعنى بل كما ذكره الشارح وقال بعض الكوفيين بمعنى الواو
ونقل ابن الشجري عن سيبويه انها للتخيير اي اذا راهم الرائي
يخير ان يقول هم مائة الف او يزيدون او يقول هم اكثر ورده ابن
هشام بانه لا يصح التخيير بين الشيئين الواقع احدهما وفيه

بحث

قوله م

عاطفة

بان احدهما

بحث اذ محصل ما نقل عن سيبويه انه يجوز ان لا يكون عددهم في نفس
الامر شيئا من القسمين المذكورين بل يكون عددا كثيرا جدا بحيث
اذا راهم الرائي كان له ان يقول هم مائة الف وكان له ان يقول هم ازيد
من الف ولا كذب في شيء منهما اذ ليس المقصود بيان كمية العدد بحيث
لا يزيد ولا ينقص وانما المراد المبالغة وحكم لكن قد عرفت فيما سبق
اي بحث العطف على المسند اليه وقد يفيد كون المذكور بعدها
آه قال الفاضل الرضي بعد ذكر هذا الكلام وقد يجيء الفاء العاطفة للمفرد
بمعنى الى على ما حكاه الزجاج من ان يقول العرب مطرنا ما بين
زبالة فالثعلبية بمعنى ما بين زبالة الى الثعلبية نحو ونادى
نوح ربه آه وفي الآية وجه آخر وهو انه اريد بالنداء ارادة النداء
فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون بياتا حال والبيات مصدر بمعنى البيتوتة
والقائلون من القيلولة وهي النوم في الظهيرة يقال
يقيل قيلا وقيلولة ومقيلا والجملة ايضا حال معطوفة على بياتا
كانه قيل فجاءها اهلها باسنا بائتين او قائلين وانما خص
هذين الوقتين لانهما وقت الغفلة والراحة فيكون نزول
العذاب اشد وافظع فان الاخضرار يبتدئ عقيب
نزول المطر فان قلت الاخضرار لا يبتدئ عقيب نزول المطر قلت
قلت ذكر الشارح في بحث الاستعارة ان الفاء موضوعة لما يعد
في العادة مترتبا غير متراخ قال وهذا يختلف باختلاف العادات
فقد يقصر الزمان والزمان العادة يقتضي اعتبار المهلة وقد
يكون بالعكس والآية من قبيل الثاني ثم انشأناه خلقا
آخر المراد بالخلق الآخر نفخ الروح في الجسم فكانه استبعد
مرتبة هذا الظهور الذي فيه كمال الانسان من الاطوار المتقدمة
المتقدمة ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون جوز
في الكشاف عطفه على جملة الحمد لله على معنى ان الله حقيق
بالحمد على ما خلق لانه ما خلقه الا نعمة ثم الذين كفروا بربهم
يعدلون على جملة خلق السموات على معنى انه خلق ما لا يقدر

احد سواه ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شيء منه والظاهر ان يعدلون على الوجه الاول من العدول بمعنى التسوية وتقديم الصلة للاهتمام للاهتمام وهذا تخصيص من غير مخصص لتاتي التقديرين على كل من الوجهين كما لا يخفى وبالجملة انما لم يحمل على التراخي لعدم طباقة المقام اما على الوجه الاول فلان استحقاقه للحمد مستمر يوجد قبل المعطوف وبعده ومعه فليس المعطوف ههنا متراخيا بالزمان عن المعطوف عليه البتة ولو سلم فلا فائدة يعتد بها في الحمل على ذلك واما على الثاني فلانه من قبيل توضيح الواضح وهنا ثمة لا حاجة اليه

فلا اقتحم العقبة الاية اعترض عليه بان لا لا تدخل على الماضي الا مكررة نحو فلا صدق ولا صلى ولا تكرير في الاية اجاب الشيخ ابو علي الفارسي بان لا ههنا بمعنى لم فالتكرير غير واجب كما لا يجب مع لم وان جاء كما في الاية المذكورة وآخرون بان لا ههنا مكررة تقديرا لانه قال الله تعالى وما ادراك ما العقبة فك رقبة او اطعام في يوم ذي مسغبة فسره بفك الرقبة وبالاطعام فالمعنى فلا اقتحم العقبة ولا فك رقبة ولا اطعم مسكينا ووجه بعد المنزلة بعد الايمان فكان الامر ظاهر فان الايمان هو السابق المقدم على غيره ولا يثبت عمل صالح الا به لمجرد الترتيب اي بيان الترتيب الرتبي بين المعطوف والمعطوف عليه بان احدهما مقدما على الآخر في الرتبة ومثل له بمثالين ليعلم ان التدريج اي الدخول في درجة الارتقاء اما من الاعلى الى الاسفل كما في البيت فان سيادة نفسه مقدم في الرتبة على سيادة ابيه وسيادة ابيه مقدم على سيادة جده او بالعكس كما في الاية فانه اذا قيل اولا ما ادراك فهم منه اعتبار واهتمام واذا قيل ثانيا ما ادراك فهم منه زيادة اعتبار فما فهم من التعجب والتعظيم ما ذكرا ولا مؤخر في الرتبة والاعتبار عما ذكر مما يفهم مما ذكرنا بيانا فليفهم كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه البيت اجاب ابن عصفور بان ثم على ظاهره والبيت من قبيل ادعاء الترتيب في السببية بان يدعي ان الجد اتاه السودد من قبل الاب والاب

يكون م

التدريج

ذنج

والظاهر ان يعدلون على الوجه الاول من العدول وبربهم صلة كفروا وعلى الثاني من العدل بمعنى التسمية اه

منفصل

اتاه ذلك من قبل الابن كما قال ابن الرومي قالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان كم من اب قد علا بابن ذرى حسب كما علا برسول الله عدنان وقد ردوا عليه بان قول الشاعر قبل ذلك تصريح بما ينافي هذا المعنى وذلك لان مضمون الكلام على ما اجاب به ان سودد الاب سابق على سودد الجد كما ان سودد الابن سابق على سودد الاب وقوله قبل ذلك تصريح بان سودد الجد مقدم على سودد الاب وهذا ظاهر سواء جعل قبل ذلك متعلقا بساد او حالا من جده قدمت عليه اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلانه اذا جعل قبل ذلك حالا من جده وجب ان يتصف الجد بالفضيلة وقت اتصافه بالسيادة لانه مبين لهيئة الفاعل حال كونه فاعلا والجد لا يتصف بالفضيلة الا قبل ان يجامعه الاب في الوجود اذ لو جامعه لزال الفضيلة الى المعية وقد يجاب عن ذلك بان دعوى الشاعر ان سيادة الاب لما حصلت عند سيادة الابن واستندت الى اول وجود الجد فسيادة الاب مترتبة على سيادة الابن باعتبار حصولها وسابقة عليها باعتبار امتدادها واستنادها الى اول وجود الجد فلا يكون قول الشاعر قبل ذلك مخالفا للمعنى الذي قاله ابن عصفور فتامل وهنا انما يظهر اه فيه نظر لان مجرد الاشتراك قد يتحقق فيما لا يكون له حكم اعرابي كما اذا عطف شيء على اجزاء الشرط في مثل واذا يحتنا يجاسر الحسن يدعى جندب فانه يفيد تشريكا للثاني للاول في الحراسة مع ان الجزاء لا محل لها من الاعراب احتمال ان يكون قولك بصراه قيل هذا انما يصح اذا لم يكن الجملة الاولى لازمة للثانية او لم يوجد دليل آخر عدم ارادة الرجوع اذ لو وجد لم يلزم العطف كما في قولنا لا اله الا الله محمد رسول الله وقد يقال المراد بالابطال ليس الا جعله في حكم المسكوت عنه والتلاوم لاينا فيه ثم نتكلم فيه القراب كناية عن الاشكال بحيث لم يعرف الطالب يبكي لعجزه وهو ان خذلهم اه خذله خذلانا

من هنا

اذا ترك عونه ونصرته وخذله عنه اصحابه تخذيلا اى حملهم
على خذلانه والتسويل التزيين يقال سولت له نفسه امرا اى زينته
له ومستدرجا حال من ضمير الفاعل فى خذلهم يقال درجه الى
كذا واستدرجه الى اى ادناه منه على التدريج وفى الكلام
ايماء الى ان حقيقة الاستهزاء لا يتصور منه تعالى لانه عبث
وجهل وبعد تسليم ان العامل فى اذا الشرطية هو الجزاء
فلا نسلم آه المشهور ان اذا الشرطية مضافة الى شرطها
فالعامل هو الجزاء وجوز بعضهم كالشيخ ابن الحاجب عدم
اضافته كمتى فيصح ان يعمل شرطها فيها كما عمل فى متى اتفاقا
فان جعل اذا فى قولنا فيما اذا خلوت قرات القرآن مثلا ظرفية
مجردة كانت ومضافة الى ما بعدها ومعمولة لقرات فيكون
الحصر مستفادا من التقديم وحده وان جعلت شرطية معمولة
للجزاء اعنى قرات كما هو المشهور كان الحصر مستفادا من التعليق بالشرط
كما فى قولك ان خلوت قرات وجاز ان يعتبر التقديم عرفا للتعليق فى
افادة الحصر باعتبار ان الشرط معمول الجزاء وحق المعمول التأخير
وهذا لا ينافى التزامهم لتقديم الشرط لاجل نكتة اخرى وان جعلت
معمولة للشرط كما ذهب اليه جمع كان التعليق مستقلا بافادته اذ ليس
اذا ح معمولة للجزاء مقدمة عليه حتى يستفاد حصر الجزاء فيها ولو
سلم آه اى لو سلم ان مثل هذا التقديم لم يفد الاختصاص فلا نسلم
ان هذا التقديم حاصل فيما نحن فيه لان العطف على مقيد آه
اذا الشرطية آه هذا اشارة الى دفع ما ذكره اولا وقوله لا نسلم آه اشارة
الى دفع ما ذكره ثانيا وقوله ثم القيد اشارة الى دفع ما ذكره ثالثا
سواء جعل باعتبار مفهوم الشرط يعنى كون اذا للشرط لا يضر
بالنظر الى المقصد الاصلى وهو حصول الاختصاص المانع من العطف لوما
فيما سبق لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد
الاختصاص فبالنظر الى الظاهر الغالب من كون اذا ظرفية
نعم انه ليس بقطعى قد سبق منا فى اوائل الكتاب ان الشارح ذكر فى شرح

عونا

الكشاف فى قوله تعالى ما على الذين يتقون من حسابهم من شىء الاية
ان الفاعدة كلية بحكم الاستعمال لا يجوز الاستعمال بخلافه وان الشيخ
ايضا ثبت القول بذلك فى دلائل الاعجاز فهو على ضربين قيل ههنا ضرب
ثالث وهو ان يكون الاول موقوفا على الثانى نحو ان عاد ابنى من السفر
صليت ولتوضات ووقوع مثله فى كلام البلغاء فلم لا يجوز ان يكون
عطف الله يستهزئ بهم من هذا القبيل فيه بحث لان الظاهر المقيد
بالمقيد بالشىء مقيد بذلك الشىء فيلزم ان يقيد الاستهزاء المقيد
بالقول المقيد بالخلو بذلك الخلو فالمحذور بحاله لا على اخبارهم عن انفسهم
بانا مستهزئون بدليل انهم آه فيه بحث لانا لا نسلم ان الجزاء ههنا ليس مرتبا
على مجرد الاخبار بكونهم معهم لان الاخبار المذكور ههنا اخبار صادر
عن صميم القلب بدليل ما ذكره صاحب الكشاف وتجديد التأكيد فى قوله
تعالى انا معكم حيث قال واما مخاطبة اخوانهم فى الاخبار عن
انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة وفور
نشاط وهو داع عنهم متقبل منهم ولو كان مظنة للتحقيق لا
يخفى ان الاستهزاء يترتب على هذا المذكور فان قلت مراد الشيخ انه
لو عطف الله يستهزئ بهم وجعل من الضرب الثانى لتوهم ترتب الجزاء
على مجرد القول والاخبار بكونهم معهم ففصل لئلا يتوهم خلاف الواقع
قلت هذا ايهام يتوهمه ذو نظر قاصر كالغافل عن فائدة التأكيد فى انا
معكم ودفع توهمه لا يكون مقتضيا للفصل على وجه الوجوب فالوجه
ما الميه اشرنا اليه فان كان بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام
او كمال الاتصال فيه بحث وهو انه يمكن اعتبار الايهام مع كمال الاتصال
كما يمكن اعتباره مع كمال الانقطاع والوجه ح هو العطف ايضا فلم لم
يعتبر ولم يتعرض له لتكمل الاقسام سبعة مثاله اذا سئلت
هل تشرب خمرا فقلت لا تركت شربه بكون قولك لا وتركت شربه
تأكيد للنفى السابق ولو لم يؤت بالواو لتوهم تعلق النفى بالترك
كما فى قولك لا وايدك الله ويمكن ان يجاب بانه لم يعتبر ههنا
رفع الايهام كما اعتبر فى كمال الانقطاع اذ لا يتصور عطف احد

وتوضيت

بالقيد

لا ان الاخبار المذكور
مستقبل منهم مكان مظنة

ولم يجعل
بالعكس

ولو لم يفرق

المتحدين على الآخر حتى يعطف لدفع الابهام فليتامل اما الاول والثالث فلعدم المناسبة اى مع عدم الابهام وانما تركه لدلالة التى عليه ولا فعدم المناسبة ايضا موجود فى الخامس مع وجود الوصل فلعدم المغايرة المصححة المفتقرة الى الرابط فيه بحث وهو ان هذا المعنى مما يعم الجملة والمفرد فيلزم ان لا يصح او لا يحسن العطف التفسيرى بالواو فى المفرد بالمفرد مع انه شايع حسن اللهم الا ان يقال حسنه مم عند البلغاء وشيوعه فى عبارات المصنفين لا فى كلامهم .

وكل حتف امرئ يجرى بمقدار آه اذ حمل الكل على الحتف انما هو باعتبار الاسباب هى كونه بالمرض وبالسيف وبالرمح وغيرها والا فالحتف المضاف الى امرئ امر واحد وانما لم يقل بحتف كل امرئ مع بقاء الوزن لان ما ذكره هو المناسب لمقام الحرب حيث يأتى فيه اسباب الموت من السيف والرمح ونحوهما من كل جانب ان قلت فقول الشارح فان موت كل نفس يجرى بمقدار انه لا يلايم غرض الشاعر وان كان مطابقا للواقع قلت مراد الشارح الاشارة الى وجوب اعتبار العموم فى المضاف اليه اعنى امرئ كما اعتبر صريحا فى المضاف ايضا وهو الحتف لان المعنى على دخول الشاعر وغيره من اهل السفينة فيه وقد تقرر فيما سبق ان النكرة فى الاثبات قد يعم بواسطة المقام وانما لم يتعرض فى بيان حاصل المعنى للعموم المعتبر فى المضاف لظهوره فقول الشارح لا يلايم غرض الشاعر جدا .

اذا جستها بالمرساة المرساة آلة الارساء وهى الحديدة التى تلقى فى البحر لتقف السفينة ويقال لها بالفارسية لنكر والضمير للحرب فانها مؤنث سماعى يقال وقعت بينهم الحرب حرب عظيم قال الخليل تصغيرها حريب بلا هاء رواية عن المغرب وقال المبرد الحرب قد يذكر وقيل الضمير للكتيبة وهى الجيش وقيل الضمير للسفينة والمعنى قال مقدم القوم للملاحين ارسوها اى السفينة ولا تجردوها لكن فعالجها والوجه ما ذكر وهو الارجاع الى الحرب لان المصراع الثانى يلايمه اشد ملايمة واما على القولين الآخرين فيحتاج وهو ان يقال انهم عجلوا ليخرجوا من السفينة لخوفهم

من الغرق

السكينة

لا تجردوها لكى نعالجها ونخرجها وما فيها من الامور

من الغرق والهلاك فلم يقيموا ولم يتوقفوا لمعالجة السفينة او للاشتغال بشرب الخمر لان الغرض تعليل الاساءة فيه بحث لان المزاولة ليست علة خارجية للامر بالارساء بل غاية له على الجزم ايضا يفيد هذا المعنى اعنى كون الثانى غاية للاول لا بيان كون الاول علة خارجية للثانى الا ترى ان الاسلام علة خارجية لدخول الجنة والدخول غاية له فلا اولى ان يقول لو جزم لكان المعنى على التعليق اى ان يقيموا نزاولها والمراد ليس الا التنجيز اى اقيموا السفينة البتة لاجل تحصيل هذا المهم فليتامل قلت لما ذكر انه قد يكون آه قال ابن هشام فى المغنى لا حاجة الى هذا الجواب لان كلا من الجملتين على الانفراد لا محل لها من الاعراب في كلام الحاكى فلانها جزء من المحكى انما المحكى انما هو مجموع الجملتين وذا المحل هو المحكى لا جزؤه واما فى كلام المحكى عنه فظاهر وكان مما يمكن ان يصار اليه ههنا لو ههنا لولا عد المص قوله فيما سبق قوله تعالى انا معكم مما له محل من الاعراب واعلم ان خلاصة مراد الشارح فى هذا المقام والله اعلم ليس الا ان يقول ههنا امران الاول كمال الانقطاع والثانى وجوب الفصل عنده فيما لا محل له من الاعراب والمص مثل للامر الاول ولم يتعرض للثانى اذ لم يورد فى المثال الا المصراع وليس فيه الفصل فيما لا محل لها من كمال الانقطاع فقول الفاضل المحشى لا كمال الانقطاع كما توهمه الشارح توهم محض اذ ليس فى كلامه ما يفيده قطعا بل ما اشرنا اليه من ان تمثيل المص لمجرد كمال الانقطاع لا الترك العطف لاجله ولو كان فيما له محل من الاعراب واما قول الشارح فيما سبق لما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى آه فيخصص منه لوجود الفصل فى المحكى لا توضيح لمثال المص ومراده وسياق كلامه يكاد ينادى عليه لمن كان له سمع وبهذا التوجيه اندفع الاعتراض الاول ايضا من اعتراضات ذلك الفاضل اولانه لا جامع بينهما هنا على تقدير الجملتين فى الخبرية والانشائية لان عدم الجامع بينهما انما يعد سببا للانقطاع على تقدير على

الاوضح

فى

فخصص

هذا الاتفاق ولا فالاختلاف سبب مستقل لكمال الانقطاع بحيث اذا
جامعه عدم الجامع لم يعتد به ولا يرى اجتمع هناك للانقطاع سببان
موكدة للاولى وبدلا عنها او بيانا لها قيل المراد بكل واحد من
هذه الامور ما يفيد فائدة ذلك الواحد كما يظهر من التفريد في موضع
كل واحد منها من التوابع لا معناه الاصطلاحي لان كل واحد منها
من التوابع او التابع هو الثاني باعراب سابقه فلا بد ان يكون للمتبوع
من اعراب لفظي او تقديري او محلي مع ان الكلام يشمل الجملة
التي لا محل لها منه ولك ان تقول المراد من قولهم هو الثاني باعراب
سابقه كونه كذلك فيما لسابقه اعراب وانه باعراب سابقه نفيا واثباتا
وان كان خلاف الظاهر والحق ان كون التوابع على ما يتلوا السابق في احوال
اخرى على الاكثر فالتقييد بذلك بناء على الغالب صرح به في اللب وشرحه
للسيد يؤيده ان الدماميني صرح في شرح المغني بان قوله تعالى امدكم
بانعام وبنين بدل اصطلاحي من قوله تعالى امدكم بما تعلمون مع انه لا محل
له من الاعراب كما سيحققه واما النعت فلما لم يتميز عن عطف
البيان واما عن التاكيد وعن البدل فيتميز بان المقصود من التاكيد
التقرير ودفع توهم غلط او تجوز ومن البدل توفية المراد كما سيأتي
واستيناف الفصل الى الجملة الثانية وليس شيء من ذلك المقصود
في النعت وهو ظاهر وهذا المعنى مما لا يتحقق في الجمل قال الفاضل المحشي
ان كون التابع دالا على بعض احوال المتبوع مما لا يتحقق في الجمل ولا يكون
الجمل محكوما عليها به لكن الجمل من حيث هي لا تصلح لذلك هذا كلامه والمتبادر
من عبارته ان ضميره راجع الى كون التابع والافاضل كلامه ان الجملة
الثانية لا تجري مجرى النعت ولا يلزم ان يكون محكوما بكونها دالة على بعض
احوال متبوعها مع انه باطل لان المحكوم عليه حقيقة يجب ان يكون
مفهوما مستقلا ملحوظا في نفسه اصالة والجملة بمعزل عن ذلك وفيه نظر
اما اولا فلان هذا التعليل منقوض بوقوع الجمل بدلا او عطف بيان مثلا
يقول لو كانت الجملة عطف بيان للزم ان يكون محكوما عليها بكونها دالة
على نفس المتبوع وهكذا يقول في البدل واما ثانيا فلان المحذور لزم

صحة

صحة الاخبار عن معنى الجملة معبرا عنه بمجرد لفظها على قياس ما قيل
الفعل لا يخبر عنه ولئن سلمنا تم واما ثانيا فلان هذا البيان يدل
على عدم جواز كون الجملة صفة للمفرد ايضا وقد صرحوا بجواز تو
النكرة بالجملة وان لم يحسن توصيف المعرفة بها ونقل عن بعض
الافاضل ان ضميره راجع الى بعض احوال المتبوع والمعنى لو جعلت
الجملة الثانية بمنزلة النعت من الجملة الاولى لزم ان تدل الثانية
على بعض احوال الاولى فيلزم ان يكون الاولى محكوما عليها بالثانية
كما يحكم بعض احوال الشيء عليه ويرد عليه ايضا الوجه الثاني
ولا ظهور في عدم وقوع الجملة نعتا للجملة ما ذكره في شرح الفوائد الغياثية
وذكره الشريف ايضا في شرح المفتاح وعين من ان المنعوت يجب
ان يكون ذاتا اي مفهوما مستقلا ملحوظا في نفسه والجملة ليست
كذلك كما يشهد به الوجدان ولكن هذا ايضا لا يخلو عن اشكال اذ قد سبق
ان ليس المراد بالنعت والبدل وغيرهما معانيها الاصطلاحية
بل المراد كون الجملة شبيهة بالنعت ونحوه لا ما نعم قد يتصور
الذوق السليم بين الجملتين تصويرات مختلفة حسب اقتضاآت
مقامية ينشأ عنها اعتبارات مختلفة متفاوتة فتارة تصير الجملة
بمنزلة الصفة للاولى وتارة بمنزلة عطف البيان وهكذا قد ذكر الشيخ
في مواضع من دلائل الاعجاز الاشارة الى هذا من جملتها انه قال في موضع
ومن اللطيف في ذلك قوله تعالى ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم وذلك
ان قوله تعالى ان هذا الا ملك كريم مشارك لقوله ما هذا بشرا وداخل في ضمنه من
ثلاثة اوجه وجهان هو فيهما شبيه بالصفة ثم قال بعد ذكر وجهي
الشبه التاكيد واما الوجه الثالث الذي هو فيه شبيه بالصفة فهو انه
اذا نفى ان يكون بشرا فقد اثبت له جنس سواه اذ المحال ان يخرج من
جنس البشر ولا يدخل في جنس آخر واذا كان اثباته ملكا تبيينا وتعيينا
لذلك الجنس الذي اريد ادخاله فيه ثم اوضح ذلك بتوسيط كيف ولو حمل
على المعنى الاصطلاحي لم يجز ان يكون جملة عطف بيان لجملة اذ قد ذكر ابن
هشام في مغني اللبيب ان ما لا ينعت لا يعطف عليه عطف بيان لان عطف

البيان فى الجوامد بمنزلة النعت فى المشتقات وايده بنقل عن ابن مالك ومحمد
بن السيد فليرجع اليه ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من
حروف المعجم مستقلة لا اول على تقدير ان يكون الم اسم السورة او القرآن
والثانى على ان يقدر با لمولف من هذه الحروف ثم ان فى هذه العبارة مسامحة
لان كون الم طائفة من حروف المعجم مستقلة لا يقابل كونه جملة مستقلة
اذ على كل من التقديرين اما مبتدا محذوف الخبر او بالعكس فالتقدير على
الاول الم هذه وعلى الثانى هذه الم ثم المعجم اسم مفعول صفة محذوف اى حروف
الخط الذى وقع عليه الاعجام وهو النقط او مصدر كالاعجام وعليهما فاطلاق حروف المعجم على الكل من باب التغليب وجوز الشارح فى شرح الكشاف
ان يكون معنى الاعجام ازالة العجمة بالنقطة وهذا انما يتم اذا جعل كون الهمزة
للسلب مقيسا او مسموعا فى هذه الكلمة وههنا وجوه اخر خارجة
عن المقصود مثل ان يكون لا ريب فيه خبر الم او ذلك الكتاب واعتراضا
او حالا وغير ذلك مما هو مذكور فى الكشاف وتفسير القاضى وغيرهما
وانما التحدى مستاهل فى الصحاح يقال فلان اهل لكذا ولا يقال مستاهل
والعامة تقوله لكن العلامة الزمخشرى قد صحح هذه العبارة فى الاساس
مما يرمى به جزافا الجزاف بالكسر مصدر جازف مجازفة اى اخذ بغير تقدير
ومعرفة بالكمية فارسى معرب كزاف فى المجازفة التكلم من غير خبرة وتيقظ
ونصبه على المصدر اى يرمى به رمى جزاف اى رميا بطريق الجزاف ووزانه
وزان نفسه الوزان مصدر قولك وازن الشىء الشىء اذا ساواه فى الوزن
وقد يطلق على النظير باعتبار كون المصدر بمعنى الفاعل وقد يطلق على مرتبة
الشىء اذا كان مساويا للشىء بالمرتبة شىء آخر فى امر من الامور وهو المراد ههنا
اى هو هلك اشارة الى ان هدى خبر مبتداء محذوف وانما لم يجعله مبتدا
محذوف الخبر على تقدير فيه هدى لفوات المبالغة المطلوبة فوزانه وزان
زيد الثانى اعترض عليه الفاضل المحشى بان لا يستبح عطف هدى للمتقين على
لا ريب فيه لاشتراكهما فى التاكيدية لذلك الكتاب ثم اجاب عنه بجواب حسن يتبين فيه
وجه عدم العطف فى قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون فى التاكيدية
للملائكة فليتامل ولكن ذكر الشيخ يعنى ان كلام الشيخ يدل على ان لا ريب فيه

والمجازفة

مع ما بعده

بمنزلة

بمنزلة التاكيد اللفظى فيكون مخالفا لما عليه المص ومن تبعه من كونه
بمنزلة التاكيد المعنوى اى قسم الثانى من كمال الاتصال ان
يكون آه قال فى شرح الفوايد الغياثية وفى كون الفصل فى البدل
من باب الاتحاد نظر لانه ليس للاتحاد بل لانه فى حكم الجملة العارية
عن المعطوف عليه اللهم الا ان يقال ان هذا الحكم اى كون المبدل منه
فى حكم المطروح فى المفردات والتوابع الحقيقة بخلاف هذه فانها
كالتوابع انتهى كلامه لانه لا يتميز عن عطف البيان فيتميز بان
البدل لتوفية تمام المراد وعطف البيان لايضاح وازالة الخفاء
وهذا المعنى مما لا يتحقق فى الجمل لا سيما التى لا محل لها من
الاعراب كانه لا يجرى فيه التمييز اى التمييز بمجموع الامرين المذكورين
لا يجرى فى الجمل لا سيما التى لا محل لها من الاعراب فانه لا يجرى فيه التمييز
بشىء منهما قد اشار الفاضل الى تحقيقه فلا يرد ما يتوهم من هذا الكلام
يدل عند من له ذوق سليم على ان عدم تحقق كون الثانى مقصودا
بالنسبة يعم جميع الجمل سواء كانت ذوات محل اولا مع انك اذا قلت ضربت
رجلا ضربه اخوك يضرب صرفا لقصد النسبة اليه يتم بدل الكل بلا
مرية هنا وفى شرح الفوائد الغياثية ما يدل على جواز جعل الجملة من الجمل
بدلا الكل من الكل مما ممتازا عن التاكيد بالاعتبار الثانى حيث قال ففى
نحو قولنا متعنا بالاسودين متعنا بالماء والتمر ان كان المقصود ذكر الجملة
الثانية وذكر الاولى توطية له كان الجملة بدلا منها وهى بدل الكل من الكل
وان كان المقصود ذكر الاولى وذكر الاولى توطية له كان الجملة الثانية
وذكر الثانية عطف بيان للاولى وتاكيدا لها نحو امدكم
بما تعلمون امدكم بانعام وبنين فان قلت الكلام فى الجملة
التى لا محل لها من الاعراب وقوله تعالى امدكم بما تعلمون فى محل النصب
لان اول الاية واتقوا الذى امدكم بما تعلمون قلت لو سلم ان الكلام
فى ذلك فلا نسلم ان الجملة الاولى ههنا مما له محل النصب من الاعراب
فان الاعراب لمجموع الموصول والصلة على ما اشار اليه الشريف
فى اواخر الحالة المقتضية لتقديم المسند من شرح المفتاح ايضا

ويحكم المطروح ولو الى العارية

عن التاكيد اى تمام

معنى

الثانية

ثم بيانها لانه ثانيها وتاكيدا

عطف بيان للاولى

لها

لا للموصول وحده والصلة لا محل لها من الاعراب كما ذكره ابن هشام في الباب
الثاني من كتاب المغني فدلالته عليه بالالتزام دون المطابقة قال الفاضل
المحشي يمكن ان يجاب عنه بانه مبني على مذهب من لا يفرق بين الطلب
والارادة فنقول طلب الفعل من الغير هو ارادته منه فيكون مدلول الامر
هو الارادة ومدلول النهي هو الكراهة وفيه بحث لان مقتضى عدم الفرق
بين الطلب والارادة كون مدلول النهي الذي هو من اقسام الطلب بلا خلاف
اما ارادة الكف او ارادة عدم الفعل وايا ما كان فالكراهة لازمة
لمدلول النهي لا نفسه والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى
فيه بحث لان هذا شرح لا يطابق المشروح اذ المفهوم من هذا الكلام
ان يكون التاكيد بالنون سببا لاصل الدلالة اذ لا ينبغي ان يكون استفادة
الكمال في لا يقيمن من النون والمفهوم من قول المص لا يقيمن اوفى بتادية
المراد لدلالته عليه بالمطابقة مع التاكيد ان يكون التاكيد سببا
لوصف الدلالة اذ الظاهر ان التاكيد كالمطابقة وجه كونه اوفى
لا وجه اصل الدلالة اللهم الا ان يقال مراد الشارح من الكمال في قوله
والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى الكمال البالغ لان درجات الكمال
متفاوتة ودلالته على الكمال وجه كونه اوفى بتادية اصل الكمال
فيتحد مؤدى الكلامين تدبر وقريب من هذا ما يقال لا يخفى
ان التاكيد والمطابقة في القريب وجه كون اللفظ اوفى بتادية
المراد بخلاف ظاهر الوجه الاول فالقريب اقرب لغرض المص وتقريره
ثم انه قد بين الفاضل المحشي وجه القرب بان اللفظ اذا فهم منه
قصدا وصريحا غير الموضوع له فاما لكونه حقيقة فيه او مجازا مشهورا
وان لم يصل الى حد الحقيقة اه لكن فيه نظر لان القصد لا يحصل
باستعمال اللفظ في المعنى فاذا استعمل اللفظ في غير الموضوع له وكانت
القرينة في غاية الوضوح حصلت الصراحة ايض وان لم يكن اللفظ
حقيقة ولا مجازا مشهورا ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر
بالشيء يتضمن النهي عن ضده بمعنى انه جزء كما ذهب اليه جمع
وقد صرح بهذا الشريف في شرح المفتاح فلا يرد ما اورده البعض

اوكالموصول له

في هذا الوجه

وتصريح

فالمعنى فاستعمل

من ان

من ان معنى تضمن الامر بالشيء النهي عن ضده اقتضاؤه واستلزامه
عقلا لا ان هذا النهي جزء ذلك الامر نعم يرد على هذا التوجيه ان مقتضاه
انما هو دلالة ارحل على اظهار الكراهة ضمنا وهو ليس بمقصود بل المقصود
دلالته على كمال ذلك الاظهار والفرق واضح واعلم ان مجرد كون الامر بالشيء
متضمنا للنهي عن ضده لا يكفي في كون التضمن المذكور اصطلاحيا
بل هو موقوف ايضا على ان مدلول النهي هو الكراهة وهذا ظاهر ثم ان
قوله وهو اظهار كراهته اقامته لا يوافق المراد لما عرفت الا ان يحمل
على حذف المضاف اي وهو كمال اظهار اه وفيه ان السوق لا يلائمه
فتامل وزان حسنها في اعجبني الدار حسنها يريد انه في حكم بدل
الاشتمال وهذا ظ على توجيه المص واما على قول من يقول الامر
بالشيء يتضمن النهي عن ضده بالمعنى المتبادر فهو في حكم بدل البعض
من الكل لان عدم الاقامة مغاير للامر بحال الا اذا اريد المغايرة ذاتا
ومفهوما والذات وان لم يتحقق في الجملة الا انه اعتبر حاصل
المعنى فنزل منزلتها فلا يرد ان المغايرة بحسب المفهوم كافية في كون
التابع بدل الكل من الكل بل هي شرط لكنها كغير الوافية لم يورد لغير
الوافية مثالا ومثاله قوله تعالى بل قالوا مثل ما قال الاولون قالوا
ائذا متنا وكنا ترابا وعظاما ائنا لمبعوثون فان الكلام الاول
غير واف بالمقصود من المقصود لانه دال بالقرينة المتاخرة الحقيقة
اعني قوله ولا فكن في السر والجهر مسلما فوسوس اليه الشيطان
الآية عدى الوسوسة بالى لتضمنه معنى الانتهاء والالقاء واضاف
الشجرة الى الخلد بادعاء ان الاكل منها سبب لخلود الاكل ومعنى
ملك لا يبلى لا يتطرق اليه نقصان فضلا عن الزوال اقسم بالله
ابو حفص عمر قصته على ما ذكره العلامة في الفائق ان اعرابيا
اتى عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء
نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل
بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره
اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر

له اللهم ان كان فجر

اللهم صدق حتى التقيا فاخذه فقال ضع عن راحلتك فوضع ما ذاهي نقباء عجفاء فحمله على بعيره وزوده وكساه وفي بعض الروايات ما ان بها مكان ماسها الدبر جراحة الظهر والعجف الهزال والنقبة بالضم اول ما يبدو من الجرب قطعا متفرقة لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل آه وفيه بحث وهو انه لم يجوز ان تكون الوسوسة لادم عليه السلام مبنية بقول مخصوص وهو الفعل المقيد بالمفعول والحاصل انه يجوز ان يفسر الفعل المقيد بالمفعول مع قطع النظر عن الفاعل فان قلت المفسر عام قلت المفسر بعد اعتبار الفاعل اعني وسوسة الشيطان لادم عليه السلام عام ايضا فتامل يسومونكم سوء العذاب يقال سميته خسفا اولبسته اياه واوردته عليه فحيث طرح الواو آه هنا ظاهر لكن بقي الكلام في وجه تخصيص الاية الاولى بترك الواو والثانية بايرادها ويمكن ان يقال وجه التخصيص انه تقدمها في سورة ابراهيم قوله تعالى وذكرهم بايام الله اي بنعمائه وبلائه كما قيل فناسب العطف على سوء العذاب ليدل على انه نوع آخر ويكون فيه تعداد انواع النعم والمحن التي اشير اليها بقوله تعالى وذكرهم بايام الله ولا كذلك السياق في سورة البقرة كما لا يخفى ولك ان تقول ان آية البقرة من كلامه تعالى لهم فلم تعدد المحن وآية ابراهيم من كلام موسى عليه السلام فعددها ويحتمل انه لما تعدد ههنا ذكر النعم جعل يذبحون بيانا ليسومون وفي ابراهيم عطف ليحصل نوع من تعديد النعم يناسب قوله تعالى اذكروا نعمة الله عليكم فتامل فانه بين عذاب اليوم الكبير وفي الاية وجه آخر وهو جعل الى الله مرجعكم حقيقة اليوم بتقدير العائد اي فيه وشبه هذا بكمال الانقطاع على انه يشتمل على مانع من العطف ينبغي ان يراد ويقال مع المغايرة الكلية والا فالمانع من العطف موجود في كمال الاتصال ويسمى الفصل لذلك قطعا اما لكونه قاطعا للوهم او لان كل فصل قطع فيكون تسمية المقيد باسم المطلق اراها في المثال بتهم قال الفاضل المحشي اراها فعل مجهول من اريك ولكن يستعمل بمعنى الفعل المعروف وحقيقة ذلك ان رأى بمعنى ظن متعد الى مفعولين فاذن ارى يصير متعديا الى ثلاثة مفاعيل ويكون معنى زيدا ارى خالدا عمرا فاضلا ان زيدا جعل خالدا ظانا عمرا فاضلا ويلزم هذا المعنى ظن

المعتبرة

المعتبر ود

خسفا ود

نعت

الحواشي

ارى ود

خالد عمرا

خالد عمرا فاضلا فهم كما ترى استعملوا ارى في معنى اظن فهذا يبقى هاهنا على وجهه يهيم فيما وهيمانا ذهب من العشق وغيره فان بين الجملتين مناسبة ظاهرة فيه بحث لان هذا ينافي ما ذكره سابقا عقيب ذكر الاقسام الستة بقوله اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة فان ذلك تصريح بان الجملتين في شبه كمال الانقطاع ليس بينهما مناسبة وما ذكره ههنا صريح في خلافه نعم لو قال هناك اما في الاول فلعدم المناسبة وفي الثالث فلمشابهة الاول في اشتماله على المانع مع المغايرة التامة لم يرد هذا لا يقال مراده هناك بعدم المناسبة عدم الوجه للعطف لتحقق المانع سواء كان المانع عدم المناسبة او كون العطف موهما يؤدي الى فساد المعنى قلت المانع موجود في الثاني والرابع ايضا فلا وجه لجعلهما قسيما للاول والثالث لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابغي فيه بحث لان في القطع احتمال كونه المقطوع خبرا بعد خبر واحتمال كونه تاكيدا لابغي وبيانا له او بدلا منه ففي كل من الفصل والوصل ايهام خلاف المقصود فلا يتجه تعليل الفصل بايهام الوصل خلافه ويمكن ان يقال الامر عندنا الفصل موكول الى العقل والعقل يدفع الاحتمال المذكور بالتامل في السياق وايضا الاستيناف اظهر في الجملة لانها مستقلة بشانها واما عند الوصل فالعبرة باللفظ والعطف على القريب كالوصل كالنص في الواو فاحتمال خلاف المقصود في العطف اقرب منه في تركه فلهذا اختير الفصل لا للوجوب كما زعم السكاكي لانه لم يبين آه وجه الفاضل المحشي زعم السكاكي وبين وجه عدم ذلك البيان الى ان كلامه آل اخرا الى ان عدم عطف الله يستهزئ على قالوا مع انه اذا وجدت قرينة على عدم اشتراك المقيد جاز اعتبار العطف على الجزء المقيد بعينه لزوم الاشتراك بين المعطوف في القيد السابق لعدم ظهور قرينة على ان المعطوف عليه نفس المقيد اعني قالوا بدون الاشتراك في القيد وهو الخلو فظهورها في قوله تعالى اذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون وانت خبير بان عدم الاعتماد على القرينة الضعيفة عن الاحتياط فلا يدل ما ذكره على وجوب الفصل لانا نقول الاول مسلم فان عطف

اما

الفصل

فاحتمال

الاخص

عيب ود

الشرطية اه قيل مراعاة المناسبة واجبة في الكلام فلا يجوز عطف الجملة الاسمية على الشرطية وبالعكس لتحقق المنافاة بينهما دائما من حيث لزوم الشك للشرطية ولزوم عدم الشك للاسمية وكذا لزوم القطع للاسمية ولزوم عدم القطع للشرطية وجواز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس لتحقق اصل المناسبة بينهما من حيث ان كلا منهما جملة مقطوع بها واما ما اورده من المثالين فلا يدل على مدعاه لان الاول محمول على تقدير المبتداء والشرطية خبره فلا يكون المعطوف جملة شرطية واما الثاني فلجواز ان يعطف ولا يستقدمون على لا يستاخرون مع ان اعتبار الاشتراك اعني اذا جاء اجلهم بناء على ان معنى قوله تعالى لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون لا يستطيعون تغييره على نمط قوله تعالى ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين وفي لهم كلمة فما رد على سوداء ولا بيضاء بدليل انه علق متعلق بقوله لظهور المناسبة فان قلت لا تقريب لهذا الاستدلال فانه انما يشعر بوجود الجامع بين جملة الله يستهزئ بهم وبين جملة قالوا انا معكم والسائل انما منع وجود الجامع بين الله يستهزئ بهم وبين الجملة الشرطية قلت الجملتان من اجزاء الشرطية فان الجامع فيهما جامع منهما فافهم فكونه جوابا لسوال اقتضته الاولى صرح الشيخ في دلائل الاعجاز بوجوب القطع في هذه الصورة وهو المفهوم من شروح المفتاح واما الخلاف في سبب المنع فمنهم من يقول السبب هو كمال الانقطاع لاختلافهما طلبا وخبرا ومنهم من يجعله كمال الاتصال وهو ارتباط اللاحق بالسابق ارتباطا ذاتيا ومنهم من يعلله بان حقهما ان يكون كلامين بشخصين فلا مجال للعطف اذ لا وجه لعطف التلقين ههنا ومما يوجب الواو لفهم منه انه من جملة السوال وعلى كل وجه فهو منقوض بوصل قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه الاية فان صدر الاية وهو قوله وما كان للنبي والذين آمنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولى قربى ومن بعد ما تبين لهم انهم اصحاب الجحيم مفيض لسوال فوقع قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم الاية جوابا له وهذا ظاهر اللهم الا ان يقال الواو استينافية لا عاطفة فلا اشكال وقد يجاب بان المعتبر

في صورة الاستيناف التردد في حال المسئول عنه بان حاله كذا ام لا فالغرض من السوال المعتبر في الاية الكريمة ونظائرها النقض فليس من صورة الاستيناف والفرق واضح فان المطلوب في الاول بيان ما اجمل فيعتبر كمال الاتصال الموجب للفصل وفي الثاني دفع ما اورد وكان كل واحد مما يودي اليه الفرق من السوال والجواب في طرف وكان المقام مقام وصل يقتضي المناسبة من وجه والمغايرة من آخر وفيه ان كيفية القطع وهي الوجوه الثلاثة التي ذكرت فيما سبق جارية في هذه الصورة فالوجه فيها ايضا القطع اللهم الا ان يقال لم يقدر السوال في الاية الكريمة لاستبعاد حضوره في الاذهان دفعا للجواب عن البيان وح لم يعتبر السوال بين الجملتين بل يلاحظ كانه بيان اوكلمة مناسب بالجملة الاولى وكان المقام بهذا الاعتبار مقام وصل وفيه ايضا تعسف لا يخفى اذ يلزم هذا الاستبعاد ذكر الجواب والله اعلم كالمورد للسوال آه قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح هو على صيغة اسم الفاعل فان الكلام سبب كونه منشأ للسوال كانه يورده والتقييد بالمعنى زيادة واضح انتهى وكان تقول هو على لفظ اسم المفعول والمعنى ان الكلام بواسطة دلالته بفحواه على السوال كالكلام الذي اتى به المتكلم للدلالة على السوال وغير ذلك قال الفاضل المحشي مثل تنبيه المتكلم على كمال فطانته وادراكه ان الكلام السابق مفيض للسوال ادعى بلادة السامع وعلم تنبهه لذلك الا بعد ايراد الجواب وفيه بحث لان التنبيه يكون الكلام السابق مقتضيا للسوال اذا كان لكمال الفطانة كما يدل عليه ادراك كلامه لا يكون عدم التنبيه له بلادة فلا يصح الاعتبار الثاني الا ان يجعل الاضافة في كمال فطانته بيانية اويراد بالبلادة عدم كمال الفطانة بخلاف ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم لانه من باب التقابل فان المحكوم عليه في احدهما مقابل للمحكوم عليه في الاخر وكذا المحكوم به بخلاف الذين يومنون لان المحكوم عليه بالحقيقة فيها الكتاب وهو ليس في مقابل الكفار وكذا المحكوم به وانه مبني على تقدير سوال لانه لما خص المتقون بان الكتاب هدى لهم خاصة اتجه السوال بان يقال ما بال المتقين خصوا بذلك فوقع الذين آمنوا جوابا لهذا السوال وفي قوله على تقدير سوال اشارة الى الجواب متصل هو منشأ للسوال من غير احتياج الى تقدير

ان م

تشبيهه بالسوال وتنزله منزلته لانه جعل الاقتراح في حكم المتقين مترتبا
ومبنيا على تقدير سوال ناش عما قبله اي ما بالك عليلا قال في الصحاح
ما بالك اي ما حالك والسوال عن الحال بعد العلم بكونه مريضا يكون عن
سببه فمعناه اي حرارة يشتغل لكا مرطوبة بقلبك حالكونك عليلا
لانهما من بعد اسباب المرض اي سبب بعيد بحسب الوقوع لانه سبب السبب
وعدم التاكيد ايض يشعر بذلك هذا اذا اجرى الكلام على مقتضى
ظاهره واما اذا حمل على خلافه فيمكن ان يكون السوال عن سبب خاص
وتركا التاكيد بناء على ادعاء ان كون سبب علة العاشق سهرا وحزنا
امر متعين لا ينبغي ان ينكره العاقل او يشك فيه فالتاكيد دليل
على ان السوال عن السبب الخاص وهذا مبني على سوق كلامه مساق
مقتضى الظاهر المتبادر والا فللتاكيد ايض معان غير دفع الشك ورد
الانكار كما سبق وليس فائدته منحصرة فيهما حتى لو كان السوال
عن مطلق السبب لكان سوالا عن تصوره الذي لا يتصور فيه شك
وتردد حتى يؤكد في الجواب كما اوضحه الفاضل المحشي فهو بيان
ظاهر لمطلق السبب فان قلت كيف يتصور ترتب السبب على المسبب
بالفاء مع ان الواقع ترتبه على السبب قلت من حيث ان ذكر المسبب
ذكر سببه وهذا ابلغ الوصلين واقربهما لانه ادعى فيه ان
ذلك بلغ في كماله الى حيث لا يحتاج الى حرف دال على الوصل وقد بينا ضمن
فيه بان كلا من هذه الاقسام امر متعلق بالمقام وكل منها ابلغ
في مقامه من الاخرين مثلا اذا اقتضى المقام الوصل الظاهر يكون قولك
فالعبادة حق له ابلغ من قولك العبادة حق له فكيف يحكم عليه
بانه ابلغ الوصلين على الاطلاق والجواب ان المقام اذا اقتضى
مطلق الوصل فهذا التركيب ابلغ لما فيه من تقليل اللفظ
وتكثير المعنى فيتفاوت هذه الثلاثة بحسب تفاوت المقامات
قال الشارح في شرح المفتاح اذا قلت اعبد ربك فان كان
المخاطب منكرا لاستحقاقه العبادة او مترددا فيه او خالي الذهن
مع امارات انكار او سوال كان قولك ان العبادة حق له جيدا

ان مراده ان المقام

قولك

في الغاية

في الغاية وان العبادة حق له لمصادقته مقتضى المقام والعبادة حق له رديا
لخلوه عن ذلك فالعبادة حق له متوسطا لاشتماله على شائبة تاكيد
واشعار بالنسبة وان كان خالي الذهن من غير امارات الانكار او تردد
يقبل الانكار والتردد وكان قولك العبادة حق له جيدا في العبادة
في الغاية وان العبادة حق له رديا فالعبادة حق له متوسطا يقدمه
من الكلام الابتداء وان كان ممن لا مناسبة الا وصل الكلام بما قبله
بحرف ظاهر دال على السببية كان فالعبادة حق له جيدا في الفائدة
والعبادة حق له رديا وان العبادة حق له متوسطا لان ان تغني
غناء الفاء في الجملة وان كان ممن يناسبه الوصل كان الاجود العبادة
حق له نحو قالوا سلاما قال سلام يحتمل ان يكون تقاولهم بلغة
يعتبر فيها مثل ما يعتبر في اللغة العربية ويحتمل ان يكون بها لانهم
كانوا على ما قيل عالمين باللغة العربية ثم شيوع هذه اللغة انما
كان من اسمعيل عليه السلم زعم العواذل اه فيه ان الزعم اكثر
ما يستعمل في الباطل ولهذا قيل زعموا مطية الكذب الكذب فلا يناسب
المقام ولو بدل زعم بعلم لكان احسن جمع عاذلة يعني انه ليس جمع
عاذل لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل وقد مر الكلام فيه في شرح
الديباجة فليتذكر واما كون عاذلة صفة جماعة فبني على الظاهر
الذي لا يعدل عنه الا لضرورة ولا ضرورة هنا اذ القول بانه يجوز
ان يكون جمع عاذلة بمعنى رجل عاذلة على ان التاء للمبالغة مما لا
يلتفت اليه لانه ليس بقياسي اي وقع عنه الاستيناف
يشير الى ان الفعل في كلام المصنف استونف مسندا الى مصدره
بالتاويل المشهور كما في قوله وقد حيل بين العير والنزوان
وكان تقول هو مسند الى الظرف الى الظرف بعده كما يشعر به
قوله اما اذا عقب المستانف عنه اه والوجهان مطردان
في مثله اي اعادة ذكر ذلك الشيء اه الاظهران يق ان قوله
باعادة صفته من باب المشاكلة على نمط قوله اقترح شيئا
نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا على ما يجيء

وتردد امع اعتبار
او منكرا او مترددا
ما يزيله

لا يتصاف

قال العلامة

فی البدیع ان شاء الله تعالی والمراد بذکر الصفة وقد تقدم المراد بالاسم العلم
وهو موضوع للذات مع جمیع المشخصات فاذا ذکر اولاً کان الصفة
مذکورة بالتبع فاذا ذکر بعده وجدت الاعادة فیحصل الدلالة
قلت وجهه انه اذا ثبت لشیء حکما ورد علیه الفاضل المحشی ان سوال المخاطب
غیره عن سبب احسانه مما لا وجه له اذ هو اعلم بالاسباب الحاملة له علی افعاله
الاختیاریة ثم بین ما هو الصواب بتفصیل فان قلت لیس فی کلام الشارح
ما یدل علی ان السوال المقدر من جانب المخاطب حتی یرد ما ذکره بل قوله
لا ذکره لماذا احسن بصیغة الماضی دون لماذا احسنت یدل علی ان
السائل غیر المخاطب قلت قول المتکلم فی الجواب صدیقک فی الخطاب یدل علی
ان اعتبار السوال من المخاطب فالحمل علی اطلاقه تعسف ظاهر فان قلت رد
الفاضل المحشی انما یتوجه لو کان کلام الشارح فی المثال المخصوص السابق
ولیس ذلک بمتعین بل ظاهر قوله فان قلت اذا کان السوال فی الاستیناف
عن السبب الخ یدل علی ان کلامه لیس فی خصوص المثال ولهذا لم نقل فان قلت
ان کان السوال فیما سبق من المثال فیمکن ان یتصور السوال والجواب فی
فی مثال یمکن ان یقدر فیه السوال عن السبب مثلا ان یقول احسن زید
الی عمرو وصدیقه القدیم اهل له ثم انه لم یرد ان یقدر تقدیر السوال عن السبب
واجب فی مثال کیف وقد سبق من تجویز تقدیر السوال عن الاستحقاق فمقصوده
الاشارة الی الجواب بالنسبة الی تقدیر واحد فیما یمکن فیه ذلک التقدیر
واصالة الجواب بالنسبة الی تقدیر آخر الی المقایسة قلت هذا لا یفید
لان قوله فالسوال المقدر فیها لماذا احسن نص فی جواز اعتبار السوال
عن السبب فقوله فان قلت ان کان السوال فی الاستیناف وان لم یکن مخصوصا
بالمثال السابق لکنه یتناوله قطعا فیرد اعتراضه اللهم الا ان یقال
لفظة او فی قول الشارح او هل هو حقیق للاضراب بمعنی بل ومعنی الاضراب
ابطال تقدیر السوال المذکور ردا علی من زعم ان المقدر هو ذلک واعلم ان ایراد
الفاضل المحشی مبنی علی ان احسنت فی المثال علی صیغة الخطاب کما نص علیه
الشارح واما اذا کان علی صیغة الحکایة فلا یخفی علی الفطن نفیه فی کلام
الشریف بحثان الاول ان قوله نعم یتصور ذلک اذا نسی او اراد ان یمتحن غیره

هل یعرف ذلک ام لا لکنهما عما نحن فیه علی مراحل محل منع لان الاصل اعنی قوله
احسنت طریق الخطاب لیس للافادة لانه فائدة الخبر وحقیقة الکلام
الی اعلم احسانک الی زید ولا یخفی ان الانسب ان یقدر السوال والجواب مناسبا
للاصل فلو قیل فی السوال المقدر هل تعلم لماذا احسنت الیه ومعنی الجواب اعلم
انه مستحق للصداقة القدیمة لم یکن یفید بمراحله فضلا عن مراحل
الثانی ان السوال اذا کان هل هو حقیق بالاحسان استحسن التاکید فی الجواب
لکونه جملة ملقاة الی السائل المتردد وذکر موجب الاستحقاق المغنی
المغنی عن التاکید انما هو فی القسم الثانی والاول خال عنه فیکون المثال الطول حینئذ
مستقیما وهذا هو الذی حمل الشارح عن تقدیر السوال عن السبب بقوله السوال
المقدر لماذا احسن وهل هو حقیق بالاحسان لف ونشر مرتب تامل ولیس
یجری هذا فی سائر صور الاستیناف قلنا لان لیس یجری لا یکون الجواب
باحد الامرین اعنی باعادة الاسم تارة واعادة الصفة اخری فی جمیع صور
الاستیناف بل یجوز ان یتبع جوابا عن السوال عن السبب او غیره وبدون
اعادة اسم او صفة وانما امر بالتامل لئلا یتوهم من قوله منه ما یاتی باعادة
الاسم ومنه ما یبنی علی الصفة الحصر فان المفید لذلک انما هو وانما دونه منه
ومنه بالعشی والآصال وفی الاصل نقیض الرواح والمراد ههنا
الغدوات فعبر بالفعل عن الوقت کما فی آتیتک طلوع الشمس ای وقت
طلوعها وانما لم یجمع اعتبارا للاصل لان المصدر لا یثنی ولا یجمع والآصال
جمع اصیل وهو الوقت بعد العصر الی المغرب وقد یجمع علی اصیل واصایل
کانه جمع اصیلة ویجمع علی اصلان مثل بعیر وبعران کانه قیل
من یسبحه الخ الشیخ صرح فی دلائل الاعجاز بان السوال المشتمل علی الفعل اذا کان مقدرا
لا یجوز حذف الفعل فی الجملة الجوابیة ان قلت فما قوله فی الآیة قلت لعله یقدره
من المسبحون له فیقال رجال لکنهم فصلوه حذرا عن مضمر الاستیناف هو اسم لا الفعل لهم الف
ولیس لکم ایلاف مصدر الفه یالفه اذا سکن الیه واحبه والایلاف مصدره
آلفه یؤلفه والایلاف فحذفه هذا الاستیناف قیل یجوز ان یکون الاستیناف
فی هذا البیت مذکورا لا محذوفا ووجهه انه لما قال زعمتم ان اخواتکم قریش معین الستا
ان یسئلوا ویقولوا لم ینکر ذلک فاجاب بقوله لهم الف الخ والدلیل

علي انها سالتكلم ذلك لفظ زعمهم لانه استعمال الزعم في الكذب اكثر مؤكدا للجواب وبيانا له لان المراد بكذبهم انهم مخالفون لهم في مقتضى الاخوة فحاصل معنى قولهم لهم انا معكم وليس لكم الا في عين معنى قوله كذبتم

فلدفع هذا الوهم جئ بالواو العاطفة يحكى عن صاحب بن عباد انه قال هذا الواو احسن من واوات الاصداغ على خدود المرد جمع امرد الطالع وقد يتوهم بعضهم ان توهم الزمخشري وجه كونه خبطا انه يحتاج كما اعترف نفسه الى ان يقدر لاصل الكلام هكذا واما الوصل فاما للدفع للايهام واما للتوسط ففيه تقدير محذوف ليس لحذفه نظير بلا ضرورة داعية اليه اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا لان اخذ الميثاق يقتضي الامر والنهي والمعنى على تقدير القول اي قائلين لا تعبدوا وقيل اخذ الميثاق في قوة القسم ولا تعبدوا جواب له فلا حاجة الى تقدير القول وقيل لا تعبدون مقدر بان المصدرية لان بكلا من الميثاق فلما حذفت ان بدل الفعل الى الرفع فعلى هذا يكون قوله فلو صلة لان ولا يكون الاية مما نحن فيه بل يكون من عطف المفرد على المفرد لان الامر حينئذ ما قل بالمصدر معطوف على خبر ما قبله لانه بمعنى آمنوا لان يؤمنون ارشاد الى التجارة المنجية وتعليم لها والمتعارف في التعليم هو الامر والنهي دون الخبر الا عند التصريح بالنداء فيه بحث لان هذا التصريح في مثله انما يلزم اذا لم يوجد قرينة واضحة على تغاير المخاطبين اذ لو وجدت يحسن العطف بلا تصريح بالنداء كما في قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا واستغفري لذنبك ولا يخفى ان افراد احد الفعلين وجمع الاخر في الاية قرينة على اختلاف المخاطب فلا لبس فان يصح عطف بشر عليه اجاب صاحب الكشاف بانه لا مانع للعطف على جوابا لسؤال بما لا يكون جوابا اذا ناسبه فيكون جوابا وزيادة وكانهم قالوا دلنا يا رب فقيل آمنوا يكون لكم كذا وكذا وبشرهم يا محمد بثبوته لهم وقد يجاب ايضا بان خطاب يا ايها الذين آمنوا عام للنبي عليه السلام والمؤمنون والتجارة المدلولة عامة ايضا لكنها في شانه عم نوع التبشير وفي شانهم نوع الايمان المذكور

يجوز

فيجوز ان يكون يؤمنون مع تبشير بيانا لكل نوعيهما فتدبر وقوله ليس المعتمد بالعطف هو الامر الخ اراد انه ليس المعتمد بالعطف الامر من حيث هو امر اي الجملة الانشائية النحوية من حيث خصوصها بل الجملة من حيث انها وصف الموْمنين واراد بالجملة في قوله وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف الخ ما اريد بها في قولهم وبالجملة وجملة الامر واشالهما وهو الامر الاجمالي اي الحاصل كما يشير اليه قوله بل يوجد عطف الحاصل من مضمون الخ والمعنى المعتمد بالعطف حاصل الكلام الذي هو وصف ثواب الموْمنين اي المنظور في العطف ذلك لا لخصوصية الجملة الامرية من حيث هي كذلك حتى يطلب لها مشاكل واما قول صاحب الكشاف وليس ان تقول هو معطوف على فاتقوا الخ فهو مبني على عطف الجملة من حيث خصوصها لا ان يشير منفردا عن فاعله معطوف على قوله فاتقوا كذلك كما توهمه الفاضل المحشي وبهذا التوجيه يتبين ان لا غبار على كلام الشارح واندفع اعتراض الفاضل المحشي واما اعتبار عطف القصة على القصة على الوجه الذي ذكره هذا الفاضل فهو ما افاده الشارح في شرح الكشاف لكنه لا يخلو عن تعسف لانه لا ينسبح التصريح بتلك الجملة لانها مناط الجواب وهذا غير خفي على من له تدرب في اساليب الكلام فما ذكره الشارح في هذا الكتاب توجيه آخر لكلام الكشاف غير ما ذكره الشارح في شرح الكشاف لكن من شرط اتفاق الجملتين الخ قال ابن هشام في مغني اللبيب عطف الانشاء على الخبر وبالعكس منعه البيانيون في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين آمنوا في سورة البقرة وبشر الموْمنين في سورة الصف قال ابو حيان واجاز سيبويه جاءني زيد ومن عمرو العاقلون على ان يكون العاقلون خبر محذوف ثم اورد عدة ابيات مستشهدا بها على جوازه فيما لا محل له من الاعراب واجاب عن الكل فقول الفاضل المحشي اشتراط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء في عطف الجمل التي لا محل لها من الاعراب

مما لا نزاع فيه بين محل نظر الشيخ الا ان يقال مراده انه لا نزاع فيه بين المحققين
من علماء البيان واما ما نقله ابو حيان عن سيبويه فقد صرح به ابن
هشام بانه غلط عليه وانما قال سيبويه واعلم انه لا يجوز من عبد الله
وهذا زيد الرجلين الصالحين نصبت او رفعت لانك لا تثني الا
على من اثبته وعلمته ولا يجوز ان يخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما
بمنزلة واحدة وتقول الصفات فانما منعها سيبويه من جهة النعت على
ان نوال النعت تصحيحا فيصرف ابو حيان في كلام الصفات فتوهم
فيه ولا صحة فيما ذكر الصفات اذ قد يكون للشيء ما نعتان ويقتصر على ما
يقتضي احدهما لانه الذي اقتضاه المقام واعلم ان الشيخ بهاء الدين
السبكي حاول التوفيق بين كلام النحاة وبين كلام البيانيين في
هذه المسئلة بما حاصله ان اهل هذا الفن يعني ان اهل البيان
متفقون على منعه وظاهر كلام كثير من النحاة على جوازه ولا خلاف
بين الفريقين لانه عند من جوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة فافهم
فكانه امر النبي عليه السلام بان يؤدي معنى هذا الكلام في لفظ
كان ايماء الى توجيه آخر وهو ان يقال امر النبي عليه السلام ان يلقي هذا
الكلام على سبيل الحكاية اي قل لهم قولي هذا بعينه على طريقة
قراءة من قرأ قل للذين كفروا ان ينتهوا بياء الغيبة كما صرح
به صاحب المفتاح في بحث الايجاز وذكر الفاضل الترمذي في شرحه
من القوى المدركة للعقل اراد بالقوة المدركة القوى التي
يكمل بها الادراك سواء كانت مدركة او معينة في الادراك
وهي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر
هو هذا الحلو فيه بحث لان النسبة التي بين الطرفين في المثال
المذكور معنى جزئي مدرك بالقوة الوهمية عند المثبتين
للقوى الباطنة والطرفان محسوسان مدركان بالحس المشترك
فالحاكم عندهم لا بد ان يدرك الطرفين والنسبة حتى يتمكن
من الحكم ولهذا اثبتوا الحس المشترك فلا يجوز ان يكون الحكم
في المثال المذكور للحس المشترك فان قلت الحاكم هو النفس

الا نفي · يصححها · ولا صحة · معينة

لكن

لكن يمتنع ارتسام صور المحسوسات فيه فوجب ان يكون هناك قوة يرتسم
فيها صورها كلها فالحس المشترك في المثال آلة للنفس في الحكم باعتبار الطرفين
والوهم آلة لها باعتبار النسبة فنسبة الحكم الى كل من القوتين مجاز باعتبار
كونهما آلة للحكم قلت فالحضور عند الحاكم لا يجب ان يكون بالاجتماع
في قوة واحدة له بل ربما يكفيه الارتسام في آلات متعددة كالحواس الظاهرة
فلا يثبت الحس المشترك بالدليل المشار اليه على ان الاقرب ان الحكم
في المثال المذكور للوهم لا للحس المشترك لان القوى الباطنة عند
مثبتيها كالمرايا المتقابلة ينعكس الى كل منها ما ارتسم في الاخرى
والوهمية هي سلطان تلك القوى فلها تصرف في مدركاتها بل لها
تسلط على مدركات العاقلة فينازعها فيه ويحكم عليها بخلاف احكامها
فان استعملها بواسطة القوة الوهمية سميت متخيلة كما صرح
به فان قلت كيف تستعملها النفس في المحسوسات مطلقا بواسطة القوة
الوهمية والصور المحسوسة ليست مدركة للوهم قلت لما نبهت عليه
آنفا من ان القوى الباطنة كالمرايا المتقابلة فلا تغفل وان استعملها
بواسطة القوة العاقلة اشارة الى مغايرة العقل للنفس الناطقة فان النفس
الناطقة جوهر موجود في المجنون والعقل عرض مفقود فيه وبعضهم زعم الاتحاد
بينهما كما بين في موضعه مثل الاتحاد في المجاز عنه آه التمثيل بالخبر والمخبر عنه
بدل المسند والمسند اليه بناء على انه في قانون الخبر وكذا حكمه بان هذا
اللون عين هذا الطعم يخالف لما سبق من ان الحكم هو الحس الحاكم هو الحس
المشترك الا ان يريد بما سبق هو ان الحاكم هو العقل بواسطة الحس المشترك كما اشرت
اليه مع ماله وما عليه وفيه نظر لان التضايف آه ويمكن ان يقال مراد الشيخ
العلامة ان الاقلية والاكثرية قد تكونان محسوستين وذلك عند
كون معروضيهما محسوسين لا على معنى انهما المحسوستان بالذات بل
بمعنى انهما من المحسوسات بالعرض كالحركات وامثالها بناء على ان العقل
يحكم بمجرد الاحساس بثلاثة من الامور المحسوسة مثلا انها اكثر من
اثنين في ضمنها وهذا بخلاف كون شيء من الامور المحسوسة علة فاعلية
فاعلية لشيء فانه لا يدرك بمجرد الاحساس او وهي بان يكون بين

المذكور · بالاجتماع · ادراكها · منها · فيعمل الخيلة اي ان استعملها النفس في المحسوسات مطلقا بواسطة القوة الوهمية

والجامع الوهمي

تصوريهما شبه تماثل قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح لما كان العقل تميز بين الاشيا الملتبسة وينسب اليه الامور الصحيحة المطابقة للواقع وكان لكل ذلك من الاتحاد والتماثل والتضايف سببا في نفسه للاجتماع ينسب الجمع بها الى العقل ولما كان الوهم ما يشبه عليه الامور ما يناسبه وكان شبه التماثل والتضاد وشبهه مناسبة لتلك الاسباب المعهودة المقتضية في نفسها للاجتماع نسب الجمع بها الى الوهم ولما كان الخيال محلا لتقارن صور المحسوسات التي منها ينتزع صور الموهومات والمعقولات نسب الجمع بسبب تقارن الصور كانت او جزئية محسوسة او موهومة الى الخيال والضابطة في الجامع ان الجامع اما السبب المتقارن في خزانة الصور فلا فلا هو الخيالي والثاني اما ان يكون بواسطة امر يناسب الجمع ونقيضه بحسب نفس الامر فهو العقلي والا فهو الوهمي نوع واحد تزيد في احدهما عارض اراد به الصفرة والسواد فكان الوهم يدعي ان يتوهم ان هذه الثلثة نوع واحد بسبب اشتراكها في اشراق الدنيا بها اشراقا حسيا بالاول والثالث وعقليا بالثاني لاضافة انواع العدل والاحسان

قوله او تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف فخرج بقوله وجوديين تقابل السلب والايجاب وتقابل العدم والملكة ودخل بقوله على محل واحد التضاد بين الجواهر اعني الصور النوعية للعناصر ومن لم يثبت التضاد بينهما اعتبر الموضوع بدون المحل ومما ذكرنا ظهر ان المراد بالتعاقب على المحل التعاقب باعتبار الحلول لا باعتبار الصدق وقوله بينهما غاية الخلاف تخصيص المعرف للتعريف بالتضاد الحقيقي فعلى هذا يكون التقابل بين السواد والحمرة مثلا قسما خامسا من مطلق التقابل يسمى بالتعاند وقد لا يعتبر هذا القيد فيشمل التضاد تقابل السواد والحمرة ويسمى تضادا مشهوريا وينحصر التقابل في الاربعة بقي بحث ههنا بحث وهو ان تعريفه للتضاد الحقيقي الدال عليه غاية الخلاف فلا يناسب المقام لان السكاكي اورد في الحلاوة والحموضة من امثلة جملة التضاد وليس فيهما غاية الخلاف فانما هي بين الحلاوة والمرارة اذ لا يخفى على المنصف ان تعاند الحلاوة

والحموضة

والحموضة ليس اشد من تعاند الحلاوة والمرارة وقد صرحوا بان ضد الواحد اذا كان حقيقيا لا يكون الا واحدا نعم يشعر بان مراد السكاكي هو التضاد الحقيقي انه لم يجعل البياض والصفرة متضادين بل عدهما من قبيل شبه التماثل ولعل هذا هو الباعث للشارح على اعتبار غاية الخلاف في تعريف المتضادين لا يمكن من الجواب الاول عن الاعتراض على السكاكي الاول والثاني من شبه التضاد لا نفسه كما زعمه الفاضل المحشي قوله لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض ظاهر هذا الكلام يدل على ان التوارد على المحل انما هو للاعراض وفيه لما عرفت من ان المحل اعم من الموضوع والمختص من الاعراض هو التوارد على الاول فتامل قوله ولذلك اختلف الصور آه اي لاختلاف اسباب التقارن وقوله ترتبا اي اجتماعا على هيئة مخصوصة مميزة من نسبة اختلف الى فاعله وقوله فكم من صور لا انفكاك اشارة الى اختلاف الصور في الترتيب وقوله من صور لا تغيب اشارة الى اختلافها في الوضوح واختلاف الصور ترتبا وان كان يتضمن اختلافها وضوحا لكنه قصد التنبيه عليه اصالة وظاهر انه لا يمكن جعله صورة من تسميته في الخيال قيل هذا انما يتم اذا لم يجعل تقارن الصور بمعنى الصور المتقارنة ولا يخفى انه تعسف لا يساعده عبارة السكاكي فان عبارته هكذا والخيالي هو ان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال للقطع بالحال بامتناع العطف نحو هزم الامير الجند آه رد عليه الشريف في شرح المفتاح بقوله قلت لا نم ذلك الامتناع مطلقا فانه اذا قصد بيان الامور الواقعة يوم الجمعة جاز العطف لان المقصد الاصلي هو هيئا القيد فاذا قصد بيان وقوع تلك الامور في الواقع لم يجز العطف لانه ليس جامعا بل لانه جامع غير ما نحن اليه كما صرح به في خفي قلت فعلى هذا تكون حالة ثالثة نقيضه كمال الانقطاع هي انه لا يلتفت الى وجود الجامع ولم يتعرض له السكاكي

الملتفت اليه

وغيره اللهم الا ان يتعسف ويتوسع اراده بعدم الجامع المتلقب اليه سواء كان هذا العدم بانتفاء اصل الجامع او بانتفاء الالتفات فافهم ونحو الشمس والف باذنجانة ومرارة الارنب محدثة هذا نقل بالمعنى وعبارة السكاكى هكذا الشمس ومرارة الارنب وسورة الاخلاص والرجل اليسرى من الضفدع ودين المجوسى والف باذنجانة كلها محدثة فلفظ كلها دليل قطعى على ان المثال من قبيل عطف المفرد واما المثال على الوجه المذكور الذى اورده الشارح والمحشى فليس بتعين كونه من عطف المفرد لاحتمال كونه من عطف الجمل بحذف الخبر فى الاولين فظهر ان جزم المحشى بكون المثال من قبيل عطف المفرد بالنظر الى عبارة السكاكى مفوض الى ما قبل هذا الكلام وما بعده قد بين الفاضل المحشى ما قبل هذا الكلام وما بعده ثم اورد بحثا فى كل منهما لكن فى البحث الاول بحث لان التأخير الذكرى لا يمنع التقديم بحسب الاعتبار وهو كاف فانك اذا اردت تعداد الامور الحادثة والحكم عليها بالحدوث فالظاهر انه يكفى فى صحة العطفات يجمعها صفة الحدوث فالاولى ان يجاب ههنا ايضا بان الجامع غير ملتفت اليه والمص لما اعتقد كلام اه حيث قال فى الايضاح واما ما يشعر به كلام السكاكى فى موضع من كتابه انه يكفى ان يكون الجامع باعتبار المخبر عنه او المخبر او قيد من قيودهما فهو منقوض بنحو ما مر يعنى زيد شاعر وعمرو كاتب فانه غير صحيح كما عرفت وبنحو قولك هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبى فيه ولعله سهو فانه صرح فى مواضع آخر منه بامتناع عطف قول القائل خفى ضيق على قوله مع اتحادهما فى الخبر فظهر ان المص فى قوله الوهمى اه يريد ان المص لما ذكر ان الجملتين الشىء واقام قوله اتحاد فى التصور مقام قوله اتحاد فى تصور مثل الاتحاد اه فظهر انه اراد بالتصور الذى اعتبر فيه الاتحاد المتعارف وهو العلم فظهر العناء فى القولين المذكورين وهذا العناء انما هو من تفسيره ولا يرد على نفس عبارة السكاكى لانه مثل الاتحاد فى تصور بالاتحاد فى المخبر عنه وفى الخبر وفى القيد من قيودهما فعلم ان مراده بتصورهما فى قوله الوهمى ان يكون بين تصوريهما والخيالى بين ان يكون تصوريهما متصورا همّا على قياس ما سبق فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام اه

وفى الخبر وفى قيد فاعلم

فيه بحث

فيه بحث لان المص بعد ما حمل فى الايضاح كلام السكاكى على السهو وفرغ منه قال ثم الجامع بين الشيئين عقلى ووهمى وخيالى اما العقلى فهو ان يكون بينهما اتحاد فى التصور الى آخر ما ذكره فلا يتعين ان قصده بهذا الكلام اصلاح كلام السكاكى بل يحتمل ان يريد نقل كلامه بعبارة احصر منه فلا يبعد ان يريد بالشيئين الجملتين وبالتصور المعلوم التصورى ويقصد بذكره معرفا الى جنس المعلوم التصورى تعدد المثنا ولكل متصور سواء كان مخبرا عنه او خبرا او قيدا من قيودهما كيف ولو لم يحمل على هذا لم يصح قول السكاكى الجامع بين الشيئين اه ولهذا قال جلال الدين فى شرحه المراد بالشيئين الجملتان لانه بصدد بيان الجامع بين الجملتين بعطف احديهما على الاخرى ولانه قد صرح السكاكى بلفظ الجملتين فيجب حمل كلام المؤلف عليه والا لم يصح النقل ولعمرى انه كلام فى غاية السقوط اما اذا حمل على مذهب الكوفيين فلان توجيه عبارة صدرت عن السكاكى بمذهب ضعيف لا يقول به مع الغناء عنه بوجه حسن فى غاية السقوط عند ارباب هذا الفن لان ما يستقبحونه فى حيز الامتناع هذا غاية توجيهه وانت خبير بان احتمال التركيب للوجهين ولو عند البعض يكفى فى الوصل ولا تحصل المناسبة بان يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو والانسب لسياق الكلام ان يقول اسمية صرفة نحو زيد قائم وعمرو قاعد وهو ظاهر وهذا مبنى على ما ذكره السيرافى ومن تبعه اه الظ ان الامر بالعكس اعنى انما ذكره السيرافى مبنى على هذا المذكور والذى يشعر به كلام بعض المحققين اعنى ابن الحاجب حيث قال فى الايضاح اما الموضع الذى يستوى فيه الامران فان يكون الجملة الاولى ذات وجهين مشتملة على جملة اسمية وجملة فعلية فيكون الرفع على تاويل الاسمية والنصب على تاويل الفعلية وفى هذه العبارة تكلفان احدهما فى معنى الاشتمال على جملة اسمية لان المشتمل غير المشتمل والثانى فى معنى التاويل بالاسمية فان الاسمية صريحة

لا حاجة فيها الى التاويل اللهم الا ان يق مبنى على المشاكلة تذنيب قيل الفرق بين التذنيب والتنبيه مع اشتراكهما فى ان كلا منهما يتعلق بالمباحث المتقدمة ان ما ذكر فى حيز التنبيه بحيث لو تامل المتامل فى المباحث المتقدمة لفهم ما فيها بخلاف التذنيب وهو جعل الشىء ذنابة فى الصحاح الذناب بالكسر عقيب كل شىء وذنابة الوادى الموضع الذى ينتهى اليه سيله وكذا الذنابة بالضم والذناب التابع عن تكلف متعلق آخر بالكسر اى شىء آخر مقيد للتعلق ان قلت الحق فاى حاجة الى الضمير قيل مجىء الضمير ليس للربط بل لضرورة كون الحال مفردا مشتقا تثبت بالحال المعنى لذى الحال واما الجملة فى قولك اتيتك والجيش قادم فهى حال وبيان للهيئة الفاعل وهو زمان الاتيان فكانها بيان للفاعل لان المقصود من الحالات الفعل صدر من الفاعل او وقع على المفعول مقيدا بتلك الصفة والهيئة والتقييد انما يفيد ان كان بالصفات المتغيرة المتبدلة لان كون الفعل صادرا او واقعا على الذات والصفات اللازمة امر معلوم فلما صرح الشر امسى وهو عريان تمامه ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا والبيت لسهل بن شيبان من قصيدة مطلعها صفحنا عن بنى ذهل وقلنا القوم اخوان عسى الايام ان يرجعن قوما كالذى كانوا صفحت عنه اى عفوت عن جرمه وصرح الشر اى ظهر وانكشف دناهم اى جازيناهم تشبيها بالحال وجه الشبه كونهما حكما لصاحبها بكونه نكرة مخصوصة يريد ان ذا الحال الذى لم يتقدم عليه الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وذا الحال ههنا اعنى قرية بسبب وقوعه فى سياق النفى مخصوص لانه فى حكم الموصوف والمعنى على قرية من القرى ولذا لم يجب تقديم الحال عليه كذا فى شرح المفتاح ورد هذا التوجيه بانه قوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم اذ ليس سبعة فى حكم الموصوفة حتى يصح الحمل على الحال فالحق ان قوله وثامنهم كلبهم صفة سبعة كما يشهد به اخواته تعم

الموصوف

ثلاثة رابعهم كلبهم وخمسة سادسهم كلبهم اذ لو حمل على الحال يخرج النظم عن الانتظام ولاشكال ان معنى الجمع يناسب معنى اللصوق وبا بالمجاز مفتوح فالمحمل الواو عليه تاكيدا للصوق المذكور فيكون هذه الواو ايضا فرعا للعاطفة كالتى بمعنى مع والحالية والاعتراض وههنا بحث وهو ان المذكور فى كتب النحو وجوب تقديم الحال على صاحبها عند تمحض تنكيره بناء على انها لو تاخرت لا لتبست بالصفة فى حالة النصب نحو قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت فى حالة الرفع والجر وان لم يلتبس طردا للباب وهذا الالتباس فيما اذا كان ذو الحال نكرة مخصوصة لجواز الصفة فيلزم ان يجب تقديمها عليه ايضا والا فما الفرق نعم الواو رافع للالتباس الحال بالصفة ولهذا لم تقدم على ذيها فى الآية الا ان الكلام فى بناء عدم التقديم على كون ذى الحال فى حكم الموصوف وكان نفرق بان الالتباس فيما اذا كان ذو الحال نكرة محضة اشد لان الحال يبين الهيئة والوصف يبين الذات والنكرة المحضة الى بيان الذات احوج منها الى بيان الهيئة فالحمل على الوصف ارجح واما اذا وصف مرة فقد حصل بيان الذات وناسب ان يبين الهيئة بعده فالحمل على الحال ارجح بقى ان يق اذا كفى لمطلق تخصيص ذى الحال فى دفع وجوب تقديم الحال عليه لم يجب ذلك التقديم فى مثل جاءنى راكبا رجل بل لم يتصور لمحض تنكير ذى الحال لتخصيصه بتقديم الحكم عليه وهذا خلاف ما صرحوا به ولا يرد على هذا ما اورد على القول بتخصيص الفاعل فى مثل جاءنى رجل بتقديم من ان التخصيص لما كان بالحكم كان التخصيص حاصلا بعد الحكم فالحكم كان على غير المخصص وهذا ظ فليتامل والاوجه عندى ان يعلل جواز الحالية الآية بلا تقديم ذيها عليه لما اشرت اليه من كون الواو دافعا للالتباس كما اشار اليه الشارح فى آخر هذا الباب ثم لا يرد قوله تعالى وثامنهم كلبهم فتدبر كما هو مذهب صاحب الكشاف وسهو اذ لم يثبت والهنا المعنى ولا نكرة محضة ينبغى ان يقيد بعدم تقييد الحال الذى يجوز وقوع النكرة المحضة ذا حال اذا تقدم عليه الحال نحو جاءنى راكبا رجل على ما هو المشهور اللهم الا ان يق الجملة الحالية الخالية عن ضمير الحالية بالواو لا يجوز تقديمها على ذيها رعاية لاصل الواو وهو العطف

لكن نص ابن اصبع على جوازه عند الجمهور وان منعه المغاربة نقله الدماميني تامل اولى باللزوم لذلك الكلام السابق قوله لذلك الكلام المسابق ظرف مستقر ومعنى الكلام اولى باللزوم الثابت لذلك الكلام لا لغو متعلق باللزوم حتى يرد ما ذكره الفاضل المحشي من ان الصحيح ان يتعدى بالاستلزام وهذا الوجه وان كان لا يخلو عن نوع خدشة بناء على ان المفهوم من كون هذا الشرط المذكور اولى باللزوم كونه اولى بالاتصاف في اللزوم الثابت للكلام السابق لا يتصف به غيره ولكن يخرج الكلام عن خصوص المنساد وههنا اوجه اخر في التوجيه احدها ان اللزوم مصدر من المبني للمفعول ومعناه الا لكون ملزوما ونظيره تفسير التعقيد فيما سبق بكون الكلام وثانيها ان قوله الكلام السابق مرفوع بقوله اولى لانه افعل التفضيل وثالثها انه مرفوع باللزوم لانه مصدر واعمال المصدر المعرف كثير اكرمه وان لم تشتمني واطلبوا العلم ولو بالصين اعلم ان كلمة لو وان في امثال هذا المقام ليست لانتفاء الثاني من انتفاء غيره ولا للمضي ولا لقصد التعليق والاستقبال بل كل منها مستعملة في تاكيد الحكم البتة وكذا ترى القوم يقولون انها للتاكيد فانت طالق والطلاق اليه بها المرء يجوي من شياكا لطوامث الالية اليمين والشياكا لحبايل والطوامث الحيض من طمثت المرأة اي حاضت وفي وقوع هذه الجملة متوسطة بين اجزاء كلام واحد لما هو الظاهر من كلامه نوع خفاء اذ الظاهر ان قوله بها المرء كلام مستقل وقيل آخر المصراع المذكور ثلاثة ومن اعرف اعتق واظلم لكن الرواية في هذا البيت غريبة مكان الية ولعل فيه رواية اخرى لم اطلع عليه ترى كل من فيها وحاشاك حانثا المصراع لابي الطيب المتنبي في مدح الكافور الاخشيدي وصدره ويحتقر الدنيا احتقار مجرب ويروى في اكثر الكتب ما بد لمن اي لا تعط حالكونك تعذ ما تعطيه كثيرا هذا على احد الوجهين في قراءة الرفع في تستكثر والوجه الآخر فيه ان يحذف ان فيبطل ان ويبطل عملها واما اذا قرئ بالجزم على انه من تمن

منه رحمه على الجزم بدل

اي تمنن

اي لا تمنن ولا تستكثر فليس مما نحن فيه وفي الآية وجوه اخر مذكورة في التفاسير فيمتنع دخول الواو كما يمتنع في المفرد انما عدل عن عبارة الايضاح حيث قال فوجب ان يكون بالضمير وحده كالحال المفردة بلا واو لانه يرد عليه بحسب الظاهر انه لم يذكر دليلا على كون الوصف المذكور في الحال المفردة مؤثرا في وجوب الاقتصار فيها على الضمير ليتم الكلام ووجه عدم الواو على ما ذكر ههنا هو انه ليس الملحوظ اصالة الا في المضارع المثبت بالحال المفردة في حال وجوب الاكتفاء بالضمير بل الحاصر بها في امتناع دخول الواو وقد دل سياق كلام على امتناع دخول الواو في الحال المفردة حيث استدل اولا على ان اصل الحال مطلقا ان لا يكون مع الواو بقياسه على الخبر والنعت ثم بين وجه المخالفة للاصل في الجملة فبين بقاء المفردة على الاصل واما ما اورد عليه ايضا من ان هذا قياس في اللغة وقد منعه كثير من المحققين فجوابه ان ما ذكره النحاة من قبيل الحمل على النظير لا قياس فقهي فهو غير مقبول اذ قد صرح في ايضاح المفصل وغيره من التعليلات المذكورة في امثال هذه المباحث بيان مناسبات والا فاصل الدليل هو الاستعمال اما ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال وانما لم يذكر المذهب الثالث وهو انه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لانه بعيد عن افادة مطلوبه وهو دلالة المضارع على المقارنة تمسك الفريق الاول بان المضارع يطلق الاسماء المشتركة عليها على معانيها وبانه وضع للعبارة للاخبار عن حدث حاضر لفظ المضارع فلو لم يكن مشتركا بين الحال والاستقبال لزم ان يكون ما هو من امهات المقاصد لم يوضع لفظ فيلزم القول بالاشتراك وتمسك الفريق الثاني بان المتبادر منه الحال وفهم الاستقبال يحتاج الى قرينة وبان المناسب ان يكون للحال حقيقة كما للماضي نحو ضرب وللمستقبل نحو اضرب وتمسك الثالث بان وجود الحال خفي ذهب كثير من الحكماء الى انه غير موجود والفضل للمقدم كما لا يخفى وههنا نظر لان الحال الآن جواب النظر ما سيحققه

الفاضل المحشي في وجه وجوب تصدير الماضي الواقع حالا بعد
واصكّ وجهه والصكّ الضرب قال الله تعالى فصكّت وجهها اي ضربت
فلما خشعت اظافيرهم البيت الاظافير جمع اظفار وهي جمع ظفر
ويراد به الشوكة والقوة وقيل المراد بالاظفار الاسلحة ومالك اسم
رجل وقال الثعلب الرواة كلهم على ارهنتهم ماضيا على انا رهنته
بمعنى ما رهنته الا الاصمعي فانه رواة وارهنهم على انه مضارع حاصل
معنى البيت لما خشيت منهم هربت وخلصت وجعلت مالكا رهنا
عندهم ومقيما لديهم **قوله** ومثل قوله تعالى لم توذونني للآية في شرح
اللبيب للسيد عبد الله ان وجوب الاقتصار على الضمير في
المضارع المثبت اذا لم يكن مصدرا بقد واما اذا كان مصدرا
بها فيدخله الواو كقوله تعالى لم توذونني وقد تعلمون اني رسول الله
اليكم وما ذكره الشارح اظهر **قوله** ومعناه ان يفرض ان ما كان في
الزمان الماضي الخ وانما لم يفعل هذا في الفعل الماضي المتقرب كانه
يحضره المخاطب ونصوره ليتعجب منه كما في رايت الاسد فاخذ السيف
فاقتله ثم ان قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع الى المثال الذي وقع الكلام فيه
لان مطلق حكاية الحال الماضية هذا اذ قد يكون التعبير عن الماضي
بلفظ اسم الفاعل من قبيل الحكاية كما صرحوا به في قوله تعالى وكلبهم باسط
ذراعيه بالوصيد ولذا عمل باسط في المفعول مع انه يشترط في عمل
اسم الفاعل كونه بمعنى الحال والاستقبال وبالجملة ليس معنى حكاية
الحال الماضية ان اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكى الآن على ما يلفظ
به كما في قولهم دعنى من تمرتان على ما زعمه الفاضل المحشي في حواشي
شرح المفتاح بل المقصود حكاية المعنى هذا وقد ذكر الاندلسي ان معنى
حكاية الحال الماضية ان يقدر نفسك كانك موجود في ذلك الزمان
او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن لكن ما ذكره الشارح ماخوذ
من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى حكاية الحال ان يقدر ان
ذلك الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء
الله من قبل وقد استحسنه الفاضل الرضي **قوله** دون النهي

لثبوت

لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا قال ابو البقاء في القراءة
بالتخفيف وجهان احدهما انه نهي ايضا وحذفا النون الاولى من الثقيلة
تخفيفا ولم يحذفا الثانية لانها لو حذفت فيها لحذف متحرك فاحتاج
الى تحريك الثانية الساكنة وحذف الساكنة اقل تغيرا الثاني ان
الفعل معرب مرفوع وفيه وجهان احدهما انه خبر في معنى النهي
كما في قوله تعالى لا تعبدون الا الله والثاني هو في موضع الحال والتقدير
فاستقيما غير متبعين هذا وقد يجوز ان يكون لا تتبعان نهيا
لحقه نون التاكيد الخفيفة على مذهب يونس فكسرت لالتقاء
الساكنين ثم ايضا تتبعان انشاء فيجوز العطف فظهر ان الآية
لا تصلح للاستشهاد بل للتمثيل والمعنى ما تصنع حال كونا
الخ اشارة الى ان العامل في الحال ما في اللام من معنى الفعل خلوها
من حرف الاستقبال كالسين ولن وقد يوجد كلام القوم في هذا
المقام بان عامل الحال قد يكون مقترنا بزمان التكلم فيجب التجريد
هناك عن حرف الاستقبال وفيما عداه طردا للباب فلا حاجة الى التي
لا نذكره الشارح لتناقض الحال والاستقبال في الجملة فيه بحث
هو ان التناقض في الجملة كما هو ثابت بين الحال والاستقبال على زعمه
كذا ثابت بين الماضي والحال فلم لم يستبعوا تصدير الجملة الحالية
بعلم المضوميتل لم ولما فلا بد من بيان الفرق فان قلت منافاة المضارع
المصدر بعلم الاستقبال من جهتين صيغة الاستقبال وعلامته
ومنافاة المضارع لا المصدر بعلم الماضي من جهة المعنى ليس الا قلت
هذا انما تم لو كانت صيغة المضارع حقيقة في الاستقبال
مجازا في الحال وقد ذكر الشارح انه مشترك بينهما او حقيقة في الحال
مجاز في الاستقبال كيف ولو ثبت لنا فرق بين نفس صيغة المضارع
والحال لا لتزموا في المضارع الواقع حالا قد يقربه الى الحال كما التزموا
في الماضي الواقع على لفظه قد بل الجواب الحق ما يستمر عليك في وجه
دلالة الماضي على المقارنة من ان كلا لاستغراق الازمنة وغيرها
لا انتفاء متقدم لكن الاصل استمرار ذلك الانتفاء فيحصل المقارنة

للحال ولا منافاة بهذا الاعتنا فافهم   اقادوا من دمي البيت اوله
بقاي مصعب وبنوابيه   فاين اصيد عنهم لا اصيد قوله بقاي
مصعب وبنوابيه اي طلبني مصعب بن الزبير واخويه والاستفهام
في اين اصيد اي اميل واعرض للانكار فلا اصيد تاكيد واقادوا
من اقاد الامير اي مكنه من القود والمفعول في البيت محذوف والمعنى
مكنوا ولي القتل من دمي وينهنهني نهنهه من نهنهت الرجل عن الشيء
فتنهنه اي كففته وزجرته فكف وانزجر والاصل في نهنهته بثلث
هاآت وانما بدلوا من الهاء الوسطى نونا للفرق بين فعلل وفعل وانما زادوا
النون من ساير الحروف لان في الكلمة نونا   ان كان تامة
ذكرها صاحب الكشاف في قوله تعالى ان كان التامة ذو عسرة ان كان التامة
حقها ان يدخل على الاحداث والحق انه تدخل على الذوات ان كان فيه
نكتة وههنا نكتة سرية كما بينه الفاضل المحشي وكذا ذكره في شرح
اللب وعنده ان كان في الاية تامة ايضا   ولا معنى لجعلها ناقصة
وجعل الواو مزيدة لانه خلاف الاصل فلا يصار اليه الا لضرورة ولا
ضرورة في البيت اللهم الا ان يثبت وجوب دخول كان التامة
على الاحداث ومن منا عدمه   انى تكون لي غلام وقد بلغني الكبر
فان قلت الكلام في الحال المنتقلة على ما سبق والكبر بعد حلوله غير
منتقل فكيف اورده ههنا قلت الحال بلوغ الكبر والبلوغ كما تحقق تحقق
ولم يمسسني بشر فان قلت لم ينتقل عدم مساس البشر اياها فكيف
عدهم من الاحوال المنتقلة قلت ليس في اللفظ دلالة على عدم انتقاله بخلاف
قولك زيد ابوك عطوفا وهذا القدر يكفي في عده من الاحوال المنتقلة المنتقله
شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة كلامه مشعر بانه
عام لكن مذهب البصريين ان قد انما يجب في الماضي المثبت الواقع حالا
اذا لم يوجد الواو فيه كذا ذكره الحديثي واعلم ان وجوب قد في الماضي
المثبت حالا اذا لم يكن بعد الا ولا الا مكتفيا بالضمير وحده من دون قد
والواو اكثر نحو ما لقيته الا اكرمني لانه بتاويل الا مكرما لان الاغلب
في الا ان تدخل في الاسم ولفظ قد لا تدخل عليه وقد سبق في آخر الباب

على

الخامس

الخامس من الشارح مبذ من الكلام فيه فليتذكر   او مقدرة كما في قوله تعالى
او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وضاقت وفيه خلاف سيبويه
فانه لم يجوز حذف قد من الماضي المثبت وذهب الى ان حصرت لم يقع ههنا
حالا بل هو صفة موصوف محذوف اي جاؤكم قوما حصرت ورد بان
الموصوف المذكور اذا قدر يكون حالا موطئة وصيغة الموطئة ايضا اذا كان
ماضيا تصديرها بقد لا سيما اذا حذف الموصوف فانه يكون في صورة
الحال القائمة مقامه   لان قد يقرب الماضي الى الحال يعني حيث لان
قد يفيد المقاربة بالباء لا المقارنة بالنون والمطلوب في الحال هو الثاني لا الاول
وقد اشار الحديثي الى دفعه حيث قال المقاربة بمنزلة المقارنة فان
القريب من الشيء في حكمه ولذا اطلق الآن على الزمان القريب من الحال
وفي بعض نسخ شرح اللب للسيد ولفظ قد يقرب الماضي من ذلك الزمان
فيكون المقاربة بمنزلة المقارنة في الكلام بعد ما نح عن شوب ان الظاهر
ان المعتبر في الحال حقيقة المقارنة لا ما هو في حكمه ولذا قال الفاضل المحشي
اذا قلت جاء زيد راكبا كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى
المجيء متقدما عليه فلا يحصل مقارنة الحال بعاملها واذا دخلت عليه قد قربه
من زمان المجيء ويفهم المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب كان مقدما
على المجيء ولكن قاربه كيف ولو كفى المقارنة في الحال لم يحتج في مثل قولك جاء
زيد راكب الى قد اصلا لان المفهوم منه على تقدير التسليم مجرد كون الركوب ماضيا
بالنسبة الى المجيء متقدما عليه لا كونه بعيدا منه فيفهم المقارنة من جعله قيدا
ولا فرق في ذلك بين وجود قد وعدمها كما ذهب اليه الكوفيون نعم لو اطرد الاستعمال
ولم يوجد فعل ماض مثبت وقع حالا بدون قد لامكن ابداء المقارنة المناسبة بان
المقارنة في جاء زيد قد ركب يفهم منه من قد وجعل الحال قيدا للعامل وفي جاء زيد راكب
من التاخير فروعي قوة الدلالة عليها لكن وقوعه بدون ذكر قد كثيرا في الكلام
فاي حاجة الى التقدير فتامل   كقول ابي العلاء اصدقه في مرية الغيث
قصيدته تودع فيها بغداد مطلعها   بني من الغربان ليس بذي شرع يخبرنا
ان الشعوب الى الصدع اراد بالبني المخبر والغربان جمع غراب والشرع الطريق
الطريق المستقيم والتخبير الاخبار والشعوب جمع شعب بفتح الشين وهو

الجمع والصدع الشق والمراد التفريق وهذا مبني على عادة العرب من التطير بالغراب وفي المثل اشام من الغراب البين اصدقه في رؤيته اي اصدق
هذا البين حال كونه في شك مما اخبر به لاستيلاء خوف الفراق على
مع ان خبره غير حقيق بالتصديق ويمكن ان يكون اصدقه استفهاما
انكاريا على حذف الهمزة والاخفش يقيسه في الاخبار عند امن اللبس
والاول اظهر والمراد بالآيات التسع اشير اليه في قوله تعالى في تسع آيات
الى فرعون وملائه وهي اليد البيضاء والعصا والطوفان والجراد و
القمل والضفادع والدم والطمسه وهي انقلاب اموالهم الى
الحجارة بدعاء موسى عليه السلام ربنا اطمس على اموالهم والجدب في
بواديهم والاتيان الاخريان وهما العلق والنقصان في ثمرات
فالاولى لم يبعث بها موسى عليه السلام الى فرعون والثانية من
من قبيل الجدب الجدب في المزارع وبهذا اندفع اعتراض الكشاف على
الآية السابقة بان الآية احدى عشرة فيحصل بها الدلالة عليها فيه
نظر اذ قد سبق ان المعتبر الدلالة المطابقة ولهذا قيل المنفي من المضارع
لا يدل على الحصول وتحققها فيما نحن فيه تم اذا استمرار الفعل يصعب
بيان من انتفائه العكس اعني قصد الاستغراق في الاثبات والاكتفاء
في النفي بالانتفاء في الجملة وكان نفي النفي اثباتا دائما مثل ما زال وما
انفك ونحو ذلك لاخفاء ان الافعال الدالة على النفي مثل زال وانفك
ونحوهما يدل بحسب الوضع على التجرد واصله التحقق كالافعال الدالة على
الاثبات مثل وجد وتحقق ولهذا كان ما زال ونحوه اثباتا دائما لا اثباتا
في الجملة والمتبادر من كلام الفاضل المحشي ان كونه ذلك بمنزلة الاثبات
بعد ورود النفي عليه على انه قد يعترض على الجواب الذي ذكره ذلك الفاضل
المحشي بانه لا يتاتى على عمومه واطلاقه لانه اذا قلت في جواب ما زال
زيد غنيا لا ردا على من يدعي دوام النفي لا يكون المورد عليه بمنزلة الاثبات
وان امكن ان يدفع بان ما ذكره في الحقيقة من قبيل ورود النفي على الاثبات
فتامل وقد عرفت ما فيه من ان المطلوب في الحال المقارنة حصول
مضمونها لحصول مضمون العامل ولو كان في الاستقبال لا بزمان التكلم

واللازم من الاستمرار المذكور هو المقارنة بزمان التكلم واين هذا من ذاك
فيمن رفع فوه وعوده وقوله على الابتداء الرفع رواية سيبويه
وقد نص عليه الشيخ عبد القاهر ايضا فاعتراض الفاضل الترمذي على
السكاكي بان رواية الرفع ليس بثبت وانه مخالف لنص النحوي بمعزل
عن القبول وفي شرحه للمفتاح وقد يروى عوده على وزن بدنه
بنصب الاسم الذي هو صدر الجملة الحالية تبيينا من اول الامر على انه
حال وهو في التحقيق من نصب المبتدا للقطع بان الحال هي الجملة ويجوز
ان يكون نصب عوده على الظرفية اي رجع في عوده على بدئه اي
ذهب في طريقه الذي جاء منه وان يكون على المفعولية فان رجع
قد يجيء متعديا كما في قوله تعالى فان رجعك الله الى طائفة منهم
وذكر ابن الانباري في الاسرار ان عوده من المصادر التي اقيمت مقام
الحال نحو ارسلها العراك وفعلته جهدك وطاقتك لعدم دلالتها
على عدم الثبوت اه واذا انتفى الدلالة كانت مخالفة للحال المفردة
من هذه الحيثية مع ظهور الاستيناف فكان دخول الواو اولى
مع ظهور الاستيناف علله في الايضاح ظهور الاستيناف في
الاسمية باستقلالها بالفائدة وههنا بحث وهو ان الاستدلال على
اولوية دخول الواو على الجملة الاسمية من تركها اما بكل واحد من عدم
دلالتها على الثبوت وظهور الاستيناف او بمجموعهما لا سبيل الى الاول
اذ كل من التعليلين مطلوب ح اما اولا فلانه احد شقي الترديد
الدليل الذي ذكر على جواز الامرين وفي مقابلته الشق الآخر وهو دلالة
على المقارنة فكيف يستدل به على اولوية دخول الواو مع وجود
معارضه واما ثانيا فلان ظهور الاستيناف في الاسمية كظهوره
في الفعلية لاشتراك الدليل وهو الاستقلال بالفائدة اللهم
الا ان يثبت انه في الاسمية اظهر من الفعلية ولا سبيل الى الثاني
ايضا والا لكان مجيء المضارع المنفي وكذا الماضي مثبتا او منفيا بالواو
اولى لتحقق ظهور الاستيناف مع وجود حيثية مخالفتها للحال
المفردة كلامه اي وانتم من اهل العلم والمعرفة وانتم تعلمون ما بينه

الاول على تنزيل المتعدي منزلة اللازم والثاني على حذف المفعول وقوله حتى ذهب
مرتب في قوله وان دخولها اولى وفيه خلاف ابن مالك فعنده الاكتفاء بالضمير
افيس من الواو بالخبر والنعت وورووده في كلام رب العزة كثير نحو اهبطوا
بعضكم لبعض عدو والله لا معقب لحكمه وفي النظم نحو قوله مابال عينيك
دمعها لا يرقا وحكي عن سيبويه الاستغناء عن الواو بنية الضمير اذا كان
معلوما نحو بيع السمن منوان بدرهم اي منه حتى يدخل في صلته العامل
المراد من الداخل في صلة العامل ان يجعل قيدا من قيوده تابعا له في الاثبات
وعدم جعله اثباتا مستقلا والمراد بالاستيناف الذي ذكره عكسه قريب المعنى
من قولك وجدته حاضرا آه يريد ان مجموع الجملة في البيت لا يظهر تاويله
بالمفرد لعدم انسياق الذهن الى ذلك كما يشهد به الذوق السليم لكن بسبب
تقديم الخبر على المبتداء والذي هو فاعل في المعنى صار كانه مسند الى الظم ومفرد
في التقليم هذا ثم التوجيه الذي ذكره الشيخ انما يحتاج اليه اذا جعل الوجدان
بمعنى الاصابة والنيل متعديا الى مفعول واحد كما يساعده جزالة المعنى
اما اذا جعل من افعال القلوب والمعنى وجدته متصفا بمضمون الجملة
فلا وقد يجوز ان يكون الجود والكرم فاعلا لحاضراه ولحوق الالف لبيان
حال الفاعل وهو قد عمل في الظم لاعتماده على ذي الحال فلا حاجة الى التكلف
وهذا وجه وجيه اذا جعل لحوق الالف في مثله مقيسا او مسموعا فيه
والذي يلوح منه كانه اعتراض على المتن كما اشار اليه الفاضل المحشي فهذا امكانه
والذي نقله الشارح من الشيخ ثانيا بقوله وقال في موضع آخر انك اذا قلت آه
يلوح منه ان امر الاولوية بالعكس والذي يلوح من مجموع كلامي كلام الشيخ
ان يحمل قوله بمنزلة في الموضعين على التناسب والتشابه حذفت الواو
اي واو الحال كما يدل عليه سياق كلام الكشاف في الآية المذكورة وكلام الشم
ايضا فانه اورد كلام الكشاف دليله على ان تجرد الجملة الاسمية من واو الحال
بضرب من التاويل والتشبيه بالمفرد والذي يسير ذلك ان كون حالا
هو فاسق خبيثا اذا انكرتني بلدة آه على حذف المضاف اي اهل بلدة او على
الاسناد المجازي وانكر ونكر بكسر العين واستنكر كلها بمعنى واحد يقال نكرت الرجل نكرا ونكورا
اذا استكرهته والبازي بسكون الياء طائر معروف وجمعه بزاة والباز لغة

المعنى علم
تشبيها آم
ومنها
قوله م
به
اللعوي م
الوجوه
كلام
ل تجرد
فاسق

فيه وجمعه ابوازو بزان وبيزان وان امرأ اسرى اليك ودونه آه موضع
الاستشهاد قوله ودونه موماة والاسراء السير في الليل لا في بعضه
كما ظن يقال اسري بنفسه واسراه يتعدى ولا يتعدى واسرى به
كما يقال جذبت الخطام واخذت بالخطام والموماة ملح واحد الموامي
وهي المفازة قال ابن السراج الموماة اصله مومومة على وزن
فعللة وهو مضاعف قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وذكر صدر الافاضل في ضرام السقط ان تسمية المفازة بالموماة بناء
على انه لما فيها من المخاوف والمهالك يومي بعض سالكيها الى البعض ولا
يقدر على رفع صوته حذرا عن لحوق الهلاك بهم والبيداء المفازة
من باد يبيد اي هلك وتسميتها بالمفازة من باب تسمية العطشان ناهلة
واللديغ سليما والسملق القاع الصفصف وهي المستوي من الارض لا
نبات فيها وجمعه السمالق والسلق بعضاه وجمعه السلقان كخلق و
خلقان فالواجب ان يذكر مناسبة يقتضي اختيار الافراد في الحال
على الخصوص دون الخبر والنعت واما اذا جعل احترازا عن الظرف
الواقع صلة للموصول كما هو المشهور فليتامل والحق ان نحو على كتفه
سيف آه لا يخفى عليك ان هذا ليس توجيه لكلام الشيخ فانه لم يتبين
من وجه اختيار الافراد في الحال على الخصوص بل هو بيان للمقام بوجه لا يرد
عليه شيء فقلت عسى ان تبصريني آه كانه يخاطب امراة
عزلته على اعتنائه بشان بنيه يقال بعدوا حواله وحوله حواليه
ولا يقال حواليه بكسر اللام كذا في الصحاح يراد كبتحيل وتعظيم اي مشتمل عليك
التعظيم والتبجيل اشتمال البرد على صاحبه وقال بعضهم هو الاندلسي نقله
عنه الرضي نصف النهار الماء غامره تمامه ورفيقه بالغيب لا يدري
البيت لمسيب بن علس يصف غواصا طال مكثه في الماء وقد انشده ابن السكيت
في كتابه المسمى باصلاح المنطق والنهار يروى بالنصب على ان نصف من
قولك نصفت الشيء اي بلغت نصفه ففاعل نصف ضمير مستتر فيه عائد
الى الغائص وعلى هذا فلا يكون في البيت شاهد على حذف واو الحال اذ الجملة
الحالية مشتملة على ضمير ذي الحال وهو كاف في الربط وقد يروى بالرفع من

ان ينبئه
يغم له
عن لحوق هلاك
كما يدل عليه قول الشيخ ان يقال ههنا
وفيه بحث لان هذا انما يرد اذا جعل
خصوصا احترازا عن الخبر والنعت م
فلا تامل
بنيه يقال بعدوا حواله وحواليه
قال
حل
نصف النهار

بمعنى اشصف فالجملة الحالية خالية عن الضمير فيحتاج اما على تقدير الواو او الى تقدير ضمير يعود الى النهار اى اغامر فيه فليس فيه شاهد على جواز حذف الواو والحالية على هذا التقدير ايضا كما يشعر به كلام الفاضل المحشي في شرح المفتاح نعم لا يرجح تقدير الواو ليكون واردة على الاصل الناس في الايجاز والاطناب والمساواة قدم الايجاز تنبيها على انه يناسبه التقديم في الكلام واورد فيه الاطناب لكونه مقابلا له قوله اما الايجاز والاطناب لم يتعرض للمساواة مع انهما نسبية ايضا لانه لا فضيلة لكلام الاوسط مما يصدر عن البليغ مساويا لما لا يكون فيه نكتة يعتد بها كذا في شرح المفتاح للشريف وفيه بحث لان عدم الاعتداد انما يكون اذا كان قصد البليغ التجريد عن النكت وليس بمتعين لجواز ان يكون في الكلام مقتضيات وخصوصيات لا يراعيها غير البليغ واما البليغ فمن حقها ان يراعيها ويشير اليه مع كون لفظهما متطابقين ويؤيده ما يشار اليه من جواز كون الموجز بالنسبة الى مقتضى المقام مساويا لمتعارف الاوساط مع براعة اللهم الا ان يقال مراده انه ليس بليغا من حيث انه مساو لمتعارفهم ان قلت وكذا في الايجاز والاطناب اذ ليس بلاغة الموجز مثلا من حيث انه اقل من متعارف الاوساط بل من حيث اشتماله على خواص قلت كونه اقل من متعارفهم يشعر بوجود خواص بخلاف المساواة فتامل الى كلام ابرز منه يشير الى انه لا يقدح في كون الكلام موجزا كونه زائدا على كلام آخر وكذا الكلام في كونه انقص وقد يجعلان من قبيل الشتاء ابرد من الصيف والعسل احلى من الخل ولاغي ومهامه كلاهما بمعنى واحد قال في الصحاح اللغو خلاف البيان وقد عي في منطقه وعي ايضا فهو عيي وعي وزن فعل وفي المثل اعيى من باقل عالمهته والفهاهة رجل فه وامرأة فهة عن حكم حكما النعيق النعيق صوت الراعي في غنمه وقد ينعق الغراب ايضا بعين غير معجمة قوله من عبارة العبارة المتعارف اى من عبارة الكلام المتعارف وكلماته او الاضافة بيانية والاطناب اداوة باكثر منها الاطناب على اصطلاح السكاكي يعم المساواة لما سيجيء وهذا التفسير لا يلائمه اللهم الا ان يبنى هذا على اصطلاح آخر

اى الى كون عبارة المتعارف اكثر منه لم يقل اى الى كونه اقل من عبارة المتعارف مع انه المذكور فيما سبق لان هنا صريح معنى الاختصار فلا وجه للقول برجوع الاختصار اليه واما حديث السبق فيهون لان هذا المعنى ايضا قد سبق ضمنا وكذا الكلام في قوله واخرى الى كون الكلام خليقا بابسط مما ذكر فافهم وليس المراد رد على الخلخالي ووجه الرد انه لا معنى لان يقع مرجع كون هذا الكلام موجزا ان الكلام خليق بابسط من متعارف الاوساط الا ان يلاحظ ان هذا الكلام على متعارفهم فيؤول بعد هذا التكلف الى ما ذكره الشارح واما ما ذكره فوجه الرد من لزوم التكرار بلا فائدة لان هذا هو المعنى الاول بعينه فلا وجه له اذ الثاني يشمل ما كان مساويا لمتعارف الاوساط لكن يكون كون الكلام خليقا بابسط من هذا المتعارف لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام فان قلت اذا كان الكلام خليقا بابسط كان هذا الموجز الذي ذكر غير مطابق له فلا يكون بليغا قلت مقتضى الظاهر الابسط لكن عدل عنه لغرض كالتنبيه على قصور العبارة عن وصف عراض الشباب واتمام المشيب قوله فعلم ان للايجاز هذا مبني على ما ذكره الترمذي وغيره من انه لا فرق بين الايجاز والاختصار عند السكاكي فهو يستعمل الايجاز تارة والاختصار اخرى وقوله فيما سيأتي نعم لو قيل الايجاز اختصره بيان لما قال اليه الشارح نفسه قوله بحذف حرف النداء وياء الاضافة ظاهر كلامه يشعر بان حذف كل منهما يفيد كونه اقل من عبارة المتعارف فاما ان يكون للاوساط عبارتان او يرادان وجه الاقلية حذف مجموع الامرين لا كل منهما بالاستعمال اذا قال الخنس نعم صدره لا يبعد الله التلبيث في الغارات التلبث المتشر التشمر والتهيؤ الجيش الذي له خمسة اركان قدام وخلف ويمين وشمال وقلب والمعنى لا يبعد الله التشمر للنهب والاخذ اذا قال اهل الجيش بعضهم لبعض خير هذا نعم فاغيروها والمبتز بين الاطنابين ايضا عموم من وجه قد بين الفاضل المحشي مادة الاجتماع ومادتي الافتراق الا ان اعتبار المناسبة الحقيقية في الصورتين اللتين ذكرهما مما ليس بضروري في اداء المقصود وانما اعتبرها ليتبين الفرق

فصورة بلاغة الكلام وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحقيقه آه نوقش فيه بان كلام السكاكي نسبتين لا يتيسر الكلام فيهما يدل على انه يستدل على مدعاه بمطلق النسبة ولا شك ان مطلق النسبة لا يقتضي ذلك كما ذكر الحارث بن حلزة اليشكري الحلزة بكسر الحاء المهملة وتشديد اللام وكسرها والزاء المعجمة المفتوحة فيه نظر لانه قد اشتهر قبل هذا النظر لا يدفع الاختلاف المذكور لان غاية ما فهم منه ان يكون العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء فيكون معناه العيش الناعم خير من العيش الشاق وليس هذا مقصد الشاعر بل مقصوده ان العيش الناعم وان كان مع رذيلة الجهل والحماقة خير من العيش الشاق ولو كان مع فضيلة العقل والعلم ولا خفاء ان عبارته قاصرة عن اداء هذا المعنى فتامل ونبه على ذلك لفظ الظلال لانه يشعر بحسب العرف بان النوك شيء حظي يلتجأ الى ظلاله ويطيب حال الملتجي اليه وهذا ظ نحو قول عدي بن الابرش البرش في الاصل نكت صغار في شعر الفرس يخالف ساير لونه والابرش اسم رجل كان به برص فكنوا به عنه

قوله يذكر غدر الزبا بجذيمة الابرش الزبا اسم ملكة وجذيمة اسم ملك كان قد قتل اباها وقتل زوجها واستولى على مملكته وبعد رجوعها استولت الزبا على مملكة المقتول فارسلت الى جذيمة اني رغبت فيك واردت ان تتزوجني فيضم ملكي الى ملكك فسر بذلك وشاور اهل الرأي من ثقاته وهو يومئذ ببقعة من شاطئ الفرات فاجمعوا على ان المصلحة ان يسير اليها وخالفهم قصير بن سعد وقال المصلحة ان تكتب اليها وتطلبها فخالفه وسار اليها واستخلف على مملكة عمرو بن عدي فلما قرب قال لقصير ما الراي قال ببقعة خالفت الراي ثم ادخل بعد اللتيا والتي على الزبا فامرت به فاقعد على نطع وجيء بطشت من ذهب وشدت عضداه بالاديم كما يفعله الفصاد دونه فقطعت راعشاه فلما ضعفت بدا من سيلان الدم سقطتا فقطر بعض الدم خارج

الطشت فقالت لا تضيعوا دم ملك قالوا جذيمة دعوا دما ضيعه اهله فهذا خلاصة القصة وبالها قصة في شرحها طول كذا يا صنا وزعم بعضهم ان الرواية كذبا ومينا فلا تطويل فلا فائدة في الجمع بينهما فيه نظر لان هذا من عطف المفرد على احد المترادفين فلا تحتمله للمبالغة على الآخر وفائدته تقرير المعنى في الاذهان كالتوكيد ولا يخفى انه مناسب للمقام فلا تم اخلاله بالمبالغة اسم للمنية من الشعبة وهي الفرقة سميت المنية بشعوب لانها تفرق وهي معرفة لا تدخلها الالف واللام من شانها الاهلاك قلت لا يلزم من انتفاء الاهلاك عن شيء بالفعل ان لا يكون من شانه الاهلاك وفي بعينه معنى الشجاعة لا يخفى ان بذل النفس اعم من الشجاعة لان من يختار هلاكه في رضاء محبوبه لا يعد شجاعا لغة بل من يثبت حسنه بالدلائل القاطعة قد يختار هلاكه جبنا ولو سلم الايجاب فهذا انما يرد اذا كان غرض القائل تصحيح كلام ابي الطيب بالكلية واما اذا كان مقصوده اخراجه عن رتبة الحشو المفسد فلا اذ غاية ما لزم من كلام الشارح كونه من التطويل فاعلم علم اليوم البيت من قصيدة مطلعها امن ام اوفى دمنة لم تكلم بحومانة الدراج فالمتثلم وبعده ديار لها بالرقمتين كانها مراجع وشم في نواشر معصم وقد مر شرح المطالع في شرح الديباجة والرقمة جانب الوادي والمراجع جمع مرجوع من رجعه رجعا يعني بالرجع وكرر تقاويل يرجع صوته اي يكرره والوشم من وشم اليد اذا غرزها بابرة ثم رد عليه النيلج والموضع والمعصم موضع السوار من اليد ونواشر المعصم عروقه الواحدة ناشرة شبه الاثار التي في الديار بمراجع الوشم ويروى دار لها بالرقمتين وقوله علم اليوم اما ان يجعل نصبا على المصدرية اي اعلم علما متعلقا بهذا اليومين او يجعل مفعولا به بان يق اعلم بمعنى احصل وقوله عمي صفة مشبهة يقال رجل عمي القلب اي جاهل فمعناه انه قول الاصل والمقيس عليه قبل الاولان يذكر تقديمها في الضبط الاجمالي السابق اعني قوله ولا ذرب ان يق آه فانه المقتضي لبيان فائدة العدول عن اسلوب قوله بابه الاطناب بجانب المساواة ولما التقليم فيما نحن فيه فرع التقديم في الضبط الاجمالي ولا يخفى المكرر

الشئ الا باهله حاق به الشئ اى احاط به و وصف المكر بالسئ ايماء الى ان
المكر ليس بسئ كما فى قوله تعالى ومكروا ومكر الله لان مكر الله جزاء السئ وجزاء
السئ ليس بسئ عليك واسع المشهور ان اسم المكان لا يعمل لا فى الظرف
ولا فى غيرها فالظرف متعلق بالجزاء عنى واسع على تضمينه معنى البعد وجوز
البعض حمله فى الظرف بناء على التوسع فيها فجاز عليه ان يتعلق بالثانى
اعتبار ذلك بامر لفظى فان قلت لو سلم ذلك فى الآية فلم يسلم فى البيت
اذ الشرط يفتقر الى الجزاء البتة فان كان مذكورا والا فمحذوف يجب تقديره
اذ لولاه لاختل اصل المعنى فتقديره ليس لامر لفظى بل لتادية اصل المراد
ناقصا عن اصل المراد ثم هذا المنع مبنى على جعل السؤال المذكور معارضة كما
هو الظاهر من تقرير الشارح واما اذا جعل منعا وسندا فلا وجه لو ذكر لكان تطويلا
الحسن لم يبق حشو لان الزائد متعين اى ترجحان قوله وكم فى القصاص حيوة
حيوة الاحسن ان يقول اى ترجحان فى القصاص حيوة كما لا يخفى والمعتبر
الحروف الملفوظة ولهذا لم يعتبر الالف فى القصاص والياء فى مع انهما موجودان
فى الكتابة والنص على المطلوب يعارضه كونه سلوكا طريق البرهان فانه من
البلاغة اى النوعية حيثية النوعية غير حيثية التعظيم وان كانت الحيوة
العظيمة نوعا ولذا ذكرهما فان قيل هذا التكرار رد على الصواب اجيب عنه
بان المعتبر فى مطلق رد العجز على الصدر او فيما هو من المحسنات منه ما يكون
فى الكلام الذى يكون ما فى الوسط اكثر من العجز والصدر كما يشهد به التتبع وههنا
ليس فى البين الا كلمة واحدة قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة
رد العجز على الصدر وفيه بحث لان المرجحية بسبب التكرار اذا كانت معارضة
بالحسن بسبب رد العجز على الصدر لم يثبت المدعى هذا واعترض عليه ايضا
بان الضمير فى حسنه راجع الى رد العجز على الصدر من جهة رد العجز
على الصدر ولا يخفى ركاكته واجيب بان المراد بالاول المعنى الاصطلاحى
وبالثانى اللغوى ورجح ايضا بما فيه من الغرابة يعارض بان قولهم ايضا
مشتمل على نوع غرابة حيث جعل الشئ نافيا لنفسه بحسب الحقيقة اى يجتمع
حرفان بينهما ساكن نحو قل دقم ووضع واحد هو كلام الفصل الاول والف
انقم وفيه نظر لان تقديم الجزاء قد سبق منا فى احوال المسند

جوابه هذا النظر بان حمل حيوة على التنويع اوجب نوع تخصيص صح به ان يقع
مبتدأ وفيه تقديم ما حقه التاخير المفيد للتخصيص بخلاف قولك فى الدار رجل
فى الحمل بتنوينه ايضا على ما اذا اسلم اختصاص فتذكر وقيل ان الصفة
اذا كانت جملة قابلة الفاصل الرضى والحذف فى غير ما ذكر كقوله
مالك عندى غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر ترمى بكفى
بكفى كان من ارمى البشر اى بكفى رجل والكبداء قوس يملأ الكف
مقبضها الكف وقوله ترمى صفة كبداء نبئت اخوالى بنى يزيد
ظلما علينا لهم فديد نبئت من التنبئة يتعدى الى ثلثة مفاعيل
مفعوله الاول الضمير المتكلم اقيم مقامه فاعله واخوالى مفعوله الثانى
وبنى يزيد بدل من اخوالى او عطف بيان له او صفة ويزيد محكى
بالضم عن يزيد فى قوله المال يزيد الماك فلا يعتبر حاله فى موقع الثلثة
ولهم فديد اى صياح فى موضع المفرد اى مفعول ثالث لنبئت
وقوله ظلما مفعول له والعامل فيه معنى قوله لهم فديد اى يصيحون
لاجل ظلمهم وعلينا متعلق بظلما او بيزيد على تضمينه معنى الجور
ويجوز ان يكون ظلما مفعولا ثالثا لنبئت بمعنى ظالمين ومابعده
كالتفسير له كما مر فى آخر باب الانشاء اراد به قوله وهذه الاربعة
يجوز تقدير الشرط بعدها ويجوز فى غيرها لقرينة وكذا اذا كان
المتنحنح بالحائين المهملتين الذى فى صوته بحة وهى حالة
مشعرة بكبر السن وعدم القوة وقيل هو بتقديم الجيم على الحاء المهملة
بمعنى الفرح بجح بالكسر وبجح بالفتح وهو لغة ضعيفة وبجحته
تبجيحا فتبجح اى فرحته فتفرح وعلى كلا الوجهين ينبغى ان
يجعل اذا للمعنى الماضى كما فى قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين ومنه
قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها فصلها عما قبلها لان
بعض النحاة جوز كون فتحت ابوابها جزاء الشرط والواو زائدة
اللصوق كما مر نظيره نحو حايد ليس الا اه التقدير فى المثال
الاول ليس الحاء الا زيد و فى الثالث والرابع يارب ويا غلامى وفى
الخامس لتفعلن بدليل قوله تعالى الم تر الى قوله فصب عليهم

لنفذين الى الذين

حذف

الى قوله فصبّ عليهم ربك سوط عذاب وفي الساد س كان ملكان ومعنى تلّه للجبين صرعه على شقه فوقع احد جنبيه على الارض والجبين ما عن يمين الجبهة وشمالها والتقدير في المثال الثاني وهو عجز بيت للفرزدق صدره يا من يرى عارضا يسر به مختلف فيه فمذهب المبرد ومن تبعه الى ان المحذوف هو المضاف اليه للاول والتقدير بين ذراعي الاسد حذف اكتفاء به بدلالة ما اضيف اليه ذراعي آخر ليكون كالعوض من المضاف اليه للثاني لو قدم وقيل بين ذراعي الاسد وجبهته لم يكن للثاني مضاف اليه ولا ما يقوم مقامه والمختار مذهب المبرد لان مذهب سيبويه يشتمل على كثرة الاعتبار مع عدم الاضطراد العارض السحاب يعرض في الافق واسر مضارع مبني للمفعول اي اجعل فرحا مسرورا والذراعان كوكبان نيران ينزلهما القمر وجبهة الاسد اربعة انجم ينزلها القمر ايضا والمنادى محذوف اي يا قوم ومن للاستفهامية يحتمل ان يكون موصولة وهي المنادى فلا حذف واما الجملة اراد بها الكلام التام الذي لا يكون جزءا من كلام آخر ولهذا لم يعد كلا من الشرط والجزاء جملة فان ضربت فقد انفجرت قال ابن هشام في مغني اللبيب جوز الزمخشري قال ابن هشام في مغني اللبيب ومن تبعه ان تكون فاء فانفجرت فاء الجواب اي فان ضربت فقد انفجرت ويرده ان ذلك يقتضي تقديم الانفجار على الضرب مثل ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل الا ان قيل المراد فقد حكمنا بترتيب الانفجار على ذلك ضربكم انتهى كلامه وفيه بحث لان ما ذكره في الاستثناء لا يفيد في دفع الاعتراض شيئا من جهة ان مبنى كلامه ان الماضي بعد تحقق معناه لا يصح ان يكون جوابا للشرط مستقبل ويمكن ان يجاب عن اصل السؤال بان حرف الشرط في ان ضربت خلصت الماضي الداخلة عليه قد التحقيقية للاستقبال وفائدة قد فيه هو تحقق ترتيب الانفجار على الضرب نعم يحتاج الى التاويل في قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل لعدم وقوع الجزاء ماضيا بقد بل لان السرقة المنسوبة الى الاخ كانت مقدمة في نفس الامر على السرقة المنسوبة الى يوسف عليه السلام كما يدل لفظ من قبل على

انّ لنا ان نقله حكمنا قبل في المعنى ان ضربت فحكمنا بانه قد انفجرت وكذا في الاية الثانية فلا يلزم وقوع الجزاء وفعله ماضيا بقد قبله وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة آه عبارة الكشاف في سورة البقرة هكذا الفاء يعني فاء فانفجرت متعلقة بمحذوف اي فضرب فانفجرت او فان ضربت فقد انفجرت كما ذكرنا في قوله تعالى فتاب عليكم وهي على هذا فاء فصيحة فيفهم من ظاهر قوله على هذا انها اشارة الى التقدير الثاني الاقرب وليس بمتعين لجواز ان يكون اشارة الى تعلقها بمحذوف وذكر صاحب المفتاح ان الفاء في فانفجرت فاء فصيحة انما هو على عكس ما يستفاد من ظاهر الكشاف فالصواب خلافه فان العلم عندهم في الفصيحة البيت المذكور في الشرح اعني قوله قالوا خراسان آه وهو تقدير الشرط وفاقا وانما اقتصر السكاكي على اختيار العطف لقلة التقدير فيه او لان الفاء الجزائية لا تدخل على الماضي المتصرف الا مع لفظة قد واضمارها ضعيف واعلم ان المختار في وجه تسمية هذه الفاء فصيحة كونها منبئة عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع ان حسن توقفها دقيق لا يمكن التعبير عنه خراسان اقصى ما يراد بنا آه البيت للعباس بن الاحنف وكان الرشيد بايعه فلما خرج الى خراسان استصحبه معه وطال مقامه بها ثم خرج الى ارمينية ومعه العباس فاشتاق الى بغداد فعارض الرشيد في طريقه وانشده قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم الفقول فقد جئنا خراسانا ما اقدر الله ان يدني على شحط سكان دجلة من سكان جيحانا متى يكون الذي ارجو وآمله اما الذي كنت اخشاه فقد كانا عين الزمان اصابتنا فلا نظرت وعذبت بصنوف الهجر الوانا ويروى بدله القابضا الهائم المكسور احيانا فقال الرشيد قد اشتقت يا عباس واذن له بالعود وامر له بثلاثين الف درهم الفقول الرجوع وقوله ما اقدر الله آه تعجب من كمال قدرة الله تعالى ويدني من الادنا من الدنو وهو القرب وانّ اليا ساكنة مع تقدير النصب ضرورة وهو قليل والشحط بالشين المعجمة والحاء المهملة المفتوحتين البعد واصله ساكنة العين

قدرته الفقول

المفتوحتين البعد

لانه مصدر شحط يشحط بفتح العين فيهما ولكنها حركت للضم او يكون الشحط
بالتسكين مصدرا وبالتحريك اسما ومنه بيت السقط طربن لضوء آه
الضمير في طربن راجع الى الابل والبا في ببغداد بمعنى في متعلقة به وبغداد
بالدال المهملة والذال المعجمة وبالنون ايضا كذا في الصحاح وكان الاصمعي
يسميها مدينة السلام وينهى عن ان يقال بغداد لانه سمع في الحديث ان بغ
صنم وداد بالفارسية عطية فكان معناه عطية الصنم والوهن نحو من
نصف الليل وانتصابه على الظرفية وما في الموضعين للتعجب واما
البيت بقوله منه ولم يقل ونحو لاحتمال ان يكون المعاني المذكورة بعض ما هي فيه
ثم لا يكون البيت من ايجاز الحذف في شيء فان الفعل دال على ان الاحكام
الشرعية آه المسئلة اصولية مذكورة في كتب الاصول على ما ذكره الشارح مذهب
المعتزلة والعراقيين من اهل السنة واما على مذهب جمهور اهل السنة فتعلقها
بالاعيان حقيقة يراد به نحو تحريم العين كالخمر والخنزير ونحوهما قد شغفها
حبا في الصحاح الشغاف غلاف القلب وهو جلدة دونه كالحجاب شغفه
الحب اي بلغ شغافه والعادة دلت على الثاني فان قلت الموافق
لغرض زليخا تقدير الحب لا غير لانهن لمن زليخا وكانت مقهورة
العشق مغلوبة الهوى كما ارادت ان تظهر لهن ان لومهن اياها
لم يقع موقعه لانه مخالف للعادة وكانت قالت فذلكن الذي
لمتنني فيه حبه لوما مخالفا للعادة قلت لا شك ان القدر يجب ان
يكون ما وقع فيه اللوم في نفس الامر والا كان كذبا والعادة تدل
على ان لوم النسوة انما كانت في المراودة لا في نفس الحب الذي لا اختيار
فيه وانما ذكرت الحب حيث قلن امرأت العزيز تراود فتيها عن نفسه
قد شغفها حبا انا لنريها في ضلال مبين لاجل اللوم على نفس
الحب ثم لا يجوز التقدير في حبه بناء على ما يقتضيه العادة من نفي
ما لا نهاية فيه في نفس الامر اي مكانا يصلح للقتال اي انكم قاتلون
في موضع لا يصلح للقتال ويخشى عليكم منه ويدل عليه انهم اشاروا
على رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا يخرج من المدينة وان الحزم القتال
فيها والقصة في غزوة احد مشهورة كقولهم للمعرس بالرفاء

والبنين

والبنين هذا دعا الجاهلين حيث يحترزون بالبنين عن البنات وقد
ورد النهي عنه او مقارنة المخاطب بالاعراس وتنبيه
دل على ذلك هكذا في بعض النسخ وهو المناسب للسياق ولم يوجد
في اكثرها وكان تركه اكتفاء بقوله سابقا والمخاطب بالفعل
يقول رقانيا لثوب رقاه اذا اصلحت ما وهي منه قد اشرنا في مفتتح
الكتاب الباب الثالث اي ان القطب رد في شرح الكشاف امثال
هذه التراكيب بان المناسب ان يقال مثلا بقولهم قات الثوب
بدل يقال او يقال اي اصلحت واشرنا هناك الى ان ما ذكره انما يرد
اذا قرئ الفعل بعد قال على صيغة الحكاية واما اذا قرئ على صيغة
الخطاب فلا لكن هذا الجواب لا يتاتى فيما نحن فيه الا بتعسف لان
المناسب لرقات على صيغة الخطاب ترقاه لا ارقاه وهذا ظاهر
فلا بد ان يعتبر هيهنا وفي امثاله كون القائل هو المخاطب ومع
ذلك هي عبارة قلقة كما صرح به الشارح في حواشي الكشاف
ومما يدل في ذلك ما في قوله تعالى هل ينظرون الا ان ياتيهم الله
وجه المواخات في كليهما حصول شيء عقيب ما ينافيه
وهو اقوى تاثيرا في النفس فان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى
فكانها لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم فكذا في
اتيان العذاب من بطن الرحمة فان فيه الميين الم العذاب والم
اليأس من الرحمة والظلة جمع ظلل كقلة وقلل وهي ما اظلك
قال القاضي في تفسيره هل ينظرون استفهام في معنى النفي ولذلك
جاء بعده الا ان ياتيهم الله اي ياتيهم امره او باسه
كقوله تعالى او ياتي امر ربك فجاءها باسنا او ياتيهم الله بباسه
فحذف المأتي به للدلالة عليه بقوله فان الله عزيز حكيم وجوابه
فاعلموا ان الله عزيز حكيم وقد وقع في هذا السهو اتباعا
لصاحب الكشاف والعجب انه اورد الاية الكريمة
في المتن قبل هذا بسطرين على ما هي عليه فكيف غفل عنه
هيهنا لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اشد

وفي بعض النسخ كان اعم من الغم والاول انسب بقوله في جانب الجنة كانا اشارة الى ان بين اللفظين من التجنيس الخطي يحتمل ان يكون للاغراض الثلاثة يعني ان هذا التركيب من شانه ان يفيد الاغراض الثلاثة وان امتنع اعتبارها في بعض المواضع كما في الآية فان المخاطب هو الله تعالى فلا يتصور فيه الفضان الاخيران وتحقيقه ان القرآن على اسلوب العرب فلا بد ان يكون في نفسه بحيث يفيد ما لو خوطب به بليغ بالافادة مع قطع النظر عن خصوص المخاطب وقدم مثله غير مرة قوله كقوله تعالى وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَٰلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ في الكشاف عدى قضينا بالى لتضمينه معنى اوحينا كانه قيل واوحينا اليه مقضيا مبتوتا وفسر ذلك الامر بقوله ان دابر هؤلاء مقطوع وفي ابهامه وتفسيره تفخيم لذلك الامر وتعظيم له هذا ودابر القوم آخرهم مصبحين اي حال دخولهم في الصبح والمراد انقطاع نسلهم بهلاكهم بالمرة من الايضاح بعد الابهام لم يقل اي من الاطناب للايضاح مع انه الانسب للسياق اختصارا وقيل الاجمال والتفصيل اشار بلفظ قيل الى انه لا يخلو عن ضعف لان الاجمال والتفصيل غير الابهام والايضاح فهذا التفسير لا يلائم قول المصنف سوى ما ذكر ولك ان تقول المراد بقوله سوى من الايضاح بعد الابهام للامور الثلاثة المذكورة والايضاح بعد الابهام باعتبار ما فيه من الغرابة المستظرفة غيره باعتبار الامور الثلاثة المذكورة فلا محذور ليشب ابن آدم ويشب له خصلتان لم يقل نحو قوله عليه السلام ان متن الحديث على ما ذكر في جامع الاصول وعن يهرم ابن آدم ويشب منه اثنتان الحرص على المال والحرص على العمر وفي رواية يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنتان حب المال وطول العمر وكان قوله في الايضاح كما جاء في الحديث يشب ابن آدم الخ بناء على انه نقل بالمعنى ويشب بالكسر من شب الغلام بمنزلة الف القطن بعد الندف فان قلت التفسير بالمعنى الواحد بالمثنى بمنزلة اللف وتفسيره باسمين متعاطفين عن المعنى

بمنزلة الندف فكان الاظهر ان يقول بمنزلة ندف القطن بعد اللف قلت لا شك ان اللف المقصود في القطن متاخر عن ندفه ثم ان المثنى بعمومه بحسب مفهومه وشيوعه بمنزلة المندوف وتعيين المراد منه بالاسمين المتعاطفين بمنزلة اللف فيكون التوسع من قبيل اللف بعد الندف ولا احتياج الى اعتبار القلب وغيره وهي صلوة العصر على قول الاكثرين اختلف السلف فيها وذهب الى كل صلوة سوى صلوة العشاء طائفة منهم ولم ينقل الى احد عن احد من السلف انها صلوة العشاء وذكره بعض المتاخرين لانها بين الصلوتين لا يقصران وقال بعضهم هي احدى الصلوات الخمس لا بعينها ابهما الله تعالى تحريضا للعباد على المحافظة على اداء جميعها كما قيل في ليلة القدر وساعة الجمعة لان المصابرة باب من الصبر المصابرة صبر في مقابلة العدو والايقاظ عن سنة الغفلة مجرور معطوف على التنبيه او مرفوع معطوف على زيادة التنبيه قال صاحب الكشاف في تكرير النداء زيادة تنبيه لهم وايقاظ عن سنة الغفلة وفيه انهم قومه وعشيرته وهم فيما يوبقهم وهو يعلم وجه خلاصهم ونصيحتهم عليه واجب فهو يتحزن لهم ويتلطف بهم ويستدعي بذلك ان لا يتهموه فان سرورهم سروره وغمهم غمه وينزلوا على تنصيحه لهم كما كرر ابراهيم عليه السلام في نصيحة ابيه يا ابت وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون انني البيت سحبان بن زفر بن اناس بن عبد شمس وهو الذي يضرب به المثل في الفصاحة دخل على معاوية وعنده خطباء الآفاق فلما راوه خرجوا من عنده لعلمهم بقصورهم عنه فقال لقد علم الحي اليمانون انني فقال معاوية اخطب فقال انظروا الى عصي يقوم من ادري فقالوا وما تصنع بها وانت بحضرة امير المؤمنين فقال ما صنع بها موسى وهو يخاطب ربه فاخذها وتكلم من الظهر الى قرب فوت صلوة العصر فما تنحنح ولا توقف ولا ابتداء في معنى فخرج منه وقد بقيت عليه

بقية فيه ولا مال عن الجنس الذى هو فيه فقال له معاوية انت اخطب العرب
فقال العرب وحدها بل اخطب الجن والانس فقال انت كذلك لحى القبيلة
واليمانون آه جمع يمنى كما سبق فى بحث تعريف المسند اليه بالاضافة
ثم كون البيت من قبيل التكرير لتذكر ما بعد على رواية ان بالفتح
واما على روايته بالكسر فلا تكرير فيه لان انى ح يكون خبرا لانى لجواز
وقوع المكسورة خبرا للاحرف الستة كذا فى شرح اللباب وبه
تبين بطلان ما قيل آه وجه التبيين ان عيون الظبا حال حيوتها
سود فلا يشبه الجرم الا لما الذى فيه سواد وبياض قيل المراد بالحالى
الشامة فانها تعزلون النغر وح يكون قوله لم يعفهم تقبله
حالا من باب التذييل لا الايغال لدفع توهم خلاف المقصود فى ضرام
السقط الحال هو المحتال وعنى به ههنا الملك المتكبر وحقيقته
ان الحال يعنى الكبر تقول رجل ذو حال اى ذو كبر فاطلق على الملك مبالغة كقولهم
رجل عدل لا شبه فاها فى الطعم والاستدارة بالكاس لان الكاس
يكون ابدا متفرحة والفم غير ضيعة فتدارك ذلك بان شبه فاها
مرة ثانية بالخاتم لكن الخاتم انما يكون شيئا لا يشبه الثغر
ميلا فى ذلك بان يجعل جعل الخاتم من الدرهم الكاس فى الغالب تكون
مبتذلة بحيث يكرع فيها من اهل المجلس كل احد حتى كانه يقبلها
فتدارك ذلك بصفة الفم بانه لم يقبله ملك عظيم الشان فكيف
غيره وقع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله ملك كبراة فان قلت
اذا كان المقصود دفع توهم خلاف المقصود كان البيت من قبيل
التكميل فلا معنى لايراده فى الايغال قلت ان بين الايغال والتكميل عموما
من وجه فان الايغال اعم باعتبار الفائدة لجواز ان يكون الفائدة
فيه غير دفع توهم خلاف المقصد واخص باعتبار الدفع لوجوب كونه
فى آخر الكلام وليس هذه الاقسام اقساما متباينة فان الشارح
صرح بان بين التذييل والايغال عموما من وجه فلا محذور فى ايراده
فى ايراد ما هو من قبيل التكميل فى الايغال وهل يجازى ذلك الجزاء
المخصوص المراد بالجزاء ارسال سيل العرم عليهم وفى ذكر

الكفور

الكفور دون الكافر ايذان بان ذلك الجزاء المخصوص لمن بلغ فى الفساد
والكفر واحترز به عن الوجه الاخر آه فى الاية وجه ثالث وهو
ان يكون المراد بالكفور فى قوله وهل يجازى الا الكفور العامل لكن عبر
عنه بالكفور ليشاكل قوله بما كفروا لفظا وعلى هذا الوجه يكون الاية
من الضرب الثانى وكل منهما تذييل على ما قبله المتبادر من
هذا الكلام ان قوله كل نفس ذائقة الموت تاكيد لتاكيد وتذييل
لتذييل ويحتمل ان يقدر كلاهما تذييلا لقوله وما جعلنا
لبشر من قبلك الخلد ولولا ايضا قوله ايضا لتوهم آه قيل
القول بان تنبيه على ان التقسيم بمطلق التذييل تحكم لا دليل
عليه ولا يذهب اليه الذوق السليم اذ لو رجع ضمير هو
الى الضرب الثانى لكان ينقسم الى قسمين وهذا معنى صحيح بل لا يبعد ان يتوقف
ايضا بعد ذكر الضمير يدل على ان التقسيم للضرب الثانى ولا لوجب ان
يقدم على الضمير كما لا يخفى على الذوق السليم وليس مستبق آه عن عمرو
ان قال الجماعة اى ان شعر ايكم القائل وليست بمستبق لبتة قالوا هو النابغة
قال هو اشعر الشعراء او عن ضمير المخاطب فى لست لا وجه لتخصيص
الضمير فى لست بكونه ذا حال لجواز ان يكون الجملة حالا عن الضمير فى مستبق
اللهم الا ان يبنى الكلام على الاتحاد الذاتى بين الضميرين يعنى انك لا تقدر
على استيفاء مودة آه يشير الى ان قوله اخا على حذف المضاف واعرب المضاف اليه
اعرابه كما فى قوله تعالى واسئل القرية والتقدير لست بمستبق مودة اخ لان
نزول المطر قد يكون سببا آه فيه بحث اذ لا يكفى فى الايهام خلاف المقصود مجرد
الاحتمال بحسب نفس الامر كما فى قوله تعالى واسئل القرية يشهد به الانصاف
ولا يلزم ان يكون الخصوص المتمم داخلا فى التكميل بل لا يبعد نوع سبق الى
الذهن ولا سبق من السقى الا الاصطلاح لشيوع الاستعمال فيه وكثرة
وقوعه على وجه الاصطلاح ولذا ترى البلغاء يكتفون فى مقام الدعاء بذكره
فكون البيت من قبيل التكميل محل تامل فان قلت تبادر كونه
سببا لخراب الديار ههنا ليس بمجرد السقى بل باعتبار دوام المطر الساقى
فان الدوام معتبر فى مفهوم الديمة قال فى الصحاح الديمة المطر

الدائم الذي ليس فيه رعد ولا برق قلت تقدم قوله عين مسندها
على قوله ديمة ثم يدفع هذا التوجيه كما لا يخفى ولذا عداه
الذل بعلى ولا فهو يعدى باللام يقال ذل له ويجوز ان يكون
التعدية اه الفرق بين التاويلين ان الاول باعتبار التضمين
والثاني باعتبار التذلل لكونه من العالي الى السافل يدل على
حصول معنى العلو في التذلل فلا حاجة الى التضمين كذا في شرح المفتاح
وفيه نظر لانا لا نم اه قال بعض الفضلاء الانصاف ان هذا النظر
غير وارد لانه اذا وصف واحد من الملوك بان ليس بحليم تنقص
منه المهابة البتة وفيه نظر لان مهابة الملك انما يتبادر عند صفته
بعدم الحلم بالنسبة الى الرعايا واما بالنسبة الى اعدائهم وهم
الملوك فان اعداء الملوك ملوك فغير مسلم كما يشهد به الذوق
السليم وبهذا يندفع ما قيل نصرة للمص ان ما قال الشارح باعتبار
برهان العقل والظن يكفي في مقام الخطابة والاقناع فتامل
فنفى ذلك التوهم بقوله مع الحلم اه قد ينا قش فيه بان حال البشاشة
والتواضع يذهب مهابة الشخص ولو كان جبارا متعنفا
مع ان مع لا يدل مطلقا على ان الحلم يوجد حال المهابة
اذ يحتمل ان يكون معناه مهيب في عين العدو حليم وغير
حليم في وقت مصادفته اياهم مع ان له حلما وتواضعا
مع ان الحياء وجوابه ظاهر فان ما ذكره الشارح امر
خطابي وادعائي واذهاب البشاشة مهابة الشخص باعتبار
الغالب وهو ذي سلطان يبسط مع من يخاطبه ويتلطف به ومع هذا
لا يرفع المخاطب راسه من مهابته وهذا مما لا يخفى على المنصف
وعلم دلالته مع بطريق القطع على ما ذكره لا يضر اذ جواز حمله عليه
كاف في مثل هذا المقام نعم اعتبار البشاشة وطلاقة الوجه بالنسبة
الى الاعداء كما يقتضيه كلام الشارح لا يخلو عن ركاكة لفضله
لنكتة اراد بالفضلة نحو المفعول والحال ونحوهما مما ليس بجملة مستقلة
والركن كلام لا يتم اصل المعنى بدونه كما يدل عليه النظر في الامثلة

التي ذكرها المص في الايضاح او لتعليل العلة في قوله تعالى سبحان الذي
اسرى بعبده ليلا من الآية هذا ماخوذ من كلام الكشاف فاعترض
عليه بان البعضية المستفادة من التنكير هي البعضية في الافراد
لا البعضية في الاجزاء فكيف يستفاد من قوله ليلا ان الاسرا
كانت في بعض من اجزاء الليل اجاب صاحب الكشاف بان ما ذكره
ماخوذ من قولهم سرت ليلا وسرت الليل فالثاني يقتضي الاستيعاب
والاولى يقتضيه يصح على التقديرين وذلك لانه ح يصير محدودا
بدخول حرف التعريف عليه والليل وان كان موضوعا لمجموع الزمان
المعلوم الا ان يقع على البعض والكل فيحمل على المتعارف والاسراء في الغالب
لا يكون الا في بعضه وقد يجاب عنه ايضا بما ذكره الامام المرزوقي من انه
يجوز ان يراد بذكر ليل منكرا بواسطة الليل والدخول في معظمه
يقال جاء فلان ليلا او بليل اي في معظم ظلمته فيستفاد البعضية
بهذا الوجه فلا اشكال والاصح ان يق اذا حمل التنوين على التعليل
يكون الكلام في قوة اسرى بعبده ليلا قليلا ومثله يستفاد منه
القلة بحسب الاجزاء على ما يستفاد يشهد به موارد الاستعمال
بقي ههنا بحث وهو انه تبين مما ذكره ان المقصود بيان وقوع الاسراء
المذكور في بعض الليل فانه دل على كمال قدرته تعالى ولو اكتفى بذكر الاسراء
لتوهم خلاف المقصود فلا يكون من قبيل التتميم اللهم الا ان يقال ابتداء
فالابهام المتبادر الى الذهن في الجملة كما ذكرنا فيما سبق والاسراء
المطلق لا يتبادر منه وقوعه في جميع الليل فتامل ان الثمانين
وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان الترجمان على وزن
زعفران ويق ترجمان بضم الجيم ولك ان تضم التاء بضم الجيم يقال ترجم
كلامه اي فسره بلسان آخر كذا في الصحاح والكلمة رباعية
وغلط الجوهري في جعل التاء زائدة وذكره الكلمة في فصل رجم
ومعنى البيت ان الثمانين سنة التي انتهى اليها سنة احدثت
في سمعه ثقلا يخفى معه عليه الكلام فيحتاج الى مترجم
يبلغه اياه ويكرره عليه من قريب ولما احتاج في ادراك

المسموع الى ان يعالج الكلام بصوت جهير جعل الاعادة بمنزلة البصر بلسان اخر فاطلق عليه الترجمان فيل الدعاء للممدوح ببلوغ الثمانين فيه تاكيد لتحقق مقاولة الشاعر لانه اذا بلغ الثمانين صدقه في احتياج سمعه الى ترجمان واعترض عليه بانه موهم للدعاء عليه بالصيرورة الى ضعف سمعه واحتياجه الى ترجمان   لا اهل اناها والحوادث جمة تمامه
بان امرء القيس بن تملك بيقرا   الواو للحال والحوادث مرفوع بالابتداء وجمة خبرها اى كثيرة وبيقر ماض على وزن فعلل اى انتقل من ارض الى ارض وقيل بيقر اى اخرج من الشام الى العراق وقيل ترك قومه بالبادية ولعل المكان هنهنا الى الحضر كما في الكتاب والضمير في اتاها راجع الى ام امرء وتملكا سمها وبيقر افعل ماض بمعنى اقام في الحضر والالف للاشباع والباء في بان زائدة   والفرق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف قال ابن مالك في شرح التسهيل وتميز الاعتراضية من الحالية امتناع قيام المفرد مقامها وجواز اقترانها بالفاء وان والسين ولن وحرف تنفيس وجواز كونها طلبية والحالية بخلاف الاعتراضية في جميع ذلك ومن جملة المفارقات اللفظية وان لم يذكرها ابن مالك جواز اقتران الاعتراضية بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت وقد سبق انه يمتنع في الحالية هذه هي الفروق اللفظية واما الفرق المعنوي فهو ما اشار اليه صاحب الكشاف من ان الحالية قيد لعامل الحال ووصف له في المعنى بخلاف الاعتراضية فان لها تعلقا بما قبلها لكن ليست بهذه المرتبة
وضمير الشان محذوف هنا على مذهب الجمهور ويجوز ان يكون المحذوف ضمير مخاطب للمأمور بالعلم اى انك سوف ياتيك كل قدر كما جوزه سيبويه وجماعة في قوله تعالى ان يا ابراهيم

قد صدقت

قد صدقت الرؤيا   ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة اه اعترض عليه الشيخ بهاء الدين السبكي بان المراد بقولنا اكثر من جملة واحدة ان لا يكون احدى الجملتين معمولة لما في الاخرى والا فهي في حكم جملة واحدة وقوله يحب التوابين خبر ان وقوله يحب المتطهرين معطوف على الخبر فلا يكون مع ما قبلها جملتين معترضتين ولك ان تقول عطف الثاني على خبر ان ليس بمتعين لجواز كونها خبر مبتدا محذوف والجملة عطف على الجملة الاولى والحاصل المستانفة فيحتمل ان يكون التمثيل وقع على هذا الوجه المحتمل والاية مثال لا دليل   وخفوق البيت الخفوق والخفقان اضطراب القلب وهو مرفوع معطوف على فاعل فعل في البيت السابق واللهب ما التهب من النار والمراد تلهب ما في قلبه من هيجان الوجد وشدة الاشتياق   وماماتت سيد اه البيت لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي وقيل لشمعون بن عاديا اليهودي ومطلع القصيدة   اذا المرء لم يدنس من اللوم عرضه فكل رداء يرتديه جميل   وبعده   اذا المرء لم يحمل على النفس ضيمها فليس الى حسن الثناء سبيل   تعيرنا انا قليل عديدنا فقلت لها ان الكرام قليل   وما ضرنا انا قليل وجارنا عزيز وجار الاكثرين ذليل   لنا جبل يحتله من نجيره منيع يرد الطرف وهو كليل   رسا اصله تحت الثرى وسما به الى النجم فرع لا ينال طويل   قال ابو زيد يقال طل دمه واطل دمه وطله الله اهدره ولا يقال طل دمه بالفتح وابو عبيدة والكسائي يقولانه وحاصل معنى البيت لم يمت منا رئيس الا في الحرب ولا طل دم قتيل منا في موضع كان وعلى هذا من انفق والغرض التفاخر بالشجاعة ومعنى يحتله يحله ومنزل فيه بجره اى يدخله في جوارنا وحفظنا منيع اى ممتنع على طالبيه لاستحكامه يرد الطرف اى هو مشرف عال بحيث يكل طرف الناظر اليه وسوق الابيات يدل على ان المراد من الجبل جبل العز والسمو كما ذكره المرزوقي في شرح الحماسة لا الجبل الحقيقي كما ذكره شارح المفتاح فليتامل   يشمل بعض صور التتميم والتكميل وكذا بعض صور

التذييل لكن لما كان اصل التفسير شاملا له ايضا وكان الغرض منها ذكرها للمص تفسير البعض لم يتعرض له تقييد كلامه على ما ذكرنا ظاهر حيث اقتصر على قوله وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام وبين كلامين متصلين معنى ولم يزد قوله ولا محل له من الاعراب جملة كان او اكثر كما زاد المص فورد عليه الاشكال فهو لان ما هو اقل من جملة آه وقد يتكلف ويقال قوله جملة كانت او اقل او اكثر ترديدا لما كان واقعا في احد الموقعين بعد اشتراط ما وقع اذا كان جملة مما لا محل له من الاعراب وليس ترديدا لما لا محل له من الاعراب فالمعنى فيشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموضعين سواء كان الواقع جملة او اقل او اكثر والحاصل ان قوله جملة حال من ضميره وخبر كان محذوف ان جوز حذفه وان لم يجوز يجعل هذا كان ويقدر جملة اخرى حالا مما ذكر والتقدير ولا محل له من الاعراب حال كونه جملة كان الواقع آه ولا يخفى ما فيه من التعسف لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم وايضا تسبيحهم وحمدهم المستفاد من قوله تعالى ويستحون بحمد ربهم يدلان على ايمانهم به تعالى وحسن ذكره اظهار شرف الايمان باعتبار ان الله تعالى لما ذكر هذا الوصف في شانهم مدحا لهم بين ان هذا وصف عظيم شريف بحيث يمدح به حملة العرش ومن حوله فهذا ابلغ ترغيبا هذا ويحتمل ان يكون قوله تعالى ويؤمنون ايغالا على مذهب من لم يشترط فيه البيت كما مر وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم آه اجيب بان مراد المص ان هذا الكلام قد يق في مقام تعظيم شانه فقد عظم المنظور يقع رايته بعيني وعند عظم القول يق ناله بعيني وهذا لا يمنعه من ان يكون للتاكيد بحسب اقتضائه المقام وفيه ما فيه وليست بنظار الى جانب الغنى آه وما بعده واني لصبار على ما ينوبني وحسبك ان الله اثنى على الصبر وقول الحماسي ونكران سساآه هذا البيت من ابيات قصيدة اذا المرء لم يدنس من اللوم عرضه وقبله وبعده كماء المزن ما في نصابنا كهام ولا فينا يعد بخيل وبعده اذا اسند منا خلا قام سيد قوول لما قال الكرام فعول لجها السحاب لا ماء فيه تم المعاني

قوله الفن الثاني علم البيان

قوله الفن الثاني علم البيان قد اشير في الفن الاول ان المراد من الفن الالفاظ لا المعاني والمضاف من الاول والثاني فليتذكر قوله وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد آه اورد على هذا التعريف انه يقتضي ان يتمكن كل من عرف علم البيان من ايراد اي معنى كان في طرق مختلفة في وضوح الدلالة مع انه ممتنع فيما ليس له لا مرتين بالمعنى الاخص قوله لا انه واحد فقط والجواب ان منشاء هذا الايراد بالله زنم ما يمتنع انفكاكه تصورا على ما هو اصطلاح المعقول وسيتضح ان المراد اعم من ذلك ووجود ما ليس له لو امنه بالمعنى الاعم ثم قوله فليس المراد علما بالقواعد اي ليس المراد بالعلم الادراك لاحتياجه الى تقييد المتعلق بلا ضرورة داعية الى التقييد وليس كذلك ان ترجح هذا التقييد بناء على ان الادراك هو المعنى الحقيقي للعلم لانه في المعاني الاخر اما حقيقة عرفية او اصطلاحية او مجاز مشهور وكل منها ان لم يرجح عند اهل الفن على الحقيقة اللغوية فلا اقل من ان لا يرجح عند اهل الفن عليه ثم ان خروج علما ارباب السليقة على تقدير حمل العلم على الاصول والقواعد او الادراك المتعلق بها ظاهر لانهم لا يعلمون القواعد مفصلة وان كانوا يعرفون مقتضياتها في المواد بسليقتهم واما على تقدير حمله على الملكة فلان الملكة على ما سبق من تصريح الشارح انما يحصل من ادراك القواعد وممارستها اه فخروج علم الله تعالى وعلم جبرئيل عليه السلام من التعريف على تقدير حمل العلم على الادراك والاصول غير ظاهر فتامل قوله واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم الى آخره قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح يريد بالمعنى الواحد معنى واحدا مركبا روعي فيه مطابقة مقتضى الحال اما اعتبار التركيب فلما عرفت من انه

لم يجوزوا كون الالفاظ المفردة مفيدة للسامع معانيها الا فادية حذرا من لزوم الدور كما هو المشهور واما اعتبار رعاية المطابقة فلما مر من ان البيان شعبة من علم المعاني لانه باحث على وجه كلي عن كيفية افادة التراكيب بخواصها التي بحث في علم المعاني عن افادتها اياها انتهى كلامه وفيه بحث لان لزوم الدور على مدعى السكاكي انما هو في افادة المعاني الحقيقية الوضعية والمراد بالمعنى ههنا هو المجازي وايضا انما هو في الموضوعات الشخصية لا النوعية والا فالمركبات موضوعة نوعا ايضا قوله على ايراد كل معنى يدخل في قصد المتكلم قيل الظاهر ان يقول على معرفة ايراد لان الايراد انما وقع في التعريف فاعل تعرف وانت خبير بان ما ذكره الشارح تفسير باللازم لان معرفة الايراد يستلزم الاقتدار عليه فان قلت المعاني التي يقصد اليها غير متناهية عرفا وان تناهى عقلا او كانت الاحاطة بما لا يتناهى عقلا محال كذلك الاحاطة بما لا يتناهى عرفا فكيف يقتدر بعلم البيان على احاطتها قلت لا استحالة في الاحاطة بما لا يتناهى اجمالا كما في ساير العلوم قوله ايراد معنى قولنا زيد جواد جواد اي لا وحده بل مع كل ما يلاحظ ويقصد اليه كيلا يخرج استغراق المعنى فتامل قوله لم يكن عالما بعلم البيان قيل سياق كلامه يدل على ان من كان له هذه الملكة لو عرف الايراد المذكور كان عالما بالبيان مع انه ليس كذا اذ ليس الايراد المذكور علم البيان حتى يكون العارف به عالما بعلم البيان واجيب بان الباء في علم البيان سببية لا صلة والمعنى ليس عالما بالايراد بواسطة علم البيان ولكان تحملها على الصلة لا باعتبار ان ذلك الايراد علم البيان بل باعتبار ان معرفة الايراد المذكور بواسطة العلم بعلم البيان فتامل قوله لان كل واضح هو خفي عم

قوله الفن الثاني

قوله الفن الثاني في العلم البيان قدم تاسيس في الفن الاول ان المراد من الفن الالفاظ والمضاف محذوف من الاول او الثاني فليتذكر قوله وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد اي علم الفن الثاني في علم البيان اورد على هذا التعريف انه يقتضي ان يتمكن كل من عرف علم البيان من ايراد اي معنى كان في طرق مختلفة في وضوح الدلالة مع انه ممتنع فيما ليس له لازم بين بالمعنى الاخص او له لازم واحد فقط والجواب ان منشاء هذا الايراد ان يراد باللفظ مما يمتنع انفكاكه على ما هو اصطلاح المعقول ويستنبط ان المراد اعم من ذلك ووجود ما ليس له لوازم بالمعنى الاعم ممنوع قوله فليس المراد علم بالقواعد اي ليس المراد بالعلم الادراك لاحتياجه الى تقدير المتعلق بلا ضرورة داعية الى التقدير وليس لك ان ترجح هذا التقدير بناء على ان الادراك هو المعنى الاصلي للعلم لانه في المعاني الاخر اما حقيقة عرفية او اصطلاحية او مجاز مشهور قوله وان اريد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح يريد بالمعنى الواحد معنى واحدا مركبا روعي فيه مطابقة مقتضى الحال اما باعتبار التركيب فلما عرفت من انه لم يجوزوا كون الالفاظ المفردة مفيدة للسامع معانيها الا فادية حذرا من لزوم الدور كما هو المشهور واما اعتبار رعاية المطابقة فلما مر من ان البيان شعبة من علم المعاني لانه باحث على وجه كلي عن كيفية افادة التراكيب بخواصها التي بحث في علم المعاني عن افادتها اياها انتهى كلامه وفيه بحث لان لزوم الدور على مدعى السكاكي انما هو في افادة المعاني الحقيقية الوضعية اذ المراد بالمعنى ههنا ما هو اعم من الحقيقي والمجازي وايضا انما هو في الموضوعات الشخصية لا النوعية والا فالمركبات موضوعة نوعا ايضا قوله على ايراد كل معنى يدخل في قصد المتكلم فان قلت المعاني التي يقصد اليها غير متناهية عرفا وان تناهى عقلا وكان الاحاطة بما لا يتناهى عقلا محال كذلك الاحاطة بما لا يتناهى عرفا فكيف يقتدر بعلم البيان على احاطتها قلت لا استحالة في الاحاطة بما لا يتناهى اجمالا كما في ساير العلوم قوله لان كل خفي فالواضح منه خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه فان قلت من قدر على ايراد المعنى الواحد بطريق في نهاية الوضوح وبطريق آخر في نهاية الخفاء عالم بالبيان مع عدم صدق التعريف عليه اذ لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في مراتب الوضوح قلت القدرة على ما ذكر بدون القدرة على الايراد بطريق متوسط بين النهايتين غير مسلم لعدم الشك ولو سلم فلا نسلم ان لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الوضوح لان اصل الدلالة العقلية لا تخرج عن وضوح ما وكذا لا تخرج عن خفاء ما للاحتياج الى سماع اللفظ والعلم بالوضع

النوعي قوله ان بعضها اوضح الدلالة قيل الوضوح صفة المدلول ووصف الدلالة بها تبعا وقيل لا صفة لها لاختلافها بالظهور في نفسها على حسب تفاوت اسبابها في القوة قوله ولا حاجة الى ذكر الخفا بل لا وجه له لان الخفاء من حيث انه خفاء لا يدخل تحت القصد والارادة قصدا او بالذات قوله يخرج ملكة الاقتدار على التعبير اي يخرج المذكور عن كونها مشمولة بعلم البيان وجزأ من مسماه والا فالملكة بالنسبة الى معنى واحد لا يصدق عليه الحد بطريق الاستقلال اصلا لان المراد بالمعنى جميع المعاني الداخلة تحت القصد والارادة ومن جملتها المعاني التركيبية قوله اوالحصر بتعريفه ووجه صحة ذلك التعريف ان يحمل على التجوز بذكر المسبب وهو المعرفة وارادة السبب وهو الاصول والقواعد او الملكة المبنية من تلك الاصول وتعريف المص خال عن هذا التجوز فلذا حكم عليه بالاولوية قوله ودلالة الاثر على المؤثر اقتصار في تمثيل الدلالة الغير اللفظية على نوعين منها مثلثة اشارة الى انحصارها في الوضعية والعقلية كما يدل عليه كلام الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع والمحشي على ما صرح به الاستاد المحقق في شرح المطالع وغيره من المحققين وجود الدلالة الطبيعية في غير اللفظية ايضا فان اخذ المستمع للنغمات الطيبة في الرقص على وزنها يدل على تأثير تلك النغمات في نفس ذلك المرتقص وعلى ان طبعه يقتضي ان يتحرك تلك الحركات اذا تأثر من طيب الحال وملك بهمة الاصوات وقس على ذلك عروض بعض الاوضاع لوجه المتالم وحاجته له عند شدة المه قوله اما ان يكون للوضع مدخل فيها او قد اجتمع الدلالة الوضعية والعقلية في لفظ واحد بالنسبة الى مدلول واحد لكن باعتبارين مثل القائل من وراء الجدار انا حي قوله بحسب مقتضى الطبع اي طبع اللافظ او اللفظ او طبع السامع كما حققه الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع قوله كدلالة اح على الوجع قيل هو بفتح الهمزة وضمها وسكون الحاء المعجمة المشددة يدل على التحسر واما الذي يدل على الوجع فهو بالضم لا غير قوله ثم عرفوا الدلالة الوضعية اللفظية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع قال الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع مستظهرا بما نقله شارح من عبارة الشفا طريق العلم باللفظ هو السمع ومحل ارتسامه الخيال وطريق العلم بالمعنى اللفظ ومحل ارتسامه النفس وفيه

بحث من وجوه اما اولا فلان حصر طريق العلم باللفظ في السمع مخالف لما ذكره سابقا من ان نقوش الكتابة دالة على الالفاظ واما ثانيا فلان اللفظ المسموع وان كان جزئيا ومحل ارتسامه الخيال لكن اللفظ الذي يدل عليه نقش الكتابة كلي لعدم اختصاصه بشخص مخصوص فمحل ارتسامه النفس لا الخيال فاطلاق القول بان ارتسام اللفظ هو الخيال مبني على اختصاص طريق العلم في السمع وقد عرفت ما فيه واما ثالثا فلان المعنى كثيرا ما يكون من الجزئيات المخصوصة ويكون محله الخيال والحق ان الشيخ بنى كلامه على الاكثر قوله لعدم توقفهما على العلم لا يخفى على المنصف ان المتبادر من قوله بالنسبة الى من هو عالم بالوضع الحصر وان القيود التي تذكر في التعاريف يجب ان يحمل على المتبادر منها ما امكن فلذا احترز بالقيد المذكور عن الطبيعية والعقلية فلا يتجه ما قيل من التوقف وان كان منتفيا عنهما الا انهما لا ينافيان العلم بالوضع بل كل منهما متحققة سواء وجد العلم بالوضع او لم يوجد فكيف يصح الاحتراز عنهما بهذا القيد قوله فاعترض بان الدلالة الخ قرر الفاضل المحشي الاعتراض على الوجه المشهور ونقل جوابا للرازي في شرح المطالع بتوضيح وتحقيق محصله انه تعرف بلازم الدلالة بالقياس الى المعنى وفيه بحث لانه لازم غير محمول والمشهور عندهم جواز التعريف بلا تأويل بعض تاويل آخر على انه اذا التجأ آخر الى انه تفسير باللازم الغير المحمول فلا حاجة الى اخراج الكلام عما هو المتبادر من كونه مصدرا من المبني للفاعل فان فهم السامع ايضا لازم لتلك الاضافة العارضة لاجل الوضع اعني الدلالة اللفظية الا انه اعتبر ما هو قريب من الدلالة بحسب اللزوم ولهذا عدل عما هو الظاهر ثم ان المذكور في شرح المطالع ان الوصف الناشي من الدلالة اذا قيست الى المعنى كون المعنى منفهما عند اطلاق اللفظ والمفهوم من كلام المحشي الفاضل فيه انه كون المعنى بحيث يفهم من اللفظ والفرق ظاهر فتامل قوله وجوابه انا لا نسلم انه ليس صفة اللفظ الخ قرر الفاضل المحشي هنا الجواب بتفصيل خلاصته ان فهم السامع من اللفظ ليس صفة له لكن صرح في مباحث التقابل من حواشي التجريد بان عدم اللازم عن المحل صفة للمحل قائمة به فبين كلاميه في كتابيه تناف صريح الا ان ما ذكر في حواشي التجريد نقل لكلام القوم لا انه مختاره قوله لان دلالته عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم الخ اي من جهة هي منشأ للزوم العقل

حاكما فيصح التعليل وسقط ما قيل ان التعليل غير واضح اذ لو لاحظه العقل
قطعا لاجزاء او لا كلا و لا اللازم و لا الملزوم فضلا عن الحكم بالاستلزام لكان
امر الدلالة بحاله فالصواب ان يقال في التعليل لان دلالته عليهما من جهة
الاقتضاء والاستلزام العقليين **قوله** واريد به الكل واعتبر دلالته آه انما
اعتبر الارادة مع انه مستدرك في بيان الانتقاض اذ يكفي ان يقال اذا كان اللفظ
مشتركا بين الجزء والكل ودل على الجزء بالتضمن يصدق عليها انه لتضح الكلية
والجزئية وما يتفرع عليهما زيادة الايضاح ولهذا لم يلحق لفظ الاعتبار في
قوله اعتبر دلالته آه فليفهم **قوله** وح ينتقض تعريف الدلالات بعضها
ببعض اي ينتقض تعريف الدلالات ببعض الدلالات لا الحدود بعضها وانما
لم يتعرض لانتقاض كل واحد من التضمن والالتزام بالآخر لعدم الاطلاع على
مثاله مع انه يمكن تصويره فيما اذا كان اللفظ موضوعا للكل وا حد من اللازم
والملزوم ولمجموعهما معا كما فصله في شرح الرسالة **قوله** فالجواب انه لم يقصد
تعريف الدلالات آه ولو سلم انه قصد التعريف لم يكن ايضا باس في ترك
قيد الحيثية لشهرته واستباق الذهن اليه كما ذكره في تعريف الحقيقة
والمجاز فلا انتقاض اصلا **قوله** فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد فيه
لا فائدة في هذه المقدمة اذ لا يتعين امكان اجتماع الدلالات بل انتقاض
تعريفها ويجوز ان يكون اللفظ ابدا متصفا باحدى هذه الدلالات مع انها
يصدق الدلالة الاخرى وانت خبير بان هذا راجع الى ما ذكره الفاضل المحشي
فليتامل **قوله** الا ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل فان قلت التضمن صفة
اللفظ لا كل فهم الجزء في ضمن الكل فكيف يكون التضمن نفس الفهم
قلت هذا من قبيل قولهم الدلالة فهم المعنى من اللفظ آه وقد سبق من الشارح
والمحشي توجيهه فلا وجه للاعادة **قوله** وانه اذا قصد الى فعله لا تضمنا
و لا التزاما قال الفاضل المحشي هنا بحث وبين وجه البطلان بتبسيط
وتفصيل لكن فيما ذكره بحث من وجوه الاول التضمن لما كان فهم الجزء
في ضمن الكل لم يكن الفهم الثاني وهو فهمه ملتفتا ومخطورا بالبال قصدا
بواسطة القرينة الدالة على انه المراد تضمنا اذ ليس في ضمن الكل وهو ظ
فلزم القول بانه مطابقة فان قلت يلزم ح ان يتعدد الدلالة مطابقة

وتضمنا

وتضمنا فلا يصح قول الشارح لا تضمنا قلت مراده بقوله صارت الدلالة مطابقة
لا تضمنا ان الدلالة عليه من حيث انه مقصود صارت كل كما يدل عليه السياق اذا
اريد بقوله لا تضمنا فقط وكذا القول في الالتزام وبالجملة لا شك في كون الفهم
الثاني دلالة وان كان بواسطة القرينة لان اهل العربية لا يشترطون في الدلالة
الكلية واذ ليس تضمنا لما ذكره ولا التزاما اذ ليس المفهوم خارجا عن الموضوع
فتعين كونه مطابقة الثاني ان ما ذكره من ان القرينة في مثل هذا المجاز لا تعلق
لها بالفهم بل بالارادة ينافي ما اشتهر بينهم في الفرق بين المجاز والمشترك
من ان القرينة في المشترك لدفع مزاحمة الغير وفي المجاز لفهم المعنى المجازي
حتى انهم اخرجوا المجاز عن ان يكون موضوعا بازاء المعنى المجازي باعتبار
في تعريف الوضع قيد بنفسه وادخلوا المشترك وقالوا الفهم في المجاز بواسطة
القرينة لا بنفسه بخلاف المشترك على ما سيجيء في بحث الحقيقة والمجاز الثالث
ان قوله ما ذكره الشارح من صيرورة الدلالة على الجزء واللازم مطابقة لا تضمنا
والتزاما مبني على مقدمتين احديهما ان اللفظ موضوع بازاء المعنى المجازي
وضعا نوعيا الثانية ان اللفظ اذا دل على شيء بالمطابقة التي هي اقوى لم
يدل عليه في تلك الحال باحدى الباقيين محل نظر لان مساق الكلام يدل
على ان نفي التضمن لعدم انفهام الجزء في ضمن الكل لانه لما لم يفرق بين
الفهم والقصد وكان القصد لا في ضمنه كان الفهم ايضا لا في ضمنه
فبالضرورة لا يكون تضمنا لا لعدم التفرقة بطه كما حققه الفاضل المحشي
فكون المقدمة الثانية مبني على ما ذكره الشارح ثم اللهم الا ان يقال مراد المحشي
ان مبنى ما ذكره على هاتين المقدمتين في نفس الامر وكلام القوم لا على ما
ذكره الشارح نفسه **قوله** لا نظهر انها مطابقة ام تضمن قال الفاضل المحشي قد يقال
انها مطابقة ولا يجوز ان يكون تضمنا فينتقض بها حد التضمن وكذا الحال في
اللازم والظ انه اعتراض عليه ففيه بحث اما اولا فلان هذا القائل صرح
بان حقيقة الدلالة التضمنية الدلالة على الجزء المراد وحقيقة الدلالة
الالتزامية الدلالة على اللازم المراد وقد حكم ايضا باستلزامهما للمطابقة
فمقتضى التصريح الاول كون الدلالة على الجزء المراد تضمنا وعلى اللازم المراد
التزاما ومقتضى الحكم الثاني كونها مطابقة فلا وجه لثبت القول بنفي الدلالة

التزاما

متمسكا فيه بالثانى وبالجملة لما جعل المجيب المذكور الارادة مدار الدلالة لم يتصور
له ان تعين احديهما فى الصورة المذكورة ولهذا قال الشارح انظر انها مطابقة
ام تضمن وهذا ظاهر جدا واما ثانيا فلان تعيين كون الدلالة فيما ذكر من
الصورتين مطابقة كان مبنيا على استلزام التضمن وكذا الالتزام اياها كما صرح
به فيما سبق حيث قال لا تضمنا ولا التزاما لاستلزامهما الدلالة المطابقة
على الكل او الملزوم وقد انتفت لانتفاء الارادة وما يلزمه من امتناع
اجتماعهما وقول الشارح انظر انها مطابقة ام تضمن مبنى على تسليم جميع ما
ذكر من توقف الدلالات على الارادة وما يلزمه من امتناع اجتماعهما
وبالجملة الكلام ههنا على التنزل فلا وجه للاعتراض قوله وغير ذلك
ما يجرى مجرى عرف خاص كما بين البخل والجود فى مقام التمليح والتهكم قوله
وكلام ابن الحاجب فى اصوله مشعر به عبارته هكذا ودلالته اللفظية
فى كمال معناها دلالة المطابقة وفى جزئيته دلالة التضمنية وغير
اللفظية الالتزام وقيل اذا كان ذهنيا قوله ويخرج كثير من معانى المجازات
والكنايات دالة على تلك المعانى بل الدال عنده عليها هو المجموع المركب
منها ومن قرائنها الحالية نعم من لم يشترط ذلك جعل الدال نفس تلك
المجازات والكنايات كذا ذكره الفاضل المحشى واعترض عليه المعترض بان
الدال على المعنى المجازى ان كان هو المجموع المركب من اللفظ والقرينة لم يكن المجاز
فى رايت اسدا فى الحمام مجازا فى المفرد بل يوجد مجازا فيه وهو خلاف
ما صرحوا به واجيب عنه بان المراد هو اللفظ المستعمل فى غير المعنى
الموضوع له ولا شك ان المستعمل فى المثال المذكور فى المعنى المجازى
الذى هو الرجل الشجاع انما هو لفظ الاسد ولا دخل للقرينة اعنى لفظ
فى الحمام فى ذلك الاستعمال انما هو لفظ الاسد ولا دخل للقرينة اعنى
لفظ الحمام الا لاجل فهم المعنى المجازى منه والحاصل انه لا يلزم من كون
القرينة جزءا من الدال على المعنى المجازى ان يكون المجاز هو المجموع
المركب لجواز ان يكون المستعمل فى المعنى المجازى هو اللفظ المستعمل
فقط وان كان الدال عليه المجموع المركب من اللفظ المستعمل ومن القرينة
فيكون المجاز مفردا وان كان الدال مركبا على انه لو سلم ما ذكره فحاله

فى مثال اسد فى الحمام فلا نم انه يلزم ان لا يوجد مجاز فى المفرد وانما يتم
ما ذكر فى القراين اللفظية لا العقلية وان جعلت القرينة العقلية
فى حكم لفظ تقديرى لان المجموع المركب من اللفظ والقرينة العقلية
ليس بلفظ والمجاز هو اللفظ فلا يكون المركب مجازا فضلا عن ان يكون
مجازا فى المفرد فصح لزوم ان لا يوجد مجاز فى المفرد قلنا قد سبق ان
اللفظ اذا استعمل فى الجزء الموضوع له لم يكن له للقرينة تعلق بفهم
المعنى المجازى بل بالارادة فاللفظ فى مثله مجاز مفرد فلا يلزم انتفاء
المجاز فى المفرد مطلقا فتدبر قوله بل لم يكن دلالة الالتزام اه
رده الفاضل المحشى بان لازم لازم الشىء وان كان لازما لذلك الشىء
لكن دلالة اللفظ على لازمه اظهر منه من دلالته على لازم لازمه
وقد حققه بما لا مزيد عليه لكن فيه بحث لانه انما يتم اذا كان لازم
لازم الشىء لازما له كما صرح به وليس بلازم سواء كان اللزوم بينا
بالمعنى الاعم او الاخص اما فى الاول فظ اذ كفاية تصور آ وتصور ب فى الجزم
باللزوم بينهما وكفاية تصور ب وتصور ج فى الجزم باللزوم بين ب
وج لا يستلزم كفاية تصور آ وتصور ج فى الجزم باللزوم بينهما بل ربما
يحتاج فى هذا الجزم الى اعتبار لزوم ب لالف ولزوم ج لب واما فى الثانى
فلان تصور الشىء انما يستلزم تصور لازمه تبعا غير ملتفت اليه
قصدا والمستلزم لتصور اللازم الثانى تصور اللازم الاول مقصودا
مقصودا ملحوظا فى نفسه اللهم الا ان يثبت لازم يستلزم تصوره
ولو تبعا غير ملتفت اليه قصدا تصور لازمه فى بعض المواد ولو
لم يكن فتامل قوله لا يتاتى بالوضعية اه فان قلت التفسير اوضح دلالة على
المقصود من المفسر مع اشتراكهما فى الدلالة الوضعية قلت التفسير
والمفسر انما يختلفان بكون احدهما دالا على الهيئة التفصيلية والاخر
على الاجمالية فالاختلاف فيهما راجع الى نفس المدلول لا الى الدلالة قوله
والا لم يكن كل واحد دالا اه لا شك ان الوضوح والخفاء معتبران الى السامع
فكذا الدلالة المراد ههنا اعنى الارشاد معتبرة بالنسبة اليه فلا يرد ان
يقال الدلالة معتبرة بالنسبة الى نفس الامر لا بالنسبة الى السامع فلا يلزم

لان عطف الايجاب يكون قيد المعطوف عليه قيد المعطوف لان المعطوف لايجاب يكون في حكم المعطوف عليه في جميع الاحكام فافهم

من انتفاء عليه بالوضع انتفاء الدلالة قوله مقام كل كلمة منها اى من جنس كلمات الكلام السابق قوله مايرادفها اى يرادف تلك الكلمات الكلمة الكل لا كل كلمة اذ ليس لها مايرادف كل كلمة قوله ويحتمل ان يكون بعض منها دالا فان قلت قوله ويحتمل معطوف على قوله لا يكون وهو مقيد بقيد متقدم عليه اعنى قوله وعلى التقديرين فيفيد احتمال كون البعض دالا على كل من التقديرين مع انه لا دلالة لشىء منها على احد التقديرين وهو ان لا يكون عالما بوضع شىء منها قلت قوله ويحتمل معطوف على مجموع القيد والمقيد والحاصل انه لوحظ التقييد اولا ثم العطف فيكون القيد جزءا من اجزاء المعطوف عليه لا حكما من احكامه حتى يلزم اشتراك المعطوف فيه وانما يلزم لو كان المعطوف عليه مقيدا بقيد سابق والفرق ظاهر فافهم قوله وقريب منه مايق آه الفرق بين الجوابين ان المعتبر في الاول التغاير بحسب الاطلاق والتقييد وفي الثاني التغاير بحسب الزمان قوله وقلة تكرر اللفظ على الحس والمعانى على العقل فان قلت الكلام في ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة وانتفاء الاختلاف بالوضوح والخفاء بالنسبة الى معنى واحد وضعى فلا مدخل لقلة تكرر المعنى على العقل ولا وجه لذكره قلت نعم المدعى ذلك لكن الدليل السابق كان عاما فانه كما يدل على انتفاء الاختلاف بالوضوح بالنسبة الى مدلول واحد وضعى كذلك يدل على انتفائه بالنسبة الى مدلولين وضعيين اعنى ان يكون دلالة لفظ على معناه الوضعى اوضح من دلالة لفظ آخر على مدلول آخر وضعى له والسوال على الدليل على انه يمكن ان يراد بقلة تكرر المعنى على العقل قلة تكرر معنى اللفظ من حيث انه معنى له فلو كان الكلام في الدالين على معنى واحد وضعى لكان ذكر قلة تكرر المعنى على العقل ايضا في محله قوله فيمكن تاديه ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة آه فيه مناقشة وهى ان دلالة الالتزامية دلالة اللفظ الموضوع للملزوم على اللازم ولا دلالة للازم من حيث هو لازم على الملزوم فتادية الملزوم بالفاظ موضوعة لتلك اللوازم المختلفة

المراتب

اى من كلمات السامع

اختلاف

كما يدل عليه قول ابن هرمة لا امتع العوذ بالفصال ولا ابتاع الا قريبة الاجل

المراتب ليست بطريق الدلالة الالتزامية اللهم الا ان يراد باللزوم التبعية وبالملزوم المتبوع وباللازم التابع ويلاحظ في كل منهما الملزومية بالمعنى المعتبر في دلالة الالتزام عند اهل هذا الفن فانا نفهم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنه الى كثرة الطبائخ ومنه الى كثرة الاكلة ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود اعنى الجود وينتقل من جبن الكلب الى كثرة ضربه ومنه الى كثرة الواردين ومنه الى كثرة الضيفان وينتقل من هزال الفصيل الى قلة لبنه ومنه الى كثرة الاكلة ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود كما يدل عليه قول ابن هرمة لا امتع العوذ بالفصال ولا ابتاع الا قريبة الاجل قوله فان قيل ينبغى ان يكون الامر بالعكس قد فهم من الكلام السابق ان دلالة الشىء على جزء منه اوضح من دلالته على جزء الجزء فالعكس المذكور بالنسبة الى هذا المفهوم الضمنى لا بالنسبة الى ما ذكر في الكلام صريحا من ان دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه كما وهم فيه بعض المحشين فان نسبة جزء الجزء الى الجزء كنسبة جزء الجزء الى الكل فغاية الامر ان يتحدا في مرتبة الوضوح لا ان يكون دلالة الكل على جزء جزئه اوضح من دلالة الجزء على جزئه والى هذا المعنى يشير كلام الفاضل المحشى في حاشيته فتامل قوله قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا الى قوله فكانهم بنوا ذلك رد الفاضل المحشى هذا الجواب ثم اجاب بجواب مطابق لقواعد القوم لكن في كلامه بحثا لان الاول لقائل ان يقول يجوز ان يكون مراد الشارح بالقوم اهل البيان لا الميزانيين وما ذكره الشريف بناء على ما ذهب اليه الميزانيون في هذا المقام غاية تخالف الاصطلاحين ولا باس به وجوابه ان ما ذكره اصطلاح جديد لا نقل عليه من اهل البيان فلا وجه لحمل الكلام عليه مع الاستشهاد بقول الرئيس في الشفا مما يصرح بان المراد من القوم المنطقيون الثانى انما ذكره في الجواب المطابق لقواعد القوم من ان الاختلاف الذى يوجد في التضمن ليس باعتبار فهم الجزء آه مما لا حاجة اليه في بيان تحقق الاختلاف

في دلالة التضمن وضوحا وخفاء اذ قد سبق منه في بيان تاتي الوضوح والخفاء في دلالة الالتزام على مذهب ارباب المعقول ان ترتب الملاحظات ولوازم الذات يفيد تفاوت الترتب في الوضوح فالدلالة على جزء الجزء اوضح من الدلالة على الجزء اللهم الا ان يريد ان الاختلاف المعتبر فيما بين القوم الموجود في التضمن ليس باعتبار فهم الجزء في ضمن ارادة الكل كما فصله لا انه يلزمه ما ذكره ان يلتفت الى الكل عند ارادة الجزء الجميع الاجزاء واحدا بعد واحد وفيه منع سنده ان الوجدان السليم **قوله** ومعنى النوع بالبال اه الواو للحال اي والحال ان معنى النوع بالبال معنى بالاجمال لا بالتفصيل ولا الا محصوله بالبال مفصله بدون حصول الجنس الخ والى هذا اشار بقوله ولم يراع النسبة بينهما في هذه الحال اي نسبته انه جنس له جزء من حقيقته والمراد عدم اعتبار التفصيل **قوله** وهو بعد موضع نظر وجوه النظر قد اورده الفاضل المحشي على الوجه الذي نقله من الشارح ان في الحاقات التي اوردها من عنده ابحاثا الاول ان قوله في توجيه مراد الشارح اولا نحن نتصور اختلاف في المطابقة الى قوله اذ لا اشعار في التعريف بهذا التقييد يدل على ان الاختلاف المذكور ليس بحسب الدلالة وليس مراد الشارح ما ذكر بل ان اختلاف الدلالة بالنظر الى اختلاف العلم بالوضع اختلاف بالنظر الى نفس الدلالة المطابقية لان معنى الاختلاف بالنظر اليها ان يختلف بسببها الدلالة فيختلف الدلالة ايضا بحسبه كاللزوم في الالتزام كيف ولو كان مراد الشارح ما افاده لما احتاج الى اعتبار الظن في الوضع اذ قد بين التفاوت سابقا على وجه يوجد في العلم الجازم الثاني ان قوله وبما تحقق لا يتصور في المطابقة اختلاف وضوحا وخفاء الا بحسب الاختلاف في العلم بالوضع يتجه عليه منع الحصر اذ يجوز ان يكون الاختلاف بحسب كثرة المؤانسة ونحوه كما سبق من الشارح الاشارة اليه فان قلت هذا راجع الى تذكر الوضع فيؤول الى العلم بالوضع قلت هذا الاعتبار ما يمكن ضبطه بالنسبة الى ارباب العلوم والصناعات واصحاب العرف الخاص واللغة لخاصته فعدم الانضباط ممنوع غير مسلم وبالجملة غاية الامر عدم انضباط خصوصيات مراتب العلو وهو لا يستلزم هجران المطابقة اذ يمكن الاطلاع على مراتب العلم

من اليقين

من اليقين والظن الجلي وما دونه بدلالة المقامات وان لم يحفظ قدر ما يوجد من الكيفية يقينا الثالث ان معنى قوله وبما تحقق اه انه لا نتوقف في بيان عدم تأتي الايراد المذكور في الدلالات الوضعية الا الى دفع المناقشة المذكورة فيما نقل عن الشارح بقوله اما اولا فكما ظن اذ قد صرح في هذا القول بان الاختلاف المذكور بحسب الاختلاف في العلم بالوضع فلا يدفع المناقشة المذكورة الا بتكلف ان قوله نعم اذا كان اللفظ مشتركا اه يخالف ما ذكره في شرحه للمفتاح من انه لا تفاوت هناك في نفس الدلالة بل هناك تزاحم يحتاج في دفعه الى قرينة وجوابه ان معنى ما ذكر في شرح المفتاح انه لا تفاوت في نفس الدلالة كما صرح به ومعنى ما ذهب هناك انه لما لم يكن في التعريف اشعار بذلك القيد القيد صح وجود التفاوت في المشترك بالنظر الى القرائن الخامس ان قوله وايضا لو سلم ما ذكره ذلك اه فقد اجاب عنه في شرحه للمفتاح بان التراكيب التي يدل على معانيها الوضعية فقط بمنزلة اصوات الحيوانات فلا اعتداد بالوضعية لا وحدها ولا مع غيرها **قوله** ثم ظاهر هذا الكلام بدلالة اه انما قال الظاهر هذا الكلام لانه بصدد حال المجاز مطلقا فيستفاد من مساق الكلام انه لا بد في كل مجاز من ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وليس عبارته نصا في هذا لان قوله ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له اه يقتضي مجازية هذا اللفظ لا اللفظية المذكورة في كل مجاز وهذا لا يصح اه انما قال ظاهره لان علاقة اللزوم وان كانت تذكر في بعض اقسام المجاز الا ان مرجع جميع العلاقات هذا اللزوم والحق ان هذا الكلام اه **قوله** وانت خبير لما فيه من الاضطراب قد بين الفاضل المحشي وجه الاضطراب الا ان في كلامه نكتة ينبغي ان يتنبه لها وهي ان قوله وله مراتب في الوضوح والخفاء مع ان دلالته مطابقية اه توجيه للكلام بناء على ما اختاره الشارح في شرح المفتاح من ان دلالة التشبيهات وضعية الا انه مختاره كيف وقد ذكره في شرحه للمفتاح حيث قال وما يقال من ان المقصود في التشبيهات هو المعاني الوضعية فقط ليس بشيء فان قولك وجهه كالبدر مثلا لا تريد به ما هو مفهومه وضعا

بل بيان ان ذلك الوجه في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى
لا ينافي ارادة المفهوم الوضعي وقد اشار اليه ههنا بما نقله من كلام كمال
الدين هيثم البحراني وعنونه بالفائدة فلا ينبغي ان يتوهم المخالفة
بين كلامه في كتابيه ولا يعترض عليه بان الفائدة التي نقلها عن
بعض الافاضل يفيد فساد ما ذكره اولا كما وهم فيه البعض بقي في
وجه الضبط الذي ذكره بحث وهو ان المعنى المراد في التشبيه على ما
ذكره اعني كون الوجه في غاية الحسن ليس مشابها للموضوع له انما المشابهة
بين الوجه والبدر فكيف يجعل كون العلاقة مشابهة مقسما
للتشبيه والاستعارة وجوابه ما ذكره نفسه في حواشي شرح المفتاح
من ان ارادة هذا المعنى متفرعة على تلك المشابهة فمن ثمة صح ان العلاقة
هي المشابهة **قوله** وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا آه قيل ليس مراده الاعتراض
على تعريف التشبيه اللغوي لشموله الامثلة المذكورة كما يدل عليه كلام
الفاضل المحشي فيما يستفاد من ظاهره اذ دخولها في تعريف التشبيه
اللغوي ليس بمحذور بل ملتزم وانما مراده التوطئة للاعتراض على
تعريف التشبيه الاصطلاحي الذي يستفيد من كلام المص كما يشير اليه
بقوله وينبغي ان يزاد آه ثم ورود الاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي
يتوقف على ان هذه الامثلة ليست منه وان قصد به المشاركة التي
هي لازم معناه وقد يمنع ذلك بناء على انهم عدوا قوله تعالى اتخذ
الهه هواه من قبيل التشبيه وكذا قول ابي الطيب فان تفق
الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال وسموا
مثالهما تشبيها ضمنيا فالظاهر منه ان مثل قاتل زيد عمرا
اذا قصد به التشبيه من قبيل التشبيه الاصطلاحي الضمني
وينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لا يخفى ان هذه الزيادة
يغني عن قيد على وجه الاستعارة آه فتامل **قوله** ان الاستعارة انما يطلق
حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية مراده بذكر المستعار له ههنا
ذكره على وجه ينبئ عن التشبيه لا مطلقا كما مر اليه الاشارة
في آخر احوال الاسناد الخبري **قوله** صالحا لان يراد به المنقول عنه

او المنقول اليه

(هامش: وعنوانه — ان توهم — كون — للمعنى — بقولهم — بها — لا يخفى)

او المنقول اليه لولا دلالة الحال ومحوي الكلام اراد بدلالة الحال القرينة الحالية
وبمحوي الكلام القرينة المقالية ثم الكلام مبني على ادعاء دخول المشبه
في جنس المشبه به حتى كانه من افراده يصلح له لفظه كما يصلح لافراده
الحقيقية واشتراط نفي القرينة انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقي
فلا يرد ان يكون اللفظ صالحا لارادة المنقول اليه وهو المعنى المجازي
على تقدير انتفاء القرينة غير مستقيم اذ المجاز مشروط بالقرينة المانعة
وقد يجاب ايضا بان عدم القرينة يوجب عدم الارادة لا عدم احتمال
الارادة وصلاحيتها اذ قد تقرر ان كل حقيقة تحتمل المجاز وان كان
احتمالا مرجوحا غير ناش عن دليل وهذا لا ينافي افادة الحقيقة القطع
بحسب الظاهر كما تقرر في الاصول وقال الفاضل المحشي في حواشي الكشاف
الظاهر ان الخلو شرط ارادة المنقول اليه وعدم الدلالة شرط ارادة
المنقول عنه ولو قدم المنقول اليه في الذكر لاصاب كل مشروط بشرطه
انتهى **قوله** واطلاق لفظ الاركان آه يعني مع خروجها عن التشبيه
المصطلح الذي هو نفس الدلالة فان قلت في التعريف امور ماخوذة في التعريف
غير الاربعة قلت الكلام في المقصود بالبحث لا في كل ما اخذ في التعريف
قوله لكنه قد استمر في التعريف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبرة
فيه بحث اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه النكهة التي هي رائحة الفم
بنفس العنبر الذي هو مشموم عرفي بل برائحته فلا يكفي التشبث بالعرف
في دفع التسامح بالكلية عن هذا المثال بالكلية يقال شممت بالكسر
اشم بالفتح اشم بالضم **قوله** لانه عدم الحيوة عما من شانه انما لم يقل
عدم الحيوة عمن اتصف بها مع انه الظاهر والمذكور في عامة الكتب
لانتقاضه بقوله تعالى وكنتم امواتا فاحياكم ولا اصل لحقيقة واما
انتقاض المفسرين بقوله تعالى لنحيي به بلدة ميتا فجوابه المصير
الى المجاز باتفاق اهل اللغة **قوله** واذا كان المحسوس اصلا للمعقول
فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا وللاصل فرعا وهو غير جائز
وقد يقال ليس كل محسوس اصلا لكل معقول فيجوز ان يكون بعض المعقول
اوضح واقوى عند العقل بواسطة كمال وضوح اصله الذي هو محسوس

(هامش: ان كون — القطع — اذ ليس المراد — وشممت بالفتح — والمشهور)

مخصوص فتشبيه محصوص محسوس آخر ليس باصل له قابو انحي مثل وضوحه
بذلك المعقول وجوابه ان وضوح المعقول اى معقول كان لا يبلغ درجة
وضوح المحسوس اى محسوس كان فضلا عن ان يكون اقوى منه فلا يصح
تشبيه المحسوس بالمعقول الا بطريق الادعاء والتنزيل وهو ظاهر عند المصنف
فتدبر قوله فدخل الخيالى يمكن ان يوجه انما جعلوا الخياليات من قبيل الحسيات
لانهما يشتركان فى ادراك الصور غير ان الحس يدركها بحضور المادة
والخيال بدونها قوله وهو المعدوم الذى فرض مجتمعا اه انما سمى هذا
النوع بالخيال لاجتماعه من صور محفوظة فى الخيال الذى هو خزانة الحس
المشترك الذى يتأدى اليه جميع المدركات الحسية قوله ولكنه بحيث لو ادرك
لكان مدركا بها اعترض عليه مولانا صدر بان المراد بالادراك المذكور
فى الشرط ان كان مطلق الادراك فالملازمة ممنوعة لان المحسوس قد يدرك
ادراكا عقليا بدون الحواس وان كان المراد الادراك بالحواس اتحد
الشرط والجزاء وجوابه ان المراد منه الادراك موجودا او الادراك بنفسه
لا بصورته فلا غبار بخلاف اللذة والالم العقليين محصل الفرق
بين اللذة العقلية والحسية ان الحسية ما يكون المدرك فيه العقل والمدرك
بالكسر من الحواس والمدرك مما يتعلق بالحواس واما العقلية فهى ما يكون
المدرك فيه العقل والمدرك من العقليات كالادراكات وقس على هذا الفرق
بين الالمين قوله وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك
كمال وخير من حيث هو كذلك تحقيق هذا التعريف ذكرته فى حواشى المواقف
فليطلب ثمة واعلم ان المص لما اقتفى اثر السكاكى فى التقسيم وايراد
الامثلة على اصل الفلاسفة عرفا ان الامثلة على ما هو عرفوا فالعهدة
فالعهدة فى ايراد امثال هذه التحقيقات عليهم لا على الشارح
فكادراك القوة الغضبية والشهوية القوة الغضبية هى مبدأ
الاقدام على الاهوال والشوق الى التسلط والترفع والقوة الشهوية
هى مبدأ جذب المنافع وطلب الملائمة من المآكل والمشارب
وغير ذلك من المشتهيات قوله لتكيف الذائقة اه مثال لما هو
كمال عند القوة الشهوية لا ادراك كما يتوهم من ظاهره قوله وهى

ادراكاتهما

ادراكاتهما المجردات اليقينية المجردات مفعول الادراك واليقينية
بالرفع صفة ادراكاتهما قوله فالمراد المعنى الذى اه نقل عن الشم
ان هذا اذا كان وجه الشبه امرا خارجيا اما اذا كان داخلا او تمام
ماهية الشئ فلا ينبغى ان يشترط هذا القيد اعنى زيادة الاختصاص
قوله والضمير لليالى او النجوم اراد بالليالى المستفادة من رب الدالة
على التكثير والتعدد المذكورة فى البيت السابق والاضافة فى دجاها
على تقدير ارجاع الضمير الى النجوم لادنى التلبس وهو كون النجوم بينها
هذا رواية فى نسخة مصححة من نسخة مقروءة على الشم بعد قوله او النجوم هكذا
والرواية الصحيحة دجاه والضمير لليل فى قوله ورب ليل قطعته بصدود
او فراق ما كان فيه وداع موحش كالثقيل تغتذى به العين
ونأى حديثه الاسماع الصدود الاعراض والباء فيه للملابسة
والضمير فيه لليل والفراق يعنى بحيث الوداع يستدعى سابقة التلاقى
فيه فعدمه المقتضى لعدم ذلك التلاقى عن اصله مورث لزيادة الملال
وموحش بالجر اى مورث وحشة صفة ليل كالثقيل اى كالرجل الثقيل
تغتذى به العين اى يكون ذا وسخ بمجرد رؤيته ويأبى اى يمتنع ولا
يقبل الاسماع حديثه الصادر عنه قوله ولو بطريق العكس اه هذا
اولى من اعتبار كل من التشبيهين اصلا على حدة كما فعله السكاكى لما
فيه من تقليل الاصول ومن جعل تشبيه السنة بالنور اصلا وتفريع
تشبيه البدعة بالظلمة عليه لما صرح به الشم فى بحث الاستعارة من ان
الظلمة اصل والنور طار عليه قوله بين الدجى صفة للنجوم لا ظرف له
للاشتراك وانما ظرفه قوله فى لونه اه قوله واعلم ان قوله سنن لاح
بينهن ابتداع من باب القلب لا يتعين القلب فى المصراع لاحتمال ان
يكون فى المصراع الاول والمعنى وكان النجوم بينها دجاها وكانه لم يذكره
لان النكتة انما يظهر فى هذا القلب الثانى كما بينه قوله حتى كان
البدعة هى التى تلمع من بينها لا يخفى ما فى اسناد اللمعان الى البدعة
التى هى كالظلمة من الركاكة وقيل لا يتطرقه فى الطرفين الى معنى اللمعان
بل الى مجرد الظهور وانما لم يجعل ابتداع مبتدأ خبره بينهن

والجملة صفة للسنين لان الظاهر لا حت قوله ونحو ذلك ما يفسد الكلام مثل
ان يكون في كلام وجوه من الاعراب بعضها مؤدية الى المعنى المراد وبعضها غير
مؤدية اليه فان حمل على الوجه المؤدي كان تقليلا للنحو مصلحا وان حمل على الجميع
كان تكثيرا له مفسدا قوله في كونها كرباسا لما او ثوبا او قطنا م فيه نشر على
ترتيب اللف وقد يعترض على كونه من القطن فضلا بانه مساويا للكرباس
اذ يصدق على ما لا ينسج بعد واجيب بعد التسليم بان الفصل يجوز ان يكون
اعم من النوع اذا كان فصلا بعيدا قوله حصول الجسم في مكان آه الصواب ان يقول
حصول العين في حيز بعد حصوله في آخر لان الجوهر الفرد متحيز عندهم وليس بجسم ولم يتمكن
والحيز عندهم فالحق التعميم المذكور اللهم الا ان يريد تعريف حركة الجسم لا تعريف
مطلقها قوله نظرا ان المقدار آه ان قلت فليعطف على الكيفيات حتى لا يلزم كونها
منها قلت سوق الكلام على تفصيل الكيفيات الى ما يدرك بالحواس نوعا نوعا
حيث شكل بالبصر او بالسمع آه يأبى خروج شيء من المذكورات في خلال التفصيل
عن تلك الانواع قوله وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت
الشكل الاستقامة والانحناء بمعان غير لحظ بحسب العرف حيث يقال فلان مستقيم
القامة ومنحنيها واما التحدب والتقعر فيمعنا انه بحسب الحقيقة ايضا فان الكرة
المجوفة سطحها مقعر او محدبا مع انه لا خط فيها بالفعل لعدم تناهي سطحيه
وضعا قوله كما في اوتار الاغاني الممتدة الاغاني في الاصل جمع اغنية بمعنى التغني
وهي بحسب متعارف اهل الآلة ذوات الاوتار كالعود والقانون ونحوهما او
المزامير ذوات النفخ كالبوق ونحوه قوله واصولها تسعة الحرافة والمرارة آه
الطعم لا بد له من فاعل وهو الحرارة او البرودة او الكيفية المتوسطة بينهما
ومن قابل وهو الكثيف او اللطيف او المتوسط بينهما واذا ضرب اقسام الفاعل
الفاعل في اقسام القابل حصل اقسام تسعة فيقسم الطعوم بحسبها فالحرارة
ان فعلت في اللطيف حدثت الحرافة وفي الكثيف حدثت المرارة وفي
المعتدل حدثت الملوحة والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت الحموضة
وفي الكثيف حدثت العفوصة وفي المعتدل حدثت القبض والكيفية
المتوسطة بين الحرارة والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت الدسومة
وفي الكثيف حدثت الحلاوة وفي المعتدل حدثت التفاهة هذا خلاصة

ماذكروا

ماذكروا
والحق ان مباحث الطعوم دعاوي خالية عن الدلائل كيف والافيون مر بارد
والعسل حلو حار والزيت دسم حار ولوجه آخر لا يحتمل المقام ذكرها قوله والقبض
الفرق بينهما ان القابض يقبض ظاهر اللسان وحده والعفص يقبضه وباطنه فالاختلاف
بالشدة والضعف ولهذا اعترض عليه بان الاختلاف بينهما ان اقتضى اختلاف
النوع فالانواع غير منحصرة في التسعة والا لم يقتض فلا معنى لعدهما نوعين قوله
والتفاهة فدق التفاهة لعدم الطعم ويسمى حقيقية وقد يكون لكون الجسم بحيث
لا يحس طعمه لكثافة اجزائه ولو تحلل منها شيء بمخالط الرطوبة اللعابية
فاذا احتيل في تحليله احس منه بطعم والمعدود من الطعوم هو الثاني على ما هو
المختار قوله من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات اما انها تفرق
المختلفات فلان فيها قوة مصعدة فاذا اثرت في جسم مركب من اجزاء مختلفة
باللطافة والكثافة ولم يكن الالتيام بين بسائطها شديدا في الفائدة
ينفعل اللطيف منه فيتبادر الى الصعود لا الطف فالالطف دون الكثيف
فيلزم منه تفريق المختلفات واما انها تجمع المتشاكلات فبمعنى كونها
معدة في ذلك لان الاجزاء بعد تفريقها يجتمع بالطبع فان الجنسية علة للضم
والحرارة معدة لذلك الاجتماع فنسب اليها كما ينسب الافعال الى معداتها قوله
والبرودة من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات ذكر الشيخ في الشفاء
ان البرودة تجمع المتشاكلات وغير المتشاكلات وهذا هو الحق فتامل قوله
وكون هذا الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء واما عند غيرهم فالملاسة
استواء وضع الاجزاء والخشونة عدمه فليستا الا من الاعراض النسبية
والصلابة هي الاستعداد الشديد نحو الانفعال فهي من الكيفيات الاستعدادية
واللين عدم الصلابة عما من شانه ذلك قوله كالبلة والجفاف قال الفاضل
المحشي البلة الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام والجفاف تقابلها وفيه نظر لانه
صرح في حواشي التجريد بان البلة بمعنى الرطوبة على سطوح الجسم المبتل جوهر
فلا يصح عدها من الكيفيات والجواب ان البلة وكذا الرطوبة قد يطلق على
الكيفية المقتضية لسهولة الالتصاق ايضا وان اردنا في هذا المعنى في
الرطوبة بجريانها على سطوح الاجسام وهذا هو المراد مما ذكره المحشي هنا
والمذكور في تلك الحواشي معنى آخر يرد تصريحه في حواشي الطوالع بان الوصف

بردة

بالجريان يمنع الحمل على الكيفية قوله واللطافة والكثافة المشهور ان اللطافة التي يعتمن الملموسات بمعنى رقة القوام والكثافة التي تعد منها ما يقابل المعنى المذكور وقال بعضهم اللطافة بهذا المعنى عين الرطوبة وكذا الكثافة عين اليبوسة قوله على الاستعمال موضوعاته أي آلات تتصرف بها سواء كانت خارجية كما في الخياطة او ذهنية كما في الاستدلال قوله وهو حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام هذا باطل لا يلائم قوله في تعريف الحلم ان لا يحركها الغضب بحركة للنفس لا نفس حركتها فاما ان يبنى على ظاهره تغير الغضب على الشارح والمراد انه حالة توجب حركة النفس بسبب تلك الحالة ارادة الانتقام او يراد بقوله لا يحركها اسباب الغضب وقد يوفق على تقدير كون الغضب نفس الحركة المراد ان الحلم اطمينان للنفس بحيث اذا حصلت فيها حركة هي الغضب لا يجعلها متحركة بحركة اخرى قوله كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب المفهوم من كلامه ان الحمل الاعتبارى الواقع في المفتاح على الاعتبارى المحض والنسبى على الاعتبارية والنسبى فيكون تقديره قوله وبين اعتبارى نسبى وبين اعتبارى محض وبين اعتبارى وقال الفاضل المحشي في شرح المفتاح لما كان اكثر الاوصاف الاعتبارية نسبية لان النسب والاضافات باسرها لا وجود لها في الخارج عندهم عطف النسبى على الاعتبارى عطفا قريبا من العطف التفسيرى قوله كاتصاف الشيء بكونه مطلوبا والعلم مثال للنسبى فان مطلوبية المطلوب ليست وصفا متقررا في ذات المطلوب بل هي وصف اعتبره العقل بالنسبة الى الطالب القائم بالنفس قوله او كاتصافه بشيء تصورى وهمى محض مثال للاعتبارى المحض وفي هذا التمثيل تنبيه على ان العقلى في وجه الشبه يتناول الوهمى كما يتناوله في الطرفين قوله وبهذا يشعر لفظ المفتاح اه اى بعموم ما هو بمنزلة الواحد الحقيقة الملتئمة من امور مختلفة والهيئة المنتزعة من عدة امور يشعر لفظ المفتاح حيث قال وجه الشبه اما ان يكون امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة او اوصافا اه قوله وفيه نظر كما ستعرفه اى في هذا التعميم المستفاد من المفتاح وقد نظر لما ذكره في بيان قوله والمركب الحسي اه وحاصله ان الحقيقة الملتئمة كالانسانية مثلا من قبيل الواحد

دون المنزل

حقيقة الطرفين

دون المنزل منزلته وفي جوابه ان المراد من الحقيقة الملتئمة حقيقة للطرفين ملتئمة من كثرة الالتئام بحسب اعتبار المتكلم انضمام بعضها مع بعض وقصده الى مجموعها حتى يصير تلك الكثرة باعتباره كشيء واحد وقد صرح بهذا المعنى في الوصف حيث قال واما اوصافا مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة قوله والمتعدد الذي يتركب منه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف الذي يقتضيه النظر الصائب انه لا يتركب الحقيقي من الحسي والعقلي نعم قد يتسامح في الامر على المسامحة ويعد الانسان في العرف مركبا من نفس مجردة وبدن مادي فالاختلاف المذكور انما هو في المركب الاعتبارى دون الحقيقي بالمعنى الذي توهمه الشارح قوله والحسي طرفاه حسيان لا غير اى وجه الشبه الحسي طرفاه حسيان لا غير وهذا الحكم اعني وجوب حسية الطرفين جار في وجه الشبه المركب من الحسي والعقلي ولذا لم يندرج في قوله الحسي طرفاه حسيان اما الجريان فلان تحقق وجه الشبه في الطرفين يستدعي تحقق كل من جزئيه فيهما والحسي لا يتحقق في العقلي ولا يقوم به واما عدم الاندراج فلان وجه الشبه هو المركب وجزء وجه الشبه ليس بوجه فلا يصدق على الجزء وجه الشبه الحسي ولا على المجموع لانه وجه شبه عقلي لان المجموع المركب من المحسوس والمعقول من حيث انه مركب مجموع لا يكون الا معقولا قوله ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي الظرفان اعني قوله بالوجه العقلي وقوله بالوجه الحسي في موضع الحال والعامل فيهما ما في اعم اى التشبيه كائنا بالوجه العقلي اعم منه كائنا بالوجه الحسي قوله وتقدير السؤال اه يريد ان تقرير السؤال بقياس مفصول النتايج مركب من قياسين اولهما من الشكل الاول مؤلف من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية وثانيهما من الشكل الثاني مركب من موجبة كلية صغرى هي نتيجة القياس الاول وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية هي المدعى وهو ان لا شيء من وجه الشبه يجيء ابدا قوله يابى ان يكون هو غير عقلي اظهار الضمير اعني هو لدفع توهم رجوعه الى التحقيق قوله لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر قسما فيكون وجه الشبه واحدا حسيا سقط ثلاثة وهي كون الطرفين عقليين وكون المشبه به عقليا والمشبه حسيا وعكسه وبكونه

مركبا حسيا سقط ثلثة ويكون المتعدد حسيا سقط اخرى وبكونه مختلفا ثلثة اخرى

قوله وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع بل المسموع هو الخفي وجوابه ان المراد بالخفاء ههنا ما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثله فلا تسامح فيه نعم التسامح موجود في طيب الرايحة ولذة الطعم لان المشموم هو الرايحة لا طيبها والمذوق هو الطعم لا لذته فالوجه ان يجعل الخفاء بمعنى الخفي وان يجعل اضافة الطيب الى الرايحة من اضافة الصفة الى الموصوف اى الرايحة الطيبة وكذا الكلام في لذة الطعم بل الحق انه لا احتاج في التوجيه المذكور في الخفاء ولا تسامح اصلا لان المراد بالخفاء ههنا ما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثله

قوله والجرعة هي على وزن الجرعة وقد يترك همزته فيقال جي مثل كرة كما قالوا للمراة مرة

قوله مختصة بذوات الانفس اى الانفس الناطقة بقرينة آخر كلامه والا فللاسد نفس حيوانية

قوله واذا قلت للرجل القليل المعاني المغاني بالغين المعجمة جمع مغنى على انه مصدر ميمي بمعنى الغناء بالفتح وهو النفع

قوله فبالعلم يوصل الى الحق آه اندفع بهذا ما قيل القم لان العلم ليس بضروري الايصال فالمناسب ان يفسر الهداية فيما مر بالدلالة على ما يوصل لكن لم يفسر فسر بالدلالة الموصلة ليصلح مبالغة في مدح شان العلم ووجه الاندفاع ان العلم ليس بضروري الايصال الى العمل لكنه ضروري الايصال الى الحق والفرق بينه وبين الباطل والامر بين علما فتامل

قوله وفي وحدة بعض الامثلة تسامح آه جوابه انه لم يقصد في شيء من تلك الامثلة الى هيئة منتزعة عن عدة معان حتى ينافي الوحدة بالمعنى المراد ههنا بل قصد في كل منهما الى معنى واحد لكنه قيد بمعنى آخر جعل تابعا وتتمة له ولم يعتبر بين التقييد والتركيب فتامل

قوله وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة قد تقدم منا في اول الفن الاول انه يجوز ان يراد بالعلم المشبه بالجبوة الاصول والقواعد ولا يجوز ان يراد الادراك فليتذكر

قوله ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل لان العقل آلة الادراك كما ان الملكة كذلك

قوله بمعنى انه يكون آه وقيل عليه علم كونه الشيء منتزعا عن عدة اشياء هي مادة له والاجزاء لا ينافي انتزاعه عن عدة اشياء هي طرفاه وهذا مدفوع بما سيحققه الفاضل المحشي في بحث الاستعارة التمثيلية ويستدل عليه من ان الانتزاع من عدة اشياء مطلقا يستلزم تركيبا المنتزع وان الشارح صرح بذلك

قوله محل نظر هذا هو النظر الذي اشار اليه في مفتتح تقسيم وجه الشبه الى الواحد وغيره بقوله وفيه نظر ستعرفه وقد اشرنا الى جوابه

هناك

هناك والحاصل ان الهيئة المركبة قسمان قسم ينتزع من الاشياء المختلفة وقسم ينتزع من الاوصاف المختلفة لشيء واحد كما ذكره الشارح فاشار صاحب المفتاح الى الاول بقوله اما حقيقة ملتئمة والى الثاني بقوله واما اوصافا لا فساد فيه فليفهم

قوله اجيحة ابن الجلاح لفظ اجيحة بحائين مهملتين مفتوحتين بينهما ياء ساكنة والجلاح بجيم المضمومة ولام مشددة وحاء مهملة

قوله وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى الكاف في مثل قوله كما ترى ليس للتشبيه بل لمجرد التقييد والمراد ان اتصاف الثريا بمشابهة العنقود امر جلي لا خفاء فيه ولو كان قوله كما ترى متاخرا عن قوله كعنقود ملاحية لكان اظهر في افادة هذا المعنى وفي اعرابه كما ترى وجوه منها انه خبر مبتدا اى هذه التشبيه ظاهر ظهور المحسوس المشاهد لا خفاء فيه ومنها انه حال من الثريا او صفة بجعله في حكم المنكر او بجعل الصفة في حكم المعرف اى الثريا كالثريا الذي ترى كونه على ذلك الوصف كانك ترى ومنها انه في موقع المصدر اى ظهر ظهورا مثل ما تراه

قوله وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت قال ابن قتيبة في ادب الكاتب لا اعلم اهو لغة فيه ام ضرورة وقال شارحه الدينوري وليس بفصيح

قوله اى بفتح نون النور بفتح النون الزهر

قوله فكانه اراد بمقدار تخصص مجموع مقدار الثريا لما ذكره الشيخ لئلا يلغو ذكر الكيفية والمراد بمجموع مقدار الثريا والعنقود مجموع مقدار الثريا من طوله وعرضه ومجموع مقدار العنقود من طوله وعرضه لا مجموع مقدار الثريا ومقدار العنقود

قوله وسيجي ان المفرد قد يكون مقيدا آه دفع لما يتوهم من ان المشبه به وهو عنقود ملاحية حين نور كذا مركب لا مفرد

قوله كان مثار النقع آه المثار بضم الميم اسم مفعول واضافته الى النقع من اضافة الصفة الى الموصوف اى النقع المثار

قوله فقد اخل بكثير من اللطايف المراد من اللطايف ما سيذكره من المعاني المختلفة وسر اختيار الماضي بها ان تلك المعاني انما يفهم اذا جعل المشبه به الليل الذي تهاوى حال كونه مقارنا له وهذه المقارنة انما يستفاد من صيغة المضارع الدال على الحال واما اذا جعل ماضيا فالمتبادر هو التشبيه بليل تهاوى كواكبه في الزمان الماضي بالنسبة الى الحال

تهادى

تنبيه اي ليس مقصودهم بان قوله من جانب متعلق بقوله كان اظهر واسنخير هو من جانب النقع الذي هو من جانب بالليل الذي

اعتبار التشبيه وبهذا ظهر ان تفسير الفاضل المحشي في شرح المفتاح تهاوي كواكبه بقوله اي تساقطت ليس كما ينبغي فانه يشير الى جعل تهاوي ماضيا **قوله** بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد الياء واما بضم الهاء فهو بمعنى الصعود **قوله** من جانب قيل قوله من جانب متعلق بكل واحد من النقع والليل ولو قال تشبيه الشاعر اعتبار هذا التشبيه من جانب واعتبار ذلك التشبيه من جانب وليس المراد جانب المشبه والمشبه به فتامل **قوله** في حكم الصلة للمصدر اقحم لفظ الحكم ولم يقل صلة للمصدر اشارة الى صريح الصلة لاسم المفعول وكونها صلة للفعل الحقيقي الذي في ضمنه اعني المصدر حكما **قوله** فهو لم يقتصر اي العجاج النقع وسل السيف اي اخرج والاغماد جمع غمد وهو غلاف السيف وترسب من رسب الشيء في الماء رسوبا اي سفل وجعله من رسب السيف اي مضى في الضريبة لا يلايم قوله تعلو وقوله ولا ارتفاع ولا انخفاض وفي بعض النسخ ترسو من رسا اقدامهم في الحرب اي ثبتت والاول اظهر واحتدام الحرب اشتداده يقال احتدام النار بمعنى التهب واحتدم صدره فلان غيظا ويوم محتدم شديد الحر **قوله** بل هو مما يتعلق به معنى الاثارة اي تعلق المقارنة والمصاحبة الا انه ينسحب عليه حكم الاثارة كما ينسحب عليه لكن في المثال المذكور حكم الضرب **قوله** ما يجيء في الهيئات ظاهر هذه العبارة يفيد ان وجه الشبه يجيء في الهيئة الا انه نفسها مع انها المراد كما صرح به الشارح ودل عليه بيان المص الموصل في الموصل بالهيئة فلا بد ان يق هنا من قبيل اعتبار العام في الخاص كما يق الحيوان يجيء في الانسان اي يتحقق فيه وهذا التكلف انما يلزم من تغيير عبارة الشيخ فانها يفيد بيان حال التشبيه وضمير يجيء فيها عائد الى التشبيه لا الى وجهه فيفهم هنا كون الهيئة وجه الشبه بلا شائبة تعسف **قوله** احدهما ان يقترن بالحركة غيرها في التركيب احتاج الى هذا التقدير اذ لا عائد في الجملة الخبرية الى المبتدا لان فاعل يقترن هو غيرها والضمير في غيرها عائد الى الحركة فيبقى المبتدا اعني احدهما بلا عائد فلا بد ان يقدر لفظ فيه اي ان يقترن فيه بالحركة غيرها فيه او يجعل اللام في بالحركة عوضا عن المضاف اليه اي بحركتها فيحصل

الربط

الربط بلا احتياج الى تقدير فيه نعم يحتاج الى جعل الاضافة لادنى التلبس وهذا ايضا انما يلزم من تغيير عبارة الشيخ لان ضمير يقترن فيها عائد الى المبتدا بلا احتياج الى تكلف الرابط لانه لا بد ان يقدر المصدر لعين الصريح المتولد من ان المصدرية في قوله ان يقترن بالحركة غيرها باسم الفاعل ليصح حمله على المبتدا الذي هو عبارة عن وجه الشبه وهذا التقدير لازم في عبارة الشيخ ايضا لكن لا يرفعه في الموضعين انما هو اذا جعلنا قوله على وجهين بمعنى انه على نوعين ان كلا منهما هو قسم من الهيئة نفسها واما اذا قلنا معناه انه مشتمل على صفتين فلا لزوم لان كلا من الاقتران والتجرد صفة الهيئة ولا حاجة ايضا الى اعتبار الرابط في كلام المص لان الخبر عين المبتدا فتامل **قوله** اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجيء في الهيئات اه لفظ ما في قوله مما يزداد ليس عبارة عن وجه الشبه حتى يلزم فيه ما لزم في عبارة المص بل هو عبارة عن الاحوال اي من الاحوال التي يزداد بها التشبيه دقة هذه الحال وهي المجيء المذكور **قوله** والثاني ان تجرد هيئة الحركة اعادة لفظ الهيئة اعني عن ذكر ضمير عائد الى المبتدا لاتحادها مع المبتدا **قوله** والشمس كالمراة في كف الاشل لم يرد بالاشل المفلوج بل المرتعش اذ في كفه يؤدي المراة الهيئة المقصودة **قوله** مع تموج الاشراق من وضع الظاهر موقع المضمر اذ مقتضى الظاهر ان يقال مع تموجه وهو حال من الحركة اي كائنة تلك الحركة زمان تموجه **قوله** بدا له اذا بلغ ومصدره ممدود يق بدا له بداء والمعنى ظهر له راي غير الاول اشارة الى ان فاعل بدا ضمير راجع الى الراي المعلوم بدلالة المقام **قوله** فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها اه تعليل لمعنى الكلام اي تشبيه الشمس بالمراة فيما ذكر من الهيئة لان الشمس اذا احد الانسان اليها يعلم جريها اه **قوله** بحذف الهمزة اي قلبت الهمزة ياء ثم فعل به ما فعل بقاض **قوله** فانطباقه مرة وانفتاحا اه الفا للسببية كانه جواب للسائل عن وجه الشبه بين البرق والمصحف وقيل بمعنى لام للتعليل كما صرح به الشيخ في دلائل ثم الانطباق والانفتاح لحقيقي للسحاب الذي يخرج منه البرق لانه ينفتح فيخرج منه البرق ثم ينطبق فيلتئم اجزائه ولعل انفتاح البرق ظهوره من خلال السحاب

اجزائه

منتشر اضوءه وانطباقه انضمام اجزائه بحيث يضمحل عن الابصار بالكلية

قوله ومن لطايف ذلك قول الشاعر في صفة الرياض حفت بسرو اه ضمير حفت اي احيطت راجع الى الرياض والسرو شجر معروف واحده سروة والقيان جمع قينة وهي الجارية مغنية كانت ام لا وبعض الناس يظن القينة المغنية ولبس كذلك وقوله تلحفتا اي تغطت حال من القيان او وصف لها ان جعلت اللام فيه للعهد الذهني وفي ايثار تلحفت على تلبست ايماء الى اخضرار السرو بتمامه فان اللحافة ما يستر المراة من راسها الى قدمها وخضر الحرير من اضافة الصفة الى الموصوف ونصبه بحذف الجار وايصال الفعل اي بخضر الحرير وقوله على قوام في موضع الحال من ضمير تلحفت وقوام الرجل بفتح القاف قامته وحسن طوله والفاء في قوله فكانها للتعقيب والترتيب يعني اذا حصل تشبيه السرو بالقيان فتنبه للتشبيه الثاني و الواو في والريح جاء تميلها للحال وتذكير جاء مع ان الريح مؤنث سماعي قال الله تعالى ريح فيها عذاب اليم تدمر كل شيء بامر ربها باعتبار تاويلها بالمذكر كالهواء الهاب وتميلها حال من ضمير جاء او خبر جاء بتضمينه معنى الصيرورة والخجل بفتح الجيم مصدر اما بالكسر فهو صفة مشبهة لا يناسب المقام والمعتد لذكر ان بكسر الدال لان حركة ما قبل حرف الروي لا يلزم رعايتها ومن وجوه لطائفه ما فيه من التفصيل الدقيق وذلك لانه راعى الحركتين التهيؤ للدنو والعناق وحركة الرجوع الى اصل الافتراق وادى الى ما يكون في الثانية من سرعة زائدة تادية لطيفة لان حركة الشجرة المعتدلة في حال رجوعها الى اعتدالها اسرع لا محالة من حركتها في حال خروجها عن مكانها من الاعتدال وكل حركة من يده كمن الخجل فهي تدعو اسرع من حركة من يهم بالدنو لان انزعاج الخوف ابدا اقوى من انزعاج الرجاء كذا في الايضاح قوله من جبلة الله لا من جبلة الانسان كانه اشارة الى دفع الظاهري بين قوله مجدولة وبين قوله لم يجدل قوله قول الشاعر في صفة مصلوب كانه عاشق اه والبيت للاخطل والصفحة الجانب والمراد هنا اليد وقيل الخد وقيل العنق وهو المناسب للمصلوب والنعاس هو ما يتقدم النوم من الفتور

فان النوم

و لَقَدْ اَطْمَعَتْني بالتبسم وَصْلُها ❊ فلمّا سَالْتُ اَعْرَضَتْ وَتَوَلَّتِ ❊ كما ابرقت قوما عطاشا غمامة ❊ فلما رأوها اَقْشَعَتْ وَتَجَلَّتِ ❊ ابر بلند خولت بسر از رونكارها ❊ خلق در انتظار له باران شود نشد

فان النوم تفهم ريح تقوم من اغشية الدماغ فاذا وصلت الى العين فترت فاذا وصلت الى القلب نام واللوثة الاسترخاء والبطؤ والتمطي التمدد وفي تشبيه المصلوب الذي لا اثر للحيوة فيه بالمحب الذي بنحل جسمه وهو يمد صفحته لاجل توديعه لطائفة لايمائه الى ان المحب في هذه الحالة في حكم الاموات بل اكثر موانع الحيوة فيه اكثر حيث جعله مشبها به قوله ثم لم يحملوها اه اي لم يعملوا بما فيها فذكر العمل بلفظ الحمل على طريق المشاكلة او لانهم لما لم يعملوا بها كانهم لم يحملوها جعل حاملهم كلا حمل لعدم عملهم قوله وان الحمار جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه اراد بجهل الحمار عدم انتفاعه لان الجهل يستلزم عدم الانتفاع فذكر الملزوم واريد اللازم وهو المنفي في جانب المشبه ايضا وبهذا يندفع ما يقال ان الذين حملوا التورية عالمون بما فيها فكيف يستقيم قوله وكذا في جانب المشبه وقد يجاب ايضا بان المراد بقوله وكذا في جانب المشبه انه روعيت فيه امور ثلثة يناسب هذه الامور لا انها عينها واجيب ايضا بانه لا يلزم وجود وجه الشبه في الطرفين تحقيقا بل يجوز التنزيل والتمثيل فالحال ههنا بالنسبة الى الحمل والجهل نظرا الى الذين حملوا التورية كذلك اشكال قوله بق ابرق القوم في كجمال الدين في شرح الايضاح ابرق ابرق الغيم فيها اي ظهر لهم برقا فان اراد استعمال هذا بلا طريقة الحذف والايصال فلا بد من النقل عن الثقاة وان اراد الاستعمال بتلك الطريقة عاد الى ما ذكره الشارح ولا نزاع فيه قوله فلما راوها اقشعت بق اقشعت الريح السحاب فانقشعت اي صار ذات قشع كاب كبة فاكب والهمزة ههنا للصيرورة لا للمطاوعة اذ لم يجئ افعل مطاوعا لفعل بل مطاوع قشع وكب انقشع وانكب كما صرح به الزمخشري في تفسير سورة الملك زيادة ترشح الترشح جعل الفم فالباء في قوله باتصال ليست الباء التي تدخل في المشبه به ليست الباء صلة للتشبيه بل للالة كما في كتبت بالقلم قوله فان قيل هنا يقتضي اه حاصل السؤال انه يلزم مما ذكرته في البيت ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة الذهن قبيل المتعدد تشبيها مركبا وليس كذلك وحاصل الجواب منع اللزوم وابداء الفرق بين التشبيه المذكور في البيت وبين التشبيه المتعدد في المثال المذكور على سبيل التوضيح واراد بالواحد في قوله تشبيها واحدا ما يقابل المتعدد

المشبه بالعقل

يصدق على ما هو بمنزلة الواحد قوله زيد يصفو ويكدر الكدر ضد الصفو باب طرب
وسهل قوله وليس في قولنا يصفو ويكدر الى جمع الجمع بين الصفتين واما ان احدهما
لا يدوم على ما ذكر في السوال فانما يستفاد من التنافي بين الصفتين لا من نفس
الكلام وبهذا التقرير يندفع اعتراض جمال الدين في شرح الايضاح بان لا اعتبار
في قولنا يصفو ويكدر علم دوام احدى الصفتين ومعناه ان زيدا ينتقل
من احديهما الى الاخرى كان ذلك زيدا على الجمع بينهما لان الانتقال من احديهما
الى الاخرى امور وراء ثبوتهما قوله ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه
المصطلح قال جمال الدين في شرح الايضاح بعد نقل كلام الش والجواب عنه ان
اي حقيقة التشبيه حاصل فيها وان لم يسم في الاصطلاح تشبيها والمولف
يريد به التمثيل في حقيقة التشبيه فلا يضر ما ذكرتم وفيه نظر اذ ليس غرض الش
الا التنبيه على ان هذا المثال ليس من التشبيه المصطلح واذا سلم المجيب ذلك
فرجعا بالوفاق وليت شعري لاي مقدمة من مقدماته صارت مندفعة
بما اجاب قوله احدهما انه لا يجب فيها ترتيب الظ من كلامه وجوب الترتيب
في كل تشبيه مركب وفيه تردد ويمكن ان يكون حاصل الفرق ان التشبيه
المتعدد لا يجب فيه ترتيب اصلا وفي المركب قد يجب فيكون هذا الفرق بالنظر الى
بعض المواد والله اعلم قوله فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لم يذكر
وجه التشبيه في المثال مع انه مذكور في الايضاح وهو الشجاعة في الاول والجود
في الثاني والمضاء في الثالث لظهوره قوله اي نزو الذكر على الانثى قيل ان الغراب
يخفيه وقيل ليس له الا المطاعمة وفي كلام على حمل بعض ان صح ما نقل عنه
انه لا سفاد في الطاوس فليس اغرب من مطاعمة الغراب قوله بواسطة
تمليح او تهكم التهكم يكون بملاحظة جانب المشبه بخلاف التمليح
كذا في شرحه للمفتاح وبالجملة التمليح بالنظر الى حال السامع مطلقا
والتهكم بالنظر الى حال المشبه بخصوصه فليتذكر قوله ولان قوله هو
حاتم مثال للتمليح ليس فيه التصريح دون التهكم ليس في شرح العلامة سوى
انه رد على من يجوز كون مثال ما اشبهه بالاسد للتمليح وليس فيه تصريح
بان لا مثال ما هو حاتم انما هو للتمليح فقط الا ان الش لما اورد
مثالين بعد ذكر ان التشبيه قد ينتزع من نفس التضاد بواسطة

تمليح

تمليح او تهكم وهما تشبيه بالاسد للجبان وانه حاتم ثان للبخيل ورد العلامة
على تجويز كون المثال الاول للتمليح فهم منه انه يجوز كون المثال الاول للتمليح
فهم منه انه يجوز كون المثال الثاني للتهكم فما معنى قوله للتهكم فقط
كما في المثال الاول قوله قال الامام المرزوقي في نقل مقالته اشارة
الى ان قول المص بواسطة تمليح او تهكم بلفظ او ليس لامتناع الجمع لجواز
الجمع مثل الافراد قوله اتاني من ابي انس وعيد البيت لشقيق بن سليك
الاسدي سل على زنة المجهول والغيظ الغضب الكامن وفي بعض
النسخ بغير الضحاك هسلح على زنة المعلوم بمعنى اذاب والضحاك
اسم ابي انس كذا ذكره الامام المرزوقي وقيل الضحاك ملك من الملوك
الماضية وقتلها افريدون الملك اطلق على ابي انس تمليحا وهزوا
قوله كان للتشبيه اي لانشاء تشبيه اسمها بخبرها قوله لان الخبر
في المعنى هو المشبه اي لان الخبر الواقع في موقع المشبه به متحد في
الواقع بالاسم الواقع موقع المشبه فلا معنى للتشبيه للزوم تشبيه
الشيء بنفسه قوله والحق انه تستعمل عند الظن اه وقال الكوفيون
والزجاج كان تجيء للتحقيق ايضا وانشدوا عليه فاصبح بطن مكة
مقشعرا كان الارض ليس بها هشام اي لان الارض فلا يجوز ان يكون
تشبيها لانه ليس في الارض حقيقة والتعليل انما جاء باعتبار
جواب عن السؤال عن العلة مقدر واجيب بان المراد بالظرفية
الكون في بطنها لا الكون في ظهرها والمعنى في ظهرها انه كان
ينبغي ان لا يقشعر بطن مكة في دفن هشام فيه كانه لانه بها
كالغيث وبانه يحتمل ان هنا ما قد خلف من يسد مسده قوله
اي في الحاق نحوها يريد ان الكلام على طريقة الكناية كما تقرر في قولك
مثلك لا يبخل الا ان في الكلام مقدرا قوله اي حالهم وقصتهم العجيبة
الشان المثل في الاصل بمعنى المثل وهو النظير وكذا المثيل كشبه
وشبيه ثم نقل الى القول السائر الممثل مضربه بمورده ثم استعير
للقصة اي الحال والصفة اذا كان لها شان وفيها غرابة
وانما صح هذه الاستعارة لانهم يضربوا امثالا ...

للتشبيه الا ان فيه غرابة من بعض الوجوه قوله او كصيب من السماء الصيب فيعل من صاب يصوب اي نزل ويطلق على المطر وعلى السحاب ايضا قوله ولا بمفرد آخر يتحمل التقدير مثل ان يقدر كمثل ماء او تقدير كنبات ماء على ان الثاني لا يصح لان المثل بمعنى الصفة وصفة الحيوة الدنيا لا تشبه بذات النبات قوله من انصاري الى الله الآية الانصار جمع نصير بمعنى الناصر كشريف واشراف وجمع الناصر نصر كصاحب وصحب على قياس راكب وركب وجمع صحب اصحاب كفرخ وافراخ قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح معنى من انصاري الى الله من جندي متوجها الى نصرة الله فالاضافة في انصاري من اضافة احد المتشاركين الى الآخر كانه قيل من الانصار الذين يختصون بي ويكونون معي في نصرة الله ولو كان معناه من ينصرني مع الله لم يطابقه الجواب اعني قولهم نحن انصار الله اي نحن الذين ينصرون الله اللهم الا ان يقدر مضاف اي نحن انصار نبي الله انتهى كلامه فان قلت يجوز ان يجعل قولهم نحن انصار الله من اضافة احد المتشاركين الى الآخر اي نحن جند الله ننصرك معه فاي توجيه للتوجيه في الاضافة الاولى واي وجه للحصر في قوله اللهم الا ان يقدر مضاف قلنا ما وجه الترجيح وهو ان ما ذكرته يقتضي صرف الكلام عن ظاهره في موضعين الاول يا ايها الذين آمنوا كونوا انصار الله حتى يلائم التشبيه المقصود من سوق الآية الكريمة مع انه صرف قبل الحاجة والثاني في قوله نحن انصار الله وفيما ذكره ذلك الفاضل صرف واحد بعد الحاجة الداعية واما وجه الحصر فهو الحمل على الاضافي بالنسبة الى ابقاء الكلام على ظاهره وعدم التاويل بوجه ما على ما قال قوله والحال والزمان مقدر كقولهم اتيتك خفوق النجم هذا مذهب جمهور النحاة وعند ابي علي الفارسي ان المصادر تقع في الازمان فيجعل لسعة الكلام زمانا على طريق حذف المضاف والخفوق الغيبوبة قوله بان الآية ح لا يكون نظيرا اذ المشبه به ح يكون مذكورا لا مقدرا

قوله

صفته ر
صفته ده

قوله ويستلزمه قولهم نحن انصار الله المراد بالاستلزام الانتقال من ذلك القول الى ذلك الكون لا الاستلزام العقلي اذ حواري الرجل صفوته وخلصانه الحواري وهو البياض الخالص وقيل كان اصحاب عيسى قصارين يحورون الثياب اي يبيضونها اوتي هو خلصاني وهم خلصاني اي خالصتي يستوي فيه الواحد والجمع والخلص كالخدن مثل الخلصان قوله واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا الآية اي بين لهم وصف ما يشبه الحيوة الدنيا في زهرتها وسرعة زوالها او صفتها الغريبة فلا ينبغي ان يعرج عليه تعرج فلان على المنزل تعريجا اذا جلس مطمئنا عليه والتعريج على الشيء الاقامة عليه قوله قال صاحب الكشاف فلو طلب هذه الضمائر مرجعا ففيه بحث وهو ان الصورة المنتزعة عن الصيب وما بعده لا يصح تشبيهها بها بل المشبه به الصورة المنتزعة عن ذوي الصيب معه فتقديره ذوي ضروري ويمكن دفعه فتدبر قوله ومما هو بين في هذا قول لبيد اي في ان ما يلي الكاف ليس بمشبه به وانما كان ينطق هذا المعنى لان تشبيه الناس بالديار مما لا يصح اصلا بخلاف تشبيه الحيوة الدنيا بالماء وايضا مما يقدر هناك مضاف اي كمثل ماء بقرينة ذكره في المشبه به والواو في قوله واهلها بها حالية واهلها مبتدأ وبها خبره ويوم حلوها ظرف لهذا الخبر وبلاقع خبر مبتدأ محذوف اي وهي بلاقع والبلاقع جمع بلقع او بلقعة وهي الارض القفر التي لا شيء فيها وفي الحديث اليمين الفاجرة تدع الديار بلاقع وغدا ظرف لبلاقع لما فيها من معنى الفعل ولا يجوز ان يكون خبرا لان الامتناع الخبر بالظرف عن غير الحديث وهذه الجملة الثانية ايضا حال عن الديار والعامل فيها معنى التشبيه اي يشبهون الديار حال كونها كذا وبعد البيت المذكور وما المال والاهلون الا ودائع ولا بد يوما ان ترد الودائع وما المرء الا كالشهاب وضوئه يحور رمادا بعد اذ هو ساطع قوله وفي كون الفعل منبئا عن التشبيه آه يمكن ان يرتقى لما استفيد الحمل من الفعل ابنا وذكا الفعل عن التشبيه البتة لان كون زيد والاسد منصوبين لا يوجب الحكم في علمت زيدا اسدا قائلا ولو قيل الله ينبي عن حال التشبيه من القريب والبعيد لكان اصوب ان قلت فليحمل كلام المتن على حذف المضاف اي ينبئ عن حاله قلت

فليحمل المحقق ولا سد

قوله ما تجلة في قوله ويوم كظل الرمح البيت لشرمة ابن الطفيل او لابن الطثرية وبعده

لدن غدوة حتى اروح وصحبتي ... عصاة على الناهين شم المناخر

كان ابا ريق الشمول عشية ... اوزّ باعلى الطف عوج الحناجر

لما كان

بل يكون المناسب ح ... لم يذكر هذا الكلام في بحث احوال التشبيه فنا
والغرض منه في الاغلب يعود الى المشبه التشبيه بمنزلة القياس في اثبات
شيء على آخر كان الوجه ان يكون الغرض منه عائدا الى المشبه به الذي هو
كالمقيس ولذا كان عوده اليه اغلب واكثر وايضا المشبه محكوم عليه
وسوق الكلام في كل حكم لبيان امر المحكوم عليه قوله فلا استبعاد في ذلك
لان المسك بعض دم الغزال هذا اشارة الى رجاء بالشرط محذوف قائم سبه
مقامه قوله او مقدارها اي اذا ... حال المشبه به دون المشبه واما
تركه لظهوره مما ذكره اولا قوله مرفوع معطوف على بيان امكانه لا مجرور معطوف
على نفس امكانه اذ لا معنى له قوله وتقوية شانه الضمير في شانه راجع
الى المشبه والشان بمعنى الحال فقوله تقوية شانه بمعنى تقوية حاله قوله
من لا يحصل من سعيه على طائل الطائل الفائدة يقال هذا امر لا طائل
فيه اي لا غناء ولا مزية وعلى يحتمل ان يكون زائدة كما في قوله الكريم
وابيك يعتمد ان لم يجد يوما على من يتكل فطائل فاعل يحصل ويحتمل
ان لا يكون زائدة ففاعل يحصل ضمير راجع الى الموصول كما هو الظ ويضمن
معنى يطلع قوله لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها لان النفس في مبدأ
الفطرة خالية عن العلوم ثم بعد احساسها الجزئيات بواسطة الآلات
وتنبهها لما بينهما من المشاركات والمباينات اجمالا تحصل لها علوم
كلية هي العقليات قوله مما يجده في قوله وكظل الرمح البيت لشرمة
ابن الطفيل او لابن الطثرية وبعده لدن غدوة حتى اروح وصحبتي
عصاة على الناهين شم المناخر كان ابا ريق الشمول عشية اوزّا
على الطف عوج الحناجر المراد بدم الزق الخمر وعنا حال منه اي تناول
دم الزق صادّا عنا او لعنا متعلق بقصر المزاهر جمع مزهر وهو العود
الذي يضرب به ويقال بالفارسية چار پاره واصطكاكها ضرب
بعضها ببعض وفي الصحاح اصطباق بدل اصطكاك وهو الفرس
الذي يسمع له صوت والغدوة ما بين صلوة الغداة وطلوع الشمس
فاذا لم ينون يكون معرفة كسحر واذا نون يكون نكرة والرواح نقيض
الغدوة والصحبة هنا جمع صاحب مثل فرهة وفارة والشم

جم

شبه اوانى الخمر وقد فرغت وابتلت بطيور ماء اجتمعت عشية باعلى الطف معوجة
الجناجر

جع اشم من الشمم وهو ارتفاع في قصبة الانف مع استواء اعلاه والمناخر
جمع منخر وهو ثقب الانف وشمم الانف كناية عن الرفعة والرياسة ق
الشمول الخمر ... القبول الخمر والاوزة بكسر الهمزة وفتح الواو وتشديد
الزاي المعجمة البط قد جمعوه بالواو والنون وقالوا اوزّون والطف
اسم موضع بناحية الكوفة والعوج جمع اعوج والحناجر جمع حنجرة وهي
الحلقوم ومثلها الحنجور شبه اواني الخمر وقد فرغت وابتلت
بطيور ريا فاجتمعت عشية باعلى الطف معوجة الحناجر قوله
ظللنا عند باب ابي نعيم ظللنا المعنى بما دخلنا في النهار السالفة
ناجية مقدم الضيق قوله من انشاد قوله اذا ما القى بين عينيه عزمه البيت
البيت لسعدين ناشب ومطلع القصيدة تدسبق وهو قوله
ساغسل عني العار بالسيف جالبا علي قضاء الله ما كان
جالبا وبعده ولم يستشر في رايه غير نفسه ولم يرض الا قائم
السيف صاحبا المراد بالعزم المعزوم عليه وتنكب بمعنى تنكب
اي انحرف وانتصاب جانبا اما على الظرفية اي في جانب وعلى الحالية
اي متجنبا قوله اعرف واشهر لا على الاطلاق بل يكفي ان يكون كذا بالنسبة
الى السامع فان الامر متفاوت بحسب الرسوم والعادات وقلما يوجد
وصف يعم امر اشتهاره كل الناس قوله نقله لا امتناع وقوع المشبه به
وقوله نقله مفعول له لتشبيه مجم او لا براز وقوله لا امتناع مفعول له
لنقله واللام زائدة وغاية وليست ظرف تعليل لنقل الامتناع قوله عند
حضور المشبه به مع المشبه فيه بحث لان الاستطراف الناشي من
ندرة حضور المشبه به مع المشبه كما في حديث التنفيح لا نقل فيه
لصورة النادر الى كثرة الوقوع اصلا لانه لا يحصل الا عند الاجتماع
فلا وجه للذكر قوله اي ليستطرف استطراف النوادر ورده الفاضل
المحشي في شرح المفتاح بان ليس بحسب لفظ المفتاح في قوله ليستطرف
تقييد بكونه لنقل الامتناع بل هو مطلق لفظا فالتعبير عن استطراف
الندرة بانه مثل لما ذكر من الاستطراف لا يخلو عن شناعة وفيه نظر
لان العلامة يحتمل ان يعتبر لفظ المثل مقحما او يجعل الاشارة

بنفس الى نفس ليستطرف واما التفصيل الذي ذكره فما آل الامر واحد قوله ه
قيل معناه بمثل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول فيه حذف مضاف
اى من امتناع تعريف المجهول بالمجهول ولفظ المثل في هذا التوجيه
مقحم بلا شبهة كما صرح به الشريف في شرح المفتاح ورد هذا التوجيه
باستلزامه ان يكون المشبه به في التشبيه الاستطرافي اما اعرف بوجه
الشبه او اقوى منه وكيف يلزم ذلك مع ان المشبه به كلما كان ابعد
حضورا في الذهن كان الاستطراف اقوى وبالجملة معلوم ان البحر المذكور
ليس اعرف بالهيئة المشتركة ولا اقوى فيها من الفحم فيه جمر موقد وانت
خبير بان اللزوم المذكور لا يختلف باختلاف تفسيرات قوله بمثل ما ذكر
لان قوله او لهم معرض الاستطراف داخل في معرض قوله حيث قوله لم يصح
الواقع جزاء لانتفاء كون المشبه به اعرف واخص واقوى كذا ذكره
الفاضل المحشي في شرح المفتاح قوله ولا يبعد ان يكون آه يعني لما
لم يكن قول السكاكي ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه
واقوى حاله كليا لانه لا يكون الا فيما يكون التشبيه لزيادة التقرير لا
يبعد ان يكون مراد السكاكي آه بقي ههنا شي وهو ان المفهوم المتبادر
من قوله نعم لا بد فيما يكون للتزيين او التشويه او الاستطراف ان يكون
المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح هو قوله ولا يبعد آه
ان يكون المراد بجهة التشبيه وهي الغرض منه هو الاستحسان مثلا
مع ان الغرض نفس التزيين مثلا والفرق ظاهر فتامل قوله وجه بجدوية
بسلجة جامدة آه المجدة ما عليه آثار الجدري والسلجة ابرة تقربها
اى تقبها بالمنقار والديك بكسر الدال وفتح الياء جمع ديك وفي لفظ قد
اشعار بان اثر النقر باق في السلجة ثقلها لانه يزول بالزمان وانما
اشعر بقربه لانه للتقريب قوله ولازوردية الواو بمعنى رب واللازورد
بالزاء المعجمة لخالصته لان التي اثرت صورة الشيء لا يستعمل
في كلام العرب قوله يجوز ان يريد بها آه ويحتمل ان يبقى اليواقيت على
حقيقتها ويكون الاضافة بيانية لا بمعنى اللام كما في الاول قوله
ضعفن بها اى ضعفت تلك القامات من حملها وانحنت بسبب

وانحنت

نقلها

ثقلها والضمير للازوردية قوله لمشاهدة عناق العناق بكسر العين المهملة
مصدر بمعنى المعانقة قوله غض يزف الغض الطري ويزف بالفاء من زف
لونه اى برق وتلألأ قال الشاعر لا بزتك هل ضممت اليك ربا
قبيل الصبح او قبلت فاها وهل زفت عليك قرون ربا زفيق
الاقحوانة في نداه قوله كان مثل النفوس آه قيل هو من وضع الظاهر
موقع المضمر اذ الظاهر ان يؤتى بضمير راجع الى الطبايع قوله كتشبيه
الجايع آه حكى ان قاضي سجستان دخل على الصاحب بن عباد فوجد
الصاحب متغنيا فاخذ يمدحه حتى قال وعالم يعرف بالسجزي اشارة
الى ندمائه بان يجوا انما ستطرف كل منهم حتى اتى النوبة الى شريف
في البين فقال اشتهي من النقل الى النفس من لحم فامر الصاحب بان
يقدم له مائدة قوله وهذا الكلام محل نظر ربما يتكلف ويتى بالناقص
التناقض في الجملة ولو في الاعرفية والاتمية لا التناقض في وجه الشبه
فقط يرد ان يوتى ان بيان الاهتمام غرض عايد الى المشبه به ولا حاجة فيه
الى ادعاء الكمال قطعا ولا يلزم الكمال حقيقة وهو ظ قوله فمن مثل
ما في الكاس عيني تسكب فان قلت قوله فمن مثل يدل على التشبيه
وقوله تشابه على التشابه فيتناقضان قلت لم يقصد بقوله فمن
مثل التشبيه المقابل للتشابه كما لا يخفى على المتامل ولو سلم يجاز فقد
صح بجواز التشبيه عند ارادة الجمع بين الشيئين في امر فاول الكلام
اسلوب والثاني اسلوب آخر فلا مخالفة قوله امن عبرتي آه قيل قد
تقرر عندهم ان العطف بام يقتضي العلم بثبوت احدهما لا
وان يطلب التعيين فترتيب قوله فوالله ما ادري آه على البيت
السابق يقتضي ان يكون المطلوب تعيين ان المسيل اما الخمر او العين
او تعيين ان المشروب اما العين او الخمر فنظم البيت لا يفيده فالوجه
ان يقال ان يحمل المصراع الاول امن الخمر التي اسبلت بها جفوني ام من
عبرتي اشرب او المصراع الثاني اي ام اسبلت بعبرتي التي اشرب و
الاقرب ان المعادلة باعتبار اقامة الملزوم مقام اللازم لان المشروب
ان كان عبرته كان المسيل ايضا هي وهو نظير قوله تعالى افلا تبصرون

امانا فان الاصل ام تبصرون فاقيم السبب مقام المسبب لانهم اذا
قالوا له انت خير كانوا عنده بصيرا او صرح به سيبويه قوله من غير قصد
الى المبالغة آه انما لم يذكر علم القصد الى بيان الاهتمام ومع انه من جملة
ما يوتى فيه بالتشبيه لانه اقل الاغراض من المدة المذكورة وجودا كما اشار
الى ذلك في المفتاح بقوله وربما كان القصد آه قوله لوجب جعل الغرة
مشبها والصبح مشبها به قال بعض الافاضل الظاهر ان مراده كما تكلم يدل
عليه ما نقله من كلام الشيخ انه يجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به
من غير ان يجوز العكس كما قال الشيخ فمتى اريد شيء من ذلك لم يستقم
اى العكس بقرينة ذكره عقيب قوله فان العكس يستقيم في التشبيه الا ترى
الى قول الشارح لانه اريد في ذلك فان قلت كيف ذلك وقد يجوز العكس
العكس ايضا اذا قصد المبالغة وايهام الاتمية قلت مراده لا يستقيم
العكس على الحقيقة وارادة الاتمية لالحاق الناقص بالكامل حقيقة
لا ادعاء فان اريد المبالغة وايهام الاتمية والحاق الناقص
بالكامل ادعاء لتعين العكس ولا يستقيم الاصل فتنبه لذلك فانه
قد وقع للشريف ههنا ذهول انتهى وقد يوجه حمل الشريف
كلام الشارح على ما ذكره بان مساق كلامه على الاشارة الى الحكم التشابه
المقابل له مطلقا فالمناسب ان يتعرض لنوعي التشبيه لان مدار
الفرق بين التشابه والتشبيه هو ان المبالغة في وصف مقصود في الثاني
دون الاول فليس مقتضى التشابه تعين المشبه والمشبه به بخلاف
التشبيه اذ كلما قصدت المبالغة فيه حقيقة او ادعاء لزم تعينهما
ضرورة وانت خبير بان نقل كلام الشيخ يؤيد ما ذكره ذلك الفاضل
قوله قال الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول هذا انما يوجد
في بعض النسخ وانما لم يذكر الشيخ عدم القصد الى بيان الاهتمام مع انه
من جملة ما يوتى فيه بالتشبيه لانه اقل الاغراض المذكورة وجودا كما اشار
الى ذلك في المفتاح بقوله وربما كان القصد آه قوله او جمع وصفين
قيل الظاهر انه عطف على الصورة وقوله على وجه يتعلق بالجمع السابق و
يحتمل ان يكون معطوفا على الجمع السابق ويكون اشارة الى

الحكم

الى الحكم بالتشابه بين الهيئتين فيكون الجمع الاول اشارة الى ما هو احسن
اعني ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه والثاني الى ما هو غير الاحسن فقوله
على وجه متعلق بالجمع الثاني والظاهر انه في الاصل حال من ضمير حتى
الراجع اليه الى الوجه قوله فان العكس يستقيم في التشبيه اى يستقيم
في التشبيه الواقع في باب التشابه اى من غير ان يعد تشبيها مقلوبا
والظاهر ان التعليل المذكور لما يفهم من الشرطية المذكورة يعني ان الاقتصار
على الجمع المذكور اذا لم يقصد المبالغة او الحاق الناقص بالكامل اذ لو
اريد شيء من ذلك لم يقتصر على الحكم بالتشابه لتنافي لازميهما لان
الثاني يقتضي جواز العكس من غير ان يعد تشبيها مقلوبا والاول يقتضي
عدم الجواز بقي فيه بحث وهو انه لا قصد الى المبالغة في بيان الامكان
الامكان والحال والمقدار بل في التزيين والتشويه ايضا من غير استقامة
العكس قوله فان المشبه وهو الشمس غير مقيد فان قلت المشبه هو
لا مطلقا بل حال حركتها فيكون مقيدا قلت الحركة انما يلاحظ في وجه
التشبيه فلا يعتبر قيدا للمشبه فتدبر قوله مؤتلفة متفرقة في
اديم السماء آه المؤتلفة المتلألأة واديم السماء وجهها وزرقتها
ايضا نصب على المصدرية قوله والمشتري قدامه جملة اسمية وقعت
وقعت حالا والعامل معنى كانه في شبابك الرفعة اى محل عالي الرفعة
من قبيل جد جده حال من المشتري باعتبار الضمير العائد في قدامه
الراجع الى المشتري او خبر بعد خبر والمراد رفعته في المنظر بان يكون
مثلا في النصف الشرقي المشرق ويكون المريخ اقرب الى المشرق والا
فالمريخ في الفلك السادس والمشتري في الخامس وقد اسرجت صفة
المنصرف قال الفراء تسكين الميم في شمعة وشمع من كلام المولدين
والاصل الفتح قوله فانه لو قيل المريخ كالمنصرف آه يعني ان
تشبيه المشتري بالشمعة المسرجة وان صح باعتبار الهيئة
الناشئة من حصول شيء احمر اللون خلف شيء ابيض اللون متلألئ
متلألئ بينهما مسافة قريبة الا ان تشبيه المريخ بالمنصرف
عن دعوة لا يصح قوله وهو القول والمذهب الجزل اى ادبا بالجزل القوي

غيرك

وبالجزل العقيم لانه في اللغة بمعنى غير الركيك **قوله** وكذا تشبيه الشاة الجبلي لم يقل الجبلية لان التاء المثلة في الشاة للوحدة لا للتانيث والتانيث وكذا التذكير انما يستفاد من الصفة **قوله** زهر الربى الربى جمع ربوة وهي ما ارتفع من الارض والظم من نوله فنقصت باخضرارها انه جميل الزهر على النبات اما مجازا مرسلا او استعارة **قوله** ولا يخ هذا عن تسامح لا قوله مقبرة بعد ليل مقمر كما صرح به نفسه تعدد وشايبة تركيب وجوابه ان الوصف او الاضافة لا يمنع الافراد لما سبق ان المراد بالتركيب هو الهيئة المنتزعة من عدة اشياء والمشبه به ههنا ليس كذلك **قوله** وايضا تقسيم آخر للتشبيه لم يعد تشبيه المتعدد بالمتعدد قسما مقابلا من الاقسام السابقة بان يق واما تشبيه متعدد بمتعدد لانه تشبيه المفرد بالمفرد حقيقة فلا معنى لجعله قسيما له **قوله** رطبا بعضها ويابسا بعضها لا يخفى ان رطبا ويابسا حال من قلوب الطير والعامل فيه معنى التشبيه المستفاد من كان فالجمه ان الحال يجب ان يكون مطابقة لصاحبها في التذكير والتانيث وقد انعدمت ههنا حيث لم يقل رطبة ويابسة فاشار اليه بقوله رطبا بعضها ويابسا بعضها الى دفعه لكن ظاهره يقتضي لزوم حذف الفاعل وابقاء رافعه ولا يجوز البصريون ولا بعض الكوفيون اللهم الا ان يريد ان تفصيل الحال لفظا يستدعي تفصيل صاحبها معنى وهو يجوز ترك تانيثها فان الرطوبة بالنسبة الى بعض واليبوسة بالنسبة الى آخر والاظهر ان يق التقدير قسما رطبا وقسما يابسا **قوله** اي قول المرقش الاكبر المرقش التزيين والتحسين ويق انه سمي مرقشا بهذا البيت واسمه عوف بن سعد من بني سدوس واما المرقش الاصغر فهو من بني سعد **قوله** فتشبيه التسوية سمي به لان المتكلم سوى بين شيئين او اكثر في التشبيه **قوله** فتشبيه الجمع سمي به لان المتكلم جمع بين شيئين فصاعدا في المشبه به وان كان المشبه بهما على التفاوت **قوله** اغيد مجدول مكان الوشاح الغيد النعومة يق امرأة غيداء وغادة ايضا اي ناعمة والاغيد الوسنان المائل العنق والوشاح ينسج من اديم عريضا ويرصع بالجواهر تشده المرأة

بين عاتقها

بين عاتقها وكشحيها يق وشاح واشاح واشاح بالكسر والضم فاراد بمكان الوشاح الصدر وقيل الخاصرة **قوله** كانما يبسم عن لؤلؤ ضمن يبسم معنى يكشف فعداه بعن **قوله** يفتر عن لؤلؤ رطب يق افتر عن اسنانه اذا تبسم بحيث يظهر اسنانه ق اللؤلؤ الرطب الجيد المستخرج عن الصدف والطلع من الكم وهو نوع ابيض ينشق عنه الكفري وحبب الماء النفاخات التي تعلوه **قوله** اتتني بالامس ابياته آه عللته بالشيء الخفيف كما يعلل الصبي بشيء من الطعام والروح بالفتح نسيم الريح والروح الراحة ايضا وبرد الشباب بضم الباء من قبيل لجين الماء اي الشباب المشبه بالبرد وهو الثوب في الطراوة والنظارة وقيل هو بفتح الباء بمعنى النوم فان نوم الشباب اطيب من نوم الشيخوخة ولا اولا كلهم والامان الامن وفي بعض النسخ الافان جمع الحية افنية جمع فناء الدار وهو ما امتد من جوانبها والاول انسب اماني جمع وهو جمع امنية وعهد الصبا زمانه والدنان جمع دن وصفها صفوها خالصها و القيان جمع قينة وهي الامة كما سبق قوله غير حقيقي اي غير متحقق حسا ولا عقلا **قوله** ولا بد ان فيه تمثيله فقد اكتفى الشيخ في التمثيل بان لا يكون الوصف متحققا حسا ففي التمثيل اربعة مذاهب وما ذكره الزمخشري اعم من الكل قوله فمنه ما هو ظاهر وجهه فظاهر هو المتن وقوله وجهه من الشرح ولم يرد ان فاعل ظاهر محذوف اذ قد سبق في بيت امرئ القيس كان قلوب الطير آه ان البصريين وبعض الكوفيين لا يجوزونه بل مراده ان اسناد الظهور الى المجمل مجازي وانما المراد ظهور وجهه فما ذكره مآل المعنى لا توجيه التركيب فتدبر **قوله** مصمتة الجوانب المصمتة التي لا جوف لها **قوله** بنيها الكملة قال صاحب الكشف ان جعل ما بعدهن الاسماء القابا كان قوله الكملة تغليبا وان كانت صفات فلا اشكال وفيه نظر لان كونه القابا لا ينافي اتصافهم بالكمال حتى يجعل الكملة على التغليب ولعله اراد احتمال التغليب وان كان ظاهر عبارته يأباه **قوله** وهم ربيع الكامل آه قيد الشارح الكامل والوهاب بالرفع على انهما صفتان لما سبقهما والحفاظ والفوارس بالجر على الاضافة لانهما لا يصلحان

للوصفية لعدم جواز حملهما على سابقها **قوله** تكلتهم ان كنت اعلم تكلتهم على صيغة الحكاية والثكل فقدان المرءة ولدها **قوله** اي من المجمل فان قلت ذكر الوصف يشمل المجمل والمفصل فلا وجه لتخصيصه بالمجمل قلت بل له وجه اذ لا يذكر الوصف المذكور في المفصل لان المراد به هو الوصف المشعر بوجه الشبه على ما صرح به ويشعر بذلك ايض ذكر الطرفين المشعر باعتبار الحيثية كانه قيل وصف احد طرفي التشبيه من حيث هو كذا والمفصل ايض ما ذكر فيه وجه الشبه فلو ذكر الوصف فيه يلزم توهم التكرار وهو مستقبح في نظر البلغاء **قوله** لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة اي لا يدل عليها بخصوصها اذ لا دلالة للعام على الخاص **قوله** لان وصف الحلقة بكونها مفرغة الظ ان فيه تسامحا فان الوصف المشعر بوجه التشبيه هو قوله لا يدرى اين طرفاها ولا يدخل في ذلك المفرغة بل هي قيد للمشبه به لا يصح التشبيه بدونه اذ ليس المشبه به هو الحلقة المطلقة بل الحلقة المفرغة كما لا يخفى فتدبر **قوله** ستصبح العيس بي والليل عند فتى والعيس بالسين المهملة فاعل ستصبح والليل معطوف عليه والباء في بي للتعدية ومعنى اصباح العيس بي والليل عند الفتى ايصالهما اياه اليه وقت الصباح **قوله** كقولك فلان كثيرا ياديه لا تمام مساق كلامه يشعر بان قوله كثيرا ياديه صفة لفلان وفيه نظر لان فلانا معرفة لكونه علم جنس كما صرح به في شرح اللب للسيد وغيره فكيف يقع الجملة صفة له وقد تقرر ان الجملة لا يوصف بها المعرفة اللهم الا ان يصار الى حذف الموصول اي فلان الذي كثيرا ياديه على ما جوزه الاخفش والكوفيون وتبعه ابن مالك لكن شرط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر او يتوق اعلم الا ان يقدر فيجوز ان يعامل معاملة النكرات في الموصوفية بالجمل كما عومل المعرف بلام العهد الذهني بذلك **قوله** قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون آه ولعل السر في اختصاص بذلك ان وجه الشبه لما لم يكن امرا ظاهرا دل على مكانه بامور موجودة تستتبعه **قوله** جعلوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلا وهو امر حسي فيه بحث لجواز ان يريد

الحلاوة

الحلاوة الكلية لا الجزئية **قوله** وفساده بين لان جعلهم آه يمكن ان يوجه في قول الشارح العلامة وهو الحلاوة مثلا بان لفظ مثلا دفع لهذا لهذا الملام لان غرضه ان الباعث امثال هذا التسامح في قولهم الخد يشبه الورد في الحمرة المحسوسة من الامثال فليتامل **قوله** والذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي آه وانما قال ليشبه ظاهر احتمال انهم لم يتنبهوا للتحقيق الذي ذكره فبنوا الكلام على ما هو المتعارف بين الجمهور من ان الحمرة والسواد والبياض مثلا محسوسة بلا تفرقة بين ما هو جزئي محسوس وما هو كلي معقول وههنا بحث وهو ان السكاكي جزم بان التسامح المذكور لا يكون الا حيث يكون وجه الشبه اعتباريا والحمرة الكلية ليست باعتبارية اذ ليست هيئة غير متقررة متكونة فكيف يكون التسامح في هذا من قبيل التسامح المذكور الا ان هذا المراد بالاعتباري ما لا يكون موجودا في الخارج والحمرة الكلية كذلك اذا تحقق عدم وجود الكلي الطبيعي في الخارج لا نقول فلا يكون لقول السكاكي وهذا التسامح لا يكون الا حيث ان فائدة معتد بها لان كل وجه الشبه ح اعتباري اللهم الا ان يقال يريد بقوله وهذا التسامح لا يكون آه ان تسامحهم بطريق القطع لا يكون الا في ذلك فتدبر **قوله** ينتقل من المشبه الى المشبه به يعني اذا لوحظ المشبه وفتش عن المشبه به فانه ينتقل اليه كما اذا سئل بان هذا الشيء بماذا يشبه **قوله** ولذلك قيل النظر آه الاولى حمقاء اذ ربما يستحسن بها القبيح ويستحسن بها الحسن قوله فلان لم يمعن النظر ولم يمعنه يقال فلان امعن الفرس اذا تباعد في العدو فالامعان مجاز في النظر الدقيق والتوجه غير حقيقي واما النعم فله معان كثيرة والمناسب ههنا ما ذكره الجوهري انه يحكى قال انعم كذا اي زاد **قوله** مع غلبة حضور المشبه به آه اعترض عليه بانه جعل اولا ظهور وجه الشبه علة لسهولة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيكون في المعنى علة لغلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه وجعل ثانيا غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه

علة لحضور وجه الشبه فبين كلاميه تدافع وأجيب بان المراد مما ذكره اوّلاً انه ينتقل من المشبه الى المشبه به من حيث انه مشبه به اى التصديق بان ذلك الشئ مشبه بهذا الشئ فيكون ظهور وجه الشبه علة لهذا التصديق وغلبة نفس حضور المشبه به على الوجه المذكور علة لظهور وجه الشبه فلا تدافع وفيه بحث لان ظهور المذكور كما انه علة للتصديق المذكور علة لغلبة نفس حضور المشبه به اذ لا يمكن التصديق بدونه والاقرب ان يقال الغلبة المذكورة علة لحصول الظهور ابتداء والظهور علة لغلبة الظهور بقاءً كما في العقل المستفاد مع العقل والكلام بعد محل تامل تامل قوله ريثما يقضي الجلد ذهره اي معصية يقال أقضيت الامر اى نفذته قوله لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليه ان قلت فلم لم يعللوا عدم ظهور وجه الشبه بندرة حضور المشبه كما عللوه بندرة حضور المشبه به قلت لان المشبه به عمدة في التشبيه الحاصل بين الطرفين وظهور وجه الشبه وعدمه انما يستند اليه لا الى المشبه قوله حملت ردينيا البيت قال الجوهري الاردنّ بالضم والتشديد نهر وكورة بأعلى الشام والقناة الردينية والرمح الرديني زعموا انه منسوب الى امراة السمهرية وتسمى ردينية وكانا يقومان القنا بخط هجر الظاهر ان قوله والقناة الردينية ابتداء الكلام والرمح الرديني ابتداء الكلام اى يقال القناة الردينية وقوله وزعموا انه منسوب الى امراة آه بيان معنى الرديني فمن فهم منه ان معنى الرديني رمح منسوب الى الاردن فقد وهم بل على ما ذكرنا قوله وزعموا آه كما لا يخفى على من له ذوق سليم فتامل قوله وان يعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا آه فان قلت جميع اوصاف الشئ ظاهرة وباطنة لا يطلع عليها احد حتى يتاتى ان يعتبر في وجه التشبيه قلت ليس المراد باعتبار جميع الاوصاف الموجودة في المشبه به بحيث لا يشذ منها شئ بل المراد ان يعتبر جميع الاوصاف الملحوظة في وجه الشبه من حيث الوجود والاثبات وهذا يتحقق فيما اذا اعتبر ثلاثة اوصاف من حيث الوجود وارادة هذا غير خفي على من له

ادنى مسكة سيما اذا لوحظ المقابلة بقوله ان يأخذ بعضاً وتدع بعضاً قوله اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة آه قوله التفصيل نصب على انه بدل الكل من الكل او عطف بيان في قوله عبارة خبر ان ولا يجوز ان يكون التفصيل رفعاً على الابتداء وعبارة خبر له والجملة هي البيان لقولنا لان قوله معناه ان معك وصفين آه لا يلايمه وهذا ظاهر فان قلت القول هو المركب والتفصيل مفرد مفسر فكيف يكون بدلاً منه بل بدل الكل من الكل او عطف بيان ولا اتحاد في الذات قلت القول بحسب اللغة يتناول المفردات بل قيل انه يتناول المهملات ايضاً لا انه بحسب العرف العام اختص لما عداها واما التخصيص بالمركب فبحسب اصطلاح الميزاني كما صرح به الفاضل المحشي في بحث خلف الخبر من حواشي المفتاح قوله ولا منسوجة عليه العناكب مقدماً في شرح الديباجة انه على حذف المضاف اى بيوت العناكب لان العناكب ناسجة لا منسوجة قوله ويعني بعدم الظهور آه هذا مرتبط وامثاله بعيد غريب وهو بحذف لعدم الظهور اى لخفاء وجهه في بادى ودفع لتوهم ان هذا يورث التعقيد المخل بالفصاحة المعتبرة في البلاغة فكيف يجعل التشبيه البليغ من هذا الضرب قوله ويخرجه عن الابتذال الظاهر ان اقتصاره على اخراجه عن الابتذال ايماء الى عدم اخراجه عن القرب وبعده ويؤيده قوله فيما بعد قريب مبتذل لكن حديث الخفاء قد اخرجه عن الابتذال الى الغرابة فمثله قريب غريب لا بعيد غريب لان اسباب البعد المذكورة فيما سبق لا يوجد هناك كما لا يخفى على المتامل قوله لا يوجه ليس فيه حياء استثناء مفرغ من الحال تقديره لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا ملتبساً بشئ الا ملتبساً بوجه ليس فيه حياء قوله ان السحاب لتستحي آه النائل العطاء ومعنى البيت ان السحاب اذا نظرت الى عطايا الممدوح فقاست تلك العطايا بما فيها من القطرات تعلم انها اكثر من قطراتها فتستحي لذلك وانما فضل هذا البيت بقوله ومثله قول الآخر لان التصرف في قول ابي الطيب بابرعكس

قوله وهي تمر مر السحاب اى الجبال يوم القيمة قوله ليالينا اسحار هواجر
الهواجر جمع هاجرة وهي ما بين الزوال الى العصر وآصال جمع اصيل فاعل
خضلت بمعنى ابتلت وحصل لها النظارة والسمو قوله والشمس تنفس
جملة حالية ونعاس الشمس تغيرها عند قربها من الغروب كانها تضعف
بكثرة السير والمراد ان هواجر الربيع يشبه الآصال في الطيب واللطافة
قوله هكذا يجب ان ينقد الذهب واللجين آه لان ما ذكره معنى لطيف
ويشتمل على مراعاة صنعة النظير اعنى الجمع بين الذهب والفضة واما
التوجيهان الاخيران فلا يخفى برودتهما اما الاول الذى للخلخالى
فلانه لا معنى لتشبيه وجه الماء بمطلق الورق الساقط من الشجر وهو
ظ مع فقدان تلك الصفة واما الثانى الذى للتوزيرى فلانه لا اختصاص
للورق المصفر بيد الخريف بالشجر الذى له اصل عرق فلا وجه لاضافة
الذهب الى الاصيل ح ولا يخفى لطف ايراد النقد في قوله ان ينقد
الذهب واللجين لان النقد تميز الجياد من الزيوف قوله فان المشبه به
مذكور قطعا اعترض عليه بجواز زيد في جواب قول القائل من تشبيه
الاسد فانه تشبيه قطعا اذ معناه يشبه الاسد زيد فقد حاز
حذف المشبه به ولم ينحصر المراتب في الثمانية اجاب الشريف في شرح
المفتاح بانه ليس بتشبيه اذ لم يقصد بيان اشتراكهما في امر بل
قصد بيان الفاعل جوابا للسائل فلو سلم فالكلام في تشبيهات
البلغاء ولم يرد مثله قوله او كرجحان في الشجاعة قد سبق من الشارح
ان الشجاعة عند الحكماء مختصة بذوات الانفس ويجب صدورها
عن روية الاصوب ان تبدل الشجاعة بالجرأة قوله وكان زيد الاسد
فيه مبالغة ليست في الكاف لا يهام كان بظن الاتحاد بين زيد و
الاسد او التشكيك فالقول بان لفظ كان افادة الشك الموهم لامر
التشبيه وهم قوله فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف آه لا شك
ان قوله باعتبار ظرف مستقر حال من المراتب والمعنى واعلى المراتب
كاينة بهذا الاعتبار فلا حاجة الى ما يشعر به كلام الشارح
من اعتبار تعلقه بالاختلاف الدال عليه سياق الكلام ولعل مراده
ظرف مستقر حال

بيان محصل المعنى لا التقليد في النظم فليتامل قوله ثم الى الاعلى بعد هذه
المرتبة ينبغى ان يجرد الاعلى عن معنى التفضيل ويراد به العالى اذ لا علو
فيها بعد هذه المراتب الاربع كما سيتضح من تقديره قوله اما بعموم وجه
الشبه من حيث الظاهر لا بحسب الحقيقة لانه بحسبها لا يكون عاما فاضل وقد
ان التشبيه لا يكون الا في اخص اوصاف المشبه به واشهرها قوله
والخلاف لفظى راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين
اذ من المعلوم لكل عاقل ان المراد بقولنا زيد اسد ليس اثبات الهيكل
المخصوص لزيد بل اثبات مماثلته في ضمن دعوى انه هو فان فسر الاستعارة
باعطاء اسم المشبه به للمشبه سواء ذكر المشبه تحقيقا او تقديرا
او نية او لم يذكر وفسر التشبيه بالدلالة على مشاركة شئ لغيره مع
كون اسم المشبه اداته مذكورة جعل المثال استعارة ومن فسر الاستعارة
باعطاء اسم المشبه به للمشبه مع كون اسم المشبه مطوى الذكر تحقيقا
او تقديرا او نية وفسر التشبيه بالدلالة المذكورة مع كون الطرفين منه
مذكورين او لم يشترط ذكر الاداة جعله تشبيها قوله وان لم يكن كم نحو
رايت بزيد اسدا آه اى ان لم يكن اسم المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم
الخبر بعد ان يكونا مذكورين كما دل عليه سياق الكلام فلا يسمى استعارة
بل تجريدا وهو ان ينتزع من امر ذى صفة امر آخر مثله في تلك الصفة
مبالغة في كمال تلك الصفة في موصوفها فكانه قيل في المثالين المذكورين
بلغ فلان في الاسدية مرتبة يصح معها ان ينتزع منه اسد آخر فكان
هناك اسدين من كمال الشجاعة ويسمى هذه الباء تجريدية وكذا كلمة من
كذا وانما قيدنا بقولنا بعد ان يكونا مذكورين لانه اذا ذكر اسم المشبه
فقط كما في الاستعارة بالكناية او اسم المشبه به فقط كما في الاستعارة
التصريحية صدق في كل منهما انه لم يكن اسم المشبه به خبرا عن اسم
المشبه ولا في حكم الخبر مع انه استعارة بالاتفاق قوله على اختلاف المذهبين
اى في الاستعارة احدهما المذهب المشهور المختار وهو وجوب اجراء اسم
المشبه به على ما يدعى استعارته له بطريق استعماله فيه وثانيهما
المذهب المشار اليه بقوله ومن الناس من ذهب وهو كفاية اجرائه عليه

بطريق اثباته له قوله وانما التشبيه مكنون في الضمير فان قلت فلم لا يكون
استعارة بالكناية عند المصنف مع انها التشبيه المضمر في النفس عنده قلت
لانعدام شرطه عنده وهو الدلالة على ذلك التشبيه المضمر بذكر لازم من لوازم
المشبه به قوله وهذا الخلاف ايضا لفظي فان من اطلق الدلالة المذكورة
في تعريف التشبيه عن كونها لا على وجه التجريد والاستعارة وعن كونها
على وجه التصريح سماه تشبيها مضمرا ومن قيده لا قوله فان ابيت
الا ان يطلق اي امتنعت عن جميع الامور الا عن اطلاقك اسم الاستعارة
بحصوله ان اردت اطلاقه عليه قوله فلا يحسن اطلاقه عليه
لان الاستعارة يقتضي تناسي التشبيه والاداة ولو مقدرة يقتضي تذكره
فيتنافيان وانما نفي الحسن لا الجواز لعدم الارادة صورة وعدم لزوم
التقدير قوله بان يكون اسم المشبه به معرفة ويستحق الفرق بين
المعرفة والنكرة لكن ينبغي ان يقيد المعرفة بما لا يكون موصوفا بصفة
لا يلائم المشبه به فانها اذا كانت موصوفة بها لم يحسن دخول اداة
التشبيه لاشتراكها المعرفة والنكرة الموصوفتين بها في علة عدم الحسن
الا ان يقال لم يوجد في كلام البلغاء معرفة مشبها بها موصوفة بصفة
لا يلائم المشبه به فتامل قوله وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة
لا يلائم المشبه به فهم من كلامه ان تقدير الاداة يحسن في المعرفة
ولا يحسن في النكرة الموصوفة بصفة غير ملائم للمشبه به ولم يفهم
حال النكرة الغير الموصوفة بها هل يحسن تقدير اداة التشبيه فيها ام لا
والتحقيق انه لا يحسن فيها ايضا والفارق بين المعرفة والنكرة بحيث
يحسن التقدير في الاولى دون الثانية لان الحق المقصود من الكلام المبالغة
في التشبيه والفردية المستفادة من النكرة التي اعني اسد في زيد اسد
قاصرة في تلك المبالغة لان التشبيه بالجنس ابلغ من التشبيه بفرد
منه لان الحقيقة المطلقة اكمل من الحقيقة المقيدة وكلما كان المشبه به
اكمل في درجة التشبيه كان التشبيه ابلغ وبالجملة اذا عرف اكثر
باللام ينبغي ان لا يقصد به مجرد … صدقه على الموضع ولا … لضياع
التعريف ظاهرا لحصول المقصود بالنكرة ايضا كما صرح به الفاضل

المحشي

اطلاقه لم

لاشتراك

بدل مشبهة بها

ان المقصود من الكلام

لان الحق من الكلام

كما شرع من تلك المبالغة

على الموضع

مجرده على الموضع

المحشي في بحث تعريف المسند وليس المراد هاهنا الاتحاد كما في قولنا
زيد القائم لظهور التغاير فتعين الحمل على دعوى التشبيه لعدم اخلاله
بالمبالغة المطلوبة واما اذا نكر فالظاهر دعوى حمل الاسد عليه وانه
فرد من افراده مندرج تحته مبالغة فلو قدر اداة التشبيه فات
المبالغة هذا اذا كان المقدر هو الكاف ومثله واما اذا كان كأن مثلا
فالنقصان في المبالغة الحاصلة من التشبيه بالمفرد وتجريهما فيهما
من المبالغة لاشعارها بظن الاتحاد والشك كما عرفت ولذا يحسن
فيه تقدير كأن بخلاف الكاف ونحوه كما صرح به الفاضل المحشي في
شرح المفتاح قوله قال الشاعر شمس تالق بضم القاف على انه مضارع
حذفت احدى تائيه ولو كان ماضيا لقيل تالقت يقال تالق البرق
اي لمع والواو في قوله والفراق غروبه عاطفة للجملة الاسمية
على الفعلية ويحتمل ان يكون لتاكيد اللصوق والجملة صفة شمس
ولا يحسن جعلها حالية كما لا يخفى على الذوق السليم قوله والصدود
في الاعراض وانما ذكر الكسوف مع ان الشايع في القمر الخسوف وانما جاز
استعمال الكسوف فيه كما صرح به الجوهري واشار اليه صاحب الكشاف
في تفسير سورة الفلق بناء على ان النور في الخسوف زايل فلا يحسن
استعماله في الحبيب قوله فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوها في شيء
من هذه الامثلة اه اذ ليس لنا بدر يسكن الارض مثله وانما لم ينف
الجواز لجواز ان لا يكون المشبه به موجودا كما في انياب الاغوال المثلة
والتشبيه بالامور المعدومة وان تضمن اعتبارا لطيفا لانه خلاف
الظاهر فان وجدت الاداة صريحا يلاحظ ذلك الاعتبار ويقطع عن كونه خلاف
وان لم يوجد يلاحظ كونه خلاف الظاهر ولا يلتفت الى تضمنه الاعتبار
اللطيف وهذا كما ان المجاز ابلغ من الحقيقة ومتضمن لفائدة ليست
الا انها اذا وجدت القرينة الصارفة يلاحظ ما تضمنه ويصار
اليه والا فيترك ولا يعتبر تضمنه للفائدة قوله ما يحيل تقدير
اداة التشبيه اي يمنع منعا قويا فكانه ينافيه قوله فيقرب من اطلاق
اسم الاستعارة بناء على دلالة الاستحالة تقدير الاداة على استحالة

الادوات لم

قوله

الكامل

اي تالق

قوله

الظاهر

فيها

اطلاق التشبيه عليه ودلالة قوله فيقرب آه على جواز علمه على ان الدلالة الاولى ممنوعة كما في قوله فان اتفق لانام البيت ولو سلم فالاستحالة بالنظر الى اعتبار البليغ وقوله فيقرب بالنظر الى الاصطلاح قوله كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه يرعد الهزبر الاسد القوى والفريصة اللحمة بين الجنب والكتف لا تزال ترعد من الدابة عند الفزع وجمعها فريص وفرائص ويرعد على صيغة المجهول من الارعاد يقال ارعد الرجل اذا اخذته الرعدة اى الاضطراب واعلم ان استحالة تقدير اداة التشبيه في هذا البيت انما هي باعتبار مدلول الكلام فقط على ما ينبئ عنه قوله لان التشبيه آه ولا استحالة في بيت بدر يسكن الارض ليس باعتبار مدلول الكلام فقط بل بملاحظة الامر الواقعي وهو ان البدر لا يسكن الارض واما قول البحتري وبدر اضاء الارض البيت فهو مثل قوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه من حيث انه مع كون الصفة فيه مما لا يلائم المشبه به يجعل تقدير اداة التشبيه في نفس المفهوم من الصفة اذ من المستحيل عادة ان ما يضيء شرقا وغربا يكون بموضع واحد غير مستضيء به وان فرضنا انه غير البدر وهذا الخلاف بخلاف بدر يسكن الارض فتامل قوله لان تشبيهه بجنس السبع المعروف آه هذا بناء على الاعم الاغلب ولذا قال الشاعر ظلمناك في تشبيه صدغيك بالمسك قوله فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكى لا ولا فقد من انه يجوز الجمع بين الشيئين في التشبيه ايضا فلا تناقض فان قلت حمل البيت على الاستعارة لا يدفع التناقض لان جعل الممدوح فردا من افراد جنس الاسد يدل على مماثلته اياه والصفة المذكورة على فوقيته قلت المدعى على تقدير الاستعارة ان للاسد نوعان متعارف وغير متعارف وان زيدا مثلا من النوع الغير المتعارف ولهذا نصب القرينة المانعة من ارادة المتعارف كما ذكر في المفتاح فالمماثلة بغير المتعارف والفوقية على المتعارف فلا تناقض وفيه بحث وهو ان توهم التناقض في البيت المذكور على المغلب انما هو اذا جعل الجملة المذكورة خبرا بعد خبر للمبتدا المحذوف فالمبتدأ المذكور في الابيات المتقدمة والظاهر عندي انها صفة للاسد لان تشبيه

المدوح

الممدوح بالاسد الخيالي الذي صفته كذا وكذا ابلغ من تشبيهه بالاسد المعروف ويؤيده تنكير الاسد الاول وتعريف الثاني فكانه قال النوع من الاسد غير ما يتعارفه الناس حقيقة ان دم الاسد المعهود خضاب به وهذا ظاهر عند من له ذوق قوله ومثله قول البحتري وبدر اضاء الارض آه غير الاسلوب حيث قال ومثله وطريقه وكقول البحتري نصا على مماثلته للبيت السابق لما فيه من نوع الخفاء كما تحققته من التقرير السابق واضاء ههنا متعد وقد يجيء لازما وشرقا وغربا تمييز من المفعول او حال بمعنى جميعا كما في قوله تعالى ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا اي دائما في موضع رحله منزله قوله الى التشبيه السابق اي الى الذي لا استعارة فيه قوله موصوفا بما ليس فيه وهو تنوير الشرق والغرب مع اسوداد موضع الرحل منه فان القمر المعروف لا يعرف في الله التنوير بين موضع وموضع وقد يجعل الصفة المنفية عن القمر المعروف واضائة ما سوى القمر الرحل جميعا لا بناء على الفرق بين التنوير والاضاءة بان الثاني انما يوجد من المضيء بذاته فلا يتحقق في القمر لانه بعيد عن المتعارف بل لان المواضع التي لا يصل اليها نور القمر من الكسوف والمواضع الغائرة اكثر من ان يحصى والاول اظهر كما لا يخفى قوله انه يثبت من الممدوح بدرا من في قوله من الممدوح بيانية حال من البدر قدمت عليه او تجريدية والمعنى ارادة المبالغة في التشبيه بالبدر الموصوف قوله فهو كقولك زيد جميل كيت وكيت كناية عن حديث دال على اوصاف زيد وهو كونه فاضلا زاهدا مثلا او فاسقا فاجرا والثاني اقرب بحسب العرف والاستعمال قوله وكما يمتنع دخول الكاف آه كانه جواب عما يقال لا يجوز ان يقدر غير الكاف من اداة التشبيه حتى يكون اطلاق التشبيه على الامثلة المذكورة اقرب قوله اثرنا بنا في الجملة فيه بحث لانه ان اراد بالثبوت في الجملة ما يعم الثبوت الحقيقي والوهمي فعدم ثبوت البدر الموصوف بما ذكر ثم وان اراد الثبوت الحقيقي فقط فاقتضاء كان ذلك الثبوت ثم لجواز ان يقال كان الشقيق اعلام ياقوت منشرة على رماح من زبرجد

والقول بان ل

على منهاج من يرجحا التهم الآن بقى دلالة كان وحسبت على الثبوت
الحقيقي معلوم من استعمال البلغاء كما اشار اليه جمال الدين في شرح
الايضاح ثم يؤيده قول الشاعر كأن حمرة الشقيق البيت ولو علل الشارح
دخول كان مثلا في نحو اسد دم الاسد الهزبر خضابه بما علل به امتناع
دخول الكاف لكان لكان اقرب لان التشبيه مطلقا اي سواء كان
بالكاف او بكأن او بغيرهما مما يقتضي في الاغلب النقصان او المماثلة
لاوصاف الكمال فيلزم التناقض قوله او خلاف الظاهر كان كقولك
زيد اسد قيل مثل المص في الايضاح للمشكوك بقوله كان زيدا
منطلقا منطلق ويجله في الظ بقوله كأن زيدا اسد وهذا لان
الانطلاق ليس بقطعي الثبوت لزيد ولا قطعي الانتفاء عنه فيمكن الشك
فيه واما الاسدية فثبوتها لزيد خلاف الظ فلا شك فيه بل يجزم بخلافه
ويحمل على التشبيه واما تمثيل ففيه خفاء واقول لعل وجه ما ذكره
الشارح المشكوكية في صورة المعرف ومخالف الظهور في صورة المنكر
هو ان الظ في صورة المعرف دعوى التشبيه لا دعوى الاتحاد ولا الحمل
كما صرح به الفاضل المحشي في بحث الاستعارة ولذا حسن تقدير اداة
التشبيه كما مر وتشبيه زيد في الاسد في الشجاعة ليس فيه مخالفة
الظ جدا غاية ان تلك المشابهة مما يشك فيها واما في صورة المنكر
فالظ دعوى حمل الاسد عليه وانه فرد من افراده مندرج تحته مبالغة
ولذا لم يحسن تقدير اداة التشبيه فيها كما صرح به هذا الفاضل في
ذلك المبحث فظهر ان ما ذكره الشارح هو التحقيق وانه لا مخالفة بينه
وبين ما ذكره المص في الايضاح بل المؤدى واحد والفرق لاختلاف في الم
التعبير قوله والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة اي النكرة الموصوفة
بصفة غريبة غير متعارفة التي كلامنا فيه ليست بثابتة في نفس الامر
ودخول كان وحسبت عليها كالقياس على المجهول اذ قد تقرر عندهم
ان المشبه كالمقيس والمشبه به كالمقيس عليه قوله وايضا هذا الفرق
اذا تاملت هذا دليل ثان على امتناع تقدير اداة التشبيه في النوع
المذكور وهو ما كان المشبه به موصوفا بصفة عجيبة والفرق بين

موصوفا

الدليلين

الدليلين ظ اذ لا حاجة لنا في هذا الدليل الى ملاحظة لزوم القياس على
المجهول او تغير صورة الكلام في تقدير اداة التشبيه بل حاصله ان الذوق
السليم يشهد بان المقص في مثله معنى لو قدر اداة التشبيه فات ذلك
المعنى والفرق بين الدليلين ظ بان الاول لم يكن متناولا للنحو علمت
والثاني متناول له اذ لزم احد الامرين جار فيه قوله اي هذا بحث
الحقيقة والمجاز اشار الى توجيه التركيب بانه حذف المبتدا وكذا المضاف
اليه الى الخبر واقيم المضاف اليه مقامه قوله انما هو بحث المجاز اذ به
يتاتى اختلاف الطرق دون الحقيقة قوله لما بينهما من شبه تقابل
العدم والملكة وانما يكون بينهما حقيقة تقابل العدم والملكة
لو كان المجاز عدم استعمال اللفظ فيما وضع له عما من شانه ان
يستعمل فيه وليس كذلك بل هو لازم المجاز قوله فرع الدلالة الدال
على ما وضع له في الجملة انما قال في الجملة لان الفرعية ليست بين ذاتي
الدليلين لاتحادهما بل بين الدلالتين فان دلالة المجاز فرع لدلالة
الحقيقة فالدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له من حيث هما
دالان لا مطلقا قوله والمطلق الى غيره آه اي ينصرف المطلق الى غير
المجاز العقلي ويتبادر منه ذلك فتبادر المجاز في الاسناد من التقييد
بالعقلي وبهذا يندفع ما يتوهم التقييد باللغوي يوهم خروج الشرعي
والعرفي والاطلاق يوهم دخول العقلي ففي كل منهما توهم خلاف
المقص فما وجه ترجيح احدهما على الآخر على ان ايهام خروج امرين
ربما يزيد على ايهام دخول امر قوله والتاء فيها للنقل من الوصفية
معنى كون التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية ان اللفظ اذا صار
بنفسه اسما لغلبة الاستعمال بعدما كان وصفا كانت اسميته
فرعا لوصفيته فشبهه بالمؤنث لان المؤنث فرع المذكر فجعل التاء
علامة للفرعية كما جعل علامة في رجل علامة لكثرة العلم بناء
على ان كثرة الشيء فرع تحقق اصله قوله يذكر ويؤنث آه فان قلت
جاء قوله من يحيي العظام وهي رميم ورميم فعيل بمعنى فاعل
لانه من رمة العظم فعلى ما ذكره يجب ان يقال رميمة فلم قيل

سهم قلت ذكر صاحب الكشاف ان رميما ههنا ليس بصفة بل هو اسم
للعظام الرامة فاذا ليس فعيلا بمعنى فاعل ولا بمعنى مفعول بل هو اسم
الفاعل **قوله** وفعيل بمعنى مفعول انما يستوى آه فان قلت ما الفرق بينه
وبين فعيل بمعنى الفاعل حيث استوى في الاول المونث والمذكر اذا اجرى
اذا اجرى على موصوفه دون الثانى قلت الفرق ان الثانى اقرب الى الفعل
من الاول لان الفاعل اقرب الى الفعل من المفعول والفعل هو الاصل فى
الحاق علامة فالحق التاء بما هو اقرب جريا على الاصل ولم يلحق بما هو
البعد فرقا بينهما **قوله** الكلمة المستعملة آه ليخرج المعنى لانه لا يوصف
بواحد من الحقيقة والمجاز ثم الظاهر ان التعريف يصدق على المجاز الذى
وقع استعماله فى الموضوع له ايضا فلا بد من قيد الحيثية اذ قوله هى
مستعملة فيه فتامل **قوله** اذ لا معنى له عند التامل بناء على ان المتبادر
من استعمال الكلمة فى شئ اطلاقها وارادة ذلك الشئ منها
فالمستعمل فيه نفس المعنى لا اصطلاح التخاطب وهذا اذا اجريت
فى على الظاهر المتبادر منها فاما اذا جعلت بمعنى على كما فى قوله
تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل فلا يلزم ذلك الا انه صرف الكلام
من المتبادر قال الفاضل المحشى وايضا يلزم انتقاض التعريف بالمجاز
الذى يخرج بهذا القيد على تعلقه بالوضع يعنى لا انتقاض على زعم
المصنف فانه لم يعتبر قيد الحيثية فاعترض على تعريف السكاكى فيما سيأتى بانه
لم يعتبر قيد اصطلاح به التخاطب فينتقض تعريفه بالمجاز المذكور فعلى
هذا يندفع الاعتراض عليه بمنع الانتقاض بناء على اعتبار قيد الحيثية
لكن يبقى الاعتراض عليه بمنعه بناء على ان المجاز المذكور ليس مستعمل
فى اصطلاح به التخاطب بالمعنى الظاهر المذعى بطلانه فيما سبق اللهم
الا ان يحمل الاستعمال فى اصطلاح به التخاطب على معنى آخر يدخل
به الحقيقة فى هذا الحد قيل ليس المراد بكون المعنى المستعمل فيه
موضوعا له فى اصطلاح به التخاطب حدوث الوضع فى ذلك
الاصطلاح والا لزم ان لا يكون لفظ الاسد الذى فى اللغة وقرر
عليه فى الاصطلاح والعرف عند ما استعمل النحاة وغيرهم من اهل

الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد ثبوت الوضع فى ذلك الاصطلاح
سواء حدث الوضع فيه ام لا وفيه نظر لان خروج المجاز الذى خرج
بهذا القيد عنه على هذا التوجيه غير ظاهر كما لا يخفى على المتامل
فالاقرب ان يقال اصطلاح اذا استعمل اللغوى الاسد فيما وضع له
لغة اصطلاح اللغة ولا شك فى حدوث الوضع المذكور فى هذا
الاصطلاح فلا يلزم خروج الحقيقة امثاله عن تعريف الحقيقة
فليتامل **قوله** لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل وذلك
التاويل كما سياتى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به وكونه
فردا من افراده بان يجعل افراد الاسد مثلا قسمين متعارفا وهو
الذى له غاية الجرءة فى ذلك الهيكل المخصوص وغير متعارف وهو
الذى له تلك الجرءة لكن فى غير ذلك الهيكل المخصوص **قوله** اى ليدل بنفسه
اشارة الى قوله بنفسه متعلق بقوله للدلالة كما يدل عليه قول المص
فى المجاز لان دلالته بقرينة لا بالتعيين والا لقدمه على قوله للدلالة
دفعا للبس **قوله** فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا اى بالوجه المذكور
وهو اعتبار قيد بنفسه ولما اذا لم يعتبر فيوجد فى المجاز وضع نوعى
لثبوت قاعدة من الواضع دالة على ان كل لفظ معين للدلالة بنفسه
فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق به
ذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه مفهوم بواسطة
القرينة لا بواسطة هذا التعين حتى لو لم يثبت من الواضع تعيين استعمال
اللفظ فى المعنى المجازى لكانت دالة عليه وفهمه منه عند قيام القرينة
بحالها والوضع النوعى بهذا المعنى وان اطلق عليه الوضع لكنه ليس بمعتبر
فى كون اللفظ حقيقة بل الوضع النوعى المعتبر فيه هو ما يكون بثبوت
قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة
بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه له مثل الحكم عليه
بان كل لفظ يكون على وزن فاعل فهو لذات من يقوم به الفعل وصرح الشارح
فى التلويح باطلاق الوضع النوعى على كل من المعنيين **قوله** على معناه الافرادى
قيد المعنى بالافرادى لان اشتراط الجزء فى الدلالة على المعنى التركيبى

وان الفاضل المحشي ردّ هذا الجواب بتفصيل بما اشار اليه بعض المحققين من النحاة آه

مشترك بين الحرف والاسم فانّ دلالة زيد في قولك جاءني زيد على الفاعلية بواسطة جاءني قوله بل انّ ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة الى قوله في لفظ غيره ان قرئ بالاضافة فالضمير راجع الى المعنى وان قرئ بالوصف بالمنافية فالضمير راجع اليهما واعلم انّ الفاضل المحشي ردّ هذا الجواب بتفصيل لانّ انّ ابطاله للشق الرابع حيث قال ان اريد تعلقه بمعنى الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام وما يشبهه في الالفاظ الدالة على معان مختلفة متعلقة بمعاني الفاظ غيرها حروفاً محل بحث لانّ الظاهر انّ مفهوم الاستفهام مفهوم تام غير متعلق بالغير وانما المتعلقات به جزئيات هذا المفهوم التي هي الموضوع لها بكلمات الاستفهام وعلى تقدير تسليم تعلقه بالغير لا يرد له ايضاً على هذه الارادة ما دل على معنى متعلق بالغير من حيث انه متعلق به ودلالة لفظ الاستفهام على ذلك المفهوم ليس من حيث ذلك التعلق فتامل قوله سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه آه لا شك انّ المسلم هو الذي منعه اولاً وهو كون معنى الدلالة على معنى في غيره اشتراط ذلك المتعلق في الدلالة على المعنى الافرادي فما ذكره هنا مناقض لما ذكره في مختصره لانه بعد ما فسر الدلالة بنفسه هناك يكون العلم بالتعيين كافياً في مفهم المعنى عند اطلاق اللفظ حكم بان هذا شامل للحرف ثم قال نعم لا يكون هذا شاملاً لوضع الحرف عند من يجعل معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه فالمفهوم من كلامه هنا شمول التعريف لوضع الحرف اذا جعل معنى الدلالة بنفسه ما ذكره من كون العلم بالتعيين كافياً في الفهم وان فسر الدلالة على معنى في غيره باشتراط ذكر المتعلق والمفهوم مما ذكره في المختصر عدم شمول التعريف لوضع الحرف على هذا التفسير قطعاً وهذا يقوي اعتراض الفاضل المحشي اذ بعد اشتراط ذكر متعلق الحرف في تعيين دلالته على معناها كيف يبقى العلم بتعيين معناها يكفي في دلالتها عليه وهذا ظاهر اللهم الا ان يوجّه مراد الشارح ان معنى الحرف بعد تقييده بالمتعلق عيّن الحرف بازائه وذلك التعيين كاف في الدلالة فانّ المتعلق لتحصيل المعنى لعدم حصوله بحصول الدال

في نفسه

من متعلقات التعين

في نفسه لكونه عبارة عن النسبة المخصوصة وقد لا مدخل في الدلالة وبالجملة ذكر المتعلق هو مما اعتبره الواضع فيكون هو ايضاً من متعلقات العلم بالتعيين فلا ينافي اشتراط ذكر المتعلق كون العلم بالتعيين كافياً والحق ان الاوضح في دفع الاعتراض ما يدل به في بعض النسخ كما نقله نقله الشريف لكنه معنى لا يفهم من العبارة فانّ قيد بنفسه يدلّ على ان فهم المعنى لا بواسطة قرينة ولكن تقييد القرينة بالمانعة عن ارادة المعنى الاصلي وهو المبني في دفع الاعتراض كما لا يخفى مما لا دلالة عليه وهذا هو مراد الفاضل المحشي وان غفل عنه البعض ودفع اعتراضه بانا لا نم انّ هذا المعنى لا يفهم من العبارة لانه قيد بنفسه يدل على انّ فهم المعنى لا بواسطة قرينة نعم قول الفاضل المحشي على انه ان اراد بالمعنى آه محل بحث اذ يمكن ان يراد بالمعنى الاصلي المعنى السابق المرتب عليه هذا المعنى ولا يخفى ان لكل مجاز معنى اصلياً بهذا المعنى فلا محذور فتامل قوله وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك آه الظاهر انّ مراده بهذا الكلام انّ الوضع هو التعيين للدلالة على معنى بنفسه فالدلالة هي ما لاجلها التعيين وعدم ترتب ما لاجله التعيين لعارض لا يضر كالاشتراك ايضاً في وجود التعيين الذي هو الوضع ويحتمل ان يقال المشترك يدل على كل من المعنيين اذ يفهمان منه غاية ما فيه ان احدهما ليس بمتعين الارادة لعارض الاشتراك وعدم تعيين المراد مما لا دخل له في تحقق الدلالة بنفسه وعدم تحققها قطعاً قوله وكالقرء مشترك مدلوله الزمان يتناوب الطهر والحيض آه القرء بفتح القاف وضمها والفتح افصح وقوله ان لا يتجاوز اما بتاويل المصدر بمعنى الفاعل اي مدلوله غير المتجاوز وهو لا اخذ الدائر واما بتقدير مضاف اي مدلوله ذو ان لا يتجاوز قوله بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض آه قد اورد الفاضل المحشي هنا جواباً وسؤالاً في اوضح الفرق بين فرستي المجاز والمشترك لكن الجواب الذي ذكره انما يحتاج اليه اذا اريد بالدلالة الدلالة على المراد من حيث انه مراد كما يفهم من كلامه وهو لا اصل

السكاكي ولا فلا نم الوضع الدلالة الصرفة ولا الارادة امر آخر فعلى
هذا تقدير المزاحمة الدلالة التي على احد المعنيين بالتعيين محققة
ورفعها المستفاد من القرينة لا مدخل لها في تحقق تلك الدلالة قطعاً
ثم ان اطلاق قوله واما قرينة المجاز فهي معتبرة في الدلالة على المعنى
المجازي آه محل بحث اذ قد مر منه ان اللفظ اذا استعمل في جزء معناه
مجازا لم يكن للقرينة مدخل في الدلالة بل في الارادة فبطل اطلاق
قوله ولزم المجاز لا يدل على معناه المجازي بنفسه بل بالقرينة
وظهر منه عدم ايضاح الفرق بين قرينة المشترك وقرينة هذا المجاز
فليتامل قوله وحصل من هذين الوضعين وضع آخر ضمناً فيه
بحث اذ استلزام الوضعين للوضع الثالث يستلزم استلزام الاوضاع
الثلاثة للوضع الرابع وتعقل المعنى الرابع وهكذا فيلزم تحقق معان
غير متناهية للفظ واحد وتعقلها اللهم ان يقال استلزام الوضعين
الصريحين للوضع الضمني لا يستلزم استلزام الوضعين الصريحين
مع الوضع الثالث الضمني للوضع الرابع الضمني فتامل واعلم ان الظاهر
ماذكره الفاضل المحشي حيث ههنا حيث قال بل الواقع التردد
بين المعنيين مطلقا عند من لا يقول بعموم المشترك او اذا كانا
متنافيين كما في المثال المذكور اعني القرء عند الكل يدل على ان
المراد بالتنافي هو التنافي بحسب المفهوم والمفهوم من التلويح وغيره
من كتب الاصول ان المراد هو التنافي بالارادة بان لم يمكن الجمع بين
المعنيين في الارادة فيهما مثل قولك افعل مرادا به الوجوب والاباحة
حتى لو قيل قرءت هذا بمعنى طهرت وحاضت وفي الذات يعني
الاسود والابيض يجوز عند القائل بالعموم فليتامل قوله وعلى
هذا لا يتوجه اعتراض المص بانا لا نم ان معناه الحقيقي آه
اي وجه اندفاع هذا الاعتراض ما مر من ان المتبادر الى الفهم
من امارات الحقيقة لكن يورد عليه ان ما هو من امارات
الحقيقة هو التبادر اليه بسبب الوضع ولا نعقل سماع لفظ
زيد يتبادر الفهم حيوة لافظه مع انها ليست معناه الحقيقي

والمتبادر

استفاد

اذا استلزم

قوله والتبادر الى الفهم من الحقيقة
من دلائل الحقيقة اشار بلفظ
من وجمع الدلائل الى ان الدليل غير
منحصر فيه فلا يرد ان التبادر
لا يتحقق بالنظر الى خصوصية شيء
من المعنيين فيلزم ان لا يعلم كون
اللفظ حقيقة فيهما هذا وقد
يجعل دليل الحقيقة علم تبادر
غيره والفرق ظاهر
الارادة

بحيث العين بتحقق

اقرءت هذا

من امارات التبادر

المتبادر

معناه

والمتبادر فيما ذكر بسبب المزاحمة لا بسبب الوضع اذ الوضع لكل من
المعنيين بخصوصه لا يستلزم الوضع لمفهوم الاحد المطلق المشترك
بينهما كما حققه الفاضل المحشي وانت خبير بان في جعل التبادر الى الفهم
بسبب الوضع بان الحقيقة شائبة اللغوية او يكون معنى التبادر
بسبب الوضع امارة الوضع فتامل قوله وبان قوله الطهر القرء بمعنى
الطهر آه وجه اندفاع هذا الوجه بما سبق هو ان هذه القرينة لدفع
المزاحمة لا لتحصيل اصل الدلالة قوله اي من غير قرينة مانعة عن
ارادة الموضوع له اراد بارادة الموضوع له ما ارادته ولو في محل
آخر باستعمال آخر ولا فالكناية قد تقترن بقرينة مانعة عن ارادة
الموضوع له في خصوص المحل كقوله تع الرحمن على العرش استوى وقوله
عز وعلا والسموات مطويات بيمينه ونظائرهما وقد حققنا
في مباحث اخراج الكلام على مقتضى الظ فلينظر فيها قوله لانا
نقول الاول لا يستلزم الدور آه وقد اشرنا فيما سبق الى انه لو اريد من غير
قرينة مانعة عن ارادة المعنى المجازي الاصلي السابق المتفرع عليه
هذا المعنى لم يلزم الدور قوله والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز
في اللفظية وكذا يستلزم انحصار قرينة الكناية في غير
اللفظية وهو ايض مم قوله فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف
الحقيقة المجاز دون الكناية كان معنى قوله فخرج المجاز دون
الكناية على التوجيه السابق انه خرج التعيين الذي في المجاز عن تعريف
المجاز الوضع دون التعيين الذي في الكناية فانه لم يخرج وقد
تبين فساده فاورد ههنا انه لا يجوز ان يكون المعنى خروج
المجاز عن تعريف الحقيقة دون الكناية قوله لان الكناية لم يستعمل في
الموضوع له ظ هذا منافي لما اسلفه في تعريف المسند اليه بالعلمية
من ان طويل النجاد مستعمل في معناه الموضوع له وقد ذكر في التلويح
ايض وقد اشرنا هناك الى وجه التوفيق بان في الكناية مذهبين
وان الاختلاف في الموضعين بالنظر اليهما والى ان ميل المص
ايض الى المذهب المذكور ههنا ولذا لم يلتفت الشارح في توجيه ما دفع
المذكور

والتبادر

تمله

اذ

بل

بما

ولو

في خصوص

فيما

التلقي

ما وقع ههنا في اكثر النسخ الى المذهب الآخر مع انه يمكن تصحيحه اخذاً بذلك قوله وهو انه نظر الى ظاهر لفظ الايضاح آه فتوهم آه لفظ الايضاح هكذا وفيما ذكر نظر لانه لا نم ان معناه الحقيقي ذلك وما الدليل على انه عند الاطلاق تيد لعليه ثم قوله اذا قيل القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فهو دال بمعنى بنفسه على الطهر باليقين سهو ظاهر فان القرينة كما قد يكون معنوية يكون لفظية وكل من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة وقيل دلالة اللفظ على معناه لذاته وهو ظاهر الفساد لاقتضائه ان يمتنع النقل الى المجاز وجعله علماً ووضعه للمتضادين كالجون للاسود والابيض فان ما بالذات لا يزول بالغير ولاختلفوا اللغات باختلاف الامم يعني نظير ذلك البعض من الحذاق وهو الفاضل العلامة صدر الشريعة الى ان قوله ومثل دلالة اللفظ آه مذكور عقيب الاعتراض فتوهم ان هذا من تتمة الاعتراض على السكاكي فاجاب بما نقل الشم قوله فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافياً في الفهم فيه بحث لان السكاكي اعتبر الدلالة بنفسها في تعريف الوضع فعلى تقدير ان يراد به ان يكون العلم بالوضع كافياً لزم الدور كما مرت اليه الاشارة والاولى ان يقال المراد ان يكون العلم باليقين كافياً قوله حفظت شيئاً وغابت عنك اشياء لعل الشيء المحفوظ لذلك البعض هو الذي مر من ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافياً في الفهم لا ان ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية وانت قد تنبهت على ما في هذا المحفوظ ايضاً من نوع الخلل قوله والظاهر ان الواضع هو الله تعالى المخصص اما ذات اللفظ وقد ابطل او غيره فهو الواضع ثم الواضع اما الله تعالى او غيره او المجموع بالتوضيع فالاحتمالات اربعة والقايل بالاول هو سليمان بن عباد الصيمري وبالثاني ابو الحسن الاشعري ويسمى مذهبه مذهب التوقيف وبالثالث وهو ان الواضع اهل اللغات كلها بنو آدم ابو هاشم ويسمى مذهبه مذهب الاصطلاح والقايل بالمذهب وهو ان المخصص في البعض

وهو القدر الذي وقع به التنبيه على الاصطلاح وهو الله تعالى والباقي مصطلح البشر الاستاذ ابو اسحق الاسفرايني قوله او بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحداً او جماعة من الناس فيه بحث لان الكلام في ابتداء تعليم الوضع فبمجرد سماع لفظ من ذلك الجسم بدون العلم السابق بوضع ذلك اللفظ لا يفهم معناه فلا بد ان ينضم اليه خلق العلم الضروري وكذا الكلام في الوحي اذا كان قولاً خفياً فلا يكون شيء من الاولين من الوجهين الاولين على تقدير كون الواضع جميع اللغات هو الله تعالى مستقلاً في كونه طريق التوقيف ويمكن ان يدفع بان دلالة الاصوات المخلوقة في جسم على معنى يجوز ان يكون بالطبع صرح به في فصول البدايع كما اذا خلق الوجع في جسم مع صوت يدل على معناه تبعاً فليتامل قوله واعلم ان الفاضل المحشي جعل في شرح المفتاح خلق علم ضروري طريقاً مستقلاً للتوقيف والالهام طريقاً آخر والفرق بينهما خفي اللهم الا ان يصار الى ما ذكره المشايخ من ان الالهام موهبة رحمانية محضة لا دخل للاستعداد فيه وبحض خلق العلم الضروري بما يكون بالاستعداد والتوجه قوله لوجب ان لا يختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم الظاهر ان كلا منهما وجه مستقل ففي وجه الاول بحث لانه ان اراد ان دلالة الالفاظ لو كانت ذاتية لم يبق وجه في كون بعض اللغات لغة العرب وبعضها لغة العجم اذ ليس واضع بعضها العرب وواضع بعضها العجم فلا وجه لتخصيص النسبة فهو ثم لجواز ان يكون تخصيص النسبة باعتبار المستعمل الاول وان اراد انه لا يجوز ان يتعدد اللغات بل يجب ان يتحد الدال على المعنى الواحد فهو ايضاً ثم لجواز ان يتعدد اسمان بحسب الذات على معنى واحد وان اراد معنى ثالثاً فلا بد من تصويره قوله لان كل احد يفهم من كل لفظ ان له لفظاً فيه اشارة الى دفع ما يقال لعل ههنا شرطاً مفقوداً في حق البعض فلذلك امتنع دلالة بعض الالفاظ على معانيه في حق ذلك البعض وتوجيه الجواب انه ح لم يكن الدلالة على المعنى مستندة الى ذات اللفظ

٢٩٩

وحله كونه دالة على اللازم قوله ولا يمتنع جعل اللفظ بحسب القرينة بحيث
يدل على المعاني المجازية دون الحقيقي هذا كلام ذكره السكاكي وحققه الفاضل
المحشي ايضا في شرح المفتاح ولم يتعرض لابطاله حيث قال لانه لما كان يمتنع
نقل ذلك اللفظ عن مسماه الذاتي الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه ذلك
المسمى اصلا سواء كان نقله بنصب قرينة على المعنى الثاني كما في المجاز
واما بوضعه كما في العلم المنقول وفيه بحث لان الدلالة الذاتية عند
القايل بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم كونه مراد المتكلم وفهم
المعنى الحقيقي ضمنيا في كل مجاز ولذلك قالوا ينتقل في المجاز الى
من الملزوم بوجه ما الى اللازم المراد فلا تم امكان جعل اللفظ
اللفظ بواسطة القرينة بحيث لا يدل على المعنى الحقيقي اصلا فان
قلت مناط الاستدلال دلالة اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازي
لا علم دلالته على المعنى الحقيقي ومعنى قول الشارح دون الحقيقي مجاوزا
متجاوزا عن المعنى الحقيقي لا بمعنى عدم الدلالة عليه كما هو المتبادر
بل بمعنى الدلالة على المعنى المجازي ايضا قلت قوله لان ما بالذات
لا يزول بالغير يدفع الحمل على هذا الوجه ولو سلم فنقول هذا ايضا
لا يتم لان مدعى اللفظ القايل بذاتية دلالة اللفظ ذاتية دلالته على
المعنى الحقيقي لا مطلق دلالته فتامل قوله لاستلزامه ان يكون المفهوم
من قولنا هو ناهل او جون اتصافه بالمتنافيين فيه بحث لان من سمع
اللفظ المشترك بين المتنافيين وانتقل منه ذهنه الى ملاحظتهما
مع الجزم بانهما ليسا مرادين للمتكلم معا وقد تحققت ان الدلالة
اللفظ الثانية من ذات اللفظ عند القايل بذلك هي فهم المعنى منه
لا فهم كونه مراد المتكلم كيف ودلالة اللفظ المذكور على كلا المعنيين
عند العلم بالوضعين ثابتة على المذهب المختار ايضا بلا تفاوت فما
هو الجواب هنهنا فهو الجواب هناك فتدبر قوله على ما عليه ائمة علمي
الاشتقاق والتصريف هذا يدل على ان كلا منهما علم على حدة وهو
الحق لامتياز موضوع كل منهما عن موضوع الآخر بالحيثية المعتبرة
في موضوعات العلوم فعلم التصريف يبحث عن مفردات الالفاظ

من حيث صورها

الثانية

الثانية من ذات اللفظ

متجاوزا

بذاتية

يمنع قوله

الثانية

فكذا ثابت

من حيث صورها وهيآتها وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انتسا
بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية والفرعية كذا في شرح المفتاح
للفاضل المحشي وفيه بحث اما اولا فلان تعريف علم الصرف في
فصله كتابه مشتمل على علم المعاني الاشتقاق قطعا وكذا سياق
كلامه فيما يليه واما اطلاق اسم العلم على جزئه فليس يندفع
ونظيره قوله لما كان تمام علم النحو وعلمي الجدل والاستدلال مع
ان اسم المجموع المركب من مباحث التصورات والتصديقات هو
علم الاستدلال عنده واما ثانيا فلانتقاضه بالكلمات المغيرة
عن اصلها بالابدال نحو كابق قال اصله قول فان هذا من علم
التصريف مع ان فيه البحث عن انتساب احدهما الى الآخر بالاصالة
والفرعية فان دفع باشتراط ان يكون كل من الاصل والفرع لا
مستعملا في الكلام ولا استعمال لقول نقض النقض بالبحث عن
الانتساب بالاصالة والفرعية بين امليت واملت الواقع في علم
الصرف فان الاصل ايضا مستعمل وعليه قوله فليملل الذي عليه الحق
سفيها والمخلص ان يراد بالاصالة والفرعية المخصوصتان اي
التي بحسب اللفظ والمعنى ولا يوجدان بين امليت واملت لاتحاد
معناهما بخلاف الفعل والمصدر فليتدبر قوله كالجهر والهمس
والشدة والرخاء والتوسط بينهما وغير ذلك النفس الخارج
الذي هو وظيفة حرف ان يكون يكيف كله بكيفية الصوت حتى
يحصل نحو صوت قوي كان الحرف مجهورا وان بقي بعضه بلا صوت
يجري كالنفس يجري معه كان مهموسا والشدة ان ينحصر صوت الحرف
عند اسكانها في مخرجها انحصارا تاما فلا يجري والرخاء ان
يجري الصوت جريانا تاما والتوسط بينهما ان لا يتم الانحصار ولا الجري
وامثلة الكل مذكورة في بحث الفصاحة قوله لا يهمل التناسب بينهما
قضاء لحق الحكمة لا يخفى عليك ان اعتبار التناسب بين اللفظ
والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات يتاتى في بعض الكلمات
كما ذكر واما اعتباره في جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر انه

ما في ذد

بعلمي الجدل

عند م

كان دفع باشتراك

فانه دفع

ان يكيف كله بكيفية الصوت

ان لا يتم هم

قد عرفت فلا يحمل

متعلقه فما ظنك باعتباره في كلمات جميع اللغات قوله كالنزوان والحيدى النزوان ضراب الفحل والحيدى صفة مشبهة من حاد اى مال يقال حمار حيدى اى مايل عن ظله لنشاطه ومثلهما الحيوان والخفقان والجولان قوله للافعال الطبيعية اللازمة وجه المناسبة ان هذه الافعال من اقوى الافعال لانها لا يحتاج في حصولها الى الغير كما ان الضم من اقوى الحركات ولانها كالمضموم الى صاحبها قوله والمجاز مفعل في الاصل مفعل من جاز المكان آه يريد انه مصدر ميمي اما بمعنى اسم الفاعل اى الجايز او المفعول اى المجوز بها قوله وزعم المصنف ان الظاهر اشارة الى ان الوجه الاول غير ظاهر ولذا قال المصنف في الايضاح بعد نقله وفيه نظر ولعل وجهه ان جعل المصدر بمعنى اسم الفاعل او المفعول خلاف الاصل لانه مجاز واما المناقشة التي ذكرها الاسفرايني في صحة التجوز المذكور في المصدر الميمي بان المسموع منه في غيرها من المصادر ولا يلزم من صحته في غيره الحقيقي الميمي صحته فيه فليس بشيء لان المعتبر في صحة التجوز وجود العلاقة وسماع نوعها من العرب لا سماع شخصها ويتجه على الوجه الذى ذكره وزعم انه هو الظاهر انه لا يلايم ما ذكر في التسمية بالحقيقة لفوات التقابل فان التقابل التسمية بالحقيقة لما كانت باعتبار ثبوت الكلمة في مكانها الاصلي لزم في مقابلتها ان يكون التسمية بالمجاز باعتبار تجاوزها وكان في لفظ الزعم اشارة الى هذا قوله واعتبار التناسب في تسمية شيء آه كانه دفع سوال مقدر وهو انه يلزم مما ذكر ان يسمى الحقيقة بالمجاز ايضا لانها ايضا طريق الى تصور معناها ووجه الدفع ما ذكره ظاهر قوله ولهذا يشترط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية اراد بالتسمية اطلاق الاسم عليه كما انه اراد بالوصف اطلاق الصفة لا وضع الاسم كما يتبادر من العبارة وهذا اظهر من سياق الكلام قوله فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد اى بحيث يحصل معرفة تمام الحقيقة معرفة كل واحد منهما بخصوصها ولذا فيجوز جمع الانسان والفرس في تعريف الحيوان بانه الجسم

الحساس المتحرك بالارادة قوله مرتجلا كان او منقولا او غيرهما المرتجل المنقول لا لمناسبة والمنقول الاصطلاحي المنقول بالمناسبة وغيرهما من مما لا نقل فيه كالمشترك قوله وهو متعلق بقوله وضعت وليس المراد من تعلقه به ان يعتبر حدوث الوضع في ذلك الاصطلاح حتى لو لزم ان لا يكون لفظ الاسد الذى وضع في اللغة وقرر عليه في الاصطلاح والعرف عندما استعمله النحوي او غيره من اهل تلك الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد بذلك كونه موضوعا له في ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع في ذلك الاصطلاح ام لا قوله فلا بد من العلاقة العلاقة بالفتح علاقة الحب والخصومة ونحوهما من المعاني وبالكسر علاقة السيف او السوط ونحوهما من المحسوسات وقيل عكسه كالعوج واما قوله تعالى لا ترى فيها عوجا ولا امتا فعلى ضرب من التاويل ثم المراد من قوله فلا بد من العلاقة انه لا بد من ملاحظة العلاقة واعتبارها وهو ظاهر قوله وقد يكون مرتجلا آه المرتجل ايضا من اقسام الحقيقة لان الاستعمال الصحيح في الغير بلا علاقة وضع جديد فيكون اللفظ مستعملا فيما وضع له فيكون حقيقة كما صرح به سابقا حيث قال والقول غيرها ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وانما جعله ههنا من اقسام المستعمل في غير ما وضع له نظرا الى الوضع الاول فانه بالاعتبار قوله والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي اى معنى مجازي غير فرد للموضوع له الاول بقرينة المقابلة و اما الفرد من حيث خصوصيته معنى مجازي للكلي واطلاق الكلي من حيث الخصوصية بطريق المجاز كما سيتضح ذلك بكلام الله تعالى قوله و في الاصطلاح المنقول فيه بالعكس المنقول فيه صفة للاصطلاح اى الاصطلاح الذى وقع النقل في ذلك الاصطلاح قوله واما من حيث العرف فهي موضوعة له ابتداء وفي شرح المفتاح للفاضل المحشي ان الدابة بحسب العرف يطلق على البغل ايضا قوله بخلاف الحقيقة وبخلاف المجاز آه اراد بالحقيقة المطلقة العارية عن النقل والمجاز المطلق المستعمل في غير الموضوع له لعلاقة ولذا جعلهما مقابلين للمنقول فانه حقيقة من وجه مجاز

من آخر قوله اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة انما قيد بهذا مع ان لفظ
الاسد ليس مما يتفاوت بحسب عرف حتى لو استعمل النحوى او المشرع
يكون الامر على حد الامر عند استعمال اللغوى بناءً على ان اطلاق الحقيقة
الحقيقة اللغوية عليه انما هو بهذه الحيثية اى باعتبار ان الخطاب
بعرف اللغة وايضاً يمكن ان يكون احترازاً عن انعقاد اصطلاح طارٍ
فيه وكون الخطاب باعتباره وان لم يتحقق بعد فتامل قوله ونعل للفظ
والحدث اعترض عليه بان الذى يجيء للحدث هو الفَعل بالفتح لا غير
والفِعل بالكسر للاسم كما صرح به الشارح فى غير هذا الكتاب وقد صرح
به الجوهرى ايضاً قلت هذا انما يرد لو كان المراد بالحدث مدلول المصدر
مدلول مصدر فَعَلَ يَفعَل وانما المراد الضرب مثله فتدبر قوله فما
ذكر بلفظ النكرة اه كان المراد بلفظ النكرة صورة والمراد بالنكرة فى
قوله وما ذكر بعد كل نكرة النكرة صورة والا فكل لفظ اتى به فى صورة
النكرة معرفة حقيقة اذ المراد من اسد وصلوة وفعل ودابة الفاظها
وهى اعلام حقيقة عند الشارح لكونها موضوعة لالفاظ معينة
فتامل قوله والمجاز مرسل ان كانت العلاقة غير المشابهة انما يسمى
مرسلة لان الارسال فى اللغة الاطلاق والاستعارة مقيدة بادعاء
ان المشبه من جنس المشبه به والمرسل مطلق من هذا القيد قوله
والا فالاستعارة اه الاصوليون يطلقون الاستعارة على كل مجاز
فلا تغفل عن مخالف الاصطلاح حين لك يقع العنت اذا رأيت
مجازاً مرسلاً اطلق عليه الاستعارة قوله ان يقصد منها ويقبل
الى المقصود بها الضمير فى منها راجع الى اليد وفى بها الى النعمة
صرح به الشارح فى شرح المفتاح اى الذى قصد بالنعمة وهو المنعم
عليه قالقائم مقام فاعل المقصود وهو الضمير المستتر فيه الراجع
الى الاسم الموصول الداخل عليه قوله ومع هذا فلا بد من اشارة الى
المنعم لئلا يخل بانتقال الذهن من الملزوم الى اللازم فيكون الكلام
موصوفاً بالتعقيد المعنوى المخل بالفصاحة هذا وقد ذكرنا
فى اوايل شرح الديباجة تفصيله متعلقاً باستعمال اليدوان

الايادى

الايادى حقيقة عرفية فى النعم منظهر فيظهر منه ان لا احتياج الى ذكر
المنعم فليتدبر قوله واما اليد فى قوله عليه السلام تفصيل للمجمل فى ذهن
السامع ومعنى تتكافأ دماؤهم تتماثل فى القصاص من الكفو وهو
المثل لا فضل للشريف على وضيع والذمة العهد ومعنى يسعى بذمتهم
ادناهم ان ادناهم اى احقرهم وقيل الادنى العبد والمرأة
اذا اعطى اماناً ليس للباقين نقضه ووجه كون الحديث من باب
التشبيه لا المجاز المرسل ظاهر لان العلاقة هى المشابهة واما
علم كونه استعارة فلذكر الطرفين قوله يعنى ان هذه التسمية
مجازاً مرسلاً ويمكن ان توجه ايضاً بحذف المضاف اى من
وجوه المجاز المرسل وطرقه وهذا هو الظاهر فلا من الايضاح قوله
ففى العبارة تسامح فان قلت المجاز مصدر ميمى صفة للمجازية
كان التسمية كل فلا تسامح قلت الموصوف بالمرسل هو المجاز
بالمعنى المصطلح وتوصيفا لمعنى المصدر به تعسف بل نفس حمل
على المعنى المصدرى بطريق الاستخدام تعسف يزيد على ارتكاب
التسامح كما لا يخفى على المنصف قوله وهى الشخص الرقيب
والتاء للمبالغة فى الصحاح ربأت القوم ربأً وارتبأتهم
اى رقبتهم والربيئة الطليعة والجمع الربايا قوله فالانملة
جزء من الاصابع الانملة بالفتح واحد الانامل وهى رؤس الاصابع
قوله قولهم فلان اكل الدم ومنه قول الشاعر مخاطباً امرأته
اكلت دماً ان لم ارعك بضرةٍ بعيدة مهوى القرط طيبة النشر
دعاء على نفسه باكل الدم وهو الدية ان لم يتزوج عليها واخذ
الدية عند العرب عار عظيم والمراد ببعيدة مهوى القرط طويلة
القد وطويلة العنق قوله وظاهره انه سهو لانه من تسمية
قد يجاب بان مراده ان المجاز عن الاخذ هو سبب الاكل فهو من
تسمية السبب باسم المسبب واما قوله اى الدية المسببة عن
الدم فاشارة الى وجود مجازه باعتبار آخر ولا يخفى على الذوق السليم
بعده وقربه الدم وان كان سبباً لاخذ الدية لكن اكل الدية سبب

بمكل الدفع والتمثيل بهذا الاعتبار كاف فتأمل قوله لا يتم بعد البلوغ لان اليتيم هو الطفل الذي لا اب له يقال يتم الصبي بالكسر ييتم يتما بالفتح والضم مع التسكين فيهما واعلم ان اليتيم في بني آدم من قبل الاب وفي البهائم من قبل الام قوله او محله نحو فليدع ناديه ويحتمل ان يكون الاية من قبيل المجاز بالنقصان على حذف المضاف واعطاء اعرابه للمضاف اليه كما في قوله تعالى واسئل القرية لكن لا يضر بالتمثيل قوله قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما خلاصته انه ليس المراد باللزوم امتناع الانفكاك في الذهن او الخارج بل الاتصال في الجملة ينتقل الذهن بسببه من احدهما الى الآخر وهذا يتحقق في جميع انواع المجاز قوله واما في عرف غيره فيظهر ان الضمير في غيره راجع الى الاستعارة باعتبار انها عبارة عن اللفظ قوله فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له فيه نظر لان الاتصاف بالفعل ليس بلازم في المجاز باعتبار ما يؤل بل يكفي توهم الاتصاف كما في عصرت خمرا فانه يقت في الحال فانه مجاز باعتبار ما يؤل مع عدم حصول حقيقة الخمر للمسمى بالفعل اصلا قوله في زمان سابق او لاحق اي زمان سابق على حال اعتبار الحكم وهو زمان وقوع النسبة او لاحق بالنسبة اليها ولا يلزم فيهما اعني في المجاز باعتبار الكون والاول كما سبق بالنسبة الى زمان الحكم واللحوق بالنسبة اليه للقطع بان الاسم في مثل قتلت قتيلا وعصرت خمرا مجاز وان صار المسمى في زمان الاخبار قتيلا او خمرا حقيقة فان قلت قولك قتلت هذا الحي امس مجاز باعتبار ما كان مع ان حصول الحيثية للمشار اليه ليس بسابق على زمان اعتبار الحكم اعني زمان القتل بل هي حاصلة له فيه قلت الحكم الذي يعتبر ههنا سبق حصول الحيثية بالنسبة الى زمانه هو الحكم المدلول عليه باسم الاشارة وهو اشير الى هذا الحي فان المجاز في هذا الحكم اذ لو قلت مشيرا الى قتيل قتلت هذا امس لم يكن مجازا فتأمل قوله فان الانسان لا يوجد بدونهما فان قلت

هذا يدل على استلزام الكل للجزء والمدعى عكسه فلا تقريب قلت المراد بالاستلزام المذكور الاستتباع فيتم التقريب لان علم وجود الانسان بدونهما يدل على ان كلا منهما ملزوم واصل يفتقر اليه الانسان و يتبعه في الوجود هذا خلاصة ما ذكره الفاضل المحشي وقد ذكره الشارح في التلويح ايضا وفيه نظر اذ لو حمل اللزوم في قوله في جميع ذلك يشتمل على لزوم على التبعية يلزم ان يكون الانتقال في جميع انواع المجاز من المتبوع الى التابع كما ادعاه السكاكي ولا يخفى ان ما ادعاه على تقدير صحته تعسف محض لا يقول به المحققون الا انه مبني على صحة الجواب المذكور اذ لو حمل على اصطلاح جمهور ارباب الفن كان المراد باستلزام الجزء للكل المعنى المصطلح ايضا ولا لم يتم التقريب وتفريع قوله ولذا ولهذا اشترط آه فح لا يتم الجواب المذكور فتأمل قوله فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان اي من حيث هو انه انسان واما اطلاقها عليه من حيث صدور معظم الافعال منه في موضع يناسب هذا لا فهو كاطلاق العين على الربيئة على العين ولذا جوز الزمخشري في قوله تعالى تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ان يراد باليد النفس قوله فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد آه يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا يعني ان اللفظ الواحد اذا اطلق على شيء واحد كما اذا قلت رأيت مشفرا فيما اذا رأيت شفة انسان يجوز يكون ذلك الاطلاق بطريق الاستعارة وان يكون بطريق المجاز المرسل فلا يرد ان نحو المشفر مجاز مرسل بالنسبة الى مطلق مفهوم الشفة واستعارة بالنسبة الى خصوصية شفة الانسان ولا شك في تغاير المعنيين وتعددهما قوله اي قول زهير بن ابي سلمى بضم السين والزهير الشاعر وليس في العرب ابو سلمى غيره واسمه ربيعة بن رياح من بني مازن قوله عند اصحابنا الحمل على التمثيل التخييل بان يشبه الجوع في التأثير بذي لباس قاصد للتأثير مبالغة فيه فيخترع له صورة كاللباس ويطلق عليها اسم الموضوع لما هو متحقق قوله من انتقاع اللون و رثاثة الهيئة الانتقاع تغيير اللون من حزن او فرح ولا

مثله وهو الجود والرثاثة البذاذة يق فلان رث الهيئة اى
شينها **قوله** فتوهم كونه تشبيها اى كونه من قبيل لجين الماء **قوله**
فعلى هذا لا يتناول قولنا آه هذا تفريع على التعريف واشارة الى ابطال
قول من قال الاستعارة اجراء المشبه به على المشبه اطلاقا او حملا مع
حذف الاداة ليس بتفريع على قوله والمراد بمعناه ما عنى باللفظ حتى
يتوهم ركاكته لدلالته على انه لو لا ارادة ذلك المراد لتناوله ولذلك
القول اللفظ المستعمل فيما وضع له مع علم التناول قطعا على كل حال
قوله بل هو مستعمل في معنى الشجاعة فيكون مجازا فان قلت المجاز
مشروط بوجود القرينة المانعة من الارادة عن ارادة الحقيقة ولا قرينة
ههنا وما ذكره من ان الحمل قرينة ففيه انه لا دلالة في الحمل على ذلك
لجواز ان يراد الموضوع له ويقدر الاداة لانا نقول يكفي في القرينة
ما هو المتعارف وشيوع الكلام بالتقدير مما لا يلتفت اليه واعلم انه ليس
المراد الشجاعة صورتها الذهنية من حيث وجودها وحصولها
في الذهن اذ لا يصح تشبيهه بالاسد قطعا مع انه معتبر في الاستعارة
بل الذات المبهمة المشبهة بالاسد وتعلق الجار بالاسد على هذا
باعتبار انه انما يطلق على تلك الذات مأخوذة مع ذلك الوصف
فكان الوصف جزء مفهومه المجازي بقي الكلام فان قولك زيد
اسد مسوق لاثبات تشبيه زيد بالاسد او لاثبات ان زيدا
هو تلك الذات المشبهة بالاسد فان كان الاول فهو تشبيه قطعا
ولا مجاز في الاسد كما ادعاه الفاضل المحشي وان كان الثاني فهو
استعارة على ما حققه الشارح فلا فرق بين قولك زيد اسد
واسد زيد وبين قولك زيد شير است وشير است زيد في احتمال
الامرين فانه يحتمل ان يراد شير في الموضعين مردي همچو شير وقال
الفاضل المحشي ولا شك ان قولنا زيد اسد واسد زيد بمنزلة قولنا
زيد شير است وشير است زيد فيكون سياق الكلام فيه منعه
اذ يحتمل انه قصد تشبيه ذات ماله الشجاعة بالاسد واطلق اسم
الاسد على هذا المفهوم الكلي ثم استعمل في فرد منه لا بخصوصه

كما في قولك رأيت رجلا مع ان المرئي زيد بعينه مع ذلك نعم يلزم ضمنا
من تشبيه الذات المطلقة بالاسد تشبيه الذوات المخصوصة
لكن غير مقصود لتشبيه زيد فيكون اسد مستعملا في معناه الحقيقي
لم يشف الغليل ثم ان قوله ههنا ثلاث مراتب الاول ادعاء المشابهة
باداة التشبيه لفظا او تقديرا نحو زيد كالاسد وزيد الاسد الى قوله
تشبيه اتفاقا محل بحث اذ يستفاد منه دعوى الاتفاق على ان زيد
الاسد تشبيه وهو ممنوع كيف وقد مر ان المشبه اذا كان مذكورا او مقدرا
كان اسم المشبه به خبرا عنه حقيقة او حكما فعند البعض يسمى تشبيها
وعند البعض استعارة غير فرق بين المعرف والمنكر على ان قول الشيخ
فان ابيت الا ان يطلق اسم الاستعارة على هذا القسم فان حسن دخول
اداة التشبيه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه
معرفة وبخبر زيد الاسد يفيد ان المعرفة داخل في القسم المختلف فيه
اللهم الا ان يكون مراد المحشي ثبوت الاتفاق على ان زيد الاسد تشبيه
على تقدير ان يراد منه ادعاء المشابهة بتقدير اداة التشبيه لا بيان حال
المثال مطلقا ولا يخفى انه تعسف **قوله** اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة
عليه اى لا ملازمة بين زيد اسد ولا دلالة للاسد عليه في المثال
المذكور اعنى رأيت اسدا يرمي ونظائره مثل رأيت اسدا في الحمام
اذ لا دلالة للقرينة المذكورة على خصوصية زيد فاندفع ما توهم من ان
الملازمة المعتبرة في باب المجاز هي الملابسة في الجملة وكذا المراد
بالدلالة على المعنى المجازي الدلالة في الجملة ولو بحسب المقام والقرائن
وهذا المعنى يمكن ان يوجد بين الاسد وخصوصية زيد فلا حاجة
لقوله اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه **قوله** ويدل على ما ذكرناه آه
قال الفاضل المحشي ليس في تعلق الجار به على كونها استعارة بل لو
جعل دليلا على كونه حقيقة لكان اولى لان فهم المعنى الذي تعلق به
الجار على تقدير كونه حقيقة اظهر وفيه بحث لان وصف الشجاعة
في الاستعارة مثلا يلتفت اليه البتة اذ لا انتقال الى المعنى المراد
الا بملاحظته بخلاف ما لو بقي على حقيقته فان ملاحظة المعنى

الحقيقي كثيرا ما يخلو عن مثل خطة او صاف الخارجة فظهر ان تعلق الجار به انسب بالاستعارة وان صح حمله على الحقيقة ايضا وهذا ظاهر جدا قوله
كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة المصراع لعمران بن حطان مفتي الخوارج وزاهدها وتمامه فتخاء تنفر من صفير الصافر
والفتخاء المسترخية الجناحين من الفتخ وهو اللين وعقاب فتخاء لانها اذا انحطت كسرت جناحيها وهذا لا يكون الا مع اللين والمواد
والمراد من قوله تنفر من صفير الصافر انه ينزعج عن مجرد الصداء
وبعد البيت المذكور هلا برزت الى غزالة في الوغى بل كان قلبك في جناحي طاير غزالة امراة شبيب الخارجي وكان يضرب المثل بشجاعتها نقل انها هجمت الكوفة في ثلاثين فارسا وفيها ثلاثون الف مقاتلين فصلت صلوة الصبح وقرات فيها سورة البقرة ثم هرب الحجاج ومن معه والوغى الحرب
وكقوله والطير اغربة عليه بعض من بيت لابي العلاء المعري في قصيدة يرثي بها الشريف الطاهر الموسوي مطلعها اودى فليت الحادثات كفاف مال المسيف وعنبر المستاف وتمام المصراع المشار اليه في الشرح والطير اغربة عليه باسرها فتخ السراة وساكنات لصاف قوله اودى اي هلك وفاعله مال المسيف وكفاف اسم معدول مثل قطام لكف الاذى واسياف الرجل اذا ذهب ماله والاستياف الشم والفتخ بالضم جمع فتخاء من الفتخ وقد مر تفسيرها والسراة بفتح السين المهملة جبال باليمن يكون هذيل وغيره وبفتح الشين المعجمة جبال بالشام ولصاف جبل طي والمعنى ان كل الطيور في الحزن على المرثي مثل الاغربة الباكية عليه قوله وانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه بل قيل لا يصح كما اذا اقترن به نفي جنس المشبه عن نفسه كما يقال هو اسد ليس بادمي وفي التنزيل ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم اذ لا معنى لان يقال هو شبيه بالاسد ليس بادمي فان نفي الادمية انما ينافي الاسدية لا كون الشيء شبيها

وفي الصحاح ولصاف مثل قطام منزل من منازل بني تميم

اواخر

بالاسد صرح بهذا الشيخ في دلايل الاعجاز قيل وهذا دليل لطيف على ان زيد اسد استعارة لا تشبيه غفل عنه المتاخرون وفيه نظر اما اولا فلان المقصود في المثال المذكور ونحوه بحسب الظاهر جعل زيد فردا من افراد الاسد كما هو المعنى في التشبيه البليغ وبهذا الاعتبار صح نفي جنس الادمي عنه وهذا لا ينافي كون المثال المذكور من قبيل التشبيه في نفس الامر واما ثانيا فلان هذا الدليل لو تم لدل على ان المثال المذكور ليس باستعارة ايضا كيف وقد اعترف هذا المحشي نفسه بان محل النزاع بين الفريقين الاستعارة والتشبيه هو ان صح حذف المشبه بواقامة المشبه به مقامه بحيث لا يفوت الا المبالغة فاستعارة والا فتشبيه ولا يخفى ان استحالة قولنا رجل شجاع وليس بادمي اقوى من استحالة قولك هو كاسد وليس بادمي فتامل قوله ولاحت من بروج البدر بعدا بروج البدر هي التي يمتاز بها في مسيره وهي اثنى عشر اولها الحمل واخرها الحوت وبعدا نصب على التمييز والمهاجم مهاة وهي البقرة الوحشية والتبرج اظهار المراة زينتها ومحاسنها للرجال قيل معنى تبرجها الكتان انهن مخدرات لا يبرزن من الخدر وبهذا يفارقن المها لان المها متبرجة بخلافهن فان تبرجن استتار فكان من قبيل قوله تحية بينهم ضرب وجيع وفيه نظر لان قوله ولاحت لا يلايم هذا المعنى بل الوجه ان يوجه بكون تبرجهن اكتنانا ان الناظر لا يستطيع اجتلاءهن لانه يحير ضعفها ويحتمل ان يكون المعنى انهن يسترن في الاكتنان عند التبرج حتى كان تبرجهن عين اكتنانهن قيل وههنا معنى اخر هو ان يراد بالتبرج الدخول في البرج كما هو المناسب للبدر والمعنى انهن اذا زلن عن المرائي واستترن فكانهن دخلن في بروج اخر ولا يخفى ما فيه من التكلف والظاهر انه من باب التشبيه لان قوله كما في قولنا رايت اسدا في الشجاعة فان قوله في الشجاعة يقتضي تقدير المشبه اي رايت رجلا مثل الاسد

فى الشجاعة و لا يصح ان يقدر المشبه ويصار الى الاستعارة اذ لا
يصح وقوع اسم المشبه موقع المشبه به فانه لو قيل رايت رجلا
شجاعا فى شجاعته لكان لغوا من الكلام قوله لان بيان
الخيط الابيض بالفجر فيل عليه هذا البيان لا يدل على التشبيه
بل على الاستعارة لانه يدل على ان المراد بالخيط الابيض مثلا هو
الفجر فيكون ذلك اللفظ مستعملا فيما شبه بمعناه وهو بيان
الاستعارة وقد يتكلف فى الجواب بان ليس المراد بكون الفجر
بيانا للخيط انه بيان له باعتبار ذاته بمعنى انه بين اى شىء
اريد بهذا اللفظ بيان له باعتبار ما يتعلق به بمعنى انه بين
ان الخيط الابيض وان كان فى النظم فاعل يتبين ليس فاعله فى
الحقيقة بل الفاعل فى الحقيقة الامر المتعلق بالخيط الابيض والمشبه به
وذلك الامر هو الفجر فيكون فاحمل قوله من الفجر بيانا للخيط الابيض
فى النظم وبيانا لذلك الامر فى الحقيقة فليتامل فان قيل هذا
ترك البيان ولم يقتصر على الاستعارة التى هى ابلغ داخل فى الفصاحة
اجيب بان فى هذه الاستعارة نوع خفاء لاحتمال توهم القصد
الى المعنى الحقيقى وان كان مرجوحا فاحتيج الى زيادة بيان فى
حكم من الاحكام التى يحتاج اليها كل احد قوله وابعد من ذلك
اى من كون ما ترك فيه المشبه واتى بوجه الشبه تشبيها كون
الايتين من قبيل التشبيه على ما ذكره صاحب الكشاف ووجه الا
الابعدية اذ المشبه مقدر فيما من بخلاف الايتين ومعنى ضرب
الله مثلا وصف وبين والمثل الاول مضروب للمشرك والثانى
للموحد وقوله رجلا بدل من مثلا ويحتمل ان يكون مفعولا
بتضمين ضرب معنى صير وفيه صلة شركاء والشاكس الضيق
ومعنى سلما سالما عن الشركاء والفرات الذى يكسر العطش
السائغ الشراب الذى يدخل فى الحلق والاجاج صفة موكدة
كما فى امس الدابر او خبر بعد خبر والغرض ايضا التاكيد تو ما اجاج
اى ملح مر وقد اج الماء يأج اجوجا قوله على ما يظهر

بالتامل وذلك لانه لا يبعد وقوع الكافر موقع الرجل الاول والمؤمن موقع
الرجل الثانى اذ لا يناسب ضرب المثل فان المقصود من ضربه الانتقال من
حال شىء الى حال شىء آخر هو المقصود وهذا مفقود على ذلك التقدير كما
لا يخفى قوله لان قوله ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون حلية
تلبسونها ينبئ عن انه قصد التشبيه لا الاستعارة اعترض عليه
لجواز ان يكون قوله نعم ومن كل تاكلون الاية ترشيحا للاستعارة و
اجيب بان سوق الكلام الاية لبيان ان ليس فى الكافر نفع اصلا
وهذا انما يتاتى اذا جعل الكلام تشبيها بمنزلة كالحجارة او اشد قسوة
كانه قيل الكافر كالبحر الاجاج بل ليس مثله اذ فيه هذه المنافع المذكورة
و فى الكافر لا نفع اصلا واذا جعل ترشيحا ترشيحا لم يستقم هذا
المعنى اذ المستعار منه فى الاستعارة المرشحة هو المشبه به موصوفا
بالصفة التى يقع لها الترشيح مثلا اذا قلنا رايت فى الحمام اسدا يفترس
اقرانه كان المستعار منه الاسد الموصوف بهذه الصفة فيكون المشبه
فى مثالنا البحر الموصوف بهذه المنافع فيلزم ان يكون للكافر المشبه به
ايضا نفع وهو خلاف سوق الكلام واعلم ان صاحب الكشاف فسر
الحلية باللؤلؤ والمرجان بعد ما فسر قوله ومن كل تاكلون بقوله اى
ومن كل واحد منهما والمشهور ان اللؤلؤ لا يخرج من العذب حتى قال فى تفسيره
فى تفسير قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان فان قلت لم قال منهما
وانما يخرجان من الملح قلت لما التقيا وصارا كالشىء الواحد جاز ان
يقال يخرجان منهما كما يقال يخرجان من البحر ولا يخرجان من جميع البحر
لكن من بعضه ثم قال لا يخرجان الا من ملتقى الملح والعذب ولعل تفسيره
الحلية باللؤلؤ فى سورة الفاطر مبنى على القيل الاخير الذى نقله فى
سورة الرحمن لان الخروج من المجتمع خروج من العذب من وجه ومن
الملح من وجه فليتامل قوله ولا يخفى ضعفه على من يتامل لفظ الكشاف
قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى او كصيب من السماء الاية فان
قلت هذا تشبيه اشياء باشياء فاين ذكر المشبهات قلت كما جاء
ذلك صريحا فقد جاء مطويا ذكره على سنن الاستعارة كقوله تعالى

وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهٰذَا مِلْحٌ اُجَاجٌ
ضَرَبَ اللّٰهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا
لِرَجُلٍ ولا يخفى ان قوله تمثيل للتشبيه المطوي فيه ذكر المشبه على سنن
الاستعارة لا تمثيل لنفس الاستعارة كما توهمه الطيبي وصاحب
الكشف فان الاول احوج الى التمثيل في هذا المقام من الثاني قوله وهذا
الكلام صريح آه حيث استدل على كون الاستعارة مجازا لغويا
بان اللفظ ليس موضوعا للمشبه ثم لا اعم فانه يدل على انه
لو كان موضوعا للاعم لم يلزم ان يكون مجازا لغويا قوله وقد سبق
في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه حيث قال هناك
وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن واطلق على الفرد
الموجود منها بل باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد
باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع قوله بمعنى ان التصرف في امر
عقلي اشار بهذا البيان الى ان المراد بالمجاز العقلي ههنا غير
ما هو المراد فيما سبق من المجاز الحكمي وهو ظ فان المراد بالمجاز
ههنا هو الكلمة وفيما سبق هو الاسناد او الكلام قوله لكان العلم
المنقول كيزيد ويشكر استعارة ولو فرق بان لا وضع في الاستعارة
وبانه قد اعتبر في كون العلاقة المشابهة يكون مجرد اصطلاح
لا رعاية لمعنى الاستعارة ثم هكذا قيل وفيه بحث لان اللفظ
لان الوضع يجعل اللفظ الموضوع للاصالة فلا يصح معنى الاستعارة
نعم يلزم ان يكون معنى المجازات كلها استعارة والفرق بالعلاقة
ح يكون مجرد اصطلاح لكن في بطلان اللازم بحث فتأمل
اذ لا مبالغة في اطلاق اسم الجرد آه فيه بحث لان طريق الاطلاق
اذا كان قوة المشابهة بحيث يقرب الجنسية يستفاد المبالغة
فيكون الاستعارة ابلغ قوله ولما صح ان يق لمن قال رايت اسدا
واراد زيدا انه جعله اسدا فيه انه يحتمل ان يراد به انه
جعله تشبيها بالاسد مشابهة تامة هذا قيل يخدش هذا
الوجه ان قولهم جعله اسدا يجري في زيد اسد مع انه

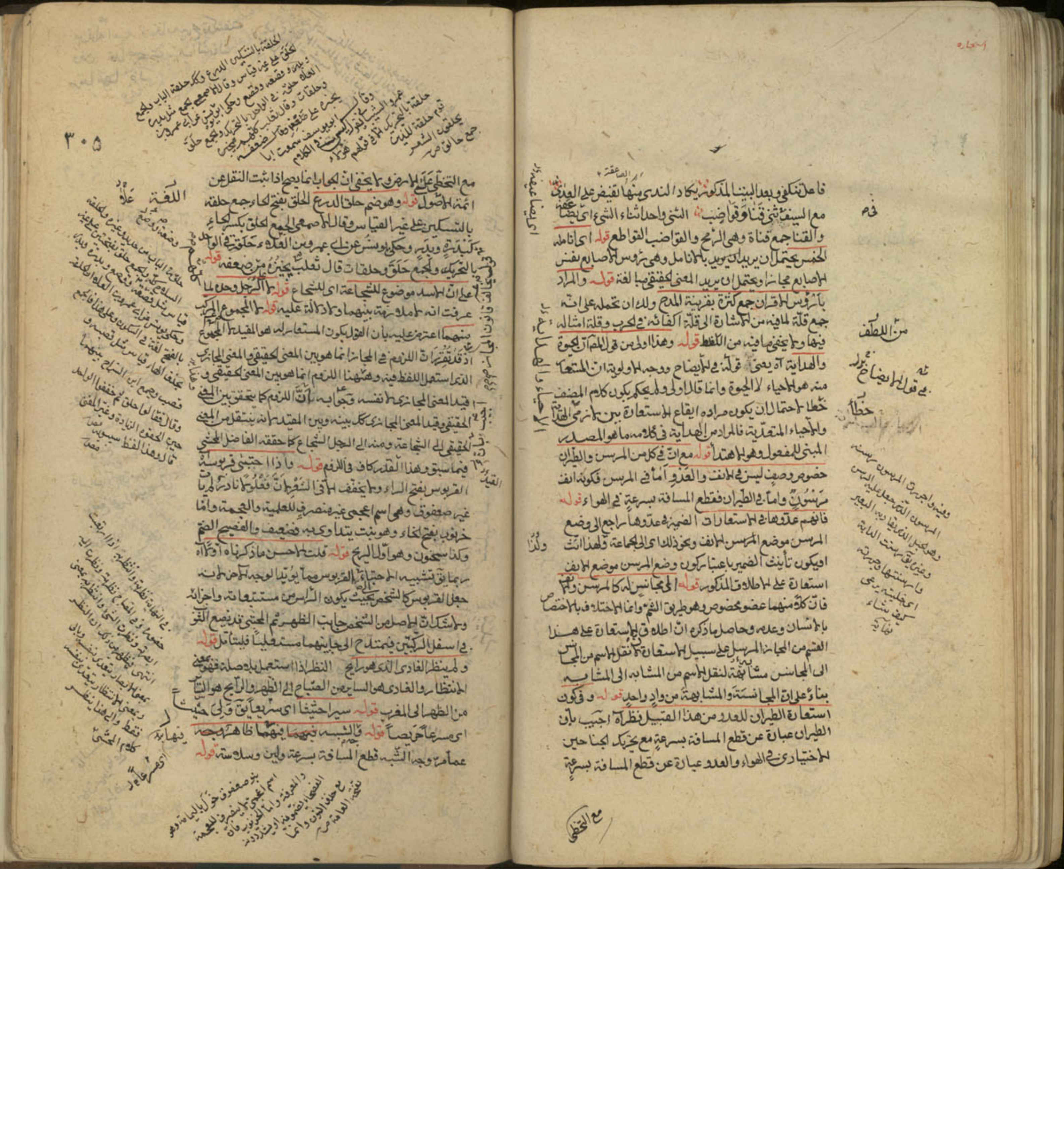
لم يوجد

لم يوجد فيه الادعاء المذكور ضرورة انه تشبيه وليس باستعارة
وجوابه ان الادعاء المذكور متحقق ايض في زيد اسد اذ ليس المعنى
على تقدير اداة التشبيه كما سبق تحقيقه بل جعله فردا من
افراد الاسد نعم ليس باستعارة اصطلاحا لذكر المشبه
في الكلام كما سبق فان قلت ذلك الادعاء لا يتحقق في المعرفا عني
زيد الاسد بل المعنى على تقدير اداة التشبيه مع انه يق لمن قال له
ايض جعل زيدا اسدا قلت ان ثبت قولهم بذلك في الصورة
المذكورة ح يكون المراد به ان جعله تشبيها بالاسد ولا يجري هذا
في الاستعارة فتأمل قوله قد مر آنفا ان على القمر قد سبق في بحث
المجاز العقلي ان مطلق ذكر المشبه لا ينافي الاستعارة بل اذا كان
على وجه ينبئ عن التشبيه وان هذا البيت من الاستعارة لو
لا التشبيه فليتذكر قوله وبهذا يندفع آه اي ببيان ان القرينة
مانعة عن ارادة المعنى المتعارف لتعيين غير المتعارف يندفع
وجه الاندفاع ان الاصرار على دعوى الاسدية بالمعنى
الغير المتعارف ونصب القرينة لا يمنع الا عن ارادة المعنى
المتعارف فلا منافاة قوله واما التعجب والنهي عنه فللبناء
على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة فيه بحث لان تحصل
الايراد السابق تسليم الادعاء المذكور ومنع كون الاستعمال
فيما وضع له وصحة التعجب وكذا النهي عنه انما يترتب على
نفس الادعاء المذكور كما يشير اليه كلام القايل فح لا حاجة الى
الاعتذار بانهما مبنيان على تناسي التشبيه قضاء لحق
المبالغة قوله والاستعارة تفارق الكذب آه اي الكلام الذي
فيه الاستعارة يفارق الكلام الكاذب فلا يرد ما يق الاستعارة
في المفرد والكذب في الحكم فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى
الفرق قوله وزعم صاحب المفتاح آه اراد بالدعوى الباطلة
الدعوى التي لا يطابق الواقع مع ان صاحبها يعتقد مطابقتها
اذ لا يتصور ح من صاحبها قصد التأويل فضلا عن نصب

القرينة اجراء الكلام على الظاهر فاراد بالكذب ما لا يطابق الواقع مع
علم القايل بعدم مطابقته فانه ايضا لا ينصب تلك القرينة كما ان
ذلك المدعي لا ينصبها لان الكاذب المذكور ليس مثل ذلك المدعي
في التبري عن قصد التاويل لان مقصوده ترويج ما دل عليه ظاهر
كلامه ولا يقدح في مقصوده هذا قصد التاويل بل ينقض القرينة
فلذلك اكتفى ههنا بان نفي نصب القرينة واقتصر في الدعوى
الباطلة على ذكر دعوى التبري عن التاويل لانه اذا تبرأ عن التاويل
كان عن نصب القرينة اشد تبرأ فظهر وجه التخصيص في كل واحد
من التبري ونفي نصب القرينة كذا في شرح المفتاح للشريف وليس
مراده تفسير مطلق الكذب حتى يتوجه ان فيما ذكره ميلا الى مذهب الجاحظ
وعدولا عن مذهب الجمهور كما توهم بل تعيين مراد السكاكي من لفظ
الكذب وحاصله انه اراد بالكذب ههنا احد قسميه اعني ما
لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد بقرينة انه يسمى قسمه الآخر وهو
ما لا يطابق الواقع مع اعتقاد المطابقة الدعوى الباطلة قوله ولا
يكون الاستعارة علما لخفاء في ان المراد في غير علم الجنس فانه
المتبادر من اطلاق العلم قوله وكذا ما درن في البخل وسحبان
في الفصاحة وباقل في الفهاهة وقد سبق شرح فصاحة سحبان
وخطبته عند معاوية واما مادر فانه رجل من هلال بن عامر
صعصعة قيل يسمى مادرا لانه يسقي ابله من ماء حوض فلما
فرغ الابل بقي في اسفل الحوض ماء قليل فسلح فيه ومدر الحوض به
بخلا من ان يسقي من حوضه واما باقل فهو اسم رجل من العرب
وكان اشترى ظبيا باحد عشر درهما فقيل له بكم اشتريته ففتح كفيه
وفرق اصابعه واخرج لسانه يشير بذلك الى احد عشر فانفلت
فانفلت الظبي فضرب به المثل في العي قال حميد الارقط يهجو
ضيفا له اتانا وما داناه سحبان وايل بيانا وعلما بالذي
هو قائل فما زال عند اللقم حتى كانه من العي لما
ان تكلم باقل واعلم انك اذا اعتبرت تشبيه زيد

بعمرو

بعمرو في الشكل والهيئة وقصدت المبالغة في التشبيه وادعيت انه عين
عمرو لكمال شبهه به فقلت رايت عمرا والظاهر انه استعارة لكون
علاقته التشبيه المشابهة ومن ههنا قيل القوم انما تعرضوا
للجنس في بيان الاستعارة بناء على ان الاكثر الاستعارات في الاجناس
لا الاشخاص ولهذا علل المحشي في شرح المفتاح عدم جريان الاستعارة
في الاعلام بان مبنى الاستعارة على المبالغة في حال المشبه بدعوى
انه عين المشبه به وذلك انما يحصل اذا كان المشبه به مشتهرا
بوجه الشبه ولا شك ان الاجناس مشهورة باوصافها حتى
ان اسمائها ينبئ عن اوصافها انباء تاما واما الاشخاص
فقلما يشتهر باوصاف كذلك والقول بانه يمكن ان يجعل لفظ
عمرو موضوعا لذات ما له الشكل المخصوص ادعاء وان كان موضوعا
لذات معين له شكل مخصوص حتى يتاتى اعتبار الجنس تعسف
لا احتياج اليه لان المقصود بالعدول عن التشبيه الى الاستعارة هو
المبالغة في حال المشبه اعني وجه الشبه حتى كانه يساوي المشبه به
فيه وذلك يحصل اذا جعل المشبه من افراد المشبه به داخلا في
جنسه ان كان المشبه به جنسا او جعل عينه ان كان شخصا ولا
شبهة ان دخاله في جنسه بمنزلة دعوى انه عينه فتامل والله
الموفق قوله فان تعافوا من عوف يعوف كعلم يعلم واصله
تعافون سقط النون بالجازم يقال عاف الرجل طعامه وشرابه اي
كرهه قوله لدلالته هذا على ان جواب هذا الشرط تحاربون و
يلحقون فان قلت لم لا يجوز ان يريد بالنيران حقيقتها بان
يقصد تخويفهم بالاحراق قلت القائل يدعي الاخذ بالشريعة
وليس فيها احراق كاره للعدل والايمان واما عدم حمل النيران
على الرماح فلتعاهد العرف وعلية الاستعمال في السيوف قوله
من نصله اي نصل سيف الممدوح ويحتمل ان يرجع الضمير
الى الممدوح والاضافة لادنى التلبس قوله على اهوس الاقران
خص بهما يب الاقران جمع قرن وهو الكفو في الحرب وخص سعي



فاعل تنكلى وبعد البيت المذكور يكاد الندى منها تفيض على العدى
مع السيف مثنى قنا وقواضب الثنى واحد اثناء الشىء اى بضاعفه
والقنا جمع قناة وهى الرمح والقواضب القواطع قوله اى انامله
الخمس يحتمل ان يريد بالانامل وهى رؤس الاصابع نفس
الاصابع مجازا ويحتمل ان يريد المعنى الحقيقى مبالغة قوله والمراد
بأرؤس الاقران جمع كثرة بقرينة المدح ولك ان تحمله على انه
جمع قلة لما فيه من الاشارة الى قلة الكفائه فى الحرب وقلة امثاله
فيها ولا يخفى ما فيه من اللطف قوله وهذا اولى من قول الماتن الجحوة
والهداية آه يعنى قوله فى الايضاح ووجه الاولوية ان المستعار
منه هو الاحياء لا الجحوة وانما قال اولى ولم يحكم بكون كلام المصنف
خطأ لاحتمال ان يكون مراده ايقاع الاستعارة بين لازمى الهداية
والاحياء المتعدية فالمراد من الهداية فى كلامه ما هو المصدر
المبنى للمفعول وهو الاهتداء قوله مع ان فى كل من المرسن والطيران
خصوص وصف ليس فى الانف والعدو اما فى المرسن فكونه انف
مرسون واما فى الطيران فقطع المسافة بسرعة فى الهواء قوله
فانهم عدوها فى الاستعارات الضمير فى عدوها راجع الى وضع
المرسن موضع الانف ونحو ذلك اى الجماعة ولهذا انث
او يكون تأنيث الضمير باعتبار كون وضع المرسن موضع الانف
استعارة على الاطلاق المذكور قوله الى مجانس له كالمرسن والفم
فان كلا منهما عضو مخصوص وهو طريق النفس وانما الاختلاف بالاختصاص
بالانسان وعدمه وحاصل ما ذكره ان اطلاق الاستعارة على هذا
القسم من المجاز المرسل على سبيل الاستعارة لان نقل الاسم من المجانس
الى المجانس مشابهة لنقل الاسم من المشابه الى المشابه
بناء على ان المجانسة والمشابهة من واد واحد قوله وفى كون
استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر آه اجيب بان
الطيران عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع تحريك الجناحين
الاختيارى فى الهواء والعدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة

مع التخطى

مع التخطى على الارض لا يخفى ان الجواب انما يصح اذا ثبت النقل عن
ائمة الاصول قوله وهو ضم حلق الدرع الحلق بفتح الحاء جمع حلقة
بالتسكين على غير القياس وقال الاصمعى الجمع الحلق بكسر الحاء
كبدرة وبدر وحكى يونس عن ابى عمرو بن العلاء حلقة فى الواحد
بالتحريك والجمع حلق وحلقات قال ثعلب يجيء من ضعفه قوله
على ان الاسد موضوع للشجاعة اى للشجاع قوله لا الرجل وحده لما
عرفت انه لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه قوله لا المجموع المركب
منهما اعترض عليه بان القول بكون المستعار له هو المقيد لا المجموع
اذ قد تقرر ان اللزوم فى المجاز انما هو بين المعنى الحقيقى والمعنى المجازى
الذى استعمل اللفظ فيه وههنا اللزوم انما هو بين المعنى الحقيقى و
قيد المعنى المجازى لا نفسه وجوابه ان اللزوم كما يتحقق بين المعنى
الحقيقى وقيد المعنى المجازى كذلك بينه وبين المقيد لانه ينتقل من المعنى
الحقيقى الى الشجاعة ومنه الى الرجل الشجاع كما حققه الفاضل المحشى
فيما سبق وهذا القدر كاف فى اللزوم قوله واذا احتبى قربوسه
القربوس بفتح الراء ولا يخفف الا فى الشعر فيقال قربس لان فعلولا نادر لم يأت
غير صعفوق وهو اسم اعجمى غير منصرف للعلمية والعجمة واما
خرنوب بفتح الخاء وهو نبت يتداوى به فضعيف والفصيح الضم
وكذا سحنون وهو اول الريح قوله قلت لا احسن مما ذكرناه آه
ربما يقع تشبيه الاحتباء على القربوس مما يؤيد الوجه الآخر لانه
جعل القربوس كالشخص بحيث يكون الرأس من مستتبعاته واجزائه
ولا شك ان الاصل من الشخص جانب الظهر ثم المحتبى قد يضع الثوب
فى اسفل الركبتين فيمتد الحبل بينهما مستعليا فليتأمل قوله
ولم ينظر الغادى الذى هو رائح النظر اذا استعمل بلا صلة فهو بمعنى
الانتظار والغادى هو السائر من الصباح الى الظهر والرائح هو السائر
من الظهر الى المغرب قوله سيرا حثيثا اى سريعا يقال ولى حثيثا
اى مسرعا حريصا قوله والشبه بينهما فيهما ظاهر جدا
عام ووجه الشبه قطع المسافة بسرعة ولين وسلاسة قوله

من قوله امية وغداة ريح قد كشفت
وقرة قد اصبحت بيد الشمال
زمامها ذلك

ويتبين امرها في الهوادي الهوادي جمع هادية وهي اوايل العنق نحو
اقبلت هوادي الخيل اذا بدت اعناقها قوله كما في قول امرء القيس
فقلت له لما تمطى بصلبه اه مطلع القصيدة ؛ قفا نبك من ذكرى
حبيب ومنزل ؛ بسقط اللوى بين الدخول فحومل ؛ وقيل البيت
المذكور في الشرح وليل كموج البحر ارخى سدوله ؛ علي بانواع
الهموم ليبتلي ؛ ومقول قوله فقلت له لما تمطى قوله بعد البيت
المذكور الا ايها الليل الطويل الا انجلي ؛ بصبح وما الاصباح
منك بامثل ؛ السدول جمع سدل او سديل وهو ما اسبل
على الهودج والتمطي التمدد والباء في بصلبه للتعدية ولاردا ف
الاتباع والاعجاز جمع عجز بفتح العين وضم الجيم وهو مؤخر الشيء يذكر
ويؤنث وهو للرجل والمراة جميعا والعجيزة للمراة خاصة ثم
المفهوم من تقرير الشارح ان ناء كلمة اصلية ونهض نفي ينوء
نوءا اي نهض بجهد ومشقة ويحتمل ان يكون مقلوبا
من ناى بمعنى بعد ونهض فلعل كما صرح به في الشافية والكلكل
والكلكال الصدر وربما جاء في الشعر مشددا قوله والظاهر
ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية حيث شبه الليل بالانسان
المتمطي في الطول واثبت لوازم المشبه به للمشبه وهي الصلب
والتمطي والكلكل ولا عجاز وانما قال الظ اشارة الى ما في شرح
التبيان من ان المجموع استعارة تمثيلية وقوله كاليد للشمال
اشارة الى ما سيأتي من قول لبيد وغداة ريح قد كشفت
وقرة قد اصبحت بيد الشمال زمامها قوله من حلي القبط
الحلي بضم الحاء المهملة وكسر اللام مع الياء المشددة جمع حلي
بفتح الحاء وسكون اللام كثدي وثدي وقد يكسر الحاء
لمكان الياء مثل عصي والقبط اهل قوله فان كلامه
في المصرحة لانه في ذكر الاقسام التي هي اقسام الاستعارة
التي هي قسم من المجاز كما دل عليه سوق كلامه من اول الباب
والاستعارة التي هي من اقسام المجاز هي الاستعارة المصرحة

وقبله ايتنسى دفاع عنك اذ انت مسلم
وقد سال من ذل عليك قراقر
ونسوتكم في الروع باد وجوهها
يخلن اماء والاماء حرائر

بها فان الاستعارة بالكناية ليست من اقسام المجاز عنده لان
المذكور فيها هو المستعمل في معناه الوضعي قوله بشواظ النار
الشواظ اللهب الخالص الذي لا دخان فيه قوله والثاني تشبيه
انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار فيه بحث
لان هذا الكلام من المص لا يستقيم على قانون نفسه لكون قوله
اشتعل استعارة تخييلية وهي عنده حقيقة لا يتحقق
ولا يتحقق فيها التشبيه فكانه استعارة اعتبر الاستعارة
على مذهب الزمخشري وغيره ولفظ الزعم لا يخلو عن الايماء الى
البحث المذكور قوله وهما حسيان فان قلت كل من الكشط
والكشف امر عقلي قلت لو سلم فالمراد الهيئة المحسوسة عندهما وهما
يشيران اليهما قوله اي حصول امر عقيب امر دائما او غالبا هذا
الترديد لاجل بيان معنى الترتيب من حيث هو لا بالنظر الى خصوص
المقام قوله لان المستعار له ظهور النهار لا يخفى ان المناسب
اظهار النهار قوله واجيب بحمل عبارتهما على القلب والسكاكي اشترط
النكتة في القلب بل يقبلها مطلقا ولعل مذهب الشيخ ايضا ذلك فلا يحتاج
طلبها في هذا القلب بناء على لزومها القول عند المص قوله وبان
الظهور ههنا بمعنى الزوال اعترض عليه بان قوله المستعار منه
ظهور المسلوخ من جلدته يابا لان المسلوخ لا يزول مع ان استعمال
ظهر بمعنى زال يكون مع عن لا مع من وقد اشار الشارح الى اندفاع
الثاني بقوله فاقام من مقام عن واما الجواب عن الاول فان يقال لا نم
ان المسلوخ لا يزول من جلدته بل اذا ازال الجلدة عنه فقد زال
هو ايضا عن الجلدة قوله وذلك عاريا ابسطة ظاهر يجري بيت
من ابيات الحماسي صدره ؛ اعيرتنا البانها ولحومها ؛ و
~~قبله اتنسى دفاع عنك اذ انت مسلم ؛ وقد سال من ذل عليك~~
قراقر ؛ ~~ونسوتكم في الروع باد وجوهها ؛ يخلن اماء والاماء~~
حرائر ؛ الاستفهام للانكار ومسلم على صيغة المفعول اي مخلى
من اسلمته اي خليت بينه وبين من يريد النكاية وقراقر اسم واد

اعيرتنا البانها ولحومها وقبله
اتنسى دفاع عنك اذ انت مسلم
وقد سال من ذل عليك قراقر
ونسوتكم في الروع باد وجوهها
يخلن اماء والاماء حرائر

يخلو

امتد سيل الكفر نحوك فسال به عليك قرار والروع نحو فيخلف اى يظن تلك النسوة إماءً لكونها مكشوفات الوجوه ولكان انهن حرائر في نفس الامر والاستفهام في أغيرتنا انفا للانكار اى لم تغيرنا ألبان الابل ولحومها مع ان اقتناء الابل مباح والانتفاع بلحومها والبانها جائز في الدين والعقل وتفريقها في المحتاجين اليها احسان وذلك معلوم . عام ظاهر اى زايل قوله وتلك شكاة الشكاة بفتح الشين المعجمة الشكاية قوله وذكر العلامة آه كلام العلامة يخالف كلام الشارح في ان الظلمة هى الاصل والمظروفة والنور طار عليها وظرف فان الظاهر على تقرير العلامة ان يكون الليل ظرفاً والنهار مظروفا قوله فقد تطول النهار والعادة في مثله آه قيل لا يخفى انه تكلف بل تحقيق ما اختاره من التاويل والحسن والحقيق بلطايف بلاغة التنزيل ان يقال المراد بالنهار مجموع ما بين الطلوع الى الغروب كما هو المفهوم من الشرح والمواقف لكتب اللغة فيكون الفاء للتعقيب الحقيقى نظرا الى انتهاء النهار ويستقيم معنى المفاجاة نظرا الى ابتداء ظهور النهار ولا يخفى على المنصف ما في اعتبار المفاجاة بالنظر الى ابتداء ظهور النهار من التكلف فان المفهوم من الآية على توجيهه مفاجاة الاظلام لظهور النهار الذى هو مجموع ما بين الطلوع الى الغروب على ان الآية مجرد اخراج النور من الظلمة واما خصوصية النور واعتبار مجموع ما بين الطلوع والغروب فلا نسلم ان لهما دخلا في المقام فتامل قوله ثم لا يخفى ان اذا المفاجاة انما يصح آه قيل يمكن ان يقصد بالجملة الاسمية الدوام بمعونة المقام فيندفع ملائمة المفاجاة عن المصنف اذا المترتب على السلخ في الحال اصل الظلام لا دوامه واستمراره وفيه نظر لان ملائمة المفاجاة باعتبار ان المفاجاة انما يتصور فيما لا يكون مترقبا بل يحصل دفعة بلا ترقب كما ذكره الشريف في حواشى شرح المفتاح فحمل الجملة الاسمية على الدوام لا يدفعها كما لا يخفى على المتامل قوله واقول تقوية لذلك آه فيه بحث لان الآية على ما يتبادر من نظم الآية

سلخ النهار

سلخ النهار بحيث يفاجيه الظلام وما شك ان سلخه مع انبساط التام بحيث لا يبقى منه اثر بل ينعدم في الحال ويترتب عليه الظلام دفعة آية لكمال القدرة اية آية والتقوية التى ذكرها الشارح انما يظهر لو كان الآية نفس مفاجاة الظلام فتامل قوله وههنا بحث آه قد يقال لما كان الرقاد كثير الوقوع في الحس ومتكرر المشاهدة عندهم جعل عدم ظهور الفعل فيه هو لا نه اشهر واقوى مما هو في الموت وانت خبير بان افادة كثرة الوقوع للقوة محل نظر وان كان افادتها للاشهرية مما لا شك فيه وقد يقال ما ذكره انما يرد لو لم يكن هذا من باب التشبيه المقلوب ولا يخفى انه لا نكتة يعتد بها في اعتبار التشبيه المقلوب قوله وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت يمكن ان يقال البعث المطلق في صدد ذكر القيمة واحوالها انما هو البعث من الموت فيصلح لكونه قرينة للاستعارة على انه لا يبعد ان يدعى كون البعث حقيقة شرعية في البعث من الموت قوله والمعنى ابين الامر ابانة لا تبقى معها فرق بين الحق والباطل بحيث لا يلتئم احدهما بالآخر كما لا يلتئم الزجاجة المكسورة قوله والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان فان قلت كما ان ضرب القبة على الشخص محسوس كذلك احاطة القبة محسوسة فلم عده عقليا قلت المعدود من الجامع العقلى هو الاحاطة المعنوية المحققة في الذلة بالنسبة اليهم كما انها محققة في القبة بالنسبة الى الشخص يتحقق الاحاطة الحسية فيها ولا يخفى انها عقلية قوله وهو ما دل على نفس الذات آه مرادهم بالذات في هذا المقام ما يستقل بالمفهومية وفي تفسيره اسم الجنس اشارة الى انه لم يرد ههنا ما اصطلح عليه النحاة لان ذلك شامل للصفات المشتقة واسماء الزمان والمكان والآلة وما ذكره ههنا ما اصطلح عليه النحاة لان ذلك لا يشملها قوله من غير اعتبار وصف من الاوصاف اى من غير اعتبار وصف متعلق بهذا الذات فلا يتوهم ورود الاشكال بان النقل وصف وهو ملحوظ كيف وسياق الكلام

لاشتماله

تدل على تغاير الذات والوصف قوله وكذا ما يكون متناولا باسم الجنس
كالعلم لاشبهة فان اسم الجنس بالتفسير الذي ذكره ليس متناولا للعلم
الشخصي اذ ليس مدلوله ذاتا صالحة لان يصدق على كثيرين ولا كليا
واذا تضمن مفهومه نوع وصفية لم يصر كليا ايضا بل اشتهر ذاته
المشخصة بوصف من الاوصاف خارج عن مدلوله كاشتهار الاجناس
باوصافها الخارجة عن المدلولات الاصلية لاسمائها بخلاف اسماء
المشتقة فان المعاني المصدرية المعتبرة فيها داخلة في مفهوماتها
الاصلية فلذلك كانت الاعلام ملحقة باسماء الاجناس دون الصفات
والحاصل ان اسم الجنس يدل على ذات صالحة للموصوفية مشتهرة
بمعنى يصلح ان يكون وجه الشبه وكذا العلم اذا اشتهر بمعنى فالاستعارة
فيهما اصلية ولا الافعال والحروف لا تصلح للموصوفية وكذا الصفات
المشتقة قوله ولا التبعية القوم انما تعرضوا للاستعارة التبعية
المصرحة والظ تحقق الاستعارة التبعية المكنية كما في قولك
اعجبني اراقة الضارب دم زيد لعلهم لم يتعرضوا لها لعدم
وجدانهم اياها في كلام البلغاء قوله فيكون مشتركا للمشبه به
في وجه الشبه انما ذكر لفظة الشركة اشارة الى انه لا فرق بين
التعبيرين في الدلالة على المقصود قوله وانما يصلح للموصوفية الحقايق
اي الامور المتقررة الثابتة اه هذا التفسير ذكره العلامة في
شرح المفتاح حيث قال المراد بالحقايق الذوات الثابتة المتقررة
كالجسم والبياض والطول لا غير الثابتة كمعاني الافعال فانها متجددة
غير متقررة لدخول الزمان في مفهومها وكالصفات فانها غير ثابتة
ايضا وان كان الزمان عارضا لها فتبعه الشارح ههنا توطية
للرد عليه على ما اشار اليه بقوله بعد تسليم صحته ووجه المنع
كما نقل عنه ان كلا من الحركة والزمان مع انه ليس من الامور المتقررة
الثابتة يقع موصوفا وقد صرح الشارح في شرح المفتاح باندفاع
هذا المنع عن اصل الكلام حيث قال بعد نقل تفسير العلامة والحق
ان الحقيقة هي الماهية باعتبار تحققها وثبوتها في نفسها

من غير تعلق باعتبار المعتبر ولا خفاء في ان القيام والحركة كذلك
بخلاف القايم والمتحرك واما ما ذكره الفاضل المحشي جوابا عما
اشار اليه الشارح من المنع المذكور حيث قال في دفعه المراد
بالحقايق المعاني المستقلة بالمفهومية من الامور المتقررة
الثابتة ففيه بحث لانه يمكن بعد الاغماض من ان مطمح
نظر الرد على العلامة فانما لم يفسر الشارح الحقايق بما ذكره هذا
الفاضل لان غرضه توجيه كلام المصنف على وجه لاينافي ما ذكره
نفسه في ايضاحه الذي هو كالشرح لهذا الكتاب وكلامه هناك
آب عن هذا التعميم لانه هكذا لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه
يعتمد كون المشبه موصوفا وانما تصلح للموصوفية الحقايق كما
في قولك جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات
المشتقة منها والحروف انتهى كلامه ولا يمكن ان يراد بالحقايق
ههنا ما ذكره المحشي لعدم صحة مقابلته على هذا التفسير
بالصفات ولهذا اسقطها المحشي من البين في السياقة تصحيحا
لكلامه حيث قال لا وبما قررناه ظهر ان ما ذكره القوم
من ان الاستعارة في الافعال والحروف تبعية الى ان قال وانما
يصلح للموصوفية الحقايق دون معاني الحروف والافعال وثانيا
وكل من الحركة والزمان حقيقة لاستقلاله بالمفهومية دون
الافعال والحروف قوله دون معاني الافعال والحروف والصفات كانه
اشار باقحام لفظ المعاني الى اندفاع البحث الذي اورده نفسه في شرح
وهو ان الموصوف بالمشاركة نفس المشبه والمشبه به وهو لا يختلف
باختلاف التعبير فعلم صلوح العبارة الدالة عليه للموصوفية
لفظا لا يقدح في اتصافه بالمشاركة فيجوز ان يستعار الناطق
للدال باعتبار تشبيه الدال بالناطق واتصافهما بالمشاركة وان
لم يصلح لفظا هما للموصوفية ووجه الاندفاع على ما ذكره في ذلك الشرح
ان المعتبر في هذا المعنى مفهوم اللفظ حتى اذا قيل لقيت جاثمي عن الخبر
كان المستعار منه مفهوم الصم تبعا لمفهوم الصم لا ذواتهم فيعتبر

في صحة موصوفيته وعلمها اللفظ الدال عليه اذ به يعلم انه من الخواص او من تأليفات الفعل قوله او عروضه لها فيه بحث لان العروض ان منع جريان التشبيه ينبغي ان لا يجري في المصادر ايضا لان عروض الزمان لها حقيقة اللهم الا ان يقال مفهوم الصفات يشتمل على النسبة ولهذا عرض الزمان لها بخلاف مفهوم المصادر وما لم يعلم يلاحظ نسبة الضرب الى شيء لا يعرض له الزمان كما لا يخفى على المتأمل او يقال المراد بعروض الزمان للصفات دلالتها عليه دلالة بحسب العرف الطاري على اصل الوضع اللغوي لا بحسب العقل فقط ولا كذلك نفس المصدر وقد مر من الفاضل المحشي في توجيه زيادة اختصاص هذا بالافعال تحقيق يرشدك ما ذكرته فارجع اليه قوله ودون الحروف وهو ظاهر لانها روابط وآلات الملاحظات فلا يكون موصوفة اصلا كما حققه الفاضل المحشي وههنا بحث وهو ان معنى الحروف لا يصلح لاعتبار العلاقة المطلقة فلا يجري فيه المجاز المرسل ايضا اصالة فلم لم يعتبروا قسمة التبعي في المرسل ايضا اللهم الا ان يقال ما يوجد المجاز في الحروف بحيث لا يكون علاقة التشبيه وكذا ... فلهذا لم يكثروا الاقسام واكتفوا بالاستعارة التبعية لكثرتها لكن هذا لا يثبت لكثرة المجازات المرسلة فيها فتأمل قوله واما الموصوف في نحو شجاع باسل الخ الباسل هو الشجاع الكامل والفياض الوهاب المبالغ والنحرير العالم المتقن والوصف الثاني في هذه الامثلة ابلغ وازيد في المعنى من الوصف الاول فلذلك امتنع تقديمه عليه فظن منه ان الثاني وصف للاول وبهذا الذي ذكر من ان الصفات لا يصلح للموصوفية ظهر ضعف ما ذكره القاضي في قوله تعالى انها بقرة لا ذلول تثير الارض ولا تسقي الحرث ان لا ذلول صفة لبقرة والفعلين صفتان لذلول لان ذلولا من صيغ الصفة وتاويل كلامه بمثل ما اول به قولهم شجاع باسل يأباه سياق كلامه فتأمل قوله ونحو مقام واسع ومجلس فسيح المراد بالنعت الذي سلب ثبوته لغير الحقايق هو الوصف المعنوي لا النعت النحوي وانما اورد

النعت النحوي ههنا وفي قوله واما الموصوف في نحو شجاع باسل الخ لتضمنه الوصف المعنوي قوله فيجب ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية فيه بحث لان غاية ما لزم ان لا يجري فيه الاستعارة اعني الاصلية والتبعية بحسب الاعتبارين اللهم الا ان يريد فيجب ان يوجد الاستعارة فيهما لكونها اصلية ايضا لا تبعية فقط قوله فالتشبيه في الاولين بمعنى المصدر قال الفاضل المحشي فان قلت هل يجري في نسب الافعال الاستعارة تبعا على قياس الحرف قلت لا لان مطلق النسبة لم يشتهر بمعنى يصلح ان يجعل وجه الشبه في الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فانها انواع مخصوصة لها احوال مشهورة وفيه بحث لان المعنى الذي يرجع اليه معاني نسب الافعال ليس مطلق النسبة على جهة القيام ولها خواص واوصاف يصح بها الاستعارة فاذا اسند الضرب الى المخبر دلالة على قوة نسبته اليه وشبهت نسبته اليه باعتبار التحريص بنسبته الى من ينسب اليه على جهة القيام وقلت ضرب فلان لم يبعد عن الصواب وبالجملة يمكن الاستعارة في الافعال باعتبار تشبيهها اليه بان يشبه بما يرجع اليه نسبتها اليه بنوع استلزام كمطلق الاتصاف والقيام مثلا وما يرجع اليه نسبة اخرى كمطلق الآلية مثلا فيقال قتلني السوط او السيف فالتبعية في الافعال لا يختص باعتبار المصادر على ما هو المشهور فيما بينهم فتدبر فانه دقيق قوله قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها الضمير في بها عايد الى ما والتانيث لكون ما عبارة عن المتعلقات في المعنى وفي عنها راجع الى معاني وفي عنها معانيها الى الحروف وفي قوله عند تفسير معانيها وضع الظاهر موضع المضمر اذ الظاهر عند تفسيرها واعلم ان لفظ بها غير موجود في عبارة المفتاح بل عبارته هكذا واعني بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر عنها وظاهره يفيد ان تلك المتعلقات معبر عنها لا معبر بها مع انه خلاف الواقع فكانه اشار ههنا بالحاق لفظة بها الى توجيه عبارة المفتاح بان العايد محذوف والتقدير ما يعبر بها عنها

الآن ح

ويحتمل ان يريد بيان حاصل المعنى لان في العبارة تقديرًا نظرًا الى
ان الالفاظ المذكورة عند التفسير كلفظ الابتداء واخواته عبارة
عن تلك المتعلقات فهي بهذا الاعتبار معبّر عنها كما اشار اليه
الفاضل المحشي في شرحه للمفتاح و في عبارة المفتاح احتمال وهو
ان يجعل نعبّر على صيغة المعلوم ويرجع ضميره الى ما ويجعل المعبّر به
معبّرًا مجازًا لكن لا يخفى انه تكلف ظ ومخالف لنسخ الرواية قوله
مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية المراد بالغاية المسافة اطلاقًا
لاسم الجزء على الكل اذ الغاية هي النهاية وليس لها ابتداء وبهذا
ظهر معنى قولهم الى انتهاء الغاية كذا ذكره الشم في التلويح واعترض
عليه بان نهاية الشيء ما ينتهي به ذلك الشيء والشيء انما
ينتهي بضده فنهاية الشيء ضده فكيف يكون جزءًا منه بل انما
يطلق على آخر جزء منه بمجاورة بينه وبين النهاية ولك ان
تقول غاية ما في الباب ان يكون الغاية في المسافة مجازًا في
المرتبتين ومثله غير عزيز والتوجيه الخالي عن شائبة التعسف
ان يقال الغاية مستعملة في معناها الحقيقي وهي جنس والابتداء
والانتهاء فردان له فكان اضافتهما اليها اضافة الفرد الى
الجنس ولا محذور فيه اذ لا يلزم منه انقسام الغاية وانما
يلزم ان لو كان اضافتهما اليها اضافة الاجزاء الى الكل الكل
قوله ولا لما كانت حروفًا بل اسماء قال في شرحه للمفتاح وهو
ضعيف اذ ربما يمنع الملازمة بانه يجوز ان يكون المعنى الواحد مستقلًا
بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ له غير مستقل بالنظر الى وضع
لفظ آخر بمعنى ان يكون مشروطًا بحكم الوضع في دلالة احد اللفظين
عليه ذكر متعلق له بخلاف اللفظ الآخر مثاله معنى الكاف الاسمية
والحرفية هو المثل الا ان هذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف
الاسمية دون الحرفية وهذا التضعيف مبني على ما ذهب اليه الشم
وقد ابطله الفاضل المحشي وحقق معنى الحرف بوجه لا مزيد عليه
فظهر به ضعف التضعيف فلينظر فيه قوله غير صحيح كما سنشير
اليه

اليه وقد يوجه كلام المص بالمصير الى حذف المضاف اي لمتعلق المجرور
في قولنا زيد في نعمة وهو التلبس المخصوص والتمثيل للتعلق المصطلح
اللغوي وتوضيحه ان مقتضى قولك زيد في نعمة كون النعمة ظرفًا لزيد
مع انها ليست كذلك فامتنع حمل اللفظ على حقيقته فحمل على الاستعارة بان
يشبه ما بين زيد والنعمة من التلبس المخصوص بالظرفية فوقع التشبيه
اولًا في الظرفية المطلقة ثم سرى الى الظرفية المخصوصة التي هي معنى
في فاستعمل اللفظ للمشبه به الضمني وهو الظرفية المخصوصة في المشبه
اعني تلبسه بزيد فالتلبس مستعار له والظرفية مستعار منه ولفظ
في مستعار فلا خلل في الكلام هذا ما قيل ولا يخفى فساده اذ لا
يلائم سياق كلام المص فانه اعتبر التشبيه في لام التعليل في نفس
المجرور كما لا يخفى قوله للدلالة بالنطق وجه الشبه ايضاح المعنى
وايصاله الى فهم الفاهم باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم
وقد اشرنا في اول هذا الفن الى ان الملزوم امر لازم في جميع انواع
المجاز استعارة او مجازًا مرسلًا فاعتبار ذكر الملزوم وارادة
اللازم لا يكفي في بيان العلاقة بل لا بد من بيان انها من اي انواع
من انواعها قوله للعداوة اي يقدر تشبيه للعداوة فيه نوع
تعسف لان موجب كلامه السابق ان يقدر تشبيه الحروف في مجرورها
و هذا سياق شرح الشم حيث قال فيما بعد تبعًا للاستعارة في
في المجرور ولا شك ان المجرور في الآية كونه له عدوًا لا نفس العداوة
والمشبه به على كونه هذا كونه محبًا وابنًا لا نفس المحبة والتبني نعم هذا
يرجع بحسب المعنى الى العداوة والتبني والمحبة لكن الاستعارة في
المنطوق فالتصريح به اولى خصوصًا اذا كان الكلام مما توهم خلاف
ما هو المراد قوله كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط
واراد بالمحبة محبة الملتقط وهو موسى على نبينا وعليه السلام وارادة
ان هذا لان محبة الملتقط وهو آل فرعون علة لله للالتقاط متقدمة
عليه قوله انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب
علته الغائية عليه والجامع هو الحصول بعد طلب النفع ولا يخفى

انه اشتهر في ترتب العلة الغائية عليه فاندفع ما قيل هذا غير واضح لاستدعاء التشبيه الجامع ولا يظهر فيما ذكره من التشبيه قوله ومدار قرينتها في الاولين انما قال في الاولين لما سيجيء من ان قرينة التبعية في الحروف غير مضبوطة قوله جمع الحق لنا في امام البيت لعبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد بويع بعد خلع المقتدر بالله ولقب بالمرتضي واستوزر استاده وكان وحيد عصره في الكرم والفضل وقد ادركته حرفة الادب فاضطرب امره ولم يكن خلافته الا ثلث ساعات من النهار قوله ولم تلق قوما هم شر آه الظرف اعني منا متعلق بشر والعشية ما بين المغرب والعشاء والمراد ههنا مطلق الوقت وهي اما مضافة الى الجملة بعدها او الجملة بعدها صفة لها بتقدير فيها كان انتصابها على الوجهين بالظرفية وانتفاء التنوين على الوجه الثاني لكونها غير منصرفة للعلمية والتانيث لانه علم جنس كما تقرر في النحو والوادي فاعل يجري على طريق الاسناد المجازي والمراد بجريان الوادي فيها بالدم ظهور الشر وكثرة الفتن قوله ونقريهم من قريت الضيف قرى وقراء اذا احسنت اليه اذا كسرت القاف قصرت واذا فتحت مددت والجامع بين القرى والطعن ايصال الشيء الى الباطن قوله كقوله لجيد واقرى المسامع آه البيت من قصيدة ذكرها الحريري في المقامة الثانية والثلاثين مطلعها لبست لكل زمان لبوسا ولابست صرفيه نعمى وبوسا فعند الرفاق ادير الكلام وبين الشفاة ادير الكوسا وطورا ابو غطي اسيل الفصيح وطورا بلهوي اثير النفوسا واقري المسامع البيت حرف الدهر حدثانه والنعمى بضم النون والقصر النعمة فاذا فتحت النون مددت وبوسا بضم الباء مصدر قولك بئس الرجل بوسا وبئيسا اي اشتدت حاجته فهو بائس والمسامع جمع مسمع بكسر الميم الاول بمعنى الاذن وان شرطية وما زائدة وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام السابق او هو السابق نفسه على اختلاف

ان يقف

البصرية والكوفية والحرون الفرس الذي يقف في اثناء الجري والشموس الذي يستصعب الركوب عليه والجامع بين القرى والعطش اتصال الشيء الى ظن قوله او الى الجميع الى ههنا بمعنى على كما يقتضيه السوق ونظيره في مجرد مجيء الى بمعنى على قوله عليه السلم من ترك مالا فلورثته ومن ترك كلا او عيالا فالي قوله تقري الرياح رياض الحزن مزهرة آه الحزن بلاد العرب وهو في الاصل ما غلظ من الارض ومزهرة حال من الرياض من ازهر النبت اذا اظهر نوره واذا سرى ظرف لتقري قوله فغير صحيح لان المجرور آه وقيل المراد بالجميع الاكثر ذكره الشارح والفاضل المحشي في شرحيهما للمفتاح ولا يخفى بعده وقد يوجه بان المراد من نسبة الفعل الى المجرور ارتباطه به بحسب المعنى بحيث يكون مفعولا لذلك الفعل اما بواسطة حرف الجر كما في الاية او باعتبار حاصل المعنى كما في البيت فان الاجفان مفعول به ليقري بذلك الاعتبار اذ ليس المراد بها اجفان الحيوان كما توهموا بل المراد بها اجفان الرياض وهي الزهر الشبيه بها واللام عوض عن المضاف اليه وهو الضمير الراجع الى الرياض وسريان النوم فيها ذبول تلك الزهر وانضمام اطراف النور بعضها الى بعض وتقري الرياح الرياح الرياض الايقاظ فتح تلك الزهر ونشر اطرافها واعطاء النظارة والطراوة اياها فانه لما جعل الايقاظ مفعولا ثانيا لتقري والرياض مفعولا اولا له وظاهر ان الايقاظ لا يكون الا للنائم تعين ان يراد بالاجفان الساري فيها النوم اجفان الرياض فيكون ذكر اجفان الرياض قرينة على ان تقري استعارة بمعنى تفتح انتهى كلامه وهذا معنى واضح لان المفهوم من البيت قرى الايقاظ وقت النوم واجتماعهما في وقت واحد ولا يتاتى هذا على ما ذكره اللهم الا ان يتنزل تقارب الزمان منزلة الاتحاد واشار اليه ابو الفتح في المحتسب قوله مطلقة وهي ما لم يقترن بصفة ولا تفريع مثل الفاضل المحشي في شرح المفتاح

للاستعارة ٣ المطلقة بقوله انشبت اظفارها المنية وفيه نظر لان نشبت
ترشيح فانه من نشب الشيء بالكسر نشوبا اى علق فيه بل هو يلائم
للمستعار منه ولا اولى ان يقال بدل نشبت اللهم الا ان يجعل نشب
ترشيح التخييل على مذهب السكاكى ويصرف الاطلاق الى المكنية
هكذا قيل والحق ان نشبت من تتمة القرينة اذ لو قلت انعدت
اظفارها لما كانت الا على الاستعارة واعلم ان السكاكى ذكر فى
لطايف يا ارض ابلعى الآية ان الخطاب فى ماءك ترشيح وليس الخطاب
وصفا والتفريع كلام واعتبار الوصف الضمنى بالمخاطبة تعسف
لا يصار اليه فكان تخصيص الصفة والتفريع بالذكر بناء على الاغلب
لا الحصر فتامل قوله يعنى اذا تبسم غلقت رقاب امواله فى ايدى
الناس حاصل المعنى ان السائلين يأخذون الممدوح من غير
علمه ويحبسون الى حضرته فتبسم ولا يأخذ منهم فيملكونه
قوله فكانه فاصابها بلباس الجوع فان قلت فقد فاتت النكتة
السابقة من استلزام الذوق للمس قلت لا يفوت بل يكفى فيها
كونه كذلك بحسب الوضع الاصلى قوله وللاخرى مكنية وهو انه شبهه
فيه بحث فان الاستعارة بالكناية لا بد ان يذكر فيها المشبه و
يثبت لشيء من لوازم المشبه به وهو مفقود هيهنا فالظاهر
ان اذاق هيهنا تبعية تصريحية والجواب انه قد ذكر المشبه
لكن بغير لفظه الحقيقى وفى الكناية وجه آخر ذكره الزوزنى فى شرح
المفتاح حيث قال ولو قيل ان المضاف مقحم كما فى قوله ثم اسم
من خاف مقام ربه لم يبعد ولا يخفى بعده قوله من طعم المر
فى الصحاح الطعم بالفتح ما يؤديه الذوق يقال طعمه مر والطعم
ايضا ما يشتهى منه يقال ليس له طعم وما فلان بذى طعم اذا كان
غثا والطعم بالضم الطعام قوله فلا يكون ترشيحا قيل الظاهر
ان يقول فلا يكون تجريدا لان مساق الكلام على ان اذاق تجريد
وليس بشيء فان مساق الكلام على انه تجريد للاستعارة المصرحة
لا للاستعارة المكنية التى ذكرها وانما توهم ان يكون ترشيحا لها
المتوهم

للمستعار منه

لكونه ملائما للمستعار منه فى هذه الاستعارة وهو طعم المر فدفع
هذا التوهم وانما لا يكون ترشيحا لان قرينة الاستعارة بالكناية
لا يسمى ترشيحا لان الترشيح انما يعتبر بعد تمام الاستعارة والقرينة
من تتمتها قوله جاورت اليوم بحرا زاخرا متلاطم الامواج نحو
جاورت بالحاء المهملة من المحاورة بمعنى المكالمة فهو قرينة
للاستعارة ولو جعلت القرينة حالية لكان جاورت تجريدا
كما ان زاخرا متلاطم الامواج ترشيح يقال بحر زاخر اى ممتد
مرتفع جدا وتلاطم الامواج ضرب بعضها بعضا قوله هذا
تجريد لانه وصف آه مبنى على ان قرينة الاستعارة حالية او فى
البيت السابق ولا فشاك السلاح قرينة للاستعارة لا تجريد
قوله حتى نظن الجهول اللام فى لنظن لام الابتداء دخلت على الماضى
بتقدير قد وقد بمعنى يظن وخص هذا الظن بالجهول مبالغة
وايماء الى ان الجهول هو الذى يخفى عليه حاله فيظن ان له حاجة
فى السماء واما غيره فيعلم ان الله اغناه عما سواه وجعله متصفا
بجميع الكمالات فلا حاجة له الى شيء اصلا قوله وما ذكرناه
صرح فى الايضاح حيث قال واذا جاز البناء على المشبه به
مع الاعتراف بالمشبه او قوله ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله
اذ لو كان المراد بالاصل التشبيه لكان تقدير الكلام واذا كان
مع التشبيه والاعتراف بالتشبيه ولا يخفى ركاكته قوله كقوله
والشمس مسكنها آه فان قلت الاستشهاد على ما ذكرناه بهذا
البيت السابق لا يصح لجواز ان يحمل الضمير اعنى هى على ضمير القصة
قلت قوله فقر الفؤاد عزاء جميلا يدل على ان الضمير راجع
الى الحبيبة وايضا شرط ضمير القصة ان يكون ما بعده من النسب
المشكوكة والجلة حتى يفيد التاكيد وكون الشمس فى السماء كان
جليا لكل احد قوله انى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى قال الشارح
فى شرح المفتاح ينبغى ان يكون المراد بالرجل الخطوة لان المتردد
يقدم رجلا ويؤخر اخرى بل ذلك الرجل لا ولى نعم يخطو خطوة

المقدام وخطوة المخلف وفيه بحث اما اولاً فلان المراد بالقدام
قدام الشخص فيكون الخلف الواقع في مقابلته خلفه ايضاً ومن البين
ان هذا ليس هيئة المتردد واما ثانياً فلان اعتبارهم
التقديم في الخطوة لا يخلو عن تكلف وتجويز ان الخطوة انما يحصل
بتقديم الرجل لا انها حاصلة مقررة تتقدم تارة وتوخر اخرى واما
ثالثاً فلان المتبادر من المثل اتحاد متعلق التقديم والتاخير كما
لا يخفى على ذي انصاف وعلى ما ذكره الشارح لا يكونان واقعين
على شيء واحد فالوجه ان يؤخذ صفة تارة والمعنى تقدم رجلاً
وتوخر تارة اخرى فيتحد متعلق التقديم والتاخير **قوله** لحصر المجاز
المركب في الاستعارة وتعريفه بما ذكره على ان الصواب لحصر
المستفاد من تعريف المبتداء باللام في قوله واما المجاز فهو اللفظ
المستعمل آه وقد يعتذر بانهم انما لم يتعرضوا للقسم الآخر من
المجاز المركب اعني ما ليس باستعارة تمثيلية لقلته وقلة لطائفه
قوله لان الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به آه هذا اولى
من تعليل صاحب الكشاف عدم التغير بان الامثال السائرة
لا يكون الا اقوالاً فيها غرابة من بعض الوجوه فحوفظت على تلك
الغرابة وحميت الالفاظ عن التغير وذلك كفتح الفاء في قولك
بالصيف ضيعت اللبن لا يعتبر غرابة كانت عند الكسر **قوله**
بالصيف ضيعت اللبن الباء في الصيف بمعنى في كما في قولك جلست
بالمسجد قال الميداني ويروى في الصيف مكان بالصيف
فكل من الباء وفي مقبول رواية ودراية **قوله** لان المثل
قد ورد في امراة وهي دختنوس بنت لقيط بن زرارة كانت
تحت عمرو بن عدي وكان شيخاً فسالته الطلاق فطلقها
فتزوجت عمرو بن سعد بن زرارة وكان شاباً فقيراً فلما اشتد
ارسلت الى الشيخ تستسقيه لبناً فقال ذلك المثل فلما
رجع الرسول واخبرها بما قال عمرو ضربت يدها على منكب زوجها
وقالت هذا ومذقة خير يعني ان هذا الشاب الجميل مع اللبن

القليل المخلوط اي الممزوج بالماء خير منك ومن لبنك الكثير وانما
خص الصيف لان سوالها الطلاق كان في الصيف **قوله** واما
الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة قديقع انما سمي استعارة
بناء على انه يشبه الاستعارة في صفة وهو ادعاء دخول المشبه
في جنس المشبه به **قوله** واذا المنية انشبت اظفارها آه
اذا شرطية وانشبت مفسرة لفعل مضمر دخل عليه اذا تقديراً
والفيت جزاء الشرط والمنية في الاصل من مني الشيء اذا قدر
يسمى الموت بها لانها مقدرة **قوله** يجعل معاذة المعاذة والتعويذ
والعوذة كلها بمعنى وهي ما يعلق الذي يعلق على عنق الصبيان من
صونا لهم عن العين او الجن على زعمهم **قوله** بتجلدي للشامتين
التجلد اظهار الجلادة والجرءة والشماتة الفرح ببلية
العدو وريب الدهر حوادثه والتضعضع الحركة والاضطراب
قوله ولا بقيا على ذي فضيلة البقيا اسم من البقيت على فلان
اذا رحمته **قوله** فان قلت فما ذا يقول المصنف آه يعني ان فيه استعارة
تخييلية بدون الاستعارة بالكناية فلا يصح الحكم بانهما
متلازمان **قوله** بعد تسليم صحة هذا الكلام يعني انا لا نسلم صحة
هذا المثال لانه مثال مخترع لم يصدر عن البلغاء وبهذا المنع
المشار اليه ظهر وجه احالة السكاكي في بحث الاستعارة
بالكناية بعد ايراد قوله انياب المنية الشبيهة بالسبع وجود
التخييلية بدون المكنية الى آخر الفصل حيث ذكر هناك وجود
بدون المكنية في قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام فانني
صب وقد استعذبت ماء بكائي وذلك لان المثال
السابق لما كان من مخترعات السكاكي نفسه لم يعتد به بخلاف
ما ذكره في آخر الفصل من قول ابي تمام واندفع ايراد الفاضل
المحشي هناك حيث قال ليخدش هذا الوجه ان وجود التخييلية
بدون المكنية قد علم مما سبق من نحو انياب المنية الشبيهة
بالسبع فلا فائدة في هذه الحوالة **قوله** شاع استعمال النقص

فى ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل ومنه قول ابن التيهان
فى بيعة العقبة يا رسول الله ان بيننا وبين القوم حبالا ونحن لها
قاطعوها فنخشى ان الله اعزك واظهرك ان ترجع الى قومك آه قوله
ان يسكتوا عن ذكر الشئ المستعار ان يسكتوا بدل من هذا
اى سكوتهم عن الشئ المستعار من اسرار البلاغة قوله وهذا قريب
مما ذكره المص فى التخييلية والفرق ان التخييلية على ما ذكره الشيخ لا يجب
ان يكون مقارنا للاستعارة بالكناية بل يجوز ان لا يكون مقارنا
للتشبيه وكذلك على ما ذكره المص قوله وغداة ريح قد كشفت وقرة آه
الواو بمعنى رب المستعار للكثرة ومفعول كشفت محذوف اى ازالت
ووقفت برودتها عن الناس بالاطعام والكسوة وايقاد النيران و
القرة بكسر القاف وتشديد الراء بمعنى البرد معطوف على غداة او ريح
وقد يروى بفتح القاف يق يوم قر وليلة قرة اى باردة واذا ظرف
لكشفت واصبحت تامة فاعلها زمامها والتانيث باعتبار المضاف
اليه والضمير المستتر فيها العايد الى القرة او الغداة والجملة اعنى
بيد الشمال زمامها حال من الفاعل وقيل ناقصة اسمها الضمير
المستتر فيها والجملة اعنى بيد الشمال زمامها خبرها والشمال بفتح
الشين ريح يقابل الجنوب مشهورة بشدة البرد قوله اى سلوه
من السلو وهو زوال العشق والحزن قوله ولا حاجة اليه لصحة
ان يق امتنع باطله عنه وتركه بحاله فيه بحث فان المذكور فى الصحاح
وغيره اقصرت عنه اى كففت ونزعت مع القدرة عليه فان عجزت
عنه قلت بلا الف والباطل ابس ذا قدرة واختيار فهذا القيد
يكفى للحمل على القلب اللهم الا ان يريد انه لا حاجة اليه بطريق
الوجوب لجواز ان يراد بالاقتصار معناه المجازى وهو مطلق الامتناع
قوله وكذا الضمير فى معاودته اى هو ايضا راجع الى ما كان
يرتكبه قوله كذا فى الصحاح بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح
يق صح الله فهو صحيح وصحاح بالفتح والجارى على الالسنة الاكثر
كسر الصاد على انه جمع صحيح وبعضهم ينكره بالنسبة الى التسمية

هذا الكتاب ولا مستند له الا ان يق انه ثبت عن رواية عن
مصنفه انه سماه الصحاح بالفتح ولبعض الادباء فى استعمال
هذا الكتاب مخاطبا لبعض الرؤساء مولاى ان وافيت بابك
طالبا منك الصحاح فليس ذلك بمنكر البحارنت وهل يلوم
فى سعى للتحرك يلقى صحاح الجوهرى قوله ويرتكب كون
الكلام قلقا اى مضطربا ووجه الاضطراب وقوع الفصل بين
المتعلق وهو قوله على اصح القولين والمتعلق وهو قوله ليحترز
بالاجنبى لانه يتوهم قبل التامل الصحيح كونه هو المتعلق وبين
المعطوف عليه وهو تعدد المعطوف وهو لا يسميها حقيقة
ويمكن ان يوجه كلام السكاكى بوجه يكون خاليا عن الاضطراب
وهو ان يق الاحتراز بالقيد الاخير عن الاستعارة يقتضى سابقة
الدخول فقوله فهى الاستعارة آه اشارة الى ان الدخول يتحقق
فان الاستعارة فيها استعمال اللفظ فى الموضوع له على القول الاصح الذى
ينبغى الاحتراز عليه وعلى هذا لا غبار فى كلامه قوله فيجب ان يكون
لا زايدة او يحمل على حذف المضاف اللام دون عن اى احتراز
لئلا يخرج او يق الخارج بمعنى الحاصل يق من الخارج من القسمة
كذا اى الحاصل منها فقوله احتراز عن ان لا يخرج الاستعارة
اى عن ان لا يحصل الاستعارة من المجاز ويكون قسما منه
قوله لفظ الغايط فى فضلات الانسان الغايط فى الاصل
المطمئن من الارض الواسع والجمع غوط واغواط وغيطان
وكان الرجل منهم اذا اراد ان يقضى حاجته اتى الغايط
فيقضى حاجته فقيل لكل من قضى حاجته قد اتى الغايط يكنى به
عن العذرة قوله وصاحب العرف لفظ الدابة فى الحمار ههنا
بناء على ان لفظ الدابة فى العرف مخصوص بالفرس والبغل قوله
فلا بد ههنا من حذف مضاف اى احترازا عن خروج ما اذا اتفق
فيه بحث اذ لا حاجة للاحتراز عن خروج ما اذا اتفق آه الى هذا
القيد مثل لفظ الغايط اذا استعمله اللغوى فى منهضم المتاول
لانه منهضم

يكون مستعملاً في غير ما وضع له ه بالتحقيق في الجملة فلا يخرج حتى يحترز
عن خروجه بزيادة قيد آخر نعم يلزم ان يدخل في حد الحقيقة ايضاً
لكنه يخرج باعتبار الحيثية فالاولى ان يحترز بهذا القيد عن دخول
مثل الغايط اذا استعمله اهل العرف في المنهضم المذكور والجواب
ان هذا عند عدم اعتبار قيد الاطلاق في قوله غير ما هي موضوعة
له بعد اعتباره وهو الحق لا اشكال فيه **قوله** لان تقييس اللفظ
في الاستعارة بازاء المعنى نفسه بحسب الادعاء آه حاصله ان
من يدعي ان الاستعارة تستعمل فيما وضعت له يدعي كونها
مستعملة فيما دلت عليه بنفسها بناء على استلزام الوضع دلالة
اللفظ بنفسه فيكون قرينة الاستعارة كقرينة المشترك بطريق
الادعاء في انها لدفع مزاحمة المعنى لا لتحصيل اصل الدلالة و
ههنا بحث وهو ان الوضع كما يستلزم الدلالة بنفسها يستلزم
الدلالة الظاهرة ايضاً ففي الاستعارة دلالة ظاهرة ادعائية فلا
فلا يخرج الاستعارة عن الحد التام الذي ذكره السكاكي للحقيقة وهو
الكلمة المستعملة فيما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة واخذ
بعض القيود بحسب الحقيقة وبعضها بحسب الادعاء تعسف فتامل
قوله ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام اذ المطلق ينصرف الى
الكامل فلا يتناول الوضع عند الاطلاق الوضع التأويلي
والقرينة المذكورة قرينة الدلالة بلا شبهة اذ لو لم توجد
الدلالة والادعاء المذكور تعسف هذا وقد اجاب الشارح في مختصره
بوجه آخر وهو ان السكاكي لم يقصد ان مطلق الوضع بالمعنى
الذي ذكره يتناول الوضع التأويلي بل مراده انه عرض
للفظ الوضع اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع با
بالتاويل كما في الاستعارة فقيدناه بالتحقيق ليكون قرينة
على ان المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذي يستعمل
فيه احياناً وهو الوضع التأويلي انتهى **قوله** لزوم الدور اراد به
توقف الشيء على نفسه سواء كان بواسطة ام لا وكذا ارتفعه

لوقطعنا

لوقطعنا النظر عن لزوم لا معنى قولنا الى نوع حقيقتها لان الكلمة
المذكورة عين الحقيقة وجعل الاضافة بيانية استدراك للفظ
الحقيقة ومن ههنا يظهر انه لو قيل بالنسبة الى نوعها فيصح
من غير دور واستدراك فليتأمل **قوله** بل الجواب ان تعليق الحكم
بالوصف آه اراد ان قيد الحيثية في تعاريف الامور التي تختلف
بالاضافة ظاهرة فينساق اليها الذهن وهذه الارادة تجري
في القواعد المنطقية المنطقية ايضاً كما ذكروا في تعاريف
الكليات الخمس وغيرها فلا اعتداد بما ذكره جمال الدين في شرح
لا يضاح من ان التقييد بالحيثية لا التفات اليه لانا لا نسلم
انسياق الذهن اليه وانما قلنا وعلى تقدير انسياق الذهن اليه
لا يفيد فيما نحن فيه لان قولنا من حيث هي موضوعة له متعلق
بالاستعمال اذ لا معنى لتعلقه بالوضع فان اريد بالوضع الوضع
الذي هو الوضع المخاطب لم يكن حاجة الى التقييد بالحيثية
وان اريد اي وضع كان كان استعمال لفظ الصلوة في الدعاء
اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فيه استعمالاً فيما هو موضوع له
بوضع ما من حيث انه موضوع له فلا اعتداد به ايضاً لان المخاطب
بعرف الشرع عبارة عن رعاية او حفظ ذلك العرف في استعمال
الالفاظ فمن استعمل لفظ الصلوة في الدعاء كيف يكون مخاطباً
بعرف الشرع ولو سلم انه مخاطب بعرف الشرع فلا نسلم انه استعملها
فيه من حيث انه موضوع له **قوله** وهذا غلط لان اشارته آه فيه
بحث لان حاصل كلام المجيب ان قوله مع قرينة معناه مع نصب
المتكلم قرينة ولهذا قال اذ لا ينصب في الغلط اذ النصب فعل
اختياري مسبوق بالقصد والارادة ولا قصد للغالط الى ان
ينصب اشارته قرينة تدل على عدم ارادته معنى الفرس على ان
ثبوت قرينة في مادة لا يستلزم ثبوتها في جميع المواد فالغلط الذي
لا توجد فيه قرينة داخلة في تعريف المجاز وان لم يدخل فيه جميع
افراده ثم ان اللفظ اذا استعمل في معنى غير ما وضع له ونصب

ثم ان الغلط لفظ

القرينة لم يعتبر العلاقة بل لم يوجد ايضاً يرد ذلك نقضاً على التعريف ولا يندفع بما اجيب وقد يتوقف الجواب عن الاعتراض بالغلط بان المراد هو الغير المتعلق والاضافة للعهد يرشد الى ذلك كثرة استعمال لفظ غير ما وضع له في المتعلق وتبادره منه عند الاطلاق فعلى اي يندفع الاعتراض بالغلط سواء كان بقرينة او بدونها فظهر ضعف قوله فيما سبق وثانياً انه لو ترك آه فتامل قوله الراجع الى معنى الكلمة المتضمنة للفائدة القيد الاول اعني الراجع الى معنى الكلمة احتراز عن الراجع الى حكم الكلمة كما في قولهم وجاء ربك والاصل وجاء امر ربك فالحكم الاصلي في الكلام لقوله ربك هو الجر واما الرفع فمجاز ومداره ان يكتسي اللفظ حركة لاجل حذف كلمة لا بد من معناها او لاجل اثبات كلمة مستغنى عنها استغناء واضحاً كالكاف في قوله تعالى ليس كمثله شيء والقيد الثاني اعني المتضمنة للفائدة احتراز عن استعمال المقيد في المطلق كالمرسن في انف الانسان قوله في انه كلب ينبغي الى السبع كلب ينبغي وهو ان يكون له اظفار في لفظ حال من المستتر في ينبغي قوله وكلامه في مناسبة التسمية آه كلامه في وجه التسمية هو الذي ذكره في مفتاح الفصل الثالث وقد اورده الشارح خلاصته بقوله والمنية قد برزت مع الاظفار آه ولا يخفى وجه اشعاره بان المستعار هو الاظفار قوله وسيجيء من كلامه ما ينافي جميع ذلك ظ هو قوله في القسم الرابع الاستعارة بالكناية كما عرفت ان تذكر المشبه وتريد المشبه به دالاً على ذلك بنصب قرينة تنصبها ولا يخفى انه دال على ان المستعار هو لفظ المنية وسيجيء توفيق الشارح بين اقواله ان شاء الله تعالى قوله ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى فيه بحث لان المستعار ابداً هو اللفظ الدال على الصورة المشبه بها لا وصفها كما يدل عليه ظاهر العبارة وان تأول ذلك بان المراد بالوصف اللفظ بناءً على ان اللفظ كوصف

يكتسبه المعنى فادينا اتي هذا التأويل في قوله لوصف صورة اخرى لان المستعار له يكون نفس المشبه لا لفظه اللهم الا ان اراد بهذا الوصف معنى البيان فكانه قال الاستعارة لفظ صورة الاول لبيان الصورة الاخرى فيكون اللام في قوله لوصف الاخرى دالاً على الوصفية الفرضية لاصلة الاستعارة قوله ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد آه حاصله ان قسم الشيء قد يكون اعم منه من وجه وهذا كلام ظاهري والتحقيق ان قسم الشيء اخص منه مطلقاً فانك اذا قلت الحيوان اما ابيض او اسود فالمراد اما حيوان ابيض او حيوان اسود هذا وقد رد جماعة الجواب المذكور والتقسيم بان كون القسم اعم من المقسم انما يقبح في التقسيم الذي لا يراد به الحصر كما في المثال المذكور والتقسيم الذي يذكر في مشرع ابواب الكتب وفصولها يراد بها استيفاء جملة الاقسام فلا يكون من ذلك الذي لا يراد به الحصر وقولهم ليس شيء من المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة داخلاً في المجاز المفرد المعرف بالكلمة ليس دليلاً على صحة كلام السكاكي بل دليل على خبط آخر وقع منه هذا كلامه وفيه بحث لانه ان اراد بالحصر الذي ادعيه في مشرع ابواب الكتب حصر المقسم في الاقسام بمعنى ان لا يوجد قسم لذلك المقسم الا وقد ذكر كما يدل عليه قوله ويراد به استيفاء جملة الاقسام فهو حاصل في المثال المذكور وفيما نحن فيه وان اراد به حصر القسم في المقسم على معنى ان لا يتحقق القسم الا حيث يتحقق المقسم فلا نم وجوبه في ذلك المشرع كيف والكتب مشحونة بالتقاسيم التي لا يوجد فيها الحصر المذكور كقول المنطقيين التصور اما بديهي او كسبي وكل منهما اعم من التصديق قوله الثاني لانم ان التمثيل يستلزم التركيب آه للفاضل المحشي ههنا كلام طويل الذيل لكن تخطئته في آخر البحث عبارة الشارح في شرح الكشاف وهي قوله فان مبنى التمثيل على التشبيه الحالة بالحالة بل وصف صورة منتزعة من عدة امور توصف

صورة اخرى بان لفظ الوصف مستدرك والصواب بل صورة
لان المشبه مثلا هو الصورة المنتزعة لا وصفها ظاهر الاندفاع
لانه انما يتم اذا جعل الوصف في عبارة الشارح معطوفا على الحالة
وليس كذلك بل على التشبيه والمراد بالوصف الاول المعنى المصدري
وبالثاني الصفة المعنوية التي هي وجه الشبه فلا يتجه الاستدراك
الذي ذكره اصلا فتامل قوله وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا
التشبيه آه يمكن ان يجاب عنه بانه على تقدير ثبوت جريان
التمثيل في المفردات لا ريب في صحة التقسيم المذكور اذ تمثيل التمثيل
بالتمثيل المركب لا يقتضي حصره فيه غاية ما فيه انه لم يمثل
التمثيل المراد في التقسيم وهو التمثيل في المفرد اعتمادا على الامثلة
المذكورة في فصل التشبيه فان جميعها من قبيل المفرد ولا يخفى
ان ما يصح مثالا للتشبيه يصح مثالا للاستعارة بان يترك
التشبيه الى الاستعارة ومثل التمثيل على عادته الجارية في كل باب
من تعميم مباحثه وايراد النظائر من غير ذلك الباب دفعا
لتوهم اختصاص التمثيل بالمفرد قوله للقطع بان لفظه تقدم
تقدم رجلا آه قد ينا قش فيه بان هذا الكلام مستعمل في التردد
بين الاقدام والاحجام ولا يوجد فيه تقديم الرجل وتاخيرها حقيقة
فالحق ان التجوز كما هو حاصل في نفس الكلام كذلك حاصل في مفرداته
فانه شبه انزعاج الخاطر نحو الفعل بالتقديم ونفس الخاطر
بالرجل وانقباض الخاطر عنه تارة اخرى بالتاخير فاطلق الفاظ
المشبه بها على المشبهات استعارة وهذه المناقشة على تقدير
صحتها مخصوصة بهذا المثال ولا فمن المسلمات ان اعتبار التشبيه
في مفردات التمثيل غير ملتزم قوله واما قول ابي تمام لا تسقني
ماء الملام آه البيت لابي تمام لا تسقني ماء الملام فانني صب
قد استعذبت ماء بكائي الصبابة رقة الشوق وحرارته
يقال رجل صب اي عاشق مشتاق واستعذاب الشيء عده عذبا
ومعنى البيت لا تلمني ايها اللائم على كثرة البكاء فانه

مستعذب عندي لا يؤثر فيه لومك او لا تسقني ايها اللائم ماء الملام
فاني ريان بماء البكاء لا التفت الى ماء ملامك واعلم ان قوله تعالى
واخفض لهما جناح الذل من الرحمة ليس من قبيل البيت المذكور
كما توهمه الطائي نفسه حيث نقل ان بعض ظرفاء اصحابه
بعث اليه قارورة وقال ابعث لنا من ماء الملام فقال في جوابه
ابعث لنا ريشا من جناح الذل حتى نبعث لك من ماء الملام وذلك
لان الطائر عند اشفاقه وتعطفه على اولاده يخفض جناحه
وبه ويلقيه على الارض وكذا عند تعبه ووهنه والانسان عند
تواضعه يطأطأ من راسه ويخفض من يديه فيشبه ذلك
تواضعه باحدى حالتي الطائر على طريق الاستعارة بالكناية
ويضاف الجناح اليه قرينة لها فانه من الامور الملائمة للحالة المشبه
بها على انه يجوز ان يحمل الآية على الاستعارة التمثيلية قوله او يكون
قد شبه الملام بالماء المكروه ووجه الشبه ان اللوم تسكن
حرارة الغرام كما ان الماء يسكن غليل الاوام كذا في الايضاح وفيه
نظر لان ما ذكره ليس مناسب المقام فان الشاعر ينبغي ان يدعي
هيهنا ان حرارة غرامه لا يسكن اصلا لا بالملام ولا بشيء غيره فكيف
يجعل ما ذكره وجها للتشبيه وقد اشار الى المعنى الذي ذكرته من
قال دمد در كشش از ملامتم اي يار زينهار در درد عاشقي
بملامت فزون شود وقريب منه قوله اجد الملامة في هواك
لذيذة حبا لذكرك فليلمني اللوم على ان تسكين غليل
الاوام لا يلائم وصف المشبه به بالمكروه قوله ويخالف تفسيره
التخييلية تفسير غيره لها اجيب بان السكاكي في هذا الفن خصوصا
في مثل هذه العبارات ليس بصدد التقليد لغيره حتى يعترض
عليه وفيه ان تغيير تفسير الغير وتبديل الاصطلاح الثابت من
غير حاجة وبدون فائدة معتد بها مما لا يعتد به قال الجلول الكد
الشافي في شرح الايضاح يشكل على قول السكاكي ما اذا اجمع
بين المشبه والمشبه به في الاستعارة بالكناية كما تقول اظفار

والسبع نشبت بفلان فان اظفار المنية مجاز عنده واظفار
السبع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز واما على قول المصنف
وغيره فلا يلزم هذا المحذور لان الاظفار حقيقة وانما التجوز في
اثباتها للمنية واضافتها اليه انتهى كلامه والجواب ان السكاكي
ان يقدر في مثله اظفار اخر بان يقول اظفار المنية وكذا اظفار
السبع كما تقدم في نظايره قوله ولهذا قال الشيخ عبد القاهر
لا خلاف في ان اليد استعارة آه اراد باليد ههنا من حيث
اضافتها الى الشمال بدليل قوله ثم انك لا تستطيع ان تزعم آه
واراد باليد ثمة اليد لا من تلك الحيثية فلا يرد ان قول الشيخ حجة
عليه لان كون اللفظ استعارة ينافي كونه حقيقة لغوية قوله
لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة حاصل الجواب اختيار
الشق الثاني ومنع صيرورة النزاع لفظيا قوله وفي الترشيح
بغير لفظه آه الكلام في ترشيح الاستعارة فلا يرد ان الترشيح قد
يقترن بلفظ المشبه كما في قولك مخالب المنية الشبيهة بالسبع
فان المخالب ترشيح للتشبيه لا الاستعارة كما مر لكن يرد عليه
ترشيح الاستعارة بالكناية كما سيذكره الان قوله وجوابه
ان الامر الذي هو من خواص المشبه به فيه بحث وهو ان هذا الجواب
منقوض بمثل انبت الربيع البقل فان المراد بالانبات المعنى
الحقيقي كما اشار اليه السكاكي في آخر الفصل الخامس مع اقترانه
بلفظ المشبه على انه مبني على ان لا ترشيح في الاستعارة بالكناية
وبعد تجويزه فيها كما هو الحق الحق فالامر مشكل لان الترشيح فيها
يقترن بلفظ المشبه نحو مخالب المنية نشبت بفلان فافترسه
اللهم الا ان يقال التخييلية يكسر سورة الاستبعاد فلا يحتاج
الى اختراع صورة والمشبه امر اويقال الترشيح في مثله يعتبر
بالنسبة الى التخييل فتامل هذا وقد يؤيد الجواب المذكور بان
خاصة المشبه به في التخييلية وان قرنت بالمشبه لكن
المراد عند السكاكي المشبه به فلا يثبت للاحتياج الى

الى التوهم

الى التوهم وفيه نظر لان المراد بالمشبه وان كان المشبه به
لكن ادعاء لا حقيقة والخاصة خاصة السبع الحقيقي فيثبت الاحتياج
اليه على ان مجرد اقتران اللازم في التخييلية بلفظ لا يلائم بحسب
الظاهر والترشيح بلفظ يلائم بحسبه كاف له فيما ذهب اليه
قوله هو هذا المعنى مع لوازمه ولا يخفى ان هذا المعنى مما
يبعد في الترشيح عند ما كان بطريق تفريع كلام كما في قوله تعالى
فما ربحت تجارتهم قوله فالمشبه به هو الاسد الموصوف
بالافتراس الحقيقي فيه بحث وهو ان هذا التوجيه وان صح في
المثال الذي اورده اعني رايت اسدا يفترس اقرانه لكنه
لا مساغ له في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله للقطع بان اعتصموا
طلب شيء يتعلق بالعهد لا طلب الاعتصام الحقيقي المتعلق
بالحبل الحقيقي حتى يستعار هذا المقيد للعهد كما يشهد به
الذوق السليم وعلى هذا القياس نظايره فتامل هذا وقد رد
الفاضل المحشي الجواب المذكور بانه ح يكون ذلك الوصف
من تتمة التشبيه فلا يكون ذكره تقوية للمبالغة المستفادة
من التشبيه ولا مبنيا على تناسيه كما هو شان الترشيح ويمكن
ان يقال مراده ان المشبه به هو الاسد الموصوف في نفس الامر
بالصفة المذكورة لا انه الموصوف من حيث انه كذلك ولو سلم فالظاهر
ان خروج الوصف عن المدلول المستعار منه كاف في كون ذكره
تقوية للمبالغة الحاصلة في التشبيه ومبنيا على تناسيه
ولا يضر توقف تمام التشبيه على ملاحظته فان تعلق الولاية
مثلا ببنات البحر ليس كتعلقها بالبحر المقيد بتلاطم الامواج
في افادة المبالغة المطلوبة ثم ان قول الشارح وايضا معنى زيادته
جواب تسليمي حاصله ان الحق للفرق بين الاستعارة المقيدة
كما في المرشحة وبين استعارة المجموع كما في الاستعارة التخييلية
ولو سلم عدم الفرق لا يمكن تصحيح خروج الترشيح بان المراد
منه خروجه بالنظر الى تمام اصل المقصود بدونه وهو ادعاء

لا يمكن | كما في التمثيلية

فقد ذكر المشبه اعني المنية آه فعلى هذا المستعار له هو السبع
والمستعار منه هو الموت والمستعار لفظ المنية وهذا
ما وعده الش فيما سبق بقوله وسيجيء ما يخالف جميع ذلك
قوله وما يحصل به التفصي آه وجه التفصي انه اذا جعل
مرادفا للسبع كان استعماله في الموت بطريق المجاز كاستعمال
صريح لفظ السبع ووجه الدفع ان الترادف لا يوجب ذلك
كما ان ادعاء كون الشجاع من افراد الاسد لا يوجب كون لفظ
الاسد حقيقة فيه قوله ولا اعترافا بحقيقة الشيء اكمل اعترافا
مفعول فعل محذوف اي لا تجد اعترافا وقوله اكمل مفعول ثان
لقوله تجد ويجوز ان يكون اعترافا اسم لا ويجد النصب لشبهه
بالمضاف كما لا خيرا من زيد ويكون اكمل حالا منه قوله مرادفا
للفظ السبع فيه بحث لان المنية اسم للفرد المتعارف الغير
المتعارف ولذلك صح معنى الادخال والسبع اسم للماهية المطلقة
فيهما كرومي وانسان فكيف يجتمع ادعاء الترادف مع ارتكاب
ذلك التاويل اللهم ان يراد بالترادف التصادق
فانه كاف في المقصود لان المنية لما صدق على موضوعها
السبع تهيأ ادعاء السبعية للموت مع تصريح بلفظ المنية
قوله ثم تذهب على سبيل التخييل اي على سبيل الايقاع في
الخيال لا على سبيل التحقيق قوله وعلى هذا يندفع آه فيه
بحث وهو ان هذا القول عين ما يفهم من مقالة السكاكي
وتفصيا عن اشكال المص فلا وجه لايراده مقابلا للكلام
السابق ويمكن ان يوجه الفرق ان تقديم المفهوم هو ان المنية
مرادف للسبع في الموت استعمال في الغير بالتحقيق فكذا ما
يرادفه ففيه عدم الاعتراف بانه الغير ادعاء بخلاف ما
قيل والكلام بعد محل تامل لان الترادف فيما سبق ادعاء
وكذا ما يبتنى عليه فتامل قوله فيما وضع له ادعاء فيه بحث
وهو ان مبنى دعوى ترادف الاسم دعوى ان الموت حقيقة

الحيوان المفترس المخصوص فاستعماله فيما وضع له ايضا ادعاء ايضا
فلا يترجح المجازية بهذا المجاز بهذا الوجه فضلا عن التعيين قوله
وفيه ما فيه وجهه على ما نقل عنه ان ما ذكره على تقدير التسليم
لا يفيد الا عدم كون لفظ المنية حقيقة بناء على انتفاء قيد
الحيثية ولا يوجب كونه مجازا لانه لم يستعمل في غير ما وضع له
وهو المعتبر في المجاز عندهم وبهذا تبين بطلان الاعتراض فان
اللفظ المستعمل اذا لم يكن حقيقة او كناية يجب ان يكون مجازا
وذلك ان مراد الشارح ان تعريف المجاز اللغوي لا يصدق
عليه وهذا كلام حق لا مرية فيه نعم لو عرف المجاز بما لا يكون
مستعملا في الموضوع له من حيث انه موضوع له لدخل
في تعريفه لكن لم يعرف به قوله ويندفع الاشكال بحذافيره اي بجميعه
باسرها قال في الصحاح حذافير الشيء اعاليه وفي الحديث فكانما اعطاه
الدنيا بحذافيرها اي باسرها والواحد حذفار قوله وبالجملة
ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة
بالكناية فيه بحث لان هذا لا يتاتى في مثل قوله تعالى لعلكم تتقون
لان القرينة ههنا استحالة الترجي عليه تعالى وكذا في قوله تعالى
ربما يود الذين كفروا لان القرينة ههنا حالهم لكثرة الوداد
وقال الفاضل المحشي في شرح المفتاح توجيها لارجاع الاستعارة
التبعية الى الاستعارة بالكناية في الآيتين المذكورتين بجعل
الاتقاء استعارة بالكناية عن المرجو ويجعل العمل
قرينة لها ويجعل الوداد الكثيرة استعارة بالكناية عن القليل
تهكما بالكفار ويجعل ذكر رب قرينة وفيه ايضا بحث لان مدلول
تتقون الاتقاء الخاص اعني الماخوذ من حيث النسبة على ما حقق
في بحث الاستعارة التبعية وقد استعمل على توجيه السكاكي في
المرجو الخاص فهذه الاستعارة بالكناية لا بد ان يكون تبعية
كما لا يخفى فلا يفيد السكاكي في دفع التبعية من البين وكذا الكلام
وكذا الكلام في ربما يود الذين ولا وجه ان يوجه طريقة الرد

ههنا ان يتوق المخاطبون استعارة بالكناية عمن يرجى منهم
الانتقاء والقرينة سنبة التقوى المرجو اليهم بذكر لعل ويتقون
وهكذا الحال في ربما يود فتامل **قوله** ورد بانه آه الاوضح في
تقريره ان يقول ان قدرت التبعية استعارة مصرحة فقد اقر بما
جحده ولا لم يكن تخييلية فينفك المكني عنها وعن التخييلية وانه
باطل **قوله** فيكون استعارة لا مجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة
بين المعنيين هي المشابهة ضمير الفصل وتعريف الخبر باللام
يدلان على حصر العلاقة في المشابهة ولا خفاء في هذا الحصر
لان السكاكي صرح في كتابه بانه اذا جعل الحال استعارة بالكناية
كانت قرينتها اعني نطقت امرا وهميا ومن المعلوم ان العلاقة
بين ذلك الامر الوهمي وبين النطق الحقيقي ليس الا المشابهة
كما صرح به الفاضل المحشي ايضا في شرح المفتاح فصح قوله فيكون
استعارة لا مجازا مرسلا واندفع ما يتوهم يرد عليه انه قد تقرر
انه يجوز ان يكون اللفظ الواحد استعارة ومجازا مرسلا
باعتبارين فلم لا يجوز ان يكون هذا من هذا القبيل على انه لو سلم
تحقق العلاقة الاخرى غير المشابهة لم يرد ايضا هذا التوهم لان
التخييلية عند السكاكي عبارة عن ان يوجد صورة وهمية محضة
شبيهة بصورة محققة حسا او عقلا ويستعار له اللفظ
الدال على الصورة المحققة فالقول بتحقق الاستعارة التخييلية
في هذه الصورة يستدعي القول بتحقق التبعية وهو المطلوب **قوله**
مما لا ينبغي ان يلتفت اليه لانه بعد تسليمه لا يفيد شيئا اذ
يعود الفساد المهروب عنه باختيار مجازية التبعية وهو
وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية **قوله** ولا مساس
له بكلام السكاكي اما اولا فلان قوله الاستعارة التخييلية
ليست في نطقت بل في الحال فمما لا معنى له اصلا لان الحال عنده
استعارة بالكناية والتخييلية عنده يجب ان يكون ذكر المشبه به
وارادة المشبه لا المحقق حسا ولا عقلا وانتفاء في مثل نطقت

(الحال)

ان يقول / ان تقدير الرد / هذه / علاقة اخرى / التسليم / ان لم... لها... همه

الحال اذا جعلت نطقت حقيقة مما لا ينبغي ان يخفى على احد اخذ ولما
ثانيا فلان السكاكي بعد ما اعتبر في تعريف الاستعارة ذكر شيء
من لوازم المشبه به والتزم في امثلة تلك اللوازم ان يكون على
سبيل الاستعارة التخييلية على ما عليه مساق كلام الاصحاب وهذا
صريح في ان المكنية مستلزمة للتخييلية ولذا فقد صرح فيما قبل بان
التخييلية توجد بدون المكنية كما في قولنا اظفار المنية الشبيهة
بالسبع واما ثالثا فلانه قد صرح السكاكي بان نطقت في نطقت
الحال امر وهمي كاظفار المنية وهذا صريح في انه استعارة تخييلية
عنده وبالجملة جميع ما ذكره هذا القايل مخالف لصريح كلام المفتاح
قوله فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه ورده جمال الدين في
شرح الايضاح بان المراد اتفاق اصحاب علم البيان قبل ظهور
السكاكي اذ ليس وزيق له خرق اجماعهم كما بين في علم الاصول
والجواب ان القدح بخرق اجماع البيانيين مبني على ان
اجماعهم في الامور اللغوية معتبرة وهو ممنوع كما اشار اليه
الدماميني في اوايل شرح المغني حيث رد ابن هشام نقل
ابن خباز عن شيخه بان الالف المفردة الاستفهامية للمتوسط
وان الذي للقريب بان فيه خرق اجماع النحاة **قوله** والاشم
رايحته لفظا وانما قال لفظا لان المعنى على التشبيه قطعا
والظاهر انما ذكره اشمام الرايحة المنبيء عن القلة لانه
لو زيد عليه المشبه به المذكور بالمشبه اما صريحا او ضمنا
كما في الخيط الابيض والاسود حيث بين الاول صريحا بقوله من الفجر
والثاني ضمنا بالليل لدلالة البيان الاول عليه او بان يذكر وجه
الشبه كما في رايت اسدا في الشجاعة لم يبق هناك استعارة
اصلا بل يجب ان يعد مثل ذلك تشبيها الا انه يكون استعارة
غير حسنة وعلى هذا فمثال الاشمام رايحة التشبيه قوله قد زر
ازراره على القمر فان فيه ذلك الاشمام فيقل حسن الاستعارة
فيه ولم يخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه به فيه ليس على وجه
ان تم

على سبيل الاستعارة التخييلية فالوجه ظهور ان الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة التخييلية على ما عليه ساق كلام القوم / اذ قد صرح / لا بان ... لفظا / لا بان ... بالكناية في ذلك / ما بان / ماين رفد / بان يبين مثله / تنبيه / اشمام / ولو يقع تشبيه الاستعارة فيه قد ... بحسن قوله

يشعر اشعارا بذلك واما ما يستفاد من ظاهر الشارح رح قوله
ولهذا قلنا بان نحو رايت اسدا في الشجاعة تشبيه لا
استعارة حقيقة من انه مثال لاشمام رائحة التشبيه
ففيه انه يفهم منه ح ان هذا المثال من قبيل الاستعارة
الغير الحسنة لان انتفاء الاشمام شرط حسن الاستعارة لا
شرط اصلها ولم يقل به احد اللهم الا ان يق معنى قوله ولهذا
قلنا آه اي ولاجل ان اشمام رائحة التشبيه مما يخل حسن الاستعارة
قلنا بانتفاء الاستعارة في هذا المثال للتجاوز عن قرينة
اشمام الرائحة الى التصريح بوجه الشبه او يق انتفاء حسن
الاستعارة يقتضي انتفاء اصلها عند البلغاء لان ما لم يحسن
لم يصح عندهم فشرط حسنها شرط اصلها ما لا تامل قوله وذلك
لان اشمامها آه لفظ ذلك اشارة الى كون عدم اشمام الرائحة
المذكورة فيما سبق من شرائط حسن الاستعارة ثم الظاهر
المتبادر من كلامه ان اشمام الرائحة المذكورة فيما سبق
يبطل الغرض من الاستعارة وفيه نظر اذ يخرج الكلام حينئذ
من الاستعارة والمدعى انتفاء حسن الاستعارة في صورة
اشمام الرائحة المقتضي ثبوت اصلها ولو على فتح اللهم الا
ان يصار الى ما ذكرته لكن من ان ما ليس يحسن ليس بجائز عند
البلغاء او الى حذف المضاف اي يبطل كمال الغرض وقوله اعني
ادعاء تفسير للغرض وكماله بان لا يتحقق في اللفظ اشعار بان
بما يكون المستعار منه اقوى في وجه الشبه اللازم من ذلك
الاشمام فتدبر قوله لئلا يصير كل منهما الغازا يعني وجه الشبه
اذا لم يكن جليا والمفروض انه لا دلالة عليه من جانب اللفظ
ولم يشم منه رائحة يصير كل من التحقيقية والتخييلية الغازا
وتعمية واعترض عليه بان حسن الاستعارة برعاية جهات
حسن التشبيه كما سبق ومن جملتها ان يكون وجه الشبه بعيدا
غير مبتذل فلاشتراط جلائه في الاستعارة منافاة في ذلك

فاشتراط ... واجيب

واجيب بان الجلاء والخفاء مما يقبل الشدة والضعف فيجب
ان يكون من الجلاء بحيث لا يصير مبتذلا ومن الغرابة بحيث
لا يكون الغازا قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح وانما
خص بهذا التوجيه الاستعارة التصريحية لان المذكور فيها
لفظ المشبه به والمراد هو المشبه فاذا كان وجه الشبه جليا بنفسه
ومشهورا فيما بين القوم ظهر قصد التشبيه وادراك ان المراد
هو المشبه والا لم يظهر ولم يدرك واما الاستعارة المكنية فقد
اطلق فيها لفظ المشبه واريد معناه واثبت له شيء من خواص
المشبه به ودل ذلك على تشبيهه به فلا ضير في خفاء وجه الشبه
هناك هذا كلامه وفيه بحث لان ظهور قصد التشبيه وادراك
ان المراد هو المشبه بالقرينة لا يظهر وجه الشبه فانا اذا
قلنا حاورت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة نظهر قصد التشبيه
ظهورا تاما فلا فرق بين الاستعارة المصرحة والمكنية في ذلك اللهم
الا ان يق خفاء وجه الشبه فلها يكسر سورة القرينة ويكاد يجعلها
مؤولة واما المكنية فقرينتها لازمة له مدخل في وجه التشبيه
فلها دلالة عليه فتامل قوله في محل النصب على الحال ولك ان تجعل
صفة اذ توقعه في الابل المائة اللام فيه للعهد الذهني كما في قوله
ولقد امر على اللئيم يسبني قوله اي بمعنى ان كل ما يتاتي آه فيه
بحث لان هذا التقدير مناف لما يتصل به اللهم الا ان يأول
ما يتصل به بما سأشير اليه ولو اقتصر في بيان العموم على قوله
وليس كل ما يتاتي آه لم يحتج الى التكلف قوله حتى اتحدا اي حتى
كانهما اتحدا فالكلام محمول على المبالغة قوله وتعينت الاستعارة
اي تعينت الاستعارة اذا قصد تحسين الكلام كما يدل عليه قوله
لم يحسن الا انه تعينت الاستعارة البتة ولا يصح التشبيه كيف
وقد صرح سابقا ان كل ما يتاتي فيه التشبيه فلا منافاة بينه وبين
قول الشارح فيما سبق اي ان كل ما يتاتي قوله لانها لا تكون
الا تابعة آه فيه بحث لان التخييلية عند المص اثبات اللازم في
الى آخره

ومراتبها كثيرة وتفاوتها فلم لا يجوز ان يحسن بحسب قربها للازم و
قوة اختصاصه بملزومه وغير ذلك اللهم الا ان يق المراد ان
حسنها بحسب التشبيه تابع لحسن متبوعها لا ان حسنها مطلقا
تابع فليتامل قوله فلما يحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ه
حكم بالقلة دون النفي لانها قد يحسن الحسن البليغ على قلة اذا
لم يكن تابعة للمكنية كان يق اظفار المنية الشبيهة بالسبع و
نظائره فان التخييلية في هذه الامثلة حسنها حسنا كاملا
وان لم يكن هذه الامثلة واردة في كلامهم كذا في شرح الشريف
للمفتاح وحواشيه قوله ولقائل ان يقول آه قد يجاب بان التخييلية
في غالب الاستعمال تابعة للمكنية مبني على حال التشبيه فيها
اعني اختراع الصورة الوهمية على التشبيه المعتبر في المكنية
والتابع لا يكون لها حكم نفسها والا لما كان تابعا ولذا لم يقل
السكاكي بان حسن التخييلية برعاية حسن جهات التشبيه
وان كانت التخييلية عند استعارة الحد تصريحية مبنية
على التشبيه والاقرب في الجواب ان يق لما لم يتفاوت وجه
الشبه في التخييليات كثير تفاوت لكون الجميع تشبيه صورة
صورة الشيء المتخيلة بنفسه لم يعتبر ذلك الشرط قوله وظاهر
عبارة المفتاح آه حيث قال في قوله تعالى وجاء ربك فالحكم
في الكلام لقوله تعالى ربك هو الجر واما الرفع فمجاز وصرح
ايضا بان النصب في القرية من قوله تعالى واسئل القرية والجر
في كمثله واما قال على ظاهر عبارة المفتاح لامكان التأويل
بالرفع المرفوع من حيث هو مرفوع وهكذا الكلام في النصب والجر
وان يق المراد ان الرفع حكم مجازي لكلمة ربك بمنزلة المعنى
المجازي في المجاز اللغوي كما ان الجر حكم اصلي بمنزلة المعنى الحقيقي
هناك ويدل على التأويل سياق كلام السكاكي وسياقه
كما يظهر لمن نظر فيه و في شروحه ثم ان قول الكتاب وهذا في
الحذف يشعر بان وصف الاعراب بالمجاز في الحذف مطلقا

ولا اشكال وصفه به في مثل سؤال القرية غير ظاهر اللهم الا ان
هذا الجر هو الجر الذي كان في المضاف المحذوف لا الجر الاصلي و لا
يخفى انه تعسف قوله للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية
لم يلتفت على قول القاضي بان القرية يطلق على الاهل والجدران
جميعا على وجه الاشتراك لانه معلوم ان القرية موضوعة للجدر
المخصوصة دون الاهل فاذا اطلقت على الاهل لم يطلق الا له
لقيام قرينة يدل لها على المحذوف ولو كانت مشتركة لم يكن كلع
قوله والحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس فان قلت
اذا كان مثله خبر ليس ولا شك ان اسمه شيء لزم ان يكون
ما هو في موضع المبتداء نكرة وما وقع وضع في موضع الخبر معرفة
وهو باطل بالاتفاق كما سلف في الفن الاول قلت كلمة مثل لغاية
توغلها في الابهام لا يتعرف فلا محذور قوله والاحسن ان لا
يجعل الكاف زائدة فيه بحث اذ لو لم يجعل الكاف زائدة لزم
انتفاؤه تعالى عن ذلك علوا كبيرا وذلك لانه عز وجل مثل لمثله
والمقصود انتفاء مثل المثل لا يق لا نم صدق ان الله تعالى مثل
لمثله وانما يصدق لو كان مثله موجودا لانا نقول صدق القضية
ليس يتوقف الا على وجود الموضوع وصدق وصف المحمول عليه في
نفس الامر وهما متحققان هيهنا واما وجود متعلق المحمول فلا
يتوقف صدق القضية عليه كما لا يخفى فالوجه ان الكاف زائدة
اللهم الا ان يق اذا لم يوجد متعلق المحمول اعني مثله تعالى لم يصدق
وصف المحمول عليه وفيه ما فيه فتامل على انه ربما يق المفهوم
من هذا التركيب على تقدير عدم زيادة الكاف نفي ان يكون لمثله
مثل سواه بقرينة الاضافة كما ان المفهوم من قول المتكلم ان دخل
داري احد فكذا احد سوى المتكلم وايضا لا نم انه لو وجد له مثل
لكان هو مثلا لمثله لان وجود المثل مح والمح جاز ان يستلزم
محالا آخر فتامل قال بعضهم الكاف ليست بزائدة بل مثل
ساكنا ومتحركا سواء في اللغة كشبه وشبه فمثل هيهنا

بمعنى مثل قال الله وله المثل الاعلى ويكون المعنى ليس مثل مثله شيء
وهو صحيح انتهى فتامل قوله ويكون من باب الكناية وفيه وجهان
قيل لاتحاد الوجهين في المثال وكون كل منهما كناية عن النسبة
لا ينافي عدهما وجهين نظرا الى الجهات والاعتبارات المختلفة
فلا يرد اعتراض الفاضل المحشي وانت خبير بان ماذكره في شرح
المفتاح مؤيدا اعتراض الفاضل المحشي حيث قال ثمة وقد يقال انه
يجوز ان يكون نفيا للشيء بنفي لازمه فانك اذا نفيت ان يكون
لمثل الله مثل لزم نفي مثله اذ لو كان له مثل لكان هو مثلا اذ التقدير
انه موجود وان يكون نفيا للمثل على طريق الكناية فقد جعل الوجه
الاول قسيما للكناية وههنا وجه آخر وهو ان يراد نفي شبيه
المثل القاصر عن المثل في المماثلة على ما يقتضيه قانون التشبيه
فضلا عن المثل وقيل المراد من الآية نفي من تشبيه ذاته وصفاته
ومعناه ليس كذاته شيء نحو فان آمنوا بمثل ما آمنتم به
اي بنفسه فتامل قوله احدهما انه آه يمكن تقريره بوجهين
احدهما ان المثل ملزوم مثل المثل وذكر المثل واريد المثل
كناية وثانيهما ان نفي المثل ملزوم نفي المثل فذكر الملزوم و
اريد اللازم والاول انسب بمذهب السكاكي في الكناية وهو الانتقال
فيها من اللازم على الملزوم قوله ايفعت لداته وبلغت اترابه الايفاع
ما ارتفع من الارض وايفع الغلام ارتفع فهو يافع ولا يقال موفع وهو
من النوادر ولدات الرجل اترابه اعني اقرانه في السن جمع لدة
والهاء عوض عن الواو الذاهبة من اوله لانه من الولادة وهما لدان
وقد يجمع على لدون والاتراب جمع ترب بكسر التاء المثناة من فوق وقد
اشير الى معناه قوله وكذلك يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل
له فان قلت كيف يستعمل هذا اعني ليس كمثله شيء فيمن له مثل
وهو مسوق لنفي المثل قلت ان استعماله لنفي المثل ادعاء لا ينافي ثبوته
حقيقة قوله اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم لا انسب بسياق
كلام المص ان يقول اعني ذكر الملزوم وارادة اللازم وما ذكره انما يوافق

اصل السكاكي قوله لفظ اريد به لازم معناه فيه بحث لان القسم
الثالث من الكناية في الاسناد وكما ان المجاز في الاسناد غير المجاز
في اللغة فكذا ينبغي ان يكون الكناية فيه غير الكناية في اللغة وان شئت
فتامل في قوله ان السماحة والمروة والندى في قبة ضربت على ب
الحشرج هل تجد فيه لفظا اريد فيه المعنى ومعنى المعنى قوله والارادة
المعنى جائزة لا واجبة المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقي في حيث
في الكناية من حيث انها كناية لا ينافي ذلك كما في المجاز ينافيه
لكن قد يمتنع ذلك في الكناية بواسطة خصوص المادة كما في الرحمن على
العرش استوى وقد ذكرناه في مباحث اخراج الكلام لا على
مقتضى الظ ولينظر فيه قوله لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة
المعنى الحقيقي آه واما ما اورده في التلويح من انه لا بد في الكناية
من ان يقصد تصوير المعنى الاصلي في ذهن السامع لينتقل عنه
الى المكنى عنه فيكون الموضوع له مقصودا في الكناية من حيث التصور
دون التصديق فليس بشيء اذ لا بد في المجاز ايض من تصوير المعنى
الحقيقي ليفهم المعنى المجازي المشتمل على المناسبة المصححة له
للانتقال فدعوى كون الموضوع له مقصودا في الكناية دون المجاز
تحكم قوله ولا يتوجه الامير معه حاصله ان لفظ مع لا يدخل
الا على المتبوع وهذا باعتبار الغالب كما حققناه في الفن الاول
قوله ان قوله من جهة المعنى من جهة ارادة المعنى الظ انه حمل
الكلام على حذف المضاف فلا حاجة اليه لانه اذا كان الفارق جواز
ارادة المعنى كان جهة الفارق مستفادة من ارادة المعنى قوله
وفيه ما فيه يعني ان هذه عناية بعيدة لا يفهم من اللفظ واعلم
ان الاشكال المذكور انما يتوهم على طريقة المص واما على طريقة
السكاكي فلا اشكال ويمكن ان يدفع على طريقة المص ايض بان يراد
باللازم التابع والرديف كطول النجاد فانه من تابع طول القامة
ولوازمه فتامل قوله فالكناية من ان يذكر من المتلازمين
التلازم ههنا بمعنى اللزوم والمراد ان يذكر ما بينهما لزوم قوله

اختصاص بموصوف معين عارض المراد بالاختصاص كالواجب
والقديم وغير الحقيقي كما اذا اشتهر زيد بالمضافية مثلا وصار
كاملا فيها بحيث لا يعتد بمضافية غيره وانما وصف الاختصاص
بالعروض على ما في بعض النسخ لان الصفة من حيث هي صفة مثلا
لا تدل بحسب اصلها على موصوف معين بل على موصوف ما فيكون
اختصاصها بموصوف فيها لاسباب خارجة عن مفهومها فيكون
عارضيا قوله بكلا بيض لا ابيض مخذم لا ابيض السيف والجمع
بيض قوله لتحصل الانتقال من الخاص الى العام يعني ان الكنايتين
المذكورتين عامتان بحسب المفهوم من المكنى عنه فلا بد من الاختصاص
بحسب التحقيق حتى يحصل الانتقال من العام بحسب المفهوم الى الخاص
بحسبه فلا يرد ان لا عموم ولا خصوص بعد الاختصاص كما يفهم
من العبارة قوله الضمير المسبب مع انها في المعنى عبارة عن السبب
اطلاق المسبب على الذات والسبب على النجاد ليس بالمعنى المتبادر
بل المراد من المسبب المتعلق بالفتح وبالسبب المتعلق بالكسر كما يق
هذا سبب من ذلك اى متعلق به قوله نحو زيد حسن الوجه اصله
حسن وجهه تعلوا الضمير الذي اضيف اليه الوجه الى الصفة
ايهاما ان الحسن شايع في جميع اجزائه فلما رفع الحسن الضمير
الراجع الى زيد امتنع ارتفاع الوجه به لانه لا يرتفع بفعل واحد وما في
معناه اسمان سواء كانا ظاهرين او مضمرين او مختلفين ثم اريد
بيان الموضع الموصوف بالحسن اضيف اليه الصفة فقيل زيد
حسن الوجه وقس على هذا زيد طويل النجاد اى حمايل السيف ونظائره
قوله قلت للقطع بانها على انك اذا تحققت فالمسند الى الضمير
هو طويل النجاد لا مجردا الطويل كذا في شرح المفتاح فلا تصرح
هنا له حقيقة بل شائبة منه قوله وعظم الرأس بالافراط
مما يستدل به على بلاهة الرجل انما قال بالافراط لان عظم
الرأس واستواءه ما لم يفرط دليل على علو الهمة وحسن الفهم
ولهذا وصفت بنت هالة النبي صلى الله عليه وآله بانه كان

عظم

عظيم الهامة فان قلت الاستدلال بعريض القفاء الى بلاهة الرجل
ليس بواسطة بل يستدل به بعض الاطباء عليها بواسطة انه
يدل على كثرة الرطوبة المستلزمة للبلاهة لما ثبت عندهم ان
ان كثرة البلغم والرطوبة تورث غلبة البرودة والنسيان فلو صح
لعل هذا المثال مما لا يقال فيه بلا واسطة قلت انما ذكرته تدقيق
لا يلاحظه اهل العرف ينتقلون منه اهل العرف اولا الى تلك البلاهة
فلا يخلو قوله والجواب انه لا امتناع آه رده جمال الدين في شرح
الايضاح بان القرب والبعد بالنسبة الى المطلوب والواسطة ليست
بمطلوبة ولما كانت كثرة الرماد كناية قريبة عن كثرة احراق الحطب
ولا قايل به والجواب ان كون الشيء مطلوبا او غير مطلوب انما هو بالنسبة
الى قصد المتكلم ويجوز ان يكون قصده الى جعله عريض الوسادة كناية
عن عريض القفاء ومثل هذا لا يحتاج الى السماع قوله لان التصريح
باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف لو
فيه يمنع الاستحالة كقولنا نعم كثير الرماد مخبرا عن مضيافية
زيد عند سؤال سائل عليها بقوله أزيد كثير الرماد ام لا اى هو
كثير الرماد فعدم ذكر الموصوف ليس بمحال عند التصريح باثبات
الصفة له وجوابه ان المراد بعدم ذكر الموصوف عدم ذكره لفظا
وتقديرا وقد صرح بهذا في مختصره حيث قال فلا يخفى ان
الموصوف فيها يكون مذكورا لفظا او تقديرا والموصوف فيما ذكر
من المثال وان لم يكن مذكورا لفظا لكنه مذكور تقديرا
او حكما قوله وفيه نظر بعض بحثه ما سبق من ان العموم لا ينافي
الانقسام لجواز ان يكون بين القسم والمقسم عموم من وجه كما
هو المشهور قال في المختصر والاقرب انه انما قال ويتفاوت
لان هذه الاقسام يتداخل ويختلف باختلاف الاعتبار من الوضوح
والخفاء وقلة الوسايط وكثرتها قوله اذا كانت عرضية غير
مسوقة لاجل موصوف غير مذكور الظاهر ان قوله مسوقة لاجل
موصوف غير مذكور في موضع التفسير للعرضية ولهذا قال

في موقع

استعاره

الفاضل المحشي في شرح المفتاح عرضية اي مسوقة لاجل
موصوف غير مذكور لكن لا يخفى ان فيه نوع خصوص لجواز ان يساق
الكناية لاجل موصوف غير مذكور من غير ان يقصد به التعريض
كما اذا قلت المؤمن هو غير المؤذي واردت نفي الايمان عن المؤذي
مطلقا من غير قصد التعريض لمؤذ معين قوله ومنه المعاريض
في الكلام وفي المثل ان في المعاريض لمندوحة اي لسعة عن الكذب
قوله وهي التورية بالشيء عن الشيء ورّيت الخبر تورية اي
سترته واظهرت غيره كانه مأخوذ من وراء الانسان كانه
يجعله وراءه حيث لا يظهر قوله فيختص باللفظ المركب لان
الدلالة على المعنى المعرض به لما لم يكن من جهة الوضع الحقيقي
والمجازي تعيّن ان يكون بالسياق فيظهر ذلك الاختصاص
قوله ان قلت الوسائط مع اللزوم كعريض القفاء وعريض
الوسادة فان قلت قلة الوسائط تدل على وجود الواسطة
في الجملة وقد عدّ المثال الاول فيما سبق مما لا انتقال فيه بلا واسطة
وقد سبق منه تحقيقه فبين كلاميه مخالفة قلت لا شك ان
الكناية العرضية اذا انعدمت فيها الواسطة فان خفي فيها
اللزوم يسمى الرمز وان لم يخف يسمى الايماء والاشارة فالمراد
بالقلة عدم الكثرة سواء كان بانتفاء الواسطة رأسا او
بوجودها مع قلة وقد صرح ابو علي الفسوي بان قلة قد
يستعمل في النفي الصرف لكن ينبغي ان يحمل ههنا على المعنى
الاعم ليشمل القسمين قوله كقولك آذيتني فستعرف
وانت تريد انسانا مع المخاطب لم يرد بما ذكر انه يجوز ان يريد
تارة بضمير المخاطب في آذيتني فستعرف غير المخاطب وحده
فيكون مجازا وتريد به اخرى المخاطب وغيره معا فيكون كناية
اذ ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية او المجاز
بل المراد ان الكلام المذكور يدل عرفا تهديدا المخاطب بسبب
الايذاء ويلزمه لزوما عرفيا تهديدا المؤذي مطلقا فان
لا يراد

اريد

٣٢٥

اريد المخاطب مع تهديدا آخر كان كناية وان اريد به تهديد
غيره فقط كان مجازا مركبا قوله اذ لا يتصور الانتقال من الملزوم
الى اللازم لما ينتهي هناك انفهام انه ليس بين المخاطب وغيره
لزوم يعتبر في الكناية او المجاز قوله ان الاستعارة ابلغ
من التشبيه اي اكثر مبالغة فابلغ من المبالغة لا من البلاغة
وكانه بني على ما نقل من المبرد والاخفش من جواز بناء افعل واستفعل
عن جميع الثلاثي المزيد فيه كافعل واستفعل ونحوهما قياسا والشيخ
في امثال هذه المقامات تارة يقول ابلغ وتارة يقول اشد مبالغة
قوله واعترض المص بان الاستعارة اصلها التشبيه آه فان قلت
لا دخل في الاعتراض لكون اصل الاستعارة التشبيه اذ يكفي ان يقع
التشبيه في الاستعارة بالفعل بخلاف التشبيه الاصطلاحي
فان فيه تشبيها بالفعل ولا اصل في الاستعارة آه قلت قوله اصلها
التشبيه يفيد حصر التشبيه في الاصل كما في زيد لا ميه والمراد انه لا
تشبيه فيها بالفعل انما التشبيه اصلها فظهر دخله لكن
هذا آخر ما اردنا ايراده في تحقيق مقاصد علم البيان والله المستعان
وعليه التكلان تم الفن الثاني الفن الثالث في البديع
قوله اي يتصور معانيها آه فعلى هذا يراد بالعلم المدوّن المشتمل
او يتناول غير المسائل من المبادي حتى يعلم به المبادي التصورية
واحسن مما ذكره ان يراد بالوجوه الطرق فالمعنى يعرف به طرق
تحسين الكلام فان من علم هذا الفن ومارسه اقتدر على ايراد
الصنائع البديعية المذكورة فيه عند ايراد تركيب قوله وقوله
ويتبعها وجوه اخر فالقيد الاخير الآتي غير احترازي بل الفائدة
يذكرها بعد قوله ورعاية وضوح الدلالة لا يخفى ان البعدية
عن هذا يستلزم البعدية عن الاول لما سبق من ان رعاية الوضوح
بعد رعاية التطبيق فكانه قصد التصريح باعتبار هذه الوجوه
بعد الامر الاول ثم ان تخصيص هذين الامرين يوهم ان اعتبار
تحسين الكلام لا يلزم ان يكون بعد رعاية عدم الغرابة والتنافر

التحسين



وتخالفة القياس و التعقيد اللفظي وليس كذلك فالصواب ان يقال بعد
رعاية البلاغة فليتامل قوله لانه يدخل فيها آه يندفع هذا
بملاحظة ان مرتبة العلمين بعد مرتبة ساير علوم البلاغة فيما
يعتبر بعد ما هو بعد فليس الا الوجوه البديعية قوله ضربا ومعنوى
قيل المراد بالمعنوى ما يحتاج في تحصيله الى ملاحظة المعنى و
باللفظي خلافه قوله المطابقة قال صاحب المفتاح المطابقة
ماخوذة من طابق الفرس اى وضع رجله مكان يده وانما يسمى
يسمى الجمع المذكور مطابقة لما فيه من ايقاع توافق وتطابق
بين المتضادين وكونها من وجوه التحسين يعرف بالذوق
وكذا باقي الوجوه قوله بين متضادين هذا اخذ بالاقل كما في قولهم
الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد والا فالمطابقة جارية فيما فوق
المتضادين قوله لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت قال ابن الحاجب معناه
ان الآية تدل على زيادة لطف من الله تعالى في شان عباده يثيبهم
على الخير كيف ما وقع ولا يجزيهم على الشر الا بعد الاعتمال او التصرف قوله
تردى ثياب الموت البيت تردى اى جعلها رداء لنفسه السندس
ما رق من الديباج وخضر مرفوع خبر بعد خبر لا مجرور صفة سندس
لانه مفرد بخلاف الخضر فلا مطابقة والتاويل مما لا ضرورة اليه
وكان الرقى على الضم فان ما قبله عدا عدوة والحمد ينسخ ردائه
قبله فلم ينصرف الا وا كفانه الاجر ومما بعده كان بنى نبهان
بعد وفاته نجوم سماء خر من بينها البدر والاقواء عيب
لا يرتكبه بلا ضرورة قوله وكقول الحريري فمذ اغبر العيش
الاخضر وقع في المقامات هذا بعد قوله وازور المحبوب الاصفر
خضرة العيش كناية عن نعومته وطيبه فان كل غض طرى
يوصف بالخضرة والازورار الانحراف والفود جانب الراس رثى
لي اى رق قلبه والازرق الخالص العداوة الشديدة
قيل انما وصف العدو الشديد العداوة بالزرقة لان
من اعدائهم الاوايل اهل الروم والزرقة غالبة عليهم

الشاشى

ثم سمى كل عدو شديد وان لم يكن كذلك بازرق كذا في شرح الايضاح
لجلال الدين الشاشى والموت الاحمر الشديد يقال احمر الباس
اى اشتد وقيل المراد بالموت الاحمر القتل قوله مثل السببية واللزوم
قيل لا وجه لالحاق هذا النوع بالطباق لانه داخل في تعريفه
لان منافى اللازم مناف للملزوم فبين المذكورين تناف في
الجملة فيكون طباقا لا ملحقا به وقد يجاب عنه بان معنى قوله
في الجملة بوجه ما من وجوه التقابل الاربعة وهذا الامر ليس كذلك
اذ التقابل الذي فيه ليس تقابلا بين عينيها بل بين احدهما
وملزوم الآخر فيكون ملحقا بالطباق بهذا الوجه وانت خبير
بان هذا الجواب انما يدفع الاعتراض عن المصنف واما عن الشارح
فلا لان التقابل في الجملة عنده اعم من الاربعة فتامل قوله
ومقابلة الاربعة بالاربعة آه فيه بحث فانه فات في الآية القسم
الرابع لان قوله فسنيسره تكررت في الآيتين ولم يختلف فيهما
فيه مقابلة الاربعة ويمكن ان يقال يحتمل ان يكون فسنيسره
في فسنيسره لانه اذا يتيسر تعسره كان معسرا لكن ذلك غير صحيح
واما اعتبار المقابلة الرابعة بين نفس اليسرى والعسرى فيقدح
فيه ما سينقل من الايضاح هذا وقد ذكر الواحدى من مقابلة
الخمسة بالخمسة قول المتنبى ازورهم وسواد الليل
يشفع لى وانثنى وبياض الصبح يغرى بى وفيه نظر لان لى وبى
صلتان ليشفع ويغرى فهما من تمامهما بخلاف اللام وعلى
وعلى في قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت والمقابلة انما
بين المستقلين كذا في الايضاح واما مقابلة الستة بالستة
فمنه قول عنترة على راس عبد تاج عز يزينه وفي رجل حر
قيد ذل يشينه قال الصفدي في شرح اللامية هذا ابلغ
ما يمكن ان ينظم في هذا المعنى قوله وصدق بالحسنى الآية
اى بالخصلة الحسنى وهي الايمان او بالملة الحسنى وهي ملة الاسلام
او المثوبة الحسنى فسنيسره اى سنهيئه من يسر الفرس

للركوب اذا اسرجها والجمها ومنه قولهم كل ميسر لما خلق له قوله وجمع ابن
وما بينا سببه ابالتضاد وقيل وجه نظر انه نفي المناسب بالتوافق داخله
مع ان الجمع بين المتوافقين ليس من مراعات النظير في شيء فلذلك قال السكاكي
هي عبارة عن الجمع بين المتشابهات قوله والشمس والقمر بحسبان اي
بحساب معلوم يجريان في بروجهما ومنازلهما قوله قول البحتري في وصف
الابل وقيل بصف الرماح حال انحنائها عند الخطر وحال استقامتها
بلا انحناء اصلا وفي حالهما معا لان من زال وتن يتخطر ثم يستقيم
قوله كالقسي المعطفات القسي جمع القوس واصله قووس بدليل
قولهم قوّس الشيخ واستقوس اي انحنى ورجل متقوس اي معه قوس
قدّم اللام الى موضع العين لكراهتهم اجتماع الضمتين والواوين
فحصل قسوو فقلبت الواو المتطرفة ياء فصار قسوي واجتمعت الواو
والياء والاولى ساكنة فقلبت الواو ياء وادغمت فيها ثم كسرت
السين لتناسب الياء فصار قسيّا ولما ثقل الانتقال من الضمة الى
الكسرة قلبوا ضمة القاف كسرة للاتباع فحصل قسي فوزنه فليع
قال في الصحاح واذا نسبت اليها قلت قسوي لانه فلوع مغيّر من فعول
فترد ها اليه وقال بعضهم قدمت السين على الواو في قوس تفاديا
من اجتماع الواوين ووقوع الضمة على احدهما في الجمع فجمع قسوي على
قسي كما مرّ قوله اسمعيل الوعد اه وفي بعض النسخ يوسف العهد
بدل المغفور روي عن ابن عباس رضي الله عنه ان اسمعيل عليه السلام وعد صاحبا
له ان ينتظر في مكان فانتظر سنة ووعد عليه السلام اباه ابراهيم عليه السلام
بالصبر على الذبح ووفاه بذلك العهد معروف وخص شعيبا عليه السلام
بالتوفيق لقوله تعالى حكاية عنه وما توفيقي الا بالله واما
حديث خلق نبينا محمد صلى الله عليه وآله فحسبك فيه قوله تعالى
وانك لعلى خلق عظيم وفي شرح العلامة بزيادة ابراهيم الجود فعلى
هذا يكون من قبيل الجمع بين لجنسة قوله كقول ابن رشيق اه
الندى العطا والماثور المروي من الحديث اذا ذكرته عن غيرك
والحيا بالقصر المطر والعنعنة في الرواية اخذ من قول الراوي

عن فلان عن فلان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وقوله على ما يتق
اي على ما هو المشهور وان لم يكن كذلك عند المحققين قوله مما يناسب
ابتداؤه في المعنى لو قال يناسب ما قبله لكان اولى لان قوله لا تدركه
الابصار يناسبه اللطيف وان كان في ابتداء الكلام لكونه رأس الآية
لكن قوله وهو يدرك الابصار لا يناسب الخبير بل ابتداء الكلام
قوله فان اللطيف يناسبه كونه غير مدرك بالابصار فيه
تامل اذ المناسب له هو اللطيف المشتق من اللطافة وهو ليس
بمراد ههنا واما اللطيف المشتق من اللطف بمعنى الرافة
فلا يظهر مناسبته له اللهم الا ان يق اللطيف ههنا المعنى
منه مستعار من مقابل الكثيف لما لا يدركه الحاسة ولا ينطبع
فيها وهذا القدر يكفي في المناسبة قوله فتحي الحرف والنون ايهام
بل في ذكر السهم ايضا حيث توهم الكناية قوله اي افسد
حال المفسدين اعترض عليه بان الظاهر يتي ابر بمعنى اصلح ولهذا
يق اعط القوس باريها واجيب بان البحث قد يكون اصلاحا وقد
يكون افسادا وبعينه الى المقام ومقابلته ههنا بقوله ريش
وهو بمعنى اصلح يدل على انه ههنا بمعنى افسد قوله فلان يطبع الاسجاع
بمعنى طبعت السيف والدرهم اي عملت وطبعت من الطين جرة
قوله واذا عرفنا الروي الروي فعيل بمعنى مفعول من الروية وهي
الفكرة ويسمى الحرف المخصوص به لان الشاعر يروي فيه وقال
ابو علي من قولهم للرجل رواء اي منظر حسن سمي به لان فيه
عصمة الابيات وتماسكها ولولا مكانه لتفرقت عصمتها ولم يتصل
شعرا واحدا وفيه وجه آخر سيذكره الشارح قوله الحرف الذي اه
هذا البيان مما لا يفيد تعيين الروي لان بعض الحروف مما يجب
تكراره وهو ليس بروي قطعا كما ستعرف ولا يفهم من البناء
معنى مخصوص بالروي تبيين هذا امر كلهم ابن جني في تحقيق
الروي قال الله والحظ ما يتي في حرف الروي ان جميع حروف
المعجم يكون رويا الا الالف والياء والواو الزوايد في اواخر

الزايد واحفظ واضبط

الكلام غير مبنيات فيها بناء الاصول نحو الفجر عاو ياء الايامى وواو الجنا
ولا هاء التأنيث ولا اضمار اذا تحرك ما قبلها نحو طلحة وضربه
وكذا الهاء التي تبين بها نحو ارمه واغزه وقيمه وكذا لمه وكذا
التنوين اللاحق الآخر للصرف كان لغيره نحو عائذ وصه وعاق و
يومئذ وقوله واقلي اللوم عاذل والعتابا وكذا الالف التي تبدل
من هذا النون كما اذا قيل والعتابا وكذا الهمزة التي يبدل لها قوم
من الالف في الوقف نحو رأيت رجلا وهذه حبلا يبدات يعز بها وكذا الالف
وكذا الواو والياء اللواتي تلحق الضمائر نحو رأيتهما ومررت بهما
وتحليلته فاذا جاءك بيت فانظر الى آخر حرف منه فان لم يكن من الحروف
المستثناة فهو الروي وان كان منها فانظر ما قبله فان لم يكن منها
فهو الروي وان كان منها فانظر الى ما قبلها فانه لابد ان يكون رويا اذ لا
يمكن ان يلحق بعد حرف الروي اكثر من حرفين اولهما الوصل مثلا اذا
نظرنا الى قول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترق فوجدنا الحرف الآخر منه
وهو القاف من غير الحروف المستثناة فعرفنا انه الروي ونظرنا الى قوله صحى القلب
عن سلمى واقصر باطله وعري افراس الصبى ورواحله فوجدنا آخر
البيت من الحروف المستثناة فجزمنا بانه الروي ونظرنا الى قوله عرف الديار
توهما فاعتادها من بعد ما شمل البلى ابلادها فوجدنا الحرفين
الاخيرين من الحروف المستثناة فحكمنا بان ما قبلهما وهو الدال هو الروي
والقصيدة دالية وهذه الطريقة اصح الطرق الى معرفة الروي واجلاها
واوضحها ولا شيء يعول فاستخراج علمه تمامها انتهى كلام ابن جني
قوله فانه لو لم يعرف القافية مثلا سلام آه يفهم من هذا ان معرفة
حرف الروي قد لا يكفي في بعض الصور بل لابد معها من معرفة القافية
فان مجرد معرفة ان الروي ميم لا يكفي في بعض الصور في معرفة ان
القافية حرام لجواز ان يتوهم انه محرم قوله ومنه المشاكلة
آه ان كان بين ذلك الشيء والغير علاقة مجوزة للتجوز من
العلاقات المشهورة فلا اشكال وتكون المشاكلة موجبة
لمزيد حسن كما بين السيئة وجزائها وان لم يكن كما بين الطبخ

والخياطة

الصحبة

والخياطة فلابد ان يجعل الوقوع في الصحبة علاقة مصححة للمجاز في الجملة
والا فلا وجه للتعبير عنه كذا قيل والتحقيق ان عد الصحبة علاقة باعتبار
انها دليل المجاورة في الخيال التي هي العلاقة في الحقيقة والا فالمصاحبة في
الذكر بعد الاستعمال فالعلاقة تصحح الاستعمال فيكون قبله كذا في
فصول البدايع فان قيل كان ينبغي ان يذكر المشاكلة في القسم الثاني
لانها تتعلق باللفظ اجيب بانها انما صوحبت مع المطابقة والمقابلة
لتجانسها ومن ثمة سماها صاحب الكشاف بالمطابقة والمقابلة
في قوله تعالى ان الله لا يستحيي من الحق الآية وفيه نظر لان صاحب الكشاف
انما اطلق المقابلة على المشاكلة باعتبار المعنى اللغوي لا الاصطلاحي
وتضمنها المقابلة لا يستدعي ايرادها ههنا والاصح ان يقال انما
ذكرت ههنا لان الملحوظ فيها اولا وبالذات جانب المعنى ضرورة اعتبار
العلاقة قوله بلفظ غيره لوقوعه في صحبته مبني على ما ذكره الشريف
في شرح الكشاف في قول بعضهم في جواب من قال انك تبسط الشهادة
انها لم تجعله عينه قوله حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى الظاهر
ان مراده ان المعنى ولا اعلم ما في ذاتك فعبر عن الذات بالنفس لقوله
ما في نفسي وانت خبير بانه لا اعلم ما في ذاتك وحقيقتك ليس بكلام
مرضي بل الوجه ان يقال انه عبر عن لا اعلم معلومك بلا اعلم ما في نفسك
لوقوع التعبير عن تعلم معلومي بتعلم ما في نفسي كذا في شرحه
للكشاف قوله فيعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس لاراد به الاصطناع
المامور به المخاطب بقوله اغرسوا العينا الذي اعتبره مصاحبا
له في التقدير هو غرس الاشجار واما يغرس في قوله كما يغرس فلانه
فهو واقع في صحبة الغرس الاول تحقيقا لا تقديرا فليس هو موضع
التمثيل كما لا يخفى فتدبر قوله اي توقع المزاوجة آه ولكان تقرأ
تزاوج على لفظ الخطاب ان يسند الفعل الى بين على ما جوزه
الاخفش في قوله تعالى لقد تقطع بينكم قوله حيل بين العير و
النزوان اصل المثل ان صخرا اخا الخنساء طعنه ربيعة الاسدي
في الحرب بجنبه فمرض حولا حتى مللته امراته وكان يكرمها

ملته

قليلك

ثم قال رجل فقال التباع الكهل فقالت نعم عما قليل وقال كيف مريضك فقالت
لا حي يرجى ولا ميت يسراح منه وكان ذلك بسمعه فقال فقال اما
والله ان قدرت لا قتلنك ثم قال لها ناوليني السيف فناولته فاذا هي
لا يقله فقال الابيات ان منها ايهم بامر الحزم لو استطيعه وقد حيل بين العير
والنزوان قوله اصاخت الى الواشي آه قيل الصواب رواية ودراية
اصاخ بالتذكير لان ما قبله كان الثريا علقت في جبينه
وفي نحره الشعرى وفي خده القمر قوله وفي شرح السيان في
قوله فلج في الهواء وقوله فلج بها الهجر فلجا لان اللجاج من العاشق في
العشق لا من العشق ومن المعشوق في الهجر لا من الهجر في المعنى
قوله اذا احربت يوما آه الاحراب الحرب والضمير في احربت ودماؤها
الى الفرسان المذكورة في البيت السابق قوله بلفظ له معنيان
قيل اراد به الزيادة على معنى واحد سواء كانا معنيين او اكثر و
الاقرب انه اخذ بالاقل كما بينا فيما سبق مثله قوله التي تجامع شيئا
ما يلائم المعنى القريب هذا يعم مجامعة ملائم البعيد وعدم
مجامعته ايضا فالمناسب للثاني الاطلاق كما في الاستعارة
لكن قصد ههنا تعليل الاعتبار قوله نحو الرحمن على العرش
استوى فيه بحث لان العرش يلائم الاستواء والجلوس بلا شبهة
قوله او الغزالة من طول المدى خرفت الغزالة منصوب معطوف على اسم كان
في البيت السابق وهو قوله كان كانون اهلك ملك بيته بشهر
او اعام الحلل ومرضوح والجملة معطوفة على الجملة السابقة قيل الكانون
الشتوة وقيل اسم من اسماء شهور الشتاء وهذا انسب والمدى
الزمان قوله اعني الرشا الرشا على فعل بالتحريك ولد الظبية الذي
قد تحرك ومشى وفي كونه معنى قريبا للغزالة بحث لانهم غلطوا
الحريري في قوله فلما ذر قرن الغزالة طمر طمور الغزالة وقالوا لم يقل
العرب الغزالة الا للشمس فاذا ارادوا تانيث الغزال قالوا ظبية
ذكره الصفدي في شرح اللامية اورده في سياق شرح قوله
وان علاني من دوني فلا عجب لي اسوة بانحطاط الشمس عن زحل

قوله كبيت السقط اذا صدق الحداث البيت من قصيدة مطلعها تلوى
من شخصك يوم الحلول و في النعيم معنى من حياتك حاول
و قيل هذا البيت سيطليه منه في الملك لو طلبته لما نادى والدنيا
حظوظ واقبال قوله وبالحال المخيلة المخيلة الكبيرة قوله لانه تمثيل
لانه للمكان آه سياق كلامه يشير الى ان المراد الاستعارة التخييلية
لكن قوله جعله كناية عن الملك ولا امنع آه يابى ذلك بل هو كالصريح
في انه استعارة في المفرد تبعية حيث اريد بالاستواء الملك و
يمكن التوجيه بان اصل الكناية و يتعلق ههنا المجاز سواء حمل
على الافراد او التركيب لان امكان المعنى الحقيقي شرط في الكناية
عنده كما اشير اليه في تفسير قوله تعالى ولا ينظر اليهم يوم القيمة
لكن الا بلغ الحمل على التركيب فلذا عينه عينه اوقا والتمحل
للتشبيه من ضيق العطن المباح حول المورد وذلك التمحل ان يق
المراد النعمة الدنيوية والنعمة الاخروية قوله وهو ان يراد
بلفظ واحد له معنيان المراد من المعنى اعم من الحقيقي والمجازي قوله
في شبوة النار وقال في الايضاح الشجر والاصوب ما ذكره الشارح
لان الايقاد للنار لا للشجر قوله نارا العصا فيل هي اشد النيران
قوله وهو ذكر متعدد آه الضمير راجع الى اللف والنشر لانهما
معا نوع واحد من المحسنات المعنوية قوله ومن رحمته جعل
لكم الليل والنهار آه فان قيل قد تعين الضمير المجرور في ليسكنوا
فيه للعود الى الليل فلا يكون الاية من قبيل اللف والنشر لما
سبق من اشتراط عدم التعيين قلت نمنع عدم التعيين
المشترط فيما سبق انما هو التعيين بحسب اللفظ والتعيين في
في الاية الكريمة انما هو بحسب المعنى لا اللفظ فان ذلك الضمير
صالح للعود الى النهار من حيث اللفظ فلا تعين لفظيا اصليا
قوله وههنا نوع احسن من اللف لطيف المسلك آه لم يرد ان مجرد
المعنى الذي ذكره يعني لطيف مسلكه بحيث لا يهتدي اليه
الا الثقات بل اراد ان هذا النوع لطيف مسلكه بالنسبة الى النوع

الاول ثم اشار بجعل الآية الكريمة منه وايراد قول صاحب الكشاف وهذا نوع
من اللف لطيف المسلك آه الى ان هذا النوع يزداد لطافة ودقة
باقتضاء المقامات فاندفع بهذا التوجيه اعتراض الفاضل
المحشي قوله فعدة من ايام اخر فان قلت اخر جمع آخر لانه للمؤنث
وافعل لا يجمع على فعل وانما يجمع فعلى فما وجهه قلت لما كان اليوم
ما لا يعقل اجرى مجرى المؤنث لان التناسب بين ما لا يعقل وبين
الاناث ما لا يعقل لانهن ناقصات العقل فكان اخر اخرى فيجمع على
اخر كذا في الاقليد قوله التفات المحدث التفات على وزن الكتاب العلامة
كانه يبعث الامور فيصل الى حقايقها والمحدث الصادق الظن في الامور
كانه حدث بها قوله علم ما علم اي ليعلم ما علم على حذف المضاف ولا يجوز ان يكون
ما مصدرية لان البيان بقوله من كيفية يمنعها ثم لا يخفى ان هذا
التعليم لا يدخل في متعلق الشرع واعتباره من المعللات لا يلايم ضبطها
فاجمال القول بشرع اللهم الا ان يجعل ذلك اشارة الى غير التعلم وشرع
ما عداه يتضمن التعلم قوله ويمكن التفصي آه كان حاصل الاشكال السابق
هو ذكر معلل لا علة له وعلة لا معلل لها فحاصل هذا الجواب ان ذكر المعلل
الاول تمهيد ليس بمقصود بالتعليل وان علم ذكره مع ذكر علة ثم غايته انه
اذا اكتفى في المعلل بالذكر الضمني قوله وقد يقال قوله لتكملوا العدة آه الجواب
لصاحب الكشاف حيث قال قوله علة الامر بمراعاة العدة يعوذ في الاداء والقضاء
ثم لا يخفى ان هذا القول بيان لا معلل بدون علة واما عدم المعلل الآخر مع
وجود علة فباق بعد ولعل هذا القائل تشبث في دفعه بما ذكره الشارح
من الذكر الضمني قوله ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا
القيد آه فان قلت قد عد صاحب المفتاح قوله اوبيان في لج لا يكاد
اذا اصحب الكبد فهذا طويل كظل القناة وهذا قصير كظل الوتد
من قبيل التقسيم المشتمل على اضافة ما لكل اليه ثم اين التعيين
فيه مع انه بيان مجمل لم يفصل بعد حتى يتصور فيه التعيين قلت من حيث
ان اسم الاشارة يقارنه اشارة حسية معينة لما اريد به فان اشتبه
الحال على السامع لم يضر في قصد التعيين كذا ذكره في شرح الشريف للمفتاح قوله

قوله ولو سلم

قوله

ولو سلم فسواء جعلت هذا اشارة آه فيه بحث لان المفهوم الظاهر من اضافة
ما لكل اليه على التعيين ان يضاف الى كل منهما ما يرجع اليه ويكون من خواصه
في نفس الامر وهذا لا يحصل على كل من التقديرين بل على احدهما وهو ان يجعل
هذا اشارة الى غير الحي واذا الى الوتد ولو تنزل عن ذلك فاي فرق في احتمال
التعيين بين البيت المذكور وبين الآية التي جعلها فيما سبق من اللف والنشر
المشتمل على عدم التعيين اعني قوله تعالى من رحمته جعل لكم الليل والنهار
لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله اللهم الا ان يقال لا تعيين في الآية بحسب
اللفظ لتعلق ولتبتغوا من فضله الغير ما يرجع اليه ضمير فيه بخلاف
البيت فان اختلاف اسم الاشارة فيه يدل على ان كلا منهما اشارة الى امر
والامر على تقدير تسليم التساوي في الاشارتين ان يصار الى ما نقله في
من شرح المفتاح من ان اصل اسم الاشارة ان تقارنه الاشارة الحسية
بهذا الاعتبار يحصل التعيين واما ما ذكره البعض من ان تعيين
القسم يحصل من الخبر ولهذا تساوى الاشارتين فقد عرفت انه لا
يفيد لان المعتبر هو التعيين بحسب اللفظ فان التعيين بحسب المعنى
قد يوجد في اللف والنشر ايضا كما حققته فتامل قوله الدهر معتذر
كان سيف الدولة الحمداني قد غزا الروم كما هو المرعي عادته واتفق
ان سبي وقتل ولم يفتح بلادهم وقيل بل اخذ الروم عليه الدروب
وظفروا باصحابه فقال المتنبي القصيدة ارادات الدهر معتذر
اليك حيث لم يتيسر لك فتح بلادهم بالكلية والسيف منتظر كر بك
اليهم فيشفيك منهم وارضهم لك موضع اقامة بالصيف والربيع
قوله اي هوله اشارة الى تقدير المضاف والى الاسناد ان الاسناد
عادي ليلا يلزم ان يكون للزمان زمان اذ لو بقي على ظاهره لزم
ذلك لان معنى اتيان اليوم وجوده بمعنى يوم اتيان اليوم لليوم
وجوده فيلزم ذلك قوله والظرف منصوب باضمار اذكر لا يخفى ان النصب
اذا كان باذكر لم يبطل الظرفية باعتباره اذ من البين ان المأمور به
ليس الذكر في ذلك اليوم بل في الدنيا فالمراد اذكر ذلك اليوم لا الذكر فيه
فيكون اليوم مفعولا به واطلاق الظرف عليه لكونه ظرفا على تقدير

قوله وهذا في موقضاه ويمكن ان يقال في التلفيق النفس عام لكونها نكرة في سياق النفي فالاستثناء في شان المؤمن وقوله لا ينطقون في شان الجاهل قوله اي سموات الآخرة وارضها ويدل عليه قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض والسموات وان اهل الآخرة لا بد لهم من مظل ومقيل وفيه نظر لان التشبيه بما لا يعرف اكثر الخلق وجوده ودوامه ومن عرفه انما يعرفه بما يدل على دوام الثواب والعقاب فلا يجدي له التشبيه قوله ما اقام الشبر اسم جبل بمكة كما بقي الرزق بشر كما تغير قوله وكذا الاستثناء الثاني معناه فيه ان جعل لعينات داخلين في الاشقياء والسعداء باعتبارين خلاف الظاهر من سياق الآية اذ قد فرق فيها بين اهل الموقف بالشقاوة والسعادة واما اعتراض الفاضل المحشي بقوله ويرد عليه آه فيمكن ان يدفع بان المراد انهم لا يخلدون في الجنة من ذلك اليوم فالمستثنى منه كونهم من ذلك اليوم في الجنة خالدا وهذا ايضا لكون اعتبار الخلود بعد دخول الجنة الا ان الكلام في تعيين مبداه من ذلك اليوم اذ لا يصح ان يعتبر المبداء اول اليوم ولم يكن لتخصيص استثناء الفاسقين وجه لان اكثر فضلاء المؤمنين لا يخلونها من اول ذلك اليوم بل بعد الحساب فتامل قوله سا طلب حقي بالقنا ومشايخ القنا جمع قناة وهي الرمح وفي بعض النسخ بالفتى وهو المناسب للمشايخ قال الواحدي اراد بالقنا نفسه وبالمشايخ قومه الملثمين ووضع اللثام على الفم والانف في الحرب وكان ذلك من عادة العرب لئلا تنقب العروق على انه غير شايب قوله كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا الظاهر ان مفعول يشاء هو ان يهب اناثا فقط في الاول وان يهب الذكور فقط في الثاني فلا يستقيم ما ذكره الفاضل المحشي في العطف ويا ولى الا ان يقدر مفعوله بقرينة العطف بأو وان يهب اناثا فقط او ذكرانا واناثا فكانه قيل يهب لمن يشاء ان يهب اناثا فقط او ذكرانا واناثا فليتامل فانه دقيق قوله وهو ان ينتزع من امر هذا الانتزاع امر داير في العرف يقال في العسكر الف رجل وهم في نفسهم الف وفي الكتاب عشرة ابواب وهو في نفسه عشرة ابواب والمبالغة التي ذكرت ماخوذة من استعمال البلغاء لانهم لا يفعلون ذلك الا للمبالغة قوله شفه اشداقها جمع شدق وهو جانب الفم قوله لسلمت الظاهر انه حال

من المجرور في بي ويجوز الابدال على مذهب الاخفش كما في بي المسكين قوله واذا معنى الانتزاع فيه بحث لان الرب وان كان اسما لكنه متضمن لوصف التربية فلم لا يجوز انتزاع المربي دالة على كمال الله في تربيته عليه السلام قوله اقول لها اذا جشأت وجاشت اي اضطربت وجاشت اي فارت وفي الصحاح جشأت نفسي اي نهضت فان اردت انها ارتفعت عن خوف او فزع قلت جشأت مكانك اي الزمي مكانك تحمدي بالشجاعة او تستريحي من امر الدنيا بالقتل قوله ودع هريرة آه هريرة اسم امراة قوله ولهذا استدرك آه اي لكون خبر الكلام بالغ عاب النابغة على حسان بوجوه ادعى تدكرت في الشرح ومن وجوه الاستدراك انه قال يلمعن واللمعة بياض قليل وكان الواجب ان يقول يشرقن ونحو النجدة الشجاعة فان قلت فقد صحح الشارح في قول الشاعر على الرؤوس الاقران خمس سحايب ان صيغة جمع القلة يستفاد لجمع الكثرة وبالعكس وهذا يدفع استدراك النابغة على حسان باستعمال الجمع القلة في الموضعين قلت يكفي في الاستدراك ما يوهمه ظاهر العبارة من القصور في البلاغة قوله غير متناه فيه اي غير بالغ فيه الى النهاية قوله في طلق واحد الطلق بفتح اللام الشوط يقال عدا الفرس طلقا او طلقين او شوطا او شوطين قوله فاغرق من قولهم اغرق النازع في القوس اي استقرب سهمها قوله ويتبعه الكرامة حيث ما قيل ليس هذا من باب المبالغة لان المراد من الكرامة التوديع ويمكن ان يرقد الرجل جاره كما اذا توجه الى جهة وهو شايع عند الاستحياء له والمروة وما قيل من ان الكرامة هي النزل ليس بشيء اذ النزل ما هو للقادم لا للذاهب وانت خبير بان لفظ يتبعه هو الذي يفيد الاغراق كما علم من تقرير الشارح قوله وعليه بيت السقط شبحا ركبا او ضمير شبحا اي الحزن راجع الى البرق في البيت السابق وهو سرى برق المعرة وهو بعد من قباب براقه نصف الكلام الوسط طايفة من الليل الى المعرة معرة النعمان وهي بلد بالشام

وراته موضع معين والرحال بالحاء المهملة جمع رحل قوله عقدت سنابكها
جمع سنبك وهو طرف الحافر والعثيرة بكسر العين الغبار كما ذكره ولا تفتح
فيه العين وينبغى يحتمل ان يكون على صيغة الخطاب والعنق هو السير الجليد
قوله ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة الهزل خلاف الجد وهو الكلام الذى لا يراد
به الا المطايبة والضحك وليس فيه غرض صحيح والخلاعة الشكاسة يقولون
خليع العذار اى يقول كل ما يريد وليس له مانع من غير الصدق والصواب
مأخوذ من قول الولى عند التبرى من المجنون خلعت عذاره اى جنى له الطلب
ارخى له الطلب قوله وكانه اراد بذلك آه يرد مذهبه قطعا قول الخليل صلوات
الله وسلامه عليه لما راى افول القمر لا احب الآفلين اى القمر آفل وربى ليس بآفل
فالقمر ليس ربى قوله فتنكر النعمان من ذلك اى تغير وتنكر فتنكر اى غيره فتغير
وفى المغرب تنكر ساء خلقه قوله ومنتجع المنتجع المنزل الذى يطلب فيه الكلاء
والنجعة بالضم طلب الكلاء فى موضعه والمراد ههنا طلب المعروف قوله
اى الاعادة اهون واسهل عليه من المبداء لان المعدوم استفاد بالوجود
الاول الذى قد اتصف به ملكة الاتصاف بالوجود اسرع ثم ان تلك الاهونية
بالقياس الى القدرة الحادثة التى تتفاوت مقدوراتها مقيسة اليها واما
القدرة القديمة فجميع مقدوراتها على التسوية لا يتصور هناك تفاوت
بالاهونية واليه اشار بقوله تعالى وله المثل الاعلى قال الزجاج اى قوله
هو اهون عليه قد ضرب به لكم مثلا فيما يصعب ويسهل وقيل الهاء فى عليه
الى الخلق وقيل اهون بمعنى هين قوله لعدم تصرفه فيه فيه بحث اذ لا يلزم من
مطابقة ما فى الواقع عدم التصرف لجواز ان يشتهر عنده خلاف الواقع فيرى انه
انه تصرف محض والجواب انه اراد بالواقع وما فى نفس الامر ما يعم الواقع
بحسب زعم القوم وبه يندفع ما اورده الشريف فيما سيأتى عن قريب قوله لم يحك
يا ملك السحاب لو قال لم يحك كفيك السحاب لكان اظهر فليتأمل قوله وقد وجد
بيننا فارسيا فى هذا المعنى فترجمه وقد صرح به فى الايضاح والبيت الفارسى
المشار اليه بقوله گر نبودى عزم جونا خدمتش کس نديدى بر ميان
او كمر قوله وفيه نظر لان المفهوم من الكلام آه اجيب عن ذلك بان الانتطاق
المذكور ليس صفة ثابتة بل صفة غير ممكنة الوقوع اذ الجوزاء ليس مما

ينتطق بل وصفها بالنسبة الى الكواكب التى حولها الشبيه بالانتطاق ثم
لا يتيسر مراد الشاعر هذه الحالة الشبيهة بالانتطاق لا حقيقة
الانتطاق لانا نقول لا نم ذلك بل مراده الانتطاق الحقيقى بالادعاء كما هو
مذهب السكاكى فى قوله واذا المنية انشبت اظفارها البيت ليكون
من محسنات الكلام وهو مما يمتنع وقوعه فليتأمل قوله علة لنفس
ذلك الوصف لا للعلم به آه وايضا شدة النطاق دليل مشهور يستدل
به فى العرف الشايع على نية الخدمة فلا يكون اعتبار اللطيفة لازمة
مع الشهرة والظهور قوله مع مدامع جمع مدمع بطريق ذكر المحل وارادة الحال
قوله ربى شفعت آه الربى جمع ربوة وهى التل المرتفع من الارض شفعت
ان كانت الرواية على صيغة المبنى للمفعول فهو بمعنى من الشفع بمعنى الضم
وان كان على صيغة المبنى للفاعل فالظاهر انه من الشفاعة بمعناها المتعارف
والنسيم يطلق على نفس الريح وهبوبها لانه مصدر فى الاصل وهو
المراد ههنا والمزن جمع مزنة وهى السحاب الابيض والضمير فى جادها
للربى والسحاب يطلق على الواحد والجمع وهو المراد فى البيت الاول بقرينة
الوصف بالجمع قوله يعنى ساقتها الريح آه بيان حاصل المعنى لا بيان اللغة
كما توهمه شارح الايضاح قوله طلل ان طال عليهم الاماد الطلل رسم
الدار والاماد الزمان كما سبق والدرس الامحاء ذا العلم العلامة
والنضد بالتحريك الحجارة توضع بعضها فوق بعض والنضد ايضا
متاع البيت المنضود بعضه فوق بعض والنضد السرير الذى
ينضد عليه المتاع قوله يحسبها نفسه قيل ومن اللطايف على هذا
التقدير ان اسم ابى تمام حبيب الا ان صدر البيت العز الصبر
والبلقعة الارض القفر التى لا شىء بها قوله ومنه التفريع بالعين
المهملة وهو فى اللغة جعل الشىء فرعا لغيره وقد يحكى بالغين المعجمة
وهو الافاضة والصب فوجه تسمية هذا القسم بذلك على هذه الرواية
هو ان المتكلم قد فرغ الحكم اى صبه من المتعلق الاول الى الثانى قوله
وهو احتراز عن قولنا غلام زيد راكب وابوه راحل الظاهر انه هو راجع الى قوله
على وجه يشعر آه لا الوجه احتراز عما ذكر عن قولنا غلام زيد راكب كما وقع

في اكثر نسخ المختصرات اعتبار اتحاد الحكم المثبت للمتعلقين يخرج المثال الذي ذكره فان الحكم المثبت لاحد المتعلقين للركوب وللاخر للرحلة قوله

الاحلام استقام الجهل آه السقام بفتح السين المرض وما في كما وبما بكم زائدة لا يمنع الجار من الجر كما في قوله فبما رحمة من الله لنت لهم اي فبرحمة فيكون الدما مجرورا بالكاف وما بعده اعني شفاء من الكلب في موضع النصب على الحال ويجوز ان يكون مرفوعا على الابتداء وما بعده خبره قوله ولا دواء له يخرج من شرب دم ملك اي انفع واكثر تاثيرا يخرج فيه الدواء اي دخل واثر قيل يشرط لاصبع من رجله اليسرى فيوخذ وقطرة قطرة على تمرة ويطعم بها المعضوض فيجد الشفا باذن الله تعالى قوله واساه كلم الاساه جمع آس من الاسى بالفتح والقصر وهو المداواة والعلاج والكلم الجراحة والجمع كلوم قوله فقد فرع على وصفهم شفا احلامهم

آه اراد بالتفريع التعقيب الصوري والاشعار بالذكر كما ينبي عنه لفظ الوصف لا ان شفاء الدماء من الكلب متفرع في الواقع على شفا احلامهم لسقام الجهل اذ لا تفرع بينهما في نفس الامر اصلا فلا يرد ان كاف التشبيه في قوله كما وما بكم يدل على ان امر التفريع على عكس ما ذكره الشارح اذ المشبه اصل والمشبه فرع ولا حاجة الى الاعتبار على ان الكاف في مثله ليس للتشبيه بل لمجرد التقييد كما قيل في قوله تعالى واذكروه كما هداكم والله اعلم قوله على الاعم الاغلب والا فقد يكون آه فيه بحث لان هذا الكلام يدل على انه لا عبرة لخصوص المدح والذم ههنا وليس كذلك اذ لا وجه لجعل تاكيد الذم بما يشبه المدح قسما آخر من المعنوي واندراج ما ذكره في تاكيد المدح ليس اولى من اندراجه في تاكيد الذم ان لم يلاحظ الخصوصية ايضا اللهم الا ان يعتبر في الثاني الخصوص ويعتبر ههنا العموم لكن بحيث لا يتناول ما اعتبر في الثاني فقط وانه ذكر كذلك نعم ما ذكره الشارح صحيح في المفتاح لان السكاكي لم يذكر القسم الثاني قوله وهو ضربان يريد ان الشهرة ضربان والا فقد ذكر فيه قسما آخر بل فيه ضرب رابع مثل ليس زيد جاهلا التعريف الا انه اعلم بالنحو وضرب خامس مثل زيد عالم الفنون الا انه متبحر في البديع قوله حتى يلج الجمل

في سم الخياط اي حتى يدخل ما هو مثل عظم الجمل في الجرم وهو التعبير فيما هو مثل في ضيق المسلك وهو ثقب الابرة قوله من نوع خلابة وتاخذ للقلوب الخلابة الخديعة باللسان الناجية من الاخذ بالفم وهي رقية كالسحرة قوله ان ثبت لشيء صفة مدح آه ينبغي ان يقيد بعدم العموم حتى يصح عدم المبالغة من الجهة الاولى والا فقولك لفلان جمع الخلال الكاملة الا انه متناه في الجود فيه مبالغة والعجب ان المص عد في الايضاح قول الشاعر فتى كملت اخلاقه غير انه جواد فما يبقي من المال باقيا ثم نفى المبالغة من قبيل الضرب الثاني نفي المبالغة الاولى اللهم الا ان يريد بالاثبات الحمل بهو هو وفيه ما فيه قوله وبيد بمعنى غير الا انه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا بل منصوبا ولا استثناء متصلا وانما يستثنى به في الانقطاع وكون بيد في الحديث بمعنى غير مذهب بعض النحاة وقيل هو فيه بمعنى لاجل وانشد ابو عبيدة على مجيئه بهذا المعنى قوله عمدا فعلت له ذاك بيدا في اخاف ان هلكت ان ترني قوله ترني من الرنين وهو الصوت قوله فيحتمل ان يكون من الضرب الاول وان يكون من الضرب الثاني لكن الفاضل المحشي الظ انه من الضرب الاول فان قلت دخول اللام في اللغو تقدير جعلناه تاكيده والا فلم يعتبر لا جهة واحدة وهذا الكلام بصريحه يدل على انه الاول من الضرب الاول على التقديرين وفيه بحث لانه اعتبر في تعريف الضرب الاول تقدير الدخول فكيف يكون الاية منه على التقدير الثاني وليس فيه تقدير الدخول قطعا والحق ان كونها من الضرب الثاني ايضا لا يخلو عن تكلف لانه اعتبر فيه الاثبات ولا اثبات فيها اللهم الا ان يعتبر الاثبات الضمني ويفرق بين الضربين بتقدير الدخول في الاول وعدمه لكن اكتفى بقوله لكنه لم يقدره متصلا عن ذكر عدم تقدير الدخول في تعريف الضرب الثاني تامل قوله واهل الجنة اغنياء عن ذلك اي عن الدعاء بالسلامة للقطع بحصولها لهم بوعد الله الكريم وان لم يكونوا اغنياء عن مطلق الدعاء اذ به يستوجبون فيها زيادة الدرجات والمراتب ولا شك انهم يحتاجون الى تلك الزيادة قوله الا قيلا سلاما سلاما سلاما سلاما ابدل من قيلا بدليل قوله لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما واما مفعول به لقيلا يعني انهم لا يسمعون فيها الا ان يقولوا سلاما بعد سلام والمعنى انهم يفشون السلام بينهم فيسمعون سلاما بعد سلام قوله والاستدراك الداخلية لفظ لكن آه فيه بحث اذ لا شبهة

في عدم افادة لكن المبالغة من الجهة الاولى في افادته اياها من الجهة الثانية اتم
كلام لان مبنى الافادة على ما توهم الاخراج لان الاصل في الاستثنا الاتصال وليس الاصل
في الاستدراك الاخراج اللهم الا ان توجه الاستدراك بشبهه بالاستثنا فيه ابهام
فتامل قوله هو البدر الا انه البحر زاخرا اي بحر زاخر اي مرتفع متلاطم الضرغام
الاسد والوبل جمع وابل وهو المطر الشديد قوله انه نهب الاعمار دون الاموال
التخصيص الذكري فان لم يكن مستلزما لنفي ما عداه الا انه يفهم منه ذلك بالذوق
السليم في كلام البلغاء وقيل في البيت وجه آخر هو انه لم يمح ما نهب من الاعمار
ولم يلتفت الى العمر الذي هو اعز الاشياء حتى يبقى في الدنيا مخلدا وفيه مخلد
دلالة على كمال الشجاعة ونهاية الجرءة وقال الواحدي هذا المدح احسن
ما مدح به ملك قوله الى دهرنا اه الاسعاف قضا حاجة المحتاج ونعماك
بضم النون والقصر بمعنى النعمة واذا فتحت النون مددت وهو منصوب
باضمار فعل يدل عليه قوله اتمها اي اتم نعماك قوله فقد سمى لان الشكاية
مصرح بها وقد يجاب بان من الشاعر بالذات مدح الوزير وتهنيته بالوزارة
فبهذا الاعتبار يكون شكوى الزمان فيه مدمجة بالعرض وفيه تعسف قوله
ولا بد من جهله في وصاله يريد ان وصله لا يتيسر الا بترك الوقار ومداراة
رقبائه وملازمة غيبته والرضا بالطرد والشتم وغيرهما مما هو من افعال
الجهلة والخل بالكسر الخليل ومعاذلة الشا محاسنهن محادثتهن و
مراودتهن ومعا الاسم الغزل قوله خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء المصراع
للبشار تمامه قلت شعرا ليس يدرى امديح ام هجاء فان قلت الظاهر
ان مراد الشاعر المدح لانه بازاء خياطته وهو الاحسان ومقابل الاحسان
يكون احسانا فلم يستو الاحتمالان فلا يستقيم عده من التوجيه قلت
المراد استواء الاحتمالين بالنظر الى نفس الكلام وان ترجح احد الاحتمالين
بالنظر الى المقام فالكلام بعد محل تامل قوله وتفارقه باعتبار آخر وهو انه
اه باعتبار آخر وهو ان المعنيين في المتشابهات ليسا متضادين
يكون احدهما مدحا والآخر ذما ونحوه وفي التوجيه لابد ان يكونا متضادين
قوله ومنه الهزل الذي يراد به الجد حاصله ان يذكر الشيء على سبيل اللعب
والمطايبة بحسب الظاهر والغرض امر صحيح بحسب الحقيقة قال في الايضاح

وترجمته

وترجمته تغني عن تفسيره قوله وعد عن ذا اي له بتجاوز عن المفاخرة قوله ومنه
تجاهل العارف فان قلت ذكر السكاكي في تشكيل المسند اليه ان التجاهل
لاشتماله على نكت بهية والى سحر البلاغة ومسالكه فلا يكون من المحسنات
البديعية لانها من اللواحق لا يفيد البلاغة قلت هو من البديع من وجه
ومن علم البلاغة من وجه آخر كما نبهناك عليه في المقدمة قوله ايا شجر الخابور
مالك مورقا البيت لليلى بنت طريف ترثي اخاها وكان
قد قتله يزيد مورقا حال من الكاف والعامل معنى الفعل كانه قيل
ما وقع لك حال كونك مورقا قوله وسوفا خالك اذري اخال بكسر
الهمزة على لغة من يكسر حرف المضارعة اي اظن قال الجوهري الكسر
افصح من الفتح والمفتح والفتح بني اسد خاصة وهو القياس
قوله وهل يرجع التسليم او يكشف العمى اه وفي بعض النسخ او يرفع
البكا يرجع من الرجع والتسليم مفعوله وثلث الاثافي وهي الصخرات
التي تجمع ويوضع عليه القدر فاعله قوله وكالتعريض في قوله تعالى
وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين قال في الايضاح وفي هذا
اللفظ هذا الابهام فائدة وهي انه يبعث المشركين على الفكر في حال
انفسهم وحال النبي عليه السلام والمؤمنين فاذا فكروا فيما هم عليه من اغارة
بعضهم على بعض وسبي ذراريهم واموالهم وقطع الارحام واتيان الفروج
الحرام وقتل النفس التي حرم الله قتلها وشرب الخمر التي تذهب العقل
وتحسين ارتكاب الفواحش وكفروا فيما النبي عليه السلام والمؤمنون
عليه من صلة الارحام واجتناب الآثام والامر بالمعروف والنهي عن
المنكر واطعام المساكين وبر الوالدين والمواظبة على عبادة الله تعالى
علموا ان النبي عليه السلام والمؤمنون على الهدى وانهم على الضلال
فيبعثهم ذلك على الاسلام وهذه فائدة عظيمة قوله كقوله قلت
تعلت اه ومن هذا الباب قول ابن دريد من ابيات يخاطب بها رجلا
اودع بعض القضاة مالا فادعى القاضي ضياعا الى ان قال قد ضاعت
فصدق انها ضاعت ولكن منك يعني لو تقي اوقات قد وقعت فصدق
انها وقعت ولكن منه احسن موقع وما الطف حال هذا القاضي قوله

ولما أن توليت القضايا وفاضي الجور من كفيك فيضا ذبحت بغير سكين وانى لارجوا الذبح بالسكين ايضا ومما قيل فى القضاة قضاة زماننا صاروا لصوصا عموما فى القضايا لا خصوصا يروق القيم اموال اليتامى كانهم تلوا فيها نصوصا وخفنا منهم لو صافحونا لسلوا من خواتمنا فصوصا قوله من غير تكلف فى السبك المراد من التكلف فى السبك ان يقع الفصل بين الاسماء بلفظ غير دال على نسب كقولك رايت زيدا الفاضل بن عمرو بن بكر والتجدد الوفا والانسجام من انسجم المطر والدمع سال قوله وتضعضعت حالهما اى تضعضعت قوله او فى مجرد الوزن نحو حرب وقلب فارق قلت التشابه بينهما ليس فى مجرد الوزن بل فى عدد الحروف ايضا قلت الحصر المستفاد من لفظ مجرد اضافى بالنسبة الى التشابه المنفى فيهما فلا يخلو ويوم يقوم الساعة الاية الالف واللام زائدة لا يعتبر ذلك كالميم فى مساق فى مساق فتامل قوله وذى زمام الواو بمعنى رب واسناد الوفا الى الدمنة مجازى قوله وكقول ابى العلاء مطايا آه قوله من قصيدة مطلعها كبرى فى نساء وتبع بربعك لا ارض تحته اربع كسرى لقبه ملوك الفرس وهو معرب خسرو وتبع ملك اليمن وكان تبع الاول ملكا صالحا ولا اربع جمع ربع وهو المنزل والخطاب فى بربعك للحبيبة وحاصل المعنى ان منزلتك عندك يقتضى ان يحيى ربعك بتحية الملوك للملوك ولا ارض يعتاد المجنون من تحية اربع المطا المد والمد القد والمنازل اما منازل الحبيبة وضمير عنها للمطا على الالتفات من الخطاب الى الغيبة او للمنازل والوجد على الوجهين بمعنى القوة تقاحدنى بعد ضعفه اى قوانى واما منازل الطريق والوجد بمعنى الحزن وحاصل الكلام يظهر من كلام الفاضل المحشى ويحتمل ان يكون المعنى هذه المنازل التى تجد المطايا معونة لم تقو رسومها كان الحوادث زلت عنها فلم يغيرها ولكن المنى الكعذل عنها ليس بمنقطع عنا اى ان الحوادث لا يزال يصيبنى قوله ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه البيت من قصيدة مطلعها العمر ما بقى المغانى ولا الفتى اذا سكن المشترى ثرى دون ثوبه

يخلع من راض الله بالمال راضيا بما يعيننى من اجره وثوابه وبادر به صرف الزمان فانه بخلية الاشقى يقول دنا به قوله وبعدا لبيت المذكور فى الشرح وان قصاذى مسكن الحى حفرة يستتر لها منزلا عن قبابه فواها لعبد ساءه وسوء فعله وابدى التلاقى قبل اغلاق بابه لعمرك كله قسم والمغانى المنازل والمشترى صاحب المال الكثير والثرى التراب وثوى به اى قام والمخلب للاسد بمنزلة الظفر للانسان ويغول بمعنى يهلك والناب اعظم الاسنان وواها كلمة تعجب وتلافى تداركه يريد به التوبة قبل ان يغلق باب التلافى بعدم القدرة عليه قوله كقولهم البدعة شرك الشرك بفتح الراء المهملة حبالة الصايد قوله او زائدة على مذهب الاخفش حيث جوز زيادة من فى الاثبات خلافا للجمهور قوله من عصاه ضربه بالسيف وقيل من العصيان اى عاصية لاعدائهم عاصمة لاصدقائهم قوله كلفظى نضر ونكلا آه اورد ثلثة امثلة تنبيها على ان الحرف المتقوى بها اما فى الاول او فى الوسط او فى الآخر قوله وهو ثلاثة اضرب لان الحرف الاجنبى آه لاشكال ان لفظ هو فى كلام المص راجع الى الحرف الذى فى قوله ثم الحرفان والتذكير باعتبار اللفظ وظاهر كلام الشارح يدل على انه راجع الى المضارع ولا يخفى منافاة المعنى الكلى الا ان يقع مراد الشارح بيان حاصل المعنى وان اختلف مرجع الضمير فى البيان والمبين فليتامل قوله بينى وبين كنى الكنى البيت والدامس الشديد الظلمة من دمس يدمس ويدمس بالضم والكسر والطامس الذى لا تبين فيه اثر يهتدى به قوله لان فى عدم تقارب الفاء والميم الشفويتين نظر قد يجاب عنه بان المراد من تقارب المخرج ههنا قصر المسافة بين المخرجين وان كانا مختلفين وليس بين مخرجى الفاء والميم تقارب بهذا المعنى لان الميم من ظاهر الشفتين والفاء من باطن الشفة السفلى واطراف الاسنان العليا نعم يخدش بان هذا الجواب يدل على عدم اتحاد مخرجهما لا على طول المسافة بينهما فليتامل قوله اقل خبا اى خداعا قوله وكفى لهم تحرك حركة آه هذه قبل هذه الكلمات

ماكتبه علي عليه السلم الى معاوية وكتب معاويه في جوابه على قد يعلى قدركم
فصار ذلك اى نهايته وعلى لغة في لعلّ في لعل قوله كقولهم في سعود يعوده
متى يعوداه في كل من الامثلة تصحيف فان في سعود ثلاث سنات بعد
الميم وكذا في متى يعود وان كانت منفصلة فيه وفي المستنصريه خمس سنات
بعد التعريف والميم وكذا في المسئ بضربه والمستنصريه مدرسة
ببغداد بناها المستنصر بالله من الخلفاء العباسية وفي استنصح لغة
خمس سنات بعد الف كما في تهيش تصحيفه واتيت بتصحيفه فكل
من الثلاثية الاخيرة تصحيف الآخر قوله اثاقلتم الى الارض اى
تثاقلتم وقرئ به وضمن معنى الميل فعدى بالى والمعنى ملتم الى الدنيا
وشهواتها وكرهتم مشاق السفر ومتاعبه وقيل ملتم الى الاقامة بديار كم
وارضكم قوله ويهرون اذا ما قلبا الف في قلبا للاشباع قلبهرون
النون قيل وتمامه ان هرون اذا ما قلبا * يجعل اللحية شيئا عجبا
اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني قد يجاب بانه لو كان لحشو المصراع
الاول صدارة بالنسبة لكان لحشو المصراع الثاني ايضا صدارة بالنسبة
اليه فتامل قوله وسريع الى ابن العم وبعده حريص على الدنيا مضيع لدينه
وليس لما بيته بمضيع قوله اقول لصاحبي والعيس العيس بكسر العين
والسين المهملة الابل التي يخالط بياضها شيء من الشقرة واحدها
اعيس والانثى عيساء وهوى بالفتح يهوى هويا اى مضى منحدرا والمنيفة
والضمار موضعان والمجاراة المماشاة قوله هو الخفة وقلة العقل هذا
على تقدير ان يكون سفاها بفتح السين المهملة فيكون نصبا على التميز
وقيل وقع بكسر الشين المعجمة بمعنى المشافهة فيكون نصبا على
المصدر اى ملاقية ومشافهة او على الحال قوله اى نغمات اوتار المزامير
آه وقيل المراد بالمثالث والمثاني ما يقال له بالفارسية دو رسه سى وهو اقرب قوله
المتيم تيم تملنهم آه ومن هذه الفصيلة قوله يا قوم قد طال مغني
بكم من غير نفع الرماح قوله ثوى في الثرى آه ثوى اقام والعرا الاول
بمعنى الستر والثاني بمعنى الكثير والنائل العطاء قوله قول الحريري
ولاح يلحى على جرى العنان آه اى ظهر المشيب يلوم على جرى العنان

برحى

ای موضع

الثلاثية

في استنصح

بالف

قوله

ا ملنهم تم تا ملنهم

ای موضع فيه اللهو فبعدا له قوله ومضطلع بتلخيص المعاني المضطلع
بالمثقل القوى عليه الناهض به مفتعل من الضلاعة وهي القوة
وشدة الاضلاع ويقال مطلع لهذا الامر بمعنى مضطلع به لكن الاطلاع
من العلو من قولهم اطلعت على الثنية اى علوتها اى هو عال
لذلك الامر مالك له ولعل الحريري فضل لضمير الفصل ولذلك استعمل بالى و
المعانى اقتصار الفاظها وتحسين عباراتها وتلخيص المعاني كالاسير
وبعد البيت المذكور قوله وكم من قارئ وقارئ امرا بالجفون وبالجفان
ضميرهما راجع الى البصرة وقارئ اى يعظم للضيفان واضرار الاول بالجفون
لكثرة قراءته بالليل واضرار الثاني بالجفان لانه اطعم ما فيها وجعلها
خالية قوله نحو قوله تعالى ما لكم لا ترجون لله وقارا اى ما لكم لا تاملون
له تعظيما والمعنى ما لكم لا تكونون على حال تاملون تعظيم الله اياكم في دار
الثواب ولله بيان للموقر ولو تأخر لكان صلة للوقار او ما لكم لا
يعتقدون له عظمة فتخافوا عصيانه وانما عبر عن الاعتقاد بالرجاء التابع
لادنى الظن مبالغة قوله وقد خلقكم اطوارا قال الانباري الطور الحال
والمعنى خلقكم اصنافا مختلفين لا يشبه بعضكم بعضا قوله فالترصيع
قيل هو ماخوذ من رصعت بالعقد اذا جعلت ما في احد جانبيه مثل
ما في الجانب الآخر قوله وذلك بان يكون ما في احدى القرينتين او اكثر
فيه نظر لانه بقي قسم آخر يشمله قول المص وهو ان يكون ما في احدى القرينتين ومايقابله من القرينة الاخرى
ان يكون نصف ما في احدى القرينتين ومايقابله من القرينة الاخرى
مختلفين في الوزن والتقفية مثل وتراه المذكورة من هذا القبيل
لاختلاف سرر واكواب في الوزن والتقفية واما لفظ فيها
فلا يقابله شيء من الفقرة الاخرى ولك ان تقول ما ذكره اعني قوله وذلك
بان يكون آه على سبيل التمثيل وانما لم يورد القسم الذي ذكرته
لدلالة الآية عليه قوله الاكواب جمع الكوب وهو الكوز الذي لا عروة
قوله كقول الصابي لا يدركه الاعين آه صدره احاد الله لا تدركه
الاعين اه قوله كقوله تعالى لقد جئتم شيئا ادا وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا الآية
الادة الداهية والامر الفظيع قوله في سدر مخضود وطلح منضود

الادة الادة

ومضطلع

مفتعل

قصد تعظيم

فيها

اضرار

اى مطعم

لانه لا يدركه الاعين

والسلع ورق البنق ويقال بالفارسية كنار والمخضود الذي لا
شوك له كانه خصد اي قطع شوكه والطلح شجر الموز منه له نور كثير
طيب الرايحة وعن السدي شجر يشبه طلح الدنيا ولكن له ثمر احلى من
العسل والمنضود الذي نضد بالحمل من اسفله الى اعلاه فليست له
ساق بارزة في الصحاح نضد متاعه ينضده بالكسر وضع بعضه
على بعض وظل ممدود اي ممتد لا ينسخه الشمس قوله كقوله واذا اذقنا
الانسان منا رحمة ثم الآية نظم الآية هكذا واذا اذقنا الانسان منا
رحمة ثم نزعناها منه انه ليؤس كفور ولئن اذقناه نعماء بعد ضراء
مسته ليقولن ذهب السيئات عني انه لفرح فخور قوله واثرت
به اي صارت ذات نقع وغبار قوله لما اعتقدت عادة الاعرابية
حكى المسعودي عن بعض اهل العلم اصعد الداعي قعوده اذا ركبه
في كل حاجة وابتذله والقعود البكر الذي يمكن ركوبه والغارب
ما بين السنام والعنق والاغراب من الغرابة واتلاني بعد تنحي
والمزية الفقر والاتراب الاقران جمع ترب والطواح الرمي وطوايح
الزمان حوادثه المبغلة جمع مطيحة على خلاف القياس قوله وضعا
وصفار قصبة اليمن مدينة كبيرة قوله افاطم مهلا آه الهمزة
حرف نداء وفاطم مرخم فاطمة مهلا منصوب على المصدرية اي
امهلني مهلا والتدلل بالدال المهملة الغنج والازماع القصد
قوله ولم ينهد اي يلدمن نهد ينهد اي ينهض قوله وهو جعل
العروض آه وقال الصفا في التصريع تبعية العروض للضرب في القافية
ووزنا واعلالا وعلى هذا تصريع في الحارث بن حلزة اوتينا بينهما اعار
اسما دارسا ويمل ومنه الثواء لان العروض مفعول والضرب فاعلاتن
بخلافه على التعريف الذي ذكره الشارح قوله معاني الشعباء آه المعاني
جمع المغنى وهو المنزل من غنيت بالمكان اي اقمت به والشعب
موضع كثير الشجر والمياه قوله متى كان شربا آه الشرب بالكسر الحظ
من الماء والعفاة جمع عاف وهو طالب المعروف والمرتع اسم موضع
من رتعت الماشية اي اكلت ما شاءت قيل يصف الممدوح

بالجود

بالجود والشجاعة والكرم انه يصفه بالجود السابق والشهادة اللاحقة قوله خارجة
مما نحن فيه لعدم وجود السجع لعدم المقافقة بل لا تصريع فيه بالمعنى الذي
ذكره سابقا وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب قوله ونمارق مصفوفة
وزرابي مبثوثة النمارق جمع نمرق بالضم والفتح اي وهي الوسادة
الصغيرة والزرابي البسط الفاخرة جمع زربية مبثوثة اي مبسوطة
قوله ما كرام جداول جمع جدول وهو النهر الصغير قوله قول البحتري فاحجم
لما لم يجد آه يمدح فتح بن خاقان ويذكر مبارزته للاسد والضمير في احجم
واقدم للاسد قوله والجواب ان لفظ الشعر يشعر بذلك لان القافية
لا يكون الا في البيت من الشعر فيستلزم تحققها استقامة
الوزن والقافية وان اشعر بصحة المعنى ايضا لان معنى الشعر كلام موزون
على قصد بوزن على عدد ما ليس له معنى خارج بلفظ الكلام كما ان ما
ليس له وزن خارج هو بقوله وزن الا ان الاكتفاء بالاشعار من الجواز
لا من اللوازم سيما اذا خفي من البين ان اشعار القافية بصحة الوزن
اجلى من اشعارها بصحة المعنى قوله وهذه الابيات من الطويل هكذا
وقع في بعض النسخ وهو سهو لان اصل الطويل فعولن مفاعيلن ثماني مرات
ومن البين ان الابيات ليست على هذا الاسلوب والصواب من الكامل
كما في اكثر النسخ لان اصل الكامل متفاعلن ست مرات وانه مستعمل على الاصل
تارة وتوبع مجردا اخرى وضربه الثاني هو مسدسه الذي عروضه
سالم وضربه مقطوع وقد يدخل الاضمار ايضا في قوله واذا افتقرت
الى الذخاير لم تجد ذخرا يكون كصالح الاعمال فالابيات المذكورة
على القافية الثانية من هذا القبيل واما ضربه الثالث من وقف
مربعة الذي اجزاوه الاربعة سالمة والابيات على القافية
الاولى كذلك كما لا يخفى قوله جودي على المستهتر آه فلان مستهتر
بالشراب اي مولع به لا يبالي ما قيل فيه والصب العاشق
والجوى على فعيل من الجوى وهو الحرقة وشدة الوجد من عشق
او حزن تقول منه جوي الرجل بالكسر فهو جو مثل

ذو والشجي على وزن فعيل ايضاً من الشجو وهو الحزن وهذه الابيات على قوافٍ
عديدة الاولى مراتبه في المستهر والمتفكر والثانية مراتبه في الصب
القلب والثالثة ياتيه في الجوى وعلى هذا القياس قوله والاعنات من العنت
وهو الوقوع في امر شاق وقد عنت الرجل واعنته غيره قوله وهو الذي تبتنى عليه
القصيدة وتنسب اليه يرد عليه ان هذا التعريف دوري ضرورة توقف معرفة
الروي على ما اخذ في تعريفه وهو نسبة القصيدة اليه وتوقف النسبة
على معرفة الروي اذ لا تنسب القصيدة الى حرف الروي بما قدمناه
نقلا عن ابن جني قوله ومنه وحوثم او من الروي وفيه وجوه اخر ذكرتها
فيما سبق قوله شاشكر عمرا اه قيل الابيات لمحمد بن سعيد الكاتب
يمدح الاشرف عمرو بن سعيد دخل عليه فراى كم قميصه متمزقا
من تحته فبعث اليه عشرة الاف درهم فقال فيه الابيات وان في قوله
وان هي جلت للوصل اي لم تمتن وان كانت تلك النعم جليلة في نفس الامر
وقيل يحتمل ان يكون ثانية معطوفة على لم تمتن وان لم يكن جليلة
عند عمرو وان كانت كل في نفس الامر قوله وجعل ايادي بدل
اشتمال من عمرو فينبغي ان تقدر الرابطة اي ايادي له لوجوبه في بدل
الاشتمال والبعض وان لم يجب في بدل الكل كعدم وجوبه في الجملة
التي هي نفس المبتدا وقد جوز الفاضل المحشي في شرح المفتاح كون
ايادي مفعولا ثانيا ايضا وفيه نظر سبق في شرح الديباجة وهو انه
مخالف لتصريح ائمة اللغة حيث صرحوا بعدم تعديته الا الى مفعول
واحد الا ان يبنى على التسامح قوله يقال في الكناية عن زوال النعمة
الى آخر الكلام مبني على تشبيه السقوط الرتبي الذي هو الفقر
بالسقوط الحسي بجامع ملال القلب وانكسار البال وقد يجوز ان
يكون من قبيل اطلاق المشفر على شفة الانسان قوله رغيد تو عيشة
رغد ورغد اي واسعة طيبة قوله وما اشتار العسل من اختار العسل
اي تو شرب العسل واشربتها اي اجتنبتها والشعود عود يكون
مع مشتار العسل قوله قلت يحتمل ان يريد اه قيل انما يستقيم هنا

لو لم يمنع قوله ما لا يلزم في السجع على مذهب فانه يدل على ان الالتزام المذكور
انما هو في السجع وانت خبير بان الشارح حمل قوله سابقا ما لا يلزم في السجع
على ما يلزم في مذهب السجع فاندفع هذا التوهم قوله او لعدم رجوعه الى
تحسين الكلام فيه بحث وهو ان عدم الرجوع الى تحسين البليغ علة
عدم دخوله في فن البلاغة لا قيمه ولهذا جعل في الايضاح ما يرجع
الى التحسين في الخط ومالا اثر له في التحسين اصلا قسمين مما لا يدخل في فن
ولم يذكر في المختصر الا عدم الرجوع الى تحسين الكلام فالصواب في العبارة
ان يقول لعدم الرجوع اه ويمكن ان يوجه بان لفظة او اشارة الى التخيير
في التعبير عن علة وجوب تركها لتعرض ومثله شايع في عبارة الايضاح
المفتاح قوله سلمى مجنتني اه صيرتني مجنونا وهو اسم امراة والتجني ان يدعي
عليك ذنب لم تفعله تعنتني اي تتوخ غب بحن اي بعد بحن قوله من يلق
يوما على علاته اه اي على كل حال وهرم بكسر الراء اسم رجل وهو هرم بن سنان
ابن الحارث المري صاحب زهير الذي يقول فيه ان البخيل ملوم حيث كان
ولكن الجواد على علاته هرم واما الهرم بفتح الراء فهو كثير السن قوله صفراء لا تنزل
الاحزان ساحتها اه الظاهر انه يصف دينارا ولكن في بعض نسخ ديوانه
صهبا فهو يصف خمرا كما يدل عليه البيت الثاني وهو قوله في كف ذات حر
ذي ذكر لها محبان لوطي وزناء قوله ومثل التعديل اه قال العلامة في شرح
المفتاح فان روعي في ذلك ازدواج او تحسين او مطابقة او نحو ذلك فذلك الى
الغاية في الحسن كقولهم وضعنا في يديه زمام الحل والعقد والقبول والرد
والامر والنهي والاثبات والنفي والبسط والقبض والالزام والهدم والبناء
والمنع والاعطاء ومن ذلك قول المتنبي فالخيل والليل والبيداء تعرفني والضرب
والطعن والحرب والقرطاس والقلم قوله ومثل ما يسمى نسق من الصفات
اه مثاله من القرآن المجيد قوله تعالى هُوَ اللّٰهُ الَّذِي لَا إِلٰهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ
السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ ومن الحديث النبوي الا اخبركم
باحبكم الي واقربكم مني مجالس يوم القيامة احسنكم اخلاقا الموطئون اكنافا
الذين يالفون ويؤلفون الا اخبركم بابغضكم الي وابعدكم مني

مجالس يوم القيمة اسواكم اخلاقا التي ثار بها المتفيهقون من النظم قول عباس بن عبد المطلب في مدح النبي عليه السلم وابيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للارامل قوله وعلم بذلك ان الخاتمة آه قد سبق منا في بحث المقدمة فلينظر فيه قوله بالتهلل اي بالبشاشة والسرور قوله مزحل اي مبعد بالزاء المعجمة والحاء المهملة قوله عادوا اهتضام هضمت الشيء اي كسرته يقال هضمته حقه واهتضمته اذا ظلمته وكسر عليه حقه قوله فانشد قصيدته التي اولها لعمرك ما ادري آه انشد يتعدى الى مفعولين يقال انشدني شعرا فمفعوله الاول هيهنا اي انشدنه وا وجل من الوجل وهو الخوف وموضع على ابناء نصب لانه مفعول لا ادري وقوله واني لاوجل اعتراض ويقال بالغين المعجمة اي يفجع الموت واول مبني على الضم لقطعه عن الاضافة منويا كما قيل وبعلاي اوكل شيء وحاصل المعنى وبقائك ما اعلم ان يكون اقدم من الآخر في عدو الموت عليه واني خائف مترقب قوله دع المكارم آه المكارم جمع مكرمة والبغية الحاجة قوله وقوفا بها صحبي الخ وقوف جمع واقف من الوقف بمعنى الحبس لا من الحبس لان الوقوف بمعنى اللبث لانه لازم والمذكور في البيت متعد مفعوله مطيهم وانتصابه على الحالية من فاعل نسكب في حال اي قفا نبك في حال وقف اصحابي مطيهم مراكبهم على قائلين لا يهلك اسى والاسى الحزن يقال اسيت على الشيء اسى اساء اذا حزنت عليه قال الكوفيون نصبا اسا على المصدرية لان قوله لا يهلك اسى في معنى قوله لا تاس اساء وقال البصريون نصبه لانه مصدر في موضع الحال والتقدير لا يهلك آسيا اي حزينا وتجمل اي اصبر صبرا جميلا فان قلت الصحب جماعة وقوله وقوفا فعل متقدم لاضمير فيه فكان الواجب ان يقول اذا قفا بها صحبي كما يقول مررت بدارك قائما سكانها فالجواب ان الاختيار عند سيبويه فيما كان جمعا مكسرا ان يقول فيه مررت برجل حسان قومه قال

زهير يكون عليه عدوة وجدتهم فعودا لديه بالصريم عواذله واذا كان ما يجمع جمع السلامة كان الاختيار ترك التثنية والجمع فتقول مررت برجل صالح قومه على انه يجوز ان يكون قوله وقوفا منصوبا على المصدر من قفا والتقدير وقوفا مثل وقوف صحبي ويجوز ان يكون مصدرا وقع موقع الوقت لاستيفاقه فيكون التقدير وقت وقوف صحبي قوله شم الانوف آه جمع اشم من الشمم وهو ارتفاع في قصبة الانف مع استواء في اعلاه وهو صفة مدح عند العرب والطراز العلم والمراد هيهنا المجد والشرف اي من النمط الاول في المجد والشرف قوله يسمى اغارة ومسخا الاغارة في اللغة نهب المال والمسخ تحويل الصورة ووجه التسمية ظاهر قوله يسمى القنا جمع قناة وهي الرمح والسمر وهو اسمر من السمرة وهو لون الاسمر قوله اسمي ابا نصر اه احلك الهمزة فيه محذوف على نمط قوله تعالى افترى على الله كذبا الكذب والاستفهام الانكاري والتسبل من الانالة وهي الاعطا قوله قال الشيخ في المسائل المشكلة آه قد يجاب بان المراد بنحل الزمان بمثله عدم تجويزه وجود مثله فاذا لم يتصور من الزمان تجويز وجود مثله فكيف يتصور من الانسان فيكون حاصل المعنى ان الزمان لا ياتي بمثله لانه لا يجوزه فضلا عن ان ياتي به وانت خبير بانه يكفي في التصور ما يستفاد من ظاهره وحمل على المجاز مع عدم ظهور العلاقة والقرينة لا تدفعه قوله اعدى الزمان آه الاعداء ان يتجاوز الشيء من صاحبه الى غيره والاسم العدوى وفي الحديث لا عدوى اي لا يتعدى شيء شيئا لان المعنى على المعنى والمراد لقد كان فان قلت المعنى وان كان على المضي الا انه عدل الى المستقبل قصدا الى الاستمرار وحكاية للحال الماضية كما تقرر في امثاله قلت لما لم يبق محل الزمان بعد اعدائه سخائه اياه لم يحسن حمل المضارع على الاستمرار ولا على حكاية الحال تامل قوله قال ابن جني اي يعلم الزمان آه فالبيت على ما ذكره ابن جني من الغلو كقوله واخفت اهل الشرك حتى كانه لتخافك النطق التي لم تخلق وقيل انها جمع لهاة وهي الهنة المطبقة في اقصى سقف الفم وقد يجمع على لهوات ولهيات مثل عطيات

قوله وكذا قول الارجاني كانت الرواية فاسوعلى صيغة المعلوم فودع
بكسر الدال كحيه فاعله وان روى على صيغة المجهول على انه مسند
الى الجار والمجرور فمودع بفتح الدال على انه مصدر او اسم زمان
اى وقت توديعي والمسمع بكسر الميم الاولى الاذن والمدمع بكسر الميم
الاولى الحايق موخر العين قوله وقايلة الاولى آه اى رب جماعة قايلة
وسمطين حال من ضمير تساقطها والسمط الحبل ما دام فيه الخرز
والا فهو سلك حشا بها اى ملأ بها قيل قول الزمخشري افضل لان
فيه صفة المراجعة وهي السؤال والجواب كقوله قال لي يوما سليمان
وبعض القول اشنع قال عندي حليا اينا اتقى واودع قلت اني
انا اقل ماء فيكما بالحق يجرع قال كلا قلت مهلا قال قل لي قلت
فاسمع قال صفة قلت يعطي قال الصفي قلت تمنع اجيب بان
كون المراجعة من المحسنات البديعية محل نزاع ولهذا لم يذكرها
المص ولو سلم فهي انما يعتبر في السؤال المكرر والجواب المعاد قوله
مقيم الظن آه اراد بالظن محله وهو القلب والاماني جمع امنية
والقلق الاضطراب والجدوى العطاء قوله وقول ابي الطيب
واني للمليك آه الفار الراح وفناء الدار ما امتد من جوانبها
محبك اى انا محبك في المجلس القاضي اى المتلي قوله رحب الباع الرحب
الواسع والباع قدر مد اليدين قوله ملك جعفر اى الغاية التي بلغ
فيها جعفر قوله وقول ابي تمام معيك آه فيه بحث لان بيت ابي تمام يشتمل
على الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية والكناية حيث
تشبه الصبر باللباس واثبت له شيئا من لوازم المشبه به اعني
الملبوسية وبين تسمية الخارج جازعا ويستلزم كون الجزع
محمودا والصبر مذموما فذكر اللازم لينتقل الى ملزومه والبيت الاول
لا يشتمل على هذه اللطايف فلا يكون هذا من القسم الثالث بل من القسم
الاول قوله ان يكون احد البيتين سببا آه نسب الشاعر ينسب
بالكسر نسبا اي ينسب بها قوله اى المعنى المختلس يقال خلست الشيء
واختلسته اى استلبته قوله سلبوا على صيغة المجهول قوله وهذا

يشملهم وغيرهم وقع بعده في بعض النسخ روى انه لما بلغ هرون كثرة
افضال الفضل البرمكي وفرط احسانه في زمانه غار عليه غيرة افضت به
الى التنكر له والامر بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات تقول
لهرون امام الهدى عند احتفال المجلس الحاشد انت على ما بك
من قدرة فلست مثل الفضل بالواجد ليس من الله بمستنكر ان
فامر هرون باطلاقه واخلع عليه الاحتفال الاجتماع والحاشد الجامع
واذا جعلها للعاطف رجحت الحالية لما في العطف من ايهام تجويز عدم
محبته مع محبة الملائكة فيه قوله ونعمه معتق آه نعمة مبتداء احلى خبره
وجدة اى اعطاه مفعول معتق بمعنى سائل قوله وقد ظللت عقبان اعلام
ضحى آه العقبان جمع عقاب الراية وهو العلم الضخم يشبه بالعقاب
من الطير الضخمة كذا في الصحاح وقال الخلخالي المراد بالعقبان
الاعلام هو الصور المعمولة من الذهب وغيره على رؤس الاعلام و
العقبان الثاني جمع عقاب الطير وهو الطائر المعروف الذي يجرب
الارنب ويعرف به قوله لو قع القرب آه الفريسة ما افترسه
السباع والميرة الطعام قوله فلم يلم بشيء آه يمكن ان يقال ان
قوله حتى كانها من الجيش الا ام بمعنى قوله رأى عين فانها انما
يظن كونها من الجيش اذا كانت قريبة محيطة بهم قوله كما يحكى
عن ابن ميادة اسم امراءة والتهلل طلاقة الوجه كاسر والاهتزاز
التحرك والمهند السيف المطبوع من حديد الهند والحطيئة
اسم شاعر سمي به لقصره وقيل لدمامته قوله وكانه استعفى
مما اعفي يقال اعفني من الخروج معك اى دعني منه واستعفاه من
الخروج معه اى سأله الاعفاء قوله وكانه قال لا يستعمل ذلك السيف
السيف الا ظالما او ابن ظالم القصة وذلك لان ذلك السيف
لما لم يكن حادا اصالة القرب كان المقتول به تعذيبا له وزيادة
ايلام اياه وكان الضرب لمثله ظلما على المقتول يقال نبا السيف
اذا لم يعمل في الضريبة والرعب الخوف والدهش الحيرة والهم
فالصمصام والصمصامة السيف الصارم لا ينثني والغماد

لا ينثني

السيف جعله في غمده اي غلافه وان في ما ان يعاب زائدة صبا
اي مال الى الجهل والفتوة كما عرفته فيما سبق وكبا بعضه ذل وقرائمة
ام جرب لقيها لها الا خطل تعريضا بانها يتمرغ عليها الرجال والمقاوم
والمغانم جمع معزم على القياس او جمع عزم على خلافه كمحاسن
جمع محسن وهما مايلزم اداؤه كالدين مثلا او الغرامة وفيه
زيادة مدح لهم لان وقت حمل المغانم وقت الاحتياج فاذا كان
حالهم وقت الاحتياج هكذا فما ظنك بها في غيره كذا وهذا ايهام
اذ افهم الفك مجازا وظبة السيف طرفه وامناط التميمة
وهي العوذة التي تعلق في عنق الانسان وكليب اسم قبيلة ودارم
اسم رجل قوله واغرب اي اتى بشيء غريب بديع قوله اركنت ازمعت
آه قيل ازمعت يتعدى بنفسه وبعلى كاجمعته واجمعت عليه
والاول مذهب الكسائي والثاني مذهب الفراء وما في غيرما جزم
زائدة قوله وهي المخايلة المخادعة قوله اذا ضاق صدري ان
المنية في البيت على كونه من شعر الغير قوله تمليت بنيا كانت
كانت في تلهيت قوله السنة سكن ٦ آه وفي الصحاح هو في بلهنية
من العيش اي سعة وهي ما لحق بالخماسي بالف في آخره صارت
الالف ياء لكسرة ما قبلها والسنة الشاب والصحو خلاف السكر
والسيرة الطريقة والمحل الاتي بشيء جميل قوله كانه كان مطويا
آه الاحسن جمع حسنة احسنة وهي الحقد اذا ما اسهلوا اي
صاروا الى السهل وهي الارض اللينة والدخول فيها كناية عن الوصول
الى العيش الناعم قوله وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر وبعده
كاني لم اكن فيهم وسيطا ولم يك نسبتي في آل عمرو قوله قد تعلت لما
طلعت آه الوجنات جمع وجنة وهي ما ارتفع من الخدين والشقيق
ورد احمر والغض بالمعجمتين الطري والمراد به ضد الجبيب وروضة
آس مفعول طلعت والآس ورد اخضر كذا في شرح الايضاح لجلال
الدين الشاشي والمراد به ههنا الشعر النابت على وجهه والهمزة
في اغدار حرف ينادى به القريب ونقل ابن الخباز عن شيخه انه

للمتوسط

للمتوسط وان للذي للقريب ياء وهو خرق لاجماعهم وعذار الرجل شعره
النابت في موضع العذار وادا د الساري بالنصب على انه صفة لعذار
الا انه سكنه للضرورة وترفق امرين ترفقته ترفق اصله ترفقن قلبت النون
الخفيفة الفا قوله كنا معنا امس في بؤس نكابده آه اراد بالامس الزمان
لا حقيقته والبؤس الشدة والمكابدة المقاساة وقذى العين الخبث الذي
يقع الذي فيه حالة الوجع قوله لما بجر عوالينا آه العوالي جمع عالية الرمح وهي ما
دخل منه في السنان الى ثلثة والسوابق الخيل قوله انا ابن جلا آه هو ابن
جلا اي ابن رجل واضح امره واشتهر وطلاع الثنايا اي ركاب لصعاب
الامور وهذا كله تهكم به والثنايا جمع ثنية وهي طريق العقبة قوله
انلني بالذي استعرضت آه انلني اعطني والباء في بالذي للبدل اي بدل
الذي استقرضته والمعشر الجماعة وضمير شاهدوه راجع الى الاستقراض
المدلول عليه باستقرضت او الى الذي في بالذي وقوله عنتا اي خضعت و
ذلت جملة معترضة بين اسم ان وخبرها قوله واتق المشبهات اراد
بالمشبهات بسكون الشين المعجمة وكسر الباء الاشياء التي يشبه الحلال
ولا يقطع بحلها من اشبهت فلانا قوله كقول بعض المغاربة المغاربة
جمع مغربي والياء في الجمع بين ياء النسبة قوله على اصاغره متعلق بالتوهم
والضمير المجرور عائد الى الانسان والاضافة لادنى التلبس والمراد
بالاصاغرة هم الذين يكونون تحت يده محتاجين اليه ومن زعم
ان قوله على اصاغره حال مما يخطر على معنى صدق ما يخطر بقلبه
من جنس التوهم كائنا على اصاغر التوهم فقد ركب شططا قوله
لحقنا باخريهم وقد حوم الهوى آه وحوم الهوى قلوبا
اي جعلها دائرة حول الحبيب وخطر القلب ما يتخالج فيها
من الخواطر والوقع بالتشديد جمع واقع كركع جمع راكع اي والحال
ان تلك الصور ساكنة والمراد بالشمس اولا الشمس الحقيقي
ادعاء والراغم الذليل واصله لصوق الانف بالرغام وهو
التراب وذلته الليل لجيء الشمس والخدر الهودج ونضا بمعنى
خلع والصبغ اللون والمراد بانطواء الثوب المجرع خفاء الكوكب

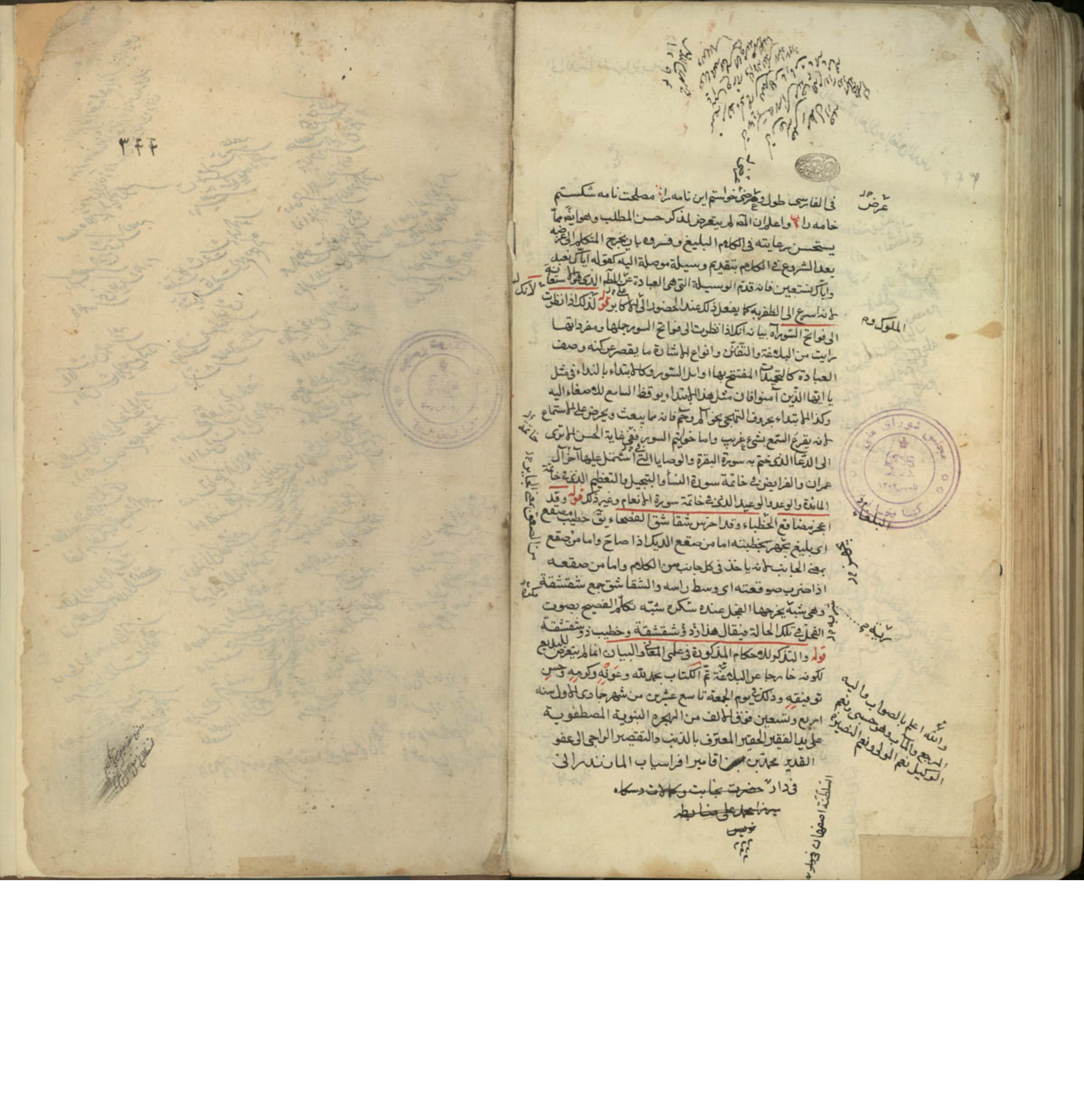
والاحلام جمع حلم بالضم وهو ما يراه النائم في نومه قوله والنار عطف على
الرمضا او معطوف على عمرو بن حارث وحساس هو حساس بن مرة
فليس احدهما للآخر وقد ذكر في شرح مجمع الامثال ان حساسا ركب
حساس ركب فرسه واخذ رمحه واتبعه عمرو بن حارث فلم
يدركه حتى طعن كليبا فدق صلبه ثم وقف عليه فقال يا حساس
اغثني بشربة ماء فقال حساس تركت الماء وراءك وانصرف
عنه فلحقه عمرو فقال يا عمرو اغثني بشربة ماء فنزل اليه و
اجهز عليه وهذا صريح فيما قلت قوله وهوان البسوس اسم
امراة وهي بسوس بنت منقذ التميمية وكليب اسم شخص والعالية
ما فوق نجد الى ارض تهامة والى ما وراء مكة وهي الحجاز والنسبة
اليها عالي ويقال ايضا علوي على غير قياس والمصاهرة الى قوم التزوج
التزوج منهم والاصهار اهل بيت المراة فانكرها اي لم يعرفها
تسحب اي يسيل قوله فصاحت البسوس واذلاه واغربتاه
وانتشات تقول لعمرك لو اصبحت في دار منقذ لما ضيم سعد
وهو جار من ابياتي وكنني اصبحت في دار غربة متى يعد فيها
الذئب يعد على شاة والعقر قتل الابل والفحل ذكر الابل اهدى
اسكني من هدى يهلك والغرة الغفلة فاجهزت عليه يعني
على القتيل اي اسرعت قتله ونشب البشر اي علق وتغلب وبكر
قبيلتان قوله كانني ساورتني المساوات المواثبة والضيلة
الحية الدقيقة والرقش جمع رقشا وهي الحية التي فيها نقطة
سواد وبياض نافع اي بالغ قوله ابا النار المطل المطل المشرف
من اطل عليه اي اشرف وتميز قبيلة ولهذا انث ضمير العائد
اليها وانخ له الشرى خدر وانصابا بالنصب على التميز قوله تميم بطرق
اللوم البيت وبعده ارى الليل يجلوه النهار ولا ارى خلال
المخازي عن تميم تجلت ولو ان برغوثا على ظهر نملة يكر على
صفي بني تميم لولت ولو جمعت عليها تميم جموعها على ذرة معقولة
لاستقلت ولو ان بيت العنكبوت بيت لهم مطلعها
مظلقها علما بنت ام

(ربوع

يوم النوى لاستظلت ماذبحنا متيما حل ذبحنا وماذبحت تيم
لادراتيم فنمت قوله نكش اه نصوت من الكيش وهو صوت الافعى من جلده
لامزمه ترشي تصلح وتبري من بري القلم تقطعه قوله برقع وجلال
البرقع للدواب ونسا الاعراب وكذلك البرقوع وجلال جمع جل
قوله تقفا بنك اه في قفا ثلثة اقوال احدها ان يكون خاطب رفيقين
له والثاني ان يكون خاطب رفيقا له واحدا واثنين لان العرب يخاطب
الواحد مخاطبة الاثنين قال الله تعالى مخاطبا لمالك القيا في جهنم والعلة
في هذا ان اقل اعوان الرجل في ماله وابنه اثنان واقل الرفقة ثلاثة
فجرى كلام الرجل على ما قدر الفهم خطابه لفظا والبصريون ينكرون
هذا لانه اذا خاطب الواحد مخاطبة الاثنين وقع الاشكال وذهب
المبرد في قوله تعالى القيا في جهنم الا انه ثناه للتاكيد اي الق الق وخالفه الزجاج
الزجاج وقال انه مخاطبة الملكين وكذلك قفا انما هو مخاطبته والقول
الثالث انه اراد قفن بالنون فابدل الالف من النون واجرى الوصل
مجرى الوقف واكثر ما يكون هذا في الوقف والسقط ما تساقط من الرمل
وفيه ثلاث لغات سِقط وسَقط وسُقط قوله كليني لهم اه اي دعيني
واتركيني والهم الحزن ناصب اي ذي نصب والنصب التعب ووصف الهم
مجازا اذ التعب لصاحب الهم قوله وليل اقاسيه اي اكابده اهواله وبطء
الكواكب في السير كناية عن طول الليل قوله فراق ومن فارقت غير مذمم
مطلع قصيدة مدح بها كافور الاخشيدي لوالي مصر حين فارق سيف الدولة
وقصيدة فالمراد من المفارق سيف الدولة وبالتميم اي الق كافور قوله فؤاد
ما يسليه المدام اي لنا فؤاد وما نافية والمدام الخمر وقوله مثل ما تهب
اللئام كناية عن قصر العمر قوله وفي الغزل اه معازلة النساء
محادثتهن ومخادعتهن ومراودتهن وفي المثل اغزل من امرئ
القيس والاسم الغزل وقيل الغزل مدح الاعضاء الظاهرة
والمديح مدح الامور الباطنة قوله ويجب ان يبحث في المديحة
ما ينظر به روي انه لما بنى المعتصم بالله باب قصره بميدان
بغداد وجلس فيه وانشد اسحق الموصلي ما داركه غيرك

الليل ومحاكي يا ليت شعري ما الذي ابلاكي فتطير المعتصم بالتعالم بهدمه ودخل ابو نواس على الفضل بن يحيى البرمكي وانشد اربع البلى ان الخشوع لبادي عليك واني لم اخنك ودادي فانزعج الفضل متطيرا بذلك وعاد يكرر بحوا لله ما يشاء فلما انتهى الى قوله سلام على الدنيا اذا ما فقدتم بني برمك من رائحين وبادي استحكم تطيره ونهض فدخل دار الحرم فلم يبق في المجلس الا من استقبح ذلك من اختيار ابي نواس ودخل البحتري على ابي سعيد الثغري فانشده لك الويل من ليل تطاول اخره فقال له ابو سعيد بل الويل والحرب لك ومما ينبغي ان يجتنبه الشاعر في المديحة اساءة الادب فانه اذا احسن في نظمه واساء في ادبه غطت الاساءة على الاحسان واستحق الهوان روي ان ابا النجم العجلي دخل على هشام بن عبد الملك وكان احول فانشده ارجوزته التي يقول الحمد لله الوهاب المجزل حتى بلغ قوله والشمس قد صارت كعين الاحول فغضب هشام وامر بضربه وسجنه ومن ذلك قول بعضهم وقد مدح زبيدة وهي تسمع ازبيدة ابنة جعفر طوبى لزائرك المثاب يعطين من رجليك ما يعطي الاكف من الرغاب فهم الخدم والحشم بضربه فقالت دعوه فانه لم يرد الا الخير ولكنه اخطأ الصواب لانه سمع قولهم في الشعر شمالك اندى من يمين غيرك فظن ان الذي ذهب اليه من هذا القبيل لعطوه ما امل ونهوه عن ما اهل فيجب الناس من جهلها وضياء حسنها وفهمها قوله وكقول ابي الفرج الساوي آه وما بعد البيت المذكور ولا يغرركم حسن ابتسامي فقولي مضحك والفعل مبك بفخر الدولة اعتبروا فاني اخذت الملك منه لسيف هلك وقد كان استطال على البرايا ونظم جمعهم في سلك ملك فلو شمس الضحى جاءته يوما لقال لها عتوا اف منك ولو زهرة النجوم اتت رضاه تأبى ان تقول رضيت عنك فامسى بعد ما فرغ البرايا اسيرا للقبر في ضيق وضنك اقرأ ذاته لو عاد يوما الى ملك

الى الدنيا تسربل بنسك يقال فرغت قوم اي علوتهم بالشرف والجمال والضنك الضيق قوله السيف اصدق انباء من الكتب آه المراد من الكتب كتب النجوم وحد السيف جانبه الذي به الضرب والحد الثاني يعني الحاجز وقوله بيض الصفائح الفصاح مبتدأ خبره جملة من متونهن جلاء آه والصفائح جمع صفيحة وهي السيف العريض والمراد بسود الصحائف كتب التنجيم وباللعب والريب والشك قول المنجمين ان عمورية لا يفتح قوله فيمن عرض له شكاة عظيم لعمري آه الشكاة امر يشتكي منه وبعد البيت المذكور ولكنهم اهل الحفائظ والعلى فهم لملمات الزمان خصوم فان بان منها فهم وحكمة علة ففيهما خراج منهم وكلوم الحفائظ جمع حفيظة وهي الغضب والحمية وملمات الزمان مصائبه النازلة والوعك منقبض الحمى قوله لو ردهم البين آه البين الفراق والفيلق الجيش والجمع فيالق قوله وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام الشعراء على اربع طبقات الجاهليون كامرئ القيس وزهير وطرفة والمخضرمون الذين ادركوا الجاهلية والاسلام كحسان ولبيد والمتقدمون من اهل الاسلام كفرزدق وجرير وذي الرمة وهؤلاء كلهم يستشهد بكلامهم والمحدثون من اهل الاسلام الذين نشأوا بعد الصدر الاول من المسلمين كالبحتري وابي الطيب لا استشهاد بكلامهم الا انه يجعل ما يقول بمنزلة ما يرويه ولا وجه لهذا الجعل وان صدر من صاحب الكشاف في اثناء تفسير قوله تعالى كلما اضاء لهم مشوا فيه واذا اظلم عليهم قاموا لان مبنى الرواية على الوثوق والضبط ومبنى القول على الدراية والاحاطة والاتقان في الاول لا يستلزم الاتقان في الثاني والقول بان ما يقوله بمنزلة نقل الحديث بالمعنى ليس بسديد بل هو بعمل الراوي عما سمعه وهو لا يوجب السماع قوله كقوله لو ادرك الله في الشيب خيرا آه قد يتوهم تعين كون هذا من الاقتباسات لان اول كلامه بذم الشيب ويحتمل ان يكون ابو سعيد مشيبا فيكون مناسبا لاول الكلام واعترض على الماتن بان كلامه يدل على ان ابا تمام من المخضرمين مع انه لم يدرك الجاهلية واجيب بان مراده انا اقتضاء مذهب المخضرمين وهذا لا ينافي ان يسلكه الاسلاميون ويتبعونه في ذلك ولللاوردي بيت ابي تمام كقوله بقيت بقاء الدهر آه ومثله



فی الفارسی طول و عرض خواستم این نامه را مصلحت نامه شکستم
خامه را ٣ واعلم ان المص لم یتعرض لذکر حسن المطلب وهو ایضا مما
یستحسن رعایته فی الکلام البلیغ وفسروه بان یخرج المتکلم الی غرضه
بعد الشروع فی الکلام بتقدیم وسیلة موصلة الیه کقوله ایاک نعبد
وایاک نستعین فانه قدم الوسیلة التی هی العبادة عن طلب الذی هو الاستعانة
لانه اسرع الی الظفر به کما یفعل ذلک عند الحضور الی الملوک قوله لذلک اذا نظرت
الی فواتح السور آه بیانه انک اذا نظرت الی فواتح السور جملها ومفرداتها
رایت من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة ما یقصر عن کنه وصف
العبادة کالتحمیدات المفتتح بها اوائل السور وکالابتداء بالنداء فی مثل
یا ایها الذین آمنوا فان مثل هذا الابتداء یوقظ السامع للاصغاء الیه
وکذا الابتداء بحروف التهجی نحو الم وحم فانه مما یبعث ویحرض علی الاستماع
لانه یقرع السمع بشیء غریب واما خواتیم السور فهی فی غایة الحسن الا تری
الی الدعا الذی ختم به سورة البقرة والوصایا التی اشتمل علیها آخر آل
عمران والفرایض فی خاتمة سورة النسا والتبجیل والتعظیم الذی فی خاتمة
المائدة والوعد والوعید الذی فی خاتمة سورة الانعام وغیر ذلک قوله وقد
اعجز بمنافع الخطباء وقد اخرس شقاشق الفصحاء ای خطیب مصقع
ای بلیغ یجهر بخطبته اما من صقع الدیک اذا صاح واما من صقع
بمعنی الجانب لانه یاخذ فی کل جانب من الکلام واما من صقعه
اذا ضرب صوقعته ای وسط راسه والشقاشق جمع شقشقة
وهی شبه یخرجها الجمل عند سکره شبه تکلم الفصیح بصوت
الجمل فی تلک الحالة فیقال هذا ذو شقشقة وخطیب ذو شقشقة
قوله والتذکر للاحکام المذکورة فی علمی المعانی والبیان انما لم یتعرض للبدیع
لکونه خارجا عن البلاغة تم الکتاب بحمد الله وعونه وکرمه وحسن
توفیقه وذلک فی یوم الجمعة تاسع عشرین من شهر جمادی الاول سنه
اربع وتسعین فوق الالف من الهجرة النبویة المصطفویة
علی ید الفقیر الحقیر المعترف بالذنب والتقصیر الراجی الی عفو
القدیر محمد بن [illegible] اقامیرا فراسیاب المازندرانی

فدای حضرت نجابت و کمالات دستگاه

والله اعلم بالصواب والیه المرجع والمآب

